باسمه تعالی
فهرستبرگه منابع چاپ سنگی - اداره مخطوطات

شماره ثبت: ۴۸۰۰

رده‌بندی دیویی: ۱۲۷۲ الف ش/ الف ۱۷۱ الف ۴۹۲٫۷۵

سرشناسه: ازهری، خالد بن عبدالله، ۸۳۸ - ۹۰۵ ق.، شارح

عنوان قراردادی: الفیه. شرح

عنوان: الشرح المسمی بالتصریح من عبارات مشکله والتوضیح

کاتب: تاریخ کتابت:

محل نشر: [بی جا] ناشر: چاپخانه عبدالخالق تاریخ نشر: ۱۲۷۲ ق.

صفحه شمار: ا ج. (بدون شماره گذاری) مصور☐ درسی☐ گراور یا افست☐

زبان: عربی ابعاد: ۳۴ × ۲۱ نوع خط: نسخ

روش تهیه: وقفی☑ اهدایی☐ خریداری☐ ارسالی☐

توضیحات: سید کاظم عصار تاریخ ثبت: بهمن ۱۳۵۴

یادداشتها: عناوین دیگر: التوضیح. شرح؛ شرح الالفیه. شرح؛ شرح التصریح علی التوضیح

موضوع(ها): ۱. ابن هشام، عبدالله بن یوسف، ۷۰۸ - ۷۶۱ ق. التوضیح - نقد و تفسیر. ۲. ابن مالک، محمد بن عبدالله، ۶۰۰ - ۶۷۲ ق. الفیه - نقد و تفسیر. ۳. زبان عربی - نحو.

شناسه(های) افزوده: الف. ابن هشام، عبدالله بن یوسف، ۷۰۸ - ۷۶۱ ق. التوضیح. شرح. ب. ابن مالک، محمد بن عبدالله، ۶۰۰ - ۶۷۲ ق. الفیه. شرح. ج.

فهرستنگار: تاریخ فهرستنگاری: مهر ۸۹

فانظر رسول الله من الله الحكم في ذلك فانزل الله تعالى يا ايها [illegible]
ولم يجد المسلمين فان اصابتكم مصيبة الموت تحبسونهما من بعد الصلوة فيقـ[illegible] بشهادة الله انا اذا لمن الا[illegible]
فهذه الشهادة الاولى التي جعلها رسول الله فان عثر على انهما استحقا اثما اي انهما حلفا على كذب فآخران يقومان [illegible] اولياء المدعي من الذين استحق
الاوليان فيقسمان بالله يحلفان بالله انهما احق بهذه الدعوى منهما وانهما قد كذبا فيما حلفا بالله لشهادتنا احق من شهادتهما وما اعتدينا انا اذا لمن الظالمين
فامر رسول الله اولياء تميم الداري ان يحلفوا بالله على ما امرهم به فحلفوا فاخذ رسول الله القلادة والآنية من ابن بيدي وابن ابي مارية وردهما الى اولياء تميم
والقمي ما يقرب منه وفي الكافي عن عدة اخبار عن الصادق اذا كان الرجل في ارض غربة لا يوجد فيها مسلم جاز شهادة من ليس بمسلم على الوصية واتقوا الله واسـ[illegible]
سمع اجابة وقبول والله لا يهدي القوم الفاسقين الى طريق الجنة يوم يجمع الله الرسل اذكره فيقول لهم ماذا اجبتم قالوا لا علم لنا انك انت علام الغيوب
في الجوامع السؤال توبيخ ولذلك قالوا لا علم لنا وكلوا الامر الى علمه بسوء اجابتهم ولجاؤا اليه في الانتقام منهم وفي العياشي عن الصادق يقولون لا علم لنا [illegible]
وقال القرآن كله تقريع وباطنه تقريب وفي الكافي عن الباقر ان لهذا تاويلا يقول ماذا اجبتم في وصياكم الذين خلفتموهم على اممكم فيقولون لا علم لنا بما فعلوا
بعدنا والقمي عنه مثله من دون ان يسميه تاويلا اذ قال الله بدل من يوم يجمع يا عيسى ابن مريم اذكر نعمتي عليك وعلى والدتك اذ ايدتك بروح القدس
تكلم الناس في المهد وكهلا اي تكلمهم في جميع احوالك على سواء واذ علمتك الكتاب والحكمة والتورية والانجيل واذ تخلق من الطين كهيئة الطير باذني فتنفخ
فيها فتكون طيرا باذني وتبرئ الاكمه والابرص باذني واذ تخرج الموتى باذني مضى تفسيرها في سورة آل عمران وقرئ طائرا واذ كففت بني اسرائيل عنك يعني
حين هموا بقتله اذ جئتهم بالبينات فقال الذين كفروا منهم ان هذا الا سحر مبين وقرئ ساحر واذ اوحيت الى الحواريين العياشي عن الباقر الهموا ان آمنوا بي وبرسولي
قالوا آمنا واشهد باننا مسلمون مخلصون قد مضى الوجه في تسمية الحواريين وذكر عددهم في سورة آل عمران اذ قال الحواريون يا عيسى ابن مريم هل يستطيع ربك
وقرئ بالخطاب العياشي مقطوعا قرائتها هل تستطيع ربك يعني هل تستطيع ان تدعو ربك وقيل هذه الاستطاعة على ما تقتضيه الحكمة والارادة لا على ما تقتضيه
القدرة ان ينزل علينا مائدة من السماء المائدة الخوان اذا كان عليه الطعام قال اتقوا الله من امثال هذا السؤال ان كنتم مؤمنين بكمال قدرته قالوا نريد ان
ناكل منها تمهيد عذر وبيان لما دعاهم الى السؤال وتطمئن قلوبنا بالمشاهدة ونعلم ان قد صدقتنا في دعاء النبوة ونكون عليها من الشاهدين
اي نشهد عليها عند الذين لم يحضروها قال عيسى ابن مريم اللهم ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا اي يكون يوم نزولها عيدا نعظمه وكان
يوم الاحد ولهذا اتخذه النصارى عيدا وقيل بل العيد السرور العائد ومنه يوم العيد لاولنا وآخرنا ناكل منها جميعا وقيل لمن في زماننا ولمن بعدنا وآية منك
وارزقنا وانت خير الرازقين قال الله اني منزلها عليكم اجابة الى سؤالكم وقرئ منزلها بالتشديد فمن يكفر بعد منكم فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا
من العالمين في المجمع عن الباقر ان عيسى بن مريم قال لبني اسرائيل صوموا ثلثين يوما ثم سلوا الله ما شئتم يعطكموه فصاموا ثلثين فلما فرغوا قالوا انا لو
لاحد من الناس فقضينا عمله لاطعمنا طعاما وانا صمنا وجعنا فادع الله ان ينزل علينا مائدة من السماء فاقبلت الملائكة بمائدة يحملونها عليها سبعة ارغفة وسبعة
حيتان وضعتها بين ايديهم فاكل منها آخر الناس كما اكل اولهم وعن عمار بن ياسر عن النبي نزلت المائدة خبزا ولحما وذلك انهم سألوا عيسى طعاما لا ينفد ياكلون منه
فقيل لهم فانها مقيمة لكم ما لم تخونوا وتخبأوا او ترفعوا فان فعلتم ذلك عذبتكم قال فما مضى يومهم حتى خبأوا ورفعوا وخانوا وعن سلمان الفارسي انه قال والله
ما تبع عيسى شيئا من المساوي قط ولا انتهر يتيما ولا قهقه ضحكا ولا ذب ذبابا عن وجهه ولا اخذ على انفه من نتن شيء قط ولا عبث قط ولما سأله الحواريون ان ينزل عليهم
لبس صوفا وبكى وقال اللهم ربنا انزل علينا مائدة من السماء الآية فنزلت سفرة حمراء بين غمامتين وهم ينظرون اليها وهي تهوي منقضة حتى سقطت بين ايديهم فبكى
وقال اللهم اجعلني من الشاكرين اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها مثلة وعقوبة واليهود ينظرون اليها ينظرون الى شيء لم يروا مثله قط ولم يجدوا ريحا اطيب من ريحه فقام
فتوضأ وصلى صلوة طويلة ثم كشف المنديل عنها وقال بسم الله خير الرازقين فاذا هو سمكة مشوية ليس عليها فلوسها تسيل سيلا من الدسم وعند راسها
ملح وعند ذنبها خل وحولها من الوان البقول ما عدا الكراث والا خمسة ارغفة على واحد منها زيتون وعلى الثاني عسل وعلى الثالث سمن وعلى الرابع جبن وعلى الخامس
قديد فقال شمعون يا روح الله امن طعام الدنيا هذا ام من طعام الآخرة فقال عيسى ليس شيء مما ترون من طعام الدنيا ولا من طعام الآخرة ولكنه شيء افتعله الله بالقدرة الغالبة
كلوا مما سألتم يمددكم ويزدكم من فضله فقال الحواريون يا روح الله لو اريتنا من هذه الآية اليوم آية اخرى فقال عيسى يا سمكة احيي باذن الله تعالى فاضطربت
وعاد عليها فلوسها وشوكها ففزعوا منها فقال ما لكم تسألون اشياء اذا اعطيتموها كرهتموها ما اخوفني عليكم ان تعذبوا يا سمكة عودي كما كنت باذن الله فعادت
السمكة مشوية كما كانت فقالوا يا روح الله كن اول من ياكل منها ثم ناكل نحن فقال عيسى معاذ الله ان آكل منها ولكن ياكل منها من سألها فخافوا ان ياكلوا منها فدعا
عيسى اهل الفاقة والزمنى والمرضى والمبتلين فقال كلوا منها ولكم الهناء ولغيركم البلاء فاكل منها الف وثلثمائة رجل وامرأة من فقير ومريض ومبتلى وكلهم شبعان يتجشى ثم نظر
عيسى الى السمكة فاذا هي كهيئتها حين نزلت من السماء ثم طارت المائدة صعدا وهم ينظرون اليها حتى توارت عنهم فلم ياكل يومئذ منها زمن الا صح ولا مريض الا
برئ ولا فقير الا استغنى ولم يزل غنيا حتى مات وندم الحواريون ومن لم ياكل منها وكانت اذا نزلت اجتمع الاغنياء والفقراء والصغار والكبار يتزاحمون عليها فلما رأى ذلك
جعلها نوبة بينهم فلبثت اربعين صباحا تنزل ضحى فلا تزال منصوبة يؤكل منها حتى اذا فاء الفيء طارت صعدا وهم ينظرون في ظلها حتى توارت عنهم وكانت تنزل غبا

فانتظر رسول الله من الله الحكم في ذلك فانزل الله تعالى يا ايها [illegible]
ولم يجد المسلمين فان اصابتكم مصيبة الموت تحبسونهما من بعد الصلوة فيقسمان [illegible] شهادة الله انا اذا لمن الآثمين
فهذه الشهادة الاولى التي جعلها رسول الله فان عثر على انهما استحقا اثما اي انهما حلفا على كذب فآخران يقومان مقامهما [illegible] من اولياء المدعى من الذين استحق
الاوليان فيقسمان بالله يحلفان بالله انهما احق بهذه الدعوى منهما وانهما قد كذبا فيما حلفا بالله لشهادتنا احق من شهادتهما وما اعتدينا انا اذا لمن الظالمين
فامر رسول الله اولياء تميم الداري ان يحلفوا بالله على ما امرهم به فحلفوا فاخذ رسول الله القلادة والآنية من ابن بيدي وابن ابي مارية وردهما الى اولياء تميم
والقمي ما يقرب منه وفي الكافي عدة اخبار عن الصادق اذا كان الرجل في ارض غربة لا يوجد فيها مسلم جازت شهادة من ليس بمسلم على الوصية واتقوا الله واسمعوا
سمع اجابة وقبول والله لا يهدي القوم الفاسقين الى طريق الجنة يوم يجمع الله الرسل اذكره فيقول لهم ماذا اجبتم قالوا لا علم لنا انك انت علام الغيوب
في الجوامع السؤال توبيخ ولذلك قالوا لا علم لنا ووكلوا الامر الى علمه بسوء اجابتهم ولجأوا اليه في الانتقام منهم وفي العياشي عن الصادق يقولون لا علم لنا
وقال القرآن كله تقريع وباطنه تقريب وفي الكافي عن الباقر ان لهذا تأويلا يقول ماذا اجبتم في اوصيائكم الذين خلفتموهم على اممكم فيقولون لا علم لنا بما فعلوا
بعدنا والقمي عنه مثله من دون ان لهذا تأويلا اذ قال الله بدل من يوم يجمع يا عيسى ابن مريم اذكر نعمتي عليك وعلى والدتك اذ ايدتك بروح القدس
تكلم الناس في المهد وكهلا تكلمهم في جميع احوالك على سواء واذ علمتك الكتاب والحكمة والتورية والانجيل واذ تخلق من الطين كهيئة الطير باذني فتنفخ
فيها فتكون طيرا باذني وتبرئ الاكمه والابرص باذني واذ تخرج الموتى باذني مضى تفسيرها في سورة آل عمران وقرئ طائرا واذ كففت بني اسرائيل عنك
حين هموا بقتلك اذ جئتهم بالبينات فقال الذين كفروا منهم ان هذا الا سحر مبين وقرئ ساحر واذ اوحيت الى الحواريين في العياشي عن الباقر الهموا ان آمنوا بي وبرسولي
قالوا آمنا واشهد باننا مسلمون مخلصون قد مضى الوجه في تسمية الحواريين وذكر عددهم في سورة آل عمران اذ قال الحواريون يا عيسى ابن مريم هل يستطيع ربك
وقرئ بالخطاب العياشي مقطوعا قرأها هل تستطيع ربك يعني هل تستطيع ان تدعو ربك وقيل هذه الاستطاعة على ما تقتضيه الحكمة والارادة لا على ما تقتضيه
القدرة ان ينزل علينا مائدة من السماء المائدة الخوان اذا كان عليه الطعام قال اتقوا الله من امثال هذا السؤال ان كنتم مؤمنين بكمال قدرته قالوا نريد ان
نأكل منها تمهيد عذر وبيان لما دعاهم الى السؤال وتطمئن قلوبنا بالمشاهدة ونعلم ان قد صدقتنا في دعاء النبوة ونكون عليها من الشاهدين نشهد
اي نشهد عليها عند الذين لم يحضروها قال عيسى ابن مريم اللهم ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا اي يكون يوم نزولها عيدا نعظمه وكان
يوم الاحد ولهذا اتخذه النصارى عيدا وقيل العيد السرور العائد ومنه يوم العيد لاولنا وآخرنا نأكل منها جميعا وقيل لمن في زماننا ولمن بعدنا وآية منك وارزقنا
وارزقنا وانت خير الرازقين قال الله اني منزلها عليكم اجابة الى سؤالكم وقرئ منزلها بالتشديد فمن يكفر بعد منكم فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا
من العالمين في المجمع عن الباقر ان عيسى بن مريم قال لبني اسرائيل صوموا ثلثين يوما ثم سلوا الله ما شئتم يعطكموه فصاموا ثلثين فلما فرغوا قالوا انا لو عملنا
لاحد من الناس فقضينا عمله لاطعمنا طعاما وانا صمنا وجعنا فادع الله ان ينزل علينا مائدة من السماء فاقبلت الملائكة بمائدة يحملونها عليها سبعة ارغفة وسبعة احوات
حتى وضعوها بين ايديهم فاكل منها آخر الناس كما اكل اولهم وعن عمار بن ياسر عن النبي نزلت المائدة خبزا ولحما وذلك انهم سألوا عيسى طعاما لا ينفد يأكلون منه
فقيل لهم فانها مقيمة لكم ما لم تخونوا وتخبأوا وترفعوا فان فعلتم ذلك عذبتكم قال فما مضى يومهم حتى خبأوا ورفعوا وخانوا وفي رواية سلمان الفارسي رضي الله عنه قال والذي
بعث عيسى شيئا من المساوي قط ولا انتهر شيئا ولا قهقه ضحكا ولا ذب ذبابا عن وجهه ولا اخذ على انفه من نتن شيء قط ولا عبث قط لما سأله الحواريون ان ينزل عليهم
لبس صوفا وبكى وقال اللهم ربنا انزل علينا مائدة من السماء الآية فنزلت سفرة حمراء بين غمامتين وهم ينظرون اليها وهي تهوي منقضة حتى سقطت بين ايديهم فبكى
وقال اللهم اجعلني من الشاكرين اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها مثلة وعقوبة واليهود ينظرون اليها ينظرون الى شيء لم يروا مثله قط ولم يجدوا ريحا اطيب من ريحه فقام
فتوضأ وصلى صلوة طويلة ثم كشف المنديل عنها وقال بسم الله خير الرازقين فاذا هو سمكة مشوية ليس عليها فلوسها تسيل سيلا من الدسم وعند راسها
ملح وعند ذنبها خل وحولها من الوان البقول ما عدا الكراث والى جنبها خمسة ارغفة على واحد منها زيتون وعلى الثاني عسل وعلى الثالث سمن وعلى الرابع جبن وعلى الخامس
قديد فقال شمعون يا روح الله امن طعام الدنيا هذا ام من طعام الآخرة فقال عيسى ليس شيء مما ترون من طعام الدنيا ولا من طعام الآخرة ولكنه شيء افتعله الله بالقدرة الغالبة
كلوا مما سألتم يمددكم ويزدكم من فضله فقال الحواريون يا روح الله لو اريتنا من هذه الآية آية اخرى فقال عيسى يا سمكة احيي باذن الله تعالى فاضطربت
وعاد عليها فلوسها وشوكها ففزعوا منها فقال ما لكم تسألون اشياء اذا اعطيتموها كرهتموها ما اخوفني عليكم ان تعذبوا يا سمكة عودي كما كنت باذن الله فعادت
السمكة مشوية كما كانت فقالوا يا روح الله كن اول من يأكل منها ثم نأكل نحن فقال عيسى معاذ الله ان آكل منها ولكن يأكل منها من سألها فخافوا ان يأكلوا منها فدعا لها
عيسى اهل الفاقة والزمنى والمرضى والمبتلين فقال كلوا منها ولكم الهناء ولغيركم البلاء فاكل منها الف وثلثمائة رجل وامرأة من فقير ومريض ومبتلى كلهم شبعا يتجشى ثم نظر
عيسى الى السمكة فاذا هي كهيئتها حين نزلت من السماء ثم طارت المائدة صعدا وهم ينظرون اليها حتى توارت عنهم فلم يأكل يومئذ منها زمن الا صح ولا مريض الا برئ
ولا فقير الا استغنى ولم يزل غنيا حتى مات وندم الحواريون ومن لم يأكل منها وكانت اذا نزلت اجتمع الاغنياء والفقراء والصغار والكبار يتزاحمون عليها فلما رأى ذلك عيسى
جعلها نوبة بينهم فلبثت اربعين صباحا تنزل ضحى فلا تزال منصوبة يؤكل منها حتى اذا فاء الفيء طارت صعدا وهم ينظرون في ظلها حتى توارت عنهم وكانت تنزل غبا

١٧٧١

هذا
الشرح المسمى بالتصريح
في عقد ما استشكله
والتوضيح وبيان مطالبه ما
يا لتنقيح والتصحيح للمحقق المدقق الاديب
في النحو والتصريف العلامة علي المصنف
بنية بانه وكانه في والدهم
ومحمد الله بارحم
وفقني نقي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الملهم لتوحيده حمدا موافيا النعم مكافيا المزيد واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص في توحيده واشهد ان محمدا عبده ورسوله اشرف خلقه واعظم عبيده صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وجنوده **وبعد** فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري عامله بلطفه الخفي واجرا على عوايده الحفية ان الشرح المشهور بالتوضيح على الفية ابن مالك في النحو للشيخ الامام العلامة الرباني جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان في غاية من حسن الوضع عند جميع الاخوان لم يات احد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ولم يوضع في ترتيب الاقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله غير انه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب وقد ذكرت ذلك للمصنف في المنام فاعترف بهذا الكلام ووعد بانه يكتب عليه ما يبين سطره ويظهر رقايقه فقصصت هذه الرويا على بعض الاخوان فقال هذا اذن لك يا فلان فان اسنا الشيخ الكتابة الى نفسه مجاز كقولهم غلبه بني الامير المدينة المجاز والغرض هو الباني بنفسه وانما امر العملة من ابناء جنسه وكنت انت المشار اليه لما مثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فانهض وبادر للاجر والثواب فاستخرت رب العباد وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحته شرحا كشف خفاياه واظهر اسراره وخباياه واباح بسره المكنون وجمع شمله واصله المنظوم وسميته التصريح بمضمون التوضيح وخصصته بعشرة امور مهمة مشتملة على فوايد جمة احدها انني مزجت شرحي بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميز بينهما الا صاحب بصر وبصيرة ومن فوايد ذلك حل التراكيب العسرة ثانيها انني تتبعت اصوله التي اخذ منها ودونت ما شرحت كلامه بكلامه ومن فوايد ذلك بيان اصله ومراده ثالثها انني ذكرت ما اهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوايد ذلك تقييد ما اطلقه رابعها انني كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته الى قائله الا قليلا لم اظفر بذكره وشرحت منه غريبه ومن فوايد ذلك معرفة كونه عربيا حتى يتم منه التقريب خامسها انني ضبطت الالفاظ الغريبة بالحرف وبينت جميع معانيها ومن فوايد ذلك الامن من التحريف وحفظ مبانيها سادسها انني طبقت الشرح على النظم وقد كان لا غفلة من فوايد ذلك معرفة شرح كل مسئلة سابعها انني وضحت الخلاف وقوة الترجيح ومن فوايد العلم بما يفتى به على الصحيح ثامنها انني ذكرت غالب علل الاحكام وادلتها ومن فوايد ذلك تمكينه في الاتقان والجزم بمعرفتها تاسعها انني بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها وملخا الفقيه النبيل ومن فوايد ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها انني بينت المواضع التي اعتمدها مع انها من ابحاثه ومن فوايد ذلك معرفة كونها من عنده بانه اقول فيها هذا لا استغفر الله مما وقع لي من الخلل في بعض المسائل المسطورة واعوذ بالله من شر الحاسد الذي يريد ليطفئوا نور الله بافواههم ويابى الله الا ان يتم نوره واسئل فضل من حسن شيمة سلم من داء الحسد اذا عثر على شيء طغى به القلم او زلت به القدم ان يدرء بالحسنة السيئة ويحضر قلبه ان الانسان محل النسيان وان الصفح عن عثرات الضعفاء من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب وينحصر في علي النحو والتصريف وقد تظافرت الروايات على ان اول من وضع النحو ابو الاسود وانه اخذه عن علي بن ابي طالب كان ابو الاسود كوفي الدار بصري المنشا ومات فيها سنة ... واتفقوا على ان اول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية ثم خلف ابا الاسود خمسة نفر اقلهم عنبسة الفيل ثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولدا ابي الاسود عطا وابو الحارث ثم خلف هولاء عبد الله بن اسحق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وابو

عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن احمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه ابو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفراء ثم جاء بعدهم صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده ابو اسحق الزجاج وابو بكر بن السراج وابن درستويه وابو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعد هولاء علي ابو الحسن عبد الغفار الفارسي وابو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم ابو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم مصنف هذا الكتاب ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة وتوفي خامس ذي القعدة ايضا سنة احدى وستين وسبعمائة وله من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة اربع مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات قيل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور وقطر الندى وشرحهما وشرح ملحة الاعراب والانتصار لابن مالك ... وقيل قوله الدليل لفظه ... وقصد الاغراب بكون كذا وعلم احوال احكام ... كل منها في نحو ملطف وشرح بانت سعاد وشرح البردة واقامة الدليل على صحة التمثيل والتذكرة في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلد وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد للامام احمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين قال الشيخ رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بالقران العظيم وعملا بقول النبي الكريم كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر اي اقطع رواه الخطيب في كتابه الجامع والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدا فيه بالحمد لله فهو ممكن لان كلا منهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدا فيه بذكر الله وهو تلخيص او يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافي وهو ما بعد البسملة حديث البسملة اقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال واضافة اسم الى الله قيل من اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم جيء به لا تشاده حسن الابتداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشاء ذلك انهم اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران ام لا الاول راي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقيل لا ولا هو راي اهل النقل والمحققون ان الخلاف لفظي وذلك لان الاسم ان اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازي انما لم يجلس المعتزلة في النزاع ان الاسم هل هو عين المسمى وغيره والله علم على ذات المعبود بحق قيل وصف مشتق من الاله وقيل اصله لاها بالسريانية ... بحذف الالف الاخيرة وادخال الالف واللام عليه وفخم لامه لما انفتح ما قبله او انضم والرحمن فعلان من رحم لكن كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بالضم وبعد تنزيل المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من رحم ايضا كمريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهي هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي الله ذات وصف بامر لا يصح وصفه به يحمل به على غاية ذلك ومباديه وهذه قاعدة في كل مقام الحمد لله الحمد لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا باللسان فيكون مورده خاصا وهذا الوصف يجوز ان يكون بازاء نعمة وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الشاكر او غيره فيكون مورده اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما اعم واخص من الاخر بوجه وفي الفضايل حمد فقط وفي افعال القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد او غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر اخص مطلقا الاختصاص تعلقه بالباري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر ولوجوب شموله الالات بخلاف الحمد واعلم ان صرف الجميع في احد اعتبارا كالعكس وان كان انما لا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فيحصل من ذلك ستة اقسام حمدان لغوي وعرفي وشكران كذلك وحمده شكر لغويان وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوي وشكر عرفي وحمد عرفي وشكر لغوي وقد تبين لك بادنى توجه ان النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله وللدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في اقرا باسم ربك وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته وال في الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك وللاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله او مستحقة له وعلى الثاني جميع المحامد ثابتة لاجل الله تعالى قيل فما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلوم رب معناه مالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو في الاصل مصدر بمعنى التربية وهو تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره الا مقيدا كرب البلد ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل في المالك لانه يحفظ ما يملك العالمين جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد قديم وانما جمع باعتبار انواع كل جنس مما سمي به او لانه يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قاله شارح اللب وقال ابن مالك والمحققون انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا للعالم لزم ان يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء انتهى والصلوة فعلة من صلى اذا دعا والمراد هنا الاعتناء بشان المصلى عليه وارادة الخير له والسلام التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد احدهما عن الاخر ولو خطا لا لفظا الايمان الاكملان نعتان للصلوة والسلام على سيدنا من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد وزنه فيعل واصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت في الياء يطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي في اذكاره محمد علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد سمي صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد خاتم اي اخر النبيين جمع نبي بغير همز ماخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبا وهو الخبر وامام المتقين جمع متق وهو الخايف من الله والامام المقتدى به والمتبع وقايد اي دليل الغر جمع اغر من الغرة وهي في الاصل بياض في وجه الفرس فوق الدرهم المحجلين جمع محجل من التحجيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والايدي والاقدام على طريق الاستعارة وعلى

آل وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في الفه امنقلبة عن هاء او واو وقال بالاول س واصله عنده اهل وقال بالثاني الكسائي واصله عنده اول من آل اليه
الذين يؤول ويظهر اثر القولين في التصغير فمن قال اصله اهل قال في تصغيره اهيل ومن قال اصله اول قال في تصغيره اويل كلاهما مسموعان ولكن الاول اشهر واكثر ثم اختلف
في معناه فقال الشافعي اقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب بني عبد مناف لانهم اهلوه وال الامر تبعه وقيل غير ذلك وصحبه اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب
على الال الشامل لبعضهم لشمول الصلوة بانهم اجمعين توكيد معنوي مفيد للاحاطة والشمول صلوة وسلاما اسما مصدرين منصوبا على المفعولية المطلقة مفيد النوعية
عاملهما تقديره معناه دائمين نعت صلوة وسلاما ابدا دوام اي بقاء رب السموات سماه على غير قياس والارضين بفتح الراء ولا يجوز اسكانها الا في الشعر كقوله لقد
ضجت الارضون من نسج هذا نجيب فوق اعواد منبر وهي جمع لمذكر السالم شذوذا اما بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط صرح به
جماعة من النحويين لا حرف شرط اسمي وهي هنا مجردة عن معنى التفصيل كما نص عليه في المغني واما زيد فمنطلق وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته هذا الكتاب
اما هذه حرف شرط وتفصيل مخالف لما ذكرناه من التنصيص معا بعد ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو وفي المكان دار زيد بعد
دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم واختلف في ناصبها فقيل فعل الشرط المقدر وقيل اما لنيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب
سيبويه على الاول اما نائبة عن الفعل معنى لا عملا وعلى الثاني نائبة معنى وعملا والاصل مهما يكن من شيء بعد حمد الله فمهما هنا مبتدا والاسمية لازمة للمبتدا و
يكن شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم وهو الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء
والشرط وما بعده لانه في الجملة مستحق الحمد وملهمه فبيان الله لجر المدح ومنعت المعرفة بها لانه الدوام والاستمرار فاضافتها محضة او بدل لانه يمنع عطف بيان
على الله لان عطف البيان للتوضيح المسند عنه بها اما او للتخصيص المسند عنه عموما وكلاهما منتفيان هنا والاستغناء الاختصاص والالهام ما يلقى في الروع بضم الراء
وهو القلب من شيء الخلق ومعلمه منها الاعراب المتقدم والانشاء هنا الايجاد قال الله تعالى انا انشأناهن انشاء اي اوجدناهن ايجادا والخلق بمعنى المخلوق والعدم
الافناء والانفاد ولا يخفى ما في مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق والصلوة والسلام مجرورا بالعطف على حمد الله وتقدم تفسيرهما على اشرف الخلق متعلق بالسلام
لقربه وهو مطلوب ايضا للصلوة من جهة المعنى على سبيل التنازع واكرم معطوف على اشرف المنعوت بالنون من النعت بمعنى الصفة باحسن متعلق بالمنعوت الخلق بضم
الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم اشهر والخلق بضم الخاء في الاول وفتحها في الثاني في الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والاشكال
والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع جناس الحرف وهو ان تتفق الكلمتان في الحروف و
تختلفا في الهيئات واعظم معطوف على احسن وهو مقتبس من قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم محمد بدل من اشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان ناصر اسم التفضيل
معنوي خلافا لابي البقاء العكبري حيث ذهب الى انها معنوية نبيه وخليله وصفيه نعوت لمحمد والخليل الذي خلصت محبته والصفي المختار وعلى اله واصحابه واحزابه
واحبابه معطوفة على اشرف واعاد الجار مع اله لطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري ونظيره شاهد واشهاد وفي التنزيل ويوم يقوم الاشهاد وقال
بعض اهل التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب وحزب الرجل جنده واصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز
هنا اما الثاني فظاهر واما الاول فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه اشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب والاحباب نوع من
الجناس اللاحق فان كتاب الخلاصة جواب اما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة
ليس مستقبلا فبني على ان الجواب محذوف والمذكور معمول اقيم مقامه عند حذفه والتقدير مهما يكن من شيء فاقول لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا الخ واضافة كتاب الى الخلاصة
من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك او من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما في قوله سرنا ذات مرة اي مدة مختصة بهذا الاسم الالفية
بالنصب بدل من كتاب بدل كل او بدل من خلاصة منسوبة الى الالف بناء على اشهر القولين ان البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت
على حدته في علم العربية حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على التصريف وله حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم باصول يعرف بها احوال ابنية
الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من جهة الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وفائدته معرفة
صون الكلام من خطائه نظم بمعنى منظوم نعت لكتاب ان نصب الخلاصة او خفض الامام مجرور باضافة نظم اليه العلامة صفة مبالغة في عالم والتاء فيه لتاكيد
المبالغة جمال الدين لقب ابي عبد الله كنيته محمد اسم ابن مالك نعت اول الطائي نعت ثان رحمه الله جملة دعائية لا محل لها من الاعراب وفي كلامه مخالفة لاصلين
احدهما ان الامام العلامة نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت والثاني انه اذا اجتمع الاسم واللقب وجب على الافصح تاخير
اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم اللقب على الاسم والجواب عن الاول ان النعت اذا تقدم وكان صالحا لمباشرة العامل فانه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل
ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واصلحه النعت كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الخفض والجواب عن الثاني ان اللقب هنا مسوق للمدح فان
جرى لفظ المدح ولا تتوق النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان اوقع في النفس على ان ذلك لغة كما سيأتي كتاب جزاين وفي الاخبار بجار بغير كتاب
وان شاء بالمعاني لانهما اضافة ونعتا صغر حجما وغزر علما بضم عين الفعل بن فيعلها ضمير مستتر فيهما يرجع الى كتاب والجملتان نعت كتاب والمنصوب بعدهما تمييز محول
عن الفاعل والاصل كتاب صغر حجمه وغزر علمه هذا ان كانا باقيين على اصلهما من افادة الاخبار وان كانا حولا الى معنى المدح على حد قولهم نعم وحسنت نفقا
فهما خبر مان لا نعت كتاب لان الجملة الانشائية لا يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم النتوء فال في ليس له رفعة حجم اي نتو والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع
من الطباق غير بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم واختلف في نصبها في الاستثناء فقال ابن عصفور عن تمام الكلام وقال
الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان ويجوز ان تكون فتحة غير هنا بنائية لان غير اذا اضيفت لمبني جاز بناؤها على الفتح كقوله

لم يمنع

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال قال في المغني انه بفتح الهمزة والضمير لكتاب الافراط اي مجاوزة الحد الايجاز الاختصار فقد كاد يعدل اي قارب ان
يعد من جملة الالغاز جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وارطاب يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل
حكاه الدماميني فقال وعينه تفتح وتضم وتسكن وقد اسعف طالبيه اي ساعدهم يقال اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة الموافاة والمساعدة بمختصر
صغير لحجمه وفي اي شرح مختصر له اسمه اي يقاربه في مسائله التي هي فيه وان قل المراد يقاربه في حجمه لان الحسن يخالفه وتوضيح اي مبين وكاشف به اشهر تبيانه اي يجانبه
وقيل يشوي مشبه ويبانه اي يحاصه وينقل مثل حمله احل به الفاظه اي ابين به مفردات الفاظه واوضح به معانيه بفتح الباء اي كشفها وابينها واحلل اي فك به
تراكيبه اي مركباته وانقح اي اهذب مبانيه بفتح الباء المثناة تحت جمع مبنى ومباني الكلام ما يبنى عليه مسائله واعذب بالذال المعجمة اي احلى ومنه الماء العذب به
موارده جمع مورد بالهاء وهي في الاصل طرف الماء بالطاء المهملة واعقل اي امنع والعقل المنع به شوارده جمع شاردة اي نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما
تضمنه الالفية بالابل الشاردة ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار منه وهي العقال ولا اخلي اي اترك منه مسئلة مفعلة من السؤال وهي ما يبرهن عليه في العلم من
شاهد اي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة من كتاب او سنة او من كلام عربي فصيح وتمثيل له مثال وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر ايضاحا لتلك القاعدة
فكل شاهد مثال ولا عكس وربما اشير انا فيه الى خلاف في بعض المسائل او مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا لابن مالك او نقد بالدال اي انتقاد على
الناظم وغيره كقوله في باب الوقف في مسئلة ثانية وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا وتعليل بحكم ولم آل بمد الهمزة من الالو ويحتمل ان يكون بمعنى استطيع فيتعدى
الى اثنين حذف احدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم امنع احدا جهدا ويحتمل ان يكون بمعنى اقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم اقصر في
جهد ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفراء فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة في توضيحه اي تبيينه وتهذيبه بالذال المعجمة اي تنقيته
وتصفيته وربما خالفته في تفصيله كما فعل في الاسم والفعل والحرف حيث جعلها اقساما للكلمة لا للكلام وترتيبه وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل حيث اخر الكلام
على الفعل وقدم الكلام على النائب وسميته باوضح المسالك الى الفية ابن مالك ليطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهي طريق السلوك وبالله اعتصم اي امتنع
واسئله العصمة اي المنع مما يصم بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب الفادح ولا رب غيره ولا مامول الا خيره عليه توكلت واليه انيب اي ارجع

شرح باب الكلام وما يتألف منه

قال الناظم الكلام وما يتالف منه هذه الترجمة فيها حذف واصلها هذا باب شرح ماهية الكلام وشرح ما يتالف الكلام منه وهو الكلم الثلاث والتالف
والتاليف وقوع الالفة والتناسب بين الجزئين وهو اخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس الكلام في اصطلاح اللغويين
عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس وفي اصطلاح النحويين عبارة عما اي مؤلف جمع
اجتمع فيه امران اللفظ والافادة والظرفية هنا مجاز كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اي انه صلى الله عليه واله في نفسه اسوة حسنة كما قاله في الكشاف
والمعنى ان الكلام في نفسه اللفظ والافادة لا ان هناك ظرفا ومظروفا حقيقة ولو قال عبارة عن اللفظ والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان اجود واللفظ في الاصل
مصدر لفظت الرحى الدقيق اذا رمته الى خارج والمراد باللفظ هنا الملفوظ به وهو الصوت من الفم المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا كزيد او تقديرا كالفاعل
الضمير المستتر وسمي الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب مجاوزته من داخل الرئة الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازي والافادة مصدر افاد
بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا والمراد بالمفيد هنا ما اي لفظ دل على معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه اي على ذلك اللفظ بحيث لا يصير
السامع منتظرا لشيء اخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الى قولهم المركب لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود حسن سكوت المتكلم
يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم ويوجد اللفظ بدون الافادة كما في المفرد وتوجد الافادة
بدون اللفظ كما في الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما اعم من الاخر من وجه يجعل احدهما جنسا والاخر فصلا فيخرج بكل منهما ما يشاركه الاخر من غيره فيخرج
باللفظ غير الدوال الاربع الاشارة والكتابة والعقد والنصب لان كل منها مفيد وليس بلفظ ويخرج بالمفيد غير المفيد من المفرد والمركب غير المفيد كالاضافي نحو غلام زيد والمزجي
كبعلبك والاسنادي المسمى به كبرق نحره والمعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا فان كلا منها لفظ وليس بمفيد وعلى هذا هو الحامل له على التعبير بالاجماع ولا يحتاج الى ذكر
الوضع لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو
نسبة القيام الى زيد وصور تاليف الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة اسماء فعل واربعة اسماء وجملة القسم وجوابه او الشرط وجوابه واقل ما
يتالف الكلام خبرا كان او انشاء من اسمين حقيقة كجهات العقيق او حكما كزيد قائم فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل ان الضمير المستتر لا يبرز
مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلثة اسماء لا اسمان فقط ومن فعل واسم كقام زيد ونعم العبد ومنه اي من التاليف من فعل
واسم استقم فانه اي فان استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف من فعل الامر المنطوق به وهو استقم ومن ضمير المفرد المخاطب المستتر المقدر ثابت ولا يتلفظ به دائما
وانما فصله بقوله ومنه لامور احدها التنبيه على انه مثال لا من تتميم الحد خلافا للشارح وللكودي ثانيها انه لا فرق في التاليف بين ان يكون الجزان مذكورين
او احدهما ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها ان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي ان يكون الضمير واجب الاستتار فتمام على نقد
ان يكون الضمير لا يبتدي كلاما على الاصح خامسها الرد على ابي حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله يعني الناظم باستقم انه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ
ويستدعي تعدد جزء ولا وجود ورد بان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة او بالفعل والضمائر المستترة الفاظ بالقوة الا ترى انها مستترة عند النطق بها بدلا
بها من الافعال استحضار الاخفاء معه ولا لبس لفظ الموضح شرح المحذر والكلم الذي يتالف الكلام منه اسم جنس لانه يدل على الماهية من حيث هي وللتجريح
خلافا لما وقع في التسهيل ولانه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه التانيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع

خلاف وتلك جمع لدلالته على اكثر من اثنين وليس بافرادي لعدم صدقه على القليل والكثير واستفيد كونه اسم جنس لانواع الثلاثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جمعيا من قوله واحده كلمة وظاهر الناظم ان الكلم مبتدا وما قبله خبر عنه فيتوقف على نسبة الكلم على الانواع الثلاثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوع منها بل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل الموضح عن ذلك وجعل الاقسام الثلاثة خبر المبتدا محذوف وجعل جملة قوله واحده كلمة خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده بتاء الضمير تبعا للناظم ولو قال واحد لما تبعنا الا بعطف المجاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القران بهما قال الله تعالى كانهم اعجاز نخل خاوية ونخل منقعر هي اي الكلمة جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف ونقل عن القران كلما انبت واحدا من الثلاثة بل هي بين الاسماء والافعال وقال الفخر الرازي لا يصح ان يكون الكلمة جنسا لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي مع ان الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية ولا يمتاز ايضا عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمان معين انتهى وحاصل كلامه ان الماهيات لا تتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذه اللهم الا اذا اعتبرنا الجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فيستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي الى ثلثة اقسام ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء لمعنى مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في الجمع ككماة وكمائة وما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسبة وهي في المفرد نحو زنجي وزنج واطلق الموضح اسم الجنس الجمعي واراد الاول لغلبته يدل على ان قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعي انه يدل على جماعة من الكلمات فاقلها ثلثة ولم يغلب عليه التانيث وانه اذا زيد على لفظه تاء التانيث فهم منه كلمة نقص معناه عن الجمع وصار مع زيادة التاء لا يدل على الواحد فقط ونظيره من اسماء الاجناس الجمعية من المصنوعات غير المطردة لبن ولبنة وهي طوبة اللبنة ومن المخلوقات المطردة نبق ونبقة وليس نظيره من اسماء الاجناس الجمعية نحو كماء وكمائة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بياء النسبة وعلى الجمع بتركها فتبين ان الضابط غير جامع لخروج نحو كماء وكمائة وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من الجموع الغالب عليها التانيث وقد تبين بما ذكرنا من قبل في تفسير ماهية الكلام من ان شرطيه ان يجتمع فيه اللفظ والافادة وبهذا التقرير سقط ما قيل انه جعل الافادة او لاشتراطه شرطا ومن انه قد بنا الفرق كلمتين وتبين بما هو قول المشهور عندهم من ان اقل الجمع ثلثة من الاحاد اي مجموع هذا الامرين تبين ان بين الكلام والكلم من النسب الاربع عموما من وجه فالكلم اعم من جهة المعنى لاطلاقه على المفيد كضرب زيدا وعلى غيره اي غير المفيد كان قام زيد اخص من جهة اللفظ لكونه لا يطلق على المركب من كلمتين والكلام اعم من جهة اللفظ لاطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر واخص من جهة المعنى لكونه لا يطلق على غير المفيد فنحو زيد قام ابوه كلام لوجود الفائدة كقام زيد وكلم لوجود الافراد الثلاثة التي هي زيد وقام واب بدون الهاء بل الاربعة بالهاء من ابوه وقيل هنا انقلابه ابطالية ولم يقل ابتداء لوجود الاربعة لقوله اولى وان قام زيد كلام لوجود الفائدة لا كلم لعدم التركيب من ثلاثة وان قام زيد بالعكس اي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة وفي كلامه ثلاث مناقشات احدها انه ذكر هذه النسبة هاهنا قال الحلواني نقلا من ضوء الكلام قال ملبدة الشيخ عن الكتاب جماعة لا بد في اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه من معرفة امور ثلاثة ما صدقت ومادة ومتعلق وهذا البحث بمعزل عن موضوع الفن انتهى الثانية انه جعل جهة العموم في الكلم راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وعكس ذلك في الكلام وهذا انما هو لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي ان يقول الكلم اعم باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره واخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المفيد المركب من كلمتين قال بعض المتاخرين الثالثة ان ما قصد في الاجتماع بعد حد كل واحد منهما الدخول كل منها في حد الاخر فالمتغاير ان في المفهوم ينبغي ان يتغاير في الماصدق ويمكن ان يدفع بان الحيثية في التعريفات مرعية والقول على الاصح عن اللفظ المفرد او المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه او لا وهذا قال في النظم والقول عم فهو اعم من الكلام لانطلاقه على المفيد وغيره ومن الكلم لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر ومن الكلمة لانطلاقه على المفرد والمركب فهو مطلقا اعم من كل من الكلام والكلم والكلمة وانفراده في مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثنتان لا عموم من وجه دون وجه اذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول فكل ما وجد واحد منها وجد القول ولا عكس وفيه ايما الى ان عم في قول الناظم والقول عم اصله بفك الادغام حذفت الهمزة ضرورة كما حذف تخفيفا من خبره شرحي هنا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى الوضعية كما في المفردات الحقيقية والى عقلية كما في المركبات وكما في المفردات المجازية والى طبيعية كاح فانه يدل على الم الصدر دلالة طبيعية فان اراد الاول كما هو ظاهر كلامه في شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قال ان القول اعم من الكلام والكلم والكلمة وان اراد مطلق الدلالة دخل نحو اح واللفظ المصحف انما فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قال المرادي في شرح التسهيل فقد تبين انه يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الراي والاعتقاد نحو قول الشافعي كذا اي راى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد في قول اهل الحجاز فقد نقله ابن عباس في الحمد ابو حيان في التسهيل على ما نقله عنه ابو الحسين من الاصوليين ويطلق الكلم ويراد به الكلام نحو الكلم الطيب ويطلق الكلمة لغة نحو قولهم في زيد قال ابن الناظم في نكته الحاجبية قالت ام احبو لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلمة وهو قول ابي صدق ويراد بها الكلام مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه نحو قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اي ان مقالته من قال رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت وقوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك كثير في الورود لا كثير كما يفهم من قول الناظم وكلمة بها كلام قد يؤم لان قد يفعل يشعر بالتقليل في عرف المصنفين كما ذكر الموضح في باب الامالة ولك ان تقول اطلاقا الكلمة على الكلام وان كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات فصل في تمييز الاسم عن قسيميه الفعل والحرف بخمس علامات اشار اليها في النظم بقوله بالجر والتنوين والندا وال ومسند احدها الجر وهو في الاصل مصدر جر ثم قيل المراد به في النظم حرف الجر اي دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل في عبارة المفصل حيث قال وادا دلالجر دخول حرف الجر انتهى وكما قال الموضح في النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتي فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله لانه اي حرف الجر قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم على التقديم والتاخير والاصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير

الدخول في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير لا الدخول في اللفظ فليتامل نحو عجبت من ان قمت ندخل حرف الجر وهو من على ان قمت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان اسما بالتاويل اي من قيامك بل المراد به اي بالجر الكسرة التي يحدثها عامل الجر او نائبها وتسميته الاحداث في العامل استعمالا لانه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار في قوله تعالى جدارا يريد ان ينقض سواء كان العامل الجر حرفا نحو مررت بزيد ام اضافة نحو غلام زيد ام تبعية نحو مررت بزيد الفاضل وهذه العوامل الثلاثة قد اجتمعت في البسملة فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف هذا هو الجاري على الاستنار والتحقيق خلافا لقول الموضح في باب الاضافة من هذا الكتاب وجر المضاف اليه وفاقا لسيبويه وقال في شرح الشذور وانما لم اذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع في غير البدل وقال في شرح الملحة في باب المجرورات كان ينبغي للمؤلف يعني باحنا ان لا يذكر الجر بالتبعية كجاء زيد الفاضل كما يذكر في بابي المرفوعات والمنصوبات ما يعرب بالتبعية كجاء زيد الفاضل ورايت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر الجر بالمجاورة وربما التوهم لانهما يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله في شرح اللمحة لكن قال في شرح الشذور ومنهما يعني المجرور الى ثلثة اقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالتبعية فجعله قسيما برأسه ومجاز العلامة الثانية التنوين وهو في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا وفي الاصطلاح نون ساكنة اصالة تلحق الاخر اي تتبع لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقيد السكون ويقيد علم الخط ابضا النون الاولى في ضيفن للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا قال في القاموس والنون الاولى في رعشن للمرتعش لتحركهما وصلا وثبوتهما خطا وهما ان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للالحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وقيد السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر وخرج بقيد تلحق الاخر ويقيد علم الخط ايضا النون في نكر ومنكر لانها لم تلحق الاخر وتثبت في الخط لا يخرج بقيد الاخر قول بعضهم شربت ما يا لقصر التنوين فان الميم اول الاسم لا اخره وقد لحقها التنوين لانه قول التنوين لحق الالف وهي اخر ثم حذف لالتقاء الساكنين قاله الموضح في الحواشي والمراد بالاخر ما كان اخرا في اللفظ حقيقة كزيد او حكما كيد وخرج بقوله لفظا لا خطا النون اللاحقة لاخر الفعل في قوله وقد يقرأ والنون الخفيفة اللاحقة لاخر الافعال لتوكيدها المصورة نونا والنون اللاحقة لاخر كلمة من كلمة اخرى نحو احمد انطلق لثبوتها في الخط فلا حاجة الى زيادة المبني في حد التنوين ولا يكون خروج غيرها وان لا الى الاعتذار الدماميني عنه بان المراد بالحرف والتبعية وخرج بقوله لغير توكيد نون لسفعا خاصة على تقدير في الخط الفا ووقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصور نونا ثبت في الخط فتخرج بقوله لا خطا نحو ومن ثم قيل ان الموضح ضرب بالقلم على قوله واضربن يا هند ولتضربن يا قوم بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني من نسخة ملبدة الذي اطلع عند القراءة عليه لهذا لم يوجد في بعض النسخ المعتمدة ولا عن غيرها في المغني وغيره وانواع التنوين الخاص بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد التنكير والوصف متمكن لا ممكن ويسمى تنوين الامكنية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا الغالب لاسماء المعربة المنصرفة معرفة كزيد ونكرة نحو رجل ورجال والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاؤه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب وغيره ودود وفائدته الدلالة على خفة الاسم بكونه معربا منصرفا وعلى تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى او يبنى ولا يشبه الفعل في فرعيتين فيمنع الصرف وهو التنوين والنوع الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنيات للدلالة على التنكير قياسا في باب العلم المختوم بويه وسماعا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها وفي اسم الصوت فتقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا اسمه ذلك اي اسمه سيبويه وتقول ايه بكسر الهمزة وسكون الباء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك اي طلبت منه زيادة حديث من حديث معين فاذا اردت شخصا ما اي شخص كان اسمه سيبويه او اردت ازدياد من حديث ما اي حديث كان نونتهما فقلت سيبويه وايه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية اي الحديث المعهود كذا قاله وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله فعل فلا لان جميع الافعال نكرات وتقول لصاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونهما كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتهما كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الدماميني النوع الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون في نحو مسلمين مما جمع بالواو والنون والياء والنون قال الرضي معناه انه قائم مقام التنوين الذي في الواحد يعني الجامع لاقسام التنوين فقط فهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك انتهى والذي يدل على انه لتمام الاسم ليس غيرها ليس خلافا لمن يعي لثبوته مع ما فيه من عيبان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعرب ولا عوض عن شيء والقول بانه عوض عن الفتحة نصبا مردود بان الكسرة قد عوضت قال الشارح اللبابي توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد الا حرف واحد لان التاء موجودة في مفرده فزيد التنوين فيه ليوازن في جمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازنة لحرف العلة في مسلمين انتهى وفيه نظر لان التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لفظا بل يكون فيه وفيما ليس فيه التاء تقديرا كهندات بل يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد في الجميع قال ابن الالف والتاء في مقابلة الواو ولذا لا تهما علم الجمع وان التنوين في مقابلة التنوين ولا يخفى ضعفه النوع الرابع تنوين التعويض وهو تفعيل من العوض والتعويض فعل الفاعل وليس هو عوضا عن شيء فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني لكنه قصد المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع ان المقصود حاصل والخطب سهل هو اللاحق لنحو غواش وجوار من الجموع المعتلة الاخر على فواعل خالكونه عوضا او لاجل العوض عن الياء المحذوفة اعتبارا كما رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل يا بابا من باب ما لا ينصرف اللاحق لاذ في نحو يومئذ يفرح المؤمنون عوضا عن الجملة التي تضاف اذ اليها والاصل والله اعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذف جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة ايجازا وتحسينا قال انتهى ما كان ذال اذ والتنوين فكسرت الذال على اصل التقاء الساكنين وليست كسرة اعراب لما يوم اليها خلافا للاخفش لان اذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار الى الجملة وفي الوضع على حرفين ولبث الاضافة في يومئذ ونحوها من اضافة احد المترادفين

للآخر خلافا لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وقال الدماميني ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة

معانه ذكره في المغني لان التحقيق ان تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الف نحو جندل اصله جنادل بغير تنوين حذف

منه الالف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختاره في المغني انه للصرف وهذه الانواع الاربعة فقط مختصة بالاسم فلا تدخل على غيره لدلالتها على معانٍ

لا توجد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لتناول ذلك كون الاسم بلحقه تنوين الحكاية وتنوين الشذوذ وزاد جماعة من النحويين منهم الموضح في المغني هذه

الاربعة تنوين الترنم اي المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وقال شارح اللباب انما جيء به لقطع الترنم

ولذلك لا تحرفا لعلة مده في الحلق فادا ابدل منها التنوين غنة في الخيشوم انتهى او قال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا في التسمية عند قبيل الصواب

ان ينوّن تنوين ذكر الترنم واختار عبد اللطيف من شروح الموضح في اللمع الكاملة وقيل بجوز ان يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية

وهو اللاحق للقوافي جمع قافية وهي من اخر متحرك في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره اخر كلمة في البيت المطلقة

اي التي اخرها حرف مد وهو الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركة وتسمى احرف الاطلاق وقد تلحق الاعاريض المصرعة وهي التي غيرت للتوازن ضربها

حذف حرف الاطلاق كقوله وهو جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فلحق العروض والقافية وهو العتابن واصابن والاصل العتابا

اصابا فجيء بالتنوين بدلا من الالف والاول اسم والثاني فعل واقلي امر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد اصابن مقول

قولي وجواب الشرط محذوف والمعنى ان اصبنا او ان كنت نطقت بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد اصابا وقد تدخل الحرف كقول النابغة افد الترحل غير ان ركابنا

لما تزل برحالنا وكان قدن الاصل وكان قد فجيء بالتنوين بدلا من الياء لترك الترنم على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من ان الترنم وهو التغني انما يحصل

باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالتنوين في مكانها في لغة تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون

القوافي على حالها في الترنم غيره ولا بتنوين الترنم موافقة لابن مالك في شرح لعلة نظر الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وتسمية بترك الترنم موافقة للتسهيل

نظرا لما صرح به سيبويه واصحابه وقد يبدل التنوين من حرف الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف الكاف وزاد

بعضهم وهو الاخفش والعروضيون كما قاله في المغني التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي التي يكون رويها ساكنا ليس حرف مد والاعاريض المصرعة

على الوزن فهو في اخر البيت كالخزم بالزاي في اوله ومن ثم سمي غاليا وسمى الاخفش الحركة التي قبله الغلو وزعم ابن الحاجب انما سمي غاليا لقلته وتفاه السيرافي

والزجاج وزعما ان الشاعر زاد ان في اخر البيت ان فاتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم الاخفش والعروضيين وغيرهم

بجرد الظن والمشهور تحريك ما قبله بالكسر كما في صه وسيبويه واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل النون التوكيد كاضربا وقال هو اشبه قياسا على ما له

اصل في المغني ثم قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه وقد مضى ان الحركة قبله تسمى غلوا

واختلف مثبتوه تنوينا فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم ايضا ورد على من جعله قسيم تنوين الترنم وقال الجرجاني الحق امانه على الوقف اذ لا يعلم في الشعر

المسكن الاخر اواصل اما واقف قال وهو نظير صلة بينهما بالحذف في نحو قام زيد ووقع في شرح اللب ان هذا التنوين مما يلحق الكلام اذا اريد به ترك الوقف ووصل

اخر البيت الاول باول البيت الثاني انتهى والخزم هو الاول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن والفعل كقول العجاج من طلل

كالاتحمي انهجن والحرف كقوله وهي رؤبة على ما قيل قالت بنات العم يا سلمى وانن كان فقيرا معدما قالت وانن فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى

قالت بنات العم يا سلمى اترضين به وان كان هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وان كان فقيرا معدما واختلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالي

على اقوال احدها انهما تنوينان لهما خصوصيتان منها مجامعة ال والاتصال بغير الاسم والثاني ان الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه في نحو رايت زيدا

قاله ابن معزوفيد وزعم انه ظاهر قول سيبويه وان الغالي نون ان تحذف الهمزة والثالث انهما نونان زائدتان وليسا بتنوين ولا بدل وهو الحق كما قاله ابن

في النهذ وتبعه ابنه في نكت الحاجبية انهما ليسا بتنوين بل هما نونان زائدتان في الوقف وتقدم حكايته في شرح اللب كما نبه نون ضيفن للطفيلي في

والوقف ووجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة وليسا من انواع التنوين حقيقة في شيء لثبوتهما مع ال كالعتابن والمخترقن وفي الفعل كاصابن وانهجن

الحرف كقدن وان اول الامثلة للترنم وثانيها للغالي في الخط والوقف وحذفهما في الوصل وليس شيء من اقسام التنوين كذلك وعلى هذا التقدير فلم يرد

من اطلق من النحويين كالناظم ان الاسم يعرف بالتنوين الا من جهة انه يسميهما تنوينين واما باعتبار ما في نفس الامر فلا يرد ان عليه وزاد بعضهم سابعا وثامنا

فهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وفي المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها وتاسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم

هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وعاشرا وهو تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز وقد جمعها بعضهم في قوله اقسام

تنوينهم عشر عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا مكن وقابل وعوض والمنكر زد واضطر ترنم وحال واحك ما همزا للعلامة الثالثة من علامات الاسم النداء بالمد

مع كسر النون وضمها وليس المراد به اي بالنداء دخول حرف النداء كما يوهمه قول ابن مالك في شرح عمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يطلق المنادى

اسمي لان يا خاصة قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم حرفا كان او فعلا فالاول نحو يا ليت قومي والثاني نحو الا يا اسجدوا في قراءة الكسائي فانه بتخفيف على يا وبعده

اسجدوا واختلف في توجيه ذلك فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا للنداء وقيل للنداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا وامنوا مقتبس في

الامر كالاستغاثة والدعاء كقوله الا يا اسلمي بل المراد بالنداء كون الكلمة مناداة اي مطلوبا اقبالها بحرف مخصوص نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المراة ويا فل بضم

الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امراة وقول ابن مالك بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضح وهم ويا مكرمان بفتح الراء للكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه

والاخفش

والاخفش وصاحب الصحاح والقاموس وبابه لامان اللئيم الذي الاصل النجح التقوى وانما خص هذه الاسماء بالذكر لان فيها للنداء فلم تقبل من علامات الاسم

المذكورة الا كونها منادة العلامة الرابعة ال بجميع اقسامها غير الموصولة والاستفهامية كالفرس من غير العقلاء والغلام من العقلاء فاما ال الموصولة فقد

تدخل الفعل المضارع اختيارا عند الناظم وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور حجة قال الشيخ عبد القاهر انه من انجح الضرورات كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور

كقوله وهو الفرزدق يخاطب رجلا من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل والحكم يعني

المحكم بحكمه الضمان في الامر والترضى بادغام اللام في التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع على النيابة عن الفاعل الذي سوغ دخول ال عليه وضعي هو فعل مضارع

كونه يشبه الوصف نحو مرضي حجة الناظم ومن وافقه ان الشاعر يمكنه ان يقول المرضي فيسلم وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج واما ال الاستفهامية فقد

تدخل على الفعل الماضي نحو انفعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة الخامسة الاسناد اليه اي الى الاسم من قوله يخبر الاسم ومعنى الاسناد الى الاسم هو

ان تنسب اليه ما اي حكما يحصل به الفائدة التامة وذلك الاسناد كما في نسبة القيام الى التاء في قمت وكما في نسبة الايمان الى انا كما في قولك انا مؤمن واستفيد من هذه

المثالين انه لا فرق بين تاخر المسند اليه وتقدمه ولا بين ان يكون المسند اليه فاعلا او مبتدا ولا بين ان يكون المسند فعلا او وصفا ثم لا فرق بين الاسناد

المعنوي كما تقدم واللفظي نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر انه لا يسند الى الفعل والحرف الا محكوما باسميتهما قال في الكافية وان نسب لاداة حكما فاحك او

اعرب واجعلها اسما فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة او سكون وعلى الاعراب ترفعها على الابتداء فصل يجلى الفعل ويتضح من قسيميه الاسم والفعل باربع

علامات ذكرها في النظم بقوله بتا فعلت واتت وياء افعلي احدها تاء ضمير الفاعل في المغني فالدعوى ملفوع والاحراء ممنوع اما الدعوى فلانه اخذ الفاعل في علامة

الفعل واخذ الفعل في تعريف الفاعل واما الاحراء فانه يصدق على ان من قولك ما قام الا انا انها اصل لانه اتصل بها تاء منسوب الى الفاعل مع ان ان هي الفاعل

وهي اسم على الاصح متكلما كان الفاعل كقمت بضم التاء او مخاطبا نحو تباركت بفتح التاء واحسنت بكسر التاء العلامة الثانية تاء التانيث الساكنة في الاصل

كقامت وقعدت لا الثابت الى عروض الحركة وقالت امه بنقل حركة الهمزة الى التاء وقالت امراة العزيز وقالت اخبيا بكسر التاء في الاولى وفتحها في الثانية لالتقاء

الساكنين فيهما فاما المتحركة بحركة الاعراب فيختص بالاسم كفاطمة وقاعدة والمتحركة بحركة البناء فقد يتصل بالحرف نحو لات وربت وثمت وبالاسم نحو لا قوة

وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة رد على من زعم من البصريين حرفية ليس كالفارسي ومن تابعه كابي بكر بن شقير قياسا على ما النافية

بجامع النفي ورد على من زعم حرفية عسى من الكوفيين قياسا على لعل بجامع الترجي والصحيح ان ليس وعسى فعلان لقبولهما التاءين المذكورتين تقول لست ولست

ولست وعسيت وعسيت وبعلامة التانيث وهي تاء التانيث رد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر

ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول اخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير فتاولها المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمو

الصفة والاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم فانهما لم يقبلا العلامتين كالتي

قبلها لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة الثالثة ياء ضمير المؤنثة المخاطبة كقومي يا هند ويهذه العلامة

رد على من قال كالزمخشري ان هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام اسما فعلين للامر هات بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل والصحيح انهما فعلا امر لدلالتهما على الطلب

وقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالي بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف من اخرهما فالمحذوف من هات الياء كما في ارم والمحذوف من تعال الالف كما في اخش العلامة

الرابعة نون التاكيد شديدة كانت لينبذن او خفيفة نحو لنسفعا وجمعهما ليسجنن وليكونا بالتشديد في الاول والتخفيف في الثاني واما قوله وهو رؤبة اريت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس

البرود اقائلن احضروا الشهودا فضرورة ودخول نون التاكيد على قائل مع انه اسم والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو اتقول والمدلس

اصله ارايت حذفت منه الهمزة وبالدال المهملة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجعودة والسبوطة يقول اخبرني ان جاءت هذه الشابة بزوج هذه جمل الشعر حسن

كالغصن الناعم انامر باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه سكر وقوع ذلك منه ولقائل ان يقول لا نسلم ان في قوله اقائلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون اصله

اقائل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون انا على حد لكنا هو الله ربي قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم

التنوين في نون انا والاول اقصر لسانه وعليهما اعتراض من وجهين احدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزن المقيس عليه مذكورة في المقيس محذوفة والثاني ان هذا الاحتمال

انما يمشي حيث كان المعنى اقائل انا على التكلم اما اذا كان المعنى على الخطاب كما تقتضيه السوابق واللواحق فلا على ان العيني قال والمعنى هل انتم قائلون فاجرى تقول

انتهى ويؤخذ منه ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور بناء على انه يسلك بالوصف مع نون التاكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع

الذكور ولم اقف على نص في ذلك فصل ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع المذكورة للاسم والفعل لا غيرها والى ذلك اشار في النظم بقوله سواهما الحرف

كهل من حروف الاستفهام وفي من حروف الجر ولم من حروف الجزم وقد اشار بهذه المثل الثلاثة وتعبيره بالمثل مجازا عن استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة

الى بيان انواع الحروف بالنسبة الى الاختصاص وعدمه فان منها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل كهل حيث لم يكن في حيزها فعل فانها تدخل على الاسم

هل زيد اخوك بخلاف ما اذا كان في حيزها فعل يختص بالفعل اما صريحا نحو هل قام وهل يقوم واما تقديرا نحو هل زيد يقوم فزيد فاعل الفعل محذوف يفسره

الفعل المذكور على حد وان امراة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين ولا تنصب الاسم بالفعل اذا كان في حيزها وجب نصب الاسم

بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولا ولات وان المشبهات بليس ومنها ما يختص بالاسماء فيعمل فيها الجر

كفي نحو في الارض ايات للموقنين وفي السماء رزقكم او يعمل النصب والرفع كان واخواتها ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها الجزم كلم نحو لم يلد ولم يولد او يعمل فيها النصب نحو لن تنالوا البر ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف فصل الفعل

بكسر الفاء من حيث هو فعل حقيقة ثلاثة انواع عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على ان اصله مضارع وانظر لهم الموضح في المغني وقوله
وسنبانه نذكره احدها الفعل المضارع اى المشابه وشبانا وجه الشبه وعلامته ان يصلح لان يلي لم بان يقع بعدها من غير فصل نحو لم يقم ولم يشم وهذه العلامة افنع علامات
المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم فقال فعل مضارع يلي لم كيشم والافصح فيه اى في يشم فتح الشين مضارع شمم بكسر الميم لانه مضارع شمم بفتح الميم والافصح في الماضي منه شممت
بكسر الميم لا فتحها والحاصل انه جاء من باب فرح يفرح ونصر ينصر والافصح من الثاني الاول وفيه رد على ابن درستويه حيث انكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطاء والصواب وروده
ومن حكاه الفراء وابن الاعرابي وغيرهما كما قاله المرادي وانما سمي هذا الفعل مضارعا لمشابهته الاسم الموضوع للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ فلجريانه
عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى واما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما يأتي
بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا الوجه احسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه ونغير من الوجه العدسلامتهما من الطعن فيهما ولهذا الشبه اعرب
المضارع استحق التقديم في الذكر على اخويه الماضي والامر فينبغي للشخص ان يتحلى بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقديم على اقرانه ومني في لك الان اوغدا واما لغة كاوه
واف بمعنى اتوجع واتضجر فاوه اسم لاتوجع واف اسم لاتضجر وفي اف اربعون لغة ذكرها في الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة او مكسورة او مفتوحة
فان كانت مضمومة ففيها اثنان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق او ملحقة بزوائد والمجردة اما ان يكون اخرها ساكنا او متحركا والمتحركة الاخر اما
مشددة او مخففة وكل منهما مثلث الاخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنا عشر في المتحركة والساكنة اما مشددة او مخففة فهذه اربعة عشر واللواحق لها من الزوائد
اما هاء السكت او حرف المد فان كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كان حرف مد فمنى اتاه واوا
والفاء فهي مشددة والالف اما محضة او بالامالة المحضة او بين بين فهذه خمس اخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة
مع التنوين وعدمه فهي ست لغات وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه اربع لغات والحادية عشرة افي بالامالة وان كانت مفتوحة فالفاء
مشددة مع الفتح والكسر بالتنوين وعدمه والخامسة اف بالسكون والسادسة افي بالامالة افاه بهاء السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع الثاني الفعل الماضي
ويتميز عن اخويه المضارع والامر بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس تقول تباركت يا الله وعسيت وليست وتاء التانيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس تقول
نعمت وبئست وعست وليست فيه تنكير عسى وليس على اشتراك التاءين فيهما كما اوماء اليه سابقا بقوله وبتا من العلامتين ويعلم تنكير تبارك ونعم وبئس على
انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث كما اوماء اليه ايضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال قد
انفردت بعضي تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفي شرح الاجرومية للشهاب الحجازي ان تبارك يقبل التانيث تقول تباركت
يا الله وتبارك اسماء الله انتهى وهذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت في القياس واستفدنا من تعبير الموضح بالتانيث ان التاء في قول الناظم وماضي
الافعال با التا مز المعهودة المتقدمة في قوله بتا فعلت واتت ويسي كلمة على معنى الفعل الماضي وهو الحدث المقترن بالزمان الماضي ولم تقبل تلك الكلمة احد التائين
المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة فهي اسم اما الوصف كضارب او مصدر او لفعل كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى
افترق وفي هيهات اربعون لغة ذكرناها في باب اسم الفعل من هذا الكتاب لانه يشكل عليه فعل التعجب وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وحبذا في المدح
فانها افعال ماضية ولا تقبل احد التائين فيلزم ان يكون اسماء لانا نقول عدم قبولها لاحد التائين من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح العرضي بالاصل
النوع الثالث الفعل الامر وعلامته ان يقبل نون التاكيد مع دلالته على الامر اى الطلب بصيغته فالذي مدفوع وارد الامر باللام ممنوع فان دل على الطلب
من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة نحو قومن فانه دل على الطلب وقبل نون التاكيد فهذا معنى قول النظم وسم بالنون فعل الامران امر فهم فان قبلت
كلمة النون المذكورة ولم تدل تلك الكلمة على الامر الذي هو الطلب فهي فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو لحسن زيد فانه ليس امرا على الاصح بل
على صورته ولو دلت كلمة على الامر الذي هو الطلب ولم تقبل النون المذكورة فهي اسم اما مصدر نحو صبرا بمعنى عبد الدار بمعنى اصبر او اسم الفعل كنزال ودراك بمعنى انزل
ادرك او نحو كلا بمعنى انتبه وهذا التمثيل اولى من التمثيل بصه وحيهل في قول النظم والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل فان اسميتها اى اسمية
صه وحيهل معلومة مما تقدم في علامات الاسم لانهما يقبلان التنوين تقول صه صها وحيهلا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغي للموضح ان لا يمثل فيما تقدم باف لانها تقبل
التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم ايضا ثم النظر مات ونعال مما يعلم ان نون التاكيد قد خلات في علامة الامر لا فيما اف لقمعا اختاره اولا فيها ولله دره حيث
تم اقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع ومفهوم علامة الامر التي افعلها الناظم هذا باب شرح المعرب وشرح المبني المستقين من الاعراب والبناء وانما قدم الفرع
على اصله وان كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تاصيلا وتفريعا الاسم بعد التركيب ضربان اشار به الى انه في
كلام النظم حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبني على حد فمنهم شقي وسعيد فاندفع الاعتراض بان عبارة النظم تقتضي بظاهرها ان من الاسم هذين الشيئين ومنه
شيئا اخر وهو لم يذكره ضرب معرب وهو الاصل في الاسماء وهو ما يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ويسمى الاسم المعرب متمكنا لتمكنه في باب الاسمية ثم ان كان منصرفا
سمي امكن والاسمي متمكنا غير امكن وانما اعرب الاسم انه لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة
تفتقر في التمييز بينها الى الاعراب وضرب مبني وهو ما لا يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه وذهب قوم الى ان المضاف الى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني ويسمونه خصيا
وليس بشيء والمبني هو الفرع ويسمى لعدم تمكنه غير متمكن في الاسمية وانما يبنى الاسم اذا اشبه الحرف لا الفعل عند الناظم شبها قويا يدنيه منه اى
يقربه الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم لشبه من الحروف مدني وانواع هذا الشبه ثلاثة الوضعي اى المنسوب الى الوضع الاصلي وهو المشار
اليه بقوله في النظم كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد او على حرفين فقط سواء كان

ثانيهما

ثانيهما حرف لين ام لا فالاول وهو الموضوع على حرف واحد كتاء قمت اى كالتاء من قمت فانها في حال الكسر شبيهة بنحو باء الجر مطلقا ولامه مع الظاهر غير
المستغاث وفي حال الفتح شبيهة بنحو واو العطف وفائه وفي حال الضم شبيهة بنحو م الله في القسم لغة من ضم الميم اذا لم يكن محذوفا من ايمن ذكره في شرح الشذور
في الحروف المبنية على الضم والثاني وهو الموضوع على حرفين كنا من قمنا فانها اى فان نا شبيهة بنحو قد وبل وما ولا وقال الشاطبي نا في قوله جئتنا موضوع
على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا اوليا كما ولا فان شيئا من الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين
ليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المخصوص ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء كم ومن بانهما موضوعان على حرفين فاشبها
هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على ما مثل به الناظم فما اشار اليه هو التحقيق ومن اطلق القول في
الوضع على حرفين واثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه لسديد بل متمني ثم استشعر اعتراضا بان نحو اب واخ على حرفين مع انهما معربان فاجاب بقوله وانما اعرب
نحو اب واخ لضعف الشبه بكونه عارضا بعد حذف لامهما فان اصلهما قبل الحذف ابو واخو بدليل قولهم في التثنية ابوان واخوان برد المحذوف في التثنية ترد الاشياء
الى اصولها فثبت انهما موضوعان على ثلاثة احرف واما ابان واخان من غير رد فتثنية ابا واخا بالقصر كعصا فان قيل لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة
على ثلاثة احرف كنعم وبلى فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان اكثر الاسماء موضوع على ثلاثة احرف فيلزم ان يكون غالب الاسماء الثلاثية مبنيا فان قيل نحن نجد بعض الاسماء
الثلاثية مبنيا فالجواب ان بناء نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه اخر يأتي في بناء المضمرات النوع الثاني الشبه المعنوي وهو المشار اليه بقول النظم والمعنوي
في متى وفي هنا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف اى من المعاني التي تؤدى بالحروف سواء وضع لذلك المعنى الذي تضمنه
الاسم حرف ام لا يوضع له حرف اصلا فالاول وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف كمتى فانها تستعمل شرطا فتجزم فعلين نحو متى تقم اقم معك وتحرج اى حين
اذا استعملت شرطا شبيهة في تادية المعنى وهو تعليق الجواب على الشرط بان الشرطية نحو ان تقم اقم وتستعمل ايضا استفهاما فلا تعمل شيئا نحو متى نصر الله و
فهي اى حين اذا استعملت استفهاما شبيهة في تادية المعنى وهو طلب الفهم بهمزة الاستفهام في طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال ان
الشرطية واي الاستفهامية اشبهتا الحرف ومع ذلك هما معربان فاشار الى جوابه بقوله وانما اعربت اى الشرطية نحو ايما الاجلين قضيت فلا عدوان
على فايا اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بقضيت وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليها وجملة فلا عدوان على جوابها واي الاستفهامية
نحو فاى الفريقين احق بالامن فاى اسم استفهام مبتدأ والفريقين مضاف اليها واحق خبر المبتدأ لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتهما للاضافة
الى المفرد وفي بعض النسخ لملازمتهما بالافراد والمراد الملازمة منهما في الشرط والاستفهام للاضافة التي هي من خصائص الاسماء والثاني وهو الاسم الذي
تضمن معنى ولم يوضع له حرف نحو هنا من اسماء الاشارة للمكان فانها متضمنة المعنى الاشارة فالاضافة بيانية كشجر اراك وهذا المعنى الذي هو الاشارة
لم تضع العرب له حرفا يدل عليه لكنه من المعاني التي من حقها ان تؤدى بالحروف لانه اى معنى الاشارة كالخطاب الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب ومثل
التنبيه الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب بها التنبيه بالقصر فهنا لتضمنها معنى الاشارة مستحقة للبناء لتضمنه اى لفظ هنا معنى الحرف الذي كان يستحق
الوضع ليؤدي به الاشارة وعدل عن قول اكثرهم لانه كالتمني والترجي الى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الاشارة في بعض المواضع نحو هذا لك فوضعوا للتنبيه
وللخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها ولما بعدها وانما اعرب هذان وهاتان من اسماء الاشارة
مع تضمنهما معنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصائص الاسماء وهذا القول ملفق من قولين فان من قال بانهما معربان
قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التنكير واسماء الاشارة
ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور وفي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالتي النصب والجر وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب فقوله
اولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضي انهما مثنيان حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا لمجيئهما على صورة المثنى يقتضي انهما ليسا مثنيين حقيقة كالقول
الثاني وانما جمع بين طرفي كلامه لينتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم اقف عليه النوع الثالث الشبه الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم
استعمال الحروف وهو المراد بقول الناظم وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار اصلا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف
الدالة على المعاني كان ينوب الاسم عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظا ومحلا فاما قول زهير ونعم حشو الدرع انت اذا
دعيت نزال ولج في الذعر من الاسناد اللفظي اى اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على الدخول والتاثير عن التاثير بعينهم منه
ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال بالاتفاق كما صرح الموضح في باب الاضافة فلو اقتصر على نفي الدخول
كان اولى فالمشبه به الاخير كذلك ولكنه حاول شرح قول النظم بلا تأثر الذي لو حذف وجعل الاولى فيه قوله اصلا لضمير تنبيه عائدا على النيابة والافتقار لاوفى
بالاطلاق والخلف من الاول لدلالة الثاني عليه في الاصل كنيابة اصلا وافتقار اصلا لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال وهذا يعني بلا تأثر
لا محصول له فان هذا جزء من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولما اورد المصدر النائب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة في بعض
التراكيب كما صرح به فخالف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل متاصلة في المرتجلات ونزلت منزلة المتاصلة في المنقولات وهذا هو السر في بناء اسم الفعل
واعراب المصدر النائب عن فعله مع ان كلا منهما نائب عن الفعل والافتقار الفرقي فلبناء ملر كان يفتقر الاسم افتقارا متاصلا الى جملة اسمية او فعلية
فالاول وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل كهيهات وصه واوه من اسماء الافعال فانها اى فان هيهات وصه واوه نائبة عن بعد
بالضم العين واسكت واتوجع على الطريق اللف والنشر على الترتيب فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نائبة عن فعل امر وهو اسكت واوه نائبة

فعل مضارع وهو اتوجع ولا يصح ان يدخل عليها شيء من العوامل اللفظية والمعنوية فتاثر به على القول الصحيح من انها لا محل لها من الاعراب وقد بطل القائل في ذلك نحو باب اسم الفعل فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا الا ترى انهما نائبان عن الفعل فليت نائبة عن اتمنى ولعل نائبة عن الترجي ولا يدخل عليها العامل اصلا انفصل عن ان تاثر به واحترز الناظم بانتفاء التاثر عن المصدر النائب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه اي ضربا نائب عن اضرب وهو مع هذا اي مع كونه نائبا عن فعل معرب وذلك لانه منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما انه اذا ناب عن ان والفعل يدخل عليه العوامل اللفظية فتؤثر فيه تقول في الرفع اعجبني ضرب زيد وفي النصب كرهت ضرب زيد وفي الخفض عجبت من ضربه وبهذا التقرير يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق للحكم والثالث وهو الذي يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة كاذ واذا من ظروف الزمانية وحيث خاصة من ظروف المكان وحيث للمكان العام نادر وكالذي والتي من الموصولات الا ترى انك تقول جئتك اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول جاء زيد ونحوه من الجمل وكذا الباقي من الظروف والموصولات لانها اشبهت الحروف باسرها في افتقارها في افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا موصلا الى جملة لانها انما وضعت لنسبة معاني الافعال الى الاسماء واحترز بذكر الاصالة المستفادة من قول الناظم اصلا من نحو يوم في هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم مبني في قراءة الرفع خبر هذا وهو مضاف بدليل حذف تنوينه الى الجملة بعده وهي الفعل ومفعوله وفاعله والمضاف ابدا مفتقر الى ذكر المضاف اليه في افادة معناه ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب يزول في بعضها الا ترى انك تقول صمت يوما اذا اخبرت عن الترك وسرت يوما اذا اخبرت عن الايجاد فلا يحتاج في تمام معنى يوم الى شيء اخر واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان من اسماء المصادر وعند من الظروف فانهما مفتقران بالاصالة لكن افتقارهما الى مفرد لا الى جملة تقول سبحان الله وجلست عند زيد فلذلك اعربا نصبا على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره اسبح سبحانا والناصب لعند جلست ومما ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة هو المشهور وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من نعيد اي براءة منه كقوله سبحان من علقمة الفاجر وانما منع من الصرف لانه معرفة وفي اخره الف ونون تاثيث يجر ويغير واما استعمال عند غير مضاف كقوله كل عند لك عندي لا يساوي نصف عند من كلام المولدين ولحن خلافا للحريري كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب وتحكى اصلها قاله في المغني ثم استشعر اعتراضا بان اللذين واللتين واياما الموصولة معربة مع انها مفتقرة بالاصالة الى جملة فاجاب بقوله وانما اعرب اللذان واللتان واي الموصولة في نحو اضرب ايهم اساء مبنيا لان جملة اساء صلة تامة فسقط القول بان ايا هنا مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المسئلة لان حذف الصدر الصلة مشروط فيه ان يكون خبره مفردا ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتي الضعف الشبه متعلق بقوله اعرب بما عارضه متعلق بضعف من المجيء بيان لما متعلق بعارضه على صورة التثنية متعلق بالمجيء وهو راجع الى اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هذين وهاتين وبما عارضه من لزوم الاضافة الى مفرد راجع الى اي والرابع الشبه الاهمالي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول كاسماء الاصوات وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل كالاعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وادخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وادخل غيره في الاستعمالي وادخل الشاطبي اسماء الاصوات في قول الناظم وكنيابة عن الفعل بلا تاثر فقال لانها نطق من المقصود في الزجر والاسترعاء ما يعطيه الفعل للزجر والاستدعاء لمن يخاطب وحمل حكاية الاصوات كغاق وقف على اسماء الاصوات ذكره في اسم الفعل هذا حكم ما اشبه الحرف من الاسم واما ما سلم منه من مشابهة الحرف فمعرب وهو اي المعرب نوعان ما يظهر اعرابه كارض تقول هذه ارض ورأيت ارضا بالنصب ومررت بارض بالخفض وما لا يظهر اعرابه كالفتى من المقصور تقول جاء الفتى بضمة مقدرة على الالف ورأيت الفتى بفتحة مقدرة عليها ونظير الفتى في تقدير الحركات في اخره سمى بضم اوله وفتح ثانيه والقصر كهدى وهي احدى لغات الاسم لغة في الاسم من ست ثانيها سمى بكسر السين والقصر كرضى وثالثها ورابعها اسم بضم سين وكسرها من غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها والى ذلك الاشارة بقوله ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف كارض وسما بضم السين والقصر لغة في الاسم بدليل قول بعضهم فقد سال عن اسم شخص ما سماك اي ما اسمك حكاه صاحب الافصاح فيه وجه الدلالة منه انه اثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا واما انه يفيد ضم السين فلا اذ يحتمل كسرها وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابي خالد القناني نسبة الى القنان بفتح القاف جبل لبني اسد الله اسماك سما مباركا اثرك الله به ايثاركا وهو ليس بنص في القصر فلاجل ذلك قال واما قوله والله اسماك سما مباركا اثرك الله به ايثاركا فلا دليل فيه لانه اي سما منصوب منون فيحتمل ان الاصل سم من غير قصر ثم دخل عليه الناصب هو اسماك ففتح اي نصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك وقد روي به ايضا كما تقول في زيد اذا دخل عليها ناصب نصبت زيدا ومعنى اثرك الله به ايثاركا اختصك بهذا الاسم المبارك كاختصاصه اباك بالفضل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل وفضل والفعل ايضا ضربان ضرب مبني وهو الاصل في الافعال لانه لم يعتورها معان تفتقر في تمييزها الى اعراب وضرب معرب وهو خلافه اي بخلاف المبني وهو الفرع والمبني من الافعال نوعان احدهما الفعل الماضي مبني باتفاق وبناؤه على الفتح للخفة ثلاثيا كان كضرب ورباعيا كدحرج او خماسيا كانطلق او سداسيا كاستخرج ولا يزيد على ذلك وانما بني على حركة لمشابهة المضارع في الجملة في وقوعه صفة وصلة وجزاء وحالا وشرطا ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدل الى الفتح لخفته واما ضربت ونحوه مما اتصل به ضمير رفع متحرك فانما السكون فيه عارض اوجبه كراهتهم اي العرب توالي اربع متحركات وهي احرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل فيما كالكلمة الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء وكذا ضمة الباء من ضربوا عارضة لمناسبة الواو وبالاضافة الى المفعول وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو والنوع الثاني الامر مبني على الاصح عند جمهور البصريين والى هذا الاشارة بقوله وفعل امر ومضي بنيا وبناؤهما مختلف فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم والامر بناؤه على ما يجزم به مضارعه المبدو بتاء الخطاب فنحو اضرب مبني على السكون فان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب ونحو اضربا واضربوا واضربي مبني على حذف النون لان مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا لم تضربوا ولم تضربي ونحو اغز واخش وارم مبني على حذف اخر الفعل لان مضارعها يجزم بحذف اخره نحو لم تغز ولم تخش ولم ترم فاغز مبني على حذف

الالف

الالف وارم مبني على حذف الياء وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب مجزوم بلام الامر وانما حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المغني وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحروف ولانه اخو النهي وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقانية وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واعتقت وقبلت واجابوا عن كونها مع تلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه وح فيشكل قوليته واذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام والفعل انتهى كلامه في المغني وهذا ما وعد به عند تقسيم الافعال والمعرب من الافعال المضارع نحو يقوم زيد لكن لا مطلقا على الاصح بل بشرط سلامته من نون الاناث ومن نون التوكيد المباشرة والى ذلك الاشارة بقوله واعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر ومن نون اناث فانه مع نون الاناث مبني على الاصح على السكون كالامر والماضي نحو والمطلقات يتربصن وذهب السهيلي الى انه مع نون الاناث معرب تقديرا ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الاصح وقيل لا يشترط المباشرة فنحو لتبلون مبني ايضا وقيل الجميع معرب تقديرا والمختار انه مع المباشرة مبني على الفتح نحو لينبذن لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا الوصل بين الفعل والنون الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء واما نون التوكيد غير المباشرة لفظا او تقديرا فانه اي المضارع معرب معها تقديرا نحو لتبلون مضارع بلى يبلو مبني للمفعول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو الاختبار اصله قبل التوكيد لتبلوون كتنصرون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان تقول استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها او تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان الواوان على التقدير الاول والالف والواو على التقدير الثاني فحذف اول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم اكد بما تقبله فصار لتبلوننّ بثلاث نونات حذفت نون الرفع لفظا لتوالي النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة ونقله حذف احدهما فحرك الواو بحركة تجانسها وهي الضمة ولم تحرك النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذف نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع فهو معرب معها تقديرا بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو فاما ترين اصله قبل التوكيد ترايين كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية فاما ان تقول حذفت الكسرة لاستثقالها او تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف اولهما كما تقدم فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذف نون الرفع فصار فاما ترى لسكون المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد ونقله حذف احدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة الى اخر ما مر في لتبلون ونحو لا تتبعان اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بثبوت نون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذف نون الرفع فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة فلم يجز حذف الالف لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف فهذه امثلة غير المباشرة لفظا واما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك اصله قبل التوكيد والنهي يصدون فحذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصار يصدوا ثم اكد بالثقيلة فالتقى الساكنان فحذفت الواو لدلالة الضمة عليها فصار يصدن فنحو نون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا الا انها لم تباشره في الاصل لان الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا والضابط ان الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة فانه اذا اكد بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا او تقديرا لوجود الفاصل لفظا او تقديرا وقد تبين بما قررناه ان الاعراب التقديري في لتبلون خاصة بخلاف فاما ترين ولا تتبعان فانه فيهما لفظي وذلك خلاف ما في سيبويه كالامر والحروف كلها مبنية لانها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما يحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة احسن من قول الناظم وكل حرف مستحق للبناء اذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شيء على صفة يراد بها الثبوت وفي الاصطلاح لزوم اخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي فقال ابن مالك ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين فصل وانواع البناء اربعة لا زائد عليها احدها السكون وهو الاصل واليه اشار بقوله والاصل في المبني ان يسكنا وانما كان الاصل في البناء السكون لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يبنى عليها الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت وكونها عارضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها لها اصل في التمكن كاول وكيفيتها بالمعرب كضرب ويسمى عدم الحركة ايضا وقفا كما يسمى سكونا والسكون خفيف ولخفته دخل في الكلم الثلاث الحرف والفعل والاسم ففي الحرف نحو هل وفي الفعل نحو قم وفي الاسم نحو كم وقدم الحرف لتوغله في البناء وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه والنوع الثاني الفتح وهو اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل ولهذا القرب دخل الفتح ايضا في الكلم الثلاث في الحرف نحو سوف وفي الفعل نحو قام وفي الاسم نحو اين والنوعان الاخران وهما الكسر والضم ثقيلان ولثقلهما لكونهما يحتاجان الى اعمال احدى العضلتين او كليهما وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما لم يدخلا فيه لئلا يجمع بين ثقيلين ودخلا في الحرف والاسم لخفتهما بدلالتهما على شيء واحد فالكسر في الحرف نحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث والكسر في الاسم نحو امس عند الحجازيين بشرط الذي والضم في الحرف والاسم نحو منذ في لغة من جر بها او رفع فان الجارة للاسم حرف والرافعة له اسم وسيأتي ايضاح ذلك في باب المجرور والى انواع البناء الاربعة الاشارة بقوله في النظم ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كاين امس حيث والساكن كم واقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح

الى الاسفل

وسمي الاول ضما لانه ينشأ من ضم الشفتين اولا ثم بفتحهما ثانيا وسمي الثاني كسرا لانه ينشأ من انجرار اللحي الاسفل انجرارا قويا وسمي الثالث فتحا لانه ينشأ من
تجريد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كتقدير الضم في يا سيبويه والفتح في نحو لا فتى الا علي فصل الاعراب لغة البيان واصطلاحا تغيير
اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي اثر ظاهر في اللفظ او مقدر يجلبه العامل
المقتضي له في اخر الكلمة التي هي اسم لم يشبه الحرف او فعل مضارع لم يتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر والمقدر نفس الحركات الثلاث
والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما يلفظ به من حركة او حرف او سكون او حذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما ينوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو
الفتى وكما ينوى الواو في نحو مسلمي رفعا وكما ينوى النون في نحو لتبلون وكما ينوى حذف الحركة في لم يقرا اذا كان الابدال قبل دخول الجازم فلم يعتد به لما لم
بالعامل ما يحدث به المعنى الموضح للاعراب والمراد باخر الكلمة ما كان اخرها حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان
والاعراب جنس وانواعه الداخلة تحته اربعة رفع ونصب كثيران في اسم وفعل فالرفع نحو زيد يقوم فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم مرفوع بالتجرد والنصب
نحو ان زيدا لن يقوم فزيدا منصوب بان ويقوم فعل مضارع منصوب بلن وجر مختص يعني في اسم نحو مررت بزيد فزيد مجرور بالباء وجزم مختص يعني في فعل
نحو لم يقم فيقم فعل مجزوم بلم والى هذه العلامات الاربع الاشارة بقوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن اهابا والاسم قد خصص بالجر كما قد
خصص الفعل بان ينجزما ولهذه الانواع الاربعة التي هي الرفع والنصب والجر والجزم علامات جمع علامة بمعنى علم او جمع عالم كاصطبلات جمع اصطبل فا
لضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي وبهذا ما يندفع ما يقال ان في كلامه تنافيا وذلك انه جعل الاعراب لا نفس الحركات وما ناب عنها بقوله اثر الخ
وجعلها ثانيا علامات الاعراب بقوله ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول وهي الضمة للرفع نحو جاء زيد والفتحة للنصب نحو رايت زيدا والكسرة
للخفض نحو مررت بزيد وحذف الحركة للجزم نحو لم يقم وذلك مستفاد من قول الناظم فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم بتسكين
وعلامات فروع نائبة عن هذه العلامات الاصول وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو والالف والنون واربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة والالف و
الياء وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحد ينوب عن حذف الحركة وهو حذف حرف العلة او حذف النون والى هذا الاشارة بقوله
وغير ما ذكر ينوب وهي اي وهذه العشرة واقعة في سبعة ابواب منحصرة الباب الاول المشار اليه بقول الناظم وارفع بواو وانصبن بالالف واجرر بياء ما
من الاسما اصف من ذاك ذو ان صحبة ابانا والفم حيث الميم منه بانا اب اخ حم كذاك وهن وهو باب الاسماء الستة المعتلة المضافة فانها ترفع بالواو نيابة عن
الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة وهي ذو بمعنى صاحب لا بمعنى الذي والفم اذا فارقته الميم لا المتصل بها والاب والاخ بالتخفيف والحم بغير الهمزة والهن
قال ابن مالك في شرح العمدة جعل اولها ذو لانه مختص بما لا ثمة للاعراب بالحروف وجعل فوه قرين ذو في الذكر لتشابههما في لزوم الاضافة والاعراب بالحروف
الا ان ذو لا يضاف لياء المتكلم وفوه يضاف لها فلهذا الخطأ منه وذو واخر عنه الاب والاخ والحم مستوية في الاعراب بالحروف اذا اضيف لغير ياء المتكلم
فرق بينهما في الذكر قبل الهن واخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل انتهى ملخصا ويشترط لاعراب هذه الاسماء بالحروف في غير ذو ان تكون مضافة لا مفردة
عن الاضافة فان افردت اعربت عنها بالحركات الثلاث ظاهرة فالرفع نحو وله اخ فاخ مرفوع على الابتداء وخبره الجار والمجرور قبله والنصب نحو ان
لنا ابا فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور قبله والنصب المتقدم على اسمها والجر نحو بنات الاخ فالاخ مجرور باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان
ما جاء معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله واما قول بعض العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فوفا منصوب بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب
بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف فخرجه ابو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه والاضافة منوية في المعطوف والمعطوف
عليه اي خياشيمها وفاها فابقا على حالة غير مضاف اضافة صريحة وقال ابن كيسان وانما جاز ذلك لانه موضع لا يلبس فحذف يعني التنوين وبقي مفردا
على حرف فبين ان الالف هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان يكون ملفوظا بل الملفوظ
والمنوية في ذلك سواء ويشترط في الاضافة ان تكون لغير الياء الدالة على المتكلم سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب في فرعهما
فان كانت الاضافة للياء المذكورة اعربت هذه الاسماء بالحركات المقدرة في الاحوال الثلاث على الاصح فالرفع نحو واخي هرون فاخي مرفوع على الابتداء
وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها اشتغال الاخر بحركة المناسبة وهرون بدل منه او عطف بيان عليه وجملة هو افصح مني لسانا خبره
ومما يحتمل الرفع والنصب ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة فاخي يحتمل ان يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه خبر ان ومما
يحتمل الاوجه الثلاثة اني لا املك الا نفسي واخي فاخي يحتمل ان يكون مرفوعا وان يكون منصوبا وان يكون مجرورا فهذه ثلاثة اوجه احدها ان يكو
عطفا على الضمير المستتر في املك ذكره الزمخشري واعترضه الموضح بان املك لا يرفع الظاهر قد يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في
المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني ان يكون معطوفا على ان واسمها اي
ان يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير واخي لا يملك الا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين احدهما
ان يكون معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا على نفسي وجره من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المجرورة باضافة نفس اليها وهذا
الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار واستغنى عن اشتراط التكبير والافراد المقابل للمثنى والجمع بما لا اصل حيث اقتصر على قوله ويشترط
الاعراب ان يضف للياء لكونه ذكر لفظا كل مفرد حالة افرادها ملازمة للاضافة لغير الياء من اسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات فلا حاجة الى
اشتراط الاضافة فيها لانها حاصلة والاشتراط لتحصيل ما ليس بحاصل واذا كانت ذو موصولة بمعنى الذي واخواتها لزمتها الواو في الاحوال

الثلاثة

الثلاثة غالبا والبناء على السكون وقد تعرب بالحروف الثلاثة رفعا ونصبا وجرا كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبي
من ذي عندهم ما كفانيا هكذا رواه ابو الفتح بن جني بالياء معربا ورواه غيره بالواو على البناء واذا ثبت اعرابها في الجر فاثباته في الرفع والنصب
قياسا ذكره ابن الصائغ ذلك بحالة الجر لانه محل السماع واذا لم يفارق الميم الفم اعرب بالحركات الثلاث سواء افرد واضيف ولا يختص ثبوت الميم في الفم
بحالة الافراد بالضرورة نحو يصبح ظمآن وفي البحر فمه خلافا للفارسي ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك فصل والافصح في الهن
اذا استعمل مضافا النقص اي حذف اللام منه وهي الواو والى ذلك الاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير احسن فيعرب بالحركات الثلاث على العين وهي
النون فتقول هذا هنك ورايت هنك ونظرت الى هنك ومنه اي من النقص في الهن الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا
قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاء مشددة اي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس
معه الى القتال في الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له
ذلك استهزاء به ولا يخرجوا الى القتال الذي دعاه اي تمسك بذكر ابيك الذي تنتسب اليه عسى ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا اي لا تذكروا كناية
الذكر وهو الهن بل اذكروا له صريح الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن ابيه انه استعمله منقوصا اي
محذوف اللام بالحركة وهي افصح من ان يقال بهنو ابيه انتهى واذا استعمل الهن غير مضاف كان معربا بالاجماع منقوصا تقول هذا هن ورايت هنا ومررت
بهن وهو اسم يكنى به من اسماء الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله الموضح في شرح القطر ويجوز النقص
وهو حذف اللام والاعراب بالحركات بضعف في الاب والاخ والحم وهو المراد بقول الناظم وفي اب وتالييه يندر فتقول هذا ابك واخك وحمك ورايت
ابك واخك وحمك ومررت بابك واخك وحمك ومنه اي من النقص قوله وهو رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما
ظلم فابه الاول مجرور بالكسرة وابه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من اشبه اباه فما ظلم اختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل
فما ظلم في وضع الشبه موضعه وقيل فما ظلم ابوه حين وضع زرعه حيث ادى اليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت امه حيث لم تزن به لقيل يجيء الولد
مشابها لابيه قاله اللحياني ومن مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات قول بعضهم اي العرب في التثنية اي تثنية الاب والاخ المنقوصين ابان و
اخان قال الفراء ابان جاء على لغة من قال هذا ابك قال الموضح في الحواشي وكذا قياس اخان انتهى وظاهر ان المسموع ابان فقط واخان مقيس عليه واذا
جاز اخان قياسا فينبغي ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه ونقل عن ثعلب حكاية عن بعضهم انه يقال هذا ابوك واباك وابيك فمن قال ابوك واباك قال في التثنية
ابوان ومن قال هذا ابك قال في التثنية ابان والاب والاخ والحم قصرهن اولى من نقصهن وهو المراد بقول الناظم وقصرها من نقصهن اشهر وعدل الموضح
عنه الى من لان الاكثر في هن ان يعود الى جمع القلة وهما يعكس ذلك والمراد بقصرهن ان يلزم اخرهن الالف المنقلبة عن لامهن في الاحوال الثلاثة ويعرب بحركات
مقدرة عليها كقوله وهو ابو النجم فيما قال الجوهري وقيل رؤبة ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها انشده ابن جني وغيره فاباها الاول وما
عطف عليه لا شاهد فيه لان كل واحد منهما يحتمل ان يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة ويحتمل ان يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الالف
والشاهد في اباها الثاني اذ هو نص في القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف والاخر بالياء وقول بعضهم وهو ابو خنش حين قال له خالد
وقد بلغه ان ناسا من اشجع في غار يشربون وهم فالمون اخونه هل لك في غار فيه ظبا لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى اقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار
فلما ضربوا ابا خنش فقال لبعضهم ان ابا خنش لبطل فقال له ابو خنش مكره اخاك لا بطل فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شانه وقيل اول من قاله
عمرو بن العاص لما عزم عليه معاوية ليخرج الى مبارزة علي فلما التقيا قال عمرو مكره اخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فاخاك مبتدأ مؤخر
مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتدأ واخاك نائب عن الفاعل سد
مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي والاستفهام عند جمهور البصريين واجازه الاخفش والكوفيون كما تبين وقولهم بالجر وهم العرب للمراة حماة فانه يستلزم
ان يقول للرجل حمى لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التانيث فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها فظهر لانها حرف صحيح والمذكر على
اصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة وحاصل ما ذكره تبعا للاصل ان الاسماء الستة على ثلاثة اقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو وبمعنى صاحب
والفم بغير ميم وما فيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام وما فيه ثلاث لغات وهو الاب والاخ والحم فان فيهن الاتمام والقصر والنقص الباب الثاني
من ابواب النيابة باب المثنى وهو في الاصل المعطوف من ثنيت العود اذا عطفته وفي الاصطلاح ما وضع لاثنين واغنى عن المتعاطفين فما وضع جنس يشمل كل الاثنين
فصل اول مخرج لما وضع لاقل كرجل او اكثر كصنوان واغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج
النوب اسم للاثنين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضح في شرح اللمحة والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما يحمل
على المثنى وصرح المرادي بانه ملحق بالمثنى ويدخل فيه ايضا تثنية المفرد والمذكر اسما كان او وصفا كالزيدان المسلمان المؤنث كالهندان
المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجمالات وتثنية اسم الجمع كالركبان وتثنية اسم الجنس الجمعي كالغنمان وثبوت الاقطع الجاري في هذه الامثلة
في استعمال المثنى اوله وهو الرفع وافرادها بال المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند ارادة التثنية فما اصله العلمية وجمع كلمة
على الاصح فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها والى ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثنى مع قوله وتخلف الياء
في جميعها الالف جرا ونصبا بعد فتح قد الف وقدم الجر على النصب لان الجر اصل والنصب محمول عليه وذهب الزجاج الى ان المثنى مبني ويشترط في كل ما يثنى

باب المثنى

عند الاكثرين ثمانية شروط احدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد الثاني الاعراب فلا يثنى المبني واما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح واما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ واما نحو الابوان للاب والام فمن باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما قولهم القلم احد اللسانين فشاذ السابع ان لا يستغنى بغيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية سي عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان وان لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى اجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا الثامن ان يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس ولا القمر واما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف ومنهم من يلزمه الالف ايضا ويعربه بحركات ظاهرة على النون جعلا للمثنى مجرى المفرد قاله المرادي في شرح التسهيل والمثنى الحقيقي حملوا عليه في الاعراب بالحروف اربعة الفاظ اقتصر عليها في النظم اثنين واثنتين في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين مطلقا سواء افردا او ركبا مع العشرة او اضيفا الى ظاهر او مضمر ويمتنع اضافتهما الى ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما او ثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة وكلا وكلتا بشرط ان يكونا مضافين الى المضمر تقول جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورايت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما فان اضيفا الى ظاهر لزمتهما الالف في الاحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصور تقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورايت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين فعلى هذا الف كلا كالف عصى والف كلتا كالف حبلى ووزن كلا فعل كمعى والفها منقلبة عن واو لقلبها تاء في كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه اذا سمي بها ووزن كلتا فعلى كذكرى والفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار ابي علي والتفرقة بين الاضافة الى ظاهر والاضافة الى المضمر هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة لغتان احداهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثانية الاعراب بالحركات مطلقا حكاها الفراء ويلحق بالمثنى ايضا ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله الا يا ديار الحي بالسبعان وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع

الباب الثالث باب جمع المذكر السالم فهو الجمع الذي على هجائين كالزيدون من الاسماء والمسلمون من الصفات [illegible] لانه اول احواله وهو معرب خلافا للزجاج فانه يرفع بالواو المضموم ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون او تقديرا نحو وانتم الاعلون ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها لفظا نحو رايت الزيدين ومررت بالزيدين او تقديرا نحو رايت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار والى هذا اشار الناظم بقوله وارفع بواو [illegible] وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين احدهما ان المثنى اكثر من الجمع فخص بالفتح لانها اخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على اصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتين فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع للفرق بين المثنى والجمع ولتعادل اللفظ فصار في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع من اسم او صفة ثلاثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع هذا الجمع من الاسماء نحو طلحة ولا من الصفات نحو علامة ونسابة للمبالغة لئلا يجمع فيها علامتا التانيث والتذكير [illegible] بالتاء احترازا من التانيث بالالف كحبلى وحمراء علمين لرجلين فانهما يجمعان هذا الجمع [illegible] الشرط الثاني ان يكون لمذكر فلا يجمع هذا الجمع علم المؤنث نحو زينب ولا صفة المؤنث [illegible] فلو كان نحو زينب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم اللبس ولو كان نحو زيد علما لمؤنث امتنع ان يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط الثالث ان يكون لعاقل لان هذا الجمع مخصوص بالعقلاء فلا يجمع هذا الجمع نحو واشق علما لكلب وسابق صفة لفرس فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة ثم يشترط في العلم [illegible] وان يكون العلم غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع المركب الاسنادي نحو برق نحره علما اتفاقا لان المحكي لا يغير ولا المركب المزجي نحو معديكرب ونحو سيبويه على الاصح فيهما لشبههما بالمحكي في التركيب [illegible] ومنهم من يلحق علامة الجمع باخره فيقول سيبويهون [illegible] وسكت عن المركب الاضافي فانه يجمع [illegible] للثاني نحو غلام زيد علما غلاموا زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما معا نحو غلاموا الزيدين [illegible] على التوكيد نحو اجمع فانه يقال في جمعه اجمعون واما الصفة فيصح جمعها بالالف والتاء وهي التي تقبل التاء المقصود بها معنى التانيث فلا يجمع علامة ونسابة لان التاء فيهما لتاكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث وصفة لا تقبل التاء ولكنها تدل على التفضيل فالصفة التي تقبل التاء المذكورة نحو قائم من المجرد ومذنب من المزيد تقول قائمة ومذنبة والصفة التي تدل على التفضيل نحو افضل فهذه الصفات الثلاثة تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتاء فيقال قائمون ومذنبون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات فلا يجمع هذا الجمع نحو جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران واحمر لانها لا تقبل التاء ولا تدل على التفضيل لان جريحا وصبورا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى واحمر مؤنثه حمراء فلا يقال الجريحون والصبورون والسكرانون والاحمرون كما لا يقال الجريحات والصبورات والسكرانات والحمراوات فلو جعلت اعلاما جاز الجمعان هذا وحملوا على هذا الجمع المذكر السالم اربعة انواع

فصل في الجمع

عرب

جمع المذكر السالم

اعرب بالحروف وليست جمع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله وبه عشرونا وبابه الحق والاهلونا اولو وعالمون عليونا وارضون شذ والسنونا وبابه [illegible] اربعة انواع احدها اسماء جموع وهي اولو بمعنى اصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه وعالمون اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا له لان العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو اعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى انه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب ابو الحسن الى انه اصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهري وذهب ابو عبيدة الى انه اصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة وعشرون وبابه وهو سائر العقود الى التسعين وكلاهما في التنزيل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون وواعدنا موسى ثلاثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة [illegible] فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة النوع الثاني جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد واعربت بالحروف وهي بنون جمع ابن [illegible] جمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية ابنان [illegible] والحرون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود [illegible] بعضهم من قول الجوهري كانه جمع احرة وعلى هذا يشكل المثال [illegible] بلا تكسير ويجاب بان ذلك الاصل قد ترك وصار نسيا منسيا وارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله لقد ضج الارضون اذ قام من بني سعد ومن خطيب فوق اعواد منبر [illegible] وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم العام ولامها واو او هاء لقولهم سنوات وسنهات وبابه الجاري على سنة في ضابط مستفاد من قوله فان هذا الجمع مطرد في كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها تاء التانيث ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات نحو عضة وعضين واصل عضة من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل اصلها عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته ومنه قول رؤبة وليس دين الله بالمعضي اي المفرق فعلى الاول لامها هاء يدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثاني واو ويدل له جمعها على عضوات فكل من التصغير والجمع يرد الشيء الى اصله وعزة وعزين فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي اصلها عزي فلامها ياء وهي الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزي الى غير من تعتزي اليه الاخرى وثبة وثبين والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الباء الموحدة الجماعة واصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت اي جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثاني ياء واما الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هي محذوفة اللام ايضا من ثبيت فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وتجمع على الثاني بها وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلاثة انواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يتغير في الجمع نحو عزين وعضين وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وقد وقع جمع سنة وعضة وعزة في التنزيل قال الله تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين فسنين مجرور باضافة عدد اليها وعلامة جره الياء الذين جعلوا القران عضين فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء فمال الذين كفروا قبلك مهطعين عن اليمين وعن الشمال عزين فعزين صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع جمع ثبة في التنزيل الا بالالف والتاء نحو فانفروا ثبات او انفروا جميعا ولا يجوز ذلك الجمع المعرب بالحروف في نحو تمرة لعدم الحذف ولا في نحو عدة ودية [illegible] لان المحذوف منهما الفاء لا اللام واصلهما وعد وودي بكسر اولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض عنها الهاء وشذ لدون جمع لدة واصلها ولدة [illegible] ولا يجوز في نحو يد ودم لعدم التعويض من لاميهما المحذوفتين واصلهما يدي ودمي بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم [illegible] لانهما على غير قياس وجعل الاعراب على عينهما وشذ ابون واخون وهنون فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض واصلها ابو واخو وهنو حذفت لاماتها كما ترى ولم يعوض منها شيء ولا يجوز ذلك في اسم واخت وبنت لان العوض فيهن غير الهاء اما اسم فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض منها الهمزة في اوله واما اخت وبنت [illegible] اصلهما اخو وبنو حذفت لامهما وعوض عنهما تاء التانيث لا هاء التانيث والفرق ان تاء التانيث فيهما لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب يونس الى ان تاء اخت وبنت ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل في الوقف هاء ونقل ذلك الموضح عنه في باب النسب وسلمه وادعى في الصيغة كلها للتانيث [illegible] ان التاء فيهما للالحاق بجذع وقفل الحاق الثلاثي بالثلاثي وشذ بنون جمع ابن لان العوض فيه همزة الوصل واصله بنو لان مؤنثه بنت ولم ترد هذه التاء تلحق مؤنثا الا ومذكره محذوف الواو قاله الجوهري ولا يجوز ذلك في نحو شاة وشفة وان كانا محذوفي اللام معوضا منها هاء التانيث لانهما كسرا تكسيرا يعرب بالحركات وذلك ان شاة كسرت على شياه وشفة كسرت على شفاه بالهاء فيهما واصل شاة شوهة بسكون الواو كصحفة [illegible] فصار شاهة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض عنها هاء التانيث واصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها واصل شفة شفهة حذفت لامها وهو الهاء ايضا وعوض عنها هاء التانيث والدليل على ان لامهما هاء التانيث تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه وشفاه والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى اصولها وزعم قوم ان لام شفة واو لقولهم في التكسير شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبون جمع ظبة فانهم كسروها على ظبي ولامها واو محذوفة والهاء عوض منها والظبة بضم الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم واصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا اصبته بالظبة والنوع الثالث ما حمل على هذا الجمع جموع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم والصفة كاهلون جمع اهل وهو العشيرة ووابلون جمع وابل وهو المطر الغزير لان اهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا لغير عاقل وتقدم ان شرط هذا الجمع ان يكون لعلم من يعقل او صفته وقد وقع جمع اهل في التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا من اوسط ما تطعمون اهليكم الى اهليهم ابدا والنوع الرابع ما سمي به من هذا الجمع المستوفي للشروط وما الحق به فالثاني كعليون فانه ملحق بهذا الجمع وسمي به اعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادراك ما عليون وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام

جمع المذكر السالم

مع تشديد الدال والياء ووزنه فعيل من العلو ونقل القزويني عن يونس ان واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة والاول نحو زيدون مسمى به شخصا فيعربان بالحروف
اجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما وان كانا مفردين ح ويجوز في هذا النوع المسمى به ان يجرى في الاعراب مجرى غسلين وهو ما يسيل من اهل النار في لزوم الياء
في الاحوال الثلاثة والاعراب بالحركات الثلاث ظاهرة على النون حال كونها منونة ان لم يكن اعجميا فتقول هذا زيدين وعليين ورايت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين
وعليين فان كان اعجميا امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف فتقول هذا قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاقه تبعا للنظم في قوله ومثل حين قد يرد ذا
الباب محمول على المنصرف بقرينة التشبيه على ان التشبيه يصدق بالتشبيه بغسلين لانه يشبه الجمع في كونه بزيادتي الياء والنون ودون هذا الجري من لزوم الياء والاعراب
بالحركات على النون منونة ان يجرى مجراها دون تنوين في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون قالوا هذا باسمو بضم النون من غير تنوين
او يجرى مجرى عربون بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة في لزوم الواو والاعراب بالحركات الثلاث على النون حال كونها منونة هذا زيدون ورايت زيدونا ومررت بزيدون
كم طال ليلي وبت كالمجنون واعترتني الهموم بالماطرون بكسر النون وعدم التنوين للحوال ويحتمل ان يكون من باب يهوون وهذا البيت قال ابن بري في حواشيه
انه لابي دهبل الجمحي ردا على الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قال صاحب القاموس
وهو جمع ماطر سمي به وتقدم هذه اللغة انه تلزمه الواو وفتح النون مطلقا ذكره الشيخ وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه من يلزم المثنى الالف مطلقا ويكسر النون
ويقدر الاعراب كقوله وهو يزيد بن معوية ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا والرواية بفتح النون
في الماطرون وتقدم انه اسم موضع واورده في القاموس في فصل النون من باب الراء بالنون في اوله وكسر النون في اخره فغير اوله بالنون بدل الميم واخره بالكسر بدل الفتح
قال الموضح في الحواشي والهاء من لها تعود الى النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرفة في البيت بعده والباء للظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرفة
النمل الذي جمعه واراد ايام الشتاء فان النمل يخزن ما يجمعه تحت الارض لما كلها ايام الشتاء والخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من الثمر اي يجتنى وبعضهم اي العرب
بسنين وباب سنين وان لم يكن علما مجرى غسلين في لزوم الياء والحركات على النون منونة غالبا على لغة بني عامر وغير منونة على لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء
ولا تسقط النون للاضافة قال احدا ولاد علي بن ابي طالب وكان لنا ابو حسن على ابا براد نحن له بنين والرواية بنين بالياء والاعراب على النون وقال الصمة بن
عبد الله الطفيل دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا والرواية سنينه باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الياء ولا
الفعل فان سنينه بحذف النون للاضافة وهذا لغة بني عامر فانهم يعربون المثل اللازم بالحركات على النون مع لزوم الياء لانها اخف عليهم ولان النون قامت
مقام الذاهب ولو كان الذاهب موجودا لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذا يكون ما قام مقامه وقوله دعاني امر ومعناه اتركاني من نجد وهو من خطاب
الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع اشيب وهو حال من المجرور بالياء ومردا حال من مفعول شيبننا وبعضهم ابن النحاة يطرد هذه اللغة
وهي لزوم الياء والاعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وفي كل ما حمل عليه لان باب الياء اوسع من باب الواو وهو اعم من قول الناظم وهو يعني باب
سنين عند قوم يطرد ويخرج عليها قوله رب حي عرندس ذي طلال لا يزالون ضاربين القباب والرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل
على ان ضاربين معرب بالفتحة على النون كمساكين لا بالياء والا لحذفت النون للاضافة وقيل ضاربي القباب بدل باب فقيل ان يكون الاصل ضاربين
ضاربي القباب فحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه فالمعنى ويحتمل ان يكون الاصل ضاربين نفس القباب فحذف
المضاف وبقي المضاف اليه على حاله ويحتمل ان يكون القباب مفعولا بضاربين والاصل القبابي بياء النسبة في الجمع ثم حذف احدى الياءين واسكن الياء الباقية
وعرندس بفتح الراء والعين المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي اخره سين مهملة الشديد القوي والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحسن الحالة
والهيئة الجيلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الادم والخشب للبيد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء وقوله وهو صحيح وما ذا
يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين الرواية بكسر النون على انها كسرة اعراب به قال الاخفش الاصغر علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله
بمنزلة الجمع المكسر وجعل الاعرابية في اخره كما يفعل في قينان وقال الاعلم يوسف الشنتمري ومن السنين والعقود امثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ يختص
للعقود فهو اشبه بالواحد الذي اعرابه يجري في اخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز ان يكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سيأتي
بل للمصرح ابن جني في فصل في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما الحق بهما المشار اليهما في النظم بقوله ونون مجموع وما به التحق المشار اليه في النظم بقوله
ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون ما ثني والملحق به بعكس ذلك استعملوه فانتبه ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح
فقال نون المثنى وما حمل عليه مكسورة بعد الالف والياء على اصل التقاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقوله يا ابتا ارقني القذان فالنوم لا تألفه
العينان بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام الذال المشددة جمع قذة وهو البرغوث بضم الباء وفتحها بعد الياء لغة بنية اسد حكاها الفراء كقوله
هو حميد بن ثور وقيل ابو خالد يصف قطاة على احوذيين استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب والرواية بفتح النون من احوذيين تثنية احوذي بفتح الهمزة
وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء اخر الحروف وهو الخفيف في المشي لحذقه وفي ديوان الادب الاحوذي الراعي المشمر للعمل
الضابط لما ولي واراد بهما هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة ارتفعت
في الجو عشية على جناحين ثابتا ما هي الا لمحة وتغيب وقيل لا يختص فتح النون بالياء اي مع الياء بل يكون بعدها وبعد الالف في لغة من يلزم
المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور كقوله اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا انشده ابن عصفور السراج وغيرهما بفتح النون في العينانا
تثنية عين واما ظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة بالياء اخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبي خلافا للهروي وقبل هذا البيت

جمع المذكر السالم

مصنوع لا دليل فيه وقال ابو زيد هو لرجل من بني ضبة على انه اكثر من مائة مسنون كلام الموضح ان الفتح يجري بعد الالف اذا كانت علامة للرفع في
نون اثنين واثنتين فانهما محمولان على المثنى ولم اقف على نص صريح في ذلك اعتمد عليه ولا على شاهد استند اليه ونون الجمع السالم وما حمل عليه مفتوحة
بعد الواو والياء للتخفيف لان الجمع اثقل من المثنى والكسر جائز في الشعر بعد الياء كقوله وهو جرير لا يجيء ملا فالجون عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا زعانف
اخرين الرواية بكسر النون من اخرين وهو جمع اخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر وبنو ابيه اولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون
قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير واراد به الادعياء الذين ليس لهم اصل واحد وقوله وهو سحيم وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين
بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف اي ابن مالك فقال في حكم ثعلبه بانه مجرور بالكسرة وثانيه بانه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد
به اولا على الاعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشعر ولم يكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر بعلم النحاس الباب الرابع من ابواب النيابة الجمع بالف وتاء
مزيدتين ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط كهند او دعدات او بالتاء والمعنى جميعا كفاطمات ومسلمات او بالتاء دون المعنى كطلحات
وحمزات وبالالف المقصورة كحبليات او الممدودة كصحراوات او يكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق بين ان يكون سلمت فيه بنية واحدة كهند وضخمات او
تغيرت كسجدات وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالاول حرك وسطه والثاني قلبت الفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل الموضح عن قول
الاكثر جمع المؤنث السالم الى ان قال الجمع بالف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير فان في جميع ذلك نصبه بالكسرة
نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم اجراء للفرع على وتيرة الاصل وانما خالف الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلة مفقودة في
الفرع وهي انه ليس في اخره حرف يصلح للاعراب نحو خلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق عند الشيخ عبد
القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وابي عمرو بن الحاجب وصنو الموضح في المغني وضحه بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل
به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا انتهى وسبقه الى هذا الايضاح
الشيخ عبد القاهر قال في اسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاوقع الفاعل
فيه شيئا اخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا بل حصل بفعلك والعالم لم يكن موجودا
بل كان علما محضا والله اوجده وخلصه من العلم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به انتهى واحتج الجمهور الذاهبون الى ان العالم مفعول
به لا مفعول مطلق بامور اولها انا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله لا بد لبل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذن كون الله تعالى خالقا للعالم
غير ذات العالم وثانيها انا نصف الله تعالى بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم ان يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما انه موصوف بخالقية العالم وثالثها
انا نقول العالم ممكن فلم يوجد الا لان الله تعالى اوجده واحدثه وابدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله اوجده جاريا مجرى
قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ويرجع حاصله الى ان العالم وجد لنفسه وذلك ينفي للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل
ونصب الجمع بالالف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقا هو الغالب وربما نصب بالفتحة على لغة كما قاله احمد بن يحيى ان كان محذوف اللام ولم يرد اليه في الجمع كسمعت
لغاتهم بفتح التاء وحكاه الكسائي ورايت بناتك بفتح التاء حكاه ابن سيدة وكقوله فلما جلاها بالايام تحيزت ثبات عليها ذلها واكتئابها والايام الدخان وثبات
بضم الثاء الجماعات المتفرقة منصوب على الحال بالفتحة والكثير ان ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمير المؤنث للنحل بالحاء المهملة والمراد بها
خلاياها حين يؤخذ عسلها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء او جبرا لما فاته من حذف لامه كما اعرب سنين بالحروف
جبرا لما فاته من حذف لامه وليس الوارد من ذلك مفردا مردود اللام خلافا لابي علي في نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد رد لامه واصلها لغوة او لغوة تحركت
العلة وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فصار لغاة ورد بانه يلزم الجمع بين العوض والمعوض كان رد اللام في الجمع كسنوات وسنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا فان
اعتكفت سنوات وسنهات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء زائدتين فان كانت التاء اصلية والالف زائدة كابيات جمع بيت واموات جمع ميت وكان
الالف اصلية والتاء زائدة كقضاة جمع قاض وغزاة جمع غاز واصل غزاة وقضاة قضية وغزوة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين فالالف
فيها اصلية لكونها منقلبة عن اصل والتاء زائدة للتانيث فالنصب بالفتحة على الاصل نحو قضاة وجمع قضاة والمطرد من الجمع بالالف والتاء المزيدتين
ما كان علما المؤنث مطلقا او صفة له مقرونة بالتاء او دالة على التفضيل وعلما المذكر مقرونا بالتاء او صفة المذكر غير عاقل كجمال راسيات ومصغره
كدريهمات وحمل على هذا الجمع شيئا احدهما اولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحده في المعنى ذات بمعنى صاحبة واصله الي بضم الهمزة وفتح
اللام قلبت الياء الفا ثم حذفت لالتقائها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعاة نحو وان كن اولات حمل فاولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة
واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها واصل كن كون تحركت الواو وبعد النقل الى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ما
قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين والثاني ما سمي به من ذلك الجمع وما الحق به نحو رايت عرفات وهو علم الموضع الوقوف
استدل على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام
وهي لا تدخل عليه وسكنت اذرعات بكسر الراء قال في القاموس وقد تفتح وفيه وفي تهذيب الاسماء واللغات للنووي انها اذرعة بالفتح وهو جمع اذرعة
واذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره قال ابو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان واذرعات هي قرية من قرى الشام وقال الجوهري موضع بالشام ولا منافاة بينهما
واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل المقابلة ثانيها

باب ما لا ينصرف

بمنع التسمية وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف مع ترك تنوينه
ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث
فترك تنوينه وهذه المسئلة شبيهة بتداخل اللغتين فأخذ من الاولى النصب بالكسرة ومن الاخيرة حذف التنوين فيحصل في المسئلة ثلثة اوجه وروي بالاوجه الثلاثة قوله وهو
امرء القيس الكندي تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عال الرواية بجر اذرعات بالكسرة مع التنوين وبالكسرة وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها نظرت
الى نارها بقلبي من اذرعات وانا بالشام واهلها بيثرب مدينة الرسول سميت باسم الذي نزل بها من العمالقة وهو يثرب بن عبيد وفي السنة مع اطلاق [illegible] عليها

[illegible]

باب النكرة والمعرفة

والانباء جمع نبأ وهو الخبر وتنمي بفتح التاء المثناة من فوق من نميت الحديث يقال بالتخفيف اذا بلغه على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه [illegible]
واللبون الناقة ذات اللبن [illegible] بفتح القاف وضم اللام الشاب بدل لبون وبنو زياد الربيع زياد واخوته وفاعل يأتيك مضمر [illegible] بالانباء متعلق بتنمي
لقربه ويجوز ان يكون ما لاقت فاعل يأتيك والباء زائدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا واما قوله انه من يتق ويصبر باثبات الياء في يتقي وتسكين
يصبر في قراءة قنبل عن ابن كثير فاختلف في تخريجه فقيل من موصولة لا شرطية ويتقي مرفوع لا مجزوم وتسكين يصبر مع انه معطوف على المرفوع اما لتوالي الحركات
الباء الموحدة والراء من يصبر والفاء والهمزة من فان [illegible] باسكان الراء تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالي اربع متحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تنزيل [illegible]

[illegible]

باب النكرة والمعرفة

والفرس والدار والكتاب والنوع الثاني ما يقبل ال المؤثرة في التعريف من هذا الجنس واحد فهذا الاسم مما اتفق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا

نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل ومعناها ان تصدق على متعدد كان رجلا كذلك وانما تخلفت للشمس جهة عدم وجود افراده في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ لها

صالحا فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع اسماء الاجناس وكذلك قمر فاما قوله فكانه لمعان برق او شعاع شموس فعلى وجوه منها كانه

انما قالت العرب تنسب لها التعدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتها يقولون شمس هذا اليوم احر من شمس امس وقمر هذه الليلة اكثر نورا من قمر

ليلة اول هذا الشهر وبالخاصة عبارة عن نوعين احدهما ما يقبل ال المؤثرة للتعريف كرجل للحيوان مذكر عاقل وفرس للحيوان مذكر غير عاقل وما تعرف عن غير

حيوان وكتاب لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل ال المؤثرة للتعريف ولكنه يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف نحو ذو بمعنى صاحب ومن في قوله تعالى

بمعنى انسان وما بمعنى شيء في قولك مررت برجل ذي مال ومررت بمن معجب لك ومررت بما معجب لك فذو ومن وما نكرات لان ذي نعت لنكرة ومن وما نعتا بنكرة

ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل اما ذو فلانها واقعة موقع صاحب وصاحب يقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول

الصاحب وليست فيه ال موصولة لانه قد نوسي فيه معناه الاصلي بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل لا تقول مررت برجل صاحب اخوه عمروا

قاله الشاطبي في باب الابتداء واما من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع انسان وانسان يقبل ال فتقول الانسان واما ما فانها نكرة موصوفة ايضا واقعة موقع

شيء وشيء يقبل ال فتقول الشيء من للعاقل وما لغيره وكذا اذا استعملا في الشرط والاستفهام معناهما في الشرط كل انسان وكل شيء وفي الاستفهام اي انسان واي شيء فانسان

وشيء يقبلان ال قاله الشاطبي ثم قال وكذلك اين وكيف فانهما واقعان موقع قولك في اي مكان وعلى اي حال ومكان وحال يقبلان ال انتهى ومذهب الكسائي ان من وما الاستفهاميتين

معرفتان وكذلك نحو صه حال كونه منونا فانه نكرة ولا يقبل ال ولكنه واقع موقع قولك سكوتا وسكوتا يقبل ال لانه مصدر فتقول السكوت بناء على ان التنكير والتعريف

في اسم الفعل راجع الى المعنى المصدري بواسطة او بلا واسطة ومذهب الجمهور ان اسماء الافعال واقعة موقع الافعال نفسها كذلك وهي احد وتبا وويح كمنع من الاسماء

الملازمة للنفي فانها نكرات ولا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال وهو مثلا ادحي او ساكن او نحو ذلك قاله الشاطبي وانكر النكرات شيء ثم موجود ثم محدث ثم

ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كل منها ما هو في مرتبة والضرب الثاني معرفة والى هذين الضربين اشار الناظم بقوله

نكرة قابل ال مؤثرا او واقع موقع ما قد ذكرا وغير معرفة وهي الفرع لانها تحتاج في دلالتها الى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم وهي عبارة عن نوعين احدهما

ما لا يقبل ال التي الثانية بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس مثلها ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو كما قوله باعلام العرب اسرها احواش

ابوا بعلى … والنوع الثاني ما يقبل ال ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فان ال الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف لانها

معارف بالعلمية وانما دخلت عليها ال للمح الاصل بها وهو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والاول اولى لان مدخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه في الاصل

اسم عين للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم فقط كلامه ان في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها

تكون المشعرة باصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القائم والقاعد وبابه وهذا معنى … ثم قال فانا نثبت ان ال تدا ترد مغني التعريف تفيد

او لمح الصفة ما التعريف شكلا واجاب عنه بان حاصله انها لم تؤثر تعريفا فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر للتامل واقسام المعارف سبعة احدها المضمر بضم الميم

الاولى وفتح الثانية لحاضر او غائب كانا وهم والثاني العلم المذكر او مؤنث كزيد وهند والثالث الاشارة كذا للمذكر وذي للمؤنث والرابع الموصول …

ان تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بال ملفوظة كالذي او مقدرة كمن او بالاضافة كاي كالذي للمذكر والتي للمؤنث والخامس ذو الاداة للمذكر والمؤنث كالمرأة

والغلام والسادس المضاف اضافة محضة لواحد منها اي من هذه الخمسة مثلا كان او مجمعا كابني … والسابع المزيد على قول الناظم كهم وذي وهند وابني

والغلام والذي المنادى المنكر المقصود نحو يا رجل المعين بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف مقدر قال في التسهيل واعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم

ضمير الغائب السالم عن ابهام … بان يتقدمه اسم واحد معرفة او نكرة ثم المشار به والمنادى يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالقصد … ثم الموصول

وذو الاداة … في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفي بعض نسخه ثم ذو الاداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل المضاف الى المضمر في مرتبة المضمر

والصحيح ما نسب الى سيبويه ان المضاف في مرتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه في مرتبة العلم وذهب المبرد الى ان المضاف دون المضاف اليه مطلقا فحصل ثلاثة اقوال

فصل في المضمر بفتح الميم الثانية المضمر اسم مفعول من اضمرته اذا اخفيته وسترته والاطلاق على البارز توسع والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل بمعنى معقود

اي معقود وهو اصطلاح بصري والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن فلاح … فلا حجر في اللذات

من دونها … فالضمير والكناية بالاصطلاح … ما وضع لتعيين مسماه وهو اما المتكلم كانا بزيادة الالف عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين او المخاطب

كانت بزيادة التاء عند البصريين وباصالتها عند بعض الكوفيين والغائب كهو بتمامها عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين والى اشار في النظم بقوله فما

لذي غيبة او حضور كانت وهو سم بالضمير والمخاطب تاء وللغائب اخرى وهو ثلاثة الالف والواو والنون والى ذلك اشار الناظم بقوله والف والواو والنون لما

غاب وغيره … اراد بغيره المخاطب كقوما للمخاطبين وقاما للغائبين وقوموا وقاموا وقمن باهندات والهندات قمن وينقسم الضمير الى بارز وهو ماله صورة في اللفظ

بتمامه نحو … وكاف اكرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته والى مستتر وهو بخلافه اي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل نوى

كالضمير المستتر في قم … في اقوم … لم تضع العرب لها لفظا يعبر به عنها ولكن لضيق العبارة عبر عنها بلفظ الضمير المنفصل تقليلا للمبتدئ

وليس هما اياهما على الحقيقة وينقسم البارز الى متصل بعامله وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا في الاختيار … وكاف اكرمك وهاء سليه وياء ابني وهذا معنى

قول النظم وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي الا اختيارا ابدا كالياء والكاف من ابني اكرمك والياء والهاء من سليه ما ملك وشملت هذه الامثلة

انواع

باب النكرة والمعرفة

انواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابني للمتكلم ومحلها جر والكاف من اكرمك للمخاطب ومحلها نصب

والياء من سليه للمخاطبة ومحلها رفع على الفاعلية والهاء من سليه للغائب ومحلها نصب على المفعولية … ان الياء والكاف والهاء لا يبتدأ بشيء منها ولا

يقع بعد الا اما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار فضرورة والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف ايا وابقى الكاف واوقع المتصل موقع

المنفصل وما الاولى نافية والثانية زائدة لا مصدرية وديار بمعنى احد فاعل يجاورنا وان وصلتها مفعول نبالي وجواب الشرط محذوف … والا حرف … الكاف

في موضع النصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة غيرك واجاز ابن الانباري وقوع المتصل بعد

الا مطلقا وانشد مكان الا الا سواك … الى الجواب عن قول الشاعر اعوذ برب العرش من فئة بغت علي فما لي عوض الا ناصر … فتح لهاء … متصلة … وقع …

والى منفصل من عامله وهو اي المنفصل ما يبتدأ به في النطق ويقع بعد الا وذلك نحو انا تقول في ابتداء النطق به انا مؤمن … وتوقعه بعد الا ما قام الا انا

وتقسيمه هنا البارز الى متصل ومنفصل لا ينافي تقسيمهم المتصل الى مستتر وبارز في باب العطف لاختلاف الملحظ فانه هنا ناظر الى مواقعه من الاعراب وهناك

ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وقد صنعوا كلا من المتصل والمنفصل اصلا برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل المنفصل محتجا بان مبنى الضمائر على الاختصار

والمتصل اخصر من المنفصل وينقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الاعراب من رفع ونصب وجر الى ثلاثة اقسام الاول ما يختص بمحل الرفع فقط وهو خمسة احدها التاء مضمومة

كانت او مفتوحة او مكسورة كقمت بالحركات الثلاث وثانيها الالف الدالة على اثنين او اثنتين كقاما وقامتا وثالثها الواو الدالة على جمع المذكرين كقاموا ورابعها

النون الدالة على جمع الاناث كقمن وخامسها ياء المخاطبة بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش والمازني وزعما انها حرف تأنيث والفاعل ضمير مستتر

في فعل الامر كقومي والمضارع كتقومين … وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فانها لا تكون في محل رفع اصلا والقسم الثاني من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين

محلي النصب والجر فقط وهو ثلاثة احدها ياء المتكلم نحو ربي اكرمني فالياء من ربي في محل جر باضافة رب اليها وفي اكرمني في محل نصب على المفعولية باكرم وثانيها

كاف المخاطب بفتح الطاء نحو ما ودعك ربك فالكاف من ودعك في محل نصب على المفعولية ومن ربك في محل جر باضافة رب اليها وثالثها هاء الغائب نحو

قال له صاحبه وهو يحاوره فانها من له وصاحبه في محل جر فالاول باللام وفي الثاني بالاضافة وفي يحاوره في محل نصب بيحاور وذلك داخل تحت قول النظم

ولفظ ما جر كلفظ ما نصب والقسم الثالث من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين المحال الثلاثة محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر وهو نا خاصة بشرط

اتحاد المعنى والاتصال نحو ربنا اننا سمعنا فنا في ربنا في محل جر باضافة رب اليها وفي اننا في محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية …

قول النظم كاعرف بنا فاننا نلنا المنح وقال بعضهم وهو ابو حيان معترضا على الناظم في قوله للرفع والنصب وجر نا صلح لا يختص ذلك بكلمة نا بل الياء كلمة

هم كذلك فانهما يقعان في الحال الثلاثة لانك تقول في الياء في الرفع قومي وفي النصب اكرمني وفي الجر غلامي وتقول في هم في الرفع هم فعلوا وفي النصب انهم وفي الجر لهم

مال وقد رده المتأخرون فقالوا هذا النقض غير سديد بالسين المهملة لان المدعى ان يكون الضمير في الاحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا … وليس كذلك

لان ياء المخاطبة غير ياء المتكلم بدليلين احدهما ان ياء المخاطبة مختلف في اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني ان ياء المخاطبة

موضوعة للمؤنث وياء المتكلم موضوعة للمذكر وما للمذكر غير ما للمؤنث ولان الضمير المنفصل غير الضمير المتصل …

الضمائر كلها مبنية وجوبا وذلك مفهوم من قول النظم وكل مضمر له البنا يجب واختلف في سبب بنائها فقيل شبه الحرف في المعنى لان كل مضمر متضمن معنى التكلم

او الخطاب والغيبة وهي من معاني الحروف وقيل شبه الحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل شبه الحرف في الافتقار لان

المضمر لا يتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة او غيرها وقيل شبه الحرف في الجمود وقيل اختلاف صيغه لاختلاف معانيه … ولا يختص الابراز

ضمير بعينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط وينقسم المستتر الى قسمين مستتر وجوبا وهو المقصود عليه في النظم بقوله ومن

ضمير الرفع ما يستتر بقرينة تمثيله بقوله كافعل اغتبط اذ تشكر وضابطه واجب الاستتار ما لا يخلفه في مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بامر الواحد

المذكر كقم واستخرج بخلاف المرفوع بامر الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز في الجميع نحو قومي وقوما وقوموا وقمن والمرفوع بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد كتقوم

وتستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو هند تقوم فاستتاره جائز لا واجب بخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز في الجمع نحو

تقومين وتقومان وتقمن او المرفوع بمضارع مبدوء بالهمزة كاقوم واستخرج والمرفوع بمضارع مبدوء بالنون كنقوم ونستخرج او المرفوع بفعل الاستثناء

كخلا وعدا وليس ولا يكون في نحو قولك القوم قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع

عائد على البعض المفهوم من كله السابق وعلى اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او المرفوع بافعل في التعجب او باسم التفضيل … كما احسن الزيدين

بفتح الدال وكسرها والثاني نحو هم احسن اثاثا ففي احسن في ما احسن ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا وما تامة تمييز او المرفوع باسم فعل غير ماض كاوه بمعنى اتوجع

ونزال بمعنى انزل والمرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز الا افعل التفضيل فانه يرفع الظاهر

في مسألة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه ابوه … وعلى هذا … افعل التفضيل من امثلة ما يستتر فيه

الضمير وجوبا مشكل على الضابط المذكور وينقسم الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك الظاهر او الضمير المنفصل وهو الضمير المرفوع بفعل الغائب او بفعل الغائبة

او الصفات المحضة وهي الخالصة من شائبة الاسمية او اسم الفعل الماضي فالمرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام وبفعل الغائبة نحو هند قامت او تقوم

وبالصفات المحضة وهي اما اسم فاعل نحو زيد قائم او اسم مفعول نحو زيد مضروب او صفة مشبهة نحو زيد حسن او امثلة المبالغة نحو زيد ضراب ومضراب او ضروب

او ضرب … وباسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات اي بعد فالضمير في هذه الامثلة وما اشبهها مستتر جوازا وبارز … نحو زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز

ذلك يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل لا ترى انه يجوز في الفصيح قام ابوه زيد فيخلفه الظاهر وهو ابوه او ما قام الا هو فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا وكذا الباقي
من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار في الضمير المنتقل الى الظرف وعديله اذا وقعا صفة او صلة او خبرا او حالا نحو مررت برجل ما مالك في مجلس عبد الذي
عندك او في الدار وزيد خلفك او في المسجد وجاء زيد فوق فرسه او على حماره وقد يجاب بان الضمير المستتر اجرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه
هو تنبيه هذا التقسيم للضمير المستتر الى مستتر وجوبا وجوازا تقسيم ابن مالك في التسهيل وغيره وابن يعيش في شرح المفصل وغيرهما من النحويين ووافقهم الموضح في شرح اللمحة
وخالفهم هنا فقال وهذا التقسيم فيه نظر لان الاستتار في قام من نحو زيد قام واجب لا يجوز ابرازه متصلا لانه لو برز لوجب انفصاله فيقال قام هو ولا يقال قام
هو على الفاعلية بل هو على التوكيد لذلك المستتر واما ما خلفه الظاهر او الضمير المنفصل فهو غير تركيب زيد قام تركيب مسند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر واما
زيد قام ابوه او ما قام الا هو فتركيب اخر مسند فيه القيام الى سببي زيد او الى ضميره المحصور بالا هذا انتهى كلامه وفيه امران احدهما ان قوله فتركيب اخر ان ابن مالك
وابن يعيش وغيرهما قائلون بان نحو زيد قام هو وزيد قام ابوه تركيب اخر مع اختلاف المسند اليه ولا يخفى عليهم ذلك الا ان يقطع النظر عن خصوصية المسند اليه
والثاني انه يفهم منه ان يقال قام هو على الفاعلية والمفعول لم يتبين انه جائز في هو من قوله نعم ان يحمل هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا ونقل المرادي
ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذا اذا جرى الوصف على غير من هو له وابراز الضمير يكون
فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما يشكل لانه لا يخلو اما ان يريد ان يجوز الاستناد انه يجوز ابراز
الضمير متصلا او منفصلا والاول ممتنع والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى فليس
هذا منه والتحقيق في التقسيم ان يقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم وقم والى ما يرفعه وغيره اي الظاهر كقام وهيهات ونقسم الضمير المنفصل بحسب
مواقع الاعراب لثلاثة اقسام احدها ما يختص بمحل الرفع لا يتجاوزه الى غيره وهو انا للمتكلم وانت بفتح التاء للمخاطب وهو للغائب فروع هي وفروع انا واحد
فقط وهو نحن لان المتكلم فرع المفرد وفرع انت بفتح التاء اربعة وهي انت بكسر التاء وانتما وانتم وانتن لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع للمفرد وفروع هو
اربعة ايضا وهي هي وهما وهم وهن وقد تقدم ما هو تنبيه في انا ان الضمير هو الهمزة والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلاثة
واختاره ابن مالك في انت ونحوه ان الضمير فيه ان عند البصريين والتاء حرف خطاب وذهب الفراء الى انت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان الى ان التاء هي الضمير
وهي التي في فعلت وكثرت بان وفي هو وهي والجمع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الضمير هو الهاء فقط والواو والياء اشباع وفي هما وهم الضمير
الهاء وحدها وحكي عن الفارسي انه المجموع وفي هن الهاء وحدها والنون الاولى كالميم في هم والثانية كالواو في هو والقسم الثاني ما يختص بمحل النصب لا يتجاوز الى غيره
وهو اياي بتشديد الياء المثناة من تحت خالكونه مفردا فانما يدل على المعنى المراد من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع نحو اياي للمتكلم
وحده واياك للمخاطب المذكر واياه للغائب المذكر وهذه الثلاثة هي الاصول وفروعها تسعة ففرع اياي ايانا لا غير وفرع اياك بفتح الكاف اربعة اياك بكسر
الكاف واياكما واياكم واياكن وفرع اياه اربعة ايضا اياها واياهما واياهم واياهن على ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ باسقاط العاطف تنبيه المختار من
الخلاف ان الضمير هو ايا فقط وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وهو مذهب سيبويه واستشكل بان الضمير ما دل على متكلم او مخاطب او غائب ودليله على ذلك انها
لا تدل على ذلك واجيب بانها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج الى التمييز اردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما اردف الفعل المسند الى المؤنث بتاء التانيث
ويقابل المختار مذاهب احدها ما ذهب اليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره ابو حيان ان اللواحق هي الضمائر وكلمة ايا عماد اي زائدة تعتمد عليها اللواحق
لتميز الضمير المتصل من المنفصل والثاني ما ذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير ايضا في محل خفض باضافة ايا اليه
والثالث ما ذهب اليه الزجاج ان ايا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق لها ضمائر اضيف ايا اليها فهي في محل خفض بالاضافة وهذه الضمائر الاربعة والعشرون ضمير امثلة المرفوع
والمنصوب المنفصل مستفادة من قول الناظم وذو ارتفاع وانفصال انا هو الخ وذو انتصاب في انفصال جعلا اياي والتفريع ليس مشكل فجملة الضمائر البارزة ستون ضميرا وذلك لان البارز اما
متصل او منفصل والمتصل مرفوع ومنصوب ومخفوض والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة اقسام ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنا عشر
لفظا واحد للمتكلم وحده وواحد له ولمن معه وخمسة للمخاطب واحد للمذكر وواحد للمؤنث وواحد لمثناهما وواحد لجمع المذكر وواحد لجمع المؤنث وخمسة
للغائب كذلك واذا ضربنا خمسة في اثني عشر خرج منها ستون امثلة المرفوع المتصل قمت قمنا قمت قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قاموا قمن امثلة المنصوب المتصل
اكرمني اكرمنا اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن امثلة المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامي غلامنا غلامك غلامك غلامكما
غلامكم غلامكن غلامه غلامها غلامهما غلامهم غلامهن وتقدمت امثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح فلم يحتج اليه
تتمة زيد في هذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه في ضمائر الرفع المتصلة ياء المخاطبة في تقومين وتقومي وخالفه الاخفش والمازني ذاهبين الى انها حرف تانيث والفاعل
مستتر كما يستتر في المذكر في تقوم وقم وقد تقدم فصل الفائدة في الاساس واصطلاحا حكم كل منطبق على جميع جزئياته لتعرف جميع احكامها منه وهي هنا انه
متى تاتى امكن اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل نحو قمت بضم التاء واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت
اياك لان التاء اخصر من انا والكاف اخصر من اياك والى هذا اشار الناظم بقوله وفي اختيار لا يجيء المنفصل اذا تاتى ان يجيء المتصل فاما قوله وهو زياد بن حمل التميمي
وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم فاوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل وقوله وهو الفرزدق بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت
اياهم الارض في دهر الدهارير فاوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل فضرورة منهما ومعنى البيت الاول على ما قال ابن كيسان ما صحبت قوما بعد قومي
فذكرتهم قومي الا ازدادوا الثناء عليهم حتى يزيد واو قومي حبا الي ويدل عليه انه وجد في اصل ضبط لم الى بعدهم حبا فاخرهم الى وهم الاول مفعول اول ليزيد و
حبا مفعول الثاني وهم الثاني توكيد لواو الفاعل ليزيد والاصل يزيدون فقد علمت الواو للضمير وقال ابن مالك الاصل الا يزيدهم انا فحذف
المضاف وفصل قال الموضح في المغني وحاصله على ذلك انه ان الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فان مسمى الواو المصاحبون ومراده انه ما يصاحب قوما
بعد قومه فيذكر قومه لهم الا يزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم ويجوز فاذكرهم بالنصب جواب النفي وبالرفع بالعطف على ما قاله في
شرح الشواهد والباء في قول الفرزدق بالباعث متعلق بحلفت في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات بحياتهم والوارث هو الذي يرجع اليه الاملاك
بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث والوارث اليه على حد قولهم بين ذراعي وجبهة الاسد او منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعا
واعمل الثاني وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكلفت بابدانهم والارض فاعل ضمنت واياهم مفعول والفاعل اتصاله ولكن فصل الامر
والدهر الزمان والدهارير بمعنى الشدائد مضاف اليه اذا لم يتات الاتصال وجب الانفصال مثاله ما لم يتات فيه الاتصال ان يرفع الضمير بصفة مضافة
الى المنصوب نحو قوله تبصر كم نحن كنتم ظافرين او ينصب بصفة مضافة الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا نحو زمن ضربك الامير قلنا يجوز سيرنا اياكم ما كا
جوابهم نحو نولينا اوان يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو او ان يحذف عامله كقوله
فان انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الاوائل فان ضللت بعقلك علمك او ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن امهاتهم وان يقع بعد
واو المصاحبة كقوله فآليت لا انفك احدو قصيدة تكون واياها بها مثلا بعدي او ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم او ان يلي اما المكسورة الهمزة المشددة
الميم نحو اما انا واما انت او ان يلي اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا او ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت او ان ينصبه
عامل في مضمر قبله غير مرفوع اذا اتحدت رتبتهما نحو ظننتني اياي ونحوها او ان يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد او يتاخر عن عامله بالا لفظا نحو امر الا تعبدوا
الا اياه او معنى نحو انما قام انا ومنه قوله وهو الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لان انا في الاول في معنى لان المعنى ما يدافع
عن احسابهم الا انا او مثلي في احراز الكمالات ولما كان غرضه ان يجعل المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره ولو وصله فقال انما ادافع عن احسابهم لصار المعنى
انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وذلك غير مقصود ولا يصح حمله على الضرورة لانه كان يمكنه ان يقول انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا توكيدا
ليستقيم الوزن او انا خبر انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه لا يجري الحصر فيما
خولف في ذلك والذائد بالذال المعجمة اوله والمهملة اخره من ذاده اذا منع او من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد اي حامي الحقيقة والحامي هنا تفسير الذائد
وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به والاحساب جمع حسب بفتح السين ما
من المناقب كانهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند التفاخر قاله في تحفة العروس ويستثنى من هذه القاعدة المذكورة وهي انه اذا تاتى اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله
مسالتان يجوز فيهما الانفصال مع تاتي الاتصال وهو المشار اليهما في النظم بقوله وصل او افصل هاء سلنيه وما اشبهه في كنته الخلف انتمى كذاك خلتنيه احدهما وهي
الاولى في النظم ان يكون العامل في الضمير الجائز فيه الاتصال والانفصال عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم عليه وهو مراد النظم بقوله وقدم الاخص في اتصال الخ
المقدم مرفوعا بان كان منصوبا او مجرورا فيجوز في الضمير الثاني الوجهان المتقدمان وهما الاتصال نظرا الى الاصل والانفصال نظرا من تولي اتصالين في فضلة
ثم ان كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا غير ناسخ كما في باب اعطى فالوصل ارجح لكونه الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه كالهاء من قولك الدرهم
في عبد سلنيه او ملكنيه والكاف من قولك لعبد زيد سائليك ويجوز على مرجوح سلني اياه وملكني اياه سلني اياه لكون الاصل ارجح لم يات التنزيل الا به قال
الله تعالى فسيكفيكهم الله انلزمكموها ان يسالكموها كل ذلك بالوصل ومن الفصل قوله صلى الله عليه وسلم ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم ولكنه فر من الثقل الحاصل
من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات وان كان العامل في الضميرين اسما وكان اول الضميرين مجرورا فالفصل ارجح لا حذار محل الضمير سواء كان الاسم العامل مصدرا نحو
عجبت من حبي اياه فحب مصدر مضاف الى فاعله وهو ياء المتكلم واياه مفعوله هذا من الفصل ومن الوصل قوله في الحماسة لئن كان حب لك ان فالذي كان نحبك
حبا يقينا اللام في لئن موطئة للقسم في لقد جواب القسم هذا هو المعتمد ولا التفات لمن زعم في مثله انه لفعل المصدر في مفعولين لكونه فرعا عن الفعل في العمل
الاول بغير تاء والكاف مضاف اليها من اضافة المصدر الى فاعله وحبك الثاني بالياء وفيه الشاهد لانه في معرض الضمير اياك وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال
حبي اياك او كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من المولي اباه ومن الوصل قوله لا ترج او تخش غيره ان الله الذي امكنه نفسك ما موفا في الضمير
الثاني متصلا ولو فصله لقال والمملك الله اياه وان كان العامل في الضمير فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه فالراجح عند الجمهور الفصل لانه خبر في الاصل الذي
هو الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فيرجح لعلك وهو المراد بقول النظم غيري اختار الانفصال كقوله اخي حسبتك اياه وقد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاخن
اخي مفعول بفعل محذوف يفسره حسبتك او مبتدا وما بعده خبره على الوجهين في الاشتغال الاشارة سقط منه حرف النداء لنداء المعنى الارجاء النواحي
جمع رجا بالقصر والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وهي الحقد ايضا
عطف المرادفين على الاخر والشاهد في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني والاصح عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل في الوجهين لاتصاله في النظم
وانما الاختيار يجمع ان الاصل الاتصال وقد امكن وجاء به التنزيل كقوله تعالى اذ يريكهم الله وورد به الشعر كقوله بلغت صنع امرئ بر اخالكه امل تول الكنا
الحمد مبتدا المسالة الثانية من المسالتين المستثنيتين من القاعدة المذكورة ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها سواء كان قبله ضمير ام لا وذلك
كالرفع المسالة الاولى نحو الصديق كنته او كانه زيد بنونه في الهاء الوجهان الاتصال والانفصال في الارجح من الوجهين خلاف المذكور في التي قبلها نحو خلتنيه
فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل ونحوهما ما سبق من كلاهما وورد من ورود الوصل الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر لما طلب

باب النكرة والمعرفة

ان يقتل ابن صياد حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله ومن ورود الفصل قوله وهو عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة المخزومي
لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير ثم شرح محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى
مرفوعا وما وجب الاصل نحو ضربته ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثاني غير اعرف اي غير اخص وجب الفصل لانه مع الاتصال يجب
تقديم الاخص فمع تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول النظم وقدمن ما شئت في انفصال نحو اعطاه اياك واعطاه اياي فان كلا من ضميري المخاطب والمتكلم
اخص من ضمير الغائب واعطاك اياي لان ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب اما قول عثمان اراهمني الباطل شيطانا فنادر والاصل اراهم الباطل اياي شيطانا والمعنى
اري الباطل القوم لي شيطانا واجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو اعطيتهوك ولكن الانفصال عندهم ارجح ومن ثم بفتح الثاء المثلثة
اي من هنا اي من اجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف وجب الفصل اذا اتحدت الرتبة بان يكونا لمتكلم او مخاطب او غائب لانه يصدق المتقدم منهما غير اعرف والى
ذلك اشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا نحو قول العبد لسيده ملكتني اياي وقال السيد لعبده ملكتك اياك وقول السيد اذا اخبر شخصا انه ملك عبده نفسه
ملكته اياه لان شرط جواز الاتصال تقديم الاخص وقد يباح الوصل ان كان الاتحاد في ضميري الغيبة واختلف لفظ الضميرين بتذكير او تانيث او افراد وتثنية وجمعا
وهو مراد النظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا وفي بعض النسخ مع اختلاف ما كقوله لوجهك في الاحسان بسط وبهجة اناليهماه قفو اكرم والد بسط بمعنى بشاشة وطلاقة
وجه مبتدا مؤخر تقدم خبره في المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط واناله فعل ماض متعد لاثنين اولهما ضمير التثنية الراجع الى البسط والبهجة وثانيهما
ضمير المفرد الراجع الى الوجه والذي به متصل والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل انال واكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم وضميري
المخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتناك ولا علمتنيار لانه لا يتاتى وصح الاختلاف في ضميري الغيبة لتعدد مدلوليهما
نحو جارية زيد اعطيتهاه او اعطيتهوها واحترز باختلاف لفظي الضميرين من ان يتحد لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد اعطيته اياه ثم فصل فيما يلحق ياء المتكلم في نفسها من التغيير
بحسب مواقع الاعراب لان ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض فينتصب بواحد من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف وتخفض بواحد من اثنين حرف واسم
وهذه العوامل على قسمين ما يمتنع معه نون الوقاية وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية على اربعة احوال وجوب وجواز بتساو ورجحان للثبوت ورجحان للترك فان
نصبها فعل او اسم فعل او ليت وجب لحاقها نون الوقاية لتقي الفعل وشبهه من نظير ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقي ما بني على الاصل وهو السكون من الخروج
عن ذلك الاصل فاما الفعل نحو دعاني في الماضي ويكرمني في المضارع واعطني في الامر وهذه الثلاثة مما لزمه للفعلية وتقول فيما تردد بين الفعلية والحرفية قام
القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني بنون الوقاية ان قدرتهن افعالا فان قدرتهن احرف جر وما زائدة اسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون قال
تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل بيمل ومولع بفتح اللام
بمعنى مغرى خبر ان والمعنى تمل الندامى مللا يجاوز الى غيري وما انا فلا امل فانني مغرى بكل ما يهواه نديمي وتقول في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية
ما افقرني الى عفو الله وما احسنني ان اتقيت الله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني منقاس وتقول في المختلف فيه بين الفعلية
والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسني قال بعضهم وقد بلغني ان انسانا يهلك عليه رجلا ليسني حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الامر ورجلا
مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عائد على رجل وياء المتكلم خبر اي ليلزم رجلا غيري وهذا مبني على جواز اغراء الغائب وهو شاذ لانه لا يؤمر بفعل
وضع للامر بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان النهي بفعل مقرون بلا فكما ان اسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا
الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم ما ذكره من لزوم النون في نحو ما احسنني هو قول البصريين وهو مبني على ان افعل في التعجب فعل ماض واما تجويز الكوفيين ما احسني
بلا نون الوقاية فمبناه كما في شرح الكافية مبني على قوله ان احسن ونحوه في الوزن من افعال التعجب اسم بدليل تصغيره سمع ما احيسنه ورد بان التصغير فيه
شاذ واما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية من ليس ونحوه فلا يعول عليه واما قوله وهو رؤبة عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي
بغير نون فضرورة واليها اشار الناظم بقوله وليسي قد نظم والعديد كالعدد يقال هم عديد الثرى اي عدد الثرى والطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة
تحت وفي اخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصل به خبره وما ذكره من لزوم
نون الوقاية في الفعل مطلقا هو ما اشار اليه الناظم بقوله وقبل ياء النفس مع الفعل التزم نون وقاية واما نحو تامروني وتحاجوني بتخفيف النون في قراءة نافع
فالصحيح عند ان المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الامثال في نحو لتبلون
ولغير ذلك نحو قوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي ولان نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في قراءة ابي عمرو ويامركم فحذف النون يلزم منه تفضيل الفرع
على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في شذوره واسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وابي علي وابن جني واكثر المتاخرين واستدلوا له
باوجه احدها ان نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت اولى بالحذف وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها اولى وثالثها
ان نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود المؤثر بلا اثر مع امكانه واما اسم الفعل المزيد على النظم نحو دراكني وتراكني بكسر الكاف فيهما وعليكني بفتحها فالاول بمعنى
ادركني بقطع الهمزة والثاني بمعنى اتركني والثالث بمعنى الزمني بوصل الهمزة فيهما واما ليت فاشار اليها بقول النظم وليتني فشا فهي بالنون فقط نحو يا ليتني كنت وانما
وجب النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها واما قوله وهو ورقة بن نوفل بن عم خديجة لما ذكرت
له خديجة عن غلامها ميسرة ما راى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وما قال بحيرا الراهب في شانه فيا ليتي اذا ما كان ذاكم ولجت وكنت اولهم ولوجا باسقاط نون
الوقاية من ليتي فضرورة عند سيبويه لانه يوجب ليتني باثبات نون الوقاية وقال الفراء يجوز اختيارا ليتني باثبات النون وليتي بحذفها واليه اشار الناظم

باب النكرة والمعرفة

بقوله وليتني ندرا وان نصبها لعل اشار اليه في النظم بقوله ومع لعل اعكس فالحذف لنون الوقاية نحو لعلي ابلغ الاسباب اكثر من الاثبات لها كقوله وهو عدي
بن حاتم الطائي وقيل حاتم بن عفر اخو الاسود النهشلي يخاطب امراة عذلته على انفاقه ماله اريني جوادا مات هزلا لعلني ارى ما ترين او بخيلا مخلدا او المعنى
اريني جوادا مات لاجل الهزال وبخيلا مخلدا لم يمت لعلني ارى ما ترين وحاصله ان انفاق المال لا يميت الكريم لهزاله ولا امساكه يخلد البخيل في الدنيا واثبات
النون في لعلني هو اكثر من حذفها في ليتي وغلط الناظم في شرح النظم فجعل ليتي نادرا مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم وجعل لعلني ضرورة مع انه نادر بل
كما تقدم وهو في الاول تابع لابيه في قوله وليتني ندرا وخالف في الثاني في قوله ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر في لعل التجرد لانها تشبه حروف الجر في تعليقها
تعلقها بما قبلها كما في قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فانها تشبه بالفعل في تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها وان نصبها بقية اخوات
ليت ولعل وما بها اشار في النظم وكن مخيرا في الباقيات وهي ان المكسورة وان المفتوحة ولكن كان في الوجهين على السواء اما الاثبات نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية
في عمل الرفع والنصب والحذف كراهة اجتماع الامثال فلما تعارض الوجهان تساقطا واستوى الامران كقوله وهو قيس بن الملوح وفي على ليلى لزاهد وابن علي
ذلك فيما بيننا مستديمها فانه جمع بنون الوقاية ثانيا وجردها منها اولا وزاهد وهو براء ثم هاء منقوص من ذنب علي فرابه اذا عتب عليه والمعنى
اني العاتب على ليلى في مستديمها على ذلك العتب كقول امرئ القيس كاني لم اركب جوادا للذة ويجوز كانني وكقوله تعالى ولكني اراكم قوما وكقول الشاعر
لكنني من حبها لعميد وان خفضها حرف جر فان كان ذلك الحرف من وعن وجب النون قبل ياء المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل في البناء الا في المزيد
فلا تلحقهما والى ذلك اشار الناظم بقوله واضطرارا خففا مني وعني بعض من قد سلفا كقوله ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني بتخفيف من وعن
وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم اخيه الياس بالياء المثناة تحت وان كان الجار
لياء المتكلم غيرهما اي غير من وعن امتنعت نون الوقاية نحو لي وبي مما هو على حرف واحد وفي ولدي مما هو على حرفين وعلي مما هو على ثلاثة احرف
وخلاي وعداي وحاشاي بفتح الياء فيهن وانما امتنعت النون في لي وبي لانهما مبنيان على الكسر اما في فلانه وان كان مبنيا على السكون فان سكونه الطبعي
لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء في الياء واما خلاي وعداي وحاشاي فلان الالف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل ان لا تلحقهن نون
الوقاية وان قدرت افعالا ولكنهم اجروا باب الفعل مجرى واحدا وحملوا المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فانها لا حظ لها في ذلك بدليل بفتح ياء المتكلم بعد الف
قال الاقيشر واسمه المغيرة بن الاسود لقب بذلك لانه كان احمر الوجه اقشر في فتية جعلوا الصليب الههم حاشاي اني مسلم معذور بالعين المهملة والذال المعجمة اي مقطوع
العذرة وهي قلفة الذكر ويقال فيه مختون من الختان وهو قطع قلفة الذكر وان خفضها مضاف فان كان المضاف لدن او قط او قد مما اخره ساكن فالغالب
اثبات النون الوقاية محافظة على السكون كما مر في من وعن ويجوز الحذف قليلا لان لدن بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب وعند وحسب لا تلحقهما النون فكان ما كان
بمعناهما عند التحقيق ولا يختص الحذف بالشعر كما قال ابن مالك خلافا لسيبويه لما سياتي وغلط ابن الناظم في شرح النظم فجعل الحذف في قد وقط عرى من
الاثبات والصواب العكس كما مر وهذا اليه اشار اي الحذف والاثبات في لدني وقدني وقطني وقد بلغت من لدني عذرا في مشدد على الاثبات ومخففا على الحذف والتشديد
هو الاكثر وقراءة من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية ابي بكر عنه والتخفيف هو القليل وقراءة نافع وابو بكر وفي حديث النار بالاضافة قطني قطني بنون الوقاية
قطي قطي بحذفها والنون اشهر حفظا للبناء على السكون وقال حميد بن مالك الارقط قدني من نصر الخبيبين قدي فاتى باثبات نون الوقاية في الاول وحذفها في الثاني ولك
ان تقول لا شاهد فيه على ترك النون ويكون الاصل الثاني قد باسكان الدال ثم الحق ياء القافية لاجل الاطلاق وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا لمناسبة الياء قاله
الموضح في شرح الشواهد والخبيبين تثنية خبيب بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء اخر الحروف وهو من باب التغليب كالعمرين واراد بهما عبد الله بن
الزبير واخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بابي خبيب وقبلهما عبد الله ولده خبيب الذي كان يكنى به وروي الخبيبين بكسر الباء على ارادة الجمع واراد بالثلاثة عبد الله
واخاه وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم وفي لدني لدني قل وفي قدني وقطني الحذف ايضا قد يفي وعلم منه ان قد وقط بمعنى حسب لانهما لو كانا اسمي فعل بمعنى يكفي
لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد فعلا او قط ظرفا لم تتصل بهما ياء المتكلم اصلا وان كان المضاف
المضاف غيرهن اي غير لدن وقط وقد امتنعت نون الوقاية نحو ابي واخي لعدم السكون امثلة هذا باب العلم بفتح العين واللام وهو نوعان جنسي وشخصي وشرع في
الباب وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا من غير قيد زائد عليه بل بجوهر الوضع او الغلبة واليه اشار الناظم بقوله اسم يعين المسمى مطلقا فخرج بذكر
التعيين النكرات كرجل فانها لا تعين مسماها وكمثل ضمير فان لفظها لا يعين مدلولها من حيث الوضع وانما حصل التعيين بعد الوضع لامر عرض في المسمى وهو
الانفراد في الوجود الخارجي وخرج بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها لمسمياتها ليس تعيينا مطلقا بل هو تعيين مقيد اما بقرينة لفظية او معنوية
الا ترى ان ذا الالف واللام مثلا انما يعين مسماه ما دامت فيه ال فاذا فارقته فارقه التعيين ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو انا وانت وهو انما
يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة فان انت موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فاذا جعل مما لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قاله
الشاطبي ونحو هذا انما يعين مسماه ما دام حاضرا فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبي فان ذا مثلا وضع لشخص مفرد قريب فهو باعتبار الحال والمحل
معرفة وباعتبار صلاحيته لفظ لكل من اتصف بتلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة انتهى وكذا الباقي من المعارف فنحو يا رجل لمعين انما يعين مسماه
بالقصد والاقبال ونحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام ابوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا فارقه فارقه التعيين في
العلم الشخصي مسماه نوعان احدهما اولو العلم من المذكرين كجعفر وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو ابو قبيلة من جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر
وهم الجعافرة والمؤنثات كخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامراة شاعرة وهي اخت طرفة بن العبد لامه قال ابو عبيدة وهم خرنق

باب العلم

بنت عفان من بني سعد ضبعة ... والقبائل جمع قبيلة والاحياء جمع حي كقرن بفتح القاف والراء اسم قبيلة من مراد ابوهم قرن بن ردمان
بن ناجية بن مراد واليه ينسب اويس القرني ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقد سهى والبلاد جمع بلد كعدن بفتح العين والدال المهملة
علم بلدة بساحل البحر والخيل اسم لا واحد له من لفظه ولحد من معناه وهو فرس كلاحق علم كان لمعوية بن ابي سفيان والبغال كدلدل والحمير كيعفور كلاهما
كانا للنبي ﷺ والابل اسم جمع كشدقم ... علم فحل من فحول الابل كان للنعمان بن المنذر واليه ينسب الابل الشدقمية والبقر اسم جمع كعرار بفتح العين و
الراء المهملتين ... علم بقرة ... علم بقرة ... وكحلاً اصطلحتا
فماتتا جميعا فات كل واحدة منها بالاخرى فصار مثلا يضرب لكل مستويين والغنم اسم جمع كهيلة علم لعنز لبعض نساء العرب والكلاب جمع كلب كواشق علم الكلب
ذكر في النظم ... فقال الجعفري ... وواشق في ذلك موازاة لقوله لحم ويقولون سعد ... كلهم

فصل وينقسم ... من الارتجال ... من غير ان يتقدم ...
وهو ما استعمل من اول الامر علما قال الشاطبي المرتجل في كلام ... ما لم يقع ... مستعملة في الكلام العربي ...
ابو قبيلة من بني اسد ... العرب الحارث بن ثعلبة ...

هذا باب العلم

المركب لان الاكثر فيها الكف وهي مضافة وفي كل منهما تنزيل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله في ان الجزء الاول جاء بوجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة
لان التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وانما كلها تختلف بوجوه الاعراب كعبد الله ثم المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات وان كان
ثم المضاف اليه مجرورا بالفتحة والمضاف معرب بالحروف وحكمه ان يجري الجزء الاول وهو المضاف بحسب العوامل الثلاثة رفعا ونصبا وجرا ويجر بالبناء ...
بخفض الجزء الثاني وهو المضاف اليه بالاضافة ... والى هذه الاقسام الثلاثة اشار الناظم بقوله وجملة وما بمزج ركبا وشاع في الاعلام ذو الاضافة

فصل وينقسم العلم ايضا الى اسم وكنية ولقب وهو المشار اليه في النظم بقوله واسما اتى وكنية ولقبا فالكنية كل مركب اضافي صدره اب وام كابي بكر وابي قحافة وام
كلثوم بنت النبي ﷺ وزاد الامام الرازي في العلم ابنا وبنتا كابن داية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى والاسم كل ما اشعر بمدح او ذم ... بفتح الضاد المعجمة
والغبار ... على بن الحسين بن علي بن ابي طالب ﷺ والصغير
نحو انف الناقة لقب جعفر بن قريع ... بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة وهو ابو بطن من سعد بن زيد مناة ...
فيهما بين نسائه فبعثته امه الى ابيه ... ثم ... الناقة ... فقال له ابوه ... الناقة ... هذا اللقب ...
الحطيئة بقوله قوم هم الانف والاذناب غيرهم ومن يساوي بانف الناقة الذنبا ...
اللقب المعنى والاسم ما عداهما والغالب ... والاسم ... الاسم واللقب ...

المعرض للاسناد اليه والمسند اليه انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ واجيب عن الثاني بانه يحتمل ان يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الالف
مطلقا والى وجوب الاضافة في المفرد وجواز الاتباع وغيرهما اشار الناظم بقوله وان يكونا مفردين فاضفهما والا اتبع الذي ردف وما ذكروه من النظر على
القول بوجوب الاضافة يأتي مثله في حال الاضافة على القول بالجواز في غير الالزام فما كان جواب الجزم فهو جواب الموجب   والعلم الجنسي الموعود بذكره
اول الباب اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية او ذي الاداة الحضورية وبذلك يفارق العلم الشخصي فقولك تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية مثاله
اجود من الحريرة وهي الشاة من ثعالة فيكون في تعيين الجنس بمنزلة قولك الاسد اجرأ من الثعلب الذي الاسد والثعلب مذهب الجنس لا للعهد اذ كل منهما اسم
جنس ويقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الحضورية هذا اسامة مقبلا فيكون في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا وان في الاسد
هذا التعريف للحضور المستفاد من الاشارة لا الجنس فان قيل كيف تقول هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وانت تعني الجنس فالجواب ان اصل الاسم الوضع على جملة الجنس
فاذا اشرت اليه فانما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشياء لا الاسد بعينه قال ابن كيسان اذا قلت هذا ابو الحارث فانما تريد هذا الاسد اي هذا الذي سمعت
باسمه او عرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعينه كزيد ولذلك اردت هذا الذي كل واحد من امته له هذا الاسم انتهى وهذا العلم الجنسي يشبه علم الشخص من جهة
الاحكام اللفظية فانه يمتنع من دخول ال عليه فلا تقول الاسامة كما لا تقول الزيد ويمتنع من الاضافة فلا تقول اسامتكم كما لا تقول زيدكم الا ان قصد فيهما التنكير والتأويل
لان المانع من ذلك اجتماع معرفتين مختلفتين على معرف واحد وذلك مأمون بالتنكير ويمتنع من الصرف وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون اذا كان ذا سبب آخر
مع العلمية كالتأنيث اللفظي في اسامة وثعالة والتركيب وزيادة الالف والنون في ثعلبان وكوزن الفعل في بنات اوبر علما على ضرب من الكمأة وابن آوى بالمد وهو حيوان
كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب وهو شبيه من الذئب وشبيه من الثعلب طويل المخالب والاظفار وابن قترة حية صغيرة قاله الكمال الدميري فان قلت وزن الفعل في
المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه قلت اجيب عنه بان الاعلام الجنسية الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده قاله
الدماميني ويمتنع وصفه بالنكرة فلا تقول اسامة مفترس بل المفترس ويبتدأ به ويأتي الحال عنه بلا مسوغ فيهما كما تقدم في المثالين السابقين وهو اسامة اجرأ من
ثعالة وهذا اسامة مقبلا ويشبه النكرة من جهة المعنى لانه شائع في امته وجماعته لا يختص به واحد دون آخر كما ان النكرة هو شائع كل فرد من كل امه اولان علم الجنس
مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية واخواته لا فرق بين علم الجنس واسم النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما من جهة التعريف عليهم وقد نقل الدماميني
اسداء معاملة النكرة واسامة معاملة المعرفة دل ذلك على افتراق مدلولهما والا لزم التحكم فالاحسن ان يستدل على الفرق المعنوي ان الصورة الذهنية
لها خصوص من حيث تشخصها في الذهن ليطابق بها شخص ما وعموم من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق فاللفظ الموضوع لها من جهة خصوصها علم جنس كاسامة و
الموضوع لها من جهة عمومها اسم جنس كاسد وهي من جهة خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من افرادها والحاصل ان اسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي
من غير اعتبار قيد معها اصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها ونفسه علم الجنس الاسم وكنية ولقب وذلك
من قول الناظم ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة انواع احدها وهو الغالب الاعيان التي لا تؤلف كالسباع
جمع سبع وهو ما له ناب والحشرات جمع حشرة وهي صغار دواب الارض فالسباع كاسامة للاسد وكنيته ابو الحارث وثعالة الثعلب وكنيته ابو الحصين وفي حشرة كنية للذئب
اسمه ذؤالة والحشرات نحو ام عريط كنية للعقرب واسمها شبوة والى هذا النوع اشار الناظم بقوله من ذاك ام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب النوع الثاني اعيان تؤلف
كهيان بن بيان بفتح اولهما وتشديد الياء المثناة تحت للمجهول العين وهي الذات والنسب من بني آدم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف ابوه وفي الحكم لابن سيدة ما ادري
اي هي بن بي هو معناه اي الخلق هو وهو من اسماء الاضداد لان المجهول مستقبح حتى لا يعينه بعينه وقيل هيان بن بيان اسمان لولد آدم ومن ابي ابيهم لا يعرف صلفه
فعنه وضل بن ضل وابي المضلة بفتح الميم والضاد المعجمة المشددة المفرط وابو الدغفاء بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدود والدلاهو لان العرب اذا جعلوا
اسما نافا لو الرنا ابا الدغفاء لكنما استقادري شيبا الا دارله ولا ادري المعنى لكلها اما لا تطيق ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل كان العرب جعلت هيا
ابن بيا العلم الشخصي بحقيقته وابا الدغفاء الحقيقة عند كل فرد منزلة ما لا يؤلف النوع الثالث امور معنوية كسبحان علما للتسبيح بمعنى التنزيه منصب بنصب مسماه ثم استعملوا
مكان يسبح نصا بلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من السوء قال الزمخشري وقد جعله علما للبراءة لمنعه الاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير وكيسان بفتح الكاف
وسكون الياء اخو الحرف والسين المهملة علما للغدر بفتح العين المعجمة وعليه قوله اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم الى الغدر اسعى من شبابهم المرد وقال ابن جني في المبهج
الدليل على انهم سموا التصغير بسبحان الله والغدر بكيسان انهما غير منصرفين والسبب الواحد هو الالف والنون حاصل فلا بد من حصول العلمية وبسار بفتح الباء المثناة تحت   علما
والسين المهملة وكسر الراء للكسرة عن اليسر كقوله فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معا قالت اعاما وقابله وفجار بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما للفجرة بسكون الجيم بمعنى
الفجور وبرة بفتح الموحدة وتشديد الراء علما للبر في البيت فقول الشاعر انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والى هذا النوع الثالث وهو
النظم ومثله برة للمبرة كذا فجار علم للفجرة هذا باب اسماء الاشارة فهو كل اسم له على مسمى واشارة اليه والمشار اليه اما واحد او اثنان او جماعة فهذه ثلاثة اقسام
وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث فهذه ستة تحصل من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة او بعيدها فهذه اثنا عشر يحصل من
ضرب اثنين في ستة وعلى اعتبار التوسط فهي ثمانية عشر حاصلة من ضرب ثلاثة في ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا او مؤنثا او اثنين مذكرين او مؤنثين
او جماعة ذكورا او اناثا فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسبها الستة فتصير ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية فللمفرد المذكر في القرب والبعد
ذا بالالف الساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الالف وذائي بياء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة
قال الهذلي الله الذي تريد خير فرخ كقطم ماجد ممسوح بكسر الهاء وضمها في كتاب الحسن الجيشم انما حركت الهاء فيها للضرورة والاصل فيها ذاوا اصلية عند البصريين

لا زيد الخ فالكوفيين وهو ثنائي الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح وللمفرد المؤنث للقرب عشرة خمسة مبدوءة بالذال
وخمسة مبدوءة بالتاء وهي ذي وذه بكسر اولهما وسكون ثانيهما وذهي وذه باشباع الكسرة وذه وته بالاختلاس وهو خطف الحركة من الهاء والاسراع بها الى
الاشباع وذه وته بالاسكان للهاء وذات وتا وتيم التاء من ذات قال الموضح في الحواشي التسهيلية الاشارة ذا والتاء للتأنيث كالتاء في امه وهي
تاء الفرق ولبس تبيها وتاء بالالف وللمثنى القريب في التذكير ذان وفي التأنيث تان بالالف فيهما رفعا وذين وتين بالياء فيهما جرا ونصبا وتقول هذان بالالف
لتشديد بلوق ان لساحران ووكذ وتاو بلي اما على حذف اسم ضمير الشأن على حد انه زيد ما خوذ واللام داخلة على مبتدأ محذوف والاصل انه هذان لهما
ساحران او على ان ان بمعنى نعم وهي لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر او على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون الف المثنى ياء في حالتي النصب والجر او على ان
الالف الموجود الف المفرد والف التثنية حذفت لاجتماع الالفين والف المفرد لا تقلب ياء او على انه جيء به على الحوالة وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب على ان ما
بمعنى ما واللام بمعنى الا الايجابية كما يقوله الكوفيون او على انه مبني للا لكنه على معنى الشأن واختاره ابن الحاجب لجمعهما في التذكير والتأنيث ولا كالكوفية محدودة
الحجازيين نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بنات مقصور عند اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما قاله الموضح في حواشي التسهيل
ومن خطه نقلت والاكثر مجيئه للعقلاء وقيل مجيئه لغير العقلاء كقوله وهو جرير عطيته ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام فاشار بأولئك
للايام وهو مما يعقل وذم امر من ذم يذم ويجوز في ميمه الكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق
بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الطرفين مجرور والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى وملحق دونه للمزدوجة والعيش منصوب بالعطف
على المنازل والايام عطف بيان على اولئك اونعت له والمخاطب بالاشارة مذكر ولا يخفى ما ذلك من الزيادة على قول الناظم بذا لمفرد مذكر اشر بذي وذه تي تا على
الانثى اقتصر وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع وباولى اشر لجمع مطلقا والمد اولى فصل ما تقدم في المشار اليه اذا كان قريبا واذا كان المشار
اليه بعيدا الحقته كافا حرفية لان اسماء الاشارة لا تضاف وهذه الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاك وذاكما وذاكم وذاكن ومن
غير الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا يلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحملها قوله تعالى ذلك خير لكم في سورة
البقرة وقوله ذلكم خير لكم في المجادلة ومع الحاق الكاف ان تزيد قبلها اللام مبالغة في البعد هذه اللام اصلها السكون كما في تلك لالتقاء الساكنين
او فرقا بينها وبين لام الجر في نحو ذلك بفتح اللام والى ذلك اشار الناظم بقوله ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام او معه الا في التثنية مطلقا وفي
تقييد بالمد ذو اخرى وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث والا في الجمع لغة من مده وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون والا فيما سبقته هاء التنبيه
بالفعل مهموزة والى الاستثناء الاخير اشار الناظم بقوله واللام ان قدمت ها ممتنعة وتوهم لا يأتون باللام مطلقا لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع حكاه الفراء
عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده واحترز من لغة من قصره غير التميميين كقيس وربيعة واسد فانهم يأتون باللام قال شاعرهم اولالك قومي لم يكونوا اشابة
هل يعظ الضليل الا اولالكا والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة وبالباء الموحدة واحدة الاشابات وهم الاخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد
اللام الكثير الضلال وما ذهب اليه من ان اسم الاشارة له مرتبتان قربى وبعدى لا غير تبع فيه الناظم وخالفه في شرح الجزولية فقال المشار اليه اما قريب المسافة او
متوسطها او بعيدها فالمفرد المذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وللمثناة ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك بتشديدها للبعيد
وللجمع اولا بالمد والقصر للقريب واولاك بالقصر للمتوسط واولئك بالمد للبعيد وللمفرد المؤنث ذي وتي للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد ولتثنيتها تان للقريب
وتانك للمتوسط بالتخفيف وتانك بالتشديد للبعيد ولجمعها اولى للقريب واولاك بالمتوسط واولئك للبعيد انتهى وقد يتجوز في اسم الاشارة بالنسبة الى الرتبة وبالنسبة الى
فالاول كتابة عن البعد عن القرب نحو ذلك الكتاب والثاني كتابة ما للواحد عما للاثنين وعما للجمع فالاول نحو عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر والثاني كقول لبيد
سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد لا ايبوبها للاثنين او للجماعة عما للواحد فصل ويشار الى المكان القريب بلفظين هنا مجردا عن هاء التنبيه
او هاهنا مقرونة بهاء التنبيه نحو انا هاهنا قاعدون وبثلاثة للبعيد بالفاظ هناك مجردا عن هاء التنبيه وهاهناك مقرونة بهاء التنبيه من غير لام او هنالك بضم الهاء وتخفيف
النون وباللام المكسورة وهنا بفتح الهاء وتشديد النون واصلها هنا من هنالك ثنويات ابدلت الثالثة الفا لكثرة الاستعمال وهنا بكسر الهاء وتشديد النون والكلام
فيها كالذي قبلها وكسر الهاء ادا من فتحها قاله البرادي وانشد لذي الرمة هنا وهنا ومن هنا لهن بها ذات الشمائل والايمان هينوم وهنت بفتح الهاء والنون المشددة و
سكون التاء وهي هنا المفتوحة الهاء زيدت عليها التاء الساكنة فالتقى ساكنان حذفت الفها لالتقاء الساكنين وقد تكسر الهاء وثم بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم
ويبنى على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف نحو وازلفنا ثم الآخرين وهي ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها الا الى حالة تشبهها
بها نحو جئت من ثم لان الظرف والجار والمجرور اخوان واما قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت فثم ظرف مكان لوابنا المنقلة عليه لا مفعولا مطلقا على الصواب
قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلاثة فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط هناك والى البعيد بهنالك واخواته وعند الناظم مرتبتان اشار اليها بقوله وبهنا
او هاهنا اشر الى داني المكان وبه الكاف صلا في البعد او بثم فه او هنا او بهنالك انطقن او هنا هذا باب الموصول هو الاسم مفعول من وصل الشيء بالشيء اذا
جعله من تمامه وفي الاصطلاح ضربان موصول حرفي وموصول اسمي فالموصول الحرفي كل حرف اول مع صلته بالمصدر ولم يحتج الى عائد وهو ستة ان المفتوحة الهمزة المشددة
النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معمولها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا اول بالكون وان كان ظرفا او مجرورا
اول بالاستقرار وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم منهما قاله في المغني وحكم المخففة من المثقلة حكم المشددة في ذلك وان بفتح الهمزة وسكون النون

وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا اتفاقا او امرا على الاصح وما المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وجملة اسمية لم تصدر بحرف
وكي المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا او تقديرا ولو المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر والذي على وجه حكاه
قاله الموضح في الحواشي ومن اوضح الدلالة على ذلك قول ابن قيس الجمي بالت من يمنع المعروف يمنعه
الغارمين في الشرادبان غير بونس وانه جعل فيه لك الذي يبشر الله قاله الموضح في الحواشي
خبيد وفد رجال ترى ما صنعوا ... لا خلاف في اسمية الذي المصدرية وصحح الموضح
باباه مثل ان بالتشديد نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا ومثال ان بالتخفيف وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم ومثال ما بما نسوا يوم الحساب اي بنسيانهم يوم الحساب
ومثال كي لكي لا يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كونه على المؤمنين حرج ومثال لو يود احدهم لو يعمر اي التعمير ومثال الذي المصدرية وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم والمانع
يدعي ان الاصل كالذين حذفت النون على لغة وان الاصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعائد وان الاصل كالجمع الذي خاضوا فقال الذي باعتبار اللفظ
والجمع باعتبار معناه او انه اوقع الذي على الجمع كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد وان الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول

باب الموصول

الشهاب دام مطره ولجمع المؤنث اللاتي واللائي باثبات الياء فيهما وقد تحذف ياؤهما ويجوز اعرابهما بالكسر بغير اللات واللاء والى هذه الثمانية اشار الناظم بقوله
موصول الاسماء الذي الانثى التي واليا اذا ما ثنيا لا تثبت بل ما تليه اوله العلامة جمع الذي الالى الذين مطلقا وبعضهم بالواو رفعا نطقا باللات واللاء التي قد جمعا
وقد يتقارض الالى واللاء فيقع كل منهما مكان الآخر قال مجنون ليلى فما ابن الملوح محا حبها حب الالى كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل فاوقع الالى مكان
اللاء اي حب اللاء بدليل عود ضمير المؤنث عليها وقال رجل من بني سليم فما اباؤنا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا فاوقع اللاء مكان الالى بدليل عود ضمير
الجمع المذكور عليها او الالى بمعنى الذين والذين اشهر منها قال ذلك على الموضح وقال ابي الذين اذ لا فرق بينهما والمعنى ليس اباؤنا الذين اصلحوا شاننا وجعلوا حجورهم
لنا كالمهد باكرم امنا علينا من هذا الممدوح والى تقارضهما اشار الناظم بقوله واللاء كالذين نزرا وقعا والموصول المشترك ستة من بفتح الميم وما واي بفتح
الهمزة وتشديد الياء وال وذو وذا وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال ومن وما وال تساوي ما ذكر وهكذا ذو عند طي شهر ومثل ماذا اي كما وكل
منها كلام بحسبها فاما من فانها تكون في اصل الوضع للعالم بكسر اللام نحو ومن عنده علم الكتاب وتكون لغيره اي لغير العالم على سبيل التطفل في ثلث مسائل احدها ان
ينزل منزلته وقع عليه من غير العالم منزلته اي منزلة العالم نحو قوله تعالى ومن اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله هو العباس [illegible] بالقطا هل من
يعير جناحه لعلي الى من قد هويت اطير فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل [illegible]

لم يقع الا على الشخص الذي قام فالوجها ذلك غاية عنه من العموم والمستقبل ليس كذلك واما اشتراط كون العامل فيها مستقبلا مع كونه مستقبلا لاجل الفرق بين
الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيها الا متاخر والمشهور عند الجمهور افرادها وتذكيرها وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعضهم
فتقول ايه وايان وايتان وايون وايات وعلى الحالين هي معربة فقيل مطلقا سواء اضيفت ام لم تضف ذكر صدر صلتها ام حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش والزجاج ج
والكوفيين واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم اعرب مطلقا وقال ابن يبنى على الضم اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا وهو مراد الناظم بقوله واعربت ما لم
تضف وصدر وصلها ضمير انحذف نحو ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وقوله على ايهم افضل بالبناء على الضم فيهما لشبهها بالغايات اذ كان بناؤها بسبب حذف شيء وخولف في ذلك فا
الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت انتهى وزعم هؤلاء المانعون ان ايا
في الاية استفهامية وانها مبتداء واشد خبره ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد وقال يونس المفعول الجملة
وعلقت ننزع عن العمل فيها وقال الكسائي والاخفش المفعول كل شيعة ومن زايدة وفي الموضع تلك في المغني بما يطول ذكره وبالبيت السابق وقد قرئ ايضا ابي جعفر اذا
اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا كما رويت الاية وهي ايهم اشد بالنصب وهي قراءة هرون ومعاذ ويعقوب والبيت وهو على ايهم افضل بالجر قال وهي لغة
وبلغ للناظم من قال اعرابها مطلقا واما ال فتكون للمصدر بين والمصدقات ثم صلتها اسم فاعل نحو والسقف المرفوع والبحر المسجور ثم صلتها اسم مفعول وسكت عن الصفة
المشبهة نحو الحسن لان الداخلة عليها حرف تعريف على ما صحح في المغني وليست الداخلة على اسم الفاعل والمفعول موصولا هو فيما خلا فالمازني في اصل قوله فهي ففه
ويرد انها لا تؤول بالمصدر لان الضمير يعود عليها في نحو قد افلح المتقي ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء واجاب المازني عن الثاني بان الضمير يعود على موصوف محذوف
بان الحذف للموصوف مطرد لا يختص بغيرها الا مفرده وليس هذا منها ولا حرف تعريف خلافا لابي الحسن الاخفش وهو في المازني ودليلهما ان العوامل تتخطاها نحو جاء
الضارب كما تتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقا فتقول مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا لان المشتق
في تقدير الفعل فيعود عليها ضمير وان المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط فلو كانت
معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا واجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال واما ذو ففي ذلك مستفاد من قول
الناظم وهكذا ذو عند طي قد شهر والمشهور عنهم بناؤها على السكون الواو وقد تعرب بالحروف الثلاثة اعرابا وبمعنى صاحب حكى ابن الضائع ذلك بحالة الجر قاله
كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا فيمن رواه بالياء وهو ابو الفتح بن جني في كتاب المحتسب وهو مشكل بان
البناء فانه لم يعارضه معارض والمشهور عنهم ايضا افرادها ان وقعت على مثنى او جمع وتذكيرها وان وقعت على مؤنث كقوله وهو سنان بن الفحل الطائي فان الماء
ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت فانه مذكره مع انها واقعة على البئر وهي مؤنثة ويحتمل انه راعى معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف
الطي من طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعض طي فتقول في المذكر نحو قام ذو وفي المؤنث ذات قامت وفي مثنى المذكر ذوا قاما وفي مثنى المؤنث
ذواتا قاما وفي جمع المذكر ذوو قاموا وفي جمع المؤنث ذوات فمن حكاه ابن السراج في الاصول عن جميع لغة طي على الاطلاق وبعض ابن عصفور في المقرب ولو نازع في ثبوت
ذلك المحكي على الاطلاق ابن مالك في شرح التسهيل فقال واطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمردود عليه انما هو الاطلاق في جمع لغة طي وانما
ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طي فهو ثابت بنقل الفراء في لغات القرآن وقد قالوا هذان ذوا تعرف وهؤلاء ذوو تعرف ويجعلونه مكان التي ذات ومن هو التاء
على كل حال في تثنيتها هاتان ذواتا تعرف وفي جمعها هؤلاء ذوات تعرف انتهى وابن السراج وابن عصفور وابن مالك كلهم حكى عن بعض طي ذات للمفردة وذوات لجمعها
مضمومتين على انهما موصولان مستقلان مرادفان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد يقال ذات للتي واللاتي ذوات مضمومين مطلقا وقال في النظم وكالتي ايضا لديهم
ذات وموضع اللاتي اتى ذوات كقوله وهو رجل من بني طي كما قال الفراء في لغات القرآن سمعنا اعرابيا من طي يقول بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات
اكرمكم الله به فبنى ذات على الضم ونقل حركة الهاء الاخيرة الى ما قبلها وحذف الالف فسكنت الهاء وبالفضل متعلق بمحذوف وفي اسالكم بالفضل ونحوه والكرامة
بالخفض معطوف على الفضل وكانه يشير الى قوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق قاله الموضح في الحواشي وقوله وهو
بعربنا بوفينا ذوات على الضم والهاء في جمعها للنوق المذكور في بيت قبله ولا يبقى بعدهم البناء المثناة تحت الساكنة على النون المضموم جمع نافة واصل نافة نوقة
حركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء وجمع في القلة على انوق ثم قدمت الواو على النون فصار اونق ويجمع اينق على اياتق شبه النوق بالسهام
في سرعة مشيها وسابق من السوق بفتح السين وحكى في ذات وذوات اعرابهما بالحركات اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات حكى الاول ابو حيان في الارتشاف
وحكى الثاني ابو جعفر بن النحاس الحلبي واذا اعربا نونا لعدم الاضافة فتقول جاءتني ذات قامت ورايت ذاتا قامت ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التنوين نحو
جاءتني ذوات قمن بالرفع والتنوين ورايت ذوات قمن ومررت بذوات قمن بالكسر مع التنوين جرا ونصبا قاله الموضح في الحواشي واما ذا فشرط موصوليتها
احدها ان لا تكون للاشارة لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب وماذا التواني والمفرد لا يصلح ان يكون صلة لغير ال والامر الثاني ان لا تكون
ملغاة والغاؤها على وجهين احدهما حكمي والاخر حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله وقيل ذا الالغاء بتقديرها مركبة مع ما نحو ماذا صنعت فتصير اسما واحدا
الاستفهام في محل نصب على المفعولية المقدمة بصنعت والتقدير اي شيء صنعت كما قاله وكذلك اذا ركبت مع ما الا انها في محل جر من قال الشاعر عماذا تسال
التقدير عن اي شيء تسال فاثبت الالف من ما لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذف الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذفت
الفها نحو عم يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو عما يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للظرفية وصينت الموصولة عن الحذف
لتوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغاء الحقيقي ما ذكره بقوله ويجوز الالغاء عند الكوفيين وابن مالك على ... وهو تقديرها زائدة

باب الموصول

بين ما وملغوها نحو ماذا صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الاسماء وسكت عن الغاء ذا مع من ومنع ابو البقاء وثعلب وغيرهما ان يكون من وذا
مركبين وصوب جواز ذلك بما وذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء
كون ذا زائدة ومن مفعولا في نحو من ذا ضربت وفي كلام جماعة انهم يجوزون ان يكون من ذا مركبين في المغني وهو في قول النظم ومثل ماذا بعد ما استفهام او من اذا قاله
لم تلغ في الكلام والامر الثالث ان يتقدمها استفهام بما باتفاق من البصريين او من على الاصح عندهم لان كلا منهما للاستفهام واجاب المانع بالفرق بان ما لما
زال فيها من الابهام بخلاف من فانها لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف اما الاول فلان بقية ادوات الاستفهام
كمن في الابهام والخصوصية لا كما في ما واما الثاني فلان ما مختصة بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا ان يقال ان ما لا
يعقل اوسع دائرة ممن يعقل والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول كقول لبيد بن ربيعة العامري الا تسألان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل
انشده سيبويه فما مبتداء وذا اسم موصول خبره وجملة يحاول صلته والعائد محذوف ويحاول يطلب والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة اصله المدة والوقت يقال
قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى الا تسألان المرء ما الذي يطلب بجد واجتهاد في الدنيا انذرا اوجبه على نفسه فهو يسعى في وفائه ام هو في
ضلال وباطل والثاني نحو قوله وهو امية بن ابي عائذ الهذلي كما قال ابن ... او امية بن ابي الصلت كما قال العيني الا ان قلبي لدى الظاعنينا حزين فمن ذا يعزي الحزينا
انشده ابن مالك فمن مبتداء وذا اسم موصول خبره وجملة يعزي الحزينا صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن اذا سار والكوفي لا يشترط في موصولية ذا من ولا ما
الاستفهاميتين واحتج بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميري عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فقال هذا اسم موصول مبتداء ولم يتقدم
عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتداء اي الذي تحملينه طليق وعند معشر البصريين ان هذا اسم اشارة على اصله لا موصول
لان ها التنبيه لا تدخل على الموصول وهو مبتداء وطليق خبره وهي جملة اسمية وتحملين حال من فاعل طليق المستتر فيه مقدمة على عاملها والتقدير وهذا طليق
محمولك وعدس بفتح العين والدال وبالسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد هو ابن زياد بن ابي سفيان وكان يزيد بن مفرغ هجاه في كتبه على الحيطان فلما ظفر به
الزمه محوه باظفاره ففسدت انامله ثم اطال سجنه فكلموا فيه معاوية فارسل بريدا خراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك البيت
امارة بكسر الهمزة اي امر ولا تختص ذا الاشارية بذلك عند الكوفيين بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك بيمينك يا موسى قالوا
ان تلك موصولة وبيمينك صلتها اي ما التي بيمينك وعندنا ان بيمينك حال من اسم الاشارة والبصريون الموصولات عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله لعمري
انت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل كانه قال انت الذي اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله ... بالعلياء فالسند
صلة للاسم ومنها النكرة الواقع بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو حيان في النكت الحسان
على غاية الاحسان والله اعلم **فصل** تفتقر كل الموصولات الاسمية مفردة كانت او مشتركة الى صلة تتصل بها لانها نواقص لا يتم معناها الا بجملة متاخرة عنها لزوما
لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتاخر كما لا يتقدم معمولها عليها الا نحو وكانوا فيه من الزاهدين فيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة
ال والتقدير وكانوا زاهدين فيه وتمتاز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة تشتمل على ضمير مطابق لها في
الافراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل ان قول الناظم وكلها تلزم بعده صلة على ضمير لائق مشتملة يعم الموصولات الاسمية
والحرفية هذا الضمير يسمى العائد لعوده الى الموصول ثم الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة العائد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون
مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك نحو من وما ففي العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون
اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من سألتك ولا تقل من سألك او قبح نحو من هي حمراء امك فيجب مراعاة المعنى لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله
وان من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح وقد يخلف الضمير في الربط الاسم الظاهر كقوله وانت الذي في رحمة الله اطمع الاصل في رحمته ونحو سعاد التي اضناك
حب سعادا اي حبها والصلة اما جملة تامة اسمية او فعلية وشرطها ان تكون خبرية وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول يوصف بها
الوصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية معهودة للمخاطب لانك انما تاتي بالصلة ليعرف المخاطب الموصول المبهم
بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة الا في المقام المعمول بها التفخيم وهو التعظيم فيحسن ابهامها لذلك فالمعهودة كجاء الذي قام ابوه اذا كان
بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام ابوه والمبهم نحو فغشيهم من اليم اي البحر ما غشيهم اي الذي غشيهم امر عظيم والمرجع في ذلك الى الموصول فان اريد معهود
فصلته معهودة نحو واذ تقول للذي انعم الله عليه وان اريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذي ينعق وان اريد به التعظيم ابهمت صلته نحو فاوحى الى عبده ما اوحى
ولا يجوز في الصلة ان تكون جملة انشائية وهي ما قارن لفظها معناها كبعتكه قاله ابو حيان فالقبيل الذي بعتكه قاصدا انشاء البيع ولا جملة طلبية وهي ما تاخر وجود
معناها عن وجود لفظها امرا كانت او نهيا كاضربه ولا تضربه فلا تقول جاء الذي اضربه ولا تضربه لان كلا من الانشاء والطلب لا خارج له فضلا عن ان يكون
معهودا فلا يصلح لتبيين الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذي ما احسنه لما في التعجب من الابهام المنافي للبيان فكونه مبينا
من الخبرية كان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثناء فيها اما القسمية فلانها انشائية نظرا الى حال
الاستعمال واما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبري وجملة القسم انما جيء بها لمجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة تستدعي كلاما قبلها فلا يقال
جاء الذي لكنه قائم وحتى ابوه قائم لان شرط استعمال لكن من غير تقدم كلام ... واجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي والمازني
بالدعاء بما لفظه الخبر نحو جاء الذي يغفر الله له وصاحب الايضاح ... ونعم وبئس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة واما شبهها في حصول الفائدة نحو

الاول والثاني منها الظرف المكاني والجار والمجرور التامان والمراد بالتام هنا ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق به نحو جاء الذي عندك وجاء الذي في
الدار وتعلقهما باستقر محذوفا وجوبا ويدل لذلك اشتراط الجملة بخلاف الناقصين نحو جاء الذي مكانا والذي بك فلا يفهم معناهما الا بذكر متعلق خاص كجالس
[illegible] نحو ان تقول جاء الذي سكن مكانا او الذي مر بك ولذلك اشار الناظم بقوله وجملة او شبهها الذي وصل به والثالث الصفة الصريحة اي الخالصة
للوصفية وهي التي لم تغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا
[illegible] الله قرضا ونحو ام [illegible] فدحي اوذارح ويدل لذلك انها تشبه الجملة وتختص الصفة الصريحة بالالف واللام ولذلك يشير قول الناظم وصفة صريحة صلة
[illegible] مضروب بفتحها وحسن على قول ابن مالك ومضروب وعينت بالصفة المحضة اسماء الفاعلين واسماء المفعولين والصفات المشبهة باسماء
الفاعلين [illegible] الموضح في المغني ان ال الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف بخلاف ما غلبت عليها الاسمية من الصفات كابطح مذكر بطحاء فانه في الاصل
وصف [illegible] كان منبطحا من الوادي ثم غلب على الارض المتسعة واجرع مذكر جرعاء فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالا
[illegible] شيئا وصاحب فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك وراكب فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل
[illegible] والدليل على ان هذه الاسماء انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا تنعم على الصفات ولا
[illegible] لعدم شبهها بالفعل وقد توصل ال بمضارع اختيارا كقوله وهو الفرزدق خطابا لرجل من بني عذرة هجاه بحضرة
[illegible] بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل فادخل ال على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومته
[illegible] بالضرورة بل اشار الى ذلك بقوله في النظم وكونها بمعرب الافعال قل وهو لغة اثبات اثر المثلة
[illegible] اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر
[illegible] ولهذا فالتكملة من ان يقول المرضي والجمهور يرى ان الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام سواء اضطر اليه الشاعر ام لا
[illegible] للفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة فصل يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل وقصد
[illegible] لم تكن صلة ال فالاول كقوله نحن الاولى فاجمع جموعك وجيهم اي نحن الاولى عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد اللتيا والتي بعد الخطة
[illegible] تكبت ما مدخوالبو هو انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه ويجوز حذف العائد المرفوع بشرطين اذا كان مبتداه
غير منسوخ وكان مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما او ضربا بالبناء للمفعول كما فات ثم لانه غير مبتدأ فانه في الاول فاعل وفي الثاني
نائب فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل نحوا والفاعل ونائبه لا يحذفان ولا يحذف في نحو جاء الذي زيد يريم او هو في الدار لان الخبر غير مفرد لانه
[illegible] جار ومجرور فاذا حذف المضمر المنفصل المفيد للاختصاص لم يدل دليل على حذفه اذ الباقي بعد الحذف للضمير جملة او شبهها وكل
[illegible] ان يكون صلة كاملة لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور ولذلك اشار الناظم بقوله وابوا ان يختزل ان صلح الباقي لوصف
[illegible] المفرد فانه لا يصلح للوصل على حاله ولا فرق في ذلك بين صلة اي وغيرها نحو ايهم اشد فاشد خبر مبتدا محذوف تقديره هو اشد و
[illegible] هو العايد وخبره مفرد وهو اشد وغيرها نحو وهو الذي في السماء اله فاله خبر مبتدا محذوف تقديره هو اله لان المبتدا هو العائد وخبره
مفرد وهو اله وفي السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود اي هو الذي في السماء اي معبود فيها ولا يجوز تقديره مبتدا مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة
[illegible] العائد ولا يحسن تعليقه بالظرف صلة والرب لاحتواء [illegible] وتقديره في الارض اله معطوف كذلك لتضمنه الابدال من الضمير العائد ببين
[illegible] بشيع قاله في المغني ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير اي عند البصريين الا ان طالت الصلة اما بمعمول الخبر او بغيره سواء تقدم المعمول على
[illegible] وهو الذي في السماء اله او تاخر نحو قولهم ما انا بالذي قايل لك سوءا حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لا سيما زيد فانهم جوزوا في زيد اذا رفع ان
[illegible] ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا والتقدير لا سي الذي هو زيد فحذف العائد وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وذلك
[illegible] الا الاستثنائية فلا يصح بعدها جملة فان قلت لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت كقوله ولا سيما يوم
[illegible] يوم تقديره ولا مثل الذي هو يوم وحسن حذف العائد لطول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في المغني ولا اشتراط الطول اشار
[illegible] والحذف ابا غيرابي يقتفي ان يستطل وصل وشذ قراءة بعضهم وهو يحيى بن يعمر وابي اسحق تماما على الذي احسن بالرفع وشذ قراءة ابي عبلة
[illegible] وروية بن العجاج مثلا ما بعوضة وشذ قوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بما هو سفه ويعن بالبناء للمفعول
من قولهم عنيت بحاجتك اعني بها بضم اوله او بعد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء بمعنى يعدل والمعنى من يعتني بحصول الحمد ورغب في حمد الناس له فلا يتكلم
بالكلام الفاحش الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم والكوفيون لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة ويقيسون على ذلك المسموع
من الاية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه جعله قليلا فقال وان لم يستطل فالحذف نزر ويجوز حذف العائد المنصوب اذا كان متصلا وناصبه فعل
او وصف غير صلة الالف واللام فالفعل نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون اي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هنا الا ان يكون موصولا اسميا لجواز ان يكون
[illegible] بدليل انه قد جاء [illegible] يحو قوله نعم تعلم شكرهم وجهركم فليل شرط جواز حذف العائد
[illegible] لم يحذف في نحو جاء الذي انه [illegible] ان العائد احد الا ليبين في الدار عصفي ويعرض
الموضح [illegible] فانه متى كان العائد احدهما لا يجب منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل ان يكون تاما فلا يحذف في نحو جاء

الذي كانه زيد على الاصح والوصف نحو قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر فما موصول اسمي موضع رفع على الابتداء وفضل خبره
والله موليك صلة ما والعائد المحذوف منصوب بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل بخلاف جاء الذي اياه اكرمت لانه منفصل ومنه يونع في الما
بالمتصل ويفوت الماقصد به من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين واما حذفه منفصلا من قوله نعم ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم
اياه لان تقديره منفصلا يلزم منه انفصال الضمير المحذوف الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل وبخلاف جاء الذي انه فاضل وكانه اسد لان اسم ان وكان وكان
المشددتين لا يحذف الا شذوذا وانه يمثل ابن احدهما لا يغير معنى الجملة وهو ان والثاني ما يغيرها وهو كان نحو الذي انا اضاربه لان الوصف صلة الالف
واللام واسمية الحلقة خفية والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فاذا حذف الضمير فات هذا الغرض وهم بصلة التنصيص على اسميتها والاعراب اتجه فافهم
هذا الكتاب هو سهو لان العائد المنصوب ليس عائدا على ال في هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصا وانما هو عائد على الذي كما يفيد العطف واو العائد على ال
انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والخبر ان العائد المنصوب بالوصف المقرون بال ان كان عائدا على غيرال كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عائدا
على ال نحو جاءني الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التعليل وشذ قوله المستقر الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر فحذف العائد على ال المنصوب بالوصف
وهذا فيه والمستقر بالسين المهملة والقاف والهاء لواء بمعنى المستحق اسم ما والمحمود خبرها ان كانت حجازية وانتج للبناء للمفعول بتاء مثناة فوق فياء مثناة تحت
فحاء مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستقر الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر وحذف منصوب الفعل كثير لان الاصل في العمل الفعل فكثر تصرفهم
في معموله بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج اجازوه على قبح وقال المبرد رديء جدا وعلى هذا فيشكل
قول الناظم والحذف عندهم كثير منجلي في عايد متصل ان انتصب بفعل او وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف ويجوز حذف العائد المجرور بالاسماء
ان كان المضاف الجار للعائد وصفا ناصبا للعائد تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال والاستقبال لغيرما مضى خلافا للكسائي نحو فاقض ما انت قاض والاصل
فاقض الذي انت قاضيه فحذف العائد على موصول اسمي قال الموضح في الحواشي وما هذه يحتمل ان تكون مصدرية اي فاقض قضاءك اي مدة قضائك بدليل
انما تقضي هذه الحيوة الدنيا انتهى ولكن تمثيلنا ما ذكر شرح قول النظم كذا خلاف ما بوصف خفضا كانت قاض بعد امر من قضى بخلاف جاء الذي قام ابوه كان
المضاف الجار للعائد ليس بوصف او جاء الذي انا امس ضاربه لان المضاف وصف ماض فهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جاء الذي انا مضروبه لان الوصف اسم مفعول
وانما لم يجز حذفه فيهن لانه ليس منصوبا تقديرا ويجوز حذف العائد المجرور بالحرف ان كان في موضع نصب وكان الموصول والاسم الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك
الحرف لفظا ومعنى واتفقا لفظا واتفقا فيهما متعلقا سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى او معنى فقط ام اختلفا نوعا واتحدا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول و
الموصوف به فلا بد ان يكون الجار لهما متحد من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى قول النظم كذا الذي جر بما
الموصول جر نحو يشرب مما تشربون فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشرب قبلها والعائد المحذوف مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة
بتشربون والتقدير يشرب من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا ونحو قوله وهو كعب بن زهير لا تركنن الى الامر الذي ركنت ابناء
يعصر حين اضطرها القدر فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بتركن والعائد المحذوف مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بركنت
والتقدير لا تركنن الى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا واقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه نفسه في المعنى ويعصر بالمهملات بوزن
ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للموصول كذلك نحو مر بغلام الذي مررت اي به ومثال اتفاقهما المعنى فقط
حللت في الذي حللت به فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء لانها بمعنى في كذا قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما
معنى نحو فاصدع بما تؤمر اي به لان اصدع بمعنى امر على خلاف في هذه والاية قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفي حب سمراء
حقبة فبح لان منها بالذي انت بايح اي به استدلالا ابو الفتح وشذ قوله وهو حاتم بن عدي الطائي ومن حسد يجور علي قومي واي الدهر ذو لم يحسدوني فاي اسمها
مبتدا ودو خبره وهي موصولة عند الطائيين وافقهم على الدهر وجملة لم يحسدوني صلتها والعائد محذوف اي فيه والذي سهل حذفه كونه دل الموصول
زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور بفي كما تقول اعجبني اليوم الذي جئت فيه وحمله بعضهم منقاسا بخلاف غير الزمان فانه لا ينقاس فيه الجار ومثلها امرات
قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقول سيبويه امااذا قلنا انه على التدريج كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف في اولا صار الضمير منصوبا
على المفعولية توسعا فكانه قال واي الدهر ذو لم يحسدونيه ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن ان يخرج عليه قوله نعم ذلك بيته
عباده اي يبشر الله به عباده فحذف الجار اولا والضمير ثانيا من نصبه لا من جره ذهب يونس وان الزكي في البليع الى ان الذي في الاية موصول حرفي ولا حذف وشذ ايضا قوله وهو رجل
من بني همدان وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم انشده الفارسي والشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه وهو مبتدا بدالو والعلقم
على الضمير منها مبتدا وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من المجرورة بعلى والعائد على من محذوف مجرور بعلى
وهي متعلقة بصب والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى وان لساني مثل العسل الشهد يشتفى به الناس وانه مثل الحنظل في المرارة على من سلطه الله عليه
فحذف هنا الطائي العائد المجرور بعلى مع اتفاق متعلق الموصول وهو في البيت الاول وهو قوله ومن حسد الخ وحذف الحد في العائد مرتين بعلى مع اختلاف
اذا كان العائد المجرور مخصوصا نحو مررت بالذي ما مررت الا به او انما مررت به او كان نايبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به او كان لا يتعين للربط نحو
مررت بزيد في داره او كان محلا ملتبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه وقيل يجوز لا لحذف بلا لبس لما اتفاق الحرفين

الشرط في الموصول والموصوف ان يكون صرح بحرف الجر ... [illegible]

ولو كان مثبتا بين لم يجز الحذف لانه مشروط بنية اتفاق الحرفين وهذا الوجه والله اعلم **هذا باب المعرف** بالاداة قال في التسهيل وهي ال لا اللام
وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه انتهى وقال الموضح في شرح القطر والمشهور بين النحويين ان المعرف ال عند الخليل
واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه
والخليل ان المعرف ال قال وانما الخلاف بينهما في ان الهمزة زائدة او اصلية واستدل على ذلك بمواضع اوردها من كلام سيبويه ولخص ان في المسئلة
ثلثة مذاهب احدها ان المعرف ال والالف اصل والثاني ان المعرف ال والالف زائدة والثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى واسقط منها رابعا وهو ان
المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منها حجج الاول فتح الهمزة وانهم يقولون الا تفعل كذا
همزة ام ال اللام قبلها فيبتدئونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والنداء والتذكر يقولون الا كما يقولون قدي ويثبتونها حملها في نحو الذكرين
وحجة الثاني سقوطها في التدرج واما فتحها فلان [illegible] بدخولها على الحرف واما ثبوتها مع الحركة فلان الحركة عارضة فلا يعتد بها واما ثبوتها في القسم
والنداء نحو تالله لافعلن ويا الله فلان [illegible] عوضا من همزة الوصل واما قولهم في التذكر الي فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلا منزلة قد واما الذكرين فلا
لالتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين الدال على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت كذلك لتشبه مثالها ولا تقوم بنفسها وانما خالفت
التنوين ودخلت اولا لان الاخر محل الحذف كثيرا فحصنت من الحذف وانما كانت لاما لان اللام تدغم في ثلثة عشر حرفا واذا اظهرت جاز وجه [illegible]
فيها فاشبه [illegible] في الحروف بدل للحروف العلة وحركة لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة المتكلم والاستفهام وان اللام لغير [illegible] لغة
حمير قال الزجاج في حواشيه على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث المروي ليس الان الحديث بدل لولة الصوم والسفر وان الابدال في
البر فقط ورد بما وقع في اشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وام سلمة انتهى جاء في الحديث المروي قوله ليس من امبر امصيام في امسفر والناظم اقتصر على قوله
من ال الحرف فتعين ما اللام فقط وهي على كل قول قسمان اما جنسية وانواعها ثلثة وجه الحصر فيها ان يقال لا يخلو اما ان يخلفها كل حقيقة او مجازا او
لا يخلفها اصلا فان لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا فهي لبيان الحقيقة والماهية من حيث هي نحو وجعلنا من الماء اي من حقيقة الماء المعروف وقيل التي
كل شيء حي والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها
في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح في المغني وان خلفها كل حقيقة فهي لشمول افراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا
فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة وان خلفها كل مجازا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو انت الرجل علما فانه لو قيل انت
كل رجل علما لصح على جهة المجاز على معنى انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال
وفي الحديث كل الصيد في جوف الفرا وقال ابن [illegible] وليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فان قيل هذا الضابط ينتقض على ال في الاستغراق العرفي نحو
جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته فان كلا تخلف الاداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة
بلد الامير او صاغة مملكته دون من عداهم اجيب بان الكلام في ال المعرفة وال في الصاغة موصولة على الاصح واما عهدية وهي ثلثة انواع ايضا وجه الحصر
انه يقال العهد اما ذكري بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وفايدتها التنبيه على ان
الرسول الثاني هو الاول اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر باللسان ضد الانصات وقاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان
وقاله مضموم قاله [illegible] وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة او علمي وهو ان يتقدم لمصحوبها علم نحو بالواد المقدس تحت الشجرة اذهما
في القلب لان ذلك معلوم عندهم او حضوري وهو ان يكون مصحوبها حاضرا نحو اليوم اكملت لكم دينكم اي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ اسقاط
حضوري واثبات [illegible] مكانه ومثله بابو الحكم **فصل** وقد ترد ال زائدة اي غير معرفة وهي غير موصولة وهي اما لازمة كالتي في علم قارنت وضعه
سواء قارنت ابتداء ارتجاله فالاول كالسموءل بفتح السين المهملة والميم [illegible] واو وفي الهمزة وفي اخره لام علم لرجل من اليهود شاعر وفي القاموس السموءل با
[illegible] او اليسع بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة [illegible] لفظ المضارع [illegible] قال الفارسي [illegible] الثاني نحو
[illegible]
[illegible]
شيطانة ناشرة شعرها [illegible] بالسيف [illegible] الا سجانك اني رايت الله قد اهان
[illegible] رسول الله [illegible] وهو الان علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه
معنى [illegible] الاشارة [illegible] المعرف [illegible] الزجاج والناظم [illegible]
[illegible] والذين [illegible] التثنية والجمع [illegible] هذه الامثلة زائدة لا معرفة لانه لا يجتمع
تعريفان [illegible] العلمية والاشارة [illegible] الامثلة الاول [illegible]
[illegible] العلم [illegible] زائدة انتهى والاشارة
[illegible] بالضرورة كقوله ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا و
[illegible] الاوبر [illegible] اكمؤ بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم

باب المعرف بالأداة

الميم وفي اخره همزة جمع كمؤ كفلس وهو نبت واحدة كماة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملتين وهو الكماة الكبار البيض التي يقال لها
شحمة الارض واصله عساقيل فحذف الياء للضرورة وبنات اوبر جمع ابن اوبر كما يقال في جمع ابن عرس وابن اوبر بنات اوبر وبنات عرس لانهما لا يعقلان وبنات
اوبر كماة صغار زغب رديئة الطعم وهي اول الكماة وقيل مثل الكماة وليست بكماة وقوله [illegible] بالشكري [illegible] قيس بن مسعود بن خالد الشكري
رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو [illegible] والمعنى بصرتك حين عرفنا اعيانا [illegible] عنا وطابت نفسك
عن قتل صديقك عمرو والشاهد في زيادة ال على بنات اوبر في البيت الاول وهي لا تدخل على الاعلام [illegible] والنفس تمييز واجب التنكير عند
البصريين فلا يقبل التعريف فال الداخلة عليها زائدة للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله ولاضطرار كبنات الاوبر كذا وطبت النفس يا قيس السري
ويلتحق بذلك ما زيد في النثر شذوذا نحو قولهم ادخلوا الاول فالاول فالسابق منهما حال واللاحق معطوف عليه وال فيهما زائدة لان الحال واجبة التنكير
والاصل ادخلوا اول فاول وفايدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب للتعقيب والمعنى ادخلوا مترتبين الاسبق فالاسبق واصل اول على الاصح اوال على
وزن افعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين وله استعمالان احدهما ان يكون اسما بمعنى قبل فيكون منصرفا منونا ومنه
قولهم اولا واخرا والثاني ان يكون صفة فيكون افعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف واما جوازه للمح الاصل المنقول
عنه وذلك ان العلم المنقول مما يقبل ال قد يلمح اصله وهو التنكير فتدخل عليه ال للمح الاصل به واكثر وقوع ذلك المنقول عن صفة كحارث
وقاسم من اسماء الفاعلين وحسن وحسين من الصفات المشبهة مكبرة او مصغرة وعباس وضحاك من امثلة المبالغة وقد يقع ذلك في المنقول عن مصدر كفضل
فانه في الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا اذا صار ذا فضل او عن اسم عين كنعمان بضم النون فانه في الاصل اسم للدم بتخفيف الميم ومنه سميت شقائق
النعمان لشبه لونها في حمرته بالدم فان قلت في كلام الموضح مخالفة لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الاولى انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة
واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله واكثر وقوعها على منقول من صفة ويليه دخولها على منقول من مصدر ويليه دخولها على منقول من اسم عين
والثانية انه مثل بالنعمان لما قبل ال للمح الصفة تبعا للناظم في قوله وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنعمان
فذكر ذا وحذفه سيان فيكون منقولا عن غير الاسم ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فيكون لازما فالجواب عن الاولى بانها من اختيارات
ابن مالك بل قيل انها من عنده فلا يتابع عليها وعن الثانية انه يكون سمع نعمان مجردا من ال كقوله ابا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها او
مقرونا بها فلا يخالف والباب كله سماعي يقتصر فيه على الوارد فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف ان يقال فيها المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لانه لم يسمع
واللغة لا تثبت بالقياس ولم يقع دخول ال في نحو يزيد ويشكر علمين لان اصله الفعل وهو لا يقبل ال غير الموصولة فاما قوله رايت الوليد بن اليزيد
مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله فضرورة سهل دخول ال على اليزيد سهلها تقدم ذكر الوليد وال في الوليد للمح الصفة وقيل ال في اليزيد للتعريف وانه نكر
ثم ادخلت عليه ال كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله على زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان ولم يتعقبه وعلى هذا نظر لانه وان نكر لا يقبل ال
نظرا الى اصله وهو الفعل والفعل لا يقبل ال بخلاف زيد بعد تنكيره فصل من المعرف بالاضافة او الاداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى الحق بالاعلام [illegible] بها
وصار علما اتفاقيا فالاول وهو المعرف بالاضافة كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود
ابن مسعود [illegible] اسم العبادلة وهو من الطبقة الاولى قيل وهذا انما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال غلب على العبادلة [illegible]
من اخواتهم [illegible] والثاني والمعرف بالاداة كالنجم فانه في الاصل يقال لكل نجم ثم صار علما للثريا [illegible] واصلها قبل التصغير ثروى من الثروة لكثرة الكواكب
لان كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوى فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازي والعقبة فانها في الاصل اسم لكل طريق صاعد في
الجبل ثم اختص بعقبة منى التي تضاف اليها الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله الشاطبي وقيل عقبة ايلة والبيت فانه في الاصل يقال لكل بيت ثم اختص بالبيت الحرام
والمدينة الطيبة مدينة الرسول والاعشى فانه في الاصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على اعشى همدان ونحوه والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يصير علما
بالغلبة مضاف او مصحوب ال كالعقبة وال هذه لازمة دائما الا في نداء او اضافة فيجب حذفها لان حرف النداء والاضافة لا يجامعان ال هذه كما اشار اليه
الناظم بقوله وحذف ال ذي ان تناد او تضف اوجب نحو يا اعشى باهلة بموحدة قبيلة من قيس عيلان بعين مهملة ويا اعشى تغلب بفتح المثناة الفوقانية
وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي اخره باء موحدة قبيلة سميت باسم ابيها تغلب بن وائل وقد تحذف ال هذه في غير ذلك المذكور من النداء والاضافة
وهذا معنى قول الناظم وفي غيرهما قد تنحذف فسمع من كلامهم هذا عيوق طالعا حكاه ابن الاعرابي وعيوق فعول بمعنى فاعل من عاق يعوق كانه عاق كواكب
من المجرة [illegible] ان يسموه بذلك لانهم يقولون الدبران يطلب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي وسمع من كلامهم ايضا هذا يوم اثنين
مباركا فيه حكاه سيبويه [illegible] الحال منه في الفصيح يوضحه قول المبرد في جملة ان الاثنين وساير الايام للتعريف فاذا زالت صارت نكرات و
الصحيح عند الجمهور ان اسماء الايام اعلام [illegible] الصفة قد خلت عليها ال كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران **هذا باب المبتدأ**
ولم يحد الناظم المبتدأ بل اكتفى فيه بالمثال فقال مبتدأ زيد وعاذر خبر وحده الموضح بقوله المبتدأ اسم صريح او بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية
او بمنزلته اي بمنزلة المجرد مخبر عنه او وصف رافع لمكتفى به عن الخبر او بمنزلة الوصف فالاسم الصريح نحو قول من يعتقد [illegible]
وذا وحده بينا وقيل المراد بهذا الاسناد [illegible] والافراد لا الاخبار وهذان الوجهان نقلهما ابو البقاء والذي بمنزلته اي بمنزلة الاسم الصريح
هو المصدر المنسبك من ان والفعل نحو وان تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتداء وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه في تاويل صومكم وخير خبر لكم و

المعتمد المنسبك من الفعل نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فانذرتهم مبتدأ وهو في تأويل المصدر ام لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار به عن الاثنين لانه في الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع القارئ في الجنى ونحوه عن عمرو كونه انذرتهم ونحوه مبتدأ وسواء خبرا الا ان ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه اجيب بان الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى والمعتمد المنسبك من الفعل المقدر معه ان نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فتسمع مبتدأ وهو في تأويل سماعك وقيل ان مقدرة والذي حسن حذفها ان تسمع ثبوتها في ان تراه قاله الموضح في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله مطرد لان السبك بدون حرف مصدري مقصور على السماع ومطرد في باب التسوية ونحوها والمجرد عن العوامل اللفظية كما مثلنا للصريح والمؤول به والذي بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية ما دخل عليه حرف زائد او شبهه فالاول نحو هل من خالق غير الله ونحو بحسبك درهم لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدأ وان كانا مجرورين بمن والباء الزائدتين لان وجود الحرف الزائد كلا وجود ومنه اي من المبتدأ المجرور بحرف زائد عند سيبويه قوله تعالى بايكم المفتون فايكم مبتدأ والباء زائدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة مفعول لا تكون بمعنى المصدر وعند الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر وبايكم خبر مقدم والباء بمعنى في لا زائدة والمعنى على الاول بايكم المفتون اي المجنون في ايكم ومنع عند بعضهم وهو ابن عصفور قولهم ومن لم يستطع فعليه بالصوم فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول ورجح الاول بان اغراء الغائب شاذ فان قيل انما كان اسم فعل يكون نائبا عن … والشيء الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس ولام الامر والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد بالغائب المراد به المخاطب وانما جيء بالضمير غائبا على لفظ من والا فهو للمخاطب في المعنى قاله ابو اسحق الجزري في نقده على مقرب ابن عصفور والثاني وهو الذي يشبه الزائد نحو لعل في لغة عقيل ونحو رب رجل صالح لقيته فمجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتداء ولا لعل ورب تشبهان الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشيء والوصف يتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وهل احسن في عين زيد الكحل منه في عين عمرو وما قرشي ابوك والذي بمنزلة الوصف … فهو مبتدأ وهو بمنزلة الوصف في كونه قائما مقام الفعل … سد مسد الخبر وسيأتي في بابه وخرج بقوله مخبرا عنه او وصف نحو نزال من اسماء الافعال فانه لا يخبر عنه ولا وصف فلا يكون مبتدأ بناء على ان اسم الفعل لا محل له من الاعراب وهو الاصح وخرج بقوله رافع لمكتفى به نحو اقائم ابواه زيد فان المرفوع بالوصف وهو ابواه غير مكتفى به في حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد فزيد مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم وابواه فاعله ولا بد للوصف المذكور وما هو بمنزلته من اشتراط تقدم نفي او استفهام عليها وهل ذلك شرط في العمل وفي الاكتفاء بالفاعل عن الخبر ارجحهما الثاني قاله في المغني والنفي يشمل النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفي بالحرف نحو قوله خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فما نافية وواف مبتدأ وانتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب حيث شرطا ان يكون المرفوع ظاهرا قاله الموضح في شرح الشذور وجوابه ان المراد بالظهور هنا الانفصال والنفي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم ليس والزيدان فاعل قائم سد مسد الخبر ليس قاله ابن عقيل والنفي بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير لان المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم قاله ابن عقيل ايضا والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما قائم الزيدان لانه في قوة قولك ما قائم الا الزيدان والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف نحو قوله اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا فقاطن مبتدأ من قطن بالمكان اذا اقام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو كيف جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذلك ما قام مقامه والى ذلك اشار الناظم بقوله واول مبتدأ والثاني فاعل اغنى في اسار ذان وقس وكاستفهام النفي واذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ له خلافا للاخفش والكوفيين في اجازتهم وقوعه مبتدأ من غير ان يتقدمه نفي او استفهام ولا حجة لهم في قوله … مبتدأ مؤخرا وانما صح الاخبار به اي بخبير مع كونه مفردا عن الجمع هو بنو لهب لانه على زنة فعيل وفعيل على زنة المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطي حكم ما هو على زنته فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير ولهب بكسر اللام وسكون الهاء حي من الازد فان قلت اذا جوزتم كون الوصف مبتدأ من غير ان يعتمد على نفي او استفهام فما سوغ الابتداء به وهو نكرة قلت عمله في المرفوع بعده وسيأتي ان العمل من جملة المسوغات فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه المرادي عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين اشار الناظم بقوله وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد واذا رفع الوصف ما بعده فله ثلاث احوال وجوب الابتداء به دون الخبرية وجواز الامرين وذلك انه اما ان لا يتطابق الوصف وما بعده تعينت ابتدائيته نحو اقائم اخواك فقائم مبتدأ واخواك فاعل سد مسد الخبر ولا يجوز ان يكون اخواك مبتدأ مؤخرا وقائم خبره مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد وان طابقه اي طابق الوصف ما بعده في غير الافراد وهو التثنية والجمع تعينت خبريته نحو … فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها … وان تطابقا اي الوصف وما بعده في الافراد … احتملهما اي الابتدائية والخبرية على السواء نحو اقائم اخوك واقائمة اختك فيجوز ان يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتداء عورض بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل اشار الناظم بقوله والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر ان في سوى الافراد طبقا استقر وارتفاع المبتدأ بالابتداء

باب المبتدأ والخبر

وهو المجرد عن العوامل اللفظية للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدأ عند سيبويه واليه ذهب الناظم فقال ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذاك رفع خبر فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتداء واخوك مرفوع بزيد … وان كان جامدا الا ان اصل العمل للفعل والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به له … كما كان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القائم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين ليس احدهما تابعا للآخر واجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له لا ارتفاعه بالابتداء وهو قول ابن السراج وصححه ابو البقاء وحجة من قال بان الابتداء رفع المبتدأ فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في المفعول ولا ارتفاعه بهما اي بالابتداء والمبتدأ وحجة من قال بان الابتداء عامل ضعيف فقوي بالمبتدأ كما قوي حرف الشرط بفعله حين عمل جميعا في الجزاء عند طائفة وهذه الاقوال الثلاثة عند البصريين وعند الكوفيين انهما اي المبتدأ والخبر ترافعا فرفع كل منهما الآخر وحجتهم ان كل واحد منهما مفتقر الى الآخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما ان ادوات الشرط عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو ايا ما تدعوا وهذه الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع الاخ بزيد لكان رافعا لنفسه بنفسه واما الثاني فلان الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين واما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوي ولفظي على معمول واحد لا يعهد واما الرابع فلان العمل اثر والمؤثر اقوى من المؤثر فيه فيلزم ان يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذا كان مؤثرا فيهما اثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدآت واثبات الالف في اثنان من استعمال الشيخ في اوله قوله فصل والخبر هو الجزء الذي حصلت به مع … الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف المذكور في قوله او وصف رافع لمكتفى به فخرج بذكر المبتدأ فاعل الفعل نحو زيد من نحو قولك قام زيد فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع المبتدأ بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق وخرج بقوله غير الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو الزيدان من قولك اقائم الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدأ هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعلا سد مسد الخبر وسلم الحد من الاعتراض بخلاف قول الناظم والخبر الجزء المتم الفائدة فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف وهو اما مفرد وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع واما جملة اسمية او فعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منها يخالف صاحبه في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة فلذلك نص الناظم عليهما فقال ومفردا ياتي ويأتي جملة والمفرد اما جامد وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس والاستعمال كزيد فانه لا يدل على معنى زائد على ذاته وكأسد اذا اريد به شجاع على رأي فانه وان كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكهذا فانه وان كان مشعرا بمعنى اشير لكن لا بحسب القياس الاصلي فذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد واسد وهذا عندهم من قبيل الجوامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو هذا زيد وهذا اسد وهذا صاحب فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ والى ذلك اشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ الا ان اول الجامد بالمشتق فيتحمل ضمير المبتدأ نحو زيد اسد اذا اريد به شجاع عند جمهور البصريين فان اريد به التشبيه على اضمار الكاف او انه نفس الاسد مبالغة فلا يتحمل ضميرا عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقا سواء اول بمشتق ام لا واما مشتق وهو ما يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس والاستعمال كقائم فانه دال على معنى قام واذا اخبر به عن مبتدأ فيتحمل ضميره والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل ضميرا مستترا عائدا على المبتدأ والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون الا ان رفع المشتق الاسم الظاهر نحو زيد قائم ابوه او رفع الضمير البارز نحو زيد ما قائم الا هو فانه لا يتحمل ضمير المبتدأ لانه لا يرفع فاعلين ويبرز الضمير المتحمل بفتح الميم وينفصل اذا جرى الوصف الواقع خبرا على مبتدأ غير من هو له في المعنى سواء البس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو فضاربه في المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام واذا كانت الهاء المفعول له العائد للغلام لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل رفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغني عن الضمير ام لم يلبس الحال نحو غلام هند ضاربته هي فتاء التأنيث في ضاربته تدل على ان الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميره الا ان البصريين التزموا الابراز مطلقا طردا للباب وجرى على ذلك الناظم فقال وابرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا والكوفيون انما يلتزمون الابراز عند الالباس خاصة تمسكا بنحو قوله قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان وجه التمسك به ان قومي مبتدأ اول وذرى المجد مبتدأ ثان وبانوها خبره والجملة خبر قومي والهاء عائدة على ذرى المجد والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرى المجد وهو في المعنى لقومي لانهم هم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لامن اللبس فان الذرى مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان ضمير الجمع المنفصل كحكم جمع الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا اسند الى الجمع وعلى لغة اكلوني البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانون ذرى المجد بانوها والذرى جمع ذروة وذروة الشيء اعلاه والمجد الكرم وبانوها جمع بان اسم فاعل من بنى يبني والاصل بانيون اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة وقال العيني من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال بانه يبونه ويبينه قاله الجوهري انتهى فان اراد انه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو في بانوها اذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان اراد الوصف من بان يبون ويبين فمناسبته … من عين الفعل والجمع بائنون لا بانون والجملة اما نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج الى رابط يربطها بالمبتدأ والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن اياه

مغنى اكتفى بها نحو قل هو الله احد اذا قدر هو ضمير شان فهو مبتداء والله احد جملة خبره وهي عينه في المعنى لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر لانه
الشان الله احد واما اذا قدر هو ضمير المسؤل عنه فخبره مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا اذا قدر
هي ضمير قصة فهي مبتداء وشاخصة خبر مقدم وابصار الذين كفروا مبتدا موخر وجملة ابصار الذين كفروا شاخصة في موضع رفع خبر هي وهي عينها في
المعنى اي فاذا القصة ابصار الذين كفروا شاخصة فلا يحتاج الى رابط واما اذا قدر هي ضميرا للابصار كما قال الفراء وغيره وتقدم مع الخبر على المبتدا
والاصل فاذا ابصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد ومنه قول الناظم نطقي الله حسبي فنطقي مبتداء والله حسبي مبتداء وخبر والجملة
خبر نطقي وهو نفسه في المعنى لان المراد بالنطق المنطوق به والمنطوق به هو حسبي الله فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل با
لمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمرادي واما غيره اي غير المبتدا في المعنى فلا بد من احتوائها
على معنى المبتداء الذي هي مسوقة له والى ذلك الاشارة بقول الناظم وفي جملة حاوية معنى الذي سيقت له وذلك بان تشتمل على اسم بمعناه اي بمعنى المبتداء وهو
اي الاسم المشتمل على الجملة اما ضميره اي ضمير المبتداء حال كون الضمير مذكورا وهو الاصل نحو زيد قام ابوه فجملة قام ابوه خبر لزيد والرابط بينهما الهاء
او مقدرا وهو اما مجرور او منصوب فالاول نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتداء اول ومنوان مبتداء ثان وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف
اي منوان منه وبدرهم خبر المبتداء الثاني وهو وخبره خبر المبتداء الاول والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة والثاني نحو قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى
برفع كل في سورة الحديد فكل مبتداء وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتداء والرابط بينهما الضمير المقدر المنصوب بوعد على انه
مفعول الاول اي وعده الله واشارة اليه اي الى المبتداء نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتداء ثانيا لا تابعا للباس فلباس مبتداء والتقوى
مضاف اليها وذلك مبتداء ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتداء وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتداء موصولا او موصوفا
والاشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد الآية اما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه او عطف بيان عليه لا نعت خلافا للفارسي
ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال الحوفي والخبر مفرد قال الاخفش وغيرهما اي غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتداء بمعناه نحو والذين يمسكون
بالكتاب الآية وتمامها واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتداء وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة واقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة
انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتداء والرابط بينهما اعادة المبتداء بمعناه فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب قال في المغني وقد يمنع كون الذين مبتداء بل هو مجرور
بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين او ضمير محذوف اي منهم والخبر محذوف والجملة دليل والتقدير ماجورون وقال
في المغني او تشتمل الجملة على اسم بلفظه اي بلفظ المبتداء ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة الاولى مبتداء وما اسم استفهام مبتداء ثان والحاقة الاخيرة خبر
ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتداء بلفظه ومعناه او تشتمل الجملة على اسم اعم منه اي من المبتداء نحو زيد نعم الرجل فزيد
مبتداء ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد وغيره ونحو قوله وهو ابن ميادة الا ليت شعري هل الى ام معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا
فالصبر مبتداء وعنها متعلق به ولا نافية وصبر اسمها مبني معها على الفتح والخبر محذوف تقديره لي وجملة لا صبر خبر المبتداء والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا لان
النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير اما الاشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج اولئك واما اعادة المبتداء بمعناه
فقد تقدم رده واما اعادة المبتداء بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين احدهما اما العبد فذو عبيد وثانيهما حيث
قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبي واما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النساء واما فاما الصبر عنها فلا صبر
من باب اما العبد فذو عبيد فهو من تكرار المبتداء بلفظه ومعناه وليس العموم مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن كل شيء قاله في المغني فصل ويقع خبرا
ظرفا نحو والركب اسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله وشرطهما ان يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر نفس
الظرف والمجرور وحدهما والصحيح ان ذلك لتضمنهما معنى صادقا على المبتداء وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضي والسيد عبد الله والصحيح عند المو
شيخنا النافعه ان الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف لا هما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الاخفش والفارسي والزمخشري تقديره كان او استقر وحجتهم ان
المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا والصحيح عند جمهور البصريين ان تقديره كائنا ومستقرا لا كان او استقر وحجتهم
ان المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر ان يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند الى اصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الاسم لظرف والمجرور في موضع
لا يصلح للفعل نحو اما في الدار فزيد واذا لهم مكر في اياتنا لان اما لا يفصل من الفاء الا بمفرد او جملة شرط دون جوابه ولان اذا الفجائية لا يليها الا الافعال على الاصح وقال
الموضح في المغني الحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى واليه واشار قول الناظم واخبروا بظرف او بحرف جر ناوين معنى كائن او استقر وذهب الكو
وابن طاهر وخروف الى انه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب لهما المبتداء وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد
عندك وقال الكوفيون الناصب لهما معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتداء قال في المغني ولا معول على هذين القولين وعلى القول بان لهما متعلقا محذوفا فالصحيح ان
الضمير الذي كان فيه انتقل منه الى الظرف والمجرور وسكن فيهما كقوله وهو جميل بن عبد الله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع والدلالة
منه ان اجمع مرفوع لا يصلح ان يكون توكيدا للفؤادي ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم
ان على محله من الرفع على الابتداء لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت هذه الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب
ولا يشكل الفصل بالاجنبي وهو الدهر فانه جائز في الضرورة وقيل لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقا تقدم او تاخر وان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف

ان

باب المبتدأ والخبر

ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عنده والفراء الا اذا تاخر عن المبتداء اما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل على ذلك بانه لو كان فيه ضمير
اذا تقدم لجاز ان يؤكد وان يعطف عليه وان يبدل منه كما يفعل ذلك مع التاخر انتهى ولك ان تقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبي ولا يلزم
منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب ويخبر بالمكان عن اسماء الذوات والمعاني نحو زيد خلفك والخير امامك ولا يخبر بالزمان الا عن اسماء
المعاني اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم اليوم والسفر غدا فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة ولا
يخبر بالزمان عن اسماء الذوات نحو زيد اليوم والفرق ان الاحداث افعال وحركات وغيرها فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فانها في الاجتماع
على السوية فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها فان حصلت فائدة جاز الاخبار بالزمان عن اسماء الذوات وتحصل الفائدة كان يكون المبتداء عاما والزمان
خاصا اما بالاضافة نحو نحن في شهر كذا فنحن مبتداء وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون اخر وفي شهر كذا خبره وهو خاص بالاضافة
اليه واما بالوصف نحو نحن في زمان طيب واما نحو الورد في ايار بفتح الهمزة وتشديد الياء اخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمة [illegible] ونحو
اليوم خمر والليلة الهلال بنصب اليوم والليلة فالتاويل فيها واجب بتقدير مضاف كما قال الفارسي والاصل خروج الورد في ايار واليوم شرب خمر والليلة رؤية
الهلال فالاخبار في الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ومنهم الناظم فانه قال
ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فاخبرا والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك يؤول فصل ولا يبتدا بنكرة لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد
غالبا الا ان حصلت فائدة كان يخبر عنها بمختص يصلح للاخبار عنه مقدم عليها ظرفا او مجرورا بدل من مختص او عطف بيان عليه [illegible] التقديم
له دخل في التسويغ والتحقيق ان المسوغ للابتداء بالنكرة عند الاخبار عنها بظرف مختص والتقديم انما هو دفع التباس الخبر بالصفة صرح بذلك في المغني فالظرف نحو
لدينا مزيد والمجرور نحو وعلى ابصارهم غشاوة فمزيد وغشاوة مبتدان وهما نكرتان وسوغ الابتداء بهما الاخبار عنهما بظرف او مجرور مختص بما اضيفا اليه الذي
يصلح للاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة وهو لما يجوز رجل في الدار لانتفاء الاختصاص
والتقديم معا ولا يجوز عند رجل مال لعدم اختصاص ما يصلح للاخبار عنه او كان تتلو نفيا نحو ما رجل قائم وهو مثال النظم بقوله فما خل لنا فخل
مبتدان وسوغ الابتداء بها تقدم النفي عليها وبذلك تحصل الفائدة لان النكرة في سياق النفي تعم واذا عمت كان مدلول النكرة جميع افراد الجنس
فاشبهت المعرف بال الاستغراقية او تتلو استفهاما نحو االه مع الله ومثله في النظم بقوله وهل فتى فيكم فاله وفتى مبتدان وسوغ الابتداء بهما وقوعهما في
حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم العام ورد على ابن الحاجب حيث قال في شرح
ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امرأة او تكون موصوفة سواء ذكر اي الموصوف والصفة نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك فعبد
وهو نكرة وسوغ الابتداء به صفته بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الاية انما هو معنى العموم
وخير خبر المبتداء ومثله الناظم بقوله ورجل من الكرام عندنا او حذفت الصفة وذكر الموصوف نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطائفة قد اهمتهم انفسهم فمنوان وطائفة مبتدان
وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محذوفة اي منوان منه وطائفة من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم ورد على ابن مالك حيث مثل الاية للمسوغ
بواو الحال كما قال في المغني او حذف الموصوف وذكرت الصفة كالحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء مبتداء ومسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف
محذوف اي امرأة سوداء فحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه وولود صفة ثانية لامرأة وخير خبر المبتداء او كانت النكرة عاملة كالحديث امر بمعروف صدقة ونهي
عن منكر صدقة فامر ونهي مبتدان وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل الجر بعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله ورغبة في الخير خير وعمل
ومن النكرة العاملة النكرة المضافة لان المضاف عامل في المضاف اليه الجر كالحديث خمس صلوات كتبهن الله على العباد فخمس مبتداء وسوغ الابتداء به كونه عاملا
في المضاف اليه ومثله الناظم بقوله وعمل بر يزين وليقس ما لم يقل فهذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود ولا عبرة على الظرف والمجرور وعند الناس [illegible]
النفي حملا على الاستفهام هل امرأة على الامر وعلى الموصوف رجل فكر واضح وعلى العمل شربها الماء نافع وغلام الناس موجود [illegible]
لان تكون امثلة لحصول الفائدة مع انها شملت على المسوغات المذكورة ويقاس على هذه المواضع المذكورة في كلام الموضح ما اشبهها [illegible]
لدينا مزيد وعلى ابصارهم غشاوة نحو فيها غلام رجل وعلى الرمح الله نحو كم رجلا في الدار وعلى ما رجل في الدار نحو ولولا اصطبار [illegible]
لما استقلت مطاياهن للظعن وعلى لعبد مؤمن خير نحو رجيل في الدار بالتصغير وعلى العاملة النصب والجر العاملة الرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط
الاعتماد مما قيس عليها الشبيهة بالجملة وهي ضلع غلام رجل بالظرف والمجرور في التقديم والاختصاص [illegible] وكثير اسم الاستفهام وهو كم [illegible]
[illegible] وهو اصطبار بنا في النفي وهو رجل في ما رجل [illegible] وكثير المصغر وهو رجيل الاسم الموصوف ولعبد مؤمن لان التصغير [illegible]
بالصغر هكذا ثبت في بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب وهو اخص من قول النظم وليقس ما لم يقل ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة [illegible]
ذلك للتسويغ بالنعت قوله تعالى انتم قوم تفتنون ذكره الموضح في شرح بانت سعاد فصل وللخبر ثلث حالات احدها التاخر وهو الاصل [illegible]
بقوله والاصل في الاخبار ان تؤخرا لان المبتداء محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون نحو الخبر التاخير لانه محكوم به كزيد قائم ويجب تاخير الخبر في
اربع مسائل احدها ان يخاف التباسه بالمبتداء وذلك اذا كانا معرفتين او نكرتين متساويتين في التخصيص ولا قرينة تميز احدهما عن الاخر فالمعرفتان
نحو زيد اخوك فان كلا من هذين الجزئين صالح لان يخبر عنه بالاخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه
بانه اخو المخاطب واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك ولا يصح لك ان تقول اخوك زيد وبالعكس اذا عرف اخاه ولا يعرفه على التعيين باسمه واردت ان تعرفه

عنه قلت اخوك زيد هذا مثاله وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتداء وخبرا مطلقا وقيل ان كان احدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القائم زيد
وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتداء نحو هذا زيد وان استويا في المرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا فان ترجح المعنى والنكرتان المتساويتان
نحو افضل منك افضل مني فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالامر لعمله في الجر وبعدلا فاذا جعلت افضل منك مبتداء وافضل
مني خبرا امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة والى ذلك اشار الناظم بقوله فامنعه حين يستوي الجزآن عرفا ونكرا عادمي بيان بخلاف
ما اذا كان مع قرينة لفظية وهي الصفة فاضيفة على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت او تاخرت والثاني ابو يوسف ابو حنيفة فان القرينة المعنوية
وهي التشبيه الحقيقي فاضيفة بان بني الابناء مشبهون بالابناء فبنونا مبتداء مؤخر وبنو ابنائنا خبر مقدم والمعنى بنو ابنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه
ويصح ان يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان يقتضي المقام المبالغة فلا شاهد فيه ح وبنانا
مبتداء اول بنوهن مبتداء ثان وابناء الرجال خبر الثاني وهو وخبره خبر الاول ولولا الا عادة نعت الرجال المسئلة الثانية مما يجب فيه تاخير الخبر ان يخاف التباس
المبتداء بالفاعل اذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتداء المستتر نحو زيد قام او يقوم فلو قدم في الحالة هذه وقيل قام او يقوم زيد لالتبس المبتدا
بالفاعل بخلاف ما اذا كان الخبر صفة نحو زيد قائم او كان فعلا رافعا الظاهر او الضمير البارز فالاول نحو زيد قام ابوه والثاني نحو اخواك قاما على اللغة
الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قائم زيد وقام ابوه زيد وقاما اخواك وهذا التقييد لابد منه في قول النظم كذا اذا ما الفعل كان الخبر المسئلة
الثالثة ان يقترن الخبر بالا معنى نحو انما انت نذير فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معنى اذ التقدير ما انت الا نذير او يقترن بالا لفظا نحو وما محمد الا
رسول فلا يجوز تقديم الخبر لما مر والى ذلك اشار الناظم بقوله او قصد استعماله منحصرا اما قوله وهو الكميت بن زيد فيا رب هل الا بك النصر يرتجى عليهم
وهل الا عليك المعول فضرورة لانه قدم الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك ولا يجوز ان يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار
والمجرور بعمله لاعتماده على الاستفهام لان الا مانعة من ذلك فكما لا يقال هل الا في الدار زيد فكذا هنا المسئلة الرابعة مما يجب فيه تاخير الخبر ان يكون المبتداء
مستحقا للتصدير اما بنفسه بان يكون له صدر الكلام نحو ما احسن زيدا فما مبتداء وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب واحسن زيدا خبره ومن في الدار
من اسم استفهام مبتداء في الدار خبره ومن يقم اقم معه فمن اسم شرط وهو مبتداء ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما وكم عبيدا لزيد فكم مبتداء وهي
وعبيد مضاف اليه ولزيد خبر كم فالخبر في هذه الامثلة واجب التاخير وهو في الاول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار
ومجرور والمبتداء فيها لازم الصدر والى ذلك اشار الناظم بقوله او لازم الصدر او شبيها به اي بما يستحق التصدير نحو الذي ياتيني فله درهم والذي مبتداء وهو
اسم موصول وياتيني صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التاخير لان المبتداء هنا وهو الذي مشبه باسم الشرط لعمومه وابهامه واستقبال الفعل الذي
بعده وهو ياتيني وكونه اي الفعل الذي بعده سببا لما بعده وهو جملة الخبر كما ان الشرط سببا للجواب ولهذا الشبه دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب لتفيد
التنصيص على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان فلو لم يذكر الفاء احتمل ذلك واحتمل الاقرار ويكون مستحقا للتصدير بغيره وذلك الغير الذي له الصدر اما
ان يكون متقدما عليه اي على المبتداء نحو لزيد قائم فزيد مبتداء وقائم خبره وهو واجب التاخير لان المبتداء تقدم عليه لام الابتداء وهي مما يمنع من تاخيره فان
لام الابتداء لها الصدر في الكلام وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك اشار الناظم بقوله او كان مسندا لذي لام ابتداء واما قوله وهو
رؤبة ام الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة فاللام داخلة على مبتداء محذوف والتقدير لهي عجوز والجملة خبر ام الحليس ولا يمتنع دخول اللام في الخبر
اذا كان جملة بخلاف المفرد او لان اللام زائدة لا لام ابتداء كقوله خالي لانت ومن عويف خاله ينل العلاء ويكرم الاخوال وضعف التقدير الاول
بان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتداء كالجمع بين متنافيين وضعف التقدير الثاني بان زيادة اللام في الخبر خاص بالشعر قاله في المغني واذا دار الامر بين التقدير
فالدعوى الزيادة اولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور او يكون ذلك الغير له الصدر متاخرا عنه اي عن المبتداء بان يكون له
الصدر مضافا اليه المبتداء نحو غلام من في الدار فغلام مبتداء ومن اسم استفهام مضاف اليه وفي الدار خبر المبتداء وغلام من يقم اقم معه فغلام مبتداء ومن اسم شرط
مضاف اليه ويقم خبر المبتداء واقم معه جواب الشرط ومال كم رجل عندك فمال المبتداء وكم خبرية مضاف اليها ورجل تمييزها مخفوض باضافتها اليه وعندك خبر المبتداء
وحاصل ما اتى به من امثلة ما يستحق التصدير سبعة اضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاء ولام الابتداء والمضاف الى
ما له الصدارة ويزيد عليه ضمير الشان فانه يلزم صدر الكلام والاخبار بالجمل واذا اخبر عنه بجملة لا يجوز ان يتقدم عليه الحالة الثانية التقديم ويجب في اربع مسائل
وفي غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية التقديم واثبات ويمتنع يعني تاخير الخبر في اربع مسائل احدها ان يوقع تاخيره في لبس ظاهر نحو في الدار رجل ففي الدار خبر مقدم
ورجل مبتداء مؤخر وجوبا وعندك مال فعندك خبر مقدم ومال مبتداء مؤخر وجوبا وقصدك غلامه رجل فقصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتداء مؤخر
قال ابو حيان ولا اعلم احدا لابن مالك سلفا في هذا الاخير وعندي انك فاضل فعندك خبر مقدم وانك فاضل في تاويل مبتداء مؤخر ولا يجوز تاخير الخبر في شي
من ذلك فان تاخير الخبر في هذا المثال الاخير وهو عندي انك فاضل فعندك خبر مقدم وانك فاضل في تاويل مبتداء مؤخر ولا يجوز تاخير الخبر في شي من ذلك
يوقع في التباس ان المفتوحة بان المكسورة لفظا في التاكيد المؤكدة المفتوحة بان المفتوحة التي بمعنى لعل فانا قدم المبتداء واخر الخبر بصير انك فاضل عندي فيحتمل ان يكون
مفتوحة وهي وصلتها مبتداء والظرف خبره ويحتمل ان تكون مكسورة لكونها في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها
بمعنى لعل لانها احدى لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندي وهذا الالتباس لا يتاتى مع تقديم الظرف لان المؤكدة المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرها عليها
فعند ذلك يجب تاخيره اي الخبر عن المبتداء بعد اما الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم كقوله عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كان يبريني فانه

هذا المبتداء والخبر

جزع على حد اما زيد ففي الدار ويبريني بكسر الراء مبتداء ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفراق متعلق بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين
وهو نقيض الصبر فلوجد جار ومجرور وخبر لقيه جزع على حد اما زيد ففي الدار ويبريني من بريت القلم اذا نحته واصل البري القطع والمعنى واما جزعي
يوم الفراق فلاجل وجد كاد ان يتحلني وانما جاز تاخير الخبر عن المبتداء هنا لان المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا لان كلا منهما مع معموليها
جملة تامة مستقلة واما لا تفصل من الفاء بجملة تامة وانما تفصل باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان والاخرى
اي الجزء المبتداء في الامثلة الثلاثة الاول بضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل يوقع في اللبس الخبر بالصفة لان النكرة تطلب الظرف
والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حثيثا فلو تاخر الخبر فيها لتوهم انه صفة لان الجمل وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا الالتباس والى
ذلك اشار الناظم بقوله ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر وانما لم يجب تقديم الخبر في نحو واجل مسمى عنده لان النكرة وهي اجل قد وصفت
بمسمى فضعف طلبها للظرف فكان الظاهر في الظرف وهو عنده انه خبر لاجل لا انه صفة له وفي الكشاف ان تقديم المبتداء هنا واجب لان المعنى واي اجل مسمى
عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم المسئلة الثانية مما يجب فيه تقديم الخبر ان يقترن المبتداء بالا لفظا نحو ما لنا الا
اتباع احمد فلنا خبر مقدم واتباع احمد مبتداء مؤخر او يقترن بالا معنى نحو انما عندك زيد فعندك خبر مقدم وزيد مبتداء مؤخر وهو محصور فيه و
المعنى ما عندك الا زيد ويشمل ذلك قول النظم وخبر المحصور قدم ابدا المسئلة الثالثة ان يكون الخبر لازم الصدارة بنفسه نحو اين زيد وبغيره اما متقدم
عليه نحو لقائم زيد او متاخر عنه نحو واذا كان الخبر مضافا لما له الصدارة نحو صبيحة اي يوم سفرك فصبيحة خبر مقدم واي اسم استفهام مضاف
وسفرك مبتداء مؤخر والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا يستوجب التصديرا الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبتداء على بعض متعلق الخبر كقوله تعالى ام على
قلوب اقفالها فاقفالها مبتداء مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم ولا يجوز تاخيره لان الهاء المتصلة باقفالها عائدة على قلوب وهي متاخرة في الرتبة لانها متعلق الخبر
لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق به ومتعلق الخبر رتبته التاخير فيعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وكذا اذا عاد على
مضاف الى الخبر نحو قول الشاعر وهو نصيب الاصغر لا نصيب الاكبر وهو عبد اسود لبني مروان لا نصيب الاصغر مولى المهدي يخاطب امراة اهابك اجلالا وما بك قدرة
علي ولكن ملء عين حبيبها فملء خبر مقدم وحبيبها مبتداء مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد اضيف اليها الخبر وهو متاخر
في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز وانما الخبر المضاف لا غير وقول الخطيب التبريزي ان الضمير المضاف اليه المبتداء يجوز ان يرجع الى المراة بعيد والى ذلك اشار
الناظم بقوله كذا اذا عاد عليه مضمر مما به عنه مبينا يخبر ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتاخير وذلك فيما فقد فيه موجبهما كقولك
زيد قائم فيترجح تاخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزوا التقديم اذ لا ضررا **فصل** وما علم من مبتداء وخبر
جاز حذفه والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما يعلم جائز وقد يجب حذف المعلوم منهما فاما حذف المبتداء جوازا فنحو من عمل صالحا فلنفسه ومن
اساء فعليها ويقال كيف زيد فتقول في الجواب دنف بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف اخبار المبتداء محذوف جوازا للعلم بها والتقدير فعمله لنفسه واساءته
عليها وهو دنف اي مريض من العشق وطريق العلم بها ان عمله واساءته مصدران ماخوذان من فعلها السابق ودخول الفاء على ما لا يصلح ان يكون شرطا دال على
حذف وان الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال والى ذلك اشار الناظم بقوله في جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنى عنه اذ عرف واما حذفه اي المبتداء وجوبا
فاذا اخبر عنه بنعت مقطوع عن متبوعه لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو مررت بعبدك المسكين برفع الحميد
وعدو والمسكين على انها اخبار لمبتداءات محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو المؤمنين هو المسكين وانما وجب حذفه لانهم لما قطعوا هذه النعوت
الى النصب التزموا اضمار الناصب اشارة الى انهم قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا الناصب لاوهم الاخبار واجروا الرفع
في وجوب الحذف مجرى النصب واحترز بقوله لمجرد مدح الخ من ان يكون النعت للايضاح او التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتداء وحذفه كما
امثاله او اخبر عنه بمصدر جيء به اي بالمصدر بدلا اي عوضا من اللفظ بفعله اي بفعل المصدر والمراد انهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل نحو سمع
وطاعة وقوله قالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف فسمع وحنان خبران لمبتداءين محذوفين وجوبا والتقدير امري سمع وامري حنان
واصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بافعالها ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها
اخبارا لمبتداءات محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب وفاعل قالت مستتر عائد على المراة المعهودة والمعنى امري حنان اليك اي شيء جاء بك ههنا اذو قرابة
ام معرفة بالحي وانما قالت ذلك خوفا من انكار الحي عليه دخوله او اخبر عنه بمخصوص نعم في افادة المدح او بئس في افادة الذم مؤخرا المخصوص عنهما اي نعم و
بئس نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو اذا قدرا اي زيد وعمرو خبرين لمبتداءين محذوفين وجوبا كان سامعا سمع نعم الرجل او بئس الرجل فسأل عن المخصوص
بالمدح او الذم من هو فقيل هو زيد او هو عمرو واما اذا قدرا مبتداين وخبرهما الجملة قبلهما او محذوف على راي ابن عصفور فليسا مما نحن فيه فان كان
المخصوص مقدما على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل فمبتداء اي فهو مبتداء لا غير والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل
ومن ذلك اي من حذف المبتداء وجوبا قولهم من انت زيد بالرفع فزيد خبر لمبتداء محذوف وجوبا اي مذكورك زيد وهذا التقدير اولى من تقدير سيبويه كلامك زيد
لان الكلام لا يخبر عنه بالذوات ولان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه اجيب بانه من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاز عكسه وهو اطلاق
الكلمة على الكلام والمعنى على التقدير ان شخصا ذكر زيدا وهو ليس اهلا للذكر فقيل له من انت زيدا فيحكى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب
بفعل محذوف وجوبا والتقدير من انت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكورك زيد ليكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب

والزم حذف الرافع كما الزم حذف الناصب نحو علي س وافاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب اذ لا له ومن حذف المبتدا وجوبا قولهم في ذمتي لافعلن
ففي ذمتي خبر لمبتدا محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده اي في ذمتي ميثاق او عهد ذكره ابو علي واما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد فالاسد مبتدا
وخبره محذوف جوازا اي حاضر لان اذا الفجائية تشعر بالحضور ونحو اكلها دائم وظلها اي وظلها دائم فظلها مبتدا وخبره محذوف جوازا للدلالة ما قبله عليه
ونحو من عندك فتقول زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف جوازا للدلالة خبر من عليه اي عندك واليه اشار الناظم بقوله كما تقول زيد بعد من عندكما وفي
ما عندك فتقول درهم اي درهم عندي فتقدر الخبر متأخرا فالاحسن ذلك ولا يجوز ان يكون التقدير عندي درهم الا على ضعف لان الجواب ينبغي ان يسلك
به مسلك السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدا فكان هو المقدم في الجواب لان الاصل تأخير الخبر فزيد في مثل عندك درهم لان التأخير يوهم الوصفية وذلك مأمون
فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب فان قلت اذا قدرته الخبر متأخرا فما مسوغ الابتداء بدرهم قلت كونه جوابا للاستفهام واما حذفه اي الخبر وجوبا
ففي اربع مسائل احدها ان يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدا واقع بعد لولا الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على
الوجود وايضاح ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدا فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد
مبتدا وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدا فالخبر كون مقيد كما
اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان
كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا
زيد لاكرمتك لم يشك في ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك اشار الناظم بقوله
وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره ان فقد دليله كقولك لولا زيد سالمنا ما سلم من القتل فزيد مبتدا
وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره وفي الحديث خطابا لعائشة
لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابرهيم وحكاه في المغني بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدا
وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة وجاز الوجهان وهما ذكر الخبر وحذفه ان وجد الدليل الدال عليه نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فحموه خبر انصار وهو
كون مقيد بالحماية والمبتدا دال عليها اذ من شان الناصر ان يحمي من ينصره ومنه قول ابي العلاء احمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري في وصف السيف يذيب الرعب
منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدا دال عليه اذ من شان غمد السيف امساكه ويذيب بمعنى يجعله يقطع
يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف القاطع
والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والاسالة ايجاد السيلان والهاء في يمسكه عائدة على كل عضب قال الموضح في شرح الشواهد والمعنى ان هذا السيف
تفزع منه السيوف فلولا ان اغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك واليه اشار
في النظم بقوله غالبا وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا بناء عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا واوجبوا جعل الكون الخاص اي المقيد مبتدا فيقال
في لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا اي موجودة ويقال في لولا انصار زيد حموه ما سلم لولا حماية انصار زيد اياه اي موجودة ولحنوا المعري في قوله
فلولا الغمد يمسكه قال الموضح في المغني وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل او
جعله يمسكه جملة معترضة انتهى وفي احتمال الاول نظر فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في من لد شولا فالى اتلائها من لدن كان شولا واعترض عليه في
تقديره ان انه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وبهذا يعترض على الدماميني في قوله ويحتمل ان يخرج على حذف ان الناصبة
للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولا ان الغمد يمسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز ان يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكرون
الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى نقله الموضح في المغني عن الاخفش واقره وقالوا الحديث المتقدم مروي بالمعنى لا باللفظ قال ابن مالك لم ار هذه الرواية
يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والرواية المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله
عنه المرادي في شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدا هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل
هو مرفوع بلولا وسيأتي المسئلة الثانية ان يكون المبتدا صريحا في القسم بمعنى انه لا يستعمل الا في القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه نحو لعمرك بفتح العين
من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة اي وحياتك لافعلن وايمن الله بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة اي
الله لافعلن فعمرك وايمن الله مبتدآن حذف خبرهما وجوبا اي لعمرك قسمي وايمن الله يميني وانما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده فان قلت عهد الله
لافعلن جاز اثبات الخبر وحذفه لعدم الصراحة في القسم به لان عهد الله غير لازم للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم
عليه وزعم ابن عصفور انه يجوز في نحو لعمرك لافعلن ان يقدر لعمرك قسمي فيكون من حذف المبتدا والاول اولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدر
والاوائل ومن الاعجاز والاواخر فالحمل على الاواخر اولى لانها محل التغيير غالبا ولان دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا اولى من جعلها داخلة في
اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء اخر المسئلة الثالثة ان يكون المبتدا معطوفا عليه بواو هي نص في المعية نحو كل رجل وصنعته بالصاد المهملة
وهي الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يصنع بها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع فكل مبتدا
وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدا والخبر محذوف وجوبا [illegible] مقترنان وانما [illegible] الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران

باب المبتدأ والخبر

وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء بمع لكان كلاما تاما ولو قلت زيد وعمرو واردت الاخبار بالاقتران جاز حذفه اي الخبر اعتمادا على ان السامع فهم
من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم التنصيص على المعية قال الفرزدق تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى وكل امرئ والموت
يلتقيان ثم ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته
مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته وذلك كلام تام لا يحتاج الى شيء اخر والبيت يرده المسئلة الرابعة ان يكون المبتدا اما مصدرا عاملا في اسم مفسر
بكسر السين لضمير بالتنوين متعلق بمفسر ذي حال تغني عن الخبر لا يصح كونها اي الحال خبرا عن المبتدا المذكور نحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتدا وهو مصدر مضاف الى فاعله
وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير يفسره زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى للمخبر عنه والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال الضرب قائم واما مصدر مؤول
نحو ان ضربت وان تضرب زيدا قائما على راي بعض الكوفيين او يكون المبتدا اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا فاكثر اسم تفضيل مبتدا مضاف
الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه او مضافا الى شيء مؤول بالمصدر المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب اسم تفضيل مبتدا مضاف الى مؤول بالمصدر
وهو ما والفعل اي اخطب كون الامير قائما وخبر ذلك كله في الامثلة الثلاثة مقدر باذ كان ان اريد الماضي واذا كان ان اريد المستقبل عند سيبويه وجمهور البصريين فيكون
الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان او اذا كان فحاصل خبر واذ واذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر
وقائما وملتوتا حالان من الضمير المستتر في كان التامة وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لوجوب حاله التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة
الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم ومقدر بمصدر مضاف الى صاحب الحال عند الاخفش واختاره الناظم
في التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى فيقدر الخبر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما وفي اكثر شربي السويق ملتوتا شربه ملتوتا وفي اخطب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر
الثاني هو الخبر [illegible] محذوف والهاء مضاف اليه مفعوله وهي صاحب الحال وهذا وان كان اقل حذفا من الاول غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف
المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق
بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيامه فكما سد الظرف مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف
عن الخبر والصحيح ان الخبر وجب حذفه لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد اضمرا واحترز الموضح بقوله عاملا في اسم مفسر لضمير
ذي حال من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا تسد مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما شديد فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو
العامل في زيد وهو ضربي فلا يستغني عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا
قال المرادي في شرح التسهيل واحترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدا عما اذا صح به فانه لا يجوز ضربي زيدا شديد بالنصب لصلاحية الحال للخبرية فالرفع لسد بلد واجب
لان [illegible] الضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل غايته ان يكون راجحا كما في زيد ضربته وشذ قولهم حكمك مسمطا
[illegible] مسمطا بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي اخره طاء مهملة اي مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف
اي حكمك لك مثبتا اي نافذا وشذوذه من جهتين احدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية والثاني ان الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال الضمير المصدر
المستتر في الخبر ولا يصح ان يكون الحال من الكاف المضاف اليها الحكم لان الذات لا توصف بالنفوذ وشذ منه قراءة علي كرم الله وجهه ونحن عصبة بالنصب في
المصدر بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة وفصل والاصح جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدا واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده والى ذلك
اشار الناظم بقوله واخبروا باثنين او باكثر عن واحد سواء اتفقا افرادا وجملة او اختلفا فالاول نحو زيد شاعر كاتب ناظم كاتب اي ناثر بمعنى انه ينظم الكلام وينثره
والثاني نحو زيد قام ضحك والثالث نحو زيد قائم ضحك وعكسه والمانع لجواز التعدد كابن عصفور يدعي تقدير مبتدا للثاني من الخبرين او يدعي انه اي المبتدا جامع للصفتين
الشعر والكتابة لا الاخبار بكل منهما على انفراده ولو نوى التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وفي شرح الجمل وليس من تعدد الخبر لواحد ما ذكره ابن الناظم
في شرح النظم من قوله وهو ظرف على ما ابل يداك يد خيرها يرتجي واخرى لاعدائها غائظة من تعدد الخبر لمبتدا متعدد في نفسه حقيقة لان يداك في قوة مبتدا لكل
خبر على حدته ولانه مع العطف ليس من التعدد وقول ابنه في التسهيل بعطف وغير عطف منتقد عليه وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم ايضا من
قولهم الرمان حلو حامض بل هو من تعدد الخبر لفظا لا معنى لانهما بمعنى خبر واحد اي مز وضابطه ان يكون الخبر عن شيء على طرف من كل من الخبرين لا عليهما معا الا
ترى ان المز ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما ولهذا اي ولاجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع العطف للثاني على الاول على الاصح لان العطف يقتضي المغايرة
فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا للفارسي في احد قوليه ويمتنع ايضا ان يتوسط المبتدا بينهما وان يتقدما على المبتدا على الاصح فيهما عند الاكثرين قاله في
البديع فلا يقال حامض الرمان ولا حلو حامض الرمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد احدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بما ناقضه ونقل عن الاخفش جواز
كونه وصفا للاول على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو
صح هذا لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف قاله الموضح في شرح بانت سعاد ولا خبر مبتدا محذوف لان المراد انه جمع الطعمين وهل في كل منهما ضمير او لا ضمير فيهما او
في الثاني فقط اقوال اختار ابو حيان اولها وصاحب البديع ثانيها والفارسي ثالثها وتظهر ثمرة الخلاف في تحملهما او احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض
رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع رمانه بالثاني وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القولين وليس من تعدد
الخبر ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو والذين كذبوا باياتنا صم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع بالعطف بالواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا باياتنا بعضهم
صم وبعضهم بكم فحذف المبتدا وبقي خبرهما اضطفاء احدهما على الاخر هذا باب الافعال الداخلة على المبتدا اذا لم يلزم التصدير ولا الحذف [illegible]

التصرف ولا الابتداء بها بنفسه او بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني كالمخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمؤمن والرابع نحو اقائل رجل يقول ذلك الا
زيد والخامس كنحو اذا الفجائية والخبر انما لم يكن طلبا ولا انشاء فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها مجازا وتنصب خبره تشبيها
بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازا لانها اشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا وهذا هو مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى انها لا
تعمل في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ووافقهم الفراء فذهب الى انها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني
ثم اختلفوا في نصبه فقال الفراء تشبيها بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرا ومعرفة وجامدا
ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شان الحال ويعوض بنوعه جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك ولا يجب ان الجملة تقع موقع المفعول به كالحكاية بالقول نحو
قال اني عبد الله وكذا شبهها كمررت بزيد ودخلت الدار والى اختيار مذهب البصريين اشار الناظم بقوله ترفع كان المبتدا اسما والخبر تنصبه وهذه الافعال
هنا ثلاثة عشر فعلا وهي ثلاثة اقسام احدها ما يعمل هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا من غير شرط سواء كانت مثبتة او منفية صلة لما الظرفية او لا
وهي ثمانية كان وهي ام الباب لاختصاصها بامور لا تكون لاخواتها كامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا وامسى خلاء
فاصبحتم بنعمته اخوانا واضحى يمزق اثوابي وظل وجهه مسودا وبات ... الجفون وصار السعر رخيصا وليس مصروفا والقسم الثاني ما يعمل هذا العمل بشرط
ان يتقدمه نفي بحرف او اسم او فعل موضوع للنفي او عارض فيه بنقل او استلزام او نهي او دعاء بلا خاصة كما في الارتشاف وهو اربعة زال ماضي يزال و
برح وفتئ وانفك وانما اشترطوا فيها ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلبت اثباتا فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى على اتصاله
انه لا يجوز ما كان زيد الا قائما هذا قول البصريين وصححه ابو البقاء ولذلك اشار الناظم ... الا بعد النفي او شبه النفي مثالها بعد النفي بالحرف
ولا يزالون مختلفين فتزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره لن نبرح عليه عاكفين فنبرح مضارع يرفع اسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو انتصر | تفتؤ تبرح
على المثال الثاني كفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع لا وحذفها ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف فتفتؤ وهو امرؤ القيس الكذا فقلت يمين الله
ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي اذ الاصل لا تفتؤ ولا ابرح ولا يقاس حذف النافي الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون
النافي لا وهذه الشروط مستفادة من الاية والبيت ويمين يروى بالرفع على انه مبتدأ حذف خبره اي يمين الله قسمي وبالنصب على ان اصله اقسم بيمين الله فحذف
حرف الجر او لا ووصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب بحاله ولا ابرح جواب القسم جواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا
لا ابرح مثالها بعد النفي بالاسم قوله غير منفك اسير هوى كل فان ليس يعتبر ومثالها بالفعل الموضوع للنفي قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل
قنوع ومثالها بالفعل العارض النفي قوله قلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا او مجيبا فان قل ما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية
بالفعل المستلزم للنفي بيت ... ابن ... والابا مستلزم للنفي ولهذا شاع بعد ابى تفريغ الاستثناء في
الموضح الحواشي ومثالها بعد النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين صاح مرخم صاحب على غير قياس وشمر بكسر الميم امر ولا نهي وتزل
اسم مستتر فيه وجوبا تقديره انت وذاكر الموت خبرها ومثالها بعد الدعاء قوله الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر
فالقطر اسم زال مؤخر ومنهلا خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك والا حرف استفتاح ويا حرف نداء والمنادى محذوف اي يا هذه
نبيه مؤكد لا لا الاستفتاح لما فيها من معنى التنبيه واسلمي فعل امر من السلامة وهي البراءة من العيوب ومعناه الدعاء الدائم بالسلامة وهي اسم امرأة
منه كان ... وعلى للمصاحبة اي اسلمي مع بلاك ... تنبت شيئا والمنهل ... مطر
خانته كتاب التحق لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب باستمرار النفع وانما قام الدعاء مقام النفي لان المطلوب بها ترك الفعل ... وعدم
زال الماضي يزال احترازا عن زال ماضي يزيل بفتح الياء فانه فعل تام متعد لواحد ووزنه فعل بفتح العين ومعناه ماز بمعنى ميز تقول زل ضانك من معزك اي
ميز بعضها من بعض ومصدرها الزيل بفتح الزاي لانه من باب ضرب يضرب ضربا واحترازا من زال ماضي يزول فانه فعل تام قاصر ووزنه فعل بفتح العين ايضا لانه
من باب نصر ينصر ومعناه الانتقال تقول زال عن مكانه اي انتقل عنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا اي تنتقلا ولئن زالتا اي انتقلتا ومصدره
الزوال اي الانتقال بخلاف ذلك ماضي يزال فان وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف ... وليس له مصدر ... والفراء ان
الناقصة مضارعها ... يكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء ... التامة ... بكسر العين بعد ان كانت
فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص ... والقسم الثالث | تقدم
ما يعمل هذا العمل بشرط ما المصدرية الظرفية ... نحو ... بالصلوة والزكوة ما دمت حيا ... ما مصدرية ظرفية ... واسمها ... خبرها
الدليل على ... ما ... انها تؤول بمصدر مضاف اليه الزمان اي مدة ... ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر ... وهو ... الاستمرار وسميت
... الظرف ... مدة ... وهو ... الاستصحاب على الظرف
كما نائبة المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئتك صلوة العصر اي وقت صلوة العصر ... المغيرة ... الناظم ما دام ... وقيل ان دام مسبوقا
... ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل ... العمل المذكور ... ادمت صحيحا اي
... وكم ... الفعل ... فاعله وصحيحا حال ... لازم مرفوع
ما المصدرية الظرفية العمل المذكور ... ما دامت السموات والارض فلا ... الشروط ولا ... الظرفية ... فصل ... هذه

باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر كان وأخواتها

الثلاثة عشر في التصرف وعدمه ثلاثة اقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها ودام
على الفراء وكثير من المتأخرين لانها صلة لما الظرفية وكلما وقع صلة لما التزم مضيه قاله ابو حيان في النكت الحسان وما يدوم ودم ودائم ودوام فمن تصرفاتها
وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها الثلاث برح وفتئ وانفك فانها لا يستعمل منها امر لانه من شرط عملها النفي وهو لا يدخل الامر ولا مصدر لها
على الاصح عند جمهور البصريين ودام عند الاقدمين وقليل من المتأخرين فانهم اثبتوا لها مضارعا وهو يدوم وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي بناء على ان لها
مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى وامسى واصبح الاضحاء والامساء والاصباح ومصدر ظل الظلول ومصدر صار الصيرورة ومصدر بات البيتوتة ومصدر ظل
الظلول قاله ابو حيان وللتصاريف هذه القسمين وهما المتصرف تصرفا تاما والناقص الماضي من العمل بشرط وغيره والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ماض مثله
قد عملا ان كان غير الماض منه استعملا فالمضارع نحو ولم اك بغيا فاك مضارع كان واصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون
للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره واصله بغويا اجتمع فيه الواو والياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة والامر نحو كونوا حجارة اصله قبل اتصاله
بالواو كون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل بواو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين و
الواو اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به لكان حسنا والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير كونك مبتدأ
وهو مصدر مضاف الى مضمره اسمه وهو كاف المخاطب واياه خبره من حيث نقصانه والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على ابي البقاء
في زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من حيث ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة العطاء والباء متعلقة بساد وعليك متعلق
بيسير مقدم من تاخير واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا فكائنا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره
هو واخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفاء بمعنى تجده متعدية لاثنين وفي التنزيل انهم الفوا اباءهم ضالين وضمير
بالجيم مفعولها الثاني لا حال خلافا للعيني واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون فيه قاله ابو حيان وقوله حسبت بطرف الاسك في الله بالاسماء ان لست بارحا
احبك حتى يغمض العين مغمض فبارحا اسم فاعل برح الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره انا وجملة احبك خبره فصل وتوسط اخبار هن بينهن وبين اسمائهن
جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معط في دام نص عليه في التسهيل ... لم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم وفي جميعها توسط الخبر
اجز قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقدم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها اذ لم
يتقدم عليها وقرا حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر على انه خبر مقدم وان تولوا اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف
ما نقل عن ابن درستويه وبوخذ من كلام المغني ان دفع البر ضعيف لضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه قال دعليه انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر
معرف بحكم الضمير ولهذا قرات السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا بالنصب وقال الشاعر لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم فمنغصة خبر دام مقدم
ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما نقل عن ابن معط وله ان يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام
فيها على طريق التنازع في التسهيل لم يقع الا ان يكون لا يراه واولى منه قول الاخر ما دام حافظ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغبا ابدا فقدم الخبر على الاسم
الا ان يمنع من جواز التوسط مانع كحصر الخبر نحو وما كان صلوتهم عند البيت الا مكاء اي صفيرا او لخفاء اعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط | سم
نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلاثة اقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب فصل وتقديم اخبارهن عليهن جائز عند البصريين اذا عرفت ما يوجب التقديم او التوسط
او التاخير بدليل اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدم عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم
العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم
بتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم العامل في التنزيل فاما البيت فلا يظهر فيه تقديم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل قاله
الموضح في الحواشي الا خبر دام فلا يجوز تقديمه على دام اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول
الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجري فيه الخلاف الذي في ليس وان قلنا
بتصرفها فيمتنع ان يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال وكل سبقه دام حظر والا خبر ليس فلا يجوز ان يتقدم عليها عند جمهور
البصريين من متاخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار والبه اشار الناظم بقوله ومنع سبق خبر ليس اصطفي وحجتهم انهم قاسوها على عسى فخبر عسى لا يتقدم عليها
اتفاقا والجامع بينهما الجمود واحتج المجيز من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتاخرين بنحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس
مصروفا عنهم وتقرير الحجة منه ان يوم ياتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول لا يصح الا حيث
يصح تقديم عامله فلولا ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها والجيب بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب بان المعمول
ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره وبان يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم ياتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة او مستانفة او بان يوم في محل رفع على
الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى جملة ياتيهم وليس مصروفا خبره واذا نفي الفعل بما النافية جاز توسط الخبر بين النافي وهو ما والفعل المنفي مطلقا سواء كان النفي
شرطا في العمل ام لا نحو ما قائما كان زيد ونحو ما قائما زال زيد ويمتنع التقديم على نفس ما عند البصريين والفراء من الكوفيين لانها من ادوات الصدر والى ذلك
اشار الناظم بقوله كذا تقدم خبر ما النافية واجازه بقية الكوفيين بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على اخواتها وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال
واخواتها لان نفيها ايجاب بدليل انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيد الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا بالاصل

الوضع وعن الفراء المنع في جميع حروف النفي ويرده قوله وهو المعلوط القريعي وبح الفتى الخبر ما دام على السن خبرا لا يزال يزيد فقدم معمول الخبر على لا النافية
والاصل لا يزال يزيد خبرا او ورج من الرجاء والفتى الشباب يقال فتى بين الفتاء بالقصر والسن هنا العمر خبرا مفعول يزيد بمعنى انه ما دام الشباب يزيد خبرا كلما زاد
عمره في خبر للتجربة وما يحتمل ان تكون ظرفية مصدرية وذلك ان [illegible] اللفظ بما الناصبة ويجزم بمرفى المعنى ويحتمل ان تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف

فصل ولا يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع نحو كان عندك او في المسجد زيد معتكفا والاصل كان زيد معتكفا
عندك او في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها تلوها والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يلي العامل معمول الخبر الا اذا ظرفا اتى او حرف جر فان لم يكن المعمول احدهما
ففيه البصريون يمنعون مطلقا في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجنبي منها والكوفيون يجيزون مطلقا لان معمول في معنى معمولها وفصل ابن السراج والفارسي من البصريين
وابن عصفور من المتاخرين فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك آكلا زيد لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك
زيد آكلا اذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبي ويتحصل من هذه المسئلة اربع عشرة صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل واحتج الكوفيون القائلون بالجواز مطلقا
بنحو قوله وهو الفرزدق قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا وجه الحجة منه ان اياهم معمول عودا وهو خبر كان فقد ولي كان معمول خبرها
وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا وقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم القاف والفاء وهو خبر مبتدا محذوف اي هم قنافذ وهداجون جمع هداج بتشديد الدال وفي
آخره جيم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية ابو جرير واراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير فشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة
بالكناية وخرج هذا البيت على زيادة كان بين الموصول وصلته او على اضمار الاسم في كان ضمير الشان وعلى هذا اقتصر الناظم فقال ومضمر الشان اسما
انو ان وقع موهم ما استبان انه امتنع وعليهما فعطية مبتداء وعود خبره واياهم معمول الخبر مقدم على المبتداء وتقديم معمول الخبر على
المبتداء جائز عند البصريين وقيل التقديم ضرورة هذا التخريج الاخير وهو دعوى الضرورة متعين في قوله باتت فؤادي ذات الخال سالبة فالعيش ان حم لي
من العجب [illegible] زيادة بات ولا اضمار اسمها ضمير الشان لظهور نصب الخبر وهو سالبة لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد وحم بالبناء للمفعول بمعنى قدر
ولا يتعين دعوى الضرورة في قوله [illegible] لجواز ان يكون [illegible] منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف اي سالبة لك **فصل** قد تستعمل هذه تامة اي مستغنية
عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك والى ذلك اشار الناظم بقوله وذو تمام ما برفع يكتفي وعبر الموضح وهو مخالف لمذهب [illegible] واكثر البصريين من ان معنى تمامها دلالتها
على الحدث والزمان وكذلك الخلاف في تسميتها بنصب الخبر ناقصة وسمي ناقصا على الاول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث
وتجرد للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة اوجه ذكرها في شرحه على التسهيل واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل
لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي ان حصل ذو عسرة وامسى بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون
اي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي ما بقيت وبات بمعنى عرس [illegible]
[illegible] نحو قول عمر اما رسول الله فقد بات بها بمعنى عرس بها وقوله [illegible] بالنون [illegible] الا اسحر الكند خلفا
وبات [illegible] ذي العائر الارمد [illegible] بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين [illegible] وقيل الارمد والارمد صفة
[illegible] على الاول [illegible] وقالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلا وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم [illegible] اي دام ظله واضحى بمعنى دخل في الضحى نحو
ضحينا اي دخلنا في الضحى وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك اي انتقل وبمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى
لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اي انفصل وتكون هذه الافعال التامة لمعان اخر غير ما ذكر وجميع افعال هذا الباب تستعمل
تامة وناقصة الا ثلاثة افعال فانها لزمت النقص ولم تستعمل تامة اصلا وهي فتئ وزال وليس [illegible] خلاف في ذلك [illegible] والى ذلك اشار الناظم بقوله والنقص في
فتئ ليس زال دائما قفي وذهب ابو حيان في نكته الى ان فتئ تكون تامة بمعنى سكن وذهب ابو علي الشلوبين الى ان زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اي لم ينتقل
عنه وذهب الكوفيون الى ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر **فصل** تختص كان باموز منها جواز زيادتها بشرطين احدهما كونها بلفظ
الماضي لتعين الزمان فيه وشذ [illegible] المضارع [illegible] ام عقيل ابن ابي طالب [illegible] انت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمال بليل انشده ابن مالك شاهدا على ذلك فانت
مبتداء وماجد خبره وتكون زائدة بين المبتداء والخبر ونبيل فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال كجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل كنبيل بمعنى مبلولة
والشرط الثاني كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا وليس المراد بزيادتها انها لا تدل على معنى البتة بل انها لم يوت بها للاسناد والا فهي تدل على المضي
نحو ما كان احسن زيدا فكان زائدة بين ما وفعل التعجب وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل [illegible]
وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ومنه قوله جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب [illegible] وشذ زيادتها بين الجار والمجرور لانهما كالشيء الواحد والجار مع مجروره
اصله تتسامى حذفت احدى التاءين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السومة وهي العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت للمسومة وهي الخيل العربية التي
جعلت عليها علامة وتركت في المرعى واطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان في حشو كما كان اصح علم من تقدما وليس من زيادتها قوله وهو الفرزدق
فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام لرفعها الضمير وهو الواو والزائد لا يعمل شيئا عند الجمهور وهذا مذهب ابي العباس المبرد واكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان
في هذا البيت ليست زائدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة في موضع الصفة لجيران وكرام صفة لجيران بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك
خلافا لسيبويه والخليل حيث ذهبا الى انها في البيت زائدة واختلفوا في اطلاقهما الزيادة فيها فالذي فهمه النحويون انهما ارادا حقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك فقال
ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغائها ظن اسنادها الى الفاعل في نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسي في التذكرة فان قلت كيف تلغى

باب الأفعال الداخلة على المبتدا والخبر كان وأخواتها

عمل في الضمير قلت تكون لغوا الضمير الذي فيها توكيدا لما لانه يرتفع بالفاعل الا ترى انه لا خبر له وقال ابو الفتح عنها للخليل وجه زيادتها في هذا البيت ان يعتقد
الضمير المتصل يقع موقع المنفصل والضمير مبتداء ولنا الخبر ولكن لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور صلة المسئلة في
جيران لنا هم فلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم فلما زادت بين العامل والمعمول صار لنا كان هم ثم اتصل الضمير
بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة نحو قوله الا يجاورنا الا ديار والاصل الا اياك فلما كان يتصل بالحرف لا حري ان يتصل
بالفعل [illegible] قال المرادي في شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه ما فهم النحويون وانما ارادا بالزيادة انه لو لم يدخل
هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانهم فيما مضى وانه فارقهم والجيرة كانت في الزمن الماضي فجئ بقوله كانوا للتاكيد لما فهم من المضي قبل دخولها
فاطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يعني هذا [illegible] قوله قبل هذا فلما انتم [illegible] لعلنا ترى عرصات او اثر الخيام ولا يمتنع انه ان تكون كان تامة
على حذف مضاف تقديره وجد جيرتهم ثم حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة انتهى كلام المرادي والحاصل على زيادة كان في البيت قولان
في الافعال والاقوال وفي كل واحد منها نظر لان [illegible] قبل الاصل هم [illegible] يتصل الضمير بكان اصلا لان اللفظ [illegible] الضمير المرفوع المنفصل الجانب للفعل
قبل الضمير توكيد للمستتر في لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكره على الافعال قيل ان الضمير معمول لكان [illegible]
انما يعمل في الفاعل كما يعمل في الفاعل الملغى نحو ظننت عالما هذا مثله في المعنى [illegible] ومنها اي من الامور المختصة بها كان انها تحذف ويقع ذلك الحذف على اربعة اوجه
احدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ويبقى الخبر وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين لانهما من الادوات الطالبة للفعلين فطول الكلام
فخفف بالحذف وتخصيص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط غير الجازمة كان ام بابها وهم يتوسعون
في الامهات ما لم يتوسعوا في غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر مثال ان والغالب فيها ان تكون تنويعية نحو
سر مسرعا راكبا وان ماشيا اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا وقوله لا تقربن الدهر آل مطرف ان ظالما ابدا وان مظلوما اي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال ابو
حيان انه لا يكونا من اضمار كان وانما انتصبا على الحال [illegible] وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر بنصب الاول على
الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتداء محذوف اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر [illegible] على التسهيل فقيد اسم
كان بكونه ضميرا [illegible] ويجوز ان خيرا فخيرا وان شرا فشرا برفع الاول على انه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثاني على انه مفعول ثان لفعل محذوف
اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا ورفعهما معا بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير والوجه الاول ارجحها
لان فيه اضمار كان [illegible] واسمها بعد ان واضمار المبتداء بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الثاني اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف الفعل الناصب
بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره [illegible] والوجهان الاخيران متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافئان يعني على حد سوى قال [illegible]
الضائع لان كلا منهما الاقوى والاضعف ففي نصبهما قوة نصب الاول وضعف نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني مع ضعف رفع الاول قلت وقال ابن
عصفور رفعهما احسن من نصبهما ومثال ان غير التنويعية قولهم انطق بحق وان مرا اي وان كان مرا ومثال لو قوله [illegible] لبعض اصحابه التمس ولو خاتما من حديد اي
التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما وقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل اي ولو كان صاحب البغي ملكا جنوده كثيرة وقولهم الا طعام ولو
تمرا وفيه رد على ابي حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعدها الا اعلى مما قبلها [illegible] والتمر اعم من الحشف [illegible] اذا كان ما بعدها [illegible] ما قبلها الا اعم ولا اعلى على ما مثل به
من قولهم الا طعام ولو تمرا فان الطعام اعم من التمر [illegible] الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر فتحذف يكون وخبرها ويبقى اسمها ويقل الحذف المذكور وهو حذف كان
واسمها بدون ان ولو الشرطيتين كقوله من لد شولا فالى اتلائها فقدره [illegible] من لد ان كانت شولا بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والتنوين جمع شائلة على غير قياس
وهي الناقة التي جف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية واما الشائل بلا هاء فهي الناقة تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها اصلا وجمعها شول
كراكع وركع والاتلاء مصدر اتلت الناقة اذا تلاها ولدها اي من زمن كونها شولا الى اتلائها بولدها وانما قدره سيبويه من لد ان كانت شولا ولم يقدره من لد كانت لان لد لا
تضاف الى الجمل نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره ان اذ يلزم حذف بعض الاسم وبقاء بعضه بل نص سيبويه في باب الاستثناء على ان الموصول
الحرفي لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم [illegible] ما فسره [illegible] الوجه الثاني ان تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا اهمله [illegible]
تمر وان خير [illegible] الوجه الثالث ان تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها وكثر ذلك بعد ان المصدرية الواقعة في موضع المفعول لاجله في كل موضع اريد به تعليل فعل بفعل
في مثل قولهم اما انت منطلقا انطلقت فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة عليه واصله انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها [illegible]
على انطلقت للاختصاص عند ابن جني او للاهتمام عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة للاختصار فصار ان كنت منطلقا انطلقت ثم حذف
كان لذلك الاختصار فانفصل الضمير الذي هو اسم كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما للتعويض من كان فصار ان ما انت ثم ادغمت النون في الميم من ما للتقارب
في المخرج فصار اما انت والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب [illegible] قد يحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام وعليه قوله وهو عباس بن مرداس
ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع لان كنت ذا نفر فخرت ثم حذف فخرت وهو متعلق الجار لان وما بعدها وابا خراشة منادى منه سقط حرف النداء وهو بضم
الخاء المعجمة وحكي كسرها وبراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفائين خفيفتين بينهما الف والنفر بفتح النون والفاء
[illegible] والضبع على وزن عضد السنين المجدبة وفيه تورية لانه اوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشحه بقوله لم تاكلهم وهو كالشق الذي يحصل من جدب السنة
شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مسبب عن الاول فهو مسبب والاول سبب فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين

وذهب الكوفيون الى ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول
اشهر ونقل ابو الفتح في على ابن ما المحالفة عن كان عاملة في البرتين عمل ماخاصة وجيز ان ما المزائدة في المفتاح ثابت في العلم عن انه مذهب سيبويه
وقد حذفت كان وحدها بعد لدنّ اي بدئ المصدرية كقوله وهو عبيد بن حصين الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة ان تميل مميلا قال ش
اراد ازمان كان قومي مع الجماعة فحذف كان التامة وابقى فاعلها او هو فواحها الجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة بكسر الراء وبالحاء المهملة
شرح من جلود ليس فيه خشب والمركبين الشد يد وتميل بفتح التاء منصوب بان مضمرة في موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الاولى بمعنى ميل مفعول مطلق
والوجه الرابع ان يحذف كان مع معمولها جميعا وذلك بعد ان الشرطية في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض من كان واسمها وادغمت
ان فيها للتقارب بحرفها ولا هي النافية للخبر وهو يفعل وهي جزاء الشرط محذوف لدلالة اما لا ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجاربردي تقول لا تخرج فاذا امتنع فتقول
لا وتكلم اي ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم كذا ذكره في بعض شروح المفصل تقوية ل علي ان الهمزة من اما مكسورة وقال البعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة لا معنى
اما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا اي لان كنت فحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا عن الفعل المحذوف وقلبت النون
ميما وادغمت في الميم انتهى كلام الجاربردي في باب الامالة وهو عجيب فان صيرورة الضمير المتصل منفصلا انما هو في اما انت لا في اما لا والحذف في هذا الوجه
والذي قبله واجب فيما قبلها جاء بن قال الحضرمي وحكى الكوفيون انه يقال الا تأتي الامير فانه جائر فيقول انا اشد وان اي وان كان جائرا فحذف كان مع معموليها من غير
تعويض وعليه قوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين ومنها
اي من الامور المختصة بكان ان لام مضارعها وهو النون يجوز حذفها تخفيفا وصلا لا وقفا على اللام ابن خروف في الجواز اشار الناظم بقوله ومن مضارع
لكان منجزم بحذف نون وهو حذف ما التزم وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون فالكونه غير متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن نحو ولم اك بغيا وان تك حسنة
يضاعفها اصلها اكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للرفع والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا بخلاف من تكون
له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيهما لان الاول مرفوع والثاني منصوب وبخلاف نحو يكونوا من لعلك فوتا على الجبن لاتصاله بضمير بخلاف النون
بالعطف على محل الجزم في نحو الامر وانما لم تحذف نون يكون فيهن لانها تحركت في الاولين بحركة الاعراب في الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما اذا
كانت ساكنة فانها تشبه باحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما تحذف بجامع انها تكون اعرابا مثلهن فتحذف للجازم كما يحذفن وبخلاف
نحو ان يكنه فلا تسلط عليه فلا تحذف لان بقيم لاتصالها بالضمير المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى اصولها فلا تحذف معها لعض لاصوقه بخلاف لم يكن الله ليغفر لهم فلا تحذف
ايضا لا تصالها بالساكن وهو لام التعريف لان النون مكسورة لاجل ذلك فتعاصت على الحذف لقوتها بالحركة قال الموضح في شرح القطر في هذا الاخير يونس يجيب
فاجاز الحذف ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين تمسكا بقوله وهو الحريري لم يك الحق على ان هاج رسم بذي المراة بلقع
القوم مع ملاقات الساكنين والمراة بكسر الميم والمد الهمزة الذروة فكان نظر ضبه فلم يجدنا فقتلة بانه شبيه الضيغم وهو الاسد والوشاية بفتح الواو الحسن والجمال
وهذا البيت حمله الجماعة المعتذرة للمنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله وهو النجاشي فلست باتيه ولا استطيعه ولك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل فحذف نون
لكن ضرورة ولا يستدل به الفراء على ان لكن المشددة مركبة واصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين قال في المغني وقبل هذه الابيات تتضمن ان النجاشي
عرض له في سفره فحكى انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك في اخ يعني نفسه يواسيك بطعام من غير من ولا بخل فقال له الذئب دعوتني الى شيء لم تفعله
قبلي من هو الكلب بني ادم ولست باتيه ولا استطيعه ولكن ان كان في مائك الذي عك فضل فما يحتاج اليه فاسقني منه فصل في ما ولا ولات وان العاملات
عمل ليس تشبيها بها في النفي اما ما فاعملها الحجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزئين
وقال الكوفيون عملت في الاول فقط واما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض كما قال الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبر
نصب باسقاط الخافض واهملها التميميون قال وهو القياس كما تلو البيت جملة عليها فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع قال في المغني ولا يعملها الحجازيون مطلقا بل
لاعمالهم اياها عندهم اربعة شروط احدها ان لا يقترن اسمها بان الزائدة فان اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف
ولكن انتم الخزف برفع ذهب على الاهمال وانما لم يحتج لانها حجة ليس على ليس في العمل ولا يقترن اسمها بان واما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب فيخرج على ان
ان نافية مؤكدة لما لا موسسة لان نفي النفي ايجاب لا زائدة كافة لها وهذا التخريج انما يتمشى على قول الكوفيين على ان المقرونة بها هي النافية حيث بها اعلم انها
توكيد اوهم ورد وقال الزرب قد استعملت ان الزائدة بعد الموصول الاسمية والحرفية تشبيها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن المقرونة بما النافية زائدة لم تكن لزيادة
بعد الموصولين مسوغ قال المرادي وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة وبالنون قبل هاء التانيث حي من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة
والخزف بفتح الخاء والزاي المعجمتين اتفاقا وقال الجوهري هو الجرة وزاد في القاموس وكل ما عمل من الطين وشوي بالنار حتى يكون فخارا الشرط الثاني ان لا ينتقض نفي
خبرها بالا فان انتقض بطل عملها كبطلان معنى ليس فلذلك رجبا ورفع في وما محمد الا رسول من قوله تعالى وما امرنا الا واحدة وفي رسول من قوله وما محمد الا رسول
وما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدا على حد ما زيد الا سيرا
اي ما زيد الا يسير سيرا والتقدير وما الدهر الا يدور دوران منجنون فالدهر مبتدا ويدور خبره ودورانا مفعول مطلق وعامله يدور محذوف وانيب المضاف اليه
دورا مقامه والباعث على نصبه هو على هذا التقدير ارادة كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب الباعث على تقدير دوران ان منجنونا
لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب يستقى عليها الماء فتارة يجعل الساقي عاليا وتارة بعكسه واسما الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا ان تكون

مبحث ما ولا ولات وان المعملات عمل ليس بها تشبيها

الرابع نحو قضية سوطا وكذا القول في ما صاحب الحاجات الا معذبا وانه في تقدير الا يعذب تعذيبا والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب الباعث على تاويله
بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا على مذهب الاخفش واما من قال لا بد ان صيغة المفعول تكون
بمعنى المصدر واجاز يونس النصب بعد الايجاب في هذا البيت بسهله والاصل عدم التاويل وانشد لابن مالك ارى الدهر الا منجنونا حكم بزيادة الا وعزمه في
وقد ذكر من جواز الرفع مطلقا هو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهذا قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول
بقية الكوفيين ولاجل هذا الشرط ايضا وجب ان لا ينتقض نفي الخبر وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قائما بل قاعدا ولكن قاعد على انه خبر لمبتدا محذوف اي بل
هو قاعد ولكن هو قاعد ولم يجز في قاعد نصبه بالعطف على قائما لانه واقع بعد بل ولكن والواقع بعدهما موجب بفتح الجيم اي مثبت والى ذلك اشار الناظم بقوله
ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل واجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على
معنى بل ما هو قاعدا نقله الموضح عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط الثالث ان لا يتقدم الخبر على الاسم خلافا للفراء وان كان ظرفا او جارا ومجرورا على الا
خلافا لابن عصفور فان تقدم بطل العمل كقولهم ما مسيء من اعتب فمسيء خبر مقدم ومن اعتب مبتدا مؤخر وحكى الجرمي ما مسيئا من اعتب على الاعمال وقال انه لغة
والمعتب الذي عاد الى مسرة بعد ما ساءه وقوله وما خذل قومي فاخضع للعدى ولكن اذا ادعوهم فهم هم فخذل بالذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم و
قومي مبتدا مؤخر فاما قوله وهو الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بنصب مثلهم مع تقدمه فقال ش شاذ ولا يكاد يعرف
وقيل غلط وقال ان الفرزدق كان تميميا لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقصد ان يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر لان العربي لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير
لغته كما قال ش وقيل بشر خبر ومثلهم مبتدا ولكن بني على الفتح لابهامه مع اضافته للمبني وهو الضمير والمبهم المضاف لمبني يجوز بناؤه واعرابه ونظيره في
البناء على الفتح من نحو مثل ما انكم تنطقون ولقد تقطع بينكم في قراءة من فتحهما مع انهما شبيهات الرفع على التبعيد لحوق في الاولى والفاعلية في الثانية ولا تنظر
لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظ مثل وقيل مثلهم حال لان اضافته لا تفيد التعريف هو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال
وبشر مبتدا والخبر محذوف مقدم على المبتدا لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو ممتنع او نادر اي ما في الوجود بشر مثلهم ابي ما ذكر المبرد
بان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قال في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان فقد يره واذ ما في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله ابو البقاء وقيل ظرف مكان في
القدر وزاد وما مكانهم بشر اي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب قال ابن قتيبة همام بن غالب ويكنى ابا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق
في ادب الكاتب الفرزدق قطع العجين فرزدقة ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب الفرزدق لغلظه وقصره قال ابو محمد السيد
والاول اصح لانه كان اصابه جدري في وجهه ثم برئ منه فبقي وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة تستفاد من قول الناظم اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقاء النفي
وترتيب زكن اي علم الشرط الرابع ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم بطل عملها كقوله وهو مزاحم بن الحارث العقيلي وقالوا تعرفها المنازل من منى وما
كل من وافى منى انا عارف والاصل وما انا عارف كل من وافى منى فكل منصوب على المفعولية بعارف تقول عرفت ما عند فلان تستدل به اي تطلب حتى عرفته وما
مفعول به وذلك ان نراها ما المعمول بحرفه في الحج ثم فقدها فسئل عنها فقالوا تعرفها في منازل الحج من منى فقال انا لا اعرف كل من وافى منى حتى اسئله عنها الا ان كان
المعمول ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز العمل للتوسع فيهما كقوله با هند حزم لذوان كنا ما كل حين من تولى مواليا والاصل فما كل حين من تولى مواليا كل حين ما ناسبه
ومن تولى اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك اشار الناظم بقوله وسبق حرف جر او ظرف كما بي انت معنيا اجاز العلماء والاصل
ما انت معنيا بي وفهم ان لم يكن احدهما انه لا يجوز العمل وهو الشرط الرابع واما لا فاعملها عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين والبه ذهب كثيرا منهم
وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وعلى الاعمال يشترط له الشروط السابقة في عمل ما ما عدا الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان الزائدة وبشرط ان يكون المعمول
نكرتين نحو لا احد افضل منك والى هذا اشار الناظم بقوله في النكرات اعملت كليس لا وقول النابغة ولا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا وقول المتنبي
فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا فمن النوادر وقال بعضهم كيف جعله نادرا في مثل بنوا ما زيد قائما ولا اخوه قاعدا قلت لا عمل للا بل هي زائدة والاسماء تابعة
للمعطوف والخامس ان لا يكون خبرها محذوفا في قليل بل لزوم ذلك كقوله وهو سعد بن مالك جد طرفة بن العبد من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح فبراح اسم لا وخبرها
محذوف اي لا براح لي والصحيح جواز ذكره اي الخبر كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا فتعز فعل امر من التعزية وهو التسلية ومعناه تصبر ولا نا
للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس وبه يبطل زعم كثير ان لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة لدلالة علية في المغني وشيء اسمها وعلى الارض متعلق بصفة لشيء او لغو متعلق
بباقيا وباقيا خبرها ولا الثانية كذلك القول فيها يقال والوزر الملجأ والواقي الحافظ وانما لم يشترط الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان لان ان لا تزاد بعد
لا فصلا عن حاجة لا تشترط لتنبيهها واما لات فاصلها لا النافية ثم زيدت عليها التاء التانيث للفظها او للمبالغة في معناها او لهما وخصت بنفي الاحيان وزيادة التاء
فيها احسن منها في ربت وثمت لانها لا تحتاج على ليس فتتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا الجواب على ان قال صاحب الكافي لا تزاد فرع ولا فرع لليس وليس فرع
مرتب من الرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التانيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال ابو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها
لا النافية والتاء الزائدة في اول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا اصلها ما ليست بمعنى نقص تستعمل للنفي او هي ليس بكسر الياء قلبت الياء
الفا وابدلت السين تاء كما قاله ابن ابي الربيع فهذان حكاهما في المغني وعملها اجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان
وليها مرفوع فمبتدا محذوف خبره او منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعند ابيه انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور
انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر و له عندهم شرطان كون معموليها اسمي زمان وحذف احدهما والغالب المحذوف كونه المرفوع نحو ولات حين مناص

في الجر النفي قول الجمهور والنافي النفي

ينصب حين على انه خبرها واسمها محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار اي ليس الحين حين فرار وهو من القليل قراه بعضهم وهو على غير الشواذ ولات حين
مناص برفع ليس على انه اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز الا في
مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرف فيه فالم يتصرف في اصله وقرئ ايضا ولات حين مناص بخفض حين وزعم الفراء ان لات
تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك فتحصل في الحين ثلث قراءات الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلثة اقوال اما على الابتداء او على الاسمية
للات ان كانت عاملة عمل ليس او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلثة اقوال ايضا اما على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان او على الخبرية لها
ان كانت عاملة عمل ليس او على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا ارى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وعلى كل حال لا تعمل الا في اسماء الزمان كما يؤخذ من
قول الناظم وما للات في سوى حين عمل فاما قوله وهو شعر ... فلات اوان فيخرج على ان لات مهملة ... فاجبنا ان ليس حين بقاء ... على الابتداء وسوغ
الابتداء به تقدم حرف النفي عليه وقيل تقديره على اضمار فعل محذوف والتقدير حين لات لم تجر على الابتداء او يحصل جرها على اضمار حين ولات مهملة
... على الزمان وجر بالجيم اسم فاعل من جار ... في امثال لات كقوله وهو الاعشى ... هنا ذكرى جبيرة ومن جاء منها بطائف الاهوال
مهنا ذكرى ... هو برمان وخبره هنا بفتح الهاء وتشديد النون وهي هنا مهملة للمكان والزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة
والراء مصغر ... وهي بنت عمرو بن جرم بن بكر بن وائل وقيل هي امراة قائل هذا البيت ومن عطفه على مفعول ... ومن جاء منها
بطائف الاهوال والطائف الذي يطوف بالليل واراد به هنا الخيال الذي ... والاهوال جمع هول وهو الخوف ...
ان النافية فاعمالها نادر عند ابن مالك وقال غيره انه اكثر من عملها وهو لغة اهل العالية بالعين المهملة والياء المثناة ... وما فوق نجد الى ارض تهامة
والى ما وراء مكة ... وقد اختلف في جواز اعمالها فذهب الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو
الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة واكثر اهل البصرة الى المنع ... النقل ... في التسهيل الاجازة عن ... المنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس
نقل ابن مالك عنه الاجازة وسمع ... من اهل العالية يقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية ... ذلك نافعك ولا ضارك وان قائما اي ان انا قائما
وقرأ سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بتخفيف نون ان ونصب عبادا ... على انها المخففة من الثقيلة وانها ...
مثل ... على اصل الا على ... وهو ... على شاذ ...
على اعمال ان عمل ليس ... وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس غير الاستثنائية ... اليس الله بكاف عبده وما الله بغافل ... عند البصريين
توهم الاثبات فان ليس ... ولا الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفي ... ليس زيد بقائم ... ان زيدا القائم ... فالباء بمنزلة اللام وخرج بقوله
غير الاستثنائية ... ما لك الا البقاء ... فلا تقول ما ليس ... وكان ...
الباء في خبر ليس ... الى موضع الخبر ... قراءة بعضهم ليس البر بان تولوا ... وليس ... بان ...
القريب كما قال في المغني وتزاد الباء ... في الجزء الثاني من معمول كل ناسخ منفي كقوله وهو سواد بن قارب ... وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ... دخل الباء في مغن وهو خبر لا ... الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق اي ... اغناء ما
الوجهين في ... فلا اصابة ... مقام المضمر ... كقول بعض العرب ... فزاد الباء في خبر لا ...
اذا لم ... قال ابن مالك وقوله وهو عمرو بن براقة الاودي ... ان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل فزاد الباء في اعجلهم
وهو خبر اكن ... اجشع ... على السين المهملة ... الحرص على الاكل ... اعجل ... للتفضيل وقوله وهو ... الصمة
... فقد عذتم لم يجد ... وزاد الباء في بعجل وهو المفعول الثاني ... ضم الدال الاولى وفتحها
... المكسورة ولكن ... قوله وهو امرؤ القيس ... فانك مما احدثت بالمجرب
... وزاد الباء ... من الناس ... المذكور ... على ... الحاجات ...
المعتد ... قال الموضح في شرح الشواهد ... بكسر الراء ...
... في قوله ولكن ... هل بكر المعرب في الناس ... فزاد الباء في ... هو خبر لكن ... ولو ... معترض بين اسم لكن و
خبرها وجوابه محذوف ... مفعول ... والاصل ولكن ... وهو الفرزدق ... بالانن بالمتاع
... ولا ... العيش اللذيذ بدائم فزاد الباء في دائم وهو خبر ليت ... اسمها العيش
... ونعتله ... العيش ... الكليبي اذا ...
... الباء زائدة في خبر المبتدا ... وعلى شرح
التسهيل قال ... بعد هل ... المنفية فقال
... وجر البلاء الجر ... ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر
... الله الذي خلق السموات والارض بقادر ...
مع ما جرها ... ما اجازه الزجاج ... هذا باب افعال

باب الافعال المقاربة

سماها بذلك وهذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة وكتسميتهم ... وحقيقة الامر في ذلك ان افعال هذا الباب ثلثة انواع
احدها ما وضع للدلالة على قرب الخبر للمسمى باسمها وهو ثلثة كاد وكرب بفتح الراء وكسرها واوشك والثاني ما وضع للدلالة على رجائه اي حلول المتكلم
في الاستقبال ... وهو ثلثة ايضا عسى وحرى بفتح الحاء والراء المهملتين ... ابن طريف في كتاب الافعال وانكرها ابو حيان
مع انه ذكرها ... والنوع الثالث ما وضع للدلالة على الشروع ... خبرها وهو كثير ... بعضهم الى ثمانية عشر
منها انشا ... وطفق ... وجعل وهب وعلق ... وقام وجميع افعال هذا الباب تعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب الخبر
الا ان خبرهن يجب كونه جملة ... الحكم ... مفردا ... كاد وعسى واوشك ... ابن جابر ... الى فهم
وما كدت ... وكم مثلها فارقتها وهي تصفر ... مفردا وهو اسم فاعل من آب ... ابنا ... بضم الهمزة وسكون الموحدة ...
بفتح الفاء وسكون الهاء ... وهو فهم بن عمرو ... وهو قبيلة ... القبيلة ... من صفر الطائر بالمغني
... القبيلة المسماة بفهم وما كدت ... مثل هذه القبيلة ... والمثل ... ابوسا جمع بوس ومعناه العذاب والشدة
خبر ... مفرد لانه ... من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوف والتقدير ان يكون ابؤسا وقال الاصمعي خبر يصير محذوف
وقيل مفعول ... الغوير ابؤسا ... قال الموضح في شرح الشواهد
والاحسن ... ابؤسا فيكون مفعولا مطلقا ... وقال ... كان اي يكون ابؤسا الا
في ذلك ... على الاستعمال الاصلي ... ذلك ان ... الغوير ... الغين المعجمة ولصل
هذا المثل ... الزباء قالت لقومها ... القوم ... العوير ... الكلب ... ابؤسا ...
... العوير ... بضرب ... الشر ... او كقول حسان ... من الشعر ... ابو محمد ...
... كان اي يوشك ... سحا فالخبر ... مفعول مطلق ... فطفق
مسحا ... على التقدم ... وخلف عامل المؤكد امتنع كما ... مفردا بعيد كاد وعسى ... الناظم لكان كاد
... جبر وشرط الجملة الواقعة خبر لهذه الافعال ان تكون فعلية ... لجعل في قوله في الحماسة
وقد جعلت قلوص بني سهيل ... من الاكوار مرتعها قريب ... اسمية ... فريب ...
الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضح في شرح الشواهد ... ابي سهيل بالتصغير ومن الاكوار ... الكاف وهو الرحل ...
... من الابل ... مكان الرتوع ... هذه القلوص ... الاكوار ... منها قال ابن
... على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير ... على الجماعة الانسية ... وقيل الاصل جعلت ... الامر والشان ...
ان ... انتهى واعترضه الموضح في الحواشي بان اضمار ... وشرط الفعل المسند ... امور ... ان يكون رافعا لضمير الاسم الذي لهذه الافعال
وما كادوا يفعلون وذلك لان افعال هذا الباب ... تدل على ان مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل او شرع فيه ... في الفعل من ضمير يعود
على المرفوع ليتحقق ذلك واما قوله ... وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل وقوله ... الرمز ...
... في البيت الاول ... في البيت الثاني ... بدل الاشتمال ...
... التقدير ... ثوبي يثقلني ... الحكم والمعتمد عليه ... الاخبار ...
المبدل منه ... في الفعل ضمير يعود على اسم جعل ... ان ذلك شرط ... في البيت الاول ... الموضح في الحواشي في البيت الثاني
... وهو الاسم ... المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقوله وهو الفرزدق ...
... الحجاج لما ... عسى الحجاج يبلغ جهده ... على المفعولية ... على الفاعلية ...
الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى ... بين الشام والعراق ...
... ان يكون الفعل مضارعا ... على الحال ... الاستقبال ... ابن عباس ...
ان يخرج ... فارسل ... قال الموضح في شرح الشواهد ... موقع ... التقدير
... التسهيل ... الموضح في الحواشي الصواب ...
... فان ... الشذوذ ... اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة
... المضارع مقرونا بان المصدرية ... كان الفعل الدال على الترجي حرى
واخلولق لان الفعل ... بالاستقبال ... واخلولقت السماء ان تمطر ... الاقتران بان
لانه ... الجزء ... وان يكون الفعل ...
واخلولق ... السماء ... الامطار ...
ان كان دالا على الشروع ... الاستقبال ... خبر عسى ... الاقتران ...

لان عسى من امثال العرب وكان الفعل وجوبا ان جرها بان حذف ذهب جمهور البصريين الى ان التجريد من ان خاص بالشعر واما اوشك فالغالب معها الاقتران
حيث جعلت للترجي اخذا من عسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته وابن الضائع وابن ابي الربيع ان اوشك من ضمن عسى الذي هو للرجاء قال
ابن الضائع والدليل على ذلك انك تقول عسى زيد ان يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك
وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب
في عسى نحو عسى ربكم ان يرحمكم ونحو قوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على
الاصمعي اذ قال لم يستعمل مضارع اوشك والمعنى ان من طبع الناس الحرص فانهم لو سئلوا في اعطاء التراب بالوجه المتعارف لقاربوا الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم
هاتوا والتجريد من ان قليل كقوله وهو هدبة بن خشرم العذري عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف
وسكون الراء الحزن ياخذ بالنفس وامسيت قال الموضح يعني اللخمي الرواية بفتح التاء على الخطاب فرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدا تقدم خبره في الظرف قبله
والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب وقريب نعت لفرج وفي بعض الفوائد لابن اياز يكون تامة وذا متعلق بها ويجوز ان يكون
ووراءه في الاصل صفة لقريب ثم قدم عليه فانتصب حالا فمتعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز بعض المغاربة ان يكون حالا من ضمير قريب وفيه نظر انتهى ووجه النظر
تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا بيكون لا على التمام ولا على النقصان لان ذلك يخلي يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم ان
شرط خبر عسى ان يرفع ضمير الاسم السابق وقوله وهو امية بن ابي الصلت الثقفي يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها بالقاف والفاء من الموافقة خبر يوشك
وهو مجرد من ان ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة والمعنى ان من هرب من الموت في
بعض غفلاته وكاد وكرب بالعكس فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقربه من الشروع في الفعل والحال
فيه فلا يناسب خبرهما ان يقترن بان الدالة على الاستقبال فرارا بان ينظر الى اصلها من الغالب فقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر وهو كلحبة اليربوعي وقيل
من طي كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب فيذوب خبر كرب مجرد من ان والقلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من
وشى به اذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب يضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون
محبوبتك هند غضوب عليك ومن القليل قوله يوشك ميتا كادت النفس ان تفيض عليه اذ غدا حشو ريطة وبرود فان تفيض خبر كادت وهو مقرون بان وقائله
وثابته بالمثلثة [illegible] بالضاد المعجمة على لغة تميم ومثاله على لغة قيس قاله ابو زيد وابو عبيدة يقال فاض الميت يفيض فيضا اذا قضى قاله ابو الفرج سهل
وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود على ما عاد اليه الضمير عليه قبله وهو الميت وحشو خبرها والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء
المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن وقوله وهو ابو زيد
الاسلمي سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظماء وقد كربت اعناقها ان تقطعا فان تقطعا خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد على من زعم ان خبر كرب لا يقترن
بان قال الموضح في شرح الشواهد واصل تقطع تتقطع ثم حذف احدى التاءين [illegible] المذكور
في قوله قبله مدحت عروقا [illegible] سجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعول ثان وهو الدلو المملوء بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظماء بالمثلثة
العطش ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد من ان وفي تسهيل [illegible] والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقترانه بان وتجرده منها اربعة اقسام ما
فيه الاقتران وهو حرى واخلولق واليه الاشارة بقول الناظم وكعسى حرى ولكن جعلا خبرها حتما بان متصلا وقوله والزموا اخلولق ان مثل حرى وما يجب تجرده من ان
وهو افعال الشروع المشار اليها بقول الناظم وترك ان مع ذي الشروع وجبا وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران وهو عسى واوشك وهو المشار اليه بقول الناظم اولا
وكونه بدون ان بعد عسى نزر وثانيا بقوله وبعد اوشك انتفا ان نزرا وما يجوز فيه الامران والغالب التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول الناظم اولا
وكاد الامر فيه عكسا وبقوله ثانيا ومثل كاد في الاصح كربا. **فصل** وهذه الافعال ملازمة لصيغة الماضي الا اربعة استعمل لها مضارع وهي كاد وعبارته
وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف وكدت بضمها كقلت حكاهما [illegible] في الاول مضارعها يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها
يضيء وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن فلاح في منتهى الالباب قال الموضح في الحواشي فان احتج على انها يائية العين بقولهم لا اهم ولا كيدا قلنا
معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو اصلا [illegible] للتخفيف انتهى واوشك كقوله يوشك من فر من منيته انشده [illegible] وتقدم الكلام عليه قريبا
وهو اكثر استعمالا من ماضيها حتى ان الاصمعي واباعلي انكرا مجيء ماضيها وهما محجوجان بما تقدم ولقلته لم يثبت اكثر النحويين لها الا المضارع وطفق حكى ابو
الحسن الاخفش طفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضرب يضرب وطفق يطفق بالعكس كعلم يعلم وفرح يفرح وجعل حكى الكسائي ان العرب تقول
هي يجعل بالرجل اذا شرب الماء [illegible] شذوذ وقوع الماضي خبرا كما تقدم توجيهه في ارسل [illegible] وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن فلاح في منتهى الالباب وعسى
يعسى حكاه ابن طلحة في شرح المقامات وزعم غيره انه يقال عسى يعسو وعسى يعسى فيكون لها [illegible] الواحد الباء على الامر قاله الموضح في حاشيته على هذا
الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال واستعملوا مضارعا لاوشكا وكاد لا غير واستعمل اسم فاعل لاوشكا وكاد قاله الناظم في شرح الكافية وانشد
عليه قول كثير عبد الرحمن بالباء الموحدة [illegible] موقنا يوم الرجام وانني يقينا لرهن بالذي انا كائد وكائد بضم الياء المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل
من كاد والاسى بالقصر الحزن والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى مرهون خبران وكرب قال جماعة وانشدوا عليه
قول عبد قيس بن خفاف ابني ان اباك كارب يومه فاذا دعيت الى المكارم فاعجل فكارب اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه يومه وخبره محذوف وقد اوشك و

عليه اقتصر الناظم فقال واوشكا وزاد واوشكا كقوله وهو كثير بن عبد الرحمن فانك موشك ان لا تراها وتعدو دون غاضرة العوادي فموشك اسم فاعل من اوشك وتعدو
مضارع عدا اذا جاوز وغاضرة بالغين ثم الضاد المعجمتين جارية ام البنين بنت عبد العزيز بن مروان اخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوائق الدهر
والقول بان الذي في البيت الاول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم فاعل غير جار على الفعل لان فعله كابد وقياس اسم الفاعل الجاري عليه
مكابد لا كابد وبهذا جزم يعقوب بن السكيت في شرح ديوان كثير عزة فلا دليل للناظم فيه وقد تبع الموضح ابن ربيع لقول الناظم اخرا فقال في شرح الشواهد الكبرى الا
ما انشده الناظم وقد كنت اعتمدته على الناظم وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الموضع [illegible] والصواب ان كائد في البيت الثاني اسم فاعل كرب الناقصة
في نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب وبهذا جزم الجوهري واصله كارب يوم [illegible] اي قرب يوم وفاته وفي كرب استعمالان ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة
نحو كرب الشتاء وقولهم وكل دان قريب فهو كارب والمتعدية نحو قولهم كرب القيد اذا ضيقه على المقيد واستعمل مصدر لاثنين وهما طفق وكاد حكى الاخفش طفوقا
كقعود عمن قال طفق بالفتح فان قياسه الفعول وطفقا بفتحتين كفرحا عمن قال طفق بالكسر فان قياس الفعل بفتحتين قال كاد كودا كقال قولا ومكادا كمقالا
ومكادة كمقالة وكيدا بقلب الواو ياء وفي حواشي سنن ابي داود للمنذري حكاية ايشاك مصدرا لاوشك قاله الموضح في الحواشي **فصل** تختص عسى واخلولق واوشك
من بين افعال هذا الباب بجواز اسنادها الى ان يفعل حالة كون ان يفعل مستغنى به عن الخبر فيكون تامة وهذا معنى قول الناظم بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد
غنى بان يفعل عن ثان فقد نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم ويبنى على هذا الاصل فرعان احدهما انه اذا تقدم احدهن اسم هو المسند
اليه الفعل في المعنى وتاخر عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم المتقدم عليها فتكون عسى مسندة الى ان والفعل ومستغنى
بهما عن الخبر فتكون تامة وهذه لغة اهل الحجاز وجاز تقديرها مسندة الى الضمير العائد الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها ويكون ان والفعل في موضع
نصب على الخبر فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجردن عسى او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ويظهر اثر هذين التقديرين في حال
التانيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فتقول على تقدير الاضمار في عسى هند عست ان تفلح فهند مبتدا وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند
وان تفلح في موضع نصب خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدا والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدا وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة
بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعمولها خبر المبتدا والزيدون عسوا ان يقوموا وكذا وتقول على تقدير الخلو من الضمير وهند عسى ان تفلح والزيدان
عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتفرد عسى خالية من الضمير في الامثلة الجميع تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية
بها وهي مع مرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدا قبلها والخلو من الضمير هو الافصح وبه جاء التنزيل قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا
نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن والفرع الثاني انه اذا ولي احداهن ان والفعل وتاخر عنها اسم هو المسند اليه في المعنى نحو عسى ان يقوم زيد جاز الوجهان
السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه في المعنى وعلى هذا يكون مبتدا موخرا لا غير وفيها وجهان اخران احدهما انه يجوز في ذلك الفعل المقرون بان ان يقدر خاليا من
الضمير العائد الى الاسم المتاخر فيكون الفعل مسندا الى ذلك الاسم المتاخر وتكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر فتكون تامة والثاني انه يجوز ان يقدر ذلك
الفعل متحملا الضمير لذلك الاسم المتاخر فيكون الاسم المتاخر مرفوعا بعسى ويكون ان والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة ومنع الشلوبين
هذا الوجه الثاني لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه ابو العباس المبرد وابو سعيد السيرافي وابو علي الفارسي ويظهر اثر الاحتمالين ايضا في حال التانيث
والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فتقول على وجه الاضمار في الفعل المقرون بان عسى ان يقوما اخواك فاخواك اسم عسى مؤخر وان يقوما في موضع نصب خبر عسى مقدم
على اسمها وعسى ان يقوموا اخوتك فاخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها وعسى ان يقمن نسوتك فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها وعسى ان تطلع الشمس بالتاء
لا غير فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تانيث الفعل لانه اذا اسند الى ضمير متصل وجب تانيثه لئلا يلتبس بالاسناد الى المذكر كما سيجيء في باب الفاعل وتقول
على الوجه الاخر وهو عدم الاضمار في الفعل عسى ان يقوم اخواك وعسى ان يقوم اخوتك وعسى ان تقوم نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتاخر في هذه الامثلة
فاعل بيقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بها عن الخبر ففي الامثلة الثلاثة الاول توحد تقوم لانه مسند الى ظاهر وسيأتي ان الافصح توحيده وفي المثال
الاخير تؤنث تطلع او تذكره لانه اسند الى ظاهر مجازي التانيث وسيأتي انه يجوز تانيثه وتذكيره لا يقال اذا تاخر المسند اليه في المعنى يكون مطلوبا للعاملين
قبله فيكون من باب التنازع فيما تقدم لانا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان احد الفعلين جامد وشرط التنازع ان لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره [illegible]
كسر سين عسى في لغة من قال هو عس بكذا مثل شج من شجي حكاها ابو عبيدة [illegible] لكن ليس ذلك الجواز مطلقا بل اذا اسند الى ظاهر او مضمر خلافا للفارسي [illegible]
الكسر مطرد في عسى بكسر السين كرضي يرضى بل مقيد بان تسند للضمير [illegible] اخر الفعل يحتمل ما اذا كان مسندا الى التاء او النون او نا نحو عسيت [illegible]
المثلث بالتاء وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما قرئ في السبع قال الله تعالى فهل عسيتم ان توليتم هل عسيتم ان كتب عليكم القتال
ان لا تقاتلوا قراها نافع بالكسر لمناسبة الياء وغيره بالفتح وهو المختار لجريانه على القياس وهو عدم اختلاف الظاهر والمضمر ولانه الاكثر ولانه اللغة الشائعة وبه
اشار الناظم بقوله والفتح والكسر اجز في السين من نحو عسيت وانتقاء الفتح زكن **هذا باب الاحرف الثمانية** عبر بالاحرف نظرا الى هذا العدد [illegible]
لادخال الثمانية ان المفتوحة وعسى لا الثمانية وعبر بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة [illegible] الداخلة على المبتدا والخبر فتنصب المبتدا اتفاقا بشرط ان
يكون مذكورا غير واجب الابتداء والتصدر وتسمى اسمها وترفع خبره على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون طلبيا ويسمى خبرها فلو كان المبتدا محذوفا
نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه خبر مبتدا محذوف او واجب الابتداء كايمن او واجب التصدر كغير ضمير الشان نحو كاين وكم لم تنصبه هذه الاحرف ولو كان
الخبر طلبيا نحو زيد اضربه وابن زيد لم تدخل هذه الاحرف الا ان يكون الاستفهام جوابا حكي من كلامهم ان ابن الماء [illegible] جوابا لمن قال اين [illegible] موضع

كذا الماء والعشب قاله ابو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو المبتدا ولكل
من الفريقين حجج فحجة البصريين ان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدا والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون
المبتدا والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يمتنع ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولا لها لجاز ان يليها وبني
على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر وسيأتي فالحرف الاول والثاني ان المكسورة وان المفتوحة وهما لتوكيد النسبة بين الجزئين
ونفي الشك عنها او نفي الانكار لها بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة وان كان مترددا فيها فهما
لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها فهما لنفي الانكار فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا والحرف الثالث لكن وهو للاستدراك و
هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق والتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط فالاول وهو الاستدراك كقولك زيد شجاع
فيوهم ذلك انه كريم لانه من شيمة الشجاع الكريم فتقول لكنه بخيل وتقول ما زيد شجاع فيوهم انه ليس بكريم فتقول لكنه كريم ولكونها للاستدراك لا بد ان
يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما ان يكون نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن او ضدا له نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلافا له نحو
ما قام زيد لكن عمرو شارب ومثلا له بنحو ما قام زيد لكن عمرا قائم فالاول والثاني جائزان بالاتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله
ابو حيان في النكت الحسان والثاني وهو التاكيد نحو قولك لو جاءني زيد اكرمته فلو تدل على امتناع المجيء لكن لو اذا دخلت على مثبت نفته واذا اردت توكيد ذلك
تقول لكنه لم يجئ فاكدت بلكن ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة على الاصح وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف زائدة لا للتشبيه وحذفت الهمزة
تخفيفا والحرف الرابع كان بتشديد النون وهو للتشبيه المؤكد لان الكاف تفيد التشبيه نحو كان زيدا اسد وحاد ما الخبر فيه ارفع من الاسم او اخفض منه فهي للتشبيه
بكان لانه مركب من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالاسد فالكاف تقدمت لتكون على ان اول الكلام على التشبيه
فلزم فتح همزة ان وصارا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء وقيل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح وكانت ملازمة للتشبيه ولكون
خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون
ولا للظن فيما اذا كان خبرها فعلا او ظرفا او صفة من صفات اسمها نحو كان زيدا قعد او يقعد او في الدار او عندك او قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب كما في
بالدنيا لم تكن خلافا للاخفش ابي الحسن لا للنصب ولا للنفي كما نقل عليها خلافا للفارسي والحرف الخامس ليت وهو للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فالاول نحو
الا ليت الشباب يعود يوما قال عمرو الشباب لا طمع فيه لاستحالة رجوعه والثاني نحو قول منقطع الرجاء من الحج ليت لي مالا فاحج منه فان تحصيل المال ممكن
لكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا يجيء فان غدا واجب المجيء والحاصل ان التمني يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب والحرف السادس لعل وهو للتوقع وعبر
عنه قوم بالترجي في الشيء المحبوب نحو لعل الحبيب قادم ومنه عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والاشفاق في الشيء المكروه نحو فلعلك باخع نفسك
فاملك نفسك ولعل بمعنى الاشفاق على نفسك ان تقتلها حسرة على ما فاتك من سلامة قومك قاله في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون
التوقع الا في الممكن واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه وامل قاله في المغني والاشفاق لغة الخوف يقال اشفقت عليه بمعنى خفت عليه و
منه بمعنى خفت منه وحذرته قال الاخفش والكسائي وتاتي للتعليل نحو ما قال الاخفش بقول الرجل لصاحبه فرغ عملك لعلنا نتغدى واعمل عملك لعلك تاخذ اجرك
لنفعك ولنا ناخذ انتهى ومنه اي من التعليل لعله يتذكر اي ليتذكر قال في المغني ومن يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما انتهى
قال الكوفيون وتاتي لعل للاستفهام قال في المغني ولهذا علق بها الفعل نحو لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى انتهى وعلى هذا تقدير
لا تدري الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك ايزكى والمغني لا تدري جواب لعل الله يحدث وما يدريك جواب ايزكى قاله قريبا الموضح في حاشيته وهذان المعنيان الاخيران
وعقيل بالتصغير تجر باسمها ... كسر لامها الاخيرة وفتحها لانها الاخرى وانشد قال الشاعر لعل ابي المغوار منك قريب وقال كلام هنا انها في حال الجر عاملة عمل ان
وان اسمها في موضع نصب وخالف ذلك في المغني فقال انها جارة وانها لا تعلم ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع انهما
من عمل النواسخ بعامل وهو قوله قريب خبر ذلك المبتدا انتهى والحرف السابع عسى لغة في لعل وهو بمعنى لعل في الترجي والاشفاق وتحمل في العمل عليها كما حمل لعل
على عسى في ادخال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض وشرط اسمها ان يكون ضميرا لغائب ومتكلم او مخاطب كقوله وهو صخر بن العود الحضرمي
وكاد ح مجوسته بحبيبها مرضا ليكون وسيلة الحمامة لها فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فاني نحوها فاعودها فالهاء المتصلة يعني اسمها نار كاس خبره و
قوله وهو عمران بن حطان الخارجي وكان سنيا فتزوج مرأة من الخوارج فقيل له فيها فقال اردها عن مذهبها فغلبته هي على مذهبها فصار خارجيا
نفس نفسا زعبى اذا ما قوالها لعلي او عساني اتاه ... المتكلم اسم عسى وخبره محذوف وقول الاخر يا ابت عليك او عساكا فالكاف اسمه وخبره محذوف وما ذكره الموضح من ان الضمير
المتصل بعسى هو اسمها هو في موضع نصب وما بعده خبره هو مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسي الى ان الضمير خبر عسى مقدما وما بعده اسمها مؤخرا ورد قولهما بان
استعمالها اذا لم يكون خبرها اسما مفردا وهو ضرورة او شاذ جدا والثاني ان من قال عساها فقط اقتصر على ضمير منصوب دون مرفوع ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على
من لا يرى ان عسى الناصبة للاسم حرف فهو نظير ان ما لا وان ولذا ذهب الاخفش الى ان الضمير المنصوب في موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب
موضع المرفوع ورده فعلت عسى ما انا كاس يرفع نار ... سوى عسى اي حين اذ نصب الاسم ورفع الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافي
وبكر الشهن ونقله ابي بقل الشيخ في القول لحرفيتها عن سيبويه اطلاقا والقول بفعليتها سواء كان بمعنى لعل ام لا وخلافا لابن السراج وثعلب في اطلاق القول
بحرفيته والحاصل في عسى ثلاثة اقوال معانيه وتحقيقها التفصيل ان عسى المعمل عمل لعل حرف والا ففعل وعلى الخلاف في عسى الجامدة اما عسى المتصرفة فانها فعل

بالثاني

بالثاني ومعناها اشتد قال عدي لولا الحياء وان راسي قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم اي قد اشتد والحرف الثامن لا النافية للجنس وسيأتي في باب مفعول
لها بعد هذا او هذه الاحرف الثمانية لا يتقدم خبرهن عليهن مطلقا من غير استثناء ولو كان ظرفا او جارا ومجرورا لعدم تصرفهن ولا يتوسط خبرهن بينهن وبين
اسمائهن لان التوسط يذهب صورة ما ارادوه من تقديم المنصوب وتاخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال اذا احرف تغني عن التي لم
عليه بوجه اخر والدهر لا يتقدم الا ان كان الحرف العامل غير عسى لا لان شرط عملها اتصال اسمها بها والا ان كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطهما فالظرف نحو ان لدينا
انكالا فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والجار والمجرور نحو ان في ذلك لعبرة فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو ان عند هند عبدها وان
في الدار صاحبها واغتفروا التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز
الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف وعدمه اشار الناظم بقوله وراع ذا الترتيب الا في الذي كليت فيها وهنا غير البذي ولا يلي هذه الاحرف
معمول خبرها الا اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر فصل يتعين ان المكسورة وهي الاصل عند الجمهور حيث لا يجوز ان يسد المصدر مسدها او
مسد معموليها ويتعين ان المفتوحة وهي الفرع حيث يجب ذلك والى هذا اشار الناظم بقوله وهمز ان افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر ويجوز ان بالمنية اي
يجوز ان المفتوحة والمكسورة ان صح الاعتباران وهما سد المصدر مسدها ومسد معموليها وعدمه فالاول وهو تعيين ان المكسورة في مواضع عشرة لا يجوز فيها ان يسد المصدر
مسدها ومسد معموليها وهي ان تقع في الابتداء حقيقة نحو انا انزلناه اذ لو فتحت لصارت مبتداء بلا خبر لان المفتوحة في تاويل مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفي
ليلة متعلق بانزلناه لا بالاستقرار او حكما ومن ابتداء الابتداء حكما الا ان اولياء الله لان ان الواقعة بعد الا الاستفتاحية واقعة في الابتداء حكما او تقع تالية لحيث
نحو جلست حيث ان زيدا جالس او لاذ نحو جئتك اذ ان زيدا امير لان حيث واذ لا تضافان الا الى الجمل وفتح ان يؤدي الى اضافتهما الى المفرد او تالية لموصول اسمي او حرفي نحو
واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء فما موصول اسمي ووجب كسر ان بعدها لوقوعها في صدر الصلة وصلة الموصول غير ال يجب ان تكون جملة بخلاف الواقعة في حشو
الصلة نحو جاء الذي عندي انه فاضل فانه يجب فتحها فان مع معمولها مبتداء تقدم خبره في الظرف قبله المبتدا وخبره صلة الذي وانما وجب كسرها في نحو اعجبني الذي
بوانه منطلق مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر عن اسم عين فلا طلاق هذا محمول على نفسه لا بعده وبخلاف قولهم لا افعله ما ان حراء مكانه يفتح ان لوقوعها في حشو الصلة
تقديرا اذ التقدير ما ثبت لك اي ما ثبت ان حراء مكانه فليست في التقدير تالية للموصول لانها فاعل بفعل محذوف فالجملة الفعلية صلة ما الموصول الحرفي الظرفي والمعنى
لا افعله مدة ثبوت حراء مكانه وحرا بكسر الحاء المهملة وبالراء جبل على ثلاثة اميال من مكة على يسار الذاهب الى منى قال القاضي عياض يمد ويقصر ويؤنث ويذكر فعلى
التذكير يصرف وعلى التانيث يمنع والتذكير باراده الموضع والتانيث بارادة البقعة او تقع جوابا لقسم لم يذكر فعله او ذكر وجاءت اللام نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه الاول
والثاني نحو اقسمت ان زيدا لقائم لان جواب القسم يجب ان يكون جملة او تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله لان المحكي بالقول لا يكون الا جملة او ما يؤدي معناها
فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو احضك بالقول انك فاضل ونحو اتقول ان زيدا عاقل فانها في الاول للتعليل اي لانك فاضل وفي الثاني معمول
للقول بمعنى الظن او تقع حالا مقرونة بالواو او لا فالاول نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون فجملة ان ومعموليها في موضع نصب
على الحال والثاني نحو جاءني زيد انه فاضل ولم تفتح ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير واما وما ارسلنا
قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الحباز قال في الكفاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبني الا انه
يقرا القران انتهى او تقع صفة لاسم عين نحو مررت برجل انه فاضل لان الفتح يؤدي الى وصف اسماء الاعيان بالمصادر وهي لا يوصف بها الا بتاويل وذلك مفقود
مع ان بخلاف الواقعة في حشو الصفة فانها تفتح نحو مررت برجل عندك انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر او تقع بعد عامل معلق عنها باللام الابتدائية
نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لانها لو فتحت لزم تسلط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام يمنع
ما قبله ان يعمل فيما بعده وهذه اللام وان كانت متاخرة في اللفظ فرتبتها التقدم على ان وانما اخرت لئلا يجتمع حرفا توكيد على مثله ولم توخر ان لقوتها بالعمل
وانما فتحت في نحو علمت ان زيدا لفي الدار لان اللام ليست لام الابتداء ولدخولها على الفعل الماضي وسيأتي انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة او مقدرة او تقع خبرا عن اسم
ذات غير منسوخ نحو زيد انه فاضل لان المصدر لا يخبر به عن اسماء الذوات الا بتاويل ان وذلك يمتنع مع ان او منسوخ ومنه ان الذين امنوا والذين هادوا
والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم فجملة ان ومعموليها خبر ان الذين امنوا وما عطف عليه وهي اسماء ذوات وبقي عليه الواقعة
بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه
والتابعة لشيء من ذلك نحو ان زيدا فاضل وان عمرا جاهل فانها في ذلك كله واجبة الكسر والحق ان في ذلك كله ابتدائية فهي داخلة في قوله اولا ان تقع في الابتداء
واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال فاكسر في الابتدا وفي بدء صلة وحيث ان ليمين مكملة او حكيت بالقول او حلت محل حال وكسروا من بعد فعل علقا باللام
والثاني وهو تعيين ان المفتوحة في ثمانية مواضع يجب فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وهي ان تقع فاعلة نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي
انزالنا او تقع مفعوله غير محكية بالقول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم بخلاف المحكية بالقول فانها واجبة الكسر كما تقدم او تقع نائبة عن الفاعل
نحو قل اوحي الي انه استمع اي استماع نفر او تقع مبتداء في الحال او في الاصل فالاول نحو ومن اياته انك ترى الارض اي رؤيتك الارض من اياته هذا مذهب
الخليل وقال المبرد اسم الحدث مرفوع بعد الظرف فاعل عنده والمعنى يثبت الظرف على شيء ومنه ومن اياته انك ترى الارض انتهى والثاني نحو كان عندي
انك فاضل فالظرف بعده قوله او لا ان تقع في الابتداء وقوله هنا ان تقع مبتداء انها اذا وقعت في الابتداء تكون داخلة في اول جملة مستقلة واذا وقعت
مبتدا تكون مع معموليها في تاويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج الى خبر ومنه عندي فلولا انه كان من المسبحين ثم قيل لا يحتاج الى خبر لاشتمال صلتها على

المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير
فلولا ثبت انه كان من المسبحين على الخلاف في ولو انهم صبروا فانه في المعنى او يقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه اي على اسم المعنى خبرها اي خبر ان نحو
اعتقادي انه فاضل فيجب فتحها لانه خبر عن اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد وانما فتحت لسد المصدر
مسدها ومسد معمولها والتقدير اعتقادي فضله اي معتقدي ذلك ولم يجز كسرها على ان تكون مع معمولها جملة خبرا عن اعتقادي لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على
المبتدا الذي هو اعتقادي لان خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره فتبقى الجملة بلا رابط بخلاف قولي انه فاضل فيجب كسرها لانها وقعت خبرا عن قول ولا تحتاج الى
رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدا في المعنى والتقدير قولي هذا اللفظ لا غيره اما اذا اريد ان جملة ان منصوبة بقول كانت من تتمة المبتدا فتحتاج
الى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفضل بخلاف اعتقاد زيد انه حق فيجب كسرها ايضا لان خبرها وهو حق صادق على اعتقاده وهو مانع من
جعل ان ومعمولها خبرا عن المبتدا لان اسم ان رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا ولا يفيد ذلك لان الخبر لا بد ان يستفاد منه ما لا
يستفاد من المبتدا وسكت عن القسم الرابع وهو ان يقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولي انه حق لظهور انها اذا كانت تكسر مع احدهما فمعهما اولى او تقع
مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا او تقع مجرورة بالاضافة الى غير الظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون فمثل مضاف
الى انكم تنطقون وما صلة اي مثل نطقكم لان المجرور بالمضاف مقدر بالافراد اذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضي الجملة فان كان ذلك كسرت كما تقدم في حيث واذ او تقع
تابعة لشيء من هذه المواضع اما ان تكون معطوفة على شيء من ذلك نحو واذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم فاني فضلتكم معطوف على نعمتي وهو مفعول
به والمعنى اذكروا نعمتي وتفضيلي او مبدلة من شيء من ذلك نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها لكم بدل اشتمال من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها لكم فهذه
الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها اماكن المفردات لا اماكن الجمل والثالث ما يجوز فيه الامران كسرها وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك في مواضع تسعة احدها ان تقع
بعد فاء الجزاء نحو فانه غفور رحيم من قوله انه من عمل منكم سوءا بجهالة الاية قرئ بكسر ان وفتحها فالكسر على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة على معنى فهو غفور رحيم
والفتح على تقدير ان ومعمولها مبتدا له خبر محذوف او خبر مبتدا محذوف على معنى فالغفران والرحمة اي حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة واذا دار الامر بين
حذف احد الجزئين فحذف المبتدا اولى لانه المعهود في الجملة الجزائية كما قال الله تعالى وان مسه الشر فيؤس قنوط اي فهو يؤس الموضع الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية
نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فجاءه كذا اذا هجم عليك بغتة والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود
ما قبلها على سبيل المفاجأة كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم انشده سيبويه ولم يعزه الى احد واري بضم الهمزة بمعنى اظن تتعدى الى اثنين وهما زيدا
وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه روي بكسر ان وفتحها فالكسر على معنى الجملة اي فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكور جزآها والفتح على معنى الافراد اي فاذا العبودية
اي حاصلة على جعلها مبتدا وحذف خبره كما تقول خرجت فاذا الاسد اي حاضر وذهب قوم الى ان اذا هي الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام والزاي
وهي طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت اظنه سيدا فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لي خبره وقيل المعنى كنت اظنه سيدا فاذا هو ذليل خسيس
عبد البطن وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع الكسر الموضع الثالث تقع في موضع التعليل نحو انه هو البر الرحيم من قوله انا كنا
من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه وحرف الجر يدخل على ان لفظا او تقديرا والفتح هنا بنو تعليل افرادي وقرأ
الباقون من السبعة بالكسر على انه تعليل مستانف بيانا فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكانهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم تعلمتم ذلك
فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جملي مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم بكسر ان على انه تعليل مستانف ومثله في جواز الوجهين لبيك ان الحمد والنعمة لك
بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستانف وهو ارجح لان الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله
الموضح في شرح بانت سعاد والكسر اختيار ابي حنيفة والفتح اختيار ... الكسائي الموضع الرابع ان تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله وهو رؤبة او تحلفي
بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي روي بكسر ان وفتحها فالكسر على الجواب للقسم والبصريون يوجبونه واختاره الزجاج والفتح عند الكسائي والبغداديين واوجبه
ابو عبد الله الطوال بتقدير على وان وما دخلت عليه بمصدر معمول لفعل القسم وهو مخلوف باسقاط الخافض وعلى هذا لا يكون جوابا للقسم لانها مفرد وجواب القسم لا يكون
الا جملة وانما امتنع ان يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم لا سيما اذا الاصل في الجواب ان يكون مذكورا لا محذوفا ولو اضمر الفعل في فعل القسم
فذكرت اللام ولم تذكر او ذكرت اللام وذكر فعل القسم تعين الكسر اجماعا من العرب نحو والله ان زيدا لقائم او قائم وحلفت ان زيدا لقائم وحكى ابن كيسان عن
الكوفيين جواز الوجهين اذا اضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وانهم يفتحون في هذا المثال على الكسر وان ابا عبد الله الطوال منهم توجيه
هذا لا يقدح في دعوى الاجماع السابق عن العرب فان الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع الخامس ان تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل
للقول شخص واحد نحو قولي اني احمد الله بفتح ان وكسرها فاذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية اي قولي حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى المفعول اي مقولي اني احمد الله
قاله الموضح في حواشيه على التسهيل ومن خطه نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدا في المعنى على حد قوله تعالى دعواهم
فيها سبحانك اللهم قاله الموضح في شرح الشذور ومثلوا في القول الاول بفتح وجوبا نحو عملي اني احمد الله لانها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير عملي حمد الله وهذا
مبني على انحصار العمل في الحمد اذ لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا ادعى اتحاده نحو سيد زيد لان المحمول لا يكون اخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون اعم
منه كالانسان حيوان او مساو كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدا وبذلك فارقت اعتقاد زيد انه حق والجامع بينهما الاخبار بها
صدق على المبتدا الا انه يستغنى باستغنائها عن العائد بكونها نفس المبتدا في المعنى فيشكل الفرق الا ان يفرق بان في القول الثاني اتحد القول والقائل ولكن اختلف القائل

لها

هذا باب الاحرف الثمانية

فاذا كسرت وجوبا فيهما فالاول نحو قولي اني مؤمن فالقول بمعنى المقول مبتدا وجملة اني مؤمن خبره وهي نفسه في المعنى فلا يحتاج لرابط ولا يصح الفتح لان
الايمان لا يخبر عنه عن القول لاختلافهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان والثاني قولي اني احمد الله فالكسر على ... ولا
يصلح الفتح لفساد المعنى لانه لا يصح ان يقال قولي حمد زيد الله لان حمد زيد غير قولي ... فكيف يسنده المتكلم الى نفسه الموضع السادس ان يقع بعد واو مسبوقة بمفرد
صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع وابو بكر بالكسر في وانك لا تظمأ على الاستئناف فتكون جملة منقطعة عما
قبلها او بالعطف على جملة ان الاولى وهي ان لك ان لا تجوع فيها فلا محل لها من الاعراب وقرأ الباقون من السبعة بالفتح بالعطف على ان لا تجوع من عطف المفرد على
مثله والتقدير ان لك عدم الجوع وعدم الظماء واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك ان لي مالا وان عمرا فاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح
ان يقال ان لي مالا وان عمرا فاضل فيجب كسر ان الموضع السابع ان تقع بعد حتى فان حتى تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها ولم يبل بجواز الفتح والكسر في محل واحد كما
مر بل يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه لان حتى الابتدائية منزلة منزلة الا الاستفتاحية فكسرت بعدها ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو
عرفت امورك حتى انك فاضل فحتى في هذا المثال تصلح لان تكون جارة وان تكون عاطفة وان فيهما مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان في موضع جر بها وان قدرت عاطفة
فان في موضع نصب بها والتقدير على الجر عرفت امورك الى فضلك وعلى النصب عرفت امورك وفضلك اما فيها في الجر فلدخول الجار عليها واما فيها في النصب فعطفها
على المفعول الموضع الثامن ان تقع بعد اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك فاضل فالكسر على انها اي اما حرف استفتاح فتكون حرفا واحدا بمنزلة الا الاستفتاحية
وذلك تكسر ان بعدها والفتح على انها مركبة من همزة الاستفهام وما النافية بمعنى شيء وصارا بعد التركيب بمعنى احقا بتقدير الهمزة عليها على الصواب لا باسقاطها
كما قال الموضح في الحواشي وهو قليل فالهمزة للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما انتصب عليها حقا في قوله احقا ان جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق
تقديره في حق وقد جاء مصرحا به في قوله ... وان وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجمهور ومبتدا خبرها ... فهل ومن ابانه ...
الاسفل خاشع وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك فهي عندهما ... فلم يكفهم انا انزلنا ... ان ذلك حقا عند ... بمنزلة ...
بدل من اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك ورده ابو حيان الموضع التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل
ماض معناه وجب وان وصلتها فاعل اي وجب ان الله يعلم ولا صلة زائدة للتوكيد ورده الفراء بان لا لا تزاد في اول الكلام وعلله في المغني بان زيادة الشيء تفيد
اطراحه وكونه اول الكلام يفيد الاعتناء به وجوابه ما اجاب به الفارسي في القول بزيادة لا في لا اقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل
وجرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وان ما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سيبويه حكاه في المغني عن قطرب والفتح عند الفراء
على ان لا جرم مركبة من حرف واسم بمنزلة لا رجل في التركيب ومعناهما بعد التركيب لا بد او لا محالة ومن في بعدها مقدرة اي لا بد من ان الله يعلم او لا محالة في
ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء ان لا جرم بمنزلة حقا واصل جرم من الجرم بمعنى الكسب والكسر على ما حكاه الفراء عن العرب من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين
فيقول لا جرم لاتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم لانك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على قوله بعد اذا فجاءة او قسم لا لام بعده بوجهين نمي مع تلو
فا الجزا وذا يطرد في نحو خير القول اني احمد فصل وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة نحو ان زيدا لقائم وتسمى اللام المزحلقة بالقاف والفاء وبنو تميم يقولون
مزحلوقة بالقاف واهل العالية زحلوفة بالفاء سميت بذلك لان اصل ان زيدا لقائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام
دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها وانما لم يدعوا ان الاصل ان لزيدا قائم لئلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغني وانما دخلت اللام بعد ان لانها
مشبهة للقسم في التاكيد فانه ... وسميت لام الابتداء لانها تدخل على المبتدا وقد تدخل في غيره بعد ان المكسورة على اربعة اشياء احدها الخبر وذلك بثلاثة شروط
كونه مؤخرا عن الاسم وكونه مثبتا وكونه غير ماض فيشمل المفرد نحو ان ربي لسميع الدعاء والجملة المبدوءة بالمضارع نحو وان ربك ليحكم والجار والمجرور والظرف ان لم
يقدر متعلقهما ماضيا نحو وانك لعلى خلق عظيم وان زيدا لعندك اما اذا قدرا متعلقين باستقر لم تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل عليه اللام
خلافا للاخفش كما سياتي والجملة الاسمية على قلة نحو وانا لنحن نحيي ونميت وليس نحن ضمير فصل خلافا للزجاج بخلاف نحو ان لدينا انكالا لتقدم الخبر وبخلاف نحو
ان الله لا يظلم الناس شيئا لنفي الخبر وشذ قوله وهو ابو حزام غالب بن الحارث العكلي واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان ولا سواء من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي
وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا تعلق لان الخبر المنفي ليس فيه اللام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فادخل عليها اللام والمعنى ان التسليم
على الناس وتركه ليسا متشابهين ولا مستويين في السوء وكان حقه ان يقول لا سواء ولا متشابهان ولكنه اضطر فقدم واخر وسواء في الاصل بمعنى المساواة فلذلك
صح وقوعه خبرا عن اثنين وبخلاف نحو ان الله اصطفى لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه اشبه المبتدا وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى
الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدا وخبر ولم تدخل الخبر اذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ولا اذا كان منفيا لئلا يجتمع ...
في نحو لم ولن ولما ولا وصل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم واجاز الاخفش والفراء وتبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل لما سلب الدلالة
على الحدث والزمان وان زيدا لعسى ان يقوم لما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء لان الفعل الجامد كالاسم ووافق الشاطبي على الاول دون الثاني والفرق
... واجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لتشبيه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال والمضارع شبيه بالاسم فهو مشابه المشابه ... وليس جواز ذلك
مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح بالراء وهو خطاب المارديني حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى ان هذه اللام
الداخلة عليها لام جواب القسم المقدر والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني بفتح الغين المعجمة وسكون الزاي ونون مكسورة
نحو ان زيدا لقائم ... وقد ظاهرة ... بضم العين المعجمة لابن الدهان ان البصريين والكوفيين اتفقوا على منعها ان قدرت اللام للابتداء لا للقسم ...

عن وهو المعمول في المعنى ان الاخفش من البصريين وهشاما الضرير من الكوفيين اجازاها على اضمار قد ومنعها الجمهور وقالوا انما هي لام القسم فمتى تقدم فعل القلب
فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا لقائم والصواب عند الكسائي وهشام الكسر انتهى كلام المغني الا انه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بدله الكسائي ويشترط في الخبر ايضا
ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانباري الثاني مما تدخل عليه اللام معمول الخبر لانه من تتمة الخبر
وذلك بثلاثة شروط ايضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو ان زيدا لعمرا ضارب وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو
ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفراء من كلام العرب اني لبحمد الله لصالح وذلك قليل اجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع
دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتاخر وعلى ضمير الفصل بخلاف ان زيدا جالس في الدار لتاخر المعمول ولام الابتداء تطلب الصدر ما امكن وبخلاف ان زيدا راكبا
منطلق لان المعمول حال فلم يسمع دخول اللام عليه ونص الائمة على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرقوا بينه وبين الظرف بان
الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد
ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدأ واللام تدخل على المبتدأ نحو ان زيدا لطعامه ماكول وبخلاف ان زيدا عمرا ضرب لان الخبر غير صالح
اللام لكونه فعلا ماضيا خلافا للاخفش من البصريين والفراء من الكوفيين في هذه المسألة الاخيرة ووجهه ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما
المعمول فاسم ووجه المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع من غير اصل قاله الموضح في الحواشي وينبغي ان يجري خلافهما في ان
زيدا لطعاما قد اكل فان ظاهرا يمنع دخول اللام على قد وبعد فالقول عندي قول الاخفش والفراء بدليل اجازة البصريين زيدا عمرو ضرب وزيدا اجله قرب
مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول وان لم يجيزوا تقديم العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المعمول
هكذا هنا انتهى الثالث مما يدخل عليه اللام بعد ان الاسم بشرط واحد وهو ان يتاخر عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة او عن معموله اي الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك
لزيدا مقيم او جارا او مجرورا نحو ان في الدار لزيدا جالس وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبرها على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا منعه ابن عقيل في اول باب
ان فقال لا يجوز ان تقول ان زيدا بك واثق وان عندك زيدا جالس ثم قال واجازه بعضهم الرابع مما تدخل عليه اللام الفصل وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه
يعتمد عليه في تادية المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل بين الخبر والنعت وانما دخلت اللام لانه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء
الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان في المعنى وذلك بلا شرط ولا اتفاق لمن يجيز تقدمه مع الخبر نحو هو القائم فلذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير
الفصل ان يتوسط بين المبتدا والخبر نحو ان هذا لهو القصص الحق هذا اذا لم يعرب هو الداخلة عليه اللام مبتدأ فان اعرب مبتدأ وما بعده خبر والجملة خبر ان فلا
يكون ضمير فصل لان الضمير لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل بعد ان المكسورة على اربعة اشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين
فالمتاخران احدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام الابتداء نحو انني لوزر ولا
يلي ذي اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا لقد سما على العدا مستحوذا والثاني الاسم واليه الاشارة بقوله واسما حل قبله الخبر
واما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير الفصل واليهما اشار بقوله وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل وصل وتتصل ما الحرفية الزائدة بهذه الاحرف المتقدمة الا عسى ولا
فان ما لا تتصل بها وتتصل بان وان وكان ولكن وليت ولعل فتكفها عن العمل فما دخلت عليه من الجمل الاسمية وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية قال في المغني وتسمى ما الكافة
لعمل النصب والجر والمتلوة بفعل مهيئة فمثال ان وان نحو قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فان في الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها
جملة اسمية ومثال كان نحو كانما يساقون الى الموت ومثال لعل قوله لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا ومثال لكن قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقوله
ما فارقتكم قاليا لكم ولكنما يقضى فسوف يكون فما اسم موصول لا زائدة في موضع على انها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها
لان ما الموصولة تشبه باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوضحه قال بعض النسخ اسقاط
لفظه بخلاف وليس بجيد والمعنى اثباتها وانما اهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها الا ليت فبقي على اختصاصها بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن ابي الربيع
وظاهر قول في فانها اجاز البتة ليتما قام زيد ويجوز اعمالها استصحابا للاصل فتنبيل بوجوبه ويجوز اهمالها حملا على اخواتها وقد روي بهما قوله وهو النابغة
الذبياني قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على القائل بوجوب الاعمال
لانه جاز في رواية الرفع ان تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدأ محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر
الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا البيت واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد وبعده يحسبوه فالفوه كما ذكرت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد
فكملت مائة فيها حمامتها واسرعت حسبة في ذلك العدد والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة ايام وقصتها انها كانت لها قطاة
ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام ميه فنظروا فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعدوه فاذا هو ستة وستون قطاة
ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصفها الحمام بصيغة الجمع وهو سراع وشراع يحتمل اوله الاعجام والاهمال وبصيغة الافراد وهو
وارد والثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العدد وسمع الاعمال في انما نحو انما زيدا قائم بنصب زيد رواه الاخفش والكسائي عن العرب
سماعا وهل يمتنع قياس تلك المسموعة في البواقي مطلقا اي في بقية اخواتها الاربعة وهي ان المفتوحة وكان ولعل ولكن وقوفا مع السماع ذهب الى ذلك سيبويه
والاخفش او يسوغ القياس على ما سمع في انما مطلقا في بقية اخواتها الاربعة اذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك او يسوغ
القياس في لعل فقط لانها اقرب الى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ فاطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء او يسوغ فيها اي في لعل وفي كان لقربها

من ليت

هذا باب الأحرف الثمانية وغيرها من الحروف المشبهة بالفعل

من ليت لان الكلام معها صار غير خبر ذهب الى ذلك ابن ابي الربيع فهذه اقوال اربعة والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله ووصل ما بذي الحروف مبطل اعمالها وقد يبقى
العمل **فصل** يعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقوله وهو رؤبة ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والصيوفا فعطف الخريف بالنصب
على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا ابي العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر الغزير ويروى
الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف امطارهن والمراد بابي العباس السفاح اول الخلفاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه
بالغير لان الغرض تشبيه يديه بالامطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف فقلب التشبيه فقال يدا ابي العباس الربيع والخريف والصيوف ويعطف بالرفع
على محل اسماء هذه الاحرف بشرطين استكمال الخبر وكون العامل ان وان ولكن ثم لا بغير معمول الخبر نحو ان الله بريء من المشركين ورسوله فعطف رسوله على محل الجلالة
بعد استكمال الخبر وهو بريء وقوله فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا وقوله وما قصرت بي في
التسامي خؤولة ولكن عمي الطيب الاصل والخال فعطف الخال على محل عمي بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول النظم وجائز رفعك معطوفا على منصوب
ان بعد ان تستكملا والحق بان لكن وان وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل والمحققون
من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك مجمعون على ان رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم بل على انه مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة
على جملة والتقدير ورسوله بريء ولنا الاب النجيب ولي الخال الطيب الاصل او على انه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه وذلك اذا كان بينهما فاصل فهو من عطف
مفرد على مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر في بريء وهو في بريء وسوغه وجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والاب معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود
الفصل بالصفة والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه ورفع ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم ممتنع لما مر ان على محل يعني في
قولك ما جاءني من رجل ولا امرأة بالرفع لان الرافع لمحل رجل الفعل وهو باق ولا يمتنع على العطف على محل الحرف الزائد لان الزائد وجوده كالعدم
والرافع لمحل الاسم في مسألتنا التي نحن فيها الابتداء وقد زال بدخول الناسخ وهو ان وان ولكن والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي فان قيل اذا كان هذا من عطف
الجمل او من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراطهم استكمال الخبر وكون العامل ان وان ولكن عندهم قلنا اما اشتراطهم الاول فلانه اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم
تقدم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه واما اشتراطهم الثاني فلانه اذا كان من عطف الجمل فلئلا
يلزم عطف الخبر على الانشاء واذا كان من العطف على الضمير فلم يجز عنه جواب شاف ولم يشترط الكسائي وتلميذه الفراء الشرط الاول وهو استكمال الخبر تمسكا بنحو ان الذين امنوا
والذين هادوا والصابئون فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين امنوا قبل استكمال الخبر وهو من امن بالله واليوم الاخر وبقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على
النبي فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو يصلون وبقوله وهو ضابي بالضاد المعجمة وبعد الالف باء موحدة فهمزة ابن الحارث البرجمي بضم
الموحدة والجيم فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب فعطف قيار بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مفتوحة وياء مثناة
تحتية مشددة اسم فرس او جمل له وقيل اسم غلام له وضمير بها للمدينة وقوله وهو بشر بن خازم بالخاء والزاي المعجمتين والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في
شقاق فعطف انتم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه او المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفراء لا يوافق على ان جميعا والفراء
الله وملائكته يصلون على النبي استدرك ذلك بقوله ولكن اشترط الفراء اذا لم يتقدم الخبر على المعطوف بالرفع خفاء اعراب الاسم بنفع الخبر ويقتضي خفاء على المعمول لما تقرر
والظرف مقدم من تاخير والاصل ولكن اشترط الفراء خفاء اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الاعراب اخذه من التسهيل واعترضه في حواشيه قال والمعروف عن الفراء
انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاف للياء بخلاف التعبير بخفاء الاعراب فانه يدخل فيه والموافق لما نقله المؤلف ان يجيز ان كان الاسم مبنيا في بعض هذه الامثلة المتقدمة وهي ان الذين امنوا
الاية والبيتان ويمتنع ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف العاملين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيز ان الفتى وزيد ذاهبان
برفع زيد لعدم التخالف اللفظي فان اعراب الاسم خفي ومنع البصريون مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل في الخبر والمعطوف
مبتدأ وهو ايضا عامل في الخبر فيجتمع على الجزء الواحد عاملان عملا واحدا وذلك ممتنع ولا يتاتى ذلك على مذهب الكسائي والفراء لان الرافع للخبر عندهما في باب ان
هو الرافع في باب المبتدأ الا انه مشكل اما على القول بالترافع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدا قد زال بدخول الناسخ واما على القول بان رافعه الابتداء
في باب ان وكما نقله الشاطبي عنهم فلانه يلزم ان يكون الخبر في مسألتنا توارد عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدا فاعرابها منه ومما تمسكا
به من الادلة المتقدمة خرجها المانعون من البصريين على التقديم والتاخير فيكون من امن خبر ان وخبر الصابئون محذوف اي والصابئون والنصارى كذلك والاصل والله اعلم
ان الذين امنوا والذين هادوا من امن بالله واليوم الاخر والصابئون والنصارى كذلك من امن بالله واليوم الاخر او على تقدير الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه فيكون
من امن خبر الصابئون وخبر ان محذوف لدلالة خبر المبتدا عليه كقوله خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان فحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدا عليه والتقدير فاني
دنف وانتما دنفان والتوجيه الاول اجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول اولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور ويتعين التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير
في قوله فاني وقيار بها لغريب لان الاصل فاني لغريب وقيار بها غريب لا يتاتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول لاجل اللام لانها لا تدخل في خبر المبتدا الا اذا قدرت زائدة
مثلها في قوله ام الحليس لعجوز شهربه على احد الوجهين المتقدمين فيصح التخريج الثاني ويصير التقدير وقيار بها لغريب فان لغريب فيتعين التوجيه الثاني وهو الحذف من
الاول في قوله نعم ان الله وملائكته بالرفع والتقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون ولا يتاتى فيه التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير لاجل الواو في يصلون
لانها للجماعة المشتركة والله واحد لا شريك له الا ان قدرت الواو للتعظيم للواحد مثلها في قال رب ارجعون فانها للتعظيم الواحد فالحاصل على احد الوجهين فيقبل التوجيه الاول
ايضا ويصير التقدير ان الله يصلون وملائكته يصلون فان قلت كلا الوجهين مشكل فان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف معنى اما على التوجيه الاول

الاول فلان الصلوة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا واما على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا ايضا قلنا اجاب عنه في المغني فقال الصواب عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم لبعض انتهى وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجائز بالاتفاق قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا ولم يشترط الفراء الشرط الثاني وهو كون العامل ان ولكن بل ثم بنحو قوله وهو الحجاج يا ليتني وانت يا لميس ببلدة ليس بها انيس فعطف وانت بكسر التاء على محل اسم ليت وهي ياء المتكلم ولميس اسم امرأة وانيس بمعنى مونس وخرج بتبدل الراء والبناء للمفعول على ان انت مبتدأ حذف خبره وان الاصل وانت معي والجملة من المبتدأ والخبر حالية متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم والخبر قوله في بلدة هذا تخريج ابن مالك وهو على تكلفه قليل فان اكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو نص من على ذلك فقال في باب الحال ونذر نحو سعيد مستقرا في هجر وترجم الموضح بقوله يجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به انتهى والنادر والقليل لا يقاس عليهما والعبد منه قول بعضهم ان الاصل انا وانت فانا مبتدأ وانت معطوف عليه وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله في بلدة فحذف انا انتهى

فصل يخفف ان المكسورة فتقلل بالتضعيف فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من خفف لما فكل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر المبتدأ ومحضرون نعته وجمع على المعنى ويجوز اعمالها على قلة استصحابا للاصل واليه يشير قول الناظم وخففت ان فقل العمل نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان مخففة من الثقيلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما موصولة خبر ان وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه صفة مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله وتلزم لام الابتداء بعدها ان المكسورة المخففة المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلزم اللام اذا ما تهمل فالكلام فارقة بين الاثبات والنفي نحو ان زيد لقائم بتخفيف ان ورفع زيد فلولا اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قائم فلما جيء باللام ارتفع التوهم وهذه اللام قد تغني عنها قرينة لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم فيمتنع ترك اللام كما قاله في المغني لان الخبر المنفي لا يدخل عليه لام الابتداء كما تقدم او قرينة معنوية كان يكون الكلام مسوقا للاثبات والمدح كقوله وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن ولو قال لكانت باللام لجاز ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا ممتنع واباة جمع آب كقضاة جمع قاض من اباه اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت وصرفها لغة الحي والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما استغني عنها ان بدا ما ناطق اراده معتمدا وان ولي ان المكسورة المخففة من الثقيلة فعل فشرطه ان يكون ناسخا وبما تخلف وشرط الناسخ كونه غير نافي فخرج بذلك ليس وغير منفي فخرج بذلك ما زال واخواتها نحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك ما دام فلا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع الا ان الاكثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان نظنك لمن الكاذبين واكثر منه اي من المضارع كونه ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كنا لنزدين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وتدخل اللام ح على الجزء الثاني من معمولي الناسخ اما دخول ان على الناسخ فلانها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الاصل فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفرا عليها اذ الجزآن بعد بعد دخولها واما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ فكما تدخل على خبرها لانك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيدا لقائم واما كون الماضي اكثر من المضارع فلان المسند شبيه به لفظا ومعنى فقصد ابعد تخفيفها ان يدخلوها على مشابهها ويقاس على النوعين اتفاقا ولا يجيز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ وندر عند غيرهم كونه ماضيا غير ناسخ كقوله وهو الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب تخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد فادخلت ان المخففة على قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين وهو افصح من ضمها اخبار ومعناه الدعاء وحلت وجبت ولا يقاس عليه نحو ان قام لانا وان قعد لانت خلافا للاخفش فانه اجازه كما قاله في المغني وزاد هنا والكوفيين وهو وهم انهم يجيزون تخفيف ان ويدخلونها المخففة على نحو قام وقعد وذلك تخالف لما عليه فانهم لا يجيزون تخفيف المكسورة وحملوا ما ورد من ذلك على ان ان نافية بمنزلة ما واللام ايجابية بمنزلة الا قاله في المغني في بحث اللام و زعم الكوفيين ان اللام في ذلك بمعنى الا وان قبلها نافية انتهى ومما ورد في ذلك قراءة ابن مسعود ان لبثتم لقليلا احكاها الاخفش في معانيه وقول امراة من العرب الذي جلدته ان جاءه لجاهلا فادخل على الماضي غير الناسخ وان لا يلاء متروكة لا ماضية ولا ناسخا بان يكون مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما كقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان للام بعد ان المخففة ثلث حالات وجوب ذكرها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيد لقائم بالاهمال حيث لا قرينة والثاني نحو ان زيدا قائم بالاعمال وما ذكر من انها لام الابتداء قاله سيبويه والاخفش واكثر البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن ابي العافية وابن ابي الربيع الى انها غيرها اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا في الاصل ولا داخلا الى الخبر كالمعمول في نحو ان قتلت لمسلما اذ واجبت ان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وبها خالا لان محل الجزء الاول والذي يلي ان والمفعول كالجزء الثاني فاذا قلت لمسلما بمنزلة ان قتيلك لمسلم ثم اذا كان الفعل ناسخا دخلت على الجزء الذي كان خبرا في الاصل كما تقرر وان كان غير ناسخ دخلت على معمول فاعلا كان او مفعولا ظاهرا كان او ضميرا منفصلا كما تقرر فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان تقدم ضل من اضل القلوب نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا فان قلنا اللام للابتداء كسرت ان وان قلنا لام اخرى اجتلبت للفرق فتحت وال دخولها على الفعل مطلقا ما اشار بقوله والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلقيه غالبا بان ذي موصلا

فصل وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل وجوبا لكن ويكون مقتضاها اما هو الا ان في الجملة الاسمية لانها اكثر مشابهة للفعل من المكسورة ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا عند ابن مالك محذوفا لا ظاهرا سواء كان للشأن او لا لان المكسورة تبت لفظها في الظاهر دون المفتوحة فقد دوا عملها في المضمر لئلا يسقط الاوى عن الاضعف وذهب ابن الحاجب انه لا يكون الا للشأن واما قوله وهو الشخص المسمى جنوب اخت عمرو ذي الكلب بانك ربيع وغيث مريع وانك تكون هناك الثمالا فضرورة من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشأن وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه

هذا باب لا العاملة عمل ان وتسمى ايضا لا النافية للجنس

واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر وربيع الازمنة ربيعان ايضا الربيع الذي يأتي فيه النور والكمأة وهو الثاني ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلأ او المطر والمريع بفتح الميم المخصب يقال مرع الوادي بالضم اي اخصب فقد نسبها اسماء الكلأ واقرب منهما ان يجعل اسما للمطر فيقال مرعى الوادي اي امرعه المطر والثمال بكسر المثلثة الغياث خبر تكون ويجب في خبرها ان يكون جملة لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم فان كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها جامد لم يحتج لفاصل من الفواصل الاتية اما مع الاسمية فلانه يجوز ان يعقدان باسم وخبر كما يجوز بها بعد المثقلة العاملة واما الفعل الجامد فهو كالاسم لانه غير محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه اما الدعاء فيشبه بالجامد في عدم التصرف قاله الشاطبي فالاسمية نحو واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين والفعلية التي فعلها جامد نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والفعلية التي فعلها دعاء اما بخير نحو ان بورك من في النار ومن حولها او بشر نحو والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من خفف ان وكسر الضاد في غير السبع هذا مبني على جواز تفسير ضمير الشأن بالجملة الانشائية والجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن ويجب الفصل في غيرهن ليكون عوضا مما حذف من ان وهو احدى النونين والاسم انكارا بالنسبة الى المصدرية و كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم وما اشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما اشبهه الفعل اما بقد لانها تقرب الماضي من الحال نحو ونعلم ان قد صدقتنا او تنفيس نحو علم ان سيكون او نفي بلا او لن او لم فقط مثال لا نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة من رفع تكون وحسب ان لا قام زيد ومثال لن نحو ايحسب ان لن يقدر عليه احد ومثال لم ايحسب ان لم يره احد او لو نحو ان لو استقاموا وان لو نشاء اصبناهم وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مثبت واما منفي وكل منهما اما ماض او مضارع فالمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفي ان كان ماضيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا ففاصله لن ولم ولا واما لو فانها في الامتناع تشبه النافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا ويندر تركه اي الفصل بواحد منها كقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسئلوا باعظم سؤل الشاهد علموا ان يؤملون وسؤل بمعنى مسؤل كقوله تعالى ولقد اوتيت سؤلك ولم يذكر لو في الفواصل الا قليل من النحويين هذا شرح قول الناظم وان تخفف ان فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد ان وان يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن الفصل بقد او نفي او تنفيس او لو وقليل ذكر لو وقول ابن الناظم ان الفصل بها اي بلو قليل وهم نبه على الهاوي غلطه منه على ابيه كان الموضح رد له انتهى فيها دينا هذا بلو فاعترض عليها والا فالذي قاله ابن الناظم في شرحه لنظم ذلك النحو ما نصه واكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين ان المخففة والفعل بلو والى ذلك اشار الناظم بقوله وقليل ذكر لو وقوله هو مثال الضمير في الموضح ولينظر في قلب محقق كان فيقتضي ابقاء اعمالها استصحابا للاصل لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها والى ثبوت اسمها وخبرها اشار الناظم بقوله وخففت كان ايضا فنوي منصوبها وثابتا ايضا روي كقوله وهو رؤبة كان وريده رشاء خلب ويروى كان وريديه رشاء خلب في رواية من نصب كان وريشا بكسر الراء والمد خبرها وهو مفرد لا تجرح صحيحا الصعاء انه مثنى بالثنية والرشاء الحبل بفتح الخاء المعجمة فاللام ابو اسحق وهو رجل الحلب البئر البعيد القعر وذلك وبياض الباء الموحدة فالمعجمة المثلثة ابن موهب بالتصغير اليشكري قاله النحاس وقال السيرافي هو ارقم بن علباء وقال ابن المقفع هو علباء بن ارقم اليشكري يذكر امرأته وبعدها ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم يروى بالرفع لظبية على انها خبر كان على حذف الاسم اي كانها ظبية ويروى بالنصب لظبية على انها اسم كان على حذف الخبر اي كان مكانها ظبية ويروى بالجر لظبية على ان الاصل كظبية وزيدت ان بينهما اي بين الكاف ومجرورها وعليهن فجملة تعطو صفة لظبية والموافاة الاتيان والمقسم بضم الميم وفتح القاف وبالسين المهملة مع التشديد المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسمه اي جميل حسنه وتعطو اي تتناول ومدة بالى للتضمين معنى تميل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر بالفتح او رواية صار ذا ورق وبعده ناظر السلم والنضرة الحسن والبهجة والسلم شجر شجر العضاة لم يتولوا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل كما تقدم تعليله في ان المخففة كقوله ووجه مشرق اللون كان ثدياه حقان نقدير يداه حقان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كان واسمها ضمير شأن محذوف اي كانه وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه غيره ونحر مشرق النحر والمغني على الشين ويروى صدر بالجيم لونه و ثدياه على جمع كهيئة الاستدارة وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم في المضارع المنفي او قد في الماضي المثبت فالاول نحو كان لم تغن بالامس والثاني نحو قوله لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كان قد الما فصل بين كان والما بقد والمهول المفزع يقال هاله الامر يهوله اذا افزعه وقطع الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بنار اذا تدفأت بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه والم ماض من الالمام وهو النزول يقال الم به امر اي نزل به وتخفف لكن فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ولشبهها بن لفظها لفظ الفعل نحو فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا على ان ولم يسمع عن العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل فرواية لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص

هذا باب لا العاملة عمل ان المشددة تسمى التبرئة وغيرها من حروف النفي وخولا التبرئة ان نصت على النافية كالتي قبلها ما كانت لان كل من قراءة فقد نفيت عنه شيئا ولكنهم خصوها بالعاملة عمل ان فان التبرئة فيها امكن من غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس وافردت بباب لطول الكلام عليها قال ابو البقاء انما اعملت لا عمل ان لشابهتها لها من اربعة اوجه احدها ان كلا منهما تدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما للتاكيد فلا لتاكيد النفي وان لتاكيد الاثبات الثالث ان لا نقيضة ان والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره الرابع ان كلا منهما له صدر الكلام ولكونه لا محمولة على ان في العمل انحطت رتبتها عنه في امور منها ان اسم لا لا يكون الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا ومضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة و معرفة ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا وجارا ومجرورا ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسم ان متفق في اعرابه انتهى ومنها ان تعمل بلا شرط ولا تعمل لا الا بشرط وشرطها ان تكون نافية لا زائدة وان يكون المنفي بها الجنس باسره وان يكون نفيه نصا وذلك اذا دخلت على نكرة واريد بها النفي العام وقدر فيه من الاستغراقية لان من هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار وانت تريد نفي الجنس كله امتنع الا بقيد ويوم ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال

مل من رجل في الدار فهو سائل عن كل الجنس قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم ان لا تقع بين عامل ومعمول وان يكون
نكرة لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات وان تكون النكرة متصلة بها خلافا لابي عثمان فانه اجاز فيها ان تعمل مع فصلها ولكنه لا اسمها
يبنيه وقد جاء في الشعر لا منها بد بالبناء مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي وان يكون خبرها ايضا نكرة على الاصل فجملة الشروط سبعة زاد بعضهم
الا وان لا يكون اسمها واحد الخبرها وشبها خبرها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام سفر حاضر فغلام سفر اسمها
وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير مركبة واما اذا ركبت فعن سيبويه انها لا تعمل في الخبر لان النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا مرفوع
بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها ايضا وهو مذهب الاخفش والمازني والمبرد فان كانت غير نافية لم تعمل في الاسماء شيئا وشذ
اعمال لا الزائدة في قوله وهو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها اذا للام ذوو احسابها عمرا فاعمل لا الزائدة في ذنوب اسمها و
لها خبرها وانما عملت مع الزائدة لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد
من لولا لان لو شرطها ممتنع لامتناع الغرض انه منفي بلم وامتناع النفي اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لا نفيها عنها واذا ثبت الذنوب امتنع اللوم لان جواب لو اذا كان منفيا
في نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما شذ عمل الزائدة لانها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادي
ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست من الداخلة على الفعل ولو كانت لا غير نفي الجنس بل لنفي الوحدة عملت عمل ليس من رفع الاسم ونصب الخبر
نحو لا رجل قائما فالنفي هنا للوحدة دون الجنس اذ قلت عندي بل رجلان فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنين وكذا تعمل عمل ليس اذا اريد بها نفي الجنس لا على سبيل
التنصيص بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما ويمتنع ان يقال بعده بل رجلان والحاصل ان لا اذا اعملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر لان النكرة
في سياق النفي تعم فاذا اردت نفي الواحد صرحت بقولك عندي بل رجلان واذا اردت نفي الجنس لم تعقبه بشيء بل لا يجوز ان تقال بعده بل رجلان هذا حاصل كلام
ابن عقيل وان وقعت لا بين عامل ومعمول كما اذا دخل عليها الخافض فانها لا تعمل شيئا وخفض الخافض النكرة لقوته لان لا لا تحول بين العامل ومعموله
نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء بالجر فيهما بحرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وعن ...
بن ابي مالك واهل الحجاز عن ابو عمرو باء من كلامها ورفعوا اللام في قوله اداة والجر بعدها ادعا في الاعراب ...
[illegible]
فائدة الخاطر ثار ان لا يصبت شيء ولا خبرها لا بناصبات فصله ... وان كان الاسم معرفة او منفصلا منها اهملت وجوبا ووجب عند غير المبرد وابن
كيسان تكرارها في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من مصا جنسي النفي وكان العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وام والسؤال بهما لابد فيه
من العطف فكذلك الجواب نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون وانما لم تكرر مع المعرفة في قولهم لا نولك ان تفعل وفي قوله اشاء ما شئت حتى
لا ازال لما لا انت شائية من شاننا شانئ للفرد ... في هذا البيت واللام في للفرد للتعليل متعلقة بلم تكرر والمعنى وانما لم تكرر في لا انت للفرد ... ومضارع شاء
مسند للمتكلم وما موصول في موضع نصب على المفعولية بشاء وشئت بكسر التاء صلة ما والعائد محذوف وحتى بمعنى الى ولا ازال مضارع زال منصوب بان مضمرة بعد
حتى وجوبا واسم ازال مستتر فيه وجوبا وخبره شانئ آخر البيت بنون من الشان وهو البغض وقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصول اسم
نافية وانت مبتدأ وشائية من المشيئة خبره ومن شاننا متعلق به والجملة صلة ما والعائد محذوف والمعنى اشاء الذي شئته لا ازال شانئا للذي لا انت شائية من
شاننا اي مرادنا وقوله معطوف على الفرد لا نولك بلا ينبغي لك ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لانه في معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو من
التنويل والنوال وهو العطية مبتدأ وان تفعل سد مسد خبره كما في الوصف مع مرفوعه قال الخضراوي وقال ابو حيان والذي ذهب اليه انه خبر لا فاعل لان نولك
ليس بوصف قال الموضح لا ادري كيف يتأتى ان يقول هذا مع قوله ان نولك معمول بلا ينبغي لك ولم يزل كتاب بان المرفوع النائب مسد الخبر لا يرتفع الا بالوصف انتهى
وانا قلنا بالاول فالظاهر ان المرفوع هنا نائب عن الفاعل قال الرضي والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول كليس متناولك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان
تناوله انتهى فسقط بالتاويل في المثال وبعو الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرارها اذا دخلت على معرفة والى اعمال لا عمل ان اشار
الناظم بقوله عمل ان اجعل للا في نكرة مفردة جاءتك او مكررة فصل واذا كان اسمها مفردا اي غير مضاف ولا شبيه به بني على الفتح ان كان مفردا لفظا ومعنى او
لفظا لا معنى او جمع تكسير لمذكر او مؤنث فالاول نحو لا رجل والثاني نحو لا قوم ولا شجر والثالث نحو لا رجال ولا صنو والى ذلك اشار الناظم بقوله وركب المفرد
فاتحا ونبني عليه اي على الفتح او على الكسر ان كان جمعا بالف وتاء مزيدتين كقوله وهو سلامة بن جندل يبكي على فراق الشباب لا معقل خلافا لا ابن عصفور ان
الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب بكسر التاء وفيها روي فيها في لذات جمع لذة وهو اسم لا والشيب بمعنى الشيبين خبرها وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم
لا اربعة اقوال احدها انه يجعل في البناء كما في الاعراب فكما ان فتحته في الاعراب كسرة فكذلك في البناء قاله ابن ... وهو قول الاكثرين وقال ابو الفتح في
الخصائص ما اصله انه لا يجيز فتحته بغير الا ابو عثمان المازني وعبارة الخصائص لم يجز اصحابنا الفتح الا شيئا قاله ابو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين انتهى
الثاني كالاول انه لا ينون تنوينه كنون مسلمين لا كنون زيد فلا اثبات في البناء جزم به ابن مالك في شرح المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وثانيها بعد ابن خروف
الثالث انه يفتح لان الحركة ليست للمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني والفارسي في ... ورجحه الموضح في المغني وشرح الشواهد الرابع انه يجوز الفتح
والكسر بغير تنوين وهو الصحيح والنص عليه هنا وقال بعض المغاربة جواز الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا هل هي اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج
والجرمي والرماني والكوفيين كسر ومن قال هي بناء كجمهور البصريين فتح وبني على البناء انه ان كان مثنى او مجموعا على حده اي حد المثنى وهو ... اعرابه بالحرف وشذ

وبجوزه

هذا باب لا العاملة عمل ان المشبهة بها وهي لا التي لنفي الجنس

واحد واختار مهمونز زائدة محذوف للاضافة كقوله ... القبن بالعيش متعا ولكن لورد المنون تابع والقين بكسر الجيم نتيجة القاسم لا مبني على البناء
ومنعا بالبناء المفتوح خبرها ... من التغرب وهو الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووروده الذي لا بد منه وهو جمع وارد وقوله بحشر الناس لا بنين
ولا اباء الا عنهم شؤون فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم مبني على البناء ولا اباء جمع اب عطف على ما قبله ولا حرف ايجاب ... عنهم بفتح العين المهملة و
النون ويكون النباء المثناة بمعنى عنهم وشؤون جمع شان وهو الخطب فاعل عنهم والجملة في موضع رفع خبره ولا نصرف ابنا بالواو لان خبر الناسخ يجوز قرنه
بالواو كقول الحماسي ... هو عريان ... الا فاله الموضح في باب
لا معربان بناء على التنبيه والجمع عارضا التضمن او التركيب علة البناء ذلك لو صح للزم الاعراب في يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وعلى القول بالبناء في اسم لا
المفرد اختلف في علة البناء فقيل علة البناء ... تضمن معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند
اختار هذا القول ابن عصفور وعلله بان تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير واعترضه ابن الضائع بان المتضمن المعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها
وقيل علة البناء تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسمين كخمسة عشر هذا قول سيبويه والجماعة ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا نحو لا فيها رجل ولا امرأة وقد
ركب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله اثورا ما اصيدكم ام ثورين ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد اما كم ... باسقاط اللام
والمعنى اصيد لكم ثورا ام ثورين واما المضاف وشبهه فمعربان اتفاقا نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالعا جبلا مفقود واما لا ابا لك فاللام زائدة لتاكيد معنى
الاضافة وهي ... لا عبادة فلان اسم لا لا يضاف لمعرفة واللام منزلة لصوق الاضافة واما وجه علة الاعتداد هو ان ما قبلها معرب بالالف
وانما يعرب اذا كان مضافا ... والجمهور ويشكل عليهم لا ابالي بالا لف مع الاضافة الى ياء المتكلم والمراد بشبهه اي شبه المضاف ما اتصل به شيء من تمام
معناه مرفوع او منصوب او مجرور نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا فلا في الجمع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها ولفظها
خبرها وفعله في الاول فاعل قبيحا لانه صفة مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخير لانه اسم تفضيل ومما ذكر من نصب
الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين واجاز البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وعليه
يخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت قاله في المغني فصل وتلك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه ... فيهما اي فتح ما بعد لا الاولى
وما بعد لا الثانية وهو الاصل نحو لا بيع فيه ولا خلة بفتحهما في قراءة ابن كثير وابي عمرو بن العلاء والثاني رفعهما اما بالابتداء او على اعمال لا عمل ليس كالاية المتقدمة
في قراءة الباقين من السبعة وقوله وهو عبيد الراعي بن حصين وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تركت
مني وقلت صريحا لا ناقة لي ولا جمل وهو مثل يضرب لبراءة منه والثالث فتح الاول ورفع الثاني كقوله هذا لعمركم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب
واختلف في قائله فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من بني مذحج ونسبه ابو رياش لهمام بن مرة ونسبه الاعرابي الى رجل من بني عبد مناة ونسبه الحاتمي الى الاحمر ونسبه
الاصفهاني الى ضمرة بن ضمرة والصغار بفتح الصاد الذل ... بعينه توكيد له والباء زائدة كما لهو وجوير يهجو عمر وعامر بن حفصة معه يزيد يكون هو لمن دعو
ابو نبيلة من قيس بابي بلاء يا تيم عامرات ونالها لا يدين ولا صدى بابي مثلو بحد ... والقد بابي بلاء نعرفون ونالها بضم الذال المعجمة وتخفيف النون
وبعد لا الف باء موحدة مفتوحة اي اتباع وجملة لا يدين ولا صدى نعت الذنابى والمعنى ... بل اتباع لا يدين لكم ولا صدى والرابع عكس الثالث وهو رفع
الاول وفتح الثاني كقوله وهو امية بن ابي الصلت في احوال الجنة فلا لغو ولا تاثيم فيها وما فاهوا به ابدا مقيم واللغو الباطل والتاثيم من اثمته اذا قلت اثمت وفاهوا
والمعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تاثيم احد لاحد به وما يلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التابيد والخامس فتح الاول ونصب الثاني كقوله وهو انس بن العباس
السلمي جد العباس بن مرداس وقيل ابو عامر جد العباس لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع ومنعوا الاوجه الخمسة الجائزة في نحو لا حول ولا قوة الا بالله
مستفادة من قول الناظم وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة والثاني اجعلا مرفوعا او منصوبا او مركبا وان رفعا ولا لا تنصبا ولكل منها توجيه يختص اما فتحهما
فوجهه ان تجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت فعلى مذهب سيبويه لا يقدر بعده خبرهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح
اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع رفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان ويجوز
عنده ان يقدر لكل واحدة منها خبرا لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه القائل بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر
كما عملت فيه لا الناصبة اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما مثلان فيجوز ان
يعملا في اسم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان لانهما شيء واحد ويجوز ايضا عند هؤلاء ان يقدر لكل منهما خبر على حياله واما رفعهما فوجهه ان تجعل
لا الاولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتداء او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فلا تخرج الاسمين ان قدرت لا الثانية
تكرارا للاولى وما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فلا تخرج احدهما وخبر الاخرى محذوف كما في زيد وعمرو قائم ولا
يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذور ان احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني توارد عاملين على معمول واحد قاله في المغني في مسئلة لا رجل ولا امرأة في ...
واما فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فقدر سيبويه ان يقدر لهما
معا خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زائدة
وهي ملغاة او عاملة عمل ليس اما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه
الذي قبله على المذهبين واما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها منصوب منون وهو ... الا انه ضعف

الاسم مع وجود لا ضعيف في القياس فجيء بلا تنوين حتى قال ابن الدهان في الغرة غلط يونس وجماعة من النحويين بالتنوين كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري
منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى ابا قوة وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة مؤكدة وان الاسم بعدها منصوب لعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على
لفظ اسم لا لان ما اطرد في لا بناء اسمها معها على الفتح نزل منزلة العامل المحدث للفتح الاعرابية واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر ما
بعد الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان لا الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما تقول غيره فلو اتفق الخبر
مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر على حاله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عنهم لا وحدها ويجوز ان يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة
من اثنى عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه الثلاثة
واما ضربت هذه الاربعة في الثلاثة الاولى بلغت اثنى عشر وكلها جائزة الا اثنين رفع الاول على الالغاء وعلى اعمالها عمل ليس ونصب الثاني وانها فانه الثاني في
شرح الجمل له مائة واحد وثلاثين وجها هذا اذا لعطف وكررت لا فان عطفت ولم تكرر لا وجب فتح الاول على اعمال لا عمل ان وجاز في الثاني النصب عطفا على محل لا والرفع عطفا
على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا كقوله وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
فابنا بالنصب ويجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح واما حكاية الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء بحاله على نية لا
كما قالوا ولا يبيتنها وانشاعه عليه كل والى ذلك اشار الناظم بقوله والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى فصل جاز او وصف النكرة المبنية بمفرد متصل
نعت مفرد جاز في الوصف المفرد فتحه على انه ركب معها اي مع النكرة قبل مجيء لا وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليها لا مثل خمسة عشر عندنا وقيل علة البناء كونه
من تمام اسم لا واسم لا وجب له البناء لتضمنه معنى من فصار كانهما معا تضمنا معنى من وقيل انه اتبع على لفظ الموصوف لانه اشبه المعرب وقيل تنحية لاعراب وحذف تنوينه للتشاكل وجاز
نصبه مراعاة المحل النكرة الموصوف لانها في محل نصب وقال الشاطبي النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حركة البناء هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها
وجاز رفعه مراعاة محلها مع لا لانها في محل رفع بالابتداء اصحبهما بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلها بالرفع وجعلوا النعت المجموع كما عكسوا في النعت المقرون بلا نحو
مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل انتهى نحو لا رجل ظريف فيها هذا من امثلة الخليل فيجي فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف
لا رجل ظريفا بنصبه لا رجل ظريف برفعه ومثله لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظريفين وظريفون بينهما لفظ المفتوح المنون ولا هندات ظريفات لانه
في ذلك كله مبني ولا فرق في النعت بين المشتق كما مر والجامد المنعوت بمشتق ومنه لا ماء ماء باردا عندنا فيجوز في ماء الثانية الفتح على انه مركب مع الاول والنصب والرفع على ما
مر وضعف الكمال الانصاري في شرح المفصل كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي والبدل انتهى
وجوابه انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي والبدل انتهى وجوابه انه لا يمتنع جعله صفة لانه لما وصف بما بعده صار مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد ولانه
يوصف بالاسم الجامد اذا وصف كمررت برجل عاقل والقول بانه توكيد لفظي او بدل خطأ لان الماء الثاني لما وصف تقيد بقيد فخرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح
كونه توكيدا له ولا بدلا لانه لعدم مساواته للاول وان جعلنا بانه نعت للماء الاول وماء الثاني بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع وقال
ابو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة للحال قوله نعم فيها بفرق كل امر حكيم امرا من عندنا واعرضه الموضح في الحواشي بانه انما جيء بالجامد توطئة للحال لتجرى على صفتي ذكان ذلك
في المشتقات وهنا لو لم تذكر الثاني لعجز به قولك باردا تقع حالا من الماء الاول فانه هذه التوطئة انتهى فان فقد الافراد في النعت نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا او فقد الاتصال
المنعوت نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا او فقدا لا ساكل فان كان بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل في الدار ظريفا او لا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح فيهن لانه يشبه التركيب
مع لا ولا يركب ثلاثة على كلمتين وجاز الرفع بالنظر الى المحل والنصب نظرا الى لفظ المنعوت ان كان معربا والى محله ان كان مبنيا فالمراد بالحمل على الموضع في هذا الباب حمل على المعنى
والمبني لان الموضع للابتداء انتهى والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومفردا نعتا لمبني يلي فافتح او انصبن او ارفع تعدل وغير ما يلي وغير المفرد لا تبن وانصبه او الرفع اقصد
كما تقدم في المعطوف بدون تكرار لا مشبه لنعت المفصول في جواز الرفع والنصب فالمعطوف بدون تكرار والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال والعطف
ان لم تكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى وصنيع الموضح افضل من جهة التشبيه المنسب له وكانه البدل الصالح لعمل لا وهو المنكر فانه عطف بدون تكرار لا نحو لا رجل وامرأة فيها
بنصب امرأة ورفعها او البدل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجل وامرأة فيها بنصب رجل وامرأة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف بحرف وفي البدل
بعامله لان البدل على نية تكرار العامل فان لم يصلح البدل لان يعمل لا بان كان معرفة فالرفع واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى محل لا اسم لانها
لا تعمل في معرفة نحو لا احد زيد وعمرو فيها فزيد وعمرو بدل تفصيل من احد وكذا يجب الرفع مع تكرار لا في المعطوف الذي لا يصلح العمل لا نحو لا امرأة فيها ولا زيد لان لا
لا تعمل في معرفة قال ابو حيان ومن قال ربت شاة وسخلتها قال لا غلام ولا اخيه لا رجل عندنا ولا اخاه قاله صاحب البسيط ووجهه انه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في
الاوائل وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على انهما لا يتبعان نكرة وسبق الخلاف فيهما فصل واذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس لم يتغير الحكم بل يكون
حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها فهي عاملة في الاسم نحو لا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو الا رجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرار نحو الا رجع ولا الجيئات الاوجه
الخمسة ثم تارة تكون الهمزة باقية على معنيها من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي كقوله وهو مجنون الملوح على ما قيل الا اصطبار لسلمى ام لها جلد
اذا الاقي الذي لاقاه امثالي والمعرب مشعر الا اثبت ما لا فاء امثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى ام لها جلد ويشبه وكذب عن الموت بما ذكر لسلمى لها وادخل
ان النافية على المضارع بدل الماضي وهو نادر بناء الحرفين على معنيهما ما قيل في توهم بوعلي الشلوبين انه غير واقع في كلام العرب ورده على الجزولي انما زاد
والحرف وشبه[illegible] على مقدر [illegible] بالعين والقاف بكسر الفاء وبالصاد المهملة والعين بفتح العين المهملة والحاء والشلوبين لفظا عجميا منطق
بالحرف الذي بعد واوه بين الباء الموحدة والهاء ولامه مضمومة فقد فتح قاله الدماميني وتارة يراد بهما الهمزة ولا التوبيخ والانكار كقوله الا ارعواء

باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر

لمن ولت شبيبته واذنت بمشيب بعده هرم فالاحرف توبيخ وارعوا مصدر ارعوى اي كف عن الشيء يستعمل كثيرا في ترك ما يستهجن يقال ارعوى فلان عن القبيح اي انكف عنه و
ولت ادبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال في المطول والشباب في الجمع عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة انتهى وهو ماخوذ من
كلام الاطباء واذنت اعلمت والمشيب الشيب واحد وقال الاصمعي المشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب تغيرهم بياض الشعر والهرم كبر السن وكون الحرفين لها
التوبيخ هو الغالب في الاستعمال واعترض الدماميني فقال اعلم ان المفيد للانكار التوبيخي هو الهمزة وحدها لا مجموع الا والنفي المفاد بلا باق على حاله فتفيد البيت علم الارعواء
امر ثابت والتوبيخ تسلط على ذلك وجه فيها حرفا كل منهما يفيد ما اختص واجاب الشمني بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار التوبيخي وكلمة لا تفيد النفي فمجموع الا تفيد الانكار
التوبيخي على النفي وتارة يراد بها التمني كقول الاعمى الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثأت يد الغفلات والعمر مدة بفتح الباء المثناة تحت وشكون الراء ذو اخوه ثابتا منصوب
قبلها همزة بمعنى يصلح في جواب التمني وفاعله ضمير العمر واثأت بمثلثة بعد الهمزة الاولى اي افسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار الغفلات
بانسبتها بمن يكسب اشياء بيده هو في كون الحرفين يراد بهما التمني كثير واختلف في الاهدلة في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والغائها والمصل عند سيبويه والخليل ان لا
هذه ملاحظ فيها معنى الحرف والفعل فهي بمنزلة اتمنى فلا خبر لها كما ان اتمنى لا خبر له وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها كما انها لا تكرر كما ان ليت كذلك
لان ليت لا تركيب مع اسمها ولا تكرر فلتلغى ولا تعمل الا عند المازني الذي الاسم بعد ما ضمر فيبني ان كان مفردا ويعرب نصبا ان كان مضافا او شبهه خالفهما المازني والمبرد
كالمجرد من همزة الاستفهام فلها عنده امر كما لها مجرد من تركيب نصب خبر والغاء واتباع اللفظ اسمها او محله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه
ان خبر لا وان ما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها فقط لا لا نصب قبلهما فرجوعه مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم احد الامرين اما تنوين الخبر او
محلها مع اسمها وايا ما كان فهو المدعى ورد بانه لا دليل لهما في البيت الذي استدلا به اذ لا يتعين كون مستطاع خبرا لا صفة لاسمها ورجوعه فاعلا على حد
اي نائبا فاعل مستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا والجملة من المبتدأ والخبر صفة ثانية لعمر وصفة الاولى جملة ولى واذا طرقه هذا
الاحتمال سقط منه الاستدلال ولما فرغ من الكلام على الا المركبة انتقل الى المشابهة لها في النظم بقوله ولعط لا مع همزة استفهاما ما تستحق دون الاستفهام شرع في لا
البسيطة على الاصح كلمة للافتتاح غير الاسلوب وقال يرد للتنبيه والاستفتاح فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ولا تعمل شيئا فالاسمية نحو الا ان اولياء الله
لا خوف عليهم والفعلية نحو الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فالا داخلة على ليس فقدمه الا ان يوم منصوب بمصروف مقدم من تأخير والاصل الا ليس مصروفا عنهم يوم يأتيهم
وترد للعرض بسكون الراء والتحضيض بحاء مهملة وضادين معجمتين مختصان بالجملة الفعلية الخبرية ولا يعملان شيئا والعرض نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم والتحضيض
نحو الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وانما اختصا بالفعلية لانهما للطلب لان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية امر حادث يتجدد
فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم التجدد وقال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف التحضيض معناها اذا دخلت على المضارع والتوبيخ اذا دخلت على
الماضي مثله واذا جهل الخبر سواء قلنا انه خبر لا ام خبر المبتدأ وجب ذكره للجهل به نحو لا احد اغير من الله عز وجل اذا علم من سياق او غيره فحذفه كثير نحو لا ضير
قالوا لا ضير انا الى ربنا منقلبون ولو ذكر لجاز عند الحجازيين والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر اذا المراد مع سقوطه ظهر وحذف الخبر التعلق بلزمه
التميميون والطائيون مذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف وغيره عنهم انهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال ابو حيان والاكثر ما يحذفه
الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله لنا اوفي الوجود ونحو ذلك قال الزمخشري في جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاسم
المبتدأ وخبره كما تقول زيد منطلق ثم جيء باداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدأ معها لا رجل في الدار ويكون الله مبتدأ ومؤخر الخبر ا
وعلى هذا يخرج نظائره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي نقله الموضح عنه وقال بعد قلت وقد يرجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى الابدال ا
بعمل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص ونقل عنه قولهم بجعل المرفوع خبرا انتهى هذا باب الافعال الداخلة
بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي اعطى
بطنت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمرو الا على جهة التشبيه وان سلم فرد ذلك مع ظننت واجب المنع وان المراد ظننت زيدا عمرا فيتبين خلافه وذهب الفراء الى ان الثاني
منصوب على التشبيه بالحال مستندا لانه يقع جملة وظرفا ومجرورا ويقع معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا بد منه ثم اضاف ابن الحاجب هذا الباب يوغار احدهما
افعال القلوب انما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة اقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر وتفكر وما يتعدى
لواحد بنفسه نحو عرف زيد الحق وفهم المسئلة وما يتعدى لاثنين بنفسه وهو المراد هنا واليه اشار الناظم بقوله انصب بفعل القلب جزئي ابتدا اعني رأى خال
علمت وجدا ظن حسبت وزعمت مع عد حجا درى وجعل اللذ كاعتقد وهب تعلم وينقسم هذا القسم المتعدي لاثنين اربعة اقسام احدها ما يفيد في الخبر يقينا وهو اربعة
وجد والفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثاني وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما
مجيء وجد للعلم لان من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه قال الله تعالى انهم الفوا اباءهم ضالين فاباءهم مفعوله الاول وضالين مفعوله الثاني وقال الشاعر وهو زياد بن سيار
تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر فتعلم امر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثاني والاكثر وقوع تعلم هذا على ان
المشددة وصلتها فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه كقوله وهو زهير بن ابي سلمى فقلت تعلم ان للصيد غرة وان لا تضيعها فانك
قاتله بفتح الهمزة وتشديد النون حرف توكيد وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم وان
الاخرى حرف شرطية والهاء في تضيعها عائدة على الغرة فيها قبله والهاء في قاتله عائدة على الصيد وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب تعلمت ان بدا
خارج بمعنى علمت وقال الاخر دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء جميل دريت مبني للمفعول والتاء مفعوله الاول في موضع رفع على النيابة عن

الفاعل والوني مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة ... منادى مرخم حذف ...
التاء فاغبط جواب الشرط مقدر اي ان ... فاغبط من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها ...
نحو ... فاذا دخلت عليه الهمزة ... والجر بالباء مفعوله الثاني ...
في الخبر ...
وهو ... مفعوله الثاني ...

[illegible]

باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر

منه ... ونائي ... بمعنى احمر لونه وابيض ... الرجل اذا احمر لونه ... كالبرص ... التعجب ... الرجل
... بالظاء المشالة ... الفرس ... مشبه ... الموضح ...
... من ... العرب ... الحلبة ...
... واحد ... فاعل وثانيهما مفعول اول ... المفعول الثاني ...
... المفعول ...

[illegible]

الاسم مع وجود لا ضعيف القياس فخذ بلا تنوين حتى قال ابن الدهان في الغرة غلطنا يونس وجماعة من النحويين بالتنوين كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجملة النحو
منصوبا على اضمار فعل اي لا ارى لا قوة وهو عند غيرهم على تقدير لا زايدة مؤكدة وان الاسم بعدها منصوب للعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيرهم على
لفظ اسم لا لاشبه الحركة في الطرفين لانهما اسمها معها على الفتح تنزل منزلة العامل الحادث للفتحة الاعرابية واما الجر فلا يجوز عند من ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر ما
بعد الاولى مرفوع بما كان مرفوعا قبل دخولها عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان لا الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده [illegible] ليقطع الخبر
مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر على حاله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة [illegible]
من اثني عشر وجها وذلك لانه اذا بنيت لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه [illegible]
واذا ضربت هذه الاربعة في الثلثة الاولى بلغت اثني عشر وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاولى على الالغاء وعلى اعمالها عمل ليس ونصب الثانية وانما قال ابن [illegible] في
شرح الجمل انها ماية واحد وثلثون وجها هذا اذا عطفت بالواو فان عطفت ولم تكرر لا ومع فتح الاولى على اعمال لا عمل ان وجاز في الثانية النصب على محل الاولى والرفع عطفا
على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا كقوله وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا
فابنا بالنصب ويجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح واما حكاية الاخفش لا رجل وامراة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل ولا امراة فحذفت لا وبقي البناء بحاله على نية لا
كما قالوا ولا بينهما خبر على نية [illegible] اشار الناظم بقوله والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بالنعت ذي الفصل انتمى فصل هذا وصف النكرة المبنية بمفرد متصل
[illegible] جاز في الوصف [illegible] على انه ركب معها اي مع النكرة قبل مجيء لا وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليها [illegible] الاحسن عندنا وقيل علة البناء كون الوصف
من تمام الاسم لا وجب له البناء لتضمنه معنى من [illegible] من قبل انه اجري على لفظ الموصوف لانه اشبه المعرب وقيل [illegible] منونا للمشاكلة وجاز
نصبه مراعاة لمحل النكرة الموصوف لانها في محل نصب بلا وقال الشاطبي النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حركة البناء هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها
وجاز رفعه مراعاة لمحلها مع لا لانها في محل رفع بالابتداء لصيرورتها بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلها بالرفع وجعلوا النعت المجموع كما عكسوا في النعت المقرون بلا نحو
مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل انتهى نحو لا رجل ظريف [illegible] هذا من امثلة التسهيل [illegible] لا رجل ظريف بفتح ظريف
لا رجل ظريفا بنصبه لا رجل ظريف برفعه [illegible] ولا رجال ظرفاء [illegible] لفظ المفتوح المنصوب [illegible] لانهم
في ذلك كله مبني ولا فرق في النعت بين المشتق كما مر والجامد المنعوت بمشتق منه لا ماء ماء باردا عندنا فيجوز في ماء الثاني الفتح على انه ركب مع الاول والنصب والرفع على ما
مر [illegible] لكن الاصح في شرح المفصل كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي والبدل انتهى
وجوابه انه لا يمنع جعله صفة لانه لما وصف بما بعده صار مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد ولانه
يوصف بالاسم الجامد اذا وصف كمررت برجل عاقل والقول بانه توكيد لفظي او بدل خطا لان الماء الثاني لما اتصف تقيد بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول [illegible]
كونه توكيدا او بدلا [illegible] لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع وقال
ابو حيان وتكرير النكرة [illegible] موطئة للحال [illegible] بالجامد موطئة للحال [illegible] على منعوت اذ كان ذلك
في المشتقات [illegible] فائدة هذه الموطئة انتهى فان فقد الافراد في النعت نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا او فقد الافراد
المنعوت نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا او فقد الاتصال فان كان بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل في الدار ظريفا او لا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح فيهن لانه يشترط التركيب
[illegible] وجاز الرفع بالنظر الى المحل والنصب بالنظر الى المنعوت ان كان معربا والى محله ان كان مبنيا [illegible] في هذا الباب [illegible]
[illegible] لان الموضع للابتداء والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وغير ما يلي وغير المفرد لا تبن وانصبه او الرفع اقصد
كما تقدم في المعطوف بدون تكرار لا فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال والعطف
ان لم تتكرر لا احكما له بالنعت ذي الفصل انتمى [illegible] اما البدل الصالح لعمل لا وهو المنكر فالعطف بدون تكرار لا نحو لا رجل وامراة فيها
بنصب امراة ورفعها او البدل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجل وامراة فيها بنصب رجل وامراة ورفعها ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف [illegible] في البدل
بعامله لان البدل على نية تكرار العامل فان لم يصلح البدل لان يعمل لا بان كان معرفة فالرفع واجب بالنظر الى المحل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى المحل لا اسم لانها
لا تعمل في معرفة نحو لا احد زيد وعمرو فيها [illegible] بدل تفصيل من احد وكذا يجب الرفع مع تكرار لا في المعطوف الذي لا يصلح العمل لا نحو لا امراة فيها ولا زيد لان لا انما
لا تعمل في معرفة قال ابو حيان [illegible] لا رجل عندنا ولا [illegible] قال صاحب البسيط [illegible]
الاوايل [illegible] الموضع البيان والتوكيد [illegible] على انهما لا يتبعان نكرة [illegible] همزة الاستفهام على لا النافية للجنس لم يتغير الحكم بل يكون
حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها [illegible] في اللفظ نحو الا غلام سفر [illegible] نحو الا رجوع والا اجتنابا الاوجه
الخمسة ثم تارة تكون الهمزة باقية على معنيها من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي كقوله وهو قيس بن الملوح على ما قيل الا اصطبار لسلمى ام لها جلد
اذا الاقي الذي لاقاه امثالي [illegible] الا اصطبار [illegible]
[illegible] ابو علي الشلوبين [illegible] في كلام العرب ورد على الجزولي [illegible]
[illegible] الشلوبين لفظ اعجمي ينطق
بالحرف الذي [illegible] التوبيخ والانكار كقوله الا ارعوا

لمن وكر

فاعلا ابو [illegible] ما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعي [illegible] بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها باء مثناة تحت [illegible] قاله
الجوهري وفي القاموس [illegible] والثاني وهو عندنا معشر البصريين ضرورة [illegible] فيجب تقديم الفاعل على المسند او شبهها مبتداء حذف خبره لسد
الحال مسده اي يظهر [illegible] كقولهم حكمك مسمطا فحكمك مبتداء حذف خبره لسد الحال مسده اي حكمك لك مثبتا او شبهها بدل من ضمير الظرف المنتقل اليه بعد حذف
الاستقرار وذلك ان ما الاستفهامية مبتدأ في محل رفع على الابتداء والجار الخبر وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عايد على ما وهذه التخريجات
ضعيفة اما الضرورة فلا داعي اليها لتمكنه من النصب على المصدرية او الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال واما الابتدائية فيخرج على شاذ كما مر في بابه واما الابدال
من الضمير فلانه اما بدل بعض او اشتمال وكلاهما لابد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا او تقديرا [illegible] تكلف ففيه ضعف من وجه اخر وهو ان الضمير
في الظرف ضمير ما الاستفهامية واذا ابدل منه ما وجب ان يقرن بهمزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما مر في المغني فان قلت ما فائدة
الخلاف بين اهل البلدين قلت فائدته تظهر في التثنية والجمع فتقول على راي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على راي البصريين
بل لابد من الضمير المطابق في قام الحكم الثالث من احكام الفاعل انه لابد منه لان المسند حكم ولابد للحكم من محكوم عليه فان ظهر الفاعل في اللفظ بان نطق به ظاهرا
كان او مضمرا نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك واضح وان لا يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور متقدم على المسند كزيد قام كما مر في الحكم الثاني ففي قام
ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله او راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب
الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام اي لا يشرب هو اي الشارب لان يشرب يستلزم شاربا
وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وليس براجع الى الزاني لفساد المعنى او راجع لما دل عليه الكلام او دل عليه الحال المشاهدة فالاول نحو كلا اذا بلغت التراقي
ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام اي اذا بلغت هي اي الروح والتراقي اعلى الصدر والثاني نحو قولهم اي العرب اذا
كان غدا فاتني بنصب غدا وقوله وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه فان كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا اخالك راضيا ففي كان
فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما اي اذا كان هو اي ما نحن الان عليه من سلامة في غد هذا في المثال وفي البيت فان كان هو اي ما
[illegible] على الترتيب يجوز في كان منهما ان تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا في المثال ولا يرضيك في البيت موضع خبرها وان جعلتها
تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك في موضع الحال من فاعل كان وحكى [illegible] اذا كان غد على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع
لغة غيرهم وقطري بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء اخر الحروف وهو قطري بن الفجاءة الخارجي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد فعل فاعل
فان ظهر فهو والا فضمير استتر فعلم انه لا يجوز حذف الفاعل وعن الكسائي اجازة حذفه وتبعه السهيلي متمسكا بنحو ما اولناه من الاية والحديث والمثال والبيت
ويطرد حذف الفاعل في اربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل نحو قضي الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند في اصل [illegible] بكسر العين في التعجب اذا دل عليه متقدم
نحو اسمع بهم وابصر وفي المصدر نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الحكم الرابع انه يصح حذف فعله جوازا ان اجيب به نفي كقولك بلى زيد جوابا لمن قال ما قام احد
فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة الفعلية اي بلى قام زيد لتطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية ولو جعل مبتداء حذف خبره لم يطابق [illegible] ومنه قوله
تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت بل اعظم الوجد فاعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عراه اعظم الوجد وتجلد من
قيل
التجلد وهو التصبر على الهموم [illegible] فلم يعر بالعين والراء المهملتين من عري الامر [illegible] فقلبه مفعول يعر وشيء فاعله وبل للاضراب واعظم الوجد شدة
الشوق واجيب به استفهام محقق اي ملفوظ به نحو زيد جوابا لمن قال هل جاءك احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعل مبتداء
حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال ومنه ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله
لان مثل هذا الكلام عند [illegible] من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق قاله التفتازاني وهو متعين لان نفيه الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا
عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتداء انه جاء عند عدم الحذف كذلك في قوله ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز
العليم انتهى وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتداء انه قد جاء كذلك في قوله قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها [illegible]
نعم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية في هذا الباب اكثر فالحمل عليها اولى وان كانت
لا تطابق جملة السؤال الاسمية او اجيب به استفهام مقدر يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول قاله الشيخ عبدالله كقراءة ابن عامر وابي بكر يسبح فيها بالغدو
والاصال رجال بفتح [illegible] المضارع المبني للمفعول وله نائب الفاعل [illegible] الاعراب وعدم القرينة وقال الموضح في الحواشي [illegible]
والاصال جمع اصل بضمتين والاصل جمع اصيل ويجمع [illegible] على اصائل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كانه لما قيل يسبح فيها بالغدو والاصال
قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المبني للمفعول به ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء
بل مسبحين بكسرها [illegible] قوله وهو ضرار بن نهشل يرثي اخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازاني والنيلي وقال ابو عبيدة هو مهلهل وقال العيني هو نهشل وقيل
بعضهم هو الحارث بن نهيك النهشلي ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كانه قيل من يبكيه
فقيل ضارع اي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما مر ان رجال فاعل فعل محذوف واي يبكيه ضارع ويزيد نائب فاعل ليبك [illegible] بلام الامر والضارع
الذليل والمختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة
[illegible] المطاوح والملاقح ومن [illegible] متعلقة بمختبط وما مصدرية والمعنى ليبك يزيد ضارع ذليل ومنوع معروف لاجل اذهاب المنايا يزيد

ان منى ظرف لتجعنا النقول وفيه نظر لان نقول على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه
ويشترط كونه مضارعا للمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية ولبنى القريع عليه يشترط في المضارع المسند الى ضمير المخاطب كونه واقعا بعد استفهام
بحرف او باسم سمع الكسائي من العرب تقول للعباء عقلا مفعولا اول والعبا مفعول ثان على التقديم ما لنا خبر قال عمرو بن معدكرب الزبيدي علام تقول
الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت الفها لدخول الجار عليها والرمح بالنصب مفعول
اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني واطعن بضم العين من الطعن بالرمح ونحوه وطعن يطعن بالفتح اذا كان في النسب والاعراض
ماخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد قوله اذا السماء انشقت والتقدير انا لم اطعن واذا كرت الخيل كرت قال السهيلي والاخفش من البصريين يشترط في الاستفهام
والمضارع عند جمهور العرب كونهما متصلين من غير حاجز بينهما فلو قلت انت تقول زيد منطلق فالحكاية واجبة وخولفا قال ابو حيان وخالفهما الكوفيون
البصريون فاجازوا النصب ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وانت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين ينصبهما
ورد بان الحكم انما هو للمذكور واما المضمر فلا عمل له لان الاسم المشتغل عنه خاص والعمل فيما علاه لهذا الذي وهو لم يشتغل بالاستفهام نقله الموضح في شرح
التسهيل ولم يتعقبه بعض خطر نقلت وعلى هذا فيشكل قوله هنا فان فلت التغير وهو انت فاعلا بتجد والنصب للمفعولين بتلك التجيزه وجاز نقدا فاعلنا
واغتفر الجميع الفصل بين الاستفهام والفعل بظرف زمان او مكان او مجرورا ومعمول القول مفعولا كان او حالا او غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله وكذلك
اجعل تقول ان ولي مستفهما به ولم ينفصل بغير ظرف او كظرف او عمل وان ببعض ذي فصلت يحتمل فالفصل بالظرف الزماني كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة
شملي بهم ام تقول البعد محتوما فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار مفعول اول لتقول وجامعة
مفعوله الثاني وشملي معمول جامعة والبعد مفعول اول لتقول الثاني ومحتوما مفعوله الاخر فاعمل تقول مرتين والاول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف
والثاني متصل بالاستفهام بام والظرف المكاني كقولك اعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك افي الدار تقول زيدا مقيما والفصل بالمعمول
نحو قوله وهو الكميت بن زيد الاسدي اجهالا تقول بني لوي لعمر ابيك ام متجاهلينا فصل بين الاستفهام والمضارع بمفعول الثاني والاصل اتقول بني لوي جهالا
وبني لوي مفعول الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع الجاهل والمتجاهل هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى اتظن بني لوي جهالا ام متظاهرين بالجهل
حين استعملوا اهل اليمن على عمالهم وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك مسرعا تقول زيدا منطلقا لان المعمول المقدم في بيت الثاني خبر
قال السهيلي ويشترط ايضا في المضارع ان لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطلق برفعهما قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن فلم يكن الا قولا
مسموعا لان الظن من افعال القلب وذكر انه يدل عليه اصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادي بتعليله في شرح التسهيل واقره ويجوز الحكاية مع
استيفاء الشروط نحو قوله تقولون ان ابراهيم الاية بالتاء المثناة فوق وكسر ان في الخطاب للاخوين وابن عامر وحفص ورد علام تقول الرمح على الحكاية وان اعمل
القول عمل الظن فهل يجري مجراه في العمل والمعنى معا مذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم
انه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا العراقي اسرائينا فلم يصح المعنى على الظن لان هذه المراة ان عند هذا الشاعر
لما قال هذا اسرائين لانها نشاهد الضب انه من مسخ بني اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه
لاحتمال ان يكون هذا مبتدا او اسرائين على تقدير مضاف اي مسخ اسرائين فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه
لغة في اسرائيل فانا اجرى القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد قال ابن هشام وبعض المتاخرين
المنع ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين فمن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع فلينظر نقلها ولم اره منقولا بنصب
ما ينصب مفاعيل ثلثة بالتضعيف لا من مفاعيل علم يقل ثلثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة او ضعيفة قاله ابو حيان ونقل عن شيخه ابن النحاس
ولا يجوز ثلثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفعل وهو غير عاقل قاله الموضح في الحواشي وهي اعلم واري اللذان كان اصلهما قبل دخول الهمزة النقل
عليهما علم ورأى المتعديين لاثنين فانما اقتصر عليهما وفوقهما مع السماع واما بقية اخواتهما وهي ظننت واخواتها فمنع من نقلها بالهمزة اكثر البصريين وقصروا ذلك على
السماع ومنعوا ان يقال اظننت زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب الزيادة عليه بنيله لغة واجازه قوم منهم طرد اللباب قال ابو البقاء في شرح اللمع وما ضمن
معناهما من نبا بتشديد الموحدة ونبا وخبر بتشديد الموحدة واخبر وحدث بتشديد الدال نحو كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم فرى بضم الياء مضارع اري
والهاء والميم مفعول اول والله فاعل واعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو مبني على ان الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قاله الموضح في شرحه
وهذا قول المعتزلة واما اهل السنة فيعتقدون ان الاعمال تجسم وتوزن فحينئذ فيرى على هذا بصرية وحسرات حال المعتزلة يقولون عليه وحسرات مفعول ثالث ولذ
المبادرة ممكن عندنا فانه اذا ابصرها حسرات فقد علمها كذلك والذي تقوله هو ممتنع عندهم لانهم لا يجوزون ذلك لان الحكمة سماعا وقوله ان يريكهم الله في منامك
قليلا ولو اريكهم كثيرا لفشلتم فالكاف منهما مفعول اول والهاء والميم مفعول ثان وقليلا في الاول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الامثلة رد على ابن الخباز
حيث قال لم اضفر بفعل متعد لثلثة الا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي الي غرائب الاشعار فالتاء نائب الفاعل وهي
للمفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدي الى مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الاعشى ونبئت قيسا ولم ابله كما زعموا خير اهل اليمن فالتاء مفعول
الاول وقيسا الثاني وخير الثالث ومعنى لم ابله لم اجربه وقول العوام بن عقبة بن كعب زهير وخبرت سوداء الغميم مريضة فاقبلت من اهلي بمصر اعودها فالتاء المفعول
الاول وسوداء الثاني ومريضة الثالث والغميم بالعين المعجمة موضع وقول رجل من بني كلاب وما عليك اذا اخبرتني دنفا وغاب بعلك يوما ان تعوديني فالتاء

الكسوة

المكسوة مفعولا اول وياء المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحارث بن حلزة اليشكري وهم ما سئلوا من حدثتموه له علينا الولاء
لضمير الرفوع مفعول اول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجميع مبني للمفعول والى بعض هذه الافعال مفاعيل ثلثة اشار الناظم
بقوله الى ثلثة راى وعلما عدوا اذا صارا اري واعلما ثم قال وكارى السابق نبا اخبر حدث انبا كذاك خبرا وقال الناظم في شرح التسهيل ان اولى من ذلك يعني من نصب
نبا واخواته ثلثة ان يجعل الثاني منها على نزع الخافض كما في الابن البحريم كما في قول بعض العرب نبئت زيدا مقيم اي عليه وكما قال نبئت عبد الله والثالث حال
ويرجح ذلك كونه جملا على ما ثبت ووهو التوسع وان فيه سلامته من التضمين الذي هو خلاف الاصل انتهى ويجوز عند الاكثر حذف المفعول الاول استغناء عنه كما
علمت كبشك سمينا ولا تذكر ما علمته به لان الفائدة لا تتم في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه في قدر الاخبار بمجرد العلم به او بمجرد اعلام الشخص المذ
هذا قول ابي العباس وابي بكر وابن كيسان وخطاب بن ابي الربيع وابن مالك والاكثر بن ذهب وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه
ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الاخفش لا بد من الثلثة وزعم الشلوبين انه يجوز الاقتصار عليها ومنع الاقتصار عليه واما حذف الثلثة جميعا فمن ابن مالك
القول بجواب حذف الثلثة للدليل وغيره وانه لم يجز في باب ظن الحذف لغير دليل وذلك لان قولك علمت وظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخلو غالبا من علم او ظن واما
الالزام فانه يجب منه استحق للثاني والثالث من المفاعيل الثلثة بعد النقل من جواز حذف احدهما اقتصارا اي للدليل ومنعه اقتصارا اي لغير دليل ومن الالغاء والتعليق
ما كان لهما قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول النظم وما لمفعولي علمت مطلقا للثان والثالث ايضا حققا فالمن منع الالغاء والتعليق مطلقا سواء كان مبنيا
للفاعل ام للمفعول وهو ابو علي الشلوبين ونسبه الى المحققين وخلافا لمن منعهما في المبني للفاعل وهو ابو موسى الجزولي فانه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل
يجوز في المبني للمفعول لمشابهته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ودخ الفاعل كصورة المتعدي لاثنين ولا يجوز في المبني للفاعل لان الفعل يكون اذ ذاك معملا
ملغى في حالة واحدة وذلك تناقض وقال الخطاب التوشيح لا يلغى اعلم واخواتها لان منصوباتها لا ينعقد منها مبتدا وخبر لفساد الاول بغير مرتبط فان بينها للمفعول
ووسطتها او اخرتها جاز ذلك اذ ليس كباب الا المنصوب لينعقد منهما مبتدا وخبر ولم تؤثر فيهما شيئا ولنا من الادلة على الالغاء في المبني للفاعل من النثر قول بعضهم البركة
اعلمنا الله مع الاكابر فالبركة مبتدا ومع الاكابر خبره واعلم ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا وخبره ومن النظم قوله وانت اراني الله امنع عاصم و
اراني مسنكفة واسمح واهب فانت مبتدا وامنع خبره واري ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا وخبره ولنا على التعليق من النثر الفصيح قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم
كل ممزق انكم لفي خلق جديد فالكاف والميم مفعول اول وجملة انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن الجملة
باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد والتقدير اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الاول وما سد
مسد المفعولين ولا يصح ان يكون جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو مقرون بالفاء ونحو وما تفعلوا من خير فان الله به
عليم ومن النظم قوله حذار فقد نبئت انك للذي ستجزى بما تسعى فتسعد او تشقى فحذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء
نائب الفاعل وهو المفعول الاول وجملة انك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت قال ابن مالك في النظم وغيره
واذا كانت ارى واعلم منقولتين من راى البصرية وعلم العرفانية المتعدي كل منهما لواحد تعديا بالهمزة لاثنين نحو رايت زيدا الهلال اي ابصرته اياه واعلمت زيدا الجراي
عرفته اياه قال الله تعالى ثم من بعدها اكم ما تحبون فالكاف والميم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان واما واذ يريكموهم اذ التقيتم في اعينكم قليلا فقليلا حال لا مفعول
ثالث وهذان المفعولان حكمهما حكم مفعولي كسا في الحذف لهما او لاحدهما الدليل وغيره وفي كون الثاني منها لا يكون جملة والى ذلك اشار الناظم بقوله ولن تعد
لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا والثان منهما كثاني اثني كسا ووجه الشبه بينهما ان الثاني منهما غير الاول الا ترى ان الحكم غير زيد في قولك اعلمت زيدا الحكم
كما ان الثوب غير زيد في قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول في حذف الاول اعلمت الخبر واريت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي حذف الثاني اعلمت زيدا واريت زيدا كما تقول
كسوت زيدا وبحذفهما معا اعلمت واريت كما تقول كسوت وفي منع الالغاء والتعليق في المفعول معا لانهما ليس اصلهما المبتدا والخبر قبل دخول النقل في موضع حذف احدهما ان
علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها الى الاثنين بالتضعيف لا بالهمزة نحو وعلم ادم الاسماء والموضح لثاني ان ارى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثاني
نحو رب ارني كيف تحيي الموتى فارني فعل دعاء وياء المتكلم مفعول الاول وكيف تحيي الموتى جملة استفهامية في موضع نصب على انها مفعول الثاني معلق عنها لفظا با
الاستفهام بكيف وهذا النظر لابي حيان وقد يجاب عن الاول بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا على المتعدي لاثنين كما قيس نحو البست زيدا جبة على
كسوته جبة وظاهر كلام الشاطبية انه سمع في علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال واما السماع في المتعدي فكثير وذكر امثلة منها علم الشيء واعلمته اياه اي عرفته اياه وهذا
نصه فسقط القول بانه انما يحفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع وقد يجاب عن النظر الثاني بانها
ان الروية في ارني كيف تحيي الموتى علمية ولا بصرية كما قال الجوهري في الم تر الى ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب وفي هذا ما مر جهانا جرج رؤية العين ويجوز مثل
هذا مع الروية ولا يجوز مع العلم انتهى وكرم سورة النساء وتلك ان تقول ليس هذا من التعليق في جملة كيف تحيي الموتى في تاويل مصدر منصوب على المفعول الثاني
اي كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في وقد تبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم على انا لا نسلم امتناع التعليق
عن المفعول الثاني في باب كسا بالجواز ان تقول اكسني كيف شئت كما تقول ارني كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول به فلينظر بحثا ولم اره مسطورا فان صح سقط النظر الثاني
وصح عموم قول النظم والثاني منهما كثاني اثني كسا فهو به في كل حكم ذو ائتسا هذا باب الفاعل الفاعل لغة من اوجد الفعل واصطلاحا اسم صريح ظاهر او مضمر بارزا
ومستترا او ما في تاويله اي الاسم اسند اليه فعل تام متصرفا او جامدا او ما في تاويله اي الفعل مقدم اي الفعل وما في تاويله على المسند اليه اصلي المحل في التقديم واصل
الصيغة فالاسم الصريح الظاهر نحو تبارك الله والمضمر البارز نحو قوموا وقم والمؤول براي بالاسم ما اقترن بسابك لفظا او تقديرا في

بها

الشائبك هنا ان وان وما دون لو وكي نحو اولم يكفهم انا انزلنا الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم اي خشوع قلوبهم بسرلرة ما ذهب للبلبل اي ما
نحو لا يقدر ومن هذه الاحرف الا ان سكون النون خاصة نحو وما دعا الا بيهاد بسره لا تقدران المشددة ولا ما بعد نون ولا يقدر فاعل موؤلا بالاسم
من غير سابك من هذه الاحرف الثلثة عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين حيث اولوا ليسجننه
بالسجن بفتح السين على انه فاعل بدا لاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه التقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحا به في قول الشاعر
بدا لك من تلك القلوص بداء والية هب الجدة ومن اهند والفعل كما مثلنا من نحو تبارك الله اولم يكفهم انا انزلنا ومنه اي من الفعل نحو في زيد ونعم الفتى لا فرق
في ذلك بين المتصرف كما بيّنّى والجامد كنعم والمأول بالفعل يشمل اسم الفاعل نحو مختلف الوانه مختلف في تأويل يختلف الوانه فاعل وصح اعماله لاعتماده على موصوف
محذوف والتقدير صنف مختلف الوانه ولا فرق في اسم الفاعل بين التام كما مثله وغير التام نحو منيرا وجهه في قولك اتى زيد منيرا وجهه وهو المشار اليه في النظم بقوله
الفاعل الذي كمرفوعي اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى فان في مثل مماض وزيد فاعله ومنيرا حال من زيد ووجهه فاعل منير وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال و
هو زيد وامثلة المبالغة نحو اضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب بصيغ المبالغة والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله ما رايت امرأ احب اليه
البذل منه اليك يا ابن سنان والمصدر نحو قوله الى ان ظلم نفسه امرء بين واسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق واهله
وعليه المعتمد نحو ومن عنده علم الكتاب في الله شك قال ابو حيان او اسم موضوع موضع الفعل نحو اباك انت وزيدا ان تخرجا ففي اباك ضمير مستتر مرفوع
على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر اسمي وقولنا تام تخرج للفعل الناقص نحو كان زيد قائما فان
زيدا لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح وقوله مقدم دافع لتوهم دخول زيد في نحو زيد قائم في حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدأ وقام متحمل
لضمير والجملة خبره وينبغي ان يعلم ان لك بالاختيار فيه كما ابن مالك الاعلم وابن عصفور انهما قالا فلما دينا على طول الصد حد يدوم ان وصال فاعل يدل
ان وصال فاعل يدوم المذكور لا محذوف وان الذي يسوغ ذلك الضرورة انتهى وقوله اصلي المحل فيه تخرج نحو قائم زيد فان زيدا ليس فاعلا لان المسند وهو
قائم مقدم في اللفظ واصله التاخر لانه خبر وزيد مبتدأ هذا قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قائم مبتدأ وان لم يعتمد على نفي او
استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر على قولهم يجب غالبا في الحد فلا يحتاج الى قوله اصلي المحل وذكر اصالة الصيغة فيه تخرج نحو ضرب زيد بضم اول الفعل وكسر
ثانيه فانها صيغة غير اصلية لانها مفرعة عن ضرب بفتحها على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائبا عن الفاعل وعلى القول بانها صيغة اصلية يحتاج الى
قيد لاخراج نائب الفاعل ويخرج نحو مضروب زيد فانها مفرعة عن ضارب ويخرج نحو عجبت من قراءة في الجامع القران فالمصدر هنا نائب عن المفعول لانه واقع موقع فعل
مبني للمفعول وصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل تقديرا والقران نائب الفاعل ... ان يقرء في الجامع القران وسلم الحد بعد ذلك للفاعل وله
احكام سبعة احدها الرفع لانه عمدة اذ لا يستغني الكلام عنه كالمسند وقال انس لا الاستاذ اذا اختلف الامر وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعنى من سمع كلامهم
خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع اولهما ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واستدل له بقراءة عبد الله فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم
ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر وقد يجر باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس فالله فاعل والناس مفعول
والتقدير ولولا ان يدفع الله الناس ويجر باضافة اسمه اي المصدر نحو قول عائشة من قبلة الرجل امرأته الوضوء فالوضوء مبتدأ مؤخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم
وقبلة بضم القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعله وامراته مفعوله ... ان اسم المصدر غير العلم والميمي انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين ويجر بمن او الباء الزائدتين
او اللام الزائدة فالاول نحو ان تقولوا ما جاءنا من بشير والثاني نحو كفى بالله شهيدا اي كفى الله شهيدا والثالث نحو هيهات هيهات لما توعدون
اي هيهات ما توعدون الحكم الثاني وقوعه بعد المسند وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم اي على الفاعل ولكنه ذكره توطئة لقوله فان وجد في اللفظ ما ظاهره
انه فاعل تقدم على المسند وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا في المسند وكون المسند اليه المقدم اما مبتدأ في نحو زيد قام ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على
زيد وزيد مبتدأ وقام وفاعله خبر عنه واما فاعل لفعل محذوف في نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان
استجارك احد استجارك وانما لم يجعل احد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف لان اداة الشرط موضوعة للتعليق على فعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الاصح عند
جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز عندهم ان يكون احد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه او تعذر الجر وما بعده واستجارك خبره وجاز الا
الابتدائية والفاعلية في نحو ابشر يهدوننا فيجوز ان يكون مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبر ويجوز ان يكون فاعلا
بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير ايهدينا بشر يهدوننا والارجح الفاعلية لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وجاز الامران في وانتم تخلقونه
فانتم يجوز ان يكون مبتدأ وتخلقونه خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اتخلقونه تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود
المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل والارجح الفاعلية لان الاستفهام بالفعل اولى منه بالاسم وعورض
بان في الفعلية تخالف المتعاطفين لان قبله في الابتدائية تناسبا والتناسب اولى من التخالف ومن ثم قال الموضح في المغني ونقل ابن السيد في وانتم
تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون انتهى وفي هذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى ما ... مطلوبة في الجملة لاجل
المعادلة واما نعارض المرجحان تساقطا وبقيا الوجهان على السواء وما ذكره من وجوب تاخير الفاعل عن المسند هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جواز تقديم
الفاعل على المسند تمسكا بنحو قول الزباء بفتح الزاي والباء الموحدة المشددة بنت ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا
لا يحملن ام حديدا وجه التمسك ان مشيها روي مرفوعا ولا جائز ان يكون مبتدأ اذ لا خبر له في اللفظ الا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين ان يكون

فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى ووئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فدال مهملة التؤدة قاله
الجوهري وفي القاموس الوئيد الرزانة والتأني وهو عندنا معشر البصريين ضرورة والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند او مشيها مبتدأ حذف خبره لسد
الحال مسده اي يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا فحكمك مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده اي حكمك لك مثبتا او مشيها بدل من ضمير الظرف المنتقل اليه بعد حذف
الاستقرار وذلك ان ما الاستفهامية مبتدأ في محل رفع على الابتداء وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه التخريجات
ضعيفة اما الضرورة فلا داعي اليها لتمكنه من الضبط على المصدرية والجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال واما الابتدائية فيتخرج على شاذ كما مر في بابه واما الابدال
من الضمير فلانه اما بدل بعض او اشتمال وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا او تقديرا على بدل ... ففيه ... من وجه اخر وهو ان الضمير المستتر
في الظرف ضمير ما الاستفهامية مبتدأ وان ابدل مشيها منه وجب ان يقترن بهمزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما مر في المغني فان قلت ما فائدة
الخلاف بين اهل البلدين قلت فائدته تظهر في التثنية والجمع فتقول على راي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على راي البصريين
بل لا بد من الضمير المطابق في قام الحكم الثالث من احكام الفاعل انه لا بد منه لان المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه فان ظهر الفاعل في اللفظ بان نطق به ظاهرا
كان او مضمرا نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك واضح وان لا يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور متقدم على المسند كزيد قام كما مر في الحكم الثاني ففي قام
ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله او راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب
الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام اي لا يشرب هو اي الشارب لان يشرب يستلزم شاربا
وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وليس يرجع الى الزاني لفساد المعنى او راجع لما دل عليه الكلام او دل عليه الحال المشاهدة فالاول نحو كلا اذا بلغت التراقي
ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام اي اذا بلغت هي اي الروح والتراقي اعلى الصدر والثاني نحو قولهم اي العرب اذا
كان غدا فائتني بنصب غدا وقوله وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه فان كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا اخالك راضيا ففي كان
فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما اي اذا كان هو اي ما نحن الان عليه من سلامة في غد هذا في المثال وفي البيت فان كان هو اي ما شاهده
ففيه لف ونشر على الترتيب ويجوز في كان منهما ان تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا في المثال ولا يرضيك في البيت في موضع خبرها وان جعلتها
تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك في موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه اذا كان غد على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع
لغة غيرهم وقطري بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء اخر الحروف فهو قطري بن الفجاءة الخارجي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد فعل فاعل
فان ظهر فهو والا فضمير استتر فعلم انه لا يجوز حذف الفاعل وعن الكسائي اجازة حذفه وتبعه السهيلي تمسكا بنحو ما اولناه من الاية والحديث والمثال والبيت
يطرد حذف الفاعل في اربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل نحو قضي الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند في اصل بكسر العين في التعجب اذا دل عليه متقدم مثله
نحو اسمع بهم وابصر وفي المصدر نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الحكم الرابع انه يصح حذف فعله جوازا ان اجيب به نفي كقولك بلى زيد جوابا لمن قال ما قام احد
فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة الفعلية اي بلى قام زيد لتطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق ومنه قوله
تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت بل اعظم الوجد فاعظم الوجد فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عراه اعظم الوجد وتجلدت من قيل
التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين والراء المهملتين من عرا الامر اذا غشيه قلبه مفعول يعر وشيء فاعله وبل للاضراب واعظم الوجد شدة
الشوق واجيب به استفهام محقق اي ملفوظ به نحو زيد جوابا لمن قال هل جاءك احد فزيد فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعل مبتدأ
حذف خبره ليكون مطابقا الجواب للسؤال ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله
لان مثل هذا الكلام عند ... ما فيه من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق قال التفتازاني وهو متعين لانه تقضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا
عدمه ثم قال الدليل على ان المرفوع فاعل بفعل محذوف لا مبتدأ انه جاء عند عدم الحذف كذلك في قوله ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز
العليم انتهى وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدأ انه قد جاء كذلك كقوله قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال انه
قدم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية في هذا الباب اكثر فالحمل عليها اولى وان كانت
لا تطابق جملة السؤال الاسمية او اجيب به استفهام مقدر بان دل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول كقراءة ابن عامر وابي بكر يسبح له فيها بالغدو
والاصال رجال بفتح باء يسبح مضارع مبني للمفعول وله نائب الفاعل او فيها لخفاء الاعراب وعدم القرينة قال الموضح في الحواشي لا يجيء له ولا ما بعده
والاصال جمع اصل بضمتين واصل جمع اصيل ويجمع ايضا على اصائل ورجال فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كانه لما قيل يسبح فيها بالغدو والاصال
قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المبني للمفعول به ولا يصح اسناد رجال الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء
بل مسبحين بكسرها قاله الموضح وتبعه ... قوله وهو ضرار بن نهشل يرثي اخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازاني والنيلي وقال ابو عبيدة هو مهلهل وقال العيني هو نهشل رثا
بعضهم هو الحارث بن نهيك النهشلي ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فضارع فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كانه قيل من يبكيه
فقيل يبكيه ضارع اي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما مر ان رجال فاعل بفعل محذوف اي يسبحه رجال فكذلك ضارع ويزيد نائب فاعل ليبك المجزوم بلام الامر والضارع الفقير
الذليل والمختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة
... والملاقح ومن غلبيته مستغفر يختبط وما مصدرية والمعنى ليبك يزيد ضارع ومختبط لبيك من اجل اذهاب المنايا يزيد

يروى لبيك ببناء للفاعل وبزيد مفعول وضارع نُعِل له في كل من الروايتين وجهين اما الاولى فرجه جعل يزيد الذي هو مدلاة المعنى فاعلا بصريح العدة واما الثانية
فمن جهة علم الحفظ وهو اى حذف فعل الفاعل كما في الابنة والبيت ونحو قالوا الجرمي بفتح الجيم نسبة الى بنى جرم بنبيد مشهور وصالح بن اسحق وكنيته ابو عمر وابن جني بكسر الجيم
الياء ليس منسوبا وانما هو معرب كنى واسمه ابو الفتح وهما من البصريين اجاز اكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبناء للمفعول فيهما ومذهب الجمهور انه لا ينقاس والمرفوع
في الابنة والبيت خبر مبتدا او التقدير المسبح له رجال والبيت كما صارع صرح بالتقدير الاول ابو حيان وبالثاني صاحب البسيط وعلى القياس لا يجوز في نحو وعظ بالبناء للمفعول
في المسجد رجل ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف لاحتماله للمفعولية وانه رفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب ان يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل بخلاف نحو وعظ في المسجد رجال
زيد فانه يجوز ان يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية لان الفعل المبنى للمفعول قد رفع رجال على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحدا
كالفاعل وكانه لما قيل من يعظهم قيل يعظهم زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله ويرفع الفاعل فعل اضمرا كمثل زيد في جواب من قرا واسلوه مراى سلوه الفعل
الرافع للفاعل ما ذكر قبله من فعل كقوله وهو الفرزدق غداة احلت لابن اصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه احلت اي
وحلت له الخمر لان احلت المزيد يستلزم حلت المجرد وحكى ابن الكتاب في شرح جمهرة يونس بن حبيب عن ابي عمرو قد جرد في هذا البيت فقال باضمار فعل اي وحلت الخمر فقال
ما احسن والله ما وجهت غير انى سمعت الفرزدق ينشد بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا لانه لا يشكل على سامع وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل
وحصين بالجر بدل من ابن اصرم او عطف بيان عليه وعبيطات مفعول احلت والعبيط بالعين المهملة الطري من اللحم والسدائف بالسين المهملة والفاء اخره سقف السنام
وغيره ما قيل عليه السمن كان حصين قد نذر ان لا ياكل اللحم ولا يشرب الخمر حتى يقتل قاتل ابيه فلما طعن وقتله حلت له الطعنة شرب الخمر واكل
اللحم الطري وقيل اي فسر الفعل الرافع للفاعل ما بعده من فعل نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والتقدير وان استجارك احد
في هذه الصورة الاخيرة واجب لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه وقد تقدم الخلاف فيها والحكم الخامس من احكام الفاعل
ان فعله وهو بمنزلته يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده كما تقول قام اخوك وقام اخواك وقام اخوتك وقامت اختك وقامت اختاك وقام اخوتك وقامت اخواتك
وقام نسوتك وقامت نسوتك بتوحيد المسند في الجمع لانه لو ثني لما قيل قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا مؤخر وما قبله فعل وفاعل مقدم
وكذا في تثنية الوصف وجمعه فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الايهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التانيث حيث لحقوا علامة التانيث دون علامة التثنية والجمع
لان علامة التانيث لبيت بعلامة اضمار فلا تلتبس بعلامة الاضمار ولغة التوحيد هي الفصحى بها جاء التنزيل قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة
واليها اشار الناظم بقوله وجرد الفعل اذا ما اسند لاثنين او جمع كفاز الشهدا وحكى البصريون عن طي وبعضهم عن ازدشنوءة بفتح الهمزة وسكون الزاي والشين فالف
القراء ابو حيم من الهمز صوبا بالسين افصح يقال انه سنوءة وازد عمان وازد السراة واختلف في تسمية ازد فقيل لانه كان كثير العطا فقيل له ذلك لكثرة من يفوه
اسند الى كذا الوائد الى كذا وقيل انه كان كثير النكاح والازد والنكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة نحو ضربوني قومك وضربتني نسوتك وضربا اخواك
في الحديث اوخرجى هم قالة لما قال له ورقة بن نوفل وددت ان اكون معك اذ يخرجك قومك والاصل ومخرجوهم هم فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقال عمرو
الفال من ملفظ الجاهلية الفيا عينا الذي عند العفا اولى فاولى لك ذا وافية فالفيا بالبناء للمفعول فعل ماض وعيناك نائب الفاعل فالحق الفعل علامة التثنية مع اسناده
الى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بالفيا وذا وافية حال من المضاف اليه وهو الكاف وذا وافية مثله معناه الوفاية لكذب معنا
الكذب واولى فاولى لك ان فاربك ما يهلكك وهذا البيت يصف به رجلا يهرب اذا اشتد الوطيس ونحو يلبثن الى دار عكاظ ان يبيع فيلقى عنده فتاه من شدة
الالتفات قال امية يلومونني في اشترا النخيل اهلي فكلهم الوم فاهلى فاعل يلومونني فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر واشترا مصدر مضاف الى مفعوله
وحذف فاعله وبرواية اشترائي النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتداء والوم بفتح الواو وغيرها خبره وهو اسم تفضيل من لام بالبناء للمفعول
كفضل اى كلهم اكثر ملوم منه واللوم العذل ويرى وكلهم اعدل ويعذل واهلى الذي باع يلحونه كما لحي البائع الاول وقال اخو بني الريح محاسنا القيهما عن السحاب
فترجع غراء مؤنث اغر بمعنى ابيض فاعل القى والحقه علامة المؤنث وهي النون والسحاب جمع سحابة والفعل والفاعل بعد محاسن جمع محسن كمنشا وجمع مسوغ
على القياس في الوصف في ذلك كالفعل الا ان الوصف فاسند الى جماعة الاناث لحقه الالف والتاء دون النون هي التي من امهات المثل والصحيح على تركهما بعد ان
الالف والواو والنون في ذلك المسموع احرف دالة على التثنية والجمع ونحوها باعلى التثنية والجمع تذكيرا وتانيثا كما دل الجمع من العرب بالتاء في نحو قامت على التانيث
بجامع الفرعية عن الاصل لان المثنى والجمع فرع الافراد كما ان المؤنث فرع المذكر قال ابن السراج علم ان من العرب من يقول ضربوني قومك فيشبهون هذا بالتاء التي تظهر في
قالت فلانة فكانهم ارادوا ان يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهي قليلة وقليل والى ذلك يشير قول الناظم وقد يقال سعدا وسعدوا الفعل
للظاهر بعد مسند لانها ضمائر الفاعل وما بعدها من الظواهر مبتداء وهي وما قبلها خبر على التقديم للخبر والتاخير للمبتدا او ما بعدها تابع لها على الابدال من
الضمير بدل كل من الكل والصحيح ايضا ان هذه اللغة وهي الحاق العلامات لا تمتنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة بغيره خلافا لما زعم ذلك بكسر الميم الجمع اي خلافا
لمن زعم ان الظواهر مبتدات ولمن زعم انها ابدال ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وانما كان الصحيح انها احرف لا ضماير لقول الائمة من اهل اللغة
ان ذلك لغة لقوم معينين ونقديم الخبر كما يقول به الاول والابدال من الضمير كما يقول به الثاني يجيز فيها جميع العرب ولا تختص بلغة قوم باعيانهم قال ابن مالك في
شرح التسهيل انما كان الصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات لمجيء قوله وهو عبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير تولى قتال المارقين
بنفسه وقد اسلماه مبعد وحميم فالحق علامة التثنية وهي الالف في اسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مرق فالمراد خرج
من الجانب الاخر واسلماه خذلاه يقال اسلمت فلانا اذا لم تغثه وانتصر على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب والحميم القريب وقوله ونحوه

عروة بن الورد ويدع الغنى ويذم الفقير في بنى المغنى اسعى فاني رايت الناس شرهم الفقير واحقرهم واهونهم عليهم وان كان له نسب وخير الحق علامة التثنية وهي
الالف في كل مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة اي الكرم والمعنى وان كان للفقير نسب وكرم فهو احقر الناس واهونهم لاجل فقره وبعد البيت
رواه ابو حيان النحوي وجيء الخبر فقال لا اعلم احدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وقال الموضح في المغني والمرادي في شرحه لانه يمنع التخريج لا التركيب
والحكم السادس من احكام الفاعل انه ان كان مؤنثا الحق فعله تاء ساكنة في اخر الماضي جامدا كان او متصرفا تاما كان او ناقصا وذلك مستفاد من قول
الناظم وتاء تانيث تلي الماضي اذا كان لانثى وبناء المضارع في اول المضارع ولم يتعرض له في النظم ويجب تلك التانيثة في مسئلتين احدهما ان يكون الفاعل ضميرا متصلا
بغائبة حقيقية التانيث او مجازيته ونعني بحقيقي التانيث ما له فرج وبالمجازي خلافه فالحقيقية كهند قامت او تقوم والمجازية كالشمس طلعت او تطلع وانما
وجب تانيث الفعل لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرنها بخلاف الضمير المنفصل نحو هند ما قام الا هي
وما يقوم الا هي والشمس ما طلع الا هي او ما يطلع الا هي فانه يذكر في الشعر لعدم التوهم المذكور ولان الفعل لا يكون له فاعلان وهو قول المراة الحاضرة قد
اذا قوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمؤنث وتاء التانيث يجوز تركها في الشعر مع اتصال الضمير ان كان التانيث مجازيا وهو ما اليه وجه
والى ما اشار الناظم بقوله ومع ضمير ذي المجاز في شعر كقوله وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وارضا فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها
وكان القياس ابقلت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء في الكلام النثر في الشمس طلع كما في طلع الشمس لان التانيث مجازي
بلا فرق بين الضمير والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على انه مختار لا مضطر وانه اجيب بانه
انما يثبت ما ذكر بعد ثبوت ان الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز الهمزة الا التحقيق هذا وقد يعارض بالمثل فيقال انما يثبت نحو الضرورة بعد
ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيسان ان الاعلم حكى في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روى ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال الدماميني وفيه على هذا نظر
لجواز ان قائله يجيز النقل قال وعلى رواية تخفيف الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان فلا ضرورة انتهى وفي هذا التاويل نظر لان الهاء في ابقالها باقية وقوله وهو الاعشى
فان تعهدني ولي لمة فان الحوادث اودى بها وكان القياس اودت لان الفاعل ضمير متصل
ومثله فيبقى في ضيفه بملح بها رهط لمعشر معك كرب ويزيد عبد الدار الحادث فاما تريني ولي لمة
لكنه حذف التاء ضرورة واللمة بكسر اللام وفتح الميم الشعر الزائد على الاذن والحوادث جمع حادثة والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي وقيل المراد الحدثان الليل و
النهار واودى بمعنى اهلك يتعدى بالباء والمسئلة الثانية من وجوب التانيث ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا بالفعل حقيقي التانيث نحو اذ قالت امراة عمران والى هاتين
المسئلتين اشار الناظم بقوله وانما تلزم فعل مضمر متصل او مفهم ذات حرف شذ قول بعضهم قال فلانة حكاه سيبويه عن بعض العرب وهو مع لا ينقاس عليه فيقتصر فيه على
السماع ومن قول النظم والحذف قد ياتي بلا فصل وانه يقاس على ذلك وانما جاز في الكلام الفصيح نحو نعم المراة في المدح وبئس المراة في الذم بترك التاء فيهما لان المراد
بالمراة فيهما الجنس وهو مؤنث مجازي وسيان الجنس فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك يجوز فيه ذلك الترك والى ما اشار الناظم بقوله والحذف
في نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين ويجوز الوجهان التانيث والتذكير في مسئلة احداها ما المؤنث الحقيقي الظاهر المنفصل من الفعل بفاصل كقوله وهو
جرير يهجو الاخطل لقد ولد الاخطل ام سوء على باب استها صلب وشام فترك التاء من ولد لاجل الفصل بالمفعول وهو الاخطل بالتصغير والصليب
جمع صليب النصارى والشام جمع شامة وقولهم اي العرب حضر القاضي اليوم امراة فامراة فاعل حضر وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصد الحكاية الشاهد
بتمامه وانما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله
وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو اتى القاضي بنت الواقف والتانيث اكثر من التذكير لقوة جانبه الا ان كان الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث الا الاستثنائية
الايجابية فالتانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش واوجب التذكير في الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من
فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر فلذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام احد الا هند انشد الاخفش على التانيث في الشعر ما برئت
من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم فبنات العم فاعل برئت وانثه مع وجود الفصل بالا وجوزه ابن مالك في النثر على قلة ومع ذلك فالحذف مع فصل بالا فضلا كما ذكر
ابن العلاء وقرا الا ان كانت الا صيحة بالرفع وقرا مالك بن دينار والحسن وابو رجاء وعاصم الجحدري بخلاف عنه وجماعة من التابعين فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم التاء
من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني انها ضعيفة في العربية المسئلة الثانية من جواز الوجهين المجازي التانيث نحو جمع الشمس والقمر ونور
وهجت بالناظم بمنع ومثله اي من مجازي التانيث اسم الجنس كشجر واسم الجمع المعرب كقوم ونسوة والجمع المكسر كاعراب وهنود لانهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي
فلذلك جاز التانيث في الفعل مع اسم الجمع نحو كذبت قبلهم قوم نوح ومع الجمع المكسر نحو قالت الاعراب ومع اسم الجنس نحو اورقت الشجر وجاز التذكير في الفعل مع اسم
الجنس نحو اورق الشجر ومع اسم معنى المذكر نحو وكذب به قومك ومع اسم الجنس المؤنث نحو وقال نسوة ومع المكسر المذكر نحو قال الرجال ومع جمع التكسير المؤنث نحو جاءت
الهنود فلذلك في جانب التذكير بالنظر الى ترتيب اللفظ وفي جانب التانيث مختلطا كقولهم هو شمس في اسد وبحر جود او بهاء وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب
احترازا من اسم الجمع المبني نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين امنوا بالتانيث وقيل انه جمع الذي وانما لم يجب التانيث مع المؤنث المجازي لانه من اصله ان
التانيث غير حقيقي فضعفت العناية به والثاني ان هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه والمذكر على المؤنث في جواز في كل باب هذه بعد ولي ذلك اشار الناظم
بقوله والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع احدى اللبن الا ان سلامة نظم الواحد في جمع التصحيح المذكر والمؤنث اوجبنا التذكير في الفعل في نحو قام الزيدون
وفي التنزيل قد افلح المؤمنون واوجبت التانيث في الفعل في نحو قامت الهندات هذا مذهب جمهور البصريين خلافا للكوفيين فيهما فانهم اجازوا في الفعل
مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتانيث وخلافا للفارسي من البصريين في جمع تصحيح المؤنث فانه نص مع اصحابه بجواز الامرين ووافق اصحابه في وجوب

الفلاح بتصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثن واحتجوا بنحو الا الذي امنت به بنوا اسرائيل فاثبت الفعل مع جمع تصحيح المذكر ونحو اذا جاءك المؤمنات فذكر الفعل
مع جمع تصحيح المؤنث ونحو ... مفعول لاجله ونصبه هو الفرض او اجيب بان البنين في قوله بنوا اسرائيل والبنات في قوله بنات لم يسلم فيها لفظ الواحد
اذ الاصل بنو فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير والف وتاء في التانيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير في ابن الكلام فيه
فالالتاء هي محل الخلاف في تصحيح الجمع اذ لم يحصل تغير فيها اثما ما تغير منها كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى وبالتذكير في جاءك المؤمنات للفصل
بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم احضر القاضي امرأة ولان الاصل النساء المؤمنات والنساء اسم جمع فحذف الموصوف وخلفته صفته نحو ملت معاملته
اولان ال في المؤمنات اسم موصول مقدر بالذي وهي اي الذي اسم جمع وتقدم انه يجوز مع الفصل في اسم الجمع التذكير والتانيث قبل في هذه الاجوبة
الثلثة الاخيرة نظر اما الاول فلان الفصل بغير الا رجح فيه التانيث وتركه مرجوح وقد اجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكونوا قد اجمعوا على مرجوح
واما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصري لا يقول به فلا يحسن منه ذكره ويرد بنظر لان الصفة قامت مقام الموصوف واما الثالث فلان ال في نحو المؤمن
الكافر معرفة لكون الوصف للثبوت في الدوام لا للحدوث والتجدد وسكنا الموضع تبعا للناظم في اسناد الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرده فان كان لمذكر وجب تذكير
الفعل نحو قال رجلان وان كان لمؤنث وجب تانيثه غالبا نحو قالت الهندان والحكم السابع من احكام الفاعل ان الاصل فيه ان يتصل بفعله لانه نزل منه منزلة
جزء ثم يجيء المفعول بعدهما وقد يعكس ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجيء الفاعل بعدهما وقد يتاخر الفعل والفاعل ويتقدمهما المفعول وكل من ذلك
المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا جائز وواجب فهذه ستة مسائل داخلة تحت قول الناظم والاصل في الفاعل ان يتصلا
والاصل في المفعول ان ينفصلا وقد يجاء بخلاف الاصل وقد يجيء المفعول قبل الفعل فاما جواز الاصل فهو تقديم الفاعل على المفعول نحو ودرس سليمان
وورث سليمان داود فسليمان فاعل وداود مفعول واما وجوبه اي الاصل ففي مسئلتين احدهما ان يخشى اللبس فيجب ولا يتميز الفاعل من المفعول كضرب موسى عيسى فموسى فاعل وعيسى
مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس احدهما بالآخر وضبط ذلك ست عشرة صورة ثمانية منها ضرب اربع في مثلها وذلك بان يكونا مقصورين
او اسمي اشارة او موصولين او مضافين لياء المتكلم وكلها داخلة تحت قول الناظم واخر المفعول ان لبس حذر متعين في هذه الصورة انه يكون الاول منها فاعلا
والثاني مفعولا قاله ابو بكر بن السراج والمتاخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره وخالفهم في ذلك ابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا
يوجد في كتاب شيء من هذه الاغراض الواهية محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير مع وقوع اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء فان لهم غرضا في ذلك
كما ان لهم غرضا في البيان وبجواز ان يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الآخر ولا يعلم بعينه فاصبح ضرب احدهما من غير تعيين فيه باللفظ المحتمل قبل تاخر البيان الى وقت
الحاجة جائز عقلا باتفاق وعند الاصوليين على الاصح بخلاف عند اللغويين فلا يمتنع ان يتكلم بالمجمل ويتاخر البيان الى وقت الحاجة كما ذكرنا وقد قال فانهما
مجملان لتردده بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة والمفتوحة الفاء جائز شرعا على الاصح خلافا للمعتزلة وكثير من اصحاب ابي حنيفة واصحاب الظاهر والى
امثالهم ذهب ابي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان هو تمكين المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعين الامتثال فاما ما قبل ذلك ورد ابن الزجاج نقل فلا
في مقابلته لا خلاف بين النحويين انه يجوز في نحو ضرب الذي لقيته هو كون ذلك اسمها الطاسم زال ويعود الجزء والعكس انتهى كلام ابن الحاج فقال المرادي لا
يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا ابقى
في البيان لو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى او معنوية كاكل الكمثرى يحيى جاز التقديم بلا خلاف المسئلة الثانية من مسئلتي وجوب تقديم
الفاعل على المفعول ان يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو اخر انقلب المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا
انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر فاذا اخر فقيل انما ضرب عمرا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز ان يكون لعمرو ضارب
شخص آخر وكذا الحصر بالا عند ابي موسى الجزولي وجماعة من المتاخرين فانهم وجبوا تاخير المفعول المحصور بالا نحو ما ضرب زيد الا عمرا واجاز البصريون والكسائي والفراء
وابن الانباري من الكوفيين تقديمه اي المفعول مع الا على الفاعل كقوله وهو عبد ربه الحراني في ما لي الاجماع الا من قوله فلم يسل غير ليلى بنائل ولا اهل فقدم المفعول
المحصور بالا وهو حماما على الفاعل وهو فؤاده والحاج هنا الاسراع الجموح من الرجال الذي يركبه هواه فلا يرده شيء وقوله وهو مجنون بني عامر تزودت من ليلى
بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها وقوله دهو ذو الرمة يسليني بضم الشين وهل يثبت الخط الا شبه
وقوله الذي ما تنبت الخط فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وينبت بضم الياء مضارع انبت والخط
بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء اي الرماح المنسوبة الى الخط وهو موضع بالبحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم ووشيجه بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهي
عروق شجر الرماح فاعل مؤخر ويغرس بالبناء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور بالا على الفاعل يدعي تقدير عامل الموضع قال
في التسهيل ويعمل فيه الا نائبا لم يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيد فاضل وما ظن من غير هذه الامثلة
معمولا لما قبلها فقدر له عامل انتهى ونقل المرفوع في هذه الابيات لا يسوغ عنه في مركز الاصل لانه موخر من تقديم فهو واقع قبل الا تقدير الا يعلم ما بعدها ولكنهم
لم ينظروا الى ذلك ... فيجوز الايقاع في موضعه لا بنوي به غيره بالاجماع ضرب غلامه زيدا ولى هذه الامثلة اشار الناظم بقوله وما بالا او بانما انحصر اخر وقد
يسبق ان قصد ظهر واما توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازا فنحو ولقد جاء آل فرعون النذر فالنذر فاعل جاء وآل فرعون مفعول به متوسط بين الفعل
والفاعل ونحو قوله ... وقد يكون فاعل وعبد مفعول قال جرير جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر فموسى فاعل
وقد مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتاخر فقد قال ابن ... الناظم نحو شأنه خاف ربه عمر والراية عمر بن الخطاب في امامه وجوبه وجوب

باب الفاعل

توسط المفعول بين الفعل وفاعله ففي مسئلتين احدهما ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابرهيم ربه فابرهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو لا ينفع
الظالمين معذرتهم فمعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول وهو مؤخر لفظا ورتبة ولاجل ذلك لا يجيز
اكثر النحويين نحو زان نوره الشجر بتقديم الفاعل على المفعول لا في نثر ولا في شعر واجازه فيهما الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف
الواو من الكوفيين وابن مالك في التسهيل في باب الضمير احتجاجا في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني حكاه سيبويه واجازه البصريون وضربته زيدا بابدال زيد من الهاء
باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه تقدم ضمير على مفسر موخر الرتبة وفي الشعر بنحو قوله وهو النابغة او ابو الاسود او عبد الله بن همارق على اختلاف فيه
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فربه فاعل وهو متصل بضمير عائد الى عدي وهو مفعول ورتبته التاخير وجزاء الكلاب مفعول واختلف في معنى جزاء الكلاب
فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الاعلم ليس بشيء وانما هو دعاء عليه بالابنة والكلاب يتعاوى عند طلب السفاد قال وهذا من الطف الهجو والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة
وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه واما الاعمال والبدل فمستثنيان لمجيئهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب عليه او على ان ذلك غير
مني جاء ما يخالفه فلا يقاس عليه في قياس ما ليس من بابه عليه كما استثني مع العرب بخرصها نحو الا الجبل اذ انما هو خارج عن القواعد والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ نحو زان نوره الشجر والمسئلة
الثانية من مسئلتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ان يحصر الفاعل بانما بانما فنحو انما يخشى الله من عباده العلماء فالعلماء فاعل محصور فيجب تاخيره فلزم
توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء وكذا الحصر بالا عند غير الكسائي فانه يجب تاخير الفاعل المحصور بالا نحو ما ضرب عمرا الا زيد واجاز الكسائي تقديم
الفاعل المحصور بالا بقوله ما عاب الا اللئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبأ بطلا فقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين والاصل ما عاب فعل ذي كرم الا اللئيم ولا جفا قط
وعاب بالعين المهملة من العيب واللئيم ضد البخيل مقابل الكريم والجبأ بضم الجيم تشديد الباء الموحدة وفي آخره همزة غير ممدود الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع وقولهم
عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب الا الله بالنار فقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالباء وهو في حكم المفعول وهل بمعنى ما والاصل ما يعذب احد بالنار الا الله
... للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول لعذبوا
... فلم يدر الا الله ما هيجت لنا عشية آناء الديار وشامها فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيجت والاصل فلم يدر ما هيجت لنا الا الله
على الطرفية والاناء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالانعاء ... والوشام بكسر الواو جمع وشمة ... الكلام السر والعداوة والوشام ايضا من الوشم
وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها النيل مرفوع على الفاعلية ... وغير الكسائي ... المنصوب والمجرور وغير المحصور في هذه الابيات معمولا لعامل مقدر
فعل ذي كرم عام وقبل بطلا جفا وقيل بالنار يعذب وقيل ما هيجت بناء على ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد الا في مستثنى او مستثنى منه او تابع له كما تقدم نقله
... وعليه جرى في التسهيل وخالف هنا فقال وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر واما تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازا فنحو فريقا كذبتم
وفريقا تقتلون ففريقا فيهما مفعول مقدم على الفعل والفاعل جميعا ففي مسئلتين احدهما ان يكون المفعول مما له الصدر كان يكون اسم استفهام نحو فاي آيات الله تنكرون
فاي مفعول مقدم لتنكرون او اسم شرط نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فايا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل في معمول من جهتين
مختلفتين المسئلة الثانية من وجوب تقديم المفعول على عامله ان يقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب اما ظاهرة او مقدرة وليس لما اي العامل المفعول منصوب غيره
اي غير المفعول مقدم نحو فاما اليتيم فلا تقهر ... مثال اما المقدرة نحو وربك فكبر ... وانما وجب
تقديم المفعول فيهما لانه لا بد من ان يلي الفاء اما للعوض او المقدرة فصل بينهما بالمفعول فان قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ... فالجواب
انها انما يمنع ما بعدها ان يعمل قبلها اذا كانت في مركزها الاصلي ... وكان حقها ان تدخل على المفعول المقدم لطلبها الصدر
ما امكن ولكنها زحلقت الى الفعل حذرا من ايلائها اما ... فلا يجب تقديم المفعول
اما اليوم فاضرب زيدا فالعامل وهو فعل الامر له منصوبان هما الظرف والمفعول به فتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول ... بالتامل فيما تقدم
اذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول كما هو الاصل فيهما كضربته فالتاء فاعل والهاء مفعول اذ لو قدم المفعول
على الفاعل هنا لتعذر الاتصال في الفاعل واذا كان المضمر المتصل احدهما فان كان الضمير مفعولا والظاهر فاعلا وجب في المضمر وصله بالفعل وتاخير الفاعل الظاهر عن المفعول
كضربني زيد لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب ان يؤتى بالضمير منفصلا مع امكان اتصاله وان كان المضمر فاعلا والظاهر مفعولا وجب في المضمر وصله بالفعل وتاخير
المفعول الظاهر عن الفاعل وتقديمه عليه وعلى الفعل معا كضربت زيدا او زيدا ضربت حذرا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال وكلام الناظم في النظم يوهم
امتناع التقديم للمفعول على الفعل كزيدا ضربت لانه سوى في النظم بين هذه المسئلة وهي مسئلة ضربت زيدا ومسئلة ضرب موسى عيسى في وجوب تاخير المفعول منها
عن الفاعل فقال واخر المفعول ان لبس حذر او اضمر الفاعل غير منحصر فاقتضى انه لا يجوز زيدا ضربت كما تقدم لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل
والصواب ما ذكرناه من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم ان عيسى مبتدأ وان الفعل متحمل لضميره وموسى مفعول
ما ذكره الموضح من اول الحكم السابع الى هنا من احكام الوجوب انه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلث مسائل ان يخشى اللبس او ان الفعل محصور فيه او ان يكون الفاعل
والمفعول ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول في مسئلتين ان يكون الفاعل ملتبسا بضمير المفعول وان يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول على
عامله في مسئلتين ان يكون له صدر الكلام وان يكون معمولا لما بعد الفاء وشرطه وانه يجب تاخير الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل
اسما ظاهرا وانه يجب اتصال الفعل بالفاعل ويجب في المفعول ان يتقدم على الفعل وتاخره عن الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا
والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيما عدا ذلك هذا باب النائب عن الفاعل قال ابو حيان لم ار مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله فاعلا

الفاعل للجهل به كسرق المتاع اذا لم يعلم السارق من هو او لغرض لفظي كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت
سيرته فانه لو قيل حمد الناس سيرته لاختلف السجع قال الموضح في شرح القطر وغيره وكتصحيح النظم كالاعشى ميمون بن قيس في قوله في فتاة كانت لرجل من العرب مر بها
عرضا وعلقت رجلا غيري وعلق اخرى ذلك الرجل فبني علق في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى للعلم به لتصحيح النظم اذ لو قال علقنيها الله
اياه وعلقها الله رجلا غيري وعلق الله اخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء المهملة مفعول مطلق لعلقتها عرضا
من غير قصد قال في التسهيل وقولهم علقتها عرضا اذا هوى امراة اي اعترضت لي فعلقتها من غير قصد انتهى واسم هذه الفتاة هريرة كما صرح به في اول القصيدة في قوله
ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امراة غيرها او لغرض معنوي كان
لا يتعلق بذكره غرض اي قصد نحو فان احصرتم واذا حييتم واذا قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الا فاعل مخصوص بل الى اي فاعل كان
وحيث حذف الفاعل فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه وتأنيث الفعل لتأنيثه ان كان مؤنثا
غير مجرد واحد فاعل ينوب من ارتفعه بيان لواحد الاربعة الآتية المفعول به لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين
الصحيح كضرب زيد والمعتل العين او اللام نحو وغيض الماء وقضي الامر والاصل غيض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به واقيم المفعول به مقامه
مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه والى ذلك اشار الناظم بقوله ينوب مفعول به عن فاعل
فيما له كنيل خير نائل او جار ومجرور كما عبر به في التسهيل سواء كان الفعل لازما للبناء للمفعول ام لا فالاول نحو ولما سقط في ايديهم والثاني نحو قولك سير بزيد لان المجرور بالحرف
مفعول به في المعنى فيصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه ابو علي الرندي بالزاي والنون النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل
فهو في التقدير لما سقط هو اي السقوط وسير هو اي السير لا المجرور بالحرف المتعدي لانه لا يتبع على المحل اي محل المجرور فلا يقال مر بزيد الظريف بالرفع لا ذهب
زيد وعمرو بالرفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم
على محل المعقب فلما لم يتبع على الفاعل علمنا انه ليس هو النائب ولانه اي المجرور قد يتقدم على عامله نحو كان عنه مسؤولا فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله المحل
هو مسؤولا والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك ولا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم الاصل ولانه اي المجرور اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا
تقدم كان مبتدأ نحو الزيدان ضربا والمصابيح ضرب بها ضرب فان الفاعل اذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد قام واجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه
على عامله ولان الفعل لا يؤنث له اي المجرور المؤنث اذا ناب عن الفاعل في نحو مر بهند وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هند
بهذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل وقال الجمهور لنا من الادلة على نيابة المجرور في لسان العرب قولهم سير بزيد سيرا بالنصب فان المجرور لو لم ينب
المصدر لا يتبعه بل يقع منصوبا ولو ناب لوجب رفعه واذا لم ينب المصدر فقد تعين نيابة المجرور بالمنع لكونه ناشئا منه واما كونه يرجع الى معنى الاسم عليهم ولنا من الاجوبة
انه انما روعي محل ما يظهر اعرابه في الفصيح من الكلام وهو المجرور بحرف زائد وغير زائد وما دخوله طرف فالاول نحو لست بقائم ولا قاعدا بالنصب اتباعا للمحل قائم فانه يظهر
اعراب محله في فصيح الكلام نحو لست قائما والثاني نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون الثاني اتباعا للمحل في
الاولى فان اعرابها النصب يظهر في الفصيح نحو فان لم تجد عدنان بخلاف المجرور واصله معه نحو مررت بزيد الفاضل بالنصب اتباعا للمحل المجرور
المنصوب على المفعولية او مر بزيد الفاضل بالرفع اتباعا للمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل فلا يجوزان خلافا لابن جني لانه لا يجوز في الفصيح حذف الباء وتعدية
الفعل اليه بنفسه من ذلك وحكي الاسد دفا فلا تقل مر زيد بالنصب الى المفعول ولا مر زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته
واما قوله يسلكن في نجد وغورا غائرا بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف وبيسلكن غورا لا بالعطف على محل نجد فسقط قولهم انه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم
ولانه يتقدم نحو كان عنه مسؤولا فضمير ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لما في الكشاف ولا ضمير المسؤول كما قالوا وانما النائب في هذه الاية ضمير راجع الى ما يرجع اليه
اسم كان وهو المكلف المدلول عليه بالنهي والتقدير كان هو اي المكلف وانما لم يكن الضمير في كان راجعا الى الكل لانه مسؤول لا عنه ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا
يجوز كما تقدم واما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ فذلك حيث لم يمنع مانع وامتناع الابتداء في المجرور بحرف اصلي لعدم التجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها
هكذا اجاب ابن عصفور واجاب الخفاف بانه قد يبقى في بعض الفاعلية انه لا يجوز ان يتقدم مبتدأ فالنائب عنه اخرى ما جدر وذلك نحو نعم امراة هند اذ لو قيل
هند نعم امراة لم يجز لان المبتدأ يصير عائدا على شيء من الخبر مؤخر انتهى وقد يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون مبتدأ وذلك
انهم اجازوا النيابة في لم يضرب من احد لم يضرب لان من لا تزاد في الايجاب ولو وقع احد في الاثبات لان تقع ضميرا مسوغ لذلك كقوله اذا احد لم يعنه شيء طارق علمه
ابن مالك في التسهيل في باب اعد وجاء تمنع التقديم امتنع الابتداء واما قولهم ولان الفعل لا يؤنث في نحو مر بهند فلانه لما لم يظهر للفعل تأثير في رفعه لشغل حرف
الجر بنقله ترك العلامة فلم يؤنث الفعل فاما ان تقع عن طائفة منكم بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد فالاية محمولة على معنى تشاح طائفة بدل لنقلت
طائفة ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التأنيث في الفعل المسند الى المؤنث المجرور بالحرف فقد قالوا كفى بالله شهيدا المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند نيابة
الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف زائد فما بالك اذا كان مجرورا بحرف اصلي هذا تقرير كلام الموضح وهو مغالط فيه وما سقط من ورقة الابلها وما يخرج من
تحته وما نقل من انه ينبت الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زائد واختلف في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفى مضمن معنى اكتف وفعل الامر لا
يؤنث لنائبه فاعل وقال ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالمضمر اي كفى الاكتفاء بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند
البصريين وهو منهم قال الكوفيون الثالث مما ينوب عن الفاعل مصدر متصرف مختص بصفة او غيرها نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة نائب الفاعل وهي

باب النائب عن الفاعل

متصرف لكونه مرفوعا مختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله بالرفع
على ان يكون نائب فاعل بفعل مقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع سير سير لعدم الفائدة اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فتحمل معنى المسند والمسند اليه
من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فتغايرا فتحصل الفائدة واذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر فامتناع سير بالبناء للمفعول
على اضمار ضمير السير احق بالمنع لان الضمير المصدر المؤكد اكثر ابهاما من ظاهره خلافا لمن اجازه كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد انهما اجازا جلس بالبناء للمفعول وفيه ضمير
مجهول قال ثعلب اراد ان فيه ضمير المصدر ونبههما ابو حيان في النكت الحسان فقال ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره فيجوز ان تقول قيم وقعد فيضمر المصدر كانك قلت قيم القيام
وقعد القعود انتهى والصحيح المنع واما قوله وهو امرؤ القيس لكنه وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسوءك وان يكشف غرامك تدرب فالنائب عن الفاعل يعتلل ضمير مصدر مختص
بلام العهد او بصفة محذوفة والمعنى ويعتلل هو اي الاعتلال المعهود اعتلال ثم حذف بتعليل اخرى في موضع الحال من الضمير ليفيد بها فيقيد الم يفد الفعل لانه انما يدل
على مصدر ذكره مختص وهي حال محذوفة للدليل الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذف كما حذف في الصفات المخصصة للموصوف للدليل كقوله نعم فلا نعم لهم يوم المنية
دنا اي نافعا الاغانم يوزن بدليل ومن خف موازينه الاية قال في المغني واضمار ضمير المصدر النوعي اجازه سر لان الفعل لا يدل عليه قال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه
من الساقة جواب الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط الثاني والاعتلال الاعتذار اي اعتذار عليه بعلة احتذرك عن غيبته عن تعذر
وبذلك التوجيه يوجه وحيل بينهم بالنصب فيكون المعنى وحيل هو اي الحول المعهود وقيل بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة وبذلك يوجه ايضا قوله وهو طرفة ابن العبد
فيا لك من ذي حاجة حيل دونها وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله فيكون المعنى حيل هو اي الحول المعهود وحول دونها وليس النائب الظرف فيهما لانه غير متصرف عند جمهور البصريين غير
الاخفش انه اجاز في لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك ان يكون الظرف فيه في موضع رفع مع فتحه ثم قال ابو علي وتلميذه ابن جني فتح اعرابه استشكل وقال غيرها فتح بناء
وهو المشهور ولو قيل فرئ وحيل بينهم اوردنا وحيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روى وباشرت حد الموت والموت دونها بالرفع ايضا لجاز ذلك
يجيء هذا التوجيه وبذلك يوجه ايضا قوله وهو الفرزدق يغض الحياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم فيكون المعنى فيغضي
الاغضاء المعهود واغضاؤه من مهابته ولا يكون النائب المجرور وهو من مهابته لكونه مفعولا له قال ابن جني في باب كتب على الحماسة وتبعه ابو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال واجمع
الجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه وعلة المنع ان المفعول له مبني على سؤال مقدر فكانه من جملة اخرى انتهى وبهذا يعلل منع نيابة الحال لانه مبني على سؤال
مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا المفعول معه لا جر كان نداء يكن قام خلافا للفراء الرابع مما ينوب عن الفاعل ظرف زمان او مكان متصرف مختص فالزمان
نحو صيم رمضان والمكان نحو امام الامير جلس حضر امام الامير مضافا وامام ظرفان متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية في
الاول والاضافة في الثاني ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم وثمة فتح الثلاثة فلا يقال جلس عندك ومعك وثم لامتناع رفعهن ورفعهن بالذكر لانهن لا يتصرفن تصرفا
كاملا لان من تدخل عليهن فلا ينصرف بحال كقط وعوض ويلحق بالمنع نيابة نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيدا بقيد يخصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمان لعدم
الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني فان قيدا بوصف مثلا جاز نيابتهما نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل لحصول
الفائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوص الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف اشار الناظم بقوله وقابل من ظرف او من مصدر او حرف
جر بنيابة حري وحيث وجد المفعول به وغيره من ظرف ومصدر ومجرور لا ينوب غير المفعول به مع وجوده والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا ينوب بعض هذي ان وجد في اللفظ مفعول به
لان غير المفعول به انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب اجازه
الكوفي اي اجازه الكوفيون اي نيابة غير المفعول به مطلقا مع وجوده من غير شرط اي سواء تأخر النائب عن المفعول به او تقدم عليه فالاول كقراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا
يكسبون فيجزى بالمفعول وانابة المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النائب والثاني كضرب في الدار زيدا واجازه الاخفش بشرط تقدم النائب
على المفعول به كالمثال الثاني وكقوله انما يرضى المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه فقلبا مفعول من عني بها جيب اصله معنوي كمرمي اعل بقلب الواو ياء وادغمت في الياء وقلب
كسرة وناب فاعله المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه نحو قوله وهو رؤبة لم يعن بالعلياء الا سيدا ولا شفى ذا الغي الا ذو الهدى فبعض فصل مضارع مبني
للمفعول من عني بكذا وبالعلياء نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر واختاره الناظم في التسهيل وظاهر قول النظم وقد يرد يشمل مذهبا الكوفيين والاخفش واجاب جمهور
البصريين عن البيتين بانهما ضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل ان يكون النائب عن الفاعل في الاية ضميرا مستترا في الفعل عائدا على
الغفران المفهوم من قوله ليغفر له ليجزى الغفران قوما وانما انتصب المفعول غاية ما فيه انه المفعول الثاني وذلك جائز انتهى والا لم يوجد المفعول به فقال الجزولي
تساوت المفيد واختار ابن عصفور اقامة المصدر وابو حيان ظرف المكان وابن معط المجرور ونسقه وغير النائب مما معناه متعلق بالرافع للنائب عن الفاعل وجب
نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس امام الامير ضربا شديدا فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر ومن ثم اي من اجل انه يجب نصب
المفعول الذي لم ينب عن الفاعل سواء كان الاول ام الثاني نحو اعطي دينارا زيد واعطي دينار زيدا ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله او واجب نصبه
محلا ان كان غير النائب جارا او مجرورا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور وعلة ذلك النصب الواجب لفظا او
محلا ان النائب عن الفاعل لا يكون الا واحدا فكذا نائبه لا يكون الا واحدا فنصب ما عداه والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى النائب مما علقا بالرافع النصب له
محققا وهل النصب بالرافع للنائب فيكون مفعولا به او برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا مذهبان اصحهما الاول ولغير نائب فضل اذا تعدى الفعل لاكثر من
مفعول واحد وبنيابة الثالث ممتنع اتفاقا فانه نقل ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن الناظم في شرح التسهيل والصواب ان بعضهم اجازه ان لم يلبس نحو نبئت زيدا كبشك اعلس
سمينا فتقول اعلم زيدا كبشك سمين قال ابو حيان في النكت الحسان فاصل المسئلة اجاز بعض المتأخرين اقامة الثالث لكن مع حذف الاول واجرى فيه الخلاف في الثاني

والزم ابن الحاجب من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبي وهو الزام صحيح انتهى وانما لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل
حكم الثاني فيأتي فيه الخلاف الاتي ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو مقتضى كلام التسهيل واما الثاني في باب كسا وهو ما ليس خبرا في الاصل عن الاول
ان اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا امتنع نيابته اتفاقا قال الدماميني تقدم او تاخر لان كلا منهما يصلح ان يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الاخذ الا بالاعراب
فلو قيل اعطي زيد عمرا او اعطي زيدا عمرو لتوهم ان عمرا الاخذ وزيدا ماخوذ والغرض العكس وقال بعض المتاخرين ينبغي ان يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في
موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه وان لم يلبس نحو اعطيت زيدا درهما جازت نيابته مطلقا سواء اعتقد القلب ام لا وسواء كان الثاني نكرة والاول
معرفة ام لا لان زيدا اخذ ابدا والدرهم ماخوذ ابدا وقيل يمتنع مطلقا طردا للباب فيتعين نيابة الاول لانه فاعل معنى وقيل تمتنع نيابة الثاني ان لم يعتقد
القلب في الاعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز والثاني في الحقيقة هو الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب جائزة
صورة وفيه نظر اذ كان نصب الاول جائزا فهو من اعطاء المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح
كلامهم وقيل يمتنع نيابة الثاني ان كان نكرة والاول معرفة فالمراد بهذا فلا يقال اعطي درهما وبتعين اعطي زيد درهما لان المعرفة احق بالاسناد اليها
من النكرة وحيث قيل بالجواز في الثاني فقال البصريون اقامة الاول اولى لانه فاعل وقيل عن الكوفيين انهم قالوا ان كان الثاني نكرة والاول معرفة فاقامته قبيح — معنى
وان كانا معرفتين استويا في الحسن قال المرادي نقلا عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال ابو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا باعطي اما ان جعل منصوبا بغير
اعطي وقدر له فعلا اخر تقديره باخذ درهما فلا يصح على مذهبهم اقامة الدرهم معمولا لاعطي لانه معمول لغيره انتهى والمفعول الثاني في باب ظن وهو ما كان خبرا في الاصل
عن الاول قال قوم كثيرون يمتنع نيابته مطلقا سواء البس ام لم يلبس وسواء كان جملة ام لا وسواء كان نكرة والاول معرفة ام لا للالباس في النكرة نحو ظن افضل
منك افضل من زيد اذا كان افضل من زيد هو الاول وفي المعرفة نحو ظن صديقك زيد اذا كان زيد هو الاول ولعود الضمير على المؤخر من المفعولين ان كان
الثاني نكرة والاول معرفة لان الغالب في الثاني كونه مشتقا وهو حينئذ نائب عن الفاعل فيشبه الفاعل لانه مسند اليه الفعل المبني للمفعول فرتبته التقديم نحو
ظن زيدا قائم فقائم ضمير يعود على زيد وهو متاخر لفظا ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح ان يعود من المرفوع — قائم
ضمير على المنصوب الا في الشعر وهذا القول اختاره ابو موسى الجزولي وابن هشام الخضراوي وقيل يجوز نيابة الثاني في باب ظن ان لم يلبس نحو ظن قائم زيدا ويمتنع ان
البس نحو عمرو زيدا اذا كان عمرو مفعولا ثانيا ولم يكن جملة اسمية او فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الاصح وهذا القول اختاره ابو طلحة والشيخ
في الاطلاع وابن الانباري وابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتاخرين وقيل يشترط في اقامة الثاني ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا ويرفع قائم
لانه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكلام وما سمع منه حمله جماعة على القلب وقد نص على هذا المعنى سيبويه في كان رجل زيدا وابن بابان واحد قاله
الشاطبي والمفعول الثاني في باب علم اجازه قوم منهم الجزولي والشلوبين وتلميذه ابن الحاج في الرد على المقرب ان لم يلبس فيمتنع اعلم زيدا عمرو قائما ومنع قوم منهم
الخضراوي والابذي بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة الى ابدة بلدة في الاندلس وابن عصفور وكلا المفعول الاول واقع عليه الاعلام فهو مفعول صحيح لصحة اطلاق المفعول عليه
حقيقة ولان اصله الفاعل فهو احق بما كان ملتبسا به واما المفعولان الاخران فاصلهما مبتدا وخبر فشبهان في نصبهما بمفعولي اعطى فاطلاق المفعول عليهما مجاز
ولان النزاع انما جاء باقامة الاول قال الفرزدق نبئت عبد الله بالجو اصبحت كراما مواليها لئاما صميمها فالتاء هي المفعول الاول نائبة عن الفاعل وعبد الله على تقدير المضاف
الاول ونسبة عبد الله اصله وعبد الله كلم كقبيلة المفعول الثاني وجملة اصبحت المفعول الثالث واسم اصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وانثها باعتبار القبيلة وكراما خبر اصبحت
ومواليها فاعل كراما ولئاما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئاما والجو بفتح الجيم وتشديد الواو الهامة كانت تسمى جوا والكرام الشريف واللئيم ضده وصميم الشيء خالصه والمراد
اعيان القبيلة ومعنى هذا واللعبي اخبرت ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة بالهامة مواليها كرام وروساء ومن اللئام وقد بيت لهما ذكر في جريان الخلاف في باب
كسا واشتراط كون الثاني في باب ظن غير جملة وجريان الخلاف في الثالث في باب اعلم انه في النظم امور تغيه استيفيه حكاية الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب كسا
لا لبس فانه قال وبالفاق قد ينوب الثان من باب كسا فيما التباسه امن وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن جملة حيث قال في باب ظن ولا ارى منعا اذ القصد ظهر
وايهام ان اقامة الثالث في باب علم غير جائزة بالاتفاق وذلك لم يذكره مع المتفق عليه وهو اقامة الاول ولا مع المختلف فيه وهو اقامة الثاني ولعل هذا الصنع الموهم هو
الذي غلط ولده في شرح النظم حتى حكى الاجماع على الامتناع فهذه ثلاثة امور والاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين احدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث
صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك لان الثالث في باب علم هو الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان ذلك تصريحا بما علم التزاما فهو شابه تكرارا والثاني
ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع ثانيهما كما نقله في التوضيح اول الفصل عن الخضراوي فلا ينسب له الغلط غايته انه في الباب انه حكى الاتفاق لم يقف على
الاختلاف فصل يضم اول فعل المفعول الذي لم يسم فاعله مطلقا سواء كان ماضيا ام مضارعا والى ذلك اشار الناظم بقوله فاول الفعل اضمم ويشركه في الضم ثالثه
الماضي المبدوء بتاء زائدة معتادة سواء كان للمطاوعة ام لا فالثاني كتضارب والاول نحو تعلم وتدحرج وقيدنا التاء الزائدة بالمعتادة احترازا عن التاء في نحو ترمس
الشيء بمعنى دمسه فانها اصلية ولا يضم ثانيه صلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادي والى تاء المطاوعة اشار الناظم بقوله والثاني التالي تا المطاوعة كالاول
اجعله بلا منازعة ويشركه ثالث المبدوء بهمزة الوصل سواء كان متعديا او لازما فالثاني كانطلق والاول نحو استخرج واستحلى والى ذلك اشار الناظم بقوله وثالث الذي
بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلي وفي جمل الزجاج لا يجوز ان يبنى الفعل اللازم للمفعول عند اكثر النحويين انتهى وحضره ابو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ومثله قام
معطوف عليه باء لو بني للمفعول لفعل الفعل خبرا بحرف جر عنه وذلك محال ويكسر ما قبل الاخر من الماضي والى ذلك اشار الناظم بقوله والمتصل بالاخر اكسر في مضي كوصل ومن
العرب من يسكنه كقوله لو عصر لوعصر منها البان والمسك انعصر واختاره قطرب قال الخضراوي هي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة

في الفعل

في المعنى اللام فتنقلب الياء الفا فيقول في دعي زيد ورمي زيد بفتح الهمزة وهي لغة طي فيحصل في معتل اللام ثلث لغات كسر ما قبل اخره وتسكينه وفتحه ويفتح
ما قبل الاخر من المضارع والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعله من مضارع منفتحا هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف واما ان اعتل عين الماضي وهو
ثلاثي كقام من الواوي وباع من اليائي او كان على وزن افتعل او انفعل كاختار من اليائي وانقاد من الواوي فللعرب في العين كسر ما قبلها باخلاص واشمام الضم
فتنقلب الالف ياء فيهما واخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم واشمام الكسر لغة الضم كثير من قيس واكثر بني اسد قال الشاطبي وفي كيفية الاشمام ثلثة مذاهب
احدها اشمام الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروء به والثاني ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفاء والثالث ضم
الشفتين قبل النطق بها لان اول الكلمة مقابل لاخرها فكما ان الاشمام في الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام في اولها قبل النطق بكسر الحرف
انتهى وقال المرادي الاقرب ما حرره بعض المتاخرين في كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل
يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء انتهى وذلك الاخلاص ثم تنقلب الالف واوا الى فاء الثاني في المعتل العين اشار الناظم بقوله واكسر او اشمم فا ثلاثي اعل
عينا وضم جا كبوع فاحتمل واشار الى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي والوجه الثالث في الضم الخالص نحو يا ليت شبابا
بوع فاشتريت ليت شبابا بوع فاشتريت فبوع مبني للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الاخيرة توكيد للاولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيئا مفعول
مطلق اي نفعا قال في التوضيح لا مفعول به خلافا للعيني والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للتمني بدليل انه روي وما ينفع شيئا ليت والواو
للاعتراض وقال اخر حوكت على نيرين اذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاك فحوكت من الحياكة وهي النسج مبني للمفعول وتاء الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة والنيرين تثنية نير بكسر
النون وسكون الياء المثناة تحت في اخره راء علم الثوب او لحمته فاذا نسج على نيرين كان اصفق واصفاقها تختبط الشوك لا تؤثر فيها وهذه اللغة وهي اللغة الخالصة قليلة
موجودة في كلام هذيل وفقعس وبني دبير وهما من فصحاء بني اسد قاله المرادي في شرح التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال الموضح حكيت عن بعض تميم
وادعى ابن عذرة وطائفة من متاخري المغاربة امتناعها في افتعل كاختار وانفعل كانقاد فتماداه على الثلاثة فلا يقال اختور وانقود والمشهور الاول وهو قول ابن
عصفور والابذي وابن مالك وينطق بالهمزة في نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قاله ابن مالك وادعى ابن مالك امتناع ما البس من كسر وضم واضم
كيف مبنيا للمفعول والى ذلك اشار في النظم بقوله وما يشكل خيف لبس يجتنب واصل المسئلة قيل لي خفت للمفعول فاني زيد وبا عني لعمرو وعا في عن زيد تخاف
لفاعل ثم بنيتها للمفعول وابدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية لاشتراكها في الدلالة على المتكلم فلو قلت خفت وبعت بالكسر في الخاء والباء وعفت بالضم في اولها
لتوهم انه فعل وفاعل والعكس المعنى المراد فتعين ان لا يجوز فيها الا الاشمام او الضم في خفت وبعت او الكسر في عفت الثالث وتعين ان يمنع لوجه اللبس هو الكسر
الاولين والفتح الثالث وجعله المعادل مرجوحا لا ممنوعا قال لو ان العرب تختار الكسر في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة وتختار الضم في الفاء اذا كانت فيما
سمي فاعله مكسورة وقابليها وهو طوع ولم يلتفت في ذلك للالباس بل اجاز الاوجه الثلثة مطلقا اكتفاء بالقرائن التقديرية لان الالباس غير مانع لحصوله في
الاسم والفعل فالاسم نحو مختار اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل او للمفعول ومع ذلك اعلوه بقلب الياء الفا واكتفوا فيه بالقرائن التقديرية فعلى تقدير
كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة والفعل نحو تضار اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك
ادغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف وهو ما كان عينه
ولامه من جنس واحد نحو شد ومد بضم الفاء وتشديد الدال فيهما والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر في الفاء جائز ونص بعض على اطراده فقال واعلم ان بعض اطراده
للعرب يجري فيها اعني في المضاعف الثلاثي مجرى فعل من المعتل فيكسر او يضم او يشم كما في قيل نقله الموضح عنه في الحواشي ومن ظريف نقلته الكسر هو لغة بني ضبة
وبني تميم مفتوح موحدة مشددة فعلوا نابت وهو ابن العم بن مرة قاله الدماميني قال ابو محمد السيد البطليوسي ضبة بالضاد المعجمة والنون والباء وهو
بطن من قضاعة ينسب اليها جماعة كذا في مختصر الانساب المحني ويمكن ان يكونا مبدلين ضبط كل واحد منهما واحدا ولغة بعض تميم وقراءة علقمة ويحيى ردت
ردت الينا ولو ردوا لعادوا بالكسر فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء حملا له على المعتل وجوز ابن مالك الاشمام ايضا فقال في التسهيل وقد يشم فاء المدغم وقال المهاباذي
من اشم من العرب في قيل وبيع من المعتل اشم هنا يعني في المضعف فتحصل في فاء المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص كما اشار
اليها الناظم بقوله وما لباع قد يرى لنحو حب ونقل بلغني فيمن قرأ وجيء بضم التاء في قولهم ان الماء بكسر الهمزة وفتح الماء وجواب ان اصله ان زيد الماء نحو اذا صير
في فا الفاعل والذي عنه المفعول وكسر الهمزة على حكاية البناء بكسر الراء واستفدنا من تغيير الفعل اذا بني للمفعول ان صيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل
وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة اصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة من شيء وتسليمه التعريف توجيه كل من القولين هذا باب الاشتغال
وحده ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل متصرف او اسم يشبهه ناصب لضميره او لملابس ضميره بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول
وسلط على الاسم المتقدم لنصبه فاذا تقرر ذلك فنقول اذا اشتغل فعل متاخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم المتقدم كزيدا ضربته او
لمحله او لمحل ذلك الاسم المتقدم كهذا ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل وذهب جمهور الشاطبي الى ان نصب اللفظ
او المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل مدعيا ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه نصب لفظه واذا وصل اليه بحرف جر نصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ او المحل انما
هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح ان الضمير لا ينصب لفظه فالاصل جوابه ان ذلك الاسم المتقدم يجوز فيه وجهان احدهما راجح لسلامته من التقدير للعامل وهو
الرفع بالابتداء فما بعده من الجملة الفعلية في موضع رفع على الخبرية للمبتدا والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل فجملة الكلام من المبتدا والخبر اي جملة
اذا جعل الاسم المتقدم مبتداء جملة اسمية لتصديرها بالاسم والوجه الثاني من الوجهين مرجوح لاحتياجه الى التقدير للعامل وهو النصب بانه مفعول به

التفضيل اذا انضم … عاملة على

للفعل المذكور فيما بلابه محذوف وجوبا لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما واما قوله تعالى انى رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين فلا فانه من جاز المفسر بين الجمع والمفسر بابعده اى بعد الاسم المتقدم له لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المغنى ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير انتهى جملة الكلام من الفعل المحذوف وما تعلق به اى حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف وجملة فعلية لنصبه ابا لفعل المحذوف وهذا الوجه المرجوح مرتبة من حالة فالنصب في محل نحو زيدا ضربته اقوى من النصب في نحو زيدا ضربت اخاه والنصب في زيدا ضربت اخاه احسن من النصب في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به احسن من النصب في زيدا مررت باخيه قاله المرادى في تلخيص ابى حيان على التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما موافق لما قد اظهرا وزعم الكسائى ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتاخر والغى الضمير وزعم تلميذه الفراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى كشئ واحد ورد عليهما بزيدا امررت به وازيدا هل ذاده ثم قد يعرض لهذا الاسم المتقدم ما يوجب نصبه او يرجحه وما يسوى فيه بين الرفع والنصب فلم يذكر في من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم في النظم بقوله وان تلا السابق ما بالابتداء يختص فالرفع التزمه ابدا كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد لان حد الاشتغال السابق اول الباب لا يصدق عليه لانه يعتبر فيه ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وسنتضح ذلك في التنبيه الاول الآتي بعد فيجب النصب اى نصب الاسم المتقدم بعد ما يختص بالفعل كادوات التحضيض بالهاء مهملة والضاد معجمة نحو هلا زيدا اكرمته واهلا لا لاستئناف وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته فيجب نصب زيدا بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رايت ولا يجوز رفعه لان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد رايت الا في الشعر هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائى في ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذى بعده فعل فلم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال في الشرح ولا يجب النصب بل يترجح وما تقدم في صدر الكتاب من ان هل مشتركة بين الاسماء والافعال مقيد بما عدا هذا عند غير الكسائى بما اذا لم يكن في خبرها فعل نحو هل زيد اخوك فانها اذا لم يكن في خبرها فعل تسلت عنه بخلاف ما اذا كان الفعل في خبرها فلا تدخل الا عليه ولم ترض بافتراق الاسم بينهما قاله الفارانى نحو ومتى عمرو الفيته فيجب النصب لما ذكر وبنا الكلام على الهمزة في المسئلة الثالثة وادوات الشرط نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه فيجب النصب الا ان هذين النوعين وهما ادوات الاستفهام غير الهمزة وادوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر عند سيبويه واما في نثر الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل فلا يجوز في الكلام متى عمرو لقيته وحيثما زيدا لقيته فاكرمه الا ان كانت اداة الشرط اذا مطلقا سواء كان الفعل ماضيا ام لا وان بكسر الهمزة وسكون النون والفعل ماض لفظا او معنى فيقع الاشتغال بعدهما في نثر الكلام نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه او اذا زيدا تلقاه فاكرمه لا فرق في ذلك بين الماضى والمضارع اذا تقول في ان والفعل ماض لفظا ان زيدا لقيته فاكرمه ومعنى فقط ان زيدا لم تلقه فانتظره ويمتنع الاشتغال في نثر الكلام بعد ان الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو ان زيدا تلقه بحذف الالف فاكرمه لان ان لما جزمت الفعل قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا اما المستتر اما الجازم بغيرها كما تقدم وضعف طلبها للفعل فيليها غيره ويجوز الاشتغال في الشعر بعد ان الجازمة للفعل المفسر نحو ان زيدا تلقه فاكرمه وتسوية الناظم في النظم بين ان وحيثما مردود لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا في الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا او معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو في نحو النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما واما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليس بالمراد وعبارة الناظم ناطقة بذلك ونصها والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما ويترجح النصب في ست مسائل احدها ان يكون الفعل المشتغل طلبا وهو الامر والدعاء بجزء وشرطه ولو كان الدعاء بصيغة الخبر المقابل للانشاء فالامر نحو زيدا اضربه والدعاء بصيغة الطلب نحو اللهم عبدك ارحمه والدعاء بصيغة الخبر نحو زيدا غفر الله له فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الاول ولنيزم من معنى الثالث لعصيه والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له وانما يترجح النصب فيهن على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه اولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب عن المخبر عنه وهو خلاف القياس لعدم احتماله الصدق والكذب قال ابن الشجرى وتوقف فيه وقال ابو على كنت استبعد اجازة ترك الاخبار بجملة الامر والنهي حتى مر في قوله ان الذين قتلهم امس سيدهم لا تحسبوا الليل عن ليلكم نائما وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير المجرور بالباء في محل رفع على الفاعلية عند من يرى زيادة الباء وصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شئ وكذا ان قلنا الضمير في محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل في ما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما اتفق السبعة عليه اى على الرفع في نحو الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان الفاء مانعة من حمله على الاشتغال فان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى فحذف المضاف الذى هو حكم واقيم المضاف اليه مقامه وهو الزانية والزانى فحذف الخبر وهو الجار والمجرور ثم بعد تمام الجملة استونف الحكم وهو فاجلدوا فاجلدوا جملة الطلبية مستانفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدا وهو الزانية والزانى ولم يستقم عمل فعل من جملة مستانفة في المبتدا مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة اخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فانه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدا ما لم يكن المبتدا موصولا بفعل او ظرف صلة الى غير ذلك ولهذا اى ولاجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدا اذا لم يكن موصولا بفعل او ظرف قال في قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا ان التقدير هذه خولان فهذا مقول قول مقدر وخولان خبر مبتدا محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستانفة هربا من زيادة الفاء في خبر المبتدا غير الموصول واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله ابن بابشاذ في شرح المقدمة عن الفارسى وابن جنى وغيرهما من البصريين وقبله الفراء والاعلم وجماعة الجولى يكون الخبر امرا او نهيا وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة والاكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب مبتدا والحيين تثنية حي والمراد به ههنا حيا بعضهما كونهما ثابتة من جهة نسبهما والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج خبر اكرومة وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكلمة هي مبتدا محذوف الخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه وقال المبرد والفاء في فاجلدوا بمعنى الشرط لان الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى ان زنيا فاجلدوهما ولا يعمل الجواب في الشرط

نعلى

باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير

فكذلك ما اشبههما انما هو منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدا المشبه للشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا فعلى قول المبرد ليست الاية من الاشتغال فالرفع على الابتداء عندهما اى عند سيبويه والمبرد وان اختلفا في الخبر على قول سيبويه محذوف وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال ابو على الفارسى من جعل الفاء زائدة اجاز النصب في زيدا فاضربه وانشد ثعلب لهمدان يحيى بن ربيع موسى طلحة اظهرها فصبت عليه ملكا لا يزحمه والمعنى اظهرها دفه وعيسى عمرو بن ابى عبيدة والشارع في الشارع في الشادية بالنصب وقال ابو حيان محمد عبد الله بن محمد بن السيد مكبر السين وشكو الياء اخر الحروف وهو البطليوسى وابو الحسن طاهر بن احمد بن بابشاذ بالتركيب كلمة اعجمية معناها الفرح والسرور يختار الرفع في الاسم المنظور فيه الى العموم بالاسم كالاية ونحوها كالسارق والسارقة فقطعوا لشبهه بالشرط في العموم والابهام ويختار النصب في الاسم المنظور فيه الى الخصوص بالامر كزيدا اضربه نعلم من ذلك ان المسئلة الثانية مما يترجح فيه النصب ان يكون الفعل المشتغل مقرونا باللام او لا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه فان قيل كيف جاز ذلك وقد فسر لعامله ما لا يعمل لان اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قلت اجاب ابن عصفور بانهما في مسئلة الامر باللام مجرى بعيرهما اجرو النهي بلا مجرى النفي بها وتقدم الطلب في قوله والمتقدم زيدا لا يعلمه الله بر فع يعلم لانه نفى بمعنى الطلب فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيدا لان علم الغد سيجمع بين هذه والتي قبلها قول الناظم واختير نصب قبل فعل ذى طلب فان ذلك الفعل المصاحب للطلب صادق على شيئين على الفعل الذى هو طلب كالامر والدعاء وعلى الفعل المقرون باداة طلب كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسئلة الثالثة ان يكون الاسم المشتغل عنه واقعا بعد شئ الغالب في ذلك الشئ ان يليه فعل ما اليه اشار الناظم بقوله وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب ولذلك امثلة منها همزة الاستفهام نحو ابشرا واحدا منا نتبعه فيترجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال كباقى اخواتها لانها ام الباب فهم يتوسعون في امهات الابواب ما لا يتوسعون في غيرها فان فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع نحو ءانت زيد تضربه لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت انت مبتدا كما هو راى سيبويه فان جعلته فاعلا بفعل محذوف والفصل بعد مثل كما هو راى الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة في التقدير على الفعل الا في نحو اكل يوم زيدا تضربه فيترجح النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم يغتفر كلا فصل وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل قال ابن الطراوة كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو ازيد ضربته ام عمرو لان الضرب محقق وانما الشك في المفعول فالاستفهام عن تعيينه وحكم ابن الطراوة يشذ وذ النصب في قوله وهو من حرج ثعلبة بن ذبيان طهية والخشاب ثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره احقرت ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت لتعديته بالباء قاله الموضح في الحواشى وثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة ومثناة موحدة والفوارس نعته وان كان جمعا نظرا الى معنى اهل القبيلة ورياحا بمثناة من تحت وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء اخر الحروف والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبائل قال الموضح في الحواشى وفي مسائل الزجاج قال المازنى سئل مروان الاخفش عن ازيدا ضربته ام عمرا فقال الاخفش المختار النصب لاجل الالف فقال انما المستفهم عنه هذا الاسم لا الفعل وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازنى وكذا القياس عندى ولكن النحاة اجمعوا على اختيار النصب اذا كان معه حرف الاستفهام الذى هو الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب ازيدا ضربته ام عمرا بالنصب انتهى وقال الاخفش اخوات الهمزة في ترجيح النصب كالهمزة في ذلك نحو ايهم زيدا ضربته فايهم مبتدا وزيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربته والجملة خبر ايهم والتقدير ايهم ضربت زيدا ومن امة الله ضربها فمن بفتح الميم مبتدا وامة الله منصوب بفعل محذوف خبر من والتقدير من ضرب امة الله بما اى من الامثلة النفى بما اولا وان نحو ما زيدا رأيته او لا زيدا رأيته او ان زيدا رأيته فيترجح النصب لانهم شبهوا حروف النفى بحروف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب قيل وظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع في الاسم بعدها وقال ابو عبيد الله المرجى البادش بياء موحدة فالف فذال معجمة فشين معجمة والذال مكسورة وابن خروف لا يترجح النصب مع هذه الاحرف وانما الرفع والنصب يستويان معها الدخول على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من حروف النفى وهي لم ولما ولن فانها مختصة بالافعال لحكمها حكم ادوات الشرط في وجوب النصب اذا اضطر شاعر الى ذلك قال ابن مالك في شرح الكافية ومنها حيث نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه قاله الناظم في شرح الكافية ونصبه من مرجحات النصب تقدم حيث جرد من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل فان اقترنت بما صارت اداة شرط واختصت بالفعل انتهى ونحوه في التسهيل وتبع في ذلك ابن عصفور فانه قال اذا وجدت مما يقع بعده الابتداء الاسماء واذا او قعت الفعل على شئ من سببه نصبت الفعل بقولك اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وحيث زيدا تجده فاكرمه ونوزع في ذلك لانها عنده مختصة بالافعال ولم يذكر حيث في الموضع الذى ذكره عنه في حيث هذا الذى قاله نظر والعجب منه انه وافق الناظم في المغنى فقال واضافة حيث الى الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه انتهى ولعل وجه النظر في قوله فاكرمه فانه يوهم انه جواب حيث وحيث الجزم من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بها من البصريين اوجب النصب بعدها فلا يكون من الراجح المسئلة الرابعة مما يترجح فيه النصب ان يقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول ذلك العاطف من الاسم باما المفتوحة الهمزة المشددة الميم مسبوق العاطف بفعل غير مبني ذلك الفعل على اسم قبله والمراد ببنائه عليه ان يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم الى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر اولا ولا فرق في الفعل بين ان يكون رافعا للفاعل او ناصبا للمفعول فالاول كقام زيد وعمرا اكرمته والثاني نحو والانعام خلقها لكم بنصب الانعام بعد قوله خلق الانسان من نطفة وانما ترجح نصب المعطوف فيهما لان المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية ولو رفع عاطف جملة اسمية والتشاكل في الجملتين المعطوف احداهما على الاخرى احسن من تخالفهما قاله في شرح الكافية بخلاف ما اذا فصل بين العاطف والاسم باما نحو ضربت زيدا واما عمرو فاهنته فالمختار الرفع لانه لا اثر للعطف ويحكم الاسم الواقع بعدها فانه الاحوال الحسنة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التى يبتدا بها الكلام قاله الشاطبى وقرئ واما ثمود فهديناهم بالنصب ثمود منونا وغير منون قال الزمخشرى في كشافه والسمين في تفسيره فالتنوين باعتبار الحى وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بالتنوين قراءة الحسن البصرى والتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده على حد زيدا ضربته الا ان الفعل المحذوف لا يقدر قبل ثمود

كما يقدر في قولك ايّ زيدا ضربته لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بجملة تامة وذلك لا يجوز فلا يقال واما ثمود فهديناهم وانما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور والاصل واما ثمود فهديناهم فهديناهم فلما حذف الفعل المفسر بالفتح دخلت الفاء على مفسره فصار واما ثمود فهديناهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا ليست في مركزها الاصلي فلم تكن مانعة من العمل ويشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم واو قاله الشاطبي وحتى ولكن وبل كما تقول في نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رايت زيدا لكن عمرا رايته وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته انما قال العاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الاحرف بمنزلة العاطف في اعطاء حكمه المسئلة الخامسة مما يرجح فيه النصب ان يتوهم ان رفع ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شيء خلقناه بقدر لانه اذا رفع كل احتمل خلقناه ان يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كان او شرا كما هو اهل السنة والجماعة واحتمل ان يكون خلقناه صفة لشيء وبقدر خبر كل فالتخصيص بالصفة يفهم ان ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر وان الصفة هي المخلوقية المنسوبة والمخلوقية التي لا يكون منسوبة لا تكون بقدر فيوهم ان ثم خالقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة وانما لم يتوهم ذلك مع النصب لكل على انه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقناه ويمتنع جعله صفة لكل شيء لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم يعني … اي من اجل ان الصفة قد تعمل في الموصوف وجب الرفع لكل ان كان الفعل المتصل بالضمير صفة لكل شيء نحو وكل شيء فعلوه في الزبر اي الكتب ولا نص كل شيء لانه يقدر تسليط الفعل عليها فيما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شيء وانما المعنى كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فيتعين رفع كل على الابتداء والفعل المتأخر صفة له او لشيء وفي الزبر خبر كل او ان كان الفعل صلة لموصول نحو زيد الذي ضربته وان كان الفعل مضافا اليه نحو زيد يوم تلقاه تفرح فيتعين فيهما الرفع بالابتداء ولا يجوز نصبه بفعل يفسره من بعده الاولى ولا من الثانية لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله اما الاول فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول واما الثاني فلانه مضاف اليه وهو شبيه الصلة في تتميم ما قبله والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا وان وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية على الاصح متعلق بيختص وفي المسئلة ثلاثة اقوال اصحها هذا ومقابله دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين ان يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع حكاها في المغني وعلى الصحيح فيجب الرفع نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث لفقد قد واليها اشار الناظم بقوله والتزم السابق بالابتداء بمختص فالرفع التزمه ابدا او وقع الاسم قبل ما لا يعمل ما قبله معمولا لما بعده والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد نحو زيد ما احسنه او زيد ان رايته فاكرمه او زيد هل رايته او زيد هلا رايته … فيتعين رفع زيد في هذه الامثلة لان ما بعد ما التعجبية وان الشرطية وهل الاستفهامية وهلا التحضيضية والا الاستثنائية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقس على ذلك سائر ادوات الصدر تنبيهان الاول ليس من اقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسئلة اذا الفجائية المتقدمة لعدم صدق ضابط الباب عليها لانه من جملة الضابط المذكور ان يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك يمتنع مع اذا الفجائية وما ذكر معها وكلام الناظم في البيتين السابقين يوهم ذلك لانه جعله من جملة اقسام الباب لكن ضرورة نظمه … ذلك التنبيه وهذا التنبيه تقدم البيت عليه فلا حاجة لذكره التنبيه الثاني لم يذكر … ايهام الصفة مرجحا للنصب كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب ان يكون مخلصا من ايهام غير الصواب في الرفع … نحو انا كل شيء خلقناه بقدر … بل جعل ترجيح النصب في الاية المذكورة مرجوحا مثله في زيدا ضربته فانه قال في اثناء الكلام فاما قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فانما جاء على مثل قولك زيدا ضربته وهو عربي كثير انتهى … قال ابن الشجري اجمع البصريين في هذه الاية على ان النصب … بقدر ما يقتضيه النصب قال الكوفيون النصب فيها جيد لانه قد تقدم على كل عامل … المسئلة السادسة مما يرجح نصبه ان يكون الاسم المشتغل عنه جوابا للاستفهام منصوب لفظا او محلا نحو … زيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او من ضربت فزيد يترجح نصبه لكونه جوابا للاستفهام منصوب لفظا في … ومحلا في الثانية ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو ايهم ضربته برفع ايهم فانه يجب الرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد ليطابق الجواب السؤال في الاسمية … الصغرى والكبرى بعد ايهم ضربته كما يجوز الوجهين في زيد ضربته وعمرو اكرمته اجري الجواب مجرى العطف انما يترجح النصب على … في زيدا ضربته … هل ضربت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله … ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسؤول عنه وكذا لو عطفته … قاله في الموضح والحواشي ومن خطه نقلت والرفع والنصب يستويان في مثل الصورة الرابعة وهي ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول … بفعل ان الفعل السابق على … الفعل اسم غير ما التعجبية ونفس الجملة الثانية المعطوفة على الجملة المبنية فعلها على مبتدأ … او كانت الجملة الثانية معطوفة … المسبقة … متعلق بيستوي … يشتغل عنه بالضمير في الجملة الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا وذلك نحو زيد قام وعمرا اكرمته لاجله او عمرو اكرمته فيجوز في عمرو الرفع والنصب على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتدأ ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى المبتدأ فعلية العجز بالنظر الى الخبر فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل لها من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير في لاجله العائد على صدر الجملة الاولى والفاء فالمناسبة حاصلة على كل تقدير فيستوي الوجهان وقال في البسيط … ترجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول الشيخ ان اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل اولى من اعتبار الفعل وقال ابو حيان كان بعض … علي … سواء وانما ذلك قول الجرمي والاظهر ترجيح النصب لان الحمل على الصغرى اقرب وهو من باب الجوار … ضعيف وعورض بان الرفع يرجح لعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا بخلاف ما اذا بني الفعل على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرو اكرمته فالرفع للعطف

تعين

باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير

على الجملة الفعلية نحو … عمرو في هذا هو المختار ذكره للنكتة لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء الجامدة ولذلك … الكوفيون اسميته فكانه لم يل الكلام فعل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في الجملة الثانية ضمير الاول ولم تعطف بالفاء فالاخفش والسيرافي يمنعان نصبه بناء على العطف على الصغرى وهو المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حذفه في زيدا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادي في التلخيص والفارسي وجماعة كثيرة من المتقدمين يجيزون اي النصب … قال وقد ذكر المسئلة سيبويه عمرو لقيته وزيد كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الاخر قلت عمرو لقيته وزيدا كلمته انتهى يعني بالنصب فصرح بانك تحملها على الاخرى يعني في المثال الذي ذكره مما يقتضي كون ما بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور … واستدلوا على ذلك باجماع القراء على نصب السماء بعدها وهي معطوفة على يسجدان في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر وقال … من الكوفيين … في حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذا … زيد وعمرو … بان الواو انما يكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف … من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت … على ان القدير …

وهذه امور منها ما تقدم في بعض النسخ تنبيهان احدهما ان العامل المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلاثة احدها ان يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدر الثاني ان يكون الوصف عاملا عمل الفعل فلا يكون نعتا غير عامل الثالث ان يكون الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسوّ في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ان لم يك مانع حصل وذلك الاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة فالاول نحو زيدا انا ضاربه والثاني نحو الدرهم انت معطاه والثالث نحو العسل انت شرابه والنعم انت منحارها والعبدان ضروبهما … الفلاة … الى الجميع الاسم المنصوب فيه منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير انا ضارب زيدا وانت معطي الدرهم وانت شراب العسل وانت منحار النعم وانت ضروب العبدين انت حذر الفلاة بخلاف زيد عليكه وزيد ضربا اياه بالرفع في المثالين فلا يجوز نصب زيد فيهما لانهما اي عليك وضربا غير صفة لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا وزيد في المثالين واجب الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من اسم الفعل او المصدر نعم يجوز النصب فيه عند من يجوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي وعند من يجوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري كضربا النائب عن فعله الطلبي وهو المبرد والسيرافي وعند من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين وبخلاف زيد انا ضاربه امس لانه غير عامل على الاصح لانه بمعنى الماضي نعم يجوز النصب عند من يجوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي وزيد انا الضاربه ووجه الاب حسن فزيد في المثال الاول ووجه الاب في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما ولا يجوز نصبهما لان الصلة وهي الضارب والصفة المشبهة وهي حسن لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبخلاف زيد … عمرو اكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل في معمول به اتفاقا لا تقدما ولا تأخرا الامر الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علقة رابطة بين العامل والاسم السابق لان الاصل في ذلك المبتدأ والخبر وبحكم الاشتغال عليه فهو فرعه كما تحصل العلقة الرابطة بضمير … الاسم السابق المتصل بالعامل كزيدا ضربته فالعلقة الرابطة بين العامل وهو ضرب وبين الاسم السابق وهو زيد الهاء المتصلة بضرب كذلك تحصل العلقة بضميره المنفصل من العامل بحرف جر متعلق به نحو زيدا مررت به فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء والمنفصل عن العامل باسم مضاف نحو زيدا ضربت اخاه فالهاء المجرورة باضافة الاخ اليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذي هو الاخ والى ذلك اشار الناظم بقوله وفصل مشغول بحرف جر او باضافة كوصل يجري … المنفصل من العامل باسم اجنبي اتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم السابق بشرط ان يكون التابع للاجنبي نعتا … لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد قاله في المغني نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فالهاء من يحبه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبي وهو رجل وجملة يحبه نعت لرجل وهو اجنبي عن زيد لانه ليس سببا له او يكون التابع عطفا على الاجنبي بالواو خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاثنان معها كالجمع … او مجموع فيه ضمير قاله الموضح في الحواشي نحو زيدا ضربت عمرا واخاه او يكون التابع عطف بيان على الاجنبي لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص كزيدا ضربت عمرا اخاه فالهاء في اخاه فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول النظم وعلقة حاصلة بتابع كعلقة بنفس الاسم الواقع ومسئلة عطف البيان زائدة على التسهيل فان قدرت الاخ فيهما بدلا من عمرو بطلت هذه المسئلة نصب الاسم السابق ورفعه لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدأ ان رفعته او على المشتغل عنه ان نصبته قال ابن عصفور اللهم اذا قلنا عامل البدل نفس المبدل منه فيصح الوجهان النصب والرفع لوجود الرابط فيهما فان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على القول الاول ايضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا … في الرفع ومفسرا في النصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما قلت عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا ومفسرا … وانما هو … ولم يكن من … بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالاتفاق وبقي من التوابع التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبي الامر الثالث يجب المقدر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه فيقدر ضربت زيدا ضربته وفي بقية الصور من معناه او لازمه … فيقدر في نحو زيدا مررت به جاوزت زيدا مررت به ولا يقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيدا لست مثله خالفت زيدا لست مثله لان خالفت هو معنى لست مثله قاله ابو البقاء ويقدر في نحو زيدا ضربت اخاه اهنت زيدا ضربت اخاه ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت اخاه ومن لازم … اهانة زيد لانه من ضرب اخا شخص فقد اهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر مقدما على الاسم المنصوب الا ان يمنع مانع من حصر وغيره فيقدر متاخرا عنه الامر الرابع ما تقدم من الاوجه الخمسة انما اذا نصب فعل ضمير الاسم السابق او ملابس الضمير … ان رفع فعل ضمير اسم سابق لفظا نحو زيد قام او تقديرا نحو زيد غضب عليه فالهاء المجرورة في محل رفع نائب عن فاعل غضب

رفع ملابساً لضمير نحو زيد قام ابوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كما يجب فاذا زيد قام لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح
السابق ولينما عمرو قعد اذ قلما ربما كافة للبس عن العمل فهو مبتدا وفعل خبره ولا يجوز ان يكون عمرو فاعلا لمحذوف لانه لا يسمع لينما قعد عمرو فان قلت ما
زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جايز لما تقدم من انها اذا اتصل بها ما الزائدة جاز اعمالها والغاؤها وتعليق ذلك اختصاصها بالجملة الاسمية وان تليت
مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدرية يجب ان يليها فعل ظاهر او مقدر او واجب الرفع بالفاعلية نحو وان احد من المشركين استجارك وهلا زيد
قام لان ادوات الشرط والتحضيض تختص بالافعال خلافا للكوفيين فيهما قال ابن عصفور في شرح الايضاح وقد يكون اسم السابق راجح الابتداء على الفاعلية نحو
زيد قام عند ابا بره ومتابعيه فانهم اجازوا وقوعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاج عنه في النقد على المقرب لابن عصفور
فسقط ما قيل انه لا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح فرجح الفاعلية على الابتدائية وغيرهم من البصريين يوجب الابتدائية لعدم تقدم طالب
الفعل من نفي واستفهام ونقلهم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل في باب فقد يكون الاسم راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم لان الرفع على الابتدائية
يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت هذا تقدير كلامهم وفيه نظر لان
رفع زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كفتره وقد قال في باب النحو من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفاعل ولام الامر شاذ يكفيه
يكون نادرا جامع كونه شاذا نحو قام زيد وعمرو اضربه فيترجح رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف يفسره ضربه لتناسب العطف على الجملة الفعلية وهو ابتدائية نادوا انتم
تخلفون فيترجح رفع انتم على الفاعلية بفعل محذوف لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وتقدم في باب الفاعل ما يغني عن اعادته هنا ثم الرفع على الفاعلية ليكون
بعد ما ثبت فيما رجح من الرفع على الفاعلية في انتم تخلقونه وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه تقدير الاسمية في حبشر البشر بهدي وشد المعادلها الاسمية وهي ام نحن الخالقون
صرح بذلك في المغني والابتدائية والفاعلية قد يستويان في نحو زيد قام وعمرو فضلته عنده في الفاعلية مراعاة الصغرى فيه عطف فعلية على فعلية وفي الابتدائية مراعاة
الكبرى فيه عطف اسمية على اسمية فالتناسب حاصل على كل التقديرين والله علم هذا باب التعدي واللزوم في الافعال الفعل ثلاثة انواع احدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو
كان واخواتها لان خلاف فيها انها منصوبها خبرها على قول البصريين وحال او شبيه على قول الكوفيين وقد تقدم معنى في باب المبتدا والثاني المتعدي وله علامتان احدهما
انه يصح ان يتصل به هاء ضمير غير المصدر على وجه لا يكون خبرا على هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله علامة الفعل المعدى ان تصل ها غير مصدر به نحو عمل العلامة الثانية
انه يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام بلا استعانة عن حرف جر كما قاله في شرح الكافية وزاد في التسهيل وذلك باطراد كضرب بفتح الراء الا ترى انك تقول زيد ضربه عمرو فقيل
مراى ضرب هذه ضمير غير المصدر وهو زيد ويخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فانه يصدق على كان انه اتصل بها هاء ضمير غير المصدر ومع ذلك ليكو
متعديا كما تراه الا ترى انك تقول له هو مضروب فيكون مضروب تاما غير مفتقر الى حرف جر واحترز بالاطراد من نحو تموت الديار ممروة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون متعديا
وقوله وليحكم المتعدي حكمه ان ينصب المفعول به كضربت زيدا وتدبرت الكتب اي تاملتها الا ان باب المفعول به عن الفاعل فانه يرفع على النيابة عن الفاعل كضرب زيد وتدبرت الكتب
وباب الفعلين المفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله فانصب به مفعوله ان لم ينب عن فاعل هذا وما ذكرنا من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين
هشام الناصب الفاعل وقال الفراء كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين ان اصل العمل للافعال وحجة هشام ان نصبه يقع مع الفاعل وجوبا
وعدمه والحروف يفيد العلية وحجة الفراء ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد لا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الاخرى وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ
الفعل غير قائم به واسناد الحكم الى العلة القائمة بذات الشيء اولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به ان بقية المفاعل
ينصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدي النوع الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة اشار الناظم منها الى عشرة وهي مطردة فالاولى والثانية
ان لا يتصل بها هاء ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج الا ترى انه لا يقال زيد خرجه عمرو ويتصل بخرج ضمير غير المصدر وهو زيد ولا هو مخروج وانما يبنى
منه اسم مفعول تام وانما يقال الخروج خرجه عمرو فيتصل به هاء ضمير المصدر وهو الخروج او مخروج به او اليه بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقص لاحتياجه لحرف الجر والثالثة
ان يدل على السجية بالسين المهملة وهي الطبيعة والسليقة وهي الى السجية ما ليس حركة جسم من وصف ملازم للذات غير منفك عنها نحو جبن وشجع من الافعال اللاذمة
الشاملة الطبيعة التي لا تشعر لها بما يتصل عنها وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات عند مصدر هذه الافعال منها قاله شارح القضاة واليها الاشارة
بقوله وحتم لزوم افعال السجايا العلامة الرابعة المذكورة في قوله او ان يدل على عرض بفتح العين والراء المهملة وهو ما يعرض مما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كما
كرم وكسل ونهم اذا شبع بكسر العين فيهن بخلاف نهم اذا ضاها الى لا تلبس لان ما لديهما الاشارة بقوله او عرض والخامسة المذكورة في قوله او ان يدل على نظافة كطف
وظهر ووضوء بضم العين فيهن ويجوز في طهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله او ان يدل على دنس نحو نجس وقذر بالذال المعجمة كسرها فيهما والمهما الاشارة بقوله او ما
اقتضى نظامه او دنسا السابعة المذكورة في قوله او ان يدل على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد واليها الاشارة بقوله او طاوع
المعدى لواحد كمده فامتد والمطاوعة قبول الاثر فاعل فعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدي فلو طاوع ما يتعدى لاثنين تعدى المطاوع لكن الواو لواحد كعلمته
الحساب فتعلمه فتفاعل تعلم قبل التعليم من فاعله علم الثامنة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لافعلل بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية كاقشعر واطمأن واصمحل
وهو بناء مقتضب قيل ملحق بالحرجم واصلها اقشعرر واطمأنن بسكون العين بعد الهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا الاول ونقلوا حركته الى ما
قبله ثم ادغموا والمثلين في الاخر قاله ابو البقاء واعترض بان حكم الملحق ان لا يدغم لئلا يفوت الموازنة لهذا وجب فك نحو اخشنشن والاسناد الى المتصل نحو ٤
والتاسعة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لما الحق به اي بافعلل وهو افوعل بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام كاكوهد الفرخ اذا ارتعد
العاشرة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا افعنلل بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت النون فيه زائدة بين حرفين فبله ماد

هذا باب التعدي واللزوم

حرفين بعدها اصليين كاحرنجم الحادية عشرة والثانية عشرة المذكورتان في قوله او يكون موازنا لما الحق بها اي باحلل باصالة اللامين وهو ما كان فيه بعد
النون الزائدة حرفان احدهما زائد بالتضعيف او من حروف سالتمونيها فالاول اقعنسس بزيادة احد اللامين وهو الاول والثانية نحو لان كاقعنسس الجمل اذا ابى
ان ينقاد والثاني نحو اسلنقى بفتح الهمزة وسكون النون زيادة الالف اخره وهي من حروف سالتمونيها كاحرنبى الديك انتفش بتسكين الحاء المهملة وفتح الراء وسكون النون وفتح الموحدة اذا
انتفش للقتال فان قلت زعم ابن جني وابو عبيد ان افعنلى يتعدى وكلاهما استشهد بقول الراجز قد جعل النعاس يغرندينى ادفعه عنى ويسرندينى قال ابو عبيد اغرندى لم يرد
الذي تغلبك ويعلوك قلت اجيب بانه شاذ والمعتمد اطلاق من قال بانه غير متعد واقتصر الناظم على احلل واحلل بقوله كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا وحكم الفعل الذي
ان يتعدى بالجار وذلك مستفاد من قول الناظم وعدلا زمائحرف جر ويختلف الجار باختلاف المعنى كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف الجار ويبقى الجار
بحاله شذوذا لان حرف الجر لا يعمل محذوفا كقول الفرزدق اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع فحذف حرف الجر من كليب وبقي عمله والاصل الى كليب وهو
كليب بن يربوع ابو قبيلة جرير والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها والباء بمعنى مع اي اشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة للاكف فالاشارة
وقعت بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل اشارت الاكف بالاصابع فلا بدل والجار يعدي الفعل وينصب المجرور ان كان في موضع نصب وهو قسمان احدهما سماعي
جائز في الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته وكلته ووزنته والاكثر ذكر اللام الجار نحو نصحت لكم ان اشكر لي وكلته ووزنت له ولا اتفاق في اللام زائدة لان معنى
نصحت زيدا نصحت له مستويان انتهى في الغريبة اذا كالوهم او وزنوهم يخسرون ذكر الام والثاني سماعي خاص بالشعر كقوله لدن بهز الكف يعسل
فيه كما عسل الطريق الثعلب فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدا محذوف اي هو لدن اي لين وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين يضطرب والكف
ومتنه فاعل يعسل والمتن الصلب وضمير تعود الى الهز وللاضافة يقول هذا الرمح يضطرب متنه بسبب الهز ومعترض ذلك دليل على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل وقوله
وهو المتلمس جرير عبد المسيح لعمرو بن هند آليت حب العراق الدهر اطعمه والحب يا كله في القرية السوس اليت حلفت يحتمل ان يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وان يكون خطابا للملك
الحيرة فتكون مفتوحة وذلك ان شخصا هجا ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك انه لا يطعمه حب العراق وهو القمح واطعمه على تقدير لا اطعمه لانه جواب القسم ولذلك
امتنع ان يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بالسين المهملتين دود القمح والشاهد في البيت الاول
في حذف ونصب الطريق والاصل في الطريق لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار في الطريق وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما
يقبل الاستطراق مردود بانه لو صح لصدق على كل موضع منه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المغني والشاهد في البيت الثاني حذف على ونصب حب اي على حب العراق والى هذا القسم
اشار الناظم بقوله وان حذف فالنصب للمنجر نقلا الثالث قياسي وذلك في ان وان بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية وكي لطولهن بالصلة نحو شهد الله
انه لا اله الا هو ونحو او عجبتم ان جاءكم ونحو كي لا يكون دولة اي بانه لا اله الا هو من ان جاءكم ولكيلا فقلت اذا قدرتها كي مصدرية ولام الجر عليها مقدرة او اهمل نحو
هذا اذ كوكي مع تجويز من في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني قاله في المغني واشترط ابن مالك في النظم وغيره في حذف الجار
ان وان امن اللبس فقال في النظم في ان وان يطرد مع امن اللبس فمنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف هل هو على معنى في او على
عن لان رغبت يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف ويشكل عليه قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن فحذف الحرف الجار مع ان اللبس موجود بدليل ان المفسرين اختلفوا في
المراد فبعضهم قال في ان وبعضهم قال عن ان واستدل كل على ما ذهب اليه واجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادي في شرح النظم احدهما ان يكون حذف الحرف اعتمادا على
القرينة الرافعة للبس وقد اشار الى هذا في منهج السالك والاخر ان يكون حذف الحرف الجار لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن
وفقرهن وقد اجاز بعض المفسرين التقدير بين انتهى وفي الكشاف يحتمل في ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن وبهذا يستفاد ان الجواب الاول موافق لقول الموضح
في المغني وانما حذف الجار في ان تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضح
من ان محل ان وان نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل واما سيبويه فقال بعد ما اورد امثلة من الحذف ولو قال قائل ان الموضع جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه ابوك
ثم نقل النصب عن الخليل فظهر بهذا ان ما نقله ابن مالك تبعا للاخفش الصغير من ان الخليل يقول بالجر وهو لا يقال على ان وان غيرهما فلا يبقى ربما سكنين القلم ولا بالسكين
خلافا للاخفش الاصغر علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد نشا بعد الاخفش الصغير ابي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر غيرهما وهو ابو الخطاب شيخ سيبويه والاخفش
احد عشر نحويا والشبيه بها سيبويه اذا تعدى الفعل لبعض المفاعيل الاصالة في التقديم على بعض اخر واصالة المفعول اما بكونه مبتدا في الاصل والاخر خبرا كما في باب ظن او بكونه
فاعلا في المعنى والاخر مفعولا في المعنى كما في باب اعطى او بكونه مسرحا اي مطلقا لم يتعد اليه بحار لفظا او تقديرا والاخر مقيدا يجر بجار لفظا او تقديرا كما في باب اختار فيقدم كل
من المبتدا في الاصل والفاعل معنى والمسرح على غيره في ذلك كزيدا في ظننت زيدا قائما فيقدم زيدا على قائما لان زيدا مبتدا في الاصل وقائما خبره والمبتدا مقدم على
الخبر وأعطيت زيدا درهما فيقدم زيدا على درهما لان زيدا فاعل معنى لانه الاخذ والقابل للدرهم ومن ثم اعطيت درهما زيدا وامتنع اعطيت صاحبه المال الاعلى
قول من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل وما اخترت زيدا القوم او من القوم فيقدم زيدا لانه مسرح ومقيد بجار لفظا او تقديرا ومن القوم مقيد
تقديرا ومن القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لا علقة ما يتعدى اليه العامل بنفسه اقوى من علقة ما يتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت القوم الا على لغة
من اجاز نصر غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل ايضا والتقديم في ذلك جائز واليه يشير قول الناظم والاصل سبق فاعل معنى وقد يجب الاصل مجيب التقديم كما اشار
اليه الناظم بقوله ويلزم الاصل لموجب عرى كما اذا خيف اللبس كظننت زيدا عمرا وكاعطيت زيدا عمرا وكاخترت الشجعان الجند وقد بينا في البحث المتقدم في باب الفاعل ٤
عن ابن الحاج او كان الثاني محصورا كما ظننت زيدا الا قائما وكما اعطيت زيدا الا درهما وما اخترت زيدا الا القوم وقد بينا فيه الخلاف المتقدم في باب الفاعل او
كان المفعول الثاني اسما ظاهرا والمفعول الاول ضميرا نحو العالم ظننته مجتهدا وانا اعطيناك الكوثر والفرسان اخترتهم القوم وقد بينا فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن

ما لك في اخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله بالفعل وان الخيار في الظان شئ تقدمه على الفعل والضمير وان شئت اخرته عنهما ... الاصل فيجب التاخير واليه

اشار الناظم بقوله وترك ذاك الاصل حتما قد يرى كما اذا انفصل المفعول الاول بضمير المفعول الثاني كظننتني ...

[illegible]

باب التنازع في العمل

[illegible]

باب التنازع في العمل

ثلثا وثلثين فتنازع ثلثة وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف ... فاعمل الاخير لقربه فنصب على الظرفية وثلثا على المفعول المطلق

[illegible]

منها نشأ باتفاق من البصريين والكوفيين لان اعمال كل منهما مسموع من العرب والخلاف بينهم في المختار هل هو الاول لتقدمه او الثاني لقربه وهما على حد سواء فالذي اختاره الكوفيون اعمال
الاول لسبقه واختار البصريون الاخير لقربه والى ذلك اشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل والثاني اولى عند اهل البصرة واختار عكسا غيرهم ذا
اسرة وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن الفلاح في البسيط واذا تنازع ثلثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قال المرادي في سكوا على المتوسط فيقل يلحق بالاول
لسبقه على الثالث او بالثالث لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي فيه الامران لم ار في ذلك نقلا فان تنازع اثنان واعملنا الاول في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين اعملنا
في ضميره مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا نحو قام وقعدا اخواك او قام وضربتهما اخواك او قام ومررت بهما اخواك وبعضهم كالشاطبي يجيز حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور
لانه فضلة وهو الذي يفهم من كلام التسهيل كقوله وهو التخصيص المسمى بما انكر بنيه عبد المطلب بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه فاعملت الاول وهو يغشي وفي شعاعه
واعمل لمحوا في ضميره وحذفه والتقدير لمحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويغشي مضارع اغشى بالغين
المعجمة وقيل بالمهملة وشعاعه بالشين المعجمة ضوؤه والضمير المضاف اليه للسلاح فيما قبله ولنا من الادلة على امتناع حذف غير المرفوع الذي حذفه بغير الفاعل وهو نحو الفعل في
شعاعه فقعد عنه برفعه بعضهم غير معارض قال بعض المغاربة وهذا البيت ضرورة عند الجمهور وان اعملنا الثاني على اختيار البصريين فان احتاج الاول المرفوع فالبصريون
يضمرونه ولا يحذفونه لامتناع حذف العمدة عندهم وان لزم منه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متاخر في اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا في غير هذا
الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا زيد فانها تمييز للضمير المجرور برب فالمرفوع على الفاعلية بنعم وتمييز التمييز التاخر فقد عاد الضمير على التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة وجاء
الاضمار قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب التنازع نثرا وشعرا نحو قول بعض العرب ضربوني وضربت قومك بالنصب حكاه سيبويه فاعمل الثاني واضمر في الاول
ضمير الفاعل وهو الواو العائد على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعولية التاخر فعاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة وقال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني بغير جميل
من خليلي مهمل فاعمل الثاني ونصب الاخلاء واعمل الاول في ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الاخلاء المنصوب على المفعولية والاخلاء جمع خليل و
الجميل الشيء الحسن والمهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك والكسائي وهشام الضرير والسهيلي من الكوفيين يوجبون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار قبل
الذكر وبه قال ابن مضاء تمسكا بظاهر قوله وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني تعفق بالارطى لها واردتها رجال فبذت نبلهم وكليب فاعمل الثاني
ولا ارادوا على تقدير اعمال الاول ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان يكون مفردا على البصريين باعتبار تاويله بالمذكور و
لهذا قال الموضح بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد القاف وما قاف اي استتر والارطى شجر فبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة
اي غلبت ونبلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيه ويعمل المهمل في
ضميره اتفق مطلوبهما ام اختلف والفراء يقولان اشترك العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو وكلمة المعنى فالعمل لهما لانهما لما كانا مطلوبهما واحدا كانا كالعامل
الواحد نحو قام وقعد اخواك فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين جعلوا العوامل كالمؤثرات
الحقيقية واجتماع المؤثرين على اثر واحد ممنوع عند اهل الاصول قال الرضي ثم قال ويجوز عند الفراء وجه على اخر وهو ان يؤتى بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع
فيه لتعذر المتصل لعدم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء انتهى وان اختلفا اي اختلف العاملان في طلب المعمول فان كان اولهما يطلب مرفوعا اضمرته مؤخرا نحو
كضربني وضربت زيدا هو هذا مقالة الفراء فهو فاعل ضربني وانما اخره ليظهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول مرفوعا
مع اعمال الثاني وان اعملنا الثاني واحتاج الاول لمنصوب لفظا وهو ما يصل اليه الفاعل بنفسه او محلا وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف الجر فان اوقع حذفه اي
المنصوب في لبس ظاهرا او لم يقع في لبس ولكن كان العامل من باب كان او من باب ظن وجب اضمار المعمول مؤخرا عن المتنازع فيه في المسائل الثلثة فالاولى نحو استعنت واستعان
على زيد به فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثاني يطلبه فاعلا لانه استعان معمولة المجرور بعلى فاعملنا الثاني واضمرنا ضميره مجرورا بالباء مؤخرا وقلنا به اذ لو اعملنا
على ذلك الا لو اضمرناه مقدما قبل استعان لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه اوقع في لبس بالعلم هل زيد مستعان به او عليه والثانية نحو كنت وكان زيد صديقا
اياه فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعملنا الثاني فيه واعملنا الاول في ضميره مؤخرا والثالثة نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه فظنني يطلب زيدا قائما
فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فاعملنا الثانية ونصبنا زيدا قائما وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا واضمرنا المفعول
الثاني مؤخرا وقلنا اياه ولم يحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر مبتدأ وقيل في باب ظن وكان يضمر مقدما كالمرفوع لانه مرفوع في
الاصل فيقال ظننيه وظننت زيدا قائما هكذا مثل ابو حيان في النكت الحسان بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننيه على ما تقدم من اختيار الترجيح وقول الشارح
تبعا لابنه في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لنقل التسهيل والتصريح عن بعضهم وابن خروف وتبدله وقيل لا يضمر ولا يحذف بل يظهر كما في المسئلة الاتية لتخالف ما
الضمير ومفسره نحو ظنني قائما وظننت زيدا قائما قائما وقيل لا يضمر ولا يظهر بل يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب احسن
المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول مع ضرورة الى حذف الاختصار في باب ظن لدليل قد تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون الحذف
مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين فلا بد ان تقول اياه منفصلا او متاخرا ولا يجوز حذفه قال ابو حيان
في النكت الحسان وان كان العامل من غير باب كان وظن لم يلتبس وجب حذف المنصوب لفظا او محلا لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر كضربني وضربت زيدا و
مررت ومر بي زيد وقيل يجوز اضماره كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن للغيب احفظ للود فاعمل الثاني واضمر في الاول ضمير المفعول وهذا البيت ضرورة عند الجمهور
ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله اولى والى ما تقدم اشار الناظم بقوله واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما ثم قال ولا تجئ مع اول قد اهملا بمضمر لغير
رفع اوهلا بل حذفه الزم ان يكن غير خبر واخرنه ان يكن هو الخبر مسئلة اذا اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير واحتاج العامل المهمل الى ضمير كان ذلك الضمير المحتاج اليه

باب التنازع في العمل

خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم المخبر عنه مخالفا للمفسر في الافراد او التذكير او غيرهما من التانيث والتثنية والجمع للاسم المفسر له وهو الاسم المتنازع فيه وجب العدول عن الاضمار الى الاظهار
والى ذلك اشار الناظم بقوله واظهر ان يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسرا نحو اظن ويظناني اخا زيدا وعمرا اخوين في الرخا وذلك لان الاصل قبل الاعمال اظن يطلب الزيدين اخوين مفعولين و
يظنني يطلب الزيدين فاعلا واخوين مفعولا ثانيا لانه اخذ مفعوله الاول وهو ياء المتكلم المتصلة به فاعملنا الاول وهو اظن فنصبنا الاسمين الزيدين اخوين
لانهما مفعولا اظن واضمرنا في الثاني وهو يظنني ضمير الزيدين وهو الالف في يظناني فاستوفى فاعله ومفعوله الاول وبقي علينا المفعول الثاني فيحتاج اليه ما
وهو خبر في الاصل عن ياء المتكلم المتصلة بها التي هي المفعول الاول بعد دخول يظن والياء مخالفة لاخوين الذي هو مفسر للضمير الذي يؤتى به فان اتي به مفردا والاخوين مثنى
ودار الامر بين ان نأتي به مفردا ليوافق المخبر عنه وهو الياء وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر وهو الاخوين وفي كل منهما محذور لا مخلص عنه فوجب العدول الى الاظهار فقلنا اخا
فوافق المخبر عنه وهو الافراد في الياء ولم يضر مخالفته لاخوين لانه اي اخا اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره قال الغزي مما قالوه في هذه المسئلة قال الموضح تبعا للجماعة فيه بحث
والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الاخوين لان يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد وجوابه ان التنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى قاله
صاحب المتوسط بمعناه وفيه نظر لان التنازع لا يكون في مبهم وعن الكوفيين انهم اجازوا فيه وجهين حذفه واضماره مقدما على وفق المخبر عنه فيقولون على الحذف اظن ويظناني
الزيدان اخوين ويجدون على الاضمار اظن ويظنانيه الزيدان اخوين وكذا مثله في شرح الكافية مقدما لان العلة المقتضية لتأخيره وهو تأخر المفسر مفقودة
وان اعملنا الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يضمر مؤخرا قاله المرادي في شرح التسهيل وفيه الجناس التام والله اعلم هذا باب
المفعول المطلق الذي يصدق عليه قولنا مفعول بغير صلة مقيدة كالمفعول به نصب بحرف صدقا ما يجاده ذا اسم مفعول مقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعول عليها
مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمى مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول قاله
الموضح في الحواشي والمفعول المطلق هو اسم يؤكد عامله ويفيد ما افاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك او يبين نوعه اي نوع العامل فيفيد زيادة على التوكيد
او يبين عدده اي عدد العامل فيفيد ايضا زيادة على التوكيد وليس هو خبرا ولا مبتدأ ولا حالا ولا غيرها نحو ضربت ضربا او ضربت ضرب الامير او ضربت ضربتين
فالاول مثال لما يؤكد عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده فخرج نحو ضربك ضرب اليم فانه وان بين العدد في الاول
والنوع في الثاني لوصفه بالاليم فهو خبر عن ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا وخرج نحو ولى مدبرا فانه وان كان مؤكدا لعامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون
مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يفيد المعاني الثلثة اشار الناظم بقوله توكيدا او نوعا يبين او عدد واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا كما تقدم من الامثلة و
كما قال الناظم المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو اسم الحدث الجاري على الفعل فليس منها ولا بد وابهم الزيادة لتشمل اسماء المصادر كما قال الموضح في باب اعمال المصدر وخرج بهذا
القيد وهو الجريان على الفعل نحو غسلا ووضوءا وعطاء من قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا واعطى عطاء فان هذه الثلثة اسماء مصادر وليست مصادر لعدم جريانها
على افعالها لان اغتسل قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال وتوضأ قياس مصدره الجاري عليه التوضؤ واعطى قياس مصدره الجاري عليه الاعطاء وخرج بقولنا وليس علما
نحو فجار علما للفجرة وقولنا وليس مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فانهما من اسماء المصادر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه
واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر ويسمى المصدر مصدرا لان الفعل صدر عنه اي خلق منه كمصدر الابل للمكان الذي
ترده ثم تصدر عنه والمصدر المنصوب على المفعولية المطلقة عامله اما مصدر مثله لفظا ومعنى نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو
مصدر مثله او معنى لا لفظا نحو اعجبني ايمانك تصديقا وقول الجرمي لا يعمل المصدر مردود بالاية ونحوها او ما اشتق منه من فعل غير تعجب ولا ناقص ولا ملغى عن
العمل نحو وكلم الله موسى تكليما وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما احسن زيدا احسانا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد كونا قائما والافعال الملغاة فلا يقال
زيد قائم ظننت ظنا او من وصف كاسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل نحو والصافات صفا واسم المفعول نحو الخبز ماكول
اكلا وامثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد حسن حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم الامهم لوما وابيضهم سربال طباخ فلوما منصوب بمحذوف
قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق اشار الناظم بقوله بمثله او فعل او وصف نصب وما ذكره من ان الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين قال ابن رشد
في قول الناظم وكونه اصلا لهذين انتخب وزعم بعض البصريين كالفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر ان الفعل اصل للوصف فيكون فرع الفرع وزعم الكوفيون ان الفعل اصل لهما اي
للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر اصلان وليس احدهما مشتقا من الاخر والصحيح الاول لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة
تدل على الحدث والموصوف وكلاهما لا يدلان على الزمان المعين فصل ينوب عن المصدر في صفة كسرت احسن السير والاصل سرت السير احسن السير فحذف الموصوف لدلالة الاضافة صفته
مثله عليه ونابت منابه فانتصب انتصابه واشتمل الصماء والاصل اشتمل الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت صفته منابه وضربته ضرب الامير اللص فان الاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير اللص
فحذف الموصوف وهو ضربا ثم المضاف وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وان اضيف لمعرفة لانه لم يكتسب التعريف من المضاف اليه لتوغله في الابهام وقيل ان اكتسب البناء المستلزم
وكل صفة المصادر اذا اضيفت اليه نحو اشد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قدمت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف في
الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالف ذلك في شرح لمحة ابي حيان فقال ومن تنوب عن المصدر صفته نحو فكلا منها رغدا فان المعربين زعموا ان الاصل اكلا
رغدا وانه حذف الموصوف ونابت صفته منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلا حالة الكون اكلا رغدا ويدل على ذلك
انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والا لجاز اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام
الفاعل باتفاق انتهى او من ضميره اي ضمير المصدر نحو عبد الله بالنصب اظنه جالسا فعبد الله مفعول اول لاظن وجالسا مفعول ثان والهاء ضمير المصدر نائب عنه
في الانتصاب على المفعول المطلق وليس هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير اظن ظنا او نوعي فيكون التقدير اظن الظن كاملا الشارح تبعا للمفصل فيه بحث قال في الحو

والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد فاقتصر ذلك كقوله من كل ما نال الفتى قد نلته الا التحية وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه ... الموعد الرب
ان يلقيها ذيب اي يدرس القرآن في ثلث الليل ... وصرح بالضمير بعد الا التوكيد فكذلك ضميره واما نحو فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا فقدره لا اعذب هذا العذ
الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعي فصار له خالثان انتهى كلامه في الحواشي ومن خطه نقلت وينبغي ان يكون ال في النيابة والتحرير للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا
ابهم او من اشارة اليه الى المصدر سواء كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر ام لا فالاول كضربته ذلك الضرب بالنصب والثاني كضربته ذلك فذلك في المثالين مفعول مطلق نائب عن
المصدر وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المنصوب بالمصدر وذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن الكلام العرب ظننت
ذلك يشيرون به الى الظن قاله المرادي في التلخيص او من مرادف له في معنى نحو شنئته بغضا فبغضا مفعول مطلق نائب عن شناء فان الشناء مصدر شنئ بكسر النون مرادف للبغض و
نفر قفزا مفعول مطلق نائب عن حثيثه فان القفز بكسر الميم مصدر وهو مرادف للجنب وفرحت جذلا فجذلا مفعول مطلق نائب عن فرحا فان الجذل بفتحتين وهو بالذال المعجمة مصدر
جذل بالكسر مرادف للفرح هذا كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو المذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير
عندهم في الامثلة المذكورة شنئته وبغضته بغضا واجبته ... فرحت وجذلت جذلا او من مشار له اي للمصدر المحذوف في مادته ... وهو اقسام ثلثة اسم مصدر
غير علم كما تقدم من نحو اغتسل غسلا وتوضا وضوءا واعطى عطاء وفي شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يعمل مؤكدا ولا مبينا واسم عين مصدر لفعل آخر فاسم العين نحو والله
انبتكم من الارض نباتا فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع او غيره ومنه كوه النبات ... ان نباتا في الآية مصدر جار على غير الفعل فكانه نائب عن انباتا قاله
الشاطبي فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدرا لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا فنباتا نائب عن انباتا وتبتيلا نائب عن تبتلا والاصل في مصدر تبتل تبتل
انباتا وتبتيلا لان فعيلا مصدر انبت الانبات لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وفعيلا مصدر فعل التبتل لا التبتيل لان التبتيل مصدر تبتل بالتشديد
او من لفظ دال على نوع منه اي من المصدر كقعد القرفصاء بالمد والقصر ورجع القهقرى بالقصر فقط فان القرفصاء نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والاصل قعد
القعود القرفصاء ورجع الرجوع القهقرى فحذف المصدر واتبع لفظ الدال على نوع منه فان قلت القرفصاء والقهقرى مصدران فكيف يقال نائبا عن المصدر قلت اجيب بانهما نائبان عن
المصدر الاصلي المحتمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا قائل به قاله الموضح في الحواشي او من لفظ دال على عدد
اي المصدر كضربته عشر ضربات فعشر نائب عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر واتبع عنه عدده ومثله فاجلدوهم ثمانين جلدة فاجلدوهم الاصل جلدا
ثمانين فحذف المصدر واتبع عنه ثمانين وجلدة تمييز او من لفظ دال على الآلة اي آلة المصدر كضربته سوطا او عصا الاصل ضربته ضربا بسوط او عصا ثم توسع الكلام فحذف
المصدر واقيمت الآلة مقامه واعطيت اعرابه من افراد وتثنية او جمع تقول ضربته سوطين او اسواطا والاصل ضربتين بسوط وضربا بسوط قاله الشاطبي قال المرادي في التلخيص
اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد في كل آلة معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لانه لا يعهد كون ذلك آلة
هذا الفعل انتهى او من كل وما في معناها مضافة الى المصدر نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف فلا تميلوا ميلا كل الميل ونحو قوله وهو من ابيات الموضح
وقد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا والاصل يظنان ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب وعامة الضرب او من بعض وما في معناها مضافة الى المصدر
كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب وفي التنزيل لو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفي التنزيل لا
تضرونه شيئا وحاصل ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر نوعان نائب عن مؤكد ونائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف وملاقيه في المادة باقسامه الثلثة والنائب عن المبين
ما بقي وهو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والآلة وكل وبعض ... وقد نبه على بعضه ... في مسئلة المصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع باتفاق
فلا يقال ضربت ضربين بالتثنية ولا ضربت ضروبا بالجمع لانه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير كماء وعسل ودقيق لانه بمنزلة تكرير الفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان
بمنزلته والمصدر العددي وهو المختوم بتاء الوحدة بعكسه فيثنى ويجمع باتفاق نحو ضربت ضربتين وضربات لانه فرد لجنس كثمرة وكلمة واختلف في المصدر النوعي فالمشهور
من الخلاف في تثنيته وجمعه الجواز قياسا نحو ضربت ضربين ضربا عنيفا وضربا رفيقا وضربت ضروبا مختلفة وظاهر مذهب سيبويه المنع وانه لا يقال منه الا ما سمع اختاره
ابن الملح الشلوبين واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف فيه للاطلاق تشبيها للفواصل بالقوافي والى المنع في المؤكد والجواز
في غيره اشار الناظم بقوله وما لتوكيد فوحد ابدا وثن واجمع غيره وافرد وفصل النحاة اتفقوا على انه يجوز لدليل مقالي او حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد وهو المبين
للنوع والعدد والدليل المقالي ما يرجع الى القول كان يقال ما جلست فتقول بلى جلوسا طويلا وبلى جلستين فجلوسا مصدر نوعي لوصفه بالطول حذف عامله جوازا لدليل مقالي
وهو قول القائل ما جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر عددي حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين والدليل الحالي ما يرجع الى الحال المشاهدة ونحوها
كقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا ولمن تكرر منه اصابة الغرض اصابتين فقدوما مصدر نوعي واصابتين مصدر عددي حذف عاملهما جوازا لدليل حالي وهو
الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدوما مباركا واصبت اصابتين واما المصدر المؤكد فزعم ابن مالك في شرح الكافية انه لا يحذف لانه انما جيء به لتقويته وتقرير معناه
والحذف مناف لهما كما لم يجز حذف عامل المبين نوعا او عددا فانه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى
كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع ورد ابنه في شرحه بانه ان اراد ان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير
معناه دائما فلا شك ان الحذف مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم لكن
لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه احق واولى
وبانه قد حذف جوازا اذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر نحو انت سيرا ووجوبا مع التكرار والحصر نحو انت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وفي غير ذلك نحو سقيا ورعيا
وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع حذف العامل مثل هذا اما السهو ... واما البناء على ان المسوغ لحذف العامل فيه شبه التخصيص وهو عنه على خلاف الاصل ولا يقتضيها نحو

الكلام

باب المفعول المطلق

الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه واجاب الشاطبي بان ما قاله ابن الناظم غير لازم لانه اذا اريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاثبات بلفظ تقرير معنى اللفظ الآخر وتوكيده
فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض واما ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر ليست للتاكيد اصلا وانما هي مصادر جعلت بدلا من افعالها وعوضا منها
فقامت مقامها ابتداء عوضا لفظا وعوضت اعطاء معانيها الا التاكيد فلو كانت مؤكدة لكانت مؤكدة لنفسها والشيء لا يؤكد نفسه انتهى ملخصا مع اعتراضه بان ...
للتاكيد حيث قال في شرح قول النظم كذا مكرر وتقول في المؤكدات لنفسه سيرا سيرا يظهر ايهم يعني العامل ولذلك لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل اقره عليه لكن اقر به على نحو سقيا ...
تكلم قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع ما اتى به من الامثلة ليس من المصدر المؤكد في شيء وانما هي من المصادر النائبة عن الافعال انتهى والحق ان المصدر النائب
عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو في معنى الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع قاله الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة وقد يقام المصدر المؤكد مقام فعله المستعمل
والمهمل فيمتنع ذكره معه اي فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه وهو نوعان ما لا فعل له اصلا من لفظه نحو ويل زيد وويح زيد وويس زيد وبله الاكف بالاضافة الى المفعول فيقدر له عامل
من معناه على حد قعدت جلوسا بناء على قول المازني ان جلوسا منصوب بقعدت فيقدر في نحو ويل زيد وويحه احزن الله زيدا ويله واحزن الله زيدا ويحه لان الويل والويح
بمعنى الحزن قاله ابو البقاء وقيل ويل بمعنى هلاك لانها بمعنى الهلاك وقيل ويح فيه ترحم لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى ان ويحه وويله وويسه منصوبة بافعال من
لفظها وانشدوا ... قال المرادي في شرح التسهيل وهو مصنوع انتهى وتقدر في بله الاكف اترك لان بله الشيء بمعنى تركه والاكف جمع كف وما له فعل
مستعمل من لفظه وهو نوعان نوع واقع في الطلب وهو الوارد دعاء بخير او ضده فالاول كسقيا ورعيا والثاني كتبا وجدعا والاصل سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا
وكواه الله كيا وجدعه الله جدعا والجدع قطع طرف الانف والشفة والاذن او غير ذلك او الوارد امرا ونهيا نحو قياما لا قعودا اي قم قياما لا تقعد قعودا وكذلك النوع خوض
الرقاب قال فضرب الرقاب نحو قوله ... على حين الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب اي اندل يا زريق المال ندل الثعالب اي اخطفه يا زريق
كاختطاف الثعالب ... اي ... مصغرا علم ... المال المفعول به والى ذلك اشار الناظم بقوله والحذف حتم مع آت بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا ...
القول بان المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف ولم يقيده بالتكرار وخص ابن عصفور الوجوب بحالة التكرار كقوله وهو قطري بن الفجاءة الخارجي فصبرا في مجال الموت صبرا
فما نيل الخلود بمستطاع اي اصبر صبرا وجعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الصائغ ونصه واعلم انه ... يجري هذا في التزام الاضمار المصادر التي ...
كقولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء وضربا ضربا انتهى قال الموضح في حاشية التسهيل واشار بقوله هذا الى التحذير والاغراء ... قال ابن عصفور ... تخالفه لاطلاق
ابن مالك القول بان المصدر الذي قام مقام عامله في الطلب يلزم معه الحذف انتهى كلام الموضح او الوارد مقرونا باستفهام توبيخي وهو ثلثة اقسام توبيخ المتكلم لنفسه كقوله
عامر بن الطفيل يخاطب نفسه اغدة كغدة البعير وموتا في بيت امراة سلولية وتوبيخ للمخاطب نحو اتوانيا وقد جد قرناؤك اي اتتوانى توانيا وقوله وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي
اعبدا حل في شعبى غريبا الؤما لا ابا لك واغترابا اي اتلؤم لؤما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة ... بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة موضع ...
لغائب في حكم حاضر كقولك لشيخ غائب قد بلغك انه يلعب العبا وقد علاك الشيب ... ونوع واقع في الخبر وذلك في مسائل احدها مصادر مسموعة كثر
استعمالها ودلت القرائن على عاملها المحذوف كقولهم عند تذكر نعمة وشدة حمدا وشكرا لا كفرا ... والتقدير احمد الله حمدا واشكره شكرا لا اكفره كفرا ...
جملة الامثلة تجمعه قال ابن عصفور لا يستعمل كفرا الا مع حمدا وشكرا ولا يقال حمدا وحده او شكرا الا ان يظهر على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع كفرا ... مجرى المثل
فينبغي ان يلتزم فيها ما التزمته العرب انتهى وصبرا لا جزعا والتقدير اصبر صبرا لا اجزع جزعا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب كقولهم عند ظهور امر معجب عجبا اي
اعجب عجبا وعند خطاب شخص مرضي عنه او مغضوب عليه افعله وكرامة ومسرة اي افعل ما تريد واكرمك كرامة واسرك مسرة ولا يستعمل مسرة الا بعد كرامة وكرامة اسم مصدر
اكرم ولا افعله ولا كيدا ولا هما اي لا اكاد كيدا ولا اهم هما هذا تقديره ... واختلف في تقدير اكاد فقال الاعلم هي الناقصة وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا مقاربة
قال ابن خروف فيحتمل الوجهين وهما من هممت بالشيء ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت للمرضي عنه والمنفي للمغضوب عليه المسئلة الثانية ان يكون المصدر
تفصيلا لعاقبة جملة قبله من طلب وخبر فالاول نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء ذكرا تفصيلا لعاقبة الامر بشد الوثاق والتقدير فاما ان تمنوا منا و
اما ان تفادوا فداء والثاني نحو قوله لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما بلوغ السؤل والامل فدرء وبلوغ ذكرا تفصيلا لعاقبة الجهد اي اما ادرأ واما ابلغ والى هذه الامثلة
اشار الناظم بقوله وما لتفصيل كاما منا عامله يحذف حيث عنا المسئلة الثالثة ان يكون المصدر مكررا او محصورا او مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين في الانواع الثلاثة
وشروطها اربعة امور احدها التكرير او الحصر والعطف عليه او الاستفهام عنه والثاني كون المصدر مسندا للحال لا منقطعا عنه ولا مستقبلا نص على ذلك ... والثالث كون
عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر نحو انت سيرا سيرا والتقدير انت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا لقيام التكرير مقامه والمحصور بالا وانما نحو ما انت الا سيرا و
انما انت سير البريد والتقدير ما انت الا تسير سيرا وانما انت تسير سير البريد فحذف تسير لما في الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو انت اكلا وشربا والتقدير
انت تاكل اكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار نصوا عليه هنا وفي باب الاغراء والتحذير لكن هنا عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل هنا يجب ان يكون
من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا يقتضيهما عامل واحد والعامل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن انت قاله الموضح في الحواشي والمستفهم عنه
نحو اانت سيرا والتقدير اانت تسير سيرا فحذف ... وجملة الفعل ... المطلوب للاستفهام ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير مع وجود المعنى ان
يكون العامل المحذوف صفة وهو غير مناسب لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله قلنا ... واقتصر الناظم على المكرر والمحصور فقال كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل
لاسم عين استند فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو انت سيرا وان شئت حذفت فقلت انت سيرا ولو كان العامل
خبرا عن اسم معنى لم يجب الاضمار بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يؤمن معه ...
اذ المعنى لا يخبر به عن الاعيان الا مجازا كقوله فانما هي اقبال وادبار ... قاله في شرح الكافية المسئلة الرابعة ان يكون المصدر مؤكدا لنفسه او مؤكدا لغيره

فالاول وهو المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه نحو له على الف عرفا اي اعترافا فجملة له على الف نص في الاعتراف لانها لا تحتمل غيره ويسمى مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله وكان الذي قبله نفسه والثاني وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره ويقع منكرا او معرفا فالاول نحو زيد ابني حقا فجملة زيد ابني تحتمل الحقيقة والمجاز ولكنها صارت نصا بالمصدر لان قولك حقا يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ويسمى مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر به ما قبله والمؤثر غير المؤثر والثاني ... ما هو جائز التعريف وما هو واجبه فالاول نحو هذا زيد الحق لا الباطل فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فاذا قلت الحق ... احد الاحتمالين ... الاحتمال الآخر وكانك قلت اقول الحق ... فان كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت ... قلت لا الباطل بالنصب عطفا على الحق ... لا افعل كذا البتة ... لا افعل كذا تحتمل استمرار النفي وانقطاعه فاذا قلت البتة ... استمرار النفي ... لا اعلم البتة لكل امر لا رجعة فيه ... نقل ... في حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب ... البتة ... واللبابة لم يسمع ... الاول ...

صرفا المسئلة الخامسة ان يكون المصدر مفعولا مطلقا ... تشبيها واقعا بعد جملة مشتملة عليه على اسم بمعناه ومشتملة على صاحب المصدر ... فانا له صوت صوت حمار وله بكاء بكاء ذات داهية فالمصدر الثاني ... واقع بعد جملة ... مشتملة على اسم بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة ... على صاحب المصدر ... لانه لا يحل محله فعل الا مع حرف مصدري ...

[illegible]

باب المفعول له

خوفا من ... بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك فان لم يتحد وقتا امتنع النصب نحو انا هبت اليوم السفر غدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط قال الرضي ... يوسف الشمري والمتاخرون كالشلوبين ... الان والشرط الخامس اتحاده بالمعلل به فاعلا بان يكون فاعل الفعل المصدر واحدا كقوله ثم يجعلوا اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ... وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلفا فاعلا امتنع النصب نحو جئتك محبتك اياي لان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب ... هذا الشرط قاله المتاخرون ... فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل ... نحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الاراءة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون ... فاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع ... الخوف والطمع ... الزمخشري ... الخوف والطمع حالين ... على بعض الشروط ... فقال ينصب مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا ... بعامل منه متحد وقتا وفاعلا ... شرح اللمع ... شروط ... ان يصلح ... الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه ... من شروط جواز النصب ... بحرف التعليل ... وهو اللام ... فقد فاجره باللام ... الشرط الاول ...

[illegible]

باب المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

مما يطلب بها تعيين الزمان خاصة والحالة الثالثة ان يكون محذوفا وجوبا وذلك في ست مسائل وهي ان تقع صفة كمررت بطائر فوق غصن صفة
الطائر او صلة كرأيت الذي عندك فعندك صلة الذي او حالا كرأيت الهلال بين السحاب فبين حال من الهلال او خبرا كزيد عندك فعندك خبر زيد والناصب في الجميع محذوف
وجوبا تقديره مستقر او استقر الا في الصلة فيتعين استقر وهذه الامثلة الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبني على الضم فانه لا يقع
صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل امام ولا جاء الذي امام ولا رأيت الهلال امام ولا زيد امام لئلا يجتمع عليه ثلاثة اشياء القطع والبناء ووقوعها

نحو في البين وغيرها المثال العزيز والقرآن من لكونهما ام الباب كثيرة زيادتها ثم بعيد بهما بل قال ابن مالك انها الداخلة على قبل وبعد واخواتها زائدة والله اعلم
النوع عين اشار الناظم بقوله وعين ذي التصرف الذي لزم ظرفية او شبهها من الكلام هذا باب المفعول معه وهو اسم فضلة تال للواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل او
ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه بالوضع فذات الفعل كسرت والنيل وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه نحو انا سائر والنيل فيصدق على النيل في المثالين انه
اسم لدخول التكلم وانه فضلة لانه منصوب وانه تال الواو تلك الواو بمعنى مع والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت في المثال الاول او ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه
وهو سائر في المثال الثاني فان فيه معنى الفعل وهو اسم حروفه هي السين والياء والراء ويسمى النيل مفعولا معه لانه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل فخرج باللفظ
الاول وهو قوله اسم نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كما قاله الموضح في شرح اللمحة ونحو سرت والشمس طالعة لعدم صحتها فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما
صرح به في شرح القطر الا انها داخلة في المثال الاول في اللفظ على فعل وهو تشرب وداخلة في المثال الثاني على جملة وهي الشمس طالعة فليسا مفعولا معه على ان الاول
من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا للصدر الفاضل تلميذ الزمخشري كما نقله عنه في المغني وخرج باللفظ
الثاني وهو فضلة نحو اشترك زيد وعمرو فانه عمدة وخرج باللفظ الثالث وهو قوله تال الواو نحو جئت مع زيد فانه تال للفظ مع لا للواو التي بمعناها وخرج باللفظ
الرابع وهو قوله بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده فان التقييد بالقبلية او البعدية نافية المعية ولو قال بدل جاء رايت حتى يكون عمرو منصوبا لكان اولى لانه لا نوع
يخرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال يخرج بقيد كل وخرج باللفظ الخامس وهو قوله تالية الجملة نحو كل رجل وضيعته بالرفع عطفا على كل فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه لعدم
تقدم الجملة خلافا للصيمري في تجويزه نصب المفعول معه في غير الاسم كالتمييز وخرج باللفظ السادس وهو قوله ذات فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو هذا
لك واباك بالنصب فلا يتكلم به [illegible] وانا من لك واباك فيقبح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك اراد بالقبح عدم الجواز وعلم من هذا
ان اسم الاشارة وحرف التنبيه [illegible] الاستقرار لا يعمل في المفعول معه خلافا لابي علي الفارسي فانه اجاز في هذا لك واباك [illegible] الا الاشارة واجاز بعضهم اعمال
الظرف وحرف الجر [illegible] في النظم [illegible] المثال فقال بالنصب تالي الواو مفعولا معه في نحو سيرى والطريق مسرعه فان قلت قالوا ما انت
وزيدا وكيف انت وزيدا منصوبا [illegible] ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت اكثرهم يرفع بالعطف على انت ولا اشكال فيه والذين نصبوا قدروا الضمير
وهو انت فاعلا لفعل [illegible] مبتدأ واسم الاستفهام قبله خبره [illegible] الاول والاصل ما تكون وكيف تصنع فيكون وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على
الفاعلية فلما حذف الفعل [illegible] بالمضارع مع كيف بالماضي مع
ما فقال والاصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف في تقديره وذلك هل هو مفعول له او غير مفعول فزعم الشيخ انه غير مفعول ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد
انه لا يجوز الا ما قدره [illegible] لان ما تحملها معنى التحقير والانكار [illegible] ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف
كان المقدرة فقيل ناقصة وغيره انها التامة وعلى هذا انتكون كيف في موضع نصب على الحال واما فلا يكون حالا بل مبتدأ وزعم بعضهم انها خبر عن اسمها
للسؤال عن الحال والتمييز ان كان ناقصة وكيف وما في موضع النصب خبرها والتقدير على اي حال تكون وكنت مع زيد [illegible] والى هذه المسئلة اشار
الناظم بقوله وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب الناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين
ثم اختلفوا فقال [illegible] والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى فمعنى سرت والنيل سرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة
للظرفية ونظروه بمسئلة [illegible] فانتصب الاسم بعد الا الا الناصب له وخالف الجرجاني عبد القاهر ورد بان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها
اذا كان ضميرا كسائر الحروف الناصبة والى هذا المذهب اشار الناظم بقوله بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب [illegible] الحق ولا الناصب الخلاف اي المخالفة
خلافا للكوفيين اي لاكثرهم كما صرح به الموضح في شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى ان الناصب للمفعول معه معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه في نصب الظرف
الواقع خبرا للمبتدا نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لم يصلح ان يجرى على ما قبله كقام زيد وعمرو فلما خالفه في المعنى انتصب على الخلاف ورد بان الخلاف لو كان يقتضي
النصب لانتصب في ما قام زيد بل عمرو [illegible] ولا الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير في سرت والنيل [illegible] ولابست النيل فيكون النيل مفعولا
به خلافا للزجاج [illegible] بطول ذكره وانما قدر فعل الملابسة [illegible] ذلك الناصب للمفعول معه ما سبقه من
فعل او شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سرت والنيل زيد لان الواو عندهم اصلها ان تكون عاطفة فكما لا يجوز
التقديم [illegible] ولا يتوسط بين العامل والمعمول وعليه فكذا هذا والاولى ممنوع [illegible] واما الثانية ففيها خلاف [illegible] الخصائص الجواز التوسط مستدلا
لانه نحو قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي وهذا يخرج على ان فحشا معطوف على غيبة قدم عليه للضرورة كقوله الا يا نخلة من ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام والاصل السلام عليك ورحمة الله فصل للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات احدها وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضيعته ونحو
اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده لما بينا من عدم تقدم جملة في الاول ومن عدم الفضلة في الثاني لان الفعل لا يستغني عنه لان الاشتراك لا يتاتى
الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث وثانيها رجحانه اي العطف على المفعول معه كجاء زيد وعمرو فيترجح العطف لانه الاصل وقد امكن بلا ضعف والى ذلك اشار
الناظم بقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق والنصب على المفعول معه [illegible] وثالثها وجوب المفعول معه وذلك نحو ما لك وزيدا [illegible] ومات زيد و
طلوع الشمس لامتناع العطف في المثال الاول وهو ما لك وزيدا من جهة الصناعة لانه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف في مالك الا باعادة الجار
نحو وعليها وعلى الفلك واجاز الكتاب الجر في [illegible] الموضح في الحواشي [illegible] العطف بل على اضمار الجار لتقدم ذكره انتهى وفيه نظر لان الجار في الامر العام
اذا الحذف عليه فان قلت كان ينبغي ان يمتنع مالك وزيدا كما امتنع هذا لك واباك على الصحيح لعدم تقدم فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل

وزيدا على ما ثبت تطلبه للفعل وهو ما الاستفهامية الانكارية تقديره [illegible] عاملا [illegible] التقدير ما كان لك وزيدا وهو احد الوجهين
في التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب ان لم يجز العطف يجب ولامتناع العطف لمثال الثاني وهو مات زيد وطلوع الشمس من جهة المعنى لان العطف
يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يتصف بالموت ورابعها رجحانه اي المفعول معه وذلك في نحو قوله فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال
الكليتان بضم الكاف لحمتان حمراوان لازقتان بلحم الصلب عند الخاصرتين عليهما الشحم يحيط بهما كالغلاف والطحال بكسر الطاء ونحو قمت وزيدا العطف لضعفه في
الاول وهو فكونوا انتم وبني ابيكم من جهة المعنى لانك اذا قلت كن انت وزيد كالاخ وعطفت زيدا على الضمير في كن لزم ان يكون مامورا لانه [illegible]
زيد انا امر مخاطب بان يكون معه كالاخ قاله الموضح في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا لبني ابيكم [illegible] المخاطبين [illegible] المامور وزيد لك واذا عطفت
كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود انتهى وقال ابو البقاء كان ينبغي ان النصب [illegible] بل المراد [illegible] بموافقة بني ابيهم
بدل على ذلك انه اكد الضمير بقوله انتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرا لجاز هنا انتهى [illegible] ولضعف العطف في الثاني وهو قمت وزيدا من جهة
الصناعة لانه لا يحسن العطف على المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل او باي فاصل كان والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب مختار لدى ضعف النسق
وخامسها امتناعهما اي العطف والمفعول معه كقوله علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اما
فيهما فلانتفاء المشاركة لان الماء لا يشارك التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل ازج وامراة زجاء اذا كان
حاجباهما دقيقين طويلين واما امتناع المفعول معه فيهما فلانتفاء المعية في البيت الاول لان الماء لا يصاحب التبن في العلف وانتفاء فائدة الاعلام بمصاحبة
العيون للحواجب في البيت الثاني اذ من المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة للاعلام بذلك ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو وهو ماء في البيت
الاول والعيون في البيت الثاني على انه مفعول به والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور اي علفتها تبنا وسقيتها ماء وزججن الحواجب وكحلن العيون هذا قول الفراء
والفارسي ومن تبعهما والى ذلك اشار الناظم بقوله واعتقد اضمار عامل تصب [illegible] الجرمي بفتح الجيم نسبة الى جرم ويلقب المنفاح لكثرة مناظرته في النحو [illegible] قال ابن
درستويه والمازني بكسر الزاي نسبة الى بني مازن والمبرد بفتح الراء قال الزجاجي وتسميته بذلك ان المازني سأله عن مسائل فاجاب عنها واحسن فقال انت المبرد بكسر الراء
اي المثبت للحق قال المبرد فغيره الكوفيون [illegible] فجعلوه بفتح الراء وابو عبيدة بضم العين والاصمعي بفتح الهمزة نسبة الى جده اصمع وابو محمد اليزيدي بفتح الياء المثناة تحت
وكسر الزاي انه لا حذف وان ما بعد الواو في البيتين معطوف على ما قبله وذلك على تاويل العامل المذكور قبلها بعامل يصح انصبابه عليهما معا انصبابا واحدا بان يؤول
زججن بحسن [illegible] لان التحسين يصح تسليطه على العيون والحواجب ويؤول علفتها بانلتها لان الانالة يصح تسليطها على التبن والماء فيئول انلتها تبنا وماء ونحو
من باب التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما يقال علفتها تبنا وماء [illegible] وهو غير سائغ واجيب بان ما منعه مسموع من العرب كقول طرفة لها سنة مثل الماء [illegible]
واختلف في التضمين اهو قياسي ام سماعي والاكثرون على انه قياسي وضابطه ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى عام قاله المرادي في تاليفه هذا باب المستثنى وهو المخرج
تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما في معناها بشرط الفائدة قاله في التسهيل فقال المخرج بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة
وبالشرط نحو اقتل الذمي ان حارب وبالغاية نحو اتموا الصيام الى الليل وبالاستثناء نحو [illegible] الا قليلا منهم وقوله تحقيقا او تقديرا اشارة الى قسمي المتصل
والمنفصل وقوله من مذكور او متروك اشارة الى قسمي التام والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم وقوله او ما في معناها يشمل
جميع ادوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة احتراز من نحو جاءني ناس الا زيدا وجاءني القوم الا رجلا فانه لا يفيد قال الشاطبي ومعنى اخراجه ان ذكره بعد الا مبين
انه لم يرد دخوله فيما تقدم فيتبين ذلك للسامع بتلك القرينة لانه مراد للمتكلم ثم اخرجه وهذا حقيقة الاخراج عند ائمة اللسان [illegible] لا يصح غيره
انتهى وبه يندفع [illegible] ويزول الاشكال للاستثناء ادوات ثمان وهي بحسب اقسام الاول حرفان وهما الا عند الجميع من النحويين وحاشا عند سيبويه واكثر البصريين [illegible]
الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفراء وابو عمرو الشيباني تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين
الى انها ابدا [illegible] ويقال فيها حاش بحذف الالف الاخيرة وحشا بحذف الالف الاولى والى ذلك اشار الناظم بقوله وقيل حاش وحشا فاحفظهما واعترض بان حاشا الحرفية
الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما الذي للتنزيه نحو حاش لله [illegible] عند المبرد وابن جني والكوفيين [illegible] فيها بالحذف [illegible]
انما هما على الحرف [illegible] والثاني فعلان [illegible] وذهب الفارسي [illegible]
بعضهم الى انها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا ولا يكون فعلا [illegible] بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا [illegible] الفعل الحرف
لشرف الفعل فسمي الجميع فعلا والثالث مترددان بين الفعلية والحرفية فيستعملان تارة حرفين وتارة فعلين وهما خلا عند الجميع من النحويين وعدا عند غير سيبويه فانه لم يحفظ
فيها الا الفعلية والرابع اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال فيها سوى بكسر السين والقصر كرضى وسوى بضم السين والقصر كهدى وسواء بفتح السين والمد كسماء و
سواء بكسر السين والمد كبناء وهذه الاخيرة اغربها وقل من ذكرها وممن نص عليها الفارسي في الحجة وابن الخباز في النهاية [illegible] انها
تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قال في المغني فاذا استثني بالا وكان الكلام قبلها غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل لالا بل
لا يكون الحكم عند وجودها بالنسبة الى العامل مثله عند فقدها فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها وان كان يطلب منصوبا نصب وان كان يطلب
مجرورا جر بما يتعلق به نحو ما قام الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى استثناء مفرغا لان ما قبل الا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل
عنه بالعمل في غيره والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف فما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام احد الا زيد وما رايت احدا الا زيدا وما مررت
باحد الا زيد لانهم حذفوا المستثنى منه واشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا وشرطه عندهم كون الكلام غير ايجاب وهو ان يتقدم عليه ما يخرجه

الايجاب وهو النفي نحو وما محمد الا رسول فما قبل الا وهو محمد مبتدأ والمبتدأ يطلب الخبر فرفع ما بعد الا وهو رسول على الخبرية والنهي نحو ولا تقولوا على الله الا الحق فما قبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا صح جعله مفعولا به ما بعد الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيئا الا الحق ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فجر ما بعد الا وهي التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا اهل الكتاب بشيء الا بالتي هي احسن والاستفهام الانكاري لما فيه من معنى النفي نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون فما قبل الا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك احد الا القوم الفاسقون ولا يأتي التفريغ في الايجاب لانه [illegible] الاستثناء لا تقول رأيت الا زيدا لانه يلزم منه انك رأيت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة فاما قوله تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره فحمل يأبى على النفي لانه في معنى لا يريد [illegible] ومعناهما النفي فيهما بمعنى واحد والمعنى لا يريد الله الا تمام نوره ولا فرق في النفي بين ان يكون في اللفظ او في المعنى والى مسألة التفريغ اشار الناظم بقوله وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا عدم وان كان الكلام تاما وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل فان كان الكلام موجبا بفتح الجيم وهو الذي لم يتقدم نفي ولا شبهه وجب نصب المستثنى بالا والى ذلك اشار الناظم بقوله ما استثنت الا مع تمام ينتصب نحو فشربوا منه الا قليلا فما قبل الا وهو شربوا كلام تام لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شربوا وموجب لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه فما بعد الا وهو قليلا واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز فيه الابدال كما سيجيء فاما قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله بالرفع فالا فيه ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير فهي صفة لآلهة ولكن نقل الاعراب منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف واما قوله وهو الاخطل بالصريمة منهم منزل خلق عاف تغير الا النؤي والوتد برفع النؤي والوتد على الابدال من الضمير المستتر في تغير والقياس نصبهما لان الكلام موجب فحمل تغير في افادة النفي على لم يبق على حاله لانهما ايه لئن تغير ولم يبق معناهما النفي فيهما بمعنى واحد والصريمة بالصاد والراء المهملتين كل رملة انصرمت من معظم الجبل وخلق بفتحتين بمعنى بال وعاف بمعنى دارس يقال عفا المنزل اذا درس وعفته الريح درسته يتعدى ولا يتعدى والنؤي بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن قفل حفيرة حول الخباء تمنع السيل والمطر والوتد بكسر التاء الخازوق يدق في الارض واختلف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية اقوال احدها انه نفس الا وحدها واليها ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه والثاني تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره استثني زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكي عن الكسائي والسابع ان بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الا ان زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن ان الا مركبة من ان ولا ثم خففت ان وادغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفراء ذكر ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها غلب فيها حكم ان واذا لم ينتصب غلب فيها حكم لا لانها عاطفة وان كان الكلام التام غير موجب ففيه تفصيل فان كان الاستثناء متصلا وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مهروب به كلام يتضمن معنى الاستثناء وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه ولا متقدم عليه فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه في اعرابه للمشاكلة بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة قاله ابو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة فان ما بعدها يخالف ما قبلها قال في المغني ورد تغليب كلا من المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لا بد ان يكون على وفق المبدل منه في المعنى واجاب لا بد بان بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للاول في المعنى الا ترى انك تقول رأيت القوم بعضهم فيكون قولك اولا رأيت القوم مجازا ثم تبين بعد ذلك من رأيته منهم وكما جاز في النعت المخالفة في مررت برجل لا كريم ولا شجاع جاز في البدل وقال في الرد على الكوفيين بان الا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد وليس شيء من حروف العطف يباشر العوامل قال في المغني وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد انتهى والى ترجيح الاتباع اشار الناظم بقوله وبعد نفي او كنفي انتخب اتباع ما اتصل مثال النفي ما فعلوه الا قليل منهم بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين وهو في نية تكرير العامل والتقدير ما فعلوه الا فعله قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبه النفي النهي والاستفهام مثال النهي ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك بالرفع في قراءة ابي عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من احد بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه يغني عن ضمير [illegible] ومثال الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون بالرفع في قراءة الجميع بدل من الضمير المستتر في يقنط بدل البعض من كل ولم يؤت معه بضمير لما قلناه والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع فقليل من قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا منهم وامرأتك من قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك في الاتباع في الموجب فاما قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل بالرفع فمحمول على ان شربوا في معنى لم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتي وبغير المهروب نحو ما قام القوم الا زيدا فقصد التطابق بين الكلامين ولم يجز الابدال كما نقله المرادي عن ابن السراج ورده ابن عصفور وبغير المتراخي ما ثبت احدا حين كنت جالسا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج بقيد التقدم ما جاءني الا زيدا القوم فانه لا يجوز الابدال كما سيجيء واذا تعذر البدل على اللفظ المانع ابدل على الموضع نحو لا اله الا الله وما فيها من احد الا زيد برفعهما وليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به بالنصب قال ابن الناظم في شرح الالفية بل [illegible] البدل يعني الجر في من اسم لا لانه في موضع رفع بالابتداء ولم يحمل على اللفظ منصبا لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا موجب نبه على ذلك ابو حيان المرادي وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول الا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضح في باب ان واعتبار محل لا مع اسمها على انهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه نقض بدخول الا على الجلالة والمختار عندي ان الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا وزيد في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالابتداء وشيئا في المثال الثالث منصوب على البدلية من شيء لانه في موضع نصب على الخبرية لليس ولم يجز خفضهما حملا على اللفظ لانهما موجبان بدخول الا عليهما ولان من والباء الزائدتين لا تعملان في موجب [illegible] فان قلت مقتضى قوله فالارجح الاتباع ان النصب على الاستثناء في هذه الامثلة مرجوح قلنا اما الاخيرة فواضح ذلك فيها يجيء

باب المستثنى

فيها الجر على الصفة انشد الكسائي ابني لبينى لستما بيد الا يدا ليست لها عضد بالخفض واما الاول فقد قال ابو القاسم السهيلي في اماليه لا يجوز في نحو لا اله الا الله من نصب المستثنى ما جاء في نحو ما فعلوه الا قليل كما لم يجز في ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحويين الا قليل وهو ان نصب على حد الايجاب فاذا دخل النفي على كلام تام لا يستقيم تقديره عريا عنه تعين اعتبار حكم النفي وامتنع اعتبار حكم الايجاب لنفي فان قلت لا اله الا الله واحد فالرفع ابين في واحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ وان كان البدل نكرة موصوفة لانها موجبة لوقوعها بعد الا ولا الجنسية لا تعمل في موجب ولا يرجح النصب على الاتباع ان تأخر صفة المستثنى منه نحو ما فيها رجل الا اخوك صالح خلافا للمازني فانه اذا تأخر صفة المستثنى منه عن المستثنى فانه يختار النصب فيقول ما فيها رجل الا اخاك صالح فرجل مبتدأ تقدم خبره في المجرور قبله وصالح نعت رجل المستثنى منه واخاك منصوب على الاستثناء تقدم على صفة المستثنى منه والاصل ما فيها رجل صالح الا اخاك ونقل ابن الخباز في النهاية عن المازني انه يوجب النصب وانه نزل التقدم على الوصف منزلة التقدم على الموصوف في بعض الوجوه والموضوع من الجانب نساقضا والصواب ما نقله الموضح عنه فقد قال ابو حيان ان ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط وقال ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان احدهما ان لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل الا ابوك صالح كانك لم تذكر صالحا هذا راي سيبويه والثاني ان لا يكترث بتقدم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا راي المبرد وعندي ان النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا فتكافئا انتهى فلو وقع المستثنى بين صفتي المستثنى منه نحو ما مررت باحد خير من زيد الا ابنك بر بوالديه فان الخلاف قائم فليتأمل قاله الموضح في حواشيه وان كان الاستثناء منقطعا وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ان يكون ما قبل الا دالا على ما يستثنى فيجيء قام القوم الا حمارا او يمتنع قام القوم الا [illegible] ففي ذلك تفصيل فانه تارة يكون تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب في المستثنى اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله القليل ما نفع زيد الا ما ضر اذ لا يقال نفع الضر [illegible] زعم السيرافي ومرهان في حواشيه ان المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع على الابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاد المال شيئا الا النقصان ثم فرع له وجعله متصلا ورد بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما زائدة واستغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد الا وقعد عمرو وان امكن تسليطه اي العامل على المستثنى نحو ما قام القوم الا حمارا اذ يصح ان يقال قام حمار فالحجازيون يوجبون النصب لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه والنصب عليه قرأ السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن نصبا باتباع وبنو تميم يجيزون الاتباع ويقرؤن الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز ان يقرأ بالخفض على البدل باعتبار لفظه لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن زائدة لا تعمل فيها والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال وقع كقوله وهو جران العود عامر بن الحارث وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فابدل اليعافير والعيس من انيس والا الثانية موكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهي الابل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة وذكر في ترجيح الرفع وجهين احدهما انهم حملوا ذلك على المفرغ لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما في الدار احد الا حمار المعنى فيه ما في الدار الا حمار فصار ذكر احد توكيدا ليعلم انه ليس ثم آدمي ثم ابدل من احد ما كان مقصودا من ذكر الحمار والوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار اي الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي هو مقام التحية عندهم وحمل عليه اي على اتباع المنقطع الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فمن في محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو استثناء منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان وجوز السفاقسي ان يكون متصلا والظرفية في حقه تعالى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فرفع على البدل وعطف البيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك والخلاص من هذا المحذور ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض انتهى وفي الآية وجه آخر ذكره في المغني وهو ان يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ انتهى فصل واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقا سواء كان متصلا ام منقطعا وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع كقوله وهو الكميت يمدح بني هاشم وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب الحق مذهب الاصل وما لي شيعة الا آل احمد وما لي مشعب الا مشعب الحق فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه واراد باحمد النبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون يجيزون في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع في المسبوق بالنفي فيقولون ما قام الا زيد احد قال سيبويه حدثني يونس ان بعض العرب الموثوق بهم يقول ما لي الا ابوك ناصر بالرفع وقال حسان لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع بالرفع ووجهه ان العامل فرغ لما بعده وهو الابتداء في المثال وكان التامة في البيت فرفع ما بعد الا وهو ابوك في المثال والنبيون في البيت وان المؤخر وهو ناصر في المثال وشافع في البيت عام لوقوعه في سياق النفي اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى منه لكنه بدل كل من كل لا بدل بعض ونظيره في ان المتبوع اخر فصار تابعا بعد ما كان متبوعا ما مررت بمثلك احد بالجر والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك تابع لاحد على انه نعت له فلما قدم النعت بحسب العوامل واعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله الى صراط العزيز الحميد في قراءة الجر وانما الجاهم الى دعوى ان المؤخر عام اريد به خاص ولم يبقوه على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص وقال ابن الضائع الوجه ان يقال هو بدل من الاسم مع الا بمجموعه فيكون بدل شيء من شيء لعين واحدة والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر ان ورد فصل واذا تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت الا عاطفا او تلاها اسم مماثل لما قبلها او بعضه او مشتمل عليه او [illegible] جواب الشرط الثاني وهو وجوابه جواب الشرط الاول وشملها قول الناظم والغ الا ذات توكيد فالاول وهو العطف نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو فما بعد الا الثانية وهو عمرو معطوف بالواو على ما قبلها عطف نسق والا الثانية زائدة للتوكيد والاصل ما جاءني

للتوكيد والاصل ما جائني الا زيد وعمرو والثاني وهو البدل باقسام الاربعة فبدل المماثل وهو بدل الكل من الكل كقوله اي الناظم الا امرئ بهم الا الفتى الا العلا بالمد فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء وهو الهاء والميم فالارجح في الفتى كونه تابعا له في جره وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف ويجوز على مرجوح كونه منصوبا على الاستثناء وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف والعلا بدل من الفتى بدل كل من كل لانهما لمسمى واحد والا الثانية زائدة مؤكدة لالا الاولى وبدل البعض من الكل نحو ما قام احد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من احد فالارجح فيه كونه تابعا ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما اعجبني شيء الا زيد الا علمه فزيد مستثنى من شيء فيه الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما اعجبني احد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من احد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب والمعنى بل عمرو وقد اجتمع العطف والبدل في قوله ما لك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله فرسيمه بفتح الراء وكسر السين المهملتين بدل من عمله بدل البعض من كل عند الشراح ورمله بفتح الراء والميم معطوف على رسيمه وهذا شرح في الكل وسيمه بدل تفصيل مما كان العمل الا الثانية والثالثة زائدة مؤكدة والرسيم والرمل ضرب من السير والرسيم السير الى كتف والرمل في الطواف الاسراع وان كان التكرار لغير توكيد وهو التأسيس وذلك في غير باب العطف والبدل فان كان العامل الذي قبل الا مفرغا فان لم يشتغل المعمول قبل الا تركه يؤثر في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع او نصب او جر ونصب وجوبا على الاستثناء ما عدا ذلك الواحد الذي اثر فيه العامل نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا رفعت الاول وهو زيد بالفعل وهو قام لانه فاعله ونصبت الباقي من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول لتأثير العامل فيه بل يترجح لقربه من العامل وتقول ما رأيت الا زيدا الا عمرا الا بكرا اصب واحدا منها بالفعل على انه مفعول به وانصب الباقي من المستثنيات على الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول لتأثير العامل بل يترجح فما كان منصوبا بالفعل لا يظهر فيه الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثناء يظهر فيه الخلاف وتقول ما مررت الا بزيد الا عمرا الا بكرا فخص واحدا منها بالباء وتعلقها بالفعل ونصب الباقي ولا يتعين الاول للجر بل يترجح وذلك يستفاد من قول الناظم ودون تكرار الا لتوكيد مع تفريغ التأثير في العامل دع في واحد منها بالاستيفاء وليس عن نصب سواه مغني وان كان العامل غير مفرغ بل مشتغل بما يقتضيه قبل الا فان تقدمت المستثنيات على المستثنى منه نصب كلها على الاستثناء وجوبا نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد فاحد فاعل قام وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شيء منها الاتباع لما مر من ان التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم وان تأخرت المستثنيات كلها عن المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا نصبت كلها وجوبا نحو قاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا لما مر من ان جواز الاتباع مختص بغير الايجاب وان كان الكلام غير ايجاب اعطي واحدا منها اي من المستثنيات ما يعطاه لو انفرد من نصب او اتباع ونصب ما عداه وجوبا نحو ما قاموا الا زيد الا عمرا الا بكرا الذي في واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي من المستثنيات النصب ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يترجح والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب لتأخير وجيء بواحد منها كما لو كان دون زائد واجاز الابدي رفع الجميع على الابدال هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ من حيث الاعراب واما بالنظر الى المعنى من حيث المفهوم فهي نوعان ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر في الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل في غيره فلا يستثنى منه شيء وما يمكن استثناء بعضه من بعض كالاعداد نحو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل في غيره فيستثنى منه ففي النوع الاول وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض ان كان المستثنى الاول داخلا في الحكم وذلك اذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده من المستثنيات داخل في الحكم كذلك نحو ما قام احد الا زيد الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو داخل في اثبات القيام لان الاستثناء من النفي اثبات وعمرو وبكر داخلان وان كان المستثنى الاول خارجا عن الحكم وذلك اذا كان من موجب فما بعده خارج نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام منفي عنه لان الاستثناء من الاثبات نفي وعمرو وبكر خارجان كذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وحكمها في القصد حكم الاول وفي النوع الثاني وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض اقوال احدها ان الحكم كذلك وهو ان كان الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج وان الجميع من المستثنيات مستثنى من اصل العدد وهو قول الصيمري وتبعه القاضي ابو يوسف ويمكن اندراجه تحت قول الناظم وحكمها في القصد حكم الاول قال البصريون والكسائي كل من الاعداد المستثنيات مستثنى مما يليه اي من الذي قبله وهكذا حتى ينتهي الى الاول وهذا القول هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان المتقدمان اي يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من العدد ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال الاول الاظهر وقيل ان يكون استثناء من استثناء وعلى هذا الخلاف فالمقر به في المثال المذكور وهو له عنده عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا ثلاثة على القول الاول وهو ان الجميع مستثنى من اصل العدد فتكون الاربعة والاثنان والواحد مجموعها سبعة مخرجة من اصل العدد وهي عشرة يبقى ثلاثة وسبعة على القول الثاني وهو ان كلا من الاعداد مستثنى مما يليه فان استثني واحد من اثنين بقي واحد وان استثني الواحد الباقي من الاربعة بقي ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة ويحتمل الحمل على الثلاثة والسبعة على القول الثالث ووجهه يعرف مما تقدم ولك في معرفة المحصل على القول الثاني للبصريين والكسائي طريقان احدهما ان تسقط المستثنى الاول وتجبر الباقي بالمستثنى الثاني اي تزيده عليه ثم تسقط المستثنى الثالث وان كان معك مستثنى رابع فانك تجبر به الثالث وهكذا تفعل الى ان ينتهي الى المستثنى الاخير فالمستثنى الاول في المثال المذكور اربعة فاسقطها من العشرة يبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان يصير ثمانية فاسقط منها الثالث يصير واحد يبقى سبعة والطريق الثانية من الطريقين ان تحط المستثنى الاخير مما يليه وهكذا تفعل حتى تنتهي الى الاول فما يحصل فهو الباقي ففي المثال المذكور حط واحدا من اثنين يبقى واحد فحطه من الاربعة يبقى ثلاثة فحطها من العشرة يبقى سبعة وثم طريق ثالث وهو ان تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا فما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال المتقدم اخرج اربعة وواحدا وادخل اثنين يبقى سبعة وايضا عنده مائة الا خمسين الا عشرين الا خمسة اخرج المستثنى الاول والثالث وما اشبههما من الوتر وادخل الثاني والرابع وما اشبههما من الشفع فتأتي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وسبعين وذلك لانا اخرجنا من المائة خمسين لانها اول المستثنيات فهي ذات وتر وادخلنا عشرين لانها ثانية المستثنيات فهي ذات شفع واخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي ذات شفع وادخلنا خمسة لانها رابع المستثنيات فهي ذات شفع فصار الباقي اذا خمسة وسبعين من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قال ابن مالك في شرح التسهيل فصل واصل غير ان يوصف بها لما فيها من معنى

اسم

باب المستثنى

اسم الفاعل الا ترى انك تقول ان زيدا غير عمرو ومعناه مغاير لعمرو والموصوف بها اما نكرة محضة نحو صالحا غير الذي كنا نعمل فغير وصف صالح ولا اثر لاضافتها الى الموصول لانها لا تتعرف بالاضافة او وصف بها معرفة لفظا كالنكرة معنى نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم على القول بان غير المغضوب صفة للذين انعمت عليهم فان موصوفها الذين وهم جنس عام لا قوم باعيانهم وذهب ابن السراج الى ان غير تتعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قوله الحركة غير السكون ومثله قال غير في الابيض بدل الاصفر وقد تخرج غير عن الصفة وتتضمن معنى الا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه كما تخرج الا عن الاستثناء وتتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما الهة الا الله اي غير الله فلما حملت الا على غير نقل اعرابها الى غير الاسم الذي بعد الا كما انتقل اعراب الاسم الذي بعد الى غير في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه من الاعراب بمن يعرب غير بنفسها بما يستحقه المستثنى بالا في ذلك الكلام فيجب نصبها في اربع مسائل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما في نحو قاموا غير زيد والثانية اذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسلط العامل على المستثنى كما في نحو ما نفع هذا المال غير الضرر عند الجمع في المسألتين والثالثة اذا كان الاستثناء منقطعا وامكن تسلط العامل على المستثنى كما في نحو ما فيها احد غير حمار عند الحجازيين والرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه عند الاكثر في نحو ما فيها غير زيد احد ويترجح نصبها في مسألتين احدهما عند قوم من الكوفيين والبغداديين نحو هذا المثال المتقدم وهو ما فيها غير زيد احد الثانية عند تميم في الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسلط العامل على المستثنى نحو ما فيها احد غير حمار ويضعف نصبها في مسألة واحدة وهي ما اذا كان الكلام تاما غير موجب نحو ما قاموا غير زيد وحيث نصبها فناصبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه واليه ذهب الفارسي في التذكرة ويمتنع نصبها في مسألة واحدة وهي ما اذا كان العامل مفرغا نحو ما قام غير زيد في النثر قال الفراء بعض بني اسد وقضاعة ينصبون غير اذا كانت بمعنى الا تم الكلام قبلها ام لم يتم ما جاءني غيرك اسمها بلفظ واذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يقول الموضح في الحواشي ولولا الا شاهد في هذه المسألة لجوزنا ان يكون الفتح في غير فتح بناء لاضافتها الى المبني والى مسألة غير اشار الناظم بقوله واستثن مجرورا بغير معربا بما لمستثنى بالا نسبا ونفارق غير الا في خمس مسائل احدها ان الا يقع بعدها الجمل دون غير الثانية انه يجوز عندي درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم الا جيد الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد والرابعة انه يجوز ان يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو وحملا على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ الخامسة انه يجوز ما جئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك فصل في المستثنى بسوى لغاتها كالمستثنى بغير ونحو الخفض ولم يذكرها في الاستثناء بما قاله ابو حيان تبعا لابي القاسم الزجاجي في الجمل وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا واليه اشار في النظم بقوله ولسوى سوى سواء اجعلا على الاصح ما لغير جعلا وهو بضم السين وكسرها وحكى ابن الفراء فتحها سواء وقال فيه سواك بابها وابن السري قال سوى والجمهور هي ظرف للمكان بمعنى وسط غير متصرف بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك فليست هنا بمعنى غير لان غير لا تتصل بالاول والضمير قبلها بقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا بسوى بغير ضمير دل على انها ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانك فالواو لا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله وهو سهل شنا ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فجعلها فاعلا في الشعر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم وقد دانوا اجازوا ومنه كما تدين تدان وقال الكوفيون تستعمل سوى اسما وظرفا فيجوز في الشعر انها سوى قاله المطرزي وقال الرماني وابو البقاء العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا قال الموضح والى هذا المذهب اذهب لانه احتاص عمل المستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانهما خبرهما وفي الحديث ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا اي كلوا ما ذكر اسم الله عليه ليس السن والظفر بنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل انهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض ولا يتهما الاسالة شبه خروج الدم بجري الماء في النهر وتقول اتوني لا يكون زيدا بالنصب لس في الحديث وزيدا في المثال خبران لليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر فيهما عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عندهن كما قال الموضح في الحواشي او عائد على البعض المدلول عليه بكله السابق عند جمهور البصريين او عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل ضمنا عند الكوفيين فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو اي القائم زيدا على القول الاول ورد بانه غير مطرد لتخلفه في نحو القوم اخوتك ليس زيدا او ليس هو اي ليس بعضهم زيدا على القول الثاني ورد بعدم الاطراد فهم من البعض على الجميع لا واحد قاله الموضح في شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا او ليس هو اي ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث ورد بمادة ولا يلزم افراده نقله بن يعيش وقال بلفظ بهذا وعلى القول الثاني وهو كونه ضميرا يعود على البعض المدلول عليه بالكل فهو نظير فان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد الشامل للذكور والاناث فالنون في كن اسمها وهو عائد على الاناث اللاتي هي بعض الاولاد المتقدم ذكرهم في قوله يوصيكم الله في اولادكم فانه في قوة او لا دكم الذكور والاناث ونساء خبر كن فان قلت فائدة التوطئة للوصف بعدها وباب التوطئة يجري في الصفة والخبر والحال وجملتا الاستثناء من ليس زيدا ولا يكون زيدا في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذا مستثناة كما قاله ابو حيان في النكت الحسان بحثا ادمستانفتان فلا موضع لهما من الاعراب فان قلت ما عامل الاستثناء قلت لا يعمل بالاستثناء علم تعلقهما بما قبلهما في المعنى لا في اللفظ وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا زيد فكما ان زيدا لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه والى ذلك اشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال او يكون بعد فصل في المستثنى بخلا وعدا وحاشا احدهما الجر على انهما حرفا جر واليهما الاشارة بقول النظم واجرر بسابقي يكون ان ترد وهو قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا ومن شواهده قوله تركنا في الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن الى النسور ابحنا حيهم قتلا واسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير والقوافي مجرورة فالشمطاء مجرورة بعدا وهي التي الشمط وهو الذي يخالط سواد شعرها بياض وجمهم بالباء المثناة تحت مفعول ابحنا من الاباحة ونفى المبرد حفظ الجر في عدا وقول الاخر خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا بجر الجلالة وخلا وعدا موضعهما جار نصب ثم اختلف فقيل هو نصب عن تمام الكلام وقيل الناصب لموضعهما هو الجملة المتقدمة عليهما التي انتصب عن تمامها كما قيل في التمييز الواقع لابهام النسبة ان العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها حكاه المرادي في باب التمييز عن قوم وقيل لانهما متعلقان بالفعل وشبهه المذكور قبلهما على قاعدة احرف الجر فيكونان في موضع المفعول به كمررت بزيد الا ان تعديتهما على جهة السلب قاله

باب الحال

مررت برجل راكب فانهما وان قبل المنعوت فليسا منصوبين ومفهم حال كذا فصل ... لعنا المنصوب كرايت رجلا راكبا فان ... بما سبق بكسر التاء وسكون
البا المثناة تحت لتقييد المنعوت به فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد وانما افهم بطريق اللزوم ولان التقييد بالذات المقصود بالنعت وان لزم منه ... الهيئة بالعرض
وفي هذا الحد ذكره الناظم نظر لان المقصود من الحد ماهية ... وهي لا تتصور الا بجميع اجزاء الحد وقد جعل النصب جزءا من الحد مع انه حكم من احكام الحدود
والحكم فرع التصور لانه لا يحكم على شيء الا بعد تصوره والتصور لماهية المحدود موقوف على جميع اجزاء الحد ومن جملتها النصب وهو حكم ... وهو توقف الشيء
على ما يتوقف عليه ...
على الحد حتى يلزم البطلان وانما هو موقوف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه الحقيقة
يحكم عليه والتصور بوجه ما لا يكفي في ذلك ...

مبنيا على الصفة وهي سويا والثانية فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا قال ابو حيان وتسمى الحال الجامدة الموصوفة حالا موطئة بكسر الطاء لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق او شبهه وهذا مقتضى كلامه وبه صرح في المغني فقال فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن الشارح وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا فلسانا حال لانه لما نعت اللسان بعربي والوصف والموصوف كالشيء الواحد صار الحال شبيها بالمشتق فصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان ان يكون جامدا لولا ما ذكر من الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطئة هي صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة او الدالة على سعر بكسر السين المهملة نحو هذا البر بعشرة مدا بكذا فمدا حال من الهاء وبكذا بيان لمدا او الدالة على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة فاربعين حال من ميقات وليلة تمييز او الدالة على طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو اي حال فالاول باد واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة نحو هذا بسرا بضم الموحدة وسكون المهملة اطيب منه رطبا بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال من فاعل اطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا وشيخ وسع من هذا او تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال او فرعا له اي لصاحبها نحو هذا حديدك خاتما فخاتما حال من حديد لانه هو فرع له فان الخاتم فرع الحديد وتنحتون الجبال بيوتا فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع الجبال وغالب التمثيل من الجبال البيوت انتهى فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال او اصلا له اي لصاحبها نحو هذا خاتمك حديدا فحديدا حال من خاتمك وهو اصل له فان الحديد اصل الخاتم وأاسجد لمن خلقت طينا فطينا حال اما من الضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال او من الموصول المجرور باللام وعلى كلا التقديرين فالطين اصل للمخلوق وهذا امس من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فانه موقوف على السماع في غير ان وان وكي وهذه المسائل العشر غير مستقلة العدد اما ماخوذة من التسهيل وتصحيح غير مشتقة لانه وصف او تقدير بمصاحبة او دالة على مفاعلة او سعر او ترتيب او اصالة او تفريع او تنويع او طور واقع فيه تفضيل تشبيه اكثر هذه الانواع في دون غا مسئلة التسعير والمسائل الثلث الاول جمع اوله وهي ما دل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب والى ذلك يشير بقوله في النظم ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تاول بلا تكلف يعني من غير تكلف منها تقع جامدة بقلة في مواضع اخر وانها لا تؤول بالمشتق كالانواع الواقعة في التسعير وقد بينها كلها بقوله اولا وتقع جامدة مؤولة بالمشتق بلا تكلف في ثلث مسائل وبقوله ثانيا وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل الى قوله في التمييز والى ذلك يشير وزعم ابن الناظم وتبعه اللبيب اي ابن الناظم في شرح النظم ان المسائل العشر الجميع مؤول بالمشتق وهذا تكلف منه وانما قلنا نحو بزي بالواو بالمسائل الثلث الاول وهي ما دلت على تشبيه او مفاعلة او ترتيب لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتاويل فيها واجب وقد تقدم كيفية تاويل السبع الباقية على القول به فان الاولى على معنى سويا في صفة البشر والثانية على معنى مسعر والثالثة على معنى معدود والرابعة على معنى متنوعا والسادسة على معنى مصنوعا والسابعة على معنى متأصلا او مصنوعا والوصف الثالث من اوصاف الحال ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم لان الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه فان وردت بلفظ المعرفة اول بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وعلى هذا قول التسهيل وقد يجيء معرفا او قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير في النظم والحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد وذلك ان العرب قالوا زيد جاء وحده فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير مؤول بنكرة من لفظه او من معناه اي متوحدا او منفردا وقالوا رجع عوده على بدئه فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او معناه اي عائدا او راجعا على بدئه قال في المغني رجع اخره على اوله قال الجرمي وقال ابو البقاء معناه رجع عائدا في الحال و قال الشاطبي معناه راجعا على طريقه وقالوا ادخلوا الاول فالاول فالاول حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرف بال ويؤول بنكرة اي مرتبين واحدا فواحدا وقالوا جاؤوا الجماء الغفير فالجماء حال من الواو في جاؤوا وهي بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة اي جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية والغفير فعيل بمعنى فاعل نعتا للجماء بالجيم والمد تانيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى وتحبون المال حبا جما وكان القياس ان يقولوا الجم الغفير والجماء الغفيرة ولكنهم انثوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى المفعول اي الجماعة الكثيرة الساترة وجه الارض لكثرتها وقالوا في الابل ارسلها العراك فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء في ارسلها وهي بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة اي معتركة قال لبيد وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال والنغص بفتح النون والغين المعجمة والصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة عن الداخلة والعراك مصدر عاركه معاركة وعراكا اي ازدحم وصفا بلا ادود ها الماء منه من جمد وخرجوا الى قبلها في شرح الشذور وعلى زيادة ال وما هنا اولى ليكون التاويل في الجميع على نسق واحد الوصف الرابع من اوصاف الحال ان تكون نفس صاحبها في المعنى لانها وصف له وخبر عنه والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه فلذلك لا تقول جاء زيد ضاحكا لان المتماثل من ذلك الفقير وامتنع ان يقال جاء زيد ضحكا لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر مباين للذات وقد جاءت مصادر احوالا بقلة في المعارف كجاء زيد وحده وارسلها العراك وفيها شذوذان التنكير والتعريف بالاضافة في الاول والاداة في الثاني وزعم يونس الذي جوز تعريفها انها شبهت بالمصادر المنتصبة باضمارها كالحمد لله والعجب لزيد بحيث كانت مصادر منها وكما تغير الاول وغير ما هي له صفات انتهى وقال ابن السيد الاصل تعترك العراك ثم اقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده فيلده وانما غير موضع الاحوال لا الاحوال انتهى وحكى الاصمعي وحد يحد كوعد يعد فعلى هذا يقال وحده مصدر لفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد عدة مصدر لوعد واجاز يونس والبغداديون ان ياتي الحال معرفة وقاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول والجماء الكوفيون يجيئها على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتاولهما بالشرط والتقدير عبد الله اذا احسن احسن منه اذا اساء فالتاويل بالشرط لم يصح تعريفهما لفظا فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان احسن وجاءت مصادر احوالا بكثرة في النكرة فيها شذوذ واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع احوالا لانها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا اجروا

بالمصادر

باب الحال

بالمصادر على الذوات كثيرا واتساعا نحو زيد عدل فعلوا مثل ذلك في الحال لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة بقول النظم ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كطلع زيد بغتة فبغتة حال من فاعل طلع وجاء ركضا فركضا حال من فاعل جاء وقتله صبرا فصبرا حال [illegible] وهو ان يجلسه حبسا ثم يرمى حتى يقتل حال من مفعول قتله وذلك كلام مع كثرته على التاويل بالوصف فيؤول بغتة بوصف من باغت اي مباغتا وذكر ابن عقيل باغتا من بغت فيقال بغته اي فجاه والبغت البغتة قال الشاعر ولكنهم ماتوا ولم ادر بغتة واعظم شيء حين يفجأك البغت ويؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض اي راكضا والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل ويؤول صبرا بوصف المفعول من صبر اي مصبورا اي محبوسا ووقوع المصدر المنكر حالا كثير ومع كثرته فذلك عند الجمهور لا ينقاس مطلقا سواء كان نوعا من العامل ام لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا او خبرا بجامع الوصف المعنوي وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل فيه لا نحو زيد على المبتدر بعضه فاجاز قياسا جاء زيد سرعة لان السرعة نوع من المجيء ومنع جاء ضحكا لان الضحك ليس نوعا من المجيء قال الموضح الخضراوي وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال [illegible] اي بل وضع المصدر موضع الوصف لا يقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله الاجماع فهو عنده مقيس كالمصدر عامل سائر المفاعيل والدليل لهذا الخلاف مبني على الخلاف في انه حال او مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وفي كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك وقاس الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم بعد اما بفتح الهمزة وتشديد الميم نحو اما علما فعالم والاصل في هذا ان رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال للواصف اما علما فعالم اي مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم كانه منكر ما وصفه به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل بيذكر وناصب الحال الفعل ان العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد اما نحو اما علما فلا علم له واما علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر التالي لاما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى انهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا القول عندي اولى لسلامته من ما اعتمد عليه في الجواب فاساغه ايضا بعد خبر شبه به مبتداه كزيد زهير شعرا فزهير بالصغر خبر شبه به مبتداه وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما قدر مثل لانه لا يليق التشبيه فيكون الكلام ابلغ وشعرا حال في تقدير الصفة اي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد [illegible] ضمير مستتر في زهير لما تقرر من ان الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز ان يكون شعرا تمييزا لما ابهم في حال زيد وهي العاملة فيه قال الخضراوي في الاستشهاد استظهره ابو حيان في الارتشاف والموضح في المغني او قرنه في الخبر بال الدالة على الكمال نحو انت الرجل علما فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل [illegible] ادبا انتهى قال في الارتشاف ويحتمل عندي ان يكون تمييزا كانه قال انت الكامل ادبا اي ادبه فهو محول عن الفاعل انتهى ويحتمل فيه ثلثة اراء حال او مفعول مطلق او تمييز ويحتمل من الخلاف في المصدر المنصوب قولان فذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول مطلق غير منصوب بالعامل قبله وانما هو [illegible] المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور ولكنه في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر [illegible] فتقديره جاء [illegible] وكذا بانها على القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس [illegible] وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلث مسائل بعد اما وبعد خبر شبه به مبتداه وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال فصل واصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا وقد يقع صاحب الحال نكرة بمسوغ يقربه من المعرفة كان يتقدم عليه الحال نحو في الدار قائما رجل وقوله وهو كثير عزة لمية موحشا طلل يلوح كانه خلل وهكذا انشده سيبويه موحشا طلل [illegible] مجيء الحال من النكرة تقديم الحال على صاحبها [illegible] في المغني ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا [illegible] المسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو او الوصف وما ذكر من انه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف [illegible] القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه [illegible] والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى ما شخص من اثار الدار والموحش هو القفر الذي لا انيس فيه وخلل بكسر الخاء جمع خلة وهي بطانة [illegible] بالنعت بان يكون صاحبها مخصوصا اما بوصف كقراءة بعضهم وهو ابن ابي عبلة ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالنعت بالجار والمجرور بعده وهذا لا دليل فيه لجواز كون مصدقا حالا من الضمير في الجار والمجرور الذي [illegible] الشاعر نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا فمشحونا حال من فلك لوصفه بماخر ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر [illegible] الذي يشق الماء شقا واليم بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحاء المهملة المملوء [illegible] اي من المخصص بالوصف قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا خلافا للناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم فانهما اعربا امرا المنصوب حالا من امر المجرور بالاضافة لكونه مخصوصا بالوصف [illegible] الحال من المضاف اليه لا يجوز الا بشرط ان يكون المضاف بعض المضاف اليه او كبعضه او عاملا في الحال وذلك مفقود هنا [illegible] في نصبه امرا او جار احدها انه على الاختصاص الثاني انه على المفعول له الثالث على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل او من ضمير الفاعل في انزلناه [illegible]

ضمير المعول وهو انها في ان لنا او من الضمير المستتر في حكم الخاص انه معمول مقدر او مخصوص باضافة نحو في اربعة ايام سواء للسائلين فسواء حال من اربعة لاختصاصه
بالاضافة الى ايام او مخصوص بمعمول غير مضاف اليه نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو اخوك او مخصوصا بعطف
نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة او مسبوق بنفي نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فجملة لها كتاب معلوم حال من قرية
لكونها مسبوقة بالنفي وزعم الزمخشري انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما تأكيدا للصوق الصفة بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي ورد ابن مالك
من جهة وجه بطوله كونها قاله ذلك فلا ذكر المرادي ان من المسوغات كون الحال جملة مقرونة بواو والحال لما بما يحتاج الى ذلك في الايجاب نحو او كالذي
على قرية وهي خاوية على عروشها امثلة النفي فلا او النهي نحو قول الناظم لا يبغ امرء على امرء مستسهلا فمستسهلا حال من امرء الاول لكونه مسبوقا بالنفي والنهي والاستفهام
الاستخفاف والمعنى لا يبغك امرء على امرء مستخفا به وقوله وهو قطري بن الفجاءة الخارجي كما قاله ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم لا يركنن احد
الى الاحجام يوم الوغاء متخوفا لحمام فمتخوفا حال من احد لكونه مسبوقا بالنفي والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة والجيم النكوص والتأخر والوغا بالمعجمة الحرب
والحمام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت او استفهام كقوله وهو رجل من بني طي كما قاله ابن مالك يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الا
ملا فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر والابعاد بكسر الهمزة مصدر ابعد والامل مفعول
والى ذلك اشار الناظم بقوله ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتأخر او يخصص او يبن من بعد نفي او مضاهيه وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا
فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة خلافا لما في العلل لانه تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا وهو من امثلة سيبويه والدليل على انه حال انه لو رفع كان نعتا للمائة
والمائة مبهمة الوصف في الحديث ثم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما رواه مالك في الموطأ فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لا يقال التخصيص بالحكم كاف
نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ اصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ فهل يقاس
عليه ام لا مذهب سيبويه الجواز والخليل ويونس الى المنع فصل والحال المؤسسة مع صاحبها لها ثلاث حالات كما ان للخبر مع المبتدأ ثلاث حالات احداها وهي الاصل ان يجوز فيها ان
تتأخر وان تتقدم عليه فاعلا كان او مفعولا نحو جاء زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا فلك في ضاحكا ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع في الاول وهو زيد وعلى
المنصوب في الثاني وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون تقدمهما على المرفوع الظاهر ثم نقل عنهم مطلقا وقيل ان تقدم
على رافعه ومنعوا تقدمها على المنصوب الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم يكن فعلا الحالة الثانية ان يتأخر عنه وجوبا وذلك كان تكون محصورة نحو وما ارسلناك
الا مبشرين ومنذرين فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمهما على المرسلين لكونهما محصورة والمحصور يجب تأخيره ويمكن ان يجيء فيه خلاف الكسائي السابق
فيما اذا تقدم المحصور مع الا او يكون صاحبها مجرورا اما بحرف جر غير زائد كمررت بهند جالسة فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها لا تقول مررت جالسة بهند
هذا هو مذهب الجمهور وعللوا امتناع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبها فحقه اذا تعدى لصاحبها بواسطة ان يتعدى اليها بتلك الواسطة لكن منع من ذلك
ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير والى الاشارة بقول النظم وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا وقد اباه
المسائل الاخيرة الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين فاجازوا التقديم لضعف دليل المنع قال الناظم في النظم ولا امنعه فقد ورد
قال في شرح التسهيل في التقديم هو الصحيح لوروده في الفصيح كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام
ومن قول الشاعر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي فطرا بمعنى جميعا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن ولا يخفى ان هذا البيت ونحوه
ضرورة وطرا حال من عنكم محذوفة مدلولا عليها بعنكم المذكور وان كافة في الاية حال من الكاف في ارسلناك والتاء للمبالغة لا للتأنيث قاله الزجاج ورد ابن
مالك بان الحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يبلغ في غايتها الا في امثلة المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك فان حمل على راوية فهو حمل على شاذ نقله الموضح
في التوضيح ولم يتعقبه وهو للزمخشري الا ان كافة مستعمل [illegible] لنقل ابن هشام ان كافة لا تستعمل الا حالا وان الصفة لا تتوغل الموصوف الا اذا كان معتادا ذكرها معه وقول ابن مالك هند
غير ان كافة حال من الناس يلزم منه تقديم الحال المحصورة بالا على صاحبها وتعدي ارسل باللام والاكثر تعديه بالى والاول وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها ممتنع
كما تقدم والثاني وهو تعدي ارسل باللام خلاف الاكثر ودفع الاول بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور
بالا واجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الانباري تقدمه على الفاعل واي فرق بين الحال والمفعول لان الاقتران بالا يدل على المقصود ودفع الثاني بان مخالفة
الاكثر لا يضر فان تعدي ارسل باللام كثير صحيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ان كان
مضمرا كمررت ضاحكا بك او اسما احدهما مجرور وبحرف نحو مررت [illegible] بهند ومنعوا اذا لم يكن كذلك واحترز بقوله او لا بحرف
غير زائد عن الزائد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو ما جاءني راكبا من احد وما رايت راكبا من احد واما مجرور
باضافة بمعنى مضاف ما من اطلاق المصدر على اسم المفعول كاعجبني وجهها مسفرة وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم
الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما
يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن الناظم وفصل الدماميني في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق
بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز بالاجماع [illegible] وعليه الموضح وذلك في الحواشي والاشتغال بدل للموضح
من المضمر وانما يجيء الحال من المضاف اليه بعض المذكور في هذا المثال المتقدم وهو اعجبني وجهها مسفرة وكقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال
من المضاف اليه وهو الهاء والميم في الصدور بعض [illegible] كقوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فميتا حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض الاخ او كبعضه نحو فاتبعوا

ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك في البعض الحقيقي الا ترى انه
لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل ان يأكل اخاه واتبعوا ابراهيم لكان صحيحا او كان المضاف عاملا في الحال كان يكون مصدرا او وصفا فالاول نحو اليه مرجعكم جميعا فجميعا
حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب ونحو اعجبني انطلاقك منفردا فمنفردا حال من الكاف والميم المضاف اليها انطلاق وانطلاق مصدر مسمى
عامل في الحال النصب والثاني نحو هذا شارب السويق ملتوتا الان او غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى
الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه والى ذلك الاشارة بقول النظم ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ماله اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا
انما اشترطوا احد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في
الحال الا اذا اشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف جزء من المضاف اليه او كجزئه فلتنزله
ايضا منزلة الجزء بكله او بما نزل منزلته صار المضاف كانه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال اما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعل صاحب الحال اذ لو قلت
ضربت غلام هند جالسة ونحو ذلك لم يجز قاله ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض الكوفيين اجازة ذلك قال ابو حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع
رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزءه او كجزئه او لم يكن لما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل واما ميتا فيحتمل ان يكون حالا
من لحم واخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى او من الضمير في اتبعوا انتهى ثم شرع في الحالة الثالثة من الحالات
الثلاث ان يتقدم الحال عليه اي على صاحبها وجوبا كما اذا كان صاحبها محصورا فيه نحو ما جاء راكبا الا زيد وفيه البحث السابق فصل والحال مع عاملها ثلاث حالات
ايضا احداها وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتأخر عنه كجاء زيد راكبا وان تتقدم عليه كراكبا جاء زيد وانما يكون ذلك اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا ونعني بكونه
متصرفا في الابنية الثلاثة ان يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله ابو البقاء فالماضي كجاء زيد راكبا والمستقبل كسيقوم زيد مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الان او صفة تشبه الفعل
المتصرف في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية وهي علامات التأنيث والتثنية والجمع سواء في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كزيد منطلق مسرعا
فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه فلك في راكبا في جاء زيد راكبا وفي مسرعا في زيد منطلق مسرعا في المثال الثالث ان تقدمهما على جاء وعلى منطلق فتقول
راكبا جاء زيد ومسرعا زيد منطلق وزيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز تقديم الحال على عاملها والا الاخفش فانه لا يجيز تقديمها على الفعل في راكبا
جاء زيد لبعدها عن العامل ورد جمهور البصريين على الجرمي والاخفش بالسماع في الفصيح كما قال الله تعالى خشعا ابصارهم يخرجون فخشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم على عامله
الفعل واجيب بان هذا لا يتعين لجواز ان يكون خاشعة مفعول محذوف والتقدير يوم يدع الداع الى شيء نكر قوما خاشعا ابصارهم ورده [illegible] واحد من المعربين وكلام
بان الاصل عدم الحذف وقالت العرب شتى تؤوب الحلبة فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وقد تقدمت فيه على عاملها والحلبة جمع حالب وتؤوب بمعنى ترجع اي متفرقين
ترجع الحالبون وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقديم حال الاسم الظاهر على عامله ويمكن ان [illegible] في هذه المسألة [illegible]
وقال الشاعر هو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فتحملين في موضع نصب على الحال من فاعل طليق المستتر فيه
وعاملها طليق وهو صفة مشبهة وقد تقدمت عليه فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون الا سببيا مؤخرا فكيف جاز تقدمه وكونه غير سببي قلت المراد بالمعمول
المذكور ما عملت فيه بحق الشبه واما عملها في الحال فبما فيها من معنى الفعل كما صرح به الموضح في بابها واستفدنا من تمثيله انه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا او جملة
ومنع الفراء وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد والجمهور على الجواز والحق ان هذا البيت لا ينهض على الكوفيين لانهم
قد يؤولون بان هذا اسم موصول وتحملين صلته وعائدها محذوف والتقدير والذي تحملينه طليق كما مر في باب الموصول والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال ان ينصب بفعل صرفا
او صفة اشبهت المصرفا فجائز تقديمه الحالة الثانية ان يتقدم الحال عليه اي على عاملها وجوبا كما اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في موضع الحال
من زيد وهل هي ظرف او اسم قولان احدهما انها ظرف تشبيها باسم المكان كما ان سواء كذلك وعليه الاخفش والثاني انها اسم وعليه سيبويه والسيرافي وعلى
قولهما تستفهم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور في اي حال جاء زيد وعلى الثاني على اي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا يفتقر الى
الاستقرار بخلاف اين ومتى قاله احمد الجبار في النهاية الحالة الثالثة ان يتأخر الحال عنه اي عن عاملها وجوبا وذلك في ست مسائل احدها ان يكون العامل فعلا
جامدا نحو ما احسنه مقبلا فمقبلا حال من الهاء وهي واجبة التأخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه او يكون العامل
صفة تشبه الفعل الجامد في عدم قبول العلامات الفرعية وهو اسم التفضيل فانه لا يقبل علامة التأنيث والتثنية والجمع فخرج بذلك اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة فجعل موافقا للجوامد نحو هذا افصح الناس خطيبا فخطيبا حال من فاعل افصح المستتر فيه ولا يجوز ان يتقدم عليه لما تقدم او يكون العامل مصدرا
مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو يعجبني اعتكافك صائما فصائما حال من الكاف والعامل فيه المصدر المقدر بان والفعل ومعمول المصدر المقدر من ان والفعل لا يتقدم عليه او
يكون العامل لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة نحو فتلك بيوتهم خاوية فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الاشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل
وهو اشير دون حروفه فان قلت العامل في الحال وصاحبها يجب ان يكون واحدا عند الجمهور وهنا قد اختلف فان العامل في الحال معنى الاشارة والعامل في صاحبها المبتدأ
قلت العامل في الحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة والتقدير اشير اليها خاوية والضمير المجرور وهو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد
وذهب السهيلي الى ان اسم الاشارة لا يعمل وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية وحرف التنبيه نحو قوله وهو امرؤ القيس كان قلوب الطير رطبا ويابسا
لدى وكرها العناب والحشف البالي فرطبا ويابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كان لما فيه من معنى اشبه دون حروفه فان قلت كيف يصح ان يكون رطبا ويابسا حالا
من قلوب قلت على معنى بعضها رطبا وبعضها يابسا وليس المراد بالرطب [illegible] قاله الدماميني والضمير في وكرها يعود على العقاب صفتها بابيات [illegible]

مطلوب الظرف ونسبته لرطب بالفعل او باتيان باختلاف الحالة ومواد الفعل البابين وهو تشبيه ملفوف فيه انه شبه بالمشبهين ثم بالمشبه بهما وحرف التشبيه نحو ليث هند مفيد
عند نافيه حالين من فعله العامل فيهما باب لما فيها من معنى التشبيه ذكره ونبه والى ذلك اشار الناظم بقوله وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا كتلك ليت وكأن
او يكون العامل عاملا اخر غير ما تقدم من تركيب نافع يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله نحو لاضربن محسنا فمحسنا حالا من فاعل اضرب المستتر فيه ولا عكس فيما تقدم مما ضاهاه مما
المستتر فيه ولا يجوز في محسنا هنا ان يتقدم على عاملها فان ما لم جزء لام الابتداء وهو محسنا وما جزء لام القسم وهو ما مما لا يتقدم عليهما اي على لام الابتداء
ولام القسم بما من بيت والصدر فلو فصله اللام جاء التقديم مع تعريف زيد محسنا اصبر ويستثنى من اصل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى او مختلفيه احدهما
مفضلة على الاخرى فانه يجب تقديم حال الفاضلة خوف اللبس فالاول نحو هذا بسر اطيب منه رطبا قال ابن خروف فنصبه عند سيبويه على الحال من الضمير في اطيب ونصب رطبا على الحال
ايضا من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما اطيب بما فيه من معنى المفاضلة بين شيئين كانه قال هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا اي زيد ان نفضل البسر على
الرطب قال فاطيب ناصب لهما عاملين لان المعنى زيد يطيب في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبا واشار بذلك الى التمر والمعنى بسر الطيب من رطبه … في ذلك تصريح بان
اسم التفضيل عامل في حالين معا وبه قال المازني في اظهر قوليه … ذكره وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن السراج السيرافي والفارسي في حلبياته ان الناصب كان مجلوة
نامة صلة لاذا او اذا فان قلت ذلك … فالمقدر اذا وهو تمر فالمقدر اذا والناصب الضمير … كان لا الضمير في اطيب المجرور بمن ويقدم الظرف على اطيب لاشتمال
في الظرف فيه لهذا اجازه اكل يوم لك ثوب بالاتفاق فلم يجز زيد حالا لكونه فالدار عند الجمهور وحكى ابو حيان عن بعض اصحابه انه يجوز تقدم كان … زيد المحسن
افضل منه المسيء بجاء معرفتين وانما تقدم الحال مع افعل اذا كانا فاضلين فان كان الفاضل واحدا منها نحو هذا بسر اطيب منه رطبا قاله الموضح في الحواشي ونقل
صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل بسر وهو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه والثاني نحو قولك زيد مفردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال من الضمير المستتر في
انفع الراجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين انفع وكان الحذو في على القولين السابقين في هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اما هو
التنبيه واسم الاشارة لظهوره هنا وكان القياس جواز تاخر الحالين هنا لتالين على اصل كما في الحال الواحدة ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضلة وفا بين المفضل والمفضل
اذ لو اخر لا التبس فان قيل جعل احدهما تابعا لا اصل ولا لبس قلنا يوجب الا اصل اصل من من ومجرورها هذا ما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بالظرف وعديله
والتمييز قلنا ذلك فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا مستجاز لن يهن ويستثنى من المضمر معنى
الفعل ونحوه ما اذا يكون العامل ظرفا او مجرورا اخبارها مؤخرين عن المخبر عنه فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به كقوله بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة
لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا فتوسط الحال وهو بادي ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والاصل وهو لديكم بادي ذلة وصاحب الحال الضمير المنتقل
الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف والمجرور بالتأخر ليتأتى محل الخلاف اذ لو تقدما على المخبر عنه نحو في الدار وعندك زيد جالسا جاز التوسط
بلا خلاف لان الحال لم تتقدم على عاملها المضمر معنى الفعل دون حروفه وقد ذكرنا ان الخلاف في المتقدم جار في الحال المفرد والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف والجار
والمجرور ولا فرق في المفرد بين المضاف وغير المضاف كما تقدم في البيت وغير المضاف كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا فنصب خالصة على الحال المتوسطة
بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله اعلم ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما ذكرنا على الاجزاء وصاحب الحال الضمير
المنتقل الى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار وكقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه
والاصل والله اعلم والسموات بيمينه مطويات وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور وفي هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور
وهو قول الاخفش وسبقه الى ذلك الفراء وتبعه الناظم في التسهيل وشرحه واشار اليه في النظم بقوله وندر نحو سعيد مستقرا في هجر والحق المنع وهو قول جمهور البصريين
دون البيت المتقدم ضرورة وان خالصة في الاية الاولى ومطويات في الثانية معمولان لصلة ما وهي في بطون ولقبضته في الاية معمول للجار والمجرور وقبلها على
انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معمول القبضة على انها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في خالصة للتانيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجنة وقيل
… التاء فيها للمبالغة كما في راوية او مصدر كالعافية وضع موضع الحال وفيه نظر لان تاء المبالغة والمصدر لا تدخل على وزن فاعل موقوفان على السماع فلا
ينبني عليهما والحق الشمول عطف على ضمير مستتر في قبضته لتأولها بالمشتق لانها بمعنى مقبوضة والمصدر اذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير لا السموات ابتداء وبيمينه خبر كما
الاخفش بل هي بيمينه معمول الحال لتعلقه بها لا عاملها اي لا عامل الحال فصل ولشبه الحال بالخبر في المعنى والنعت في التقييد جاز ان تتعدد للمفرد وغيره كما يتعدد
الخبر والنعت والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد فالاول وهو ان يتعدد لمفرد كقوله علي اذا ما جئت ليلى بخفية زيارة بيت الله
رجلان حافيا فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير على زيارتي بيت الله حال كوني رجلا حافيا اي ماشيا غير منتعل ويحتمل ان يكون حافيا حالا من
ياء المتكلم المجرورة بعلي ورجلان بسكون الجيم … وقد صحف بعضهم الاعجمين رجلاي بالاضافة الى ياء المتكلم واعرابه فاعلا لزيارة وحافيا حالا من ضمير المتكلم في رجلاي
نبه عليه الموضح في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الشريف فانه قال فيه وقد صحف جماعة رجلان برجلاي الى اخره وليس منه اي من تعدد الحال المفرد وان
… مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا لان من شرط التعدد عدم الافراد بالعاطف عند الموضح والثاني وهو ان يتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر في الحال
المتعلقة ان اتحدا لفظا ومعنى ثني او جمع فالتثنية نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين فدائبين حال من الشمس والقمر والاصل دائبة ودائبا فلما اتفقا لفظا
ثنيا … والتذكير والتانيث والاصل … والجمع نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات
بامره … لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك … في شرح النظم وكذا في شرح العمدة والاصل مسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت
لفظا ومعنى جمعت وان اختلفت لفظا ومعنى فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا فيجعل الحال الاولى من الثاني من الاسمين وبالعكس ويقابله الثاني من

الحالين

الحالين للاول من الاسمين لتتصل احد الحالين بصاحبه ولا يبعد عنه الا لقرينة فان قلنا بالعلماء البيانيون في اللف والنشر حمل الاول من اوصاف النشر راجعا
الى الاول من الامور المذكورة في اللف والثاني للثاني وهو عندهم احسن من عدم الترتيب قلنا اجيب بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كلا
من الامور المتعددة اليه واذا اتصل احد الحالين بصاحبه كان داعيا على ذلك فمصعدا حال من الهاء ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب قال عنترة متى ما تلقني فردين ترجف
… فذاك هو حال من سعد ومعنى حال من التاء … والتذكير والتانيث … الى ذلك والمعنى اي كنت انا وسعد فاما انا فصرت
الى … فاما هو فاسلوا انا وقد تأتي الحال المتعددة على الترتيب فيجعل الاول للاول والثاني للثاني ان امن اللبس وهو امرؤ القيس خرجت بها امشي تجر وراءنا
على اثرينا ذيل مرط مرحل فجملة امشي حال من التاء في خرجت وجملة تجر حال من الهاء المجرورة بالباء والمعنى خرجت بها حال كوني ماشيا وحال كونها جارة على اثرينا
… ذيل مرطها ليخفى الاثر على القافة والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم ومنع الفارسي وجماعة النوع الاول وهو
تعدد الحال لمفرد قائلين بان صاحب الحال اذا كان واحدا لا يقتضي العامل الا حالا واحدة فقد على نحو … في البيت صفة لرجلان او حالا من ضمير رجلان فيكون حالا
متداخلة لا مترادفة وسلموا الجواز اذا كان العامل اسم التفضيل واتحد صاحب الحال نحو هذا بسر اطيب منه رطبا وتقدم الكلام فيه تنبيه الحال بالنسبة للزمان ثلاثة اقسام
مقارنة وهي الغالب نحو هذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا فصل الحال ضربان مؤسسة وتسمى مبينة
لانها تبين هيئة صاحبها وهي التي لا يستفاد معناها بدونها اي بدون ذكرها كجاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركوب الا بذكرها راكبا وقد مضت في الباب ومؤكدة
وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وما ذهب الفراء والمبرد والسهيلي الى انكار المؤكدة وما ورد من ذلك رد الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة
اقسام اما مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا فرسولا حال من الكاف وهي مؤكدة لعاملها وهو ارسلناك لفظا ومعنى لتوافقهما
في اللفظ والمعنى وقول الشيخ مصيخا لمن ابدى نصيحة والزم توقي خلط الجد بالهزل فمصيخا حال من فاعل اصخ المستتر فيه وهو مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ بالصاد
المهملة والخاء المعجمة من الاصخاء وهو الاصغاء اي الاستماع والمعنى اصغ حال كونك مصغيا لمن اظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل او مؤكدة لعاملها معنى فقط واللفظ
مختلف نحو فتبسم ضاحكا فضاحكا حال من فاعل تبسم وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ونحو ولى مدبرا فان الادبار نوع
من التولي ويجمع هذين قول النظم وعامل الحال بها قد اكدا واما مؤكدة لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا فجميعا حال من فاعل آمن وهو من الموصولة مؤكدة
لها وهذا القسم من اسقطه كالموضح في المغني وغيره واهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها واما مؤكدة لمضمون جملة قبلها معقودة من اسمين معرفتين جامدين
للتوكيد بها اما اليقين كهو زيد معلوما او فخر كانا فلان بطلا او تعظيم كهو فلان جليلا مهيبا او تحقير كهو فلان مأخوذا مقهورا او تصاغر كانا عبدك فقيرا اليك و
… كانا فلان متيما مكانا منك او وعيد غير ذلك كزيد ابوك عطوفا قال ابن الناظم في شرح النظم ووافق ابو حيان في التسهيل بجمود احترازا من ان يكون احد الاسمين في حكم المشتق
فان الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل … زيد ابوك عطوفا من المؤكدة لعاملها لانه يمكن تأويل الاب بمشتق فالعامل
لما فيه من معنى الاشفاق وخالفه الموضح في هذا المثال تبعا للشارح فهذه الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها واجبة التأخير عن الجملة المذكورة لانها المؤكدة لها وعامل المؤكدة اي عامل
الحال المؤكدة وهي معمولة محذوف وجوبا مقدر بعد الخبر تقديره احقه ونحوه كاعرفه ان كان المبتدأ غير انا وان كان انا فالتقدير احقني او اعرفني وقال الزجاج العامل فيه
الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف هو المبتدأ المضمنة معنى تنبه وكل من القولين ضعيف … الاول الجواز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة قبلها
… وجوبا بالخبر للجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها يؤخر فصل يقع الحال اسما مفردا وغير
الجملة وشبهها كما مضى من نحو جئته راكبا وضربت اللص مكتوفا ويقع ظرفا كرأيت الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال ومجرورا نحو
فخرج على قومه في زينته ففي زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد الى قارون واذا وقع الظرف وعديله حالا فانهما يتعلقان بمستقر ان قدر
في موضع المفرد واستقر ان قدر في موضع الجملة وعليه الاكثر وحال الكون مستقرا او استقر محذوف وجوبا لكونه كونا مطلقا واما قوله فلما رآه مستقرا عنده فهو
على عدم الزلزلة والانتقال لانه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز ان يكونا حالين فلا يقال زيد اليوم ولا زيد بك
قال ابو حيان وتقع الحال جملة اسمية او فعلية وذلك مفهوم من اطلاق قول النظم وموضع الحال تجيء جملة ولكن تشترط شروط احدها كونها خبرية … لكن
وهذا الشرط بالاجماع لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون جملة انشائية فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشاء
فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلنا الحال وان كان كالخبر المبتدأ في المعنى الا انها قيد والقيود تكون ثابتة بالخبر مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ
ويتعلق بزواله فلا يصلح للقيد ولهذا لم يقع الانشاء شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثي وغلط من قال وهو الامين المحلي في كتابه المفتاح ومن غلط تعلب
قوله وهو لبعض المولدين اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب ان يضجرا اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد اثرا ان لا ناهية وان الواو للحال قال في المغني وهذا خطأ والصواب
ان الواو انما عاطفة اما مصدرا منسبكا من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول فتضجر منصوب … ولا
نافية والعطف مثل قولك ايتني ولا اجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتح بناء للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثل
واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى كلامه في المغني … الجملة المفسرة ثم اعاد المسئلة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم ان الاصح يعني فتح تضجر … مثلها
في لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون توكيد محذوفة انتهى الشرط الثاني ان تكون الجملة غير مصدرة بدليل استقبال لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون
عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال واعترض بان الحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى
الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب بان الافعال

اذا وقعت فيه والمالة اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقبالها وحاليتها وماضويتها بالنظر الى ذلك القيد لا بالنظر الى زمن المتكلم كما في معانيها الحقيقية ونظير
صحة كل منهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لكونها مستقبلة بالنظر الى عاملها وغلط من اعرب كالمونث تشهد من قوله ثم انه ذاهب الى ربي
سيهدين حالا مفعول او عربيا بان غلط من جهة الصناعة واما من جهة المعنى فانه مترقب الابتداء مبالغة ربي سيهدين باصرف التنفيس الى الذهاب في الابتداء
للابتداء ثابت تشهد بالمقيد وقع الذهاب للتعجب نفسي فيلزم ان يكون فيه تعقيب كالقيد قاله الدماميني واما قولهم لاضربنه في كل حال اذ لا يجب ان نقيد
مكث فانما جاز دخول الشرطية فيه حالا وان كانت مصدرة بدليل الاستقبال وهو ان لان المعنى لاضربنه في كل حال اذ لا يصح اشتراط وجوب ... وعلم فالمغني
وفي المطول شرط في جعل الجملة حالا ان تعطيها خبر المبتدا الحال له وقد يجاء بها لمشاكلة بعضها وتكون الحالية في الجملة الاسمية الشرط الثالث ان تكون الجملة
بالواو والضمير وعوبهم او بالضمير فقط دون الواو نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فبعضكم مبتدا وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو والجملة حال من الواو في اهبطوا اي متعادين
بغل بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط دون الواو نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل للضمير
في الربط لانه لم يرجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو في باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عاملها ... الواو في موضعين
احدهما ان يتقدم الضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس والثاني قبل قد حال كونها داخلة على مضارع مثبت نحو لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة
تعلمون حال من الواو في تؤذونني وهي حال مقيدة للانكار فان قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوي ومنع الواو في سبع صور
احدها الواقعة بعد عاطف نحو فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فجملة هم قائلون معطوفة على بياتا فهو مصدر في موضع الحال والمعنى
فجاءها باسنا حال كونهم بائتين او قائلين يعني وقت نصف النهار ... الصورة الثانية الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها نحو هو الحق لا شك
فيه وقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه فجملة لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد
فلا يعطف الشيء على نفسه الصورة الثالثة الماضي التالي الا الايجابية نحو وما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون فجملة كانوا به يستهزءون حال من الهاء ولم يقترن
بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وقرنها اذا كان الماضي تاليا الا كقوله نعم امرؤ ... الا وكان لمرتاع ... الصورة الرابعة الماضي
المتلو باو نحو لاضربنه ذهب او مكث فجملة ذهب حال من الهاء وهي متلوة باو فلا تقترن بالواو لانها في تقدير شرط اي ان ذهب او مكث وفعل الشرط لا يقترن
بالواو فكذلك ما كان في تقديره الصورة الخامسة المضارع المنفي بلا نحو وما لنا لا نؤمن بالله فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم يقترن بالواو لان المضارع
المقرون بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف اليه غير فاجري مجراه في الاستغناء عن الواو ولانه في معنى غير مؤمنين فكما لا يقال وغير مؤمنين كذلك لا يقال ولا نؤمن قال ابن
مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا الاكثر ... على مجيء الواو قوله ... فما لك لا تقبل ... دكت ولا ينهنني الوعيد وقوله المسكين ... الكسب الود
البيض ... الصورة السادسة المضارع المنفي بما كقوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبا متيما انشده ابن مالك في شرح التسهيل
فجملة ما تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم يقترن بالواو لما تقدم في لا ... حالا والمعنى ... الصباغ ... ومن ... لا ... مقتضى الحال العكس
الصورة السابعة المضارع المثبت المجرد من قد كقوله ... ولا تمنن تستكثر فالمعنى فاعل تمنن المستتر فيه فجملة تستكثر لم يقترن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة
والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل وكذا ما اشبهه واليه اشار الناظم بقوله وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت واما نحو قولهم ... وهو عند ...
علقتها ... الواو مع المضارع المثبت ... قبل ... وقبل الواو
... الواو الحال والمضارع ... المضارع ... لفظ المضارع ... الحال الماضية ومعناها ان ...
في الزمان الماضي ... الزمان ... بلفظ المضارع وهذا القول ... للشيخ عبد القاهر وقيل هي واو الحال والمضارع خبر لمبتدا
محذوف اي وانا ... والجملة من المبتدا والخبر حال ... المضارع ... مسندا وعلقتها ...
المفعول ... بالفتح ... الطمع ... طمعا كفرح يفرح فرحا والمراد
الطمع ... عامل الحال اذا كان ... القائل ... للقادم من حج ماجورا ... كان ...
استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت ... فخفهم ... راكبا ... المنصوب بعامل محذوف
جواز ... المنصوب باضمار ... المنصوب باضمار ... باضمار ... وجوبا ... المنصوب باضمار ... لو ... امد
ما ... وجوبا ... والحال ... في اربع صور ... الاصل فاصل اذا كان
... وصوره ... على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره ... الجمع بين العوض والمعوض ... الحال المؤكدة لمضمون جملة ... زيد ابوك عطوفا
الاصل ... بمنزلة البدل من اللفظ ... الصورتان ... في باب المبتدا والثالثة ... الصورة الثالثة
... في المقدار ... ثم ... كقولك ... اشتريته بدينار فصاعدا ... فصاعدا حالا ان
والفاء الداخلة عليها ... عامل ... الاضافة ... الاصل ... فصاعدا
... المشتري ... قال ابو البقاء ولا يجوز ... حرف العطف الا الفاء ... الصورة الرابعة ... نحو افائما

هذا باب التمييز

اي تماما ... التاس ... على حال ... وقيسيا اخرى ... هنا ... حال منصوب بفعل محذوف وجوبا اي توجد ... وقيسيا حالان منصوبان بفعل
محذوف وجوبا اي يتحول ... هنيئا ... لك ... هنيئا حال ... التوكيد منصوب بفعل محذوف اي ثبت لك الخير هنيئا على الناسب هنيئا
ذلك هنيئا على التوكيد وهذا التقدير ماخوذ من قول ... وانما نصب هنيئا لانه ذكر ... فقلت هنيئا كانك قلت ثبت لك هنيئا انتهى فحذف
الفعل ... الحال مقامه قال ابن الشجري وهنيئا بتخفيف النون وبالهمزة ... هنا ... وهنا ... والى حذف عامل الحال اشار الناظم بقوله
والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل اي منع هذا باب التمييز وهو في الاصل مصدر ميز اذا خلص شيئا من شيء وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم
المميز تمييز مجاز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله ابو البقاء والتمييز في الاصطلاح اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم او ابهام نسبة
والى ذلك اشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكرة فخرج بالفصل الاول وهو نكرة المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه بالنصب فانه في حسن وجها الا التنكير
فلا يكون تمييز العدم تنكيره وقد مضى في باب المعرف بالاداة ان قوله رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو محمول على
زيادة ال عند البصريين كما زيدت في بنات اوبر ... واجاز ... التمييز معرفا ... واولاه وخرج بالفصل الثاني
وهو بمعنى من الحال نحو جاء زيد راكبا فانه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من وخرج بالفصل الثالث وهو مبين لابهام اسم او نسبة اسم لا التبرئة نحو لا رجل وثاني مفعولي
استغفر نحو استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل فانهما اي رجلا وذنبا وان كانا على معنى من بدليل ... من رجل واستغفر
الله من ذنب لكنها اي من ليست فيهما للبيان ولا يكونا مبينين بل هي في الاولى هو لا رجل للاستغراق للجنس ولذلك بني اسم لا معها وفي الثاني وهو استغفر الله ذنبا
للابتداء كانه لما اراد الاستغفار ابتدا منه بالجانب المناسب وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذي لا يناسبه لكونه غير محدد وكانه قال استغفر الله مبتديا من ... الذ
الى ... في الموضع في الحواشي وليس المراد بقولهم في التمييز بمعنى من ان يكون من مقدرة فيلزم ان يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدا وتمييز العدد وانما
المراد انه ... يبين الجنس كما يجاء بمن المبينة للجنس لا ان ثم من مقدرة انتهى وحكم التمييز النصب لانه من الفضلات والناصب لمميز الاسم هو ذلك الاسم المبهم واختلف
في صحة ... مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه يشبه ضاربين زيدا ورطل زيتا فانه يشبه ضارب عمرو في الاسمية والطلب
المعنوي ... التمام وهو التنوين والنون وقيل شبيه بافعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل اصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا
معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي وهي اصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفع الا في مسألة الكحل وهو
اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وصحح هذا القول لان نحمل الشيء على ما هو اشبه له اولى والناصب لتمييز النسبة عند ... والمازني والمبرد ومتابعيهم المسند من فعل
او شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا فنفسا منصوب بطاب وشبه الفعل نحو هو طيب ابوه فابوه منصوب بطيب هو وصفه وعلم بهذا التقرير والتفصيل بطلان عموم قوله
في النظم منصوب ... بما قد فسره فانه يقتضي ان التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان مفسرا لابهام اسم او نسبة وليس كذلك واجاب عنه المرادي بان التمييز لما رفع ابهام نسبة
الفعل الى فاعله او مفعوله فكانه رفع الابهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم الى ان العامل في تمييز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها
لا الفعل ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولولا ان الناظم صرح في غير هذا الموضع وفي الكافية بان ناصبه الفعل لحمل كلامه هنا على الذي اختاره ابن
عصفور فصل الاسم المبهم اربعة انواع احدها العدد وهو قسمان صريح كاحد عشر كوكبا والكناية كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم الاسم على
النسبة لان المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لانه اولى بالتمييز لوجهين احدهما انه يميز بالمقادير نحو احد عشر رطلا او شبرا او قفيزا ولا ينعكس والثاني انه واجب
النصب كوما في شرح الكافية وافرد العدد عن المقادير بناء على انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار ما لم يرد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة
المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا قاله الموضح في شرح القطر والنوع الثاني المقدار وهو ما
يعرف به قدر الشيء ينقسم ثلاثة اقسام لانه اما مساحة كشبر ارضا وذراع نسجا وكيل كقفيز برا ووقع في شرح لمع ابن جني لابي البقاء ومن الممسوح عندي قفيزان شعيرا
لان القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب ... وزن كمنوين عسلا وتمرا وهو تثنية منا بتخفيف النون والقصر كعصا
والمنا الذي يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في تثنيته منوان كما يقال في تثنية عصا عصوان وفيه من بالتشديد كضب وتثنيته منان بالتشديد كما يقال في تثنية ضب
والنوع الثالث ما يشبه المقدار في الكيل والوزن والمساحة فالاول نحو مثقال ذرة خيرا فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما لشيء يوزن به عرفا والثاني نحو نحي سمنا
والنحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة لانه يكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو لو جئنا بمثله مددا
فمثل شبيه بما يوزن به وليس مساحة حقيقة وانما دل على المماثلة من غير ضبط وحمل على هذا في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة نحو ان لنا غيرها ابلا
حمله عليه لانه غيره ... يحلو المثل كما يحلو المثل ثم يحمل على غيره لانه لا وجه لالحاقه بالمقدار الا بان يحمل على ما الحق به وهو المثل والنوع الرابع ما كان
فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد من جهة انه مصوغ منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار وضابطه كل
فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاسم عليه ومثله اي مثل خاتم حديدا في ذلك باب ساجا فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب
وجبة خزا فان الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير وقيل في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب بعد الجبة انه حال ويبني عليها الخلاف في الاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال ان اتباعا
عطف بيان ومن خرج على الحال قال انه نعت والاول اولى لان جامد جموده محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل
نحو واشتعل الراس شيبا فانه نسبة اشتعل الى الراس مبهم وشيبا مبين لذلك الابهام فهذا التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الراس فحول الاسناد من المضاف وهو
شيب الى المضاف اليه وهو الراس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد فضلة وتمييزا ونسبته للمفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فان نسبة فجرنا الى الارض

مبتدا وجعلوا مبتين لذلك الابهام والاصل وجرنا عيونا الامو محول المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ووجه بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك
واكثر المتاخرين وانكره الشلوبين وجعلوا ان تراه متمثلا بالمنقول وتبعه تلميذه الابذي وابن ابي الربيع ونازع الشلوبين جعونا فان الابد على انها حال لاعطف لا انما
حال التمييز لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف
ثلثا اي ثلثه والثاني ان يكون مفعولا على اسقاط الجار اي بعيون وقد رده الموضح في شرح اللمحة وللثلث مميز الاسم المفرد ان يجره باضافة الاسم اليه ان حذف ما به تمامه
من تنوين ظاهر او مقدر او نون تثنية او جمع كشبر ارض من المساحات وقفيز بر من المكيلات ومنوي عسل من الموزونات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذي ونحوها
اجرره اذا اضفتها الا اذا كان الاسم عددا من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب النصب لما تجا بخلاف ثلثة وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فتمييزه واجب
الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة اثوابا وما بين خاما فلا يدخل الجواز شيا من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما وجب النصب فيما كان كعشرين
درهما وامتنع جره لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشرو رجل فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز ام لا فلم يعكس ومعا الاضافة التي لا تفسير
لان العدد هو التمييز في المعنى قاله في التوسط وزعم ابن الصائغ او مضافا نحو ولو جئنا بمثله مددا وملء الارض ذهبا فمددا تمييز لمثل وذهبا تمييز لملء ولا
يجوز جرهما بالاضافة لان مثلا وملا مضافان فامتنع اضافتهما مرة اخرى والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل ملء
الارض ذهبا فصل من تمييز النسبة التمييز الواقع بعد ما يفيد التعجب اما بصيغته الموضوعة اولى فالاول نحو ابو بكر اكرم به ابا وما اشجعه رجلا والثاني نحو لله دره
فارسا فابا ورجلا وفارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه في النسبة والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء وفي الاصل مصدر در اللبن يدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا
ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما اضيف فعله الى الله تعالى قصدا لاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فمعنى قولهم لله دره
فارسا ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي رضعه من ثدي امه اي ما اعجب هذا اللبن الذي نزل منه هذا الولد الكامل في هذه الصفة وكونه فارسا
من تمييز النسبة انما يتمشى اذا كان الضمير لمضاف اليه الدر معلوم المرجع اما اذا كان مجهولا كان من تمييز الاسم لا من تمييز النسبة لان الضمير مبهم يحتاج الى التمييز
قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز ومن تمييز النسبة التمييز الواقع بعد اسم التفضيل وله حالتان احداهما ان يكون منصوبا وثانيهما ان
يكون مجرورا وشرط نصب هذا الواقع بعد اسم التفضيل كونه سببيا وذلك اذا كان فاعلا معنى نحو زيد اكثر مالا وعلامة ذلك ان يجعل مكان اسم التفضيل فعل من
لفظه ويقع التمييز مع صحة المعنى فيقول زيد كثر ماله والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا بطلاق ما اذا لم يكن فاعلا
معنى وهو ما اذا كان اسم التفضيل بعضه نحو مالك اكثر مال بالخفض وعلامة ذلك ان يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف الى جمع قائم مقام
النكرة فتقول في مثال الثاني مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم في هذا المثال ان يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر ماله لانه يؤدي الى ان المال
له مال وانما وجب نصبه في الاولى وجره في الثانية لان اسم التفضيل في الثانية مضاف لما هو بعضه وفي الاولى وانما جاز هو اكرم الناس رجلا بالنصب مع تخلف
شرطه وهو ان رجلا لا يصح ان يكون فاعلا في المعنى اذ لا يقال هو كرم رجل فجره غير بقولك كرم رجل واذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب لتعذر
جره لانه اضيف الى الناس ولو اضيف ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك يمتنع لان المضاف الى شيء يمتنع اضافته لغيره فصل ويجوز جر التمييز بمن
كرطل من زيت لانه معناها فلجاز اظهارها واختلف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقيل للتبعيض ولذلك لم تدخل في طاب نفسا لان نفسا ليس اعم من
المبهم المنطوي عليه الجملة وقال الشلوبين زائدة لا عند سيبويه في التبعيض قال في الارتشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة طافت امامة
بالركبان اونة باحسن من قوام ما ومنتقبا وبحث الموضح انها لبيان الجنس وهو ظ لان المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الاخفش ان من لا تزاد في غير الاثبات
ولا يمتنع جر التمييز بمن الا في ثلث مسائل احدها تمييز العدد كعشرين درهما الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا ونحوه من المحول عن المفعول
ما احسن زيدا ادبا فانه محول عن المفعول واصله ما احسن ادب زيد بخلاف ما احسن رجلا فانه ليس محولا عن المفعول لانه لا يصح ما احسن رجل زيد مع ان المراد بالرجل هو رجلا
زيد والثالثة ما كان فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا اذ اصله طابت نفس زيد او محولا عن مضاف غيره كان يكون مبتدا نحو زيد
اكثر مالا اذ لا محول عن ابتداء اذ اصله مال زيد اكثر فحول المضاف وجعل تمييزا واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه بخلاف ما كان فاعلا معنى
لم يكن محولا نحو لله دره فارسا وابرحت جارا بكسر التاء خطابا للمونثة اخذا من قول الاعشى اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا فانهما اي فارسا
وجارا وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا انهما غير محولين عن الفاعل صناعة فيجوز دخول من عليهما فيقول لله من فارس ومن جار كقوله
يا سيدا ما انت من سيد موطا الاكناف رحب الذراع ومن ذلك الفاعل في المعنى الغير المحول نعم رجلا زيد فرجلا وان كان فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد
الا انه غير محول فلذلك يجوز دخول من عليه فيقول نعم من رجل قال ابو بكر بن الاسود فجره فلم بعد سوا فنعم المرء من رجل تهامي بفتح التاء وكسر الميم واقتصر في النظم على
استثناء مسئلتين فقال واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من في المسائل الثلث المتقدمة لان وضع من الجنسية ان يفسر بها ويصح
اسم جنس بنايتها صالح للحمل على ما قبلها عليه نحو اساور من ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد الاعلى مفعلا والتمييز مفردا وفي المحول عن الفاعل
والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها في غير ذلك لان التمييز مفسر للمبهم في اللفظ وفي كلامه مناقشة منها انه قيد الفاعل المعنوي بان يكون
محولا صناعة ولم انه عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح في جعل لله دره فارسا وتعقبه من جعل من تمييز الجملة واعترضه المرادي بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها
انه حكم على ابرحت جارا انه غير محول والمفعول عن الاعلم انه تمام انتصب على تمام الكلام وانه منقول عن فاعل في تعلمه ابرح جارك فاسند الفعل الى
غيره ثم نصبه تفسيرا وذهب غيره فانه تمام انتصب على تمام الاسم فقوله بانه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه في نعم رجلا زيد

فقال

فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع من ذلك في شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا او شبيها بالمنقول او بعد عدد وقدم قبل ذلك ان المشبه بالمنقول
قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول ان المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد عن الظاهر الى الضمير وجعل المرفوع تمييزا لذلك الضمير انتهى
فجعله محولا ومنع من دخول من عليها ومنها قوله اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا فاعلا ان معنى ذلك ان حقه ان يرفعهما ويقول اذ المعنى عظمت فروسيتك وعظم
جوارك فيسند الفعل الى الاصل التمييز او الى التمييز فيقول عظم فارس وعظم جار فصل لا يتقدم التمييز عامله اذا كان اسما جامدا كرطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسن
رجلا لان الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه وندر تقدمه على الفعل المتصرف كقوله وهو رجل من بني طي انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون
ينادي جهارا فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي قال الناظم في شرح العمدة وبقولهم اقول قياسا على سائر
الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله في النظم قليلا وقال التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا فلم يجزه سيبويه والجمهور وذلك لان الغالب في التمييز المنصوب
بفعل متصرف ان يكون فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل و
قيل لان التمييز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة وكما قال في المغني ويحتمل ان
يكون نفسا مفعولا بفعل محذوف ودل عليه المذكور والتقدير اتطيب نفسا تطيب واما اذا كان العامل وصفا فقيل لو من اجاز التقديم في الفعل اجازه مع الوصف الا
مع اسم التفضيل واتفق الجميع على تقديم التمييز على مميزه اذا كان العامل متصرفا نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الضائع وهذا يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت
لان النعت لا يتقدم على منعوته قال ابن عصفور هذا باب حروف الجر ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي تربط بينهما وحروف الصفات لانها
تحدث صفة في الاسم من ظرفية او غيرها وهي عشرون حرفا في النظم ثلثة مضت في باب الاستثناء وهي خلا وعدا وحاشا الحادثات فلا حاجة لاعادتها وثلثة شاذة في عمل
الجر احدها متى في لغة هذيل بالتصغير وهي عندهم بمعنى من الابتدائية حكى يعقوب عن بعضهم وسمع من بعضهم اخرجها متى كمه اي من كمه وقال شاعرهم وابو ذويب الهذلي
في وصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج اي من لجج واللجج جمع لجة بضم اللام وهي معظم الماء والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء اخر الحروف
وبالجيم المر السريع مع الصوت يقال ان السحاب في بعض المواضع يدنو من البحر الملح فيمتد منها خراطيم عظيمة تشرب منه فتكون لها صوت عظيم ثم تذهب صاعدة في
الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم يمطر حيث يشاء الله تعالى والثاني لعل في لغة عقيل بالتصغير قال شاعرهم لعل الله فضلكم
علينا بشيء ان امكم شريم بجر الجلالة وشريم بفتح الشين المعجمة المراة المفضاة ولهم في لامها الاولى الاثبات كما مر والحذف كقوله عل صروف الدهر او دولاتها
القراء بجر صروف ولهم في لامها الثانية الفتح والكسر وانشد عليهما لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد فتلك اربع لغات ولا يجوز الجر في بقية لغات لعل
والثالث كي ولا تجر معربا ولا اسما صريحا وانما تجر ثلثة لا رابع لها احدها ما الاستفهامية فانهم يقولون اذا سالوا عن علة الشيء كيمه والاصل كيما فحذفت الالف
وجوبا وجيء بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة والاكثر عندهم ان يقولوا لمه باللام والمعنى لاي شيء كان كذا الثاني ما المصدرية وصلتها فانها
في تاويل الاسم كقوله وهو النابغة اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع فكي جارة المصدر ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام اي انما يراد
الفتى للضر والنفع اي للضر من يستحق الضر والنفع من يستحق النفع وقيل ما زائدة وكي مصدرية قاله الاخفش وهو قليل وفيه فصل بين كي وما فيه كامر ولكن على الجر صلتها
وقول غريب للموضح في حاشيته ان المصدرية مضمرة بعدها وهو الثالث ان المصدرية المضمرة وصلتها نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها والاصل كي ان تكرم
فحذفت ان استغناء عنها بنيتها بدليل ظهورها في الضرورة كقوله هو جميل بعد الله فقال كل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا مبنيا للفاعل
والمنح الاعطاء متعد لاثنين اولهما كل الناس وثانيهما لسانك على حذف مضاف والمعنى اصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور والخداع معطوف تفسيري وهو ارادة
المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح والاولى فيما اذا لم يذكر ان تعليل كي ان تقدر كي مصدرية
ناصبة للمضارع بنفسها وتقدر اللام قبلها استغناء عن ذكرها بنيتها بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تاسوا فتبقى ستة عشر حرفا لا تعمل الجر الا في الظاهر من المضمر منها
سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والباء واللام وهي بالنسبة الى الوضع ثلاثة اقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما
هو موضوع على حرفين وهو ثلثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلثة احرف وهو اثنان وهو الى وعلى وبدا منها بمن لانها ام حروف الجر قاله صاحب درة الغواص
وغيره مثال جرها الضمير والظاهر ومنك ومن نوح ومثال الى الى الله مرجعكم واليه مرجعكم ومثال عن لتركبن طبقا عن طبق رضي الله عنهم ومثال على وعليها وعلى الفلك
تحملون ومثال في وفي الارض ايات وفيها ما تشتهيه الانفس ومثال الباء امنوا بالله وامنوا به ومثال اللام ولله ما في السموات له ما في السموات وسبعة تختص
بالظ وهي المشار اليها في النظم بقوله بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب والتاء وهي بالنسبة الى الوضع اربعة اقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلثة
الكاف والواو والتاء وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلثة احرف وهو منذ ورب وما وضع على اربعة احرف وهي حتى خاصة وتنقسم بالنسبة
الى عملها في الظ اربعة اقسام ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلثة حتى والواو والكاف نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شيء والطور وقد تدخل حتى والكاف في الضرورة
على الضمير فالاول انت حتاك تقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة قاله في المغني والثاني كقول العجاج يصف حمارا وحشيا
خلى الذنابات شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا فادخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون والالف بعدها باء موحدة جمع ذنابة
وهي في الاصل شبه المخاط يقع من انوف الابل وهي اسم موضع بعينه وام اوعال اسم هضبة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا ظرف وكثبا بفتح الكاف
والثاء المثلثة صفة ومعناه قريبا واو حرف عطف والمعنى ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه وترك ام اوعال كالذنابات او هو اقرب منها
وقول الاخر وهو رؤبة يصف حمارا وحشيا واتنا وحشيات فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا فادخل الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي وفي

الثاني على ضمير الاناث او حسيا والبعل الزوج والحلايل جمع حليلة الرجل هو امراته والحاطل با لحاء المهملة والظاء المشالة المانع من الزوج كالعاضل والمعنى
لا ارى بعلا مثل الحمار الوحشي ولا ازوجات مثل الاتن الوحشيا الا اما نعاد ولا يختص ما بالزمان وهو ومنذ ومذ في دلك اشار الناظم بقوله واخصص بمذ ومذ ونا فما
قولهم ما رايته مذ ان الله خلقه بفتح الهمزة على انها مصدر وهي وصلتها في تاويل مصدر مجرور بهذه في الصورة الظاهرة فتقديره مذ زمن ان الله خلقه قبله في المغني انما
جرت زمانا بحذف مضاف الى المصدر اي مذ زمن خلق الله اياه فاندفع بهذا التقدير السؤال واما على رواية من كسر الهمزة فمذ فيه اسم لدخولها على الجملة وما
يختص بالنكرات وهو رب بضم الراء والبه الاشارة بقول النظم ورب منكر الحرف رب رجل كريم لقيته وقد تدخل في الكلام النثر على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير
والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى من افراده وتذكير وفرعهما كقوله ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا ورته امراة وربه امراتين وربه نساء كل ذلك بافراد الضمير
استثناء بما بعد التمييز بالمعنى المراد قال الشاعر وربه فتية دعوت الى ما يوجب الحمد دابا فاجابوا فاتى بالضمير مفردا مفسرا بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فيه هذا
مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربها امراة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء واختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة والبه ذهب
الفارسي وكثيرون وقيل نكرة ولختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عايد على واجب التنكير فجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال وما رووا من
نحو ربه فتى نزر كذا لها ونحوه اتى وما يختص بالله ورب بفتح الراء حالكونه مضافا للكعبة او بالياء وهو التاء في القسم واليه اشار الناظم بقوله والتاء لله ورب
تالله لا كيدن اصنامكم وترب الكعبة وتربي لافعلن حكاه الاخفش وتالرحمن وتحياتك حكاه من فضل في ذكرها معاني الحروف الجارة والصحيح عند البصريين ان حروف
الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما انوب احرف الجزم واحرف النصب وما اوهم ذلك فهو عندهم اما مؤول تاويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل معنى فعل يعدى
بذلك الحرف واما على شذوذ ابابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا
فالمن للعض لها سبعة معان احدها التبعيض عند الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون
اي بعض ما تحبون ولهذا قرئ بعض ما تحبون وذلك ابن مسعود المعنى الثاني بيان الجنس عند جماعة من المتقدمين والمتاخرين وعلامتها صحة وقوع موصول
موضعها اذا بينت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الاوثان فان نكرة بينت فهي ومجرورها في موضع جملة نحو يحلون فيها من اساور ومن
من ذهب بيان لاساور فهي ومن الاولى للابتداء عند الجمهور وزائدة على راي الاخفش ويدل له قوله تعم وحلوا اساور والمعنى الثالث ابتداء الغاية المكانية
باتفاق من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها نحو سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وابتداء الغاية الزمانية وفاقا
للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه خلافا لاكثر البصريين منعهم ذلك ويدل لنا الكتاب العزيز وهو قوله تعم من اول يوم احق ان تقوم فيه والحديث وهو
من الجمعة الى الجمعة رواه البخاري حديث شريك بن عبد الله بن ابي غانم وقول بعض العرب من الان الى الغد حكاهما الاخفش في المعاني وقول الشاعر انا بغير الذنبا
بحبعا السيوف تخيرن من ازمان حليمة الى اليوم كل التجارب فمن ازمان لابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجرين مبنيا للمفعول والنون المتصلة بهما نايب الفاعل وهي
راجعة الى السيوف المحدث عنها في بيت قبل وتخيرن اصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب وهو اليوم الذي فيه سار المنذر بن المنذر لقتال
الاعرج الغساني وحليمة بنت الحارث بن ابي شمر وغيره والتجارب جمع تجربة وحمل المانعون هذه الادلة على حذف مضاف والتقدير في الاية من تاسيس اول يوم وفي الحديث
من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار ازمان وكذا ما اشبهها واجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون لابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو من محمد رسول
الله الى هرقل عظيم الروم والمعنى الرابع التنصيص على العموم وتوكيد التنصيص عليه وهي الزائدة فالاولى الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاءني من رجل فهي
للتنصيص على العموم الا ترى انه قبل دخولها يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح ان يقال بل رجلان وبعد دخولها يصير نصا في نفي الجنس على سبيل
العموم فيمتنع ان يقال بل رجلان والثانية الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من احد فهي لتاكيد التنصيص لان النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم
نصا فزيادة من فيها افادت مجرد التوكيد لان ما جاء احد وما جاء من احد سيان في افهام العموم من دون احتمال فان قلت اذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة
اجيب بان المراد من زيادتها كونها اتت في موضع يطلبه العامل بدونها فقصر معمول بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا في لا في لا ابا لك اذا
في قولهم جئت بلا زاد مع ان سقوطها يخل بالمعنى ومن الزائدة لها ثلاثة شروط عند الجمهور احدها ان يسبقها نفي باي اداة كانت او نهي بلا او استفهام بهل خاصة
في الحاق الهمزة بها نظر في الارتشاف لو قلت كيف تضرب من رجل ومتى تضرب من رجل لم يجز انتهى ولعل الفرق ان هل لطلب التصديق بها والثاني ان يكون
مجرورها نكرة لما مر والثالث ان يكون مجرورها المنكر اما فاعلا نحو ما يأتيهم من ذكر فاعل يأتيهم او مفعولا به نحو هل تحس منهم من احد فاحد مفعول تحس او
مبتدأ نحو هل من خالق غير الله فخالق مبتدأ وغير الله نعت له على المحل والخبر محذوف وتقديره لكم وليس رزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدأ يخبر عنه بفعل على
الاصح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم الناظم في التسهيل
وعلله شرحه بثبوت السماع نثرا ونظما والخامس معنى البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة اي بدل الاخرة وانكر قوم مجيء من للبدل وقالوا التقدير
ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هي فللابتداء نقله في المغني واقره المعنى السادس الظرفية عند الكوفيين مكانية او زمانية
فالاول ماذا خلقوا من الارض اي في الارض والظاهر انها لبيان الجنس مثلها فيما ننسخ من اية قاله في المغني والثاني نحو اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة اي في يوم الجمعة المعنى
السابع التعليل عند جماعة كقوله تعم مما خطيئاتهم اغرقوا اي اغرقوا لاجل خطاياهم فقدمت لعلة على المعلول للاختصاص وقال الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن
الحسين بن علي بن ابي طالب يغضي حياء ويغضى من مهابته فلا يكلم الا حين يبتسم اي يغضى منه لاجل مهابته والاغضاء بالغين والضاد المعجمتين ارخاء الجفون واقتصر
الناظم على قوله بعض وبين وابتدي في الامكنة بمن وقد تاتي لبدء الازمنة وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة وذا في اللغة ما سواه هو المجاوزة نحو قوله للقاسية

نعليم

فلو بهم من ذكر الله اي عن ذكر الله وتاسعا وهو الانتهاء كقولك قربت منه فانه مساو لقولك قربت اليه قاله ابن مالك وعاشرها وهو الاستعلاء عند الاخفش
والكوفيين نحو ونصرناه من القوم اي عليهم خرجها المانعون على التضمين اي منعناه بالنصر من القوم وحادي عشرها وهو الفصل بالصاد المهملة وهي الداخلة على ثاني
المتضادين ونحوهما نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا من عمرو وثاني عشرها موافقة الباء عند بعض البصريين وقيل بعض
الكوفيين نحو ينظرون من طرف خفي اي بطرف نقله الاخفش عن يونس وثالث عشرها موافقة عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اي عند الله قاله
ابو عبيد ورابع عشرها ربما كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم والخامس حتى الغاية قال اللي وتقول رايته من ذلك
الموضع فجعلته غاية لرؤيتك واسقطها هنا لما في بعضها من الرد وللام اثنا عشر معنى احدها الملك نحو لله ما في السموات المعنى الثاني شبه الملك ويعبر عنه با
لاختصاص والاستحقاق فالاول نحو السرج للدابة والثاني نحو العبادة لله والدار لان الدابة والدار لا يصح منهما الملك والفرق بينهما ان التي للاستحقاق هي
الواقعة بين المعنى وذات والتي للاختصاص بخلاف ذلك والمعنى الثالث التعدية الى المفعول به نحو ما اضرب زيدا لعمرو لان ضرب متعد في الاصل ولكن ثاني منه
فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديه وقيل
وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب انما صيغ من متعد هل يبقى على تعديته
او لا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية بقوله تعم فهب لي من لدنك وليا ويعبر اشتريت قال الموضح في المغني والاولى
عندي ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو كما مثل هنا وجرى الاو لو نبه ان ابن مالك مثل بالاية لشبه التمليك في شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت
ان مثال الموضح ليس متفقا عليه فكيف يكون اولى ولم ار لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى اسقاطه كما اسقطه في التسهيل وشرحه المعنى الرابع
التعليل كقوله وهو ابو صخر الهذلي واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر اي لاجل ذكراك المعنى الخامس التوكيد وهي الزايدة وهي انواع منها
المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله نحو قوله وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد
اي اجار مسلما وهو بالجيم قال الدماميني لا يتعين الزيادة فيه لاحتمال ان يكون اجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له انتهى ومنها ردف لكم فالظاهر انه ضمن ردف لكم
معنى قرب فاللام صلة له لا زائدة وبه جزم في المغني فقال وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل اقترب للناس حسابهم
انتهى ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بوس للحرب في الاصل يا بوس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجر ما بعدها بها او بالمضاف فيه لا
قال في المغني ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق انتهى وهو مشكل لانه من شان المضاف ان يجر المضاف اليه والاول اضافة ومنها لام المستغاث
فانها زايدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها المعنى السادس تقوية العامل الذي ضعف اما بكونه فرعا في العمل كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
وامثلة المبالغة نحو عجبت من ضربك زيدا لعمرو ونحو مصدقا لما معهم ونحو زيد معطي للدراهم ونحو فعال لما يريد وضع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعول واحد
بقوله ولا الله يعطي للعصاة مناها واما بتاخيره عن المعمول مع اصالته في العمل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والاصل والله اعلم ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما اخر الفعل
وتعلم معموله ضعف عمله فقوي باللام وليست اللام المقوية زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها
بل هي بينهما فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزايدة المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزايدة تتعلق بالعامل الذي قويته عند الموضح فتكون متعلقة غير متعلقة
في ان واحد وهو ممتنع لا دائرة الجمع بين المتنافيين المعنى السابع انتهاء الغاية نحو كل يجري لاجل مسمى اي الى اجل المعنى الثامن القسم ويختص بالجلالة لانها الحلف
على التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل اي تالله المعنى التاسع التعجب نحو لله درك اي ما اكثر درك المعنى العاشر الصيرورة عند الاخفش وتسمى لام العاقبة ولام المآل
نحو لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير الى ذهاب فان الموت ليس علة للولادة والخراب ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهما ومآلهما الى ذلك ومن منع الصيرورة في اللام
ردها الى التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه المعنى الحادي عشر البعدية بمعنى بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس اي بعد دلوكها
في باب المفعول له لام التعليل وتقدم معنى الدلوك فيه المعنى الثاني عشر الاستعلاء حقيقة نحو ويخرون للاذقان جمع ذقن اي عليها ومجازا نحو وان اسأتم فلها
اي عليها قاله في المغني وتاتي للنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال وللتبليغ نحو قلت له قال ابن مالك وللتبيين نحو سقيا لك قال الرضي وللظرفية نحو ونضع الموازين
القسط ليوم القيامة اي فيه وبمعنى عند كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم اي عند مجيئه اياهم قاله ابو الفتح وبمعنى من نحو سمعت له صراخا
القيامة افضل ايما يحي افضل منكم يوم القيامة وبمعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا اي عن الذين امنوا قال ابن الحاجب وللتمليك وشبهه
نحو وهبت لزيد دينارا ونحو جعل لكم من انفسكم ازواجا قال ابن مالك في التسهيل وشرحه والموضح في المغني واقتصر في النظم على قوله واللام للملك وشبهه وفي تعدية ايضا
وتعليل قفي وزيد وللباء الموحدة اثنا عشر معنى ايضا احدها الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا نحو بسم الله
الرحمن الرحيم لان الفعل لا ياتي على هذا الوجه لاكمل الا بها حكاه في المغني وهو احد قولي الزمخشري في البسملة والقول الثاني انها للمصاحبة فهو الاظهر عند المغني
الثاني التعدية بالنقل او المثناة فوق وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل القاصر نحو ذهب الله بنورهم اي ذهبه وفي
اذهب الله نورهم وبعده الاية رد على المبرد والسهيلي حيث ادعيا الفرق بين التعديتين فقالا انك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب فالمعنى
الثالث التعويض ويسمى بالمقابلة وهي الداخلة على الاعواض والاثمان حسا كبعتك هذا الثوب بهذا العبد فمدخول الباء هو الثمن او معنى نحو كان احسانا تضعف
فمدخول الباء فهو العوض قال في المغني ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم يقدر هذه بالسببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع بعضهم من اهل السنة
في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطي مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا يتبين انه لا تعارض بين الحديث والاية لاختلاف محلي الباءين جمعا
لان المعطي بعمله

نبين

بين الادلة انتهى المعنى الرابع الالصاق وهو اصل معانيها قال تعالى وانما هي للالصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا في الكلام فهذا اصله قال في المغني ثم الالصاق
حقيقي نحو امسكت بزيد اي قبضت على شيء من جسمه او على ما يحبسه من ثوب ونحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ومجازي نحو مررت بزيد
اي الصقت مروري بمكان يقرب من زيد انتهى فجعل الالصاق مما يقرب منه كالالصاق به ثم الحقيقي نوعان ما لا يصل اليه الفعل الا بحرف كسطوت بزيد وما يصل الفعل
بدونه نحو امسكت بزيد فان الباء افادت ان امساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف امسكت زيدا فانما يفيد منعه التصرف بوجه ما المعنى الخامس التبعيض
اثبته الاصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه نحو عينا يشرب بها عباد الله اي منها فاسمح ابو سكم وعليه في الشافعي مذهبه في مسح بعض
الراس في الوضوء لما قام عنده من الادلة المعنى السادس المصاحبة وهي التي يصلح في موضعها مع او يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو وقد دخلوا بالكفر اي معه كائن
المعنى السابع المجاوزة وهي التي يحسن في مكانها عن قيل يختص بالسؤال نحو فاسئل به خبيرا اي عنه بدليل يسئلون عن انبائكم وقيل لا يختص بالسؤال بدليل يوم
تشقق السماء بالغمام اي عنه وزعم البصريون انها لا تكون بمعنى عن اصلا واولوا ما ورد من ذلك المعنى الثامن الظرفية وهي التي يحسن في مكانها في ثم الظرفية مكانية
او زمانية فالمكانية نحو وما كنت بجانب الغربي اي فيه والزمانية نحو نجيناهم بسحر اي فيه المعنى التاسع البدل وهي التي يحسن مكانها بدل كقول بعضهم هو من
خليج الجمام ما يسرني بها اي بدلها حمر النعم ... ما تنكم علينا الا كما امسكم على اخيه نحو واذا مروا بهم يتغامزون اي مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين المعنى الحادي عشر السببية وهي
الداخلة على سبب الفعل نحو فبما نقضهم ميثاقهم كما ان باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا يندرج احدهما في الاخر خلافا لابن مالك فانه ادرج
باء الاستعانة في باء السببية وعلم من قوله المعنى الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة وتزاد مع الفاعل نحو كفى بالله شهيدا ومع المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة ومع المبتدأ نحو بحسبك درهم ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم وتاتي الباء للقسم وهي اصل احرفه وتستعمل في القسم الاستعطافي وهو المؤكد لجملة طلبية نحو بالله
هل قام زيد اي اسئلك بالله وغير الاستعطافي وهو المؤكد لجملة خبرية نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف وللتفدية نحو بابي
انت وامي اي مفدي انت بابي وامي واقتصر الناظم على قوله والظرفية استبن بباء وفي وقد يبينان السببا بالباء استعن وعد عوضا الصق ومثل مع ومن وعن بها انطق
ولفي سته معان احدها الظرفية حقيقية مكانية او زمانية فالاولى نحو في ادنى الارض والثانية نحو في بضع سنين فانه وضع الاشياء الظرفية من المضاف اليه
اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث الى التسع ومجازية اما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حيوة والظرف معنى والمظروف
ذات نحو اصحاب الجنة في رحمة الله او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة في بعض النسخ لقد كان في يوسف الاية والثاني للسببية نحو لمسكم فيما افضتم
فيه عذاب عظيم اي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما افضتم فيه والثالث المصاحبة عند الكوفيين والقتبي وهي التي يحسن موضعها مع نحو قال ادخلوا في امم اي مع امم
والرابع للاستعلاء عند الكوفيين والقتبي وهي التي يحسن موضعها على نحو لاصلبنكم في جذوع النخل اي عليها وقيل انه في مثل البيت بمعنى على ولكن شبه المصلوب
لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء كالقبر للمقبور والخامس المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل اي بالقياس
الى الاخرة والسادس بمعنى الباء عند الكوفيين والقتبي كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى اي بصيرون بطعن وهو بالياء الموحدة وكسر
المهملة جمع بصير بعث فوارس والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه والكلى جمع كلوة وتاتي في بمعنى من نحو في تسع ايات اي منها قاله الجوهري وللتعويض
وهي الزائدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت اصله ضربت من رغبت فيه اجازه ابن مالك وحده قاله في المغني وفيه نظر وللتوكيد وهي الزائدة
لغير تعويض اجازه الفارسي في الضرورة واجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها اي اركبوها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما مر وعلى من معه
والظرفية استبن بباء وفي وقد بينا السببا ولعلى ارلعة معان احدها الاستعلاء على مجرورها وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب منه
نحو او اجد على النار هدى والثاني الظرفية كفي قاله الكوفيون نحو ودخل المدينة على حين غفلة اي في حين غفلة والثالث المجاوزة كعن كقوله وهو لحيف العامري
اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها اي اذا رضيت عني وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك اعاد الضمير عليها مؤنثا ويحتمل
ان يكون رضي ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي حمل على ما هو نقيضه وهو سخط وقال ابو عبيدة انما ساغ هذا لان معنى اقبل الرابع المصاحبة كمع نحو
نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اي مع ظلمهم وتاتي بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وبمعنى عند نحو ولهم علي ذنب اي عندي
ومرادفة من نحو اذا اكتالوا على الناس اي منهم ومرادفة الباء نحو حقيق على ان لا اقول اي بان لا اقول ويدل له قراءة ابي وزائدة للتعويض وغيره فالاول ان الكريم وابيك
يعمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقول حميد ابي ثور ابى الله الا ان سرحة مالك على
كل افنان العضاه تروق زاد على لان راق متعد بنفسها تقول راقني حسن الجارية ونص سيبويه على ان على لا تزاد ولا حجة في البيت لاحتمال تضمين تروق تشرف
وللاستدراك كقولك فلان لا تدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله اي لكنه واقتصر الناظم على قوله على للاستعلاء ومعنى وعن وعن
اربعة معان اشهرها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس والمثال الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك
هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاها الفراء وقيد رده على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كان القوس هي المرمية
وحكى ابن رميت على القوس قال في المغني الثاني البعدية بالباء الموحدة نحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال ويحتمل ان يكون عن على بابها والتقدير طبقا متجاوزا
في الشدة عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني الثالث الاستعلاء كقوله تعالى ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه اي عليها ويحتمل التضمين
والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني وكقول الشاعر وهو ذو الاصبع لعدوان واسمه حرثان بن الحارث بن محرث لاه ابن عمك لا افضلت في

في حسب عني ولا انت ديانى فتخزوني اي علي لان المعروف ان يقال افضلت عليه وانا اخشى ... وذا الحسب بفتح السين الكرم وما يعد
الانسان من مفاخر ابائه والديان المالك وتخزوني تسوسني والمعنى لله دره ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركي
الهتنا عن قولك اي لاجله قاله في المغني ويجوز ان يكون حالا من ضمير تاركي اي ما نتركها صادرين عن قولك وهذا راي الزمخشري انتهى وتكون عن مرادفة من نحو
وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اي منهم ومنهم مرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى اي به وللاستعانة نحو رميت عن القوس اي به كما تقدم عن ابن مالك وابدل
نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي بدل نفس وفي الحديث صومي عن امك اي بدل امك والظرفية كقوله ولا تك عن حمل الرباعة وانيا اي في حمل بدليل ولا تنيا في ذكري وزائدة
للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع قال ابن جني اراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من اول
الموصول وزيدت بعده واقتصر الناظم على قوله بعن تجاوزا عنى من قد فطن وقد يجيء موضع بعد وعلى وللكاف اربعة معان احدها التشبيه نحو قوله تعالى فكانت وردة
كالدهان والثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون نحو واذكروه كما هداكم فالكاف تعليلية وما مصدرية اي لهدايته اياكم واجاب الاكثرون بانه من وضع الخاص
موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان في امر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية
والثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم كيف اصبحت فقال كخير اي على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه
على حذف مضاف اي كصاحب خير وجعل منه اي من الاستعلاء الاخفش قولهم كن كما انت اي على ما انت عليه فالكاف بمعنى على وما موصولة وانت مبتدأ حذف خبره وهذا
احد الاعاريب الثاني انها موصولة وانت خبر حذف مبتدأه كالذي هو انت والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف جارة وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور والمعنى
كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى الرابع ان ما كافة وانت مبتدأ حذف خبره اي عليه وكائن الخامس ما كافة ايضا وانت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف
كان فانفصل الضمير والتاس ان ما زائدة وشبه الشيء بنفسه وحال المعنى الرابع من معاني الكاف التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اي ليس شيء مثله كما قدره
الاكثرون اذ لو لم يقدر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا
قاله ابن جني وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما زيدت في فان امنوا بمثل ما امنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير
قال في المغني والقول بزيادة الحرف من القول بزيادة الاسم بل بزيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد منهما ثم قيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته
شيء وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثل بمعنى كالشبه والشبه والمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف ماكول
وزاد في معاني الكاف المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل البيت وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو
غريب جدا انتهى واقتصر الناظم على قول شبه بكاف وبها التعليل قد يعني وزائدا لتوكيد ورد ومعنى الى وحتى انتهاء الغاية مكانية او زمانية فمثال الى في المكان
نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ومثالها في الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل ومثال حتى في المكان نحو اكلت السمكة حتى راسها ومثالها في الزمان نحو سلام
هي حتى مطلع الفجر وقد تقدم ان من معاني اللام الانتهاء ولذلك جمعها الناظم بقوله للانتهاء حتى ولام والى وانما يجر بحتى في الغالب اخر نحو حتى راسها او متصل
بالاخر نحو حتى مطلع الفجر كما مثلنا واذا ثبت انها لا تجر الا اخرا او متصلا به فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها لان النصف ليس اخرا ولا متصلا بالاخر قال في
المغني قاله في المغني وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وحده واعترض عليه بقوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس
محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه لكنه لم يصرح به انتهى وناقشه الدماميني بانه في حكم الملفوظ به ولا اثر للفظ
النطق به فلا فرق في ذلك وبمعنى كي التعليل نحو حتى كي اقرؤوا اي للقراءة ومعنى الواو والتاء المثناة فوق القسم نحو والله وتالله ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية في
الزمان فيكون بمعنى من ان كان الزمان ماضيا كقوله وهو زهير ابن ابي سلمى بضم السين لمن الديار بقنة الحجر اقوين مذ حجج ومذ دهر
الحجج بكسر الحاء جمع الحجة بكسرها ايضا وهي السنة والدهر الزمان والديار مبتدأ تقدم خبره في الجار والمجرور قبله وقنة بضم القاف وتشديد النون على الجبل
والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى واقوين بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهن وهو من المقبل الكذا
بيت من قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت اثاره منذ ازمان اي من ازمان وقفا امر للواحد بلفظ الاثنين على حد القيا في جهنم او بلفظ الواحد والالف بدل من نون
التوكيد الخفيفة اجراء للوصل مجرى الوقف واصله قفن وعرفان بكسر العين مصدر عرف معرفة وعرفانا والربع المنزل عفت درست وامحت والاثار جمع اثر ومعنى مذ ومنذ الظرفية
فيكونان بمعنى في ان كان الزمان حاضرا نحو ما رايته مذ يومنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يجر في مضى فكمن هما وفي الحضور معنى استبن ويكونان بمعنى من
معا فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه ان كان الزمان معدودا نكرة نحو ما رايته مذ او منذ يومين
اي من ابتدائه مدة الى انتهائها ورب ليست للتعليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا
قاله في المغني فالاول كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وكقوله عليه السلام يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يا رب
صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه مما يتمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقول الشاعر فيا رب يوم
قد لهوت وليلة بانسة كانها خط تمثال ووجه الدليل ان الاية والحديث والمثال مسوقة للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منها التقليل قاله في المغني والثاني
هو التقليل كقوله وهو رجل من ازد السراة الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة سوداء في وجهه مجللة لا تنجلي لزمان ويكمل في خمس وتسع
شبابه ويهرم في سبع معا وثمان وعن الفارسي ان عمر الجني سال امرا القيس عن ابيات الشاعر فقال يريد بذلك عيسى وادم عليهما السلام والقمر وبلده بسكون اللام وفتح الدال
فيهما واصل لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا للمفتوح الياء او بالضم اتباعا للضمة

الفاء والشامة الخالدة وهي النكتة السوداء في الجسم المخالف لونها لونه وفي رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من الوجه ما
بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قال الدماميني ومجللا اي ذات عز وجلال وفي مجلس بتقديم الجيم على الحاء المهملة اي منكسة وبهو مهابة يثبت له الجليل فضل من
هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة احدها الكاف وهل اسميتها في النثر والشعر معا او في الشعر فقط قولان والاصح منهما ان اسميتها مخصوصة بالشعر
كقوله وهو العجاج يصف نسوة بيض ثلث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم فالكاف هنا اسم لان حروف الجر مختصة بالاسماء وبيض جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة اسم بمعنى
وهي هنا البقرة الوحشية ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج والجم بضم الجيم جمع جماء وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثرة ويضحكن خبر بيض والبرد بفتحتين مطر منعقد و
المنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذائب يعني ان النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظ
اطلاق قول الناظم واستعمل اسما وثانيها والثالث عن وعلى يستعملان اسمين وذلك اذا دخلت عليهما من فيكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول كقوله وهو
قطري الخارجي فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فعن هنا اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء ودريئة بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح
الهمزة وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي ومرة مصدر والثاني كقوله وهو مزاحم بن الحارث العقيلي يصف القطا غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء
مجهل فعلى هنا اسم بمعنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعي وقال ابو عبيدة بمعنى عند والضمير المجرور بها يعود الى فرخها وغدت بالمعجمة من
اخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطا وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة اي تصوت من جوفها من شدة العطش قال ابو حاتم قلت للاصمعي
كيف قال غدت والقطا انما تذهب الى الماء ليلا فقال لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ولا يكون هناك قال ابن السيد وتم بفتح التاء
المثناة فوق اي كمل وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدماميني المورد يستعمل في الابل ولكنه استعاره للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء
وهو ما بين الشربين لا شاربة بينهما والقيض بفتح القاف وسكون الياء اخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدماميني القشر الاعلى من البيض وقال العيني ادبير الفرخ
ههنا وزيزاء بزايين معجمتين مكسورتين بينهما ياء مثناة تحت وبالمد الغليظ من الارض ويروى بيداء بالمد المهلكة والمجهل القفر الذي ليس فيه اعلام يهتدى بها وهو
مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز ان يكون نعتا لزيزاء عند البصريين قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل والى استعمال عن وعلى اسمين اشار الناظم بقوله وكذا عن وعلى
من اجل ذا عليهما من دخلا وقد يكون على فعلا ماضيا تقول علا يعلو علوا وعلا يعلى علاء قال ابن هشام في الطارقية وقد يكون الى اسما واحد الالاء اي النعم تقول الى
والاء قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني والرابع والخامس ما يستعمل اسما مذ ومنذ وذلك في موضعين اشار اليهما الناظم بقوله ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا او وليا الفعل
احدهما ان يدخلا على اسم مرفوع نكرة او معرفة معدود او لا نحو ما رايته مذ يومان او يوما منكر معدود او منذ يوم الجمعة فيوم الجمعة معرف غير معدود ومباح اي حين
ارتفع ما بعدهما فمبتداءان وما بعدهما خبر عنهما واجب التاخير وان الرفع بعدهما الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين و
اختاره ابن الحاجب معناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا قال في المغني وقيل بالعكس فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما
بعدهما مبتداء وهو مذهب الاخفش وابي اسحق الزجاج في القسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قال في المغني ولا
يخفى ما فيه من التعسف وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة والتقدير مذ كان يومان او يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء ما فيه
السهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدا محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبني على ان مذ مركبة من الجارة وذو الطائية و
منها من اذ وذكر ابن الخباز في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته مذ يومان اربعة اقوال وللبصريين قولان قال الفارسي التقدير امد ذلك يومان فتكون مبتداء
ويومان خبره وقال الزجاج بيني وبين لقائه يومان فتكون خبرا ويومان مبتداء وللكوفيين قولان احدهما ان من حرف وذو موصولة فهو يومان مبتداء وخبر والجملة صلة
الواو المبتداء وضمت الميم اتباعا والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى والموضع الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله
وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة الاشبار فادخل مذ على الجملة الفعلية وهي عقدت وخبر زال يدني في البيت بعده
ارتفع وادرك لحيته والمراد بخمسة الاشبار ارتفاع قامته او موضع قبره قال الدماميني او اسمية كقوله وهو ميمون الاعشى وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وليدا وكهلا
حين شبت وامردا فادخل مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذي راهق العشرين سنة يقال يفع وايفع فهو يافع ولا يقال موفع قاله في القاموس
والوليد الصبي والكهل ما بعد الثلاثين وقيل الاربعين الى الخمسين والشيب والامرد الذي لم تنبت على وجهه شيء من الشعر ولم يجاوز حد الانبات فان جاوزه ولم ينبت فهو الثط
بالمثلثة والمهملة المشددة قال الزركشي ومباح اي حين دخلا على الجملتين ظرفان باتفاق مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدان فيجب
تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر قاله في المغني وهو مصرح بخلاف في المسئلة فلا يجتمع دعوى الاتفاق السابقة منه واصل مذ منذ فحذفت النون بدليل
رجوعهم الى ضم الذال عند ملاقات الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولو قيل بالعكس لكان مذهبا كما قالوا في ثم اصله ثمة قاله ابن فرحون في شرح الملم
وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا تصرف في الحرف ولا شبهه ورده يعني ان كان قال في المغني وقال الماليقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ واذا كانت حرفا فهي اصل
نظرا الى ان الحرف لا يتصرف فيه وقيل لاول الثانوي وقد تكسر ميمهما عند عكل وسكون ذال مذ قبل متحرك اعرف من ضمها وضمها قبل ساكن اعرف من كسرها لان الغريب
من الغريب والمألوف خير من المنكور وضم ذال مذ لغة بني غنى وبنو غنى حي من غطفان قاله في القاموس وجر الضم ابهم تلدوا ان النون محذوفة لفظا لا نية على
ثم دمن قيل ثابت بالكسر للتنوين مضل وزاد كاسرة ما بعد من وعن والباء كثيرا وبعد اللام قليلا فلا تكفهن عن عمل الجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد
من وعن وباء زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما فمن نحو مما خطاياهم اغرقوا وهو لفظي الاستشهاد لانه الاعراب فيه مثل في المضي وعن نحو عما قليل وبالباء
نحو فبما نقضهم واللام كقول الاعشى الى الملك خير ارباب فان لما كل شيء قرارا فاذا دخلت ما من هذه الاحرف على جملة

اولت

اولت ما انما موصول حرفي والجملة صلتها وتزاد انما بعد رب والكاف فيبقى العمل قليلا ونكفهما كثيرا والى ذلك اشار الناظم بقوله وزيد بعد رب والكاف
فكف وقد يليهما وجر لم يكف فالعمل كقوله وهو عدي بن الرعلاء الغساني ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء فرب مثبتة مع اقترانها بما وطعنة مجرورة
بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم والمد الواسعة البينة الاتساع صفة لطعنة واضيفت بين الى بصرى ولا تستحقها على اماكن او على تقدير بين مضافات اماكن
بصرى وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسي حوران وقوله وهو عمرو بن البرزة والمهني بالنون المكسورة ونصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجرور عليه وجارم في الثانية
بالكاف فالمقترنة بما الزائدة والجرم ما الجيم من الجرم مصدر مطلوم عليه في الغالب فيهما ازائدة بعد رب والكاف فانكفهما عن العمل قبل دخولها على الجمل قال ابن
جبلو فما مع ما بمنزلة كلمة واحدة كقوله وهو فضل بن حري في اخاه اخ ماجد لم يجزه يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه فسيف مبتداء ولم تخنه خبره والكاف
مكفوفة بما الزائدة واراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل الحر مالك بها علي واراد بعمرو عمرو بن معد كرب وسيفه هو الصمصامة والصدى مضارب جمع مضرب بكسر الراء وهو
مضرب السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على حد شابت مفارقه وانما للاثنان مفرق واحد والعرب تفعله كثيرا تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد ثم وهو
جذيمة الابرش ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فكفت ما رب عن الجر ودخلها على الجملة الفعلية وهي ترفعن اي الدعلم اي جبل وشمالات بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية
القطب فاعله ترفعن والغالب على رب المكفوفة ان تدخل على فعل ماض كهذا البيت لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد تدخل على
مضارع بنزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال الرماني انما جاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على
حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير ربما كان يود كانت شابة وزعم المغني ونقصه دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي في المنع من الدخول كقوله وهو
ابو دؤاد الايادي ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار فدخلت رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتداء
والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع رعاتها وقيل اسم جمع الابل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعدة للقنية
والعناجيج بعين مهملة فنون فالف فجيمين بينهما مثناة تحتية جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر بضم الميم ولد
الفرس والانثى مهرة وفي نحو رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر جدا حتى قال ابو علي الفارسي يجب ان تقدر ما اسما نكرة مجرورا برب بمعنى شيء وتقدر
الجامل خبر الضمير محذوف والجملة صفة لما وفيهم متعلق بحال محذوفة اي رب شيء هو الجامل كائنا فيهم وانما قدر الفارسي ضميرا محذوفا ولم يجعل الجامل خبرا مقدما
ليحصل الربط بين الصفة والموصوف وتحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله وهو امرؤ القيس الكندي فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم
محول بجر مثل برب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت اتيتها ليلا والهيتها شغلتها والتمائم التي دعوذ احدها تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من
العين عن السحر ومحول من احوال الصبي فهو محول اذا تم له حول اي سنة وانما خص الحبلى والمرضع بذلك لانهما ازهد النساء في الرجال واقلهن شغفا بهم وبعد الواو
اكثر لان العرب يبدلون من رب الواو ويبدلون الواو الفاء لاشتراكهما في العطف كقوله وهو امرؤ القيس الكندي ايضا وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع الهموم
ليبتلي بجر ليل برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته وتكاثره امره بموج البحر واستعار له سدولا وهي الستور واحدها سدل ليبتلي مجهول لمنه بين الصبر
والجزع البطر وعلى متعلق بارخى والباء في بانواع للمصاحبة ويبتلي يختبر يقول رب ليل بمثل هذه الصفة ارخى علي ستوره ظلامه مع انواع الاحزان ليختبر في اصبر
على الشدائد ام اجزع منها وبعد بل قليلا وبعد ثم اقل من الواو كقوله وهو رؤبة او العجاج بل بهمه قطعت بعد بهمه بجر بهمه بعد بل برب المحذوفة وبعد بل والمهمه المفازة البعيدة
الاطراف والى حذف رب وابقاء جرها بعد هذه الاحرف الثلاثة اشار بقول الناظم وحذفت رب فجرت بعد بل والفاء وبعد الواو شاع ذا العمل وبعد دون تمن اقل كقوله وهو
جميل بن معمر رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان لاصقا من اثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص
من اثار الدار واقضي اموت ومن جلله اي من اجله وقيل من عظمه وطلوع الشمس ومن طلبه بفتح الجيم فقيل من اجله وقيل من عظم امره في عيني الجليل العظيم وقد يجر
بحرف الجر غير رب ويبقى عمله والى الاشارة بقول الناظم وقد يجر بسوى رب لدى حذف وهو مقيد بان سمع كقوله وهو بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة حين
بالجر والحمد لله جوابا لمن قال له كيف اصبحت والاصل بخير فحذف الجار وابقى عمله وورد بهذا من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من افصح العرب للشيخ
والقيصو بذلك محقق لا يفتقر المصنع لان هذين الشيئين لا يضبطهما الادميون ومن ثم قيل ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما
بعوضة وتنازع والى الاشارة الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك فدرهم مجرور بمن عند الجمهور اي بكم من درهم خلافا للزجاج في تقديره
الجر بالاضافة واحتج الجمهور بحجتين احدهما ان كم الاستفهامية لا يصلح ان تعمل الجر لانها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني
الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على ان الجر بمن مضمرة لكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ
بمن بخلاف كم الخبرية فانها لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة لا بمن مضمرة خلافا للاخير وكقولهم ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فالحجرة مجرورة
بحرف جر محذوف اي وفي الحجرة عمرا اذ لو عطف على الجر ويلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه لضعف العامل عن ان يعمل في معمولي
عاملين مختلفين خلافا للاخفش اذ فيها العطف على معمولي عاملين فتجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين
لان العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيد ان وكقولهم مررت برجل صالح الا صالح فطالح حكاه يونس بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف وتقديره الا امر بصالح
فقد مررت بطالح هذا تقدير يونس وقدر كان ان لا اكن مررت بصالح فطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسي في شرح كتاب قلت انه لا الا امر بصالح
فيما يستقبل وانما المراد فقولي ان لا اكن فيما يستقبل موصوفا بكونه مر برجل صالح فانا قد مررت بطالح نقله المرادي في شرح
التسهيل عند في باب كان واخواتها

هذا باب الاضافة

وهي لغة مطلق الاسناد قال امرؤ القيس فلما دخلناه اضفنا

ظهورنا الى كل خارجي بد مشطب بريد لما دخلنا هذا البيت سندنا ظهورنا الى كل رجل منسوب الى الجرة مخطط فيه طرائق واصطلاحا اسنادا اسم الى غيره على تنزيل الثاني
من الاول منزلة التنوين او ما يقوم مقامه قال الموضح في شرح الشذور تحذف من الاسم الذي تريد اضافته ما فيه تنوين ظاهر كتنوين ثوب او تنوين مقدر كتنوين دراهم لان غير المنصرف
فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على ان فيه تنوينا مقدرا انتصاب التمييز في نحو هو احسن وجها اذ لا ينتصب نحو هذا الا عن تمام الاسم بالتنوين
كقولك في ثوب ودراهم ثوب زيد ودراهمه فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل
على الاتصال فلا يجمع بينهما وتحذف ما فيه من نون تلي علامة الاعراب وهي اربعة الاول والثاني نون التثنية وشبهها فالاول نحو تبت يدا ابي لهب فيدا تثنية
والاصل يدان فحذفت نون التثنية للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الالف والثاني نحو اثنا زيد فاثنا شبيه بالتثنية في الاعراب بالحروف وليست بتثنية
حقيقة اذ لا يفارق مفرده والاصل اثنان فحذفت النون للاضافة لما ذكرنا والثالث والرابع نون الجمع المذكر السالم وشبهه فالاول نحو والمقيمي الصلوة
فالمقيمي جمع مقيم جمع مذكر سالم والاصل المقيمين فحذفت نون الجمع للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الياء والثاني نحو عشرو عمرو فعشرو شبيه بجمع المذكر
السالم في اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لانه لا مفرد له وانما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لانها اشبهت التنوين في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين تلي
علامة الاعراب لهذا لا تحذف النون التي تليها علامة الاعراب نحو بساتين زيد وشياطين الانس لانها لا تشبه التنوين فيما ذكرنا لان النون في هذه المثال تليها
علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد اخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا احد القولين في المسئلة والقول الثاني
ان الاعراب مقارن لاخر المعرب لا بعده الى حذف النون والتنوين من المضاف اشار الناظم بقوله نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف ويجر المضاف اليه بالمضاف نفسه على
الاصح وهو الاصح لاتصال الضمير والضمير لا يتصل الا بعامله لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة خلافا للسهيلي وابي حيان في النكت الحسان ولا بحرف
مقدر نابت عنه المضاف خلافا لابن الباذش فصل وتكون الاضافة على معنى اللام باكثرية لانها الاصل لذلك اقتصر عليها الزجاج على معنى من بكثرة وعلى معنى
في بقلة ولهذا لم يذكره الاكثر ماللك تبعا لطائفة قليلة وضابط الاضافة التي تكون بمعنى في ان يكون الثاني وهو المضاف اليه ظرفا للاول وهو المضاف سواء كان زمانا
او مكانا فالزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر والمكان نحو يا صاحبي السجن وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحب في المعنى فمكر في الليل
ويا صاحبان في السجن وضابط الاضافة التي تكون بمعنى من ان يكون الاول وهو المضاف بعض الثاني وهو المضاف اليه وان يكون المضاف اليه صالحا للاخبار
به عن المضاف كخاتم فضة الا ترى ان الخاتم الذي هو المضاف بعض جنس الفضة المضاف اليها وانه يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه يقال
هذا الخاتم فضة يخبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته فان انتفى شرط القسم الاول والشرطان معا في القسمين نحو ثوب زيد وحصير مسجد
الاضافة فيه بمعنى الملك وحصير المسجد وقد يكون بمعنى الاضافة فيه بمعنى الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة لا يعتبر ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها
بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه ظرف للمضاف او انتفى الشرط الاول من شرطي القسم الثاني فقط نحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح ان يخبر عنه بالخميس
فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم او انتفى الشرط الثاني من الشرطين فقط نحو يد زيد فان اليد وان كانت
بعض زيد لا كنها لا يصح ان يخبر عنها به فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى الكل واذا انتفى ان يكون الاضافة بمعنى من وفي فالاضافة بمعنى اللام
الملك كحائط زيد وثوب زيد وغلام زيد او لام الاختصاص كلجام الفرس وفي بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني والشلوبين
ذلك يشير قول الناظم والثاني اجرر وانو من او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك وعلم منه ان كل اضافة امتنع فيها ان تكون بمعنى من او في فهي بمعنى
اللام حقيقة حيث يمكن النطق بها كغلام زيد او تقدير احيث لا يمكن النطق بها نحو عند زيد ومع عمرو وامثالهن هذا بان نأخذه مكان المضاف بما
يرادفه او يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما اوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا
قاله الشارح وذهب ابو الحسن الضائع الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقول في ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو اصله
وذهب ابو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه وعلى هذا فصل والاضافة على ثلثة انواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه
معرفة كغلام زيد فغلام قبل الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها ويفيد تخصيصه اي تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه
نكرة كغلام امرأة فغلام قبل الاضافة نكرة غالبة عن التخصيص فلما اضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فان غلام امرأة
اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد به قاله في المغني ولذلك يشير قول الناظم واخصص اولا او اعط التعريف بالذي تلا وهذا النوع هو الغالب
ولهذا اصدر به الكلام فكل من المتضايفين مؤثر في الاخر فالاول يؤثر في الثاني الجر والثاني يؤثر في الاول التعريف او التخصيص ونوع يفيد تخصيص المضاف دون
تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة وقسم لا يقبله اصلا فالاول ضابطه ان يقع موقعا لا يكون معرفة كم ابا الموت الذي لابد
ملاق لا اباك نحو مني ورب رجل واخيه كم ناقة وفصيلها وجاء وحده فالمضاف الى المعرفة يجب تأويلها بنكرة لان لا لا تعمل في المعارف ورب
كم لا يجران المعارف والحال لا تكون معرفة فالاضافة في هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف والثاني ضابطه ان يكون المضاف متوغلا اي شديد الدخول
في الابهام يعني دخل في الشيء اذا دخل فيه ونحو لا يبينا كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه قال ابو البقاء اذا اريد بغير المغايرة
من كل وجه تعرف بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون واذا اريد بها غير في المتكلم تعرف لان المغايرة بين شيئين لا تختص وجها بعينه انتهى فحيل المقتضي
للتعريف ونوعه بين متضادين فيعرفا للتنكير وجعل المانع من التعريف شدة الابهام فيه قول ابن السراج او نقصا التأويل ودينا الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد فكل شيء
الا زيدا غيره وكل ما ماثله وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا او اشتركا في وصف من الاوصاف ولا يكاد جهات المماثلة تنحصر

باب الاضافة

ذهب سعد والمبرد الى ان سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لشابههما اسم الفاعل بمعنى الحال الا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك واختاره ابو حيان
في النكت الحسان ومن هذا النوع مرجعه السماع ومثلك وخدنك وضربك وتربك ونحوك وندك وحسبك وشرعك وانما مثلك وغيرك فاذا اريد بهما مطلق المماثلة
والمغايرة لا يتعرفان بالاضافة ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو مررت برجل مثلك او غيرك والنكرة لا توصف بالمعرفة وتسمى الاضافة في هذين النوعين وهما ما
يفيد تعريف المضاف او تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه معنوية لانها افادت امرا معنويا وهو تعريف المضاف او تخصيصه وتسمى ايضا محضة اي خالصة من
ونوع لا يفيد شيئا من ذلك التعريف والتخصيص وضابطه ان يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال او الاستقبال واليه اشار الناظم بقوله وان يشابه
المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل فخرج بالصفة المصدر المقدر بان والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو من وجد
ملبا لشديد بدار اني عادوا من عهدانيك عنده لا يوصف وجدك وهو مصدر مضاف الى يا المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئتك اكرامك فان اضافته
محضة خلافا للرياشي وخرج بتشبه المضارع الى احره اسم التفضيل نحو افضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسي وابي البقاء والكوفيين
وجماعة من المتاخرين كالجزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم ولو كانت اضافة محضة لزم وصف
النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة الى النكرة قال وذلك باطل لانا لا نبدل بالمشتق قليلا انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهذا
الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافه وزعم ان ذلك قول سيبويه وخرج ايضا الصفة التي بمعنى الماضي للمضارع في ارادة الحال
نحو ضارب زيد امس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي وخرج ايضا الصفة التي لا تعمل نحو كاتب القاضي وكاسب عياله فان اضافته محضة وهذه الصفة متشبهة للمضارع
في ارادة الحال او الاستقبال ثلاثة انواع كما يؤخذ من امثلة الناظم اسم الفاعل المضاف لمعموله الظاهر او المضمر فالاول كضارب زيد الان او غدا او الثاني نحو راجينا الان
او غدا ومن امثلة المبالغة كشراب العسل واسم المفعول المضاف لمعموله سواء كان من ثلاثي ام لا فالاول كمضروب العبد الان او غدا والثاني نحو مروع القلب بفتح الواو
المشددة والصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة لمعمولها بمجرده كانت او لا فالاول كحسن الوجه الان وعظيم الامل الان وقليل الحيل الان والثاني كمنهضم القامة ومعتدل الطبع
فاسم الفاعل مضاف الى منصوبه معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافا الى مرفوعهما معنى واضافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفا والدليل على
ان هذه الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به اي بالوصف المضاف في نحو هديا بالغ الكعبة فهديا نكرة منصوب على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة
بالمعرفة ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والاصل عدم
التأويل وقوله وهو ابو كبير الهذلي يمدح تابط شرا وكان زوج امه فاتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل فحوش بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين
المعجمة صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة بالباء العائدة الى تابط شرا ومعناه حديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهد بضم السين المهملة
والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق ودخول رب عليه في قوله وهو جرير يهجو الاخطل يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا فادخل رب على غابطنا وهو
معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد والدليل على انها اي هذه الاضافة وهي اضافة الصفة لمعمولها
لا تفيد تخصيصا ان اصل قولك ضارب زيد بالخفض ضارب زيدا بالنصب فالاختصاص بالمعمول قبل الاضافة موجود فلم تحدث الاضافة موجود تخصيصا
ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا بل تفيد ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب قال في المغني وهذا سهو فان ضارب زيد اصله
ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تأتي الاضافة انتهى وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع
على ابن عصفور حيث قال وما لا ولا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة انتهى وانما تفيد
هذه الاضافة التخفيف لان الاصل في الصفة ان تعمل النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قائمة في المعنى او تفيد رفع القبح اما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر
من المضاف كان ضارب زيد وضارب عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه ففي هذه الصفات تنوين ثم حذف للاضافة او بحذف التنوين المقدر كما في ضوارب زيد
وحواج بيت الله ففي ضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبهما المفعول قاله الموضح في الحواشي او بحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد او نون الجمع كما
في ضاربو زيد ففي التثنية والجمع نون حذفت للاضافة واما رفع القبح ففي نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على الفاعلية قبح خلو الصفة المشبهة
عن ضمير يعود الى الموصوف لفظا كما في المعنى وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح اجرائه وصف الفعل القاصر وهو حسن مجرى وصف الفعل المتعدي في
نصبه المفعول به ففي رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح وفي الجر تخلص منهما معا لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها فيصير في الصفة
ضمير يعود الى الموصوف ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفاء قبح الرفع على الفاعلية لوجود ضمير المضاف اليه الوجه لفظا فانه يعود على الموصوف وامتنع نحو حسن
وجه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز بخلاف المعرفة وبنا ان الصفة المفردة المقرونة بال لا تضاف الى الحال منها ومن الاضافة الى تاليها وتسمى
الاضافة في هذا النوع وهو اضافة الوصف لمعموله لفظية لانها افادت امرا لفظيا وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعها الى اللفظ والى ذلك
اشار الناظم بقوله وذي الاضافة اسمها لفظية وتسمى ايضا غير محضة لانها في تقدير الانفصال الا ترى نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيدا في الضمير المستتر
فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا فصل تختص الاضافة اللفظية لكونها غير محضة بجواز دخول ال على المضاف في خمس مسائل احدها ان يكون المضاف اليه معرفا بال
واليها اشار الناظم بقوله ووصل ال بذا المضاف مغتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر فالجعد صفة مشبهة من جعد الشعر جعودة ضد سبط سبوطة واشتقاقه من الجعد
مضاف اليه وقوله وهو الفرزدق ابانا به قبلي وما دماهما شفاء وهو الشافيات الحوائم بجر الحوائم اضافة الشافيات وابانا بفتح الهمزة الاولى وبالواو
الهمزة الثانية الماء والضمير في بها وهو المهموز وقد داها للقبلي الحوائم العطاش التي تحوم حول الماء [illegible]

حول الماء وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قلنا بالسيوف ولبس في دماء القتلى التي فيهم الشفاء وانما السيوف هي الشافيات جمع
لانها آلة السفك ولولاها ما حصل السفك المسئلة الثانية ان يكون المضاف اليه مضافا لما فيه ال واليه اشار الناظم بقوله او بالذي له اضيف الثاني كالضارب
راس الجاني فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى راس وراس مضاف الى الجاني المقرون بال ونحوه لقد ظفر الزوار اقفية العدا بما جاوز الآمال ملاسر والقتل فالزوار
جمع زائر صفة مقرونة بال مضافة الى اقفية جمع قفا واقفية مضافة الى العدى المقرون بال والآمال بالمد جمع امل وهو الرجاء وملاء سر اصله من الاسر فحذفت نون من
لغة زبيد وبني خثعم من قبائل اليمن المسئلة الثالثة ان يكون المضاف اليه مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله الود انت المستحقة صفوه مني وان لم ارج منك نوالا
صفة مقرونة بال مضافة الى صفوه وصفو مضاف الى ضمير ما فيه ال وهو الود بضم الواو والنوال العطاء ومنع المبرد هذه الاخيرة لما قيل ولم يتعرض لها في النظم
المسئلة الرابعة ان يكون الوصف المضاف مثنى كقوله ان يغنيا عني المستوطنا عدن فانني لست يوما عنهما بغني فالمستوطنا صفة مثناة مضافة الى عدن ولذلك
حذفت النون منها ويغنيا مضارع غني بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع والالف فيه علامة التثنية على لغة اكلوني البراغيث والمستوطنا فاعله وهي جملة شرط
وجوابها فانني لست غنيا عنهما يوما من الايام المسئلة الخامسة ان يكون الوصف المضاف جمعا اتبع سبيل المثنى وطريقه وهو جمع المذكر السالم فانه يعرب بحرفين
ويسلم فيه بناء الواحد من تغير الحركات ويختم بنون زائدة بعد الاعراب تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله ليس الاخلاء بالمصغي مسامعهم الى الوشاة ولو كانوا
ذوي رحم فالمصغي صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها والاخلاء الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو النمام بين الاخلاء
والرحم القرابة والى مسئلتي المثنى والمجموع اشار الناظم بقوله وكونها في الوصف كاف ان وقع مثنى او جمعا سبيله اتبع فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والاضافة
اما المسئلة الاولى وهي مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل في ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان الاصل في الجعد الشعر الجعد شعره
او شعر منه فلما اضيفت حذف الضمير المجرور بالاضافة او بالحرف فحصل التخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود ال ونون المضاف اليه بال عوضا عما فاته من الضمير او من
التنوين لان التنوين وال يتعاقبان على الاسم فحول المضاف ال كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشابهتها لها من حيث ان المضاف في الصورتين صفة
مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها واما المسئلة الثانية فلان ال اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد ولذلك
لمنع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن اخت القوم كما جاز ضرب ابن اخت القوم واما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل تنزيل الضمير العائد على
ما فيه ال منزلة الاسم المقرون بال ام لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع واما الرابعة والخامسة فلان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة
لغير اضافة كقوله الحافظو عورة العشيرة في رواية من نصب عورة فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شيء جار فيما ذكر الشاطبي بمعناه وحكم التكسير وجمع المؤنث حكم المفرد
وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف كلها سواء كان فيها ال ام لا نحو الضارب زيد والضارب هذا والضاربك وفي غيرها كالضارب زيد والضارب ربك
والضارب غلام اجرا لسائر المعارف مجرى المعرف بال بخلاف المضاف الى المنكر نحو الضارب رجل لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة وقال المبرد والرماني في الضارك
وضاربك مما الوصف فيه مقرون بال او مجرد منها موضع الضمير خفض لان الضمير نائب عن الظاهر واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك
نائبه وقال الاخفش وهشام موضع الضمير نصب لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموضع الخفض الاضافة وهي غير محققة ولا دليل عليها الا حذف التنوين
ويحتمل ان سبب الحذف غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك وقال سيبويه الضمير كالاسم الظاهر فهو منصوب في الضاربك لان الوصف
المقرون بال لا يضاف عنده الا الى ما فيه ال او الى مضاف لما فيه ال او الى مضاف الى ضمير ما فيه ال والضمير ليس واحدا منها مخفوض في ضاربك لان حذف التنوين عليه دليل
الاضافة ولا مانع منها الا ان الوصف ما لم يقترن بال مجرد عنها ويجوز في الضارباك والضاربوك الوجهان الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف النون للاضافة
فيكون الضمير في محل الخفض وان يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في محل الخفض لا غير لان حذف
النون للاضافة هو الاصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب احوج الى ذلك قاله المرادي في التلخيص في باب اسم الفاعل
وفيه رد على ابن مالك حيث قال واما الضمير في نحو الضارباك والمكرموك فجائز فيه الوجهان بالاجماع لانهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه انتهى مسئلة ربما
قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف
للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع الصحة المعنى في الجملة من الصورة الاولى قولهم قطعت بعض اصابعه فبعض نائب فاعل قطعت انث بالفعل المسند اليه لكونه
اكتسب التانيث من المضاف اليه وهو الاصابع لصلاحية الاستغناء بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه تعبيرا عن الجزء بالكل مجازا وقراءة بعضهم وهو الحسن البصري
تلتقطه بعض السيارة بتانيث تلتقطه بالتاء المثناة فوق وقوله وهو الاغلب العجلي وهو من المعمرين طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي فانث
اسرعت كانه خبر عن مذكر وهو الطول لانه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهو الليالي ونقضي ونقضن في الموضعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكره الموضح
ثلاثة انواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو مؤنث والثاني ما كان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان وصفا للمؤنث وبقي عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل
نفس ووفيت كل نفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت اهل اليمامة ومن العرب ان المضاف اليه قد يكتسب كقوله فالى ابن ام اناس ارحل ناقتي فمنع صرف اناس
لكونه نسب اليه معنى التانيث من الام ولا يبعد حمله على الضرورة قاله في الحواشي ومن الصورة الثانية وهو ان يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره قوله انارة العقل مكسوف
بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوف مع انه خبر عن مؤنث وهو انارة لانها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل ويحتمله ان رحمة الله قريب من
المحسنين ويبعد حمل الشاعر قريب فذكر قريب حيث لا اضافة وذكر الفراء انهم التزموا تذكير قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق هذا نقله في المعنى ونقل غيره عن الفراء
انه اذا كان القرب في النسب كان التانيث واجبا بلا خلاف تقول هذه قريبة فلان ولا تقول هذه قريب فلان واذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير

الاضافة

باب الاضافة

الابنية على المعنى لان الرحمة بمعنى العفو والغفران واختاره الزجاج وقيل بمعنى المغفرة قاله الاخفش واما ان نظر لاكتساب التذكير لكون التانيث مجازيا لان ذلك وهم اوجوز
التانيث في نحو الشمس طالعة وانما تفرق حكم المجازي والحقيقي الظاهر لا الضمير كما ترى المعنى ردا على الجوهري ولا يجوز قامت غلام هند بتانيث الفعل ولا اما
امرأة زيد بتذكير لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف اليه فلا يقال قامت هند اذا كان القائم غلامها ولا قام زيد اذا كان القائم امرأته ومن ثم رد ابن
مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول ابي الفتح في توجيه قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل انه من باب قطعت بعض اصابعه لان المضاف لو سقط
هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل الضمير المتصل الى ظاهره نحو قولك زيد
ظلم اي ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على الصورة الاولى فقال وربما اكسب ثان اولا تانيثا ان كان لحذف موهلا مسئلة ذهب الجمهور الى انه
لا يضاف اسم لما اتحد به في المعنى كليث واسد ولا يضاف موصوف الى صفته كرجل فاضل ولا تضاف صفة لموصوفها كفاضل رجل وشمل ذلك قول النظم ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى
لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها فان سمع ما يوهم شيئا من ذلك يؤول وهذا معنى قول الناظم واول موهما اذا ورد
فمن ورود الاول وهو اضافة الاسم لمرادفه قولهم جاءني سعيد كرز فسعيد وكرز مترادفان لكونهما لمسمى واحد فيجب اضافة احدهما للآخر وتاويله ان يراد بالاول وهو
المضاف المسمى وبالثاني وهو المضاف اليه الاسم اي اللفظ الدال على المسمى اي جاءني مسمى هذا الاسم وتوجيهه ان الاسم قبل اللقب في الوضع فقدم عليه اللفظ وتقدم
بالمقدم المسمى لتتبعض الى ما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء او اسناد او تركيب بقصد بالثاني مجرد اللفظ ليحصل بذلك مغايرة ما حتى كان قائل جاءني سعيد كرز قال جاءني مسمى
كرز هذا اذا اسند اليه ما يناسبه الالفاظ فانه يجب تاويل الثاني المسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه يتعين ان تقول كتبت اسم هذا المسمى قاله
في الموضح ومن ورود الثاني وهو اضافة الموصوف الى الصفة قولهم حبة الحمقاء بالمد انما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقطعها
فتطاها الاقدام قاله الرضي وقولهم صلاة الاولى وقولهم مسجد الجامع وتاويله ان يقدر موصوف اضيف اليه المضاف المذكور فيقدر في الاول اسم عين وفي الثاني
اسم زمان وفي الثالث اسم مكان اي حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع وعدل عن تقدير الرضي مسجد الوقت الجامع لما ذكره ابن
الثالث وهو اضافة الصفة الى موصوفها قولهم جرد قطيفة بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء وسحق عمامة بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين
وتاويله ان يقدر موصوف ايضا ويقدر اضافة الصفة الى جنسها ويجري الضمير الاضافة فيهما بمعنى من لان المضاف بعض جنس المضاف لا موصوف به اذ الموصوف
محذوف فالمعنى شيء جرد من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة فشيء موصوف بجرد وسحق صفته والصفة فيهما مضاف الى جنسها ومعنى جرد بمعنى البالي ومعنى
الاضافة وذهب الكوفيون الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تاويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الآخرة وجانب الغربي وغير ذلك
فصل الغالب على الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد عنها كغلام من الغلام وثوب من غيرهم فانه يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوب زيد وقد
لا يضافان فيقال غلام وثوب ومنها ما يمتنع اضافته لملازمة التعريف كالمضمرات خلافا للتخليل في نحو اياك فانه يقول انهما ضميران اضيف احدهما الى الآخر وبعض الناظم
والاشارات واما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه وكغير اي من الموصولات المختصة والمشتركة وكغير اي من الاسماء الشرط وكغير اي من اسماء الاستفهام
وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما اضيفت اي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد تضاف اليه ومنها ما هو
واجب الاضافة الى المفرد وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ فينون وهو المشار اليه في النظم بقوله وبعض ذا قد يات لفظا مفردا نحو كل اذا لم يقع نعتا
ولا توكيدا وبعض واي قال الله تعالى وكل في فلك وفضلنا بعضهم على بعض وهل هما والحالة هذه معرفتان او نكرتان فذهب سيبويه والجمهور على انهما معرفتان بنية الاضافة
ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم مررت بكل قائما وببعض جالسا واصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي الى انهما نكرتان والزمه من لا يتعربهما ان يقولان بنصفا
وسدسا وثلثا بكونها معارف لانها في المعنى مضافاة وهن نكرات باجماع ورد بان العرب تحذف المضاف اليه وتقدر لا زيدة وقد جيء بالحال بعد كل وبعض على ارادة
اياما تدعوا ايا اسم شرط مفعول مقدم وما صلة والنوع الثاني ما يلزم الاضافة لفظا وهو المشار اليه بقول الناظم وبعض الاسماء يضاف ابدا وهو ثلاثة انواع الاول
ما يضاف للظاهر مرة وللضمير اخرى نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المرأتين وكلتاهما وعند زيد وعندك ولدى الباب ولديك وقصارى الامر وقصاراه بضم القاف
بمعنى غايته وسوى زيد وسواك والثاني ما يختص بالظاهر دون المضمر كاولي بمعنى اصحاب واولات بمعنى صاحبات وذي بمعنى صاحب وذات بمعنى صاحبة قال الله تعالى نحن اولو
قوة اي اصحاب قوة واولات الاحمال اي صاحبات الاحمال وذا النون اي صاحب الحوت وذات بهجة اي صاحبة بهجة والثالث ما يختص بالمضمر دون الظاهر واليه اشار الناظم بقوله
وبعض ما يضاف حتما امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع وهو نوعان احدهما ما يضاف لكل مضمر متكلم ومخاطب او غائب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وهو
وحد وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير على الاشهر فمن اضافته الى ضمير الغيبة نحو واذا دعي الله وحده ومن اضافته الى ضمير الخطاب نحو قوله وهو عبد الله بن عيدة الاعلى
القرشي وكنت اذ كنت الهي وحدكا لم يك شيء يا الهي قبلكا والهي الاول منادى سقط منه حرف النداء والثاني عليه ومن اضافته الى ضمير المتكلم نحو قوله وهو الربيع بن منيع الفزاري
اصبحت لا احمل السلاح ولا املك راس البعير ان نفرا والذئب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطرا قال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلاثمائة واربعين سنة على ما قيل
والنوع الثاني من النوعين ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة لفظا ومعناها التكرار لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها اول تضعيف العدد
وتكثيره وهي لبيك بفتح اللام وتشديد الباء الموحدة بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل سعديك الا بعد لبيك لان
لبيك هي الاصل في الاجابة وسعديك كالتوكيد لها قال المرادي اراد سيبويه بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد اجابة انتهى وحنانيك بفتح الحاء المهملة والنون بمعنى
تحننا عليك بعد تحنن قال طرفة بن العبد حنانيك بعض الشر اهون من بعض انشده سيبويه ودواليك بفتح الدال المهملة بمعنى تداولا بعد تداول وهذا النسب قول
ابن الخطار اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى ليس للبرد لابس وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا بعد اسراع قال العجاج ضربا هذاذيك

دطد ٤

ولهذا او حصا مني نفي الاجل المقضي والمعنى اضرب ضربا بعد ضرب بهذا بعد هذا يعبر عن التكرير والمعنى لحنا حاتيا والهدا الرعة ان القطع وغيره والوخص الخاء
والضنا المهمل الطعن الجايف وهو بفتح الواو وسكون الحائف الطعن وتأويله هذا ذلك وعامل لبيك من معناهما على حد قعدت جلوسا والتقدير اسرع في
دعاما البواقي من الامثلة من لفظها والتقدير اسعد واتحنن واندال ويجوز سيبويه مبتدا او مضاف اليه هذا ذيا البيت السابق للعجاج ودو البلاد تولو
وهو سحيم بن الحسحاس اذا شق بالبرد مثله ودواليك حتى كلنا غير لابس الحالية مفعول يجوز تقديره بفعله مبتدا ولبس وهذيزا مرعين ضعيف خبر يجوز للتعريف
بالاضافة الى الضمير والحال الواجبة التنكير وجوابه انه مؤول بنكرة كما في جاء زيد وحده ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت غير كونه مفعولا مطلقا الا خالد رد جوابه ان
ذلك يحتاج الى استقراء تام وجيئه عمرو سحيم بالتصغير وبمهملتين والحسحاس بمهملات اربع قال ابو عبيدة كان الرجل اذا اراد تاكيد المودة بينه وبين من يحبه شق
كل منهما برد صاحبه ليرى ان ذلك السابق للمودة بينهما ويجوز الاعلم وهو يوسف الشنتمري لقب بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا في هذا ذيك البيت
السابق للعجاج الوصفية لضربا بر دو وخبر يجوز لذلك وهو التعريف لان ضربا نكرة فلا يوصف بمعرفة ولان المصدر للتكثير لم يثبت غير كونه مفعولا مطلقا والجواب
عن التعريف انا لا نقول بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم وقوله اي الاعلم مبتدا ومضاف اليه فيها
في هذا ذيك وفي اخواته وهي لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ان الكاف متصلة بها حرف لمجرد الخطاب مثلها الكاف في ذلك مردود وخبر قوله ايضا لقولهم
بلام التعليل متعلق بمردود وحنانيه باضافته الى ضمير الغيبة ولبي زيد باضافته الى الظاهر فتعين ان يكون الكاف في لبيك واخواته اسما لقيام الاسم مقامها لان الاسم
انما يقوم مقام اسم ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذلك وذانك ففي ذلك دليل على انها اسم مضاف اليه وبانها اي الكاف الحرفية لا تلحق اسماء التي امضا لا تشبه
الحروف وكل ما يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك واخواته لانها لا تشبه الحرف فهذه ثلث علل للرد على الاعلم علتان وجوديتان وعلة
عدمية فاستعمل مع الوجودي اللام لانها الاصل في التعليل واستعمل مع العدمي الباء تغايرا بينهما وتفننا في التعبير والجواب عن الاولى ان حنانيه ولبي زيد شاذان وخارجان
عن القياس كما سيأتي ان شاء الله فيصلحان للرد وقول ابي حيان في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطلة ضعيف وعن الثاني ان النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم
في بعض المسائل وكما في انتهى وتمام بحث في ذلك وثالث للالتباس بالمفرد وشذت اضافة لبي الى ضمير الغائب نحو قوله انك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون
لقلت لبيه لمن يدعوني فدى ودوني زوراء بازاء ثم الرا جملة حالية من ياء المتكلم والزوراء الارض البعيدة وذات مترع صفتها والمترع من قولهم حوض ترع بفتح التاء المثناة
فوق والراء اي ممتلئ وبيون بفتح الموحدة وضم الياء المثناة تحت اي واسعة بعيدة الاطراف وكان مقتضى الظاهر ان يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب الى الغيبة مثل حتى
اذا كنتم في الفلك وجرين بهم وشذ ايضا اضافته الى الظاهر في قوله وهو اعرابي من بني اسد دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور واليه اشار الناظم بقوله وشذا
ايلاء يدي للبي وفي شرح الموافقات يدي في البيت زائدة ومسورا علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت ونابني بمعنى اصابني صلة
ما وجملة فلبى معطوفة على جملة دعوت والاصل فلباني اي قال لي لبيك فحذف المفعول والمعنى دعوت مسورا للامر الذي نابني من نوائب الدنيا فلباني واصل هذا
ان رجلا دعا رجلا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فاجابه الى ذلك ونص يديه بالذكر لانهما اللتان اعطتاه المال فهو تخلص من نائبته وقيل كانت عادة العرب اذا لبت
بماء النهي عن ذلك روي عن النبي انه قال اذا دعا احدكم اخاه فقال لبيك فلا يقولن لبي يديك وليقل اجابك الله بما تحب قاله الشاطبي وقال سيبويه هذا البيت
فيه رد على يونس في زعمه انه اي لبي مفرد واصله لبى بالف بعد الموحدة على وزن فعلى بسكون العين فقلبت الفه ياء لاجل الضمير كما قلبت في لدى وعلى لاتصالها بالضمير
بينهما اذ يقال فيهما لديك وعليك ووجه الرد من البيت ان الياء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت الفا كالف لدى وعلى لم تنقلب مع الظاهر اذ يقال لدى الباب وعلى زيد
بقيام الالف على الحال وقول ابن الناظم في شرح النظم ان خلاف يونس جار في لبيك واخواته وهم بفتح الهاء غلط وانما هو خاص بلبيك ومنها ما هو واجب الاضافة
الى الجمل مطلقا اسمية كانت او فعلية وهو اذ من اسماء الزمان وحيث خاصة من اسماء المكان واليهما اشار الناظم بقوله والزموا اضافة الجمل حيث واذ فاما اذ فنحو واذكروا
اذ كنتم قليلا باضافتها الى الجملة الاسمية واذكروا اذ كنتم قليلا باضافتها الى الجملة الفعلية واذ في هذين المثالين مفعول به لاذكر وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول
محذوف اي اذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم قليل واذ كنتم قليلا وشرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون فعلها
ماضيا لفظا كما مثل او معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وقد اجتمع اضافتها الى الاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين
اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن وقد يحذف ما يضاف اليه من الجملة باسرها للعلم به فيجاء بالتنوين عوضا منه اي من المضاف اليه كقوله تعالى ويومئذ يفرح
المؤمنون اي يوم اذ غلبت الروم فحذف جملة غلبت الروم وعوض منها التنوين وكسرة الذال لالتقاء الساكنين واذ باقية على بنائها على الاصح واليه
اشار الناظم بقوله وان ينون يحتمل افرادا اذ واما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد باضافة حيث الى الجملة الفعلية وجلست حيث زيد جالس باضافة حيث الى الجملة الاسمية
ولما كان اضافتها الى الجملة الاسمية اكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية ان لا يكون الجزء فيها فعلا نص على ذلك سيبويه وربما اضيف حيث الى المفرد
كقوله ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم فاضافة حيث الى لي وهو مصدر مفرد ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فانه قاس عليه ونطعنهم
بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء والمراد وسطهم
وبيض المواضي السيوف القواطع ولي العمائم شدها على الرؤس ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما الوجودية عند من قال باسميتها كابن السراج وتبعه الفارسي
وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقالوا انها اسم وهي ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ واستحسنه في المغني لانها مختصة بالماضي نحو لما
جاءني اكرمته والصحيح عند سيبويه انها حرف وجود لوجود واستدل له الموضح في شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وجه الدليل منه انها
لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل اما قضينا او دلهم اذ ليس معنى سواهما وكون العامل قضينا مردود بان القائلين بانها اسم

يزعمون انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية ما بعدها لا يعمل فيما قبلها واذا بطل ان يكون لها عامل تعين
انه لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكونه مضافا اليه ممنوع فان القائلين باسميتها لا يقولون باضافتها
لما بعدها اذ صرح بالمغني بذلك ومنها اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال لان اذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزمت في الشعر
عند غير الاخفش والكوفيين فانها تختص بالجمل الفعلية واليها اشار الناظم بقوله والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا
انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه ومضارعين نحو واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ومختلفين نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول ترى اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا
واما نحو اذا السماء انشقت فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور وهو من جواز دخولها على الجمل الاسمية فقيل انه مثل ان الشرطية
استجارك في التاويل فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اذا انشقت السماء كما ان احد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والاصل وان استجارك احد
لا ان السماء مبتدا والفعل بعدها خبره [illegible] لان شرط المفسر عليه ان يكون منفيا عليه عند الجمهور وكلامنا لان الاخفش والكوفيين لم
يوافقوا على امتناع الاسمية بعد اذا بل جوزوا ان يكون فاعلا بفعل محذوف [illegible] لان الشرطية لا تمتنع عليه بالاصالة كما قاله الموضح وغيره فلا فرق عندهم
بين اذا وان في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية واما قوله وهو الفرزدق اذا باهلي تحته حنظلية فاعل بشرط محذوف وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوف وباهلي فاعل بحذف يفسره
العامل في حنظلية ورد بان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ويسهله ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف ودليل باهلي منسوب الى باهلة قبيلة من قيس
عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي اكرم قبيلة من تميم الذي يكنى بلبس الدرع بالذال المعجمة بعين ترى ولد للرجل الباهلي الذي من حنظلية
ولد فذلك الولد النجيب الشجاع الذي بنا اهل فليس الدرع لشرفا بوبه فانه لد ما ضيه والظاهر المدرع بالذال المعجمة ومن الذي [illegible]
منطلق اشرف من باهلة [illegible] الضمير للموح والضمة الفتيه وابن اللقيطة [illegible]
بالاصل في نعل [illegible] وكذلك موجود لكن لو عن حبيبة والجزء هنا واجب لتقديم [illegible]
والجملة خبر كان المحذوفة هي واسمها ضمير الشأن والتقدير بجملة [illegible]
هذا خبر لمبتدا محذوف اي هي [illegible] ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بانه حذف [illegible]
فصل وما كان من اسماء الزمان بمنزلة اذ واذا في كونه اسم زمان مبهم للماضي كما ان اذ كذلك او لما يأتي كما ان اذا كذلك فانه بمنزلتهما فان كان بمنزلة اذ جاز
اضافته الى الجملة الاسمية والفعلية واليه اشار الناظم بقوله وما كاذ معنى كاذ اضف جوازا فلذلك تقول جئتك زمن الحجاج امير وكان الحجاج اميرا اي
او زمن كان الحجاج اميرا لان زمن بمنزلة اذ لافادة معنى المضي والناصب له جئت لانه بمعنى المضي فلا يعمل فيه الا ماض وما كان بمنزلة اذا جاز ان يضاف الى الجملة
الفعلية دون الاسمية فلذلك تقول اتيتك زمن يقدم الحاج بالاضافة الى الجملة الفعلية والناصب له اتيتك لانه مستقبل لا يعمل في المستقبل الا مستقبل ويمتنع
زمن الحجاج قادم على الابتداء والخبر لانه اي لان زمن بمنزلة اذا واذا لا تضاف الى الجملة الاسمية فكل ما كان بمعناها فهو في مثله واذا ادخل الناظم في مثله اذ
عليه في النظم وهو مستقبل اذ اجيب بقوله يوم هم على النار يفتنون فاضيف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها وبقوله يوم لا تملك نفس
وكونه شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب [illegible] ضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية وما لا تضاف اليها وهذا المذكور من الاية والبيت ونحوه عند ابن مالك
[illegible] لان الزمان محدود كما قال سيبويه
يحقق وقوعه [illegible] بالماضي [illegible]
مثل ويوم الزمان المحمول على اذ واذا اذا اضيف الى الجملة الاعراب على الاصل في الاسماء والبناء على الفتح حملا عليهما اي على اذ واذا لانهما بنيا لشبه الحرف في الافتقار
الا جملة واشتهر في النظم على مثله [illegible] ابن او اعراب ما كان قبل ما كان ماوليه فعلا مبنيا او اصليا او عارضا فالبناء ارجح والنص الناظم بقوله
وابن او اعرب ما كان قبل فعل بنيا واختار في النظم [illegible] للمناسبة قال لانه للزمان بل لشبه لنفس حرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة اليه
كان لكل منهما ما قبل نحو حين [illegible] ومثاله بالبناء الاصلي كقوله وهو النابغة الذبياني على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت الما اصح والشيب
وازع يروى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو ارجح لكونه مضافا الى مبني اصالة وهو عاتبت والبناء عارض نحو قوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على
حين يستصبين كل حليم يروى بالخفض على الاعراب والفتح على البناء لكونه مضافا الى مبني وهو يستصبين فانه مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وماضيه استصبى
فلانا اذا عده صبيا اي عده معلقا في علق الصبا وان كان ما وليه فعلا مضارعا معربا او جملة اسمية فالاعراب ارجح من البناء عند الكوفيين والاخفش
وواجب عند جمهور البصريين لعدم التناسب واعترض عليهم في نحو قوله تعالى في قراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح على البناء على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما في قراءة
الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق لقراءة البقية [illegible] ونحو انه لحق مثلها في جمع من الجنس [illegible] ولا تكون الاشارة لسابق اليوم لا
لزم كونه ظرفا للفتح [illegible] والكسر ارجح على الاعراب عند الكوفيين وما
[illegible] من لفظ الاضافة لفظا ومعنى
كلا وكلتا فانهما [illegible] الاشارة ولا يضاف لنكرة مطلقا فلا يجوز كلا رجلين وكلتا امراتين
البصريين خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين [illegible] بالظرف وحكوا كلتا جاريتين
عندك مقطوعة يدها اي تاركة الغزل فانه في المغني وهو [illegible] الشرط الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص نحو كلاهما او بمظهر
فالاول نحو كلاهما وكلتاهما والثاني نحو كلا الاستاذين وكلتا الجنتين وبالاشتراك بين المفرد والجمع نحو قول [illegible]

تقانيا فان كلتا مشتركة بين الاثنين والجماعة فلذلك صح اضافة كلا اليهما وانما صح قوله للخير وللشر معا وكلا ذلك وجه وقيل لان ذا وان كانت حقيقة في الواحد لانها اشارة
في المعنى لانها مشار بها اثنين وهما الخير والشر مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر فالاشارة بذا الى الموضعين يعود الى ما ذكر اي
من الخير والشر وبين ما ذكر من الفارض والبكر والبيت قاله عبد الله بن الزبعرى يوم احد قبل اسلامه والمدى بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بالواو وسكون الجيم مستقبل
كل شيء والقبل بفتح القاف والباء الموحدة يطلق على امور منها الجهة الواضحة ذكر ذلك بمعناه في القاموس يقول ان للخير والشر غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما
اي مستقبله الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبلة بمعنى ان كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه اليها المصلي والشرط الثاني
ان يكون المضاف اليه كلا وكلتا كلمة واحدة فلا يضافان الى كلمتين مفرقتين فلا يجوز كلا زيد وعمرو والى هذه الشروط الثلاثة اشار الناظم بقوله لمفهم اثنين معرف
بلا تفرق اضيف كلتا وكلا فاما قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات باضافة كلا الى متفرق وهما اخي وخليلي فمن نوادر الضرورة والخليل
الخلة وهي قال كما ابو بكر بن عبدك صفا المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره اصل الخلة الحاجة والعضد الساعد وهو بمعنى من المرفق الى الكتف وكنى
عن الاعانة والتقوية فان العضد قوام اليد وبشدتها تشتد والنائبات المصائب والمام النزول والملمات جمع ملمة وهي نوازل الدهر وكلا مبتدأ وواجدي بكسر الجيم
مفرد مضاف الى مفعوله الاول وهو ياء المتكلم خبر المبتدأ وعضدا مفعوله الثاني واجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنان و
يجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين آتت ومراعاة معناهما وهو قليل وقد اجتمعا في قول الفرزدق كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما
رابي فالحمل على الضمير المثنى مراعاة للمعنى وافراد رابي مراعاة اللفظ ومنها اي بفتح الهمزة وتشديد الياء وتضاف للنكرة مطلقا سواء كانت النكرة مفردة ام مثناة او مجموعة
نحو اي رجل واي رجلين واي رجال وتضاف للمعرفة اذا كانت المعرفة مثناة فاي الفريقين احق وكانت المعرفة مجموعة نحو ايكم احسن عملا ولا تضاف اي اليها اي الى
المعرفة حال كونها مفردة عن التثنية والجمع الا ان كان بينهما اي بين اي والمعرفة المفردة جمع مقدر نحو اي زيد احسن اذ المعنى اي اجزاء زيد احسن فتبين ان زيدا بلفظ
مفرد ويدل على الجمع وهو اجزاء او عطف مثلها عليها بالواو كقوله فلئن لقيتك خاليين لتعلمن ايي وايك فارس الاحزاب اذ المعنى اينا فارس الاحزاب والى هذين الشرطين
اشار الناظم بقوله ولا تضف لمفرد معرف ايا وان كررتها فاضف او تنو الاجزا والشرح ذلك كرها ان ايا الاستفهامية اسم عام لجميع الاوصاف فلا يخلو اما ان يراد بها
تعميم اوصاف بعض الاجناس او تعميم اوصاف بعض ما هو متميز باحد طرفي التعريف فان كان المراد بها الاول اضيفت الى منكر وطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة كل
دلالة المنكر على العموم مفردا او مثنى او مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال اي رجل واي رجلين واي رجال على معنى اي واحد من الرجال واي اثنين منهم واي جماعة منهم
وان كان الثاني اضيفت الى معرفة وامتنع ان تطابقه في المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرف على العموم ولذلك وجب كونه اما مثنى او مجموعا واما
مكررا مع اي بالواو لان المعرفين مع الواو في حكم المثنى لكونها لمطلق الجمع واما على تقدير مضاف دال على الجمع ولا تضاف اي الموصولة الا لمعرفة نحو ايهم اشد لان
معناها معنى الذي وهو معرفة ولا يجوز ان تضاف الى نكرة لا يقول اضرب اي رجل هو افضل خلافا لابن عصفور في اجازته ذلك ولا تضاف اي المنعوت بها والواقعة حالا
الا لنكرة فالاولى كمررت بفارس اي فارس بخفض اي نعتا لفارس والثانية كمررت بزيد اي فارس بنصب اي على الحالية من زيد وانما وجب اضافتها الى النكرة فيهما لان
النكرة والحال يجب ان يكونا نكرتين ومعنى اي فارس كامل في الفروسية واليهما اشار الناظم بقوله واخصص بالمعرفة موصولة ايا وبالعكس الصفة واما اي الاستفهامية
والشرطية فيضافان اليهما اي الى المعرفة والنكرة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن شرطا او استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما لان معنى الاستفهام والشرط
يؤتى بالمعرفة والنكرة ولهما اربعة امثلة مثال الاستفهامية المضافة الى معرفة نحو ايكم يأتيني بعرشها ومثال الشرطية المضافة الى معرفة ايما الاجلين قضيت فلا
عدوان علي ومثال الاستفهامية المضافة الى نكرة فبأي حديث ومثال الشرطية المضافة الى النكرة قولك اي رجل جاءك فاكرمه والحاصل ان اقسام اي خمسة وهي
ضربان ضرب لا يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ وهو اثنان المنعوت بها والواقعة حالا وما يجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاولى نحو اضرب ايا
افضل والثانية نحو قلت ثم اي والثالثة ايا ما تدعوا ومنها لدن وهي بمعنى عند فيكون اسما لمكان الحضور وزمانه كان عندك واليها اشار الناظم بقوله والزموا
اضافة لدن فجر الا انها اي لدن تخص عن عند بشيئين احدهما انها ملازمة لمبدأ الغايات الزمانية والمكانية جمع غاية وهي المسافة وعند غير ملازم الغايات فمن ثم امتنع
اجلست لدنه وعند يكونان لمبدأ الغايات وان اختلفا في اللزوم وعدمه يتعاقبان اي يتداولان على شيء واحد في نحو جئت من عند عمرو ومن لدنه وقد اجتمعا في التنزيل
قال الله تعالى في حق الخضر اتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جيء بعند فيهما او بلدن لصح ذلك ولكن ترك لدفع التكرار بخلاف نحو جلست عنده فلا
يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا الا بحرف الابتداء وهو من غير موجود هنا والامر الثاني ان الغالب في لدن استعمالها مجرورة بمن ونصبها قليل حتى انها
لم تات في التنزيل منصوبة وجر عند بمن دون جر لدن بها في الكثرة والامر الثالث انها مبنية على السكون وعلة بنائها اشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو
الظرفية وعدم التصرف الا في لغة قيس فانها اعربت لعدم تشبيهها بعند وبلغتهم قرئ لينذر باسا شديدا من لدنه باسكان الدال واشمامها الضم وكسر النون والهاء و
وصلها بياء في الوصل وهي قراءة ابي بكر عن عاصم في امالي ابن الشجري قال ابو علي واما ما روي عن عاصم من قراءته من لدنه بكسر النون فان ذلك لالتقاء الساكنين
الدال اسكنت كالباء من سبع وليس كسرة اعراب فظهر بهذا ان لدن مبنية دائما بخلاف عند فانها معربة دائما والامر الرابع جواز اضافتها الى الجمل كقوله وهو
صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب فاضاف لدن الى جملة شب والصريع المصروع وهو المطروح على الارض غلبة غوان بغين معجمة مفتوحة
جمع غانية وهي الجارية التي غنيت اي استغنت بحسنها عن الحلي وراقهن ورقنه اي اعجبهن واعجبنه والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد وكان
حقها ان تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الف بين همزتين فابدلت الاولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه اذ يحتمل ان يكون اضمار ان بدليل انها تظهر بعدها
احيانا قاله ابن الشجري ... سيبويه في لدن شولا ان كانت شولا ... والامر الخامس جواز افرادها عن الاضافة

بل غدوة كقوله وما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب بنصب غدوة فنصبها لدن على التمييز لان لدن في اخرها نون ساكنة وقبلها دال
تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشرة وقد تحذف نونها فاشبهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز
حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة على التمييز كنصب خلا براقود او على التشبيه بالمفعول به في نحو ضارب زيدا اذ ان نونها تثبت تارة وتحذف
اخرى كما في اسم الفاعل فعملت عمله قال ابو علي النون في لدن زائدة نقل ذلك عنه ابن الشجري وبه يتضح تشبيه لدن بضارب فسوغ حتى نصبت بعدها غدوة و
اليها اشار قول الناظم ونصب غدوة بها او نصبها انت على اضمار كان واسمها وابقاء خبرها والاصل لدن كان الوقت غدوة والذي دل على الوقت كلمة لدن قال ابن هشام
ويقال هذا احسن لان فيه ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة ويؤيده من لد شولا فالنصب على هذا ليس بلدن وانما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدليل
وحكى الكوفيون في غدوة رفعها بعدها اي بعد لدن على اضمار كان تامة اي لدن كانت غدوة وقال ابن جني لشبهه بالفاعل يرفع قال المرادي وظاهر ايهام رفعها
بلدن والجر القياس كما يجر سائر الظروف وهو الغالب في الاستعمال ولا تكن غدوة بعد لدن الا منونة وان كانت معرفة ولا تنصب غير غدوة الا مع وجود النون في لدن
دون حذفها وعند لا ينصب شيء من المفردات بعدها والامر السادس انها اي لدن لا تقع الا فضلة بخلاف عند فانها قد تكون عمدة تقول السفر من عند البصرة
فتجعل عند جزءا عن السفر والجر عمدة وهذا يخالف ما صحح في باب المبتدأ ان الجر متعلقها المحذوف الا ان يقال المسامحة اعلاما لما الزمن العمدة ولا تقول السفر
من لدن البصرة لان ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضلة ومنها مع الغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا وهي حينئذ اسم لمكان الاجتماع ولهذا يخبر بها
عن الذوات نحو زيد معك او زمان الاجتماع نحو جئتك مع العصر ومرادفة لعند فيجر بمن كقراءة بعضهم هذا ذكر من معي وحكاية سيبويه ذهب من معه
وهي اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند افرادها عن الاضافة نحو جاءا معا معرب لانه ثلاثي الاصل الا في لغة ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ابو قبيلة وغنم بفتح الغين
المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وائل ابو حي فيبنى على السكون لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع ام لم يوضع فانه الشاطبي كقوله وهو الراعي كما قول الشاطبي او جرير
كما قال العيني فريشي منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما الرواية بتسكين عين معكم ولم يكن سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتاخرون محتجين
بان ذلك وروده في الكلام نقل عن الكسائي ان ربيعة تقول ذهبت مع اخيك وجئت مع ابيك بالسكون ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والريش اللباس الفاخر والمال
ونحوه ولماما بكسر اللام وتخفيف الميم قليلا بعد قليل واذا التقى مع الساكنة العين ساكن اخر جاز كسرها على اصل التقاء الساكنين وفتحها استحبابا للاصل واتباعا
نحو مع القوم بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فاذا لم يفد الموضح وهو ان عينها تسكن قبل حركة نحو جئت
ولكن الموضح حاول شرح قول الناظم ومع قليل فيها ونقل فتح وكسر لسكون يتصل وقد تفرد مع عن الاضافة فتنون فتعين معنى جميعا فتنتصب على الحال من الاثنين نحو جاءا معا
قال فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا او من الجماعة المذكرين والمؤنثات فالاول كقول الخنساء ... فبادرا معا فاصبحن ... مستقر انتجع الفنا
وبادرا اي اسم مفعول من استقر الخوف اذا ادهشه والثاني كقول متمم بن نويرة اذا حنت الاولى سجعن لها معا اي اذا صوتت الحمامة الاولى هدرن جميعا لاجل صوتها و
اختلف في حركة معا اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب والكلمة ثنائية في حال الافراد كما كانت في حال الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة
فيها كفتحة يا فتى لانها لما افردت ردت اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا في الاضافة تاما في الافراد ولكن حذفت الفها في الوصل للساكنين الالف
والتنوين كما حذفت الف فتى لذلك قال ابن مالك وهو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا بتنوين معا في موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة نحو هم عدى
ولو كان باقيا على النقص لقيل الزيدون مع كما قيل هم يد على من سواهم واعترض بان معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله
لحقيقة ما بعده اما بالذات نحو مررت برجل غيرك او بالصفات كقولك الشمس دخلت بوجه غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا اشتغلت نحو
زيد غير عمرو فان ماهيتهما وهي الحيوان الناطق والتركيب صحيح واذا وقع غير بعد ليس وعلم المضاف اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على انها اسم
ليس وخبرها محذوف والتقدير وليس غيرها مقبوضا ونصبها على انها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها وجاز حذفه لفظا فيضم غير بغير
تنوين ثم اختلف في ضمته فقال المبرد والجرمي واكثر المتاخرين ضمة بناء لانها اي غير كقبل وبعد في الابهام والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه ونسب الى سيبويه فهي
اسم لليس او خبرها والجزء الاخر محذوف فعلى تقدير الاسمية فهي في محل رفع وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها لا هذه الضمة الموجودة لانها ضمة بناء وعلى الخبرية
فهي في موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غيرها فحذف من الاول الخبر ومن الثاني الاسم والى بناء غير على الضم اشار الناظم
بقوله واضمم بناء غيرا ان عدمت ما له اضيف ناويا ما عدما وقال الاخفش ضمة غير ضمة اعراب وحذف التنوين للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت في التقدير
عنده لانها اسم ككل وبعض في جواز القطع عن الاضافة لفظا لا ظرف للزمان كقبل وبعد ولا للمكان كفوق وتحت وعلى هذا فهي اسم لليس وعلامة رفعها الضمة الظاهرة
لا خبر لان خبر ليس لا يرفع وهذان القولان في الضمة جوزهما ابن خروف فعلى البناء هي اسم او خبر وعلى الاعراب هي اسم لا خبر ويجوز ليس غيرا بالفتح مع التنوين لقطعها
عن الاضافة لفظا ومعنى وعدم نية لفظ المضاف اليه فهي خبر لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا او غير والحركة على هذا اعراب باتفاق واعترض
بان غيرا يجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت الى مبني فيحتمل انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقي البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل ان يكون اسما وان
يكون خبرا لعدم الفتح مع التنوين كالضم مع التنوين والحركة اعراب لا اتفاق لان التنوين اما للتمكن فهو خاص بالمعرب او للتعويض فكان المضاف اليه مذكور وعدهما وقوع
ما يضاف اليه غير بقوله بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به في المغني وقال انه لحن وبالغ في الانكار على مرتكبه في شرح الشواهد ورد بان ابا العباس
يقول لا غير بالبناء على الضم كقبل وبعد كذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وانشد عليه في باب القسم من شرح التسهيل جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل
اسلفت لا غير تسأل وتبعهم صاحب القاموس ومنها قبل وبعد ويجب اعرابهما نصبا على الظرفية او خفضا بمن فقط في ثلث صور احدها ان يصرح بالمضاف اليه

كجلست بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده ولا يختصان بالزمان وقد يكونان للمكان كقولك قبل دارك او بعدها ولذلك سهل دخول من عليهما عند المعربين قاله الدماميني الصورة الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى في الاعراب وترك التنوين على حالهما كما لو ذكر المضاف اليه كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه اي ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا وقرئ شذوذا لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده وهي قراءة الجحدري والعقيلي الصورة الثالثة ان يحذف المضاف اليه ولا ينوى شيء لا لفظه ولا معناه ويبقى الاعراب المذكور بحاله من النصب على الظرفية او الخفض بمن ولكن يرجع التنوين الذي كان حذف للاضافة لزوال ما يعارضه من الاضافة لا لفظا ولا تقديرا كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقوله وهو عبد الله بن يعرب فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات بنصب قبل على الظرفية والرواية المشهورة بالماء الحميم الذي رواه الثعالبي بالماء الفرات قال الموضح وهو الانسب لان العذب والحميم الحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل الحميم البارد فهو من الاضداد وقوله ونحن قتلنا الاسد اسد خفية فما شربوا بعدا على لذة خمرا بنصب بعد على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للعوض وهي المسئلة المشهورة قال المرادي مسئلة اذا نونت هذه الغايات فالاظهر ان يختار سيبويه واصحابه تنوينه مرفوعا وعليه قوله فما شربوا بعدا على لذة خمرا ونحى الخليل واصحابه تنوينه منصوبا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا انتهى وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك نونا كما ينون سائر الاسماء النكرات تنوين التمكن وقال بعضهم معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما تنوين عوض وقال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن فمعرفتان في الوجهين وقيل بالاضافة لفظا في الاول وتقديرا في الثاني فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا لافتقارهما الى المضاف اليه معنى كافتقار الحروف لغيرها وبنيا على حركة فرارا من التقاء الساكنين وعلى الضم ليخالف حركة البناء حركتي الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة السبعة بالضم بغير تنوين وهما في هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة منوية والاصل والله اعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الحوفي وانما يبنيان على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانهما معربان سواء نوي معناه او لا انتهى واذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات لان الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة نهايتها آخر المضاف اليه لانه تتمة لها فاذا حذف المضاف اليه وتضمنت معناه صار آخر المضاف غاية قاله الدماميني ومثلها اول ومقابل خلف ودون واسما الجهات الست كيمين وشمال ووراء وامام وفوق وتحت وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد من انها اذا اضيفت لفظا اعربت لنصب على الظرفية وخفضا بمن واذا لم تضف لا لفظا ولا تقديرا اعربت الاعراب المذكور ونونت واذا حذف المضاف اليه فاذا نوي لفظه اعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوي معناه بنيت على الضم تقول جاء القوم ولا تنوين خلفا او اماما بالضم منهما اي خلفهم او امامهم ولكن حذف المضاف اليه ونوي معناه وبنيتهما على الضم قال رجل من بني تميم الاعور ابن ثعلبة بن مسافر لعناك عليه من قدام بالضم والاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل وبرد بن زاحم وكهم بنش بفتح الباء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة نصيب وقال معن بن اوس لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول بالضم والاصل اول الوقتين وذلك لان لكل منهما وقتا يموت فيه بقدر احدهما سابقا ولا يعرف عند المتبرز اول الوقتين المقدرين فبناه على الضم الرجلين والمنية الموت وحكى ابو علي الفارسي ابدأ بذا من اول بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر وبالخفض على نية لفظه وبالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف للوزن والوصف لانه افعل تفضيل اسم بمعنى الاسبق واستفيد من حكاية ابي علي ان لاول استعمالين احدهما ان يكون ظرفا كقبل وبعد والثاني ان يكون صفة كالاسبق وقال ابو حيان اذا قالوا امام او من عليك ولم يكن لقائله الامر وراء ووراء بالضم وانشد سيبويه لا يحمل الفارس الا الملبون المحض من امامه ومن دونه بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة لروي لكان مبنيا على الضم لانه في نية الاضافة قال الشاطبي وتقول جلست يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك ومنها حسب ويكون للتبيين ولها في العربية استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف اسم فاعل كفى فتستعمل مضافة استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتا لنكرة لانها لم تتعرف بالاضافة حملا على ما هي بمعناه كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل بنصب حسبك على الحال من عبد الله اي كافيا لك عن غيره وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم فحسبهم مبتدأ وسوغ الابتداء به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبره ويجوز العكس وهو اولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسبك نكرة وتنصب اسما لان نحو فان حسبك الله فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يرد على الاعراب الاول وتجر بالجر نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدأ ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مخصصة ودرهم نكرة غير مخصص وبهذا الاستعمال الثاني يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي فان العوامل اللفظية نحو ان والباء في المثالين الاخيرين لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق ولا العوامل المعنوية على الاصح والاستعمال الثاني من اصل القسم ان يكون حسب بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة عن الاضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه وحسب هذه هي حسب المتقدمة في الاستعمالين السابقين ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى الدال على النفي وتجدد لها ملازمتها للوصفية او الحالية او الابتداء وبناؤها على الضم بعد ان كانت معربة بحسب العوامل نحو قولك في الوصفية رأيت رجلا حسب وفي الحالية رأيت زيدا حسب فحذف المضاف اليه منهما ونوى معناه فبنيت على الضم قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون انتهى وعنى بالاضمار الحذف بدليل قوله فحذفت المضاف اليه منهما واضمرته في نفسك ولم تنون لانه نوي معنى المضاف اليه فبنيتها على الضم كقبل وبعد وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب فحسب مبتدأ حذف خبره اي فحسبي ذلك والمعنى واتت بها لا غير زيد لا غير فدخلت الفاء في الاخيرة تزيينا للفظ كما تدخل على قط وكذا في قولك قبضت عشرة فقط واقتضى كلام ابن مالك في قوله في النظم قبل كغير بعد حسب اول ودون والجهات ايضا وعل واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا اي حسب يعرب نصبا اذا نكر كقبل وقال بعد ابو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف ونذكرها تبعا للظروف الا ان ينقل عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة انتهى كلام فاراد ابو حيان بكونها نكرة قطعها عن الاضافة لفظا اقتضى ان تستعمل حالا حينئذ

ايحين

اي حين اذا كانت مضافة فانه اي فان نصبها على الحال مشهور في غالب الكتب حتى انه مذكور في كتاب الصحاح للجوهري مع كثرة تداول الايدي له قديما وحديثا فقال صاحب الصحاح فيه تقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول بالمعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال انتهى بنصبه فحسبك في الاول وقع نعتا لنكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف وايضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك اي بنصبها على الحال اذا نكرت او قلنا ان لها حالة تعريف وحالة تنكير لان مراده بقوله واعربوا نصبا اذا ما نكرا التنكير الذي ذكره في قبل وبعد وهو ان تقطع عن الاضافة لفظا وتقديرا وتنصب على الظرفية بحيث يقال رأيت زيدا حسبا او حسبا ولم يسمع ذلك لا مطلق التنكير كما توهم ابو حيان وما ذكره الموضح من ان مراد ابن مالك بذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب ان يحمل عموم قوله وما من بعده قد ذكرا على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب وعل الآتية واما عل فانها توافق فوق في افادة معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم اذا كانت معرفة فيما اذا اريد بها علو معين كقولك اخذت الشيء الفلاني من اسفل الدار والشيء الفلاني من عل اي من فوق الدار وكقوله وهو الفرزدق ولقد سددت عليك كل ثنية واتيت نحو بني كليب من عل اي من فوقهم والثنية طريق العقبة وتوافق فوق ايضا في اعرابها اذا كانت نكرة فيما اذا اريد بها علو مجهول كقوله وهو امرؤ القيس الكندي يصف فرسا مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل بكسر اللام اي من شيء عال وتخالفها اي وتخالف عل فوق في امرين احدهما انها اي عل لا تستعمل الا مجرورة بمن والثاني انها لا تستعمل مضافة بخلاف فوق فيهما كذا قاله جماعة منهم ابن ابي الربيع وهو الحق وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الالفاظ انه يجوز اضافتها وقد صرح الجوهري بذلك في الصحاح فقال يقال اتيته من عل الدار بكسر اللام او من عال وهو سهو قاله في شرح الشذور ومقتضى قوله في النظم واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انه يجوز انتصابها على الظرفية او غيرها كالحالية وما اظن شيئا من هذين الامرين وهما جواز اضافتها وجواز نصبها على الظرفية او غيرها موجودا في كلامهم وانما بسطت القول قليلا لان شرحي هذين اللفظين وهما حسب وعل لاني لم ار احدا من الشراح وفاهما حقهما من الشرح وبما ذكرته كفاية لمن تدبر والحمد لله على تيسير ذلك فصل يجوز ان يحذف ما علم من مضاف ومضاف اليه فان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه في اعرابه المضاف اليه وهو في ذلك قسمان سماعي وقياسي فالسماعي ما يصح اسناد القائم مقام المضاف بالاعراب في المعنى كقول عمرو بن ابي ربيعة لا تلمني عتيق حسبي الذي بي ان بي يا عتيق ما قد كفاني اراد يا ابن ابي عتيق والقياسي ما لا يصح فيه ذلك وهو اما فاعل نحو وجاء ربك اي امر ربك او نائب عن الفاعل نحو تنزل الملائكة تنزيلا اي نزول الملائكة قاله الراجحي وفيه نظر او مبتدأ نحو ولكن البر من آمن بالله اي بر من آمن بالله قاله الشاطبي وفيه نظر او خبر عن مبتدأ نحو شر المنايا ميت بين اهله اي ميتة ميت او مفعول به نحو واشربوا في قلوبهم العجل اي حب العجل او مفعول مطلق كقول الاعشى ميمون الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اي اغتماض ليلة ارمد او مفعول فيه نحو قولهم اتيتك طلوع الشمس اي وقت طلوع الشمس او مفعول له نحو جئت زيدا فضله اي ابتغاء فضله قاله ابن الخباز او مفعول معه نحو جاء زيد والشمس اي وطلوع الشمس او حال نحو تفرقوا ايادي سبا اي مثل ايادي سبا او مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت او بالاضافة نحو لعطاء اليوم دون عطاء غد اي دون عطاء غد ثم تارة يكون المحذوف مطرحا وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه ويعرف بعود ذلك الضمير عليه ونحوه فالاول نحو واسئل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها اي اهل القرية فاهل مطرح ولو التفت اليه فذكر الضمير في فيها ولو كان ملتفتا لقيل فيهم بعينها وشمل ذلك قول النظم وما يلي المضاف ياتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذفا ومن غير الغالب ان المضاف اليه لا يخلف المضاف في اعرابه بل يبقى على جره مع ان المضاف جره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا اخيه يقولان ذلك فابقوا اخيه على جره مع ان المضاف اليه كل محذوفة معطوفة على كل المذكورة اي وكل نار وانما قدرناه مجرورا بكل محذوفة ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور بالاضافة الى كل لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين لان امرئ المجرور معمول لكل وامرأ المنصوب معمول لتحسبين على انه مفعول ثان لتحسبين ومفعوله الاول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نارا المنصوب على امرأ المنصوب وعطفنا نار المجرورة على امرئ المضاف اليه كل لزم ان يعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع لان العاطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى ان ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائي والفراء والزجاج الى الجواز والتقدير ولا تحسبين كل امرئ امرأ وكل نار نارا فحذف المضاف وابقى المضاف اليه على جره واختير الحذف دون العطف لان حذف ما دل عليه دليل مجمع على جوازه والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه كما قدمنا والحمل على المتفق عليه اولى من الحمل على المختلف فيه واشار الناظم الى ذلك بقوله وربما جروا الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما لكن بشرط ان يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف وهذا الشرط اغلبي كما تقدم ومن غير الغالب قراءة ابن جماز بالجيم والزاي تريدون عرض الحياة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة على حذف مضاف اي عمل الآخرة فان المحذوف وهو عمل ليس معطوفا على مثله بل المعطوف جملة من مبتدأ وخبر فيها المضاف وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والاصل والله اعلم تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة ومن قدر عرض الآخرة فقد تجوز وان كان المحذوف المضاف اليه وهو الجزء الثاني فهو على ثلاثة اقسام لانه تارة يزال من المضاف وهو الجزء الاول ما يستحقه من اعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو قبضت عشرة ليس غيرها وما هو شبيه بالغايات ونحو من قبل ومن بعد وهما من اسماء الغايات كما مر في الفصل قبله وتارة يبقى على اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربنا له الامثال من الفاظ الاحاطة ونحو ايا ما تدعوا من اسماء الشرط وتارة يبقى اعرابه ويترك تنوينه كما كان في الاضافة وشرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه اي على المضاف اسم عامل في مثل المضاف اليه المحذوف وهذا العامل اي المضاف اما مضاف كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل والاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذفوا ما حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل الثاني المضاف اليه نصف فبقي المضاف الاول وهو ربع على حاله فلم ينون لان المضاف اليه منوي لفظه وعطف عليه نصف وهو اسم عامل فيما حصل الجر بالاضافة اليه وما حصل المحذوف معمول للاول لانه فضلة وذهب سيبويه الى انه من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاكثر

خذ ربع ما حصل ونصفه ثم الخمس ونصفه بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذف الهاء اصلاحا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل
وهذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز الا في الشعر واختار الناظم انه من الحذف من الاول لدلالة الثاني فلا فصل فهي عنده جائزة قياسا وسماعا واليها اشار الناظم
بقوله ويحذف الثاني فيبقى الاول كحاله اذا به يتصل بشرط عطف واضافة الى مثل الذي له اضفت الاول وهو غيره بالرفع اى غير مضاف وهو عامل في مثل المحذوف كقوله
علفتها مالى ضمنت النعم بمثل او انفع من وبل الديم فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم او انفع من وبل الديم فحذفت وبل الديم من الاول
لدلالة الثاني عليه والعامل فيه انفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلفت والوبل بسكون الباء الموحدة المطر الشديد والديم
بالدال جمع ديمة وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق ومن غير الغالب قولهم ابدأ بذا من اول بالخفض من غير تنوين على نية لفظ المضاف اليه اى من اول الامر
وقراءة بعضهم وهو ابن محيصن فلا خوف عليهم بالرفع من غير تنوين على الاهمال اى فلا خوف شئ عليهم واما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال
كثير من النحويين انه لا يفصل بين المتضايفين الا في الشعر خاصة لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة الجزء منه لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين اجزاء الاسم
لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو قول البصريين والحق عند الكوفيين ان مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السعة بفتح السين وهي النثر وضدها
ان يكون المضاف الا اسما يشبه الفعل وان الفاصل بينهما معمولا للمضاف وان يكون مفعولا واسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم احدها ان يكون المضاف الاول
مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم برفع قتل على النيابة عن الفاعل
للمفعول ونصب اولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله واولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه
وحسن ذلك ثلاثة امور كون الفاصل فضلة فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التاخير من اجل ان المضاف اليه مقدم
لتقدم مقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف واما قراءة ابن عامر فشئ لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا فكيف
في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته انتهى وقول الشاعر عتوا اذ اجبناهم الى السلم رأفة فسقناهم سوق البغاث الاجادل فسوق مصدر
مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح و
البغاث بتثليث الموحدة اوله وبالمثلثة آخره فاوله مثلث النقط وآخره مثلث النقط وبينهما غين معجمة طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد والاجادل جمع اجدل وهو
الصقر واما ظرفه عطف على قوله اما مفعوله اى والفاصل اما مفعول المضاف كما تقدم او ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها فترك مصدر
ومضاف ونفسك مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله محذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وهو
مفعول معه التقدير ترك نفسك شانها يوما مع هواها سعي في رداها ويحتمل ان يكون الاصل ترك نفسك فتكون من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل
المسئلة الثانية من الثلاث ان يكون المضاف وصفا بمعنى الحال والاستقبال والمضاف اليه اما مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده
رسله بنصب وعده وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف اليه من اضافة الوصف لمفعوله الاول ووعده مفعوله الثاني
والمضاف اليه والاصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده وقول الشاعر ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج فسواك مبتدا ومانع خبره
وهو اسم فاعل متعد الى مفعوله الاول وهو المحتاج وفضله المفعول الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل وسواك مانع المحتاج فضله او ظرفه عطف على مفعوله
مفعوله الاول كما تقدم او ظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور كقوله عليه الصلاة والسلام هل انتم تاركوا لي صاحبي فتاركوا جمع تارك اسم فاعل مضاف الى
وهو صاحبي بدليل حذف النون ولي جار ومجرور ظرف تاركوا وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل هل انتم تاركوا صاحبي لي وقول الشاعر فرشني بخير
لا اكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف اليه من اضافة الوصف لمفعوله ويوما ظرف ناحت بمعنى انه متعلق به وفصل
به بين المضاف والمضاف اليه ورشني امر من رشت السهم اذا الزقت عليه الريش والمعنى اصلح حالي ومدحتي مفعول معه والعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين
والسين المهملتين مكنسة العطار التي يجمع بها العطر وهي كناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد وقول الشاعر ان يكون المضاف لا يشبه الفعل و
يكون الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحكى ابن الانباري هذا غلام ان شاء الله ابن اخيك بجر ابن
باضافة الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط وهو ان شاء الله وزاد ابن مالك الفصل باما كقول تابط شرا هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر في
رواية الجر والاسار بكسر الهمزة الاسر والمسائل الاربع الباقية من السبع تختص بالشعر لفقد الضابط المذكور احدها الفصل بالاجنبي ونعني به معمول غير المضاف
وان كان عاملهما واحدا فاعلا كان الاجنبي كقوله وهو الاعشى ميمون بن قيس انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا فانجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق بانجب
وايام ظرف زمان متعلق بانجب وهو ظرف زمان مضاف واذ مضاف اليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي من المضاف
لانه معمول لغيره اى انجب والداه به ايام اذ نجلاه يقال انجب الرجل اذا ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجيم نسلاه او مفعولا معطوف على فاعلا اى فاعلا كان كما مر او
كقوله وهو جرير يسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف فيسقي مضارع متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع الى ام عمرو في البيت قبله وندى
مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسواك مفعوله الثاني فصل بين المضاف والمضاف اليه وتقديره يسقي ندى ريقتها المسواك والمسواك اجنبي من ندى لانه
ليس معمولا له وان كان عاملهما واحدا وهو يسقي والامتياح بمثناة فوقانية فتحتانية فحاء مهملة الاستياك والمزنة السحابة والرصف بفتحتين جمع رصفة وهي حجارة
مرصوف بعضها الى بعض وماء الرصف ارق واصفى او ظرفه كقوله وهو ابو حية النميري كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل فاضاف كف الى يهودي
وفصل بينهما بالظرف وهو اجنبي من المضاف لانه ليس معمولا له وخط المفعول وكيف متعلق به ويقارب او يزيل نعتان ليهودي المسئلة الثانية من السبع الفصل

بفاعل المضاف كقوله فان وجدتنا للهوى من طب لا عدمنا قهر وجد صب فاضاف قهر الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل
ما وجدنا للهوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجد والصب العاشق ويحتمل ان يكون منه اى من الفصل بالفاعل او من الفصل بالمفعول قوله وهو الاحوص
لئن كان النكاح احل شئ فان نكاحها مطر حرام في رواية الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالهاء وهي محتمل للفاعلية والمفعولية بدليل انه روي
بنصب مطر ورفعه فان كان بالرفع فالتقدير فان نكاح مطر اياها فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطرا هي فهو من الفصل بالفاعل
والحاصل ان الهاء المتصلة بالنكاح اما ان يكون مفعوله فتكون في تقدير اياها او فاعله فتكون في تقدير هي على الاول فاعل النكاح مطر وعلى الثاني المرأة
فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين فالهاء مجرورة باضافة المصدر اليه لان المضاف لا يضاف لشيئين وسبب قول الاحوص
ان السلطان مطرا كان في الناس منظرا وكان تحته امرأة من اجل النساء وكانت تبغضه وهو يحبها في ذلك المسئلة الثالثة الفصل بنعت المضاف
كقوله وهو معاوية بن ابي سفيان نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن ابي شيخ الاباطح طالب فصل بين المتضايفين وهما ابي وطالب بنعت
المضاف وهو شيخ الاباطح ويقول في جعل شيخ الاباطح نعتا للمضاف وهو ابي دون المضاف اليه وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا والمرادي هو عبد الرحمن
بن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة المفعول كما في تهذيب الاسماء وهو قاتل علي كرم الله وجهه والاباطح جمع بطحاء والمراد مكة لان ابا طالب كان
من مكة ومن اعيان اهلها واشرافها المسئلة الرابعة الفصل بالنداء بمعنى المنادى كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام فاضاف برذون الى زيد
وفصل بينهما بالمنادى اسقط حرفه وحمار خبر كان اى كان برذون زيد حمارا يا ابا عصام ويقيت خامسة وهي الفصل بفعل ملغى كقوله باي تراهم الارضين حلوا الا
باي الارضين تراهم وسادسة وهي الفصل بالمفعول لاجله كقوله معاود جرأة وقت الهوادي اراد معاود وقت الهوادي جراة والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله
فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا اجز ولم يعب فصل يمين واضطرارا وجدا باجنبي او بنعت او ندا والله اعلم فصل في احكام المضاف للياء الدالة على المتكلم
يجب كسر آخره اى المضاف لمناسبة الياء سواء كان صحيحا كغلامي وعبدي او شبيها بالصحيح كدلوي وظبيي ويجوز فتح الياء واسكانها واختلف في ايهما اصل فقيل الفتح وقيل
الاسكان وجمع بينهما بان الاسكان هو الاصل الاول لانه اصل كل مبني والياء مبنية والفتح اصل ثان لانه اصل ما بني وهو على حرف واحد وعلى القولين الاسكان
اكثر ويستثنى من هذا الحكم وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها اربع مسائل لا يأتي فيها ذلك وهي المقصور كفتى وقذى بذال معجمة والمنقوص
كرام وقاض والمثنى وشبهه كاثنين بالموحدة وغلامين واثنين وبالمثلثة وجمع المذكر السالم وشبهه كزيدين ومسلمين وعشرين فهذه الاربعة آخرها واجب السكون
لان آخر المقصور والمثنى المرفوع الف وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة في ياء المتكلم والياء مع الالف والحرف المدغم فيها
المتحرك والياء معها واجبة الفتح للخفة والتحرك لالتقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله آخر ما اضيف لليا اكسر اذا لم يك معتلا كرام وقذى او يك كابنين
وزيدين فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذي وندر اسكانها بعد الالف في قراءة نافع ومحياي ومماتي في الوصل بسكون ياء محياي ولبيان ان ذلك في الوصل
عليه وعاني والا فلا حاجة لذكره وندر كسرها بعدها اى بعد الالف في قراءة الاعمش والحسن البصري قال هي عصاي بكسر الياء على اصل التقاء الساكنين وهي لغة
مطردة في بني يربوع في ياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة والاعمش ويحيى بن وثاب وما انتم بمصرخي بكسر الياء في الوصل وذلك
اللغة حكاها الفراء وقطرب واجازها ابو عمرو بن العلاء وابو الشاطبي وبذلك سقط ما قال المعري في رسالة الترجيع اصحاب العربية كما كرهوا قراءة حمزة وما انتم بمصرخي
بالكسر والموضح في شرح الحواشي والمعري لم يقصد الطعن على علماء الاسلام ولعل الذين كرهوا لغتهم اسكان يا الاضافة فالتقى ساكنان ونظيره الكسر في
وان كان الكسر في الياء اثقل وتدغم ياء المنقوص والمثنى في حالتي الجر والنصب وياء المجموع جمع السلامة في ياء الاضافة لاجتماع المثلين كقاضي ورضاي
ورأيت ابني بفتح النون وزيدي بكسر الدال ومررت بابني وزيدي وتقلب واو الجمع السالم في حالة الرفع ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون
قلبت الواو ياء تقدمت او تاخرت ثم تدغم الياء المنقلبة عن واو في ياء المتكلم لاجتماع المثلين كقوله وهو ابو ذؤيب في بنيه الخمسة حين هلكوا اجمعا في طاعون
اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وقبله لا تقلع فاودى بني معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن المضاف لياء المتكلم واصله بنوي على نحو ما تقدم وان كان
قبلها ضمة قلبت الضمة كسرة كما في اودى بني وجاء مسلمي وعشري وظاهر سياقه انه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وسوق ذلك تابع للترتيب الذكري
وتدغم الياء فيه والواو وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن واختار ابن جني ان يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو وكان اجمع جروا واصله اجروا فانهم قلبوا الضمة كسرة
لانها اضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو ياء لاجلها فلم يقدموا على الحرف الاقوى الا بعد ان اقدموا على الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكان اقداما على الاقوى من غير تدريج
فلا يمكنهم العكس في ادلو لانه يؤدي الى قلب الواو ياء لغير موجب بخلاف في مسلمي فان في مسلم قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون وانما تدغم قلب الضمة
في ادلو والواو في مسلمي لان قلب الواو ياء ناشئ عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناشئ عن قلب الواو ياء او كان قبل الواو فتحة ابقيت لتدل على الالف المحذوفة
لالتقاء الساكنين كمصطفي بفتح الفاء جمع مصطفى بالقصر واما مصطفي بكسر الفاء فانه جمع مصطف بالنقص وسلم الف التثنية من القلب اتفاقا فسلمها
لقلبها ياء والحق الناظم فقال فالف سلم واجازت هذيل في الف المقصورة قبلها ياء عوضا عن كسر الحرف الذي يستحقها ما قبل الياء والى ذلك اشار الناظم
بقوله وعن هذيل انقلابها ياء حسن كقوله وهو ابو ذؤيب الهذلي سبقوا هوي واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع فهوي اصله هواي فقلبت الالف ياء
وادغمت في ياء المتكلم والواو في سبقوا للعود الى بنيه الخمسة في قوله اودى بني واعنقوا تبع بعضهم بعضا في الموت وتخرموا بالخاء المعجمة والراء مبني للمفعول اى
المنية واحدا بعد احد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز ان يكون تصغير مهذول وهو المضطرب من تصغير الترخيم
بن مدركة بن الياس بن مضر ابو حي وهي ابن مدركة امهما هند بنت وبرة اخت كلب وبرة ولا يختص قلب الف المقصورة ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى بن عمر

وهذه وهي عصى دويت من النية قال الشاطبي واتفق الجميع من العرب على ذلك وهو قلب الالف ياء مع ياء المتكلم لغة الطرفين كما قال المرادي وهو فان كلك

في المضاف الى ياء المتكلم وعلى المرضية لا انضاف دون دعوى الاتفاق نظرا الى ان بعض العرب لا يقلب فيقول لداي وعلاي قاله المرادي في شرح التسهيل ولا الالف

قلب لا الفا ياء بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو عليه لديه ولديها وكذا الحكم في الى نحو اليه وظاهر كلام المرادي السابق ان من يقول لداي يقول الاي فانه قال

ان قال ذلك وكذا الى ... هذا باب اعمال المصدر واعمال اسم المصدر ومدلولها يختلف فيه

المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث ... اسم المصدر على الحدث ... بواسطة او لا على المصدر ... الاسم الدال على

الحدث من غير ... وان كان علما موضوعا على ... للجرة بسكون الجيم ... بفتح الميم الاولى ... مبتدأ ميم زائدة

لغير المفاعلة كمضرب ومقتل بفتح اولهما ... كغسل ووضوء ... في قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا

فانما اي فاني ... جواب الشرط ... خبر المبتدأ والشرط معترض

بينهما وجوابه خبر المبتدأ وهو قوله ... الاسم الدال ...

[illegible]

[illegible]

او فعل بفتح الفاء وكسر العين بقلة واشار اليها الناظم بقوله وفي فعيل قل ذا وفعل وتسمى هذه الخمسة امثلة المبالغة فيعمل عمله بشروطه المتقدمة والى ذلك
يشير قول الناظم فيستحق ماله من عمل نال كاللافح بالقاف المضمومة والخاء المعجمة اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا فنصب جلالها
بلباس لاعتماده على صاحب الحال قبله لان اخا الحرب لباسا حالان تقدم صاحبها في البيت قبله واراد بالجلال بالجيم ما يلبس في الحرب من الدروع والجواشن و
الولاج مبالغة في والج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الاصل عماد واراد بها البيت نفسه اعقلا بالعين المهملة والقاف من
العقل يقال اعقل الرجل اذا اضطرب رجلاه من الفزع ونصبه على الحال او على الخبرية لليس ان لم يمنع تعدد خبرها والمراد انه ثابت القدم في الحرب بنفسه ومعها انه
واذا قامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب وقال ابو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم في مرثية ابي امية بن المغيرة المخزومي ضروب بنصل السيف وقد تسمى السيف
سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف اي هو ضروب او انه ضروب ونصل السيف شفرته ولذلك
اضافه الى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والزاد ما كان يعرف لاهل السمان للضيفان عند عدم الزاد وحكى سيبويه بمعناه انه لمنحار بوائكها فنصب بوائكها
جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من النوق بمنحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان وقال عبد الله بن قيس الرقيات فتاتان اما
منهما فشبيهة هلالا والاخرى منها تشبه البدر فنصب الهلال بشبيهة مبالغة في شبيهة لاعتمادها على ذي خبر محذوف تقديره اما فتاة منهما فشبيهة
وقال زيد الخيل سمي بذلك لانه كان له خمسة افراس مشهورة فاضيف اليها وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها
فديد فنصب عرضي بمزقون جمع مزق مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان المتوجه على الفاعلية لاتاني وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من شتمه
حسبه بحامي عنه والجحاش بجيم ثم حاء مهملة واخره شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمير خبر مبتدا محذوف اي هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام
اسم ماء في جبل والفديد بالفاء الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع التي يصوتون عنده واعمال امثلة المبالغة قول سيبويه
واصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها الاوزان المضارعة
ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل و
اجاز الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعمل وفهم وعلم وضل تنبيه اسم الفاعل وجمعه صحيحا وتكسيره مذكرا او مؤنثا وتثنية امثلة المبالغة
وجمعها كمفرد هن في العمل والشرط والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل قال الله تعالى والذاكرين الله كثيرا فالذاكرين جمع ذاكر
فاعله مستتر فيه والجلالة منصوب به ولا يحتاج الى شرط لانه بال وقال الله تعالى هل هن كاشفات ضره فكاشفات جمع كاشفة وناعلها مستتر فيها وضره مفعولها
وهي معتمدة على المخبر عنه وهو هن وقال الله تعالى خشعا ابصارهم يخرجون فخشعا جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير ابي عمرو وحمزة والكسائي وابصارهم فاعل به لاعتماده
على صاحب الحال وقال عنترة العبسي الشاتمي عرضي ولم اشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمي فدمي منصوب بالناذرين وهو مثنى ناذر بالذال المعجمة والمراد
وارادبهما ابني ضمضم حصين ومرة واراد بدمي قتلي والمعنى انهما يتنذران على انفسهما في الخلاء انهما اذا لقياه قتلاه فاذا لقياه امسكا عنه هيبة له وجبنا منهما
وقال طرفة بن عبد ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر فغفر بضم الغين والفاء جمع غفور من امثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه وذنبهم مفعوله واعتماده على اسم
ان المفتوحة على تقدير الباء وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه انهم زادوا على غيرهم بانهم لا يفخرون بشرفهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم متواضعون
للناس وروي بالجيم جمع فجور من الفجور وهو الكذب الفرق ويقع على القليل والكثير يقال فجر الرجل اذا كذب ومعناه انهم لا يفسقون ولا يكذبون قاله ابن الحداد
في شرح ابيات الجمل فصل يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل ان ينصب به اي بالوصف وان يخفض باضافته اليه للتخفيف مفردا كان الوصف او جمعا وقد قرئ
في السبع ان الله بالغ امره قد جعل الله لكل شيء قدرا وهل هن كاشفات ضره بالوجهين النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة لا الاول قرأها بالخفض
والتنوين بالنصب والثانية قرأها غير ابي عمرو بالخفض وابو عمرو وحده بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض واما ما عدا التالي فيجب
نصبه لتعذر الاضافة بالفصل بالتالي والى ذلك يشير قول الناظم وهو انصب ما سواه مقتضى نحو خليفة من قوله تعالى اني جاعل في الارض خليفة وقال بعض الفتح وكذا
جاعل الليل سكنا الصواب حمله هنا كان الوصف منها غير عامل كما في قوله على الاثر واذا اتبع المجرور بالوصف باحد التوابع الخمسة فالوجه جر التابع على اللفظ نقول هذا
ضارب زيد وعمرو بالخفض عطفا على لفظ زيد ويجوز نصبه باضمار وصف منون او فعل اتفاقا اي وضارب عمرا او يجوز نصبه بالعطف على المحل عند بعضهم وهم
الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحتمل المذهبين قول الناظم واجرر وانصب تابع الذي انخفض كمبتغ جاه ومالا من نهض وبعض
اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل بان يكون بمعنى الماضي فينصب الشمس في وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار جعل او باضمار فعل مناسب لمعنى الوصف لا غير اي لا يجوز
الفعل يجوز اضماره فلا يسوغ لك ان تجعلها منصوبة باضمار وصف منون او بالعطف على محل الليل لان جاعل على هذا غير عامل لكونه بمعنى جعل واما اذا كان اسم الفاعل
بمعنى الاستمرار في الازمنة ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار
معنى الحال او الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه قاله اليمني في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز ان يكون الشمس معطوفة على محل الليل
باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال وان يكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشري
كون الشمس معطوفة على محل الليل تنبيه اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة
وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة وهو لذلك على ثلاثة انواع احدها ما يجوز ذلك فيه اتفاقا وهو ما اخذ من فعل قاصر كطاهر القلب والثاني ما يمتنع
ذلك فيه اتفاقا وهو ما يتعدى الى اكثر من واحد والثالث ما اختلف فيه وهو ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور

وابن ابي الربيع ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا امتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن مالك امن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد
اي ان عبيده ظالمون وذلك اذ قوله مثلا بعد قول القائل ليس عبيد فلان ظالمين لغيرهم يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر
كان حسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه ومن شاهده من كلام العرب قول عبد الله بن رواحة تباركت اني من عذابك خائف واني اليك تائب النفس باخع وشاهده من
المتعدي لواحد قول الاخرم ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما
هذا باب اعمال اسم المفعول وهو ما دل على حدث ومفعوله فخرج بقوله
ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد كمضروب ومن المزيد فيه بضم الميم وفتح ما قبل الاخر
المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج ويعمل عمل فعل المفعول اي الفعل المبني للمفعول وهو كاسم الفاعل في انه ان كان مقرونا بال عمل مطلقا لما تقدم من انه واقع موقع الفعل
لكونه لفعله صلة ال والفعل يعمل مطلقا وان كان مجردا من ال عمل بشرط الاعتماد على الاستفهام او النفي او المخبر عنه او الموصوف وذي الحال وبشرط كونه للحال او الاستقبال
لا للماضي كما مر في اسم الفاعل جوازا ومنعا والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم المفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه تقول في
المجرد من ال المعتمد على المخبر عنه زيد معطى ابوه درهما الان او غدا فزيد مبتدا ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وابوه نائب الفاعل به وهو مفعوله الاول
ودرهما مفعوله الثاني كما تقول في الفعل المبني للمفعول زيد يعطى ابوه درهما بالرفع وتقول في المقرون بال المعطى كفافا يكتفي كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة
كما تقول الذي يعطى ان اردت الحال او الاستقبال او اعطي ان اردت الماضي فالمعطى مبتدا وهو متعد لاثنين ومفعوله الاول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر فيه
عائد الى ال الموصولة وبه كفافا مفعول ثان وجملة يكتفي من الفعل والفاعل خبر المبتدا وينفرد اسم المفعول المتعدي الى واحد اذا اريد به معنى الثبوت عن اسم
الفاعل المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدوث بجواز معاملته معاملة الصفة قال في التسهيل في اخر باب الصفة
المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان يجعل اسم مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب واما اسم المفعول فاجري
مجرى الصفة فانه الصفة المشبهة برفع السببي على الفاعلية على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي
ومن خطه نقلت وعقبه بقوله ويشمل هذا قول الفائل بالوضع يدل على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول اشهر ويجاب بان حال اسم المفعول
اشبه اي اذا اريد به معنى الحدوث واما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصب السببي على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز
ان كان نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قوله ثبوت ودينار وشاة ودرهم فهل انت مرفوع بما ههنا راس ومن شواهد النصب
قوله لو صفت طرفات لم تروع بصفاتها ما ابدت بخلوة وجاتها ومن شواهد الجر بمن لقاي الجون مغرور نفسه فلما وان او نام تمثل تعودا بجوار اضا
الى ما هو مرفوع به في المعنى مسبوقا بالنصب وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول ونصب الاسم المرفوع به على التشبيه بالمفعول
اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق الى اضافته لمرفوعه الا بان
يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه شبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير
الموصوف فينصب فيضاف اليه ثم يجر بالاضافة وزاد من فتح اجواز وصف المتعدي لواحد يجري صفة المتعدي لاثنين والى ذلك يشير قول الناظم وقد يضاف ذا الى
اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع والاصل انك تقول الورع محمودة مقاصده بالرفع ثم تحول الاسناد عن المرفوع الى الضمير المضاف اليه وهو الهاء فيستتر
في محمود ويعوض منه ال على راي الكوفيين فتنصبه فتقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم بعد اي نصب المقاصد بجرها فتقول الورع محمود المقاصد بالجر بعد
ثلاثة اعمال وقد تبين ان هذه الاوجه اصلها الرفع وهو دونها في المعنى ويتفرع عنه النصب والجر والله اعلم بالصواب
هذا باب ابنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد
اعلم ان للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة اوزان لا رابع لها فعل بالفتح في عينه ويكون متعديا لواحد كضربه فانه متعد الى الهاء المتصلة به وقاصرا كقعد فقعد وفعل بالكسر
في عينه يكون قاصرا كسلم بكسر اللام ومتعديا كعلمه فانه متعد الى الهاء ولو مثل بفهم كان اولى لما سيأتي وقدم الغالب في المفتوح والمكسور على غير الغالب فيهما
وفعل بالضم في عينه ولا يكون الا قاصرا ولا يتعدى الا بتضمين او تحويل كظرف بضم الراء واما فعل المفتوح العين وفعل المكسور العين المتعديان فقياس
مصدرهما الفعل بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك اشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى لواحد من ذي ثلاثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شيء
ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا انك تفعل مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور الاول وهو فعل المفتوح العين المتعدي
يشمل الصحيح والمعتل بالفاء او العين او اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز كالاكل مصدر اكل والصحيح نحو الضرب مصدر ضرب والمضاعف نحو الرد مصدر
رد ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمي مصدر رمى والثاني وهو فعل المكسور العين المتعدي كالفهم والصحيح
مصدر فهم واللثم مصدر لثم ومهموز الفاء نحو الامن مصدر امن والمضاعف نحو المس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين نحو الخوف ومعتل اللام نحو الغني
قال في شرح الكافية المنبئة فيقاس على ما ذكر ما لم يسمع تبعا لسيبويه والاخفش وقيده ابن مالك في التسهيل بان يفهم عملا بالفم نحو شرب شربا ولقم لقما واما فعل المكسور
العين القاصر فقياس مصدره الفعل بفتح الفاء والعين والى ما اشار الناظم بقوله وفعل اللازم بابه فعل ويكون في الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف فالصحيح
كالفرح مصدر فرح والمهموز كالاشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين كالعور ومعتل اللام نحو الجوى والمضاعف نحو الشلل مصدر شل الا ان دل
فعل القاصر على حرفة ولا بتصريفا مصدر الفعالة بكسر الفاء كولي عليهم ولاية وعداه بعلى لتصحيح التمثيل اما اذا تعدى بنفسه نحو ولي امرهم فلا لان الكلام
في القاصر فان المعنى ولم يمثل الحرفة استغناء عنه بالولاية لان الولاية في معنى الحرف لكنه لم يكتف بذلك في المفتوح العين بل مثل لهما كما سيأتي وتبعه عليه
ابن يقول والا ان دل على لون فقياسه فعلة كالحمرة والسمرة والادمة وقال ابن الحاج ان كان علاجا ووصفه على فاعل فقياس مصدره الفعل لخو نغم و

والارزوق وانعول والصعو مصادر قدم من السفر ورزن الشي وعسل بالشي اي لزمه لصق به وصعد في الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه الكثيرهم واما فعل المفتوح العين القاصر فقياس مصدره الفعول بضم الفاء والعين كالقعود والجلوس والخروج والدخول وفي انتقاله ثلثة مذاهب ثالثها انها بقياس فيما لم يسمع وهو الصحيح واليه يشير قول الناظم وفعل اللازم مثل قعد له فعول باطراد وقال ابن الحاج يقل في معتل العين كقيام وسار وغاب وابى وانما يفردون من ذلك الى الفعل كالصوم والعود والارب الحيم وهو الجبن والحيض والنعم انتهى الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفعال بكسر الفاء كالاباء مصدر ابى والنفار مصدر نفر والجماح مصدر جمح والاباق مصدر ابق واعترض الاباء بانه متعد تقول ابيت الشي اذا كرهته والكلام في اللازم او دل على تقلب واضطراب فقياس مصدره الفعلان بفتح الفاء والعين كالجولان مصدر جال والغليان مصدر غلى او دل على داء فالمطرد فيه الفعال بضم الفاء كمشى بطنه مشاء او دل على سير فقياسه الفعيل بفتح الفاء كالرحيل مصدر رحل والذميل مصدر ذمل او دل على صوت فقياسه الفعال بضم الفاء او الفعيل بفتح الفاء فالاول كالصراخ والعواء مصدر عوى والثاني نحو الصهيل مصدر صهل الفرس والنهيق مصدر نهق الحمار والزئير بزاي فهمزة مكسورة مصدر زار الاسد والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ما لم يكن مستوجبا فعالا او فعلانا فادر او فعالا او دل على حرفة وولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء فالحرفة كتجر في المال تجارة بالمثناة الفوقية اوله وليس منه نجر الخشب بالقدوم بالنون وغلط ... خياطة لانها متعديات والكلام في القاصر والولاية نحو امر عليهم امارة اذا حكم وسفر بينهم سفارة اذا اصلح وعرف على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة مقيس في الولايات والصنائع والحاصل ان فعل القاصر يطرد في مصدره فعول الا في هذه المعاني السبعة وهي الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب في الامتناع فعال وفي التقلب فعلان وفي الداء فعال وفي الصوت فعال او فعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو نغم نغاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا واطرد انفراد فعالة في الرعاة وفعيل في السير واطرد في الولاية والحرفة فعالة واما فعل بالضم في عينه فقياس مصدره الفعولة بضم الفاء كالصهوبة مصدر صهب الشعر اذا احمر حمرة صافية والصعوبة مصدر صعب ضد سهل والسهولة مصدر سهل الامر والعذوبة مصدر عذب الماء والملوحة مصدر ملح والفعالة بفتح الفاء كالبلاغة مصدر بلغ والفصاحة مصدر فصح والصراحة بالمهملتين مصدر صرح والى ذلك يشير قول الناظم فعولة فعالة لفعلا وما جاء مخالفا لما ذكرنا من المصادر القياسية فبابه السماع وهو معنى قول الناظم وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل واراد بذلك انه ينقل ولا يقاس عليه كقولهم في فعل المفتوح العين المتعدي جحده جحودا وشكره شكورا وشكرانا والقياس جحدا وشكرا وقالوا اجدا على القياس وكقولهم في فعل المفتوح العين القاصر مات موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيخوخة ونم نميمة وذهب ذهابا بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول وكقولهم في فعل المكسور العين المتعدي علم علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم في فعل المكسور العين القاصر رغب رغوبا بزيادة الواو والقياس رغبا بفتحتين ورضي رضا بكسر الراء وبخل بخلا وسخط سخطا بضم اولهما وسكون ثانيهما والقياس فيهن فتح الاول والثاني واما البخل والسخط بفتحتين ففعلي القياس كالرغب بفتح الراء والغين المعجمة وكقولهم في فعل المضموم العين نحو حسن حسنا وقبح قبحا بضم اولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة والفعالة وذكر الزجاج وابن عصفور ان فعلا بضم الفاء وسكون العين قياس في مصدر فعل المضموم وهو خلاف ما قاله سيبويه فهذه نبذة من المصادر وهي كثيرة لا تكاد تنضبط وذكر في التسهيل منه نيفا وتسعين مصدرا اهمها العدد عشرون تنقسم ثلاث ثلاث كل ثلاثة منها ... بحركة الفاء وقد ذكرت امثلتها في شرحي على التسهيل فلينظر منه والله اعلم

هذا باب مصادر غير الثلاثي وهو مصادر رباعي المجرد والمزيد فيه من الثلاثي اعلم انه لا بد لفعل كل ماض غير ثلاثي من مصدر مقيس فقياس مصدر فعل بالتشديد من مزيد الثلاثي اذا كان صحيح اللام التفعيل كالتسليم مصدر سلم والتكليم مصدر كلم والتطهير مصدر طهر والتوحيد والتيسير والتعويل والصبر واليه اشار الناظم بقوله وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس ومعتلها اي معتل اللام فقياسه التفعيل كذا اي كقياس صحيح اللام في التقدير ولكن بحذف ياء التفعيل التي بعد العين وجوبا ويعوض منها التاء الدالة على التانيث لكونها اقوى على قبول الحركات من حروف العلة فيصير بعد الحذف والتعويض وزان التفعلة كالتوصية بالصاد المهملة مصدر وصى على اولاده والتسمية مصدر سمى والتزكية مصدر زكى ماله واليه الاشارة بقول الناظم وزكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو كرمه تكرمة وجربه تجربة وقد يستغنون عن ياء التفعيل بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطا تخطئة وهنا تهنئة وجزا تجزئة ووجوه بان مثل تخطئة يجوز فيه ابدال الهمزة ياء قياسا مطردا لانها همزة محركة بعد ياء زائدة كخطية فلما اطرد الابدال المذكور صار شبه اللام كانها ... التفعيل غير الغالب تخطيا وتهنيا وتجزيا حكاه عن سيبويه وحكى سيبويه نبأ تنبيا وزعم ابو زيد ان التفعيل فيه اكثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ما سمع وبهذا اخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور وقياس افعل اذا كان صحيح العين الافعال بكسر الهمزة كالاكرام مصدر اكرم والاحسان مصدر احسن والابعاد مصدر ابعد ... مصدر ... واليه اشار الناظم بقوله واجمل اجمالا ومعتلها اي ومعتل العين فقياسه الافعال كذا اي كقياس صحيح العين ولكن ينقل حركتها اي حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها فتنقلب العين الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان فيلتقي ساكنان وهما الالف المنقلبة عن العين والف المصدر ثم تحذف الالف الثانية عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف انما هي الالف الاولى لانها عين الكلمة ... ومذهب سيبويه اولى لزيادتها وقربها من الطرف وعلى القولين يعوض عنها التاء كاقام اقامة واعان اعانة واصلها اقواما واعوانا فاعلا بالنقل والحذف والتعويض واليه الاشارة بقول الناظم ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم وقد تحذف التاء للاضافة عند ابن مالك نحو واقام الصلوة وفي الحديث كاسناد البلد والاصل واقامة الصلوة واسناد البلد تحذف التاء لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف في غير الاضافة حكى الاخفش اجاب اجابا وقياس ما اوله همزة وصل من فعل الماضي الخماسي والسداسي ان تكسر ثالثه ويزيد قبل اخره الفا فينقلب مصدرا نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفاء وهما من باب الافتعال ... التاء في الاول ... تاء في الثاني وانطلق انطلاقا وهو من باب الانفعال واستخرج استخراجا وهو من باب الاستفعال والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يلي الاخر مد وافتح مع كسر تلو

الثاني

والثالث مما افتتحا بهمز وصل ولا بد من تقييده بما اوله همزة وصل بان لا تكون اصله تفاعل كتطاير ولا تفعل كتطير اذا ادغم الثاني الطاء واجتلب همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا يزاد الف قبل اخره بل يضم الحرف الثالث الاخير نظرا الى الاصل نحو اطاير اطايرا واطير اطيرا وجملة الافعال الماضية التي اولها همزة وصل وفاقا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا تكون الا خماسية او سداسية فان كان استفعل معتل العين عمل فيه ما عمل في مصدر افعل المعتل العين من نقل حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها وقلب العين الفا وقلبها لالتقاء الساكنين وتعويض تاء التانيث عنها فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة والاصل استقواما واستعوادا ففعل فيهما ما ذكرنا واليه اشار الناظم بقوله واستعذ استعاذة وجاء فيهما على الاصل اغيمت السماء اغياما واستحوذ الشيطان استحواذا بالتصحيح وقياس تفعلل ما اوله التاء وما كان على وزنه في الحركات والسكنات وعدد الحروف وان لم يكن من بابه ان يضم رابعه فيصير مصدرا واليه اشار الناظم بقوله وضم ما يربع في امثال قد تلملما ومجموع ذلك عشرة ابنية تفعلل وتفعل وتفعيل وتمفعل وتفعلى وتفاعل وتفوعل وتفعيل وتفعول وتفعلت كتدحرج تدحرجا وتحمل تحملا وتشيطن تشيطنا وتمسك تمسكا وتقلسى تقلسيا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا ... تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا ويجب ابدال الضم كسرة ان كانت اللام ياء نحو التواني والتوالي بضم ما قبل الياء فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا فيؤدي الى وقوع واو قبلها ضمة اخر اسم معرب في ذلك مرفوض في اسمائها لان الاسماء عرضة لان تضاف لياء المتكلم وياء المتكلم اذا اضيف اليها اسم في اخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء وادغامها في ياء المتكلم كمسلمي رفعا وقياس مصدر فعلل وما الحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة والملحق بفعلل ستة ابنية وهي بيطر بيطرة وحوقل حوقلة وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلقى سلقاة وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل سنبلة وشريف الزرع قطع ورقه وعذيط وما بل وبرنا الجبة ... وهو الحنا وفعلال بالكسر الفاء ان كان مضاعفا وهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد كزلزال ووسواس بسينين مهملتين ووشواش بشينين معجمتين وهو كلام فيه اختلاط وهو اي فعلال في غير المضاعف سماعي كسرهف سرهافا وقال سرهفت الصبي اذا احسنت غذاءه ولم يسمع في دحرج دحراجا نص على ذلك الصيمري وغيره ولا في الملحق بفعلل الا حيقالا مصدر حوقل وبذلك يقيد قول الناظم فعلال او فعللة لفعللا واجعل مقيسا ثانيا لا اولا ويجوز فتح اول المضاعف تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف واكثر ان يعني بالمفتوح اسم الفاعل لا المصدر نحو من شر الوسواس اي الموسوس ولهذا وصف بالخناس وما بعده وهما من صفات الذوات وقياس فاعل بفتح العين كضارب وخاصم وقاتل الفعال بكسر الفاء والمفاعلة نحو الضراب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين ان يكون فاعل للمشاركة كما تقدم او لا نحو نادى نداء ومناداة والى ذلك الاشارة بقول الناظم لفاعل الفعال والمفاعلة واللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالسته مجالسة ولم يقولوا جلاسا واصل الفعال فيه الفيعال وقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيرابا وقاتل قيتالا ويمتنع الفعال فيما فاؤه ياء نحو ياسر ويامن فلا يقال ياسر يسارا ولا يامن يمانا لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم انه لم يوجد منه الا ... وانما يقول مياسرة وميامنة وشذ ياومه يواما ابن سيده وحكاه ميامنة وعلى القياس وما خرج عما ذكرنا فشاذ واليه الاشارة بقوله وغير ما مر السماع عادله كقولهم كذب كذابا بالتشديد فيهما والقياس تكذيبا وقولهم ... ترى شهلة صبيا والقياس ... ولكنه حمل على ما هو بمعناه ... والشهلة بفتح الشين المعجمة العجوز ... اذا اخذت الولد ... امراة ترقص صبيا وخص الشهلة بالذكر لانها اضعف من الشابة وكقولهم تحمل تحمالا بكسر التاء والحاء وتشديد الميم والقياس تحملا وترامى القوم رميا بكسر الراء والميم المشددة والياء المشددة والقياس تراميا وحوقل حيقالا والقياس حوقلة وهي الفتور عن الجماع للكبر واشتد منه حوقالا بالفتح لانه مخصوص بالمضاعف واقشعر جلده قشعريرة بضم القاف وفتح الشين والقياس في مصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب تكذيبا وفي معتلها التزكية وفي مصدر تفعل نحو تحمل تحملا وفي مصدر تفاعل المعتل اللام نحو تراءى تراميا وفي مصدر فوعل نحو حوقل حوقلة وفي مصدر افعلل نحو اقشعر اقشعرارا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على الترتيب

فصل ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف التام بفعلة بالفتح في الفاء كما في فعلها كجلس جلسة ولبس لبسة وبه يهتدى المثال التي على انه لا فرق في ذلك بين ان يكون في المصدر زيادة على حروف الفعل كالجلوس جلوسا او لا كالبس لبسا فان لم تكن زيادة ... على زيادة التاء مع فتح اوله وان كان ثم زيادة فانك تطرحها وتاتي بمصدر الثلاثي وغيره وشذ لقيته لقاءة واحدة حكاها سيبويه وان طرحت الزيادة فانك تبني فعله من اللفظ وتختمها بالتاء فرقا بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل في الجنس والواحد ان يفرق بينهما بالتاء الا ان كان بناء المصدر العام اي المطلق الصادق على القليل والكثير عليها اي على صلة بالتاء فيدل على المرة منه اي من المصدر العام المبني على فعله بالوصف بالواحدة وشبهها كرحمه رحمة واحدة اي مرة ويدل على الهيئة وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل بفعلة بالكسر في الفاء فرقا بينها وبين المرة كالجلسة والركبة والقتلة بكسر اولها وفيها العمل المتقدم الا ان كان بناء المصدر العام عليها اي على فعلة بكسر الفاء فيدل على الهيئة منه بالصفة ونحوها كنشدت الضالة نشدة عظيمة او نشدة الملهوف ويدل على المرة من غير الثلاثي رباعيا او كان غيره بزيادة التاء على مصدره القياسي كانطلاقة واستخراجة فان كان بناء المصدر العام اي المطلق على التاء دل على مرة منه بالوصف بالوحدة كاقامة واحدة واستقامة واحدة ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة لانه غير قياسي بل قيل غير مسموع كما تقدم عن الصيمري والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدران قياسي وسماعي لحقت القياسي دون السماعي فان كان له مصدران قياسيان او سماعيان لحقت الاغلب منهما قاله الشاطبي ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة لان بناء الفعلة لا يتاتى فيه اذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد اثباته فيها فاجتنب ذلك واستغني عنه بنفس المصدر الاصل الا ما شذ من قولهم اختمرت المراة خمرة بالمعجمة والراء غطت راسها بالخمار وانتقبت نقبة غطت وجهها بالنقاب وتعمم الرجل عمة على راسه بالعمامة وتقمص قمصة على جسده بالقميص وكان القياس عدم الحذف الا انهم هدموا ابنية المصادر فبنوا الفعلة حرصا على البيان وليدل

التواني و التوالي

دفعة ايضا واحدة

باب كيفية ابنية اسماء الفاعلين

ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة لهيئة كجلسة لمرة وفعلة لهيئة كجلسة من غير ذي الثلاثة بالتاء المرة شذ فيه كالخمرة والله اعلم بالصواب هذا باب كيفية ابنية
اسماء الفاعلين تقدم ان هذا الجمع غير سائغ والصفات المشبهة بها اي وصف الفاعل من مضارع الفعل الثلاثي المجرد من الزوائد على وزن فاعل بكسر العين
وزيادة الف بعد الفاء بعد اسقاط حرف المضارعة بكثرة في فعل بالفتح حالكونه متعديا الى المفعول كضربه فهو ضارب وقتله فهو قاتل او لازما للفاعل كجرى
فهو ذاهب وغذا بالغين والذال المعجمتين بمعنى سال فهو غاذ يقال غذا الماء اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشيب اذا اسرع ويعمل
متعديا يقال غذا الطعام وغذوته اناباللبن فيكون من قسم المتعدي وفي فعل بالكسر حالكونه متعديا الى المفعول كامنه فهو امن وشربه فهو شارب وركبه فهو
راكب وذلك مستفاد من قول النظم كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون ويقل الفاعل في فعل بالكسر القاصر على الفاعل كسلم فهو سالم وفي فعل الدهم
كثرة بمعنى جاد فهو فاره اي حاذق والى ذلك اشار الناظم بقوله وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى وانما قياس الوصف من فعل المكسور العين اللازم فعل
بفتح الفاء وكسر العين كفرح واشر المنون فيهما والاشر الذي لا يحمد النعمة والعافية وافعل في الالوان فالخلقة فاللون كاخضر واسود والحل اي اسود العينين
عن اكتحال الحلي اي اسود حمرة الشفتين والخلقة نحو اعور واعمى واجهر وهو الذي لا يبصر بالشمس وبفعلان نحو ويكون العين فيما دل على الامتلاء وحرارة البطن
فالاول كشبعان وريان والثاني نحو عطشان وصديان بمعنى عطشان والى ذلك يشير قول النظم بل قياسه فعل وافعل فعلان نحو اشر وصديان ونحو الاجهر
الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف وشريف وفعل ودونه اي دون فعيل فعل بفتح الفاء وسكون العين كشهم بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى النجابة وضخم بالضاد
والخاء المعجمتين ضخم الشيء اذا غلظ ودونهما اي دون فعيل وفعل افعل كاخضب بالخاء والضاد المعجمتين يقال خطب اللون اذا كان احمر الى الكدرة وفعل
كبطل وحسن وفعال بالفتح في الفاكجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل بفتحتين كجنب بالجيم والنون وفعل بكسر الفاء وسكون العين كعفر بالعين المهملة والفا
اي شجاع ماكر وفي القاموس انه الخبيث الماكر والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل اولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جمل وافعل فيه قليل وفعل وبذ يستغنون
عن صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من البتة فيترك القياس المطرد ويستعملون غيره كشيخ واشيب وطيب وعفيف ولم يقولوا شائخ وشايب ولا طايب وعاف بالبتة
كما استغنوا بتركه تارك عن ودع ووادر ووذر وودع ووادع واليه يشير قول النظم وبسوى الفاعل قد يغنى فعل ومحل الاستغناء ما لم يستعمل له فاعل اما ما استعمل قياسا
وسمع غيره فلا بين الاستغنا نحو مال يميل فهو مائل واميل قال الشاطبي تنبيه جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل الا اذا قصد
الحدوث فهي اسماء فاعلين الا فاعلا كضارب من المتعدي وقائم من اللازم فانه في الاصطلاح اسم فاعل الا اذا اضيف فاعل مرفوعه عن المعنى وذلك فيما دل على الثبوت
كطاهر القلب وشاحط الدار بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين اي بعيدها والاصل طاهر قلبه وشاحط داره فصفة مشبهة ايضا وقد اشبعنا الكلام فيه
باب عالة وكان ينبغي ان يوخر هذا التنبيه الى اخر الباب لئلا يوهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة وكل ومن امثلة الموضح لان
الصفة المشبهة مستقيم الراي ومعتدل القامة فصل وبابنية وصف الفاعل من غير الفعل الثلاثي المجرد بلفظ حروف مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان
حرف المضارعة وشذ كسرها في معين من اعان ومغيرة من اغار ومبين من ابان وبشرط كسر ما قبل الاخر تشبيها باسم الفاعل من الثلاثي وشذ مسهب من سهب
بمعنى من احض وملفج من الفج من الفتح بفتح ما قبل الاخر فيهن مطلقا اي سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج فكره حالكونه اسم فاعل غير كره حالكونه
مضارعا او مفتوحا في المضارع كمتعلم ومتدحرج واما نحو مختار ومنقاد ومتحاب بالادغام فكسر ما قبل الاخر فيهن مقدر واذا كان اسم فاعل والى بناء اسم الفاعل
من غير ذي الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الاخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة احرف العلة لان الواو تزاد ولا زاد الياء
والالف يوضان في الباس اسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانهما من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح تؤدي
الى الباسه بان الموضع من الثلاث ولو في بعض الصور نحو مكرم والكسر تؤدي الى الباسه باسم الالة منه والله اعلم بالصواب هذا باب كيفية ابنية اسماء المفعولين
تقدم ان هذا الجمع غير سائغ ما بني وصف المفعول من مضارع الفعل الثلاثي المجرد التام المتصرف على زنة مفعول من المتعدي كمضروب ومقصود ومعلوم وبني
اللازم كمدعو عليه وممرور به ومدت الميم لما مر في اسم الفاعل وفتحت للخفة وضم ما قبل الاخر كما من لمكان ثم اشبعت الضمة فتولد منها الواو ولذا يلزم في
يقول مفعل في كلامهم ومنه اي من الاسم المفعول الثلاثي الاتي على وزنه مفعول مبيع ومقول ومدعو الا انها غيرت عن صيغة مفعول في اللفظ فاصل مبيع
مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وخصت الحذف لزيادتها وقربها من الطرف هذا
مذهب سيبويه في مبيع ومقول وذهب الاخفش الى ان المحذوف منهما عين الفعل وان الضمة في مبيع قلبت كسرة لادغام الياء في الياء واصل مدعو مدعوو
ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والى بناء اسم المفعول من الثلاثي اشار الناظم بقوله وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كاتٍ من قصد وبنا
وصف المفعول من غيره اي من غير الثلاثي المجرد بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة فكان حرف المضارعة لما مر في اسم الفاعل وفتح ما قبل الاخر وان
شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الاخر وذلك مستفاد من قول النظم وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر وما بنى من المتعدى فلا
يحتاج الى صلة نحو المال مستخرج ومن اللازم فيحتاج الى صلة نحو زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين بمعنى مدهون وكحيل بمعنى مكحول وجريح
بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح قال ابن مالك وهو مرجعه السماع وان كان كثيرا واليه اشار الناظم بقوله ونابه نقلا عنه ذو فعيل وفيل بنقاس فيما ليس له
فعيل بمعنى فاعل كقتيل لا فيما له فعيل بمعنى فاعل نحو ندبه بفتح الدال ورحم بكسر الحاء كما لهم قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو
عقدت العسل فهو عقيد واعله المرض فهو عليل اي معقد ومعل هذا باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد ووجه الشبه بينهما
انها تؤنث وتثنى وتجمع فنقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون

وضاربا

كيفية ابنية اسماء الفاعلين

وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانه اقل درجات المتعدي وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبو
ولكونها مفعولة من فعل القاصر ولكنها لما اشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها
دون افادة الحدوث وخاصتها انها التي استحسن جر فاعلها وهو فاعل بها في المعنى سواء كانت وصفا لازما لا يمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع الفم
ام يمكن انفكاكه كحسن الوجه ونقي الثغر وطاهر العرض فان الحسن والنقاية والطهارة مما توجد وتفقد فخرج ما يستحسن الاضافة الى الفاعل في المعنى اسم الفاعل
المتعدي نحو زيد ضارب ابوه فان اضافة الوصف وهو ضارب فيه اي في هذا التركيب الى الفاعل وهو ابوه ممتنعة اذ لا يقال الضارب ابيه لئلا يتوهم الاضافة
الى المفعول وان الاصل زيد ضارب اباه وخرج اسم الفاعل القاصر نحو زيد كاتب ابوه فان اضافة الوصف وهو كاتب فيه الى الفاعل وهو
وان كانت لا تمتنع على قلة لعدم اللبس بالاضافة الى المفعول لكون الكاتب لا تقع على الذوات لكنها على قلتها لا تحسن لان الصفة الدالة على الثبوت لا تتصل المرفوع
حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها فيستتر فيها ويصير بعد ذلك شبيها بالمضاف لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه
الصفة نفس مرفوعها في المعنى واللازم باطل وما يلزم مثله والدليل الثاني انهم يؤنثون الصفة بالتاء في نحو هند حسنة الوجه ولو لم تكن الصفة مسندة الى
ضمير هند لذكرت كما تذكر المرفوع قاله ابن عصفور فهذا التحويل حسن ان يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير
زيد فيكون مسندا الى جملة بعد ان كان مسندا الى وجه وذلك حسن لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جميع جملته مجازا عن الاسناد الى الجزء منه فهو
من الاسناد الى الكل وارادة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن ابي الربيع اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل عدة امور كل اثنين
منها بمنزلة شيء واحد لان الجار والمجرور كالشيء الواحد كذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف اليه فلما ارادوا التخفيف لم يمكنهم ان يزيلوا شيئا
الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة ويسند كانها جارية على من هي له ... ان يقال ذلك ويمتنع ان يقال
زيد كاتب ابوه زيد كاتب الاب ... ولا يحسن ان تسند الكتابة الى جميعه ... الاب كاتب ابوه الى المضاف اليه وهو
من الاسناد الى المضاف اليه وارادة المضاف ... الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل ... كل منها وارادة الاخر مجاز والابوة والبنوة
وقد تبين بما شرحنا ان العلم بحسن الاضافة في الصفة الى مرفوعها موقوف على النظر في معناها وهو نسبة الحدث الى موصوفها على سبيل الثبوت فما جاز من الصفات
ان يسند الى ضمير موصوفه فاضافته الى مرفوعه حسنة وما لا فلا لا موقوف على معرفة كونها صفة مشبهة ... ابن هشام المذكور في قول النظم صفة
استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل كما توهم ابن الناظم حيث قال في الشرح هذه الخاصة لا تصلح لتعريفها الصفة المشبهة وتمييزها تماما لان العلم
الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متاخر عنه وانت ان تعلم ان كل ما ان العلم بالمعرف يجب تقدمه على العلم بالمعرف فاشعر ونقرير الدور
ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه
الموضح بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة وان كانت متوقفة على استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على صفة كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف
على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى الضمير لا يكون فيه لبس ولا قبح فيحسن حينئذ الاضافة الى الفاعل فصل وتشارك الصفة المشبهة
اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتانيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردت من ال وتختص هذه الصفة المشبهة عن اسم
الفاعل بخمسة امور على ما هيهنا احدها انها تصاغ من الفعل اللازم وضعا او قصدا دون الفعل المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم
وضعا كحسن وجميل فانهما مصوغان من حسن وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الاب ومضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول
اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في اخر هذا الباب وهو اي الاسم الفاعل المراد به الحدث يصاغ منهما اي من اللازم والمتعدي
من اللازم كقائم ومن المتعدي نحو ضارب الامر الثاني انها تكون للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم كحسن الوجه دون الماضي المنقطع والمستقبل فلا
يقال حسن الوجه امس ولا غدا وهو اي اسم الفاعل يكون لاحد الازمنة الثلاثة نحو حاسن امس او الان او غدا والحاصل من هذه المادة انك ان اردت ثبوت الوصف
قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره والى هذا الامر اشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الامر الثالث انها ان تكون مجارية للمضارع في تحركه
وسكونه والمراد تقابل حركة بعينها اذ لا تشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي سواء كانت مصوغة من ثلاثي
وغيره فالثلاثي نحو طاهر القلب وضامر البطن وغير الثلاثي نحو مستقيم الراي ومعتدل القامة فانها مجارية ليطهر ويظهر ويستقيم ويعتدل وغير مجارية
له اي للمضارع وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن وجميل وضخم وملآن فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملأ وقول الزمخشري وابن الحاجب وابن العلج
وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله مصيبها ... واخي شاحط دار بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد
صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط وجوابه ممكن انهم ان يقولوا اما ورد من ذلك اسم فاعل اجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة ولا يكون اسم
الفاعل الا مجاريا للمضارع كضارب يضرب ومنه قائم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وداخل ويدخل لان توافق اعيان الحركات
غير معتبر كما تقدم الامر الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن بخلاف منصوبه فانه يجوز تقديمه منصوبه عليه نحو
زيد عمرا ضارب ومن ثم بفتح المثلثة اي من اجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه صح النصب في نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره
باسم فاعل محذوف في نحو زيد انا ضاربه لان ما يعمل في المتقدم عليه يصح ان يفسر عاملا فيه وامتنع نصب الشيء المتقدم على الصفة المشبهة المشتغل عنه بنصب سببه
بصفة مشبهة محذوفة في نحو زيد ابوه حسن وجهه فلا يجوز نصب زيد بصفة مشبهة محذوفة معلمة على زيد تفسيرها الصفة المذكورة المشتغل عنه بنصب وجهه
لان الصفة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفع
على انه مبتداء ثان وحسن خبره والجملة خبر

لان

لان الصفة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدا اما وحسن جزء والمراة والجملة خبر زيد كما امتنع ان يقال وجه الاب بعد زيد حسنه
بنصب الوجه الامر الخامس انه يلزم ان يكون معمولها سببيا اى اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه فوجهه معمول حسن وهو سببي
لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد واما متصل بضمير موصوفها معنى نحو زيد حسن الوجه فالوجه معمول حسن وهو حسن لانه اسم ظاهر متصل بضمير
الموصوف معنى اى الوجه منه اى من زيد هذا راى البصريين وقيل لا حذف وان ال في الوجه خلف عن الضمير المضاف اليه وهو راى الكوفيين ويرده التصريح
بالضمير مع الالف واللام في قوله رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد وقول ابن الناظم في شرح النظم ما معناه ان جواز نحو زيد وجهه حسن بتقديم المعمول
وهو وجه انه غير سببي على الصفة وهي فرح مبطل لعموم قوله يعني الناظم ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الا سببيا ولا يكون الا مؤخرا مردود خبر قول
ابن الناظم لان المراد بالمعمول في قول الناظم وسبق ما تعمل فيه مجتنب كونه ذا سببية وجب عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل كما افهم قول الناظم وعمل اسم الفاعل
المتعدى لها على الحد الذى قد حدا وانما عملها في الظرف وهو يكفي بمانها من معنى الفعل لان الظرف مما يكفي رائحة الفعل كما قاله التفتازاني وكذا عملها في
الحال نحو زيد حسن وجهه طلعة وفي التمييز نحو زيد حسن وجها ونحو ذلك من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدى بخلاف اسم الفاعل فانه قوى الشبه بالفعل
فيعمل في متاخر ومتقدم وفي سببي واجنبي وتختص ايضا بامور منها انه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره ومنها انها لا تعمل محذوفة ومنها انها تؤنث بالالف
ومنها انها تخالف فعلها وتنصب مع قصور ومنها دلالتها على الثبوت الاستمرارى غير تخلل كحسن الوجه او مع تخلل نحو منقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها
الى فاعلها من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انها يقبح حذف موصوفها واضافتها الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها انها لا يجوز ان يفصل بينها وبين
معمولها بظرف وعديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان
بمعنى الماضى او اريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها المعرفة شبيه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة
على اسم موصول على الاصح فيهما فعمل المعمول هذه الصفة المشبهة ثلاث حالات الرفع على الفاعلية للصفة قال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة
بدل بعض من كل وبرده حكاية الفراء مررت بامراة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامراة قويم الانف وانه ولا يعضا بمعنى برجل مضروب الاب بالرفع
بصفة ولا وليس هذا البدل كلا ولا اشتمالا والخفض بالاضافة اى باضافة الصفة اليه والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة كالوجه وعليه او على التمييز ان كان
نكرة كوجها والصفة مع كل من الثلاثة وهي الرفع والنصب والخفض اما نكرة او معرفة مفردة بال وكل من معرفة كالوجه وعليه او على التمييز هذه الستة الحالة
من ضرب وجوه الاعراب الثلاثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها للمعمول ست حالات لانه اى المعمول اما بال كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او مضاف
للضمير كوجهه او مضاف المضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضاف الى المجرد من ال والاضافة كوجه اب فالصور ست وثلثون صورة حاصلة من ضرب ستة في
مثلها وهي منقسمة الى جائز وممتنع فالجائز اثنان وثلثون صورة الممتنع منها اربع ان تكون الصفة بال والمعمول مجرد منها ومن الاضافة الى تاليها وهو اى المعمول
مخفوض كالحسن وجهه او الحسن وجه ابيه او الحسن وجه اب لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفد تعريفا كما في غلام زيد ولا تخصيصا كما في نحو غلام رجل
ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل كما في الحسن الوجه فينقسم الجائز الى قبيح وضعيف وحسن فاما القبيح فهو رفع الصفة
مجردة كانت او مع ال المجردة منها ومن الضمير المضاف الى المجرد وذلك اربع صور وهو حسن وجه والحسن وجه اب او وجه فيهما لخلو الصفة من ضمير يعود على
الموصوف لفظا وعلى فيها من جائزة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرا واما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بها او المضاف الى ضمير الموصوف
او الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجرا وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وجرى الصفة المضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره وذلك ست صور
وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه حسن وجه ابيه بالنصب فيهن وحسن وجهه حسن وجه ابيه بالجر فيهما وهو عند سيبويه من الضرورات واجازه
الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده في الحديث الصحيح في قوله في وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن اصابعه وفي حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور
عينه اليمنى ومع جوازه ففيه ضعيف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه واما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير
الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجردة من ال والاضافة المجرد والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها
والجر من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما ورفع الصفة مع ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة
المعرف بال وحسن وجه وحسن وجهه والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن الوجه والحسن وجه الاب والمضاف الى المعرف بها
او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منها وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنان وعشرون
صورة وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه حسن وجه ابيه وحسن وجها وحسن وجه اب وحسن الوجه وحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه
والحسن وجها والحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب وذلك كله مستفاد من قول الناظم فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون ال مصحوب ال وما
اتصل بها مضافا او مجردا ولا تجرر بها مع ال سما من ال خلا ومن اضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما واوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة
ومعمولها الى اربع عشرة الف صورة ومائتين وستة وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما بال او لا فهذه حالتان ومعمولها اما بال او مضاف او
مضاف الى ضمير والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه المضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني مضاف الى مضاف
الى ضميره نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو وجه والخامس مضاف الى ضمير معمول صفة
الموصوف نحو جميله انفه من قولك مررت بامراة حسن وجه جاريتها جميلة انفه من قولك مررت بامراة والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى

هذا باب التعجب

نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خالها والسابع مضاف الى الموصول نحو الطيبتى كل ما التاثت به الاردن من قوله فعج بها قبل الاخبار منزله
والطيبى كل ما التاثت به الازر والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رايت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وال يشمل ثلثة انواع الموصوف
نحو قوله اسيلات ابدان دقاق خصورها وثيرات ما التفت عليه المازر والموصوف نحو جمانوال العدة من قوله تزور امرا جما نوال العدة لمن امه مستكفيا نائب
الدهر وغيرها نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها تصير اربعة وعشرين وكل من هذه الاربعة والعشرين
مضروبة في ثلثة احوال الاعراب تبلغ اثنين وسبعين صورة ويضم اليها صور ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلث الاولى ان يكون مجردا وذلك اذا
باشرته الصفة المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه الجميلة والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان تكون
الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان تكون لمفرد مذكر او لمثناه او
لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير فهذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة وانا نوعت نفس الصفة الى مرفوعه
ومنصوبه ومجروره وضربتها في الستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة ايضا من وجه اخر الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه والى مفرد مؤنث ومثناه
ومجموعه كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير اربع عشرة الفا واربعمائة قال ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا
سلامة وجمع صوره مائة واربع واربعون فالباقي اربع عشرة الفا ومائتان وست وخمسون بعضها جائزة وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى
والله اعلم بالصواب هذا باب التعجب وهو استعظام الزيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج منها المتعجب منه عن نظائره او قل نظيره قال ابن عصفور
فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد وبخفاء سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب من شيء منها
لقولهم اذا ظهر السبب بطل التعجب وبقلة النظائر والخروج عنها ما كثرت نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه والتعجب له عبارات كثيرة واردة في الكتاب
والسنة ولسان العرب فمن الكتاب نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لابي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ومن كلام
العرب قولهم لله دره فارسا وانما لم يبوب لها في النحو لانها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة والمبوب له منها في النحو صيغتان اثنتان موضوعتان له احداهما
ما افعله نحو ما احسن زيدا واليها اشار الناظم بقوله ما افعل انطق بعد ما تعجبا والكلام فيها في شيئين فيما وافعل واما ما التعجبية فاجمعوا على اسميتها لان في
احسن ضميرا يعود عليها اتفاقا والضمير لا يعود الا على الاسماء واجمعوا ايضا على انها مبتدا لانها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها واما ما روي عن
الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ لا يقدح في الاجماع ثم بعد الاتفاق على انها اسم مبتدا اختلفوا في معناها فقال سيبويه وجمهور البصريين هي نكرة
تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب قالوا ان قول الشاعر عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب وما بعدها من الجملة الفعلية
خبر في موضع رفع وقال الاخفش هي اى ما معرفة ناقصة اى موصولة بمعنى الذي وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع له من الاعراب او نكرة
ناقصة اى نكرة موصوفة بمعنى شيء وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها فمحله رفع تبعا للمحل ما وعليهما اى على قول الاخفش من التعريف والتنكير الناقص
الخبر اى خبر المبتدا الذي هو ما التعجبية محذوف وجوبا اى الذي او شيء احسن زيدا شيء عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة الظاهر من وجهين احدهما
تقديم الايهام بالصلة او الصفة وتاخير الايهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام ايهاما وابهاما ان يقدم الايهام والثاني التزام حذف الخبر دون
شيء يسد مسده وروي عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى ان ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل
عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل وان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما اصحاب اليمين والاصح الى ما ذهب اليه سيبويه من انها
لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل
بذلك ايهام متلو بافهام ولا شك ان الايهام حاصل بابقاء افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كونها لباقيه وهو ما مقتضيا للايهام واما
افعل بفتح العين كاحسن ففيه خلاف فقال البصريون والكسائي وهشام فعل ماض للزوم مع يا المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى رحمة الله وما
احسنني ان اتقيت الله ففتحته التي في اخره بناء لا اعراب كالفتحة في ضرب من قولك زيد ضرب عمرا وما بعده من الاسم المنصوب مفعول به كما ان ما بعد
ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما احسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمرا حرفا بحرف وقال بقية الكوفيين غير الكسائي وهشام افعل
اسم لقولهم اى كبرت ما احسنه وما اميلحه بالتصغير والتصغير وغيرهما والتصغير من خصائص الاسماء ففتحته التي في اخره اعراب لا بناء كالفتحة في عندك من
زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا في المعنى تقتضي عندهم نصبه اى نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدا في المعنى كالله ربنا او مشبها به نحو
وازواجه امهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفة الخبر لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه في الاعراب والناصب له عندهم معنوي وهو معنى المخالفة
التي اتصف بها ولا يحتاج الى شيء يتعلق به الخبر واحسن انما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما فلذلك نصب وزيدا عندهم مشبه بالمفعول به لان ناصبه
صفة قاصر فاشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه واجيب بان التصغير في افعل شاذ ووجه تصغيره انه اشبه الاسماء عموما بجموده وانه لا مصدر له وانما
هو بتصغيره الى معنى المصدر وحيث انه في صيغة واحدة قال ابو البقاء واشبه افعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وكونهما
لا يبنيان الا مما استكمل شروطا ياتي ذكرها وندر حذف همزة افعل سمع ما خيره وما شره بمعنى ما اخيره وما اشره وللماحذ فوا همزة خير حسن
بحركة البناء ومنهم من يجركها ويحذف الفها ويقول مجزه وسمع الكسائي محبه الصيغة الثانية من صيغتي التعجب افعل به بكسر العين نحو احسن بزيد
الاشارة بقول الناظم او جيء بافعل قبل مجرور ببا واجمعوا على فعلية افعل لانه على صيغة لا تكون الا للفعل فاما اصبع فنادر ولم يكلام ابن الانباري

ما يدل على ان افعل اسم قال المرادي ولا حجة له ثم بعد اتفاقهم على فعلية اختلفوا في حقيقته قال البصريون جمهورهم لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فقولك احسن بزيد اصله احسن زيد من حيث التعجب واحد وصورة الاصل فعل ماض صيغته افعل بفتح العين وهمزته للصيرورة بمعنى صار ذا كذا فاصل احسن زيد احسن زيدا اى صار ذا حسن كاغد البعير اى صار ذا غدة وابقلت الارض اى صارت ذا بقل ثم غيرت الصيغة الماضوية الى الصيغة الامرية فصار احسن بزيد فقبح اسناد لفظ صيغة الامر الى الاسم الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ويصير على صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك التزم زيادتها صونا اللفظ عن الاستقباح كقوله اى بخلاف زيادة الباء في فاعل الفعل الماضي نحو كفى بالله شهيدا فيجوز تركها لعدم الاستقباح كقوله وهو سحيم بن وثيل عميرة ودع ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا فحذف الباء من فاعل كفى وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف افعل بكسر العين في التعجب لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في افعل قال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن زيد اى دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة وقال غيره اى ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهو الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتأخرين الضمير المستتر في افعل للمخاطب المستدعى منه التعجب وكان القياس ان يقال في التأنيث احسني وفي التثنية احسنا وفي الجمع احسنوا او احسن واما التزم افراده وتذكيره واستتاره لانه اى افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين من ثلاثة اوجه احدها استعمال الامر بمعنى الماضي في الكلام بعيد والمعهود عكسه والثاني استعمال افعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء ومن وافقه باربعة اوجه احدها انه لو كان امرا لم يكن المتكلم به متعجبا كما لا يكون الحالف بالامر ونحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثاني انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لبرز ضمير المخاطب في نحو احسن بك الرابع انه لو كان امرا لوجب له من الاعلال ما وجب لقم وابن ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب منه ان المصدر وصلتها كقوله واجب البنا ان تكون المقدما اى بان تكون دون الشدة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصتا به وبقي ان يكون بقوم قال الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بدون ما فاجاز اوتحويل الثلاثي رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك وما اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه بان افعل وما افعله وافعل به بمعنى واحد ومسئلة رجلا لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ويجوز حذف المتعجب منه اذا كان ضميرا كان مثل ما احسنه ان دل عليه دليل والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه يضح كقوله وهو علي بن ابي طالب جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اى ما اعفها وما اكرمها او في مثل افعل به ان كان افعل بكسر العين معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر اى بهم وقوله اعزز بنا واكفف ان دعينا يوما الى نصرة من يلينا اى واكفف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه الجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسي وجماعة ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى به كفى كابنا زيد كفى كاب اورده ابن مالك بوجهين احدهما لزوم ابرازه حج في التثنية والجمع والثاني ان من الضمائر ما لا يقبل من الاستتار كان اكرم بنا فان لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه اما في ما افعله فلعروه اذ ذاك عن الفائدة فانك لو قلت ما احسن او ما اجمل لم يكن كلاما لان معناه ان شيئا صير الحسن واقعا على وهذا مما لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به واما نحو ما افعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل لانه فاعل واما قوله وهو عروة بن الورد فذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر اى فاجدر به حميدا فشاذ او قليل مسئلة كل من هذين الفعلين وهما ما افعله وافعل به ممنوع التصرف اتفاقا قال ابن مالك واليه اشار الناظم بقوله وفي كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف بحكم حتما واجاز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يقدح في الاجماع وليس افعل امرا من افعل لا خلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور لانها في التعجب للصيرورة وفي غيره للنقل الاول هو ما افعله نظير تبارك وعسى وليس في الجمود وفي ملازمة المضي والثاني وهو افعل به نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم في الجمود وفي ملازمة الامر وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع مسئلة ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على التعجب امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما وامتنع ان يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف ومجرور فلا تقول ما زيدا احسن بتقديم معمول احسن عليه ولا تقول وان قيل ان بزيد مفعول به كما يقول به الفراء واصحابه لعدم التصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل هذا الباب لن يقدما معموله ولا تقول بزيد احسن ما احسن يا عبد الله زيدا بالفصل بالمنادى بين احسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصله به الزم وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول علي عليه السلام لما راى عمار بن ياسر مقتولا اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا اى مرميا على الجدالة بفتح الجيم وهي الارض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالنداء ولا تقول احسن لولا بخله بزيد بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها واجاز ذلك ابن كيسان قال المرادي ولا حجة له على ذلك اجاز الجرمي وهشام الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنع الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر واجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو ما احسن راكبا زيدا واحسن راكبا بزيد واختلفوا في الفعل بظرف او مجرور متعلقين بالفعل الدال على التعجب والصحيح الجواز للتوسع فيهما واشار اليه الناظم بقوله وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل والخلف في ذلك استقر فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفراء والجرمي والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز كقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله اوس بن حجر اقيم بدار الحزم ما دام حزمها واحر اذا حالت بان اتحولا فصل باذا الظرفية بين احر ومعموله وهو ان وصلتها وليس لسيبويه في ذلك نص ولو تعلق الظرف والجار والمجرور

هذا باب التعجب

التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح التسهيل نحو ما احسن معتكفا في المسجد واحسن بجالس عندك فلا يقال فيهما ما احسن في المسجد معتكفا واحسن عندك بجالس لما يلزم الفصل بين العامل ومعموله معمول معموله فصل وانما يبنى هذان الفعلان مما اجتمع فيه ثمانية شروط احدها ان يكون فعلا فلا يبنيان من الاسم نحو الجلف بالجيم وهو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد جلف ككرم جلفا وجلافة اشهى فانه ثبت له فعل فيبني من ضله والحمار وهو الحيوان المعروف فلا يقال ما اجلفه اى ما اجفاه وفيه ما تقدم عن القاموس ولا يقال ما احمره اى ما ابلده وشذ ما اذرع المراة اى ما اخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امراة ذراع بفتح اوله في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليدين بالغزل ويكسر وانتصر في الضياع على الفتح وقال ابن القطاع الافعال ذرعت المراة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا لا شذوذ وما اقمنه في قولهم ما اذرع المراة مثله في الشذوذ وما اقمنه بكذا وما احد به بكذا فالاول بنوه من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا فعل لهما الشرط الثاني ان يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثي مزيد حرفا او حرفين او ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وضارب وانطلق واستخرج لان بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما ما اصوله اربعة فلانه يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود الا تراه انك لو بنيت افعل من ذلك ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه واطلقه واخرجه لفات الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب الا افعل فقيل يجوز بناؤهما منه قياسا مطلقا سواء كانت الهمزة فيه للنقل ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا الا ان يشذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم الليل وما اقفر هذا المكان ويمتنع ان كان للنقل نحو ما اذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور وقال الشاطبي وهذه التفرقة لم يقل بها احد ولا ذهب اليها نحوي ويكفي في الرد مخالفة الاجماع بناء على ان احداث قول حادث للاجماع ثم طال في الرد عليه وشذ على هذا القولين وهما المنع مطلقا والمنع في احد شقي التفصيل ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف ما الهمزة فيه للنقل من المتعدي لواحد الى المتعدي لاثنين قبل التعجب فاذا تعجب كان ذلك ثلاثة اوجه احدها الاقتصار على الذي كان فاعلا فتقول ما اعطى زيدا وما اولاه والثاني ان تزيد عليه احد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهما المفعول الاخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما اعطى زيدا للفقراء المعروف وان شئت نصبت الثلاثة اذا لم يكن لبس فتقول ما اعطى زيدا الفقراء الدراهم وما اولاه الفقراء المعروف وتقديره المحذوف عند البصريين اعطاهم الدراهم واولاهم المعروف واختلف في بناء فعل التعجب من الثلاثي المزيد اذا جرى مجرى الثلاثي نحو اتقى وامتلا وافتقر واستغنى فذهب ابن السراج وطائفة الى الجواز لانهم اجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد بدليل قولهم في الوصف منه تقي وملي وفقير وغني وذهب ابن خروف وجماعة الى المنع لان العلة التي من اجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا وهي هدم البنية وحذف زائدها لغير موجب مع وجود الغنى عنه بالتباشد واشد ونحوهما وشذ على كل قول من اقوال المانعين ما اتقاه الله وما املاه القربة لانهما من اتقى بتشديد التاء وامتلات وما اخصره الى عفو الله وما اغناه عن الناس فعلا لانهما من افتقر واستغنى وان كان قد سمع بمعناهما فقر ملو بمعنى امتلاء وفقر بضم القاف وكسرها بمعنى افتقر وغني بمعنى استغنى بلا زوائد وشذ ما اخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ اخر لبنائه من فعل مبني للمفعول الشرط الثالث ان يكون الفعل متصرفا لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه وعدم التصرف على وجهين احدهما ان يكون بخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس وليس والثاني ان يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغنى عن ماضيهما بماضي ترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنيان من نحو نعم وبئس ويذر ويدع فلا يقال ما انعمه وابئسه وانعم به وابئس به ولا يتيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا ما اوذره ولا ما اودعه وشذ ما اعساه واعس به الشرط الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل في الصفات الا ما التي تختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد في حالين كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول ما اعلمه يوم الخميس وما اجهله يوم الاربعاء وما احسنه وما اقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشرك فيه الجميع فلا يبنيان من نحو فني ومات لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه الشرط الخامس ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول نحو ولد او ناب فلا يبنيان من نحو زيد ضرب بضم اوله وكسر ما قبل اخره فلا يقال ما اضرب زيدا وانت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل وشذ ما احصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول وبعضهم يستثني من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازما لصيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا بمعنى تكبر فيجيز التعجب منه لعدم اللبس فيقول ما اعناه بحاجتك وما ازهاه علينا بمعنى وجرى على ذلك ابن مالك ووالده بناء على ان علة المنع خوف الالتباس واما من جعل علة المنع التشبيه فقال الحلو يجامع ان كلا منهما لازم للمفعول فينبغي ان يستثنى شيئا واذا ورد من ذلك على ان المتعجب منه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطو به الشرط السادس ان يكون الفعل تاما فلا يبنيان من نحو كان وصار وظل وبات وكاد لانهن نواقص فلا يقال ما اكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ما اكون زيدا الا خلف دون زيدا ما اكون القائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما اكون زيدا قائما وهو مبني على اصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يات بعد ذلك سماع الشرط السابع ان يكون الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفي سواء كان النفي لازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اى ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم للنفي ايضا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعترض بانه قد جاء في الاثبات قال ابو علي القالي في ذرره وانشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج اى انتفع به وما عاج يعوج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته مثبتا ومنفيا ام لازم للنفي كما قام زيد وما عاج اى مال فلا يقال ما اقومه وما اعوجه لئلا يلتبس المنفي بالمثبت الشرط الثامن ان لا يكون اسم فاعله على وزن افعل فعلاء بان دل

بينا من نحو عرج وعمى من العيوب شهل وهو اشهل من الحاسن فهو بالشين المعجمة وخضر الزرع فهو اخضر من الالوان ولمى فهو المى من الحلى واختلف في المنع
من ذلك فقيل لان من صيغة التعجب ان يبنى من الثلاثي المحض واكثر الالوان والخلق انما يجيء على افعل بتسكين الفاء وبزيادة مثل اللام نحو اخضر فلم يبن فعل التعجب
من الغالب مما كان ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء
فى علم التعجب منها وقيل لان بناء الوصف من هذا النوع على افعل ولم يبن منها افعل التفضيل لئلا يلتبس احدهما بالآخر ولما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ
فعل التعجب منه لجريانهما مجرى واحدا في امور كثيرة وتناسبهما في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول الناظم وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذي
انتفاء وغير ذي وصف يضاهي اشهلا وغير سالك سبيل فعلا فهذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذي ثلاث فانه نعت لمحذوف تقديره من فعل ذي ثلاث
وبقى شرط تاسع لم يذكره وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القايلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغناء بقولهم ما اكثر قايلته ذكره سيبويه
ونحو سكر وقعد وجلس ضد قام فانهم لا يقولون ما اسكره واقعده واجلسه استغناء بقولهم ما اشد سكره واكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور
قام وغضب ونام وفي عد نام منها نظر فقد حكى سيبويه ما انومه وقالت العرب هو انوم من فهد فصل ويتوصل الى التعجب من الزائد على الثلاثة وما وصفه على افعل فعلاء
بما اشد ونحوه كما اقوى وما اضعف وما اكثر وما اقل وما اعظم وما احقر وما اكبر وما اصغر وما احسن وما اقبح وما اشبه ذلك وبنصب مصدرهما بعده
ما زاد على الثلاثة وما وصفه على افعل فعلاء بعده اى بعد اشد ونحوه او باشدد ونحوه كاضعف واكثر واقلل واعظم واكبر واصغر واحسن واقبح وما اشبه ذلك
وبجر مصدريهما بعده اى بعد اشدد ونحوه بالباء لزوما فتقول على الاول ما اشد او اعظم دحرجته او انطلاقه في الزائد على الثلاث او حمرته او عرجه مما الوصف
منه افعل على فعلاء وتقول على الثاني اشدد او اعظم بها او بدحرجته وانطلاقه وبحمرته وعرجه وذلك مستفاد من قول الناظم واشدد او اشد او شبههما يخلف ما بعض
الشروط عدما ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد افعل جره بالباء وكذا يجب في المنفي والمبني للمفعول يتوصل الى التعجب منهما باشد ونحوه او باشدد ونحوه الا ان مصدرهما
اى مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول يكون مؤولا بان والفعل المنفي وما والفعل المبني للمفعول لا صريحا نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب بالبناء
للمفعول واشدد بهما اى بان لا يقوم وبما ضرب فيؤتى بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح اما في المنفي فليتمكن من ان يستعمل معه النفي وان يعمل فيه الفعل الذى
يتعجب بسببه واما المبني للمفعول فليبقى لفظ المبني ولفظ الفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل ولو امن اللبس جاز ايلاء المصدر
الصريح نحو ما اسرع نفاس هند واسرع بنفاسها قال الشارح واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح فمن النوع الاول فيؤتى له بمصدره الصريح
وان لا نقل له مصدر فمن النوع الثاني فيؤتى له بمصدر مؤول نقول على الاول ما اشد كونه جميلا ونقول على الثاني ما اكثر ما كان واشدد واكثر بذلك
اى بكونه جميلا وبما كان محسنا واما الجامد نحو نعم وبئس ويذر ويدع والذى لا يتفاوت معناه نحو مات وفنى فلا يتعجب منهما البتة فلا يتوصل الى التعجب منهما شيئا
اما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب او يجر واما الذى لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للمفاضلة الا ان اريد به وصف زائد عليه فيقال في نحو مات
زيد افجع بموته كما يشير اليه كلام الشارح ولا يختص التوصل باشد بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما اشد ضرب زيد لعمرو وما ورد من بناء
فعل التعجب من غير مستوفى الشروط فنادر لا يقاس عليه ونقل مما مثله في كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها الناظم بقوله وبالندور احكم لغير ما ذكر
تعرض على الذى منه اثر هذا باب نعم وبئس وبهما الانشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وفي كيفيته حكاية الخلاف في حقيقتهما طريقان احدهما انهما فعلان عند جميع البصريين
والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال التاء الساكنة بهما عند جميع العرب وفي الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل وتقول
بئست المرأة حمالة الحطب واسمان عند باقي الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وقول
آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطئ السير نعم السير على بئس العير واجيب بان الاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحذف الموصوف وصفته
واقيم معمول الصفة مقامها فدخل الجار في الحقيقة على اسم محذوف الطريقة الثانية وهي التي حررها ابن عصفور تبعا لمتأخرة فقال لم يختلف احد من
البصريين والكوفيين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة
فعلية وكذا بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم
وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما وسمى بهما وذهب الفراء الى ان الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف
الذى هو رجل واقيمت الصفة التى هي الجملة من نعم وبئس وفاعلها مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عنده اسمان رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم
عمرو ويرد قول الكسائي والفراء انهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما ثمرة الطريقة الاولى هي المشهورة واصحهما ان نعم وبئس فعلان جامدان وعلى
ذلك جرى الناظم فقال فعلان غير متصرفين نعم وبئس وانما لم يتصرفا للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلا عما وضعا له من الدلالة على المضي وجعلا
للانشاء فنعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا ويجوز فيهما اربع لغات فتح الاول وكسر الثاني على الاصل
المنقول عنه وفتح الاول وكسره مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم ولا يجر الجار فيهما الا الاصل قاله الخضراوي في اول شرح الايضاح رافعان لفاعلين عند
البصريين والكسائي واما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطف
بيان ونعم اسم يراد به الممدوح وكانك قلت الممدوح الرجل زيد معرفين بال الجنسية على احد القولين او العهدية على القول الاخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على
قولين احدهما انه للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب
الى سيبويه [illegible] نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو والثاني انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس

مبالغة

باب نعم وبئس

مبالغة واختلف القائلون بالعهد على قولين ايضا احدهما انها للمعهود ذهنا المشار بها الى ما في الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا تريد
معهودا تقدم والثاني انها للعهد الشخصي الممدوح كانك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجزولي ومثالهما نحو نعم العبد وبئس الشراب ومعرفين بالاضافة الى ما قارنها
ال نحو ولنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين او معرفين بالاضافة الى مضاف لما قارنها كقوله وهو ابو طالب عم النبي صلى الله عليه وآله فنعم ابن اخت القوم غير مكذب
زهير حسام مفرد من حمائل فزهير فاعل وهو المخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله او خبر لمبتدا محذوف وحسام مفرد خبران لمبتدا محذوف اى هو حسام
مفرد لا نعتان لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله رافعان اسمين مقارني ال او مضافين لما قارنها او رافعان لفاعلين مضمرين مميزين وجوبا في
نعم وبئس مفسرين بتمييز لكل منهما مطابق لهما في المعنى قابل ال المذكور غالبا والى ذلك اشار الناظم بقوله ويرفعان مضمرا يفسره مميز نحو بئس للظالمين بدلا ففي
بئس ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بئس هو اى البدل وقوله في مدح هرم بن سنان نعم امرأ هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا
ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وامرأ تمييز مفسر له والتقدير نعم هو اى المرء هرم وهو مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فبها ونعمت
قال ابن عصفور التقدير نعمت خلة فعلتك فحذف التمييز والمخصوص وقال في شرح الحديث فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة الوضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام
ولعدم مفسر الضمير حينئذ ولانه كالعوض من الفاعل ثم قال الا انه يعوض منه شيء كالتاء في الحديث في قوله من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ويدل على ان التمييز كالعوض
من الفاعل الظاهر انه لا بد ان يكون مما يقبل ال فلا يكون مثلا وغيرا وافعل من ولا كلمة ما خلافا للفراء ولا يكاد يجمع بينهما واجاز المبرد وابن
السراج والفارسي ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر توكيدا كقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة
والتمييز وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيرافي بكر الشيخ مطلقا سوا افاد معنى زائدا على الفاعل ام لا وجههما ان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه
ابن مالك بانه يرفع الاجماع على جوازه من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال ابو طالب عليه السلام ولقد علمت بان دين محمد
من خير اديان البرية دينا والثاني انه قد جاء في الباب كقول جرير يهجو الاخطل والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وما قال لهم سيبويه منعه ما اورده عليه في الوجه الاول
لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه وما جاء في باب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة وقيل ان افاد التمييز معنى زائدا على الفاعل الظاهر جاز الجمع بينهما والا لا
يجوز وصححه ابن عصفور فالاول كقوله وهو ابو بكر بن الاسود المعروف بابن شعوب تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي فجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء
والتمييز وهو رجل المجرور بمن فقد افاد التمييز معنى زائدا على الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة
اليه لغتان تهامي بكسر التاء وتهام بفتحها فان كسرت شددت ياء النسبة وان فتحت لم تشددها والثاني كقوله نعم الفتاة فتاة والى ذلك اشار الناظم بقوله
وجمع تمييز وفاعل ظاهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر واختلف في كلمة ما بعد نعم وبئس اذا وقع بعدها جملة فعلية او اسم مفرد على قولين فقيل هي فاعل فيهما ثم ان وقع بعدها
جملة فعلية فهي معرفة ناقصة اى موصولة والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كان نحو نعما يعظكم به اى نعم الذى يعظكم به وهو منقول عن الفارسي
وان وقع بعدها مفرد فهي معرفة تامة نحو فنعما هي اى فنعم الشيء هي وكلمة هي المخصوص وهو منقول عن سيبويه والاصل فنعم الشيء ابداؤها لان الكلام في الابداء
لا في الصدقات ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع وقيل هي تمييز فيهما فهي نكرة موصوفة بالجملة الفعلية في المثال الاول وهو منقول عن
الاخفش ونكرة تامة في المثال الثاني نحو فنعما هي لعدم الجملة والى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية اشار الناظم بقوله وما مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل
وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان ما هذه على ثلاثة اقسام مفردة اى غير متلوة بشيء ومتلوة بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالاول نحو دققته دقا نعما وفيها قولان
معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف اى نعم الشيء الدق او نعم شيئا الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو فنعما هي وبئسما تزويج ولا مهر وفيها
ثلاثة اقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل قبلها تركيب حبذا فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء وابن [illegible] والثالثة المتلوة بجملة فعلية
نحو فنعما يعظكم به بئسما اشتروا وفيها عشرة اقوال ومرجعها الى اربعة احدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية والثالث انها
المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص
محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص
محذوف والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة وهو قول الفراء قال المرادي ونقل عن الكسائي واما القائلون
بانها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة اقوال الاول انها اسم معرفة تام اى غير مفتقر الى صلة والفعل صلتها مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص
ونقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي والرابع انها مصدرية ولا صلة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند اليه سدت مسد الفاعل والاسم
المخصوص جميعا والخامس انها نكرة موصوفة والمخصوص المحذوف واما القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى محذوفة هي
التمييز وهو قول الكسائي ونقله المرادي عن الفراء واما القائل بانها كافة فقال ان ما كفت نعم عن الفاعل كما كفت قل وطال عنه فصارت تدخل على الجملة
الفعلية فصل ويذكر المخصوص وهو المخصوص بالمدح او الذم بعد فاعل نعم وبئس الظاهر او بعد التمييز فيقال نعم الرجل او رجلا ابو بكر وبئس الرجل او رجلا ابو لهب
هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشائعين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد تحققهما سلكوا بهما في الامر العام طريق
الاجمال ثم التفصيل لقصد زيادة التقرير فجاؤا بعد الفاعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به اولا على سبيل الاجمال لكونه
فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوى الحكم ومزيد التقرير ما ليس في ذلك الا تبعا
واختلف في رفع المخصوص فقيل هو مبتدأ والجملة قبله خبره ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا ويجوز ان يكون خبر

المبتدا واجب الحذف اي الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن الجني وغيرهم وقيل يتعين الثاني
وقيل مبتدا حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر الناظم على القولين الاولين وقال بعد ذكر المخصوص على نعم وبئس
فيتعين كونه مبتدا على القول بفعليتهما والجملة بعده خبر نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل ويجوز على القول باسميتهما ان يكونا مبتدا بين والمخصوص الخبر و
بالعكس وقد يتقدم من الكلام ما اي شيء يشعر به اي بالمخصوص بالمدح والذم فيحذف المخصوص جوازا للعلم به نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي هو فحذف المخصوص
بالمدح وهو ضمير ايوب لتقدم ذكر ايوب في قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يقدم مشعر به كفى وليس منه اي من حذف المخصوص
قول الناظم العلم نعم المقتنى والمقتفى وانما ذلك من التقديم للمخصوص لا من حذفه هذا اذا رفعنا العلم بالابتداء اما اذا جعلناه خبر المبتدا محذوف وتقديره هذا
العلم على حد سورة انزلناها اي هذه سورة او مفعولا لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكره الناظم وفصل وكل فعل متصرف
تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلاء صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف او بالتحويل بان يكون
من الاصل مفتوح العين كضرب وقتل او مكسورها كعلم وفهم بضم العين فيهن فانها حولت للتعجب والغرابة ولتضمنها معنى التعجب وحكم المضاعف نحو حب يجوز
النقل كما سبق وحكم معتل العين واللام ان كان من باب قوة قلب الضمة فتنقلب الواو التي بعده ياء نحو قوي ومن باب شوب قلب الواو والضمة قبلها نقل فيه ما
في قوة ويجوز فيهما الاسكان نحو قوي سوي ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف يقدر فيه الضم نحو طال وباع والناقص المذموم العين نحو سرو ويجوز تسكينه واما
مفتوح والمكسور فقيل لا يتغير وقيل بل يتغير وقال ابن عقيل لا يجوز نحو علم وجهل وفهم الى فعل بضم العين لعدم السماع ثم بعد ضم العين اصابه او نحو
قال الفارسي وان جرين كثيرا مجرى نعم وللشرع في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل الظاهر والمستتر وحكم المخصوص من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم
ما يشعر به وجواز تقديمه تقول في المدح فهم الرجل زيد وفهم رجلا زيد وفي الذم خبث الرجل عمرو وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم ريد وبئس الخبيث عمرو والى ذلك اشار
الناظم بقوله واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا ومن امثلته ساء بالمد وهو المنبه عليه في النظم بقوله واجعل كبئس ساء ان الاصل سوأ بالفتح من السوء بالضم ضد السرور
من ساءه الامر يسوءه اذا احزنه فهو متعد متصرف فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا محكوما له ولفاعله بما ذكر فان بئس تقول في الفاعل المقرون بال ساء الرجل
ابو جهل وفي المضاف الى المقرون بال ساء حطب النار ابو لهب وفي المضمر المفسر بالتمييز ساء رجلا او في التنزيل وساءت مرتفقا ففي ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية
يعود الى النار ومرتفقا تمييز على حذف مضاف اي نار مرتفق لان التمييز لا بد وان يكون عين المميز في المعنى والمرتفق المتكأ وفيها يحتمل الفاعلية والتمييز ساء ما يحكمون
فيجري فيها الخلاف المتقدم فان جعلناها فاعلا فهي معرفة تامة اي ساء الذي يحكمونه وان جعلناها تمييزا فهي نكرة موصوفة اي ساء شيئا يحكمونه وعليهما فالمخصوص
بالذم محذوف وقال الاخفش والمبرد يجري فعل المفهوم العين في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله ال ولا الاضمار وهو الصحيح وعلى هذا
يجوز ذلك في فاعل مذكور ان يأتي به اسما ظاهرا مجردا من ال وان يجر بالباء الزائدة تشبيها بفاعل افعل في التعجب فلا تلزم فاعله ال وان يأتي به ضميرا مطابقا لما
قبله فالظاهر المجرد من ال نحو فهم زيد حملا على ما افهم زيدا والمجرور بالباء والاكثر نحو حسن بزيد حملا على احسن بزيد وحمل وسمع من العرب مررت بابيات
جاد بهن ابياتا وجدن ابياتا حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل اولا وتجرده منها ثانيا واصل جاد بهن ابياتا اجدت من جار الشيء وجوده اذا صار جيدا وصل ايها
جاد جود بفتح العين تحول الى فعل بضم العين لقصد المبالغة والتعجب وزيدت الباء في الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر وابيات تمييز وجدن ابياتا على الاصل
من عدم زيادة الباء فلذلك ثبت ضمير الرفع وابياتا تمييز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز وقال الطرماح حب الزور والذي لا يرى منه الا صفحة او لماما
اصله حب الزور بفتح الزاي يعني الزائر فزاد الباء في الفاعل حملا على احبب بالزور وضم الحاء لان الفعل المذكور يجوز ان يسكن عينه وان ينقل حركتها الى فائه
ولو كانت الفاعل حلقية خلافا للظاهر التسهيل فتقول ضرب الرجل بفتح الضاد وسكون الراء وضرب الرجل بضم الضاد وسكون الراء وصفحة كل شيء جانبه و
اللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر المجاوز شحمة الاذن والى ذلك اشار الناظم بقوله وماسوى ذا ارفع بجب او جر بالبا ومثال الضمير
المطابق ما قبله الزيدان كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا حملا على ما اكرمهما رجلين وما اكرمهم رجالا فصل ويقال في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا
قال الشاعر الا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل فجمع بين المدح والذم ومثله قول الآخر الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا
والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل نعم حبذا ثم قال وان ترد ذما فقل لا حبذا دخول لا في الذم على حبذا لا يخلو اشكال لان لا لا تدخل على فعل جامد ولا تدخل على
اسم اذا لم يكن جنسا ولا يكون غير مكررة نكرة اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه الا على قول ابي الحسن والي العباس وهو ضعيف ومذهب سيبويه ان حب
فعل ماض وذا فاعل واليه اشار الناظم بقوله الفاعل ذا وانهما باقيان على اصلهما من كونها جملة فعلية ماضوية لان الاصل عدم التغيير ولانضمامهم على جواز عطف
على حبذا كقوله فحبذا ربا وحب دينا اي وحبذا دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك انما واخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب فهو قول ابن درستويه و
ابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك وقيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه قال حكاية عن الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع
الا ترى انك لا تقول للمؤنث حبذه انتهى والمخصوص على المذهب مبتدا والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الاشارة مبتدا محذوف الخبر وقيل عكسه
وقيل عطف بيان وقيل بدل وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا ماضيا وما بعده من المخصوص فاعل والجملة فعلية وقيل ركبا وغلبت الاسمية
لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده من المخصوص خبره والجملة اسمية واصل الخلاف قول ان التركيب وعدمه وبينا التركيب قولان فعلية الجمع او اسميته ولكل
دليل على مدعاه فاستدل مدعي التركيب بافراد الاشارة وبلزوم الافراد والتذكير وبامتناع الفصل ثم استدل مدعي غلبة الفعلية وهو الاخفش وخطاب بتغليب
الجزء الاغلب وتغليب الاكثر حروفا وسلامته مما يلزم مدعي غلبة الاسمية من شذوذ مخالفة الجزء الجزء عنه ومن تمييز ما ليس مبهما وهو الممدوح ويقولهم

لاحبذا

باب التفضيل وهو الوصف المبني

لا تحبذه بما قاله يضارع واستدل مدعي غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضبه وابن السراج في اصوله والسيرافي في شرح الكتاب بان الاصل الاشرف ويستقل به
الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا واما تحبذه اذا قاله قال حبذا واختلف القائلون بعدم التركيب في علة كونه لا يتغير ذا عن الافراد والتذكير بل يقال حبذا هند و
حبذا الزيدان في تثنية المذكر والهندان في تثنية المؤنث او حبذا الزيدون في جمع الذكور والهندات في جمع الاناث على ثلاثة اقوال فقال ابن مالك لان ذلك
كلام جرى مجرى المثل السائر الذي لا يغير عن حالته في الاستعمال الاول كما في قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لمن قدر كان او مؤنثا او مفردا او مثنى او مجموعا
بكسر التاء وافرادها لان في الاصل خطاب لامرأة كانت تحت رجل موسر فكرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها رجل شاب فقير فبعثت الى زوجها الاول تستمده فقال لها
هذا والصيف منصوب على الظرفية قال الجوهري والفتح بمثل المثلثة قول مركب مشهور شبه مضربه بمورده وقال ابن كيسان لان المشار اليه مضاف الى
مخصوص محذوف اي حبذا حسن هند كذا الباقي ورده ابن العلج بانه لم ينطق به في وقت وقال الفارسي في البغداديات لانه جنس شامل شايع فالتزم فيه
الافراد كفاعل نعم وبئس المضمر وهذا جامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا ولا يتقدم المخصوص على حبذا فلا يقال زيد حبذا كما يقال زيد نعم الرجل لما ذكر انه كلام
جرى مجرى المثل والى ذلك اشار الناظم بقوله واول ذا المخصوص اياما كان لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا وقال ابن بابشاذ انما امتنع تقديم المخصوص على حبذا
لئلا يتوهم ان في حب ضميرا مرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص وان ذا مفعول به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي ان يكون المنع من اجله ثم علله
بجريانه مجرى المثل كما تقدم تنبيه اذا قيل حب الرجل زيد نحو هذه من باب فعل المضموم العين المتقدم ذكره في الفصل قبله ويجوز في حائه الفتح مع التخفيف وعد
والضم بنقل حركة العين اليها كما تقدم انهما من امر يجوز ان يسكن عينه وان ينقل حركته الى فائه وان لم تكن الفا حلقية فما بالك بها اذا كانت حلقية والى هذا
اشار الناظم بقوله ودون ذا انضمام الحا كثر فان قلت حبذا فتح الحا واجب للتركيب لجعلهما كالكلمة الواحدة ولا يجوز والله اعلم باب
التفضيل وهو الوصف المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في اصل الفعل واما خير وشر في التفضيل واصلهما اخير واشر فحذفت الهمزة
بدليل ثبوتهما في قراءة ابي قلابة من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر بلال خير الناس وابن الاخير واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل
لكثرة الاستعمال وقال الاخفش لانهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا انهما شذ وزنا حذف الهمزة وكونهما الاصل لهما واما قوله وحب شيء الى الانسان
ما منعا فضرورة انما يصاغ افعل التفضيل مما صيغ منه فعل التعجب وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل تام مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل
فعلاء فيقال من باب ضرب يضرب هو اضرب ومن باب علم يعلم هو اعلم ومن باب فضل يفضل هو افضل كما يقال في التعجب منها ما اضربه وما اعلمه وما افضله و
اضرب به واعلم به وافضل به والى ذلك اشار الناظم بقوله صغ من مصوغ منه للتعجب افعل للتفضيل وابى اللذ ابي وشذ بناؤه من اسم عين نحو هو احنك البعيرين
بنوه من الحنك وهو اسم عين والمعنى احكلهما اي اشدهما اكلا او من وصف لا فعل له كهو اقمن به اي احق بنوه من قولهم هو قمن به حقيق وهو الص من شظاظ
بنوه من قولهم لص بكسر اللام اي سارق وشظاظ بكسر الشين وظائين المعجمات اسم لص معروف من بني ضبة ونقل ابن القطاع اصلا فقال يقال لص اذا اخذ المال
خفية فعلى هذا لا شذوذ فيه وشذ بناؤه مما زاد على ثلاثة كهذا الكلام اخصر من غيره بنوه من اختصر ففيه شذوذان كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة
كما تقدم في التعجب منه وفي بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن افعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب منه فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كان الهمزة لغير النقل
وسمع شذوذا على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في احد شقي التفصيل هو اعطاهم للدراهم واولاهم للمعروف وسمع شذوذا على الثاني هذا المكان
اقفر من غيره وسمع بناؤه من فعل المفعول كهو ازهى من ديك بنوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا يتكلم به العرب الا مبنيا للمفعول وان كان بمعنى الفاعل
وحكى ابن دريد زهي يزهو اي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لانه من المبني للفاعل وسمع هو اشغل من ذات النحيين بنوه من شغل بالبناء للمفعول
والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فاتى خوات بن جبير الانصاري
قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا مملوا فقال لها امسكيه حتى انظر الى غيره ثم حل الآخر وقال لها امسكيه فلما اشغل يديها ساورها حتى قضى منها ما اراد وهرب
ثم اسلم فشهد بدرا وسمع هو اعنى بحاجتك بنوه من عني بالبناء للمفعول وسمع عني كرضي بالبناء للفاعل فعلى هذا لا شذوذ فيه وما توصل به الى التعجب مما لا يتعجب
منه لفظا يتوصل به الى التفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به الى تعجب وصل لمانع به الى التفضيل صل ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو اشد تحرجا
وحمرة وبستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل والفاقد للاثبات فان اشد بان هناك ولا يأتي هنا مستفادا قول التوضيح ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييز الا ان المؤول
بالمصدر المعرف والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح في الحواشي فصل ولاسم التفضيل ثلاث حالات احدها ان يكون مجردا من ال والاضافة فيجب حكمان احدهما ان
وهو ان يكون مفردا مذكرا دائما ولو كان مسندا الى مؤنث او مثنى او مجموع نحو قولك زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والهندان افضل من عمرو و
الزيدون افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو ونحو قول الله تعالى ليوسف واخوه احب الى ابينا منا ونحو قوله تعالى قل ان كان اباؤكم الآية الى قوله احب اليكم
كافراد الاية الاولى مع الاثنين وفي الآية الثانية مع الجماعة ومن ثم اي من اجل ان افعل التفضيل اذا تجرد من ال والاضافة لزمه الافراد والتذكير قيل
في اخر بضم الهمزة جمع اخرى انثى آخر انه معدول عن آخر الموازن لافعل التفضيل وليس بابه افعل التفضيل حقيقة لانه لا يدل على مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله
ابن مالك من باب افعل ولا ملحق به بل الحقه بالملحق به وهو اول لانه به اشبه لانه اشبهه في الوزن وكون معناه نسبيا وكونه لا يدل على زيادة وعلى الالحاق فهو
مخالف باب افعل في ثلاثة امور احدها انه يطابق ولو كان نكرة والثاني انه لا تليه من لا لفظا ولا تقديرا والثالث انه لا يضاف ومن ثم ايضا قيل في قول ابي نواس
بن الحسن بن هانئ الحكمي يصف الخمرة كان صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على ارض من الذهب انه لحن حيث انث صغرى وكبرى وكان حقه ان يقول اصغر واكبر
بالتذكير واجيب عنه بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة وهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما

وانتم

وانتم ما اقام الامام اى امام الفقائع بفتح الفا واللقاف وبعد الالف قاف مكسورة فى اخره عين مهملة النفاخات التى تعلو وجه الخمرة وسبب الغيبة ما بى اوس
بنون مضمومة بعدها واو ولى همزة انه كان له ورد وابنان شوسان على انه والحكم الثانى فيما بعدان يؤتى من الجارة للمفضول كما تقدم من الامثلة وهى عند المبرد وسيبويه
لابتداء الارتفاع فى افضل منه ابتدا الانحطاط فى نحو شر منه واعترض ابن مالك بانها لا يقع بعدها الى واختار انها للمجاوزة فان معنى زيد افضل من عمرو جاوز
زيد عمرو فى الفضل واعترض فى المعنى بانها لو كانت للمجاوزة لصح موضعها عن ورد بان صحة وقوع المرادف موضع مرادفه انما يكون اتماما يكون اذا لم يمنع من ذلك مانع
وبهنا منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة وقد تحذف من مع مجرورها للعلم بها نحو وللاخرة خير وابقى اى
من الحيوة الدنيا وقد جاء الاثبات والحذف فى انا اكثر منك مالا واعز نفرا اى منك والى ذلك اشار الناظم بقوله وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا او
لفظا بمن ان جردا واكثر ما تحذف من مع المفضول اذا كان افعل خبرا فى الحال او فى الاصل فيشمل خبر المبتدا وخبر كان وان وثانى مفعولى ظن وثالث مفاعيل
اعلم نحو زيد افضل وان زيدا افضل وظننت زيدا افضل واعلمت زيدا عمرا افضل ويقل الحذف اذا كان افعل حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا فظل
فؤادى فى هواك مضللا فاجمل حال من تاء المخاطب فى دنوت وكالبدر مفعول ثان لخلناك اى دنوت اجمل من البدر وقد خلناك مثله قال ابن مالك فى شرح
التسهيل او اذا كان افعل صفة كقوله وهو احيحة ابن الجلاح تروحى احلى ان تقيلى غدا بجنبى بارد ظليل فاجدر صفة للمحذوف وهو وعامله المعطوف على تروحى
اى تروحى وائتى مكانا اجدر من غيره بان تقيلى فيه غدا قاله ابن مالك فى شرح الكافية وفيه اشارة الى ان الخطاب لناقته وهو من الترويح بمعنى الرواح وقال العشا
واجدر بالجيم اى احق وتقيلى من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العينى ان الخطاب للفسيل وهو صغار النخل من ترويح النبت اذا طال وانه كنى بالقيلولة
عن نموها ونموها وادعى ان السوابق واللواحق تشهد لذلك وبجنبى تثنية جنب مضاف الى بارد وظليل وهما صفتان لموصوف محذوف اى بجنبى الاصل لجنبى ماء
بارد ومكان ظليل وحذف العاطف ويجب تقديم من مع مجرورها عليه اى على افعل ان كان المجرور بمن اسم استفهام لان الاستفهام له صدر الكلام نحو انت ممن افضل
والاصل انت افضل ممن تقدم من على عامله وهو افضل والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن بتلو من مستفهما فلهما كن ابدا مقدما وتمثيل الموضح احسن من
تمثيل الناظم كقوله ممن انت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله باجنبى لان المبتدا اجنبى من الخبر بمعنى انه ليس من معمولاته على الصحيح وسيأتى انه لا يفصل
بين افعل ومن الا بلو وما اتصل بها وقد يقال ان المبتدا وان لم يكن معمولا للخبر لا يلزم من تمثيل الموضح فاخرها له صدر الكلام عن صدره لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل
فيه فظ لا مطلقا او كان المجرور بمن مضافا الى الاستفهام نحو انت من غلام من افضل لقيت والاصل انت افضل من غلام من فقدمت من ومجرورها على افضل
لان ما اضيف الى ماله الصدر بمنزلة التقديم والضمير وما احسن قول الامير الحجازى فى المفتاح عليك بارباب الصدور فمن غدا لصدور اوفقد تقدم من مع مجرورها
على افعل فى غير الاستفهام وهو الاخبار كقوله وهو جرير اذا سايرت اسماء يوما ظعينة فاسماء من تلك الظعينة املح والاصل فاسماء املح من تلك الظعينة فقدم
من ومجرورها على املح وهو ضرورة عند الجمهور ونادر عند الناظم حيث قال ولدا اخبار التقديم نزرا وردا وذلك لان افعل عامل غير متصرف فى نفسه ولم يكن
له ان يتصرف فى معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية من الحالات الثلاث ان يكون افعل مقرونا بال فيجب له حكمان احدهما ان يكون
مطابقا لموصوفه فى التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلو ال طبق نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان
والهندان الفضليان والزيدون الافضلون والافاضل والهندات الفضليات والفضل بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر ويطابق موصوفه لزوما لانه
نقص شبهه بافعل التعجب الافراد بال ومع ذلك لابد من ملاحظة السماع قال ابو سعيد على بن سعيد فى كتابه المستوفى ما ملخصه ولا يستغنى فى الجمع والتانيث عن
السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف والشرفى الاظارف والظرفى كما قيل فى ذلك الاطول والافضل وكذلك الاكرم والامجد فلم يقل فيهما الاكارم
والاماجد ولم يسمع فيها الكرمى والمجدا انتهى والحكم الثانى الا يؤتى معه بمن لانهم والى لا يتعاقبان فلا يجتمعان وال والاضافة ما قول ميمون الاعشى ولست
بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فخرج جمعه من من زائدة الى زيادة الاكثر او على انها اى من ليست متعلقة باكثر نكرة حالكونه محذوفا مبدلا
من الاكثر المذكور بدل نكرة من معرفة والاصل بالاكثر اكثر منهم او على ان من بمعنى فى اى فيهم او لبيان الجنس من بينهم ومتعلقة بليس لما فيه من رائحة
الفعل والثانى واغتفر الفصل بين افعل وتمييزه للضرورة وحصى تمييز اى عددا والكاثر بمعنى الكثير والحالة الثالثة ان يكون افعل مضافا فان كانت اضافته
لما نكرة لزمه امران التذكير والتوحيد كما يلزم ان المجرد عن ال والاضافة لاشتراكهما فى التنكير ولكونهما على معنى من والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لمنكور
يضف او جردا الزم تذكيرا وان يوحدا ويلزم المضاف اليه ان يطابق الموصوف نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل
امراة والهندان افضل امراتين والهندات افضل نساء اذا قصد الثبوت المزية للاول على جنس المضاف اليه واحدا واحدا او اثنين اثنين او جماعة والمعنى زيد
افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا والزيدون افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجالا رجالا وهند افضل من جميع النساء اذا فضلن امراة امراة و
الهندان افضل من جميع النساء اذا فضلن امراتين امراتين والهندات افضل من جميع النساء اذا فضلن نساء نساء فان قلت النكرة فى سياق الاثبات لا تعم فمن اين
جاء العموم اجيب عنه بان العموم فيه باعتبار اصله اذ اصل زيد افضل رجل زيد افضل الناس اذا عدوا رجلا رجلا وكذا الباقى ولذلك صحت الاضافة لان
افعل لا يضاف الا لما هو بعضه فاما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به بالافراد ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع ليطابق الواو فى تكونوا فالجواب ما قاله المبرد
انه على حذف الموصوف والتقدير اول فريق كافر به وقال الفراء ما وحد لانه فى معنى الفعل اى اول من كفر ولو اريد به الاسم لم يجز الا الجمع وقال احمد بن
مسعود بن الزكى فى كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو انت افضل رجل وانتما افضل رجل وانتم افضل رجل ومنه ولا تكونوا اول
كافر به وذلك هو القياس لان النكرة تمييز له وقد خفظت بالاضافة فاشبهت انه رجل وقد اجاز وا افرادها اسما ان يثنى وان يجمع نحو انتما افضل رجلين وانتم افضل

نورشيم مهرابى

دبابى

باب النعت وتوابعه

رجالا اشهر والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة فى المضاف الى النكرة وان كانت الاضافة الى معرفة فهو ثلاثة اقسام قسم يقصد زيادة على ما اضيف
اليه وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه فان قال اعنى بما لا تفضيل فيه او قصد به زيادة مطلقة وجبت المطابقة للموصوف به لشبهها بالمعرف بال عن لفظ من ومعناها
فيقولون الناقص والاشج اعدلا بنى مروان ويحتمل اعدلا ان يؤول بما لا تفضيل فيه اى عادلا لانهم لا يشاركهما احد من بنى مروان فى
العدل ويحتمل ان يراد به زيادة مطلقة والناقص يزيد بن الوليد يزيد بن عبد الملك بن مروان الملقب بذلك لانه نقص ارزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم
هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لان بجبينه اثر شجة من دابة ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لم تنو فهو طبق ما به قرن وان كان افعل على اصله من افادة
المفاضلة على ما اضيف اليه جازت المطابقة لشبهه بالمعرف بال كقوله تعالى وكذلك جعلنا فى كل قرية اكابر مجرميها فاكابر مفعول اول لجعلنا وفى كل قرية فى موضع
المفعول الثانى ومجرميها مضاف اليه اكابر ولو لم يطابق لقيل اكبر مجرميها وفى بعض النسخ هم اراذلنا ولو لم يطابق لقيل ارذلنا وجاز تركها اى ترك المطابقة
لشبهه بالمجرد بنية معنى من كقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس فاحرص مفعول ثان لتجدنهم ولو طابق لقيل احرصى بالياء وهذا الوجه وهو ترك المطابقة
هو الغالب فى الاستعمال وابن السراج يوجبه اى يوجب افعل فيه كالمجرد ويلزم فيه الافراد والتذكير ويرده اكابر مجرميها فان تعدد اكابر مفعولا ثانيا لجعلنا ومجرميها مفعولا اولا
كما قاله ابن عطية فيلزم المطابقة فى المجرد من ال والاضافة كما قال ابو حيان والى جواز الوجهين اشار الناظم بقوله وما لمعرفة اضيف ذو وجهين عن ذى معرفة هذا اذا
نويت معنى من وذكر صاحب الامثال السائرة ان افعل ياتى فى اللغة لنفى المعنى عن الشيئين نحو قولهم اهم خير ام قوم تبع اى لا خير فى الفريقين انتهى مسئلة يتعلق
بافعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بافعل التعجب واما الخفض به فيجوز ان كان المخفوض كلا وافعل بعضه عكسه اما النصب به فيمتنع منه المفعول معه والمطلق
مطلقا والتمييز ان لم يكن فاعلا معنى ان كان لا افعل مضافا الى غيره ويجوز الباقى واما الرفع به فانه يرفع افضل التفضيل الضمير المستتر فى كل لغة نحو زيد افضل
ففى افضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على زيد ويرفع والضمير المنفصل والاسم الظاهر فى لغة قليلة حكاها سيبويه اشار اليها الناظم بقوله ورفعه
الظاهر نزر كمررت برجل افضل منه انت بخفض افعل بالفتحة على انه صفة لرجل ويرفع الاب او انت على الفاعلية بافضل على معنى فاق فى الفضل ابواه وانت واكثر
العرب يوجب رفع افضل فى ذلك على انه خبر مقدم وابواه وانت مبتدا موخر وفاعل افضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدا والجملة من المبتداء والخبر فى موضع
خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ويطرد ذلك الرفع للظاهر اذا حل افعل التفضيل محل الفعل مع موافقة المعنى والفعل برفع الظاهر وكذا ما حل محله
والى ذلك اشار الناظم بقوله ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا وذلك اذا كان افعل صفة لاسم جنس وسبقه نفى وكان مرفوعه اجنبيا وهو ما ليس ملتبسا
بضمير الموصوف به مفضلا ذلك الاجنبى على نفسه باعتبارين مختلفين نحو قول العرب ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فاحسن افعل التفضيل
وهو نعت لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفى ومرفوعه الكحل وهو اجنبى من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين
فباعتباركونه فى عين زيد فاضل وباعتبار كونه فى عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل فى عين زيد احسن من نفسه فى عين غيره من الرجال ونظيره قول الامير
الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلوة فى الدار المغصوبة والسبب فى اطراد رفع افعل التفضيل لاسم الظاهر فى هذا المثال ونحوه بالقرائن التى قارنته لمعاقبته
الفعل على وجه لا يكون بدونها فانه يجوز ان يقال ما رايت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد فيؤتى بالفعل وهو يحسن مكان افعل التفضيل وهو احسن
ولا يتغير المعنى قاله ابن مالك ونازعه ابو حيان فى ذلك والاصل ان يقع هذا الاسم الظاهر المرفوع بافعل التفضيل بين ضميرين اولهما للموصوف وهو فاعل
التفضيل وهو الهاء فى عينه وثانيهما للظاهر وهو الهاء فى منه فيكون المفضول مذكورا كما مثلنا وقد يحذف الضمير الاول العائد الى الموصوف للعلم به نحو
ما رايت رجلا احسن فى عين رجل الكحل منه فى عين زيد والمقدر كالملفوظ وقد يحذف ضمير الثانى العائد الى الكحل فيكون المفضول مقدرا وتدخل من الجارة
للمفضول اما على الاسم الظاهر وهو الكحل فى مثالنا وتدخل على محله اى على محل الكحل وهو العين او تدخل على المحل وهو زيد فنقول ما رايت رجلا احسن فى
الكحل من كحل عين زيد فيدخل من على الاسم الظاهر وهو الكحل او ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد بدخول من على محل الكحل بدخول من
على ذى المحل وهو زيد فيحذف مضافا اذا ادخلت من على المحل وهو العين او مضافين اذا ادخلت من على ذى المحل وهو زيد وقد يؤتى بعد الاسم الظاهر
المرفوع بشئ اصلا وذلك اذا تقدم المفضل على افعل التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع فنقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فيحذف ضمير الكحل
ومحله وصاحب محله اختصارا وربما ادخلوا من على عين المفضول لفظا وقالوا ما احد احسن به الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن الجميل
بزيد فالجميل الثانى هو المفضول وهو الجميل الاول ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته اياه فى المعنى فصار التقدير من جميل زيد ثم حذفوا المضاف وجر
واقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد ومثله قول الناظم لن ترى فى الناس من رفيق اولى به الفضل من الصديق فالفضل الثانى هو المفضول وهو
الاول ثم انهم اضافوا الفضل الى الصديق لملابسته اياه فى المعنى فصار التقدير من فضل الصديق ثم حذفوا المضاف وهو فضل واقاموا المضاف اليه وهو
مقامه فصار من الصديق وهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو فضل اجنبى مسبوق بنفى بلن مكتنف بضميرين اولهما ضمير الموصوف فى
الهاء من به والثانى ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل اولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضمير من تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين
وتارة يذكر احدهما ويحذف الاخر واذا حذف ضمير المفضول لزم حذف ضمير الموصوف وبالجملة لما لم يمكنهم ان يجعلوا الاسم الظاهر مبتدا لئلا يفصلوا
به بين افعل التفضيل ومن وذلك لا يجوز رفعوه على الفاعلية وشرطوا تقدم النفى عليه وقاس ابن مالك فى شرح التسهيل النهى والاستفهام وتبعه
الموضح فى شرح القطر ولم يرد سماع فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب هذا باب النعت ويرادفه الصفة والوصف الاسما التى تتبع ما قبلها فى الاعراب
هذا باب النعت ويرادفه الصفة والوصف الاسما التى تتبع ما قبلها فى الاعراب لفظا او تقديرا او محلا خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان

وبالعكس

والنسق والبدل ويشكل عليه نحو ما قام قام زيد ولا لا فانها مشتملة على التوكيد ولا تبعية فيها ودليل الحصر في خمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف
او لا الاول حرف النسق والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل او لا الاول البدل والثاني اما ان يكون بالفاظ مخصوصة او لا الاول التاكيد و
الثاني اما ان يكون بالمشتق او لا الاول النعت والثاني عطف البيان ولها ابواب واذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق
قاله ابن السهيلي واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسبه لسيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها
للاسم [illegible] عليه وهو الخليل والاخفش واما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور ويدل لهم ظهوره مع الجار مع الظاهر ووجوبا مع المضمر نحو بزيد به
وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه عامل بالاصالة واما
النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف واليها اشار الناظم بقوله يتبع في الاعراب الاسما الاول نعت وتوكيد
عطف وبدل فالنعت عند الناظم المشار اليه بقوله في النظم فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته
على معنى فيه او فيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل النسق والبدل فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ويجي البدل للايضاح
لبعض الصور عرضا وخرج بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد فانهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان الثاني الاسم هو
عين الاول واما التوكيد فلان نفس الشيء لا معنى فيه قال ابن مالك في شرح العمدة المراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاءني زيد التاجر في النعت الحقيقي او التاجر
ابوه في النعت السببي والمخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر في الحقيقي وتاجر ابوه في السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك
اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات وهذا الحد ليس بجامع لانه غير
شامل لانواع النعت فانه قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين او للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او للابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة او للترحم نحو اللهم
انا عبدك المسكين او التوكيد نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وجوابه ان الاصل في النعت ان يكون للايضاح والتخصيص وكونه لغيرهما انما هو بطريق العرض
مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له فصل ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من اوجه الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر ومن التعريف والتنكير
تقول في التعريف جاءني زيد الفاضل برفعهما ورايت زيدا الفاضل بنصبهما ومررت بزيد الفاضل بجرهما وتقول في التنكير جاءني رجل فاضل ورايت رجلا
ومررت برجل فاضل كذلك فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولا
عليه بحسب تعيينه والتنكير يقتضي كون المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي والى ذلك
اشار الناظم بقوله وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا واما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فان رفع الوصف الحقيقي او المجازي ضمير الموصوف
المستتر وافقه فيها ايضا ونعني بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له كجاءتني امراة كريمة ورجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام ففي الوصف الحقيقي المجازي
في الجمع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتانيث والتثنية والجمع وكذلك تقول في التعريف جاءتني المراة الكريمة
والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة
ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة نحو جاءتني امراة كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز وجاءني رجلان كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز
وجاءني رجال كرام الاباء بالاضافة او كرام اباء بالتمييز فيوافق النعت منعوته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع موافقته له في اوجه الاعراب
الثلاثة وفي التعريف والتنكير ويكمل له الموافقة في اربعة من عشرة لان الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر اصالة او تحويلا ويستثنى
من ذلك شيئان احدهما الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن او اضيف الى نكرة فانه يلزم الافراد والتذكير ولم يوافق في التانيث والتثنية والجمع نحو مررت
برجل افضل من زيد وبرجلين افضل من زيد وبرجال افضل من زيد وبامراة افضل من زيد وبامراتين افضل من زيد وكذلك مررت برجل افضل شخص وبرجال
افضل شخص [illegible] الثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الاوصاف الاتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا
على موصوف نحو رجل صبور وامراة صبور ورجل قتيل وامراة قتيل وان رفع الوصف الاسم الظاهر او رفع الضمير البارز اعطي الوصف حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف
في الافراد والتانيث والتثنية والجمع تقول في الوصف اذا رفع الظاهر مررت برجل قائمة امه بالتانيث لانها مسندة الى الام وان كان الموصوف مذكرا او مررت بامراة
قائم ابوها بالتذكير لانه مسند الى الاب وان كان الموصوف مؤنثا كما تقول في الفعل قامت امه في المثال الاول وقام ابوها في المثال الثاني وتقول مررت
برجلين قائم ابواهما بافراد قائم وان كان المنعوت مثنى كما تقول في الفعل قام ابواهما بافراد الفعل ومن قال من العرب اكلوني البراغيث قال قاما ابواهما بالحاق
علامة التثنية في الفعل المسند الى المثنى الظاهر قال في الوصف اذا اسند الى المثنى الظاهر قائمين ابواهما بتثنية الوصف وتقول في جمع المذكر مررت برجال قائم
اباؤهم بافراد قائم وان كان الموصوف جمعا كما تقول في الفعل قام اباؤهم بافراد الفعل من علامة الجمع ومن قال من العرب المتقدم ذكرهم قاموا اباؤهم بالحاق علامة
الجمع في الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما في اكلوني البراغيث قال في الوصف اذا اسند الى الجمع الظاهر قائمين اباؤهم بجمع الوصف جمع السلامة ولكنه خالف حكم
الفعل اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فاجاز وانكر الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وابو موسى جمع التكسير في الوصف افصح من الافراد كقيام اباؤهم وقال
الامدي [illegible] وطائفة افراد الوصف افصح من تكسيره وفصل [illegible] فقالوا ان كان النعت مطابقا لجمع كمررت برجال قيام اباؤهم فالتكسير افصح وان كان لمفرد
او مثنى كمررت برجل قائم غلمانه فالافراد افصح واتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة وتقول في الوصف اذا رفع الضمير البارز جاءني غلام امراة ضاربته

باب النعت

امراة ضاربته هي ومررت برجال ضاربهم هم كما تقول ضربته هي وضربهما هما [illegible] غلام رجلين ضاربيه هما كما تقول ضربه هما ومن قال ضرباه هما قال ضارباه هما
تقول جاء من غلام رجال ضاربهم هم كما تقول ضربهم هم ومن قال ضربوه هم [illegible] وجمع التكسير نحو ضرابه هم افصح من الافراد كما تقدم [illegible] ذلك تستفاد من قول الناظم
وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل فقف والاشياء التي ينعت بها اربعة كما في التسهيل احدها المشتق وهو المشار اليه في النظم بقوله وانعت بمشتق
وهو في الاصطلاح ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر والمراد به هنا ما دل على حدث وصاحبه من قام به الفعل او وقع عليه كضارب من
اسماء الفاعلين ومضروب من اسماء المفعولين وما كان بمعناهما مما هو بمعنى اسم الفاعل امثلة المبالغة كضراب والصفة المشبهة نحو حسن واسم التفضيل
المبني من فعل الفاعل او المفعول نحو احسن من عمرو واخرج عن ذلك ما اشتق لزمان او مكان او آلة فانه لا ينعت به فلا يرد نقضا الثاني ما ينعت به الجامد بالمشتق في المعنى
واليه اشار الناظم بقوله وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق كاسم الاشارة غير المكانية وذو بمعنى صاحب وفروعهما واسماء النسب وهي التي
عليها ان الناظم بقوله كذا وذي والمنتسب فاسم الاشارة ينعت به المعارف تقول مررت بزيد هذا وذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت برجل ذي
مال وبالرجل الدمشقي وانما قلنا ان هذه الانواع افادت من المعنى ما يفيده المشتق لان لفظة هذا معناها الحاضر ولفظة ذي مال معناها صاحب مال ولفظة دمشقي
معناها منسوب الى دمشق فلما افادت ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها ويقاس على هذه الامثلة ما اشبهها فيقال في اسم الاشارة جميع [illegible]
[illegible] ذي الصاحبية ذات [illegible] وفروعها وعلى المنسوب بالياء نحو تميمي [illegible] ما هو منسوب الى [illegible] واما اسماء الاشارة المكانية
نحو مررت برجل هنا او هنالك او ثم فتعلقه محذوف صفة لرجل لانها ظروف وليست صفات الثالث ما ينعت به الجمل واشار اليه الناظم بقوله ونعتوا بجملة
منكرا وللنعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في محل نعت ليوما
وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفي او نكرة معنى لا لفظا وهو الاسم المعرف بال الجنسية كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني فمضيت ثم اقول لا يعنيني فجملة يسبني في موضع جر نعت للئيم وهو الذي لا اصل لصحة النعت بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف بال الجنسية
معناه نكرة وقال ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابو حيان ينعت بالجملة المعرف بال الجنسية خلافا لمن اجاز ذلك انتهى ويجوز ان يكون الجملة حالا نظرا الى لفظه
وبقي شرط اخر [illegible] بالجملة وهو [illegible] اذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن او في [illegible] وشرطان في الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يربطها
بالموصوف اما ملفوظ به كما تقدم في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله او مقدرا اما مرفوعا كقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب
قتل عار اي هو عار او منصوبا كقوله وما شيء حميت بمستباح اي حميته او مجرورا بفي ان كان المنعوت اسم زمان كقوله واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا
تجزي فيه او مجرورا بمن عائد على ظرف او غيره فالاول نحو شهر صمت يوما مباركا نحو عندي بر كر بدرهم اي منه وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار و
انتصب الضمير ثم يتصل بالفعل ثم حذف قولان الاول عن سيبويه والثاني عن الاخفش والشرط الثاني ان تكون الجملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب واليه اشار
الناظم بقوله [illegible] فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية والانشائية فلا يقال مررت برجل اضربه ولا مررت بعبد بعتكه قاصدا انشاء البيع بذلك لان
الطلب والانشاء لا خارجي لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت والى ذلك اشار الناظم بقوله وامنع هنا ايقاع ذات الطلب وان اتى من لسان العرب ما ظاهره ذلك يؤول
على اضمار القول والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اتت فالقول اضمر تصب لان القول كثير في الكلام كقوله وهو العجاج على ما قيل بذكر ان قوما اضافوا
[illegible] عليه حتى دخل الليل ثم جاءوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار في العشية يشبه لون الذئب حتى اذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط
فظاهره ان جملة الاستفهام وهي هل رايت الذئب قط نعت لمذق فوجب تاويلها على ان الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام معمول الصفة اي جاءوا بلبن مخلوط بما
يقول عند رؤيته هل رايت الذئب قط وقال ابن عصفور الاصل بمذق مثل لون الذئب [illegible] مررت برجل يقولون مثل كذا هل رايت كذا وفي الحديث مثل شوك
السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب [illegible] بقي هل الذئب [illegible] يقول عند رؤيته هذا الكلام فقوله هو
الصفة وجملة الاستفهام معمول له انتهى والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر قولك مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا الممذوق وفيه المبالغة والمعنى
جاءوا بلبن يشابه لونه الورقة التي هي لون الذئب [illegible] والورقة بياض يضرب الى سواد الرابع مما ينعت به المصدر سماعا بشروط احدها
ان لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الثاني ان يكون مصدر ثلاثي والثالث ان يكون مبهما والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الافراد و
التذكيرا قالوا هذا رجل عدل ورضى بكسر الراء وزور بفتح الزاي وفطر بكسر الفاء والثلاثة الاول مصادر حقيقة والرابع اسم مصدر فان فعله افطر وهو كثير
ومع كثرته يقتصر فيه على السماع فان قلت فيه كيف صح مصدر الثلاثي بها وذلك عند الكوفيين على التاويل بالمشتق اسم فاعل او مفعول اي عادل اسم فاعل عدل
ومرضي اسم مفعول رضي وزائر اسم فاعل زار [illegible] مفطر اسم فاعل افطر [illegible] ما جاء من ذلك [illegible] اضافة غير معنوية نحو مررت برجل [illegible] فيقال
وحسبك فدل على لحظ معنى الصفة وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذو كذا ولهذا التزم افراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو وفروعه
هذا رجل وامراة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات
عدل وقيل لا تاويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا او ادعاء واما التزم افراده وتذكيره على القول الاول والاخير فلان
المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث [illegible] على اصله واما [illegible] العرب يقول رجل ضيف ورجال اضياف وضيوف وضيفان وامراة
ضيفة فقليل [illegible] واذا تعددت النعوت [illegible] مثنى او مجموعا [illegible] التثنية والجمع [illegible]
[illegible] المنعوت [illegible] اتحد معنى النعت ولفظه [illegible] التثنية والجمع [illegible]

نحو هذه بالعقل نحو جاءني رجال ناصلان وفضلاء رجال وان اختلف معنى النعت واتفقا كالعاقل والكريم او لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق او معناه
لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوها والضارب من الضرب في الارض اي السير فيهما وجب التفريق بالعطف لان اصل التثنية والجمع بالواو وخاصة لانها الاصل
في ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعت غير الواحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف كقوله بكيت وما بكى رجل حزين على ربعين مسلوب وبال فمسلوب
لفظان لربعين وعطفا احدهما على الاخر بالواو وهو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا اثر والبالي هو الذي ذهب عينه وبقي شيء من اثاره وبكى مقصود فنوه
مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه فهذه الثلثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال والشاعر هو الذي يأتي بالكلام منظوما والكاتب هو الذي يأتي به منثورا او
المفسر من فقه بالضم هو الذي صار الفقه سجية له ويستثنى نعت الاشارة لا يكون الا مبهما للقطع لانهم جعلوا التطابق في الجامد عوضا عن الضمير وحمل
المشتق عليه قال الزيادي فان قد نعوتك اوبينا ما جاز وهو جاز سبيتوهذان زيد وعمرو على البيان هو البيان هنا مخالف للنعت نقله الموضح في الحواشي واذا
تعددت النعوت مع تفريق المنعوت فان كان العامل فيهما واحدا وان اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل وعجوز جالس
لان العطف بمنزلة التثنية والجمع وان اختلف واختلفت نسبة العامل اليهما نحو ضرب زيد عمرا الظريفين فالقطع وان اتحدت نحو خاصم زيد عمرا فالقطع عند
واتباع الاخر عند الفراء واتباع الاول عند الكسائي واتباع ايهما شئت عند ابن سعدون وان كان العامل متعددا واتحد لفظ النعتين فان اتحد معنى العامل وعمله
ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا موافقا لان المتبوعان مرفوعين بفعلين او خبرين مبتدأين او منصوبين او مخفوضين فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه
ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو العاقلان ورأيت زيدا ورأيت عمرا الظريفين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ومثال ما اختلف
معناه وعمله وجنسه كجاء زيد وذهب عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورأيت زيدا ابغض وابصرت خالدا الشاعرين وسقت النفع الى خالد وسيبويه
زيدا الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال ان تعدد الثاني فالقطع او تأكيدا للاول وهو العامل جاز الاتباع وخصص بعضهم
جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين كجاء زيد وذهب عمرو الظريفان او خبري مبتدأين كهذا زيد وهذا عمرو العاقلان اخذا من كلام سيبويه فانه انما تكلم
على النص على ذلك فاوهم الاختصاص قال ابن مالك في شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذ لا تعرض في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان
وقوله احببت زيدا ووددت عمرا العاقلين وقولك مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين او اختلفا في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد وهذا خاذل عمرو
العاقلان او اختلفا المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان او اختلف العمل فقط كهذا مولم زيد بالجر وموجع عمرو بالنصب الشاعران وجب القطع عن المتبوع اما
بالرفع على اضمار مبتدأ او بالنصب على اضمار فعل ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى او العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على
ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فنزلا
منزلة الواحد العامل عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول والعامل ان تصور العاملين اربع احدها ان يختلف العاملان
في المعنى والعمل كرأيت زيدا ومررت بعمرو والصورة الثانية ان يختلفا في العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وقد اتفقوا فيها الجمهور على منع الاتباع فيهما
وابن الطراوة على جواز الاتباع فيهما للثاني دون الاول والكسائي والفراء على منع الاتباع في الاولى وجوازه في الثانية لكن الكسائي يتبع الثانية فيهما و
بعكس ذلك الصورة الثالثة ان يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة اجاز قوم فيها الاتباع وهم القائلون بان العامل هو التبعية ومنعه قوم
وهم القائلون بان عامل المنعوت والنعت واحد الصورة الرابعة ان يتحدا معنى وعملا وتحته صورتان ان يتحد لفظا ولا فالاولى نحو جاء زيد وجاء عمرو او
العاقلان فيجوز فيها الاتباع ومنعه ابن السراج بان يجعل الثاني توكيدا والثانية نحو جاء زيد واتى عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيهما الاتباع ومنعه ابن السراج
ومع وهذا كله مع اتحاد جنس العاملين فان اختلفا كهذا زيد وجاء عمرو الظريفان ومررت بزيد وهذا عمرو الظريفان ولقيت زيدا وان عمرا في الدار القائمان
فذهب الجمهور الى منع الاتباع والاخفش والجرمي الى جوازه وفصل في الكسائي النعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت جميعها او ادعا جاز اتباعها وقطعها ما لم يكن
الجر والتوكيد نحو نفخة واحدة او ملتزم الذكر نحو الجماء الغفير او جاريا على مشار اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز القطع في شيء منها واذا تكررت النعوت لواحد فان
تعين مسماه بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها والجمع بينها اي بين القطع والاتباع بشرط تقديم القطع المتبع على النعت المقطوع وذلك كقول خرنق
بكر الجاهلي كالكون مبينا انه ساكنة بنت هطال القيسية اخت طرفة بن العبد لامه ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه لا يبعدن قومي
الذينهم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر وقوله لا يبعدن بفتح الباء والعين وهو دعاء اخرج مخرج النهي اي لا يهلكن وسوى
بهم بعيد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا اذا هلك في النثر كما بعدت ثمود فان قيل كيف دعت لقومها بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب بان العرب قد جرت
على عادتها من استعمال هذه اللفظة في الدعاء ولهم في ذلك غرض اخر انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكانهم لا يصدقون بموته والثاني
انهم يريدون الدعاء له بان يبقى ذكره ولا يذهب لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يكون ان يجوز على جمع
عدو لان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور وهي الناقة التي تنحر للنحر والمعترك موضع القتال والمعاقد جمع معقد الازر جمع ازار والمعنى لا يهلكن قومي
الذينهم على عداتهم وآفة لابلهم لانهم ينحرونها لاضيافهم والنازلين في الحرب على ضربين احدهما ان ينزلوا في الحرب وهو ان ينزلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم والثاني
ان ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على اقدامهم اذا كان في موضع وعر لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الازر كناية عن عفة
الفروج يريد انهم لا يحلون مآزرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الازار والذيل ارادوا انه لا يزني واذا وصفوه بطهارة الكم ارادوا
انه لا يسرق واذا وصفوه بطهارة الجيب ارادوا انه لا ينطوي على غش ولا على والمقصود من البيت انه يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع

باب النعت

لقومي او على القطع باضمار مبتدأ تقديره هم ويجوز نصبهما على القطع ايضا باضمار فعل تقديره امدح او اذكر ويجوز رفع الاول وهو النازلون
على الاتباع لقومي او على القطع باضمار هم ويجوز نصب الثاني وهو الطيبون على القطع باضمار امدح او اذكر على ما ذكرنا ويجوز عكسه وهو نصب الاول
ورفع الثاني على القطع فيهما لا على الاتباع في الثاني لانه مسبوق بنصب مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت
بجملة اجنبية او لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه او لما فيه من القصور بعد الكمال لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل
وسكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتبع ان اتبعت الجميع ويقطع ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا فلا بد من الاتباع لان القطع في البعض والاتباع
في البعض مشروط بتقدم المتبع والى جواز الاتباع والقطع اشار الناظم بقوله واقطع او اتبع ان يكون معينا بدونها وان لم يتعين مسمى المنعوت الا بجميعها وجب
اتباعها كلها للمنعوت لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد واليه اشار الناظم بقوله وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن اتبعت وذلك كقولك مررت
بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان زيد بهذا الموصوف بهذه الصفات يشاركه في اسمه ثلثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد واحدهم تاجر كاتب
والاخر تاجر فقيه والاخر فقيه كاتب فلا يتعين زيد الاول من الاخرين الا بالنعوت الثلثة فيجب اتباعها كلها وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض
الذي تعين به الاوجه الثلثة الاتباع والرفع الى القطع او الى النصب او الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح واليه الاشارة بقول الناظم او اقطع بعضها
معلنا واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوتها الاتباع لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غني عن التخصيص وجاز في الباقي من نعوته القطع عن
المتبوع سواء تبين مسماه بدونها او لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعية الاول كقوله وهو ابو امية الهذلي يصف صائدا ويأوي الى نسوة عطل
وشعثا مراضيع مثل السعالى فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملتين يقال عطلت المرأة اذا خلا جيدها من القلائد وقطع الثاني
وهو شعثا بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفي اخره مثلثة جمع شعثاء بالمد هي المغبرة الراس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره اخص شعثا ونحوه
والمراضيع جمع مرضع والسعالى جمع سعلاة وهي اخبث الغيلان فان لم يتقدم نعتا اخر لم يجز القطع الا في الشعر وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبر المبتدأ
او مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم وجب حذف المبتدأ ان رفع النعت وقدرته هو والفعل ان نصب النعت وقدرته
المدح امدح وفي الذم اذم وفي الترحم ارحم وعلى ذلك يحمل قول الناظم وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدأ او ناصبا لن يظهرا فقولهم في المدح الحمد لله الحميد
بالرفع باضمار هو فهو مبتدأ والحميد خبره وقوله تعالى في الذم وامرأته حمالة الحطب بالنصب حمالة باضمار اذم وامرأته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه و
كقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستأنفة قال الشاطبي لان الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع
لها من الاعراب انتهى ووجه وجوب حذف الرافع او الناصب انهم لما قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم جعلوا اضمار العامل امارة ذلك كما فعلوا في
النداء اذ لو اظهروا العامل وقالوا ادعوا عبد الله مثلا لخفي معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا وان كان النعت المقطوع لغير ذلك اي لغير المدح والذم
والترحم جاز ذكره اي ذكر العامل وهو المبتدأ او الفعل تقول مررت بزيد التاجر الاوجه الثلثة بالجر على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف والنصب على
المفعولية بفعل محذوف ولك ان تظهر كلا من المبتدأ والفعل فتقول هو التاجر واعني التاجر كانه على تقدير سؤال سائل يقول من هو او من تعني وفعل
يجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما صفة صالحة لمباشرة العامل اما باختصاص النعت بالمنعوت كمررت برجل راكب صاهلا اي فرسا صاهلا
او بمصاحبة ما يعينه نحو والنا له الحديد ان اعمل سابغات لحذف المنعوت للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد اشعر به وحيث
حذف الموصوف اقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت يباشره فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد
جاءك من نبأ المرسلين اي من نبأ المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تدخل على معرفة او كان النعت جملة او شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما
قال الفارسي وكان بعض اسم تقدم مخفوض بمن او في فالاول كقولهم منا ظعن اي منا فريق ظعن ومنا اقام جملتان في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين
على الابتداء اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف موصولا
اي الذي ظعن والذي اقام وما قدره البصريون اولى لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما والثاني كقولهم ما في الناس
الا شكر او كفر اي الا رجل شكر ورجل والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو الناس كقوله وهو ابو الاسود الحماني يصف امرأة لو قلت ما في قومها لم تيثم
يفضلها في حسب وميسم وفيه تقديم وتأخير واصله لو قلت ما في قومها احد يفضلها لم تأثم في مقالتك فحذف الموصوف بجملة يفضلها وهو احد وهو
بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو قومها وكسر حرف المضارعة من تأثم على لغة غير الحجازيين وابدل الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف فقدم جواب
لو وهو لم تيثم على الجملة النعت وهو يفضلها لكون الجواب فاصلا بين الجزء المقدم وهو في قومها الذي هو الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر هو احد المحذوف وانما
قدر ما في قومها الان الكرة المخبر عنها بظرف او جار ومجرور مختص يجب تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحاء والسين المهملة ما يعده الانسان من مفاخر ابائه والميسم
بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال واصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك اي فريق دون ذلك وقولهم ما منهم
الا فوق ما زيد وقولك ما منا الا على اهبة او ما فينا الا على اهبة اي الا رجل على اهبة فان لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن او في لم
يحذف الا في الضرورة كقوله وربي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل كان ويجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صالحة
ويعلم المنعوت اي كل صالحة سفينة وبدليل امر قرئ كل فان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة ولا فائدة فيه فخرج كالثاني في المعنى وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس
وقد كنت في الحرب ذا تدرأ فلم اعط شيئا ولم امنع ولكنه لم ينصه فيحتاج الى تقدير صفة يكتفي بها الكلام ليطابق الصدق وتتجلى زينة الحق وعلة
فلم اعط شيئا طائلا والذي يوجد الى تقدير هذا النعت جريا على الصدق ان الواقع انه اعطي شيئا

المغني بدفع التناقض واعترض بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبي ع حين اعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة
مائة اعطاه اباعر فسخطها وقال ابجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع وما كان حصن ولا حابس
يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم ومن يضع اليوم لا يرفع فقال النبي ع اقطعوا لسانه عني فزادوه حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه يعني
عيينة بن حصين والاقرع بن حابس والتدرء بضم التاء المثناة الفوقانية واسكان الدال المهملة وفتح الراء مهموزة على الهمزة القوة والعدة كقوله وهو
المرتقي الاكبر وباسلة الذين بكر مخففة لها فرع وجيد فحذف النعت فيهما وبقي المنعوت اي فرع فاحم وجيد طويل بدليل ان البيت للمدح ولا يحصل باثبات
الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع بالفاء والعين الشعر والفاحم بالفاء والحاء المهملة الاسود والجيد بكسر الجيم
اسكان الياء مخففة العنق فكانه قال الشاعر اسود وعنق طويل والى جواز حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله وما من المنعوت والنعت عقل
يجوز حذفه وفي النعت يقل فصل ويجوز فصل عطف المنعوت على بعض بجميع حروف العطف الا ام وحتى قاله ابن جزوف وصوبه في الموضح في الحواشي واذا
تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة
الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو لمية موحشا طلل واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيهن والله اعلم
بالتوابع هذا باب التوكيد والتاكيد لغة فيه ولم يفرد احدهما بتصرف فيجعل اصلا ليقال وكد توكيدا واكد تاكيدا او الواو اكثر ولذلك
استعمله بالواو وعند النحاة والمراد به التابع وهو ضربان لفظي وسياتي اخر الباب ومعنوي وهو الفاظ مخصوصة ولذلك استغنى عن حده وله سبعة الفاظ
محصورة وعبر عنها كالتابع لها اللفظ الاول والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات والى التوكيد بهما اشار الناظم بقوله بالنفس او
بالعين الاسم اكدا تقول جاء الخليفة فيحتمل انه على تقدير مضاف وان الجائي خبره او ثقله بكسر الثاء المثلثة وسكون القاف واحد الاثقال وبعضها متاع
المسافر وحشمه فاذا اكد بالنفس فقط او بالعين فقط او بهما معا بشرط تقدم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه او عينه او نفسه عينه ارتفع ذلك الاحتمال
عن الذات وسار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبت الحقيقة ونص ابن عصفور على ان التوكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتماله
البتة ويجب في النفس والعين ايضا اتصالهما لفظا بضمير مطابق للمؤكد بفتح الكاف ليرتبط به ويجب ان يكون لفظهما طبقه في الافراد والجمع والى ذلك اشار الناظم
بقوله مع ضمير طابق المؤكد تقول جاءني زيد نفسه عينه وهند نفسها عينها والزيدون انفسهم اعينهم ويجوز في غير الافصح نفسهما عينهما بالافراد وتثنيتهما
بالتثنية ابن كيسان مطابقا واجاز ذلك ابن اياز في شرح الفصول تبعا لابن معطي ووافقهم الرضي واقتصر في النظم على الجمع فقال واجمعهما بافعل ان تبعا
ما ليس واحدا وانما ترك الاصل في المثنى كراهة اجتماع المثنيين وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى ورجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم كابي حيان
من عموم قوله في التسهيل في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ويختار في المتضايفين لفظا او معنى الى متضمنيهما لفظ الافراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على
لفظ التثنية انتهى كلام الناظم وغيره لكن ذلك ورجح التثنية على الافراد ولم اقف عليه فهو نقل غريب كيف وقيل ان التثنية لم ترد الا في الشعر والالفاظ
الباقية من السبعة كلا وكلتا للمثنى نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما وكل وجميع وعامة لغيره اي لغير المثنى وهو الجمع مطلقا والمفرد بشرط ان يتجزى
بنفسه او بعامله نحو جاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم والهندات كلهن او جميعهن او عامتهن واشتريت العبد كله او جميعه او عامته ويجب ايضا اتصالهن بضمير
المؤكد ليحصل الربط بين التابع والمتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا وليس منه اي من التوكيد
خلق لكم ما في الارض جميعا لعدم الضمير خلافا لمن زعمه وهو ابن عقيل فانه قال جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان كذلك لقيل جميعه ثم
التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قال في المغني ولا في قراءة بعضهم انا كلا فيها لعدم الضمير خلافا للفراء والزمخشري في قولهما ان كلا توكيد لاسم ان
بل الصواب ان جميعا في الاية الاولى حال من ما الموصولة وكلا في الاية الثانية بدل من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا
للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز في كل ان تلي العوامل اذا لم يتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز جعلها بدلا بخلاف
جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة وقال ابن مالك يجوز كونه اي كلا حالا من ضمير الاستقرار المنتقل الى الظرف يعني فيها وفيه ضعفان تنكير كل
بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وتقديم الحال على عاملها الظرفي قال في المغني وكلا وكلتا وكل وجميع وعامة يؤكد بهن لرفع احتمال تقدير بعض مضاف
ممنوع ومن ثم اي من اجل الاحتمال المذكور جاز ان يقال جاءني الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لجواز ان يكون الاصل جاء احد الزيدين واحد المرأتين
دامه الملوك المثنى واريد به واحد كما قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من احدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره
وامتنع على الاصح ان يقال اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على امتناع
ذلك اطباقهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا قول الاخفش وهشام والفراء وابي علي وذهب الجمهور الى اجازته وتبعهم ابن مالك في التسهيل واحتج
المجيزون بان العرب اكدت بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم اجمعون وجاز ان يقال جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله لرفع الاحتمال المذكور
وامتنع ان يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة اذ يستحيل نسبة المجيء الى جزئه المتصل به بدون البعض الاخر والتوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة من العرب
وهي ترقص ولدها فداك حي خولان جميعهم وهمدان وكل ال قحطان والاكرمون عدنان جميعهم توكيد لحي خولان وفداك من التفدية بالدال المهملة ويجوز
في الفاء الكسر فيكون مبتدأ وحي خبره ويجوز فتحها فيكون فعلا ماضيا وحي فاعله وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون
الميم وباهمال الدال قبيلتان من اليمن وقحطان ابو اليمن وعدنان ابو معد وهو عطف على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق ولا

باب التوكيد

يفيد توكيدا كقوله فما تنفك عن هذا وانت جميع وكذا التوكيد بعامة غريب ولذلك اغفله اكثر المصنفين والتاء فيها لازمة بمنزلتها في النافلة
في نافلة فتصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت الامة عامتها والعبد عامته بالتاء مع المذكر كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة بالتاء وفي ذلك
تعريض بالرد على الشارح حيث جعل قول والده في النظم واستعملوا ايضا كلا كفاعله من عم في التوكيد مثل النافلة على الزيادة على ما ذكره النحويون في
هذا الباب فان اكثرهم اغفله ثم قال وليس سوى حقيقة الامر نافلة على ما ذكره وقد كان من اجلاء سيبويه ولم يغفله انتهى وفي الافصاح ان المبرد قال
فذهب ان عامتهم بمعنى اكثرهم فانه يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد فانه تخصيص والتوكيد تعميم فصل واذا اريد تقوية التوكيد ان يتبع كله باجمع
وكلها بجمعاء وكلهم باجمعين وكلهن بجمع فتقول جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم
اجمعون والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل اكدوا باجمعا جمعاء اجمعين ثم جمعا وقد يؤكد بهن استقلالا وان لم يتقدم عليهن كل نحو جاء الجيش اجمع
والقبيلة جمعاء والقوم اجمعون والنساء جمع قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين واليه اشار الناظم بقوله ودون كل قد يجيء اجمع
اجمعون ثم جمع ولا يجوز تثنية اجمع ولا جمعاء عند جمهور البصريين استغناء بكلا وكلتا عن تثنية اجمع وجمعاء والى ذلك اشار الناظم بقوله واغن بكلتا في
وكلا عن وزن فعلاء ووزن افعلا كما استغنوا غالبا بتثنية سي بكسر السين المهملة وتشديد الياء عن تثنية سواء بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان
الانداد واجاز الاخفش والكوفيون ذلك اي تثنية اجمع وجمعاء فتقول على رايهم جاء الزيدان اجمعان بتثنية اجمع والهندان جمعاوان بتثنية جمعاء قال ابن
خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو اكتع وكتعاء واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز وفي دعوى الاتفاق
وان افاد جاز عند الاخفش والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا واليه اشار الناظم بقوله وان يفد توكيد منكور قبل
وعن نحاة البصرة المنع شمل وتحصل الفائدة بان يكون المنكر المؤكد زمنا محدودا وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع وشهر وحول
ويكون التوكيد من الفاظ الاحاطة والشمول كقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا وكقوله قد عنفنا اسبوعا كله وقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول
كله رجب ومن انشد كالناظم وابنه شهر مكان حول فقد حرفه من التحريف وهو التغيير لان المعنى يفسد عليه لان الشاعر تمنى ان يكون عدة الحول من اوله
الى اخره رجبا لما راى فيه من الخيرات ولا يصح ان يتمنى ان عدة شهر كل رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا ولا يجوز صمت زمنا
لان النكرة غير محدودة فان الزمان يصلح للقليل والكثير ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس من الفاظ الاحاطة ولا فائدة في ذلك ولا يجوز هذا
اسد نفسه عند ابن عصفور وخلافا لابن مالك اذ ليس من فوائد التوكيد المعنوي دفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي الا بالنسبة الى الشمول خاصة
وقد يؤخذ من ابن مالك بذلك واما جاء زيد نفسه ففائدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء اسد نفسه فانه لرفع المجاز اللغوي قاله الموضح في
الحواشي بتقليل واذا اكد ضمير مرفوع متصل بالنفس او بالعين وجب تاكيده اولا بالضمير المنفصل والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تؤكد الضمير المتصل
بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع نحو قمت انت نفسك وقوما انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وقوموا انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن
انفسهن وقمتن انتن انفسكن كراهة ايهام الفاعلية عند اسناد الضمير المؤنث اذ لو قيل خرجت هند نفسها لتوهم النفس الباصرة او توهمت نفس
الجنا وحملوا ما لا لبس فيه على ما فيه لبس كما في المسئلة ابراز الضمير والتفريق بين اعراب الفاعل والمفعول وما ذكرناه من التعليل يبطل قول الصفار ان
الفصل كالتوكيد وبما ذلك في العطف بخلاف قام الزيدون انفسهم فيمتنع التاكيد بالضمير المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير اقوى من الظاهر
فيمتنع ان يكون تكملة لما هو اضعف منه وبخلاف ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وقاموا كلهم فالتوكيد بالضمير المنفصل فيهن جائز لا واجب اما
الاول فلان الضمير المؤكد غير مرفوع واما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس لان كلهم المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار
والى ذلك اشار الناظم بقوله واكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما واما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به من لفظه ما قبله زاد في التسهيل او تقويته نحو
معنى وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث مرات فالاول كجاء زيد زيد وقام قام زيد ونعم نعم وقمت قمت والثاني تاكيد
اسم بمرادفه نحو حقيق جدير وصمت سكت زيد واجل جير وقعدت جلست او فعل باسم فعل نحو نزال انزل او ضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت انت
والى ذلك اشار الناظم بقوله وما من التوكيد لفظي يجي مكررا فان كان المؤكد جملة اسمية او فعلية فالاكثر اقترانها بالعاطف وهو ثم خاصة كما صرح
به في الارتشاف نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ونحو اولى [illegible] فارشد بقوله
الى ان المؤكد ما بعد ثم وفي ذلك تعريض بالشارح حيث مثل باولى لك فاولى ولم يرد فان المؤكد الجملة المقرون بالفاء وتاتي الجملة المؤكدة بدون تراخ
بدون العاطف نحو قوله ص والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا كررها ثلاث مرات ويجب الترك للعاطف عند اللبس وايهام التعدد نحو ضربت زيدا
ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احداهما عن الاخرى والفرض انه لم يقع الضرب منك الا مرة واحدة وان كان
المؤكد اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا فواضح امره من انه يكرر بحسب الارادة من غير شرط نحو قوله ص ايما امراة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل
باطل كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات وقوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فكرر الضمير المنفصل المنصوب مرتين والمراء بكسر الميم والمد
المجادلة منصوب على التحذير ودعاء بتشديد العين من امثلة المبالغة وان كان المؤكد ضميرا منفصلا مرفوعا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل والى ذلك
اشار الناظم بقوله ومضمر الرفع الذي قد انفصل اكد به كل ضمير اتصل نحو قمت انت واكرمتك انت ومررت بك انت فيقع ضمير الرفع توكيدا لجميع الضمائر
المتصلة وان اختلف الوضع ووجه ذلك ان الضمير المنفصل اصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور لان اول احوال الاسم الابتداء وعامل الابتداء ليس

يكن ابدا من انفصال الضمير في ما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعتمدان عليه لانهما متصلان به فاذا احتيج الى توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون من يقوم
مقامه او يشبهه احتيج الى ضمير منفصل والضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع فيما نحو قمنا واكرمنا وغلامنا وهذا التعليل لا ان اصل الفتما
ان ناب على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا تعليل الشيخ ابي علي وبني عليه ان يقول واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية اذ المرفوع لا يتبع المنصوب
ولا المخفوض وان كان المؤكد ضميرا متصلا وصل بما وصل به مؤكده والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ الذي به وصل نحو
عجبت حملت واكرمك اكرمك وعجبت عجبت منك منك لان اعادته مجردا عما وصل به تخرجه من الاتصال الى الانفصال والفرض انه متصل وان كان المؤكد فعلا
او حرفا جوابا يؤتى به في جواب نفي او اثبات في غير ما ذكر والفعل والحرف بغير شرط كقولك قام قام زيد وبلى بلى ونعم نعم وقوله وهو جميل بن عبد الله
لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا ذكر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثنة بفتح الباء الموحدة وتكون الثاء المثلثة وفي اخرها تاء التانيث
اسم محبوبته وتصغيرها بثينة وبه اشتهرت ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق واصله مواثيق كمصابيح حذف ياؤه ضرورة وان كان المؤكد غير جوابي وجب ان
يفصل بينهما اي الحرفين المؤكد والمؤكد وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد مضمرا لكونه كالجزء منه والى الامر الثاني
اشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا جواب نحو قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان المفتوحة الثانية التوكيد لان المفتوحة
الاولى لو اخذ مفعولا ثانيا لبعد فصل بينهما بالظرف وبعده واعيد مع ان الثانية الضمير المتصل بان الاولى وهو الكاف والميم ووجب ان يعاده اي
لفظ المتصل بالحرف المؤكد او ضميره اي ضمير المتصل بالحرف المؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد اسما ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل فان الثانية توكيد
لان الاولى واعيد مع ان الثانية ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيدا وان زيدا انه فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى واعيد مع ان الثانية ضمير الظاهر الذي
اتصل بان الاولى وعود ضميره هو الاولى من اعادته بلفظه ومنه جاء التنزيل قال الله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون ففي الثانية توكيد لفي الاولى واعيد
مع في الثانية ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى منها ولا يكون المجرور بدلا من المجرور
الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعضهم بالقياس قال في المغني وكذا اذا اعيد ظاهر مضاف لظاهر فانه يجعل
اضافة التوكيد نحو وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم من قبله لمبلسين ولا يعاد الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويوخذ من كلام التسهيل ان
الفصل قائم مقام اعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه وشذ اتصال الحرفين المؤكد والمؤكد من غير فصل كقوله ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره قد
ضيما فاكد ان الاولى بان الثانية من غير فصل بينهما واجازه الزمخشري اختيارا قال ابن مالك في شرح التسهيل وقوله يعني الزمخشري مردود لعدم امام يستند اليه
وسماع يعول عليه ولا حجة له في هذا البيت فانه من الضرورات واسهل منه اي من هذا البيت في اتصال الحرفين قوله وهو ختام المجاشعي وقيل الاغلب العجلي
حتى تراها وكان وكان ثم يتصل لفظ بمثله بل بعجزه لان التوكيد الاول وهو الواو الثانية مفصول بالمؤكد الثاني وهو كان الاول والتوكيد الثاني مفصول بالتوكيد
والمؤكد الثاني قاله الموضح في الحواشي وخففت كان الثانية للقافية وقال الفارسي في التذكرة في هذا البيت ولا يجوز ان يكون على الزيادة يعني التوكيد لمكان
العطف في الواو ولان هذا العطف لم يرد في موضع نقله الشاطبي عنه في باب التنازع وازوه والضمير ازاها واعناقها يرجع الى المطي المذكورة قبله والقرن بفتحتين
حبل يقرن به البعير واشد منه اي من البيت الاول قوله وهو رجل من بني اسد فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا
ولا يجوز ان يكون على الزيادة يعني التوكيد لمكان العطف بالواو ولان هذا العطف لم يرد في موضع نقله الشاطبي عنه في باب التنازع وازوه والضمير
في ازاها واعناقها يرجع الى المطي المذكور قبله والقرن بفتحتين حبل يقرن به البعير واشد منه اي من البيت الاول قوله وهو رجل من بني اسد
فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد فاتصل لفظه بمثله واسهل من هذا البيت قوله
وهو الاسود بن يعفر فاصبحن لا يسألنه عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا لان المؤكد بفتح الكاف وهو عن على حرفين والمؤكد وهو الباء
على حرف واحد ولاختلاف اللفظين وهما عن والباء وصح توكيد عن بالباء لانهما بمعنى هنا فهو توكيد بالمرادف فلهذا سهلا احدهما ان عن
على حرفين والثاني ان لفظ المؤكد مخالف للفظ المؤكد بخلاف ما بهم قاله في شرح الكافية

هذا باب العطف وهو الاصل

مصدر عطفت الشيء ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه وهو في الاصطلاح ضربان عطف نسق بحرف وسيأتي في باب يلي هذا وعطف بيان بغير
حرف واليهما اشار الناظم بقوله العطف اما ذو بيان او نسق والكلام الان في عطف البيان واليه اشار الناظم بقوله والغرض الان
بيان ما سبق وسمي بيانا لانه تكرار للاول لزيادة البيان فكانك عطفته على نفسه وهو التابع المشبه الصفة في توضيح متبوعه ان كان
معرفة وتخصيصه ان كان نكرة هذا معنى قول الناظم فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة فخرج بالتشبيه للصفة النعت لان المشبه
للشيء غير ذلك الشيء فكانه قال تابع غير صفة وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد وعطف النسق والبدل والاول وهو ايضاح المعرفة متفق عليه
عند البصريين والكوفيين كقوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فعمر عطف بيان على ابي حفص للايضاح وتقدم في باب العلم شرح
هذا البيت وسبب انشاده وقصته فتأمله مع عمر بن الخطاب والثاني وهو تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين واثبته الكوفيون وجماعة
من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن عصفور وابن مالك وولده واليه اشار في النظم بقوله
فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين وجوزوا ان يكون منه اي من عطف البيان للنكرة او كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة فطعام مساكين

باب عطف

عطف بيان على كفارة ونحو من ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء والمانعون من البصريين وغيرهم يوجبون في ذلك البدلية بدل كل من كل ويخصون
عطف البيان في المعارف محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص
يبين غير الاخص وعطف في المعارف البيان كالنعت يوافق متبوعه في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة وهي الرفع والنصب والجر والافراد والتذكير و
التنكير وفرعهن ففرع الافراد التثنية والجمع البيان وفرع التذكير التانيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءني محمد ابو سهل فابو سهل مرفوع والرفع واحد
من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والافراد واحد من ثلاثة ايضا وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكر والتانيث مذكر والتنكير واحد من اثنين وهما التنكير والتعريف
والى ذلك اشار الناظم بقوله فاولينه من وفاق الاول ما من وفاق الاول النعت ولي وقول الزمخشري ان مقام ابرهيم عطف بيان على ايات بينات مخالف لاجماع
لان البصريين والكوفيين اجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا تبين بالمفرد المذكر ولا يجوز ان يكون بدلا لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا كان
متعددا او كان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وانما التقدير منها مقام ابرهيم او بعضها مقام ابرهيم فهو مبتدأ او خبر مبتدأ وقوله اي الزمخشري و
قول الجرجاني يشترط في عطف البيان ان يكون اوضح واخص من متبوعه مخالف لقول سيبويه في يا هذا الجمة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح واخص من المضاف
الى ذي الاداة لان التخصيص بالاشارة زائد على تخصيص ذي الاداة ومخالف للقياس ايضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم تخصيص
الاشارة زائد زيادة عطف البيان قاله الشارح نعم لو قيل يشترط في عطف البيان ان يكون اجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلي يبين الخفي ويصح
في عطف البيان اذا قصد به ما يقصد بالبدل ان يعرب بدل كل من كل الا ما فيه من البيان الا اذا امتنع الاستغناء عنه فيمتنع ان يكون بدلا نحو هند قام زيد اخوها
فاخوها متعين كونه عطف بيان على زيد ويمتنع ان يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لهند اذ الجملة الواقعة
خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا المضاف للضمير اليه الاخ الذي هو تابع لزيد فلو اسقط لم يصح الكلام فوجب ان يعرب اخوها بيانا لا بدلا
لان البدل على نية تكرار العامل فكانه من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط او امتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث فالحارث متعين كونه عطف
بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا منه احلاله محل الاول اذ لو قيل يا الحارث لم يجز لان يا وال لا يجتمعان هنا وقوله وهو طالب بن ابي طالب يا اخوينا
عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا حربا فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على اخوينا ويمتنع فيهما البدلية لانها على تقدير البدلية
يحلان محل اخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز من المنادى اذا عطف عليه اسم مجرد من ال وجب ان يعطى ما يستحقه لو كان
منادى ونوفل لو كان منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب وقوله وهو المرار الاسدي انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر
متعين كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز ان يكون بدلا منه لان البدل في نية احلاله محل الاول ولا يجوز ان يقال انا ابن التارك بشر لان الصفة المقرونة
بال كالتارك لا تضاف لما ليس بال كالبكري ويجوز البدلية في هذا البيت عند الفراء لاجازته اضافة الصفة المقرونة بال الى جميع المعارف نحو الضارب
زيد وليس مذهبه بمرضي عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وصالحا لبدلية يرى في غير نحو يا غلام يعمرا ونحو بشر تابع البكري وليس ان يبدل بالمرضي
ومن المستثنيات ان يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع بقسميه نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الناس لنوى احلال النساء عطفا
عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل قصد به الزيادة على من اضيف اليه يشترط فيه ان يكون منهم
ومن ثم خطئ من قال انا اشعر الانس والجن ومنها ان يتبع صفة اي مضاف نحو يا ايها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوي احلاله محل الرجل لوقع لا
الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة اي ومنها ان يتبع مجرورا اي بمنفصل نحو باي الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه
وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة اي الى المعرفة المفردة اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى اي اجزائه احسن او عطف على اي مثلها نحو
ايي وايك فارس الاحزاب ومنها ان يتبع مجرور كلا بمنفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو عندي لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل اخويك
لزم اضافة كلا الى مفرق وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ كلا اخي وخليلي قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية على ان البدل
لا بد وان يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك انت تؤنث انت توكيدا او كونه
بدلا مع انه لا يجوز انت قال ابو سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفي ما يقال في نعم الرجل زيد ان زيدا بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد انتهى وقال
الفخر الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتمد ومذهب سيبويه ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه
لعود الضمير كقولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت بهذا والاول لم يصح كلامك انتهى ويفترق البيان من البدل بامور منها ان البيان لا يقع
ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ومنها انه ليس في نية احلاله
محل الاول وليس من جملة اخرى وليس محكوما في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع **هذا باب عطف النسق** بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت
الشيء نسقا بالتسكين اذا اتيت به متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الاحرف الاتي ذكرها وهذا معنى
قول الناظم تال بحرف متبع عطف النسق فخرج بالتوسط المذكور ما عدا المحدود وبتقييد الحرف بالاتي ذكرها ابعاد التفسير من نحو قولك غضنفر
اي اسد فان اسد تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهي اي وليس من الاحرف الاتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاصل على الاصح
وليس عطف بيان بتوسط حرف لا عهد لهم بذلك وذهب الكوفيون الى انها عاطفة وهي اي الاحرف الموعود بها نوعان احدهما ما يقتضي التشريك في اللفظ
الاعراب وفي المعنى اما مطلقا من غير قيد وهي ستة الواو والفاء وثم وحتى تقول جاء القوم وزيد فزيد او ثم زيد او حتى زيد فزيد شارك القوم في

ما لشهرة ون المعنى وهو المجيء والى ذلك اشار الناظم بقوله فاعطف بواو ثم حتى وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست بعاطفة واما مقيد بقيد وهو اثنان
او وام فتشركهما في اقتضاء التشريك لفظا ومعنى ان لا يقتضيا اضرابا الا ان القايل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار احد المذكورين وغير عالم بتعيينه
فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بواسطة ام فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما
في اللفظ وكذا او مشركة ما بعدها لما قبلها فيما يجاء بها لاجله من شك او تخيير او غيرهما فان اقتضيا اضرابا كانا مشركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكره في التسهيل
ومشيرا بان ذلك وذهب الجمهور الى ان او وام مشركان في اللفظ لا في المعنى دائما والصحيح عند ابن مالك الاول والثاني ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى
اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو ولكن عند سيبويه وموافقيه نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف
هولاء القايلون بان لكن من حروف العطف على ثلثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم يدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني انها عاطفة
ولا تستعمل الا بالواو الزايدة قبلها لزوما وصححه ابن عصفور وذلك ان كلام سيبويه محمول عليه والثالث انها عاطفة تقدمها الواو او لا وهو مذهب ابن كيسان
وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة واما لكونه بالعكس وهو ان ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله وهو لا عند النحاة الجميع نحو جاء زيد لا عمرو
وليس عند البغداديين كما نقله ابن عصفور ونقله ابو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه في التسهيل كقوله وهو لبيد واذا اقرضت قرضا فاجزه
انما يجزي الفتى ليس الجمل برفع الجمل عطفا على الفتى وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واتبعت لفظا
فحسب بل ولا لكن فصل في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها اما الواو فلمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب او عدمه على الصحيح خلافا
للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد الترتيب والتعبير بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات
لمن غاير بينهما بالاطلاق والتقييد وقد اطال الناس في الاختلاف في ذلك حتى افردوه بالتصنيف واذا ثبت انها لمطلق الاجتماع في الحكم فتعطف متاخرا في
الحكم على متقدم ومتقدما عليه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابرهيم فابرهيم معطوف على نوح عطف متاخر على متقدم وتعطف متقدما في الحكم على متاخر نحو كذلك
يوحي اليك والى الذين من قبلك الله فالذين معطوف على الكاف مع اعادة الجار عطف متقدم على متاخر وتعطف مصاحبا للمعطوف عليه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب
السفينة فاصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب والى ذلك اشار الناظم بقوله فاعطف بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا فهذه
ثلثة انواع مختلفة في الكثرة والقلة ومجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فيكون عند الاحتمال والتجرد من القراين المعينة راجحة
وللتاخير مرجحان وللتقديم مرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث وتنفرد الواو من بين ساير حروف العطف بانها تختص باحد عشر
حكما الاول انها تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام به اي بالاسم المعطوف عليه كاختصم زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو وسواء زيد وعمرو وجلست بين
زيد وعمرو فالمعطوف عليه في هذه الامثلة وهو زيد لا يكتفي به فلا يقال اختصم زيد وتضارب زيد واصطف زيد وسواء زيد وجلست بين زيد اذ الاختصام
والتضارب والاصطفاف والمساواة والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم الا بين اثنين فصاعدا والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها
من حروف العطف والى ذلك اشير بقول الناظم واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه ومن هنا اي من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك قال الاصمعي
بفتح الميم في قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل بالفاء في احد الروايتين الصواب ان يقال بين الدخول وحومل بالواو على الرواية المشهورة
وهو القياس لان البينية لا يعطف فيها بالفاء لانها تدل على الترتيب وحجة الجماعة السماع واختلفوا في التخريج فقال يعقوب بن السكيت انه على حذف مضاف
وان التقدير بين اهل الدخول فحومل وقال الخطاب المارديني انه على اعتبار التعدد حكما لان للدخول مكان يجوز ان يشتمل على امكنة متعددة كما تقول
قعدت بين الكوفة ... بين دورها واماكنها وان التقدير بين اماكن الدخول فاماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون اذا كان كل فريق
منهم خصما لصاحبه قال وهذا عندي اصح من ان يحمل شاذا اذا ثبت الرواية انتهى والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين
المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوي فان قلت قد قدمت ان المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو
وقد جاء العطف فيها بام كقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم قلت اجيب بان هذا الكلام منظور فيه الى حالته الاصلية اذ الاصل سواء عليهم الانذار
وعدمه فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو قاله الموضح في الحواشي الثاني مما تنفرد به الواو عطف سببي على اجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيد ضربت
عمرا واخاه وزيد مررت بقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى الرابع
عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس عطف عامل قد حذف وبقي معموله نحو والذين تبوؤا الدار والايمان السادس جواز فصلها عن معطوفها
بظرف او عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة نحو قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها
بمرعوي مثل لا تختص الواو بذلك بل الفاء وثم واو ولا كذلك قاله التفتازاني الثامن جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو وارجلكم في قراءة ابي
عمرو وابي بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها ان امن اللبس كقولها كيف اصبحت كيف امسيت العاشر يلي ولا اذا اعطفت مفردا نحو اما الفتى
واما الشاعة الثاني عشر عطف العقد على النيف نحو احد وعشرين الثالث عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله على ربعين مسلوب وبال
الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لي
ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات واما عكسه نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فقد شاركها فيه حتى نحو مات الناس
حتى الانبياء فانها عاطفة خاصا على عام قاله في المغني السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيد

باب عطف النسق

بالنسبة لمن قال رايت زيدا الثامن عشر العطف التلقيني نحو قوله تعالى من امن منهم بالله واليوم الاخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف في التحذير
والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروءة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله الحادي والعشرون
نحو ايي وابيك شارس الاحزاب واما الفاء فللترتيب المعنوي وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله خلقك فسواك وقد يكون للترتيب الذكري والمراد به ان يكون
وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا ان المعنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول واكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل
نحو فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة والتعقيب وهو ان يكون المعطوف متصلا بها بلا مهلة نحو اماته فاقبره وتعقيب كل شيء بحسبه
الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة ودخل البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين كثيرا
ما يقتضي الفاء ايضا التسبيب وهو ان يكون المعطوف متسببا عن المعطوف عليه ان كان المعطوف بها جملة او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه
والثاني نحو لاكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم واعترض على المعنى الاول وهو الترتيب المعنوي بقوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا
فان الهلاك متاخر عن مجيء الباس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب قاله الفراء واعترض ايضا بنحو توضا فغسل وجهه ويديه ومسح راسه
ورجليه الحديث فان غسل الاعضاء الاربعة متقدم في المعنى ومتاخر في الحديث فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك والجواب من وجهين احدهما ان المعنى على
اضمار الارادة والتقدير اردنا اهلاكها فجاءها باسنا فمجيء الباس مرتب على الارادة واراد الوضوء فتوضا فغسل وجهه الى اخره فغسل الاعضاء الاربعة مرتب
على ارادة الوضوء الوجه الثاني ان الفاء فيهما للترتيب الذكري لا المعنوي والحاصل ان الجمهور يقولون بافادتها الترتيب مطلقا والفراء يمنع ذلك مطلقا وقال
الجرمي لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا اذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد واعترض
على المعنى الثاني وهو التعقيب بقوله تعالى الذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء احوى اي يابسا اسود والجواب من وجهين احدهما
ان جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة وان التقدير فمضت مدة فجعله غثاء والثاني ان الفاء نابت عن ثم والمعنى ثم جعله غثاء كما جاء عكسه وهو نيابة
ثم عن الفاء كقوله وهو ابو داود جري الانابيب ثم اضطرب اي فاضطرب وسيأتي بيانه والى افادة الترتيب والتعقيب اشار الناظم بقوله والفاء للترتيب باتصال
وتختص الفاء بانها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العايد على الموصول والى ذلك الاشارة بقول الناظم واخصص بفاء عطف ما ليس صلة على
الذي استقر انه الصلة نحو اللذان يقومان فيغضب زيد اخواك فاللذان مبتدا وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة
يقومان ولو لم تقع صلة وكان القياس ان لا يصلح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول لانها رفعت الظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء جوز ذلك
لان في الفاء من معنى السببية ما اغنى عن الضمير لان الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية فكانك قلت اللذان ان
يقوما يغضب زيد اخواك واخواك خبر اللذان وعكسه وهو ان الفاء تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة نحو الذي يقوم اخواك
فيغضب هو زيد فالذي مبتدا ويقوم اخواك جملة فعلية صلة الذي وهو لا يصلح ان يكون صلة لخلوها عن ضمير عايد على الموصول والذي سوغ ذلك عطف
جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العايد الى الموصول وهو الضمير الموصول المرفوع بيغضب وانما ابرز لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له
ورفع ضميره وجب ابرازه وزيد خبر الذي ومثل ذلك يجري في الخبر والصفة والحال فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عايد على المبتدا وعكسه
فالاول نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فجملة تصبح الارض ما يرفع معطوفة على جملة انزل ولو افرد جاز ان وكان القياس ان لا يصح العطف
لخلوها من ضمير يعود على اسم ان اذ المعطوف على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك والثاني نحو قوله وهو ذي الرمة وانسان عيني يحسر الماء تارة
فيبدو وتارات يجم فيغرق فانسان عيني مبتدا ومضاف اليه ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدا وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عايد يعود على المبتدا لرفعه الظاهر
وهو الماء ولكن سوغ ذلك عطف فيبدو عليه فانه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدا هذا قول ابن عصفور وقال المرادي في باب المبتدا التحقيق
ان الجملتين اذا عطفت احداهما على الاخرى بالفاء التي للسببية نزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتفي بضمير واحد في احداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط
والجزاء فاذا قلت زيد جاء عمرو فاكرمه فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن ابي الربيع قال لانهما نزلتا منزلة زيد ان جاء عمرو اكرمه
فالاخبار اذا انما هو بمجموعهما والرابط انما هو الضمير انتهى كلام المرادي وقال الموضح في المغني كذا قالوا والبيت يحتمل ان يكون اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف
عنه ونقل انه يحيى في باب الاضافة عن بعض النحاة انه اجاز حذف ... ولهذا حذفت وارتفع المضارع واستشهد له بهذا البيت وانسان العين هو
المثال الذي يرى في السواد ويحسر بالحاء المهملة يغور من قولهم حسر البحر اذا غار ويجم بالجيم من الجموم وهو الكثرة ويغرق معطوف على يجم والمعنى ان الماء اذا غار
ظهر انسان العين واذا كثر غرق واستتر وتعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من عايد على الموصوف وعكسه فالاول نحو مررت بامرأة يضحك زيد فتغضب ...
والثاني نحو عكسه ... قال في المغني ونحبان نعم على ان الفاء في ذلك كله قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان
الفاء كذلك في جواب الشرط انتهى واما ثم فللترتيب والتراخي على الاصح فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وثم للترتيب بانفصال نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره وزعم قوم
انها لا تفيد الترتيب تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ... ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل
منها زوجها بالواو وفي الاعراب القصة واحدة وزعم الاخفش ثم انها تتخلف عن التراخي بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك
لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم اتينا موسى الكتاب ... قال في المغني والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفاء وقد توضع ثم موضع
الفاء كقوله وهو ابو داود وحارثة بن الحجاج كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ

عنه قال في المغني واعترضه قريبه فقال والله انه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد بدليل ان الترتيب يحصل في الخطاب بالعطف والرمي صفة للوحي وثما
دع ردين وثماد ودينه قال الجوهري عمرو انه ملتو ولعله امراة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب انبوبة وهي
ما بين كل عقدتين من القصب واما حتى فالعطف بها قليل عند البصريين والكوفيون ينكرونه بالكلية ويتاولون نحو جاء القوم حتى ابوك ورايت القوم حتى اباك
ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل والعطف بحتى شرطه اربعة امور احدها كون المعطوف اسما لا فعلا لانها
منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف اكرمت زيدا بكل ما اقدر عليه حتى جعلت نفسي خادما ويجل على زيد بكل شئ حتى منعنا
وافقا واجازه ابن السيد الثاني كونه ظاهرا لا مضمرا كما كان ذلك شرط مجرورها فلا يجوز قام القوم حتى انا ولا ضربت القوم حتى اياك وهذا الشرط ذكره
ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق بان يكون جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها
او فردا من جمع نحو قدم الحاج حتى المشاة او نوعا من جنس نحو اعجبني التمر حتى البرني او بعضا بالتاويل كقوله وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب
عمرو بن هند لما اراد قتله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فيمن نصب نعله فان ما قبلها وهو الصحيفة والزاد في تاويل القى ما
يثقله ونعله بعض ما يثقله قال ابو البقاء فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره القاها فالقاها على الاول توكيد وعلى الثاني
تفسير واما من رفع نعله فعلى الابتداء والقاها خبره واما من جرها فعلى ان حتى جارة والقاها توكيد وكان من قصة المتلمس انه وطرفة هجيا عمرو بن هند
ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله بالحيرة وامره فيها بقتلهما وختمها واوهمهما انه كتب لهما بصلة فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم
ما فيها فالقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام واما طرفة فابى ان يفتحها ودفعها الى العامل فقتله او شبيها بالبعض في شدة الاتصال كقولك اعجبتني الجارية حتى
كلامها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية حتى ولدها لان ولدها ليس جزء منها ولا شبيها به بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها صار كجزء منها وضابط
ذلك انه ان حسن الاستثناء المتصل حسن دخول حتى وان لم يحسن امتنع الا ترى انه يحسن ان تقول اعجبتني الجارية الا كلامها فانه بمنزلة بعضها
ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية الا ولدها لان الجارية لا تتناول ولدها لان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول ما قبل الا ما بعدها
نصا وهنا ليس كذلك فلا يصح استثناؤه فلا يصح عطفه بحتى والرابع كونه غاية لما قبلها في زيادة حسية مرجعها الى الحس والمشاهدة نحو فلان يهب الاعداد
الكثيرة حتى الالوف فان الالوف غاية الاعداد في الزيادة الحسية او في زيادة معنوية مرجعها الى المعنى نحو مات الناس حتى الانبياء والملوك غاية الناس
في الزيادة المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة والملك او في نقص حسي او معنوي كذلك فالاول نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة فان مثقال الذرة غاية
في النقص الحسي والثاني نحو غلبك الناس حتى الصبيان والنساء فان الصبيان والنساء غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالضعف [illegible] والتحقيق كما قال
في المطول ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل
ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم وفي اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء وفي زمن واحد نحو جاءني القوم حتى زيد اذا جاؤوك معا وزيد
اضعفهم وعلم من كلام الموضح انه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها تحقيقا او تاويلا او تشبيها او كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له او كان غاية ولم يكن يدل
على زيادة او نقص حسيين او معنويين امتنع العطف بحتى فلا يجوز كلمة العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان
لفقد الغاية لان الغاية لا تكون الا في الاطراف العالية او السافلة ولا جاء القوم حتى زيد اذا لم يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة او ضعة والى ذلك اشار
الناظم بقوله بعضا بحتى اعطف على كل ولا يكون الا غاية الذي تلا وبقي عليها شرط اخر وهو ان يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر بالنصب
قاله الموضح في الحواشي واما ام فضربان منقطعة وسياتي ومتصلة وهي المسبوقة اما بهمزة التسوية وهي والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم
اانذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء عليهم الانذار وعدمه او اسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع اي لست ابالي
بعد موت مالك ام وقوعه الان او مختلفتين بان يكون المعطوف عليها فعلية والمعطوفة اسمية نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون اي دعاؤكم اياهم ام صمتكم
او بالعكس نحو ما ابالي ازيد قاعد ام قام اي ما ابالي بقعوده ام قيامه واما مسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت لاحدهما
قبل ازيد عندك ام عمرو وقيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين وتقع ام المسبوقة بهمزة التعيين بين مفردين متوسط بينهما ما لا
يسال عنه نحو انتم اشد خلقا ام السماء او متاخر عنهما ما لا يسال عنه نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فالسؤال في الاية الاولى وقع عن المسند
اليه ولم يسال عن المسند وفي الثانية بالعكس فوسط ما لا يسال عنه في الاولى وهو اشد خلقا واخر في الثانية وهو ما توعدون لان من شرط الهمزة المعادلة
لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي ام المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا
دون الخبر ازيد قائم ام عمرو وان شئت قلت ازيد ام عمرو قائم فتوسط الخبر او تاخره لانه غير مسؤول عنه وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا اقائم زيد ام
قاعد وان شئت قلت اقائم ام قاعد زيد فتوسط المبتدا او تاخره لانه غير مسؤول عنه وتقع بين جملتين فعليتين ليستا في تاويل المفرد كقوله وهو زياد بن حمل
بفتح المهملة والميم فقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام عادني حلم لان الارجح كون هي الواقعة بعد الهمزة فاعلا بفعل محذوف يفسره سرت لان همزة
الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو ازيدا
ضربته والمراد بالطيف هنا خيال المحبوب الذي يرى في النوم والمرتاع الخائف وارقني اسهرني وهي بسكون الهاء بعد الهمزة [illegible] عادني بعد
اعراضه عني والحلم بضمتين رؤيا النوم قال ابن الحاجب [illegible] من اجل الطيف [illegible] مذعورا للقائه وارقني لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان

الابتداء

الابتداء على التحقيق او كان في المنام واسميتين كقوله وهو الاسود بن يعفر التميمي لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر
فشعيث في الموضعين بالتصغير اوله شين معجمة واخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدا وابن خبره ولهذا يكتب بالالف والجملة في موضع نصب بادري [illegible]
عنها بالاستفهام والاصل اشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره حذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة بناء على انه مصروف نظرا الى الحي بدليل الاخبار عنه بابن
ويحتمل ان يكون ممنوع الصرف نظرا الى القبيلة والاخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير [illegible] لانه يجوز هذه القبيلة منقول
لم يستقر على اب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم انتهى والمعنى لا ادري اي النسبين هو الصحيح نسب شعيث بن سهم او نسب شعيث بن منقر وسهم
بفتح السين المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء [illegible] واستغنى الموضح بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول
النظم وربما حذفت الهمزة ان كان خفا المعنى بحذفها امن [illegible] انتم تخلقونه ام نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور في
المعنى والحاصل ان ام المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما ان يتقدم عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان
ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمنزلة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى اي وترجح هذا على
الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال عليها انما
هو باعتبار متعلقيها المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وعورض بان الوجه الثاني انما يتاتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية
فيترجح الاول لشموله النوعين [illegible] وتسمى في النوعين معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني
ويفترق النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق
والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وان الجملتين لا يكونان معها الا في تاويل المفردين وليس كذلك [illegible]
نوعي الاتصال اشار الناظم بقوله وام بها اعطف بعد همزة التسوية او همزة عن لفظ اي مغنية وام المنقطعة وهي الخالية عن ذلك المذكور في المتصلة فلا يتقدم
عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ولا يفارقها معنى الاضراب عند الجمهور والى ذلك اشار
الناظم بقوله وبانقطاع وبمعنى بل وفت ان تك مما قيدت به خلت وقد تقتضي مع ذلك الاضراب استفهاما حقيقيا وهو الطلبي نحو قول العرب انها لابل ام شاء
بالمد والابل اسم جمع والشاء ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قاله ابو عثمان وشاء خبر لمبتدا محذوف اي بل اهي شاء فالهمزة داخلة على جملة
وانما قدرنا بعدها مبتدا لانها لا تدخل على المفرد لانها بمعنى الابتدائية وحروف الابتداء لا تدخل الا على جملة ومن ثم كانت [illegible] عند الجمهور خلافا لابن جني
وادعى ابن مالك انها قد تدخل على المفرد وحمل عليه قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره دون تقدير مبتدا واستدل بانه قد سمع ان هناك لابلا ام شاء بالنصب
وهذا لا ينهض الا من جهته فان سلم فالنادر محتمل بان تكون متصلة وحذفت الهمزة او منقطعة وانتصب شاء بمحذوف اي ارى شاء او استفهاما انكاريا كقوله
ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات اذ لو قدرت للاستفهام المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك وقد لا تقتضيه اي لا
تقتضي المنقطعة الاستفهام البتة لا حقيقيا ولا انكاريا نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل تستوي ولا يقدر بل اهل اذ لا
يدخل الاستفهام على استفهام وقول الشاعر فليت سليمى في المنام ضجيعتي هنالك ام في جنة ام جهنم اي بل في جهنم ولا يقدر بل افي جهنم اذ لا معنى للاستفهام
هنا لانه للتمني ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك انتهى وهذه الاية والبيت يشهدان للكوفيين
فان ام فيهما بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا قال ابو عبيدة ان المعنى هل
رايت واما او فانها بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو تزوج زينب او اختها او للاباحة نحو جالس العلماء او الزهاد والفرق بينهما اي بين التخيير والاباحة امتناع
الجمع بين المتعاطفين فلا يجوز الجمع بين زينب واختها في التزويج لامتناع الجمع بين الاختين وجوازه اي الجمع بين المتعاطفين في الاباحة فان يجمع بين العلماء
والزهاد في المجالسة وبعد الخبر وهو مقابل الطلب اي الكلام الخبري الذي من شانه ان يحتمل التصديق والتكذيب للشك من المتكلم نحو لبثنا يوما او بعض يوم
فلبثنا كلام خبري واو للشك من القائلين ذلك او للابهام على المخاطب نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فانا او اياكم لعلى هدى كلام خبري واو في
ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد في الثانية وقال في المغني الشاهد في الاولى وقال الدماميني الشاهد في الاولى والثانية والمعنى ان احد الفريقين منا
ومنكم الثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال مبين اخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد
غيره من جماد او غيره فهو في ضلال مبين انتهى او للتفصيل بالصاد المهملة بعد الاجمال نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى فقالوا كلام خبري وهو مشتمل
على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم فصل ما قاله كل منهما فقالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى
فاو لتفصيل الاجمال في فاعل قالوا وهو الواو وللتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف قاله ابن مالك في الخلاصة واصلها وعدل عنه في التسهيل وشرحه الى
التفريق المجرد وللاضراب كبل مطلقا عند الكوفيين وابي علي الفارسي وابن برهان نحو انا اخرج ثم تقول او اقيم اضربت عن الخروج ثم اثبت الاقامة فكانك
قلت لا بل اقيم حكى الفراء اذهب الى زيد او دع ذلك فلا تبرح اليوم نقله في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه انه اثبت للاضراب بشرطين تقدم نفي
او نهي وتكرار العامل نحو لست زيدا او لست عمرا ولا تضرب زيدا او لا تضرب عمرا او يكون او بمعنى الواو عند الكوفيين والاخفش والجرمي وذلك عند
عدم اللبس كقوله وهو حميد بن ثور الهلالي قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم ما بين ملجم مهره او سافع اي وسافع لان بين من المعاني النسبية التي لا يعطف
بينها الا بالواو [illegible] ويحتمل ان يكون او لاحد الامرين [illegible] والمراد بين [illegible] على حد جالس بين العلماء او الزهاد والصريخ صوت المستصرخ و

والمجم هو جاعل اللجام في محل من الفرس والناضح باء السين المهملة هو الاخذ بناصيته وشبه هو لسفعا بالناصية والى معانى او اشار الناظم بقوله خير ابح قسم باو وابهم واشكك واضراب بها ايضا نمى وربما عاقبت الواو اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا وزعم اكثر النحويين ان اما الثانية في الطلب الجزء لا الاول نحو تزوج اما هندا واما اختها والثاني جاءني اما زيد واما عمرو بمنزلة او لعطفها المعنى فيكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر للشك والابهام والتفصيل نحو انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة والى هذا اشار الناظم بقوله ومثل او في القصد اما الثانية وقال ابو علي وابنا كيسان وبرهان بفتح الباء والمنع من اسم من مثلها في المعنى فقط لان العطف وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها الحرف وقال ابن عصفور ويؤيد قولهم انها مجامعة للواو العاطفة لزوما والعطف لا يدخل على العاطفة واما قوله وهو سعد بن قرط لا الاحوص خلافا للجوهري ياليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار فشاذ حذف الواو وكذلك فتح همزتهما وابدال ميمها الاولى ياء شاذان ايضا على سبيل الاجتماع والانفراد همزة ما لغة تميمية وقيسية واسدية وشالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس راسه فظهرت نعامته قدمه ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ونحو رايت اما زيدا واما عمرا واما لكن فعاطفة خلافا ليونس وتبعه ابن مالك في التسهيل وانما تعطف بشروط ثلثة افراد معطوفها وان يسبق بنفي او نهي عند البصريين واليه اشار الناظم بقوله واول لكن نفيا او نهيا وان لا تقترن بالواو عند الفارسي والاكثرين في النفي نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر فيهما فاخيل عطف على صالح وقيل بجار مقدر لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره والنهي نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهي حرف ابتداء يخرج افادة الاستدراك وليست عاطفة ان تليها جملة لعدم افراد معطوفها كقوله وهو زهير ابن ابي سلمى بضم السين ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر فوقائعه مبتدا وتنتظر خبره ولكن داخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء ممدوحه هو الحارث الصيداوي وقوله قام ابوه والبوادر جمع بادرة وهي الحدة او تلت لكن واوا فهي حرف ابتداء ايضا وليست عاطفة لان من شرط عطفها ان لا تقترن بالواو نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان المحذوف اي ولكن كان رسول الله وليس رسول الله المنصوب معطوفا بالواو الداخلة على لكن على ابا احد من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو ولان المتعاطفين بالواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب لان المعطوف عليه هنا منفي والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد وقام عمرو وقام زيد ولم يقم عمرو ذكره ابن ابي الربيع فمبتدا ولم يقم خبره ولا يجوز ولكن عمرو بالافراد على انه معطوف على زيد لفوات شرطه وهي النفي او النهي خلافا للكوفيين في اجازتهم ذلك وليس بمسموع واما بل فيعطف بها بشرطين بافراد معطوفها وان يسبق بايجاب او امر او نفي او نهي ومعناها بعد الاولين وهما الايجاب والامر سلب الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعله لما بعدها كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد ومعناها بعد الاخيرين وهما النفي والنهي تقرير حكم ما قبلها من نفي او نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها كان تكن كقولك ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا يهتدى بها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم اكن في مرتع بل تيها فنفى الكون في منزل ربيع عن نفسه وتثبتها الكون في ارض لا يهتدى بها ولا يقم زيد بل عمرو فنفى نهي زيد عن القيام وامر عمرا بالقيام واجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على قوله وقول عبد الوارث ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعد واستعمال العرب على خلاف ما اجازه او ظاهرها ان لا يعمل ما في قائما شيئا لان شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه ومذهب الجمهور انها لا تنقل حكم ما قبلها لما بعدها الا بعد الايجاب والامر والى ذلك اشار الناظم بقوله وانقل بها للثان حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلي نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا قال المرادي تبعا للشارح ومعنى ذلك انه الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها اشعر في القائم عمرو دون زيد والمأمور بضربه عمرو دون زيد وتزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فالاول كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كبوة او افول والثاني كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخي لا الى اجل واما لا فيعطف بشروط ثلثة افراد معطوفها وان تسبق بايجاب او امر اتفاقا فالاول كهذا زيد لا عمرو والثاني نحو اضرب زيدا لا عمرا وزاد سيبويه او نداء خلافا لابن سعدان بفتح السين في منعه ذلك وزعم انه ليس من كلام العرب نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وان لا يصدق احد متعاطفيها على الآخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر فقال وشرطها ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه ايضا الابدي في شرح الجزولية وزاد فيكون الاول لا يتناول الثاني وتبعهما ابو حيان قال الموضح وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لان الرجل يصدق على زيد ويجوز جاءني رجل لا امراة اذ لا يصدق احدهما على الآخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي والابدي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع ان بعض المتاخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد حتى يأتي البعد لانك ان اردت بالرجل من زيد كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدا فلا مانع منه اذ فيه الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصح على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد لان في صحة التركيب ان كان معناهما متعاكسين وللبحث فيه مجال انتهى قال الزجاجي في كتاب معاني الحروف وان لا يكون المعطوف عليه معمولا لفعل ماض فلا يجوز عنده جاءني زيد لا عمرو قال لان العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء ورد بانه لو توقف صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا لان المعنى وجواب علة المنع عنده ترجع الى التباس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يتاتى في مسئلة ليست والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد وعمرو وان زيدا لا عمرا قائمان والدليل على صحة ما ظناه قول العرب جعلت له كذا لا كذا قال في تفسير منفعل جعلت فعلا بقوله وصوابه القيس الكندي كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفى وهو كان على فعل ماض وهو حلقت ودثار بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت بلبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب واحد العقبان طير معروف

باب عطف النسق

وتنوفى بفتح التاء المثناة فوق والفاء كحلولي مقصور للضرورة ثنية مشرفة قرب العواقل قاله في القاموس وقال في المغني اسم جبل عال والعواقل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كان هذا الراعي ذهبت بابله التي يرعاها عقاب من عقبان تنوفى فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لا عقاب هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها وامتنع الناظم على قوله ولا نداء او امرا واثباتا تلا افتداء وما عطف عليه مفعول مقدم تلا وندا او خبرا والتقدير ولا ندا او امرا واثباتا واياك ان تظن ان لا معطوف على لكن كما ظن المرادي فيه لهذا اذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكور او خبرا او حالا فان اقترنت بعاطف نحو جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة قاله في المغني وان كان مدخولها مفردا صفة ولسابق او خبرا او حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا قاله في المغني فصل يعطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا والضمير المتصل المنصوب بلا شرط فالعطف على الظاهر كقام زيد وعمرو والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو انا وانت قائمان والمنصوب نحو اياك والا وعلى الضمير المتصل المنصوب نحو جمعناكم والاولين فالاولين معطوف على الكاف والميم ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا الا بعد توكيده بتوكيد لفظي مرادف له بان يكون بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم واباؤكم ونحو اسكن انت وزوجك في احد الوجهين او بتاكيد معنوي كقوله دعوتهم اجمعون ومن باكم برفقتنا وكانا نظائرينا او بعد وجود فاصل اي فاصل كان بين المتبوع وهو المعطوف عليه والتابع وهو المعطوف نحو يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما الهاء او وجود فصل بلا النافية بين العاطف والمعطوف وهو حرف العطف والمعطوف فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين نحو ما اشركنا ولا اباؤنا فاباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو اباؤنا وقد اجتمع الفصلان الفصل بالتوكيد انتم والفصل بلا بين الواو واباؤكم فتقولن لك والى ذلك اشار الناظم بقوله وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل او فاصل ما وبضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فصل ذلك لانه يوهم العطف على عامل الضمير المرفوع المتصل بنزله من عامله منزلة الجزء كمررت برجل سواء والعدم بالرفع عطفا على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمستو والعدم وليس بينهما فصل وهو فاش في الشعر واليه اشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد في النظم فاشيا كقوله وهو جرير في هجو الاخطل ورجا الاخيطل من سفاهة رايه ما لم يكن واب له لينالا فعطف اب على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما واما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله كنت وابو بكر وعمر وفعلت وابو بكر وعمر وانطلقت وابو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل انه مروي بالمعنى ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض واليه اشار الناظم بقوله وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا حرفا كان الخافض او اسما سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك ومنصوبه كضربك اذا قدرت الكاف مفعولا به او كان لا محل له من رفع او نصب كغلامك فالحرف نحو فقال لها وللارض فالارض معطوف على الهاء المخفوضة باللام وعيدت مع المعطوف والاسم نحو قالوا نعبد الهك واله ابائك فاباءك معطوف على الكاف المخفوضة باضافة اله اليها واعيد المضاف واله مع المعطوف والاصل فقال لها وللارض ونعبد الهك واباءك وانما اعيد الخافض فيهما لان الضمير المخفوض كالتنوين في شدة الاتصال قاله الجوهري وكما هو لا يعطف على التنوين لا يعطف على ما اشبهه وليس عود الخافض بلازم وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين وتبعهم الناظم فقال وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا بدليل قراءة ابن عباس والحسن البصري وغيرهما حمزة تساءلون به والارحام بالخفض قطعا على الهاء المخفوضة بالباء وحكاية قطرب عن العرب ما فيها غيره وفرسه بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة باضافة غير اليها وليس في القراءة والاعادة خافض لا حرف في الاولى ولا مضاف في الثانية قيل ويحتمل ان يكون منه اي من العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة خافض وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخفوضة بالباء ولو اعيدت لقيل وبالمسجد الحرام اذ ليس العطف على سبيل المخفوض بعن خلافا للزمخشري لانه صلة للصد وهو صد فانه المتعلق به وقد عطف عليه اي على الصد كفر والقاعدة انه لا يعطف على المصدر حتى يكمل معمولاته فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وانه معطوف على الهاء من اذ معنى ليس سواهما وقد امتنع احدهما فتعين الآخر ولا يقال الحصر ممنوع لجواز ان يكون معمولا لمصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لانا نقول المصدر لا يعمل محذوفا عند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيبويه وقال في المغني والصواب ان المسجد مخفوض بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف و مجموع الجار والمجرور عطف به على بك انتهى ويعطف الفعل بشرط اتحاد زمانيهما في المعنى والاستقبال سواء اتحد نوعاهما في الفعلية كان يكونا مضارعين او ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه فنسقيه معطوف على نحيي بدليل ظهور النصب في لفظه ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم فتتقوا معطوف على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد اخوك ام اختلفا نوعا فيعطف الماضي على المضارع وعكسه فالاول نحو يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار فاوردهم معطوف على يقدم زمانهما مستقبل والثاني نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات الآية وتمامها تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال والى ذلك اشار الناظم بقوله وعطفك الفعل على الفعل يصح ويعطف الفعل الماضي او المضارع على الاسم المشبه له في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا ونحو صافات ويقبضن فعطف اثرن في الاولى وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تاويل واللاتي اغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك تاويل يقبضن بقابضات واثرن بمغيرات ويجوز العكس وهو عطف المشبه للاسم للفعل في المعنى على مثل الماضي والمضارع كقوله يا رب بيضاء من العواهج ام صبي قد حبا او دارج فعطف دارج على حبا لتاوله بدارج او يدرج او حبي اي والعواهج جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظبي والنوق والمراد بها هنا المراة التامة الخلق ويجوز في

ام الجحيم البداية من البيضاء الرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ولا يجوز نصبها على الحذف وقول العيني ام صبي بالنصب عطف بيان للبيضاء سهو لان بيضاء مجرورة لا منصوبة وفتحها نائبة عن الكسرة لانها غير منصرفة لانها ثابت الممدودة وجعل منه اي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي فقدر ويخرج معطوفا على يخرج الاول ومخرج بيخرج وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق فيكون من عطف الاسم على الاسم ولكل منهما مرجحان فيترجح الاول بسلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر التي مقابلة ويترجح الثاني بعدم التأويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين والى ذلك اشار الناظم بقوله واعطف على اسم شبه فعل فعلا او عكسا استعمل تجده سهلا فصل تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل ويشاركهما في ذلك ام المتصلة في الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست اي فضرب فانبجست فهذا الفعل المحذوف معطوف على اوحينا من قوله تعالى في سورة الاعراف و اوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست وانبجست معطوف على ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان فانبجست فانفجرت وهذا القول المحذوف معطوف على اوحينا وهو سهو لان انفجرت في البقرة وليس فيها ان ولا اوحينا وانما واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحية ومثاله في الواو قوله وهو للنابغة الذبياني فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال قلائل فحذف الواو ومعطوفها اي بين الخير وبيني وابو حجر بضم الحاء المهملة والجيم كنية النعمان بن الحارث الغساني وقولهم راكب الناقة طليحان فطليحان خبر المبتدأ وما عطف عليه والتقدير اي راكب الناقة والناقة طليحان فحذف المعطوف على العاطف بدليل تثنية الخبر والافراد ويحتمل ان يكون الاصل احد الطليحين فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد فلا دليل فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام واخره حاء مهملة من قولهم طلح البعير اذا اعيا ومثاله في ام قول ابي ذؤيب فما ادري ارشد طلابها. شكا قال ابو الفتح اي فما ادري ارشد طلابها ام غي فحذف واقتصر الموضح على ذكر الفاء والواو وتبع قول الناظم والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو اذ لا لبس وتختص الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو اسكن انت وزوجك فزوجك فاعل بفعل محذوف معطوف على اسكن اي وليسكن زوجك فهو من عطف الامر او منصوبا نحو والذين تبوءوا الدار والايمان فالايمان مفعول لفعل محذوف معطوف على تبوءوا اي والفوا الايمان فهو من عطف جملة على جملة او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل اي ولا كل بيضاء وانما لم يجعل العطف فيهن اي في الامثلة الثلاثة على الموجود في الكلام بدون حذف لئلا يلزم في المثال الاول وهو اسكن انت وزوجك رفع فعل الامر وهو اسكن للاسم الظاهر وهو زوجك بيان الملازمة انه لو جعل زوجك معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكا في عامله والامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف على فاعله ظاهر وقد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله في المغني وفي التسهيل الا بشرط في صحة العطف وقوع المعطوف عليه انتهى ولو سلم فاجماع على الفعل وحذف حرف الامر شاذ كما سياتي في باب التحذير فلا يخرج التنزيل عليه ولئلا يلزم في المثال الثاني وهو والذين تبوءوا الدار والايمان كون الايمان متبوءا بيان الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا لتبوءوا لان المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان لا يتبوأ وانما يتبوأ المنزل اذ التبوء التهيؤ يقال بوأه منزلا اي هيأه له وفي اعراب الحوفي في سورة آل عمران يقال تبوأ فلان الدار اذا لزمها انتهى فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل آخر ولئلا يلزم في المثال الثالث وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة العطف على معمولي عاملين مختلفين بيان الملازمة ان سوداء معمول كل وتمرة معمول ما عاملين ان كان احدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف او انفصل بلا كهذا المثال وقيل يجوز مطلقا حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء والاصح في التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في المغني والحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو انتهى واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين ان تأخر المجرور عن المرفوع او المجرور المنصوب فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر خالد الدار ولا زيد في الدار وعمرو الحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله ولا يجوز في المثال الثاني كون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد الانصار المعطوفين على المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء وام المتصلة فالاول وهو حذف المعطوف عليه بالواو كقول بعضهم وبك واهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك والواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول والواو الثانية العاطفة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قاله في الحواشي والتقدير ومرحبا بك واهلا وبك متعلق بمرحبا واهلا معطوف على مرحبا والثاني وهو حذف المعطوف عليه بالفاء وهو خاص بالجمل نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا فجملة نضرب معطوفة على جملة محذوفة اي انهملكم فنضرب الفاء على المهملة فنضرب ونحو افلم يروا الى ما بين ايديهم وما خلفهم فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة اي اعموا فلم يروا وظاهره ان الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وان الهمزة في محلها الاصل وهو قول الزمخشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة قدمت من تأخير بينهما على اصالتها في التصدير ومحلها الاصلي بعد الفاء والاصل فالم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه بام المتصلة نحو ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اي اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف متبوع بدا هنا استبح

هذا باب البدل

هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد اصلا لما كان للضمير ما يعود اليه والبدل لغة العوض واصطلاحا هو التابع

المقصود

باب البدل

المقصود بالحكم المنسوب للمتبوع نفيا او اثباتا بلا واسطة هذا معنى قول الناظم التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا فخرج بالفصل الاول وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابع النعت والبيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها وليست مقصودات بالحكم واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم اصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب وبل ولكن بعد النفي كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن الاول وهو المعطوف بلا فواضح امره لان الحكم السابق وهو اثبات المجيء لزيد منفي عنه بلا واما الاخران وهما المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي فلان الحكم السابق هو نفي المجيء ليس المقصود انما ذكر الاول النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه هو المقصود به وحده وذلك كالمعطوف بالواو اثباتا او نفيا نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان وهما الاول والثاني خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان اما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع واما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وفي بعض النسخ ذكر لكن بعيد وانما هو يتمشى على قول الكوفيين وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بذلك للبدل واذا تاملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما من شراح الناظم وغيره علمت انهم عن اصابة الغرض بمعزل واقسام البدل اربعة اشار الناظم اليها بقوله مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلفى او كمعطوف ببل والاول البدل الكل من كل وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فصراط الذين بدل من المستقيم بدل كل من كل وسماه الناظم في النظم البدل المطابق وخالف الجماعة في تسميته بدل الكل من كل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل وانما لم يقل ذلك لان كلا انما يطلق على ما يقبل التجزي فعند الاطلاق يدل على ذي اجزاء وذلك ممتنع هنا لان الله تعالى منزه عن ذلك ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرابط والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كل قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة الى الباقي من المبدل منه او مساويا له او اكثر منه كاكلت الرغيف ثلثه فالثلث اقل من الباقي وهو الثلثان او نصفه فالنصف مساو للنصف الباقي او ثلثيه فالثلثان اكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف فلا يسمى اكلت الرغيف نصفه او ثلثيه او اكثره بدل البعض عندهما ولا بد في البعض من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه يربط البعض بكله مذكور ذلك الضمير متصلا بالبدل او بغيره فالاول كالامثلة المذكورة في قوله او ثلثه او نصفه او ثلثيه والثاني كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم فكثير بدل من الواو الاولى فقط والواو الثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله اعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذي حملنا على ذلك انا لو جعلناه بدلا من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وان جعلناه بدلا من احدهما وبدل الاخر محذوف فهو متوقف على اجازة حذف البدل وان جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدأ والجملة قبله خبره فقال البيضاوي انه ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممتنع انتهى وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين احدهما انه يخرج على لغة اكلوني البراغيث والثاني انه يجب ان يقدر في العامل المهمل ضمير مستتر راجع الى كثير ووجوب استتار الضمير في مثل الغائبين من غرائب العربية كما قاله في المغني وان جعلناه خبر مبتدأ محذوف والتقدير والعمي والصم كثير منهم فهو تكلف او مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل منه مقدر اي منهم قال ابن ابي اباذ قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله تعالى لا يكلف الحج من لا يستطيع انتهى قال الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص ولا ضير لان الكلام باجزائه ومقصوده وليس بظاهر المحض من غير نظر الى مقصوده والحق انهما محتملان انتهى وقال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة الى الحذف مع امكان تمام الكلام وقال ابن سيدة من فاعل حج والمصدر مضاف الى مفعوله ورد بانه يقتضي انه يجب على جميع الناس ان يحج مستطيعهم وذلك باطل الثالث بدل الاشتمال واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الزجاج هو الاول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني اما صفة للاول كاعجبني الجارية حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضرب زيد عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله ابو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه وسرق زيد فرسه وقيل الاشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما اسند اليه قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مقتضيا لغير الاول وهذا القول اصح عند السيرافي وابو العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على سبيل الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ ابو اسحق بن ملكون وقال ان النحويين يعني اكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح وقال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال وقال في الحواشي هذا هو الذي يظهر من قول المبرد والسيرافي وابن جني وابن بابشاذ وابن الابرش وابن ابي العافية وابن ملكون ونحوهم وذلك كاعجبني زيد علمه او حسنه او كلامه الا ترى ان الاعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة وكسرق زيد ثوبه او فرسه فان زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروق حقيقة وهذا مطرد فان قلت فما تصنع بقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز فاعله الى الشهر والى القتال بطريق الحقيقة والمجاز كما بينا فلا اشكال فيها انتهى ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثير اذا اعرب ماله بدلا الا ان يقول الابتداء اشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة والمجاز كما بينا قد خفي وافاد بهذه الامثلة ان بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره واذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كالعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب وتارة لا يكون كذلك

ويبدأ بالمصدر لانه الاكثر وبدل الاشتمال امره في الضمير الرابط بالمبدل منه كامر بدل البعض ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا فمثال المذكور المتصل ما تقدم من الامثلة ومثال المنفصل وبغير البدل قوله تعالى ويسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي ومثال المقدر قتل اصحاب الاخدود النار فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف في الرابط فقيل محذوف متصل بغير البدل اي النار فيه وهو قول البصريين وقيل لا تقدير والاصل ناره فانيب ال عن الضمير وهو قول الكوفيين والاخدود شق في الارض واصحابه ثلثة انطيانوس الرومي بالشام وبخت نصر بفارس ويوسف ذو نواس بنجران شق كل واحد منهم عظيما في الارض طوله اربعون ذراعا وعرضه اثنى عشر ذراعا وهو الاخدود وملؤه نارا وقالوا لمن يكفر والا القي فيه من كفر لذلك قاله الكواشي وهذه الابدال الثلثة وزعم السهيلي ان بدل البعض والاشتمال من بدل الكل وذلك ان العرب تحذف المضاف فاذا قالوا اكلت الرغيف ثلثه واعجبني زيد علمه فالمعنى اكلت الرغيف واعجبني صفة زيد ثم ابدل من البعض والوصف ثم حذفا للدليل عليهما والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو ثلثة اقسام لانه لا بد ان يكون منه ما تقدم في الحديث الاول وهو المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا ان البدل نفسه هو غلط كما توهم من ظاهر اللفظ وان كان الاول مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر من هذا التقرير ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان وهو القلب وقول الناظم في النظم ودون قصد غلط به سلب وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذان النوعان جائزان قليلا ولم يرد بهما سماع وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبدل اضراب واليه اشار الناظم بقوله وذا للاضراب اعز ان قصد صحب ويسمى ايضا بدل بدا بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فقيل بدل بدا وقيل معطوف حذف عاطفه قال في الحواشي وهو اولى لانه لا يثبت حذفها وقول الناظم في النظم غلط مثال يحتمل الثلثة وهي الغلط والنسيان والبدا وذلك باختلاف التقادير بحسب الارادة وذلك لان قبل مع التسهيل المدى بالقصر جمع مدية وهي السكين فان كان المتكلم خذ نبلا مدى انما اراد الامر باخذ المدى فسبقه لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان اراد الامر بالنبل ابتداء ثم تبين له فساد تلك الارادة وان الصواب الامر باخذ المدى فبدل نسيان وان كان اراد الاول وهو الامر باخذ النبل ثم اضرب عنه الى الامر باخذ المدى وجعل الاول وهو الامر باخذ النبل في حكم المتروك فبدل اضراب ويقال انه اضرب عن الامر الاول عن بدا له الامر الثاني والاحسن فيهن ان يؤتى قبل البدل ببل لئلا يتوهم ارادة الصفة اي للاحاطة كما تقول رايت رجلا حمارا زيدا جاهلا او بلدا افضل بدل الظاهر من الظاهر كما تقدم وذهب ابن مالك في التسهيل الى انه لا يبدل المضمر من المضمر وفرقا سماع ونحو قمت انت ورايتك انت ومررت بك انت توكيد اتفاقا من البصريين والكوفيين وكذا نحو رايتك اياك توكيد عند الكوفيين والناظم لا بدل خلافا للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل قول الكوفيين عندي اصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في قلت انت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت التوكيد بالضمير المرفوع المنفصل قالت جئتنا انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا ارادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت رايتك اياك ومررت بك بك فالتوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقله سيبويه عن العرب وتلقاه منه وغيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شاهدوا العرب فهم اعرف بها فان نسبة المنفصل الى المتصل الى اخره قاله ابن مالك السابقة وذهب ايضا في التسهيل الى انه لا يبدل مضمر من ظاهر وقال في شرحه صحيح عندي ان يكون نحو رايت زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولو سمع كان توكيدا ويجوز عكسه وهو ابدال الظاهر من المضمر مطلقا في جميع انواع البدل سواء كان كلا او بعضا واشتمالا واضرابا ان كان الضمير المبدل منه لغائب نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فالذين ظلموا بدل من الواو في واسروا بدل كل من كل في احد الاوجه الثلثة وقيل الذين ظلموا مبتدا مؤخر واسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل والواو في اسروا دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل وكذا يجوز ابدال الظاهر من المضمر ان كان الضمير المبدل منه لحاضر متكلم او مخاطب بشرط ان يكون الظاهر بدل بعض من كل كقوله اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل وكاعجبني وجهك فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الاخر فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطب المجرور باللام واعيد اللام مع البدل المفصل او يكون بدل اشتمال كاعجبتني كلامك فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب وقول الشاعر وهو النابغة بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا او يكون بدل كل مفيدا للاحاطة والشمول للتوكيد نحو ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فاولنا واخرنا بدل كل من الضمير بدل الكل ان لم يفد ما اي الاحاطة خلافا للاخفش تمام اجازته ما لا يفيد ذلك نحو رايتك زيدا على ان زيدا بدل من الكاف ورايتني عمرا على ان عمرا بدل من الياء وسمع الكسائي الى ابي عبد الله وقال الشاعر بكم قريش كفينا كل معضلة وام نهج الهدى من كان ضليلا فصل بدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة والفعل كل عند الشاطبي اذا افاد زيادة ... الاول قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هي لقا الاثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله ان علي الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا لان الاخذ كرها والمجيء طائعا من صفات المبايعة وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه اكرمك انتهى كلام الشاطبي ملخصا وذلك داخل تحت اطلاق قول الناظم ويبدل الفعل من الفعل والجملة كذا لا في بدل الكل نحو جلست في دار زيد قام لانه لا يعتد به لانه انما تميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني ومثاله في الجمل التي لا محل لها من الاعراب قال التفتازاني في شرح التسهيل المختصر وبدل البعض كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فجملة امدكم الثانية اخص من الاولى باعتبار متعلقها فتكون داخلة في الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبدل الاشتمال

كقولك اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية وليس توكيدا له لاختلاف لفظهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بدل كل لعدم الاتحاد بالمعنى كما تقدم ولا غلط لعدم وقوعه في الفصيح وغلط البدل بدل الغلط كما اضربوا الفرق بين البدل الفعل وحده والجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا او تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز اذ التابع كل ثان اعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل كقوله وهو الفرزدق الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان ابدل جملة كيف يلتقيان من حاجة واخرى وهما مفردان قاله ابن جني وانما صح ذلك لرجوع الجملة الى التقدير بمفرد اي الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما فتعذر مصدر مضاف الى فاعله وهو بدل من هاتين قال الدماميني ويحتمل ان يكون كيف يلتقيان جملة مستانفة نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سميت بشام بن نوح فانه بالشين المعجمة بالسريانية او لان اصلها شامات بيض وحمر وسود وعلى هذا لا تهمز وقد تذكر كذا في القاموس مختصرا واذا ابدل اسم مضمن معنى حرف استفهام وهي الهمزة او حرف شرط وهو ان بدل تفصيل ذكر ذلك الحرف المفيد للاستفهام والشرط مع البدل ليوافق المبدل منه في المعنى فالاول وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكمية وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني فالاول كم مالك اعشرون ام ثلثون فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل والثاني كقولك من رايت ازيدا ام عمرا فازيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل والثالث كقولك ما صنعت اخيرا ام شرا فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام والثاني نحو ما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به فخيرا او شرا بدل من ما بدل تفصيل والثالث نحو متى تسافر ان غدا وان بعد غد اسافر معك فغدا وبعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس ان يمين المحراب وان يساره اجلس معك وقرن بان في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد تخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط ففي الكشاف ان يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال ابو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال وبدل المضمن الهمز يلي همزا وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فنبه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو وكان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء سواء قلنا البدل على نية تكرار العامل ام لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدا وهو غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسئلة لتخالف العامل ولان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امراة خافت ودعوى ان ان انما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المخالفة والله اعلم بالصواب

هذا باب النداء

بالمد بكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعاء باحرف مخصوصة وفيه فصول اربعة الاول في ذكر حروف النداء التي ينبه بها المنادى اذا دعي وفي ذكر احكامها وهذه الاحرف وفاقا وخلافا ثمانية الهمزة مقصورة وممدودة واي بفتح الهمزة وسكون الياء حال كون الهمزة واي مقصورتين ويا ... بمد الهمزة فيهما ويا وايا وهيا ووا واما احكامها فالهمزة المقصورة للقريب المسافة وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المغرب ولا اي خلافا لجماعة من المتاخرين الا ان ينزل القريب منزلة البعيد كالساهي فله بقية الاحرف كما انها اي بقية الاحرف للبعيد الحقيقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وللمنادى الناء او كالناء يا واي وا كذا ايا ثم هيا والهمز للداني وذهب المبرد الى ان ايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ان ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب واي للمتوسط ويا للجميع واجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع العكس قال الشارح واعمها يا لانها ام الباب فانها تدخل في كل نداء خالص من الندبة والاستغاثة او مشوب بهما وتتعين يا وحدها في نداء اسم الله تعالى نحو يا الله وتتعين ايضا في باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وتتعين وا دون غيرها في باب الندبة والى ذلك اشار الناظم بقوله وا لمن ندب او يا وغير وا لدى اللبس اجتنب واكثر استعمالا منها في ذلك الباب لانها الاصل فيه وانما تدخل يا في باب الندبة اذا امن اللبس بالمنادى كقوله وهو جرير يبكي عمر بن عبد العزيز حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا فيا عمرا ندبة لا نداء بدليل انه مندوب اذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لانه منادى مفرد وهذا مفهوم من قول النظم وغير وا لدى اللبس اجتنب ويجوز حذف الحرف المنادى به وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفردا او جاريا مجراه او مضافا فالاول نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والثاني نحو سنفرغ لكم ايها الثقلان والثالث نحو ان ادوا الي عباد الله اي يا عباد الله على احد الوجهين الا في ثمان مسائل فانه يمتنع فيها حذف حرف النداء احداها المندوب نحو يا عمراه والثانية المستغاث نحو يا لله ومنه المتعجب منه نحو يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما والثالثة المنادى البعيد نحو يا زيد اذا كان بعيدا منك وانما لم يحذف حرف النداء في هذه المسائل الثلث لان المراد فيهن اطالة الصوت وحرف النداء والحذف ينافيه والرابعة اسم الجنس غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي قال ابن مالك في الكافية وشرحها واجاز بعضهم الحذف وليس بشيء لان حذف حرف النداء لا يجوز الا اذا كان المنادى مقبلا ومنتبها لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة دون النكرة والخامسة المضمر المخاطب لان الحذف معه يفوت الدلالة على النداء والمضمر نداؤه شاذ وقد ذكر الناظم في عداد هذه الكلمات انه مطرد وقصره ابن عصفور على الشعر واختار ابو حيان انه لا ينادى البتة ومحل الخلاف في ضمير المخاطب وياتي على صيغتي المنصوب والمرفوع فالاول كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك والثاني نحو قول الاحوص يا ابجر ابن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا قد احسن الله وقد اسات فابجر بسكون الموحدة وفتح الجيم منادى وانت الاولى منادى وكان القياس ان يقال يا اياك لان محله النصب محذوف عامله ولكنه اناب ضمير الرفع عن ضمير النصب لانه لما اطرد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع واجاب الناظم عن المثال والبيت بان يا فيهما للتنبيه لا للنداء واياك في المثال من باب الاشتغال وانت الاولى في البيت مبتدا والثاني كذلك او تاكيد او بدل او فصل والموصول خبر واتفقوا على ان ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤه فلا يقال يا انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه والسادسة اسم الله تعالى نحو يا الله اذا لم يعوض في اخره الميم المشددة عن حرف النداء لان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون لدليل واجاز بعضهم وعليه قول

ندب

الثقلان هم / يا ايها

امية ابن ابى الصلت الثقفى رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله راضيا اى يا الله وارى من اوى في الامور وادين مضارع دان بالشيء اذا اتخذه دينا
ودينا اى عادة والاصل ان ادين لحذف ان فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدي والهاء مفعول وراضيا منصوب برضيت اما على الحالية او المفعولية
المطلقة على حد قولهم قم قائما اى قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد له وما بينهما اعتراض وربا مفعول رضيت والمعنى رضيته رضى بك ربا يا الله فلن ارى ان اتخذ الها
غيرك يا الله والسابعة والثامنة اسم الاشارة واسم الجنس لمعين لان حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من اداة التعريف فحقه ان لا يحذف كما لا يحذف الاداة واسم
الاشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه قاله الشارح خلافا للكوفيين فيهما احتجوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اى يا هؤلاء وبقوله وهو ذو الرمة اذا هملت
عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام يريد يا هذا او لوعة مبتدا مؤخر خبره في المجرور قبله وقولهم اطرق كرى ان النعامة في القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر
وقد تواضع من هو اشرف منه اى اطرق يا كروان راسك واخفض عنقك للصيد فان اكرم منك واطول منك عنقا وهي النعامة قد صيد وحملت من البدو الى القرى
وافتد مخنوق وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتدائه نفسه بماله واصبح ليل وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء واصله ان امراة وضع عليها
امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له اصبحت اصبحت يا فتى فلم يلتفت اليها فرجعت الى خطاب الليل كانها تستعطفه اى صر صبحا يا ليل كقوله يقولون نور صبح والليل
عاتم والاصل فيها اطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو الفا وافتد يا مخنوق واصبح يا ليل ونور يا صبح وذلك عند البصريين ضرورة في النظم
وشاذ في النثر قال المرادي في شرح النظم والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر واما
نحو ثم انتم هؤلاء فمتاول على ان انتم مبتدا وهؤلاء خبره او بالعكس وجملة تقتلون حال وافصح النظم على قوله وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى فاعلما
وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله الفصل الثاني في اقسام المنادى بفتح الدال وذكر احكام المنادى على اربعة اقسام احدها ما يجب فيه
ان يبنى على ما يرفع به من حركة او حرف لو كان معربا على سبيل الفرض وهو ما اجتمع فيه امران احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو يا زيد
في قولك يا زيد فزيد معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال
وهو مذهب المبرد والفارسي ورد بنداء اسم الله واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير او كان التعريف عارضا في النداء بسبب
القصد والاقبال نحو يا رجل تريد به معينا واليه ذهب الناظم وقيل بتعريفه بال محذوفة وناب يا عنها والامر الثاني الافراد ونعني به ان لا يكون مضافا ولا شبيها
به فيدخل فيه ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع على حده وغيره مذكرا او مؤنثا فالمزجي نحو يا معدي كرب في معناه فيما قال احمد بن يحيى عداه الكرب اى تجاوزه حكى ذلك
ابو الفتح عن الفارسي والمثنى نحو يا زيدان والجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو يا زيدون ومثنى المنكر وجمعه السالم نحو يا رجلان ويا مسلمون والجمع المكسر في
المذكر نحو يا زيود وجمع السالم في التانيث نحو يا هندات وجمع تكسيره نحو يا هنود وما كان مبنيا قبل النداء سواء كان علما مذكرا ام علما مؤنثا فالاول كسيبويه
في لغة بنائه والثاني نحو حذام في لغة اهل الحجاز او غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا او سوما كان معربا صحيح الآخر غير مثنى ولا مجموع على حده المظهر فيه الضمة
وما كان مثنى او مجموعا على حده يبنى على نائب الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى وقاض او مبنيا قبل النداء قدرت
فيه الضمة فتقول يا سيبويه ويا هؤلاء وما انتصبه مقدرة في آخره مجددة للنداء ويظهر اثر ذلك التقدير في تابعه فتقول يا سيبويه العالم برفع العالم مراعاة
للضمة المقدرة في آخره ونصبه مراعاة لمحله فان محله نصب على المفعولية كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه يا زيد الفاضل برفع الفاضل مراعاة للضمة ونصبه
ونصبه مراعاة لمحله والعلم المركب الاسنادي المحكي ما كان عليه قبل العلمية كالمبني في تقدير الضم في آخره فتقول يا تابط شرا المقدام بالرفع مراعاة للتقدير
في آخره والمقدام بالنصب مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه ان المحكي ليس مبنيا والمنقول انه مبني وهذا النعت مقصود فان سيبويه بناه يا سيبويه العالم ويا زيد يا
الفاضل ويا تابط شرا بناه على الاقدام ومعناه جعل السلاح تحت ابطه واحترز بقوله المحكي من لغة من اعربه اعراب المتضايفين فانه ينصب الاول ويجر الثاني
بالاضافة ويصير من قسم المضاف وفي الرضي في باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب انتهى ومثلها تقول في كيف
وهؤلاء وكم ومنذ اعلاما يا كيف ويا هؤلاء ويا كم ويا منذ بضمة ظاهرة فهي مجددة للنداء والى هذا القسم اشار الناظم بقوله وابن المعرف المنادى المفردا
والقسم الثاني من اقسام المنادى ما يجب نصبه وهو ثلاثة انواع احدها النكرة غير المقصودة جامدة كانت او مشتقة في نثر او شعر كقول الواعظ يا غافلا
والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا
لان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصد واحدا بعينه وانما كرر الشواهد ردا لما نقل عن المازني انه احال وجود هذا القسم مدعيا ان نداء غير المعين
لا يمكن وان التنوين في ذلك شاذ او ضرورة وعرضت اتيت العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما ونجران بلد باليمن النوع الثاني مما يجب نصبه المضاف
سواء كانت الاضافة محضة وهي الخالصة من شائبة الانفصال نحو ربنا اغفر لنا اى يا ربنا او غير محضة وهي اضافة الصفة لمعمولها يا حسن الوجه ونقل عن
ثعلب احمد بن يحيى اجازة الضم في غير المحضة فيجيز يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها في تقدير الانفصال ولنا ان البناء ناش عن مشابهة المضمر وهي مفقودة
هنا وان الاسماء يقتضى للفتان ادعى ان نحو يا حسن الوجه في قوة يا حسنا الوجه بل في قوة يا احسنا الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الصفة
الاضافة تفيد التخصيص نظرا الى ان حسن الوجه احسن من حسن النوع الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل
النداء والعمل اما في فاعل او مفعول او مجرور فالاول نحو يا حسنا وجهه فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن والثاني نحو يا طالعا جبلا فجبلا منصوب على المفعولية
بطالعا والثالث نحو يا رفيقا بالعباد فالعباد متعلق برفيقا والمعطوف نحو يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك اى بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما
للطول لا الاضافة اما نصب ثلاثة فلانه شبيه بالمضاف من جهة ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف

يقتضي

باب النداء

يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كانه بعض اسم عمل في آخر فاشبه ضاربا زيدا واما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة فيمتنع ادخال يا
على ثلاثين لانه الجزء الثاني من العلم فاشبه شمس من عبد شمس ويا لا تدخل عليه خلافا لبعضهم في اجازة ذلك لتخلف المشبه في بعض الاحكام عن المشبه به وان
ناديت جماعة هذه العدة عدتها فلا يخلو اما ان يكون معينة او لا فان كانت غير معينة نصبتها ايضا اما الاول فلانه معطوف على منصوب وان كانت معينة
ضممت الاول لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال وعرفت الثاني بال وجوبا لانه اسم جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وفي ال
ونصبه او رفعه بالعطف على المحل واللفظ كما في قولك يا زيد والضحاك قاله الفارسي الا ان اعربه معربا فحب ضمه لانه نكرة مقصودة ويجب تجريده من ال
لان يا لا تدخل على ما فيه ال وانما جاز دخول يا عليه لانه ليس جزء علم والحالة هذه ومنع ابن خروف مبتداه اعادة يا ويجيز في لحاق ال ورد حينئذ ووجه
رده ان الثاني ليس بجزء علم وانه اسم جنس اريد به معين وينبغي ان ينتظم في سلك الشبيه بالمضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان
العرب تؤثر نصبها على ضمها حكى الفراء يا رجلا كريما اقبل ووجهه انه يحتمل ان يكون قبل النداء موصوفا فبقي ما كان عليه حين صادفت الصفة لذلك المعمول
للعامل وكالمعطوف في التسمية وتعريف القصد لا يقدح في هذا فانه انما ورد على الصفة وموصوفها معا لا على الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز النصب
في المعرفة الموصوفة نحو يا زيد العاقل اجيب بان حاجة النكرة الى الصفة اشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب
واجبا لا راجحا اجيب بان النداء تارة يرد على الموصوف والصفة وعند ذلك لابد من النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف فلابد من البناء على الضم لان
الصفة انما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المدركان جاز الوجهان فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف
توصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث واجاز سيبويه ذلك واجيب بانه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الاصلية
ويحتمل ان يكون المنادى محذوفا ورجلا حال موطئة والتقدير يا زيد رجلا كريما اقبل واما يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا حليما لا يعجل ونحوها
فالموضح ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع الحال من المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كانه يا
حليما لا يعجل ولا في نون المضارع عن الياء والتاء على حد يا تميم كلهم او كلكم انتهى فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا
القسم اشار الناظم بقوله والمفرد المنكور والمضاف وشبهه انصب القسم الثالث من اقسام المنادى ما يجوز ضمه وفتحه وهو نوعان احدهما ان يكون المنادى
علما مفردا موصوفا بابن متصل به اى بالعلم مضاف الابن الى علم آخر نحو يا زيد بن سعيد بضم زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن
فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل او على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر الجرجاني
واما على اقحام الابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته الى ابيه لانه يلابسه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة اتباع
وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول والثاني فتحة اعراب وعلى الثالث بناء والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح لخفته
فان كان على الاتباع فهو نظير امرؤ وابنم وان كان على التركيب فهو نظير رجل ظريف فيمن فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذا فتح الاول
على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله وهو قريش عند الجوهري او رجل من بني الحرث عند
العيني وزعم ان الصواب يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم لكان اولى لانه الاصل ويتعين الضم
اذا كان الابن غير صفة بان يكون بدلا كان او بيانا او منادى سقط منه حرف النداء او مفعولا بفعل محذوف تقديره اعني ونحوه ويتعين الضم اذا كان المنادى غير علم
او كان الابن مضافا لغير علم كما في نحو يا رجل بن عمرو ويا زيد بن اخينا لانتفاء علمية المنادى وهو رجل في الصورة الاولى وانتفاء علمية المضاف اليه في الصورة الثانية
ويتعين الضم ايضا اذا فصل بين العلم والابن كما في نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو لوجود الفصل بالفاضل ويتعين الضم ايضا اذا كان الوصف غير ابن كما في نحو
يا زيد الفاضل لان الصفة وهي الفاضل غير ابن والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد ضم وافتحن البيتين ولم يشترط ذلك الكوفيون وهو ان يكون الوصف ابنا
بناء على ان علة الفتح التركيب فقد جاء في باب لا نحو لا رجل ظريف بفتحهما فيجوز ذلك هنا وانشدوا عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز فما كعب بن مامة وابن
سعدى باجود منك يا عمر الجوادا الرواية بفتح عمر والجواد والقوافي منصوبة وكعب بن مامة هو كعب الايادي الذي اثر رفيقه على نفسه بالماء حتى هلك عطشا وابن سعدى
هو اوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى امه ويروى اروى مكان سعدى قيل والمراد به عثمان بن عفان وحكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابن اتباعا
لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم الدال في تبديل حركة ما قبل منها للاتباع وفي كون ذلك من كلمتين وفي تبعية الثاني للاول لكنه مخالف في كونه اتباع معرب
لمبني والحمد لله بالعكس والوصف بابنة في جواز فتح المنادى معها كالوصف بابن في ذلك لان ابنة هي ابن بزيادة التاء نحو يا هند ابنة عمرو بضم هند وفتحها اتباعا
لابنة لان الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين وتاء التانيث في حكم الانفصال ولا اثر للوصف ببنت عند جمهور العرب نحو يا هند بنت عمرو واجب الضم ويمتنع
الفتح لتعذر الفتح الان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك التاء الموحدة وجوزه ابو عمرو بن العلا استمساكا على ان الفتح للتركيب ومثله يا زيد بني عمرو مصغر ابن لفقد
الاتباع ويجوز التركيب شمل قوله ان يكون علما مفردا المثنى والمجموع مسمى بهما ففي النهاية اذا سميت بمسلمات او بزيدان او بزيدين حاكيا اعرابه فمن قال يا زيد بن
عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدان بن عمرو وعلى من ضم يا مسلمات بن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى النون
مجرى الدال يفتحها او يضمها انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات اذا كسرت ولا في المثنى والمجموع على حده ولذلك
قال في التسهيل في ذي الضمة الظاهرة اتباعا نحو يا عيسى بن مريم لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفراء والزمخشري واذا وقع الابن بين علمين في غير النداء وكان
صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف والالف لفظا من الابن خطا كما كان في النداء نحو جاءني زيد بن عمرو بحذف تنوين زيد ويجوز تنوينه في الضرورة

كقوله جابر بن قيس من تغلبة وجب شجاعا غلاظ الرقبة وان كان الابن خبر الفكس الحكم فينون الجزء وينشد البيت ابن القول زيد بن عمرو بتنوين وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جاءني زيد ابن اخينا بتنوين واشار الى بن حطا فالحكم المذكور بقوله لم يشترط الابن بين علمين وان يكن الابن صفة للعلم الذي قبله فمتى زال احد الشرطين عاد الاسم الى اصله من التنوين قال الفخر الرازي في عنوان النوع الثاني ان يكون المنادى علما مكررا مطلقا مضافا نحو يا سعد سعد الاوس والثاني من السلف واجب النصب في الوجهان وهما الضم والفتح جاريان في سعد الاول والى ذلك اشار الناظم بقوله في نحو سعد سعد الاوس ينتصب ثان وضم وافتح اولا تصب فان ضمنه وهو الاكثر لانه منادى مفرد فالثاني بيان للاول او بدل منه او منادى ثان باضمار او مفعول قال ابن مالك واعترض ابو حيان بانه لا يجوز التوكيد لاختلاف التعريف لان تعريف الاول بالعلمية او بالنداء والثاني بالاضافة وقال الموضح في الحواشي وثم مانع اقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الاول وان فتحه اي الاول فقال سيبويه مضاف لما بعد الثاني والثاني مقحم اي زائد بينهما وهذا مبني على جواز اقحام الاسماء واكثرهم يا باه وعلى جواز الفصل بين المتضايفين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم ان ينون الثاني لعدم اضافته وقال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني والاصل يا سعد الاوس سعد الاوس فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم والكثير العكس وبعد الثاني بيان او بدل او تاكيد لان المضاف اليه الاول لما دار مرادي ثان وقال الفراء الاسمان الاول والثاني مضافان للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد وقال بعضهم وهو الاعلم الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى الاوس كخمسة عشر زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة اشياء وسعد الاوس هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد بن الاشهل بن جشم بن الحارث بن عمرو بن مالك وهو الاوس الخزرج القسم الرابع من اقسام المنادى ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق الضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه سواء كان علما او نكرة مقصودة فالعلم كقوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام بتنوين مطر الاول مع بقاء ضمه على البناء والنكرة المقصودة مجرى النكرة الغير المقصودة واجاز غير سيبويه وجها اخر وهو ان يكون حالا كانه قال يا فخر عبدا في حال عبوديته ولا يليق الفخر بالعبد قاله ابن السيد واختار الخليل وسيبويه والمازني الضم مطلقا لانه الاكثر في كلامهم واختار ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس والجرمي والمبرد النصب مطلقا ووافق الناظم والاعلم سيبويه في ضم العلم كمطر في البيت الاول ووافقا ابا عمرو وعيسى في نصب اسم الجنس كعبدا في البيت الثاني قال ابن مالك يمكن ان يقال الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير واختلف في منون المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني يشبه المعرب فيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الجبار قال في المغني ويقوله اقول لان الاسم مبني على الضم والنصب واضم او انصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا وظهر فائدتهما في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجوز نصبه لم يجز ضمه مسئلة ولا يجوز نداء ما فيه ال لان نداء يفيد التعريف وال تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند البصريين الا في اربع صور احدها اسم الله تعالى اجمعوا على ذلك تقول يا الله باثبات الالفين الفيا والف الله ويا الله بحذفهما معا ويا الله بحذف الثانية فقط وابقاء الاول وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بان ال لا تفارقها وهي عوض همزة اله فصارت بذلك كانها نفس الكلمة اشهى وهذا التعليل يناسب اثبات الف الجلالة لا ان الفعل المبدا بهمزة وصل اذا سمي به قطعت همزته تقول جاءني اضرب واضرب بضم الهمزة في الاول وكسرها في الثانية ووجه حذفهما ان الوصل النظر الى اصلها ووجه حذف الف يا ان اثباتها يودي الى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من الكلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية اجرا المنفصل من الكلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة والاكثر ان يحذف حرف النداء وهو يا خاصة ويعوض عنها الميم المشددة فتقول اللهم بحذف حرف النداء وزيادة الميم في اخره ولم يكون بدرء مكان العوض عنه لئلا يجتمع زيادة الميم وال في اوله وخصت الميم بذلك لان الميم عهد زيادتها اخرا كابن وزرقم قال الشراح وما ذكر من ان الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض امنا بخير مجزون اللهم في السعة ويبطل ذلك انه حذف على غير قياس وقد التزم وانه لا يمتنع اللهم امنا بخير والاصل عدم التكرار وقد جمع بينهما في الضرورة النادرة اي بين يا والميم يا اللهم في الشعر والشدة كقوله وهو ابو خراش الهذلي اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهم والى ذلك اشار الناظم بقوله والاكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض وقد يخرج اللهم عن النداء فتستعمل على وجهين اخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في السامع تقول لك ازيد قائم فتقول انت اللهم نعم والثاني ان تستعمل دليلا على الندرة وقوع المذكور كقولك انا ازورك اللهم ان تدعوني لان وقوع الزيارة مقرونة بتقديم الدعاء قليل قاله في النهاية الصورة الثانية الجمل المحكية المبدوءة بال كقوك يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نص على ذلك سيبويه وقال لانه بمنزلة تابط شرا لانه لا يتغير عن حاله او قد علم بعضه في بعض اشهر مثله ما في النصر قطع الهمزة والى هاتين الصورتين اشار الناظم بقوله الا مع الله ومحكي الجمل وزاد عليه وما سمي به من موصول مبدا بال نحو يا الذي قام نصه ونا اليه فامت وصوبه الناظم في شرح التسهيل ومع نصوصيه بقية في بقية كتبه فان قلت لم قال سيبويه فيمن سمي الذي قام انه لا يبادى مع انه ايضا يحكي لانه قد عمل في بعض كان الجملة قلت الفرق بينهما ان الذي قام يحكي بحاله التي تبيت لرقيل التسمية وهو قبلها لا يبادى لوجود ال وذلك المانع باق نحو المنطلق زيد قبل المانع اوه ووجود بل كونه وذلك المانع فلا يزال بالتسمية فان قلت المانع ثبات الجملة قال واذا ازال احدهما بقي الاخر قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وانت تسلم الجواز واذا ثبت الجواز توجه ان المنادى هو المجموع وال البنية داخلة على المجموع بل على اخر الاسم فاشبه ما لو سميت بقولك عبد المطلوب واما الذي وصلته فانما يحكى حكاية المفرد لا حكاية الجملة فالمنادى انما هو الذي دون صلته ولا عبرة بقدر في اخر الذي ولهذا اذا سميت به ضربته واي موصول لم تحك اعرابه وفي اي جملة تنبيها بحه الهواء فقول ربنا بهم ضربته ومررت بهم كما كان الذي اذا سميت به مرفوعا عامل فيما بعده حكمنا الاسم لعرد العامل فيما بعده فقول يا ضاربا زيدو مر ونضاربه مد لما كانت الصلة لا دخل لها في ذلك مثل الموضع بالموصول حكاية الصلة وليس هي على النزاع وكانه اشار بذلك الى الفرق والصورة الثالثة اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان قال الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لانها داخلة في الحقيقة على غير ما فيه ال [illegible] ليس تقديره مثل زيد بل قبح الجمع بين يا وال والا ان الصورة لا ام في تقديره يا اهل الصورة وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان

باب المنادى

على انه غير صحيح انتهى وعندي ان تقدير ابن مالك صحيح ويا الشيخ بدليل قولهم فشبت ولا اباحسن لها ولا مثل ابي حسن فلولا ان تقديره مثل لم يل الشيخ دخولا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه والتزم عمل لا في المعرفة والناظم لا يتقول بعمل لا في المعارف والصورة الرابعة ضرورة الشعر واشار الناظم بقوله وباضطرار خص جمع يا وال عباس يا الملك المتوج والذي عرفت له بيت العلا عدنان تجمع بين يا وال في الشعر ضرورة ولا يجوز ذلك في النثر خلافا للبغداديين والكوفيين في اجازتهم ذلك تمسكا بالقياس والسماع فقد جاء يا الله بالاجماع فيجوز يا الرجل قياسا بجامع ان كلا منهما فيه ال وليست من اصل الكلمة واما السماع فقد انشدوا وافيا الغلامان اللذان فرا يا كانا تكسبان شرا وهذا الامر ورده في لتمكن قائله ان يقول فيا غلامان اللذان فرا واجاب المانعون عن الفياس بالفرق لكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ الفصل الثالث في اقسام تابع المنادى المبني واحكامه اقسام اربعة احدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى فان محل نصب وهو ما اجتمع فيه امران احدهما ان يكون التابع نعتا او بيانا او توكيدا والامر الثاني ان يكون التابع مضافا مجردا من ال فالنعت نحو يا زيد صاحب عمرو والبيان نحو يا زيد ابا عبد الله والتوكيد نحو يا تميم كلهم او كلكم بنصب صاحب وابا وكل وجوبا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء وابو عبد الله الطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانباري وان كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالا على الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم او على الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم وقد اجتمعا في قوله فيا ايها المهدي الخناء كلامه كانك تضغوا ان زانك حزنو وتضغوا ايضا وعين مجمين نضون وحزنوا بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الثعلب وفيه رد على الاخفش حيث منع مراعاة الحال قالوا واما قولهم يا تميم كلكم فارفعوا انه مبتدا وخبره محذوف اي كلكم مدعو وان نسبوه فبفعل محذوف اي كلكم ادعوا والى نصب التابع المضاف اشار الناظم بقوله تابع ذي الضم المضاف دون ال الزمه نصبا القسم الثاني ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت اي في التذكير وايه في التانيث ونعت اسم الاشارة فيهما اذا كان اسم الاشارة وصلة لنداء نعته نحو يا ايها الناس ويا ايتها النفس فاي مبنيا على الضم لكون كل منهما منادى مفردا وها التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ اي وايه عوضا عن المضاف اليه مفتوحة الهاء ويجوز ضمها اذا لم يكن اسم الاشارة بعدها لغة بني مالك من بني اسد وقرئ بهما والناس والنفس مرفوعان على البعض وجوبا مراعاة اللفظ مبني لانه مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه وكذا القول في اشاله والى ذلك اشار الناظم بقوله وايها مصحوب ال بعد صفه يلزم بالرفع ونحو قولك يا هذا الرجل ويا هذه المراة ان كان المراد ولا نداء الرجل والمراة وانما اتيت باسم الاشارة وصلة لندائهما وجب نعتهما رفعهما مراعاة للضم المقدر في اسم الاشارة وانما الزم رفعهما لانهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وذو اشارة كاي في الصفة ان كان تركها يفيت المعرفة وان كان المراد نداء اسم الاشارة دونهما جاز فيهما الرفع والنصب على ما سيأتي ولا يوصف اسم الاشارة ابدا في هذا الباب وغيره الا بما فيه ال نحو مررت بهذا الرجل ويجوز ومنه ان يكون بيانا لاسم الاشارة واستشكله ابن عصفور بان البيان يشترط ان يكون اعرف من المبين والنعت لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون كون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدرنا نافدرنا الجنس لتعريف الحضور فهو بعيد الجنس بذاته والحضور بدخول الاشارة فدل عليه فكانت اعرف قال وهذا مقتضى كلام سيبويه ولا يوصف اي وايه في هذا الباب المقصود للنداء الابهامية الا من معرف بها او موصول فيقال يا ايها الرجل ويا ايها المراة ويا ايها الذي نزل عليه الذكر ويا ايها التي قامت ولا يقال يا ايها الحارث او الصعق مما هو فيه للمح الاصلية او للغلبة او باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب نحو يا ايها هذا الرجل ولا يجوز يا ايتها ذاك الرجل خلافا لابن كيسان والى ذلك اشار الناظم بقوله وايهذا ايها الذي ورد ووصف اي بسوى هذا يرد والقسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارض بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على ان العامل هو العامل في المتبوع في غير البدل والقائل بان الرافع والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف من يتقن هذا الاشكال ان يجاز لان في المنادى المضموم ان يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير مدعو ازيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك وهو نوعان احدهما النعت المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه برفع الحسن ونصبه على ما قرر والنوع الثاني ما كان مفردا من نعت او بيان او تاكيد او كان معطوفا مقرونا بال في النعت نحو يا زيد الحسن بالرفع والحسن بالنصب والبيان نحو يا غلام بشر بالرفع وبشرا بالنصب والتوكيد نحو يا تميم اجمعون بالرفع واجمعين بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ارفع وانصب والمعطوف المقرون بال كما قال الله تعالى يا جبال اوبي معه والطير قرأه السبعة بالنصب عطفا على محل الجبال واختاره ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والثقفي ويونس والجرمي وغيرهم في غير السبعة بالرفع عطفا على لفظ الجبال واختاره الخليل وسيبويه والمازني وقدروا النصب في الطير على العطف على فضلا من قوله تعالى ولقد اتينا داود منا فضلا او التقدير وابتناه الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين وقال المبرد ان كان ال في المعطوف المعرفة مثلها في الطير فالمختار النصب في المعطوف وغيره وهي الزائدة مثلها في اليسع فالمختار النصب في المعطوف وغيره وهي الزائدة مثلها في اليسع والمختار الرفع ووجه الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه انه الاكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه ال لم يباشر حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه لذلك فرجح النداء ما الاعرج منصب الطير ووجه التفصيل ان ال في اليسع لم تفد تعريفا فكانها ليست فيه فيا زيد واليسع مثل يا زيد واليسع وال في الطير موثرة تعريفا فزتنها فاشبه المضاف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن مصحوب ال ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى القسم الرابع ما يعطى حالكونه تابعا ما يستحقه اذا كان منادى مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من ال فيضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعلا كمستقل نسقا وبدلا وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل تقول في البدل المفرد يا زيد بشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وكذلك تقول في المنسوق المفرد المجرد من ال يا زيد وبشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وتقول في البدل المضاف يا زيد ابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وكذلك في المنسوق المضاف المجرد من ال يا زيد وابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وعبد الله [illegible] المنسوق المجرد من ال مع المنادى المضموم فيضمان ان كانا مفردين وينصبان ان كانا مضافين [illegible] تقول يا عبد الله وبشر [illegible] عبد الله واخا زيد بنصب الاخ فيهما قاله في التسهيل خلافا للمازني والكوفيين [illegible]

يا زيد وعمرو وقال في شرح التسهيل لجواز التنوين العاري من الجر المرفوعين بما قال واراده جرير بعد من اشعر اذا لم ينو اعادة فان المتكلم قد يقصد

ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشركا في عامل واحد انتهى الفصل الرابع في المنادى المضاف الى الياء ... عمل المتكلم وهو اربعة اقسام احدها ما فيه

[illegible]

باب الاستغاثة

الفضل بن قدامة يا ابنة عما لا تلومي واهجعي ... في ذكر اسماء لازمة للنداء لا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة

ولا مفعولة ولا مضافا اليها وهي كثيرة منها ... فل بمعنى رجل وفلة بمعنى امرأة

وقال ابن مالك وجماعة منهم ابن عصفور وابن العلج ... من اعلام الاناسي ولم يذكر ابن مالك ذلك

[illegible]

اوصلوا نحو واضاربا عمرا واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله وافقعسا ابن مى فقعس الا ان يكون نكرة كرجل فلا يندب وارجلاه خلافا للرياشي مدعيا انه جاء في الحديث واجبلاه فان صح فهو نادر ولا معرفا ابهاما كاى والمضمر واسم الاشارة والموصول كمن قبلها وايهاولا واعداه ولا وامن ذهباه لان القصد من الندبة الاعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام والى هذا اشار الناظم بقوله وما نكر لم يندب ولا ما ابهما الا ما كان موصولا وعرا من ال بصلة صلة مشهورة فيندب عند الكوفيين خلافا للبصريين نحو وامن حفر بئر زمزماه فانه في الشهرة بمنزلة واعبد المطلباه وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدو [illegible] واصل زمزم زمم ابدلت الميم الثانية زايا [illegible] الى ان الغالب تختم بالالف [illegible] والى ذلك اشار الناظم بقوله ومنتهى المندوب صله بالالف واما الحاقها تابع المندوب فقال ابن الخباز في النهاية انه خلاف في جواز الحاقها اخر الصفة اذا كانت ابنا بين العلمين وازيد بن عمراه واما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل انه لا يلحق البيان والتوكيد عنده انما تدخل اخر البدل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلاما زيداه وتدخل العطف النسق نحو وازيد وعمراه اشهر وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قول عمرو اعمراه وتحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو واموساه والى ذلك اشار الناظم بقوله متلوها ان كان مثلها حذف واجاز الكوفيون قلب الالف قبلها ياء فقالوا واموسياه او من تنوين ظاهرا ومقدر في آخر صلة نحو وامن حفر بئر زمزماه بحذف التنوين من زمزم فانه منصرف باعتبار انه علم على البئر فهو غير منصرف فيه تنوين مقدر كما صرح به اول باب الاضافة او تنوين في مضاف اليه نحو واغلام زيداه او في محكي نحو واقام زيداه فيمن اسمه قام زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك تنوين الذي به كمل من صلة او غيرها نلت الامل واجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع حذفه فيقولون واغلام زيداه محافظة على بقاء الف الندبة ومع كسره وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيدنيه على اصل التقاء الساكنين كان اجتماع الالفين ويحذف لهذه الالف ايضا ما في آخره من ضمة بنائية نحو وازيداه وامنذاه فيمن اسمه منذ او كسرة اعرابية نحو واعبد الملكاه او بنائية نحو واحذاماه لان ما قبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا فان اوقع حذف الكسرة والضمة لبسا ابقيا وجعلت الالف ياء بعد الكسرة نحو واغلامكي اذ لو قيل واغلامكا التبس بالمذكر وواوا بعد الضمة نحو واغلامهوا واغلامكموا ولو قيل واغلامها واغلامكما التبس المذكر بالمؤنث في الاول والجمع بالمثنى في الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وواقفا زد هاء سكت ان ترد وصلت حذفها الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي واحر قلباه ممن قلبه شبم ولك حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين فصل واذا ندب المضاف للياء الجائز فيه اللغات الست على لغة من قال يا عبد بالكسر او يا عبد بالفتح مع حذف الياء قيل واعبدا او يا عبدا بالالف المنقلبة عن الياء او يا عبد بالاسكان في الثانية قال في هذه اللغات الخمس واعبدا ولغة من قال يا عبدي بالفتح في الياء او يا عبدي بالاسكان في الياء فقال واعبديا بابقاء الفتح على الاول وهو يا عبدي بالاسكان وقد تبين من جواز واعبدا او واعبديا ان يا عبدي بالاسكان لمن اسكن الياء ان يحذفها في الندبة ويقول واعبدا او يفتحها ويقول واعبديا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقائل واعبديا واعبدا من في الندا الياذا سكون ابدا وهو راي سيبويه وهو اقيس واقل عملا والحذف راي المبرد والحاصل انه اذا ندب لغة من حذف الياء وان كان ما قبلها مفتوحا اقر الفتح على حالها والحق بالف الندبة وان كان مكسورا او مضموما جعل بدل الضمة والكسرة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من ابدل الياء الفا حذفت الالف المبدلة وزيدت الف الندبة كما يفعل بالمقصور وعلى لغة من اثبت الياء الساكنة فتحها حذفت الياء لالتقاء الساكنين وابقاؤها مفتوحة واذا قيل يا غلام غلامي لم يجز في الندبة حذف الياء لان المضاف اليها وهو غلام الثاني غير منادى لانه مضاف اليه المنادى والمضاف اليه المنادى غير منادى وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم يحذف في النداء لم يحذف في الندبة

هذا باب الترخيم

وهو لغة التسليم والتسهيل والتليين يقال صوت رخيم اي سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم للنداء وترخيم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير وسياتي في باب التصغير يجوز ترخيم المنادى اي حذف اخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة لان المعارف كثر نداؤها فقصد التخفيف بحذف اخرها وخص الاخير بذلك لانه محل التغيير غير مستغاث مجرور باللام ولا مندوب ولا ذي اضافة ولا ذي اسناد فلا يرخم نحو قول الاعمى يا انسانا خذ بيدي لانه نكرة ولا نحو يا لجعفر لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور مثله فكان غير منادى اذ لم تعمل اداة النداء في لفظه وانما عملت في موضعه فان لم يجر باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في كتابه واقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف والشلوبين وعبارة التسهيل تقتضيه قبل المنادى لكونه مبنيا والمستغاث المجرور معرب غير المجرور المفرد مبني شاهد ترخيمه قوم عام لك بن صعصع بن سعد قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد ناداه بغير يا [illegible] ممنوع وسمع ترخيمه ومعه اللام كقوله كلما نادى مناد منهم يا لتيم قلنا يا مال وهو ضرورة اتفاقا ولا يرخم نحو واجعفرا لان المندوب ليس منادى حقيقة وان كان صورته صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله ولا يرخم نحو يا امير المومنين ومن المضاف اليه منزل منزلة التنوين مما قبله فليس باخر المنادى حقيقة ولا يرخم نحو يا تابط شرا علما لان اصله الجملة وجزؤها الثاني ليس منادى ونقل عن الكوفيين اجازة ترخيم ذي الاضافة بحذف عجز المضاف اليه تمسكا بنحو قوله ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب اراد يا ابا عروة فحذف حرف النداء ورخم بحذف التاء واجيب بانه نادر ويتعين فتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين من [illegible] [illegible] وهو [illegible] من الموت [illegible] حذف المضاف اليه يا عبد هل تذكرني ساعة اراد يا عبد عمرو وعبد [illegible] ابن مالك في النظم والتسهيل وشرحه انه قد يرخم ذو الاسناد وان عمرا نقل ذلك عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص يعني سيبويه في باب النسب على ان من العرب من يرخمه فيقول في تابط شرا يا تابط وبنى على ترخيمه النسب اليه الشهرة والاستشهاد المنع في المسئلة عن سيبويه اعني نذكرها وبنيه على ان صاحب المنع هو الناقل الترخيم عن العرب والذي نقل عن سيبويه وقع له في باب الاضافة والى الحكاية قال فاذا اضفت الى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فانه الحذف كما ان وذلك كقولك في تابط شرا تابطي لانه لا يجوز لك ان تضيف الى الاول فتقول يا تابط افتجعل الاول مفردا فكل ترده في الاضافة يبنى في النسب فانه في المسئلة وثار النسب وقد في باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان الحكاية لا ترخم لانك لا تريد ان ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو تابط شرا ولو رخمت هذا الرخمت

باب الترخيم

رجلا سمي يا دار عليه بالجواز كما حكي اشهر واذا كان للمجتهد في مسئلة واحدة نصان متعارضان ياتين فالعمل على المذكور في بابه لانه قصد به تحقيقه في ايضاحه بخلاف ما يذكر في غير بابه فانه لم يعتن به كاعتنائه بالاول والكوفيون ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت انه رجع عن احدهما ولم يكن هناك تاريخ وقول الناظم وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل يوهم انه لم ينقل عنه غيره وقد عرفت ما فيه وعمرو هذا المذكور في النظم هو امام النحو وسيبويه لقبه وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح قال البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح ويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل كانت امه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان كل من يلقاه لا يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل لانه كان ابيض مشربا بحمرة كان خدوده لون التفاح وكنيته ابو بشر ولكن غلب اللقب عليه اذا اطلق لا ينصرف الا اليه وان كان لقب بسيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز الاصبهاني وابو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المغربي ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا سواء كان تعريفه بالعلمية ام بالقصد والاقبال وسواء كان على اربعة احرف ام اقل والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالها فتقول في هبة علما يا هب بحذف التاء وفي جارية المعينة يا جاري بحذف التاء ومنع المبرد ترخيم ما فيه الهاء من النكرات المقصودة ويرده السماع قالوا يا شا ارجني بالجيم او مضمومة وبالنون اي يا شاة اقيمي ولا تتوحشي يقال لشاة راجن اذا الفت البيوت واستانست قاله ابن السكيت وقال العجاج جاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري اراد يا جارية بحذف حرف النداء ورخمه بحذف الهاء وتقدم ان حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة وهو الامر الذي يحاوله الانسان مما ينقد عليه ويروى شفاقي بدل اشفاقي من غير ياء وان كان المنادى مجردا من التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه علما زائدا على احرف ثلثة والى ذلك يشير قول النظم واحظلا ترخيم ما من هذه التا قد خلا الا الرباعي فما فوق العلم كجعفر علم رجل وسعاد علم امرأة فتقول فيهما يا جعف ويا سعا ولا يجوز الترخيم في نحو انسان لمعين لان تعريفه بغير العلمية واجاز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم اطرق كرا ويا صاح وهو قليل على شاذ ولا يجوز ذلك في نحو زيد من كل ثلاثي ساكن الوسط ولا في نحو حكم من كل ثلاثي محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زائدين على ثلثة احرف فحذف احدها اجحاف هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز الترخيم في محرك الوسط كحكم وحسن فتقول يا حك ويا حس دون ساكنه كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفراء اجرى حركة الوسط مجرى الحرف فجعلها على اربع نحو سقر لحركة وسطه يجري في ايجاب منع الصرف مجرى [illegible] في اجازة الصرف وعدمه وقيل يجوز الترخيم فيهما وقيل يجوز بعض الكوفيين المحرك الوسط فاما الساكن الوسط فليس على نحو [illegible] للترخيم فان اصلهما [illegible] دخلها الحذف [illegible] جواز اولى فصل في المحذوف للترخيم اما حرف وهو الغالب نحو يا جعف ويا سعا وقرات بعضهم وهو ابن مسعود ونادوا يا مال والذي حسن الترخيم لاهل النار ضعفهم عن اتمام الاسم لانهم في عقبة عن الترخيم واما حرفان وذلك اذا كان الحرف الذي قبل الاخر من احرف اللين وهي الالف والواو والياء حال كون حرف اللين ساكنا زائدا على الاطلاق اللين على هذه الاحرف سواء كانت ساكنة او متحركة والمحققون يخصون احرف اللين بالساكنة فالقيد على الاول مخصص وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من احرف العلة وهو اصوب لان الاصل في القيد التخصيص زائدا لا اصليا مكملا اربعة فصاعدا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومع الاخر احذف الذي تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا اربعة فصاعدا وقبله حركة من جنسه لا الاصح لفظا كمروان ومسكين ومنصور او تقديرا كمصطفون ومصطفين علمين [illegible] كان الحرف الاخير زائدا ام اصليا وذلك نحو مروان فان الالف والنون فيه زائدان واسماء بالمد علما منقولا من جمع اسم فهمزته اصلية لانها بدل من لام الكلمة واصلها اسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها اثر الف زائدة [illegible] ومنصور علما ومسكين علما منقولين من وصف المفعول والفاعل [illegible] فتقول يا منص ومن مسكين الياء والنون وتقول يا اسم ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء والنون وتقول فيهما يا مصطف كما سياتي قال الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك يا مرو ان مطيتي محبوسة ترجو الحباء وربها لم ييأس اراد يا مروان فرخمه بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة والباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها وقال ابو زبيد الطائي على ما زعم اللخمي او لبيد على ما زعم النحاس في شرح الكتاب يا اسم صبرا على ما كان من حدث ان الحوادث ملقي ومنتظر اراد يا اسماء فرخمه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبر على الحوادث فان بعضها [illegible] شمال بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد علما فتقول في ترخيمه يا شما بحذف اللام فقط دون الهمزة لان الزائد وهو الهمزة غير حرف لين [illegible] في النهاية واختلف في نحو مصطفين الزائد الاول او الثاني فمن قال الزائد الاول وحذف الاخر لتطرفه ثم حذف الذي قبله لان لفظه كلفظه ومن قال الزائد الثاني حذفه وابقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها سيبويه في عمرو وسعود بخلاف نحو هبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحتانية المشددة وفي اخره خاء معجمة الغلام الممتلئ وقنور بفتح القاف والنون والواو المشددة وبعدها راء مهملة الصعب اليبوس من كل شيء ما الكون هبيخ وقنور علمين فتقول في ترخيمهما يا هبي ويا قنو بحذف اخرهما فقط ولا يحذف [illegible] مصطفون ومصطفين بضم الياء من الاول وكسرها من الثاني حركة حرف اللين فيهما وهو الياء في هبيخ والواو في قنور وبخلاف نحو مختار ومنقاد علمين فتقول في ترخيمهما يا مختا ويا منقا بحذف اخرهما فقط ولا يحذف ما قبله [illegible] لانهما منقلبان عن اصل فاصل مختار ومنقاد مختير ومنقود بفتح الياء والواو وكسرهما فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا الفين واجاز الاخفش ان يقول في ترخيمهما يا مخت ويا منق بحذف الالف من كل منهما مع الاخر نظرا الى الحالة الراهنة اي الثانية وبخلاف نحو سعيد وثمود وعماد فتقول في ترخيمهن يا سعي ويا ثمو ويا عما بحذف الدال فيهن فقط ولا يحذف ما قبلها من الياء والواو والالف وان كان كل منها حرف لين زائدا لان السابق على حرف اللين حركة لا تلائمه وهذا محترز قال مكملا اربعة واجاز الفراء حذف الالف والياء مع الاخر نحو سعيد وعماد في كل لغة من يجعله اسما براسه ولا ينظر المحذوف فتقول يا سع ويا ثم ويا عم واما على لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجز يا ثمو بحذف الدال فقط لان بقاء الواو يستلزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم متمكن في اخره واو لازمة قبلها ضمة فالواو يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك قياس الخلاف في الواو وحينئذ لا يحكم بما حكم الاخر بل يحكم المحذوف فلا يلزم ما قاله وبخلاف نحو عون وغير نعون بضم العين المعجمة و

وسكون الزاي وفتح النون لطير من طيور الماء طويل العنق فالكوفيون علما فتقول في ترخيمهما يا زرعو ويا غرني بحذف آخرهما فقط ولا تحذف الياء والواو لعدم مجانسة الحركة لهما والجرمي والفراء لا يشترطان المجانسة فيجيزان حذف اللين ان كان قبله فتحة فيقولان يا زرع ويا غرن لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة احرف والى ذلك اشار الناظم بقوله والخلف في واو وياء بهما فتح قفي ولا خلاف في جواز حذف الياء والواو مع الآخر من نحو مصطفون ومصطفين علمين فتقول فيهما يا مصطف بحذف والنون من الاول والياء والنون من الثاني ولكنهم قلبوهما الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين فالحركة المجانسة وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي مقدرة والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ كما سبق في ثمود وقبله حركة من جنسه لفظا او تقديرا وهو ماخوذ من قول التسهيل مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة او مقدرة والمحذوف للترخيم اما حرف واحد او حرفان كما تقدم واما كلمة برأسها وذلك في المركب المزجي واليه اشار الناظم بقوله والعجز احذف من مركب تقول في ترخيم معدي كرب وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما يا معدي ويا بعل ويا سيب ويا خمسة ومنع الفراء من ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع الكوفيون ترخيم المختوم بويه والمنقول ان العرب لم ترخم المركب المزجي وانما اجازه النحويون قياسا واما كلمة وحرف وذلك في اثني عشر تقول اذا رخمته يا اثن بحذف الالف وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه نص على ذلك سيبويه لان عشر في موضع النون فنزلته هي والالف منزلة الزيادتين في اثنان علما ولذلك اعرب كالمضاف اليه واخر المضاف جمعا نحو يا صاع اصله يا جبي انه قال ابن خروف والجوهري وابن بري وجماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على غير قياس فصل الاكثر في لسان العرب ان ينوى المحذوف فلا يغير ما بقي عن حاله من حركة او سكون تبقى على فتحه ان كان مفتوحا فتقول في جعفر يا جعف بالفتح وعلى كسره ان كان مكسورا فتقول في حارث يا حار بالكسر وعلى ضمه ان كان مضموما فتقول في منصور يا منص بترك الضمة الموجودة قبل الترخيم وعلى سكونه ان كان ساكنا فتقول في هرقل يا هرق بالسكون وتقول في ثمود وعلاقة وكروان اعلاما يا ثمو ويا علا ويا كرو بابقاء الواو على صورتها في الامثلة الثلاث من غير ابدال لانها ليست طرفا في التقدير لان المحذوف بعدها في نية الثبوت وتسمى لغة من ينتظر واليها اشار الناظم بقوله وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف ويجوز ان لا ينوى المحذوف فيجعل الباقي بعد الحذف اسما برأسه ويجعل الحرف الذي قبل المحذوف كانه آخر الاسم في اصل الوضع من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من لا ينتظر واليها اشار الناظم بقوله واجعله ان لم ينو محذوف كما لو كان بالآخر وضعا تمما فتقول يا جعف ويا حار ويا هرق بالضم فيهن وكذا تقول يا منص بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم هذا لان هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها وتقول يا ثمي بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في جمع جرو بتثليث الجيم ودلو على افعل بضم العين الاجري والادلي والاصل الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير لانه ليس في العربية اسم آخره واو لازمة مضموم ما قبلها و بجعلة بناؤه حكمه حكم المعرب فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وجعله علما عارض فخرج بالمعرب المعنى اصالة نحو هو واما اسماء البلدان نحو سمنوا واهيوا في الاقليم الصعيد فالظاهر انها غير عربية كهندو وخرج بذكر الضم نحو دلو فان ما قبل الواو ساكن وخرج باللزوم نحو هذا ابوك فان الواو فيه ليست بلازمة فانها تقلب الفا في النصب وياء في الجر وتقول يا علاء بابدال الواو همزة لتطرفها بعد الف زائدة كما في كساء فان اصله كساو لانه من كسوت فابدلت الواو همزة لما ذكرنا وتقول يا كرا بابدال الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكن بعدها ساكن كما في العصا والعلاة بكسر العين المهملة ما علقت على البعير بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والواو طائر طويل العنق وهو ذكر الحبارى فصل يختص ما فيه تاء التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية بل مطلق التعريف فيه كاف ولو بالقصد ولا زيادة على اربعة كما مر في قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما يا هب وفي جارية لمعينة يا جاري ومنها انه اذا حذفت منه التاء لم يحذف معها غيرها ولو كان قبلها حرف مد لان تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى ذلك اشار الناظم بقوله والذي قد رخما بحذفها وفره بعد واحظلن من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها تقول في ترخيم عقنباة بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة فالف فتاء تانيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة اي ذو مخالب حداد يا عقنبا بالالف ولا يحذف لما مر ومنها انه لا يرخم الا على نية المحذوف خوف الالتباس بالمذكر تقول في ترخيم مسلمة بضم الميم وحارثة بالحاء المهملة والثاء المثلثة وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بفتح الفتح ولا تقول يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله والتزم الاول في كمسلمه فان لم يخف لبسا جاز ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف كما في نحو همزة علما بضم الهاء وفتح الميم والزاي وهو المغتاب يستوي فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامراة همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة ومسلمة بفتح الميم علم الرجل وليست التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول اذا رخمتهما على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيهما اذ لا لبس بذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الوجهين في كمسلمه ومنها ان نداءه مرخما اكثر من ندائه تاما من غير ترخيم كقوله وهو امرؤ القيس الكندي افاطم مهلا بعد هذا التدلل فان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي اراد يا فاطمة وازمعت بزاي معجمة وعين مهملة اي احكمت عزمك و الصرم القطع والاجمال الاحسان ولكن يشاركه في هذا الحكم الاخير مالك وعامر وحارث فترخيمهن اكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالهن في النداء وخصها ما فيه تاء التانيث بذلك انه لا يتوقف على كثرة الاستعمال كما مر فاصل ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط احدها ان يكون ذلك في الضرورة الشرط الثاني ان يصلح الاسم المراد ترخيمه في الضرورة للنداء اي لمباشرة حرف النداء واليهما اشار الناظم بقوله ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح فلا يجوز ترخيم الضرورة في نحو الغلام مما فيه ال لانه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج اوالفا مكة من ورق الحمي بفتح الحاء المهملة وكسر الميم واصله الحمام بالتخفيف فحذف الميم الثانية وقلبت الالف ياء القافية وقيل حذفت الالف وابدلت الميم ياء ويحتمل ان يكون حذف منه الالف والميم للضرورة كقوله درس المنا بمتالع وكسرت الميم الاولى للقافية والياء اشباع وورق بضم الواو جمع ورقاء وهي التي في لونها بياض الى سواد الشرط الثالث ان يكون المرخم في الضرورة اما زائدا على الثلاثة واما ذلك ماخوذ من قول الناظم نحو احمد او مختوما بتاء التانيث فالاول كقوله وهو امرؤ القيس الكندي لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر اراد ابن مالك فرخمه في غير النداء مرة وترك ما بقي كانه اسم برأسه بناء على لغة من لا ينتظر وتعشو تبصر في العشاء وهو الظلام

والحصر

والحصر بفتح الهاء الحاء والصاد المهملتين شدة البرد والثاني كقوله الاسود بن يعفر في هذا وداثي عنده ليسلبني فتا ما لي بن حنظل اراد ابن حنظلة فرخمه في غير النداء ضرورة ولا يمتنع الترخيم في الضرورة على لغة من ينتظر المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين خلافا للمبرد لوروده دليلنا القياس على النداء والسماع ومنه قول اوس بن النمر ابن حارث ان اشتق لرؤيته او امتدحه فان الناس قد علموا اراد ابن حارثة فرخمه بحذف التاء على لغة من ينتظر وقول جرير الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اراد امامة بضم الهمزة علم امراة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر ورماه اجمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل المبرد وما عهدك كعهدك يا اماما كما قال ابن مالك في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا يرفع احدهما بالاخرى انتهى وفهم من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة انه يجيء في النكرات كقوله ليس حي على المنون بخال اي بخالد

باب الاختصاص

على الاختصاص والاختصاص في الاصل مصدر اختصصته وفي الاصطلاح حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر او تواضع او زيادة بيان فالاول نحو علي ايها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو اني ايها العبد فقير عفو الله والثالث نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو احسن بزيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن والمنصوب على الاختصاص هو اسم ظاهر غير نكرة ولا مبهم معمول لاخص مضارع محذوف وجوبا كما يجب حذف ناصب المنادى فان كان المنصوب على الاختصاص ايها في التذكير افرادا وتثنية وجمعا او ايتها في التانيث افرادا وتثنية وجمعا استعمالا في الاختصاص كما يستعملان في النداء فيضمان لفظا وينصبان محلا ويتصل بهما ها التنبيه وجوبا ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع مراعاة للفظهما محلى بال الجنسية نحو انا افعل كذا ايها الرجل فانا افعل مبتدأ وخبر وايها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت اي على اللفظ واللهم اغفر لنا ايتها العصابة بكسر العين فايتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص العصابة نعت لها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع النصب على الحال والمعنى انا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب وما ذكرناه من ان ايها وايتها مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوف هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى ان كلا منهما منادى قال ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر رضي الله عنه كل الناس افقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان اياً في الاختصاص معربة وذهب ايضا الى انها تحتمل امرين احدهما ان يكون خبر المبتدأ والتقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل اي المخصوص به والثاني ان يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا وان كان المنصوب على الاختصاص غيرهما اي غير ايها وايتها نصب لفظا سواء كان لفظه مفردا ام مضافا فالاول نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف والثاني نحو قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره اخص العرب واخص معاشر والى هذا اشار الناظم بقوله الاختصاص كندا ليس بدون يا كأيها الفتى باثر ارجونيا. والمنصوب على الاختصاص يفارق المنادى في احكام الاول ان المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب والمنصوب على الاختصاص بالمتكلم كما ان المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب والثاني ان كل واحد منهما لا يكون الا للحاضر والثالث ان الاختصاص واقع في معرض التوكيد والنداء قد يكون كذلك كقولك لمن هو مقبل عليك كان الامر كذا يا فلان ويفارق المنادى في احكام لفظية ومعنوية فاما الاحكام اللفظية فامور احدها انه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى فانه لا يخلو عن ذلك الثاني انه لا يقع في اول الكلام بل في اثنائه اي في وسطه كالواقع بعد نحن في المثال او في بعد تمامه اي الكلام كالواقع في الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء كما شرحنا في الحديث المتقدم او بعد تمامه نحو انا معاشر الانبياء لا نورث والثاني في المثالين قبله وهما انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة فالمخصوص وهو ايها في المثال الاول وايتها في المثال الثاني وقع بعد تمام الكلام لا بكلام من قولك انا افعل كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فانه يقع في اول الكلام نحو يا الله اغفر لنا والثالث انه يشترط ان يكون المقدم عليه اسما بمعناه في التكلم والخطاب والغائب كونه اي المقدم على المخصوص ضمير تكلم يخصه او يشاركه فيه فالاول انا افعل كذا ايها الرجل والثاني اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وقد يكون المقدم ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل فبك متعلق بنرجو والله منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفي هذا المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله في الشذوذ ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم نقتدي الناس والرابع والخامس انه يقل كونه علما وانه ينتصب مع كونه مفردا معرفة كما في هذا المثال وهو بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادى يكثر كونه علما ويضم مع كونه مفردا والسادس انه يكون بال قياسا كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف والمنادى لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر انه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا قاله في الارتشاف والمنادى يكون كذلك الحادي عشر انه لا يوصف باسم الاشارة ويوصف بخلاف النداء الثاني عشر انه معرب اي منصوبا واجيز الرفع بلا خلاف كما قال في الارتشاف وفي النداء فيها خلاف اجاز المازني نصبها الثالث عشر انه امر اختلف في ضمها هل هي اعراب او بناء وفي النداء بناء بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف فيما لم يعوض عنه شيء وعوض عنه في النداء حرف الخامس عشر ان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء والسادس عشر والثامن عشر انه لا يكون بالحرف النداء وانه لا يعني به الانفس المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم التاسع عشر والعشرون انه لا يستغاث به وانه لا يندب واما الاحكام المعنوية فامور احدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثاني ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد الفخر او تواضع او زيادة بيان بخلاف النداء فيهما

هذا باب التحذير

وهو في الاصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه ويكون بلفظ اياك واخواته وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك ويذكر المحذر منه نحو الاسد فان ذكر المحذر بلفظ اياك فالعامل فيه محلها النصب بفعل محذوف لزوما لانه لما كثر التحذير بلفظ اياك جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والزموا معه اضمار العامل سواء عطفت عليه المحذر منه نحو اياك والشر ام كررت نحو اياك اياك ام لم تعطف ولم تكرر نحو اياك الاسد والى ذلك اشار الناظم بقوله اياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب دون عطف ذا لايا انسب نحو اذا عطفت عليه المحذر منه اياك فالاسد واياك في محل نصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد اياك والاصل اياك احذر لانه لو قدر قبله لانفصل به فقيل احذر فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المنفصل وذلك خاص بافعال القلوب وما الحق بها وقيل الاصل احذر نلاقي نفسك والاسد ثم حذف الفعل وهو احذر و فاعله

٢١٥

وهو ضمير المخاطب المستتر فيه فصار اتق نفسك والاسد ثم حذف المضاف الاول وهو اتق وانيب عنه الثاني وهو نفسك فانتصب فصار نفسك والاسد ثم حذف المضاف
الثاني وهو نفس وانيب عنه الثالث في التركيب وهو الكاف فانتصب بعد ان كان مجرورا بالاضافة وانفصل لتعذر اتصاله فصار اياك واختلف في اعراب ما بعد الواو
فقيل هو معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وهذا مذهب كثير منهم السيرافي واختاره ابن عصفور واعترض بان اياك
محذر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى واجيب بان مقتضى العطف الاشتراك في مقتضى الحرف فلا يمتنع ان يكون احدهما خائفا والاخر مخوفا منه قاله الفخر الرازي في شرح
المفصل وذهب ابن خروف وابن طاهر الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل اخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو ان يكون معطوفا
عطف مفرد على التقدير الاول لا على تقدير اتق تلاقي نفسك والاسد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك ان هذا اقل تكلفا انتهى وذلك نظام صنيع
الموضح موافقة ونقول اذا لم تعطف ولم تكرر اياك من الاسد واختلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور عامل فعل متعد لواحد الاصل باعد نفسك من الاسد
ثم حذف باعد وفاعله المستتر فيه فصار نفسك من الاسد وحذف المضاف وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من الاسد فاياك منصوب بباعد محذوفا ومن الاسد
متعلق بذلك المحذوف وقيل عامله فعل متعد لاثنين والتقدير احذرك من الاسد قاله ابن الناظم تبعا لابي البقاء فحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله ونحو
اياك الاسد بحذف من ونصب الاسد ممتنع على التقدير الاول لكنه وهو قول الجمهور لما يلزم عليه من حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد الا ان وان وكي كما تقدم في باب
التعدي واللزوم وجائز على التقدير الثاني وهو راي ابن الناظم وابي البقاء لان احذر يتعدى لاثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه الكلام على
تقدير الجمهور الثاني وعلى تقدير ابن الناظم خبر ولا خلاف في جواز اياك ان تفعل على التقديرين لجوازه على الاول لصلاحية تقدير من اي من ان تفعل لان حرف الجر يحذف
مع ان وان مطردا كما تقدم وبجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه من غير تقدير وشذ ولا يكون اياي هذا الا للمتكلم لان المتكلم لا يحذر نفسه وشذ قول عمر
لتذك لكم الاسل بفتح الهمزة والسين المهملة وفي اخره لام وهو هنا ما رق وارهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما وفي الصحاح الاسل شجر الرماح ويقال
لكل نبت له شوك طويل والرماح جمع رمح والسهام جمع سهم واياي وان يحذف احدكم الارنب فقيل الكلام جملتان ثم قال الزجاج اصله اياي وحذف الارنب واياكم
وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما اثبت في الاخرى وقال الجمهور واصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب ثم حذف من الاول
المحذر وهو حذف الارنب وحذف من الثاني المحذر وهو باعدوا انفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذفت اشياء واصله اياي باعدوا عن
حذف الارنب عن حذف من فعل وفاعل ومفعول مقصود وما عطف على هذا المفعول المقيد فان الواو عطفت شيئين على شيئين وقال السيرافي حذف شيئان لفظا وله
فقط واصله باعدوا وحذف الارنب ولا يخفى ما في هذه الاقوال من التصنع اما قول الزجاج فان فيه دعوى حذف اياكم ولا يليق حذفه لما استقر له في هذا الباب
من انه بدل عن اللفظ بالفعل واما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الاول لدلالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من صنيعه في اياك والاسد انهم جملة واحدة
واما القول الثالث ففيه حذف وتكرار فان باعدوا تام لم يعد حذف الارنب بباعدوا لحذف الارنب غير كذا هو في قول السيرافي وان لم يصرح به فان باعدوا ليس امرا بالمباعدة
المطلقة بل بالمباعدة عن شيء خاص وكذا مباعدة حذف الارنب انما هي عنه فيرجع القولين الاخيرين الى قول واحد وارتضى الشارح قولهما غيران ولا يكون
اياي في هذا الباب لغائب لاختصاص التحذير بالمخاطب وشذ قول بعضهم اي العرب اذا بلغ الرجل ستين فاياه واياي الشواب قال سيبويه حدثني من لا اتهم عن
الخليل انه سمع من اعرابي والشواب بالشين المعجمة وفي اخره موحدة مشددة جمع شابة ويروى السوءات بالسين المهملة جمع سوءة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة
فلا يتولع بشابة او لا يفعل سوءة والكلام جملة واحدة والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وانفس الشواب فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وانيب عنه الثاني ثم
الثاني وانيب عنه الثالث فانتصب وانفصل وابدل انفس باياه لانها تلاصق المعنى وفيه شذوذان احدهما اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الامر وحذف
نون الامر وهو اللام مع ان لام الامر لا تحذف الا في الضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا اي لتفد فاجتماع حذفيهما اشذ والشذوذ الثاني
اقامة الضمير وهو اياه الثانية مقام الظاهر وهو الانفس واضافتها الى الشواب لان المستحق للاضافة من الاسماء الظاهرة اتفاقا والى المضمرات على الاصح انما هو
المظهر لا المضمر لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص والضمير غني عن ذلك لانه اعرف المعارف وذهب الخليل الى ان اياه ضمير اضيف احدهما الى الاخر والى الشذوذ
اشار الناظم بقوله وشذ اياي واياه اشذ وان ذكر المحذر بغير لفظ اياك واقتصر على لفظ المحذر منه فانما يجب الحذف للعامل ان كرر او عطف فالاول
وهو ذكر المحذر منه مع التكرار نحو الاسد الاسد ومع العطف نحو ناقة الله وسقياها فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان العطف كالبدل
من اللفظ بالعامل والتكرار بمنزلة العطف وفي غير ذلك يجوز الاظهار كقوله وهو جرير خل الطريق لمن يبني المنار بها وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر
فاظهر العامل وهو خل لان المحذر منه وهو الطريق خال من العطف والتكرار المنار بفتح الميم وتخفيف النون حد الارض والبرزة الارض الواسعة والباء للظرفية والى
ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ستر فعله لن يلزما الا مع العطف او التكرار

باب ... التوكيد

... بالمد وهو في الاصل مصدر اغريته والمراد به هنا
تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب فيه حكم الاسم في التحذير الذي لم يذكر فيه اياك فلا يلزم حذف عامله الا في العطف والتكرار كما تقدم كقولك
في العطف المروءة والنجدة بنصبهما بتقدير الزم ونحوه وهو مسكين الدارمي اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح بنصب اخاك بتقدير الزم وجوبا
والمثال الثاني توكيد والجملة في الفصل هنا والاكثر في المدح به ولا يعطف في التحذير والاغراء الا بالواو خاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد
العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم اخاك ويقال الصلاة جامعة بنصبهما فنصب الصلاة بتقدير احضروا وجامعة على الحال من الصلاة وناصبها احضروا
المحذوف ولو صرح بالعامل في الصلاة لجاز لعدم العطف والتكرار ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ورفع الاول على الابتداء وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال
ونصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبر لمبتدأ محذوف والى حكم الاغراء اشار الناظم بقوله وكمحذر بلا اياي اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا هذا باب اسماء

الافعال

باب توالي التأكيد

الافعال والاصوات اسماء الافعال ومعانيها من الاحداث والازمنة او اسماء للمصادر النائبة عن الافعال او هي افعال اقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب
البسيط وناظم الى قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها افعال حقيقة او اسماء لالفاظ الافعال لا موضع
لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض
النحويين وعلى القول بانها اسماء للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو قول
المازني والصحيح ان كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع لها من الاعراب واسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان فانه اسم ناب عن فعل وهو افترق ونحو صه
فانه اسم ناب عن فعل امر وهو اسكت واوه فانه اسم ناب عن فعل مضارع وهو اتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث و
الزمان والمراد بالاستعمال كونه ابدا عاملا غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية والمفعولية فخرج الحرف نحو ان واخواتها فانها وان نابت عن الفعل في المعنى
لا في الاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة فليست ابدا عاملة وخرجت المصادر والصفات النائبة عن افعالها نحو زيدا ضربا فانه نائب عن اضرب
واقائم الزيدان فانه نائب عن يقوم فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها وتعمل فيها الا ترى ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء
واسم الفعل وروده بمعنى الامر كثير كصه ومه وامين وهيهات بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف لان اكفف متعد ومه لا يتعدى قاله في شرح التسهيل ورد
بنحو الغير ورد بان ذلك غير مطرد فان امين لا يتعدى واستجب يتعدى امين بالمد والقصر وبالامالة لا بالتشديد الميم بمعنى استجب ونزال بمعنى انزل والبناء
على الكسر بمعنى انزل وبابه وهو منقاس من كل فعل ثلاثي تام متصرف ولا ينقاس في غيره وشذ دراك من ادرك وبدار من بادر قال بدارها واجاز ابن طلحة بناءه من
قياسا على دراك وعلى بنائهم فعال التعجب وشذ قرقار بمعنى قرقر اي صوت من قرقر بطنه واجاز الاخفش ان يقول جراح وقرطاس قياسا على قرقار ولا يجوز من هبج ودحرج
وهاب وداع للجمود ولا كوان فانهما للنقص ويجوز من التامة ولم يقس المبرد شيئا من الباب لانه ابتداء لما سمع من الاسماء ورد بانه باب واحد كثر استعماله
واحد وكان جعله بالاتباع وان فقد السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة على الاصل وبنو اسد يفتحونه اتباعا وتخفيفا وورد بمعنى الماضي
والمضارع المبدوء بالهمزة قليلا كشتان وهيهات فشتان بفتح النون وفي فصيح ثعلب ان الفراء كان يكسرها بمعنى افترق كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشري بكون
الافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم قال ولا تستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان
عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه وهيهات حكى الصغاني فيها ستا وثلاثين لغة هيهات وايهات وهيهان وايهان وهايهات وايهان كل واحدة من هذه الست مضموم
الاخر ومفتوحه ومكسوره وكل واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون وحكى غيره هيهاتا وايهاك بكاف الخطاب وايهاء وايهاها وهيهاه فهذه احدى واربعون
لغة ومعنى بكلها البعد واوه واف فاوه بمعنى اتوجع واف فيها اربعون لغة ذكرها في صدر الكتاب وكلها بمعنى اتضجر ووا ووي وواها الثلاثة بمعنى اعجب بفتح الهمزة
كقوله تعالى ويكانه لا يفلح الكافرون فوي اسم فعل مضارع بمعنى اعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية مؤكدة اي اعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه
وقال ابو الحسن وي بمعنى اعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن فيها كلمتان وقال الكسائي وي محذوف من ويلك قال عنترة وقد شفى نفسي و
ابرا سقمها قول الفوارس ويك عنتر اقدم فهما كلمة واحدة وقول الشاعر وابابي انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب او زنجبيل وهو عندي اطيب فوا اسم فعل بمعنى اعجب
وبابي جار ومجرور خبر مقدم وانت بكسر التاء مبتدا موخر وفوك بالكسر الكاف مبتدا والاشنب من الشنب بفتح الشين المعجمة والنون حدة في الاسنان ويقال برد
وعذوبة كذا قال الجوهري وكانما ذر بالبناء للمجهول خبر قوله وهو من ذرور الحب بالذال المعجمة والزرنب بالزاي كجعفر ضرب من النبات طيب الرائحة
نوع ... وقيل كورق الطرفا وقيل كورق الخلاف وقول الاخر وهو ابو النجم على ما قاله الجوهري واها لسلمى ثم واها واها هي المنى لو اننا نلناها فواها اسم فعل بمعنى
اعجب قال الجوهري اذا تعجب من طيب شيء قلت واها له ما اطيبه والى ذلك اشار الناظم بقوله ما ناب عن فعل كشتان وصه هو اسم فعل وكذا اوه ومه ... وهو
ما وضع من اول الامر كذلك اي اسما كفعل شتان وصه ووي فانها موضوعة من اول الامر اسماء للافعال والثاني منقول وهو ما وضع من اول الامر لغير اسم الفعل
ثم نقل من غيره اليه وهو اي المنقول بالنسبة الى المنقول عنه نوعان احدهما من قوله من ظرف للمكان او جار ومجرور فالمنقول من الجار والمجرور نحو عليك زيدا فانه
نقل عن موضوعه الاصلي واستعمل اسم فعل بمعنى الزم زيدا ومنه عليكم انفسكم فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وانفسكم مفعول به على حذف مضاف اي الزموا
شان انفسكم والمنقول من ظرف المكان نحو دونك زيدا بمعنى خذه وامامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تاخر ومن المنقول الجار والمجرور اليك بمعنى تنح وكان
المناسب ان يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدي من الظرف والجار والمجرور على حدة والقاصر منهما على حدة وذكر اربعة ظروف واحد متعد وهو دونك وثلاثة
قاصرة وهي مكانك وامامك ووراءك وهي منقبضة لما انت فيه ولما تقدمك ولما تاخر عنك وذكر جارا ومجرورين احدهما متعد وهو عليك والثاني قاصر
وهو اليك وزعم الكوفيون ان اليك تاتي بمعنى امسك فتتعدى بنفسها وقد يتعدى عليك بالباء كقول الاخطل فعليك بالحجاج لا تعدل به احدا اذا نزلت عليك
امور وفيه بحث لاحتمال ان يكون الباء زائدة وشذ مجيء اسم فعل مضارع بمعنى الزم وعليه اسم فعل يلزم والباب كله سماعي عند البصريين والكسائي يقيس
بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عندك واختلف في الكاف المتصلة بعليك واخواته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا
في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جر بما كانت فيه قبل اقامته مقام الفعل بناء على
انها اسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء للمصادر واختاره الموضح في الحواشي فقال على شيء اسم للزوم تقول عليك بمعنى لزومك فالكاف في موضع
خفض ورفع انتهى واستبعد ... اسم الفعل انما هو الجار والمجرور وخارج عنه وذلك خلاف ما صرح به هنا والنوع الثاني منقول من مصدر وهو نوعان
مصدر استعمل فعله ومصدر اهمل فعله فمثال النوع الاول نحو رويد زيدا فانهم قالوا ارووده ارواداً بمعنى امهله امهالا ثم صغروا الارواد الذي هو مصدر ارود

تصغير الترخيم فحذفوا الهمزة والالف الزائدتين واوقعوا التصغير على اصوله فقالوا رويد او سمي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف واقاموه
مقام فعله الدال على الامر واستعملوا اثره مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد فرويد فيهما بمعنى ارود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نايب عن فعل امر وزيد
مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثاني وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يا زيد وقد لا يقيموه مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند سيبويه نحو ساروا رويدا
اي مرودين او حالا لكون السير رويدا او نعتا لمصدر مذكور او مقدر فالاول نحو ساروا سيرا رويدا والثاني نحو ساروا رويدا ثم انهم نقلوه من المصدرية وسموا به فعله فقالوا
رويد زيدا بفتح الدال من رويد ونصب زيدا والدليل على ان رويد هذا المفتوح اسم فعل لا مصدر كونه مبنيا ولو كان مصدرا كان معربا والدليل على بنائه كونه
غير منون ولو كان معربا لكان منونا والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كما قاله البصريون مجيئه متعديا
ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشي على رود على مهل كما قال الفرا كان قاصرا والنوع الثاني المهمل فعله قولهم بله زيد اي دعه فانه في الاصل مصدر
فعل مهمل وذلك الفعل المهمل مرادف لدع ودع لا مصدر له من لفظه وانما مصدره من معناه وهو الترك يقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كما يقال ترك زيد بالاضافة
الى المفعول كما في قوله وما جاء في الحديث من ودعهم الجمعة فاذا ثم قيل بعد ان نقلوه وسموا به فعله بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على الفتح وفاعله ضمير مستتر وهو لانه
نايب عن فعل امر وبله هذا اسم فعل والدليل على انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه كونه غير منون وسكت الموضح عن هذا التعليل لانه لا يتم بل التفريق فان بله المراد منه
لكيف تشاركها في البناء وعدم التنوين يقال بله زيد برفع زيد على الابتداء وبله خبر مقدم عليه اي كيف زيد ومن ذلك يتبين ان لبله ثلاثة اوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف
لكيف وقد روي بالاوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق وقد تاتي لغير ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله
والفعل من اسمائه عليكا وهكذا دونك مع اليكا كذا رويد بله ناصبين ويعملان الخفض مصدرين ص يعمل اسم الفعل عمل مسماه في التعدي واللزوم غالبا فان كان مسماه
لازما كان اسم فعله كذلك يقتصر على الفاعل تقول هيهات نجد كما تقول بعدت نجد قال جرير فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله فالعقيق فاعل
هيهات الاول وخل فاعل هيهات الثالث وهيهات الثاني لا فاعل له لانه لم يوت به للاسناد بل لمجرد التقوية والتوكيد للاول واذا كان مسماه لازما لا يكتفي بمرفوع واحد
كان اسم فعله كذلك تقول شتان زيد وعمرو كما تقول افترق زيد وعمرو لان الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا وان كان مسماه متعديا كان اسم
فعله كذلك تقول دراك زيدا بنصب المفعول كما تقول ادرك زيدا بالنصب وفي بعض النسخ تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهو حسن لان دراك شاذ لانه من ذلك
ادرك وتراك مقيس لانه من ترك ومن غير الغالب امين واسم فانهما لم يحفظ لهما مفعول ومسماهما يتعدى نحو رب استجب دعائي وزدني علما والى ذلك اشار الناظم بقوله وما
ينوب عنه من عمل لها وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين افعال مختلفة فيستعمل على اوجه باعتبارها فيعمل عملها فيصل الى المفعول بنفسه ان كان بمعنى فعل لازم قالوا حيهل
الثريد بالنصب بمعنى ايت الثريد وهو خبز مفتوت بمرق اللحم وقالوا حيهل على الخير فعدوه بعلى اي اقبل على الخير وهو ضد الشر وقالوا ايضا اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر
مقدم بالباء وحذف المضاف اي اسرعوا بذكره والمراد به عمر بن الخطاب كما قاله الحريري في المقامة التاسعة قال وهو اثر روي عن ابن مسعود ولكن اسم الفعل يخالف مسماه
لان الفعل يجوز تقديم معمول المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصوره درجة عن الفعل لكونه فرعا في العمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واخر ما الذي فيه
العمل خلافا للكسائي في اجازة تقديم معموله عليه الحاقا للفرع باصله واما ما احتج به وهو قوله تعالى كتاب الله عليكم وقول الشاعر يا ايها المائح
دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا فمؤول ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به او بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم
فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله حين حذف مثل صبغة الله ودل على ذلك المحذوف حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح في شرح القطر وتاويل
البيت ان دلوي مبتدا ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك ان يكون منصوبا بدونك مضمرا مدلولا عليها
بدونك الملفوظة مستندا لقول سيبويه زيدا عليك كانك قلت عليك زيدا وفيها نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في متن القطر واما
ما استند اليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم ان يكون دلوي منصوبا بفعل محذوف دل عليه السياق اي تناول دلوي
عن دونك والمائح من ماح بالحاء المهملة وهو الذي ينزل البير فيملا الدلو اذا قل ماؤها فاصل وما نون من هذه الاسماء النايبة عن الافعال التنوين تنكير فهو
نكرة وقد التزم ذلك التنكير في واها وويها كما التزم تنكير نحو احد وعريب بفتح العين المهملة وكسر الراء ودبار بفتح الدال وتشديد الباء كلاهما مرادف لاحد الملازم
احد ولو استعمالا لان احد ثلاثة مرادف الاول وهو المستعمل في العدد نحو احد عشر الثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله احد الثالث مرادف انسان نحو وان احد
من المشركين استجارك الرابع ان يكون اسما عاما في جميع من يعقل نحو ما منكم من احد وهو المراد هنا وهو ملازم للتنكير غالبا ومن تعريفه قوله وليس يطلبني في حب غانية
الا كمن وماعرض من الاحلام الا في الحواشي وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك التعريف في نزال بالنون والزاي وتراك بالتاء والراء وبابهما وهو كل فعال
ثلاثي تام متصرف كما التزم التعريف في المضمرات والاشارات والموصولات العينية اذا اريد بها غير معين فانها تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة نحو
صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله الموضح في باب الاستثناء وفي ضمير الغايب اقوال ثالثها ان رجع الى واجب التنكير كرب رجل فنكرة وان رجع الى
واجب التنكير كرب جاز التعريف كجاء رجل فاكرمته فهو معرفة كالراجع الى المعرفة والصحيح انه معرفة مطلقا وما استعمل بالوجهين بالتنوين وتركه صلى معنيين والتنكير
التعريف وقد جاء على ذلك صه ومه وايه والفاظ اخر نحو اف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة كما جاء التعريف والتنكير في نحو كتاب ورجل وفرس مع التنوين
نكرات وبدونه مع ال او الاضافة معارف والى ذلك اشار الناظم بقوله واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين وذهب بعضهم الى ان الاسماء الافعال
كلها معارف ما نون منها وما لم ينون وانها اعلام اجناس معنوية كسبحان قاله في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبني على الصحيح وقال الفارسي وابن جني كان
منها ظاهر فحركته اعرابية قاله الموضح في الحواشي وقال ينبغي ان يقول به فيما كان مصدرا نحو رويد وبله اشهى هذا باب اسماء الاصوات والدليل على اسميتها

وجود التنوين في بعضها واذا ثبت المنوع ثبت الجنس وقد سبق ان الصدق حد الكلمة عليها الا انه البست انه على معنى مفرد لا انها الجمل خلاف امر لا يعقل فهي ليست لفعل المعنى
والجواب ان الدلالة تكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك اذ لا يعقل من حقيقة الدلالة كون اللفظ خاطب به من يعقل افهام معناه حتى يرد
ما ذكروا التنبيه لا اخره فلا لفظ فيه قاله الموضح في حواشيه من خطه نقلت وهي نوعان احدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به ولكن اسم الفعل
مركب في اسم الصوت مفرد وهذا النوع قسمان احدهما ان يكون للدعاء الا يعقل والثاني لزجره فالدعاء كقولهم في دعاء الابل اذا دعوتها للشرب جئ جئ بكسر الجيم
فيهما ساكن من مهموزين كالامر جيء قاله السمين في الحكم انهما امر للابل بورود الماء اشبه يقال جاء جاءت الابل اذا دعوتها للشرب فقلت جوجو نقله الجوهري عن الاموي
وانزه والاسم الجي على مثل البيع والاصل جاء بهمزتين ساكنة فحركه ابدلت الهمزة فالاولى ياء وجيء في الابل اذا دعيت للعطف هاء هاء والاسم الجي قال ابو عمرو الجي الفعل
والجوى الشراب قال وما كان على الجي ولا الهي امتداحيكا وكقولهم في دعاء الضان حاحا وفي دعاء المعز عاعا بالحاء المهملة في الاول وبالعين المهملة في الثاني مالكو
غير مهموزين والفعل منه حاحيت وعاعيت قال سيبويه ابدلوا الالف من الياء لشبهها بها لان المهملة في حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا بمعنى على صلصلت وصيت
فاعلت قال في المصدر حيحاء وعيعاء بكسر اولهما وسلهما حيحاء وعيعاء ابدلت الياء همزة لتطرفها اثر الف زائدة قال والذي يدلك على انها ليست فاعلت قولهم في الاسم الحيحاء
والعيعاء بالفتح فيهما انتهى قال الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا يا عنز هذا شجر وماء عاعيت لو ينفعني العيعاء والزجر كقولهم في زجر البغل عدس بفتح العين والدال
المهملتين وباهمال السين قال يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد ابي سفيان عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق عدس صوت يزجر به
البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية يا عدس فحذف حرف النداء وامارة بكسر الهمزة اي امر وحكم وقولنا ما اشبه اسم الفعل احتراز من نحو قوله وهو النابغة
الذبياني يا دار مية بالعلياء فالسند اقوت وطال عليها سالف الابد فان قوله يا دار مية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولذلك احتاج
الى قوله اقوت وخاطب الدار توجعا منه لما راى من تغيرها وذهب الكوفيون الا ان قال يا دار مية اسم موصول والعلياء ما ارتفع من الارض والسند عطف على العلياء
وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه اي يصعد والفاء فيه بمعنى الواو واقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والابد الدهر وقول وهو امرؤ القيس الا ايها
الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل فانه خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلي النوع
الثاني ما حكي به صوت مسموع والمحكي صوته قسمان حيوان وغيره فالاول كغاق بالغين المعجمة والقاف لحكاية صوت الغراب وكشيب لحكاية صوت شارب الابل
عند الشرب والثاني نحو طاق بالطاء المهملة والقاف حكاية لصوت الضرب وطق بفتح الطاء المهملة حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب بفتح القاف
وسكون الموحدة حكاية لصوت وقع السيف على الضريبة وهي المدفع والنوعان من اسماء الاصوات مبنيان لشبههما بالحروف المهملة كلام الاسناد في انها لا عاملة
ولا معمولة كما ان اسماء الافعال مبنية لشبهها بالحروف العاملة كليت في انها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك في اول هذا الكتاب بخلاف اسماء الاصوات فانه تقدم
لبنا ما ذكره بعين حمل قول النظم والزم بنا النوعين فهو قد يجب على نوعي اسماء الاصوات وهما المذكوران في قوله وما به خوطب ما لا يعقل به من شبه اسم فعل
صوتا يجعل كذا الذي اجدى حكاية كقب وربما اعرب بعض اسماء الاصوات التركيبية لفظا او لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكي صوته او للمصوت به فيكون
متمكنا فالاسم متمكن فالاول كقوله كما رعت بالجوب الظماء الصواديا يروى الجوب بالوجهين على الحكاية عدمها اي كما دعت بهذا اللفظ الذي يصوت به وهو
جوب بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر للابل واما جوت بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق المفتوحة فهي لدعاء الابل لا لزجرها والثاني كقوله اذ
مثل جناح غاق فهذا بمنزلة قولك مثل جناح الغراب التالث كم ووضعت في عدس كانه لم ازل قال الموضح في حواشيه هذان النوعان الاخيرين ينبغي ان لا
يجوز فيهما الا الاعراب انتهى هذا باب نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونن وهما اصلان عند البصريين لتخالف
بعض احكامهما كابدال الخفيفة الفا نحو ولنكونا وحذفها نحو لا تهين الفقير وكالامتناع في الثقيلة قال سيبويه وعورض بان الالف قد تختص بها الثقيلة لامر
اجابا وقد قال سيبويه نفسه ان المفتوحة انها فرع المكسورة ولها اذا خففنا احكام تخصها ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد
ان التوكيد بالثقيلة اشد من التوكيد بالخفيفة انتهى ويدل له ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امراة العزيز كانت اشد حرصا على حبسه من كينونته صاغرا
ويؤكد بهما الامر مطلقا من غير شرط لانه مستقبل دائما وسواء في ذلك الامر بالصيغة نحو قومن والامر باللام نحو ليقومن زيد بكسر اللام والدعاء نحو فانزلن
سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي لفظا ومعنى مطلقا لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي المضي واما قال لما ادركن احد منكم الدجال وقول
الشاعر دامن سعدك لو رحمت متيما فهذان فعلان مستقبلان معنى واما المضارع المجرد من لام الامر فله حالات احدها ان يكون توكيده بهما واجبا اي لا بد منه
وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لام القسم بفاصل نحو وتالله لاكيدن اصنامكم فاكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم
وهو تالله وليس مفصولا من لام القسم بفاصل ولا يجوز توكيد بهما اذا كان منفيا لفظا او تقديرا فالاول نحو والله لا اقوم والثاني نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف فتفتؤ
منفي بلا محذوفة اذ التقدير لا تفتؤ وحذفت لا في جواب القسم مطردا او كان المضارع حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيمة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرئ يزخرف
قولا ولا يفعل فاقسم في الايتين والبغض في البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما وانما لم يؤكدا بالنون لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال وكان
المضارع مفصولا من اللام بمعموله او بحرف التنفيس فالاول مثل ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فاللام في لالى موطئة القسم محذوف واللام في لالى هي المؤكدة
للجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم او قتلتم لتحشرون الى الله والثاني نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو
ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوي تبعا للزمخشري واللام في ولسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف
المبتدا والتقدير ولانت سوف يعطيك لا للقسم فانها لا تدخل على المضارع الا مع النون المؤكدة مخالف لما عليه الجمهور ان ذلك مع انفصال اللام

لا مع انفصاله عنها فاذا احصل فصل بينها امتنعت النون ويقبلها القسم وحدكم نونه لسوف يجزع الذي اسلفه المرء سيئا او جميلا انتهى ابن مالك شامة
على ذلك والحالة الثانية ان يكون توكيده بها قريبا من توكيد والله واذا كان المضارع شرطا لان الشرط المؤكد بما الزائدة نحو واما تخافن من الابوت واما
تذهبن من السالم فاما ترين من الناس ومن ترك توكيده فيها صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي اراد يا صاحبي فحذف المضاف اليه واخر
المضاف معا قاله ابن خروف والمشار اليه بقوله صاحب فقط وترك توكيد نحو تحذف النون وهو قليل في الشعر وقيل مختص بالضرورة الحالة الثالثة ان يكون توكيده
بها كثيرا وذلك اذا وقع المضارع بعد اداة طلب نهي او دعاء او عرض او تمن او استفهام فالاول كقوله لهم ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون والثاني كقوله
خرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر فاكدت يبعد بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث نحو قال الشاعر يا ابن الكرام الا تدنو هلا تمنن بوعد
غير مخلفة كما عهدتك في ايام ذي سلم فاكد تمنن بكسر النون الاولى بعد حرف العرض واصله تمننين حذفت نون الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة
لتوالي النونات وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وغير حال من ياء المخاطبة ومخلفة بتاء التانيث مضاف اليها وذي سلم موضع بالشام والرابع نحو قول
الاخر يا ليت امي ايم فليتك يوم الملتقى ترينني لكن تعلمي اني امرؤ ابك هائم فاكد ترينني بتشديد النون الاولى على حد فاما ترين بعد حرف التمني الخامس نحو
هل ايفعه كنده تمدح جبيلا فاكد تمدحن بعد حرف الاستفهام وكنده بكسر الكاف وسكون النون قبيلة في كهلان وجبيلا تصغير جبل قبيلة للضرورة الحالة الرابعة
ان يكون توكيده بها قليلا وذلك بعد لا النافية او ما بعد الزائدة التي لم تسبق بان الشرطية فالاول كقوله لهم واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فاكد
تصيبن بعد لا النافية لشبهها بالناهية صورة وجملة لا تصيبن جزية في موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين
لانها قد وصفت بانها لا تصيب الظالمين خاصة فكيف يكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا ناهية واقيم المسبب مقام السبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم
عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون
التوكيد هنا قليلا بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك والثاني كقولهم في المثل بعين ما ارينك
ومن عضة ما ينبتن شكيرها فاكد ينبتن بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان اصلا تفرع منه ما يشبهه والمعنى هنا اذا مات الاب سرف
الولد شخص والده فيصير كانه هو قاله العيني وفسر الموضح في الحواشي على غيره فقال هذا مثل ان يظهر خلاف ما ابطن والعضة شجرة وشكيرها شوكها وقيل صغار
ملكها واوراقها يعني ان كان الورقة انما تنبت من صغارها اي ما ظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بالم ما تختننه يقال لمن لم يفعل فعلا تاما لم يبر ولا بد له منه
وهو خطاب المراة في الاصل والهاء للسكت وقولهم بجهد ما تبلغن يقال لمن حلته فعلا فاباه اي لا بد لك من فعله بمشقة وقولهم بعين ما ارينك تقوله لمن يخفي
عنك امرا انت بصير به اي اني اراك بعين بصيرة وقوله وهو حاتم الطائي قليلا به ما يحمدنك وارث اذا نال مما كنت تجمع مغنما وما زائدة في الاماكن الخمسة وهي على معنى
النفي اي ما يحمدنك وكذا الباقي ولا يقاس عليهن ولا يحذف ما منهن الحالة الخامسة ان يكون توكيدها بها اقل من ذلك بعد لم او بعد اداة جزاء غير اما الشرطية
فالاول كقوله ابو حيان الفقعسي يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما اراده ما لم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة
الوقف الفا والثاني كقوله من تثقفن منهم فليس بآيب ابدا وقتل بني قتيبة شافي فاكد تثقفن بالنون الخفيفة بعد من الشرطية وتثقف بمعنى تجد والآيب الراجع وبنو
قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات الى خمس واجب واكثر وكثير وقليل واقل لان اخرها مشبه بما قبله وما قبله مشبه بما قبله وهكذا الى الاول وذلك
التوكيد بالنونين انما يؤتى به لما ليس الحاصل اما في الحالة الاولى وهي المشار اليها في النظم بقوله او مثبتا في قسم مستقبلا فلان القسم انما يؤتى به للتحقيق
فهو اشد احتياجا الى التوكيد واما الحالة الثانية وهي المشار اليها في النظم بقوله او شرطا اما تاليا فلان ان الشرطية لما اكدت بما الزائدة اشبهت القسم في توكيده
باللام واما الحالة الثالثة وهي المشار اليها في النظم بقوله يؤكدان افعل يفعل آتيا ذا طلب فلان ما بعد اداة الطلب اشبه بعدها في استدعاء الجواب واما الحالة الرابعة
وهي المشار اليها في النظم بقوله وقل بعد ما وبعد لا فلان لا النافية اشبهت لا الناهية صورة واما الزائدة اشبهت ما النافية كذلك واما الخامسة وهي المشار اليها
في النظم بقوله ولم وغير اما من طوالب الجزاء فلان لم للنفي والنفي اشبه النهي معنى وغير ان من ادوات الشرط اشبهت لم في الجزم ولا يؤكد بهما في غير ذلك الا ضرورة كقوله ربما
اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات والذي سهل ذلك ان ربما للقلة والقلة تناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي كما علل النفتازاني وقد يؤكد آت الشرط كقوله ومهما
تشامنه فزاره تمنعا اي تمنعن وهو قليل في الشعر نص عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهي حيث كان مجزوما وما غير واجب فصل في حكم آخر الفعل المؤكد بالنونين اعلم ان هنا
اصلين يستثنى من كل منهما مسئلة واحدة الاصل الاول ان آخر الفعل المؤكد يفتح كما اشار اليه الناظم بقوله وآخر المؤكد افتح فتقول في المضارع لتضربن يا زيد وفي الامر
اضربن يا زيد واختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي بناء للتركيب وقال سيبويه والسيرافي والزجاج عارضة لالتقاء الساكنين وهما آخر الفعل والنون
الاولى ويستثنى من ذلك الاصل الاول ان يكون المضارع مسندا الى ضمير البين ذي لين الفا او واو او ياء فانه يحرك آخره حينئذ بحركة مجانس ذلك اللين
من فتح او ضم او كسر كما شرحه قريبا والى اشار الناظم بقوله واشكل قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما والاصل الثاني ان ذلك ضمير اللين يجب حذفه ان كان
ياء او واو واليه اشار الناظم بقوله والمضمر احذفنه الا الالف فتقول اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هند بكسرها والاصل اضربون واضربين بتشديد
النون فيهما فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في الاولى والنون والياء والنون المدغمة في الثاني ثم حذفت الواو في الاول والياء في الثاني لالتقاء الساكنين
اما على قول من اشترط في حد التقاء الساكنين ان يكون حرف اللين وفي المدغم في كلمة واحدة فواضح لانهما في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما من لم يشترط
ذلك فلان الكلمة لما ثقلت واستطالت وكان الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء حذفا هذا مع الثقيلة واما مع الخفيفة فلالتقاء الساكنين على غير حده
اتفاقا ويستثنى من ذلك الاصل الثاني ان يكون آخر الفعل المضارع الفا يخشى فانه تحذف آخر الفعل وهو الالف وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة

لقع

باب ما لا ينصرف

لوقوع التقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي فتقول يا قوم اخشون بضم الواو ويا هند اخشين بكسر الياء
والاصل اخشيون واخشين حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو لعدم ما يدل عليها ثم حركت
الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء الساكنين فان اسند هذا الفعل الذي آخره الف الى غير الواو والياء وهو الاسم
الظاهر والضمير المستتر والالف ونون الاناث لم تحذف آخره وهو الالف بل تقلب ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن في آخر الفعل الف فاجعله منه رافعا غير الياء والواو
فتقول اذا اسندته الى الظاهر ليخشين زيد والى الضمير المستتر لتخشين يا زيد والى الالف لتخشيان يا زيدان والى النون لتخشينان يا هندات نصل ننتهي والنون الخفيفة
بأربعة احكام احدها انها لا تؤكد الفعل المسند الى الالف لانه لا يقع بعد الالف نحو قوما واضربا فلا يقال قومان واضربان لئلا يلتقي ساكنان على غير حدهما
ونقل عن يونس والكوفيين اجازته وعلى مذهبهم كما قال الخضراوي انه قد يلتقي ساكنان في الوصل نحو محياي ومماتي ونحو اللذان والتاء في ان كنتم والنفس خلفنا الجلا
ونحو الم وكان ها وعين صاد ثم صرح الفارسي في كتابه الحجة ان يونس يبقي النون ساكنة ونظير ذلك بقراءة نافع ومحياي بسكون الياء وصلا وذكر الناظم في شرح
التسهيل عن يونس انه يكسر النون وحمل على ذلك الكسر قراءة بعضهم فدعاهم فدمرناهم على انه امر للاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة وجوزه الناظم في قراءة
ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون المكسورة بناء على كون العطف ولا للنهي قال الشارح ويجوز ان تكون الواو للحال ولا للنفي والنون علامة الرفع واما الثقيلة
فتقع بعدها اي بعد الالف اتفاقا من البصريين والكوفيين ويجب كسرها والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة بعدها اشار الناظم بقوله ولم تقع خفيفة
بعد الالف لكن شديدة وكسرها الف كقراءة السبعة ولا تتبعان بتشديد النون والا ما كسرت وكان اصلها الفتح لانها صارت بعد الف زائدة فاشبهت نون
الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لانها حرفان الاول منهما ساكن فتحت كنون ويحتمل ان هذا تعليل لسيبويه الحكم الثاني من احكام الخفيفة انها لا تؤكد
الفعل المسند الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب ان يؤتى بعده فاعله بالف فاصلة بين النونين وهما نون الاناث ونون التوكيد بقصد التخفيف
والى ذلك اشار بقوله النظم والفا زد قبلها مؤكدا فعلا الى نون الاناث اسندا فقال اضربنانها نون وقد مضى قريبا ان الخفيفة لا تقع بعد الالف وعدل عن التعليل
عن تعليل بعضهم بقوى الفصل بين النونات يعني لئلا تشبه نون جماعة الاناث والمدغم والمدغم فيها الترتيب عليه ذكر من اجاز ذلك وهو يونس والكوفيون قدما
تقدم اجازته هنا بشرط كسر النون فرارا من التقاء الساكنين على حد غير اذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بانه يحركها يخرجها عن وضعها قال لا وجه لمنع الا الفه
اشار ابن الحاجب الى جوابه بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها او دخلت الالف مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة وان لم تجتمع النونات لئلا يلزم في الفرع مزية
على الاصل واعترضه النفتازاني بان اصالة الثقيلة انما هو عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجريها على الاصل في جميع الاحكام انتهى وللك ان تقول نصرة
لابن الحاجب المجوز لوقوع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون وهم القائلون باصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي في الحجة لهم فيما ذهبوا اليه ان
الخفيفة خففت عن الثقيلة وقد اجمع الجميع على ان الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا الخفيفة انتهى فهذا فرع جرى على اصلهم الحكم الثالث من احكام الخفيفة انها تحذف
قبل الساكن والى ذلك اشار الناظم واحذف خفيفة لساكن ردف كقوله وهو الاضبط بن قريع وهو جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو من مائتي سنة لا تهين الفقير علك
ان تركع يوما والدهر قد رفعه فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وابقى الفتحة دليلا عليها واصله لا تهينن من الاهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال
الرابع من احكام الخفيفة انها تعطى في الوقف حكم التنوين فان وقعت بعد فتحة قلبت الفا والى ذلك اشار بقول النظم وابدلنها بعد فتح الفا وقفا كقوله لنسفعا
وليكونا وقول الشاعر وهو الاعشى وايا الميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا والاصل فيهن لنسفعن وليكونن واعبدن بالنون
الخفيفة فابدلت في الوقف الفا بعد فتحة كما ان تنوين المنصوب يبدل في الوقف الفا نحو رايت زيدا ثم كتبت بالالف كما كتبت زيدا رايت بالالف وقياس من قال
رايت زيد بحذف الالف على لغة ربيعة ان يقول في الوقف على اضربن اضرب بالسكون وان وقعت بعد ضمة او كسرة حذفت ووجب حينئذ ان يرد ما حذف في الوصل
من واو او ياء لاجلها والى ذلك اشار بقول النظم وبعد غير فتحة اذا تقف واردد اذا حذفتها في الوقف ما من اجلها في الوصل كان عدما فتقول في الاصل اضربن
يا قوم واضربن يا هند بضم الياء في الاول وكسرها في الثاني والاصل اضربون واضربين بكون النون فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين كما مر
الفصل قبله فاذا وقفت حذفت النون تشبيها بالتنوين الواقع بعد ضمة او كسرة نحو جاء زيد ومررت بزيد في اللغة الفصحى ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقاء
الساكنين بحذف النون فتقول اضربوا واضربي وفي شرح الخضراوي ذكر سيبويه ان الخليل قال والقياس من قال جاءني زيد ومررت بزيد بالاشباع الى لغة
ازد السراة ان تقول في هنا هل تضربوا وهل تضربي فيبدل من النون واوا وياء ثم تحذف كما تحذف مع المبدل منه ولا زيد نون الاعراب وتقول في الفعل
هذا للرجال اخشوا وللمراة اخشي كما تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين ثم تستثقل واوا وهما مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف الواو لالتقاء الساكنين
بدل النون وكذا العمل في الياء المكسورة ويجعل للتوكيد واذا قلت هل تخشون يا قوم وتخشين يا هند ثم ابدلت ثم حذفت الضمة والكسرة والواو والياء لم يجعل التوكيد
لعدم نون الوقوع هذا حاصل ما ذكره الموضح في حواشيه عن الخليل ويونس قال الخضراوي واذا وقفت على اضربان واضربنان عند من جوزهما ابدلت النون الفا
فيلتقي الفان فيبدل الثانية همزة وكان حسين اذا وقف على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم وبعضهم يقولون في الوقف اضربا واضربناء فيمد وهو قياس قولهم
لا نهما صير الفا فاذا اجتمعت الفان عد الحرف هذا باب ما لا ينصرف واختلف في اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف
من شبه الفعل والحرف او من الصريف وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين صوت في الآخر او من الانصراف وهو الرجوع وكان الاسم ضرب بان صرف الفعل
اشبه الفعل فمنع ما منع منه وضرب بانصرف عنه او من الانصراف في الجهات الحركات او من التصرف الذي هو التقلب لان الاسم ان اشبه الحرف في الوضع او المعنى او
بين كما مر في بحث المعرب والمبني وسمي غير متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية والا بشبه الحرف اعرب ثم المعرب ان اشبه الفعل في شيئين من شبه احدهما من جهة اللفظ

فاعلم ان كل
...
دال ثنية

والثانية من جهة المعنى او في واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الاسم في الاسناد مع التعريف كاسبابيانه ويسمى غير امكن لعدم امكنيته والاشبه الفعل صرف ويسمى امكن لتمكنه في باب الاسمية وامكن اسم تفضيل بناؤه من امكن في مكانه اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لابي حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد امكن غيره فلا حاجة الى ارتكاب الضرر هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم امكن واليه اشار الناظم بقوله الصرف تنوين اتى مبينا معنى به يكون الاسم امكنا وذلك المعنى المدلول عليه بهذا التنوين هو عدم مشابهته اى الاسم للحرف والفعل كزيد من المعارف ورجل من النكرات وقد علم من هذا التقرير ان غير المنصرف هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين المذكور فيه فيدخل في ذلك نحو جوار واعيم تصغير اعمى ويستثنى من ذلك نحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين فانه منصرف مع انه فاقد له اذ تنوينه المقابلة لنون جمع المذكر السالم وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة الخاصة بالاسم وذكر انه لاجل ذلك عدل عن تعريفه الاسم بالتنوين على تعريفه بالصرف وقال ابن معزوز واضع كتاب اغلاط الزمخشري ما عدا تنوين العواق يسمى صرفا وتمكينا وان من خالف ذلك لم يفهم كلام الصرفيين وتبعه ابن النحاس في تذييل واحد فقالا جمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان احدهما ما يمنع صرفه لعلة واحدة وهو شيئان احدهما الف التأنيث مطلقا اى مقصورة كانت او ممدودة واليه الاشارة بقول الناظم فالف التأنيث مطلقا منع صرف الذى حواه كيفما وقع لان وجود الف التأنيث في الكلمة علة قائمة مقام منزلة تأنيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذى عبر عنه الزمخشري في مفصله بتكرر السبب الواحد يمتنع صرف ما هو فيه كيفما وقع اى سواء وقع نكرة كذكرى بالقصر مصدر ذكر وصحراء بالمد ام معرفة كرضوى بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة وزكرياء بالمد علم نبى ام مفردا كما تقدم تمثيله ام جمعا كجرحى بالقصر جمع جريح واصدقاء بالمد جمع صديق ام اسما كما تقدم تمثيله ام صفة كحبلى بالقصر وحمراء بالمد واصلها عند سيبويه حمرى بالقصر بوزن سكرى فلما قصد المد زاد واقبل الفها الف اخرى والجمع بينهما محال وحذف احدهما ناقض للغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفات الدلالة على التأنيث وقلب الاولى ايضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الالف الاولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث افعل ومؤنث فعلان وضعف بانه يقتضى وقوع علامة التأنيث حشوا وذهب بعضهم الى ان الالفين معا للتأنيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين والثانى الجمع الموازن لمفاعل او مفاعيل في كون اوله حرفا مفتوحا وثالثه الفا غير عوض يليها كسر اصلى ملفوظ به او مقدر على اول حرفين بعد الالف ولا فرق في الحرف الاول من الكلمة بين الميم وغيرها كدراهم ومساجد بكسر ما بعد الالف لفظا ودواب ومدارى بكسر ما بعد الالف تقديرا اذ اصلهما دوابب ومدارى بالكسر فيهما او ثلاثة اوسطها ساكن غير منوى به وبما بعده الانفصال كمصابيح ودنانير فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ لخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية انك لا تجد مفردا ثالثه الف بعدها حرفان او ثلاثة الا اوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد والالف عوض من احد يائى النسب تخفيفا كيمان وشام واصلهما يمنى وشامى او تقديرا كتهامى فان الالف في تهامى موجودة قبل النسب فهى كالعوض وكانه نسب الى تهم مثل شام بسكون العين او فعل كيمن بفتح العين او ما يلى الالف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهى الثقل يقال القى عليه عبالته اى ثقله او مفتوح كبراكاء بفتح الموحدة والراء وهو الثبات في الحرب او مضموم كتدارك مصدر تدارك او عارض الكسر لاجل اعتلال الآخر كتوان وتدان واصلهما توانى وتدانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة واعل اعلال قاض او ثلاثة التى الثلاثة متحرك كطواعية وكراهية مصدرين او الثانى والثالث عارضان للنسب منوى بهما الانفصال كظفارى وبارى نسبة الى ظفار وبار او غير منفكين عن الالف كحوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحتال بخلاف نحو قمارى وكراسى فان الياءين فيهما موجودتان في المفرد وهو قمرى وكرسى فليست الياء ان عارضة في الجمع وقمارى ونحوه بمنزلة مصابيح والى ذلك اشار الناظم بقوله وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا واذا كان مفاعل معتلا منقوصا فقد تبدل كسرته فتحة فتقلب ياؤه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويجرى مجرى الصحيح فلا ينون بحال اتفاقا ويقدر اعرابه في الالف كمدارى جمع مدراء بالمد وهى البكرة ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك به المرأة راسها وهذا الاستعمال غير غالب والغالب ان تبقى كسرته وياؤه على حالهما فاذا خلا من ال والاضافة اجرى في حالتى الرفع والجر مجرى قاض وسار ونحوهما من المنقوص المنصرف في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار قال الله تعالى ومن فوقهم غواش والفجر وليال عشر فغواش مرفوع على الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وذا اعتلال منه كالجوارى رفعا وجرا اجره كسارى واجرى في حالة النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحه من غير تنوين نحو رايت جوارى قال الله تعالى سيروا فيها ليالى وسبب ذلك ان في آخر نحو جوار مزيد ثقل لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف واذا خلا مما فيه من الالف واللام والاضافة تطرق اليه الضعف وامكن فيه التخفيف بالحذف مع التحذيف تخفف بحذف الياء وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها ولم يخفف في النصب لخفة الثقل ولا مع الالف واللام والاضافة لعدم تمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام ولا الاضافة وذهب الاخفش الى ان الياء لما حذفت تخفيفا بقى الاسم في اللفظ كسلام وكلام وزالت صيغة منتهى الجمع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف في قوة الموجود والا لكان آخر ما بقى حرف اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض من ذهاب الحركة عن الياء وان الياء حذفت لالتقاء الساكنين وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى اولى لانها لا تظهر بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى ان فيها لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر فحكموا له في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم حذفوا التنوين الظاهر وهو بعيد لان الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله قاله الشارح وقال المرادى نقل عن المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقل في شرح الكافية وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد واختلف في سبب منع صرفه فقيل

اعجمى

باب ما لا ينصرف

اعجمى حمل على موازنه من العربى كقناديل وقيل انه منقول عن جمع سروالة تسمية المفرد بالجمع واختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد عليها عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروالة وقيل سراويل جمع سروال كشمال جمع شمال حكاه الحريرى في المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه ورد بانه ناقل ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والى المنع من الصرف اشار الناظم بقوله ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع وان سمى شخص بهذا الجمع الذى هو على زنة مفاعل او مفاعيل وما وازنه من لفظ اعجمى مثل سراويل وشراحيل بمعجمة ومهملتين او من لفظ مرتجل للعلمية مثل كشاجم بالكاف والشين المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهر ضبطه انه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كعلابط اسم اشهر ولا خلاف ان علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو الغنم منع الصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان به سمى او بما لحق به فالانصراف منعه يحق والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثانى لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح النوع الثانى ما يمنع صرفه لعلتين وهو نوعان احدهما ما يمتنع صرفه حالة كونه نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو اما مزيد في آخره الف ونون او موازن للفعل وهو وزن اصل في الفعل واصل في الصفة او معدول عن لفظ آخر اما الزائد فيه الالف والنون فنحو فعلان بفتح الفاء بشرط ان لا يقبل التاء الدالة على التأنيث اما لان مؤنثه فعلى بالف التأنيث المقصورة كسكران وغضبان وعطشان فان مؤنثها سكرى وغضبى وعطشى او لكونه لا مؤنث له اصلا كلحيان لكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك مانعا لتحقق الفرعيتين فيه فرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى الموصوف بسبب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفى التأنيث في نحو حمراء في انهما في بناء يخص المذكر كما ان الفى التأنيث في حمراء في بناء يخص المؤنث وانهما لا يلحقهما تاء التأنيث فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة فلما اجتمع في فعلان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل عن بنى اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدى ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف ردى وقال ابو حاتم لبنى اسد مناكير لا يؤخذ بها والثانى وهو ما لا مؤنث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى بالتقدير لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب سكرى اوسع من باب ندمانة والمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكمر مع انه لا مؤنث له وحكى ان من العرب من يصرف لحيان حملا على ندمان على انه لو كان له مؤنث لكان بالتاء بخلاف نحو مصان بتشديد الصاد المهملة اللئيم بهمزة بعد اللام وسيفان بسين مهملة وياء مثناة تحتانية وفاء للطويل الممشوق الضامر البطن واليان بفتح الهمزة وسكون اللام والياء المثناة التحتانية لكبير الالية لا من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهى المكالمة لا من الندم على ما فات فان مؤنثها بالتاء فلذلك صرفت واما ذو الوزن فهو افعل غالبا بشرط ان لا يقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كاحمر او فعلى بضم الفاء كافضل او لكونه لا مؤنث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة وهى الحشفة وآدر بالمد لكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلى ووزن الفعل وانما افعل اولى بالفعل لان اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته لغير معنى وانما اشترط ان لا تلحقه التاء احترازا من الصفات كارمل وهو فقير ضعيف لشبهه بلفظ المضارع لان تاء التأنيث لا تلحقه والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصف اصلى ووزن افعلا ممنوع تأنيث بتا كاشهلا وانما صرف اربع في نحو مررت بنسوة اربع مع كونه صفة لنسوة وعلى وزن الفعل لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية وايضا فانه قابل للتاء في نحو مررت برجال اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله والغين عارض الوصفية كاربع وانما منع صرف باب ابطح وهو ما كان المنبطح من الوادى واجرع وهو المكان المستوى وابرق وهو المكان الذى فيه لونان وباب ادهم للقيد واسود للحية السوداء وارقم للحية التى فيها نقط سود وبيض كالرقم مع انها اسماء لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى ما طرأ لها من الاسمية وفي الايضاح ان سيبويه ذكر ان جميع العرب تمنع صرف سبعة ادهم للقيد واسود سالخ وارقم لنوعين من الحيات واجرع وابطح وابرق والى ذلك اشار الناظم بقوله وعارض الاسمية اى الغيبة وربما اعتد بعضهم باسميتها الطارئة فصرفها وصحح ابن جنى بان هذه الاسماء كلها تنصرف وتفرق في باب ابطح صفات خاصة بالامكنة الموجودة معانيها ذلك المعنى وباب ادهم صفات عامة ويفترق هذان البابان وهذا اجدل في الصرف وعدمه فاما ادهم وابطح فاصلها الوصفية ثم طرأت عليها الاسمية فلهذا امتنعا من الصرف واما اجدل للصقر واخيل للطائر ذى خيلان بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة بقية البدن قاله الفراء وهو الشقراق ويسمى اخيل لانه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها وافعى للحية واختلف في اشتقاقها فقال ابو على مشتقة من يافع فاصلها يفع وقال ابن جنى من فوعة السم حرارته فاصلها افوع فنقلت فاؤه على الاول وعينه على الثانى الى موضع لامه وقال غيرهما من مادة الافعوان فلا نقل فيهما ارض مفعاة اى كثيرة الافاعى فانها اسم في الاصل وفي الحال فلهذا صرفت في لغة الاكثر ومنع بعضهم صرفها والى ذلك يشير قول الناظم واجدل واخيل وافعى مصروفة وقد ينلن المنع لتخيل معنى الصفة فيها وهى القوة في اجدل واللون في اخيل والايذاء في افعى لكن المنع في افعى ابعد منه في اخيل واجدل لانهما من المخيول وهو الكثير الخيلان وهو الجدل من الشدة واما افعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور ايذائها فاشبهت المشتق قاله المرادى تبعا للشارح قال القطامى كان العقيلين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين اجدل بازيا فمنع صرف اجدل وهو مفعول لاقين وبازيا يجوز ان يكون صفة اجدل ويجوز ان يكون معطوفا على اجدل باسقاط العاطف وهو من بزاه اذا تطاول وقال حسان بن ثابت الانصارى ذرينى وعلمى بالامور وشيمتى فما طائرى يوما عليك باخيلا فمنع صرف اخيل والعرب تتشاءم بالاخيل فيجمع على اخايل ومن غير الغالب افعل نحو لجين وافضل من المصغر فانه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل فانه على وزن ابيطر قاله المرادى تبعا للشارح واما الوصفية والعدل فنوعان احدهما موازن فعال بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين وهما مسموعان من الواحد الى الاربعة باتفاق وفي الباقى الى العشرة على الاصح وقيل

العشرة والخمسة فدونهما سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل يقاس على فعال خاصة لان اكثر بالتصحيح كما قال الموضح هناك في اثنى ان الثنائي مسموعان في الالفاظ العشرة كما حكاه الشيباني ولا يلتفت لاعتراض ابي حيان بقول ابي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربع لان غيرهما سمع ما لم يسمعا ونقل السخاوي انه بعد الاربعة ابنيا على فعلان بضم الفاء من الواحد الى العشرة كم لما روا ليس زواجا ووحدانا وهي معدولة عن الفاظ العدد الاصول قال الكوفيون مكررة فاصل جاء القوم احاد جاؤا واحدا واحدا فعدل عن واحد واحد الى احاد تخفيفا للفظ وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع وفي مثنى وثلاث ورباع احوال من النساء او اخبارا نحو صلاة الليل مثنى مثنى فمثنى الاول خبر صلاة ومثنى الثانية تكرير له وانما كرر لقصد التوكيد لا لافادة التكرير الناس اليه لانه لو قيل صلاة الليل مثنى لكفى في المقصود وزعم الفراء ان هذه الاسماء معارف بنية الالف واللام فعلى هذا فهي في الاية بدل كما قال الحوفي او لا تنعت النكرة بمعرفة ولا يجيء الحال معرفة الا بتأويل ومنهم من يذهب بها مذهب الاسماء معا فلا يستعملها استعمال المشتقات في التبعية كقوله وحل كفاها دم ... ثناء الرجال توحدانها النوع الثاني اخر بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة اخر والى منع العدل مع الوصف في هذين النوعين اشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث واخر لانها جمع لاخرى واخرى انثى آخر بالفتح للخاء بمعنى مغاير وآخر بالفتح من باب اسم التفضيل فان اصله أأخر بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا واسم التفضيل قياسه ان يكون في حال التجرد من ال والاضافة مفردا مذكرا ولو كان جاريا على مثنى او مجموع او مؤنث فالاول نحو ليوسف واخوه احب الى ابينا منا والثاني نحو قل ان كان اباؤكم وابناؤكم الى قوله احب اليكم من الله ورسوله والثالث نحو لهند احسن من عمرو فكان القياس ان يقال مررت بامرأة آخر وبرجال آخر وبرجلين آخر بفتح الهمزة الممدودة فيهن ولكنهم في التأنيث قالوا اخرى وفي جمع المؤنث المكسر قالوا اخر بضم الهمزة وفي جمع المذكر السالم قالوا آخرون وفي المثنى قالوا آخران وبذلك جاء التنزيل قال تعالى فعدة من ايام اخر فذكر اصلها الاخرى ضده من ايام اخر وآخرون اعترفوا فآخران يقومان وانما خص النحويون اخر بضم الهمزة بالذكر دون ما عداه لان في اخر العدل التأنيث وهي اوضح من العدل في منع الصرف واما آخرون وآخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب لان اعرابه بالحركات واما آخر بفتح الهمزة فلا عدل فيه وانما العدل في فرعه وهي المؤنث والمثنى والجمع وانما امتنع من الصرف للوصف والوزن ومن جعل اخر من باب التفضيل استشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة بل المغايرة ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان آخر مشابه لافضل من جهات ثلاث احدها الوصفية الثانية الزيادة والثالثة انه لا يقوم معناه الا باثنين مغاير كما ان افضل انما يقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق احكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا يستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال او الاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى التشبيه فعلى هذا اذا قيل مررت بنسوة اخر كان معدولا عن آخر بالفتح وبال ولا تقول عن الاخر لانه نكرة لجريه نكرة نعتا ولا عن اخر عن لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثيرا غلطوا في هذه المسألة انتهى وان كانت اخرى بمعنى آخرة بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى نحو قالت اخراهم لاولاهم وقالت اولاهم لاخراهم جمعت على اخر مصروفا لانه غير معدول ذكر ذلك الفراء ولان مذكرها آخر بالكسر مقابل اول بدليل وان عليه النشأة الاخرى اي الاخرة بدليل ثم الله ينشئ النشأة الاخرة وان لا نفضية واحدة فليست اخرى بمعنى آخر من باب اسم التفضيل والفرق ان انثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل وآخر وآخر وعندك امرأة واخرى واخرى وانثى المكسور تدل على الانتهاء فلا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك واذا سمي بشيء من هذه الانواع الثلاثة وهي الوصفية والزيادتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول بقي على منع الصرف عند الجمهور لانه ذهب لما صغر بالتسمية خلفتها العلمية وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش في المعاني وابو العباس انه لو سمي بمثنى او احد اخواته انصرف لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف لا يزول مخالفة التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعا انتهى ووجه الجمهور ان شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف واما قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلاث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي وانما ارادوا بذلك العدل فانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح النوع الثاني ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة احدها العلم المركب تركيب المزج المشار اليه في النظم بقوله والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج كبعلبك وحضرموت علما بين ... وسيبويه لغة من اعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب فحكمه ان يضاف اول جزئيه الى ثانيهما تشبيها لبعلبك بغير الجملة الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرام هرمز منع من الصرف والا صرف كحضرموت وان كان اخر الجزء الاول ياء كمعدي كرب فانه يقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف فلا ذم من التركيب زيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن مالك حكما وتعليلا وذكر غيره بفتح في النصب وتسكن في الرفع والجر كقاضي القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب وجره بالكسر وسمع جره بالفتح فقال سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه ... وقال قوم مبني على الفتح كبيت خمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجئ فيه الصرف لانه يجري الوصف ودفع بانه قد يذكر بكلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند اخرين واجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الامرين وقد بينا ان على الفتح تشبيها بخمسة عشر حكاه سيبويه وغيره ففتح اخر الثاني فقط وفي البسيط ... عند عامة البصريين والكوفيين وعلى اللغات الثلاث وهي اعرابه اعراب ما لا ينصرف واضافة اول جزئيه الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح فان كان اخر الجزء الاول معتلا بالياء كمعدي كرب ... في الرفع والنصب والجر سواء كان مركبا كما في لغة الامتناع او مبنيا كما في غيرها وقد تقدم ستخرج ذلك الثاني العلم ذو الزيادتين الالف والنون زائدتين واليه اشار الناظم بقوله كل حاوي زائدي فعلانا سواء كان اوله مفتوحا ام مكسورا ام مضموما كمروان وعثمان وعمران ولا فرق بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها نحو غطفان بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم ابيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان

بكسر الهمزة

باب ما لا ينصرف

بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد سميت بذلك لان اول من نزلها اصبهان بن فلوج بن لنطي بن يافث وهذه الالفاظ ممنوعة الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها زائدتان وما كان من الاسماء في اخره الف ونون واحتملت النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزيادتها في ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان اعلاما فان اعتقدت انهما من الرم والحس والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انهما من الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها واذا انتفت بجملة الاصالة صرفت كما اذا سميت بطحان من الطحن او تبيان من التبن او سمان من السمن ونحو ذلك واختلف في ابان بتخفيف الباء علما فمن صرفه جعله فعالا الهمزة والباء والنون اصول ومن منعه الصرف رأى انه وزن افعل وانه منقول من ابان الشيء يبين والجمهور على المنع كما قال ابن يعيش واذا ابدل من النون الزائدة لام منع من الصرف ... حكم المبدل منه وذلك نحو اصيلال المسمى به لصله اصيلان تصغير اصل على غير قياس ولو ابدل من حرف اصلي نون صرف وذلك نحو حنان مسمى به اصله حناء ابدلت همزته نونا الثالث العلم المؤنث ويتحتم منعه من الصرف ان كان بالتاء واليه اشار الناظم بقوله كذا مؤنث بهاء مطلقا وشرط علم مذكرا او مؤنث كفاطمة وطلحة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه وهي لازمة له ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها ثابتة تجرد منها وثابت تفترق بها او زائدا على احرف ثلاثة كزينب وسعاد فيه بدل الحرف الرابع منزلة تاء التأنيث او ثلاثيا محرك الوسط لفظا كسقر ولظى اقامة الحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانباري فجعله ذا وجهين كهند واما محرك الوسط تقديرا كدار ونار علم امرأة فيلحق بباب هند او ثلاثيا اعجميا كماه وجور بضم الجيم علما بلدين لان العجمة لما انضمت الى التأنيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع الثلاثي لانها لم تؤثر منع الصرف وانما اثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند او ثلاثيا منقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة لانه حصل بنقله الى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ماخوذ من قول الناظم وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث او كجور او سقر او زيد اسم امرأة لا اسم ذكر ويجوز في نحو هند ودعد وجمل من الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن اعجميا ولا مذكر الاصل الصرف وتركه فمن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قاومت احد السببين ومن لم يصرفه وهو اولى نظر الى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتأنيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمة كهند والمنع احق والزجاج يوجبه اي المنع وعلله بان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف انتهى قال عيسى بن عمر الثقفي وابو عمر الجرمي وابو العباس المبرد وابو زيد في نحو زيد اسم امرأة انه كهند في جواز الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا سمي مذكر بمؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط احدها الزيادة على ثلاثة احرف لفظا كزينب او تقديرا كجيل مخفف جيئل الثاني ان لا يكون مسبوقا بتذكير انفرد به تحقيقا كرباب علم امرأة فانها منقولة من مذكر فلو سمي بها مذكر صرفت او تقديرا كجنوب وشمال فانهما صفتان لمذكر مقدر الشرط الثالث ان لا يكون مسبوقا بتذكير غالب كذراع فانه مؤنث بدليل ذراع رابعها فاذا سمي به مذكر صرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم انت ذراعي وعضدي بمعنى انت ناصري ومنجدي الشرط الرابع ان لا يكون التأنيث موقوفا على تأويل غير لازم وذلك كالتأنيث الجموع كرجال فان تأنيثها مبني على تأويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تأول بالجمع وهو مذكر فاذا سمي به مذكر انصرف الرابع العلم الاعجمي فان فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الاعجمية فيمتنع من الصرف ان كانت علميته في اللغة الاعجمية كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين وابن عصفور انه لا يشترط ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به وزاد على احرف ثلاثة كابراهيم واسمعيل فلو كان ثلاثيا صرف وزعم ان اللفظ لعجمته على اصل يبنى عليه الاحاد العربية فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التأنيث نوحا واحدا في جميع العرب ولا التفات الى من نقل خلافه قال في شرح الكافية والمراد بالاعجمية ما نقل عن لسان غير العرب اي لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الائمة والثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية كابريسم والثالث تعريه عن حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها مر بنفل والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو جق وجوق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو اسكرجه والخامس النون اول الكلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز واليه اشار الناظم بقوله والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع واذا سمي بنحو لجام بالجيم وهو الذي يجعل في فم الفرس ونحوه وفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون قال الجواليقي فارسي معرب وهو جوهر السيف صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط من الثلاثية الساكنة الوسط وشتر بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من اعمال اران بفتح الهمزة وتشديد الراء اقليم باذربايجان مصروفة لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف وقيل الساكن الوسط كنوح ولوط ذو الوجهين الصرف وعدمه كهند والمتحرك اي الوسط كشتر يتحتم المنع كزينب اقامة الحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قاله عيسى بن عمر الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري الخامس العلم الموازن للفعل الماضي او المضارع او الامر والمعتبر من وزن الفعل انواع ثلاثة احدها الوزن الذي يخص الفعل والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم او اعجمي او ندور فالعلم كخضم بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علما لمكان وقال الجوهري اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال لولا الاله ما سكنا خضما اي بلاد خضم وشمر بالشين المعجمة وتشديد الميم علما للفرس والاعجمي كبقم لصبغ وبذر لماء والنادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو دئل اسما لقبيلة فلا يمنع وجدان هذه الامثلة اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر والاعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فلا اختصاص فيه باق ولذلك لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل او تاء المطاوعة كانطلق واستخرج ونحو تقاتل وتضالح حال كونهما اعلاما وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن اصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن اصله فلم يستحق الخروج عما هو له الثاني الوزن الذي في الفعل به اولى لكونه غالبا فيه وعلى هذا ... الناظم فقال كذاك ... وزن يخص الفعل او غالب كاحمد باكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل واما مضموم الهمزة والميم ...

فاسم موضع واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحد الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلثة احوال الباء في العاشر اصبوع وابلم بضم الهمزة و
اللام وسكون الموحدة حال كون بينهما الثلاثة اعلاما فان وجود موازنهما في الفعل اكثر منه في الاسم كالامر من ثنب فانه موازن اثمد والامر من ذهب فانه موازن
اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ابلم الثالث الوزن الذي في الفعل به اولى لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم نحو افكل
بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة ويقال اخذه الافكل اذا اصابته رعدة واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب فان الهمزة فيهما لا تدل على
معنى فيه وموازنهما من الفعل نحو اذهب مضارع ذهب واكتب مضارع كتب تدل على المتكلم فكان المفتتح باحدهما من الافعال اصلا للمفتتح بها من الاسماء ثم لا بد من كون
الوزن لازما باقيا للفظ على حالته الاصلية غير مخالف لطريقة الفعل فخرج بالقيد الاول وهو اللزوم نحو امرء علما فانه في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير اذهب وفي
الجر نظير اضرب فلم يلزم وزنا واحدا من الافعال الثلثة ولم يبق على حالة واحدة ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع فيه وخرج بالقيد
الثاني وهو البقاء على حالته الاصلية نحو رد وقيل وبيع مسميات للمفعول فانها لم تبق على حالتها الاصلية فان اصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام و
الاعلال الادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب في قيل وبالنقل فقط في بيع ثم صارت صيغة رد بمنزلة صيغة قفل بضم القاف وسكون الفاء وصيغة قيل وبيع
بمنزلة صيغة ديك بكسر الدال وسكون الياء اخر الحروف وبالكاف فوجب صرفها لذلك ولو سميت بضرب بضم الضاد وسكون الراء مخففا منها بفتح
من ضم مضروب الضاد وكسر الراء انصرف اتفاقا لان التخفيف ابو على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصلي ام لا وذلك
كما لو سميت بضرب بضم اوله وكسر ما قبل اخره ثم خففته بتسكين ما قبل اخره فاذا فعلت ذلك انصرف عند سيبويه لانه عنده كالسكون الاصلي واختاره ابن مالك وخالفه
المبرد والمازني ومن وافقه فمنعوه من الصرف لانه تغير عارض بعد التسمية وخرج بالقيد الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو البب بالضم في لغة الكوفة
جمع رواه الفراء جمع لب بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب على لبب قليل والاكثر ان يجمع على الباب ويقال بنات الب عروق في القلب يكون
منها الرقة والبب حال كونه علما ينصرف لانه قد باين الفعل بالفك قاله ابو الحسن الاخفش وبقوله قضى سيبويه بمنع الصرف لوجود الموازنة كاكتب ولان الفك
رجوع الى اصل متروك فهو كتصحيح استحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان الفك قد يدخل الفعل نحو ما اشدد به في التعجب وجواز كاردد ولم يردد
وشذ وذا كضبب البلد ولا يؤثر وزن هو بالاسم اولى كفاعل نحو كاهل علما فانه وان وجد في الفعل كضارب امر من ضارب الا انه في الاسم اولى لكونه فيه
اكثر ولا يؤثر وزن هو موجود فيهما على السواء نحو فعل بفتح العين وفعلل نحو شجر وضرب وجعفر ودحرج وقال عيسى بن عمر الثقفي البصري شيخ الخليل وسيبويه الا انه
يكونا منقولين من الفعل فانهما يؤثران فالاول كالامر من ضارب بفتح الراء والثاني كضرب ودحرج اعلاما وظاهر كلام الشاطبي تبعا للتسهيل ان خلاف عيسى انما
هو في المنقول ونصه مخالفا في ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل ويقول كل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف واذا كان فارغا من فاعل واحتج على
ذلك بقوله وهو سحيم بن وثيل اليربوعي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وجه الحجة منه ان جلا فعل ماض خال من فاعل وهو علم ممنوع من الصرف
بدليل عدم تنوينه واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون سمي علما من قولك زيد جلا اي هو ففيه ضمير مستتر يعود على زيد وهو من باب المحكيات فهو وفاعله جملة محكية
كقوله نبئت اخوالي بني يزيد فيزيد سمي به من قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ذلك رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لجره بالفتحة لكونه
لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع ويحتمل ان يكون ليس بعلم بل هو فعل وفاعله جملة في موضع خفض صفة لمحذوف اي انا ابن رجل جلا الامور اي كشفها
وفي كلا الاحتمالين نظر اما الاول فلان الاصل عدم استتار الضمير واما الثاني فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض اسم مقدم مخفوض بمن او في
كما تقدم في باب النعت هذا وقد قال سيبويه ان قول عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكعسب وهو فعل امر من الكعسبة وهو العدو الشديد مع
تقارب الخطا السادس العلم المختوم بالف الالحاق المقصورة كعلقى باتفاق وارطى على الاصح حال كونهما علمين فانهما ملحقان بجعفر والمانع لهما
من الصرف العلمية وشبه الف الالحاق بالف التانيث في الزيادة والموافقة لمثال ما هي فيه فانه على وزن سكرى وشبه الشيء كثيرا ما يلحق به كحاسم اسم رجل
فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهابيل في الوزن والامتناع من الالف واللام فالشبه الاعجمي عومل معاملته والى ذلك اشار الناظم بقوله وما
يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق فليس ينصرف وقيل ان ارطى افعل فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما لم يمنع الصرف
مع الف الالحاق الممدودة كعلباء فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبهه بالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق لا تشبه همزة التانيث من جهة ان همزة الالحاق
منقلبة عن الف منقلبة عن ياء فافترقا فالحكم لاجل افتراقهما انتقد بهذا على ابن الربيع وايضاحه ان الحرف اذا كان منقلبا عن مانع منع كالهمزة في صحراء فانها
بدل من الف التانيث وان كان منقلبا عن غير مانع لم يعلم بمنع كعلباء احد وعلقى نبت والارطى شجر ويقال علقية الف التكثير كقبعثرى ومن ادخلها في الف الالحاق
فقد سهى اذ ليس في اصول الاسم سداسي فيلحق به السابع المعرفة المعدولة عن اصلها وهي خمسة انواع احدها فعل بضم الفاء وفتح العين في التوكيد
وهي جمع من تكتع وكتع الجلد اذا اجتمع وبصع بالصاد المهملة من البصع وهو العرق المجتمع وبتع بموحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو طول العنق والمانع لها
من الصرف التعريف والعدل اما التعريف فجار على الصحيح معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية هذا ظاهر
كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال ابو سليمان السعدي من اصحاب ابن بابشاذ انها معارف بالعلمية وهي اعلام على الاحاطة المتبعة وابدى بعضهم
جمعها بالواو والنون مع انها ليست بصفات ورده في شرح الكافية فقال وليس بعلم لان العلم اما شخصي او جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الاشخاص
فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره ولا جمع بخلاف ذلك والحكم بعلميته باطل انتهى قلت الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان
في التسبيح وفجار [illegible] بالفاء [illegible] لا يعتبر في منع الصرف من المعارف الا العلمية [illegible] لا اضافة علم الظن [illegible] بالكسر كما تقدم في اول

باب ما لا ينصرف

الكتاب واما العدل فانها معدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبتعاء وبصعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما كصحراء ان يجمع على فعالى وفعلاوات كصحراء
وصحراوات واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل فقالا لان جمعاء مونث اجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كان حق مونثه ان يجمع بالالف والتاء
فلما جاء على فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات وقال الاخفش والفارسي وابن عصفور معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة
ان مفردها فعلاء افعل كحمراء احمر فانهما يجمعان على حمر وقال اخرون معدولة عن فعالى من جهة ان مفردها اسم على فعلاء كصحراء والصحيح ما قاله الموضح لان جمع
المذكر بالواو والنون مشروط فيه العلمية او الوصفية وكلاهما ممتنع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه منعاها واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا
واذا بطل الشرط بطل المشروط وجمعه بالواو والنون شاذ عندهما فكيف يقاس عليه الجمع بالالف والتاء ولان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مونثا لافعل صفة
كحمراء ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمعاء واخواته ليس كذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد الثاني
المعدول سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من ال والاضافة نحو جئت يوم الجمعة سحر فانه ممنوع من الصرف للتعريف والعدل اما التعريف ففيه خلاف
فقيل هو معرفة بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت صرح به في التسهيل وقيل لشبه العلمية لانه تعرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح
ايماء اليه واما العدل فان صيغته معدولة عن السحر المعرف بال لانه لما اريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل عن اللفظ بال وقصد به التعريف
فمنع الصرف فقال السهيلي والشلوبين الصغير معرب مصروف وانما اختلفا في منع تنوينه فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية ال وقال صدر
الافاضل ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري هو مبني على الفتح لتضمنه معنى اللام كامس ورد بامور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح
اولى به لانه في موضع نصب فيجب به اجتناب الفتحة فيه لئلا يوهم الاعراب كما اجتنبت في قبل وبعد ومنها انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز حين في قوله
على حين عاتبت المشيب على الصبا لشابه بهما ان ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضا ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء لبعده من الاعراب الذي
هو الاصل في الاسماء ودعوى الاسهل ارجح من دعوى غير الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير متضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه
حرف التعريف والحكم بالفرق بين التضمين والعدل ان التضمين استعمال الكلمة في معناها الاصلية مزيدا عليه معنى اخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه
وهو التنكير مزيدا عليه معنى حرف التعريف واحترز بالقيد الاول وهو ان يراد به سحر يوم بعينه من المبهم فانه منصرف اتفاقا نحو نجيناهم بسحر اي بسحر من الاسحار
وبالقيد الثاني وهو ان يستعمل ظرفا من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال او الاضافة للدلالة على التعيين نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبالقيد
الثالث وهو ان يجرد من ال والاضافة من ان يكون بال او الاضافة فانه ينصرف اتفاقا نحو جئتك يوم الجمعة السحر او سحره واليه اشار الناظم بقوله والعدل
والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر الثالث من المعدل فعل بضم الفاء وفتح العين علما للمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير
العلمية وهو المشار اليه في النظم بقوله او كفعلا نحو عمر مما ليس بصفة في الاصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر وزفر وقثم وزحل وجشم وجمح وقزح وعصم وجحا
ودلف وهبل وبلع وثعل فانهم قدروه معدولا عن فاعل غالبا الا ان العلمية لا تستقل بمنع الصرف وامكن العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام النقل
معدول عن عامر فان [illegible] امر ثابت في احاد النكرات بخلاف عمر ونحوه مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل المحقق كغدر وفسق فانهما معدولان عن غادر وفاسق وجمع و
كتع فانهما معدولان عن جمعاوات وكتعاوات وكاخر فانها معدولة عن اخر بفتح الهمزة والخاء والمد وفائدة العدل في الاعلام تخفيف اللفظ وتمحيض العلمية
وبعضها منقول عن فعل نحو ثعل فان ورد فعل مصروفا حكم بعدم عدله كادد واما طوى فمن منع صرفه فالمعتبر فيه التانيث باعتبار البقعة لا العدل عن
ولانه لا عدل فيه امكن غيره وهو التانيث فلا وجه لتكلفه اي العدل ويؤيده اي اعتبار التانيث انه اي طوى يصرف باعتبار المكان فلو كان العدل معتبرا
فيه لما انصرف واذا اعتبر فيه المكان واحترز بقيد علما من فعل الوارد جمعا كغرف وقرب او اسم جنس كصرد ونغر او صفة كحطم ولبد او مصدرا كهدى وتقى فانها
مصروفة اتفاقا وبقوله اذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مصروفا كادد وعما لم يسمع فيه صرف ولا عدمه فان فيه خلافا قال سيبويه يصرف حملا على الاصل في
الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حملا على الغالب في فعل علما وليس بجيد قاله الجزولي وبقوله وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى وتقدم شرحه الرابع
من المعدل فعال بفتح الفاء علما للمؤنث كحذام وقطام في لغة بني تميم وتميم ابو قبيلة وهو تميم بن مر بن اد بن طابخة بن الياس بن مضر فان تميما يمنعون صرفه واختلف
في علة ذلك فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة ويرجحه ان الغالب على الاعلام ان يكون منقولة وقال المبرد للعلمية والتانيث المعنوي كزينب ويرجحه
انهم لا يدعون العدل في نحو طوى كما تقدم فان ختم فعال علما للمؤنث بالراء كسفار اسما للماء من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التانيث ولهذا قالوا هي اسم لبئر
وقال الجوهري اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام في اعلام المؤنث والماء مذكر وكوبار اسما للقبيلة بنوه على الكسر الا قليلا منهم اي من تميم قال الفرزدق ومنهم من
يوما سفار رجل بها ادبهم تجد المستجير العوذ [illegible] وانما كان الكثير الكسر عندهم لان مذهبهم الامالة فاما كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف امتنعت قاله الخليل
وقد اجتمعت اللغتان الاعراب والبناء في قوله وهو الاعشى ميمون ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار فبنى وبار
الاول على الكسر واعرب وبار الثانية رفعا على الفاعلية بهلكت ويحتمل ان يكون الواو الاولى عاطفة والثانية ضميرا لا حرفا [illegible] وبار فعلا ماضيا من البوار
والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبارت وقال اولا هلكت على القبيلة وثانيا وباروا على اهلها
فلا شاهد فيه على لغة الاعراب وعلى هذا تكتب باروا بالواو والالف كما يكتب ساروا وارم اسم قبيلة عاد [illegible] اهلكها واهل الحجاز يبنون الباب كله على
الكسر تشبيها له بنزال في التعريف والعدل والوزن والتانيث كقوله وهو لجيم بن صعب في امراته اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام فبناها مع انها فاعل واذا سمي بها
حذام مذكرا زال موجب البناء وهو التشبيه بنزال لانه ليس اذا مونثا معدولا ولا فيه غير مصروف ومن العرب من يصرفه قال سيبويه واعلم ان التشبيه بنزال انما

ذكر ايمانه ثم مذهب المبرد بغير هو لترال معدل عن مصدر معرفة مؤنث وبني لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه
... بقوله وامس على الكسر ضال علما مؤنثا وهو نظير حذام عند بني تميم من المعدل اذا كان مرادا به اليوم الذي يليه
يومك ولم يضف ولم يقرن بالالف واللام ولم يصغر ولم يكسر ولم يقع ظرفا ان بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقا رفعا ونصبا وجرا لانه علم على اليوم الذي يليه يومك
معدول عن الامس المعرف بال فيقولون مضى امس بالرفع بلا تنوين وشاهدت امس ومارايته مذ امس بالفتح فيهما كقوله رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل
السعالي خمسا فامس مجرور بالفتحة والالف للاطلاق وليس فتحته هنا فتحة بناء خلافا للزجاج ورده الموضح في ذلك في شرح القطر والشذور وزعم بعضهم
ان امسا هنا اصل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم منه اي مذ امسا هو اي المساء ويبعده هذا الاطلاق للقليل من بني تميم وجمهورهم يخصون ذلك
الاعراب الممنوع الصرف بحالة الرفع خاصة دون حالتي النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما كقوله اعتصم بالرجاء ان عن باس وتناس الذي تضمن امس برفع امس على
الفاعلية بتضمن ولم ينونه وعن بالنون من عن يعن اذا عرض ويروى عز بالزاي بمعنى غلب وتناس امر من التناسي وهو ان يرى من نفسه انه نسيه والجار في بيتونه
على الكسر مع ذي الرفع والنصب والجر على تقديره مضمنا على اللام المعرفة قال اسقف نجران منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تمسي وطلوعها
حمراء صافية وغروبها صفراء كالورس اليوم اعلم ما يجي به ومضى بفصله قضاء امس فامس فاعل مضى وهو مكسور كالتي في القوافي مجرورة ومكسورة كالتي قبلها
ولا يعارض هذا رفع امس بتضمن في البيت السابق لان احدى اللغتين لا تصادم الاخرى فان اردت بامس يوما من الايام الماضية مبهما اي امسا ما من الاموس
او عرفته بالاضافة نحو امس يوم الخبر او عرفته بالاداة نحو الامس او صغرته نحو اميس او كسرته نحو اموس فهو معرب اجماعا اعراب المنصرف وان استعملت المجرد من ال و
الاضافة المراد به معين ظرفا فهو مبني اجماعا لتضمنه معنى الحرف فصل يعرض التعريف لغير المنصرف لاحد اربع اسباب الاول ان يكون احد سببيه المانعين له من الصرف
العلمية ثم ينكر فيزول لعدم العلمية ويبقى السبب الثاني وهو اما التانيث او الزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب او الف الالحاق المقصورة فتقول رب فاطمة وعمران
وعمر ويزيد وابراهيم ومعديكرب وارطى لقيتهم بالجر والتنوين في هذه الانواع السبعة لذهاب احد موجبي منع صرفها وهو العلمية والى ذلك اشار الناظم بقوله واصرفن
ما نكرا من كل التعريف فيه اثر او يستثنى من ذلك المصروف ما كان صفة قبل العلمية كاحمر وسكران اذا نكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف للوزن او الزيادة وعود الوصف
الاصلي بناء على ان الزائل العائد كالذي لم يزل وخالفه الاخفش في الحواشي على كتاب سيبويه فقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة
كان لمانع وهو العلمية وان زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة سيبويه واتفقا في كتاب الاوسط وان اكثر المصنفين
لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها اخر قوليه انتهى السبب الثاني التصغير المزيل لاحد السببين المانعين من الصرف كحميد وعمير في تصغير احمد وعمر
فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فصرفا لزوال احد الشيئين اما زوال الوزن بالتصغير فواضح واما زوال العدل فقال الموضح في الحواشي ان نحو عمر قد حكم
فيه بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيد شيئا ما ثبت اذا لم يكن معدولا فالحكم بصرفه بعيد انتهى وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي اما العدل التقديري فلا لانهم
انما ارتكبوه حفظا للقاعدة لما راوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وعكس ذلك وهو ان ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا نحو تحلئ بكسر التاء المثناة فوق وسكون
الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة اخره وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر فالكوفة علما فانه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين
بالتصغير وهما العلمية والوزن فانه يقال في تصغيره تحيلئ بضم اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه فهو نظير تدحرج ونبيطر السبب الثالث ارادة التناسب
للمنصرف كقراءة نافع والكسائي سلاسلا بالصرف لمناسبة اغلالا وقواريرا قواريرا بصرفهما وصلا لمناسبة الاول لاخر الايات والثاني الاول وعنه قال الجنيبي
وكقراءة الاعمش ويغوثا ويعوقا بصرفهما لتناسب ودا وسواعا ونسرا وافاد بهاتين القراءتين انه لا فرق فيما يمنع صرفه بين ان يكون بعلة واحدة او بعلتين
وان الصرف في ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اجمالا ولا على قول من زعم ان صرف ما لا ينصرف جائز مطلقا على لغة السبب
الرابع الضرورة اما بالكسرة كقوله اذا ما غزوا في الجيش حلق فوقهم عصائب طير تهتدي بعصائب في القوافي مجرورة او بالتنوين كقوله وهو امرؤ القيس ويوم دخلت
الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي بصرف عنيزة بالتنوين وهو بضم العين المهملة فنون بعدها ياء تصغير فزاي فتاء تانيث اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها
فاطمة وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال الهودج قاله الاعلم وفي الصحاح الخدر الستر ومعنى انك مرجلي بالجيم انك مصيري راجلة اي ماشية لعقر
ظهر بعيري قال الدماميني ينبغي ان يحمل في امثال ذلك على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا
التنوين ... لوجود العلتين المحققين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى وعن بعضهم المراد بذلك لغة حكاها الاخفش وقال كانها لغة الشعراء لانهم
اضطروا ... في الكلام واجاز الكوفيون الا ابا موسى الحامض من شيوخهم والاخفش والفارسي من البصريين للمضطر ان يمنع صرف المنصرف
قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه الاصول بالفروع واباه سائر البصريين اي ابوه وامتنع اليهم بحجة قوله وهو الاخطل طلب الازارق
بالكتائب ... شبيب غالته النفوس غدور فمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد راس الخوارج الازارقة وبالغ في امره حتى ادعى الخلافة وتسمى
امير المؤمنين وكانت زوجته غزالة ايضا خارجية وكانت شديدة الباس حتى كان الحجاج مع هيبته يخافه والازارق جمع ازرقي بزاي فراء مفعول طلب والاصل الازارقة
بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى به الامر اطمعه وغيره والغائلة الشر وغدور من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هو وعن ابي العباس احمد بن
يحيى ثعلب انه اجاز ذلك وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقا وفصل بعض المتاخرين بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه مع العلمية لوجود احد السببين ومنعه
مع غيرها ... الا في العلم وحكى الفخر الرازي عن اكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على اصلهم في كون
... الا في النفر غير الاشتقاق وما بقي الا غير الافتقار ويتبع من هذا انه ما لا ينصرف ما شابه الفعل في غير واحدة وهي الافتقار

السبب الواحد يمنع الصرف قلت ويلزم من ذلك ان يكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الامر ليس كذلك والى المسائل الثلاث اشار الناظم بقوله وللاضطرار
او تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف فصل المنقوص وهو الذي في اخره ياء ساكنة لازمة المستحق لمنع الصرف ان كان غير علم حذفت ياؤه رفعا وجرا ونون باتفاق
سواء كان جمعا لا نظير له في الاحاد ام مصغرا فالاول كجوار فانه انفرد من الصرف صيغة منتهى الجموع والثاني نحو اعيم تصغير اعمى فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل
وهو اعيلم بناء على ان وزن اصل لا يتعين في الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه وكذا ان كان علما كقاض علم امراة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث وكيرمي علما فان
مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه فتقول جاءني جوار واعيم وقاض ويرم ومررت بجوار واعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع و
الجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يكون منه منقوصا ففي اعرابه نهج جوار يقتفي هذا قول سيبويه والخليل وابي عمرو وابن ابي اسحق وجمهور البصريين خلافا ليونس وعيسى بن
عمر من البصريين والكسائي وابي زيد والبغداديين فانهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا فيقولون في الرفع جاءني جواري واعيمي وقاضي ويرمي باثبات الياء
ساكنة فيهن مقدرا فيها الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري واعيمي وقاضي ويرمي بفتح الياء فيهن كما يفتح في النصب اجماعا بقوله وهو الفرزدق قد عجبت مني ومن
يعيليا لما رأتني خلقا مقلوليا بفتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل لم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبطر والالف للاطلاق وخلقا بفتح الخاء المعجمة واللام
وفي اخره قاف العتيق جدا والمراد رثاثة الهيئة والمقلولي بفتح الميم المتجافي المنكمش وقال عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي النحوي ان الفرزدق قد لحن في فتح الياء من يعيليا ورد بانه من اجراء
المعتل مجرى الصحيح وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله وهو الفرزدق في غير العلم مما يليه فلو كان عبد الله المذكور مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا فاظهر الفتحة في
مواليا الجر ضرورة وكان القياس ان يقول مولى موال على حد الجر لجوار

باب اعراب الفعل المضارع

اجمع النحويون على انه اذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من
نون التوكيد والاناث كان مرفوعا كيقوم وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو على اقوال اصحها قول لهم رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء وغيره من حذاق
الكوفيين والاخفش واليه اشار الناظم بقوله ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم لا وقوعه موقع الاسم خلافا للبصريين غير الاخفش والزجاج قالوا ولهذا اذا دخل عليه
لن ولم امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدهما فليس حينئذ حالا محل الاسم لا رافعه حروف المضارعة خلافا للكسائي ولا مضارعته للاسم خلافا لثعلب من الكوفيين والزجاج من البصريين
واعترض قول الفراء بان التجرد امر عدمي والعدم لا يكون سببا للوجود غيره واجيب بان التجرد وجودي وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين
بانه غير مطرد لانتقاضه بنحو هلا تفعل وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس حالا محل الاسم لان الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس واجيب بان الرفع
استقر قبل دخول حرف التحضيض والتنفيس فلم يغيراه اذ اثر العامل لا يغيره الا عامل اخر واعترضوا قول الكسائي بان جزء الشيء لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بان المضارعة
انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه واجيب بان الكوفيين يرون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعة انما
وناصبه اربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين احدها لن وهي لنفي سيفعل اي لنفي الفعل المستقبل اما الى غاية ينتهي اليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى
فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسى واما لا الى غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمر ابدا لان خلقهم الذباب محال لانتفاء المحال مؤبد قطعا والا لكان ممكنا
لا محالا ولا يقتضي لن تابيد النفي خلافا للزمخشري في انموذجه لانها لو كانت للتابيد للزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر ابدا في قوله تعالى
ولن يتمنوه ابدا ولم يجتمع معها ما هو للغاية نحو قوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي وتابيد النفي في لن يخلقوا ذبابا امر خارجي لا من مقتضيات لن ولا تقتضي تاكيده اي النفي
خلافا للزمخشري في كشافه في تفسير لن تراني بل قولك لن اقوم محتمل لان تريد به انك لا تقوم ابدا وانك لا تقوم في بعض ازمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا اقوم في عدم افادة
التاكيد والتابيد ولن تقع لن دعائية بان يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور واحتج من سند لهم بقوله تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين مدعيا ان معناه
فاجعلني لا اكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى ان لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي انعم بها عليه قاله الموضح في شرح القطر
واختار في المغني ... ان لن للدعاء كما كانت لا كذلك وفاقا لجماعة والحجة في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال انتهى وهي بسيطة على وضعها
عند سيبويه والجمهور وليس اصلها لا النافية فابدلت الالف نونا خلافا للفراء وعنه انها حرفان نافيان ... لكثرة استعماله ورد بان الابدال لا يغير الحكم المهمل فيجعله
معملا وان المعهود انما هو ابدال النون الفا لسعتها لا العكس ولا اصلها لا ان فحذفت ولا تركيبها من لا الناهية نظرا الى معناها او من ان المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة
تخفيفا كالتي ويله والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي والجار في مجيء حجتهم قرب لفظها منهما وان معناها هو النفي والتخليص للاستقبال حاصل منهما وقد جاءت على الاصل
في الضرورة وانشد ابو زيد لجابر الانصاري ان العيش حلو كانه عسل مشوب برجاء المرء ما ان يلقى ولم يعرض دون ابعده الخطوب لن يلاقي ورد عليهم بان يعمد ما قولهما
انما يصح لو تركيبا اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر احدهما كما قاله الشلوبين ... الثاني الناصب الثاني كي المصدرية وهي الداخلة عليها
اللام لفظا نحو لكيلا تاسوا او تقديرا نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت كي تعليلية فاما المصدرية
كان واما التعليلية فجارة والناصب بعدها ان مضمرة لزوما في النثر وقد تظهر في الشعر كقوله كيما ان تغر وتخدعا وما ذكر من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب
سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئتك كي اتعلم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة او ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد
كقوله ولا للما بهم ابدا دواء ورد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كي ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما يقولون لمه فان اجابوا بان الاصل كي يفعل ماذا
يلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا ان حذف المنصوب
وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة كيما يعود اي كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على ان الحافظ الشهاب ابن حجر قال
لم اقف على حذفه وتتعين المصدرية ان سبقتها اللام نحو لكيلا تاسوا لئلا يدخل الجار على الجار وتتعين التعليلية ان تاخر عنها اللام او ان فالاول نحو قوله وهو عبد الله
بن قيس الرقيات كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس فكي هنا تعليلية لتاخر اللام لتقضيني عنها وتقضي منصوب بان مضمرة واما حكاية الاخفش لكي ما

ما اضربك بالرفع تخرجه على جعل ما موصولة وكي جارة موكدة للام كما اكدت الكاف بمثل في ليس كمثله شيء ومثل ما الكافة في مثل كمعصمها ولي والثاني نحو قوله وهو
جميل بن عبد الله لا احتياطا خلافا للزمخشري فقالا كل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فكي هنا تعليلية لتاخر ان عنها وكل الناس مفعول اول لمانحا ولسانك
مفعوله الثاني وتغر بضم العين المعجمة وبالراء المهملة ويجوز الامران المصدرية والتعليلية ان تقدمت على اللام تاخر ان او وجدا فالاول كما في نحو كي لا يكون دولة فان قدرت
قبلها اللام فهي مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية فيكون على الاول منصوبة وعلى الثاني منصوبة بان مضمرة بعدها والاولى ان يكون مصدرية كما ذكر الموضح
في باب حروف الجر والثاني كما في قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع فكي يحتمل ان يكون مصدرية كدخول اللام قبلها ويحتمل ان تكون مصدرية لتالي
بعدها فان كان مصدرية فان موكدة لها لمعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام موكدة لها لمعنى التعليل وكونها تعليلية اولى من كونها مصدرية لان تاكيد الجار [illegible]
من تاكيد حرف مصدري بمثله قاله الموضح في الحواشي الشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول ثان لتترك والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفر
التي يبيد ان يهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها الناصب الثالث ان المصدرية وتقع في موضعين احدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع [illegible]
نحو وان تصوموا خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على
المفعولية في نحو فاردت ان اعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل ان ياتي يوم ومحتملة لهما في نحو والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي اصله في ان يغفر فحذفت في فنصب ما بعدها او بقي
جر وعلى اكثر العرب على وجوب اعمالها وبعضهم يهملها اجوازا حملا على ما اختها اي المصدرية بجامع ان كلا منهما حرف مصدري ثنائي واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم
اهمل ان حملا على ما اختها حيث استحقت عملا كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم والقول بان اصله يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين
واستعير لك خطا والجمع باعتبار معنى من مكلف وكقراءة ان تقرا على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا فان الاولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة [illegible]
اهملت الاولى واعملت الثانية وبعضهم اعمل ما المصدرية حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب وما ذكره الموضح تبعا للناظم من ان هذه مصدرية
مهملة قول البصريين وزعم الكوفيون انها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف والجيد الفصل بينه وبينها بقد او احد اخواتها وتاتي ان مفسرة
بمنزلة اي وزائدة ودخولها وخروجها سواء ومخففة من ان المشددة فلا تنصب المضارع في هذه الاحوال الثلاثة ولكل ضابط يضبطها فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى
القول دون حروفه المتاخر عنها جملة ولم تقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اي اصنع وانطلق الملا منهم ان امشوا اي امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق فيه المشي
بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء [illegible] واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له ان افعل كذا
لان الجملة السابقة فيها حروف القول وفي شرح ابن عصفور الصغير للجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم تاخر الجملة بل
يجب الاتيان باي او ترك حرف التفسير وليس من التفسير كتبت اليه بان افعل لدخول الجار نص عليه الموضح في القواعد الصغرى عن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة
وقال في المغني وهو عندي متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا لو جئت باي مكان ان لم
تجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه الدماميني ورد الشمني بما يطول ذكره وفي الزائدة التالية لما التوقيتية نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه والفاصلة
والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم فيمن جر ظبية اي كظبية وتعطو تتطاول الى الشجر لتتناول
منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر في مثل اورق والسلم بفتحتين شجر له شوك او الواقعة بين الفعل المذكور وكقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم المكان لكم يوم
من الشر مظلم او المتروك كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق اي اقسم والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في
ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك قال في المغني والواقعة بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة
الماء غامر فهذه اربعة مواضع واكثرها الواقعة بعد لما واقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش انها ترد في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من و
الباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا الا نتوكل على الله واجيب بان مصدرية لا زائدة والاصل وما لنا في ان لا نتوكل على الله وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها
بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما اختصتا بالاسم علامة الجر والمخففة من ان المشددة وهي الواقعة غالبا بعد علم خالص سواء دل عليه مادة ع ل م ام لا فالاول
نحو علم ان سيكون والثاني نحو افلا يرون الا يرجع ويلحق بالعلم ما نزل منزلته احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه هذا غير النصب لانه
كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن قراءة بعضهم افلا يرون ان لا يرجع بالنصب او بعد ظن مؤول بالعلم نحو
وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة الرفع ويجوز في تالية الظن ان تكون ناصبة اجراء للظن على اصله من عدم تاويل والنصب هو الارجح لان [illegible]
[illegible] الاجماع جمعوا عليه اي على النصب في الم احسب الناس ان يتركوا [illegible] واختلفوا في وحسبوا الا تكون فتنة فقراها غير ابي عمرو والاخوين حمزة والكسائي بالنصب
وقراءة ابي عمرو وحمزة والكسائي بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل بلا وانما اتفقوا في ان يتركوا لعدم الفصل فعلم ان المعول في كون ان ناصبة او مخففة بعد افعال
الشك واليقين على اعتبار المعنى دون لفظ الافعال الا ترى انك ترفع في علمت ان لا يقوم زيد اذا اردت اليقين مثل افلا يرون ان لا يرجع وتنصب اذا اردت الظن مثل وحسبوا
ان لا تكون فتنة خلافا للمبرد فانه لا يجوز اجراء العلم مجرى غيره فتنصب الواقعة بعد الفعل ولا اجراء غيره مجراه فترفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعد العلم انه لا يجري
[illegible] الوجهان عند سيبويه [illegible] واليه اشار الناظم بقوله [illegible]
بعد علم والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد ومن غير الاكثر الغالب واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فان هذه مخففة من الثقيلة
ولم تقع بعد علم ولا ظن الناصب الرابع اذن والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان او اذا وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها وهي على القول
[illegible] عند سيبويه وقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر [illegible] اذا قيل اجيئك فقلت اذن اظنك صادقا [illegible]

مجازاة

باب اعراب الفعل

مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظ او مقدر [illegible]
وقعت في صدره او في حشوه او في اخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام اخر [illegible] ومن ثم [illegible]
شرط اعمالها ثلاثة امور احدها ان تتصدر اول الجواب لانها حينئذ في اشرف محالها فان وقعت حشوا في الكلام بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها اهملت وذلك في ثلاث مسائل
احدها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثانية ان تكون جوابا للشرط قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالثة ان تكون جوابا لقسم قبلها مذكور نحو والله
اذن لا اخرج او مقدر كقوله وهو كثير عزة لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها برفع اقيلها لان اذن لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر والتقدير
والله لئن [illegible] جواب الشرط محذوف واهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع في المغني تبعا للشارح [illegible]
[illegible] عبد العزيز بن مروان [illegible] وذلك ان كثيرا امتدح عبد العزيز بقصيدة فاعجبته فقال له تمن علي اعطك فتمنى ان يكون كاتبا [illegible]
[illegible]
[illegible]
ذلك او لا احدد عليه ثم استونف باذن فنصب وجملة اني على هذا معترضة بين اذن وما هي جواب له والاصل لا تتركني اذن وما هي [illegible] وذهب الفراء الى عدم اشتراط
التصدر والشطير بشين معجمة الغريب قال الاصمعي البعيد وهو مفعول ثان لتتركني [illegible] حال والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله ان صدرت فان كان السابق عليها
[illegible]
[illegible]
قراءة ابي بن كعب الغالب الرفع [illegible] والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان
تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل
يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان العطف على الاول اولى انتهى الامر الثاني ان يكون المضارع بعدها مستقبلا قياسا على بقية النواصب واليه اشار الناظم
بقوله ونصبوا باذن المستقبلا فيجب الرفع في نحو اذن تصدق جوابا لمن قال انا احب زيدا لانه حال ولا مدخل للجزاء في الحال كما تقدم انفا الثالث ان يتصلا اي يكون
المضارع متصلا بها لضعفها عن العمل فيما بعدها واليه اشار الناظم بقوله [illegible] الفعل بعد موصلا او يفصل بينهما القسم وهو المشار اليه بقوله والقسم
فيه الثاني كقوله اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد موكد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع
الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه ابو عبيدة واشتريته بوالله الف حكاه ابن كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا او عديله
فانه جزء من الجملة فلا يقوى اذن معه على العمل فيما بعده واغتفر في المغني الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء وكذا
وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القليل لانها
غير مختصة وانما استعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتاخرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال و
المرجع في ذلك كله الى السماع فصل ينصب المضارع بان مضمرة وجوبا في خمسة مواضع احدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص ماض لفظا ومعنى او معنى لا لفظا منفي
الاول بما والثاني بلم دون غيرهما من ادوات النفي نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم فيظلم ويغفر منصوبان بان مضمرة بعد اللام عند البصريين لا باللام
واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة ولا بمحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام وخالفهم الكوفيون في ذلك [illegible]
ولم تكن اهلا لما اعتموا ولكن المضيع قد يصاب فهذا بمنزلة ما قدرت ما كان زيد مريدا للفعل او مقدرا له [illegible] والكوفيون بقوله لقد عزلتني ام عمرو ولم اكن [illegible]
جنا لا اسمعا اذ لو كانت ان هي الناصبة [illegible] لزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع وعورض بمجيء ذلك في [illegible] قوله كان جزائي بالعصا ان اجلد او [illegible]
وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا تذكر مع السين لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار ان بشرط
حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى من دون الله ورد بان يفترى في تاويل مصدر مخبر به عن القران وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان
المراد بالقران المفرق والقراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مريد او نحوه وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر اخواتها نحو ما
اصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز في ظن مطلقا قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل وسمع بعضهم الدائرة فاجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد
ليفعل كذا وتسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية العام والخاص فان الجحود عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون اطلقوه وارادوا الكتابان والى هذه المسالة اشار
الناظم بقوله وبعد نفي كان حتما اضمرا الموضع الثاني بعد او العاطفة اذا صلح في موضعها حتى المرادفة الى نحو لالزمنك او تقضيني حقي اي حتى تقضيني وقوله لاستسهلن
الصعب او ادرك المنى فما انقادت الامال الا لصابر اي حتى ادرك او صلح في موضعها الا الاستثنائية نحو لاقتلن الكافر او يسلم اي الا ان يسلم وقوله وكنت اذا
[illegible] غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيم [illegible] لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر [illegible] غمزت بالغين والزاي
المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا
يكف عن المواد التي ينشا عنها فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحالة اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا
بتقيم وان والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اي ليكونن مني لزوم [illegible]
او ادراك المنى وليكونن قتل مني او اسلام منه وليكونن كسر مني لكعوبها او استقامة منها والى [illegible] اشار الناظم بقوله كذاك بعد او اذا يصلح في موضعها حتى او الا ان خفي

الثالث بعد حتى الجارة ان كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن التكلم بما قبلها نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء فتفيء مستقبل باعتبار زمن التكلم بالامر بالقتال وقفه
الى المخاطب به او مستقبلا باعتبار ما قبلها من غير اعتبار تكلم نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم والحق ينصب الفعل بعدها معنيان
فتارة تكون بمعنى كي التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها
نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من امثلة الموضح مما يصلح للمعنيين معا ويحتمل ان يكون المعنى كي تفيء او الى ان تفيء والمثال الثاني حتى تبر بعض
خاصة اي الى ان يقول الرسول والى هذا الموضع اشار الناظم بقوله وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم ويرفع الفعل بعدها ان كان حالا او مؤولا بالحال مسببا عما قبلها فضلة
تم الكلام قبله نحو مرض زيد حتى لا يرجونه فلا يرجونه حال الاخبار وهو فضلة لانه لا يرجى مسبب عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبلها بالجملة
الفعلية ومنه حتى يقول الرسول برفع يقول في قراءة نافع لانه مؤول بالحال اي حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه انهم يقولون ذلك ح والحال المؤول يقدر اخرا وموان
بفرض ما كان واقعا في الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها ومشاهدة الناس
لتعجب منها وانما وجب رفع الفعل حتى بعد ارادة الحال حقيقة او مجازا لان نصبه يؤدي الى تقدير ان وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وانما اشترط السببية
ليحصل الربط معنى وذلك لانه لما امتنع لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي وانما اشترط الفضلية
لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر وذلك لانه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب في مثل لن نبرح
عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال ويجب النصب في مثل لاسيرن حتى تطلع الشمس خلافا للكوفيين وما سرت الى البلد حتى ادخلها واسرت حتى تدخلها
لانتفاء السببية منه اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده
فلو رفع لزم ان يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصح لان ما قبلها نفي السبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب او التشكك فيه قال المرادي
بخلاف ايهم سار حتى يدخلها واذا سرت حتى تدخلها ارضها فان السير ثابت محقق وانما الشك في عين الفاعل في الاول وفي عين الزمان في الثاني واجازه الاخفش
الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع
فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك ويجب النصب في نحو سيري حتى ادخلها لعدم الفضلية فسيري مبتدأ وحتى ادخلها
خبره ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر وكذا يجب النصب في مثل كان سيري امس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وحتى ادخلها الخبر ولم يقدر الظرف وهو امس خبرا
لكان بل قدرته متعلقا بنفس السير فان قدرت كان تامة وامس متعلقا بسيري او ناقصة وامس متعلقا باستقر محذوف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حال مسبب
فضلة وحتى حرف ابتداء وعلامة كونه مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى والى هذا اشار الناظم بقوله وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا الموضع الرابع
والخامس بعد فاء السببية وبعد واو المعية حالة كونهما مسبوقين بنفي او طلب محضين والى هذا اشار الناظم بقوله وبعد فا جواب نفي او طلب محضين ... والواو كالفا ان تفد
مفهوم مع فالنفي يشمل ما كان بحرف او فعل او اسم وما كان تقليلا مرادا به النفي فالاول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا والثاني نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك والثالث
نحو غير آت فنحدثنا والرابع نحو قلما تأتينا فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وفي الباقي والطلب يشمل الامر
والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية وزاد الفراء الترجي مثال الفاء بعد التمني يا ليتني كنت معهم فافوز ومثال
الواو بعده يا ليتنا نرد ولا نكذب بالنصب في قراءة حمزة وحفص ومثال الفاء بعد النهي ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ومثال الواو بعده قوله وهو ابو الاسود الدؤلي لا تنه
عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وشرط النهي عدم النقض بالا فلو نقضت بالا لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب ويجب ... قال في شرح الشذور
بمعنا سيبويه ومثال الفاء بعد الامر قوله وهو الاعشى او الحطيئة فيما زعم ابن يعيش او ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري او دثار بن شيبان النمري فيما زعم ابن بري فقلت
ادعي وادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان ادعو مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الواو وان اندى افعل من الندى بفتحتين وهو بعد الصوت ولصوت بكسر اللام
متعلق به وان ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال الخبر وداعيان تثنية داع فاعل ينادي والمعنى فقلت لها ينبغي ان يجتمع دعاؤك ودعاؤك فان ارفع صوت وابعده دعاء
داعيين معا وقد اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من
شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين لان فتطردهم جواب النفي وهو ما عليك من حسابهم من شيء وتكون جواب النهي وهو ولا تطرد على طريق
اللف والنشر من غير ترتيب فيندفع ما يقال انه من الامر ظاهرها انه يكون جوابا فتطردهم او هما جوابان للطلب والنفي والجواب لا يجاب والشيء الواحد لا يكون له جوابان
كما نص عليه النحاة ومثال الفاء بعد الدعاء قوله رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن وبعد العرض قوله يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما
راء كمن سمعا وبعد التحضيض قولك هلا ... فيغفر لك والعرض والتحضيض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل الا ان في التحضيض زيادة توكيد وحث وفي العرض لين
وبعد الاستفهام قوله هل تعرفون لباناتي فارجو ان تقضى فيرتد بعض الروح في الجسد وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربت زيدا فيجازيك فان الضرب
وقع فيتعذر سبك مصدر مستقبل منه والترجي بأن وقال في شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو الا بعد واحد من اربعة وهي النفي والنهي والامر والتمني
ولذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها وقال ابو حيان لا احفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي ان لا يقدم على ذلك بلا سماع انتهى واحترز الناظم بتقييد
النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرا بالهمزة ومن النفي المتلو بنفي اخر ومن النفي المنتقض بالا فالاول نحو الم تأتني فاحسن اليك اذ المراد الاستفهام الحقيقي
وانما اردت ان تحمل مخاطبك على الاقرار والاعتراف باتيانه واحسانك اليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح مختصر معنى قولنا الهمزة للتقرير انك الجاء المخاطب
الى الاقرار بامر قد كان تقول اضربت زيدا ولا يكون غرضك ... ولكن اردت ان تقرره اي تحمله على ان يقر بفعل قد فعله انتهى والمعنى انت اتيتني

باب اعراب الفعل

فاحسنت اليك على حد قوله تعالى اليس الله بكاف عبده اي الله كاف عبده لان نفي النفي اثبات قال في التلخيص وهذا مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي بما دخله النفي لا بالنفي
انتهى فثبت بها ان الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فقد ينصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفي وان كان تقريرا او لانه
جواب الاستفهام والثاني نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا والثالث نحو ما تأتينا الا تحدثنا فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما اما الاول فلان زال للنفي وقد
دخل عليها النفي ونفي النفي اثبات واما الثاني فلانتقاض النفي بالا وفي نحو ما تأتيني فاكرمك اربعة اوجه احدها ان تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون
شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكانك قلت ما تأتيني فما اكرمك فهو شريكه في النفي الداخل عليه الثاني ان
تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا وبعد استئنافه ان تقدره خبر المبتدأ محذوف فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعنى ما تأتيني
فانا اكرمك لكونك لم تأتيني وذلك اذا كنت كارها لاتيانه والفرق بين هذا الوجه والذي قبله ان النفي في الذي قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعدها وفي هذا الوجه ينصب
النفي الى ما قبل الفاء خاصة الثالث ان تقدر الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها وتقدير النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب
حينئذ النصب والمعنى ما يكون اتيان يعقبه مني اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون مني اكرام الرابع ان تقدر الفاء ايضا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول
مما قبلها ولكن بتقدير النفي منصبا على المعطوف عليه وينتفي المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى والمعنى ما يكون منك اتيان فكيف مني اكرام والحاصل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان
واحترز من الطلب باسم الفعل والطلب بما لفظه الخبر وسيأتي الكلام عليهما بعد سطر واحترز بتقييد الفاء بالسببية وتقييد الواو بالمعية من الفاء والواو العاطفتين
على صريح الفعل اذا لم يشعر بالسببية ولا معية ومن الاستئنافيتين فالفاء العاطفة على صريح الفعل نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فانها للعطف فعطف لفظ يعتذرون
على لفظ يؤذن فهو شريكه في رفعه وفي النفي الداخل عليه وكانه قيل لا يؤذن فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على انه جواب النفي لامتنع والمعنى لو اذن لهم لاعتذروا
مثل ما يقضى عليهم فيموتوا ولكنه اوثر الرفع لتناسب رؤوس الآي قاله الفراء ورد ابن عصفور بان الاذن والاعتذار منتفيان بالقصد وانتفاء الموت لازم عن انتفاء
القضاء عليهم ولا يقصد ولا يستقيم كما قصد نفي الاعتذار وبانه لو وقع القضاء عليهم لماتوا وليس الاذن سببا للاعتذار والفاء الاستئنافية نحو قوله وهو جميل صاحب
بثينة الم تسأل الربع القواء فينطق وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق فينطق مرفوع وهو مبني على مبتدأ محذوف اي فهو ينطق ولا يضر اقترانه بالفاء فانها فيها للاستئناف
لا للعطف ولا للسببية اذ العطف يقتضي الجزم لما بعدها لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضاء السببية النصب فانه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في ولا يؤذن لهم
فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بان اقتضاءها النصب صحيح على قول الاكثر قال في المغني والتحقيق ان الفاء للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما
النحويون ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والربع المنزل والقواء بفتح القاف ومده اكثر من قصره الخالي الذي لا انيس به والبيداء القفر التي تبيد من سلك فيها
اي تهلكه والسملق بفتح السين القاع الاملس الصفصف وتقول مع الواو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع على الاستئناف اذا نهيته عن الاول فقط وابحت له الثاني و
كانك قلت لا تأكل السمك ولك شرب اللبن فان قصدت النهي عن الجمع بينهما نصبت على ارادة المعية وكانك قلت لا تأكل السمك مصحوبا بشرب اللبن او قصدت النهي عن كل منهما على
حدة جزمت على العطف فكانك قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم في حالتي العطف انه في النصب من عطف مصدر مؤول من ان والفعل على مصدر
متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل واذا سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب المحض وقصد
بالفعل الذي سقطت منه الفاء معنى الجزاء للطلب السابق عليه جزم الفعل والمراد بقصد الجزاء انك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط
واختلف في تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه جوابا لشرط مقدر فيكون مجزوما عندهم باداة الشرط مقدرة هي وفعل الشرط لا جوابا للطلب المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب
وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي ثم اختلفوا في علته فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك
وقال الفارسي والسيرافي لنيابته مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر كما ان الصمت انتصب بضرب في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه خلافا لمن زعمه
ذلك والتضمين الجمهور ارجح لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ولان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي
معنى الشرط ولان الارجح في ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري وذلك نحو قل تعالوا اتل فتقدم الطلب
وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو اتل وقصد به الجزاء فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير تعالوا فان تأتوا اتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم و
علامة جزمه حذف الواو ومثله وهزي اليك بجذع النخلة تساقط فانه مجزوم باتفاق السبعة بخلاف خذ من اموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وان كان
مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما اريد خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم صفة لصدقة وقرئ بالجزم على معنى
الجزاء لم يمتنع في القياس وبخلاف نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني في قراءة الرفع فانه قدر مع فاعله جملة في موضع نصب صفة لوليا لا جوابا لهب كما قدره من جزم وشرط
ذلك بقية انواع الطلب والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد غير النفي جزما اعتمد ان تسقط الفاء والجزاء قد قصد واما الجزم في جواب النفي فلا يقال ما تأتينا
تحدثنا بالجزم عندنا خلافا للزجاج والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم متوقف على السببية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا للتحدث وشرط غير الكسائي
من النحويين لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع ان الشرطية موقع النهي شرطا مقرونا بلا النافية قال الموضح في شرح القطر والمرادي في شرح النظم و
قول النظم وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف يقع انك تضع ان قبل لا الناهية بالجاء وشرحه على ذلك الشاطبي فمن ثم بفتح الثاء المثلثة اي من
اجل هذا الشرط جاز لا تدن من الاسد تسلم بالجزم لصحة قولك ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة تتسبب عن عدم الدنو ولهذا الشرط اجمع السبعة على
الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر واما قوله من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم فالجزم في يؤذنا على الابدال من يقرب بدل
اشتمال لا على الجواب للنهي لعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الايذاء انما يتسبب عن القرب لا من عدمه ولا يشترط الكسائي والكوفيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا

بالقياس

ما القياس على النصب فانه لا يجوز لا تدن من الاسد ولا تأكل ما النصب في تنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب ويقول ابن الطبري للبني لا تشرف يصيبك السهم وفي
لا انطال يصيبك وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض واجاب البصريون بانه اوضح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي مثلا له
على النصب في يصيبك مبدله من تشرف او تطاول وفي يضرب بدل منه وفي رد القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي كما تقدم والحق الكسائي في جواب الكذب بالامر
بالفعل ما دل على معناه اي الامر من اسم فعل وغيره سواء كان بحروف لفظ الفعل ام لا نحو نزال نكرمك وصه نحدثك ووافقه ابن الجني وابن عصفور وبعد نزال الدار ذلك
ونحوها ما فيه معنى الفعل وحروفه ومعناه بعد صه ونحوها ما فيه معنى الفعل دونه وفيه او ما دل على الامر من خبر مثبت نحو حسبك حديث ينام الناس
منصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدأ وحديث خبره والجملة متضمنة معنى اكفف وغير الموضح دون قولهم لان المسموع حسبك ينام الناس واختلف في اعرابه
فقال المرادي مبتداه وخبره محذوف اي حسبك وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ لا خبر له لانه في معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب بعد
اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر لانها غير مشتقة ولا خلاف في جواز
الجزم بعدهما اي بعد اسم الفعل والخبر المثبت اذا سقطت الفاء لعدم مقتضى السبك والى ذلك اشار الناظم بقوله والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه
اقبل كفه وهو عمر بن الخطاب الاطلة الانصاري في قوله اجاشت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي فجزم تحمدي في جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه في معنى
اثبتي وقوله مصدر مبتدأ خبره مكانك تحمدي على حد قوله لا اله الا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة والهمزة ارتفعت وجاشت بالجيم الشين المعجمة غثيت
من الغثيان نحو قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه بجزم يثب لان اتقى وفعل وان كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر الا ان اكثر ادبهما الطلب اي ليتق
وليفعل فلذلك جزم شيوبهما والحق الفراء الترجي بالتمني في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بان مضمرة وجوبا بدليل قراءة حفص عن عاصم فاطلع بالنصب
في جواب لعلي ابلغ الاسباب والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما الى التمني ينتسب ومذهب البصريين ان الترجي ليس له جواب منصوب
وتاولوا قراءة النصب بان لعلي اشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني وفي الارتشاف سماع الجزم بعد الترجي بدل
على صحة قول الفراء ومن وافقه من الكوفيين وفصل وينصب المضارع بان مضمرة جوازا بعد احرف خمسة ايضا مصدر اما اذا عاد احدها اللام الجارة اذا لم يسبقها
كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وهي المشار اليه بقول الناظم وان عدم لا فان اعمل مظهرا او مضمرا نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين وامرت لان اكون اول
المسلمين فاضمرت في لنسلم واظهرت في لان اكون وما ذكره الموضح من ان الناصب هو ان مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو
اللام وجوز اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة
بعدها وان يكون كي ولا يتعين ان تلك وعدد الكي صحة اظهار كي بعدها فيحصل قولان اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة ودخلت تحت قوله
اللام لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التوكيد وهي الزائدة نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس فان سبقها الكون بالكون لذلك وجب
اضمار ان كما حكم بتعليله وان قرن الفعل بلا نافية او زائدة مؤكدة وجب اظهار ان لئلا يتوالى مثلان وهما لام كي ولام لا من غير ادغام وهو ركيك في الكلام
والى ذلك اشار الناظم بقوله وبين لا ولام جر التزم اظهار ان نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة بادغام النون في لام الناصبة لتقارب مخرجيهما لئلا يعلم اهل الكتاب بادغام
النون في لام الموكدة والحاصل ان لان بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامرين
وذلك بعد لام كي ولام العاقبة ولام التوكيد الا حروف الاربعة الباقية من الحروف التي تضمر ان بعدها جوازا او والواو والفاء وثم اذا كان العطف بها على اسم
صريح ليس في تاويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره وغير المصدر كقول حصين بن حمام المري لولا رجال من رزام اعزة وآل سبيع او اسوءك علقما فاسوء معطوف
على رجال وليس في تاويل الفعل ورزام حي من بني مرة والمصدر نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب
بعد او والتقدير او ان يرسل في تاويل مصدر منصوب عطفا على وحيا والتقدير الا وحيا او ارسالا وحيا مصدر ليس في تاويل الفعل وقوله وهو الشخص
المهمل والكلابية زوج معوية بن ابي سفيان وابن امه يزيد ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف وللخشف من بني عمي احب الي من علج عنيف
فتقر منصوب بان مضمرة جوازا وهي والفعل في تاويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني ولبس بالواو والعاطفة على قولها بيت تخفق
الارواح فيه الي احب من قصر منيف وفي بعض النسخ للبس باللام وهو تحريف بنبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد وقوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اعطائه
نهيغا رضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفاء وان وما في تاويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضاي اياه وتوقع ليس في تاويل الفعل في
بالعين المهملة والشين المعجمة المعترض للمعروف والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وترب الرجل من يولد في الوقت الذي ولد فيه شبيها
في سنه والمعنى لولا توقع من يصير من فضل المعروف وارضائه ما اثر الشاعر المساوي له في سنه وقوله وهو انس بن مدرك الخثعمي اني
وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر فاعقله مضارع عقل منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان اعقله في تاويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير
وقتلي سليكا ثم عقلي اياه وقتلي ليس في تاويل الفعل وسليكا بالتصغير اسم رجل مفعول قتلي وكالثور خبران والمراد بالثور ثور البقر لان البقر تتبعه فاذا عافت
الماء عافته فيضرب ليرد الماء لتردمعه وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو على وجه الماء فيصد البقر عنه فيضربه صاحب البقر ليفحص عن الماء فتشربه
والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره واحترز الموضح بقوله ليس في تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلة للالف واللام فانه في تاويل الفعل
نحو الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع في يغضب وجوبا لان الاسم وهو طائر في تاويل الفعل وال الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل اعرابها الى ما
بعدها لكونها على صورة الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة ال لعطفها بالفاء لجمع رابطها والذباب خبر المبتدأ وصح عطف الفعل على الاسم لان الاسم

باب نواصب الفعل

هنا في تاويل الفعل لكونه صلة الموصول اي الذي يطير فيغضب زيد الذباب فتحصل من كلامه اولى واخوان للفاء والواو واو وثم اللتين يجب فيهما اضمار ان
بعدهن وخالية يجوز فيها اذا كانت الفاء للسببية والواو للمعية بعد نفي او طلب محضين واو بمعنى الى او الا ويجوز ان عطفن على اسم خالص من التاويل بالفعل
دان ثم تشاركهن في الجواز دون الوجوب والطلق في التنظيم العاطفة فقال وان على اسم خالص فعل عطف تنصبه ان ثابتا او منحذف ولا ينتصب الفعل المضارع بان مضمرة
في غير هذه المواضع العشرة وهي الخمسة المذكورة في وجوب اضمار ان والخمسة المذكورة في جواز الاشاذا وهي في ذلك على قسمين تارة يكون في الكلام مثلها يحسن
وتارة لا يكون فالاول كقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه بنصب تسمع باضمار ان والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها في ان تراه قال الموضح في شرح الشذور
وقول طرفة الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي بنصب احضر بان مضمرة ويؤيده وان اشهد الثاني كقول عامر الطفيل وبقصيد
بعدما كدت افعله بالنصب وقول اخرجدا اللص قبل ياخذك بالنصب وقرائة بعضهم بل نقذف على الباطل فيدمغه بنصب يدمغه وقراءة الحسن تامروني اعبد
بالنصب فحذف ان في هذين وليس معها ما يحسن حذفها والجميع شاذ واليه اشار الناظم بقوله وشذ حذف ان ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى وقيل
الى انه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه واجاز الاخفش حذفها قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تامروني اعبد مع
بالمعيدي في رواية الرفع فيهما وذهب بعض المتاخرين الى انه لا يجوز حذفها الا في الاماكن العشرة المذكورة رفعا او نصبا فصل وجازم الفعل نوعان جازم
فعل واحد وهو احرف اربعة احدها الا الطلبية نهيا كانت نحو لا تشرك بالله او دعاء نحو لا تؤاخذنا او التماسا نحو لا تفعل فالنهي من الاعلى والدعاء من الادنى
والالتماس من المساوي وجزمها فعل المتكلم المبني والهمزة وبالنون حالكونهما مبنيين للفاعل نادر كقوله وهو النابغة الذبياني لا اعرفن ربربا حورا مدامعها مردفة
على اعقاب اكوار فلا ناهية واعرفن مجزوم بها موكد بالنون الخفيفة مسند لضمير المتكلم وهذا النوع مما اقيم فيه المسبب مقام السبب اي لا تكن ربربا فاعرفه والربرب
براءين مهملتين وبائين موحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين في شدة سوادها
وكذا منها مرفوع الحور اوادبها العيون لانها مواضع الدمع من اطلاق الحال وارادة المحل ومردفات حال من ربرب بالوصفية ماتبعه والاعقاب جمع عقب وعقب
كل شيء اخره والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته وقوله وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها ابدا ما دام فيها الجراضم
فلا ناهية او دعائية كما في المعنى ونعد مجزوم بها وهو مسند الى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهي نادر لان المتكلم لا ينهى نفسه الا على المجاز تنزيلا له منزلة الاجنبي
ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وقد تكسر كما في القاموس بالشين المعجمة قصبة الشام والجراضم بضم الجيم والضاد المعجمة الاكول الواسع البطن وعني به معاوية ويكثر
جزمها فعل المتكلم مبنيين للمفعول نحو لا اخرج ولا نخرج لان المنهي غير المتكلم وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرجني احد ولا يخرجنا احد
فحذف الفاعل وانيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبني وبناء الغيبة الى المبدو بالهمزة والنون لتمكن من الاسناد الى ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة
الى التكلم وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم فسوى بين
المخاطب والغائب في الكثرة ولم يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل وليس الاصل الا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف
فانتفت خلافا لبعضهم وليست لا الناهية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي والثاني اللام الطلبية امرا كانت كقوله
لينفق ذو سعة او دعاء نحو ليقض علينا ربك او التماسا نحو ليفعل فالامر من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوي وجزمها فعل المتكلم المبدو بالهمزة والمبدو بالنون
حالكونهما مبنيين للفاعل قليل لان المتكلم لا يامر نفسه نحو قوله صلى الله عليه وسلم قوموا فلاصل لكم اي لاجلكم والفاء زائدة وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم فاصل ونحمل مجزومان بلام الامر
فعلامة جزم الاول حذف الياء وعلامة جزم الثاني السكون واقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا ما بالتاء المثناة فوق في قراءة عثمان
وابي وانس وزيد وبحو قوله لتاخذوا مصافكم وقول الشاعر لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقضي حوائج المسلمينا وزعم الزجاجي انها لغة جيدة والجمهور جعلوا ابن
لفعل المخاطب اقل من جزمها الفعل المتكلم وقالوا الاكثر الاستغناء عن هذا وهو جزم فعل المخاطب بفعل الامر بجواز جواد وسند وادتم قوموا واصل لام الطلب السكون
لان الاصل عدم الحركة لكن منع منه انها قد تكون في الابتداء والابتداء بالساكن متعذر فكسرت وقد تفتح عند سليم فاذا دخل عليها الواو والفاء وثم رجعت الى
سكونها الاصلي غالبا والثالث والرابع لم ولما اختهما في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز دخول الهمزة والاستفهام
عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب زمانه الى المضي وفاقا للمبرد لانه يقلب لفظ الماضي الى المضارع خلافا لابي موسى ونسبه لسيبويه وتنفرد
لم عن لما بمصاحبة اداة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا يجوز ان لما تفعل لان الشرط لا يليه مثبت لم تقول ان قام زيد ولا يليه مثبت لما لا تقول ان قد قام
زيد وعود لنفي والاثبات وانما لم تقع قد بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وطلبه الى الاستقبال
وتنفرد لم ايضا بجواز انقطاع نفي منفيها نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لان المعنى انه قد كان بعد ذلك شيئا مذكورا قاله الموضح في شرح
اللمحة تبعا لابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لان معنى هل اتى على الانسان حين من الدهر فالنفي انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقا انتهى بخلاف لما
فان نفي منفيها مستمر الى زمن الحال ومن ثم اي ومن اجل ان نفي منفي لم يجوز انقطاعه جاز في لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان شيئا مذكورا وامتنع في لما ان يقال
لما لم يكن ثم كان بل يقال لم يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره الى زمن المتكلم يمنع من الاخبار بانقطاعه ونعم بعد الماضي يعم الاخبار بانه يكون
فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال قال الدماميني وتنفرد لما عن لم بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها ودخلت تلك
لانها نفي لقد فعل والفعل بعد قد كقوله وكان قد واما قوله وهو ابراهيم بن علي بن هرمة احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعاذب ان وصلت وان لم
لن لم تصل فضرورة والاعاذب جمع بالعين المهملة والذال المعجمة بالعين المعجمة والراء المهملة المتباعد وتنفرد لما ايضا بتوقع ثبوته اي ثبوت منفيها نحو بل لما

بل لما يذوقوا عذاب اي الى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه ولما يدخل الايمان في قلوبكم اي الى الان ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضي ذلك والعلة فيه
ان لما لنفي قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فانها لنفي فعل ولا دلالة لها على التوقع في لما غالب لا لازم كما ان التوقع بقد كذلك ومن غير الغالب ندم ابليس ولما
ينفعه الندم ومن ثم اي ومن اجل ان لما يغلب عليها التوقع امتنع ان يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تعارض ان المصدرية ولم
فتجزم ربان وينصب بلم وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقولهم لم يوفون بالجار ومن ثم قال الفراء اصل لم لا فابدلت الالف ميما كما قال في
لن اصلها لا فابدلت الالف نونا والصحيح ولما قال الجمهور انها مركبة من لم وما وقيل بسيطة والنوع الثاني جازم لفعلين وهو احد عشرة كلمة وهي بالنظر
الخلاف في حقيقتها وعدمه اربعة انواع حرف باتفاق وهو ان بكسر الهمزة وسكون النون وهي ام الباب وحرف على الاصح وهو اذ ما فقال سيبويه انها ظرف زمان
متى تقم اقم وحرفا ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم اقم معناه ان تقم اقم وقال المبرد والفارسي وابن السراج انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم اقم
واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير لا يحقق بدليل كانت للماضي وصارت للمستقبل فيدل على انها نزع منها ذلك المعنى
البتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد زمني الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضي
مع بقاء على اصله واسم باتفاق وهو من بفتح الميم وما ومتى واي وايان واين وانى وحيثما واسم على الاصح وهو مهما فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير
اليها في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها الآية والرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وايان نحو متى اصنع الطعام تقم فون ونحو
ايان نؤمنك تأمن غيرنا والخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو اين وانى وحيثما نحو اينما تكونوا يدرككم الموت ونحو انى فانها تسحر بها ونحو
حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان والسادس ما هو متردد بين انواع الاسم الاربعة وهو اي فانها بحسب ما تضاف اليه فهي في ايهم يقم اقم معه من باب من وفي
اي الدواب تركب اركب من باب ما وفي اي يوم تصم اصم من باب متى وفي اي مكان تجلس اجلس من باب اين وهذه الكلمات كل منهن يقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا
لتعليق الحكم عليه ويسمى ثانيهما جوابا لانه مرتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال وجزاء لان مضمونه حاصل جزاء لمضمون الشرط والى ذلك اشار الناظم بقوله فعلين
يقتضين شرط قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما وهن جازم لفعلين ان اداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والابذي و
اعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يعمل عليه الا ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف
الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كحسبت ظن ومفاعيل اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع
بالمبتدأ ونسب للاخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الاخفش وقيل الاداة
والشرط جزما الجواب كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما رافعا الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد بان العامل المركب لا يحذف احد جزئيه ويبقى الاخر وفعل
الشرط وبان العامل المركب لا يفصل بين جزئيه وقد جاء الفصل نحو وان احد من المشركين استجارك واجيب بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له وقيل الجواب
مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجر ورد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور ولا يشترط في الشرط والجزاء ان يكونا من نوع واحد بل تارة
يكونان مضارعين نحو وان تعودوا نعد وتارة يكونان ماضيين نحو ان عدتم عدنا وتارة يكونان مختلفين ماضيا ومضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه
وفي الخاطريات لابن جني قال ابو بكر انها احسن لان الاعتماد في المعنى على جزاء كان وهو مضارع فكانه قال من يرد وليس مثل قولك ان تأتني اتك قال الموضح فتبعت
اورده التنزيل من ذلك فاذا فعل الشرط فيه كله كان وتارة يكونان عكسه مضارعا فماضيا وهو قليل حتى خصه الجمهور بالشعر ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه في
الاختيار نحو قوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له رواه البخاري ومنه ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت اعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف
على الجواب ننزل فيكون جوابا لان تابع الجواب جواب ورده الناظم في شرح التسهيل بهذين الحديث والآية وكونهما على الاكثر اذ خصوا هذا النوع بالضرورة
وقالوا الا انا اذا اعملنا الاداة في لفظ شرطه ثم جئنا بالجواب ماضيا كانه هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز وللاكثر ان يجيبوا عن الحديث بانه يجوز
روايته بالمعنى فليس نصا في الدليل وعن الآية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويتحصل من قول الناظم وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين تسع صور
لان الشرط له ثلاث احوال فانه يكون ماضي اللفظ او مضارعا عاريا عن لم او مصحوبا بها وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين والجزاء كذلك واذا ضربت ثلثة في ثلثة
بلغت تسعة منها ثمانية يجوز في الاختيار اتفاقا وواحدة مختلف فيها وهي ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم كما في الحديث والآية ورفع الجواب
المسبوق بماض او بمضارع منفي بلم قوي كقوله وهو زهير يمدح هرم بن سنان وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم برفع يقول والى ذلك اشار
الناظم بقوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن والذي حسن ذلك ان الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل في الجواب مع ما بعده والمراد بالخليل
هنا الفقير المختل الحال وليس المراد به الصديق والمسألة مصدر سأل يقال سأله سؤالا ومسألة ويروى مسغبة مكان مسألة وعلى هذا انشده الجوهري والمسغبة
المجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ له حذف جزؤه اي لا غائب مالي ولا عندكم حرمان على احد الاحتمالين ونحو ان لم
تقم اقوم برفع اقوم لان مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف واليه اشار الناظم بقوله ورفعه بعد مضارع وهن كقوله وهو
ابو ذؤيب الهذلي فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبقة من يأتها لا يضيرها برفع لا يضيرها وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ اينما تكونوا يدرككم الموت برفع
يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب وتخريجه عند سيبويه على نية التقديم والتأخير او اضمار الفاء والاول عنده
اولى لان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع والمبرد يقطع بتقدير الفاء فيهما لان ما يحل محلا يمكن ان يكون لا ينوى به غيره
وهذا لا نحر بان تتعين لان التقديم والتأخير يحوج الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسألة لان الفرض انه الجواب والاعتماد

باب نواصب الفعل

الفاء مع غير القول مختص بالضرورة وفعل الشرط في الشرط ستة امور احدها ان يكون فعلا غير ماض المعنى فلا يجوز ان قام زيد امس واما قوله تعالى ان كنت
قلته فقد علمته فالمعنى ان يثبت اني كنت قلته والثاني ان لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لا يقم والثالث ان لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس والرابع
ان لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز ان ما يقم ولا ان لن يقوم اذا تمهد ذلك فنقول كل جواب يصح جعله شرطا بان كان ماضي اللفظ دون المعنى مجردا من قد
وغيرها او مضارعا مجردا من قد وغيرها او منفيا بلم او لا فالاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضي على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة
نحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف قاله الشارح وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف وكل جواب يمتنع جعله شرطا للخلوة عما ذكر فان
الفاء يجب فيه لربطه بشرطه لان الجزم الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى
من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك والممنوع جعله شرطا الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير فهو مبتدأ
وقدير خبره وعلى كل شيء متعلق بقدير فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها قلت مقتضى بابها ان عملها في الظرف وعديله مما فيها من رائحة الفعل
وذلك لا يمنع التقديم والجملة الطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقس عليه بقية انواع الطلب الامر والنهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام و
العرض والتحضيض والتمني والترجي ولا نطيل بامثلتها فانك تنال بالمثال الواحد ما لا يناله الغبي بالف شاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية وان و
قد اجتمعا في قوله تعالى وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده فجملة من ذا الذي ينصركم اسمية لان صدرها اسم وهو من وطلبية لان فيها استفهاما وهي مبتدأ
وذا اسم اشارة خبرها والذي نعت له او بيان ويحتمل ان يكون ذا ملغاة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط والتي فعلها ماضي المعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت قال الموضح في شرح الشذور وقال الشاطبي هو على اضمار قد اي فقد صدقت والتي فعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين خيرا
او مقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او بتنفيس نحو وان تعاسرتم فسترضع له اخرى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله او لن نحو وما
تفعلوا من خير فلن تكفروه او ما نحو فان توليتم فما سألتكم عليه من اجر نحو ان تقم فما اقوم والحاصل ان الفاء تدخل لامتناع الجملة من ان تقع شرطا اما لذاتها
ولما اقترن بها نفي او اثبات فالاول ثلاثة انواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية والتي فعلها جامد والثاني ثلاثة انواع ايضا قد لفظا او تقديرا والتنفيس
وسوف وقد تحذف الفاء في الندرة كقوله لابي بن كعب لما سأله عن اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخاري او في الضرورة كقوله وهو عبد الرحمن بن حسان
من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان اراد فالله يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرده الحديث
المتقدم ونحو قوله ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى سيلفى على طول السلامة نادما فيلقى بالفاء او بسقوط من الفم يعني وحذف الى الربط بالفاء اشار الناظم بقوله
واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل ويجوز ان تغني اذا الفجائية في الربط لانها اشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب
بما بعدها فقامت مقامها ان كانت الاداة الجازمة ان لانها ام باب الجوازم الشرطية لانها تشبه ان في كونها ام باب الشروط غير الجوازم والجواب فيهما جملة اسمية موجبة
غير طلبية وغير مقرونة بان التوكيدية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة اذا هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية ونحو اذا دعاكم دعوة
من الارض اذا انتم تخرجون فجملة تخرجون جواب اذا الشرطية مربوطة باذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية تأكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار
الذين كفروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية ونحو اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون جواب اذا الشرطية مربوطة باذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء
واذا الفجائية تأكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في الجزاء سادة مسد
الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد ولو قيل اذا هي شاخصة او فهي شاخصة كان سديدا انتهى والى خلف اذا الفجائية للفاء اشار
الناظم بقوله وتخلف الفاء اذا المفاجأة وصل واذا انقضت الجملتان جملة الشرط وجملة الجواب ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء او بالواو فلك جزمه بالعطف
على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا او جملة ورفعه على الاستئناف ونصبه بان مضمرة وجوبا لان مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه
فاشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام وهو قليل قرأ عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع على الاستئناف وباقيهم بالجزم عطفا على لفظ يحاسبكم و
قرأ ابن عباس وابو حيوة والاعرج في غير السبع بالنصب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء وقرئ بهن اي بالرفع والنصب والجزم ايضا في قوله تعالى ومن يضلل الله فلا هادي
له ويذرهم فالرفع على الاستئناف وبه قرأ ابو عمرو وعاصم مع الياء والباقون مع النون والجزم بالعطف على محل جملة فلا هادي له وبه قرأ الكسائي وحمزة
مع الياء والنصب بان مضمرة وجوبا بعد الواو ولم اقف على من قرأ به والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من بعد الجزاء ان يقترن بالفا او الواو بتثليث
قمن واذا توسط المضارع المقرون بالفاء او الواو بين الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب فالوجه الجزم بالشرط على العطف لجزم لفظا او محلا ويجوز النصب بان مضمرة
وجوبا بعد الفاء او الواو واليه اشار الناظم بقوله وجزم او نصب لفعل اثر فا او واو ان بالجملتين اكتنفا وامتنع الرفع اذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب قال سيبويه
عن قولك ان تأتني فتحدثني او وتحدثني احدثك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب في قوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا
يخش ظلما ما اقام ولا هضما الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضم اخاه اذا لم ينصفه ونابل الظلم بالهضم
مع انه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب في مسألة التوسط امثل منه في مسألة التأخر لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل
الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهي ونحوها قاله الشاطبي ونقل عن الكوفيين انهم اجروا ثم مجرى الفاء والواو ويقولون ان تأتني ثم
تحدثني اكرمك بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله
بنصب يدركه وهي قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان وابرهيم النخعي والجزم قراءة الجماعة وهذه القراءات لم يثبتها البصريون

بما حكاه الشذور ومما فصل يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان لكونها مقرونة بلا النافية كقوله وهو الاحوص فخاطب مطرا وكان مطر من بعم الخلق وتحته
امراة جميلة فطلقها فلست لها بكفؤ والا يعل مفرقك الحسام فحذف الشرط للدلالة فطلقها عليه وابقى جوابه اى والا تطلقها يعل وقد يتخلف واحد من ان ولا
بلا وقد يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن الانبارى في الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبا به قال الشاطبي وهذا نص في الجواز والثاني
نحو وان امراة خافت فحذف الشرط مع انتفاء افتران بلا والثالث كقوله متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر ولم ينج الا الصفاد بزيد اى متى تثقفوا تؤخذ فحذف
الشرط مع انتفاء الامرين والقسر القهر والظنة بكسر المثلثة التهمة والصفاد بكسر المهملة ما يوثق به الاسير من قيد وغيره ويجوز حذف ما علم من جواب شرط كما
نحو وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فتاتيهم باية فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه
والتقدير فافعل وهو شرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع لهم باية او سلما تصعد الى السماء فتنزل منها باية
فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع
لهم باية او سلما تصعد به الى السماء فتنزل منها باية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وابقاء الاداة كقول النمر بن تولب فان المنية من يخشها فسوف تصادفه
اينما اى اينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب شرط في قوله كان جاء صاحبها والا استمتع بها فحذف من الاول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فان جاء
صاحبها فردها اليه وان لم يجئ فاستمتع بها ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى ولا يصح جعله جوابا صناعة اما لكونه جملة اسمية
مجردة من الفاء نحو ظالم انت ان فعلت اى انت ظالم ان فعلت واما لكونه جملة منفية بلم مقرونة بالفاء نحو قوله فلم ارقد ان نمت واما لكونها مضارعا مرفوعا
نحو ما عوا قوم ان هنت والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا للدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام
فلا يتقدم عليها الجواب ولالتزام العرب كون الفعل الثاني للاداة ماضيا كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما الجملة الاسمية
فلعدم اقترانها بالفاء واما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفي بلم لا يدخل عليه الفاء واما رفع المضارع فانه يتاتى جعله جوابا وذهب
الكوفيون والمبرد وابو زيد الى انه لا حذف والمتقدم هو الجواب واجابوا عن الاول بان الفاء انما لم تدخل لانها انما تناسب الصدر لا فيما خلف عن العمل ولا عمل
مع التقديم وعن الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي بلم اجازه الزمخشري فلم تقلوهم الاية ان يكون التقدير ان فخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان
رفع المضارع لضعف الحرف ان يعمل موخرا وجميع ذلك جميع ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم اخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص
بعد التعميم بخلاف من بنى كلامه من اول الامر على الشرط فان الجواب المعنوي متاخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب في بقاء الشرط وعكسه
اشار الناظم بقوله والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد ياتي ان المعنى فهم وكان الدال على جواب الشرط ما تاخر من جواب قسم سابق عليه اى على الشرط نحو لئن
اجتمعت الجن والانس الاية وكما على ان ياتون بمثل هذا القران لا ياتون بمثله فجملة لا ياتون بمثله جواب قسم سابق على الشرط وهو ان بدليل على تقدمه
تقدم اللام في لئن لانها موطئة القسم قبلها وجواب الشرط محذوف استغناء عنه بجواب القسم كما يجب اغناء بجواب الشرط عن جواب قسم تاخر عنه نحو ان تقم والله
اقم فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو اقم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة الاعتناء بالمتقدم
والى ذلك الاشارة بقول الناظم واحذف لدى اجتماع الشرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر واذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل
الجواب للشرط مع تاخره ولم يجب خلافا لابن مالك في التسهيل والكافية وخالفه في ذلك النظم فقال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر نحو زيد والله
ان يقم اكرمه والارجح مراعاة الشرط تقدم او تاخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وانما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي
خبر لان سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدا او اسم كان
ونحوه ولا يجوز جعل الجواب للشرط مع تاخره عن القسم ان لم يتقدمهما ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد اقم خلافا لابن مالك في قوله في النظم وربما رجح بعد
قسم شرط بلا ذي خبر مقدم وخلافا للفراء في اجازته ذلك واما ما اسند لابن وهو قوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا
واركب حمارا بين سرج وفروة واعر من الخاتم صغرى شماليا فهو عند البصريين ضرورة واللام لئن زائدة لا موطئة للقسم وهذان البيتان قالتهما امراة
عقيلية وحيث حذف الجواب جوازا او وجوبا اشترط في غير الضرورة مضي الشرط لفظا او معنا كما مثلنا فلا يجوز انت ظالم ان يفعل ولا والله ان تقم لا تقم
لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفرا واجازه بقية الكوفيين مطلقا واحترز بقولي في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله لئن تك قد ضاقت عليكم
بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع غير منفي بلم واذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فان كان بعطف فاطلق
ابن مالك ان الجواب لاولهما السبقه وفصل غيره فقال ان كان العطف بالواو او بالفاء فالجواب لهما لان الواو للجمع نحو ان تاتني وان تحسن الي احسن اليك وان كان العطف
باو فالجواب لاحدهما لان او لاحد الشيئين نحو ان جاء زيد او ان جاء عمرو فاكرمه او فاكرمهما وان كان العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جوابا للاول وان كان
بغير عطف فالجواب لاولهما والشرط الثاني مقيد للاول كالمقيد بحال موقعه كقوله وان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم فتجدوا جواب ان تستغيثوا
وان تذعروا قيد لها المعنى مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل الاستفهام على الشرط فعن يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه
للشرط فقاسا على مسالة تقدم القسم على الشرط نحو ان قام زيد يقوم فصل في او وهي لو على ثلاثة اوجه وضعفها فيكون منها احدها ان تكون مصدرية فترادف ان المصدرية
في المعنى والسبك الا انها لا تنصب واكثر وقوعها في الماضي والمضارع بعد ود نحو ودوا لو تدهن اى الادهان او يعد يود نحو يود احدهم لو يعمر اى التعمير ومن
القليل قول قتيلة صغرية بالقاف والتاء المثناة فوقية بنت النضر بن الحارث الاسدية تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل اباها النضر صبرا بالصفراء بعد ان انصرف

باب نواصب الفعل

من غزوة بدر ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيض المحنق اى ما كان ضرك منك وسبب قتل النبي صلى الله عليه وسلم اباها انه كان يقرأ اخبار العجم ويقول محمد يا تيكم
باخبار عاد وثمود وانا اتيكم باخبار الاكاسرة والقياصرة يريد بذلك اذى النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت وهو من جملة ابيات انشدتها بين يديه قال لو
سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بغين والظاء المعجمة وفي القاموس الغيظ الغضب
او شدته او سورة اوله او المحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من احنقه بالحاء المهملة اذا اغاظه فهو تاكيد للمغيظ ولو المصدرية لا جواب لها وممن ذهب الى مصدريتها
لو الفرا وابو علي الفارسي وابو البقاء والتبريزي وابن مالك وذهب الاكثرون الى المنع ويدعون ان لو في نحو يود احدهم لو يعمر شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفا
والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك قال في المغني ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون
عطف يدهنوا بالنصب على يدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا وجوابه ان لو انما
دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت ان بينها انتهى ولو المصدرية اذا وليها الفعل الماضي بقي على مضيه والفعل المضارع تخلص للاستقبال كما في
المصدرية كان والوجه الثاني من اوجه لو ان تكون للتعليق اى تعليق الجواب على الشرط في المستقبل فترادف ان الشرطية الا انها لا تجزم على الافصح كقوله وهو قيس بن
الملوح مجنون ليلى ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب فلو تلتقي شرط ولظل
جوابه والاصداء جمع صدى بالقصر وهو الذي يجيبك بمثل صوتك من الجبال وغيرها والصدى ايضا ذكر البوم والرمس القبر وترابه والاول عن القاموس بالكسر
والثاني عن الصحاح والسبسب مهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية يهش بوزن ناح من هش بكسر العين قال في الصحاح هششت لفلان
بالكسر اهش هشاشة اذا ارتحت له اشتهى والطرب خفة تعتري الانسان لسرور او حزن وصوت بكسر اللام متعلق بيهش متعلق بظرف محذوف حال من المتعلق بيهش والتقدير يهش لصوت
صدى ليلى ويطرب له واذا كانت لو للتعليق في المستقبل ووليها فعل ماض لفظا اول بالفعل المستقبل معنى كما ان ان كذلك نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية
ضعافا خافوا عليهم اى ان شارفوا ان يتركوا وانما اول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات قاله في المغني
وانكر ابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور مجيء لو للتعليق في المستقبل قال ابن الحاج ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان
قال ابن الناظم وعندي ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية لا حجة فيه لصحة حمله على المضي انتهى
ورد عليه الموضح في المغني بايات ومثال وشاهد فلينظر منه ومثالها مضارع تخلص للاستقبال كقوله لا يلفك الراجوك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما
كما ان ان الشرطية كذلك الوجه الثالث ان تكون للتعليق اى لتعليق الجواب على الشرط في الزمن الماضي وهذا القسم هو اغلب اقسام لو واليه اشار الناظم
بقوله لو حرف شرط في مضي ويقل ايلاؤه مستقبلا لكن قبل ثم هي مع الماضي مفيدة لثلاثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها
والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي وهو الوجه وما يذكر به فارقت ان فان ان لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشائع بان يا ابو على الشرط
بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي الا ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد لم تجئ قلت لو جئتني اكرمتك وفي الابتداء
من الازمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الرازي والحق قول الزجاج ان المتقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا انتهى الثالث الامتناع وقد
اختلف النحاة في افادتها اياه على ثلاثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا الى امتناع الجواب جميعا ورده
فيما في المعنى والثالث انها تقتضي امتناع شرطها دائما مثبتا كان او منفيا خلافا للشلوبين ولا تقتضي امتناع جوابها خلافا للمعربين ثم ان لم يكن لجوابها سبب
غير ذلك الشرط لزم امتناعه ايضا للملازمة له شرعا او عقلا او عادة فالاول نحو قوله نعم ولو شئنا لرفعناه بها فلو دالة على ان مشيئة الله تعالى لرفعه
هذا المنسلخ منتفية ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسلخ منتفيا اذ لا سبب لرفعه الا المشيئة وقد انتفت فتكون منفية لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة
كما ان ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى
بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفيا لان انتفاء السبب الحسي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم
العقلي والثالث كقوله لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اى السموات والارض ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الالهة لانه لازم له على وفق العادة
عند تعدد الحاكم من التنازع في الشيء وعدم الاتفاق عليه فينتفي الفساد بانتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي والا بان كان للجواب سبب غير
شرطها لم يلزم ولا امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا فانه لا يلزم انتفاء طلوع الشمس
ولو منه الاثر المروي عن عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف الله انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان
له سببان احدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثاني الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف
لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب هنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم
الموافقة على عدم المعصية لانها اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا الاثر بهذا
اللفظ الى النبي صلى الله عليه وسلم فقد وهم وانما الوارد ما رواه ابو نعيم في الحلية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى ابي حذيفة انه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله تعالى ما عصاه
وتارة يكون بالمساوي كقوله صلى الله عليه وسلم في درة بنت ام سلمة لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة رواه الشيخان فان حلها له عليه الصلاة والسلام
منتف من وجهين كونها ربيبة وكونها ابنة اخيه من الرضاع وكلاهما مناسب للمنع ثم الحكم تارة يكون بالادون كقولك في من عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع
وما مكسا وبان في منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك في ما حلت لي لنسبتك عليها منتف من جهتين اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع ادون من حرمة

والثاني تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب

الى ان امتناع الجواب ... [illegible]

النصب واذا كانت لو للتعليق في الماضي ووليها مضارع اول بالماضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وان مضارع تلاها صرفا نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لو
اطاعكم لعنتم وتختص لو مطلقا شرطية كانت او مصدرية بالفعل على الاصح والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهي في الاختصاص بالفعل كان ويجوز ان يليها قليلا اسم
مرفوع معمول لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالاول كقول عمر لابي عبيدة لو غيرك
قالها يا ابا عبيدة وكقول الهذلي وهو المتلمس الضبعي اخلاي لو غير الحمام اصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب فغير فاعل الفعل محذوف يفسره اصابكم والتقدير لو اصابكم
غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمي بمعنى العتاب وقولهم في المثل لو ذات سوار لطمتني اخذا من قول حاتم الطائي
حين لطمته جارية وهو ماسور في بعض احياء العرب وسبب اللطمة ان صاحبة المنزل امرته ان يفصد ناقة لها لتاكل دم فصدها فنحرها فقيل له في ذلك فقال هذا فصدي
فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير لو لطمتني ذات سوار وذات سوار الحرة لان الاماء عند العرب
لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان علي ذلك والثاني لو زيدا اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان خاتما والرابع كقوله لو بغير الماء
حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري فقيل لو اسم هو في الظاهر مبتدأ وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تخريجه فقال الفارسي حلقي
فاعل فعل محذوف وشرق خبر مبتدأ محذوف والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدأ اخرا واخرجه غيره على اضمار كان الشانية واسمها وجملة
ما بعد لو اسمية خبر كان ويجوز ان يلي لو كثيرا ان المشددة الموصولة وصلتها نحو ولو انهم صبروا وهو موضوعها عند الجميع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه
وجمهور البصريين مبتدأ ثم قيل لا خبر له لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المبتدأ اي ولو ثابت صبرهم حذو
انه لهم اما حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو صبرهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل بثبت مقدرا اي ولو ثبت
صبرهم والدال عليه ان فانها تعطي معنى الثبوت كما قال النحاة الجميع ان لو اقتضت بعدها الموصولة من كون ان وصلتها في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا
في لا اكلمه ما ان في السماء نجما اي ما ثبت اي في السماء نجما ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل وبعده ان الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من ادوات الشرط
الا مفسرا بفعل بعده الا كان والمفرد بل ابعد ان كان الموضح في شرح بانت سعاد واليه اشار الناظم بقوله لكن لو ان بها قد تقترن واختصت ان من بين سائر الاول
بالاسم المرفوع بالوقوع بعدها كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن وجواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض وضعا وهو اي الماضي وضعا اما مثبت
فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا وقال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لانها
تدل على تاخر وقوع جواب عن الشرط وتراخيه عنه كما ان اسقاطها يدل على التعجيل اي ان الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لو نشاء لجعلناه حطاما
وحذفت في لو نشاء جعلناه اجاجا اي انزلناه من المزن من غير تاخير والفائدة في تاخير جعله حطاما وتقديم جعله اجاجا ان تشديد العقوبة اي اذا استوى الزرع
على سوقه وقويت به الاطماع جعلناه حطاما كما قال الله تعالى حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازينت انتهى واما منفي بما عطف على العقوبة فالامر بالعكس اي الاكثر
تجرده من اللام ويقل اقترانه بها فالاول نحو ولو شاء ربك ما فعلوه والثاني نحو ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي وادخل اللام على ما النافية
ولا تدخل اللام على ناف غيرها وتقدم في باب ان توجيه ذلك قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية مقرونة باللام نحو ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير صرح بذلك
ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في لمثوبة جواب لو وان بين الماضي والاسم تشابها من هذه الجهة قال الزمخشري وانما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على
استمرار مضمون الجزاء وقيل الجملة مستانفة صرح به ابو حيان في البحر فقال اللام في لمثوبة لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وهو احد احتمالي الزمخشري او جواب لقسم
محذوف وصرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها جملة اسمية فهي جواب قسم وارتضاه في المغني قال والاولى ان يكون لام مثوبة لام جواب
القسم بدليل كون الجملة اسمية واما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف انتهى وان لم في هذين الوجهين الاخيرين وهما
الاستئناف وجواب القسم للتمني فلا جواب لها على الاصح للاول الوجه الرابع من اوجه لو ان تكون للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضائع
وابن هشام وهي قسم براسها فلا تحتاج الى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى التمني الوجه الخامس ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره
في التسهيل الوجه السادس ان تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق قاله ابن هشام اللخمي وغيره فصل في اما بفتح الهمزة وتشديد الميم وهي حرف شرط
اي مضمن معنى الشرط وحرف توكيد دائما وحرف تفصيل غالبا يدل على المعنى الاول وهو الشرط لزوم الفاء بعدها غالبا نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق
من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الجزاء لا يعطف الخبر على مبتدائه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح الاستغناء
عنها ولا عطفها الخبر على مبتدائه تعين انها فاء الجزاء وان اما للشرط ويدل على المعنى الثالث وهو التفصيل استقراء مواقعها وعطف مثلها عليها نحو فاما
اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فاما الذين اسودت وجوههم واما الذين ابيضت وجوههم فاما من اعطى واتقى واما من بخل واستغنى الايات الثلاث وقد لا
تكرر استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها في موضعه فالاول نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا
بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وفيه في المعنى واما الذين كفروا فلهم كذا وكذا والثاني هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب
واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ الاية وفيه في المعنى قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون امنا به وذلك مبني على ان المراد بالمتشابه من القران ما استاثر
الله تعالى بعلمه اي اختص به ولا طريق للمخلوق الى معرفته منه سبحانه وتعالى وهذا التقدير الذي قدره الموضح في هذه الاية هو احد ادلة
الحشوية في جواز الخطاب بالمهمل وتقدير الدليل منه انهم قالوا الوقف على قوله تعالى وما يعلم تاويله الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستانفا اذ لو
لم يقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا على قوله الا الله فاذا ابتدئ بقوله يقولون امنا به كان المراد به قائلين امنا به فيكون حالا

في أما

ولولا

باب لو الشرطية

وهو بالحال لانه لا يخلو اما ان يكون حالا عن الله وعن الراسخين في العلم او عن الله تعالى او الراسخين في العلم قالوا امنا به كل من عند ربنا وذلك في حق الله تعالى محال او يكون
حالا عن الراسخين في العلم فقط وحينئذ تختص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو ايضا غير جائز لانه مناف للقاعدة المقررة في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فثبت ان الوقف على قوله تعالى الا الله واجب واذا كان الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله تعالى بما لا نفهمه وهو المهمل واجيب عنه بانه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا
لبس كقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة فنافلة حال من المعطوف فقط وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وانما هو يعقوب دون اسحق قاله العربي ومن تخلف التفصيل قولك
اما زيد فمنطلق هذا هو المنقول وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبا او احدهما الى الانطلاق فيعود على
هذا التفصيل اي واما عمرو فليس كذلك واما المعنى الثاني وهو التوكيد فقد ذكره الزمخشري فقال اما حرف يعطي الكلام فضل توكيد بالمعنى اي زيادة توكيد تقول على هذا
زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب فزعم ان ذلك التوكيد مستخرج من كلام سيبويه حيث
فسرها بمهما يكن من شيء قال الزمخشري وهذا التوكيد المفسر بقابلية بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى وقال الطيبي ما معناه وتحريره مهما قدر من الموانع
والحوادث فانه لا يمنع زيدا من الذهاب فانه بصدد الذهاب لا محالة انتهى وهي نائبة عن اداة الشرط وجملته وموضعهما صالح لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط
وليست اما بمعنى مهما شرطها لانها حرف والحرف لا يصلح ان يكون بمعنى اسم فعل قاله المرادي ولهذا المذكور من النيابة تؤول بمهما يكن من شيء كما يؤخذ من تفسير سيبويه
السابق قال الموضح في الحواشي فتبين في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تامة والمعنى مهما يوجد شيء من موانع مصلحة جوابها فجوابها ثابت للمسند اليه فما ظنك
اذا انتفت الموانع وانما عمم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حدث خاص لانه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع مواردها ويلخص انها تفيد ثلاثة
امور احدها التوكيد اذ معنى قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق لا محالة والثالث معنى التفصيل وهو لا تشعر به مهما ولهذا لا يكاد يتغير عليها الامر في نثر يجزي مثلها
معطوفة عليها وقد تخلو من هذا بل قولهم اما العلم فعالم واما علما فانت ذاهب كما حكاها سيبويه انتهى وكون اما تتعدد بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا
قلنا اما زيد فمنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط وانيبت اما مناب ذلك وعلى القولين لا بد لها من جملة ولا بد
لها من فاء تالية لتاليها اما زيد فمنطلق ولا اما ان يقال اما فزيد منطلق فجعل الفاء في صدر الجواب جهة كما هي مع غير اما من ادوات الشرط ولكن حول هذا الاول
مع اما زاد من قبحه لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه ففصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة احدها المبتدأ كما مثلنا والثاني الخبر نحو
اما في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب لفظا او محلا نحو واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث
والخامس اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه والسادس ظرف نحو اما اليوم فاضرب زيدا والى ذلك اشار الناظم بقوله اما كمهما يك من شيء
وفا لتلو تلوها وجوبا الفا الا ان دخلت الفاء على قول قد طرح اي حذف استغناء عنه اي عن القول بالمقول فيجب حذفها معه للاستغناء عنها بالمقول كقوله تعالى فاما
الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم فاكفرتم مقول لقول محذوف والقول ومقوله جواب اما اي فيقال لهم اكفرتم ولا يحذف الفاء في غير ذلك الا في ضرورة
كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب اي فلا قتال فحذف الفاء ضرورة قال ابو الفرج هذا البيت مما يجيء به قديما بنو اسد بن ابي العيص
امية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية لا جمع عرضة بمهملتين وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الابل او في
ندور نحو قوله اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله الحديث اخرجه البخاري والاصل فما بال وما استفهامية مبتدأ وبال بمعنى شان خبرها والى حذف
الفاء اشار الناظم بقوله بحذف ذي الفا قل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا فصل في ذكر وجهي لوما ولولا على ما في النظم لولا ولوما وجهان احدهما ان يدلا على امتناع جوابهما
لوجود تاليهما فيختصان بالجملة الاسمية واليه اشار الناظم بقوله لولا ولوما يلزمان الابتداء اذا امتناعا بوجود عقدا نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وقوله لولا الاصا
للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رجاك رضاء وبهذا رد على المالقي حيث زعم ان لوما لا تاتي الا للتخصيص وكون المرفوع بعد لولا مبتدا هو الصحيح وهو قول سيبويه
وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول الفراء وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاه الفراء عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال
الجمهور يجب في الخبر ان يكون كونا عاما محذوفا وذهب غيرهم الى انه يجوز ان يكون كونا مطلقا والتقدير لولا انتم موجودون ويحتمل ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود
فيجب ذكره ان لم يعلم دليله فاذا حذف وذكره والجزء في هذه الاية يحتمل ان يكون كونا مطلقا والتقدير لولا انتم موجودون ويحتمل ان يكون كونا مقيدا والتقدير لولا
انتم صددتمونا عن الهدى بعد اذ جاءنا بدليل انحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم اقف على الخلاف في المرفوع بعد لوما ولم يبعد مجيئه والوجه الثاني ان
يدلا على التخصيص بمهملة ومعجمتين واليها اشار الناظم بقوله وبهما التحضيض مز فيختصان بالجمل الفعلية لان التخصيص طلب بحث وازعاج ومضمون الجمل الفعلية
حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدث نحو لولا انزل علينا الملائكة ونحو لوما تاتينا بالملائكة وتساويهما في افادة التخصيص والامتناع
بالافعال هلا والا بفتح اولهما وتشديد اللام في الاولين وتخفيفها في الثالث نحو هلا ضربت زيدا والا اهنته والا استمر فتاب والى ذلك اشار الناظم بقوله
وهلا الا الا اولينها الفعلا واما قوله فنذ تسقوا ليلى شفيعها مقدره وهلا كان هو اي الشان وقد يلي حرف التخصيص اسم متعلق بفعل على جهة كون الاسم
معمولا للفعل وذلك الفعل اما مضمر نحو قوله تعالى لجابر حين اخبره بانه تزوج ثيبا فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك فبكرا متعلق بفعل محذوف اي فهلا تزوجت
او ظاهر مؤخر من حرف التخصيص نحو قوله تعالى ولولا اذ سمعتموه قلتم فلولا بمعنى هلا وفي المعنى انها هنا للتوبيخ واذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل ظاهر مؤخر من تقديم
وسمعتموه مجرور باضافة اذ اليه اي هلا قلتم اذ سمعتموه واليها اشار الناظم بقوله وقد يليها اسم بفعل مضمر علق او بظاهر مؤخر هنا باب الاخبار بالذي
وفروعها التي واللذين واللتين والذين واللاتي وبالالف واللام وكثيرا ما يضاف الى الاخبار لقصد الاختصاص او تقوية الحكم او تشويق السامع او اجابة
الممتحن او قوة ملكه في التصرف في الكلام ولذلك يسميه بعضهم في الفصل الاول باب السبك اي سبك النحوي وهي تسمية قديمة وقد بالغ فيه النحويون ووضعوا له

ابواب النحو كباب الفاعل والمبتدا والخبر ونواسخهما جميع المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك ليحصل المطالب بالامتحان به ملكة يقوى بها على التصرف وهو باب واسع وضعوا النحويون للتدرب في الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين لابنية وهي كيف تبني كذا مثل كذا في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين احدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه الفصل الاول في بيان حقيقته وهي ان تدخل الموصول على اول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه والكاف في وانما على معنى ذلك الاسم ثم تعوض عن ضمير ذلك مكانه على حسبه في الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون الموصول ايضا مطابقا للضمير فيما تقدم ثم تصير ذلك الاسم الذي اردت الاخبار عنه خبرا عن الموصول وباقي الجملة صلة الموصول وبيان ذلك انك اذا قيل لك اخبر عن زيد المبتدا من قولنا زيد منطلق بالذي فتعان تحتاج ها هنا الى ذلك الكلام الذي فيه زيد فاعمل فيه اربعة اعمال احدها ان تبتدئه بموصول يكون في موضع رفع بالابتداء مطابق لذلك الموصول كزيد في تذكيره وافراده وذلك الموصول المطابق لزيد هنا ذكره هو الذي الواقع في الابتداء العمل الثاني ان تؤخر زيدا الى اخر التركيب لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول العمل الثالث ان ترفعه ان زيدا على انه خبر للذي العمل الرابع ان تجعل في مكانه اي مكان زيد الذي تنقله عنه ضميرا مطابقا له في معناه وفي اعرابه فتقول الذي هو منطلق زيد فالموصول وهو الذي مبتداء من حيث كونه موصولا يحتاج الى الصلة وعائدها ومن حيث كونه مبتدا يحتاج الى خبره مبتدا جملة وهو منطلق مبتدا وخبر على الترتيب والجملة من المبتداء والخبر صلة الذي والعائد منها الى الموصول الضمير المرفوع على الابتداء الذي حل به خلفا عن زيد فاعرابه الذي هو الان وهو زيد كما الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله ما قيل اخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتداء قبل استقر وما سواهما فوسطه صلة عائدها خلف معطي التكملة وقد تبين بما شرحناه ان زيدا في المثال المذكور مخبر به لا عنه وان الذي بالعكس اي مخبر عنه لا به وذلك خلاف ظاهر السؤال وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا السؤال ان زيدا مخبر عنه وان الذي مخبر به فوجب تاويل كلامهم على اوجه احدها لابن عصفور انهم ارادوا بقولهم الاخبار بالذي ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الاخبار الذي تعبر عن المسمى بالذي فاذا قيل اخبر عن زيد بالذي كان على معنى عن مسمى زيد في حال التعبير لتعنه بالذي وثانيها الابن الضايع بمعجمة ومهملة الاقرب ان يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فعبر وا عنه بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثالثها انه على القلب وان بمعنى الباء ورابعها انه لما كان الخبر هو المبتداء في المعنى صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه واذا كان المخبر عنه مثنى او مجموعا على حده او مؤنثا جئت بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر المبتداء والى ذلك اشار الناظم بقوله وبالذين والذين والتي اخبر مراعيا وفاق المثبت تقول في نحو بلغت من اخويك الى العمرين بكرا الواه رسالة اذا اخبرت عن التاء من بلغت بالذي الذي بلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا فانا مبتداء وانا خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير مستتر في بلغ لانه امكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله وان اخبرت عن اخويك بالتثنية قلت اللذان بلغت منهما الى العمرين رسالة اخواك فاللذان مبتدا واخواك خبره وما بينهما صلته وعائدها ضمير التثنية المجرور بمن وان اخبرت عن العمرين بالجمع قلت الذين بلغت من اخويك اليهم رسالة العمرون فالذين مبتداء والعمرون خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير الجمع المجرور بالى وان اخبرت عن الرسالة قلت التي بلغتها من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فالتي مبتداء ورسالة خبره وما بينهما صلة وعائدها الهاء من بلغتها وكان حق ضمير الرسالة ان يكون كلاهما منفصلا ويكون التقدير التي بلغت من اخويك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث امكن الاتصال فقدم الضمير ووصله بالفعل لانه اذا امكن الوصل لم يجز العدول عنه الى الفصل الا في الضرورة وح اي حين اذ قد وصلته فيجوز لك حذفه واثباته لانه عائد متصل منصوب بالفعل وتقدم في باب الموصول ان العائد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت ايديهم ومن شرط الضمير العائد الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان تخلفا عن حاضر واجاز ابو ذر الخشني المطابقة في الخطاب فتقول في الاخبار عن تاء الخطاب التي ضربت انت ويلزمه اجازة ذلك في المتكلم نحو الذي قمت انا ولا قرق ورد بانه يلزم ان يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدا وذلك خطاء والخبر في هذا الباب واجب التاخير عند الجمهور ونقل ابن العلج عن المبرد انه يجيز تقديمه خبرا عن الذي او مبتدا الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه في هذا الباب يجب استحضارها عند ارادة الاخبار اعلم ان الاخبار بالذي له احكام وعمها من التانيث والتثنية والجمع اشترط للمخبر عنه سبعة شروط احدها ان يكون قابلا للتاخير لما مر من ان يجب تاخيره فلا يخبر عن ايهم في الاستفهام من قولك ايهم في الدار لانك تقول ح الذي هو في الدار ايهم فتزيل الاستفهام عن صدريته واجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه نحو ايهم الذي هو في الدار فايهم خبر مقدم والذي مبتداء مؤخر وقال ابن الضايع بل ايهم مبتدا والذي خبره والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا وكذا القول في جميع اسماء الاستفهام واسما الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان على القول بان له صدر الكلام لا يخبر عن شيء منها كونا من اذا له ماله صدر الكلام عن صدريته وبيان ذلك انك تقول في الاخبار عن اسم الشرط من قولنا ايهم يكرمني اكرمه الذي هو يكرمني اكرمه وعن كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت الذي اياه عبد ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما احسن زيدا الذي هو احسن زيدا ما وعن ضمير الشان من قولنا الذي هو زيد قائم هو فتزيل ما له صدر الكلام عن صدريته ومانع اخر وهو ان الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله اما في مسئلة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به واما في مسئلة كم فلان الضمير لا يميز واما في مسئلة كم الخبرية فلان الضمير لا يضاف واما في مسئلة ما التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه بافعل في التعجب واما في مسئلة ضمير الشان فعلى ان ضمير الشان لا يتقدم على الجملة الواقعة ... وفي التسهيل ان الشرط ان يقبل اوسم وخلافه التاخير وذلك لان الضماير المتصلة كالتاء ان قمت يخبر عنها مع انها لا تتاخر ولكن ينا خلفها ... وبصير المتكلم غايبا لعوده على الذي فلذلك عزا الى التسهيل ... الذي جاء زيدا بالحال والتمييز ... ملازم للتنكير لانك لو قلت في جاء زيد ضاحكا ... الذي جاء زيد اياه ضاحك والتي ... ان تضمين بالمشتق مشتق التعمير في الاول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع لان الحال والتمييز لا يكونان الا واجب التنكير وكذا القول في نحوه وهذا التقييد وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله قبول تاخير وتعريف لما اخبر عنه هيهنا قد حتما لم يذكره الناظم في التسهيل بهذا اللفظ وذكره

بالقصد

باب لو الشرطية

بلفظ غيره فقال منوبا عنه بضمير قال شراحه ابو حيان ومتابعوه والمرادي وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله منويا عنه بضمير اي لذلك الاسم الذي تريد ان تخبر عنه وتحترز بذلك من الاشياء التي لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة واسماء الافعال انتهى الشرط الثالث ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالاجنبي في صحة وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربت زيدا فانه يصح وقوع مثلا موقعه في تركيب اخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الهاء في زيد ضربته فلا يصح وقوع اجنبي موقعها لفوات العائد الى المبتدا فلا يخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته لانها لا يستغني عنها بالاجنبي نعم وبكر لما ذكرنا وانما امتنع الاخبار عما هو كذلك لانك لو اخبرت عنه لقلت الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل وهو هو المتاخر في التركيب هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الان وهو الهاء خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا بالفعل فنقلته واخرته ثم هذا الضمير المنصوب المتصل وهو الهاء من ضربته ان قدرته رابطا للخبر بالمبتدا الذي هو زيد بقي الموصول هو الذي بلا عائد وان قدرته عائدا على الموصول بقي الخبر بلا رابط ولا سبيل الى كونه عائدا عليهما اذ عود ضمير مفرد على شيئين محال هذا من جهة الصناعة واما من جهة المعنى فقال الفارسي لا فائدة في هذا الاخبار لان الخبر لا زيادة فيه على المبتداء ونحو كقولك الذاهب جاريته صاحبها الشرط الرابع ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الحمد بحمد او بمنا وبهند لانه لا يجرون الا الظاهر والاخبار يستدعي اقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم في اول الباب فلا يخبر عن راسها من قولك اكلت السمكة حتى راسها بالجر فلا تقل الذي اكلت السمك حتاه راسها ولا عن يومين من قولنا ما رايته مذ او منذ يومين فلا تقل الذي ما رايته مذه او منذه يومان لان حتى ومذ او منذ لا يجرون ضميرا والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله كذا الغني عنه باجنبي او بمضمر شرط فراع ما رعوا لا يجوز الاخبار عن مضاف وحده دون مضاف اليه ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا اذا قيل سرا ابا زيد قرب من عمرو الكريم جاز الاخبار عن زيد خاصة وامتنع الاخبار عن الباقي لان الضمير لا يخلف زيدا ولا يخلفهن تقول في الاخبار عن زيد الذي سرا اباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا تقل في الاخبار عن الاب وحده الذي سرا اباه زيد قرب عمرو الكريم اب ولا عن قرب الذي سرا ابا زيد هو من عمرو الكريم قرب ولا عن عمرو الذي سرا ابا زيد قرب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي سرا ابا زيد قرب من عمرو وهو الكريم اما الاب فلان الضمير الحال محله لا يضاف واما القرب فلان الضمير الحال محله لا يتعلق به جار ومجرور والكريم الذي سرا ابا زيد لا عمرو من المعمولات عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر واما عمرو الكريم فلان الضمير الحال محل عمرو لا يوصف والضمير الحال محل الكريم لا يوصف به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا وهما ابا زيد او عن العامل ومعموله معا وهما من عمرو او عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم فاخرت ذلك المجموع برمته وجعلت مكانه ضميرا مطابقا له في معناه واعرابه جاز ذلك فتقول في الاخبار عن المتضايفين وهما ابا زيد الذي سره قرب من عمرو الكريم ابو زيد وكذا الباقي فتقول في الاخبار عن العامل ومعموله الذي سرا ابا زيد قرب من عمرو الكريم ففي سره ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب وكان القياس ان يوضع محله لكن ضرورة الاتصال الجات الى تقديمها واتصاله بعامله فاستتر فيه وتقول في الاخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم الذي سرا ابا زيد قرب منه عمرو الكريم الشرط الخامس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد من نحو ما جاءني احد لانه لو قيل الذي ما جاءني احد لزم وقوع احد في الايجاب لانه خبر الذي وفاعل جاءني ضمير مستتر فيه وهو ضمير احد ونص في التسهيل في باب العدد على ان نحو ضمير احد ممنوع لو وقوع احد في الايجاب كقوله اذا احد لم يعنه شان طارق فان قلت الضمير في جاءني يعود على الموصول لا على احد قلنا احد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدا الشرط السادس كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم المفعول لفعل الطلب كالواقع في مثل اضرب زيدا فلا تقل في الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد لان الطلب لا يقع صلة للموصول كما مر في بابه الشرط السابع ان لا يكون المخبر عنه في احدى جملتين مستقلتين في الاخرى منهما ضمير ولا بين الجملتين عطف بالفاء وذلك نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو فلا تقل الذي قام وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا يصلح ان يكون معطوفة على جملة صلة بخلاف ما اذا كان في احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو ان جاء زيد وقعد عمرو فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة وبخلاف ما اذا كان في احدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميرا او كانت معطوفة بالفاء فانه يجوز الاخبار بحصول الرابط بين الجملتين بالضمير او بالفاء فالاول كالمشار اليه من نحو ضربني وضربت زيدا نحو اكرمني واكرمته عمرو فتقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته زيد وعن عمرو الذي اكرمني واكرمته عمرو والثاني كاحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد تقول في الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد ويكتفي بضمير في الجملتين الموصول بهما لان ما في الفاء من معنى السببية نزلهما منزلة الشرط والجزاء فجاز ذلك وقولك ان يطير فيغضب زيد الذباب وان كان الاخبار بالالف واللام اشترط عشرة امور هذه السبعة وثلاثة اخر وهي ان يكون المخبر عنه من جملة فعلية وان يكون فعلها متصرفا ليصاغ منه الوصف الصريح وان يكون الفعل مقدما غير مسبوق بشيء وفي بعض النسخ مثبتا فلا يخبر بال عن زيد من قولك زيد اخوك لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة لال ولا من قولك عسى زيد ان يقوم لان الفعل جامد ولا من قولك ما زال زيد عالما لان الفعل غير متقدم بل النفي متقدم عليه والا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا هنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما ان صح صوغ صلة منه لال كصوغ واق من وقى الله البطل تقول اذا اخبرت عن الفاعل من نحو ضرب زيد بكرا فتقول الضارب بكرا زيد ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول من نحو قولك وقى الله البطل فتقول اذا اخبرت عن الفاعل الواقي البطل الله وتقول اذا اخبرت عن المفعول الواقيه الله البطل برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية ولا يجوز ذلك ان تحذف الهاء من الواقية خلافا للشارح لان عائد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر اي المستفزه فحذف ثم اذا وقعت صلة ال اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت ضميرا فلا يخلو اما ان يكون راجعا الى نفس ال واما ان يكون راجعا الى غيرها فان كان

راجعًا الى نفس ال واما ان يكون راجعا الى غيرها فان كان راجعا الى ال استتر ذلك الضمير في الصلة وهو ابدا ولم يبرز لكون الصفة جارية على من هي
له نحو في الاخبار عن التاء من بلغت من اخويك الى العمرين رسالة في المثال المتقدم المبلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا ففي المبلغ ضمير مستتر مرفوع
على الفاعلية ولم يبرز لانه في المعنى لال لان ال الضمير المستتر خلف عن ضمير المتكلم المؤخر المجعول خبرا وال للمتكلم لانه خبرها انا وهو ضمير المتكلم والمبتدا في هذا
الباب نفس الخبر والصفة هنا موصوفها فيكون الضمير في المبلغ يرجع لال فلذلك وجب استتاره وان رفعت صلة ال ضميرا راجعا لغير ال وجب بروزه وانفصاله
من الصلة لما تقرر ان الصفة اذا جرت على غير من هي له امتنع ان يرفع ضميرا مستترا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن ما رفعت صلة ال ضمير غيرها ابين
وانفصل كما اذا اخبرت عن شيء من بقية اسماء المثال المتقدم تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ انا منهما الى العمرين رسالة اخواك وتقول في الاخبار عن العمرين
المبلغ انا من اخويك اليهم رسالة العمرون وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغها انا من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فانا فيهن فاعل المبلغ وهو ضمير
منفصل لانه لغير ال وذلك لان التبليغ فعل المتكلم لان فعله مسند الى المتكلم في بلغت وال فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذي اخرته وهو الاخوان في الاول و
العمرون في الثاني والرسالة في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره تقول في الاخبار بال عن المتنازع فيه من نحو ضربني وضربت زيدا الضاربي
انا والضاربه زيد وانما ابرزت انا فاعل الاول لان ال الاول كان للثانية في اخباره نفس الخبر الذي هو زيد والضرب الاول ليس لزيد وتقول بال عن غير المتنازع
فيه على راي الاخفش فانه يغير الترتيب بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعد ما كان معمولا للثاني اذا اخبرت عن التاء من ضربني في المثال المذكور الضارب
زيدا والضاربه هو انا قدمت زيدا وجعلته معمولا للمتنازع فيه لانه كان يطلبه منصوبا واضمرت في الوصف الاول ضميرا غائبا عائدا على العوض عن الذي نحن فيها
ليصح له ان يعود على الموصول فاستتر في الوصف لجريانه على من هو له لان التاء انا الذي فعل الضرب هو انا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لان ال لا تفصل
من صلتها فلا يصح ان تعطف وصفا على وصف هو صلة لال الاولى مكان ياء المتكلم بها الغيبة تعود الى ال وفصلت ضمير الفاعل وهو هو لان الصفة جرت على
غير صاحبها لان التاء انا والذي فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كما ان فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا اولى مما ذهب اليه المازني من مراعاة الترتيب
الاصلي بان يؤتى لكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الاخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول في الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور الضاربه زيد انا
ووجهه انا اخبرنا اولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية ففصلناه واخرناه واوقعنا ال الاولى عن المضروب كما اوقعنا ال الثانية على الضارب ثم وصلنا صلة
بضمير المفعول العائد على ال ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي له ثم جئنا بضمير المفعول لجراء الموصول الاول ثم جئنا بها الغائب مكان يا المتكلم
ليعود على ال وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو انا ثم يقال لمن قال بموافقة المازني في شرح كلامه مما تقدم عليك مؤاخذة
من ثلثة اوجه احدها انك سئلت عن الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول في الجملة الثانية والوجه الثاني انك اخرت المخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها
الى جملة اخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك هو في الجملة الاولى لا يعلم له مرجع الا بتقديم الجملة الثانية والغرض انها متاخرة واختار الموضح في الحواشي
ان يقال الضاربه انا والضاربه زيد انا فاتى للوصف الاول بمفعول يعود على زيد وهو الهاء ويفصل الفاعل وهو انا ويجعله خبرا ويجعل مكان التاء التي
وصلها ضميرا مثلها في المعنى والاعراب لكن يجعل غائبا ليعود على الموصول ويجعله مستترا لان ال هي نفس الخبر الذي هو انا ويجعله خبرا والضرب فعل
المتكلم فجرت الصفة على صاحبها واتى للوصف الثاني بالهاء مكان ياء المتكلم وهي المفعول والعائد وزيد الفاعل وانا الخبر انتهى

باب العدد

بفتحتين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين او البعيدتين على السواء كالاثنين فان حاشيته السفلى واحد والعليا ثلثة ومجموع ذلك اربعة ونصف
الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد هنا الالفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع
للفظ الدال على الجماعة اعلم ان الواحد والاثنين يخالفان الثلثة والعشرة وما بينهما في حكمين احدهما انهما يذكران مع المذكر فتقول واحد واثنان
ويؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنتان على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم وبه [illegible] في ذلك ما وازن فاعلا مطرق العشرة اذا ركبت فتقول
الجزء الثالث والثالث عشر والمقالة الثالثة عشرة والثلثة واخواتها تجري على عكس ذلك فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث فتقول ثلثة رجال
بالتاء وثلث اماء بتركها قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام قال ابن مالك وحذفت التاء من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا
لان الثلثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث
فرقا لتاخر رتبته انتهى والحكم الثاني من حكمي واحد واثنين انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود فلا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية
والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما فاما قوله ثنتا حنظل فقليل واما البواقي وهي الثلثة والعشرة وما بينهما
فلها ثلثة احوال الاول ان يقصد بها معدود ويذكر فاما اذا قصد بها العدد المطلق فانها كلها بالتاء للمذكر وتجردها للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول
صمت خمسة تريد اياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم اتبعه بست من شوال واما اذا قصد بها معدود مذكور كما
لاستفادة العدد والجنس الا من العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلثة يفيد العدد دون الجنس وقولك رجال يفيد الجنس دون العدد فاذا قصدت
الافادتين وهما العدد والجنس جمعت بين الكلمتين وهما العدد والمعدود فقلت ثلثة رجال وثلث اماء بالتاء مع المذكر وبعدمها مع المؤنث والى ذلك
اشار الناظم بقوله ثلثة بالتاء قل للعشرة في عد ما احاده مذكره في الضد جرد وفصل الفاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال اربعة انواع مفرد وهو عشرة الفاظ
واحد اثنان وعشرون وتسعون وما بينهما او مضاف وهو ايضا عشرة الفاظ مائة والف وثلثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة الفاظ احد عشر وتسعة
عشر وما بينهما او معطوف وهو [illegible] عشرون وتسعة وتسعون وما بينهما اعني العشرين والتسعين وما بينهما والاحد والعشرين والتسعة والتسعين وما

بينها

باب العدد

بينهما ومركب وهو تسعة الفاظ احد عشر وتسعة عشر وما بينهما والاحد العشرين مفرد منصوب وبين المائة والالف مفرد مجرور بالاضافة وبين الثلثة والعشرة
وما بينهما ان كان اسم جنس وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا كشجر وتمر او اسم جمع وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه كقوم ورهط خفض
بمن تقول ثلثة من الشجر غرستها وخمسة من التمر اكلتها وعشرة من القوم لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم قال الله تعالى فخذ اربعة من الطير وعلل الاخفش امتناع
الاضافة الى اسم الجنس بانه قد يقع على الواحد ولا يضاف هذا الجمع الى الواحد فكذا ما اشبهه قال الموضح في الحواشي قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة
فان صيغته كصيغة الواحد وان كان لا ينطلق على الواحد والدليل انه قد يعامل لفظا معاملة الواحد فقد يعود عليه ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه نحو الركب سائر ثم
فقد يخفض مميز اسم الجمع والجنس باضافة العدد اليه فاسم الجمع نحو وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر
ثلثة انفس وثلث ذود لقد جار الزمان على عيالي والذود من الابل ما بين الثلث الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وذال الاول
معجمة والثاني مهملة والانفس جمع نفس وهي مؤنثة وانما انث عددها لان النفس كثر استعمالها مقصودا بها الانسان قاله المرادي واسم الجنس كقول جندل بن
المثنى كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فحنظل اسم جنس مخفوض بالاضافة على حد تسعة رهط قاله الموضح واتفق الجميع على الخفض بمن واما
بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح هنا تبعا لابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث
التفصيل في اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه الفارسي عن ابي
عثمان المازني وعلله المبرد بان العدد لا يضاف الى الواحد ولا الى ما يدل على الكثرة واما ثلثة قروء فمسموع اسهل وان كان مميزها جمعا خفض باضافة العدد اليه
نحو ثلثة رجال وثلث اماء ويعتبر التذكير والتانيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتانيثا فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما
فان كان ضميرهما مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر فتقول في اسم الجنس ثلثة من الغنم عندي بالتاء في ثلثة لانك تقول غنم كثير بالتذكير للضمير المستتر في كثير
وثلث من البط بترك التاء من ثلث لانك تقول بط كثيرة بالتانيث للضمير المستتر في كثيرة وتقول ثلثة من البقر بالتاء او ثلث بتركها لان ضمير البقر يجوز
فيه التذكير والتانيث باعتبارين وذلك لان في البقر لغتين التذكير والتانيث قال الله تعالى ان البقر تشابه علينا بتذكير الضمير وقرئ تشابهت بتانيثه وما
ماذكره من امثلة اسم الجنس ثلثة انواع ما فيه لغة التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتانيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل ابن عصفور
فقال ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر والتذكير والتانيث يعتبران مع الجمع
بحال المفرد فان كان مفرده مذكرا انث عدده وان كان مؤنثا ذكر فلذلك تقول ثلثة اصطبلات جمع اصطبل بقطع الهمزة المكسورة وثلثة حمامات جمع حمام
بالتشديد بالتاء فيهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقل ثلث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين والكسائي ونقل سيبويه والفراء ان كلام
العرب على خلاف ذلك وتقول ثلث سحابات بترك التاء اعتبارا بالسحابة فانها مؤنثة ولا يعتبر حال الواحد من التانيث والتذكير حتى يقال ثلث
طلحات بترك التاء نظرا الى تانيث لفظ واحده وهو طلحة ولا يعتبر حال معناه تذكيرا وتانيثا حتى يقال ثلث اشخص بتركها نظرا الى تانيث معنى واحده وهو شخص
زينب مثلا لان الشخص يقع على المذكر والمؤنث بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما تقول الطلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير
فيهما تقول ثلثة طلحات وثلثة اشخص بالتاء فيهما فاما قوله وهو عمر بن ابي ربيعة فكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر فضرورة وكان
القياس فيه ثلثة شخوص بالتاء ولكنه كنى بالشخوص عن النساء والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر اي هن كاعبان ومعصر فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى
المراد وهو التانيث ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم بل قال ان اقترن في اللفظ ما يرجح جانب المعنى ترجح والكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر
بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية اول ما ادركت وسميت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل واذا كان المعدود صفة منويا موصوفها
فالمعتبر في التانيث والتذكير حال الموصوف المنوي لا حالها فان كان الموصوف مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها
بترك التاء لان الموصوف مؤنث اي عشر حسنات امثالها ولولا ذلك الاعتبار لقيل عشرة بالتاء لان المثل الذي هو واحد الامثال مذكر وتقدم انه يعتبر
مع الجمع حال مفرده وتقول عندي ثلثة ربعات بالتاء في ثلثة ان قدرت الموصوف رجالا وبتركها ان قدرت الموصوف نساء لان ربعات بفتح الباء في الاصل
اسم ثم استعملت في الصفة وهي جمع ربعة بسكون الباء يوصف بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامراة ربعة وهي المربوع لا الطويل ولا القصير واعتبار توهم الموصوف
كاعتبار ذكره وهذا ربما اعتقبه العرب يقولون ثلثة دواب بالتاء ان قصد ذكور لان الدابة وهي لغة كل ما يدب على الارض صفة في الاصل غلبت عليها الاسمية
فكانهم قالوا ثلثة احمرة جمع حمار دواب وسمع من كلامهم ثلث دواب ذكور بترك التاء لانهم اعتبروا تانيث اللفظ واجروا الدابة مجرى الاسم الجامد نظرا الى
الحال فلا يجرونها على موصوف قاله ابن مالك اخذا من قول ابن عصفور واما ثلث دواب فعلى جعل الدابة اسما فصل الاعداد التي تضاف للمعدود عشرة
وهي نوعان احدهما الثلثة والعشرة وما بينهما وذلك ثمانية الفاظ وحق ما تضاف اليه ان يكون جمعا مكسرا ليطابق العدد المعدود لفظا من ابنية القلة
ليطابقها معنى والى ذلك اشار الناظم بقوله والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الاكثر نحو ثلثة افلس من الجوامد واربعة اعبد من المشتقات الجارية مجرى الجوامد
وسبعة ابحر من المايعات وثمانية اجمال وتسعة صبية وعشرة ارغفة وقد يتخلف كل واحد من هذه الامور الثلثة وهي الجمع والتكسير والقلة فيضاف للمفرد
في مسئلتين احديهما ان يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانية في لفظ واحد وذلك اذا كان مائة نحو ثلثمائة وتسعمائة لان
المائة اقرب لفظا من جمع معنى لانها عشر عشرات وهو عدد قليل قاله الموضح في الحواشي وشذ في الضرورة قوله وهو الفرزدق ثلث مئين للملوك وفى
بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم ووجه شذوذه ان المائة اذا جمعت كان اقل مفهوماتها ثلثمائة وهو ما يفيد الكثرة فكان غير مناسب ان يضاف جمع التصحيح

مسئلتين احدهما ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات فان سماء وصلوة وبقرة لم يسمع لها جمع تكسير اصلا فضلا عن ان يكون
للقلة فلما لم يسمع لها تكسير جمع اضيف اليها وهي جمع تصحيح لانها تفيد القلة عند سيبويه واتباعه والثانية ان يجاور ما اهمل تكسيره وان كان هو مسموع
التكسير نحو سبع سنبلات فانه كسر على سنابل ولكنه في التنزيل مجاور لسبع بقرات المهمل تكسيره فلذلك حسن فيه التصحيح وقد جاء في التنزيل مكسرا نحو سنابل وبقي شكلنا
احدهما ان تكون تكسير الكلمة غير مطرد نحو ثلاث سعادات فان جمع سعادة على سعايد خلاف القياس كما ابن مالك وهو مبني على ان فعائل انما يطرد في المؤنث بالعلامة
نحو رسالة ورسائل وان نحو عجائز يحفظ ولا يقاس عليه والثاني ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو تسع ايات قال الموضح كما خطر لي فان تكسيرها على اي جاي
لكنه ليس بالفاشي وجعلها ابن مالك مما اهمل تكسيره قال وفيه نظر ويضاف في بناء الكثرة في مسئلتين احدهما ان يهمل بناء القلة نحو ثلاثة جوار واربعة رجال
وخمسة دراهم فان جارية ورجلا ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة واما ارجل جمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم والثانية ان يكون لها بناء قلة ولكنه شاذ قياسا
او سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم ويعدل عنه الى جمع الكثرة فالاول وهو الشاذ قياسا نحو ثلاثة قروء جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ كما في باب جمع التكسير
نعم ان جعل قروء جمعا لقرء بالضم كان قياسا والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض والثاني وهو الشاذ سماعا نحو ثلاثة شسوع بمعجمة ومهملة فان
اشسعا وان كان قياسا لان مفرده شسع بكسر اوله وسكون ثانيه احد سيور النعل وانما القياس فيه كحمل واحمال بالحاء المهملة ولكنه قليل الاستعمال النوع الثاني
من النوعين المائة والالف وحقهما ان يضاف الى مفرد نحو فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وعو فلبثوا في كهفهم الف سنة وانما كان حقهما ذلك لان المائة جمع
بينهما ما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما فاخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر مائة وهي بمنزلة
مفرد مخفوض وحولت الالف معاملته ما عوض عنه وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة الاخوين حمزة والكسائي ثلثمائة سنين بحذف التنوين للاضافة
قيل ووجهه تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت تعشير للعشرات والعشرة تعشير للاحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقيل هو عطف بيان او بدل
من ثلثمائة ورد بان البدل على نية طرح الاول وعلى تقدير كونه لطرحه يكون المعنى ولبثوا في كهفهم سنين فيفوت التنصيص كمية على العدد ويجاب بان نية
الطرح غالبية لا لازمة ولا يكون سنين تمييزا لانه يقتضي انهم اقل ما لبثوا تسع مائة وتسع سنين قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله
ومائة والالف للمفرد اضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف وقد يميز المائة بمفرد منصوب كقوله وهو الربيع بن ضبع الفزاري اذا عاش الفتى مائتين عاما
فقد ذهب اللذاذة والفتاء فعاما تمييز منصوب بعدما بين قال ابن مالك وذلك يقوي ما اجازه ابن كيسان من نحو الالف درهما والمائة دينارا بالنصب ومن رواية مضاف
من احديقه ونحوما بين الستمائة الى السبعمائة بالنصب فاجرى النصب تصحيح نصب التمييز مجرى التنوين والنون وروي بخفض مائة على زيادة ال او تقدير مماثل
لمحو ال وابدال المائة من المخفوض على انابة المفرد عن الجمع مثل فجنات دهر والحق ان البيت ضرورة والرواية شاذة فصل واذا تجاورت العشرة جنس كلمتين
الاولى النيف بفتح النون وتشديد الياء المكسورة وقد تخفف كهين واصله الواو من ناف ينوف اذا زاد وقال ابو زيد وهو التسعة فما دونها وقال ابو
جعفر النحاس في شرح المعلقات النيف من العدد ما جاوز العقد الى تمامه هذا قول اكثر اهل اللغة وفي الصحاح والقاموس كلما زاد على العقد فهو
نيف حتى يبلغ العقد الثاني انتهى والعقد ما كان من مرتبة العشرات او المائة او الالوف وقد حكمت لها اي الكلمة الاولى وهي النيف في التذكير والتانيث
بما ثبت لها قبل ذلك التركيب فاجريت الثلثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس واجري ما دون ذلك وهو الواحد والاثنان على القياس الا انك
تاتي ما جد واحدى بابدال الواو همزة فيهما الا ان الاول شاذ لازم غالبا والثاني مطرد على الاصح كاشاح وكاف ولهذا بنوا على الاصل في احد فقالوا
وحد ولم يبنوا عليه في احدى فاتوا ما حد واحدى مع التركيب مكان واحد وواحدة مع الافراد حوف الالتباس بالصفة وبين الجمع من النيف والعقد بعد التركيب
على الفتح لتعادل خفة ثقل التركيب اما بناء الكلمة الاولى فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها واما بناء الثانية فلتضمنها معنى حرف العطف وقيل
لوقوعها معنى التنوين الا اثنين والاثنتين فتعربهما بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا كالمثنى لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسا مضافين للعقد وقد
مضافا اليه وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى ان اثنين واثنتين مبنيان مركبان مع العقد كسائر اخواتها
ورد بانها لو كان مبنيين لزما الياء لانها اخف الفتحة في الواحد لهذا قالوا الايدين لها لك والا ثماني خلك فتح الياء لانها مفتوحة في ثمانية قال
السهيلي في الروض وملك اسكانها كان معديكرب يقل حذفها مع بقاء كسر النون لانها ياء زائدة تحذف وبقيت الكسرة دليلا عليها فاشبهت ياء عباد
فانقون ويقل حذفها مع فتحها اي النون لانها لما كانت تضم في الافراد كان الاخر النون كقوله لها ثنايا اربع فتعربها ثمان جعلت فتحة بناء على التركيب
والثانية من الكلمتين العشرة بها وترجع الى القياس في التذكير مع المؤنث فتجردها من التاء مع المذكر وتؤنثها مع المؤنث رجوعا الى الاصل لئلا يجمع بين
علامتي تانيث وتبنيها على الفتح مطلقا سواء كانت مع اثنين واثنتين ام غيرهما اما بناؤها مع اثنين او اثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الاضافة
والاسم اذا وقع موقع الحرف بنا واما بناؤها مع غيرها فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبني على السكون وخالف في البناء حكم ما وقعت موقعه بنيتها
على الفرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف واذا كانت العشرة مختومة بالتاء سكنت شينها في لغة الحجازيين فانهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالي
اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وكثرها في لغة اكثر بني تميم يشبهها بناء كتف وبعضهم وهم الاقلون من بني تميم يفتحها ابقاء لها على اصلها من الفتح
وبذلك قرا يزيد بن القعقاع فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احد عشر احترازا من توالي المتحركات قاله في المفصل
وقد تبين مما ذكر انك تقول عندي احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكيرهما اي النيف والعقد من المثالين وثلاثة عشر عبدا بتانيث الاول وهو ثلثة
وتذكير الثاني وهو عشر وتقول عندي احدى عشرة امة واثنتا عشرة جارية بتانيثهما اي النيف والعقد من المثالين وانما جمعوا بين تانيثين في احدى

باب العدد

عشرة لاختلاف لفظي العلامتين وفي اثنتا عشرة اما لان التاء بدل من الياء وليست للتانيث ولانهما متضايفان حقيقة بدليل حذف النون قال
الموضح كل ذلك فقد قيل والسؤال عندي من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المؤنث فثنوا الكلمتين جميعا
وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في البواقي فدل على انهم اعتبروا حال الكلمتين قبل التركيب انتهى وتقول عندي ثلاثة عشر جارية بتذكير الجزء
الاول وتانيث الجزء الثاني والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله واحد اذكر وصلنه بعشر الابيات الستة فاذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتانيث
عشرة في التانيث استوى لفظ المذكر والمؤنث تقول عندي عشرون عبدا وعشرون امة وثلثون عبدا وثلثون امة والمدار في التذكير والتانيث على التمييز
وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو اني رايت احد عشر كوكبا ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات
ربه اربعين ليلة فلبثوا فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة
واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فاسباطا ليس بتمييز لانه جمع وانما هو بدل من اثنتي عشر بدل وكل من كل والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة
قاله الشلوبين وابن ابي الربيع وغيرهما ولو كان اسباطا تمييزا عن اثنتي عشرة لذكر بتشديد الكاف العدد لان لفظ اثنتي عشر يذكر بهما وتجردهما من علامة
التانيث لان السبط واحد الاسباط مذكر فكان يجب ان يجرد التاء من عدده وذكر الناظم في شرح الكافية انه لاحاجة وان اسباطا تمييز وان ذكر انما يجب
التانيث اسباطا لكونه وصف بامما جمع امة كما رجح اي التانيث في شخوص ذكر كاعبان ومعصر في قوله فكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر
فكان القياس ثلاثة شخوص لان الشخص مذكر ولكنه فسره بكاعبان ومعصر وهما مؤنثان رجح تانيثه وما ذكره الناظم في الاية مخالف لقوله في شرح التسهيل
ان اسباطا بدل لا تمييز انتهى والقول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا لفاتت فائدة
كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القران عليه والقول بانه تمييز مشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد واسباطا جمع وقال الحوفي يجوز ان يكون
اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه اما نعت الاسباط وانث العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وامة كقول ثلاثة
انفس يعني رجالا انتهى فارتكب الوصف بالجامد في الكثير خلافه وذهب الفراء الى جواز جمع التمييز وظاهر الاية يشهد له ويشهد له ايضا ما روي من قول ابن مسعود
قضى في دية الخطا عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض وتخريج ابن الجبان على ان بني مخاض حال من عشرين او نعت لها والتمييز محذوف خلاف الاصل والى تمييز المركب
اشار الناظم بقوله وميز العشرين للتسعينا بواحد كاربعين حينا وميز واهما كما يمثل مما ميزوا عشرون فسوتهما انصل ويجوز في العدد المركب غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز
نحو هذه احد عشر زيد فهذه مبتدا واحد عشر خبره وزيد مضاف اليه وانما لم يضف اثنا عشر واثنتا عشرة لان ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما
ان الاضافة تمنع مع النون فكذلك تمنع مع ما وقع موقعها ولا كلام في البناء فيجب عند البصريين بقاء البناء في الجزءين معا كما يبقى مع التمييز وحكى سيبويه
الاعراب في اخر الجزء الثاني بحسب العوامل وابقاء الجزء الاول على بنائه على الفتح كما في بعلبك فتقول هذه احد عشر زيد ورايت احد عشر زيد ومررت باحد عشر
زيد بفتح احد في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والفتحة في النصب على هذه اللغة غير الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه فتحة
اعراب وقال سيبويه في هذه اللغة هذه لغة رديئة وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاشياء الى اصلها من
الاعراب ورده ابن مالك في شرح التسهيل بان المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك انتهى وقد يفرق بين ما بناؤه اصلي فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض
بسبب التركيب فيرد اليه بادنى ملابسة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اضيف عدد مركب يبق البناء وعجز قد يعرب وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو ان
يضاف الجزء الثاني فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر جزؤه الثاني بالاضافة كان عبد الله نحو ما حكى الاخفش انه سمع من سمع من ابي فقعس الاسدي وابي
الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك بجر خمسة وجر عشرك واجاز وا ايضا هذا الوجه هو اعراب المتضايفين دون اضافة الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورايت
خمسة عشر ومررت بخمسة عشر في الاحوال الثلاثة واعراب خمسة بحسب عوامل اسند الا بقوله وهو نفيع بن طارق على ما قيل كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني
عشرة من حجته فبنت مفعول ثان بكلف ومفعوله الاول مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثماني مضاف اليها وعشرة بالتنوين مجرورة باضافة ثماني اليها ولم يضف
مستحق المعدود والعنا بفتح العين المهملة التعب والمشقة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك في التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشرة الا في
الشعر مردود بان الكوفيين اجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح فصل ويجوز ان تصوغ اي تشتق من لفظ اثنين وعشرة وما
بينهما اسم فاعل على وزن فاعل كما تصوغه من فعل المفتوح العين والى ذلك اشار الناظم بقوله وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا فتقول ثان
وثالث ورابع الى العاشر كما تقول من فعل المتعدي ضارب ومن اللازم قاعد الا ان الاشتقاق من اسما العدد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من اسما الاجناس
كتربت يداك من التراب واستحجر من الحجر على ما هو مبين في علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك اذا اريد به معنى فاعل فان له فعلا كما صرح به في التسهيل فيكون
مصوغا من المصدر قال في شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفي الحقيقة انه مصوغ من الثلث الى العشر وهي مصادر ثلث الاثنين
الى عشرة التسعة انتهى وفي الصحاح عشرت القوم اعشرهم عشرا اذا صرت عاشرهم واسم الفاعل من العدد يجب فيه ابدا ان يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث
على القياس كما يجب للاسم ضارب ونحوه من اسما الفاعلين فاما ما دون الاثنين فانه وضع على ذلك الحكم من اول الامر فقيل في المذكر واحد وفي المؤنث واحدة
وهما من وحد يحد ولك في اسم الفاعل المذكور وهو ثان وعاشر وما بينهما ان تستعمله بحسب العدد الذي تريد على سبعة اوجه احدها ان تستعمله مفردا عن الاضافة
ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا عن الاتصاف بالعشرة فتقول ثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثا ورابعا قال النابغة الذبياني
توهمت ايات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع والمعنى وقع في فهمي اي ذهني علامات للمراة فعرفت العلامات بعد ستة اعوام وهذا العام الذي انا فيه

سابع الوجه الثالث ان تستعمله مع اصله الذي صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير والى ذلك اشار الناظم بقوله وان ترد بعض الذي
منه بني تضف اليه مثل بعض بين فتقول خامس خمسة اي بعض جماعة منحصرة في خمسة اي واحد من خمسة لا زائد عليها ويجب اضافته الى اصله كما مثل كما يجب اضافة
البعض الى كله كيد زيد قال الله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين فثاني حال من الهاء فاخرجه واثنين مضاف اليه وقال الله تعالى لقد كفر الذين قالوا
ان الله ثالث ثلاثة فثالث خبر ان وثلاثة مضاف اليه وزعم الاخفش وقطرب من البصريين والكسائي وثعلب من الكوفيين انه يجوز اضافته الاول وهو الفرع الى
الثاني وهو الاصل ونصبه اياه فتقول هذا ثالث ثلاثة بجر ثلاثة ونصبها كما يجوز في ضارب زيد جر زيد ونصبه وزعم الناظم في التسهيل ان ذلك في ثاني
ثان فقط دون غيره وعلله في شرح التسهيل بان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما بخلاف ثلثة الرجال اذا كنت الثالث منهم قال فمن قال
ثاني اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر لانه لا فعل له وتعقبه ابو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا
في ثنية الاثنين حتى يبنى عليه جواز نصبه الاثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين
جاز ثنية الاثنين ولا ينبغي ان يتوقف في ذلك الا لمامر بحامد اشهى الثالث ان تستعمله مع ما دون اصله الذي صيغ منه بموقع واحد ليفيد معنى التصيير والتحويل
والى اشار الناظم بقوله وان ترد جعل الاقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما فتقول هذا رابع ثلثة بتنوين رابع ونصب ثلاثة اي جاعل الثلاثة بنفسه اربعة قال الله تعالى
ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم اي الا مصيرهم اربعة ومصيرهم ستة ويجوز جر اي حينئذ اذا كان بمعنى مصير اضافته الى ما دونه
واعماله بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على نفي او استفهام او ذي خبر او حال او موصوف كما يجوز الوجهان وهما الاضافة والاعمال في جاعل ومصير
ونحوهما من افعال التحويل والانتقال ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد ولا ثان واحدا نص على ذلك سيبويه واجازه بعضهم وهو الكسائي وحكاه
عن العرب فقال تقول ثاني واحد وحكى الجوهري ثان واحد وانما ساغ عمل فاعل من العدد لان له فعلا كما ان جاعلا كذلك تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثهم
اي صيرتهم ثلاثين اثلثهم فانا ثالثهم وهكذا الى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم اي صيرتهم تسعين اتسعهم فانا تاسعهم الى ان المضارع من ربعهم وسبعتهم و
تسعتهم مفتوح العين لا مكسورها فاذا تجاوزت ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين فامايتهم على افعلتهم وكذا كانوا تسعمائة وتسعين فالفتهم فانا ممئ ومولف
ومن الغريب ما وقع في شرح موهوب الشراح لابي الحسن بن اصهولا ذي كان القوم عشرة فحدعشتهم الى ان تسعتهم وهم احد عشرون وانا محدعش ومتسعش قال وكذا
العقود يقال معشرين ومثلث ومن الملمة والالف ممي ومولف لان صلهما امائ والف انتهى الوجه الرابع ان تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه حال كونه مقيدا
بمصاحبة العشرة وهو اسم واحد موصوف بهذه الصفة فتقول حادي عشر بتذكيرهما والحادية عشرة بتانيثهما وحيث استعملت الواحد والواحدة مع العشرة
او مع ما فوقها كالعشرين فانك تقلب فائهما وهي الواو الى موضع لامهما وهو الدال فتقول حادي وحادية وحادية رضيها او الواو ياء لان الواو واذا تطرفت اثر الكسر
قلبت ياء وتاء التانيث وحكم الانفصال الا انك تقول حادي باعلال قاض فتحذف الياء للالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين ولا تقل حادي بتحريك الياء فتقول
حاد بحذف الياء ودون عالف وحادية باثبات الياء ودونها عالقة لانها من الوحدة وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلزم القلب كما
العرب الوجه الخامس ان تستعمله معها اي مع العشرة ليفيد معنى ثاني اثنين وهو اعتمال العدد بما ذكر ولك في هذه الحالة ثلاثة اوجه احدها وهو الاصل ان تاتي
بار بعة الفاظ اولها الوصف وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال كون الوصف كما مع العشرة واللفظ الثالث ما اشتق منه الوصف والرابع العشرة حال الكون
ما اشتق منه الوصف كالتبصر مع العشرة وتضيف جملة التركيب الاول وهو الوصف المركب مع العشرة الى جملة التركيب الثاني وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع
العشرة فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر فالوصف هو ثالث وما اشتق منه هو ثلاثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الالفاظ الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب
الاول مضافة وجملة التركيب الثاني مضاف اليها الوجه الثاني من هذه الحالة ان تحذف العشر من التركيب الاول استغناء بها في التركيب الثاني وتعرب الجزء الاول
من اول التركيبين كرواله التركيب منه وتضيفه الى جملة التركيب الثاني فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث بلا تنوين وبناء ثلاثة عشر قال ابو حيان وهذا الوجه اكثر
استعمالا وجاز ابقاء اعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب وعليه من اجاز الاعمال في ثاني اثنين او يجره انتهى الوجه الثالث من هذه الحالة ان تحذف العقد
وهو العشرة من التركيب الاول وتحذف النيف وهو الثلاثة في مثالنا من التركيب الثاني ولك في هذا الوجه المشتمل على الحذفين المذكورين وجهان احدهما ان
تعربهما لزوال مقتضي البناء وهو التركيب فيهما فتجر الجزء الاول وهو الوصف بمقتضى حكم العوامل في الرفع والنصب والجر وتجر الثاني وهو العقد بالاضافة دائما
فتقول جاءني ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب ثالث بحسب العوامل جزم بذلك ابن عصفور قال ابو حيان وينبغي
ان لا يقدم على هذا الابتاع لما فيه من الاجحاف الثاني من هذين الوجهين ان تعرب الجزء الاول وهو الوصف بحسب العوامل وتبني الجزء الثاني وهو العقد على
الفتح حكاه الكسائي ويعقوب ابن السكيت ووجهه انه اعرب الاول لزوال التركيب فيه وقدر ما حذف من الثاني فبقي البناء بحاله لبقاء الاضافة الصدر ونظيره لا حول
ولا قوة الا بالله بفتح قوة فانه بني مع كلمة اخرى ثم حذفت ودبقي البناء بحاله قال ابن مالك قال ابو حيان ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم وهو ابو
محمد بن السيد انه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه فتقول جاء ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزئين على الفتح
في الاحوال الثلاث وهذا مردود لا دليل عليه اي حين ادبنيهما على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا اعرب الجزء الاول فانه يدل على ان
هذين الاسمين منتزعان من تركيبين ولم يذكر الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم هذا الاستعمال الثالث وهو ان تحذف العقد من الاول والنيف من الثاني
بل ذكر امكانه في الكتاب المذكورين انك تقتصر على التركيب الاول باقيا بناء صدره وذكر الناظم وابنه ان بعض العرب يعربه زاد ابنه حكى ذلك ابن السكيت
وابن كيسان قاله الموضح والحق ما قدمنا من الاستعمال الثالث بوجهيه ان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو فيما اذا حذف العقد

باب الكنايات

من الاول والنيف من الثاني لا فيما اذا اقتصر على التركيب الاول خاصة وما ذكره الناظم وابنه يحمله على تركيب واحد والاقتصار قال ابو حيان انه ما يلي مما
ليس اصله في التركيبين ورده الموضح في الحواشي بان الذي اجازه ابن مالك في التسهيل لا يمنعه بشر وانه يقال حادي عشر وليس في كلامه ما يقتضي انه منتزع من تركيبين
اشهر وعبارة الناظم قاطعة بما قال ابو حيان فان قوله وشاع الاستغنا بحادي عشرا عن بقية التركيب في هذه المسئلة خمسة اوجه الاول الاتيان باربعة الفاظ واليه يشير
قول الناظم بجيء بتركيبين وهو قليل الاستعمال والثاني ان يحذف عقد الاول واليه يشير قول الناظم وفاعلا بحالتيه اضف الى مركب الثالث حذف
هذا وبقي الثالث وبناه فالرابع الرابع حذفهما واعراب ما بقي الخامس اعراب الوصف مع حذف عقده وبقاء عشرة مع حذف نيفه الوجه السادس من اوجه استعمال اسم
ان تستعمله معها اي مع العشرة لافادة معنى رابع ثلثة فيكون بمعنى جاعل وليس بمسموع فان ابي ما بعده الفاظ ولكن يكون للفظ الثالث منها دون ما اشتق منه
الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر اجاز ذلك سيبويه وجماعة من المتقدمين قياسا ومنعه بعضهم وهم الكوفيون واكثر البصريين وقوفا على السماع وعلى الجوز
فتعين بالاجماع ان يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض باضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب لان الوصف فيه بمعنى جاعل لان عمل الوصف انما
يتاتى مع تنوينه او اقترانه بال وهما ممتنعان مع التركيب ومن اجاز بعض النحويين هذا ثان احد عشر وثالث اثنا عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم التركيب
مع العشرة ولك اذا اتيت بتركيبين ان تحذف العشرة من التركيب الاول فتقول رابع ثلثة عشر وليس لك مع ذلك الحذف العشرة من الاول ان تحذف النيف من التركيب
الثاني وتقول رابع عشر بفتحهما للالتباس بما ليس اصله تركيبين ومقتضى البناء في الجزئين الباقيين حلول كل منهما محل صاحبه وزوال الالتباس باعراب الاول كما ذكر
في الوجه الخامس ولم اره مسطورا الوجه السابع ان تستعمله مع العشرين واخواتها الى التسعين فتقدمه في اللفظ وتعطف عليه العقد بالواو خاصة فتقول حادي و
عشرون وحادية وعشرون وكذا الباقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو بعده وهذا لا يختص باسم
الفاعل للعشرين واخواتها مع النيف ثلاثة احكام وجوب تاخيرها عنه لان الاقل سابق للاكثر طبعا ووجوب عطفها عليه ليرتبطا ووجوب كون العاطف الواو
لانه عدد واحد والواو للجمع

باب الكنايات

وهو ثلاثة كم وكاين وكذا ولكل منها كلام يخصها وشرح يكشف عن حقيقة امرها اما كم فتنقسم الى استفهامية
بمعنى اي عدد قليلا كان او كثيرا ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء والى خبرية بمعنى عدد كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير ويشتركان في خمسة امور احدها
كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والحقيقة والمقدار والكمية والثاني كونهما مبنيين بنائهما لشبههما الحرف في المعنى وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام
وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان يستحق الوضع على حرفين والثالث كون البناء فيهما على السكون وهو الاصل في البناء الرابع التصدير فكل منهما له الصدر
الكلام والخامس الاحتياج الى التمييز لان كل منهما عدد مجهول ويفترقان في خمسة امور ايضا احدها ان الكلام مع الاستفهامية يمييز منصوب مفرد والى ذلك اشار الناظم بقوله
ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين ككم عبدا ملكت بفتح تاء الخطاب لما اراده فلا تميز خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك والصحيح
مذهب جمهور البصريين وما اوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت
اصنافا من الغلمان واما نصبه ففيه ايضا ثلاثة مذاهب احدها انه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا
على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والفارسي والثالث انه يجوز جره بمن مضمرة جوازا ان جرت كم بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله واجز ان تجره
من مضمرا ان وليت كم حرف جر مظهرا نحو بكم درهم اشتريت ثوبك هذا هو المشهور لم يذكر سيبويه الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا
عن اللفظ بمن المضمرة وذهب الزجاج الى ان جر التمييز انما هو باضافة كم اليه وردوا بان كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر في تمييزه فكذلك ما كان بمنزلته
قاله ابن خروف وتمييز الخبرية مجرور باضافتها اليه حملا لكم على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفراء على اضمار من لان من كثيرا دخولها على تمييزها الخبرية فجاز
اضمارها لدلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الخباز في شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل مفرد او مجموع لان كم بمنزلة عدد مفرد
يضاف الى تمييزه تارة الى جمع كالعشرة فما دونها وتارة الى مفرد كالمائة فما فوقها فاستعمل بالوجهين اجراء له مجرى النوعين نحو كم رجال جاؤك كما يقال عشرة
رجال جاؤك وكم امراة جاءتك كما تقول مائة امراة جاءتك والاكثر في الاستعمال والابلغ في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال
على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني والى ذلك اشار الناظم بقوله واستعملنها مخبرا كعشرة ومائة وكم
الثاني ان الخبرية تختص بالزمن الماضي كرب فلا يجامع التكثير فيها فلهذا لا يجوز كم غلمان شاملكهم كما لا يجوز رب غلمان شاملكهم لان التكثير والتقليل انما
يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ويجوز في الاستفهامية كم عبدا اشتريته لان الاستفهام لتعيين المجهول والامر الثالث مما تختص به الخبرية ان المتكلم بها لا
اي لا يطلب جوابا من مخاطبه لانه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فانه مستخبر والامر الرابع انه اي المتكلم بالخبرية يتوجه اليه التصديق والتكذيب لانه مخبر والاخبار
يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لانه منشئ والانشاء لا يحتمل ذلك والامر الخامس مما تختص به الخبرية ان المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام
لانه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام فتقول كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون بخلاف المبدل من الاستفهامية فانه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها
معنى الاستفهام ولهذا يقال كم مالك اعشرون ام ثلثون فكم في موضع رفع بالابتداء ومالك خبر عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس واعشرون بدل من كم
وام عاطفة وفيها معنى الاستفهام وثلثون معطوفة على عشرون تنبيه يروى قول الفرزدق وهو همام بن غالب التميمي
في هجو جرير كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري بجر عمة وخالة على ان كم خبرية وبنصبهما على انها استفهامية وتمييز الخبرية مفرد اي كثيرا من
عماتك وخالاتك من جملة خدمي وقيل على الاستفهام التهكمي اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما اي الجر والنصب فكم
مبتداء وجملة قد حلبت خبر وافراد الضمير حملا على لفظ كم والتاء في حلبت للجماعة لانها في المعنى عمات وخالات ويروى برفعهما على الابتداء والتخصيص

المعطوف عليه بوصفه بلك ونقدنا محذوفة وتدل عليها المذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدعاء كما حذف لك مع خالة راسه
بلك الاولى وقد حلبت خبر للعمات او الخالة وخبر الاخرى محذوف والا قبل قد حلبتا لان الخبر عن هذا الوجه منعدل لفظا او معنى ونظيره زيد
قامت والتاء في حلبت على هذا للوحدة لانها عمة واحدة وخالة واحدة وكم على هذا الوجه محلها نصب على المصدرية او على الظرفية الزمانية والتمييز محذوف
اي كم حلبة على المصدرية او كم وقتا على الظرفية والفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع بفتح الفاء والدال وهو اعوجاج الرسغ من اليد او الرجل حتى ينقلب الكف
الكف او القدم الى انسيها بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة وهو الجانب الايسر على راي ابي زيد والايمن على راي الاصمعي
والعشار بكسر العين جمع عشراء وهي الناقة التي اتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ومعنى على كره مني لان على تستعمل في الفوت كما ان اللام تستعمل في
النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت واما كاين فبمنزلة كم الخبرية في خمسة امور في افادة التكثير وفي الابهام وفي لزوم التصدير وفي البناء وفي احتياجها الى التمييز
الا ان جره بمن ظاهرة لا بالاضافة بخلاف كم قال الله تعالى وكاين من دابة لا تحمل رزقها وقد يجر بنصب تمييز كاين كقوله اطرد الياس بالرجا فكاين آلما حم يسره بعد عسر
فالما بمد الهمزة على وزن فاعل من الم بالمكان اذا نزل به منصوب على التمييز لكاين والمراد من اطرد بطرد كقتل يقتل والياس بالياء المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر
للضرورة الامل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر يقول لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره وكاين تخالف كم في امور منها
انها مركبة من كاف التشبيه واي المنونة وكم بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل
الكلمة بالتركيب ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانهما
اجازا بكاين تبيع هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع الا مفردا واما كذا فيكنى بها عن العدد القليل والكثير وتوافق كاين في اربعة امور التركيب فانها مركبة من كاف
التشبيه وذا الاشارية والبناء والابهام والافتقار الى التمييز مفرد وتخالفها في ثلاثة امور احدها انه يجب في تمييزها النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان
عجزها اسم لم يكن قبل التركيب يضاف في الاضافة فابقي على ما كان عليه خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب بالجر
على العدد المميز وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الحوفي على البدل من ذا والثاني انه ليس لها الصدر فلذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما
والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد والمكاين وكذا اشار الناظم بقوله كم
وكذا وبنصب تمييزه من

هذا باب الحكاية

وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده وهي ثلاثة انواع حكاية الجمل وتختص بالقول وحكاية
حال المفرد وتختص باي ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل مطردة بعد القول وفروعه من الفعل والوصف بانواعهما نحو وقولهم انا قتلنا المسيح قال اني عبد الله
ام يقولون ان ابراهيم الاية قل ان ربي يقذف بالحق والقائلين لاخوانهم هلم الينا فتحكى الجمل على ترتيبها للفظ ويجوز حكايتها على المعنى فيقول في حكاية زيد قائم
قال عمرو قائم زيد بعكس الترتيب فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى في حكايتها على الاصح صونا عن ارتكاب اللحن ولئلا يتوهم ان اللحن ناشئ من الحاكي فعلى هذا اذا قال
شخص جاء زيد بالجر واردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه خفض زيدا لينبه بالاسناد على لحنه ولئلا يتوهم انه نطق به على الصواب وعلى
القول الثاني تقول قال فلان جاء زيد بالجر مراعاة اللفظ وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال ان في الدار
قرشيا وكقول ذي الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا فانه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك كما سمع فرفع الناس
وصيدح اسم ناقة قال الزجاج في جملة قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة من فلان بن ابو فلان القول بنيته ابو
فلان فالمختار فيه عند المحققين بقراءة بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما يقرا الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا مكتوبتين بالواو وتنبيها على ان المنطوق به
منقلب عن واو اشهر وعنكم انه يقرا بالواو لوجهين احدهما ان العوض انه يحكى وقرائنه بالياء نعوت ولا تجاوز الصلوة والزكوة فانهما غير محكيين والثاني
انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم او لا احوال الرد وذلك لا يغير واما حكاية حال المفرد في الاستفهام فان كان المسؤول عنه نكرة مذكورة و
السؤال باي اوتي حكى في لفظ اي لفظ من ما ثبت لتلك النكرة المسؤول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع حقيقة او صالحة لوصفها
بما جمع صالح موجود فيه او صالح لوصفه به تقول لمن قال رايت رجلا وامراة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات ايا في حكاية رجلا وايه في حكاية امراة
وايين بالتثنية في حكاية غلامين وايتين في حكاية جاريتين وايين بالجمع في حكاية بنين وايات في حكاية بنات وقولنا في التثنية او صالحة لوصفها بها
ليشمل مثل رايت شاعرا وكاتبا فانك تقول في حكايتهما ايين مع انهما ليسا مثنيين صناعة الا انهما يوصفان بالتثنية والجمع فتقول الظريفين وقولنا في الجمع
السالم او صالح لوصفه به ليشمل مثل رايت رجالا او نساء فانك تقول في حكاية الاول ايين وفي حكاية الثاني ايات مع انهما ليسا جمعي سلامة الا انهما يوصفان
بجمع السلامة تقول رايت رجالا صالحين ونساء صالحات ونص على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور واختلف في الحركات اللاحقة لاي فقيل حركات حكاية
واي مبتدا ومن في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وقيل هي حركات اعراب فاذا وقعت سؤالا عن مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل فقيل اي فاي فاعل بالفعل وهو مبني
عليها ان التقدير لان الاستثناء فكانك اعدت ما قاله السائل وكانك انما ذكرت ايا فقط ويجوز ان تصرح بالفعل مؤخرا توكيدا قاله الكوفيون
ومقتضى قواعد البصريين انه يتعين كونها مبتداء والخبر محذوف وتقديره اي قام لان الفعل لا يتقدم والاستفهام لا يتاخر والكوفيين يخبرونهما فان سالت بها
عن منصوب او مجرور فقياس قول البصريين انه مبتداء والخبر محذوف والحركة للحكاية او معمولة لمحذوف متاخر وذلك انك تصرح به توكيدا مع التاخر فتقول ايا رايت
وعند الكوفيين منهما وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو اولى للمطابقة وكذلك تقول في من اذا حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على
حد ما ذكرنا وتانيثا كما تعلم من الامثلة الا انها تفارق اي من اربعة اوجه احدها ان ايا عامة في السؤال عن العاقل وما لا يعقل كما مثلنا من قولنا رايت رجلا

الى آخره وعن غيره كقول القائل رايت حمارا او حمارين او اتانا او اتانين او حمرا او اتنا ومن خاصة بالسؤال عن العاقل الفرق الثاني ان الحكاية في اي عامة
في الوقف والوصل تقول لمن قال جاءني رجلان فتقول ايان بالوقف والاسكان او ايان يا هذا بالوصل والحكاية في من خاصة بالوقف تقول لمن قال جاءني زيد
رجلان منان بالوقف والاسكان في النون وان وصلت قلت من يا هذا بالسكون وبطلت الحكاية لما ثبت انك تقول في حكاية المذكر منو ومنا ومني وهذه الاحرف
كاحرف الاطلاق لا تكون الا في الوقف فاما قوله وهو شمر بن الحارث الضبي او تابط شرا اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فنادر في الشعر والقياس
من انتم وحمله سيبويه على لغة من قال ضرب منو منا قال انما يجوز منان على هذا وهو عنده معرب كاي مجموع بالواو والنون وقال الكسائي ربما احتاج الشاعر الى
الزوائد في الاصل قال ابن خروف وتوجيه سيبويه جيد وهو ان يكون معربا وجمعه كاي وحكى الكوفيون ان منهم من يقول منوان ومنان انتما ومنون انتم فيكون
البيت على هذا ولا يقاس عليه خلافا ليونس وحجته انه سمع بعض العرب يقول ضرب من منا ومومنا لمن قال ضرب رجل رجلا حكاه عنه سيبويه ووجهه انه زال
الاستفهام عن صدريته واعراب احدهما واحد فاعلا والاخر مفعولا في الاولين وحكاهما في الوصل في الباقين واستبعده سيبويه وفي هذا البيت شذوذان
احدهما انه حكى الضمير في انوا وهو معرفة وليس وجه شذوذه انه حكى حالا فاعتذر للشاعر والثاني انه حرك النون وحكمها السكون وعموا بكسر العين المهملة
اي انعموا وظلاما وجوز فيه ابن السيد كونه ظرفا اي انعموا في ظلامكم وكونه تمييزا اي من جهة ظلامكم انتهى والاول اولى ويؤيده انه ينشد عموا صباحا وهو ثناء
صحيح ووقع في قصيدة حائية منسوبة الى جذع بن سنان الغساني ونص ابن الحاجب في الامالي على انه لا يحسن ان يكون ظرفا اذ ليس المراد انهم نعموا في ظلام او في
صباح وانما المراد انهم نعم ظلامهم وصباحهم انتهى الفرق الثالث ان ايا يحكى فيها حركات الاعراب غير مشبعة فتقول في حكاية المرفوع اي وفي حكاية المنصوب
ايا وفي حكاية المجرور اي ويجب من الاشباع للحركات في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى فتقول لمن قال جاءني رجل منو ولمن قال رايت رجلا منا ولمن
قال مررت برجل مني ومن العرب من يحكي بمن اعراب المسؤول عنه فقط ولم يزد علامة التانيث والتثنية والجمع فيقول لمن قال قام رجل او رجلان او رجال او امراة
او امراتان او نساء منو في الجميع وفي النصب منا وفي الجر مني وما ذكره من ان الواو والالف والياء نشات من حركات الاشباع وان الحركات حكاية وهو قول السيرافي
زعم ان الحركات حكاية وانهم اشبعوا بيانا للحركة في الوقف اذ لا يوقف على متحرك ورد بان الحركات انما تبين بهاء السكت وبالالف في انا وجهلا خاصة وبان الموضع
للوقف ولا حركة فيه وقال المبرد والفارسي الحكاية مشبهة بالاعراب والحروف اجتلبت اولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه ابو حيان وقال بعضهم
الحروف عوض من التنوين فاذا قيل منو فالحكاية بالضمة والواو بدل التنوين وكذا مني ومنا ورده ابو حيان بان ذلك لغة قليلة وهذه الحروف تتكلم بها جميع العرب و
قال بعضهم الحروف عوض عن لام العهد لان القياس للنكرة اذا اعيدت ان تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم انها غيرها الفرق الرابع ان ما قبل تاء التانيث في اي
واجب الفتح تقول ايه وايتان ويجوز الفتح والاسكان في من واذا اتصل بها تاء الحكاية تقول منه بفتح النون وقلب التاء هاء ومنت بسكون النون وسلامة التاء
من القلب هاء وانما قلبت مع فتح ما قبلها ولم تقلب مع سكونه اعتبارا بحالة الوقف ومنتان بفتح النون الاولى ومنتان بسكونها ولا يرجح الفتح بالمفرد والاسكان
في التثنية وانما عبر بتاء الحكاية دون تاء التانيث لان تاء التانيث لا يسكن ما قبلها قال الموضح في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه هنا انها للتانيث والقول
بانها في ايه للتانيث وفي منه للحكاية مجرد عناية وانما كان الارجح الفتح بالمفرد لان التاء فيه متطرفة فهي ماكثة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك في
التثنية وتقول في حكاية الجمع بالالف والتاء منات باسكان التاء للوقف هذا حكم غير العطف واما العطف فاذا قال جاءني امراة فانك تقول من ومنوا واذا
قال جاءني رجل وامراة فانك تقول من ومنه تلحق العلامة اخر الكلام لانه محل الوقف دون ما قبله لانه في حكم
الوصل وكذا اذا قال جاءني رجال ونساء قلت من ومنات فاذا قال مررت ببنوه ورجل قلت من ومني فاذا اختلطت ما لا يعقل بمن يعقل جعلت السؤال لما لا يعقل
وعمن يعقل بمن فاذا قال رايت رجلا وحمارا قلت رجلا من وايا اذا قال مررت بحمار ورجل قلت اي ومني اذا قال رايت ثوبا وغلاما قلت ايا ومنا وكذلك ما
اشبهه ذكره الزجاجي ثم اشار الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله قسيما لقوله اولا فان كان المسؤول عنه نكرة فقال وان كان المسؤول عنه علما لمن يعقل
غير مقرون بتابع من التوابع الخمسة واداة السؤال من غير مقرونة بالعطف فالحجازيون يجوزون حكاية اعرابه فيقولون من زيدا لمن قال رايت زيدا ومن زيد بالخفض
لمن قال مررت بزيد فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما مقدر لان الواقع بعد من مبتدا خبره من عند الجمهور وخبر مبتداء من عند سيبويه وان كان العلم
المحكي مرفوعا كقولك من زيد لمن قال جاءني زيد برفع ما بعد من على اللغتين ويختلف التقدير فعلى لغة الحكاية يكون الاعراب مقدرا لاشتغال اخر المحكي بحركة الحكاية
فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة غيرهم فالحكم ظاهر ويبطل الحكاية في نحو اي زيد لان اداة السؤال غير من وفي نحو ومن زيد لاجل الداخل العاطف
الداخل على من وفي نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية خلافا ليونس في اجازته حكاية جميع المعارف وفي نحو من ثلاثة لانتفاء العقل وفي نحو من زيد الفاضل
لوجود التابع وهو النعت ويستثنى من ذلك ان يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرايت زيد بن عمرو او علما معطوفا بالواو خاصة كرايت زيدا وعمرا فيجوز
فيهما الحكاية على خلاف في الثانية فتقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو من زيد بن عمرو بنصبه في الاول وخفضه
في الثاني وتقول لمن قال رايت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما وذهب يونس وجماعة الى ان عطف احد الاسمين
على الاخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعد من ومدرك الحجازيين ان الاعلام كثرت في كلامهم فاحتاجوا الى الحكاية لما فيها
من ربط احد الكلامين بالاخر وشرطوا ان تكون الحكاية بمن دون اي لوجهين احدهما كثرة استعمالهم لها دون اي قاله سيبويه والثاني ان من مبنية لا
يظهر معها قبح الحكاية لسكونها على كل حال بخلاف اي فانه لو حكي بها اي زيدا او اي زيد برفع اي فيهما ونصب زيد في الاول وجره في الثاني لظهر قبح اختلاف
اعراب المبتداء والخبر قال ابن الصائغ والاول اولى وهو الذي اعتمد عليه سيبويه وزاد ابن خروف وجها ثالثا وهو كون من على حرفين واما شرط انتفاء التابع فلانه

واما

استغنوا بالحالة عن الحكاية اشتراط انتفاء اقتران العاطف بمن فلان الغرض بالحكاية بيان ان المسئول عنه هو المتقدم في الذكر لا غير فاذا عطف جملة السؤال على الكلام المسئول صار في ذلك بيان ان المسئول عنه هو الاول فلم يحتج للحكاية واليه اشار الناظم بقوله وال لم احكيه من بعد من ان عرب من عاطف بها اقترن

هذا باب التانيث

اعلم ان من المعاني المدلول عليها بالالفاظ اشخاص الجواهر وهي على قسمين حيوان وجماد والحيوان ضربان ذكر وانثى ولما كان التانيث فرع التذكير لان الاصل في جميع الاشيا التذكير كما قال سيبويه احتاج المؤنث لعلامة تميزه عن المذكر واما هي تاء محركة بوجوه الاعراب وتختص بالاسما كقائمة وهاوية ويبدلها في الوقف هاء ولذلك وسمعت بالهاء او تاء ساكنة وتختص بالافعال الماضية كقامت وبنت واما الف مفردة عن الف قبلها كحبلى وسكرى او الف قبلها الف زائدة فتقلب هي اي الف التانيث همزة كحمراء هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعضهم الى ان الهمزة والالف قبلها معا علامة التانيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة للتانيث وليست بدلا من الف التانيث والفان المقصورة والممدودة يختصان بالاسما الظاهرة والى التاء والالف اشار الناظم بقوله علامة التانيث تاء والف ولا يجمع بينهما فلا يقال حبلاة واما علقاة فالالف فيه … وجود التانيث بلا لحاق … مع عدمها للتانيث والعرب قد انثوا اسماء كثيرة بتاء مقدرة ويستدل على ذلك التقدير بالضمير العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا وحتى تضع الحرب اوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها فان النار والحرب والسلم مؤنثة بدليل عود الضمير المؤنث عليها ولا يخفى ما في ترتيب الايات من المناسبة وما في مقابلة الحرب بالمصالحة من اللطافة وبالاشارة اليها نحو هذه جهنم فجهنم مؤنثة بدليل الاشارة اليها باشارة المؤنث وهي هذه وبثبوتها اي التاء في تصغيره نحو عيينة اذينة مصغر عين واذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشيا الى اصولها وغير المزدوج مذكر كالراس والقلب او ثبوتها في فعله نحو ولما فصلت العير فالعير مؤنثة بدليل ثبوت التاء وبسقوطها من عدده كقوله وهو حميد الارقط يصف قوساء … ارمى عليها وهي فرع اجمع وهي ثلاث اذرع واصبع فاذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء … ان تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم ومن غير الغالب في الاسماء غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وفي الصفات التي تنزل على مقصودين وهي الصفات المختصة بالمؤنث كحائض وطامث فان قصد بها الحدث في احد الازمنة لحقتها التاء فقيل حائضة وطامثة وان لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فيقال حائض وطامث بمعنى ذات اهلية للحيض والطمث ولا تدخل هذه التاء الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر في خمسة اوزان احدها فعول بفتح الفاء بمعنى فاعل كرجل صبور بمعنى صابر وامراة صبور بمعنى صابرة وانما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل ودخولها على الصفة معول على قلتها قاله الشاطبي ومنها عدو بمعنى عاد وما كانت امك بغيا اصله بغوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء ولو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء وسال المازني جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الاية بحضرة الواثق بالله فلم ياتوا بوجه الصواب فساله الواثق عنها فاجابه بما قاله الموضح واما قولهم امراة ملولة من الملل بمعنى مالة وقد لحقته التاء فالتاء ليست فيه للفصل وانما هي للمبالغة بدليل دخولها في المذكر نحو رجل ملولة واما امراة عدوة اصله عدووة بواوين ثم ادغم فشاذ لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على صديقة كما في عكسه وهو حمل صديق على عدو في قوله لم ابخل وانت صديق والقياس صديقة وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء الفاصلة جوازا نحو جمل ركوب وناقة ركوبة وانما لحقته وان لم يجر على الفعل فرقا بين المقصودين والوزن الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامراة جريح بمعنى مجروح ومجروحة والعلة فيه ما تقدم وشذ ملحفة جديدة بالتاء فانها بمعنى مجدودة ولحقتها التاء فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التاء الفاصلة نحو امراة رحيمة وظريفة وانما لحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما واختصت فعيل بمعنى فاعل لانه جرى على الفعل لان الوصف من رحم وظرف ياتي على فعيل المراد فصار كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول فان قلت مررت بقتيلة بني فلان الحقت التاء خشية الالباس بالمذكر لانك لم تذكر الموصوف فلما امن من الالباس والوزن الثالث مفعال بكسر الميم كمنحار يقال رجل منحار وامراة منحار اي كثير النحر … المهملة وشذ ميقانة بالقاف والنون من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان لا يسمع شيا الا ايقنه وامراة ميقانة وانما لم يدخل التاء الفاصلة هنا لانه صفة لا يجري على فعل ولانه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في اوله قال ابن الانباري والوزن الرابع مفعيل بكسر الميم كمعطير من العطر وشذ امراة مسكينة لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيرة وسمع امراة مسكين على القياس حكاه سيبويه والوزن الخامس مفعل بكسر الميم وفتح العين كمغشم بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريد ويهواه من شجاعة ومدعس بالدال والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال رمح مدعس به وعلة عدم الحاق التاء في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة اشار الناظم بقوله ولا تلي فارقة فعولا الابيات الثلاثة وتاتي التاء لفصل الواحد من الجنس الجامد الذي لا يصنعه مخلوق كثيرا كتمرة وتمر بفتح المثناة فوق وسكون الميم وبعكسه اي لفصل الجنس من واحده في جباة بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكماة احمر وكماة بفتح الكاف وسكون الميم وفتح الهمزة وهي التي تميل الى الغبرة والسواد وقول الموضح خاصة يخرج سيارة ومارة فانهما جمعا سيار ومار فانهما جمع سيار ومار لا من اسماء الاجناس لغلبة التانيث عليها قال الله تعالى وجاءت سيارة وعلى تقدير كونهما من اسماء الاجناس فالغلبة مصروفة الى الجامد وهذان مشتقان وتاتي التاء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلا نحو لبن ولبنة وقد تكون التاء لازمة بنا لشئ لا يميز المذكر والمؤنث كربعة والعقيلة والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير وتاتي التاء عوضا من فاء كعدة وعدة اصلها وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التاء في غير المحل المعوض منه لان تاء التانيث لا تقع صدرا وتاتي عوضا من عين كاقامة ومن لام كسنة واصلها سنو وسنه بدليل قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات وسنهات لكرهوا تعاقب حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منها التاء في محل المعوض منه على القياس او عوضا من حرف زائد لمعنى وهو ياء النسب

كالشعثي

هذا باب التانيث

كالشعثي والاشاعثة وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة نسبة الى الاشعث وازرق ومهلب فالتاء فيهن عوض من ياء النسب الا انهما لا يجتمعان فلا يقال الاشعثيون والاشاعثة وكذا الياء في … وعوضا من حرف زائد لغير معنى وهو ياء مفاعيل كزنديق وزنادقة فالتاء عوض من ياء زناديق فاذا جيء بالياء لم يجأ بالتاء بل يقال زناديق فالياء والتاء متعاقبان هنا قاله في شرح الكافية والزنديق هو الذي لا ينتحل دينا وهو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر وتاتي التاء للتعريب بالعين المهملة اي لتعريب الاسماء الاعجمية كموازجة جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب والقياس موازج فدخلت التاء في جمعه لتدل على ان اصله اعجمي معرب والفرق بين المعرب وغيره ان العرب اذا استعملت الاعجمي فان خالفت بين الفاظه فقد عربته والا فلا وتاتي التاء للمبالغة في الوصف كراوية للكثير الرواية وانما انثوا المذكر لانهم ارادوا انه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة ولتاكيدها اي المبالغة الحاصلة بغير التاء كنسابة وذلك لان فعالا ابنية المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء افادت تاكيدها المبالغة لان تاء المبالغة وتاتي التاء لتاكيد التانيث كنعجة لان انثى المؤنث باسم يغني عن المذكر بعينه التانيث كعجوز واتان فكان يكفي ان يقال نعج لانه بعينه التانيث بنفسه ودخول التاء فيه لتاكيد التانيث فصل لكل واحدة من الفي التانيث المقصورة والممدودة اوزان نادرة ولا نتعرض لها في هذا المختصر لكون الناظم لم يذكرها واوزان مشهورة في الاستعمال وتقدم في باب ما لا ينصرف ان المقصورة اصل للممدودة فلذلك قدمها فمشهور اوزان المقصورة اثنا عشر وزنا احدها فعلى بضم الاول وفتح الثاني كاربى بالراء المهملة والباء الموحدة اسم للداهية بالدال المهملة وجمادوه واعظمها الموت وادمى وشعبى بمعجمة فمهملة اسمين لموضعين قال جرير اعبدا حل في شعبى غريبا الؤما لا ابالك واغترابا وزعم ابن قتيبة انه لا رابع لها في لسان العرب ويرد عليه ارنى بالنون اسما للحب من البقل يجبن به اللبن وجنفى بالجيم والنون والفاء اسما لموضع وجعبى بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة اسما لعظام النمل جمع عظيم الاعظم والمراد به كبار النمل اللاتي يعضضن ولهن افواه واسعة قال القالي ورحى بالراء والحاء المهملتين والباء الموحدة لموضع وحلكى بالحاء المهملة لدويبة قال ابو علي الفارسي هي مقصورة حكاه عنه ابن جني في العدة وقد تبين من عدم استيفاء ما ذكر ان عد الناظم لفعلى في الاوزان المشهورة مشكل لانها من الاوزان النادرة بل قال الحطاب المارديني انها شاذة الوزن الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني اسما كان نحو كبهمى بالباء الموحدة اسما لنبت قاله الجوهري يقال لنا بهمت الارض بهماها او صفة لا مذكر لها كحبلى وما لها مذكر نحو الطولى انثى الاطول او مصدرا كرجعى مصدر رجع الوزن الثالث فعلى بفتحتين اسما كان كبردى بالموحدة لنهر بدمشق او مصدرا كمرطى بالطاء المهملة المثناة او صفة كحيدى بالحاء والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية يقال حمار حيدى اي يحيد عن ظله اذا نخل منه الوزن الرابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه بشرط ان يكون اما جمعا كقتلى جمع قتيل وجرحى جمع جريح او مصدرا كدعوى مصدر دعا او صفة كسكرى وسيفى مونث سكران وسيفان للطويل فان كان فعلى اسما كارطى وعلقى ففي العيبة وجهان مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرفه فالالف للالحاق ومن منع قدرها للتانيث والارطى شجر الرمل يدبغ به الاديم يقال اديم مارطو اي مدبوغ وقد يكون ارطى افعل لانه يقال اديم مرطى حكاه في الصحاح ان الف حبارى ليست للتانيث وهو وهم بفتح الهاء من صاحب الصحاح فانه قد وافق على انه ممنوع الصرف ومنع الصرف دليل على ان الفه للتانيث الوزن السادس فعلى بضم اوله وتشديد ثانيه مفتوحا كسمهى بالمهملة للباطل والكذب وللهوا بين السماء والارض الوزن السابع فعلى بكسر اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى بمهملات وموحدة ودفقى بالدال والقاف والفاء ضرب من المشي فالاول مشية فيها تبختر والثاني مشية فيها تدفق واسراع الوزن الثامن فعلى بكسر اوله وسكون ثانيه اما مصدرا كذكرى مصدر ذكر او ذكري مما يوافق فيه كلسان فيما عدا الف التانيث او جمعا وذلك شيئان حجلى بالحاء المهملة والجيم جمعا للحجل بفتحتين اسما لطائر وظربى بالظاء المشالة والراء والباء الموحدة جمعا للظربان بفتح اوله وكسر ثانيه اسما لدويبة ولا ثالث لهما لان الجموع وذلك معلوم من عدم الاتيان معهما بالكاف ولكن ذكره تاكيد الوزن التاسع فعيلى بكسر اوله وثانيه مشددا نحو حثيثى بحاء مهملة وثاءين مثلثتين بينهما ياء مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشئ اذا حض عليه وخليفى بالخاء المعجمة والفاء الخلافة وفي الاثر عن عمر لولا الخليفى لاذنت وحكى الكسائي مد خصيصا فوصيا بالمد وهو شاذ وقياسه القصر كما مثل به في التسهيل الوزن العاشر فعلى بضم اوله وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى بالفاء والراء وفي القاموس انه مثلث الكاف والفاء والكفرى والكافور الطلع اي طلع النخل سمي بذلك لانه يكفره اي يستره ويغطيه والشيباني يجعله للطلع نفسه والفراء يجعله للطلع حين يتشقق قال القالي والاول هو الصحيح لان الاشتقاق يدل على صحته وحذرى وبذرى بذالين معجمتين وداليين مهملتين وبحاء مهملة في الاول وبباء موحدة في الثاني وهما من الحذر والتبذير وقال ابن ولاد البذرى ما بذا للمجهر الباطل الوزن الحادي عشر فعيلى بضم اوله وفتح ثانيه مشددا كخليطى بالخاء المعجمة والطاء المهملة اسما للاختلاط يقال وقعوا في خليطى اذا اختلط عليهم امرهم وقبيطى بالقاف وبالباء الموحدة والطاء المهملة اسما للناطف الوزن الثاني عشر فعالى بضم اوله وتشديد ثانيه نحو شقارى بالشين المعجمة والقاف والراء وخبازى بالخاء المعجمة وباء الموحدة والزاء اسمين لنبتين وخضارى بالخاء المعجمة والضاد المعجمة والراء المهملة اسما لطائر تنبيه نحو حبنفى مما كان على وزن فعللى بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة ونحو خليطى مما كان على وزن فعيلى بضم الفاء وفتح العين المفتوحة ليست من الاوزان المختصة بالمقصورة بدليل وجودها في اوزان الممدودة فالاول كما في عركة بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة … والثاني كما في فخيراء بكسر القاف وتشديد الخاء المعجمة من الفخر والفخير الرجل الفخور والثالث كما في دخيلاء بضم الدال المهملة وتشديد الخاء المعجمة ولم يحفظ بالمد غيره يقال هو عالم بدخيلاء امره اي بباطنه واشهر اوزان الممدودة سبعة عشر وزنا احدها فعلاء بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كان كصحراء او مصدرا كرغباء مصدر رغب بالراء المهملة والغين المعجمة او صفة كحمراء وديمة هطلاء والديمة بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت قال ابو زيد هو المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق واقله ثلث النهار او ثلث الليل والهطل تتابع المطر او جمعا في المعنى كطرفاء بالطاء والراء المهملتين وبالفاء ويضاف للغاية بالموحدة فيقال طرفاء الغابة وهو شجر كشجر الاثل منه وفي القاموس انها اربعة اصناف منها الاثل الواحدة طرفاة وطرفة وفي الصحاح قال سيبويه واحد وجمع والوزن الثاني والثالث والرابع افعلاء

وفعلاء

بفتح العين وافعلاء بكسرها وافعلاء بضمها كقولهم في يوم الاربعاء بفتح الباء وضمها وكسرها سمع من الاوزان الثلاثة وهو اليوم المعروف وفي حاشية التسهيل بخط مؤلفه اسم اليوم اربعا بفتح الباء وكسرها وبفتح الهمزة وضم الباء نحو الجنبة وبضمها موضع والوزن الخامس فعللاء بفتح اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه كعقرباء اسما للمكان والوزن السادس فعالاء بكسر الفاء كقصاصاء بقاف وصادين مهملتين اسما للقصاص والوزن السابع فعللاء بضم الاول والثالث كقرفصاء بقاف وراء وفاء ومهملة النوع من القعود كقعد القرفصاء اذا قعد على اليتيه والصق فخذيه ببطنه الوزن الثامن فاعولاء بضم الثالث كعاشوراء العاشر المحرم وحكى ابو عمرو الشيباني فيه القصر الوزن التاسع فاعلاء بكسر الثالث كقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما لاحد جحرة اليربوع وهو جحر يحفره في داره يدخله من رجليه عكس الرافقاء ومن اسماء جحرته ايضا نافقاء ونافقاء الوزن العاشر فعلياء بكسر الاول وسكون الثاني نحو كبرياء بمعنى التكبر الوزن الحادي عشر مفعولاء كمشيوخاء بالشين والخاء المعجمتين للشيوخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر الوزن الثاني عشر فعالاء بفتح اوله وثانيه نحو براكاء بالباء الموحدة والراء المهملة بمعنى البروك وهو ان يبركوا ايلهم وينزلوا عن جبلهم ويقاتلوا وبراكاء كل شيء معظمه وشدته يوم وقع في براكاء الامر وبراكاء القتال في معظمه وشدته قال بشر بن ابي خازم ولا ينجي من الغمرات الا براكاء القتال او الفرار قال القالي الوزن الثالث عشر فعيلاء بفتح اوله وكسر ثانيه نحو قريثاء وكريثاء بمثلثتين ورائين مهملتين بينهما ومالقاف في الاول نوعان من البسر بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائي بسر قريثاء ممدود وهو المعروف وقال ابو الجراح تمر قريثاء غير ممدود الوزن الرابع عشر فعولاء بفتح اوله وضم ثانيه نحو دبوقاء بالدال المهملة وبالباء الموحدة والقاف للعذرة بفتح العين وكسر الذال المعجمة الوزن الخامس عشر فعولاء فعلاء بفتحتين كحفقاء بالحاء المعجمة والفاء والقاف اسما للموضع قال ابن الناظم في بعض نسخ الشرح فانما هو بالجيم والنون والفاء كما هو الغالب في نسخ ابن الناظم في نسخه وفعلاء كجنفاء اسم مكان ولا نظير له الا اداثاء بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما للامة وفرماء بالقاف والراء اسما للموضع ذكره في الصحاح في مادة القاف ولم يذكره في مادة الفاء قال في القاموس في فصل الفاء وقول الجوهري فرماء موضع سهو وانما هو بالقاف وقال في فصل القاف وقرماء كجنفاء بمد موضع بالتمام بين ارمل القيس وموضع بين مكة والمدينة وعلى هذا الفقد يصد الناظم لذلك في اثم من اوزان الممدودة مشكل لانه وزن نادر اذا في الحكم لابن سيده انه جنفاء بالجيم والنون والفاء والقصر موضع وانه بالمد ايضا موضع فذكره فيما يختص بالمد مشكل الوزن السادس عشر فعلاء بكسر اوله وفتح ثانيه نحو سيراء بالسين المهملة والباء المثناة تحت ثوب مخلوط بحرير وقيل ما عمل من القز وقيل برد فيه خطوط صفر وايضا نبت وايضا الذهب الوزن السابع عشر فعلاء بضم اوله وفتح ثانيه كخيلاء بالخاء المعجمة والباء المثناة التحتانية الكبر والعجب هذا باب المقصور والممدود المقصور هو الاسم الممدود الذي حرف اعرابه الف لازمة كالفتى والعصا بخلاف اذا وابا خالك فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي اخره همزة بعد الف زائدة ككساء ورداء بخلاف اولاء وشاء فلا يسمى ممدودا وقصر الاسماء ومدها ضربان قياسي وهو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة اللغوي وقد اعتنى اللغويون بما حكي فصنعوا في ذلك كتبا وضابط القياس عند النحويين يرجع اليه ان الاسم المعتل بالالف ثلاثة اقسام احدها ما له نظير من الصحيح الاخر يجب فتح ما قبل اخره وهذا النوع مقصور بقياس والى ذلك اشار الناظم بقوله اذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعل الاخر ثبوت قصر بقياس ظاهر وله امثلة منها كونه مصدر فعل بكسر العين اللازم نحو جوي جوى بالجيم وهوي هوى وعمي عمى فان نظيرها من الصحيح الاخر فرح فرحا وبطر بطرا واشر اشرا وفتح ما قبل اخرها واجب مطرد لان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين قال ابن عصفور وغيره تبعا لسيبويه والفراء وشذ الغراء بالغين المعجمة المفتوحة والمد مصدر غري بكسر الراء بمعنى غري في الصحاح فصل الغين المعجمة والراء غريت بالشيء بالكسر اولع به والاسم الغراء بالفتح والمد وانشد الكثير اذا قلت مهلا غارت العين بالبكاء غراء ومدتها مدامع تهل هذا قول ابن عصفور ومن وافقه وفيما قالوه نظر لان ابا عبيدة حكى عن خالد بن كلثوم غاريت بين الشيئين غراء اي البيت بينهما ثم انشد البيت كبيت المتقدم وعلى قول ابي عبيدة هذا فالمد قياسي كالجدال لان غاريت غراء بالكسر له نظائر من الصحيح قبل اخره الف كقاتلت قتالا ثم قال ابو عبيدة وغاريت فاعلت من غريت بالشيء اغرى به وانشد ابو عبيدة والجوهري اسلوا بدله مهلا وفاضت بدله غارت وحفل بدل تهل بضم النون وانشد بدل الهاء اي كثير ثابت ودل عليه رواية حفل بضم الحاء وتشديد الفاء اي ممتلاة ولا يبعد عندي ان تكون بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام وقليل المصدر غري بالقصر وما حكاه ابو عبيدة من باب فاعل ومن باب فعل وكل استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بان الغراء بالفتح والمد مصدر غري او الغراء بالكسر والمد مصدر غارت الشيء واختلفوا في الغراء في بيت كثير فابن عصفور يرى انه بالفتح والمد وابو عبيدة يرى انه بالكسر والمد ومنها بان على اسم ذلك فلم ينوار داعلى فعل واحد ومنها فعل بكسر اوله وكسر ثانيه فعلة الجمع وسكون ثانيه نحو فرية وفرى بالفاء والراء الكذب فرية ومرية بالراء الجدال فان نظيره من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف فيهما ومنها فعل بضم اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمى بالدال المهملة الصور المنقوشة في الحائط وتطلق على الصورة الجميلة سبيل على التشبيه ومدية ومدى بالدال المهملة السكين وزبية وزبى بالباء المضمومة وسكون الموحدة الحفيرة تحفر للاسد وكسوة وكسى بالكاف والسين المهملة فان نظيرها من الصحيح حجة وحجج وقربة وقرب بضم الحاء والقاف فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله كفعل وفعل في جمع ما كفعلة ومنها اسم مفعول ما زاد على ثلاثة نحو معطى من الرباعي ومقتضى من الخماسي ومستدعى من السداسي فان نظيره من الصحيح مكرم ومحترم ومستخرج بفتح ما قبل الاخر فيهن القسم الثاني من اقسام المعتل بالالف ان يكون له نظير من الصحيح يجب قبل اخره الف وهذا النوع ممدود بقياس والى ذلك اشار الناظم بقوله وما استحق قبل اخر الف فالمد في نظيره حتما عرف وله امثلة منها ان يكون الاسم مصدر الافعل بسكون الفاء وفتح العين او لفعل بكسر الفاء وسكون العين اوله همزة وصل فالاول كاعطى اعطاء والثاني نحو ارعوى ارعواء قال الجوهري ارعواه افعل من الرعي والتدبر اشبه والاصل ارعواي قلبت الياء في الفعل الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها اثر الف زائدة واستقصى الامر استقصاء بتغير الى ذلك اشار الناظم بقوله كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهمزة وصل كارعوى كارتأى فان نظيرها من ذلك اي نظيره ما كان مصدر الافعل من الصحيح اكرم اكراما ونظير ما كان مصدر الفعل اوله همزة وصل من الصحيح اكتسب اكتسابا

فائدة ...

من افعل واستفعل استخرج استخراجا فانه من استفعل ومنها ان يكون مفرد الافعلة سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو ام ياء فالاول نحو كساء واكسية والثاني نحو رداء واردية وايه ... ابنية اكسية ورداء فان نظيره من الصحيح حمار واحمرة وسلاح واسلحة ومن ثم اي من اجل ان افعلة حقها ان تكون جمعا للممدود ولا تكون جمعا للمقصور قال الاخفش ارحية جمع رحى من الرابع وانقية جمع نقي من الواوي من كلام المولدين لان رحى ونقي مقصوران والرحى الطاحونة مؤنثة والنقا مؤخر العنق يذكر ويؤنث واما قوله وهو مرة بن محكان التميمي في ليلة من جمادى ذات اندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا والمفرد ندى بالقصر فضرورة وقيل بل هو مرة ولكنه جمع بالبناء المفعول ندى بالقصر على نداء بالمد كجمل وجمال بالجيم ثم جمع نداء الممدود على اندية فاندية على هذا الجمع وهذا القول بعيد انه لم يسمع نداء جمعا ولو سمع لنقل والالزام منتف والمزعوم كان ومنها ان يكون مصدر الفعل بالتخفيف في الفتح فالكونه دالا على صوت كالرغاء والثغاء بضم المهملة والمثلثة اولهما وفتح ثانيهما وهو الرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من الضان والمعز فان نظيره من الصحيح الصراخ او لادار على داء نحو المشي بوهو مشى بطبه مشاء فان نظيره من الصحيح الدوار بضم الدال والفاء وهو مهملة زاد في القاموس فتح الدال والخاء وهو شبيه للدوران يأخذ في الراس والزكام بضم الزاي القسم الثالث ان يكون لا نظير له من الصحيح فهذا انما يدرك قصره ومده بالسماع فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنى الضوء والثرى بالمثلثة التراب والحجى بكسر الحاء المهملة وبالجيم العقل وهو صفة يميز بها بين الحسن والقبيح ومن الممدود سماعا الفتاء لحداثة السن والسناء للشرف بالشين المعجمة والثراء بالمثلثة لكثرة المال والحذاء بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة للنعل بالنون والعين المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجى وكالحذاء مسئلة اجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه لكن لا بد من صنعا وان طال السفر وان نحى كل عود ودبر فقصر صنعا للضرورة بوب الشرط محذوف اي لا بد منه ويحى من نحى الهرة اذا احدب والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودبورا اذا عقر ظهره وقوله فهم مثل الناس الذي يعرفونه واهل الوفا من حادث وقديم فقصر الوفا للضرورة وهو ممدود وارادهم هؤلاء الذين تقدم مثل الناس يعرفونهم ويضربون لهم مثلا في كل نوع من انواع الخير وانهم مع هذا اهل الوفا بالعهود من حادث مجد وقديم ماض ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مده نحو فعلاء تانيث افعل الا ما يكون ممدودا فلا يجوز عنده ان يقصر للضرورة ورد بقول الاخير فلو باكرت شمو صفرا كلون الفرس الاشقر فقصر صفراء للضرورة وهي فعلاء انثى افعل فلهذا لم يعتد بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعا للناظم واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة فاجاز الكوفيون متمسكين بنحو قوله سيغنيني الذي اغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء فمد غنا للضرورة مع انه مقصور وورد في الاخبار كقراءة طلحة بن مصرف يكاد سنا برقه بالمد وافقهم ابن ولاد وابن خروف ومنعه البصريون وقالوا القراءة شاذة وقدروا الغناء في هذا البيت مصدر لغانيت لا من غانيت غناه كقاتلت قتالا لا مصدر الغنيت غنى كرضيت رضى وهو تعسف والى الخلاف في ذلك اشار الناظم بقوله والعكس بخلف يقع هذا باب كيفية التثنية وهي جعل الاسم القابل لها دليل اثنين بزيادة في اخره والاسم القابل للتثنية على خمسة انواع احدها الصحيح وهو ما ليس في اخره حرف علة كرجل وامراة والثاني المنزل منزلة الصحيح وهو ما كان اخره واو او ياء قبلها ساكن كدلو وظبي والثالث المعتل المنقوص وهو ما كان اخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب كالقاضي والقاضية هذه الانواع الثلاثة يجب ان لا تغير عن حالها في التثنية تقول رجلان وامراتان وظبيان ودلوان والقاضيان وشذ في تثنية الية بفتح الهمزة وخصية بضم الخاء المعجمة اليان وخصيان بحذف التاء والقياس اليتان وخصيتان قال عنترة متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا والروانف بالراء والنون والفاء اطراف الالية وقيل اليان وخصيان تثنية الي وخصي المؤنثين وانما هما تثنية الي وخصي المذكرين النوع الرابع المعتل المقصور وهو ما اخره الف لازمة من المعرب وهو نوعان ما يجب قلب الفه ياء في التثنية وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يتجاوز ثلاثة احدها بان تكون الفه رابعة كحبلى وحبليان وملهى وملهيان بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به او خامسة كمعطى ومعطيان او سادسة كمستدعى ومستدعيان وشذ قولهم في تثنية قهقرى وهو الرجوع الى الخلف وخوزلى بفتح الخاء وسكون الواو وفتح الزاي وهو مشية فيها تثاقل وقيل مشية فيها تبختر قهقران وخوزلان بالحذف لا لف القصر وقلبها ياء المسئلة الثانية ان تكون الالف ثالثة مبدلة من ياء كفتى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان بقلب الالف ياء وشذ في تثنية حمى بكسر الحاء المهملة حموان بالواو وحكاه الفراء مع ان الفه مبدلة من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان المسئلة الثالثة ان تكون الالف غير مبدلة من شيء وهو مجهول الاصل وقد امليت كمتى لو سميت بها قلت في تثنيتها متيان اما قلب الالف في الجميع فلان علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها وما اخره الف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذف الالف لالتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة واما وجه قلبها ياء في المسئلة الاولى فبالحمل على الفعل لان التضعيف في الاسم محمول عليه في الفعل وانت لو ثنيت فعلا زاد على الثلاثة قلبت الالف الى الياء سواء كان اصلها الواو ام لا واما في المسئلة الثانية فهي من الرجوع الى الاصل واما في المسئلة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بنحو الالف الى الياء وزدت انها في التثنية والى هذه المسائل الثلاث اشار الناظم بقوله اخر مقصور تثني اجعله يا ان كان عن ثلاثة مرتقيا كذا الذي اليا اصله نحو الفتى والجامد الذي اميل كمتى والنوع الثاني من نوعي المقصور ما يجب قلب الفه واوا وذلك في مسئلتين احديهما ان تكون مبدلة من واو ولم تتجاوز ثلاثة احرف كعصى وعصوان وقفى وقفوان ومنا بالتخفيف ومنوان وهو لغة في المن بالتشديد الذي يوزن به قال الشاعر وقد اعددت للعذال عندي عصا في راسها منوا حديد وشذ قولهم في تثنية رضى رضيان بالياء مع انه من الرضوان وقاس عليه الكسائي واجيب بانه نادر لا يقاس عليه المسئلة الثانية من المسئلتين ان يكون الالف غير مبدلة من شيء ولم تمل نحو لدى فتقول اذا سميت بهما ثم ثنيتهما لدوان واذوان وانما قلبنا الالف في هاتين المسئلتين واوا لان التثنية ترد الاشياء الى اصولها وعدم الامالة دليل على عدم ملاحظة الياء والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله في غير ذا تقلب واوا الالف واولها ما كان قبل قد الف النوع الخامس الممدود وهو ما كان اخره همزة قبلها الف زائدة وهو اربعة انواع احدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته اصلية كقراء بضم القاف وتشديد الراء ووضاء بتشديد الضاد المعجمة تقول في تثنيتهما قراءان ووضاءان بتصحيح

الهمزة وسلامتها من القلب واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ما ذكر صحح والقرآة الناسك والوضئا الوضئ الوجه ماخوذ من نزاه ووضوء وانما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتهما بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرها النوع الثاني ما يجب تغيير همزته بدلا من الف تانيث كحمراء عند الجمهور حمراوات وانما قلبت هنا الان بقاؤها على صورتها يؤدي الى وقوع همزة بين الفين وذلك كتوالي ثلث الفات واختير قلبها واوا لبعد شبهها بالالف لان ياء تشبه الالف وقوع كل منهما للتانيث قاله المبرد وهو منقوض بطاء والابوان يوقا انما قلبت واوا حملا على التثنية لان التثنية وجمع الصحيح التثنية يجري مجرى واحدا قاله الشاطبي والى ذلك اشار الناظم بقوله وما كصحراء بواو ثنيا وزعم المبرد انه اذا كان قبل الف واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا الالف فتقول في عشواء عشواءات بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر ليلا وتبصر نهارا عشواءات بالهمزة وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين التصحيح والقلب واوا وشذ عند الفريقين حمرايات بقلب الهمزة ياء وشذ خرفصاوات في خنفساء قرفصاء بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة ضرب من القعود وخنفساء خنفساءات بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري وفتح الفاء ومقتضى اصطلاحه ضمها ومقتضى القاموس جواز فتحها وسينها مهملة دويبة سوداء وعاشوراء عاشوراوات تثنية عاشوراء العاشر او التاسع من المحرم قال في القاموس ويمد ويقصر مع حذف الالف والهمزة معا والى ذلك اشار الناظم بقوله وما شذ على نقل قصر النوع الثالث ما يترجح فيه التصحيح وهو ما ازال الهمزة على حالها على الاعلال وهو قلب الهمزة واوا وهو ما همزته بدل من اصل نحو كساء وحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية اصلهما كساو وحياي قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زائدة وانما ترجح التصحيح لان تغيير الهمزة على صورة الاصلية بخلاف الاعلال وشذ على الوجهين كما ابان بابدال الواو والياء فيهما النوع الرابع ما يترجح فيه الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح وهو عدم القلب وهو ما همزته بدل من حرف الالحاق كعلباء بكسر العين المهملة وسكون اللام والياء الموحدة عصبة صفراء في العنق قال ابو النجم يرني الخلق على علبائه وقوباء بضم القاف وسكون الياء والواو والموحدة داء معروف يتقشر ويتسع يعالج بالريق اصلهما علباي وقوباي بياء زائدة فيهما للالحاق بقرطاس بكسر القاف وسكون الراء وهو ما يكتب فيه او يرمى اليه وقرناس بضم القاف وسكون الراء بعدها نون فسين مهملة شبه الانف يتقدم من الجبل ثم ابدلت الياء فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زائدة فعلباء ملحق بقرطاس وقوباء ملحق بقرناس وانما ترجح الاعلال على التصحيح فيهما لشبهها بهمزة حمراء من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد غير اصلي وزعم الاخفش وتبعه ابو موسى الجزولي ان الارجح في هذا الباب ايضا التصحيح على الاعلال وان سيبويه انما قال ان القلب في علباء اكثر منه في كساء مع اشتراكهما في العلة فلذلك قال الناظم ونحو علباء كساء وحيا بواو او همزة وغير ما ذكر صحح

باب كيفية جمع الاسم

جمع الاسم ويسمى الجمع الذي هو بحيا الين وهما الواو والياء والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا ويسمى ايضا الجمع الذي على حد المثنى اي على طريق المثنى لانه اعرب بحرفين الواو والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة كما ان المثنى اعرب بحرفين الالف والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة اعلم انه يحذف لهذا الجمع المذكر السالم ياء المنقوص وكسرتها التي قبلها فتقول في جمع القاضي ياؤه اصلية والداعي ياؤه منقلبة عن واو القاضون والداعون والاصل القاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وابقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف من المقصور من جمع على حد المثنى ما به تكملا والفتح ابق مشعرا بما حذف وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضمة فيما الفه زائدة فاجازوا في جمع موسى موسون وموسون بفتح السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه مفعل والفه اصلية اما او صيغت راسا اذا علقته بالموسى والضم بناء على ان وزنه فعلى والفه زائدة من ماس راسه موسا حلقه واتفق الجميع على ابقاء الفتحة فيما الفه منقلبة عن اصل ياء او واو فيقولون المفتون والاعلون وفي التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين واصلها الاعليون والمصطفيين تحركت ياؤهما المبدلتان من واو في الاصل لانهما من العلو والصفوة وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين ثم التقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليهما ويعطى الممدود في جمع جمع المذكر السالم حكمه في التثنية من وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من الف التانيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من الف الالحاق او بدل من اصل فتقول في جمع وضاء وقراء وصفين لمذكر وضاؤون وقراؤون بالتصحيح لسلامة الهمزة لاصالتها وتقول في جمع حمراء علما للمذكر عاقل حمراوون بالواو لان همزته بدل من الف التانيث ولا تقول حمراء صفة لانه لا يجمع جمع السلامة ويجوز الوجهان التصحيح والاعلال في نحو علباء وكساء علمين مذكرين عاقلين فتقول علباؤون وكساؤون بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واوا لان في علباء للالحاق بقرطاس وفي كساء بدلا من اصل وفي الارجح من الوجهين الخلاف السابق في وجهة التثنية لا تعليله شرط تصحيح الجمع

باب كيفية جمع الاسم

جمع المؤنث السالم من التغيير يسلم في هذا الجمع المؤنث السالم ما سلم في التثنية لان التثنية وجمع السلامة اخوان فتقول في جمع هند علما للمؤنث هندات بزيادة الف وتاء كما تقول في تثنيتها هندان بزيادة الف ونون من غير حذف شيء منها الا ما ختم بتاء التانيث فان تاءه تحذف في الجمع بالالف والتاء لئلا يجمع بين علامتي تانيث وسلم في التثنية لفقد العلة المذكورة فتقول في جمع سلمة سلمات وفي التثنية سلمتان بالميم وتقول في تثنيتها مسلمتان باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذفها لالتباس بتثنية المذكر وجمع المقصور والممدود يتغير فيه ما تغير في التثنية فتقول في جمع المؤنث بالف المقصورة حبليات بالياء المثناة التحتانية وبالياء الممدود صحراوات بالواو كما تقول في تثنيتها حبليان بالياء وصحراوان بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لا يجمعون بين الفين والحذف متعذر لان الكلمة يتغير عليها ونصبا بالقلب الى الياء لان الياء يؤنث بها كقومين وانما المدود فقلبها يؤدي الى اجتماع ثلاث الفات فان الهمزة من مخرج الالف فخصت بالقلب واوا لان القريبة الياء قريبة من الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع ثلث الفات ما قبل التاء الدالة على التانيث في المفرد حرف علة اي يشتمل على حرف العلة بعد حذف التاء ما يستحق من تصحيح واعلال كما لو كان اخرا في الموضع قبل مجيء تاء التانيث فتقول في جمع نحو ظبية وغزوة ظبيات وغزوات بسلامة حرف العلة الياء والواو من القلب الفا لسكون ما بعدهما

باب جمع الاسم

ونقول في جمع نحو مصطفاة وفتاة بالفاء والتاء المثناة فوقية مصطفيات وفتيات بقلب الالف ياء فيهما رجوعا الى الاصل في فتاة ولزيادتها على الثلاثة في مصطفاة لانها من الصفو قال الله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ونقول في جمع نحو قناة بالقاف والنون وهي الرمح والحفرة قنوات بالواو ردا الى اصلها لانها ثالثة ونقول في جمع نحو بنات بفتح النون والياء الموحدة بعدها الف زائدة فهمزة بدل من واو قال الجوهري في البنوة والبناوة ما ارتفع من الارض وضبطها الشيخ العادل الكي بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تانيث الصوت الخفي انها انتهى وينظر مبناءات باقرار الهمزة ومبناوات بقلبها واوا المام من ان ما همزته بدل من اصل يجوز فيه التصحيح والاعلال ونقول في نحو بناة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بناءات وبنايات لان الهمزة فيه بدل من ياء لانه من بنى يبني ونقول في جمع قراءة بضم القاف وتشديد الراء وهي الناسكة وقراءة بالهمزة لا غير لما مر من ان الهمزة الاصلية يجب سلامتها والى ذلك اشار الناظم بقوله وان جمعته بتاء والف فالالف قلبها في التثنية وتاء ذي التاء الزمن تنحيه فصل اذا كان المجموع بالالف والتاء اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها فان كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه اتباعا للفتح كانت سواء في ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاء واللام واحده مؤنث بالتاء او المعنى نحو سجدة ودعد علم امراة نقول في جمعها بالالف والتاء سجدات او دعدات بفتح عينها قال الله تعالى كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم بفتح السين جمع كرة بسكونها وقال عبد الرحمن بن عمر العرجي بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر بفتح الياء الموحدة جمع ظبية بسكونها والقاع المستوي من الارض وليلاي بالاضافة الى ياء المتكلم مبتدا اسقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلها بام ومنكن خبر المبتدا وعدل من الاضمار الى التصريح باسمها تلذذا بالاسناد واما قوله وهو امراة من بني عذرة وحملتها زفرات الضحى فاطقتها وما لي بزفرات العشي يدان بتسكين الفاء من زفرات في الموضعين فضرورة حسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير كقوله يا عمرو يا ابن الاكرمين نسبا بسكون السين واذا فعلوا ذلك في الافراد ففي الجمع اولى والزفرات من زفر اذا اخرج نفسه بانين وانما اضاف الزفرات الى وقتي الضحى والعشي لان من عادة المتيم ان يعزى بالهيام في هذين الوقتين وان كان الاسم المستوفي للشروط الخمسة مضموم الفاء نحو خطوة وجمل بالجيم علم امراة او مكسورها نحو كرت وهند جاز لك في عينه الفتح والاسكان مطلقا عن التقيد الاتي والاتباع لحركة الفاء ان لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدمية بالدال المهملة والياء المثناة تحت وهي الصورة من العاج ونحوه او كانت مكسورة واللام واوا كذروة بكسر الذال المعجمة وقد تضم وبسكون الراء على الشام ورشوة بكسر الراء على احدى اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهي الجعل فيقال في جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينهما اتباعا للفاء لثقل الواو بعد الكسرة وشذ جروات بالكسر في الراء اتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احد اللغات الثلاث وسكون الراء الانثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء والى ذلك اشار الناظم بقوله والسالم العين الثلاثي الابيات الاربعة وتمتنع التغيير في العين في خمسة انواع لم تستوف الشروط الخمسة احدها فاقد الثلاثي نحو زينبات وسعادات لانهما رباعيان لا ثلاثيان النوع الثاني فاقد الاسمية المقابلة الوصفية نحو ضخمات بالضاد والخاء المعجمتين جمع ضخمة وهي الغليظة وعبلات بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهي التامة الخلق لانهما صفات لا اسماء وشذ كهلات بالفتح في الهاء جمع كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة ولا يقاس عليه خلافا لقطرب النوع الثالث فاقد سكون العين نحو شجرات بفتح وسمرات بضم الميم ونمرات بكسر الميم لانها محركات الوسط ومفردها شجرة وسمرة ونمرة بالنون انثى النمر نعم يجوز الاسكان تخفيفا في نحو سمرات مما كان عينه مضموما ونمرات مما كانت عينه مكسورة كما كان الاسكان جائزا تخفيفا في المفرد نحو سمرة ونمرة باسكان الميم فاستصحب مع الجمع لا ان ذلك الاسكان حكم تجدد لاجل الجمع حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع النوع الرابع فاقد صحة العين نحو جوزات من الواوي وبيضات من اليائي مما قبل حرف العلة فيه مفتوح لا تغير لاجل العين قال الله تعالى في روضات الجنات بسكون الواو وهذيل تحرك ذلك بالفتح ولم تستثقل فتح عين المعتل لعروضها عندهم وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات بفتح الواو وقول الشاعر الهذلي في وصف جمل اخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح بفتح الياء من بيضات يقول جملي في سيره كالسليم الذي له بيضات يسير ليلا ونهارا البيض البهاد رائح من الرواح وهو الذهاب والمتاوب من تاوب اذا جاء اول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما في السير والسبوح حسن الجري ويقي من المعتل ضرب اخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا قبل حركة مجانسة نحو تارة ودولة ودية فهذا ايضا يبقى على حاله وهذيل تفتحه في جميع الباب قاله في المصباح واتفق جميع العرب على الفتح في عيرات جمع عير بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء وهي الابل التي تحمل الميرة بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام وهو شاذ في القياس لانه مؤنث بدليل ولما فصلت العير كبيعة وبيعات فحقه الاسكان واختلف الناس في عيرات اخذا فاكثر واحاصله هل هو بكسرة ففتحة او بفتحتين على قولين الاول قول الجمهور ثم اختلفوا في المفرد فقال الاكثرهم عير بكسرة اسمية اصل جمع للابل لا تحمل الميرة لانها تعيرا اي تذهب وتجيء وقيل عير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به ما فعل ببيض من قلب الضمة كسرة قالوا واصل القافلة والقول الثاني اختلف القائلون به ايضا على قولين احدهما للمبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار والثاني للمبرد ابي اسحق وهو انه جمع عير وهو الذي في الكتف او الناتي فقيل له اذا كان مؤنث قال نعم فان يولد قال لكل شيئين منفصلين في الانسان مؤنثان كاليدين والرجلين النوع الخامس فاقد عدم الادغام نحو حجات جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج وحجات جمع حجة بكسر الحاء للهيئة من الحج وحجات جمع حجة بضم الحاء للدليل فلا تغير العين عن سكونها لادغام عينها فلو حركت انفك ادغامه فكان يثقل النطق فيتعذر الادغام

هذا باب جمع التكسير

ويفارق جمع السلامة في اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء المفرد بخلاف التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قال ابو البقاء وجمع التكسير لفظا هو ما تغير فيه صيغة الواحد اما بزيادة ليست عوضا من شيء من غير تبديل شكل كصنو للمفرد وصنوان لجمعه قال في الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلث من اصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين او بنقص من غير تبديل شكل

كتخمة بضم التاء وفتح الخاء المعجمة للمفرد وتخم لجمعه او بتبديل شكل من غير زيادة ولا نقص من غير كاسد بفتح الهمزة والسين للمفرد واسد بضم الهمزة وسكون السين للجمع لغيره او بزيادة وتبديل شكل كرجال ورجل او بنقص وتبديل شكل كرسل ورسول او بهن اي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل كغلمان وغلام فان غلمانا زيد فيه النون ونقص منه الالف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في غلام وتبديل شكله بكسر فائه واسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك واعترض بانه لا يخرج نحو صنوان لان صنوانا من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او لانه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الآن والمشهور تقسيم التغيير الى قسمين لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم والتقديري نحو فلك ودلاص وهجان مذهب سيبويه ان فلكا واخواته جموع تكسير ويقدر في فلك ضمة الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع ففلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدن وكذا القول في اخواته والباعث لهم على ذلك انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا اسم الجمع ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذان جنب وهولاء جنب والفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن مالك في باب امثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير والتغيير اللفظي له سبعة وعشرون بناء منها اربعة موضوعة للعدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة بدخول العشرة على القول بدخول الغاية في المغيا او لو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان اولى وهي افعل بضم العين كاكلب جمع كلب وافعال كاجمال بالجيم جمع جمل وافعلة بكسر العين كاحمرة جمع حمار وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كصبية جمع صبي وخصت هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو اكيلب واجيمال واحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فانه يرد الى واحده في التصغير وتصغير الجمع يدل على التقليل واليها اشار الناظم بقوله افعلة افعل ثم فعلة ثمت افعال جموع قلة وليس من جموع القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كغرف ولا فعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلافا للفراء وثلاثة وعشرون موضوعة للعدد الكثير وهو ما جاوز العشرة وسياتي قريبا وقد يستغنى ببعض ابنية القلة عن بناء الكثرة وضعا او استعمالا اتكالا على القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة الوضع ان يكون العرب لم تضع احد البنائين استغناء عنه بالآخر والاستعمال ان يكون وضعتهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع عن احدهما بالآخر انتهى فالاول كارجل جمع رجل بسكون الجيم واعناق جمع عنق وافئدة جمع فؤاد قال الله تعالى وارجلكم الى الكعبين فاضربوا فوق الاعناق وافئدتهم هواء فاستغني فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة لانها لم تستعمل لها بناء كثرة والثاني كاقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة اقلام والمقام مقام مبالغة وتكثير قطعا وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام وقد يعكس فيستغنى ببعض ابنية الكثرة عن بناء القلة وضعا او استعمالا اتكالا على القرينة فالاول كرجال جمع رجل بضم الجيم وقلوب جمع قلب وصردان بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء اسما لطائر تقول ثلاثة رجال بخمسة قلوب معهم خمسة صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه وليس منه اي من هذا القسم وهو ما لم تضع العرب له بناء قلة ما مثل به الناظم وابنه من قولهم في جمع صفاة وهي الصخرة الملساء صفي بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء لقولهم في جمع قلتها اصفاء حكاه الجوهري وغيره بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه كقوله تعالى يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ومن ثم اثر بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله دعي الصلوة ايام اقرائك وعلى ذلك يحمل قول الناظم وبعض ذي بكثرة وضعا يفي كارجل والعكس جاء كالصفي البناء الاول من ابنية جمع القلة افعل بضم العين وهو جمع لنوعين كل منهما جمع شروطا احدها افعل بفتح الفاء وسكون العين حال كونه اسما لا صفة صحيح العين لا معتلها سواء صحت لامه ام اعتلت بالياء ام بالواو ليست فاؤه واوا كوعد ولا لامه مماثلة لعينه كرد وذلك نحو كلب واكلب وظبي واظب وجرو واجر واصلهما اظبي واجرو بضم الباء والراء فقلبت ضمتهما كسرة والواو ياء جريا وحذفت الياء الاصلية في اظبي والمنقلبة في اجرو على حد الحذف في قاض وغاز بخلاف نحو ضخم فلا يجمع على افعل لانه صفة وقالوا انما اعبد جمع عبد مع انه صفة لغلبة الاسمية قاله ابن مالك وبخلاف نحو سوط وبيت فلا يجمعان على افعل لاعتلال العين بالواو في الاول والياء في الثاني وشذ فيهما لا سماعا اعين جمع عين قال الله تعالى واعينهم تفيض من الدمع وشذ فيهما ايضا سماعا اثوب جمع ثوب واسيف جمع سيف قال معروف بن عبد الرحمن حميد بن ثور على خلف لكل دهر قد لبست اثوبا حتى اكتسى الراس قناعا اشيبا والقتير اثوابا اوشابا وقال اخر كانهم اسيف بيض يمانية عضب مضاربها باق بها الاثر والقياس سيوف واسياف والبيض بكسر الباء جمع ابيض ويمانية نسبة الى يمان وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والاثر بضم الهمزة والثاء المثلثة اثر الجراح يبقى بعد البرء قاله العيني وشذ اوجه جمع وجه لان فاؤه واو وشذ اكف جمع كف لان لامه مماثلة لعينه ويحفظ افعل في ثمانية اوزان فعل كذئب اسما وحلف صفة وفعلة بكسر الفاء اسما كنعمة وصفة كشدة وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم اوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمتين كعنق وفعل بفتحتين كجبل وفعل بفتحة وضمة كضبع ثلاثة امثلة في مفتوح الفاء وثلاثة في مكسورها واثنان في مضمومها والجمع انما يقع في الاسماء الاصلية بكسر اوله وسكون ثانيه ومؤنثة فيقع فيها وفي الصفات النوع الثاني ما يجمع على افعل الرباعي المؤنث بلا علامة الذي قبل اخره مدة الف او ياء او واو فتح اوله او كسر او ضم فالمفتوح كعناق انثى الجدي والمكسور نحو ذراع بالذال المعجمة والمضموم نحو عقاب طائر معروف والياء نحو يمين فتقول في جمعها اعنق واذرع واعقب وايمن وشذ افعل في نحو مكان وشهاب وغراب وحنين من المذكر فخرج بالرباعي نحو دار ونار فادور وانور ليس بمطرد عند سيبويه وخرج بالتانيث نحو حمار وعمود ورغيف وبلا علامة نحو رسالة وسحابة وبمدة قبل الاخر نحو زينب والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله لفعل اسما صح عينا افعل وللرباعي اسما ايضا يجعل ان كان كالعناق والذراع في مد وتانيث وعد الاحرف البناء الثاني من ابنية القلة افعال وهو جمع لاسم ثلاثي لا يستحق افعل السابق اما لانه على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه ولكنه معتل العين بالياء او بالواو نحو سيف واسياف وثوب واثواب واما لانه على غير فعل بفتح الفاء وسكون العين فيشمل ثمانية اوزان ثلاثة مع فتح الفاء نحو جمل ونمر وعضد وثلاثة مع كسرها نحو حمل وعنب وابل واثنان مع ضمها نحو قفل وعنق فتقول في جمعها اجمال وانمار واعضاد واحمال بالمهملة واعناب وآبال بابدال الهمزة الثانية الفا واقفال واعناق والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ما افعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال

باب التكسير

يرد ولكن الغالب في فعل بضم الاول وفتح الثاني ان يجمع على فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه كصرد بالصاد والراء المهملتين وهو طائر ضخم الراس يصطاد العصافير قيل وهو اول طائر صام لله وجرذ بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري كهمزة وهو طائر كالعصافير حمر المناقير ونغر بنون وغين معجمة وخزز بخاء معجمة وزائين معجمتين قال الجوهري ذكر الارانب فيقال في جمعها صردان وجرذان ونغران وخزان واليه اشار الناظم بقوله وغالبا اغناهم فعلان في فعل كقولهم صردان وشذ نحو ارطاب جمع رطب كما شذ في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها نحو احمال جمع حمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وافراخ جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة واحبار جمع حبر بالحاء المهملة والباء الموحدة وازناد جمع زند بالزاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذي يقدح به النار والزندة السفلى قال الله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين لحمل النخل قاله الفراء وقال الله تعالى اتخذوا احبارهم وقال الحطيئة بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي اخره همزة تصغير حطاءة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي الضرطة والحطاءة ايضا القصيرة يقال حطات الرجل اذا صرعته بالارض و اختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه ضرط بين قوم فقيل له ما هذا فقال حطيئة وقيل لانه كان يحطو الرجل والرجل المحطوء هو الذي لا احسن لها واسمه جرول بن اوس وكنيته ابو مليكة قاله ابن السيد ماذا تقول لافراخ بذي مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر يخاطب بذلك عمر بن الخطاب وكان قد سجنه بسبب الهجو اياه واراد بالافراخ بالخاء المعجمة الاولاد وهو محل الاستشهاد والقياس في جمع فرخ او فراخ افرخ ومرخ بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة واد كثير الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعر الاصفر على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير واراد ما قاله في الاولاد صغار جدا لا ماء عندهم ولا شجر اذا شكوا اليك حالهم وقال اخر وهو الاعشى وجدت اذا اصطلحوا خيرهم وزندك اثقب ازنادها فجمع زندا على ازناد وقبله ازند وسمع فعل وافعال في شكل وفعل وسمع ولفظ ولحظ ومحل ورأي وراد وهو اصل اللحيين وسطل وجفن ولحن ونجد وزند وجلد وانف والف وثلج وليس منه افنان في قوله تعالى ذواتا افنان انما هو جمع فنن وهو الغصن واما الفن وهو النوع فجمعه فنون على القياس كصك وصكوك البناء الثالث من ابنية القلة افعلة بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر رباعي بمدة ثالثة الفا او واوا او ياء قبل الحرف الاخير سواء كان مفتوح الفاء ام مكسورها ام مضمومها فالالف مع فتح الفاء نحو طعام و مع كسرها نحو حمار ومع ضمها نحو غراب والياء نحو رغيف والواو نحو عمود فتقول في جمعها على افعلة اطعمة واحمرة واغربة وارغفة واعمدة وشذ كذاب كتب والقياس اكتبة ولم يقولوه [illegible] وفي الصحاح انك اذا جمعت النهار قلت في كثيره نهر وفي قليله انهر و الصواب انهرة كما في المحكم لان النهار مذكر والى ذلك اشار الناظم بقوله في اسم مذكر رباعي بمد ثالث افعلة عنهم اطرد والزموا ابناء افعلة في فعال بفتح وفعال بالكسر حال كونهما مضعفي اللام او معتليها فالاول وهو مضاعف اللام وان يضعفها مماثلتها للعين ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد كبتات بفتح الباء الموحدة وبالتاءين المثناتين فوق قال الجوهري هو الزاد والجهاز وقال ابو عبيدة متاع البيت وفي الحديث لا يؤخذ منكم عشر البتات وزمام قال الجوهري هو الخيط الذي يجعل في عظم انف البعير وهو من الخشب والبرة من صفر فتقول في جمع بتات ابتة وفي جمع زمام ازمة والاصل ابتتة وازممة فاستثقل مثلان فنقلت حركة اولهما الى الساكن قبله ثم ادغم احد المثلين في الاخر والثاني وهو معتل اللام ما كان لامه واوا او ياء كقباء بفتح القاف والباء الموحدة واناء بكسر الهمزة الاولى فتقول في جمعهما على افعلة اقبية وآنية بالف بعد الهمزة والاصل أأنية بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا من جنس حركة ما قبلها واليه اشار الناظم بقوله والزمه في فعال او فعال مصاحبي تضعيف او اعلال ويحفظ افعلة في شحيح ونجي ونجد وهو ما ارتفع من الارض وفي صلد وهو [illegible] الاخرق وسد وسد بالسين المهملة ضما وفتحا كل بناء سد به موضع وقدح وفن وخال وباب وقفا وجائز بالجيم والزاي الخشبة الكبيرة في وسط البيت وواد وناجية وظنين بالظاء المشالة بمعنى المتهم ونضيض بنون وضادين معجمتين المطر القليل وعيي بفتح العين المهملة وتشديد الياء الثانية وجزة بكسر الجيم وتشديد الزاي وعيل بفتح العين المهملة وتشديد الياء المثناة تحت وعقاب ورمضان وخوان لربع الاول فاما شحيح ونجي وظنين وعيي فقالوا فيها اشحة وانجية واظنة واعيية مع انها صفات وعقاب فقالوا فيه اعقبة مع انه مؤنث واما نجد وصلد وسد وسد وقدح وفن وخال وقفا وباب وجزة فقالوا فيها انجدة واصلدة واسدة واقدحة وافنة واخولة وابوبة واقفية واجزة مع انها ثلاثية واما رمضان وخوان ونضيض فقالوا فيها ارمضة واخونة وانضة مع انها زائدة على اربعة احرف واما عيل فقالوا فيه اعيلة مع خلوه عن مدة قبل اخره واما جائز وناجية فقالوا فيهما اجوزة وانجية مع ان المدة فيهما ليست قبل الاخر البناء الرابع من ابنية القلة فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه ولم يطرد في شيء من الابنية بل هو محفوظ في ستة اوزان فعل بفتحتين نحو ولد وفتى وفعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو شيخ وثور وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو ثنى بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر كعنب حكاه الفارسي الامر الذي يثنى ومن الحديث لا ثنى في الصدقة اي لا يؤخذ في السنة مرتين والثني ايضا الثاني في السيادة وهو الثنيان بضم الثاء وهو الذي يكون دون السيد في المرتبة قاله ابن مالك وفعال بفتح اوله نحو غزال وفعال بضم اوله نحو غلام وفعيل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو صبي وخصي وجليل فتقول في جمعها على فعلة ولدة وفتية وشيخة وثيرة وثنية وغزلة وغلمة وصبية وخصية وجلة والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة جمعا بنقل يدرى لعدم اطراده قال ابو بكر بن السراج هو اسم جمع لا جمع والبناء الاول من ابنية الكثرة فعل بضم اوله وسكون ثانيه وهو احد اوزان الكثرة لكونه ثلاثيا ساكن الوسط وهو جمع لشيئين احدهما افعل مقابل فعلاء بالمد كاحمر وابيض ومؤنثهما [illegible] نحو اكمر بفتح الكاف وهي حشفة الذكر وآدر بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية المنتفخة [illegible] الهمزة لكبير الالية والاصل ادر بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة الفا كآدم فان الذي من هذا بفتح الهمزة وسكون اللام وفي اخره همزة قبلها الف مسبوقة بياء مثناة تحتانية تخلف الاستعمال فانهم قالوا في المذكر الى على وزن افعل ولم يقولوا في المؤنث الياء على وزن فعلاء والثاني مما يجمع على فعل فعلاء بفتح الفاء وسكون العين مقابلة احمر كفعلاء كحمراء وبيضاء ومنه مقابلها الذي لا فعل له المانع خلقي كرتقاء بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق وهو التحام وفلاء

بالعين المهملة والفاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شيء يخرج في قبل المرأة شبه الأدرة للرجل بخلاف نحو عجزاء بالجيم والزاي لكبيرة العجز فإن المانع من أعجز
تخلف الاستعمال فإن العرب قالوا في المؤنث عجزاء ولم يقولوا في المذكر أعجز بل يقال رجال [illegible] ونساء عجز إلا إذا سمع فيحفظ ولا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو
في ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادي وابن عقيل في شرحيهما التسهيل عن ابن مالك أنه ذكر في غير التسهيل أن يطرد في هذا النوع كالمراد في أحمر وحمراء وما ذكره
من أنهم يقولون امرأة عجزاء ولا رجل أعجز هو على أشهر اللغات وقد حكي امرأة عجزاء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال ونساء عجز ونقول في جمع
نحو أبيض بيض بكسر الأول تصحيحا للعين لئلا تنقلب [illegible] ووزنه فعل بالضم على الأصل لا فعل بالكسر وإلى فعل أشار الناظم بفعل لنحو أحمر وحمراء البناء الثاني من أبنية
الكثرة فعل بضمتين وهو [illegible] حسن لأنه لما فرغ من فعل بالإسكان عقبه بفعل بالتحريك لأنهما وزنان لم يختلفا إلا بالحركة والسكون وهو مطرد في شيئين أحدهما
في وصف على فعول بمعنى فاعل نحو صبور وصبر وغفور وغفر بخلاف حلوب وركوب فإنهما بمعنى مفعول والثاني في اسم رباعي [illegible] العدد بمدة ألف أو واو أو ياء قبل
لام صحيح غير معتله [illegible] من حروف العلة أو غير مضاعف إن كانت المدة ألفا [illegible] من أوزان مفتوح الأول نحو قذال
للمذكر وهو جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية وأتان بالمثناة الفوقية للمؤنث من الحمر ومكسور الفاء نحو حمار للمذكر وذراع للمؤنث ومضموم
الفاء نحو كراع للمذكر [illegible] للمؤنث وما مدته ياء نحو قضيب للمذكر وكثيب للمؤنث وما مدته واو نحو عمود للمذكر وقلوص للمؤنث وهي الشابة من النوق وما مدته
ياء أو واو مع التضعيف نحو سرير [illegible] للمذكر وذلول للمؤنث وخرج بقوله لام غير معتلة نحو كساء وقباء فلا يجمعان على فعل لأجل اعتلال اللام لأنهما لو جمعا على فعل
لزم قلب الضمة كسرة لتسلم الياء [illegible] فيصير على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من الضم إلى الكسر
والحق أن ذلك غالب لا لازم [illegible] قال ابن يعيش ما نصه وقالوا في المثل ثني وثن والأصل ثني بضم النون فأبدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا كما فعلوا
ذلك في أجر وأدل وخرج بقوله غير مضاعف إن كانت المدة ألفا نحو هلال [illegible] وسنان فلا يجمعان على فعل لأجل تضعيفهما إلى اللام مع الألف فلا يقال في جمعهما
[illegible] ولا سنن لما فيهما من ثقل التضعيف مع الضم وشذ عنن بكسر العين لما يقارب به الفرس [illegible] المطرد [illegible] ناسب الأعلى للأعلى والأسفل للأسفل وعنن وحجاج بحاء
مهملة مكسورة وجيمين العظم المستدير حول العين وقيل هو الأعلى الذي ينبت عليه الحاجب وحجج وطوال بفتح الواو [illegible] ويحفظ فعل
بضمتين في فعل بفتح الفاء وكسر العين اسما نحو نمر وصفة نحو خشن وفي فعيل صفة نحو نذير ونذر وفي فعيلة مطلقا اسما نحو صحيفة وصفة نحو نجيبة وفي فعل بفتح أوله
وسكون ثانيه نحو سقف وسقف ورهن ورهن وفي فاعل نحو بازل وشارف وفي فعل بفتحتين نحو نصف وفي فعال بكسر الفاء وفتحها صفة نحو كناز بكسر الكاف وصناع بفتح
الصاد أي حاذقة وفي فعلة بفتح أوله وكسر ثانيه نحو نمرة وفي فعلة بفتحتين نحو خشبة وفي فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو ستر وإلى فعل بضمتين أشار الناظم
بقوله وفعل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف البناء الثالث فعل بضم أوله وفتح ثانيه ولو قدمه على فعل بضمتين لكان
أولى لأنه أخف منه وهو مطرد في شيئين أحدهما اسم على فعلة بضم أوله وسكون ثانيه ويستوي في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها فالصحيح كقربة وقرب و
غرفة وغرف والمعتل اللام نحو مدية ومدى وزبية وزبى والمضاعف اللام نحو حجة وحجج ومدة ومدد والثاني في الفعلى بضم الفاء أنثى أفعل صفة كالكبرى أنثى الأكبر
والوسطى أنثى الأوسط والصغرى أنثى الأصغر بخلاف حبلى فإنها ليست أنثى أفعل لأنه صفة لا مذكر لها فلا تجمع على حبل وشذ فعل في فعلة صفة نحو بهمة بضم الباء
الموحدة وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى لشدة بأسه والجمع بهم قاله في الصحاح وفي فعلى مصدرا نحو رؤيا يقال رأى في منامه رؤيا
على فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى قاله الجوهري وفي فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه نحو نوبة بفتح النون والباء الموحدة وقاس عليهما الفراء
وفعلة بفتح أوله وسكون ثانيه معتل اللام نحو قرية وقرى وفعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح اللام نحو بدرة بفتح الموحدة وهي عشرة آلاف درهم وجمعها بدر بكسر أوله
وفتح ثانيه ولم أقف على جمعها على فعل بضم أوله وفتح ثانيه فذكرها هنا فيه نظر وفعلة بكسر أوله وسكون ثانيه معتلا نحو لحية ولحى وفعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو تخمة
بالتاء المثناة فوق والخاء المعجمة وإلى فعل بضم أوله وفتح ثانيه أشار الناظم بقوله وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى البناء الرابع فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو
جمع لاسم تام على وزن فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه غير واحد فعل كحجة وحجج [illegible] وكسرة وكسر [illegible] بالفاء والياء المثناة تحت وهي الكذبة
وخرج بقوله لاسم الصفة نحو صفرة وكدرة وعجزة وبالتام نحو عدة وزنة فإنهما نقصا الفاء وعوضا منها التاء وإليه أشار الناظم بقوله ولفعلة فعل
ويحفظ فعل باتفاق في فعلة واحد فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو سدرة وسدر [illegible] واحدة التبن [illegible] وفي المعوض من لامه التاء
كعزة وعزى وفي فعلة الأجوف بفتح أوله نحو حاجة وحوج وقامة وقوم وفي فعلى مصدرا نحو ذكرى وفي فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح الأصول نحو قصعة وقصع
وجفنة وجفن وفي فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه صفة نحو [illegible] بكسر الذال المعجمة وسكون الراء والباء الموحدة كما في الصحاح والضياء ومنه بكسر الضاد الأولة
[illegible] في جمعها [illegible] والذربة المرأة الحديدة اللسان [illegible] الرجل الشجاع وفعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو هدم بكسر الهاء وسكون الدال المهملة الثوب
الخلق مجموع على هدم رواه ابن سيده وفي فعلة بضم أوله كصورة وصور بكسر الصاد لغة في الصورة بضمها [illegible] قاله في الصحاح البناء الخامس فعلة بضم
[illegible] ثانيه وهو [illegible] في وصف لمذكر عاقل على زنة فاعل معتل اللام بالياء أو الواو كرام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة والأصل فيهن رمية وقضية
وغزوة قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل إنها فعلة بفتح الفاء وأن الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها وإليه أشار
الناظم بقوله [illegible] وخرج بقوله وصف نحو واد وبالمذكر نحو غازية وبالعاقل نحو أسد ضار وبوزن فاعل نحو ظريف وبالمعتل اللام نحو ضارب
[illegible] على فعلة [illegible] فاعل اسما نحو باز وبزاة [illegible] وفي فاعل صحيح اللام نحو هادر وهدرة
بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به السادس فعلة بفتحتين وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وساحر وسحرة وسافر وسفرة وبا

وبررة

باب التكسير

وبررة قال الله تعالى وجاء السحرة بأيدي سفرة كرام بررة وفي التسهيل بررة جمع بر على غير قياس وإليه أشار الناظم بقوله وشاع نحو كامل وكملة وخرج بالوصف الاسم
[illegible] وبالمذكر نحو طالق وحائض وبالعاقل نحو سابق ولاحق صفتي فرسين وبصحيح اللام نحو غاز وعاد فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة بفتحتين إلا ما ندر
شذ في غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنها فعلة وفي بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعلة وهو سهو وقوله شائع [illegible] وكان الأولى أن يعبر بمطرد لأنه لا يلزم
من الشياع الاطراد البناء السابع فعلى بفتح أوله وسكون ثانيه وهو جمع لما دل على آفة من هلاك أو توجع أو نقص مما هو فعيل حال كونه وصفا للمفعول فالنوع الأول نحو جريح وجرحى
وأسير وأسرى والهالك نحو قتيل وقتلى وصريع وصرعى وحمل عليه [illegible] أو وزن ما دل على آفة من ذلك أحد [illegible] فعيل وصفا للفاعل لا للمفعول كمريض ومرضى والثاني
فعل بفتح أوله وكسر ثانيه كزمن وزمنى [illegible] وهذان الوصفان مما يدل على التوجع والثالث فاعل كهالك وهلكى والرابع فيعل بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه
كميت أصله ميوت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين [illegible] فيعل بكسر العين أو بفتحها
[illegible] الفتحة كسرة أو فيعل [illegible] أشهرها أولها والخامس أفعل كأحمق وحمقى والسادس فعلان كسكران وسكرى وهذان الوصفان مما يدل
على نقص [illegible] كبيس وكيسى [illegible] وجلد وجلدى وإلى فعلى أشار الناظم بقوله فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن البناء الثامن فعلة
بكسر أوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل حال كونه اسما بضم الفاء وسكون العين ويكون صحيح اللام نحو قرط وقرطة بالقاف والطاء [illegible] مهملتين [illegible]
الأذن ودرج بالجيم ودرجة وأجوف نحو كوز بالزاي وكوزة ومضاعفها نحو دب ودببة وقليل في اسم على زنة فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو غرد بالغين المعجمة
والراء نوع من الكمأة وهو عند الفراء بفتح الفاء وعند غيره بكسرها وظاهر الصحاح أن فردة لمكسور الفاء أو بكسرها نحو قرد وقردة بالقاف والراء وفيل [illegible] نحو
بفتحتين ضد الأنثى [illegible] وكفف [illegible] وعلج [illegible] وخطوة وإليه أشار الناظم بقوله لفعل اسما صح لاما فعلة والوضع في فعل وفعل قلله وخرج بقوله صحيح اللام
نحو ظبي [illegible] فلا يجمع شيء منها على فعلة البناء التاسع فعل بضم أوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف على زنة فاعل أو فاعلة حال كونهما صحيحي اللام سواء صحت
عينهما أو اعتلت كضارب وضاربة وصائم وصائمة فتقول في جمعها ضرب وصوم ويشمل نحو حائض وحيض [illegible] بقيد الوصف الاسم نحو حاجب العين
وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل وإليه أشار الناظم بقوله وفعل لفاعل وفاعلة وصفين ونحو عاذل وعاذلة [illegible] وعاف بالعين المهملة والفاء أي سائل [illegible] لا عاف
[illegible] كما ندر فعل في نحو امرأة خريدة بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف أي امرأة ذات حياء [illegible] والياء المثناة التحتانية وقيل العذراء
وجمعها خرد وقالوا خرائد على القياس ونفساء ونفس ورجل أعزل [illegible] أي إذا لم يكن معهم سلاح وزعم الأصفهاني أن أفعل لا يجمع على فعل ورد بالسماع كقوله [illegible]
[illegible] غير عزل [illegible] مثال الأسود الضراغم وفارق باب أحمر لأنه وصف غير لازم بدليل أنه لو [illegible] سيفا [illegible] عنه هذه الصفة البناء العاشر
فعال بضم أوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف مذكر عاقل على زنة فاعل صحيح سواء كانت لامه همزة أم لا كصائم وصوام وقائم وقوام وقارئ وقراء [illegible] وندر فعال
في جمع فاعلة كقوله وهو القطامي أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهن عني غير صداد قال الموضح في الحواشي لا أعلم أحدا ذكر مجيئه في فاعلة المؤنث إلا في هذا
البيت وحكاية مشهورة بين الأصمعي وابن الأعرابي والظاهر أن الضمير المؤنث للأبصار لا للنساء [illegible] جمع صاد [illegible] لأن قياس
فعال أن يكون جمع فاعل لا فاعلة ولا يخفى ضعفه لأنه من تخالف الضمائر على غير المحدث عنه وندر فعال في فاعل المعتل بالواو والياء كغزاء جمع غاز وسراء جمع سار
والأصل غزاو وسراي قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة الحادي عشر فعال بكسر أوله وهو يكون جمعا لثلاثة عشر وزنا الأول والثاني فعل وفعلة بفتح
الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما اسمين أو وصفين غير يائي الفاء والعين فالاسم منهما نحو كعب وكعاب وقصعة وقصاع والصفة منهما نحو صعب بمهملتين
وصعاب وخدلة وخدال بالخاء المعجمة والدال المهملة ممتلئة الساقين والذراعين وندر فعال في جمع فعل يائي الفاء نحو يعر بالياء المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين
الجدي يربط في الزبية للأسد ليقع فيها وفي المثل [illegible] ويائي العين نحو ضيف وضياف وضبع بالضاد المعجمة وضباع وإليه أشار الناظم بقوله فعل وفعلة فعال
[illegible] وقل فيما عينه الياء منهما الوزن الثالث والرابع فعل وفعلة بفتح أولهما وثانيهما حال كونهما اسمين غير معتلي اللام ولا مضعفيها كجمل وجمال وجبل بالجيم وجبال ورقبة
ورقاب وثمرة وثمار وخرج نحو فتى وعصى لاعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل لأنه صفة [illegible] وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وفعل أيضا
له فعال ما لم يكن في لامه اعتلال أو يك مضعفا ومثل فعل ذو التا الوزن الخامس والسادس فعل بكسر أوله وسكون ثانيه كذئب وذئاب وبئر وبئار وفعل بضم الفاء
وسكون العين كرمح ورماح ودهن ودهان وشرط هذين الوزنين أن يكونا اسمين احترازا من نحو حلف وحلو وشرط ثانيهما أن لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي
اللام كمدى قاله المرادي أخذا من التسهيل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وفعل مع فعل فاقبل السابع والثامن فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه صحيحي اللام كظريف وظريفة
كريم وكرام وشريفة وشراف بخلاف غني وولي ومؤنثهما لاعتلال اللام وبخلاف نحو جريح فإنه بمعنى مفعول وقرأ الكسائي فجعلهم جذاذا بكسر الجيم قاله الفراء والزجاج
هو جمع جذيذ مثل ثقيل وثقال والجذيذ بمعنى المجذوذ وهو المكسور قاله الواحدي في البسيط فاقتضى هذا أن فعيل الوصف قد يجمع على فعال وإن كان بمعنى مفعول
قاله الموضح في الحواشي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وفي فعيل وصف فاعل وكذا في أنثاه أيضا اطرد والخمسة الباقية من الثلاثة عشر وزنا مما يجمع على فعال فعلان بفتح
الفاء ومؤنثاه فعلى بالألف وفعلانة بالتاء وفعلان بضم الفاء صفة وأنثاه فعلانة بالتاء لا غير فمفتوح الفاء كغضبان وغضبى وغضاب وعطشان [illegible]
وندمان وندام ومضموم الفاء نحو خمصان وخماص وخمصانة وخماص وفي الحديث تغدو خماصا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وشاع في وصف على فعلانا أو أنثييه
أو على فعلانا ومثله فعلانة والعرب التزموا في فعيل وأنثاه إذا كان واوي العين صحيح اللام كطويل وطويلة أن لا يجمعا إلا على فعال بخلاف غيرهما فإنه لا يلزم
بل يجمع عليه وعلى غيره فتقول كريم وكرماء وكرام وظريف وظرفاء وظراف وشريف وشرفاء وشراف وإنما التزم ذلك [illegible] قاله في المحكم قال ابن جني
[illegible] فعيل صفة عينه واو [illegible] ولا صحيحا إلا في ثلث كلمات طويل وقويم وصويب من قولهم سهم صويب أي صائب قال وأما العريض فإنه وإن كان صفة الا [illegible]

اسما أنثى واليه أشار الناظم بقوله وانثى نحو طويل وطويلة نعم ويحفظ فعال في وصف على فاعل نحو راع ورعاء وفي التنزيل حتى يصدر الرعاء وقائم وقيام
وفي التنزيل وانتم قيام وآم بالهمزة ممدودة وميم مشددة مؤام بمعنى قاصد والإمام كضارب فادغم الميم في الميم للتماثل وجمعه إمام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه واجعلنا
للمتقين اماما اي قاصدين لهم ومؤتمين كراع ورعاء ونائم ونيام ويحفظ في وصف على افعل نحو اعجف اي هزيل وعجاف ومؤنثه عجفاء ومنه سبع عجاف
لان مفرده بقرة عجفاء وحكى الفارسي وابو حاتم اجرب وجراب زاد ابو حاتم ابطح وبطاح قال ابن سيده في شرح اصلاح المنطق وسقط ما قيل ... قال له وقد وصف
فعال بتخفيف العين نحو جواد بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والاصل جواد قلبت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة قال وحتى الجياد ما يقدن بارسان وفي وصف على فيعل نحو خير
بفتح الخاء وتشديد الياء المثناة تحت المكسورة وخيار وقد وصف على فعلاء نحو بطحاء وبطاح وقد وصف على فعلى بضم الفاء نحو انثى واناث وفي اسم على فعول بفتح الفاء
نحو قلوص وقلاص وفي فعل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو دخل ودخال وهو بالدال والخاء المعجمة الانثى من ولد الضان وفي فعلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو نمرة ونمار وفي فعالة
نحو عباءة وعباء وفي فعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام ونطفة ونطاف وفي فعل بضم اوله وسكون ثانيه كربع ورباع وفي فعل ... نحو حمد وحماد وفي فعيل
نحو فصيل وفصال وفي فعل بفتح اوله وضم ثانيه كسبع وسباع وفي فعلان بضم الفاء وسكون العين كضعفان وضعاف البناء الثاني عشر من ابنية الكثرة فعول بضمهما
ويطرد في الفاظ اربعة احدها اسم على فعل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو كبد وكبود ووعل ووعول وهو اي فعول مبرأ في فعل كالاذن واليه يشير قول الناظم وبفعول فعل نحو
نمر ونمار وجاء في نحو نمر نمور على القياس ونمر بضمتين على غير القياس قال الحكيم بن معاوية الربعي فيها عياييل اسود ونمر انشده سيبويه فقال ابن الضائع اراد
... بسكون الميم ثم نقل واتبع وقال غيره قد يكون مقصورا اي مختصرا من نمور فحذف الواو للضرورة وقالوا ايضا في جمعه نمار على غير القياس فتحصل في جمعه اربعة اوزان
واحد على القياس وهو نمور وثلاثة على غير القياس وهي نمار ونمار ونمر والعياييل جمع عيل واحد العيال قاله الصغاني والثاني من الاربعة المطردة فيها فعول
الاسم الثلاثي الساكن العين حال كونه مفتوح الفاء ليس عينه واوا نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس ... فلا ينقاس فيه فعول وشذ في فوج فؤوج وهم
الجماعة من الناس ومكسورها نحو حمل بالمهملة وحمول وضرس وضروس ومضمومها نحو جند وجنود وبرد وبرود واليه اشار الناظم بقوله كذاك يطرد في فعل اسما مطلق
الفا الا انه يستثنى من مضموم الفاء الا في ثلاثة من مضموم الفاء لم يطرد فيها فعول احدها معتل العين كحوت فان جمعه حيتان والثاني معتل اللام كمدي فان جمعه
امداء قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال في المحكم المدي من المكاييل معروف وقال ابن الاعرابي هو مكيال ضخم لاهل الشام واهل مصر والجمع امداء وقال الجوهري وهو
القفيز الشامي وهو غير المد وشذ في جمع نؤي بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة نؤي بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء قال الشاعر خلت الا اياصرا ونؤيا محافرها
كاثرية الارضين فالا هو في الاستثناء واياصر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع ايصر حبل قصير يشد به اسفل الخباء الى وتد
النؤي بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نؤي وهي حفيرة تجعل حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر واصل الجمع نؤوي على وزن فعول اجتمع فيه الواو والياء
وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء ثم ادغمت احدى الياءين في الاخرى لتماثلهما فصار نؤيا ويجوز فيه نئي بكسر النون اتباعا لكسرة الهمزة
وااناء ويقلبون الهمزة ثم يقولون اناء على القلب مثل ابار وآبار والاصنين بكسر الهمزة جمع اصناه وهو الغدير والمستقى الثالث من فعل بضم الفاء المضاعف فانه
جمع على امداد وشذ في جمع حص بالحاء المهملة المضمومة والصاد المهملة وهو الورس كما قال الجوهري وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشعة كان الحص فيها
اذا ما الماء خالطها سخينا حصوص فاعل شذ ويجمع فعول في فعل بفتحتين اسما كاسد واسود وشجن بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن
ايضا الحزن والجمع اشجان والندب بفتح النون والدال المهملة وبالباء الموحدة الخطوة اثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب وذكر بفتحتين مقابل انثى و
الجمع ذكور وطلل وطلول البناء الثالث عشر فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه ويطرد في الفاظ اربعة اسم على فعال بضم الفاء كغلام وغلمان وغراب وغربان
او على فعل بضم اوله وفتح ثانيه كصرد للطائر وصردان وجرذ بالجيم والذال المعجمة الذكر من الفئران والجمع جرذان او فعل بضم اوله وسكون ثانيه حال كونه واوي
العين كحوت وحيتان وكوز وكيزان بالزاي او على فعل بفتحتين كتاج بالجيم تيجان وساج وسيجان وخال وخيلان وهي النقطة المخالفة لون البدن وجار
وجيران وقاع وقيعان والالف في الجمع منقلبة عن ياء والخال اخو الام الالف منقلبة عن واو وجمعه اخوال وقد يقل فعلان وفعل بكسر اوله وسكون ثانيه
نحو حسل وحسلان وخرص وخرصان وخشف وخشفان وحنط وحنطان ورئد ورئدان وشقد وشقدان وشيخ وشيخان وصنو وصنوان وقنو وقنوان هذه لغة
الفاظ ذكرها ابن جني ونظمها ابن مالك في بيتين فقال ... والخرص التكر ... هكذا حسفان وحيطان ورئد وشقد وشيخ هكذا جمعت مثل السقف
وقنوان الحسل ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال والحنط قطيع النعام والرئد التل وايضا فرخ الشجرة وقيل ما لان من اغصانها والشقد ولد الحرباء والشيخ
بنيد الصنو والقنو مثلان وفي فعل بفتحتين نحو خرب بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الحبارى سمي بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خربان بكسر الخاء قاله في الصحاح وك
فعال بفتح اوله نحو غزال وغزلان وفي فعال بكسر اوله نحو صوار بكسر الصاد المهملة وحكي ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو ياء لسكونها بعد
انكسار ما قبلها وفي فاعل نحو حائط وحيطان وفي فعيل نحو ظليم بفتح الظاء المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها وفي فعول نحو خروف وخرفان
وفي فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على فعل نحو صنف وصنفان او على فعال نحو شجاع وشجعان البناء الرابع عشر فعلان بضم اوله
وسكون ثانيه ويكثر في الفاظ ثلاثة في اسم على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه كظهر بالمشالة وظهران وبطن وبطنان او على فعل بفتحتين حال كونه صحيح العين كذكر
وذكران وجعل المتن من المعروف جذعان قال الموضح في الحواشي هذا مثال ابو حيان وهو خطأ لان جذعا صفة لا اسم اشهى وهذا الاعتراض بالنظر الى الوصف
الاصلي لا باعتبار غلبة الاسمية او على فعيل كقضيب وقضبان ورغيف ورغفان وقل فعلان بضم الفاء في فاعل نحو راكب وركبان وراجل ورجلان ويجمع راجل على
رجل كصحب ورجالة ورجال وفي افعل نحو اسود وسودان واحمر وحمران وزعم الفراء ان سودان وحمران جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد ورد بان فعلا

باب الكثرة

صفة لا تجمع على فعلان وفي فعال بضم الفاء كحوار بالحاء المهملة وحوران والكثر حيران وزقاق بزاي وقافين وهو السكة وزقان بادغام عينه في لامه لو زال
المانع من التقاء المثلين وعبر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل الا في جذع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء على انه صفة البناء الخامس
عشر فعلاء بضم اوله وفتح ثانيه ويطرد في فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى فاعل او بمعنى مفعل او مفاعل حال كونه غير مضاعف ولا معتل اللام فالاول كظريف وظرفاء
وكريم وكرماء وبخيل وبخلاء واليه الاشارة الناظم بقوله وللكريم والبخيل فعلا كذا لما ضاهاهما قد جعلا ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فانهم لم يقولوا
فيهن بفعلاء قال سيبويه ولا يقولون صغراء ولا سمحاء ولا سمناء والثاني كسميع بمعنى مسمع واليم بمعنى مؤلم فانه يقال في جمعها سمعاء والماء قاله ابن مالك وشرح فيهما
والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخالط فانه يقال في جمعها جلساء وخلطاء وشذ اسير واسراء وقتيل وقتلاء لانهما بمعنى مفعول وكثر فعلاء في فاعل دال على معنى
غير مكتسب كالغريزة بالغين المعجمة والراء والزاي وهي الطبيعة التي طبع الانسان عليها كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء فان العقل والصلاح والشعر
من الاوصاف الشبيهة بالاوصاف الغريزية كالكريم والبخيل من جمعان كل منها غير مكتسب وشذ فعلاء في نحو جبان وجبناء وخليفة وخلفاء قال سيبويه وقولهم خلفاء
في المعنى محمول على خليف لانه لا يقع الا على مذكر ولذا لا يلحق في تكسيره قال ابو علي جمع خليفة خلائف على حد كرائم اموالهم جمع كريمة وسمح بسين مفتوحة مهملة وميم
ساكنة وفي اخره حاء مهملة الكريم وجمعه سمحاء لانه ثبت في تكسيره بالخاء المعجمة خلافا لابي حيان وودود وودداء ورسول ورسلاء لانها ليست على فعيل ولا على فاعل
البناء السادس عشر افعلاء بكسر ثالثه وهو نائب عن فعلاء في المضعف من فعيل بمعنى فاعل كشديد واشداء وعزيز واعزاء وفي المعتل اللام من فعيل بمعنى فاعل كولي
واولياء وغني واغنياء وانما ناب افعلاء عن فعلاء في المعتل اللام والمضاعف لانهم لو قالوا في غني غنياء لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فيقلب الفا فيلتقي
الكلمة كما قالوا ... لان حرف العلة بعد الالف ... ولو قالوا شددا التقى حرف المضعف لزوال الفاصل ولا يمكن الادغام لان فعلاء وزن خاص
بالاسم فلا يدغم وشذ نبي وانبياء وسخي وسخواء وشذ افعلاء في غير المضاعف والمعتل نحو نصيب وانصباء وصديق واصدقاء وهين واهوناء واما الظنين وادنا فشا
وان كان مضاعفا لانه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو وصف بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالنون المهملة اسم لا صفة والى ذلك اشار الناظم بقوله وناب عنه افعلاء
في المعل لاما ومضعف وغير ذاك قل البناء السابع عشر فواعل ويطرد في الفاظ سبعة ثانيها العذائة اودا وغير ملحقة بجاسم وذلك في فاعلة اسما كانت
او صفة كناصية كاذبة خاطئة فناصية اسم وكاذبة وخاطئة صفة وقع في جمعها نواصي كواذب وخواطئ وفي اسم على فوعل كجوهر وجواهر وكوثر وكواثر واسم
على فوعلة كصومعة وصوامع وزوبعة وزوابع والصومعة بيت النصارى قاله في القاموس والزوبعة بالزاي والباء الموحدة المفتوحتين ... وسا
الجن ومنه سمي الاعصار زوبعة وهو ريح تثير الغبار وترتفع الى السماء كانه عمود قاله في الصحاح او اسم على فاعل بالفتح في العين كخاتم على احدى اللغتين ونحوه
وقالب على لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك والمواضع على فاعلاء بالكسر في عينه وبالمد نحو قاصعاء وقواصع وراهطاء ورواهط ونافقاء ونوافق والثلاثة اسماء الجحرة
اليربوع فالراهطاء بالراء والطاء المهملتين هي التي يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين حفرة يحفرها ثم ياتي بالتراب الذي
اخرجه من الراهطاء فيسد به فم الجحر لئلا يدخل عليه والنافقاء بالنون والفاء والقاف حفرة يكتمها ويظهر غيرها فاذا اوتي من قبل القاصعاء ضرب
النافقاء براسه فخرج وهو اسم على فاعل بكسر العين كحائز وحوائز وهو بالجيم والزاي المعجمة الخشبة المعترضة بين الحائطين ومنه حائز الطاحون وقيل الخشبة
التي يحمل عليها اخشاب البيت وكاهل وهو مجمع الكتفين وكواهل وفي وصف على فاعل بكسر العين لمونثة لا تدخله تاء الفرق كحائض وحوائض وطالق وطوالق او وصف
على فاعل لغير عاقل من المذكر كصاهل صفة فرس وصواهل وشاهق صفة مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع وشذ فواعل من وصف على فاعل المذكر عاقل
من ذلك قولهم فوارس في جمع فارس ونواكس في جمع ناكس قال الفرزدق واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار وفي جمع سابق صفة لمذكر عاقل
وفي جمع هالك هوالك قال فايقنت انني عند ذلك فانه غداة اتاه هالك في الهوالك وزعم بعضهم ان ذلك كله غير شاذ وانه جمع لفاعلة وكانه قيل الطائفة
وطوائفه هوالك وكذا الباقي نقله الموضح في الحواشي وامره وقال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس فالذي حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون
امراة فارسة واما هوالك فجاء في مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما تخرج على القليل واما نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيها العذائة نحو آدم فان الفه
غير زائدة فقال في جمعه اوادم بزنة افاعل لا فواعل وبقولنا اودا وغير ملحقه بجاسم نحو ... فانه ملحق بسفرجل فيقال في جمعه ... لا فواعل والى ذلك
اشار الناظم بقوله فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل وحائض وصاهل وفاعله وشذ في القاموس مع مثله البناء الثامن عشر فعائل ويطرد في
رباعي مونث ثالثه مدة سواء كانت تاء التانيث او الفا او واوا او ياء وسواء كان اسما او صفة سواء كان تانيثه بالمعنى كشمال بكسر الشين مقابل يمين وبفتحها ريح تهب من
ناحية القطب وجمعها شمائل قال الله تعالى عن اليمين والشمائل وحكى اللحياني في جمع اسما الريح شمالا وشمائل وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز وسعيد علم امراة و
سعائد وشذ دليل ودلائل او كان تانيثه بالالف المقصورة كحبارى وحبائر او بالممدودة كجلولاء وجلائل بالجيم ... فارس وشذ ... وكنة
وكنائن وظعينة وظعائن وحرة وحرائر لانهن ثلاثيات واليه اشار الناظم بقوله وبفعائل اجمعن فعالة وشبهه ذا تاء او مزاله البناء التاسع عشر فعالى بفتح
اوله وكسر رابعه ويطرد في الالفاظ سبعة احدها فعلاة بفتح اوله وسكون ثانيه كموماة وهي الفلاة الواسعة التي لا ماء بها وجمعها موام ... قاله صاحب الصحاح والثاني
فعلاة بكسر اوله وسكون ثانيه كسعلاة بالسين والعين المهملتين اخبث الغيلان ... والثالث فعلية بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر
ثالثه كهبرية بالباء الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة وهو ما تعلق باصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما تطاير من دقاق القطن وجمعها
هباري الرابع فعلوة بفتح اوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه كعرقوة بالعين والراء المهملتين والقاف وهي الخشبة المعترضة على راس الدلو وجمعها عراقي
والخامس ما حذف اول زائديه من نحو حبنطى بفتح الحاء والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيدت فيه النون والالف للحاق بسفرجل فان

حذف اوله زائد به وهو النون فيقال في جمعه حبالط وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الراس وزيد فيه النون والواو للحوق بقمحدوة فاذا حذفت اوله زائد به وهو النون فيقال في جمعه قلانس واحترز بجلت اوله زائد به من حذف ثانيهما فانه يقول في جمعهما حباليط وقلانيس تعاليل والسادس فعلاء بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كانت كصحراء وصحارى او صفة لامذكر لها كعذراء وهي البكر وعذارى والسابع ذو الالف المقصورة للتانيث حبلى وحبالى او الالحاق كذفرى بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذي يعرق من قفاء البعير خلف الاذن والف للالحاق بدرهم ودراهم والجمع ذفارى وعلقى وعلاقى بتمام العشرين من ابنية الكثرة فعالى بفتح اوله ويطرد فيه وفيما بعده الفعالى بكسر في اربعة في صحراء وما ذكر بعده من نحو عذراء وحبلى وذفرى فتقول في جمعها صحارى وصحار وعذارى وعذار وحبالى وحبال وذفارى وذفار وعلاقى وعلاق بالفتح والكسر في الجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله وبالفعالى والفعالى جمعا صحراء والعذراء والقيس اتبعا وتنفرد فعالى بالكسر عن فعالى بالفتح بما ذكر بقوله صحراء وليس لفعالى بالفتح ما ينفرد به عن الفعالى بالكسر الا وصفا على فعلان او فعلى بفتح اولهما نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى فتقول في جمعها سكارى وغضابى بالفتح ولا تقول سكارى وغضابى بالكسر وترجح فعلى في الوصفين فعالى بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بفتحها او بحفظ فعالى بفتح الفاء واللام نحو حبط وحبالى في ايتم ويتامى وايم وايامى وظاهر بنات بني عوف وطهارى ومهرى ومهارى وشاة رئيس اذا اصابت سهام دار بيس ويحفظ فعالى بالضم في نحو قديم وقدامى واسير واسارى والحاصل ان هذه الاولى [illegible] بالنسبة الى فعالى بالضم ثلاثة اقسام احدها ما فعالى بالضم ارجح فيه من فعالى بالفتح وهو شيئان فعلان وفعلى وصفين والثالث ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم واسير والثالث ما فعالى غير ممنوع وهو ايتم وحبط وايم وظاهر ومهرى ورئيس بمعنى مرئيس الحادي والعشرون فعالي بالفتح في الفاء والتشديد في الياء ويطرد فعالي في كل ثلاثي ساكن العين اخره ياء مشددة زائدة على الثلاثة غير مجددة للنسب نحو بختي بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة وبخاتي وكرسي وكراسي وقمري بضم القاف وقماري بخلاف نحو عربي وعجمي لانهما محركا العين ونحو مصري وبصري لان ياءهما مجددة للنسب والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد وسند قبطي وقباطي نسبة الى قبط وفي الصحاح القبط اهل مصر ورجل قبطي والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان والجمع قباطي وفي الصحاح ايضا البخت من الابل معرب وبعضهم يقول هو عربي وينشد لابن قيس الرقيات يهب الجلة الالوف ويسقي لبن البخت في قصاع الخلنج الواحد بختي والانثى بختية والجمع بخاتي غير مصروف لانه بزنة جمع الجمع ولك تخفيف الياء فتقول البخاتي قال الموضح فالياء في البخاتي مجددة للنسب فليس بختي وبخاتي ككرسي وكراسي الا ترى ان الياء في قمري ليست للنسب المحض ولكنها في البختي للنسب الى البخت وبختي بخت [illegible] كان القياس ان يقال في بختي بخاتي انتهى وقد تكون الياء في الاصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسيا [illegible] كقولهم مهري ومهاري والمهري بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعمالها حتى صار اسما للنجيب من الابل قاله المرادي وبه يندفع شبهة الموضح ويحفظ فعالي في انسان وظربان فانهم قالوا في جمعهما اناسي وظرابي ولما كان اناسي يتبادر الى الفهم انه جمع انسي حتى به قال بعضهم اشار الى جوابه بقوله وما اناسي جمع انسان لا جمع انسي لان انسيا لحق ياؤه ونقدم ان ما ختم بياء النسب لا يجمع على فعالي واناسي اصله اناسين فابدلوا النون ياء وادغموا الياء المبدلة من النون في الياء قبلها كما قالوا ظربان وظرابي واصله ظرابين فابدلوا النون ياء بدليل ان العرب نطقت بذلك على الاصل فقالت اناسين وظرابين [illegible] ان ابدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان اناسي جمع انسي لقيل في جمع جني جناني وفي جمع ترك تراكي قال ابن مالك في شرح الكافية [illegible] وهذا لا يقوله احد والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة قال الجوهري دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو في ثوب احدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب قال في المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب اصلم الاذنين طويل الخرطوم اسود الراس ابيض الجسم منتن الريح يكثر الفسو انتهى البناء الثاني والعشرون فعالل ويطرد في انواع اربعة وهي الرباعي والخماسي مجردين ومزيدا فيهما فالاول الرباعي المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الاولى ومكسورهما ومضمومهما فالمفتوح كجعفر وهو النهر الصغير وجمعه جعافر والمكسور نحو زبرج بالزاي والباء الموحدة والراء والجيم وهو من اسماء الذهب والزينة والسحاب الرقيق وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والثاء المثلثة والنون وهو مخلب الضبع كالاصابع للانسان وجمعه براثن والثاني الخماسي المجرد كسفرجل وجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء وبعدها شين معجمة العجوز الكبيرة والمراة السمجة ويجب في جمع الخماسي حذف خامسه تخفيفا لان الثقل حصل به تقول في جمع سفرجل سفارج بحذف اللام وفي جمع جحمرش جحامر بحذف الشين وانت بالخيار في حذف الرابع والخامس ان كان في حروف الرابع من الخماسي مشبها للحروف العشرة التي تزاد في الكلم وشبهها اما بكونه بلفظ احدها كخدرنق بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهي العنكبوت قال المتنبي مواضع وبواض لنسج داود عندها اذا وقعت فيه كنسج الخدرنق ورابعه النون وهي حرف اصلي لانها لا يحكم بزيادتها متوسطة الا بشرط [illegible] ولكنها من لفظ الحروف التي تزاد او بكونه من مخرجها او من مخرج الحرف الزائد [illegible] فرزدق جمع فرزدقة وهي القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر فان الدال الحرف الرابع ليست بلفظ حروف الزيادة ولكنها من مخرج التاء المثناة الفوقانية وهي طرف اللسان واصول الثنيتين العليين والحاصل انه اذا جمعنا الخماسي فان لم يكن رابعه مشبها بالزائد تعين حذف خامسه وان كان رابعه شبيها بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذف فان شاء حذف الرابع وابقى الخامس فيقول خدارق وفرازق وان شاء حذف الخامس وابقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو الاجود والمذهب قال المبرد لا يحذف الا الخامس ومحل الخلاف اذا لم يكن الخامس شبيه لفظ الزائد فان اشبهه تعين حذفه [illegible] فتقول في جمعه [illegible] والثالث الرباعي المزيد نحو مدحرج والرابع الخماسي المزيد [illegible] قال ابن السيد بفتح الفاء الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة وخندريس بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء وبعدها ياء مثناة تحتانية وسين مهملة الخمر ويجب في الجمع حذف ما فضل من هذين النوعين وهما الرباعي المزيد والخماسي المزيد ففي مزيد الرباعي يقتصر على حذف زائده فتقول في جمع مدحرج

باب الكثرة

دحارج بحذف الميم والتاء [illegible] وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الواو والسين وخنادر بحذف الياء والسين الا اذا كان زائد الرباعي [illegible] فانه لا يحذف بل يجمع على فعاليل ثم ان كان الرابع ياء نحو قنديل وقناديل او كان واوا [illegible] الاخر كعصفور وعصافير وسرداح بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين الناقة الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة وجمعه سراديح البناء الثالث والعشرون شبه فعالل وهو ما ماثله عددا وهيئة وان خالفه في الزنة كمفاعل وفياعل وفواعل ويطرد في غير الثلاثي مما تقدم من نحو احمر وسكران وصائم ورام وباب كبرى وسكرى مما تقدم لها جموع تكسير فلا تجمع على فعالل ولا تحذف زيادته ان كانت واحدة سواء كانت اولا او وسطا او اخرا للالحاق او غيره وسواء كانت حرف علة او لا كافضل وافاضل ومسجد ومساجد وجوهر وجواهر وصيرف وصيارف وعلقى وعلاقى فان الزيادة في الاولين لغير الالحاق وفي الباقي للالحاق ويحذف ما زاد عليها اي على الزيادة الواحدة فيحذف زيادة واحدة من نحو منطلق وزيادتان اثنتان من نحو مستخرج ومذكر بتشديد الكاف ويتعين ابقاء الزائد الفاضل على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة امور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول وكونه للالحاق والخروج عن حروف سألتمونيها وان لا يؤدي الى مثال غير موجود وان لا يؤدي حذفه الى حذف الاخر الذي [illegible] في جواز الحذف وورد في التسهيل الثلاثة امور المذكورة من جهة اللفظ وان لا يغني حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى كالميم مطلقا سواء كان معها حرف مماثل للاصل ام لا وسواء كان ثاني الزائدين ملحقا ام لا [illegible] فتقول في جمع منطلق مطالق بحذف النون وابقاء الميم لا نطالق بحذف الميم وابقاء النون لان تفضل النون بدلالتها على الفاعل ومصدريتها ووجوب تحريكها واختصاصها بالاسم وتقول في جمع مستدع مداع بحذف السين والتاء معا لان بقاءهما يخل ببناء الجمع وابقاء الميم لان لها مزية عليهما كما تقدم ولا سداع ولا تداع بحذف الميم والتاء من الاول لانه بناء غير موجود والميم والسين من الثاني لانه وان كان بناء موجودا كتثاعب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل خلافا للمبرد في نحو مقعنسس مما احد زائديه للالحاق فانه يقول في جمعه قعاسس بحذف الميم والنون وبقي السين ترجيحا لمماثل الاصل لان السين زيدت للالحاق [illegible] وبقاء الملحق اولى من غيره وخالفه سيبويه في ذلك وكالهمزة والياء التحتانية المصدرتين في اول الكلمة كالندد ويلندد بفتح اولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى الالد وهو الشديد الخصومة نص عليه الجوهري صاحب [illegible] فتقول في جمعهما الادد ويلادد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما وتحركهما ولكونهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل على معنى اصلا والاصل الادد فادغم احد المثلين في الاخر والمزية من جهة اللفظ كالتاء من استخرج فانك تقول في جمعه تخارج بحذف السين وابقاء التاء لان تفاعلا [illegible] ولا تقول سخارج بحذف التاء وابقاء السين لان سفاعل معدوم والمزية من جهة كون الحرف لا يستغنى بحذفه عن حذف غيره [illegible] واذا كان حذف احد الزائدين مغنيا عن حذف الاخر [illegible] تعين حذف المغني حذفها كالياء من حيزبون بفتح الحاء المهملة وسكون الياء [illegible] وفتح الزاي وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلاث زوائد الياء والواو والنون وتقول في جمعه حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو بالبقاء لان الياء اذا حذفت اغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الاخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء ولا تقل حيازين بحذف الواو وسكون الموحدة قبل النون لان ذلك وهو حذف الواو لا يغني عن حذف الياء بل هو محوج ان تحذف الياء ايضا فتقول حزابن لصيرورته على مفاعل اذ لا يقع بعد الف التكسير ثلاثة احرف اوسطها ساكن الا وهو مدة نحو مصابيح وقناديل فان تكافات الزيادتان في الترجيح فالحاذف مخير لا مزية لاحداهما على الاخرى نحو نون سرندى بفتح السين المهملة والراء المهملة وسكون النون والدال المهملة وهو الجريء على الامور وقال الجوهري الشديد وقيل القوي وعلندى بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل [illegible] وقيل الغليظ الضخم من كل شيء قاله الجوهري والفهما المقصورتين فان النون ترجحت بالتقدم على الالف والالف رجحت [illegible] للالحاق بسفرجل فلما تكافات الزيادتان تخير الحاذف [illegible] تقول في جمع سرندى سراند بحذف الالف وابقاء النون وسراد بحذف النون وابقاء الالف فان حذفت الالف بقي سرند وعلند [illegible] فتقول في جمعهما سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون بقي سردى وعلدى [illegible] في جمعهما سراد وعلاد بقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف [illegible] التنوين كجوار والى التخيير اشار الناظم بقوله وخير في زائدي سرندى وكل ما ضاهاه كالعلندى

هذا باب التصغير

هو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي بيانه وله فوائد وعلامات وشروط وابنية اما فوائده فست تقليل ذات الشيء نحو كليب وتحقير شانه نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب زمانه نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فويق الرحلة وتحيت البريد وتقريب منزلته نحو صديقي وزاد الكوفيون معنى اخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون على التقليل لان الداهية اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم معنى اخر وهو التحبب نحو بنية واما علاماته فثلاث ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة واما شروطه فاربعة احدها ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما احيسنه عند البصريين الثاني ان لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلا تصغر المضمر ولا من وكيف ونحوهما الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت لانه على صيغة التصغير ولا مبيطر لانه على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام يأتي الرابع ان يكون قابلا للصيغة فلا تصغر الاسماء المعظمة كاسماء الله تعالى وانبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض ولا اسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه والمحكي وغير وسوى والبارحة والغد والاسماء العاملة واما ابنية التصغير فثلاثة ابنية لا زائد عليها فعيل وفعيعل وفعيعيل فالاول لتصغير الثلاثي كفليس والثاني لتصغير الرباعي نحو دريهم والثالث لتصغير الخماسي نحو دنينير وهذه الاوزان الثلاثة من وضع الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لاني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار فان قلت النون الاولى من دينار ليست مجردة قلنا اصل دينار دنار بتشديد النون ابدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى الاصل لان التصغير والتكسير يردان الاشياء الى اصولها و [illegible]

المصغر على هذه الابنية فقال لاني وجدت معاملة الناس على فليس ودريهم ودنينير فان قلت النون الاولى من دنينير لم لم تنقلب كما في تكسيره قلت اصل دينار دنّار بتشديد النون ابدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى اصله لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وليس جاريا على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن احيمر ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل ووزنها التصريفي افيعل ومفيعل وفعيلل واصل هذه الابنية الثلثة فعيل وذلك لابد لانه لكل مصغر من ثلثة اعمال ضم الحرف الاول ان لم يكن مضموما وفتح الحرف الثاني ان لم يكن مفتوحا واجتلاب ياء ساكنة ثالثة وتسمى ياء التصغير ثم ان كان الاسم المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك العمل وهي بنية فعيل كفليس بتصغير فلس ورجيل بتصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني كصرد فيقدر ان في مصغره كصريد والفتح فالضم غير الذي كان في المكبر كما في الفلك مفردا وجمعا جزم به ابن اياز ويؤخذ منه انه لو كان المكبر على هيئة المصغر كبطين انه يصغر بتقدير الحركات كذلك وبه صرح السهيلي في الروض فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف الف مفاعل ثم تلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ثم اورد على نفسه سؤالا واجاب عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا يصغر اذ لا يعقل مصغر في لفظ مكبر والا فما الفرق فالجواب بان الفرق قد يظهر في الجمع فانك تجمع مبيطر المكبر على مباطر بحذف الياء واما المصغر فلا يجوز فيه الا مبيطرون وذلك لانه لو كسر حذفت ياؤه لانه خامس ثم الشر يزيد فرق عند التصغير انتهى وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل انه لابد من ضم اوله وفتح ثانيه لفظا او تقديرا وزيادة ياء ثالثة ومن ثم اى من اجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة لم يكن نحو مبيل بضم الاول وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت ولغيزى بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاى تصغيرا لان الحرف الثاني منهما وهو الميم في الاول والغين في الثاني غير مفتوح بل ساكن مدغم فيما بعده ولان الياء غير ثالثة بل رابعة لان المدغم حرفان ادغم احدهما في الاخر والمبيل الجبان الضعيف واللغيزى من اللغز كلام اذا عمي مراده والاسم اللغز وان كان المصغر متجاوز الثلاثة احتيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعد ياء التصغير ثم ينظر ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين الف او واو او ياء قبل الاخر في المكبر فهي بنية فعيعل كقولك في تصغير جعفر جعيفر وان كان بعده اى الحرف بعد المكسور حرف لين قبل الاخر في المكبر فهي بنية فعيعيل لان ذلك الحرف اللين الاخر الموجود قبل المكبر ان كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها الكسرة قبلها كقنديل وقنيديل وان كان حرف اللين واوا او الفا قلبتا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير بقلب الواو ياء ومصباح ومصيبيح بقلب الالف ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله فعيلا اجعل الثلاثي البيتين ويتوصل في التصغير في هذا الباب المعقود له الى مثال فعيعل مما زاد على اربعة احرف بما توصل به في التكسير في باب الجمع المعقود له قبل هذا الباب الى مثال فعالل وفعاليل والحاذف هنا من وجوب وتخيير ماله في التكسير فتقول في تصغير سفرجل ما يجب فيه حذف خامسه الفرزدق فيه مما يخير بين حذف رابعه وخامسه ومستخرج ما يحذف منه زيادتان وهما السين والتاء ويتعين فيه ابقاء الفاضل وهو الميم والندد وبلنة مما يحذف منه زيادة فقط وهي النون ويتعين ابقاء الفاضل وهو الهمزة والياء وخيزبون ما يحذف منه الياء ويبقى الواو وسفرجل بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذف فقد قال الاخفش سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم انتهى فريزد بحذف خامسه وهو القاف او فريزق بحذف رابعه وهو الدال ومخيرج بحذف السين والتاء وابقاء الميم لفظها عليهما والبيد وعليد بحذف النون وابقاء الهمزة وحزيبين بحذف الياء وقلب الواو ياء ونقول في تصغير ... مهيرى وعليند ما كان فيه الزيادتان ويخير الحاذف في احدهما سريد وعليند بحذف الالف وابقاء النون او سريد وعليد بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصح ويفتح ما قبلها الا انها للالحاق ... في التصغير كما سبق ... والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به لمنتهى الجمع وصل به الى امثلة التصغير صل ويجوز في ذلك في باب التكسير والتصغير ان تعوض تاحذف فيه ياء ساكنة قبل الاخير ان لم تكن موجودة لان ذلك لا يخل ببنيتها بخلاف بقاء الزائد فانه يخل به فتقول في تصغير سفرجل وتكسيره سفيريج وسفاريج بالتعويض والى ذلك اشار الناظم بقوله وجائز تعويض يا قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيهما انحذف وتقول في تكسير احرنجام مصدر احرنجم وتصغيره حراجيم وحريجيم ولا يمكن التعويض عن المحذوف لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الالف الكائنة قبل الميم وما جاء في البابين التكسير والتصغير لما شرحناه فيهما خارج عن القياس المطرد مثاله في جمع التكسير جمعهم اى العرب مكانا على امكن وفيه شذوذان احدهما انه مذكر وحق مثله على ان ياتي على مثال افعلة والثاني انه شبه فيه الاصلي بالزائد فحذف والزائد بالاصلي فثبت فقالوا امكن والعيثان في بناء مكان على افعل ان يفعل الا كون بحذف الميم الزائد وابقاء عين الكلمة قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب وجمعهم رهطا وكراعا بضم الكاف على اراهط واكارع والقياس كرع واكرعة ورهوط وارهاط وجمعهم باطلا وحديثا على اباطيل واحاديث والقياس فيهما ابطال واحدثة وحدثان وما ذكر من ان هذه جموع للمذكورات على غير قياس هو مذهب بعض النحويين ومذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل استغني به عن جمع المستعمل وزعم ابن جني ان اللفظ يغير الى هيئة اخرى ثم جمع فكان امكن جمع ... لغاس وكان اراهط جمع ارهط وكان اباطيل جمع ابطيل او ابطول وكان احاديث جمع احدوثة وقال ابن خروف ان احدوثة انما تستعمل في المصائب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به واختار ابن الحاجب انها جموع على غير المفرد كنساء جمع المراة ومثاله في التصغير تصغيرهم اى العرب مغربا وعشاء على مغيربان وعشيان بزيادة الالف والنون وقياسهما مغيرب وعشي باسقاط الالف والنون وتصغيرهم انسانا وليلة على انيسيان ولييلية بزيادة الياء فيهما وقياسهما انيسين ولييلة باسقاط الياء منهما وذهب معظم الكوفيين الى ان انسانا اصله انسيان من النسيان فلا يكون تصغيره على انيسيان شاذا وتصغيرهم رجلا على رويجل بزيادة الواو ومثله رجيل وصبية وغلمة بكسر اولهما وسكون ثانيهما جمع صبي وغلام وبنون جمع ابن على اصيبية واغيلمة وابينون بزيادة الهمزة في اولها وقياسها صبية وغليمة وبنون وتصغيرهم عشية على عشيشية بزيادة شين ثانية وقياسها عشية وقيل هذه الالفاظ مما استغني فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فكان عشيانا تصغير ... وعشيانا وانيسيانا تصغير انيسيان ولييلية تصغير ليلاة ورويجل كانه تصغير راجل واصيبية واغيلمة كانهما تصغير اصبية واغلمة وابينون كانه تصغير ابنون ... في التسهيل وقال في النظم وما يحيد عن القياس كلما خالف في البابين حكما رسما فصل واعلم انه يستثنى من قولنا يكسر ما بعد ياء

التصغير

باب التكسير وباب التصغير

التصغير فيما يجاوز الثلاثة اربع مسائل احداها ما قبل علامة التانيث وهي نوعان تاء كشجيرة والف كحبيلى المسئلة الثانية ما قبل المدة الزائدة قبل الف التانيث كحمراء المسئلة الثالثة ما قبل الف افعال كاجمال المسئلة الرابعة ما قبل الف فعلان الذي لا يجمع على فعالين صفة كان او اسما مفتوح الفاء او مكسورها او مضمومها نحو سكران وعمران وعثمان فهذه المسائل الاربع يجب فيها ان يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا اى باقيا على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير اما فتح ما قبل تاء التانيث فللخفة واما فتح ما قبل الف التانيث فلبقائها على حالها واما فتح ما قبل الف افعال فللمحافظة على الجمع واما فتح ما قبل الالف والنون فلمشابهتهما الفي التانيث فتقول شجيرة وحبيلى وحميراء واجيمال وسكيران وعميران وعثيمان لانهم لم يجمعوها على فعالين وتقول في تصغير سرحان بكسر السين وهو الذئب وسلطان مما هو جمعه على احرف اخره الف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى سريحين وسليطين بقلب الالف فيهما ياء لانهم جمعوهما على فعالين فقالوا سراحين وسلاطين والتكسير والتصغير اخوان وانما لم يقولوا سكارين وعمارين وعثامين لان الالف والنون فيها شابها الفي التانيث بدليل منع الصرف فكما لم يغير الف التانيث لا يغير ما اشبههما ولما لم تكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير وعلم من تقييد الالف بالتانيث انها لو كانت للالحاق كارطى وعلباء انه لا يبقى فتح ما قبلهما بل تقول في تصغيرهما اريط وعليبي فرقا بين الالحاق والتانيث والدليل على ان الفيهما للالحاق لا للتانيث تنوينهما فارطى ملحق بجعفر وعلباء بقرطاس والى ذلك اشار الناظم بقوله لتلو يا التصغير البيتين

فصل ويستثنى ايضا من قولنا يتوصل الى مثال فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به من الحذف الى مثال مفاعل ثمان مسائل جاءت في الفاظ ... غير ذلك لانها مختومة بشيء قدر انفصاله عن البنية وقدر التصغير واردا على ما قبل ذلك الشيء وكان ذلك الشيء غير موجود في المكبر وذلك المقدر انفصاله اما رابع بعد اربعة احرف سواء كانت كلها اصولا ام لا من الف تانيث ممدودة نحو ... وسيأتي حكم المقصورة او تاء التانيث كحنظلة واحدة الحنظل او علامة نسب كعبقري نسبة الى عبقر زعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شيء عجيب او الف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان بجيمين او علامة تثنية وهي الالف والنون او الياء والنون كمسلمين بفتح الميم او علامة جمع تصحيح للمذكر وهو الواو والنون او الياء والنون كجعفرين بكسر الراء وعلامة جمع تصحيح للمؤنث وهي الالف والتاء كمسلمات وكذلك عجز المضاف كامرئ القيس وعجز المركب المزجي كبعلبك فهذه المذكورات كلها ثابتة في التصغير لتقدير انفصالها عما قبلها وتقدير التصغير واقعا على ما قبلها فتقول قريفصاء وحنيظلة وعبيقري وزعيفران وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات وامرئ القيس وبعيلبك وانما لم يحذف الف التانيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها اشبهت كلمة اخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما هي مجردة عنه واما في جمع التكسير فانها تحذف في كل واحدة منها امكن تكسيره اذ لا لبس الا المضاف فان تكسيره كتصغيره كما سبق تقول قراقص بحذف الالف وحناظل بحذف التاء وعباقر بحذف ياء النسب وزعافر بحذف الالف والنون فيهما ولو ساغ تكسير البواقي وهي المثنى والجمعان المصححان والمضاف وصدر المركب لوجب الحذف الا ان المضاف يكسر صدره كما في التصغير فتقول في تكسير امرئ القيس امارئ القيس كما تقول في تصغيره امرئ القيس بلا فرق لانها كلمتان كل منهما ذات اعراب يخصها فكان ينبغي للناظم ان لا يستثنيه والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث حيث مدا الابيات الاربعة

فصل ويثبت في التصغير الف التانيث المقصورة ان كانت رابعة لخفة الاسم كحبلى فتقول حبيلى ويحذف ان كانت سادسة للاستثقال كالغبيرى فتقول لغيزى على حذف الالف وجوبا وبتعويض الهاء جوازا او سابعة كبردرايا بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها الف فياء مثناة تحتانية اسم موضع ... قال ابن القطاع فتقول في تصغيره بريدر وذلك لما علمت ان الف التانيث يبقى بردراى فقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها عند التصغير وادغمت في الياء الاخيرة عند حذف الف التانيث وفي بعض النسخ بدل لغيزى قبعثرى بدل بردرايا ... مهملة ومثناة تحتانية اسم مكان ... ليست للتانيث باتفاق صاحبي الصحاح والقاموس واما حولايا فان الفه رابعة لا سابعة ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس وكذا تحذف الخامسة ان لم يتقدمها مدة زائدة كقرقرى بقافين وراءين مهملتين فتقول قريقر لان بقاء الالف الخامسة فصاعدا يخرج البناء عن مثالي فعيعل وفعيعيل فان قيل لحبلى فعيلى ليست من ابنية التصغير الثلاثة قلنا نعم ولكنها توافق فعيعل في ما عدا الكسرة التي منع منها مانع الالف فان تقدمتها مدة زائدة حذفت ايهما شئت لتكافئهما وعدم مزية احداهما على الاخرى كحبارى بضم المهملة وبالموحدة والراء وقريثا بفتح القاف وكسر الراء وبالمثناة التحتانية والمثلثة فتقول في تصغير حبارى حبيرى بحذف المدة الزائدة قبل الراء وحبير بحذف الف التانيث قبل المد ياء لوقوعها موضعا يجب تحريكها بالكسرة وادغامها في ياء التصغير والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث البيتين فصل وان كان ثاني المصغر لينا الفا او واوا او ياء منقلبا عن لين رددته الى اصله اى الى ما انقلب عنه فتقول في ثاني نحو قيمة وديمة وميزان وباب بوحدتين الى الواو لانها الاصل المنقلب عنه والاصل قومة من القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب فقلبت الواو في الثلاثة الاول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفي الرابع الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت قويمة ودويمة ومويزين وبويب برد الواو الى اصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وقلبت الالف في ميزان ياء لانكسار ما قبلها ورد ثاني نحو موقن وموسر وناب بالنون وهو المسن الى الياء لانها الاصل المنقلب عنه والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر ونيب ... فقلبت الياء في الاولين واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وفي الثالث الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت مييقن ومييسر ونييب برد الياء الى اصلها والى ذلك اشار الناظم بقوله واردد لاصل ثانيا لينا قلب بخلاف ثاني نحو متعد فانه غير لين لانه تاء مثناة فوقية مبدلة من واو اصله موتعد ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء الاخرى لاجتماع المثلين فيقال في تصغيره متيعد لا مويعد خلافا للزجاج والفارسي فانهما يردانه الى اصله لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه وعلله بانه اذا قيل فيه مويعد اوهم ان مكبره موعد او وعد ومتيعد لا ابهام فيه مع ان سيبويه وعلله بانه اذا قيل مويعد اوهم ان مكبره موعد او موعد ومتعد لا ابهام فيه ... سيبويه لم يلتفت للالباس في مواضع كثيرة وبخلاف ثاني نحو آدم فانه منقلب عن غير لين لانه منقلب عن همزة تلي همزة والاصل ءادم بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة الفا فتقلب الالف واوا كالالف الزائدة من نحو ضارب وكالالف المجهولة الاصل كضاب بالضاد المعجمة والباء الموحدة اسم نبت فتقول في تصغيرها اويدم وضويرب وضويب والى ذلك اشار الناظم بقوله والالف الثاني المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل وان كان ثاني المصغر لينا مبدلا من حرف صحيح غير

همزة او همزة لانه همزة فانه يرد ايضا الى اصله فيرد ثاني دينار وقيراط الى النون والى الراء فتقول في تصغيرهما دنينير وقريريط واصلهما دنّار وقرّاط والياء فيهما بدل من اول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال لان قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط انه اذا ابدل العلة لازم بالتصغير لم يرد الى اصله وهلم جرا فان قلت فقد قالوا في تصغير عيد عييد فصغروه على لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد بالواو لانه من عاد يعود فلم يرد الياء الى اصلها وهو الواو قلت انما قالوا ذلك شذوذا كراهية لالتباسه بتصغير عود كما قالوا في تكسيره اعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد وهذا الحكم الذي ذكرناه في التصغير ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الاول كقولك في باب وناب ابواب وانياب واعياد بخلاف ما لا يتغير فيه الاول من نحو قيم وديم والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ في عيد عييد وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم فصل واذا صغر ما حذف منه احد اصوله فاء او لام او اثنان منها وجب رده ان كان بقي بعد الحذف على حرفين فالمحذوف الفاء نحو كل وخذ وعد اعلاما والمحذوف العين نحو مذ وقل وبع اعلاما كاسه وهو الدبر والمحذوف اللام نحو يد ودم وحر بكسر الحاء المهملة وهو الفرج والمحذوف الفاء واللام نحو قه وشه وله اعلاما والمحذوف العين واللام نحو ره علما تقول في تصغيرها اكيل وخذيذ ووعيد برد الفاء ومنيذ وقويل وبييع وسييه برد العين ويدية ودمي وحريح برد اللام ووقي ووشي وولي برد الفاء واللام ورائي برد العين واللام والى ذلك اشار الناظم بقوله وكمل المنقوص الخ وانما وجب رد المحذوف في الجمع ليتمكن من بناء فعيل ولانه لو لم يرد لوقعت ياء التصغير طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات الاعراب وهي لا تكون الا ساكنة ولذا سمي بما وضع ثنائيا على حرفين فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يرد عليه شيء حين يصغر فيجب ان يكمل بتضعيفه او يزاد عليه ياء وهو الاول فيقال في تصغيره هليل بالتضعيف وهلي بزيادة ياء وقيل ان شئت الحقته بما لامه ياء وقلت في هل هلي او بما لامه واو فقلت هلو ثم اعللته اعلال الابيد وفيه زيادة عمل فينبغي تعيين الاول وقد جزم به الابدي واقتضاه كلام التسهيل وحجته ان ما حذف في الامر والاكثر ما حذف لامه ياء قاله الموضح في الحواشي وان كان ثانيه معتلا وجب التضعيف قبل التصغير لئلا يلزم اثبات معرب الاسم على حرفين اخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان ثانيه صحيحا فان نظيره من الاسماء المعربة يد ودم فتقول في لو وكي وما الحرفين اعلاما لوّ وكيّ بالتشديد فيهما وذلك لانك زدت على واو لو واوا وعلى ياء كي ياء ثم ادغمت احد المثلين في الاخر وماء بالمد وذلك لانك زدت على الالف الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة لاجل اجتماعها مع الالف الاولى والتقائهما ساكنين على حد الابدال في حمراء وقيل ابدلت الهمزة من اول الامر فاذا صغرت بعد التضعيف اعطين حكم دوّ وحيّ بفتح اولهما وتشديد ثانيهما والدوّ البادية والحي القبيلة وماء بالمد وهو الذي يشرب فتقول في تصغير لو بالتشديد لويّ كما تقول في تصغير دوّ دويّ واصلهما قبل الادغام لويو ودويو اجتمع فيهما الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وتقول في تصغير كيّ بالتشديد كييّ بثلاث ياءات اولها اصلية وثانيها ياء التصغير وثالثها المزيدة للتضعيف كما تقول في تصغير حيّ حييّ بثلاث ياءات اولها واخرها اصليتان ووسطها ياء التصغير وتقول في تصغير ماء بالمد مويّ بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وادغامها فيها ولم تهمز لزوال علة ابدالها همزة وتقلب الالف الاولى واوا لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الاصل كما تقول في تصغير الماء المشروب مويه بقلب الالف واوا ردا الى اصلها الا ان هذا الماء المشروب لامه هاء ترد اليها واصله موه بدليل جمعه على امواه فقلبت الواو الفا على القياس وابدلت الهاء همزة على غير القياس فصل وتصغير الترخيم حقيقته ان يجعل الاسم مجردا معطى ما يليق به من فعيل ان كان ثلاثي الاصول او فعيعل ان كان رباعي الاصول وسمي بذلك لما فيه من الحذف المفضي الى الضعف اذا لم يكن قويا وطريقته ان تعمد الى الاسم ذي الزيادة الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم لعدم اخلالها بالاسم فتحذفها ثم توقع التصغير على اصوله ومن ثم اي من اجل انه مختص بالمزيد لا يتاتى تصغير الترخيم في نحو جعفر من الرباعي الاصول وسفرجل من الخماسي الاصول لتجردهما من الزوائد ولا يتاتى ايضا في نحو مدحرج ومحرنجم لانه لا بقاء للزيادة فيهما في تصغير غير الترخيم لاخلالها بالاسم فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما لان حذف زوائدهما واجب في تصغير غير الترخيم ومقتضى اطلاق المتن لا يختص تصغير الترخيم ومقتضى اطلاق الناظم انه لا يختص بالاعلام خلافا للفراء وثعلب فانهما لا يصغران الا العلم وما لك واسود اعلاما على فعيل ولا يفعل ذلك في صفات ولم يكن له الا الاصبهاني فقط ومما يقال كحميد في تصغير احمد وحامد ومحمود وحمدون وحماد ولم يلتفت الى الالباس تقترنا بالقرائن وزوائدها الا يخل بقاؤها في تصغير غير الترخيم بل صحة قولك احيمد وحويمد ومحيميد وحميدين وحميديد او حميميد وفعيعل كقريطس في تصغير قرطاس واما قريطب في تصغير قرطبوس ففيه حذف حرف اصلي مع زائد خامسه فليس بتصغير ترخيم لان فعيعلا لا يكون دون زيادة وهي الياء وقد يجتلب لهذا التصغير اصل يشبه الزائد نحو بريه وسميع مصغر ابرهيم واسماعيل فان الميم واللام يشبهان الزائد وان كانا اصليين بلا خلاف وانما اختلفوا في الهمزة فقال سيبويه زائدة بدليل سقوطها وقال المبرد يحذف اللام والميم مع اصالتهما وبان همزتهما اصلية وانبنى على الخلاف في الهمزة الخلاف في كيفية تصغيرهما لغير ترخيم فيقول سيبويه بريهيم وسميعيل ويقول المبرد ابيره واسيمع وانما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس والاول هو المسموع حكى ابو زيد بريهيم وسيبويه يقول بحذف الهمزة لانها زائدة والمبرد يقول بحذف الاخير لانه يشبه الزائد قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن بترخيم يصغر اكتفى بالاصل فصل ويلحق تاء التانيث تصغير ما لا يلتبس من مؤنث عار منها لفظا ثلاثي في الاصل وفي الحال الواهم لئلا يجتمع في عيبان التصغير والنقد بر نحو دار تاء عينه واو وسن من المضاعف وعين تاء عينه ياء واذن تاء فاؤه همزة فيقول في تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة واذينة وهذا الحكم مستمر لعدم التسمية فمن ذلك عمرة بن دبينة وعيينة بن حصين او ثلاثي في الاصل دون الحال نحو يد ويدية وكذا عرضت ثلاثيته بسبب التصغير كسماء علما سواء صغرته بتصغير الترخيم لا فتقول في تصغيره سمية الاصل سميي بثلاث ياءات اولها ياء التصغير وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام الكلمة فحذفت احدى الياءين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد ولو سميت بسماء مذكرا الغلبة في تصغيره سمي بغير تاء لتذكر مسماه وحبلى وحمراء حال كونهما مصغرين تصغير الترخيم فتقول في تصغيرهما الترخيم حميرة وحبيلة بالتاء عوضا عن الف التانيث وتقول في تصغيرهما كذلك في غير تصغير الترخيم حميرا وحبيلى ولا تاتي بالتاء اذ لا يجمع بين علامتي تانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله واختم بتا التانيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي

بخلاف نحو شجر وبقر من اسماء الاجناس فلا تلحقهما التاء فيمن انثهما فلا يقال في تصغيرهما شجيرة وبقيرة لئلا يلتبسا بالمفرد المصغر فاما من ذكرهما فلا وبخلاف نحو خمس وست من اسماء العدد المؤنث فلا يقال في تصغيرهما خميسة وسديسة لئلا يلتبسا بالعدد المذكر المصغر ولئلا يلتبسا بالعدد المذكر المصغر وبخلاف نحو زينب وسعاد فلا يقال في تصغيرهما زيينبة وسعيدة لتجاوزهما الثلاثة فان الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما لما في ذلك من الاستثقال والى ذلك اشار الناظم بقوله ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس وشذ ترك التاء في تصغير حرب بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وبالموحدة وعرب بفتح العين المهملة والراء المهملة ودرع بكسر الدال ونعل بفتح ونحوهن كذود وعرس وقوس وناب مع ثلاثتهن وتانيثهن وعدم اللبس وجمع المتاخرون من ذلك عشرين وهي اسم الجنس واسم الجمع كغنم واسم العدد كخمس وناب للناقة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس بضمها وذود وضحى وطست وطس وشول ونعل ونصف بفتحتين وحرف وعرب ونعل وسمع في بعضها التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ ترك دون لبس وشذ الحاق التاء في تصغير وراء وامام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة فقالوا وريئة بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة مشددة فهمزة مفتوحة فالياء الاولى للتصغير والثانية المبدلة من المدة التي قبل الهمزة واميمة بضم الهمزة وفتح الميم وياء مشددة مكسورة فميم مفتوحة فالياء الاولى للتصغير والثانية بدل من الف قدام ووجه الحاق التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم يظهروا التاء فيها الظن انها مذكرة اذ لا يعلم تانيثها بالاخبار عنها لانها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك اشار الناظم بقوله وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر فصل التصغير من جملة التصاريف في الاسم فيصغر المتمكن كما مر ولا يصغر من غير المتمكن الا اربعة احدها افعل بفتح العين في التعجب والثاني المركب تركيبا مزجيا علما كان او عددا فالعلم كبعلبك وسيبويه لغة من بناهما على الفتح في بعلبك وعلى الكسر في سيبويه فاما من اعربهما اعراب ما لا ينصرف فلا اشكال في تصغيرهما لانهما حينئذ من اقسام المتمكن والعدد نحو خمسة عشر وافعل في التعجب والمركب المزجي تصغيرهما تصغير المتمكن في ضم اولهما وفتح ثانيهما واجتلاب ياء التصغير ثالثة نحو ما احيسنه وبعيلبك وسييبويه وخميسة عشر اما افعل في التعجب فقال الخليل في قولهم ما اميلح زيدا انما يعنون الشيء الذي تصفه بالملح كانهم قالوا زيد مليح واما المركب المزجي فلان الجزء الثاني بمنزلة تاء التانيث والتنوين من حيث انه زائد مبني عن الكلمة وتتمتها ولهما يانيك المنزلة فلذلك صغر الصدر والثالث اسم الاشارة وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي ذا في المذكر وتا في المؤنث وذان في تثنية المذكر وتان في تثنية المؤنث واولا في جمعهما والرابع الاسم الموصول وذلك منه ايضا خمس كلمات وهي الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث وتثنيتهما اللذان واللتان والذين واللاتي واولى وهذه الكلمات الاربع من غير المتمكن في ثلاثة امور احدها اجتلاب الياء الساكنة والثاني التزام كون ما قبلها اي الياء مفتوحا والثالث لزوم تكميل ما نقص منها عن الاحرف الثلاثة ويخالفن تصغير المتمكن في امور ثلاثة ايضا احدها ابقاء اوله على حركته الاصلية التي كانت قبل التصغير من فتح او ضم تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره والثاني زيادة الف في الاخر ان امكن عوضا من ضم الحرف الاول وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية او زيادة جمع والثالث ان الياء التي للتصغير قد تقع ثانية وذلك في ذا وتا فتقول في تصغيرهما ذيا وتيا فيبقى الحرف الاول على فتحه وثاني بنيا التصغير ساكنة مدغمة والياء المنقلبة عن الالف ذيا وتيا فالتقى الاخر عوضا من ضم الحرف الاول والاصل ذييا وتييا بثلاث ياءات اولاها عين الكلمة وثانيها ياء التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع الالف في اخره فحذفوا الياء الاولى لان ياء التصغير جيء بها لمعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضي وقوع ياء التصغير اخرا اذا كانت الا بعد في دمنه حركة وهي الضمة ووقوع ياء التصغير طرفا وان حركت فياء التصغير كالف التكسير فلا تحرك وتعينت الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذا ثلاثي الوضع وان الفه عن ياء وعينه ياء محذوفة واما على قول الكوفيين ان الالف زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا وتقول في تصغير ذان وتان ذيان وتيان بابقاء اولهما مفتوحا وادغام ياء التصغير فيما بعدها ولم يوت بالالف بعد النون للطول بزيادة علامة التثنية وتقول في تصغير اولا بالقصر اوليا بابقاء اوله على ضمه وفي حال المد اولياء وبالقصر لغة من قصره وهم التميميون وبالمد لغة من مده وهم الحجازيون اما لغة القصر فلا اشكال واما على لغة المد فقال الفارسي الحقنا ياء التصغير ثالثة وقلبنا الالف بعدها ياء وزدنا الالف قبل الاخر ولم نزد بعد الاخر اذ ليس لنا تصغير خماسي الاول وقيل اخره مد وقال المبرد لو الحقنا الف التصغير في اخر اولاء على القاعدة في المبهمات لالتبس لغة المد بلغة القصر وبيانه من وجهين احدهما ان ياء التصغير تقع ثالثة قبل الالف فتنقلب الالف بعدها ثم تدغم فيها ياء التصغير وتكسر كما في غزيل فتنقلب الهمزة ياء كما في عطا فتجتمع ثلاث ياءات فتحذف الاخيرة ثم تدخل الف التصغير والوجه الثاني انا لو لا نقول فاذا جاءت الالف الاخيرة صارت على مثال حبارى فيجب حذفها لانها خامسة فاما اذا قدمت فانها تصير رابعة وما كان خمسة ورابعه لين خامسه لا يسقط فلما خافوا الحذف المذكور ادخلوا الالف قبل الياءين وقال الزجاج همزة اولا منقلبة عن الالف للمد فاذا قلبت الف المد ياء لوقوعها بعد ياء التصغير رجعت الهمزة الى اصلها ثم تاتي الف التصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد الف وتقول في تصغير الذي والتي اللذيا واللتيا بابقاء اولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير وفتح ياء المكبر لاجل الالف تقول في تصغير اللذان واللتان اللذيان واللتيان بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما ولم يوت بالالف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضح في الحواشي هذا الذي من قولهم يقولون ان التثنية زيد على المفرد المصغر ثم تختلف سيبويه والاخفش فسيبويه يحذف الالف اعتبارا بالمجرد بخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية فلا تعد البتة والاخفش يحذفها لالتقاء الساكنين فيقدرها واصل الخلاف بينهما ان الاسم المفرد المصغر هل يقدر ان الف التصغير اجتمعت مع الف التثنية ثم حذفت ولم تقلب ياء فرقا بين تثنية المتمكن وغيره او يقدر انها حذفت قبل مجيء الف التثنية لمجرد التخفيف فالاول للاخفش والثاني لسيبويه ويظهر اثر الخلاف في جمع المذكر فسيبويه يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء والاخفش يفتحهما كما في الاعلون وتقول في تصغير الذين اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم في التثنية فكانها لا وجود لها في الخارج والاخفش يفتح ما قبل الواو والياء لانه يقدر الحذف للساكنين والدال على القولين مفتوحة وفي شرح الشافية للجاربردي واما اللذيون فلانهم زادوا في اللذين قبل الياء ياء وقبل النون الفا فصار اللذيا

ابدلوا الفتحة ضمة والالف واوا لئلا يلتبس بالبنية اشهى واذا اردت تصغير اللاتي جمع المؤنث صغرت التي المفرد فقلت اللتيا كما تقدم ثم جمعته بالالف والتاء فقلت
اللتيات كما تقدم واستغنوا بذلك الجمع المصغر مفرده عن تصغير اللاتي واللائي على الاصح عند سيبويه فانه قال في اللاتي واللائي لا يجوز ان استغنا بجمع التي المحقرة بالالف
والتاء كان ذلك درهم ودريهمات بل المؤنث اولى لانه لا يعقل بهذا الجمع والاخفش يصغرهما ويقلب الالف واوا لانها صارت حين حقرت بمنزلة ضارب ذا اجرى عليها حكمه وتحذف
الياء التي هي لامها لان الالف المصغرة زادت في الاسم على خمسة سوى ياء التصغير وانما كانت الياء هي المحذوف لانها الطرف والمانع من تصغيرها ولكن يحذف الالف لانها
زائدة والياء اصلية فيقال اللاوي واللاي للنساء وهذا لا يلتبس بتصغير الواحد ولا يصغر ذي من اسماء الاشارة اتفاقا عند الجمع لالتباس بتصغير ذا ويشكل عليه تصغيرهم
ذيّا وعلى جمع مع الالباس ولا صفة في الاشارة الا استغنا عن تصغيرها بتصغير ذا خلافا لابن مالك في قوله في النظم منها فانه قال المرادي وذلك يوهم ان تي صغر كما
صغر ذا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من الفاظ المؤنث الا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل فانه قال ولا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفرعهما اللاتي ذكرها ولم يذكر
من الفاظ المؤنث الا تا خاصة انتهى والى جواز تصغير الاشارة والموصول اشار الناظم بقوله وصغروا شذوذا الذي التي وذا مع الفروع انما ساغ تصغيرها لانها توصف
ويوصف بها والتصغير وصف في المعنى ولهذا منعوا اعمال اسم الفاعل مصغرا كما منعوا اعماله موصوفا قال ابو الحسن ابن الباذش وحكى ابن العليج بفتح الحاء على اديته ونعني المنادى
المبني نحو يا زيد فانه يصغر فيقال يا زييد

هذا باب النسب

ويسميه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان يجعل المنسوب من آل المنسوب اليه
او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفائدتها فائدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها وانما
الحقت على منها بالاخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فموضع زيادتها هو الاخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة
لئلا تلتبس بياء المتكلم ولئلا تنسى الياء والي الجر عنها ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات اولها لفظي وهو ثلاثة اشياء الحاق الياء مشددة اخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها
معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وثالثها حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشتقة في رفعه المضمر والظاهر بالاطراد واعلم انك اذا اردت النسبة الى شيء ربما
او قبيلة او غيرها فلا بد لك من عملين في اخره احدهما ان تزيد عليه ياء مشددة تلك الياء حرف اعرابه فيه ولها حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا لصيرورتها بمنزلة الاخر
والعمل الثاني ان تكسر الاخر لمناسبة الياء كما في ياء المتكلم والمخاطبة فتقول في النسبة الى دمشق دمشقي بفتح الميم ومشغى والى ذلك اشار الناظم بقوله ياء كياء الكرسي زاد
واللنسب كل ما بليه كسر وجب ويحذف لهذا الياء الزائدة للنسب امور في الاخر وامور متصلة بالاخر اما الامور التي في الاخر فستة احدها الياء المشددة الواقعة
بعد ثلاثة احرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين او كانت احداهما زائدة والاخرى اصلية فالاول وهو ما اخره ياءان زائدتان سواء كانتا للنسب ام لا نحو كرسي حاكى
تاء ان ليست للنسب شافعي ما اخره ياءان للنسب فتقول في النسب اليهما كرسي وشافعي فتحذف الياء المشددة منهما ويجعل مكانها ياء النسب فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب
اليه ولكن يختلف التقدير فيقدر انها مع الياء الجديدة للنسب غيرها ابدية ويظهر لهذا الاختلاف التقديري اثر في الصناعة وذلك انه اذا كان بخاتي جمع بختي بياء الموحدة
ثاء معجمة فتاء مثناة فوقانية علما لرجل فانه يكون غير منصرف استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح الواحد بختي والجمع بخاتي غير مصروف لانه بزنة جمع
جمع الجمع انتهى وهو بكسر جيم فاذا نسبت اليه انصرف لزوال صيغة منتهى الجموع لان ياءه التي كانت تحصل الصيغة زالت وخلفتها ياء اخرى غيرها وهي اجنبية لم تبن الكلمة
عليها نحو ونزيل النسب مفاعل ومفاعيل وقيده بقوله على البريد عليه بقوله فاذا نسبت اليه لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على
لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فقط ما قيل انه لا يحتاج الى تقييده بقوله علما مثل لا مفهوم له ودفعه بانه يكون لرجل اعم اذا كان لامرأة فانه مانع من الصرف العلمية والتانيث المعنوي
لا صيغة منتهى الجموع والثاني وهو ما احدى ياءيه زائدة والاخرى اصلية نحو مرمي فانه اسم مفعول من رمى اصله مرموي كمضروب اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما
ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء من قبلها واوا وادغمت الياء المنقلبة عن الواو وهي زائدة في الياء الاصلية لاجتماع المثلين فاذا نسبت اليه حذفت الياء المشددة
وجعلت مكانها ياء النسب فقلت مرمي هذا هو الافصح وبعض العرب يحذف الياء الاولى لزيادتها ويبقي الثانية لاصالتها ويقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم
يقلب الالف واوا وجوبا كما قبلها ياء النسب لان الالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا يجتمع الكسرة والياءات فتقول مرموي والحقه في النظم قوله ومثله مما حواه احذف
وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة احرف فصاعدا وان وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط فرارا من الاجحاف وقلبت للحاق لسكونها وقلبت الثانية الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كراهة اجتماع الياءات فتقول في امية اموي وجاء امي بابقاء ياء ان اذا لبس قبلها كسرة وان وقعت الياء المشددة بعد حرف
واحد لم تحذف احداهما بل تفتح الياء الاولى كما في ترد ها الى الواو ان كان اصلها الواو والا ابقيت على صورتها وتقلب الياء الثانية واوا لئلا يجتمع الياءات
فتقول في طي طووي وحيي حيوي لانها من طويت وحييت الامر الثاني مما يحذف لياء النسب الياء الثانية تقول في مكة مكي بحذف التاء لان بقاءها يوقع في اثبات
تاء التانيث في نسبة المذكر واجتماع تانيثين في نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امرأة مكية وابقاء تاء التانيث حشو وقول المتكلمين في علم الاصول الدينية في النسبة الى
ذات ذاتي وقول العامة في النسبة الى الخليفة خليفتي باثبات تاء التانيث فيهما لحن واي خطاء خرجوا عن القاعدة ونص النحاة على انه لحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب
سواء اريد به حقيقة الذات او معناها وهذا مبني على ان ذات النسبة الى ذات لغة وهم لا يقولون بذلك قال الكافيجي فيتعين في شرح اسما عوض في المنطوق لا يقال
الذاتي نسبة الى الذات فانه وان يلوح المنافاة ذاتية ولا يلزم انتساب الشيء الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه النسبة ليست بلغوية حتى يلزم ما ذكر وانما
هي اصطلاحية ان استعمال ذات بمعنى الحقيقة لا اصل له في اللغة قال ابن الخشاب ابن برهان وانما المعروف بها ذات بمعنى صاحبه وحيث نسب اليها فلا بد من حذف
تائها ثم ردها لامها المحذوفة واذا اردت اعادة العين الى الفتح فتصير لفظة ذوا ثم تقلب الالف واوا فتقول ذووي الامر الثالث مما يحذف لياء النسب الالف ان
كان متجاوزة للاربعة او كانت رابعة متحركا ثاني كلمتها فالاولى نحو حبارى وثلثه الالف للتانيث كحبارى بالحاء المهملة والياء الموحدة والواو بعدها لطائر والثانية
كجحجبى بفتح الحاء المهملة والياء الموحدة وسكون الراء بعدها كاف قال الجوهري القراد وقال الزبيدي الطويل الظهر القصير الرجلين فانه ملحق بسفرجل وقيل الالف الذي قبل

عن اصل كمصطفى فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول في حبارى حبارى وجبرى ومصطفى بحذف الالف فيهن وجوبا الثاني وهو ما الالف رابعة والثاني ساكن وكلها متحرك لا يقع الا في
الف التانيث كجمزى بفتح الجيم والميم والزاء صفة من جمز الحمار اي يشرع من الجمز وهو ضرب من السير تقول في النسب اليها جمزى بحذف الالف وجوبا لان حركة الحرف والثاني
بمنزلة حرف اخر فالالف فيها في حكم الخامسة واما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلب والحذف ان شبهها بالف ملهى في الحذف لشبهها بتاء التانيث لزيادتها والارجح في التي للتانيث
كحبلى الحذف لان شبهها بالف التانيث اقوى من شبهها بالمنقلبة عن اصل والارجح في التي للالحاق كعلقى الحذف فانه ملحق بجعفر وفي المنقلبة عن اصل كملهى من اللهو فان
الالف منقلبة عن واو القلب خلاف الارجح وانما كان الارجح فيها القلب لما نظر في الاولى على الالحاق وروعي على الثاني والقلب في ملهى لما الالف منقلبة عن اصل
خير منه في نحو علقى لما الالف منقلبة زائدة للالحاق والحذف بالعكس اللغوي فالحذف في نحو علقى خير منه في نحو ملهى لان حذف الزائد خير من حذف الاصل الامر الرابع
مما يحذف لياء النسب ياء المنقوص المجاوز زاد بعد خامسة او سادسة كمعتد ومستعل فتقول في النسب اليهما معتدي ومستعلي بحذف ياء المنقوص وجوبا للطول فان الياء الزائدة
نقاص فكالف المقصور الرابعة من نحو مستع ملهى مما ثانيه ساكن والف منقلبة عن ياء او واو فيجوز فيها القلب او الحذف ولكن الحذف ارجح والقلب
بل قال بعضهم ان القلب عند من شذوذ تغييرات النسب فيمثل بسمع الاخر قوله فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد مثل اسم الموسى
وللنسب في الثالث المقدورة المنقلبة عن ياء او واو كفتى وعصى من ياء المنقوص الثالثة نعم بفتح العين المهملة من عمى عليه الامر اذا التبس وحل عن الغابث جاملو الشجى
المعجمة والجيم من شجي اي حزن الا القلب او فتقول لغوي وعصوي وعموي وشجوي فاما قبلها في فتى واو وان كان اصلها الياء فلئلا يجمع الكسرة والياءات واما في عمى فرد
الى اصلها واما في عم وشج فلانا لما اوردنا النسبة اليهما فتحنا عينهما كما في نمر فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبت الف فتى كما ان تقلبا
وجب قلبنا الياء واوا فلا بد من فتح ما قبلها على قلبها لما تقرر ان قلبها واو مسبوق بقلبها الفا فان قلت ما وجه فتح العين فيما عند خال فاضو بقلب الياء
واوا ونظيره من الصحاح لا تفتح عينه قال الجواب انه نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب نقله المهدوي عن بعض النحويين ويجب قلب الفتحة كسرة في كل ثلاثي مكسور العين سواء كان
مفتوح الفاء او مضمومها او مكسورها فالمفتوح الفاء نحو نمر كنمري بالنون والمضموم الفاء نحو دئل كدئلي والمكسور الفاء نحو ابل كابلي فتقول في النسب اليها نمري
ودئلي وابلي بفتح العين هربا من كراهة توالي الياءين والكسرتين وذهب بعضهم الى ابقاء كسر العين فيها فاذه مكسوره كابلي بكسرتين كسرة الاتباع والكسرة الاصلية لان الكسرة
نقل في جهة واحدة ولا يستثقل الامر الخامس مما يحذف لياء النسب علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكور فتقول في النسب الى زيدان وزيدون حال كونهما معربين
علمين بالحروف زيدي بحذف علامة التثنية وعلامة الجمع لئلا يجمع على اسم الواحد اعرابان اعراب بالحروف واعراب بالحركات في ياء النسب حذفت النون تبعا لما قبلها الا
زيادتان زيدتا معا فتحذفان معا فاما قبل التسمية بهما فانهما لا ينسب اليهما كالمفرد الا انهما ومن اجرى زيدان علما مجرى سلمان في لزوم الالف والاعراب على النون اعرابا ما
لا ينصرف للعلمية والزيادة وغالدوا وهو مبهم بابه مقبل لا حلقها بنا لاجرى خلف فالموضح الادباء في بالتسميا اما علمها بابلي الملوان قال في النسب زيداني باثبات الالف
النون كما يقال سلماني والنسبة الى تثنية سبع اسم موضع والملوان الليل والنهار ومن اجرى زيدون علما مجرى عسلين في لزوم الياء والاعراب على النون منونة قال في
النسب زيديني باثبات الياء والنون كما تقول عسليني ومن اجراه اي زيدون مجرى هارون في لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة او اجراه مجرى
عربون في لزوم الواو وجعل الاعراب على النون منونة او الزم الواو وفتح النون كالماطرون قال في النسب على اللغات الثلاث زيدوني باثبات الواو والنون كما تقول هاروني
وعربوني وماطروني واما جمع تصحيح المؤنث فيه تفصيل فنحو تمرات بالمثناة مما كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع ان كان باقيا على جمعيته ولم ينقل الى العلمية فالنسب الى
مفرده لئلا يجمع تاءا تانيثين فيه ينسب تمري قال ابو حيان بفتح الميم بالاسكان في الميم لان مفرده ساكن العين قبل الجمع وان كان علما فمن حكى اعرابه حالة الجمع حذف الالف
والتاء معا ونسب اليه على لفظه المفتوح حالة الجمع ومن منع صرفه للتانيث والعلمية نزل تاءه منزلة تاء مكة ونزل الفه منزلة الف جمزى لكون ثانيه متحركا فحذفهما على التذ
يحذف اولا التاء كما في مكة ثم الالف كما في جمزى وقال تمري بالفتح في حكاية الاعراب ومنع الصرف وانما سكنت العين في حال ابقائه على الجمعية وفتحت في حالة نقله الى
العلمية للفرق بين النسب اليه جمعا والنسب اليه علما لان علامة الجمع تحذف في كل الحالين واما نحو ضخمات مما هو جمع صفة فقال الموضح بحثا ففي الف وحهما القلب
والحذف لانها كالف حبلى بجامع ان كلا منهما صفة ساكن ثانية مما هي فيه وعلى كل الوجهين يحذف التاء فتقول ضخموي وضخمي كما تقول حبلوي وحبلي وللنسب في نحو مسلمات
من الجموع القياسية ونحو سرادقات من الجموع الشاذة الا الحذف لكونها خامسة فتقول مسلمي وسرادقي بحذف الالف والتاء والسرادق قال في القاموس الذي يمد فوق صحن
الدار والبيت من الكرسف والغبار الساطع والدخان المرتفع المحيط بالشيء واما الامور المتصلة بالاخر فستة ايضا احدها الياء المثناة تحت المكسورة المدغم فيها ياء
اخرى سواء كان ما هي فيه ثلاثي العين كطيب ودونها كهين فتقول في النسب الى طيب طيبي وهين هيني بحذف الياء الثانية المدغم فيها وابقاء الياء الاولى الساكنة كراهة اجتماع
كسرتين واربع ياءات ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع الى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم النقل لو لم يقلب الفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو قلبت بخلاف
نحو هبيخ بفتح الهاء والياء الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت وبالخاء المعجمة الغلام الممتلئ وقيل الغلام الناعم فيبقى في النسب اليه هبيخي باثبات الياء الثانية لانفتاح ما
المدغمة فيها بخلاف نحو مهيم تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه ان ذهب من العشق او من هام اذا عطش او تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل اذا هز راسه من النعاس
او تصغير مهيم اسم فاعل من هيم الحب اذا جعله هائما فتقول في النسب الى ذلك كله مهيمي باثبات الياء المكسورة المدغم فيها ياء اخرى لانفصال الياء المكسورة من الاخر بالياء الساكنة
التي هي عوض من الف مهيام او من الواو الثانية من مهوم او من الياء الثانية من مهيم هذا حاصل كلام ابي حيان وللمبدلة الشهاب على السمرة وكان القياس ان تقول في
النسب الى طي بحذف الياء الثانية فقط لكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية وهي الاولى الفا على غير القياس لانها ساكنة فقالوا طائي ولو قيل حذف الياء الاولى الساكنة
وقلبت الياء الثانية بالمتحركة الفا كان القلب على القياس الامر الثاني مما يحذف لياء النسب ياء فعيلة بفتح اوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفاء تضعيفها
كحنيفة وصحيفة يحذف منه تاء التانيث اولا ثم تحذف الياء ثانيا فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث ثم تقلب الكسرة فتحة كما في نمر فتقول حنفي وصحفي

وشذ قولهم في النسب إلى السليقة وهي الطبيعة سليقي وفي النسب إلى عميرة كلب وإلى سليمة الأزد عميري وسليمي والقياس فيهن [illegible] أن عمري وسلمي بحذف الياء وإبدال الكسرة
فتحة كما في عميرة غير كلب وسليمة غير الأزد ولكنهم فرقوا بينهما والسليقي من يتكلم بسليقته أي طبيعته معربا من غير تعلم إعراب قال ش ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي
أقول فأعرب ولا يجوز حذف الياء في نحو طويلة لأن المعتل يلزم قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم
الاستثقال قال الجاربردي ولا يجوز الحذف في نحو جليلة لأن العين مضعف فلو قيل بعد الحذف مثلا جللي لثقل ولو ادغم لزم زيادة التغيير مع اللبس الأمر الثالث
ثم يحذف ياء النسب وفعيلة بضم أوله وفتح ثانيه بشرط أن لا يكون العين مضعفا كجهينة وقد يعبر بالمثالة يحذف تاء التأنيث أولا ثم يحذف الياء لما مر فيقول
جهني وطرفي وشذ قولهم في النسب إلى ردينة رديني بإثبات الياء وتقول في النسب إلى عيينة وقويمة عيني وقومي ولا يشترط هنا الصحة العين لأن حرف العلة إذا انضم ما
قبله لا ينقلب ألفا فلا يلزم المحذور السابق ولا يجوز ذلك الحذف في نحو قليلة بضم القاف لأن العين مضعف وحذف الياء يؤدي إلى الثقل لو لم يدغم أو المثلين في الأول
وزيادة التغيير مع اللبس لو ادغم الأمر الرابع ثم يحذف لياء النسب واو فعولة بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها كشنوءة حي من اليمن يحذف تاء التأنيث أولا ثم تحذف
الواو ثانيا لأنهم لما حذفوا تاء التأنيث وهي حرف صحيح دال على معنى استقبحوا أن يبقوا بعد ذلك حرفا معتل العين زائدا معنى ثم تقلب الضمة فتحة فيقول شنئي وأما قولهم
شنوي فعلى أمر من قال أزد شنوة بتشديد الواو قال ابن السكيت ما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء الأولى فيهما وقلب الكسرة فتحة في الأولى فلا نعلم فيه إلا
وأما فعولة فذهب س والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمة [illegible] واجتلاب فتحة مكان الضمة فذهب الأخفش والجرمي والمبرد إلا وجوب يبقيانهما معا وذهب [illegible] المطرد
لا وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة [illegible] ولا يجوز ذلك الحذف في قوولة بفتح القاف لاعتلال العين لما مر في طويلة ولا يجوز ذلك في نحو ملولة الأجل
المضعف العين وحذف الواو يؤدي إلى التقاء مثلين والإدغام ممتنع لأن فعلا بفتحتين واجب الفك كطلل فيثقل اللفظ به الأمر الخامس ثم يحذف لياء النسب ياء فعيلة
بفتح أوله وكسر ثانيه المعتل اللام ياء كانت أو واوا نحو غنية وعلية يحذف الياء الأولى ثم تقلب الكسرة فتحة كما تقدم ثم تقلب الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب
الألف واوا كراهة اجتماع الياءات مع الكسرة فيقول غنوي وعلوي الأمر السادس ثم يحذف لياء النسب ياء فعيلة بضم أوله وفتح ثانيه المعتل اللام نحو قصية يحذف الياء الأولى
ثم تقلب الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الألف واوا لما مر فتقول قصوي وهذان النوعان وهو فعيل وفعيل المعتل اللام مفهومان مما تقدم في فعيلة و
فعيلة ولكنه إنما ذكرهما هنا استطرادا وهذا الموضع موضعهما فإن كان فعيل بفتح الفاء وفعيل بضمها صحيح اللام لم يحذف منهما شيء وذلك نحو قولهم في عقيل وعقيل
عقيلي وعقيلي وشذ قولهم في ثقيف ثقفي وفي قريش قرشي وفي هذيل هذلي فصل حكم همزة الممدود في النسب حكمها في التثنية فهي إن كانت للتأنيث وأصلية أو منقلبة عن حرف أصلي أو
حرف الإلحاق فإن كانت للتأنيث قلبت واوا كحمراوي لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلث ياءات مع الكسرة وشذ في النسب إلى صنعاء [illegible]
بهراني في النسب إلى بهراء اسم قبيلة من قضاعة فأبدلوا من الهمزة النون لأن الألف والنون يشابهان ألفي التأنيث ومن العرب من يقول صنعاوي وبهراوي على القياس
إن كانت أصلية سلمت من القلب غالبا لقوتها بأصالتها نحو قرائي في قراء وهو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها واوا استثقالا والأجود التصحيح قال في التسهيل أو كانت بدلا من
حرف زائد للإلحاق نحو علباء أو كانت بدلا من أصل نحو كساء أصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها إثر ألف زائدة فالوجهان السلامة والقلب وأولاهما فيقول كسائي
بالتصحيح وكساوي بالقلب إلى الواو رجوعا إلى الأصل وعلباوي بالقلب تشبيها بألف التأنيث وعلبائي بالتصحيح تشبيها بالأصلية والعلباء عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء
زيدت للإلحاق بقرطاس ولا يخفى ما في الأمثلة من النشر على خلاف الترتيب فصل ينسب إلى صدر العلم المركب ويحذف العجز لاستثقال النسبة إلى كلمتين معا كما يحذفون التاء الثانية كما
حذفوا التاء الثانية إن كان التركيب إسناديا كتأبط شرا وبرق نحره أو مزجيا سواء كان صدره صحيحا أم معتلا كبعلبك ومعدي كرب ومعتل [illegible] في
النسب لبعلبك ومعدي كرب إنما جرى الياء [illegible] على حالها وقلبها واوا لأنه إذا حذف الثاني صار الجزء الأول منقوصا والمنقوص إذا كانت رابعة
فيها التصحيح والقلب أو نحو قاضي وقاضوي والأرجح التصحيح كما تقدم في النسب إلى المزج حضرمي وحضرموتي فما ذكره من جعل تبعا للناظم من الاقتصار في النسب على
الصدر وهو مقيس اتفاقا الثاني أن ينسب إلى عجزه فيقول بكي وكربي واختاره الجرمي الثالث أن ينسب إليهما معا مزالا تركيبهما فيقول بعلي بكي ومعدي كربي واختاره
أبو حاتم ولو حتى وأنشد عليه [illegible] تزوجتها رامية هرمزية بفضلة ما أعطى الأمير من الرزق [illegible] الرابع أن ينسب إلى المجموع
المركب فيقول بعلبكي ومعديكربي الخامس أن ينبني من جزئي المركب اسما على فعلل وينسب إليه كما في النسب إلى حضرموت حضرمي أو إضافيا كامرئ في مكسر الراء تبعا لكسرة الهمزة
وفتحها [illegible] الهمزة الأولى وفتح الميم والراء في النسب إلى امرئ القيس [illegible] شاذ عند [illegible] بحذف الهمزة وفتح الميم والراء كذا تكلمت به العرب
[illegible] امرئ القيس [illegible] حبيب امرئ القيس الكندي [illegible] إلا أن كان المركب الإضافي
كنية كأبي بكر وأم كلثوم أو كان مصدرا بابن كابن عمر وابن الزبير [illegible] ونسب إلى عجزه [illegible] فيقول بكري وكلثومي وعمري وزبيري
أو مما يخاف فيه اللبس كقولهم في النسب إلى عبد الأشهل وفي النسب إلى عبد مناف يحذفوا صدرهما وينسبوا إلى عجزهما إذ لو عكسوا وحذفوا العجز وينسبوا إلى
صدرهما لوقع اللبس بالنسبة إلى عبد غير مضاف والأشهل لرجل ومناة اسم لصنم والحاصل أن المركب الإضافي ينسب إلى عجزه في ثلاثة مواضع أحدها ما كان
كنية الثاني ما عرف صدره بعجزه الثالث ما يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه إلى الصدر وشذ بناء فعلل من جزئي المضاف منسوبا
إليه المنحوت من ذلك تيملي وعبدري ومرقسي وعبقسي وعبشمي في النسب إلى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس وعبد القيس وعبد شمس فصل إذا نسب
إلى ما حذف عينه وصحت لامه [illegible] في مسألة واحدة [illegible] بتخفيف الفاء وأصلها التشديد [illegible] عينه الساكنة [illegible] فإذا نسب إليه فلا يرد
العين الساكنة ولا تحرك لثقل الفك إجماعا وإذا نسب إلى ما حذف لامه [illegible] في مسألة أحدهما أن تكون العين معتلة كشاة أصلها شوهة
تسكن الواو كصحفة ثم لما [illegible] الواو [illegible] فقلبت ألفا وحذفت لامها وهي الهاء [illegible] بدليل قولهم في تكسيرها شياه بالهاء

نقر

وقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها والتكسير يرد الأشياء إلى أصولها فإذا نسب إلى الشاة رد لامها اتفاقا ثم اختلف في عينها هل يبقى على فتحها العارض فيتعين انقلابها
ألفا أو ترد إلى سكونها الأصلي فتسلم من القلب ألفا ذهب س إلى الأول وأبو الحسن الأخفش إلى الثاني فيقول شاهي على مذهب س لأنه لا يرد الكلمة بعد ما حذف فيها إلى
سكونها الأصلي بل يبقي العين مفتوحا فيقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وأبو الحسن يقول شوهي بسكون الواو ولا يقلبها ألفا لأنه يرد الكلمة بعد ما
حذف فيها إلى سكونها الأصلي فيمتنع القلب والصحيح مذهب س وبه ورد السماع قالوا في النسب إلى يد يدي وحكي عن أبي الحسن أنه رجع في كتابه الأوسط إلى مذهب س
المسألة الثانية مما يجب فيه الرد أن يكون اللام قد ردت في تثنية كأب وأبوان أو في جمع تصحيح لمؤنث كسنة وسنوات في لغة غير أهل الحجاز أو سنهات في لغة أهل الحجاز
فتقول في النسب إلى أب وسنة أبوي وسنوي أو سنهي برد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالألف والتاء لأن النسب أقوى على الرد لأنه أحمل للتغيير فلما رد فيهما
وجب رده في غير وجوز من رده فلا يجوز رده في غير اضطرار لم يثنه في الرد وتقول في النسب إلى ذو وذات ذووي بالقياس س وأبو الحسن لأن ذو عينها معتل بالحركة ولامها
ياء لأن طويت أكثر من قوة وذهب الخليل إلى أنها معتل بالسكون نظرا إلى أن الأصل السكون وإلى أن لامها واو لأنه من باب قوة وعلى القولين قلبت الفاء وقلبت الألف
واوا في النسب وذات مثل ذو بزيادة التاء وإنما قيل في النسب إليها ذووي لأمرين اعتلال العين ورد اللام في تثنية ذات نحو ذواتا أفنان بالواو على الأصل وذاتا على
اللفظ وهو القياس كقولهم ذاتا جمال لأن عينها والألف الأولى من ذاتا عين منقلبة عن واو والألف الثانية علامة رفع وتثنية والتاء للتأنيث كما في مسلمتان وأما في
الحال غير التكميل وأعلت حالة النقص لئلا يجتمع إعلالان في حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص وتقول في النسب إلى أخت أخوي كما تقول في النسب إلى أخ أخوي
وتقول في النسب إلى بنت بنوي كما تقول في النسب إلى ابن بنوي إذا رد محذوفه وقولهم في الجمع بالألف والتاء أخوات وبنات حذفوا فيه التاء والرد للصيغة المذكر علتهم
ونقلهما إنما وجب حذفه في الجمع يجب رده في النسب أي حكمه رد صيغة المؤنث إلى صيغة المذكر لأن صيغة أخت وبنت كلتاهما للتأنيث وإن التاء وإن كانت بدلا من
محذوف فهي للإلحاق بقفل وجذع إلحاقا للتأنيث بالثلاثي فوجب ردها أي رد صيغة أخت وبنت إلى صيغة المذكر فوجب حذف التاء من كل منهما كما وجب حذف التاء في
النسب إلى نحو مكة وبصرة مكي وبصري وفي الجمع بالألف والتاء نحو مسلمات لئلا يقع تاء التأنيث مشوا على هذا قول س والخليل أجرى التاء فيه وإن كانت للإلحاق مجرى
تاء التأنيث لاختصاصها بالمؤنث وفتح أولهما في النسب كما فتح في الجمع بالألف والتاء ويونس يوافق على حذف التاء في الجمع فيجريها مجرى تاء التأنيث ويحذفها ويخالف في النسب
بحذف التاء فيجمع بينها وبين ياء النسب فتجريها مجرى الملحق به ويبقي أولهما على حركته ويقول فيهما أختي وبنتي محتجا بأن التاء ليست للتأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح وتاء التأنيث
إنما كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وصفحة ولا يسكن إلا إذا كان معتلا نحو قناة وفتاة ولأنها لا تبدل في الوقف هاء وتاء التأنيث تبدل في الوقف هاء نحو
رحمة ونعمة وقال المذكورين كونها ليست للتأنيث مسلم ولكنهم عاملوا صيغتها مع تاء الإلحاق معاملتها مع تاء التأنيث بدليل مسألة الجمع بالألف والتاء
وقال الخليل إنهم ردوا المحذوف في المفرد وحذفوا التاء التي فيه ثم جمعوا بالألف والتاء [illegible] وقالوا أخوات وبنات ولو جمعوا على لفظ المفرد من غير رد ولو حذف لقالوا
أخات وبنات وألزم الخليل أن ينسب إلى هنت ومنت بإثبات التاء مع أنه غير مجموع على أنها تاء تقلب في ذلك بحذف التاء ويجاب عن مسألة الجمع بالفرق بين الجمع و
النسب لأن الجمع لا لبس فيه بحذف التاء بخلاف النسب فإن حذف التاء فيه يلبس المنسوب إلى المؤنث بالمنسوب إلى المذكر وعن مسألة هنت ومنت أن التاء فيهما ليست كالتاء في أخت وبنت لأن
التاء في هنت في الوصل خاصة وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة [illegible] في الوقف خاصة وتثبت في الوصل بخلاف تاء أخت وبنت فإنهما ثابتان وصلا ووقفا
على صورتهما وفي المسألة مذهب ثالث للأخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف وإبقاء الاسم على زنته فيقول أخوي بنوي بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء
الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة اتفاقا فيقال ابني أو بنوي كما يقال في ابن ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه في تثنية ولا جمع
بل ورد [illegible] سواء كان الاسم معتلا [illegible] ولم يعوض منها شيء وسواء كان الاسم صحيحا [illegible] أو عوضا عنها تاء التأنيث تقول يدي ويدوي برد المحذوف وقلب الياء واوا كراهة
اجتماع الكسرة والياءات [illegible] بغير رد المحذوف ودموي بالقلب أو دمي بغير رد وشفي بغير رد وشفهي بحذف الياء ورد الهاء المحذوفة وما ذكره في شفي وشفهي
بالرد وعدمه قاله الجوهري وغيره وقول ابن الخباز أنه لم يسمع الأشفهي بالرد لا يدفع ما قلناه من جواز الأمرين إن سلمناه فإن المسألة التي نحن فيها وهي جواز
رد اللام وتركه قياسية لا سماعية [illegible] يقتصر على المسموع منها ومن قال في شفة إن لامها واو فإنه يقول إذا رد اللام شفوي بالواو والصواب ما قلناه من أنه
يقال شفهي بالهاء لأن لامها هاء بدليل جمعها في قولك شافهت والشفاه بالهاء لأن إسناد الفعل إلى التاء والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها وأصل يد وأصل دم
وشفة فعل بسكون العين أما يد فلا خلاف فيها وأما دم فالصحيح عند س والأخفش وذهب المبرد إلى أنه فعل بفتح العين وضعفه الجاربردي وأما شفة فنص صاحب
الضياء على أنها بسكون الفاء وإذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فبينها الخلاف بين س والأخفش من الرد إلى السكون الأصلي وعدمه وتقول في ابن واسم
مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل ابني واسمي بعدم رد اللام فإن رددت اللام حذفت الهمزة وقلت بنوي وسموي بإسقاط الهمزة ولا تقول ابنوي واسموي بالهمزة
ورد اللام لئلا يجمع بين العوض وهو الهمزة والمعوض وهو الواو ويأتي الخلاف في الرد إلى السكون الأصلي وعدمه من يقول سموي بكسر السين وضمها وفتح الميم والأخفش
يسكن الميم ويقول إن بنوي بالفتح لا غير وتقول في ابنم بزيادة الميم ابنمي وابني وبنوي ولا تقول ابنوي لما ذكر على الأول فالنون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها
للإعراب وإذا نسبت إلى ما حذفت فاؤه أو عينه رددت [illegible] العين وجوبا في مسألة واحدة وهي أن يكون اللام معتلة كبرية علما وأصل برئة فنقلت حركة
الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وهي عينه وكشية وهو كل لون يخالف معظم اللون وأصلها وشية بكسر الواو نقلت الكسرة إلى الشين ثم حذفت الواو وهي فاؤها
وعوض منها تاء التأنيث فتقول في النسب إلى برية علما برئي بفتحتين على الياء والراء فكسرة قبل الياء ورد العين وهي الهمزة على قول س في إبقاء الحركة بعد
المحذوف وذلك لأنه يصير بعد الرد برئي بفتح الياء والراء والهمزة بوزن جزئي بالجيم والزاي فيجب حذف الألف لأنها رابعة متحركة [illegible] وفتح
قول أبي الحسن برئي بسكون الراء وكسر الهمزة وحذفت الألف [illegible] فتقلب الألف واوا كما تقول في النسب إلى ملهى بحذف الألف [illegible] يقلبها واوا

اذا رد المحذوف برد الساكن الى اصله فاذا رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء الى سكونها الاصلي فيه براي يونس وحجة المصنف اذا كانت الهمزة رابعة ثانيها ماهي فيه ساكن
كحبلى يجوز في الفرد وجها حذفها وقلبها واوا وتقول في النسب الى شية على قول من يرد في ابقاء الحركة بعد رد المحذوف وشوى بكسر الواو وفتح الشين وذلك لانا لما رددنا
الواو الاولى المحذوفة وحذفت التاء صار الوشي بكسر الشين وكسر الواو في كسرة الشين كما بل بكسر الهمزة والياء نقلبت الكسرة الثانية فتحة كما قلنا في النسب الى الكسر
والياء كما تقول في ابن ما نسبت اليه فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم انقلبت الالف واوا لان الف المقصور الثالثة يجب قلبها واوا وتقول على قول
ابي الحسن وشي بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانه يرد المبدل الى سكونها الاصلي وحيث عاد السكون الاصلي امتنع قلب الياء الفا فلا مقتضى له ويمتنع
الرد في غير ذلك المذكور من الوجوه وتقول في النسب الى سة بفتح السين المهملة وبالتاء وكذلك ما حذفت عينه وعدة بكسر العين مصدر وعد اذا حذفت فاؤه واصلها سنه و
وعدة بكسر الواو فحذفت من الاولى عينه وهو التاء ومن الثانية فاؤه وهي الواو وعوض منهما تاء التانيث بدليل جمع الاول في الاصل على استاه جمع سه والوعدة بفتح الواو
بغير ياء سي بلا رد لا تستوي رد العين على بلا رد لا وعدي برد الفاء لان لا هما صحيحة وانما لم يرد المحذوف فيهما وفي ابن النسبة الى ما حذفت لامه مما حذف منه العين او الفاء
ولم يعتل لان اللام محل التغيير فهي ولي بالرد وجاء عدوي في النسبة الى عدة وليس بعد الرد للفاء المحذوفة والا لوجب ان يقال وعدي بل هو كالعوض عن المحذوف واذا نسبت ثنا
الوضع خالكون معتل الثاني صفة اي الثاني قبل النسب فزدت عليه من جنسه مثله فتقول في لو وكي علم لوي وكيي بالتشديد فيهما وذلك انك زدت على الواو واوا وعلى
الياء ثم ادغمت احدهما في الاخرى وتقول في لا علما لائي بالمد وذلك انك زدت على الالف الفا اخرى فاجتمع الفان فابدلت الثانية همزة فرارا من تجاوز ساكنين وقيل
زيدت الهمزة من اول الامر فاذا نسبت الى من قلت لوي بتشديد الواو وكيوي لما تقرر ان حرف العلة المشدد اذا كان بعد الحرف الاول ان كان ياء رد الياء الاولى الى اصلها وفتح
كما مر تقلب الثانية واوا وان كان واوا ابقيتا فلا يجتمع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع الياءات الاربع ولا عي ولا وي لما تقرر ان
الهمزة اذا كانت بدلا من اصل يجوز فيها التصحيح والقلب واوا واذا لما زدنا على الالف الفا ثم ابدلنا ها همزة واما من قال زدنا همزة من اول الامر فانه يقول لائي لا غير ولا يجوز
لاوي الا على قول بعضهم قال ابن الخباز كما تقول في النسب الى الدو بفتح الدال المهملة وتشديد الواو وهو البادية دوي وفي الحاء المهملة وهي القبيلة والكساء
المدودي بتشديد الواو وحيي بفتح الحاء وكسائي بالتصحيح وكساوي بقلب الهمزة واوا ولا يخفى ما في كلامه من النظر واللف والنشر على الترتيب وحاصل الفصل ان المنسوب اليه
المحذوف احد اصوله ثلاثة انواع محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والاول نوعان ما يجب فيه الرد وما يمتنع فالاول ما لامه معتلة نحو شية ودية علما
والثاني ما لامه صحيحة نحو عدة وسنة والثالث نوعان واجب الرد وجائزه والاول ثلاثة انواع ما تجب لامه في التثنية كاب واخ وما ترجع بالاضافة كما في دبت وسنه
وما عينه معتلة نحو شاه وذو والثاني نحو يد ودم وشفه والمنسوب الى تاء الوضع خارج عن ذلك والله اعلم فصل وينسب الى الكلمة الدالة على جمع لا على لفظها ان
اشبهت الواحد لكونها اسم جمع له مفرد من لفظه او لا فالاول كصحب وركب والثاني كقوم ورهط ولا يرد الى مفرده في اللفظ فلا يقال صاحبي وراكبي ولا الى مفرده في المعنى فلا
يقال رجلي لان الاسم الجمع بمنزلة المفرد ولكونها اسم جنس كشجر لانه يحتمل ان يكون منسوبا الى مفرده وهو شجرة وحذفت التاء كما في مكي لانا نقول لليس الامر كذلك وانما هو
منسوب الى الجماعة بدليل قولهم في النسب الى الشعير شعيري باثبات الياء بعد العين ولو كان منسوبا الى الشعيرة لقيل شعري بحذف الياء المثناة تحت لان شعيرة فعيلة في
نحو قبيلة فعلي كما في قرشي في قريش قاله الخطابي المرادي في الترشيح او يكونها جمع تكسير لكونه لا واحد له من لفظه كابابيل وعباديد والعباديد الفرق من الناس الذاهبون
في كل وجه واحدها واحد ولكنه شاذ كما سيجيء جمع حسن حكاه ابو زيد نزلوا الشاه منزلة العدد وم او لكونه جاريا مجرى العلم لا منصاص بل تعتبر اعيانهم كما نصارى نسبة الانصار
لانه غلب على قوم باعيانهم حتى التحق بالاعلام والاصل نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص فيه صار كالعلم عليه واما نحو كلاب وانمار علمين لقبيلتين وضباب ومدائن
ومعافر اعلاما فليس مما نحن فيه لانه واحد بالشخص وانسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية فالنسب اليه على لفظه من غير شبهة ولا تردد فيقال كلابي وانماري وضبابي ومدائني
وقد يرد الجمع المسمى به الى واحده ان الى من اللبس قالوا في الانسبيل الفراهيد بالفاء والراء والدال المهملة علما على بطن من الازد واليه ينسب الخليل بن احمد الفراهيدي على لفظ
الجمع والفرهودي نسبة الى واحده لا من اللبس والنسبة الى القبيلة بالفرهود وفيه نظر قال في القاموس الفرهد بالضم الغليظ والفرهود من مغيلة هو بطن من الازد انتهى قال اللبس حاصل
اذا قيل فرهودي فانه يوهم انه منسوب الى الفرهود اذا قيل انه ابو بطن وفي غير ذلك المذكور من اسم الجمع واسم الجنس والجمع الذي لا واحد له والجاري مجرى العلم يرد الجمع المكسر الى مفرده
ثم ينسب اليه ولم ينسب الى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب اليه على حاله والنسب اليه مسمى به هذا التعليل ترده علة عرم بان المطلوبين للنسب الى الجمع الدلالة على انه ينسب
بين ذلك الملبس هل النسبة وما النفع حصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جمعا بعينه وبين مسمى به فتقول في النسب الى فرايض جمع فريضة وقبائل جمع قبيلة وحمراء بالكو
جمع احمر وحمراء وحق في علي بفتح او لهما وثانيهما وذلك لانك رددتهما الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما فحذفت الياء المثناة تحت وتاء التانيث وقلبت الكسرة فتحة كما في نمرة
احمري وحمراوي وذلك لان حمرا جمع احمر وجمع حمراء فان كان جمع احمر ورددته اليه قلت احمري وان كان جمع حمراء ورددته اليها قلت حمراوي لان الهمزة فيه للتانيث
وهمزة التانيث يجب قلبها واوا في النسب وانما قال يرد المكسر الى مفرده ولم يقل يرد الجمع الى المفرد لان جمع التصحيح لا يرد الى مفرده وانما يحذف منه علامة الجمع ويظهر اثر
ذلك في نحو تمرات وثمار فان نسبت الى تمرات قلت تمري بفتح الميم وان نسبت الى ثمار قلت تمري بالسكون فصل وقد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال بفتح اوله
وتشديد ثانيه وذلك غالب في الحرف جمع حرفة كبزاز وثياب معجمة لبياع البز وبخار بالنون والجيم لمن حرفته النجارة وعواج لبياع العاج وعطار لبياع العطر ومن غير
الغالب ما اشار اليه بقوله وبسند قوله ومواضع النبيل الكذب وليس بذي سيف وليس بنبال وليس بذي رمح فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبال بدليل ما قبله فاستعمل فعالا في غير الحرف
بمعنى ذي كذا وحمل عليه قوم من المفسرين كما قال ابن مالك وما ربك بظلام للعبيد اي بذي ظلم والذي حملهم على ذلك ان النفي منسحب على المبالغة فيبقى اصل الفعل
والله تعالى منزه عن ذلك وامثلة فعال كثيرة ومع ذلك نقل ابن عصفور مقيس فلا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الشعير شعار ولا لصاحب البر بار ولا لصاحب الشعير
شعار انتهى والمبرد يقيس هذا وبصوغ المنسوب اليه على فاعل او على فعل بفتح اوله وكسر ثانيه بمعنى ذي كذا فالاول كتامر اي ذي تمر ولابن اي ذي لبن وطاعم

بني ذي طعم وكاس اي ذي كساء امنة والثاني كطعم اي ذي طعام وابن اي ذي لبن ونهر اي ذي نهار وقال الراجز لست بليلي ولكني نهر لا ادلج الليل ولكن ابتكر انشده
في كتابه اي ولكني نهاري اي عامل بالنهار والله اعلم فصل فيما خرج في النسب عما قررناه في هذا الباب شاذ وذلك تسعة اقسام احدها بالتحريف فقط كقولهم
اموي بالفتح في الهمزة نسبة الى امية بضم الهمزة وبصري بالكسر في الباء نسبة الى البصرة بفتح الباء ودهري للشيخ الكبير بالضم في الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال والثاني
بالزيادة فقط كقولهم مروزي بزيادة الزاي نسبة الى مرو ورباني وفوقاني وسفلاني وتحتاني نسبة الى الرب وفوق وسفل وتحت قاله طاهر بن احمد المرين والثالث
بالنقص فقط كقولهم بدوي بحذف الهمزة نسبة الى البادية وخرابي بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان وجلولي بحذف الالف والهمزة نسبة الى جلولاء بالجيم والمد
قرية بناحية فارس وحروري بحذف الالف والهمزة نسبة الى حروراء بمهملات والمد قرية بظاهر الكوفة ينسب اليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو عالية
وعلوي وشتاء وشتوي وخريف وخرفي بفتح وسكون وفتح نسبة الى خريف والخامس بالزيادة والتحريف نحو انافي وانافي والسادس بالزيادة والحذف نحو رازي نسبة الى الري
والسابع بالقلب فقط نحو طائي وصنعاني وبهراني نسبة الى طي وصنعاء وبهراء والثامن بالقلب والتحريف نحو ثوب خاري نسبة الى الحيرة بالحاء
المهملة فاما الالفاني نجري والتاسع بنو فيما يستحق التغيير نحو اميي نسبة الى امية وبحراني نسبة الى البحرين اسم موضع ولذلك افتقر الموضع منها على اربعة احدها
الاستغناء وشيء عن شيء ومثل له بمثالين اموي وبصري فالاول كان منسوبا الى المكبر والثاني كان منسوبا الى البصرة وحاره بعض نوحيله في البصرة وثانيها الفرق
بين نسبتين الى لفظ واحد فضل الى ذاك الثاني ومثله بمثالين دهري وسهلي فالاول للفرق بينه وبين الدهري بفتح الدال وهو القايل بالدهر من الملاحدة
والثاني للفرق بينه وبين المنسوب الى المرة وثالثها العدول من الثقل الى الخفة مثل له بمثال واحد وهو بدوي ورابعها التشبيه مثل له بمثالين جلولي وحروري
تحذف الهمزة تشبيها بالمد وبالمقصور باب الوقف وهو قطع النطق عند اخر الكلمة والمراد هنا الاختياري بالياء المثناة التحتانية لا الاضطراري ما يوهم ولا
الانكاري ولا التذكري ولا الترنمي ويقابله الابتداء والاخير ثلاثة فيكون الوقف استراحة عن تلك العمل وبينه يتبرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون
لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظم في الشعر ولتمام السجع في النثر وهو احد عشر نوعا الاسكان المجرد والروم والاشمام وابدال الالف وابدال التاء هاء
وزيادة الالف والحاق هاء السكت واثبات الواو والياء وحذفهما وابدال الهمزة والتضعيف ونقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال نقل
وحذف اسكان وبعدها التضعيف والروم والاشمام والبدل واما الحاق هاء السكت فلبيان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فاما
اذا وقفت على منون غير مؤنث بالتاء فالمعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون وهو لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا الفا بعد الفتحة وواوا بعد
الضمة وياء بعد الكسرة وهي لغة الازد والفصل بين المفتوح وغيره فارجح اللغات الثلاث واكثرها ان تحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة وتسكن ما قبل التنوين
كهذا زيد ومررت بزيد بسكون الدال في المثالين وان تبدل الفا بعد الفتحة اعرابية كانت الفتحة كرايت زيدا او بنائية كايها بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية
بمعنى اكفف وويها بفتح الواو بمعنى عجب والى ذلك اشار الناظم بقوله تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقفا وتلو غير فتح احذفنا وانما ابدل التنوين بعد الفتحة
الفا لان التنوين يشبه الالف من حيث كان اللين في الالف يقارب الغنة في التنوين فابدل لولا الفا لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة
ياء لمكان ثقل الواو والياء في نفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء زاد الثقل ولم يكن في الفتحة مع الالف ثقل فتركوها على حالها واما المؤنث
بالتاء فان تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التاء هاء ومن وقف بالتاء فانه يبدل من التنوين الفا بعد الفتحة ويقول رايت امة حكي
الفتحة واذا وقف على المقصور المنون وجب ثبات الالف في الاحوال الثلاث وفيه ثلاثة اقوال احدها اعتبارا بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع و
الجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا فتى ومررت بفتى ووقفت عليه بالالف فالالف هي الاصلية نظيرة الدال من زيد واذا قلت رايت فتى فالالف هي المبدلة من التنوين
نظيرة الالف في رايت زيدا وحذفت الالف الاصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل اكثرهم وقيل معظم النحويين عليه القول الثاني ان الالف بدل
من التنوين في الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا وهذا مذهب ابي الحسن والفراء والمازني والقول الثالث انها الالف المنقلبة في الاحوال
الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي عن ابي عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفي الالف الموقوف
عليها لغات اشهرها ان تقر على صورتها الثانية قلبها ياء لان الياء ابين من الالف وهي لغة فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو ابين من الياء وهي
لغة بعض طي والرابعة قلبها همزة لان الهمزة اخت الالف وهي ابين الحروف كلها وهي لغة بعض طي ايضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن ان يكون من
الالف الاصلية وان يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق وشبهوا اذن بالنون فابدلوا نونها في الوقف الفا هذا قول الجمهور والى ذلك اشار الناظم
بقوله واشبهت اذا منونا نصب فالفا في الوقف نونها قلب وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور في شرح الجمل وبنى على ذلك انها تكتب بالنون
قال الموضح وليس كما ذكر واجماع القراء السبعة على خلافه فانهم اجمعوا على الوقف على نحو ولن نفلحوا اذا بالالف لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال عسل الناس
يقفون على اذن بالالف والمازني يخالفهم ويقول هي حرف بمنزلة لن وهي بلن اشبه منها بالاسماء قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد في الكفاية وهذه
حجته وذهب ابو سعيد علي بن مسعود في المستوفي الى ان اصل اذ اذ لما يستقبل ثم الحق النون عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وهذا على هذا يتجه الوقف عليها بالالف
واذا وقفت على هاء الضمير الموصولة بحرف ساكن من جنس حركتها فان كانت الهاء مفتوحة ثبتت صلتها وهي الالف نحو رايتها ومررت بها باثبات الالف بعد
الهاء وان كانت الهاء مضمومة او مكسورة وكان ما قبلها متحركا حذفت صلتها وهي الواو في المضمومة والياء في المكسورة كرايته بحذف الواو بعد الهاء ومررت به بحذف
الياء بعد الهاء لاستثقال الواو والياء وهل هما من نفس الضمير كما في هو وهي او زائدان للاشباع رجح ابن الضائع الاول والزجاج الثاني واختلف النقل عن
س فالزجاج نسب اليه الاول والمازني نسب اليه الثاني فان قلنا بالاول فلا بد من اخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو وكذلك

[illegible] بالسكون فلذلك [illegible] الكلام بقولنا ساكن وان [illegible] الى ذلك واحترز بقوله لنا
[illegible] ما قبلها [illegible] ان يكون قبل الهاء ساكن ثابت او محذوف [illegible] فانه [illegible] اثباتها فمقول منه وسهو او
[illegible] لم [illegible] قالة الشاطبي [illegible] ثبات صلة الضمير اذا كانت واوا
[illegible] كقوله [illegible] مغيرة او حاجزة كان [illegible] سماوه باثبات الواو فيها لفظا لان صلة الضمير المرفوع
والمجرور [illegible] المفادة والاوجه [illegible] مقلوب الاصل كان لو [illegible] سماوه [illegible]
[illegible] بقوله [illegible] واورد كل التسهيل انه قد يحذف الف ضمير الغائب
[illegible] حركتها وحذف الالف [illegible] مشكل قوله اختيارا فانه يقتضي
[illegible] واذا وقف على المنقوص [illegible] ثلاث مسائل احدها ان يكون المنقوص محذوف الفاء [illegible] بالالف
[illegible] في الرفع [illegible] اوجر لان اصلها [illegible] فحذف
[illegible] فلو حذفت لانها في الوقف لكان [illegible] المسالة الثانية ان يكون المنقوص
محذوف العين [illegible] سكون [illegible] الكسرة وهي حركة عينه وعينه هي الهمزة
الى الراء فبلها وهي ساكن صحيح ثم اسقطت الهمزة للتخفيف ثم اعل اعلال [illegible] وهو لامه في الوقف لما ذكرنا من الاجحاف به من حذف عينه ولامه
وابقاءه على اصل [illegible] والى ذلك اشار الناظم بقوله [illegible] الثالثة ان يكون المنقوص منصوبا منونا كان يجوز بنا اشا [illegible]
[illegible] او غير منون [illegible] فيجب ثبات [illegible] وقفا [illegible] في الثانية بالوفاء فان كان المنقوص مرفوعا او مجرورا جاز
ثبات يائه في الوقف لانها كانت ثابتة في الاصل [illegible] ولكن الارجح [illegible] فالارجح
في المنون الحذف [illegible] وبجوز هذا قاض ومررت بقاض باثبات الياء وبحذف وبذلك قرا ابن كثير ولكل قوم هادي
وما عند الله باق وما لهم من دونه من وال باثبات الياء فيهن والارجح في غير المنون وهو المفرون بال الاثبات للياء كهذا القاضي ومررت بالقاضي
والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف بالمنقوص ذي التنوين [illegible] فاعلم او غير ذي التنوين بالعكس ويجوز بالوقف عليهما بالحذف
كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق من قوله [illegible] وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء
على الوجه الارجح من اثبت في المنون حالة الوقف ان الياء انما جاز [illegible] الاجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب ان تعود [illegible]
وجه اقوى واعلم ان المنقوص من غير المنون اربعة انواع احدها ما اسقط تنوينه بلدخول [illegible] والثاني ما اسقط تنوينه لمنع الصرف نحو رايت
جواري [illegible] عليه باثبات الياء كما تقدم في المنقوص والرابع ما اسقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة [illegible] الجائزان في المنون
لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين [illegible] في الوقف على الحرف الذي ليس ها التانيث
[illegible] ان تقف بالسكون المجرد [illegible] والاشمام سواء في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني هذا هو الاكثر [illegible] وهو الاصل لان
الحركة ابلغ في تحصيل غرض الاستراحة قال ابو حيان [illegible] فوق الحرف [illegible] تامة الموضح [illegible]
[illegible] واجعلها بعض الكتاب [illegible] لان
الدائرة صفر وهو الذي لا شيء فيه من العدد [illegible] ذلك السكون في الوقف على تاء التانيث
[illegible] الوجه الثاني ان تقف بالروم وهو اخفاء الصوت بالحركة [illegible] على حركة الاصل قاله الجاربردي
ولا يختص بحركة بعينها بل يجوز في الحركات كلها ولا يحتاج في الفتح الى [illegible] اللسان [illegible] اي الروم في الفتح
على المنع لانه يشبه التنوين [illegible] صوته الذم [illegible] الوجه الثالث ان يقف بالاشمام ويختص بالضم
ولا يكون في المفتوح والمكسور [illegible] الى الفتح والكسر [illegible] بعض القراء [illegible] ذلك على الروم على
بعض الكوفيين [illegible] الاشارة الى الحركة بعد الاسكان من غير تصويت [illegible] بعد الاسكان [illegible]
[illegible] بادراك العين دون الاذن لانه ليس
[illegible] فان الروم فيه التنفس صوت [illegible] يكون [illegible]
بصوت يسمع [illegible] والاشمام [illegible] الاعمى [illegible]
الاعمى والبصير بخلاف الاشمام فانما يدركه البصير دون الاعمى [illegible] في الوصل واسكن في الوقف وما هو ساكن على
[illegible] والمنطق [illegible] الغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل واسكن في الوقف وما هو ساكن على
كل حال والوجه الرابع ان تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه في اسم او فعل نحو هذا خالد وهو يجعل بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل
وعلامته [illegible] فوق الحرف وهذه صورته ش وهو قليل المجيء [illegible] في محل التخفيف ولهذا لم يوثر [illegible] من القراء اي عن عاصم في
[illegible] الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة
[illegible] ولا باء كالقاضي ولا واو
[illegible]

كبلعوا

داركه [illegible] ولا الفاكهة [illegible] لاستثقال الحرف [illegible] ثلاثة شروط [illegible]
ان لا يكون منصوبا [illegible] ان [illegible] بالجيم [illegible] الحرف [illegible]
ان تقف بنقل حركة الحرف الى ما قبله كقراءة [illegible] وهو ابو عمرو [illegible] بالصبر بنقل الكسرة الى الباء وقوله [illegible]
[illegible] بنقل الضمة [illegible] بسكون [illegible] اللسان وما يليه من الحنك [illegible]
[illegible] فقال [illegible] وقال ابن [illegible] الجوهري
[illegible] الموضح [illegible] ابن [illegible]
[illegible] وهي ان يكون ما قبل الاخر ساكنا يقبل
الحركة المنقولة لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه فان المتعذر تحريكه كالالف [illegible] لا يقبل الحركة وان يكون
ذلك الساكن لا يستثقل تحريكه فان المستثقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة اليه للاستثقال وان [illegible] ذلك الساكن التي
يراد نقلها [illegible] على الاصح عند الجمهور البصريين لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل اليه حذف التنوين [illegible] غير المنون [illegible] وان لا يؤدي
النقل الى بناء لا نظير له لان ذلك لا يجوز وان يكون المنقول [illegible] لا يجوز [illegible] لان المتحرك لا يقبل
حركة اخرى وعن هذا احترز بقوله ان يكون ما قبل الاخر ساكنا [illegible] لان ما قبل الاخر [illegible] وعن هذا احترز بقوله ان
يكون ذلك الساكن لا تعذر تحريكه ولا في نحو يقول ويبيع لان ما قبل الاخر مستثقل تحريكه وعنه احترز بقوله ولا يستثقل لان الالف في [illegible]
المدغم [illegible] لا يقبلان الحركة لان الالف والمدغم واجب السكون لان سكون الالف ذاتي وسكون المدغم عرضي والواو المضموم ما قبلها نحو يقول و
الياء المكسور ما قبلها في يبيع يستثقل الحركة عليها لانهما [illegible] فلو نقل اليهما [illegible] ولا يجوز [illegible] العلم [illegible]
[illegible] انما نقلوا الضمة والكسرة لثقلهما [illegible] الفتحة [illegible] قاله الجاربردي وعنه احترز بقوله وان لا يكون الحركة
فتحة واجاز ذلك [illegible] الكوفيين والاخفش [illegible] لان النقل يودي [illegible] بناء لا نظير له
لانه ليس في العربية فعل بكسر اوله وضم ثانيه وعنه احترز بقوله لا يودي [illegible] ولا يجوز النقل في نحو [illegible] لان المنقول منه غير صحيح ويختص الشرطان
الاخيران في كل امر وهما ان لا يكون الحركة فتحة وان لا يودي النقل بناء لا نظير له [illegible] النقل في نحو الله الذي يخرج الخبء فتقول الخبء
[illegible] وان كانت الحركة فتحة لانك لو قلت الخبا بالكسر لاسكان من غير نقل [illegible]
في نحو هذا ردء بكسر الراء وضم الدال وان ادى النقل الى صيغة فعل [illegible]
ولم يثبت في اوزان الاسم فعل بضمة في اوله فكسرة في ثانيه [illegible] لنقل الهمزة واذا سكن ما قبل الهمزة كان الدليل
[illegible] بنقل النقل
بعد نقل الهمزة [illegible] بهذا ردء بكسر [illegible] ومررت ببطاء [illegible] واذا نقلت حركة الهمزة فالجاربردي
[illegible] فقال اراد [illegible] وقف على الهاء [illegible]
[illegible] اشار الناظم بقوله وغيرها التانيث [illegible]
[illegible] ان كانت متصلة بحرف [illegible] واذا وقف على تاء التانيث [illegible] التاء [illegible]
ولعلت فالقياس [illegible] شايع [illegible] بالهاء على غير القياس [illegible] قول ابي حيان [illegible]
[illegible] والفعل خوف اللبس [illegible] التاء و
[illegible] عليه بالهاء لانه [illegible] من الفعل الى الاسم او متصلة باسم وقبلها ساكن صحيح كاخت وبنت لان التاء فيهما لما سكن من قبلها [illegible]
للتانيث وانما [illegible] بالملحق بنات [illegible] تكون
[illegible] الاصلية [illegible] وذكوه [illegible]
لان الساكن [illegible] الاف من الفتح [illegible]
ما اذا كان الساكن [illegible] اشار الناظم بقوله [illegible] الاسم [illegible]
[illegible] الجمع [illegible]
[illegible] كعرفات [illegible]
[illegible] الثالث وهو ما سمي به من الجمع [illegible]
[illegible] فعلات [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] بالتاء [illegible] الارجح الوقف بالتاء

[illegible]

لانهم لما ارادوا ان يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم ان يزيدوا الواو ولا الياء مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التاء معها
لانها تبدل من الواو كما في نحو تخمة فصارت علامة التانيث واغنت عن ان يقال في مسلمة مسلمات فلما افادت هذه التاء الجمع والتانيث واغنت عن علامة
التانيث الملحقة بالمفرد بانوا منابها في الوقف ولم يبدلوها هاء وما الحقوا عاملوا ما الحق بالجمع معاملته لانهم لما اجروه مجراه في الاعراب اجروه مجراه في غيره من
الوقف بالابدال فيها قولهم كيف الاخوه والاخواه وقولهم دفن البناه من المكرماه حكاه قطرب عن طي بابدال تاء الجمع هاء تشبيها بتاء التانيث الخالصة
وقراءة الكسائي والبزي هيهاه بابدال التاء هاء والمنقول عن الكسائي من كسر التاء وقف عليها بالهاء ومن فتحها وقف عليها بالتاء والهاء وفي الجاربردي
ان من فتح هيهات جعلها مفردا وقف عليه بالهاء ومن كسر جعلها جمعا وقف عليه بالتاء ومن فتحه مفردا وقف عليه بالهاء وفي الايضاح لابن الحاجب هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وانما
ذلك لشبهها بتاء التانيث لفظا دون افراد وجمع والارجح في غيرهما اي غير جمع التصحيح وغير ما اشبهه الوقف بالابدال هاء فرقا بينها وبين التاء الاصلية نحو وقت
وموت هذا تعليل حق وقيل فرقا بينها وبين تاء التانيث اللاحقة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس بالضمير المفعول قاله الجاربردي
فمن تعليله ومن الوقف بنحو كابي بترك الابدال هاء قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت بالتاء وقال ابو النجم الشاعر والله انجاك بكفي مسلمت من بعد ما وبعد
ما وبعدمت كادت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت فلم تبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعدمت بعد ما فابدل في القافية من الالف هاء ثم ابدل
الهاء تاء ليوافق بقية القوافي هذا تعليل الجاربردي وذكر ابن جني في الخاطريات انه ابدل الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء تشبيها لها بتاء التانيث فوقف عليها تاء
ويذكره انه عرض للسعلي يجيز عليّ بقلبه والغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع الناتي في الحلقوم واختلف في ذات من نحو عليم بذات الصدور فقال الاخفش والفراء
كيسا يوقف عليها بالتاء لانها بمنزلة فهي متوسطة ابدا وقال الكسائي والجرمي يوقف بالهاء لانها تاء تانيث فتقول ذاه قاله الجوهري والى ذلك اشار الناظم بقوله
وقل ان في جمع بتصحيح وما اشبهه يجي عن غير بن بالعكس انتهى فصل ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل
الى بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها دون اخر الكلمة ولها ثلاثة مواضع احدها الفعل المعتل المحذوف اخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يغزه
ولم يخشه ولم يرمه بالحاق هاء السكت فيهن جوازا ومنه اي من الحذف للجزم لم يتسنه على القول بانه من السنة واحدة السنين وان لامها واو وتجمع على سنوات قلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذف الالف للجازم ثم لحقه هاء السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد واما اذا قلنا ان لام سنة هاء على راي الحجازيين فالهاء في يتسنه اصلية
لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون واما على القول بانه من الحماء المسنون فاصله لم يتسنن بثلاث نونات ابدلت النون الثالثة الفا كراهة اجتماع الامثال كما قالوا في
مثله تظني والاصل تظنن وفي نظيره تقضي البازي والاصل تقضض فهاؤه على هذا للسكت والفاعل في الجميع ضمير مفرد مستتر عائد على الطعام والشراب كالجنس الواحد
ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمر الزمان قيل كان طعامه تينا او عنبا وشرابه عصيرا او لبنا وكان الكل على حاله او كان الحذف لاجل البناء كما في فعل الامر على قول البصريين
نحو اغزه واخشه وارمه ومنه اي من الحذف للبناء فبهداهم اقتده والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسرها فهي ضمير المصدر واشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغير اشباع
برواية هشام والهاء التي للسكت في ذلك كله جائزة لا واجبة تقول في الوقف لم يغز ولم يخش ولم يرم واغز واخش وارم بغير هاء السكت وهي لغة لبعض العرب قال من حكاها
بذلك عيسى بن عمر ويونس والاجود الوقف بالهاء لان هذه الافعال الحذف لاخرها ويبقى حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف فيلتبس
الدليل والمدلول عليه ولا تجب الهاء الا في مسالة واحدة وهي ان يكون الفعل قد دخله الحذف وبقي على حرف واحد في اللفظ كالامر من وعى يعي فانك تقول فيه عه
فانه ولكونه كضاد عن الجزم واجتلاب هاء السكت وجب لئلا يلزم الابتداء بالساكن او الوقف على المتحرك قال الناظم بعد هذا بغيره وكذا يجب هاء السكت في الفعل
اذا بقي بعد الحذف على حرفين احدهما زائد نحو لم يعه انتهى كلام الناظم وهذا الذي قاله الناظم مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف اذا ارادوا ان يقفوا على الذي من
نحو بترك الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب على ان الموضح وافق الناظم في شرح القطر وقال بمقالته فهنا مشترك الالزام فما كان جوابه فهو جواب الناظم والى ذلك اشار
الناظم بقوله وقف بهاء السكت البيتين الموضع الثاني ما الاستفهامية المجرورة بالحرف او بالمضاف وذلك انه يجب حذف الفها اذا جرت ولم تركب مع ذا فالمجرور بالحرف
نحو عم وفيم والمجرور بالمضاف نحو مجيء م جئت ونحو بقية تقدم وتاخر والاصل جئت مجيء م وهو سؤال عن صفة المجيء اي على اي صفة جئت ثم اخر الفعل لان الاستفهام
له صدر الكلام ولم يمكن تاخير المضاف وانما حذفت الفها اذا جرت بحرف او مضاف فرقا بينها وبين ما الخبرية وهي الموصولة والشرطية في مثل سالت عما سالت عنه او عن
مثل ما سالت عنه فانها موصولة ونحو بما تفرح افرح وكلما جئتني اكرمتك فانهما شرطيتان ولم يعكسوا فيحذف بالخبرية ويثبت في الاستفهامية لان الف الاستفهامية
متطرفة لفظا وتقديرا بخلاف الف الخبرية فانها ليست بمتطرفة تقديرا لانها في حشو الصلة والشرط وزعم المبرد ان حذف الف الموصولة مع شئت لغة نحو سل عم شئت
فاذا حذفت الف ما الاستفهامية المجرورة ووقفت عليها الحقتها الهاء حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة ووجبت الهاء ان كان الخافض لما الاستفهامية اسما
كقولك في مجيء م جئت واقتضاء م اقتضى مجيء مه واقتضاء مه ورجحت الهاء ان كان الخافض لها حرفا نحو عم يتساءلون وبهما اي بهاء السكت قرا البزي بخلف عنه
والفرق ان المجرور متصل به وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكانه معه كالجزء فلذلك جازت الهاء واما المضاف فمستقل بمقابلته في مدلوله الافرادي فالاسم معه كالمنفصل
وهو على حرف واحد ولذلك وجبت معه الهاء وما ذكره الموضح من وجوب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت فمسلم في المجرور بالحرف واما قول حسان على ما قام
يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد فضرورة وحكاه الاخفش لغة واما المجرور بالاسم فقال الشاطبي لم يحذف الالف بل لازم فيها بل يجوز ان يقال مجيء ما جئت على
حتى الان الا جود الحذف انتهى والى ذلك اشار الناظم بقوله وما في الاستفهام البيتين الموضع الثالث كل مبني على حركة بناء دائما ولم يشبه المعرب فيه ثلاثة قيود
بالاول المعرب وبالثاني ما بناؤه غير دائم وبالثالث ما شبه المعرب وسيصرح بذلك فاذا استوفت القيود جاز الحاق هاء السكت وذلك المستوفي لها كياء المتكلم
كهي وهو ومن فتحه في الوصل وكاف الخطاب فانك تقول في الوقف غلاميه وهيه وهوه بالحاق هاء السكت محافظة على الفتحة وفي التنزيل ماهيه وماليه

سلطانيه

وسلطانيه والاصل مالي وسلطاني وقال حسان للشاعر النجاشي اذا ما ترعرع فينا الغلام فما ان يقال له من هوه ومن لم يقف بالسكون ومن لم يات بهاء السكت لعله
قال بتميم قاله الجاربردي وضربني مثل غلامي في جواز الوجهين وكذا يقال في الوقف اكرمتك بالاسكان واكرمتكه من الحق هاء السكت لئلا يجحف بالكلمة بجعلها على
واحد ساكن مع انه في تقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن اسكن فلامتزاجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفردا انتهى ولا تدخل هاء السكت في نحو جاء زيد لانه
معرب بالحركات وحركة الاعراب تعرف بالعامل فلا يحتاج الى بيان بهاء السكت وشذ اعطني ابيضه حكاه سيبويه وقال اراد ابيض فضعف والحق الهاء وتلحق المثنى والجمع
على حده نحو مسلمانه ومسلمونه لان اعرابهما بالحروف وليست حركة النون باعراب قاله ابن الضائع وغلط ابن عصفور ولا تدخل هاء السكت في نحو اضرب ولم يضرب لانه ساكن
وهاء السكت انما تدخل لبيان الحركة ولا في نحو لا رجل بالفتح ويا زيد ومن قبل ومن بعد بالضم فيهن لان بناءهن عارض غير دائم وحركة فيهن شبيهة بحركة الاعراب
لعروضها بسبب شيء يشبه العامل فلا تدخل هاء السكت وشذ قوله وهو ابو مروان يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من علله فلحقت علله بناء عارضا
فانه علو من يا بقيل وبعد قاله الفارسي والناظم وفيه بحث مذكور في باب الاضافة فليراجع واظلله ارمض واضحى صفة ليوم وقيل الهاء في علله بدل من الواو
الاصل ولا تدخل هاء السكت الفعل الماضي كضرب وركبت المتكلم وقعد وقام من اللازم لانه بني على حركة لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب
وصلة نحو جاء الذي ضرب وخبرا نحو زيد ضرب وحالا نحو جاء زيد وقد ضرب وشرطا نحو ان ضربت ضربت كما ان المضارع كذلك والحاصل ان حركة البناء الجارية
مجرى حركة الاعراب تكون في اربعة انواع في اسم لا والمنادى المفرد والظروف المقطوعة عن الاضافة والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب س
والجواز مطلقا لانه حركة لازمة والثالث انها تلحق اذا لم يحصل لبس نحو قعده ويمنع ان حصل لبس نحو ضربه لالتباسها بالمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصلها
بغير تحريك بناء البيت مسالة قد يعطى الوصل حكم الوقف من اسكان مجرد او مع الروم والاشمام ومن تضعيف نقل ومن اجتلاب هاء السكت وذلك قليل في النثر
المنسوب للسعة الى علم كثير في الشعر لانه محل الخروج عن القياس من الاول وهو النثر قراءة بعضهم وجئتك من سبا بنبا باسكان همزة سبا في الوصل وقراءة حمزة
والكسائي لم يتسنه وانظر فبهداهم اقتده بل باثبات هاء السكت في الدرج فيهما وانظر في الاول وفي الثاني تبيين كيفية الوصل وحكاه س ثلاثه اربعه بابقاء
ثلاثه على حالها ونقل حركة اربعة اليها ومن الثاني وهو الشعر قوله وهو رؤبة كما في الكتاب وربيعة صبح كما قال ابن يسعون لقد خشيت ان ارى جدبا مثل الحريق وافق
القصبا جدبا بالجيم وتشديد الموحدة الجدب نقيض الخصب والقصبا اصله القصب بتخفيف الموحدة نقلوا الوقف عليها فشدد وسطها على حد قولهم في الوقف هذا خالد
بالتشديد ثم الحق حرف الاطلاق وهو الالف وبقي تضعيف الباء بحاله في الوصل تشبيها له بالوقف في التضعيف والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما اعطي لفظ الوصل ما
للوقف نثرا وفشا منتظما والله اعلم هذا باب الامالة وهي مصدر املت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشيء يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وفي
الاصطلاح ان تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة فتشربها من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة فان كان بعدها الف ذهبت بالالف الى جهة الياء
فتصير الالف بينها وبين الياء كالفتى بامالة الفتحة والالف والا يكن بعد الفتحة الف فامالة الفتحة وحدها سواء كانت الفتحة قبل تاء التانيث كالنعمة وسحر وللامالة
فائدة وحكم ومحل واصحاب واسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الاسباب وموانع لهذه الموانع تحول بينها وبين المنع اما فائدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها
من نمط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت عابد كان تلفظك بالفتحة والالف تصعدا واستعلاء فاذا عدت الى الكسرة كان انحدارا وتسفلا فيكون في الصوت بعض
اختلاف فاذا املت الالف قربت من الياء وامتزجت الفتحة طرفا من الكسرة والانحدار بعد الالف فتصير الاصوات من نمط واحد وقد ترد الامالة للتنبيه على اصل او غيره مما
سياتي واما حكمها فانها جائزة لا واجبة كذا علل ابو حيان بجواز كل ممال لانه الاصل ان الالف ان لم تمل كانت حقيقية فاذا املت ترددت بين الالف والياء والاصل في الحرف
ان لا يمازج صوته صوت غيره قاله الجاربردي واما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال غالبا ويأتي التنبيه على غير الغالب واما اصحابها فتميم وقيس واسد وعامة نجد
ولا يميل الحجازيون الا مواضع قليلة واما الاسباب التي تمال لاجلها فستة اسباب احدها كون الالف من ياء متطرفة في الاسماء والافعال مثاله في الاسماء الهدى والفتى
ومثاله في الافعال هدى واشترى فالالف فيهن مبدلة من ياء بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت اخذا من قول الشاطبي المقرب ويتبين في الاسماء بكسرتهما
وان رددت اليك الفعل صار بعيد ما تدرك مهملا ولا يمال نحو ناب بالنون وهو المسن مع ان الفه مبدلة عن ياء بدليل قولهم في تكسيره انياب لعدم التطرف الا ان يكون مجرورا فان
من العرب من يميله نحو نظرت الى ناب وسبب الامالة هنا كسرة الاعراب لا غير وان كانت عارضة قاله الشاطبي النحوي وانما اميل نحو فتاة مؤنث فتى ودواة وان لم يكن
الالف متطرفة في اللفظ لان تاء التانيث في تقدير الانفصال فالالف فيهما مبدلة من ياء فهي وان لم تتطرف لفظا فهي متطرفة حكما والسبب الثاني كون الياء تخلفها
اي الالف في بعض التصاريف كالف ملهى مما كان بدلا من واو والف ارطى مما كان زائدا للالحاق والف حبلى مما كان زائدا للتانيث والف غزى مما كان بدلا
من واو في الافعال فهذه الامثلة وشبهها تمال لان الياء تخلف الالف فيها في بعض التصاريف كالتثنية والجمع في الاسماء والبناء للمفعول في الافعال كقولهم
في التثنية ملهيان وارطيان وحبليان وفي الجمع ملهيات وارطيات وحبليات وفي البناء للمفعول غزي وعلى هذا الاخير يشكل قول الناظم وغيرها امالة الف تلا و
الفرازلها المناسبة امالة الف جليها وقوله في شرح الكافية وقول ابنه في شرح النظم ان امالة الف سجى لمناسبة الف قلى بل لانها تقول اذا بنيتهما للمفعول قلي وسجي
بضم اولهما وكسر ما قبل اخرهما تخلف الياء الالف فيهما فلا حاجة الى دعوى التناسب ان امكن غيره واجاب المرادي عن ذلك بما ذكر التناسب فقال ان السبب المقتضي
لامالة نحو دعا ما الفه عن واو لم يعتبره القراء يعني بالفاء ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما اما لوا منه ما جاور الممال فلما اما لوا تلاها ونحوه ولم
من غا رسمهم امالة ذلك علم ان الداعي الى امالته عندهم انما هو التناسب قال هذا يجوز الامالة في نحو غزا ودعا لانه يؤول الى الياء اذا بني للمفعول انتهى وعندي
ان هذا الجواب لا يدفع الاشكال على اصطلاح النحوية والجواب على اصطلاح القراء فلم يتوافقا على اصطلاح واحد ويستثنى من ذلك المذكور وهو كون الياء
تخلف الالف في بعض التصاريف ما رجوعه الى الياء مختص بلغة شاذة او رجوعه الى الياء بسبب ما زيد الالف فانه لا يمال شيء من ذلك فالاول نحو

اختصاص رجوع الالف الى الياء بلغة شاذة كرجوع الف عصى وقفا المنقلبة عن الواو والى الياء في قول هذيل اذا اضافوهما الى ياء المتكلم حيث يقولون
عصي وقفي بتشديد الياء منهما والاصل عصوي وقفوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والثاني ذو
رجوع الالف الى الياء وليست زيادة الالف كالحرف الزائد كرجوعها اي الف عصى وقفا اليها اي الى الياء اذا صغر او عند الجمع فقيل عصيه وقفي بتشديد الياء منها
والاصل عصيوة وقفيو ففعل به ما تقدم وقلبت ياء لما نحتها الياء التصغير وهي حرف زائد والمنازحة المخالطة المجاورة او جمعا اي عصا وقفا على فعول بضم
الفاء فقيل عصي وقفي بتشديد الياء منهما والاصل عصوو وقفوو وقلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار عصوي وقفوي فاجتمعت الواو
والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة التي بعدها كسرة لتسلم الياء من القلب وابدلت كسرة فانتهما اتباعا
لكسرة عينهما وقرء الحسن باذا حبالهم وعصيهم بضم العين حيث وقع ردا الى الاصل فالياء الثانية المدغم فيها في العصي وقفا وقلبت ياء لما نحتها الياء المنقلبة
عن واو فعول وهي حرف زائد السبب الثالث كون الالف مبدلة من عين فعل يؤول عند اسناده الى التاء المثناة فوق الى قولك قلت بكسر الفاء وحذف العين
سواء كانت الالف المبدلة من عين الفعل منقلبة عن ياء مفتوحة او مكسورة فالاول نحو باع وكال والثاني نحو هاب ام عن واو مكسورة كخاف وكاد و
مات فانك تقول فيها اذا اسندتها الى التاء نضمير بعت وكلت وهبت وخفت وكدت بكسر الفاء في لغة الجميع ومت في لغة من قال مت بالكسر في الميم بحذف العين
الفعل بنية اللفظ على وزن فلت والاصل كسر العين اما بطريق الاصالة كما في هبت وخفت وكدت ومت واما بطريق التحويل كما في بعت وكلت فان اصل
… فعل بكسر العين ثم نقل الكسرة في الجميع الى فاء الكلمة وحذف العين لالتقاء الساكنين وقيل في بنات العين لا تحويل لكن لما حذفت
العين حركت الفاء بكسرة لتدل على ان العين ياء فهذه وما اشبهها تمال لما ذكرنا بخلاف المنقلبة عن واو مفتوحة نحو قال وعن واو مضمومة نحو طال
في لغة الجميع ومات في لغة من ضم فيهما لا تمال لانك تقول اذا اسندتها الى التاء بالضم قلت وطلت ومت بضم الفاء فيهن اما في قلت فبالتحويل واما طلت
ومت فعلى الاصل فتبين ان مات تمال في لغة الكسر ولا تمال في لغة الضم السبب الرابع وقوع الالف قبل الياء المفتوحة متصلة كبايعته وسايرته ذكره
ابن الدهان وتبعه … الناظم في النظم وسي والاكثر لم يذكروه في التسهيل ومنفصلة عن ياء وتليها السبب الخامس وقوعها اي الالف بعد الف تليها ياء
… كبيان … الياء … ويباع بتشديد بعد هذا الا ان الامالة مع التشديد اقوى لتكرر السبب منفصلة
… هو الثاني … غير مضموم … بيان نجر … منفصلة لجريه … ساكن … النحو
ان يكسر … وهي النافلة … دون … منفصلة وذكر ابن الحاجب في غيره ان امالة ذلك
شاذة وهو … حرف واحد متحركة غيرها … لم يذكر … الايضاح ان امالة …
بالنون شاذة مع نصبه على الامالة للكسرة السابقة لا للكسرة … فلذلك مثل به الموضح مضافا للكاف تبعا لقول الناظم …
… السبب … من ارادة التناسب ذا لم يوجد سبب غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد اما لوا لتناسب بلا داع واذا وقعت الالف بعد الف
في كلمة او وقعت في كلمة اخرى فقد قارنتها قد املتا اي الالفان بسبب الاسباب المتقدمة فالاول هو الذي وقعت فيه الالف بعد الف في كلمتها وقد
املت الالف الاولى بسبب كرايت زيدا وقرات كتابا فان الالف الاولى فيهما قد املت بسبب هو كونها واقعة بعد كسرة وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم
في المثال الاول والتاء في المثال الثاني فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولى والثاني وهو ما املت فيه الالف لكونها
واقعة بعد الف في كلمة اخرى وقد املت بسبب كقراءة … والاخوين والضحى بامالة مع ان الفهما منقلبة عن واو والضحى لمناسبة سجى وقلى وما بعدها
فان رعاية التناسب في الفواصل غرض مهم عندهم وحاصله هو ارادة التناسب ان الالف تمال بسبب ان تكون سابقة على الالف التي لا سبب لها او اتت بعدها
فان كانت سابقة عليها تمال كما في عمادا فتمال الالف الاولى لكسرة … ثم المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الامالة وان كانت اتت بعدها فاما ان تقع
في الفواصل او لا فان وقع في الفواصل او لا كانت تمال لتناسب الفواصل فالضحى تمال لمناسبة ما بعده وان لم يكن في الفواصل فلا تمال لذلك ثم امالوا
… بمجاز لكسرة … انها في كلمة واحدة فكيف اذا كانا في كلمتين واما الموانع لاسباب الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين والمقدرتين
فثمانية اشياء … كما الاسباب وهي الراء غير المكسورة واحرف الاستعلاء السبعة وهي الخاء والغين المعجمتان والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف وانما منعت المستعلية
الامالة لانها تعلو للصوت … كما اسلفنا … فلو امليت الالف … بعدها صعدا ولو املتها … هابط
لصعد … سيأتي واما الراء وان لم يكن فيها استعلاء لكنها
مكررة … بالمستعلية للتكرار الذي فيها … وشرط المنع بالراء امران احدهما كونها غير مكسورة والثاني اتصالها بالالف
… واشد … فالراء … السبب المقدم في الاول … في الثاني او بعدها فتكون مضمومة ومفتوحة نحو هذا حمار
ورايت حمارك وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء وبعضهم يجعل الموقوفة … كحرف واحد نحو هذا كافر كالمتصلة في منع الامالة وشرط المنع بحرف
الاستعلاء المتقدم على الالف ان يتصل بها اي بالالف نحو صالح وضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم او ينفصل بحرف واحد نحو غنائم لان
… بحرف … الا ان كان حرف الاستعلاء مكسورا نحو طلاب وغلاب من المتصل وخيام وصيام من المنفصل بحرف فان اهل الامالة يميلون
لان حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الامالة لان الكسرة … بعد الحرف مناسبة صوت الالف للكسرة اولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفتح
… المستعلي … كان الفتح معه يمنع الامالة وكذلك حرف الاستعلاء الساكن بعد كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقلات بالقاف والتاء

الفوقانية

الفوقانية وهي التي لا تبيض لها ولد فانه لا يمنع الامالة لان الكسرة لما جاورته وهو ساكن فلذلك انما اتصلت به فنزلت لذلك منزلة المكسورة وعن
العرب من لا يرى لهذا الساكن منزلة المكسورة ويجعله مانعا من الامالة وشرط حرف الاستعلاء الساكن بعد الكسرة الموجب عنها اي عن الالف كونه
متصلا بالالف كناخ بالخاء المعجمة وضاعن فاصل بالحاء المهملة بينها … او منفصلا عن الالف بحرف واحد كناخي … وناعق وناع او
منفصلا من الالف بحرفين كواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفين لتراخي الاستعلاء والمنع بالمتاخر اقوى من المنع بالمتقدم ولذلك يشترط
المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد مكسور ولا مفصولا بحرفين واطلق في المتاخر وسبب ان التصعد بعد التسفل ثقيل بخلاف التسفل بعد التصعد كان التسفل اسهل
من العكس وشرط الامالة ايضا بكفها المانع ان لا يكون سببها كسرة مقدرة كما في خاف فان الفه منقلبة عن واو مكسورة ولا ياء مقدرة كطاب فان الفه منقلبة عن
ياء فسبب امالة الف خاف الكسرة المقدرة في الواو المنقلب عنها الالف وسبب امالة الف طاب الياء المقدرة المنقلبة الالف عنها … خاف وياء طاب مقدرة في الفهما
فان السبب مقدر فيها وهو الكسرة او الياء لكونه موجودا في نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة او عن الياء اقوى من السبب الظاهر في اللفظ وهو الكسرة والياء
الملفوظ بها لانه اي السبب الظاهر اما متقدم عليها اي على الالف نحو كتاب وبيان او متاخر عنها نحو عالم وبايع والكاين في نفس الالف اقوى من المتقدم عليها
والمتاخر منها ومن ثم اميل نحو خاف وطاب مع تقدم حرف الاستعلاء وخاف وزاغ مع تاخره لان السبب مقدر في جوف الالف بخلاف ما اذا كانت
الكسرة مقدرة بعد الالف كما في نحو جاد من جد في الامر وجواد جمع جادة اصلهما جادد وجوادد فادغم لاجتماع المثلين فلا يكون كالكسرة الملفوظة
فلا يجوز الامالة على الافصح وبعضهم اجاز امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضى ما تقدم ان المانع يكفه لان السبب المقدر متاخر عن الالف
مسئلة ويؤثر مانع الامالة وان كان منفصلا في كلمة اخرى … كما لو كانا في كلمة واحدة وهذا المنفصل انه يكون متصلا بالالف من غير حاجز
نحو ما قاسم فلا تمال لاتصال المستعلي في اللفظ … بفاصل … يفصل بينهما بحرف واحد نحو … فلا تمال قاسم فهذا مثل
قولك … وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو يريد ان يضربها بسوط فهذا مثل قولك … فالمستعلي ولا يؤثر سببها اي الامالة الا متصلا في كلمة واحدة
والفرق ان المانع اقوى من السبب فلا تمال نحو اتى قاسم لوجود القاف المستعلية وان كانت المنفصلة عن الالف في كلمة اخرى ولا تمال في نحو لزيد مال لانفصال
السبب كان الالف في كلمة والكسرة في كلمة اخرى هذا ملخص كلام الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح للنظم وعليهما اعتراض من وجهين احدهما في التمثيل والثاني
في الحكم وذلك انهما مثلا باتى قاسم مع اعترافهما بان الياء المقدرة في الالف المنقلبة عنها الالف لا يؤثر فيها المانع لما تقرر من ان شرط الامالة التي يكفها المانع
ان لا يكون سببها ياء مقدرة والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر فما بالك مع انفصاله والمثال الجيد السالم من الطعن كتاب قاسم فان سبب الامالة
الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا … الاعتراض الثاني ان نصوص النحويين كابن عصفور وغيره تخالف لما ذكر من … المذكورين وما
يؤثر مانع الامالة وان كان منفصلا ولا يؤثر سببها الا متصلا قال ابن عصفور في مقربه بعد ان ذكر الاسباب الامالة ما نصه وسواء كانت الكسرة متصلة
ام منفصلة نحو لزيد مال الا ان امالة المتصلة كانت ما كانت اقوى وقال ايضا واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما اميل لكسرة
عارضة نحو بمال قاسم او فيما اميل من الالفات التي هي صلة الضمائر نحو اراد ان يضربها قبل … يعني لا تمال الالف لان القاف بعدها فاما … من الامالة
ان انفصلت وهذا النص … في شرح الجزولية لابي عبد الله المغربي بالنون والتاء والزاء … في شرح الكافية من قوله وان سبب المنع
قد يؤثر منفصلا … بالامالة … قاسم يترك الامالة … قوله في النظم للخلاصة والكافية قد يوجبه ما ينفصل … الله
… في كلام ابن عصفور والمغربي وهما ما اميل للكسرة العارضة وما اميل من الالفات التي هي صلة الضمائر … من قوله والكف قد يوجبه ما
ينفصل في عرف المصنف بالتقليل وانما اثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب الا متصلا لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب ولم يخرج عنه الا بسبب
محقق واما مانع المانع للامالة وهو الراء المكسورة المجاورة للالف فانها تمنع الحرف المستعلي وتمنع الراء ان يمنعا الامالة لان الراء من شانها التكرار فكان
الحرف منها في تقدير حرفين وكان الكسرة فيها في تقدير كسرتين فيكون احد الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سببا للامالة وهذا امثله على ابصارهم غشاوة
واذ هما في الغار مع وجود الصاد في الاول والغين في الثاني فاميل ان كتاب الابرار مع وجود الراء المفتوحة قبل الالف واميل دار القرار مع وجودهما اي
اتفاق المستعلية والراء المفتوحة لان كلا من حرف الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة في ذلك كله متصلة وبعضهم اي العرب يجعل
المنفصلة من الالف بحرف كالمتصلة في كونها يمنع الامالة سمع من الامالة في قوله … عسى الله يغني عن بلاد ابن
قادر بمنهمر جون الرباب سكوب بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والراء المذكورتين بالدال تمال الف قبل حرف من ثلاثة احدها …
وشرطها ان يكون … في حرف ولا في اسم يشبهه لان الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما شبهه الا ما يستثنى فلا يمال … للتشديد
لاجل الكسرة التي هي من اسباب الامالة ولا يمال نحو على … الى الياء في نحو عليك وعليه وهو من اسباب الامالة ولا يمال الى لاجتماع الامرين وهما
الكسرة والرجوع الى الياء فيها في نحو اليك واليه انما امتنعت الامالة في هذه الكلمات … مع وجود السبب المقتضي لها لكونها حروفا فلو سميت بشيء
منها فان كانت الف رابعة كالى املتها لان الالف الرابعة في الاسم يحكم عليها بانها زائدة وان كانت ثالثة كعلى والى … لان الالف الثالثة … من بنات
الواو لان بنات الواو اكثر من بنات الياء ولذلك تقول في تثنيتهما علوان والوان … ويستثنى من ذلك اي من المشبه للحرف ها وللغائبة
ونا للمتكلم المعظم نفسه او معه غيره خاصة فانهم اطردوا الامالة فيهما لكسرة … ما اذا كان قبلها كسرة او ياء … بها ونظر الياء و … بالا
لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة او الياء مفصولة بحرف فلذلك … فاما امالتهم لي ومتى من الاسماء المبنية وبلى من احرف الجواب …

هذا باب التصريف

التأنيث في قولهم احمد بعد الاستفادة من حيث عدم التمكن لكونها مبنيين وانتفاء السبب المجوز للامالة لان الالف في غير المتمكن اصل غير منقلبة عن شيء فضلا عن ان يكون منقلبة عن ياء ولا ترجع الى الياء ولا قبلها كسرة والذي سهل امالتها اشتباهها في الجملة بما قد ذلك سرين على غيرها والحرف الثاني من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها الراء بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة في غير ياء مثناة تحتانية وكونها اي الفتحة والراء متصلتين من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين ان يكون الفتحة في حرف مستعل نحو من المطر او في راء نحو بشرر او غيرهما نحو من الكبر او منفصلتين بساكن غير ياء مثناة تحتانية نحو من عمرو وزاد المرادي او بمكسور نحو اشر عذاب او نحو اعوذ بالله من الغير ومن نبح ابر لان الفتحة فيها على الياء نص على ذلك س وبخلاف من غيرك لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة وبشرط ايضا ان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من المشرق فانه مانع من الامالة نص على ذلك س ايضا ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء لان الراء المكسورة تغلب المستعلي اذا وقع قبلها فيمال نحو من الضرر قال المرادي في التحرير يجوز ان تمال كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها او مفصولة بمكسور او ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء انتهى واشتراط الناظم تطرف الراء مرد في النظم ونص س على امالتهم فتحة الطاء من قولك خبط رباح بكسر الراء وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين في نحو عمرو والراء في ذلك ليست متطرفة ولعل تماضر الطرف لكثرة ذلك التغيير والحرف الثالث التي تمال الفتحة قبلها هاء التانيث وانما يكون هذا الحكم وهو امالة الفتحة قبل الهاء في الوقف خاصة كرحمة ونعمة وانما امليا الفتحة قبل هاء التانيث وان لم يكن من اسباب الامالة لانهم شبهوا هاء التانيث بالف التانيث المقصورة لاتفاقهما في المخرج هو اقصى الحلق وفي المعنى وهو الدلالة على التانيث والزيادة على اصول الكلمة والتطرف في اخر الكلمة والاختصاص بالاسماء الجامدة والمشتقة ولا فرق في ذلك بين هاء التانيث وهاء المبالغة وعن الكسائي في غالب النسخ امالة الفتحة قبل هاء السكت لتشبهها بهاء التانيث في الوقف والخط نحو كتابيه وفي بعض النسخ خلافا لثعلب وابن الانباري فانهما منعا جواز الامالة فيما قبلها وبه قرا ابو حمزة الخاقاني في قراءة الكسائي وفي غالب النسخ وفاقا لثعلب وابن الانباري وليس بصواب كما بيناه والله اعلم هذا باب التصريف وهو في اللغة تغيير مطلق وفي الصناعة تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي فالتغيير جنس وباضافته الى البنية وهي الصيغة خرج النحو فانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية واضافة وغيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف فالتغيير لاجل المعنوي كتغيير المفرد الى التثنية والجمع المصحح وذلك بتحويل … الى الزيدان والزيدين وتغيير المصدر الى الفعل والوصف وذلك كتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضرب للتشديد للمبالغة في الفعل واضطر لوجود الحركة مع الفعل ويضرب واضرب وضارب ومضروب … ومضراب … وضرب للمبالغة للوصف والتغيير الثاني اللفظي كتغيير قولك من الاجوف … والناقص لقال وغزا بقلب حرف العلة الفا لتحركه وانفتاح ما قبله … والادغام في رد وكشبه التغيير في التكسير والتثنية في الوقف والامالة نعلم لنحو من التعلق بالمركبات ذكرت معه ابن الحاجب طائفة ذكرها في علم التصريف وهو اولى … التغيير للغرضين المذكورين احكام كالصحة وهي قرار الحرف على صفته الاصلية كالياء في بياض وابيض والواو في سواد واسود والاعلال وهو تغيير حرف العلة عن صفته الاصلية كقلب الياء في باع واتيان وموقن وبايع وقلب الواو في قام واقام ونيام … كقلب احد الاصول من محل الى اخر كاينق جمع ناقة وحادي وتسمى معرفة تلك الاحكام علم التصريف وانما سمي هذا العلم تصريفا لما فيه من … الرياح اذا جلته تتقلب فيه بالذهاب والاياب وصرف الدهر تقلبه … لانه من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من حيث تعلقه اذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الاسماء العربية كما تقدم في الغرضين فهو من باب تسمية الشيء باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة في اللغة العربية فلا يدخل التصريف في الاسماء الاعجمية كابراهيم واسماعيل كما قال البرقعي وان كانت متمكنة لان التصريف من ضوابط لغة العرب ولا يدخل التصريف الحروف لانها مجهولة الاصل موضوعة وضع الاصوات لا تقابل بالفاء والعين واللام ليعلم معرفة اشتقاقها ولهذا كانت الفاتها اصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة ولا يدخل التصريف ما اشبهها اي اشبه الحروف وهي الاسماء المتوغلة في البناء كالضمائر واسماء الاستفهام والشرط واسماء الافعال والموصولات واسماء الاشارة والاسماء الجامدة وهي التي لم تختلف ابنيتها لاختلاف الازمنة نحو نعم وبئس وعسى وليس لانها اشبهت الحروف في الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما اشبهها فهو شاذ تقف عنده ما سمع منه فمن ذلك … الحذف في سوف والابدال في حتى عتى … وهمزة ان هاء والحذف والابدال في لعل والتصغير في ذا والذي وفروعهما والابدال في لام عسى والحذف في … تاء الفاعل فلذلك اي لاجل ان التصريف لا يدخل الحروف ولا ما اشبهها من الاسماء والافعال لا يدخل فيما كان من الاسماء موضوعا على حرف واحد او على حرفين اذ لا يكون كل في الوضع حرفا او حرفين الا الحرف كباء الجر ولام الامر فانهما وضعا على حرف واحد وقد وبل فانهما موضوعان على حرفين وما اشبه الحرف كتاء قمت فانها موضوعة على حرف واحد ونا من قمنا فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات ولكن ذكر توطئة وتمهيد لقوله واما ما وضع في الاصل على اكثر من حرفين ثم حذف بعضه لعارض فيدخله التصريف نظرا الى اصله نحو يد ودم بحذف لامهما في الاسماء ونحو زيدا بحذف فائه ولامه وقم وبع بحذف عينهما في الافعال ودل على ذلك فصل ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد اقله الثلاثة … لانه يحتاج الى حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا … الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي وغايته اي غاية الخماسي كسفرجل ويليهما اي بين الثلاثي والخماسي الرباعي كجعفر … واقله اربعة كقتال وغايته سبعة كاستخراج ويليهما ذو الخمسة كاكرام … والستة كانطلاق وامثلة كثيرة … وزاد الزبيدي عليه … لا يليق بهذا المختصر فلا نشتغل بها … بل نذكر ما كان الزيادة حفظا للضبط وتقليلا للانتشار فنقول الزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثا واربعا ومواضعها اربعة ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا يخلو من ان تقع متفرقة او مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو اجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد اللام نحو علقى والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو اجادل ويليهما … والعين اعصا

الاشارة والاسماء

وبينها

وبينها العين واللام نحو [illegible] وبينها الفاء والعين واللام نحو اجيل والمجتمعتان قبل الفاء نحو منطلق وبين الفاء والعين نحو حواجر وبين العين واللام نحو خطاف وبعد اللام نحو علباء والثلاث المفترقات نحو تماثيل والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج وبعد العين واللام نحو سلاليم وبعد اللام نحو عنفوان واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو اضحون ولاربع نحو اشهيباب مصدر اشهاب وابنية الثلاثي المجرد احد عشر بناء والقسمة العقلية تقتضي ان يكون اثني عشر بناء وذلك لان الحرف الاول واجب الحركة لانه يبتدأ به ولا ابتداء بالساكن معتد فاحواله ثلثة والحركات الحاصلة ثلاث الفتحة والكسرة والضمة والحرف الثاني يكون متحركا وساكنا فاحواله اربعة فاذا ضربت ثلاثة احوال الحرف الاول في اربعة احوال الحرف الثاني خرج منه اثنا عشر بناء واما الحرف الاخير فلا عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها وامثالها في الاسم والصفة فلس وسهل بفتح اوله وتاسيه فرس وبطل بفتحتين وكتف وحذر بفتح فكسر وعضد ويقظ بفتح فضم وجرس بكسر وسكون … اي متفرقة بكسر ففتح وابل وبلز بكسرتين وقفل وحلو بضم فسكون … بضمة ففتحة … وعنق وجنب بضمتين فهذا بمفتوح الفاء مع الاربع في العين ثم بالمكسور مع الثلاث ثم بالمضموم مع الاربعة والمهمل منها فعل بكسر اوله وضم ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسر الى الضم لان الكسر ثقيلة منها واما قراءة في … بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي اخره لام والسماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء ونسبها ابو الفتح بن جني في المحتسب الى ابي مالك الغفاري فقيل لم تثبت هذه القراءة وعلى تقدير ثبوتها فيتبع الحاء من الحبك للتاء من ذات في الكسر لاصل حبك بضمتين فكسر الحاء اتباعا لكسرة التاء قبلها ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن غير حاجز حصين كما اتبع من قرا الحمد لله بضم اللام اتباعا لضمة الدال قبلها ومثله الاتباع وانما الكسر على التداخل في حرف الكلمة اذ يقال حبك بضمتين وحبك بكسرتين فركب هذا القاري منها بعد القراءتين فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضمتين ضم الباء واعترض بان التداخل انما يكون بين جزئي كلمتين لا بين جزئي كلمة واحدة ووجهه الجاربردي بانه لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الاولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني اراد ان يقرا بكسر الحاء والباء فبعد تلفظه بالحاء المكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة ورده ابن مالك في شرح الكافية والحبك تكسر كل شيء كالرمل والماء اذا مرت بهما الريح وزعم قوم اهمال فعل بضم الفاء وكسر العين ايضا لما فيه من الانتقال من ضم الى كسر واجابوا عن نحو دئل اسم دويبة سميت به قبيلة من بني كنانة ورئم بضم الراء وكسر الهمزة اسم حيوان بانهما ليسا من اصول الاسماء وانما هما منقولان من الفعل المبني للمفعول واعترض بان ذلك ممكن في الدئل لانه علم قبيلة لا في الرئم لانه اسم جنس للغزال لا يكون الا في الاعلام … اسماء الاجناس واجيب بان السيرافي ذهب الى ان النقل قد يجيء في اسماء الاجناس فلا معنى للتوقف فيه واحتج المثبتون لفعل في اصول الاسماء بنحو … بضم الواو وكسر العين المهملة لغة في الوعل بفتح الواو وحكاه الخليل فثبت بهذا ان فعل … ليس بمهمل ولا منقول بل هو قليل … على القولين فانه انما اهمل في … عند العرب لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول … الرباعي المجرد خمسة ابنية مفتوح الاول والثالث اسما كجعفر وصفة كسلهب للرجل الطويل ومكسورهما اسما كزبرج بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء وبالجيم للذهب وصفة كخرمل للمراة الحمقاء ومضمومهما اسما كدملج بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسما كقطحل بالقاف والطاء والحاء المهملتين لزمن الطوفان وزمن خروج نوح عم من السفينة وصفة كسبطر للطويل ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما كدرهم وهو معرب وانما صح التمثيل به لانه على بنية الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الاصمعي … وزاد الاخفش والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجراد والضخم … من الابل والمختار عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل انه فرع عن مضموم … لانه لم يسمع فتح الثالث فيه الا من رباعي … طحلب للاخضر الذي يعلو الماء … من الاسماء والجرشع بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال … للطويل … بضم الموحدة وسكون الراء وضم التاء المثلثة احد براثن الاسد هو بمنزلة الظفر للانسان وبرقع بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة … بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة لشجر البادية … للخماسي اربعة من الابنية امثلها مفتوح الاول والثاني والرابع اسما كسفرجل وصفة كشمردل للطويل … ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما كقبلس لحشفة الذكر وصفة كجحمرش بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قاله السيرافي … وقيل ان هذا الوزن … القبلس للمرأة العظيمة ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسما كقرطعب بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة الشيء التافه الحقير … وصفة كجحمرش … ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما كخبعثن للاسد وصفة كقذعمل بضم القاف وفتح الدال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم … الاوزان المتفق عليها عند الجميع عشرون وذلك احد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي واربعة للخماسي جعل مضموم الفاء ومكسور العين متفقا عليه … ولذا قال … زعم قوم اهمال فعل واما الثعلب وما ذكره من اصالة جميع حروف الرابع والخامس هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة فان كان على اربعة كجعفر ففيه زيادة … الحرف الاخير او ما قبله وذهب الفراء الى الاول والكسائي الى الثاني وان كان على خمسة احرف كسفرجل ففيه زيادتان قاله الشاطبي وما خرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو مفرع عنها بزيادة في اوله كمنطلق او في وسطه … محرنجم او في اخره كحبلى او نقص فعل كيد ودم واصلهما يدي ودمي او نقص حرف زائد كعلبط بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة … الضخم اصله علابط بدليل انهم نطقوا به على اصله ثم الدليل على حذف الالف بعد اللام على انهم لا يوالون بين اربع متحركات في كلمة واحدة الا ان يعرض … في تقدير الانفصال نحو شجرة او بتغير شكل اي حركة كتغيير مضموم الاول والثالث بفتح ثالثه في نحو جخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال وبكسر اوله في نحو خرفع بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وضم الفاء وبالعين المهملة القطن الفاسد كتغيير مكسورهما اي الاول والثالث في نحو زئبر بكسر الزاي وسكون الهمزة … بضم الموحدة واصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد واما سرخس بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة لبلدة …

الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة نوع من الجواهر فانحصر الاعراب اذ للبنى في امثلة الرباعي مفتوح الاول والثاني فصل ونقسم الفعل المجرد من
الزوايد والمزيد ثلثة كضرب بعد واكثره اربعة كدحرج وقد ينبغي اي نقل والي مزيد فيه واقله اربعة كاكرم وغايته ستة كاستخرج ويليهما الخماسي كانطلق ومزيد الرباعي
اقله خمسة كتدحرج وغايته ستة كاحرنجم ومزيد الثلاثي اوزانه كثيرة ومشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعي اوزانه ثلثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل
كاقشعر واختلف في هذا الثلاث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وهو افعلل نحو اجرنز واوزان الثلاثي المجرد ثلثة
مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كضرب وعلم وظرف لان الفاء لا تكون الا مفتوحة لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة اخف واللام مفتوح ابدا
دائما للخفة والعين لا يكون الا متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم واما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء و
كسرها مع سكون العين فرع الاصل لضرب من الخفة والاصل فيهما فعل بكسر العين واما نحو ضرب بضم اوله وكسر ثانيه فقيل فرع لان احدهما انه اصل براسه واليه ذهب
المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه قال انه وزن اصلي مستدلا بان نحو جن وزهي وطل دمه واهدر دمه واولع بكذا وعني بحاجته بمعنى
اعتنى وبلو في علينا بمعنى نكبر وحم زيد وزكم ووعك وذبح وسقط في يده ووهص الدابة ونفست المراة ونتجت الناقة وغم الهلال واغمي على زيد واخواتها لم
تستعمل الا مبنية للمفعول [illegible] ومقرر الدليل منه ان فعل المفعول لو كان فرعا لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الفرع ضرورة
كون الفرع مستلزما وجوده وجود اصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير اصل [illegible] وجدنا افعالا مبنية للمفعول
غير مغيرة عن المبنية للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان [illegible] جمع لم يسمع لها واحد كعبابيد وابابيل والجمع فرع الافراد اتفاقا فلو كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع اصلا
براسه وانتم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك ومنهم من قال انه فرع من فعل الفاعل مستدلا بترك الادغام في نحو سوير وترك الابدال في نحو
ووري [illegible] ومقرر الدليلين ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون فان الواو تقلب ياء وتدغم الياء في الياء وان الواوين اذا اجتمعتا في اول
الكلمة ابدلت الاولى همزة لزوما فلما لم يحصل الادغام والابدال [illegible] دل على انها مغيرة عن فعل الفاعل وهو ساير وواري فكما لا تدغم الالف من ساير ولا تهمز الواو
من واري [illegible] واجاب الاولون عن ترك الادغام والابدال فقالوا اما ترك الادغام فلئلا يلتبس بمجهول فعل لانه اذا قيل سير بالادغام لم يعلم انه مجهول
ساير او سير واما ترك الابدال فلان الواو الثانية في ووري [illegible] في الواو لانها منقلبة عن الف فاري والرباعي وزن واحد كدحرج وزلزل [illegible] دحرج بالضم في
اوله والكسر فيما قبل آخره [illegible] فصل في كيفية الوزن ويسمى التمثيل [illegible] وفائدة الوزن بيان احوال
ابنية الكلم في ثمانية امور الحركات والسكنات والاصول والزوايد والتقديم والتاخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل تقابل الاصول بالفاء والعين واللام على
ترتيب [illegible] من الفاء [illegible] لكون حروف الميزان معطاة بالموزون من تحرك وسكون اصلية مقابلة في وزن [illegible] سكون العين في وزن ضرب من الافعال
ما بفتح العين وكذلك يقال في وزن قام من الاجوف وشد من المضاعف فعل بفتح العين فيهما لان اصلهما قبل القلب والادغام قوم وشدد بفتح العين فيهما فقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها في الاول وادغمت الدال في الدال لاجتماع المثلين في الثاني ويقال في وزن علم فعل بكسر العين وكذلك يقال في وزن هاب من الاجوف ومل من
المضاعف فعل بكسر العين فيهما لان اصلهما هيب وملل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام ويقال في وزن ظرف فعل بضم العين وكذلك يقال في وزن طال وحب
فعل بضم العين فيهما لان اصلهما طول وحبب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فحصل بذلك بيان الحركات الاصلية والسكنات فان بقي من اصول الكلمة
شيء زدت في الميزان لاما ثانية في وزن الرباعي فقلت في وزن جعفر فعلل وزدت لاما ثانية وثالثة في وزن الخماسي فقلت في وزن جحمرش فعلل وما ذكره الموضح
بقية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين احدهما ما ذكره وهو قول البصريين بناء على ان الجميع اصول وهو الصحيح والثاني ان ما زاد على الثلاثة
زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب احدها انه لا يوزن ويقابل الذي قبل آخره بلفظه وهو
مبني على ان الزائد هل هو الاخر او ما قبله فالفراء على الاول والكسائي على الثاني فيقال جعفر فعلل كما يقول البصريون [illegible]
ويقابل الحرف الزائد بلفظه ليتميز عن الاصلي فيما يستغني فيه [illegible] وزن اكرم افعل بزيادة الهمزة [illegible] بزيادة الياء وجهور بزيادة الواو وافعل [illegible]
[illegible] وزن [illegible] بزيادة الهمزة والتاء [illegible] وزن اصطبر [illegible] فقلبت تاء الافتعال فيه طاء واذكر [illegible]
دال معجمة وقلبت تاء الافتعال فيه دالا مهملة افتعل لان الاصل فيهما اصتبر واذتكر قلبت تاء الافتعال في الاول طاء وفي الثاني دالا لما سيجيء [illegible] وزن استخرج
[illegible] على الزيادة [illegible] استفعل الا ان الزايد اذا كان تكرار الاصل سواء كان للالحاق ام لا فانه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الاصل لان تكرار الاصل صل
في علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو كما ان ذلك يعطى حكم الاول بتبعيته في اعرابه فهذا يوزن بما يوزن به الاصل على ما بان هذا تكرار لما سبق
كقولك في وزن جلببت [illegible] بكسر الهاء المهملة وهو ممتنع الانجلاب بفتح الهمزة وضم الجيم [illegible] الذال [illegible] في وزن [illegible] بضم السين وسكون الحاء المهملة
[illegible] وزن اغدودن بالغين المعجمة وبالدال المهملة يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت اذا اهتز [illegible]
[illegible] فالتاء في جلببت للالحاق [illegible] والدال في اغدودن لغير الالحاق وذهب بعضهم الى ان الزايد يقابل بلفظه [illegible]
تكرار الاصل [illegible] وزن اغدودن [illegible] واذا كان في الموزون تحويل من مكان الى مكان ويسمى القلب المكاني او حذف لبعض الاصول اثبت ذلك
مثله في الميزان فتقول في وزن ناء بالمد ماضيا [illegible] فلع لانه من النأي والاصل نأى [illegible] فصار [illegible] فقلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار ناء بالمد وتقول في وزن الحادي وهو مبدأ العدد عالف لانه من الوحدة والاصل الواحد فحول الفاء في موضع اللام [illegible]
الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار الحادي وقلبت الواو ياء [illegible] وتقول في وزن [illegible] تما حذف فاؤه

بجل

بجل والاصل يوجل [illegible] فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه في الاصل يفعل بالكسر فتح لحرف الحلق فيكون الحذف من يفعل بالكسر قاله التفتازاني في
شرحه [illegible] وتقول في وزن بع امرا من باع فل والاصل بيع [illegible] حذفت عينه لالتقاء الساكنين وتقول في وزن قاض [illegible] فاع والاصل قاضي
حذفت لامه لالتقاء الساكنين وقد يتعذر وزن بعض الكلمات كاسطاع واهراق [illegible] نعتبر الحركة والسكون باصلهما والفاء في ذلك اصلها
السكون والهاء ساكنان فيلزم ما في الميزان التقاء الساكنين فالصواب ان يقال ان وزنهما افعل لان اصلهما اطوع واريق والسين والهاء زايدتان
فصل فيما يعرف به الاصول والزوايد قال الناظم في النظم والحرف ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزايد مثل تا احتذي يعرف الحرف الاصلي بانه الذي
يلزم في جميع التصاريف ويعرف الزايد بانه الذي لا يلزم في جميع التصاريف مثله بتاء احتذى فانها زايدة لانا نجد في بعض التصاريف نقول حذا
حذوه والاحتذاء الاقتداء [illegible] وفي كلا التعريفين نظر اما التعريف الاول وهو تعريف الاصل فلان الواو من كوكب والنون من قرنفل زايدتان
كما ستعرفه قريبا مع انها لا تسقطان في جميع التصاريف واما التعريف الثاني وهو تعريف الزايد فلان الفاء من عد والعين من قال واللام من غز اصول
مع سقوطهن في يعد وقل ولم يغز فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزايد غير مانع واجاب عنه المرادي بان الاصل اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزايد بد
والزايد اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزايد ما هو ساقط في اصل الوضع تحقيقا او تقديرا وتحرير القول فيما يعرف به الزايد ان تقول اعلم انه لا
يحكم على حرف بالزيادة حتى يقوم دليل على زيادته لان اصول الكلمة عند [illegible] على اصليته ثم الزايد نوعان تكرار الاصل وغيره فالاول وهو تكرار الاصل لا يختص
بحرف بعينه بل يكون في جميع الحروف الا الالف فانها لا تقبل التضعيف وسوا كان من حروف سالتمونيها ام لا والزايد لتكرار الاصل شرطه ان يماثل اللام كجلبب
بزيادة الباء الثانية للالحاق بدحرج [illegible] مصدر ويطلق على الملحفة او يماثل العين اما مع الاتصال كقطع كقتل بالتشديد وزيادة احدى التائين على
الخلاف في انها الاولى او الثانية واما مع الانفصال بزايد بينهما كعقنقل بفتح العين المهملة والقاف بينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل او يماثل الفاء و
العين كمرمريس بفتح الميمين وسكون الراء الاولى وكسر الثانية واخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهي الداهية [illegible] ولا ثالث لهما او يماثل
العين واللام كصمحمح [illegible] الشديد وقال الجرمي الغليظ القصير [illegible] والحاصل انه متى تكرر حرفان في كلمة ولها اصل غيرهما حكم بزيادة
احد المضعفين [illegible] وذكر في التسهيل انه يحكم بزيادة ثاني المثالين وثالثها في نحو صمحمح بفتح الحاء الاولى الميم الثانية وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو مرمريس
بفتح الميم الثانية والراء التي تليها واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى في صمحمح والميم الثانية في مرمريس بحذفهما في التصغير [illegible] ونقل عن الكوفيين في صمحمح
[illegible] الوسطى [illegible] اما الذي يماثل الفاء وحدها [illegible]
[illegible] اصالة الاثنين [illegible] وحكي عن الخليل والكوفيين ان وزنه [illegible]
فاؤه وهو بعيد [illegible] الثالث الصالح للسقوط زايد [illegible]
[illegible] في مصدره [illegible] ولو كان مضاعفا في
الاصل لجاء على [illegible] وقال الزجاج من البصريين [illegible] اختار الشارح مذهب الكوفيين وقال انه
اولى [illegible] والنوع الثاني من نوعي الزوايد وهو ما زيد لغير تكرار
[illegible] عشرة جمعت في كلمات [illegible] سالتمونيها [illegible] اليوم تنساه [illegible] امان وتسهيل [illegible]
[illegible] الناظم في بيت [illegible] هناء وتسليم [illegible] الموت [illegible]
هذه مختصة بالوقف [illegible] هاء السكت [illegible] المد واللين لانها اخف الحروف [illegible] من الاحرف العشرة
[illegible] الالف في المخرج [illegible] الهاء [illegible] الواو [illegible] الميم [illegible] النون [illegible]
[illegible]

ان

ان الواو اصلية ولم يذكر الجوهري واختلف في لامه فقيل زائدة واليه ذهب الفارسي وابن مالك وقيل اصلية وعليه الولبري ووزنه فعلل الا ان اللام الاخيرة على الاول
زائدة وعلى الثاني اصلية واما السبعون فمثاله بخاء ثم فاء فتاء مثناة فوقانية فنون فمهملة فهاء تحتية بعدها نون فراء مهملة ونونه فعللول كعصفور هذا هو الصحيح لان الاشتقاق
لم يدل على الزيادة في مثله الا المضارع نحو يلعج هو شجر يشوك يعيا بها نا له المراد وقال الجوهري اسم موضع خندوة المدينة وكشا جبل على عجز البعير واسم
اسماء الدواب هي بوقتها في السبعوي في الباطل قاله الجاربردي وتزاد الميم بثلاثة شروط ايضا وهي ان تتصدر وان يتاخر عنها ثلاثة اصول نقطا وان لا يلزم في الاشتقاق
وذلك نحو مسجد لمكان السجود ومنبج بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء وبالجيم قال الجوهري اسم موضع … لعدم تصدر الميم ومهد لانه لم يتاخر عنها
ثلاثة اصول والقشعام الاسد الملامسة … لانها لم يتاخر عنها ثلاثة اصول نقطا بل ازيد من ذلك وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وفي
الجيم في اخره شين معجمة المرزوش بالميم والراء والدال المهملة والقاف في اخره شين معجمة … بكسر الميم والعين المهملة وفي اخره زاي فهو مثال
من الصوف فانهم قالوا ثوب ممرعز فاثبتوها اي الميم لزوما في الاشتقاق ولهذا رد ابن مالك على من في قوله ان الميم فيه زائدة وبشرط زيادة الميم ايضا ان لا يكون
كلمتها … مؤلفة من حروف … وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين وهما ان تصدر وان يتاخر عنها ثلاثة اصول نقطا ولو قال الشرط الثاني لكفى لان
فرض الكلام في الهمزة المصدرة فشرط التصدير لا يصلح … نحو افكل بفتح الكاف والهمزة وسكون الفاء بينهما وهي المرعدة يقال اخذه الافكل اذا اخذته الرعدة وافضل
اسم تفضيل بخلاف همزة نحو كنابيل بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فياء موحدة فياء مثناة تحت كخزعبيل اسم موضع بالبر لانتفاء التصدر
واكل لان المتاخر عنها اصلان لا ثلاثة واصطبل قطع الهمزة المكسورة لان المتاخر عنها اربعة اصول لا ثلاثة فان اصطبلا خماسي كجحمرش وتزاد الهمزة
المتطرفة بشرطين وهما ان يسبقها الف وان يسبق تلك الالف باكثر من اصلين سواء فتح اول كلمتها ام كسر ام ضم فالاول نحو حمراء والثاني نحو علباء والثالث نحو
قرفصاء فالهمزة في الاول والثاني سبقت بثلاثة اصول وفي الثالث باربعة اصول بخلاف همزة نحو ماء وشاء فان الالف فيهما مسبوقة باصل واحد وبنا
ورداء فان الالف مسبوقة باصلين لا باكثر وبخلاف نحو نبا وهو الخبر فان الهمزة لم يسبق بالف وتزاد النون متاخرة بالشرطين المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما ان
يسبقها الف وان يسبق تلك الالف باكثر من اصلين سواء في ذلك الاسم والصفة نحو عثمان وغضبان وتزاد متاخرة ايضا في المثنى والمجموع على حده وما
حمل عليهما بخلاف النون في نحو امان وسنان فان الالف فيهما سبقت باصلين لا باكثر منهما وتزاد النون متوسطة بثلاثة شروط ان يكون توسطها بين اربعة
لستوية وان تكون ساكنة وان تكون غير مدغمة كغضنفر وهو الاسد وعقنقل بعين مهملة وقافين وهو كثيب الرمل العظيم … وهو نوع من العنب
هو القصير … بخلاف نون غرنيق فانها … بضم العين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طائر من طيور الماء
طويل العنق فانها متحركة لا ساكنة ونون عجنس بفتح العين المهملة والجيم والنون المشددة في اخره سين مهملة الجمل الضخم فانها مدغمة … فيه زيادة النون
مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه اكثر وجعل وزنه فعلل … والذي ذهب اليه ان النونين زائدتان ووزنه فعنل وتزاد النون
مصدرة في المضارع وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبيثران وهو نبت طيب الرائحة
وتزاد التاء في التانيث كقائمة وقامت وفي المضارع كتقوم وفي الماضي المطاوع من الثلاثي والرباعي كتعلم بتشديد اللام وتدحرج وفي الاستفعال
نحو الاستخراج وفي التفعيل نحو التكرير وفي الافتعال نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب … من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو الترديد
والترداد وفروعهما الاتاء فيها وتزاد السين في الاستفعال كالاستخراج وفروعه واهملها الناظم في النظم واثبتها في شرحه وزيادة الهاء واللام قليلة
الاستغناء عن زيادة الهاء كامهات واهراق وزيادة اللام نحو … وفتح السين المهملة للكثير بالمثلثة بدليل سقوطها اي الهاء
المصدر نحو الامومة في الجمع ايضا كقوله فرجت الظلام بامهاتكا … غلب الامهات في العقلاء والامات في البهائم وقيل الامهات جمع امهة فلا زائد هي هنا
الباء والى فالهاء زائدة في المفرد والجمع ووزن امهة فعلهة والهاء للتكثير والالحاق … وجوز ابن السراج فيكون وزن امهة فعلة كابنة
وهي العظيمة … حكاية الخليل في كتاب العين تامهت اي اتخذت اما ثم حذفت الهاء فبقي اما لكنه … لكنه كتاب مضطرب وكان الفارسي يعرض عنه في الصحاح
امهات جمع امهة اصل ام انتهى وسقوطها في الاراقة مصدر اراق وبذلك يرد على من … زعموا … زيادة الهاء فالواو ولا جواب له عنه الا دعوى الغلط من قاله
لانه لما ابدل الهمزة عليها فاسكنت وسقوط اللام في الحبس وهو العدل الكبير وكل ما علا وجه الارض من التراب القمام او هو خلق كبير النسل كالذباب والنمل
الهوا قاله في القاموس واما تمثيل الناظم في النظم وابنه في الشرح … ومثالهم للام بذلك وتلك من اسماء الاشارة في البعد
نذكرها … لا ان كلا من هاء السكت في … ذلك وتلك كلمة براسها وليست جزءا من غيرها … منزلة الجزء
… وكل تاء التانيث كلمة براسها وليست جزءا من غيرها كقائمة وقد مثل بها وما خلا من هذه الشروط حكم باصالته الا ان قامت حجة اي دليل على الزيادة
ولما استغنى احدها سقوط الحرف من اصل كسقوط العين … وهو المصدر فلذلك حكم بزيادة همزة شمال بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم
… الشمال واحبنطا بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة في اخره للالحاق باحرنجم والحبنطى الصغير البطن
… بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة ملحق بعلابط … والميم للمبالغة ونون حنظل بفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة بينهما نون
ساكنة وسنبل بضم السين وسكون النون وفتح الموحدة وتاء ملكوت بفتح الميم واللام وعفريت بكسر العين وسكون الفاء … قدموس بضم القاف
بينهما … وهو العظيم … واسطاع بفتح الهمزة لسقوطها في السمو بضم السين
المهملة مصدر … الريح تسمل شمولا … على انها خلفته همزة …

كان في جمع على كتب الدليل الرابع سقوطها لغير علة من نظير كسقوطها بابا ابطل من ابطل والابطل الخاصرة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق
في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو عقنقس بالقاف المكررة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه في موضع لا
يكون فيه مع الاشتقاق الا زائدة نحو حبنطل من الجملة في الذي الحافر كالشفة للانسان والحنفل العظيم الشفة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق
في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف نحو افكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو احمر والافكل الرعدة
والدليل السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه الا حرف من حروف الزيادة كالنون في كنتأو للعظيم اللحية وتاؤه مثناة ومثلثة وفي حنطاو للعظيم البطن وطاؤه
مهملة وسيم والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصالة تلك الكلمة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء وهو
ولد الثعلب فان تاءه زائدة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فانها لو جعلت اصلا كان وزنه فعللا نحو برثن وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير
في نظيره على لغة الفتح فلما ثبت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد المادة والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف
المضارعة فصل في زيادة همزة الوصل سميت بذلك لانه لا يتوصل بها الى النطق بالساكن كما قاله الشلوبين وقال الخليل ابن الضايع سميت بذلك لسقوطها عند
وصل الكلمة بما قبلها والاضافة تكون بادنى ملابسة وهي همزة سابقة في اول الكلمة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج لا تكون في مضارع مطلقا سواء
كان ثلاثيا ام رباعيا مجردا او مزيدا فيه لان المضارع مبدوء بحرف المضارعة وهي المتحركة ابدا فلم يحتج لهمزة الوصل ولا تكون في حرف غير ال ولا في فعل
ماض ثلاثي مجرد كامر واخذ ولا رباعي جاء على افعل كاكرم واعطى فالهمزة في ذلك كله همزة قطع بل تكون في الفعل الخماسي وهو ما فيه زيادتان كانطلق واقتدر
والسداسي وهو نوعان الثلاثي الذي فيه ثلاث زوائد كاستخرج والرباعي الذي فيه زيادتان كاحرنجم وفي امرهما اي الخماسي والسداسي كاستخرج وانطلق
واحرنجم وفي الامر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظا كاضرب بخلاف هب وعد وقل مما ثاني مضارعه متحرك فلا يحتاج الى همزة وصل ولا تكون في اسم
متحرك اوله الا في مصادر الفعل الخماسي والسداسي فعلا وضابطها كل مصدر بعد الف فعله الماضي اربعة احرف فصاعدا ومجموع ذلك احد عشر بناء
الاول الانفعال كالانطلاق والثاني الافتعال كالاكتساب والثالث الافعلال كالاحمرار والرابع الافعيلال كالاحميرار والخامس الاستفعال نحو استخراج و
السادس الافعيعال كالاعشيشاب والسابع الافعوال كالاجلواذ والثامن الافعلال … والتاسع الافعنلاء كالاسلنقاء والعاشر الافعنلال
كالاحرنجام والحادي عشر الافعلال كالاقشعرار فالواقع عشرة اسماء محفوظة وهي اسم اصله عند البصريين سمو وعند الكوفيين وسم حذفت لامه على الاول وفاؤه
على الثاني وعوض منها الهمزة واست وهو الدبر اصله سته بفتح اوله وثانيه كجمل وفيه ثلاث لغات است وسته وست وابن حذفت اللام ثم قيل هي ياء من بنيت
لان الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الاس وقيل واو وهو الصحيح لان جميع الاسماء المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو والاستقراء الحمل على
الاعم اولى واما الاستدلال بالبنوة فمردود بقولهم الفتوة ولام فتى ياء ووزن ابن فعل بفتحتين وابنم بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى
الازرق وليست هي بدلا من لام الكلمة والا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة وصل وتتبع نونه ميمه في الاعراب وابنة هي ابن بزيادة التاء
فلا حاجة الى الاعادة وامرؤ اسم تام لم يحذف منه شيء الا انه لما كان يحذف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المرء اعلوه لذلك ولكثرة
الاستعمال وامراة هي امرء بزيادة التاء واثنان واثنتان اصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وجمزان بدليل قولهم في التثنية ثنوي بفتحتين فحذفت اللام واسكن الثاء
وجيء بهمزة الوصل وايمن المخصوص بالقسم وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع يمين وهمزته همزة قطع
والحاصل ان بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي واو وذلك في ابن واسم وابنم وبعضها عن لام هي ياء وذلك في اثنين واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هي هاء وذلك
في است وبعضها من حذف فمتوهم وذلك في امرء وامراة وبعضها من حذف واقع احيانا وذلك في ايمن وينبغي ان يزيد وال الموصولة بالصفة كالضارب والمضروب
وايم لغة في ايمن فانه قالوا في ايم هي ايمن حذفت اللام قلنا وابنم هو ابن فزيدت الميم فما كان جوابهم فهو جوابنا ولهم ان يتخلصوا بالفرق بان ابنم ملحق له بزيادة
الميم اتباع النون الميم في حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الاصلية فيه ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف ايم لغة في ايمن فانه لم يصر بعد النائب
بحسب العوامل ثم لا خصوصية للمغايرة بذكر ابنم فان مؤنثات هذه الاسماء هي مذكورة بزيادة الهاء وحيث نظر الى لغات الكلمة لكان ينبغي ان يقول
وام في لغة … فانهم يبدلون لام التعريف ميما فيقولون في الرجل امرجل … ثم المرجع الى الضابط وهو ان كل همزة تثبت في التصغير فهي همزة قطع
والا فهي همزة وصل وتركوا ال الموصولة للخلاف في اسميتها ولشبهها بال المعرفة صورة مسالة اختلف في همزة الوصل هل اصلها السكون او الحركة والاول
مذهب الفارسي واختاره الشلوبين والثاني مذهب … وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدا به بكلام الابتداء وعلى هذا فاصل حركة الهمزة الكسر
كما في اضرب واذهب وانما ضمت في نحو اخرج كراهية للخروج من كسر الى ضم وعلى الاول وجبت بحركة ما قبل الاخر فكسرت في اضرب وضمت في اخرج وامتنع الفتح
في اذهب لئلا تلتبس بالمضارع حالة الوقف وكسرت لانه اخف من الضم ويحصل لهمزة الوصل بالنسبة الى حركتها في الاسم والفعل والحرف سبع حالات الاول
وجوب الفتح في المبدوء بها ال كالرجل لكثرة الاستعمال والثانية وجوب الضم في نحو انطلق واستخرج لكونهما مبنيين للمفعول وفي امر الثلاثي المضموم العين
في الاصل نحو اقتل اكتب كراهية الخروج من الاصل الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن … وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جني في المصنف عن بعض العرب وقيل
ان الاصل لم تلق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان عند الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به بخلاف امشوا اقضوا فان الهمزة فيهما مكسورة
لان عينهما في الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو في الاصل امشيوا واقضيوا استثقلت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وضمت العين لتسلم
الواو للتسلم من القلب ياء وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة

على الاعلال الاول محله وعلى الثاني منقلبة والثالثة رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمه غير كسره من نحو اغزى بفتح الهمزة واجاز بكسرها مراجعها قال ابن الناظم
في الشرح تبعا للابيات الكافية وشرحها وهفته فان ذلك الضمة اللازم من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنثة نحو اغزيه جاز في الهمزة وجهان اجودهما الضم لان الاصل
اغزوي استثقلت الكسرة على الواو ونقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظر الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان العلة كالموجود والكسر نظر الى الحال
الواقعة ورجح ابو حيان الاعتداد بالعارض على ما لم يجر هذان الوجهان امثال الاصل كسر الهمزة فلا عضد باصل الكسرة الذي العارض لعارضه اصلية
ولا كان اغزي لان هذا العارض وقع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به والضم في امشوا في تكملة ابو علي الفارسي انه يجب اشمام ما قبل ياء المخاطبة تنبيها
على الضم الاصلي واخلاص فتحة الهمزة من غير اشمام وفي التسهيل لابن مالك ان همزة الوصل ان في اخشي وانقيد تشم الضمة المقدرة بهذه الثمن الثالث الهمزة والا
تفتيه مخالفه الكلام الي على من وجه وجوب لا اشمام واخلاص ضم الهمزة والرابعة رجحان الفتح على الكسر في ابن وابم لنقل الخروج من كسرة الهمزة الى باء ثم الى
فتح الميم ثم ضم النون والخامسة رجحان الكسر على الضم في كلمة اسم لان الكسر خفته الضم لانه اعماله عضلة واحدة والضم اعمال عضلتين والسادسة جواز الفتح والكسر
الاشمام واعتادها لكونها مستثنى للمفعول كالضم في انحو وانفو وكسره الاشمام في اختير وانقيد والسابعة وجوب الكسر فيما بقي من اسماء العشرة وفي المصادر
الافعال والكسر هو الاصل مسئلة لا تحذف همزة الوصل المفتوحة في ال وايمن وايم اذا دخل عليها همزة الاستفهام كما حذفت همزة الوصل المكسورة في نحو اتخذنا
سخريا في قراءة غير حمزة وابي عمرو والاخوين وفي نحو استغفرت في قراءة الجمع والاصل اتخذناهم واستغفرت بهمزة مفتوحة للاستفهام ممكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل
للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام وكما حذفت المضمومة في نحو اضطر الرجل الاصل اضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وترك مقتضى الفتح
في المفتوحة لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لا تحذف لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا في الضرورة كقوله الا لا ارى اثنين احسن شيمة على حدثان الدهر مني
ومن جمل فانثبت همزة اثنين ضرورة بل الوصل انشد الفاقال الحضوري لم يذكر ابو علي وجماعة غير الابدال ولم يقرء بغيره في قلة في كل منهم فلا يسهل بين الهمزة
والالف مع المضموم وهو الفتان لان الابدال شان الساكن فقال ابن الباذش يسهل فيما ذكرنا الخماسي بالبدل لانه نقل الشلوبين عن ابي عمرو ان علة الالف جلبت
للفرق كالمقصر بيان وانه خطاء منهما فان مبدلة من الهمزة لانها لم تثبت همزة قطع واجاب الشلوبين بانها قد ابدلت همزة القطع من وجوه قل العقد في ثبوتها
وتغيير ضم نها بابدالها للفرق بين الخبر والاستفهام وهو اولى من اجتنابهم همزة اجنبية واجمح بانه قد جمع بينها وبين ساكن في نحو الحسين عند الطول الا لالتقاء
الا حركتها الاصلية لم يجز فيها ضرب ثان ولا فرق في ذلك بين همزة ال وهمزة ايمن نحو الحسن عندك وايمن الله يمينك بالمد على الابدال اجا وبالتسهيل
مرجوحا ومنه اي من التسهيل قوله الحواني دلو الزناب بها على اوابث حبلان فليك ظابر بتسهيل الهمزة الثانية من الحق وان شرطيه وجوابها محذوف دل
فليك ظابر خير الحق وقد قرئ بهما اي بالمد والتسهيل في نحو الذكرين لان في السبع هذا باب الابدال بكسر الهمزة مصدر ابدل وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان
حرف اخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في غير المكان العوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة الاحرف التي
تبدل من غيرها ابدالا شائعا في غير ادغام ما يبدل ابدالا شائعا للادغام وهو جميع حروف الا الالف وما يبدل ابدالا نادرا وهو ستة احرف وهي الحاء والخاء والعين المهملة والقاف
والضاد والذال المعجمتان كقولهم في مكتوم بين القطاف الجبل فيم وفي اخراخ في ربع وفي خطر عطر وفي جلحصيلة لعمتم لعلم وما يبدل ابدالا شائعا لغير
ادغام وهو في اثنان ما هو غير ضروري في التصريف وهو ستة وعشرون حرفا يجمعها قولك لجد حرف شكس امن طي ثوب عزه وما هو ضروري في التصريف وهو
تسعة يجمعها هجاء قولك هدأت موطيا وهي الهاء والدال المهملة والهمزة والتاء المثناة فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء المثناة تحت والالف خرج
بقولنا شائع ما ابدل نادرا نحو قولهم في اصيلان تصغير اصيل على غير قياس كما بحث في شرح الهادي وذكر ان كلام ش يدل عليه قال ابن السيد كانه تصغير اصلان
وهو عكس قياس المصغر لان حكم الجمع اذا صغر ان يصغر على لفظ افعلة وبعد ابيات مصغر على لفظ جمع التكسير الاصيل لو وقت تعد العصر الى المغرب وجمعه اصل صال
واصايل وجمع اصل على اصلان مثل بعير وبعران ثم صغر الجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا من النون لاما فقالوا اصيلال كما في فهذان القولان مخالفان لصنيع الموضح
وصنيعه اولى من وجه لان الحمل على التصغير المفرد شذوذ اولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذا لكثرة كمعنى ان تصغير مغرب وعشية عشيشية ونحو ما وصفها
اولى من وجه بسلامته من عود الزيادة التي الاصل علها فاذا اصطلح اذا نام على جنبه في نحو علي يشدد الياء عليها في الوقف وما جاء في اصيلال بابدال اللام
من النون لقربها المخرج كان الفراء يقول اصيلال تصغير اصال وجعل ابدال اللام عوضا عما حذفوا لانه لو جاء به على الاصل لقالوا او يصال تشبهه بالدم
وادمرتم فالواد مار ويقدم ثم ارادوا اذا هو فالطجع بابدال اللام في الضاد وعلج بابدال الجيم من الياء المشددة لانها كهي في المخرج لكونها من وسط اللسان
واشتراكها في الجهر وانما اختص ذلك بالوقف لانه بل خفاء فقال النابغة وقت فيها اصيلا لا اسائلها اعيت جوابا وما بالربع من احد والمغرة وقت بدار الجنيبة جاها
وشلتها في الجنيبة فغيرت عن الجواب وما بها احد بجيبي وقال منظور بن امية الاسدي في ذنب لما راى ان لا دعة ولا شبع مال الارطاة حفف فالطجع والدعة سعة العيش والتنيانة
عوض عن الواو في الارطاة شجرة من شجر الرمل الحقف المعوج من الرمل والجمع الحقاف واحقاف فالطجع قال المازني لبعض العرب بكرة الجمع بر جو بر مطيفر وسكة مكا
الضاد اقرب الحروف النهاد من اللام وقال اعرابي من البادية خالي عوبف وابو علج المطعمان اللحم بالعشج يريد ابو علي والعشي فابدل الجيم من الياء المشددة وهذا من اجرا
الوصل مجرى الوقف قال ابن السيد في شرح الكافية وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة قال الجوهري وعجعجة في قضاعة يحولون الياء جيما مع العين يقولون هذا راعج
خرج معج اي هذا راعي خرج معي انتهى فقد يحولون الياء جيما وان لم تجتمع مع العين وقال ابو عمرو قلت لرجل من حنظلة من بني ان قال فقيمج فقلت من ايهم قال
مرج يريد فقيمي ومري وقد تبدل من الياء المخففة حملا على المشددة كقوله لا هم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج ياتيك بج اقمر نهات ينزي وفرتج يريد اللهم
اللهم ان كنت قبلت حجتي فلا يزال بياتي بي شاحج بمعجمة فمهملة فجيم من شحج البغل اي صوت والاقمر الابيض والنهات المصوت وينزي

بحركة فرخ وفرخه وهي الشعر التي تحت الاذن ومعنى هدأت سكنت من السكون ضد الحركة قال العفوان اشد الصبية اذا حملت نضرب تلبية وبعد البنام ومواطا ما الشاة في
هدأت وهو اسم فاعل من فاعل من وطأة حلبه وطيا الا انك مخففين همزته بابدالها لا نقلنا ولا كان ما قبلها فالباء بدل من الهمزة وذكره المصنف في النظم زيادة على
ما في التسهيل ادخلها فيه في هجا قولك طوبت دائما وفيه مناقشة من ثلاثة اوجه اسقاط الهاء كما وتكرار الالف واعمال الماضي في دائما وهو مثل ابدا قال الموضح في الحواشي ثم
انه لما ذكر الهاء لم يعلم منه اي في باب الابدال عليها مع عدها فانه نحو هراق جمعه عد كلمة عليها مثال ابدالها من غيرها انما يطرد في الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور
في باب الوقف فاستغنى به واما ابدالها من غير التاء فمسموع لا يقاس عليه كقولهم في اياك هياك وفي لانك فانك ولهنك في لانك وفي ارقت الماء هرقت الماء وفي اردت الشيء هردت الشيء وفي
ارحت الدابة هرحت الدابة فابدلوا في الجمع هاء من الهمزة لا نقلا في الحرف لانها من افضل الحلق فصل في ابدال الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبا في اربع مسائل احدها ان تنظرف
احداهما وهي لام او زائدة للالحاق بعد الف زائدة سواء كن اولا كلتاهما ام فتح ام فتم نحو كساء وسماء ودعاء فالهمزة فيهن مبدلة عن واو والاصل كساو وسماو ودعاو ونحو بنا
وظباء وفناء فالهمزة فيهن مبدلة عن ياء والاصل بناي وظباي وفناي فابدلت الواو والياء فيه لتطرفهما اثر الف زائدة على احد القولين وقيل ان الواو والياء ابدلتا الفين
لتحركهما او وقوعهما بعد فتحة لم يجز بينهما الا ساكن مثل ما بدلهم انها في مظنة التغيير وهو طرف فقلبت الفين فاجتمع ساكنان فوجب اما الحذف والتحريك لا سبيل الحذف لانه
يفوت المد فيبين ان حذف الاولى ويفوت لام الكلمة ان حذفت الثانية ولما امتنع الحذف تعين التحريك وكانت الثانية الاولى بفوت حكمها وهو المد الثاني ان التغير في
الاخر اولى الثالث ان حرف الاعراب بحركة تقدير انه العلة بحركة لفظا الرابع ان في تحريكه تحصيلا لظهور الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني ونحو علباء وقوباء فان
الهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة للالحاق بقرطاس وقرناس بخلاف نحو قابل وبايع ونحو واو وآي لان الواو والياء لم يتطرفا فيهن اما الاول فلوقوعهما عينا واما الاخيران
فلان كلمتها بنيت على هاء التانيث بخلاف التانيث العارض فانه لا يمنع الابدال كبناءة وسقاءة وبخلاف نحو ظبي وغزو ولعدم تقدم الالف عليهما وبخلاف نحو واو واسماء
للحرف واي جمع اية لانفصال الالف فيهما اما واو فوزنه فعل بفتحتين في كونه عينا غاوا وان قولان الاول لابي علي والثاني لابي الحسن وعلى القولين فالالف منقلبة عن اصل
اما اي فاصله ايي بفتحتين فقلبت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او الواو والياء بتاء كغاية في ذلك الحكم الالف فانها اذا تطرفت بعد الف زائدة ابدلت همزة
في نحو حمراء فان اصلها حمرى بالف مقصورة كسكرى فزيدت قبل الاخر للمد كالف كتاب وعلام فالتقى الفان لا يمكن النطق بهما فابدلت الالف الثانية همزة لانها من مخرج الالف
الثانية همزة لانها من مخرج الالف وظهرت الحركة التي كانت مقدرة فيها المسئلة الثانية من ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقع حداهما عينا لاسم فاعل فعل اعلت فيه في
الفعل نحو قابل وبايع اصلهما قاول وبايع ولكنهم اعلوهما حملا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلبوا عينهما الفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما الفا لوقوعها محركة بعد فتحة
مفصولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الالف همزة على حد القلب في كساء هذا قول الاكثرين وقال المبرد دخلت الف فاعل على قال وباع ونحوهما فالتقى الفان ولم يمكن الحذف للالتباس فقلب
عين ابدلها وكانت العين لان اصلها الحركة والالف اذا حركت صارت همزة وتكتب ياء على حكم التخفيف لا انقط فالمراد بخلاف نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور لان العين
لما صحت في الفعل نحو قالا لا باس تعاود صحت في اسم الفاعل وما ذكره شيخا لغير من ان اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال والتصحيح مشكل من وجهين احدهما ان اسم الفاعل
قد يبطله الاعلال ولم يكن له فعل اصلا كجائز بالجيم والزاي وهو البستان وجائزة مؤشرة وهي الخشبة في وسط البيت فان ادعوا انهما نقلا من اسماء الفاعلين فقد
كثر دالنقل في اسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني ان الصحيح ان الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل المسئلة الثالثة من ابدال الهمزة من الواو والياء
ان تقع احداهما بعد الف مفاعل وقد كانت احداهما مدة زائدة في الواحد نحو عجوز وعجائز وصحيفة وصحائف وشبه الواو خبر لا نحو سقووة وهو الاسد وسقاوي لان
الواو ليست مدة ومعيشة ومعايش لان المدة في الواحد اصلية فلا تبدل لان اصلها الحركة لكونها عين الكلمة فاذا وقعت بعد الف مفاعل حركت بحركتها الاصلية
على الابدال وشذ مصيبة ومصائب ومنارة ومنائر بالابدال مع ان المدة في الواحد اصلية لانها عين الكلمة والذي سهل ابدالها تشبيه الاصلي بالزائد وتشارك الواو
والياء في هذه المسئلة وهي مسئلة الجمع الالف فتبدل همزة نحو قلادة وقلائد ورسالة ورسائل وذلك لانه لما جمعت رسالة وقلادة على مفاعل وقعت الف الجمع ثالثة
ووقع بعدها الف قلادة ورسالة فاجتمع الفان فلم يكن بد من حذف احداهما الا الف ان ادخ تحريكها فلو حذفت الالف الاولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء
الجمع لان هذا الجمع لا بد ان يكون بعد الفه حرف مكسور بينها وبين حرف الاعراب ليكون كمفاعل فلم يبق الا حركة الالف الثانية بالكسر لتكون كمفاعل فلما حركت انقلبت
همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بالف قلادة ورسالة لان قبلها حركة من جنسها وهما ساكنان فجرتا مجرى الالف هذا تعليل ابن جني وقال الخليل انما همزت الالف
والياء في رسائل وصحائف وعجائز لان حروف اللين فيهن ليست اصلهن الحركة وانما هي حروف ميتة لا تدخلها الحركات فلما وقعت بعد الالف همزت ولم تظهر لانه لا
لا اصل لهن في الحركة انتهى المسئلة الرابعة تبدل فيها الهمزة من الواو والياء ان تقع احداهما ثاني حرفين لينين بينهما الف مفاعل سواء كان اللينان يائين كنياف
جمع نيف وهو الزيادة على العقد وهو من ناب ناف ينيف فقول الشاطبي واصله نيوف كميت مبني على انه من باب نيوف وتقدم في العدد بيانه او واوين كاوائل جمع اول واصلها
بان تكون احدهما ياء والاخرى واو كسيائد جمع سيد فاصله سيود اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وصوائد جمع
صائد فابدل ما بعد الجمع همزة في الامثلة الاربعة استثقالا لتوالي ثلاثة ليّنات متصلة بالطرف واما قوله وهو جندل بن المثنى الطهوي حتى عظام وارالا عينه فكحل
العينين بالعوّار ويغير ابدال فاصله بالعواوير بياء مشبّعة متقلبة قبل الراء لانه جمع عوّار بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد فهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل
كمساجد فلذلك صح فيه الواو ولعله من الطرف ثم حذفت الياء وبقي التصحيح بحاله لان حذف الياء عارض الاعتبار بالاصل لان المحذوف في حكم الموجود وفاعل لكل بالتخفيف فهو
مرج لا الدمر في ابدال فيلد وعكسه قول الاخر وهو حكيم بن معية الربعي فيها عيابيل اسود ونمر فابدل الهمزة من ياء مفاعيل لانه اصله مفاعل لان عيابيل جمع عيل بكسر
الياء المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة فيعل واصله عيول فلما اجتمعت الواو والياء وادغمت الياء في الياء واحد العيال فان صاحب الضياء والياء زائدة في عيابيل اشبا
مثلها في قوله وهو الفرزدق ينفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف بزيادة الياء فلذلك اعل بابدال الهمزة من الياء ونفي مصدر نوعي مضاف

الى مفعوله وفاعله نفاد وهو ابنه مصدر مضاف الى فاعله والاصل كفى الدراهم نفد الشباب وما ذكره من انه لا فرق في التبيين بين البابين والواوين والواو
والياء هو مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان الهمزة في الواوين انما كان بنفط ولا همزة في البابين ولا في الواو مع الياء فيقول سايف وسيايد
وصوايد على الاصل وشبهته ان الابدال في الواوين انما كان لثقلهما ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين اول الكلمة واما اذا اجتمعت الياءان او الياء والواو فلا
ابدال لانه اذا التقت الياءان او الياء والواو اول الكلمة فلا همز نحو بيبن اسم موضع ونحو يوم والفتح اليه ما ذهب من عدم الابدال للقياس واما القياس فلان الابدال
في اوائل انما هو بالحمل على كساء ورداء لتشبهه به من حيث قربه من الطرف وكساء ورداء لا فرق بين الياء والواو وكذا هنا واما السماع فحكى ابو زيد في سيقة سيائق بالهمزة
وهي جمع سيقة من ساق يسوق وحكى الجوهري في صحاح اللغة جيائد جيايد بالهمزة وفهم مما ذكره في مفاعل ان هذا الابدال لا يختص بتلك الف الجمع فلو بنيت من القول مثل عوور
لقلت قوايل بالهمزة هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفه في ذلك الاخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع هذه مسئلة خاصة بالواو اعلم انه اذا
اجتمعت واوان كانت الاولى مصدرة في اول الكلمة والثانية اما متحركة مطلقا او ساكنة متاصلة الواوية ابدلت الواو الاولى همزة وجوبا لامرين احدهما ان التضعيف في اول
الكلمة قليل وانما جاء منه حروف معلومة كددن فلما قل التضعيف بالحرف الواحد في اول الكلمة امتنع في الواو لثقلها والثاني انهم لما كانوا يجيزون البدل منه في وجوه ووجوه
واو مفردة لاجل انها بالضمة كالواوين كانوا خلفاء ان يلتزموا الابدال اذا وجد الواوان لان الواوين اثقل من واو وضمة وهذا ان المثالان ولهذا لما ... فله صور
احدهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة متاصلة الواوية فالصورة الاولى نحو جمع واصلة وواقية تقول اواصل واواق
كضارب وضوارب اصلهما وواصل ووواق بواوين فابدلت الواو الاولى همزة واوان اعلال قاض فاذا دخلت عليه ال تثبت ياؤه كقولك مررت بصدقة الاواقي فالت باعلاء القليل
وقلنا الاواقي والصورة الثانية نحو الاولى انثى الاول مقابل الاخر بالكسر اصلها وولى بواوين اولهما مضمومة والثانية ساكنة متاصلة الواوية قلبت الواو الاولى
همزة لما مر وجمعها اول واصله وول فتفعل به ما تقدم بخلاف نحو ووري مبنيا للمفعول فان الواو الاولى لا يجب ابدالها همزة لان الواو الثانية ساكنة منقلبة
عن الف فاعل بفتح العين وهو واري ووري فليست متاصلة الواوية لانها بدل من الف فاعل ولا بخلاف نحو الوولى بواوين تخفيفا من الوالى بواو مضمومة فهمزة وهي انثى
الاوال افعل تفضيل من وال اذا لجاء فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست متصلة في الواوين وجهه من نفي الوجوب الجواز
ولم يخرج باشتراط الصالة نحو ووي ونوري في الشتو له ووي فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم صدق هذا الاصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة في
تلك الابدال في باب بين احدهما باب الجمع الذي على وزن مفاعل وذلك اذا وقعت الهمزة بعد الف الجمع وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع كانت لام الجمع همزة او ياء
او واوا فخرج باشتراط العروض في الهمزة نحو المراة والمراءي فان الهمزة موجودة في المفرد لان المراة مفعلة مكسر الميم من الرؤية فلا تغير في الجمع بالابدال لان هذه الهمزة
في الجمع وسبب الابدال العروض فيها فيه على انه سمع المرايا بالابدال شذوذا كقولهم مثل المرايا ولغايا لاطراده وخرج باشتراط العروض اعلال اللام نحو صحايف جاز
ومسائل جمع صحيفة وعجوز ومسالة فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك لانه فان كانت في الجمع لعفلة لها لا الابدال الابية واما ما حصل فيه ما شرطنا من وقوع الهمزة بعد
الف الجمع وكون لام المفردة ما تقدم في الجمع بكون لام الجمع معتلة فيجب فيه عدا ذلك قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها اي الهمزة ياء في ثلاث مسائل وهو ان يكون لام الواحد همزة او ياء
اصلية او ياء منقلبة عن واو وقلب الهمزة واوا في مسئلة واحدة وهي ان يكون لام الواحد واوا ظاهرة في اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه اربع مسائل يحتاج الى تعين اسلة
مثالها لا مر همزة خطايا جمع خطيئة فعيلة من الخطاء اصلها خطايي على وزن مفاعل بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهي بعدها همزة هي لامها ثم ابدلت الياء المكسورة
همزة على حد الابدال المتقدم في صحايف جمع صحيفة فصار خطاءء بهمزتين الاولى مبدلة من الياء والثانية لام الكلمة ثم ابدلت الهمزة الثانية وهي لام الكلمة ياء لما
سيأتي من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد همزة مكسورة فاطلت بعد الهمزة المكسورة ثم قلبت كسرة الاولى فتحة للتخفيف كما انهم يفعلون ذلك
الفتح فيما لامه صحيحة نحو مدارى جمع مدرى بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء التي تشبه المسلة تكون مع الماشطة تصلح بها قرون النساء وعذارى جمع عذراء وهي البكر
في المدارى والعذارى بكسر الراء فيهما قال امرؤ القيس الكندي ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبا من رحلها المتحمل وقال ابن عذاري مستشزرات الى العلى تضل المدارى في مثنى ومرسل
ففتح الراء فيهما فاذا فعل ذلك فيما لامه مثل راء وهو حرف صحيح فتفعله في الفتح هنا فيما لامه غير صحيح اولى لثقل الكسرة وثقل المثال المعتل به فتبنى الحنة الشعر المقول ذكره
محل اخر والغرض بيان كسرة السحر ثم قلبت الياء المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالف بينهما همزة والهمزة تشبه الالف لكونها من مخرجها وهي متوسطة
بين الهمزتين فاجتمع شبه ثلث الفات وذلك مستكره فابدلت الهمزة ياء ولم تبدل واوا لان الياء اخف منها فصار خطايا بعد خمسة اعمال اولها ابدال الياء همزة وثانيها
ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسرة الهمزة الاولى فتحة ورابعها قلب الياء الفا وخامسها قلب الالف ياء على الترتيب هذا مذهب سيبويه والبصريين وذهب الخليل
الى ان لام الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع الهمزتين بل تقلب فتقدم الهمزة على الياء فيصير خطائي ثم يفعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء الفا ثم
الهمزة ياء وقد نطقوا به على الاصل سمع من كلامهم اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية البتة ومثال ما لامه ياء اصلية قضايا جمع
قضية اصلها قضايي بياءين الاولى ياء فعيلة والثانية لام قضيت ثم ابدلت الياء الاولى همزة كما في صحايف فصار قضائي ثم قلبت الياء الفا فصار قضاءا فاجتمع شبه ثلث
الفات ثم قلبت الهمزة المتوسطة بين الالفين ياء لرجوعها الى الاصل فصار قضايا بعد اربعة اعمال احدها ابدال الياء الاولى همزة والثاني قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث
قلب الياء الثانية الفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب ومثال ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مطية وهي الراحلة فان اصلها مطيوة فعيلة من المطا وهو الظهر
ومن المطو وهو المد في السير ... فيها الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون ثم ابدلت الواو ياء ثم ادغمت الياء فيها اي في الياء وذلك على
حد الابدال والادغام في سيد وميت ... فيهما سيود وميوت فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وجمعها مطايا واصلها مطايو بواو مكسورة قبل الواو ثم قلبت
الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار مطايي بياءين كما قلبت الواو ياء لتطرفها في الغازي والداعي واصلهما الغازو والداعو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة

ثم قلبت الياء الاولى همزة كما في صحائف فصار مطائي ثم ابدلت الكسرة فتحة فصار مطاءي ثم ابدلت الياء الفا فاجتمع شبه ثلث الفات ثم ابدلت الهمزة ياء فصار
الالفين ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال احدها قلب الواو ياء والثاني قلب الياء الاولى همزة والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء الفا والخامس ابدال الهمزة
الالف ياء فلم ترجع الى اصلها لان الواو اثقل من الياء ولانها لما اعلت في المفرد اعلت في الجمع ومثال ما لامه واو ظاهرة في الواحد هراوة وهي العصا جمعها هراوى
هراوو بواوين وذلك انا قلبنا الف هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورسائل فصار هرائو ثم ابدلوا الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار هرائي فانقلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا بهمزة بين الفين ثم قلبت الهمزة واوا ليشاكل الجمع الواحد فصار هراوى بعد خمسة اعمال احدها قلب الالف همزة والثاني ابدال الواو
ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء الفا والخامس قلب الهمزة واوا وشذ في هذا الباب ثلثة انواع احدها تصحيح الهمزة التي بعد الالف كما في قول بعضهم
والقبائل المنايا ولكنه اذ بين على الاصل والثاني تصحيحها تصحيح الهمزة التي هي لام نعيلة كقولهم اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين والقياس خطاياي معتدا اشد مما قبله
ابدال ما بعد الالف حرفا لا تقتضيه القياس نحو هداوي والقياس هدايا الباب الثاني من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو والياء من الهمزة باب الهمزتين الملتقيتين
في كلمة واحدة والذي يبدل منهما ابدا هو الثانية لا الاولى لان افراط الثقل بالثانية حصل واذا اجتمع همزتان في كلمة فلهما ثلثة احوال لانه لا تخلو الهمزة المذكورتان من
ان يكون الاولى متحركة والثانية ساكنة او بالعكس بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة او يكونا متحركتين ويمتنع ان يكونا ساكنتين معا فان كانت الاولى متحركة بفتح
او كسرة او ضمة والثانية ساكنة ابدلت الثانية حرف علة الفا او واوا او ياء من جنس حركة الاولى كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة فتبدل الفا
بعد الهمزة المفتوحة نحو امنت والاصل اامنت بهمزة مفتوحة فهمزة ساكنة ابدلت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ومثال ما يجري من ابدال الهمزة الثانية نحو ايمانا
وكان يحق اليبنى ... اذا حضنا اثارنا وهو ... فالف المطرف وغام الحائز ... وما وجه له في العربية لانه فعل
مضاع ووزنه افعل بكسر العين مشتق من الازار وفاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة فابدلت الهمزة الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها واجاز الكغيداد
اتزر واتمن وايتهل من الازار والامانة والاهل بقلب الهمزة الثانية تاء وادغامها في التاء وحكى الزمخشري اتزر بالادغام وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كما ذكره
جائز في الماضي جائز في المضارع ونحو ... وان كان ضعيفا فليس بمردود في المطل هذا اللفظ في جمع واثر وشبابة تبدل الهمزة الثانية ياء بعد الكسرة نحو ايمان اصله ائمان
بهمزتين مكسورة فساكنة قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وشذ قراءة بعضهم وهو الاعمش رواية ابي بكر عن عاصم ائلافهم بالتحقيق وحكى الكسائي ان بني
همزتين نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء وقال انه قبيح لان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة انتهى وتبدل الهمزة الثانية واوا بعد الضمة نحو اوتمن
بالبناء للمفعول اصله اؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها واجاز الفارسي ان يبتدأ بهمزتين مضمومة فساكنة نقله
عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء بان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منها ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائي واجاز ان يبتدأ بقوله بهمزتين
وان كانت الهمزة الاولى ساكنة والهمزة الثانية متحركة وهو النوع الثاني ولا يكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن بل في موضع العين او في موضع اللام فان
كانتا في موضع العين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين وصحتا نحو سآل بصيغة المبالغة وشذ بها الهمزة فعال للمبالغة في كثرة السؤال والاول ورآس في فتح ثلثهما
ثانيهما على زنة فعال للقسب لبائع اللؤلؤ والرؤس وان كانا في موضع اللام ابدلت الثانية ياء مطلقا سواء كانت متطرفة ام غير طرف فتقول في بناء مثل قمطر بكسر القاف وفتح الميم
سكون الطاء المهملة من قرأ قرأي بكسر القاف وفتح الراء وسكون الهمزة والاصل قرأأ بهمزتين اولاهما ساكنة فالتقى في الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية ياء وان كانت
اولاهما ساكنة يمكن ادغامها بحث تصير مع التي بعدها كالشيء الواحد لان الطرف محل التغيير فلم تغتفر فيه ذلك كما اغتفر في نحو سآل قاله الشارح وتقول في بناء
مثال سفرجل منه اي من قرأ قرأيأ بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة في غير طرف والاصل قرأأأ بثلاث همزات ابدلت الثانية ياء لانها في موضع اللام وصحت الاولى قاله المرادي
وان كانتا متحركتين وهو النوع الثالث فان كانتا في الطرف وهو ثانيتهما مكسورة ابدلت الثانية في الصورتين ياء مطلقا سواء انفتح ما قبلها ام انضم ام انكسر
بخلاف ابدالها واوا لان الواو الاخيرة لو كانت اصلية وولیت كسرة او ضمة لقلبت ياء اذا كانت ثالثة فصاعدا وكذا تقلب رابعة فصاعدا بعد فتحة فلو ابدلت الهمزة الا
واوا فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء وان لم تكن الهمزة الثانية طرفا وكانت مضمومة ابدلت واوا مطلقا سواء انضم ما قبلها او انفتح او انكسر ولكانت
الثانية مفتوحة فان انفتح ما قبلها او انضم ابدلت واوا فيهما وان انكسر ما قبلها ابدلت ياء والحاصل ان الهمزتين المتحركتين لا يخلو اما ان يكون في الطرف او لا فالاول تسعة
انواع لان الهمزة الاولى اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة والثانية كذلك تسعة انواع فانه من ضرب ثلاثة احوال الاولى في ثلاثة احوال الثانية فالمتطرفة تبدل ياء في جميع
انواعها وغير المتطرفة منها اربعة تبدل فيها ياء وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة او كسرة او ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهي المفتوحة بعد فتحة او ضمة والمضمومة بعد فتحة او كسرة او ضمة وامثلة المتطرفة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبني من قرأ مثل جعفر او زبرج او برثن فتقول قرأأ او قرئئ او قرؤؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة
الثانية ياء لان الواو لا تقع طرفا فيما زاد على الثلاثة فيصير قرأيا بفتح الاولى وقرئي بكسرها وقرؤي بضمها ثم ان كان قبل الياء فتحة كما في المثال الاول قلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني ان الياء تحذف حركتها للاستثقال ويعل اعلال قاض ويصير
منقوصا وان كان ما قبلها ضمة كما في المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ويعل اعلال قاض ويصير منقوصا ايضا وامثلة المكسورة
بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبني من ام مثل اصبع بفتح الهمزة وكسرها او ضمها والباء فيهن مكسورة فتقول في الاول
وهو فتح الهمزة ام بهمزتين مفتوحة فساكنة على مثال اصبع بفتح الهمزة وكسر الباء ثم تنقل حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة الساكنة قبلها ليتمكن ادغامها
في الميم الثانية لاجتماع المثلين ثم تبدل الهمزة الثانية المنقول اليها كسرة الميم ياء لما تقدم من ان المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء وكذا تفعل في الثاني
انم فتقول في بناء مثل اصبع بكسر الهمزة والباء من ام ائمم بهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها ليتوصل الى ادغام

المثلين ثم تبدل الهمزة الثانية المنقول اليها كسرة الميم ياء لما تقدم من ان المكسورة بعد المفتوحة تقلب ياء وكذا تفعل في البناء من ائم فتقول في بناء مثل اصبع بكسر الهمزة والباء
من ام ائمم بهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها ليتوصل الى ادغام المثلين اذ اجتماعهما موجب للادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وتقول
في بناء مثل اصبع بضم الهمزة وكسر الباء من ام ائمم بهمزتين مضمومة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة الثانية
ياء وذلك للعلل التي ذكرناها وما قراه ابن عامر والكوفيون كعاصم وحمزة والكسائي وخلف الاحمر والاعمش ائمة جمع امام بالتحقيق من غير طلب الابدال فما يوقف عنده ولا يتجاوز
والقياس فيه ان تقلب الهمزة ياء فان قلت كان القياس قلب الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كآسر جمع ناء قلت لما وقع بعدها مثلان وارادوا الادغام نقلوا حركة
الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة قبلها وادغم الميم في الميم فصار ائمة فقلبوا الهمزة الثانية ياء محضة وامثلة المضمومة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة اوب بفتح الهمزة وضم
الواو وتشديد الموحدة وهي المرعد وان يبنى من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم مثل اصبع بكسر الهمزة وسكون الباء او ان يبنى من ام مثل ابلم بضم الهمزة واللام كتب بينهما باء ساكنة
وعلة وهو سعف المقل فتقول اوب بهمزة مفتوحة او مكسورة او مضمومة وواو مضمومة فاستوت الاقسام الثلاثة وما ذا للناوب بشدة كما قاله ابو حيان قوله مفتوحة للاشتغال
عنه بذكر اوب واصل الاول اومو او ثاب بهمزتين مفتوحة فساكنة وضم الباء الاولى على وزن ابلم الثاني والثالث ائمم واؤمم بكسر الهمزة في الاول وضمها في الثالث فنقلوا
بهمزة حركة اول المثلين الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية ثم ابدلوا الهمزة واوا لانها تابع حركتها وادغموا احد المثلين في الاخر لاجتماعهما ومثال المفتوحة بعد مفتوحة
وادم جمع ادم واصله اادم بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الهمزة المتحركة الثانية واوا لما سبق ومثال المفتوحة بعد مضمومة اويدم تصغير ادم اصله ابيدم بهمزتين مضمومة
فمفتوحة قلبت الثانية منهما واوا لان الهمزة الثانية اذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا تقلب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير ادم او مضموما كما في تصغيره والتمثيل بجمع
ادم وتصغيره مبني على انه عربي واضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشاف الى انه اعجمي على وزن فاعل كازر وذهب في المفصل الى انه عربي على وزن افعل ومثال المفتوحة بعد مكسورة
ان يبنى من ام مثالا على وزن اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول ايم بهمزة مكسورة وياء مفتوحة والاصل ائمم بهمزتين مكسورة فساكنة نقلت حركة الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن
قبلها توصلا الى ادغام المثلين ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء وان كانت الهمزة الاولى من الهمزتين المتحركتين همزة مضارعة للمتكلم متعلق بكان اوطا نحو اوم واان من
كذا مضارع امن لفوم وانت من كذا جاز في الهمزة الثانية التحقيق تشبيها لهمزة المتكلم للدلالة على معنى زايد في كلمتها بهمزة الاستفهام نحو ءانذرتهم وبذلك ظرف في ...
رواه ابو زيد في كتاب الهمزتين فصل في ابدال الياء من اختيها الالف والواو اما ابدالها من الالف ففي مسئلتين احداهما ان ينكسر ما قبلها كقولك في جمع مصباح مصابيح وفي جمع مفتاح
مفاتيح وكذا تصغيرهما كقولك للجمع تصغير مصباح مصيبيح وفي تصغير مفتاح مفيتيح قلبت الالف في التكسير والتصغير بالانكسار ما قبلها الثانية ان يقع قبلها ياء التصغير كقولك في
تصغير غلام غليم لان ما بعد ياء التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركة وما قبل الالف لا يكون الا متحركا وياء التصغير لا يكون الا ساكنة فوجب قلب الالف حتى ...
ياء التصغير ولا يمتنع سكون ما قبله فقلب الالف ياء لمناسبتها ما قبلها لانها لو قلبت واوا لزم ... ياء كما تستعد واما ابدالها اي الياء من الواو ففي عشر مسائل احدها ان تقع
بعد كسرة وان تقع طرفا سواء كانت في فعل مبني للفاعل او للمفعول او في اسم كرضي وقوي مبنيين للفاعل وعفي مبنيا للمفعول والغازي والداعي في اسم الفاعل قلبت الواو في هذه
الامثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة واصلها رضو لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة وعفو لانه من العفو والغازو والداعو لانهما من الغزو والدعوة او تقع الواو
قبل تاء التانيث كشجية اسم فاعل من الشجو بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن والاكسية جمع كساء وغازية اسم فاعل من الغزو وعريقية وتريقية في تصغير عرقوة وترقوة تقلب الواو
في الجميع لوقوعها طرفا بعد كسرة لان تاء التانيث في حكم الانفصال ولم يفرقوا بين كون التاء فيه بنيت الكلمة عليها ام لا وكان ينبغي في عريقية ان لا تقلب الواو ياء لان
الكلمة قد بنيت على التاء بدليل انه ليس لنا اسم معرب اخره واو قبلها ضمة ثم نبه على ان عرقوة بمنزلة عنفوان وشذ سواسوة بالتصحيح في جمع سواء بفتح السين المهملة والمد
بمعنى مستو يقال الناس سواسوة في هذا الامر اي مستوون فيه فكانه جمع مستو على غير قياس لانه زيد فيه سين اخرى وقالوا اسوا على الاصل في الاعلال ووقع للجوهري انه
جعل سوا كلمة وسيه كلمة اخرى وقال كل منهما يوزن بعضهما ... سواسوة مقدم وعليه قوله سواسية سود الوجوه كانهم طرابيغ يان بمجهودة النحل ووزنها فعافلة وفيه شذوذ من
احدها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير عثيبثر والثانية جمع فعال على هذا الوزن وانما بابه ... كفعاء وافعلة والثالثة
ان فعاعل الفاء اذا تكررت زايدة ان تكون العين مكررة معها ايضا كمرمريس اذا تكررت وحدها فشرطها ان تكون اصلا نحو قرقف وسندس وفي ... سواسية
جمع سو على غير الواحد كالملح والباطل وكانه جمع سوساه وزن سوساه فعللة كشوشاة لا فعلاة لانه ليس في باب سلسل ولا فوعلة لانه في باب كوكب لا فعفلة لان الفاء لا تتكرر
وحدها فيطرح كون سواسية فاعلة او فعاعلة وتعين فعاللة وهذا كلام حسن نقله الموضح في الحواشي وشذ مقاتوة بقاف وتاء فانه شاذ وهو بمعنى خدام جمع مقتو اسم فاعل من
القتو وهو الخدمة اصلها مقتوو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم اعل اعلال قاض فالقياس ... مقتوين اي خداما وقال الحجاج من بني حلبية لا احسن قوم الملوك
والتبذلا اي خدمة الملوك وكان حق الجمع مقاتية ولا ثالث لهما قال في المحكم قال ابو علي اخبرني ابو بكر عن ابي العباس انه لم يسمع مثل مقاتوة الا حرفا واحدا اخبر به ابو عبيدة وهو
سواسوة ومقاتوة ... تقع الواو قبل الف التانيث المقصورة كان تبني من الغزو مثل هندباء فتقول غزوياء او الممدودة كان تبني من الغزو مثل اربعاء فتقول اغزياء او
قبل الالف والنون ... المضارعتين لالف التانيث كقولك في مثال قطران بفتح القاف وكسر الطاء من الغزو غزيان بقلب الواو ياء لتطرفها اثر كسرة لان الف التانيث وما
ضارعها في حكم الانفصال المسئلة الثانية من ابدال الياء من الواو ان تقع الواو عينا لمصدر الفعل الذي اعلت فيه اي في الفعل ويكون قبلها كسرة وبعدها الف فهذه اربعة
كصيام وقيام من مصادر الثلاثي وانقياد واعتياد من مصادر المزيد والاصل فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد قلبت الواو فيهن ياء لانها لما اعلت في افعالها بقلبها الفا
ثقلوها في المصدر حيث بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء في المد اعلت في المصدر بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله في الاعلال ليجري العمل في اللفظ من وجه واحد بخلاف نحو سوار
وسواك بكسر اولهما اسمين ... فلا تقلب الواو فيهما لانتفاء المصدرية وبخلاف نحو لاذ لواذا وجاور جوازا بالجيم فان لواذا وجوازا وان كانا مصدرين لا تقلب الواو فيهما ياء لصحة عين
الفعل فيهما وهو لاذ وجاور وبخلاف نحو راح رواحا لعدم الكسرة قبلها وبخلاف نحو حال حولا وعاد المريض عودا فان حولا وعودا وان كانا مصدرين اعل فعلهما وهو حال وعاد

بعله

بقلب عينها الفا لانقلاب الواو فيهما ياء لعدم الالف بعدها وقل الاعلال فيه اي فيما علم الا انه فتح قوله تعالى جعل الله لكم قياما اذا رزقوا فيها وقوله تم جعل
الكعبة البيت الحرام قياما للناس في قراءة نافع وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في المائدة واصلهما قواما قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وشذ التصحيح مع استيفاء
الشرط في قوله نارت الظبية نوارا بالنون والراء المهملة بمعنى نفرت والقياس نيارا ولكنه جاء بالتصحيح قال العجاج انشده ابن جني وخلطت بالناس النوارا قال في شرح
الكافية ولم يسمع له نظير المسئلة الثالثة ان تقع الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد اما معلة اي منقلبة نحو دار وديار وحيلة بحاء مهملة وديمة وشاة ...
وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم والاصل دوار وحول ودوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في المفرد معلة بقلبها الفا في الاول والاخير وياء فيما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة
عليها واستفيد من تنكير الامثلة انه اذا كانت الواو معلة في الواحد لا يشترط وقوع الالف بعدها كما في ديار خلافا للمرادي وسيها ايضاحه وشذ حاجة وحوج والقياس ... لان ما
قبلها كسرة والواو اعلت في الواحد واما شبيهة بالمعلة وهي الساكنة وشرط القلب حينئذ ان يكون بعدها في الجمع الف كسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض والاصل
سواط وحواض ورواض ولكنها لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت الواو في الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوي تسلطها وجود الالف فان فقدت الالف
صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود بفتح اوله وهو العين المهملة للمسن من الابل وهو الذي جاوز في السن البازل والبازل هو الذي طلع سنه وعودة لانه لما عدمت الالف نزل
عمل اللسان فخف النطق بالواو بعد الكسرة فصحت ولم يجر اعلالها لانضمام الى عدم الالف تحصين الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التانيث وشذ ثيرة في جمع ثور بابدال
الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الاصل ثورة بسكون الواو فاعل بقلب الواو ياء ثم فتحت الياء وزعم المبرد انه مقصور من فعالة والاصل ثيارة فلما اعل ثم قصر
بقيت تلك بعلة ابن مالك عنه وما المعروف عنه انما قالوا ثيرة ليكون الفرق بينه وبين جمع ثور من الحيوان الا جمع ثور من الاقط والمخصص انهما قالوا في جمع ثور من
الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فحملوا ثيرة في جمعه عليه لئلا يلتبس ثور من الاقط ما يحمل جمعه في القلب لمن قاله الجاربردي وتصحيح الواو ان تحركت في الواحد
نحو طويل وطوال وشذ قياسا واستعمالا قوله تبين لي ان القماءة ذلة وان اعزاء الرجال طيالها فابدلوا الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالي في شرح اما انه
جمع طويل فيمكن ان يجعل من باب جواد وجياد كانه جمع طائل من طاله اذا غالبه في الطول اسمي بالقائم بالمد والقصر قيل ومنه اي من شذوذ اعلال الواو المتحركة في الواحد
جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد او رجل وهي من الصفات المحمودة في الخيل لا تكون الا في العراب الخلص والجياد جمع جواد وهو الذي يسرع في جريه وقيل الذي ...
وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها واذا جرت كانت سراعا خفافا في جريها وكان
القياس الجواد بالتصحيح لان الواو متحركة في الواحد وقيل الجياد في الاية ليس بشاذ وانما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد والحاصل ان الواو متى تحركت في الواحد امتنع
وطوال ولعلت اللام اي الواحد بالياء او بالواو والاول كجمع ريان فقيض وعطشان عطاش من القياس اصله وبان جمع فيه الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون قلبت
ياء وادغمت الياء في الياء والثاني كجمع جو بفتح الجيم وتشديد الواو وهو ما بين السماء والارض واسم بلدة باليمامة فتقول في جمعها رواء وجواء كرجال بتصحيح العين وهي الواو
والاصل رواي وجواو وابدلت الياء والواو همزة لتطرفهما اثر الف زايدة ولا يجوز ... اعلال العين لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال
اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة نحو كساء ورداء فاقتصر على اعلال اللام لانه محل التغير وكل ما اشبههما مما اعلت فيه اللام بابدالها همزة وصحت العين
وهذا الموضع وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت ... ليس بمحرر في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم فما علم بل كلامه في الخلاصة يدعو القياس فان اعتماده
... على التصحيح فيها ساء لانه جعله الغالب في كلام العرب وعادة البناء على الغالب القياس عليه فهو قد رضي فيما كان على فعل من المصادر المعتلة ان لا تغير ولا تقلب واوه
في التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل الف كما قال في التي في الجمع افرده بذلك دون المصدر
... فعلا تقلب واوه ياء في القياس لانه لم يستثنه واما في نقل السماع فانه زعم هنا ان الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا نحو
حول وجعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث قال وقد يصح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا فلذ ... بقد المشعر بالتقليل على عادته اذا اراد تقليل المفرد
... في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل كالحول على ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال اسمي وقد علمت ان الاعلال المذكور يكون بغير
... نحو انقاد انقيادا والاصل انقوادا والاصل فعالا وقد علم انه اذا كان معتل اللام صح نحو ذواء وجوى المسئلة الرابعة ان تقع الواو طرفا رابعة فصاعدا الا ان ما هي فيه
... لا بعد نظيرا لمستحق الاعلال فيحمل هو عليه قال الشارح سواء كانت في فعل او اسم نحو قولك في الفعل عطو بمعنى اخذ وزكون بمعنى نمت ... الواو على صور ... انها
... انت بالهمزة او التضعيف قلنا اعطيت وزكيت بابدال الواو ياء لانها صارت رابعة وتقول في اسم المفعول من اعطيت وزكيت اذا اتصل به علامة تثنية معطيان ومزكيان
بابدال الواو ياء وانما ابدلت في الفعل الماضي المزيد وفي اسم المفعول ياء وان لم تكن بعد كسرة لانهم حملوا الماضي وهو اعطيت وزكيت على المضارع وهو يعطي ويزكي وحملوا اسم
المفعول وهو معطيان ومزكيان بكسر الكاف والطاء فان كلا منهما اي من المضارع واسم الفاعل قبل اخره كسرة وهم يحملون الفرع على اصله كما يحملون الاصل على فرعه وقاس
... الجليل غير صحة اعلال نحو تغازينا وتداعينا والاصل تغازونا وتداعونا فابدلت الواو ياء مع ان المضارع وهو يتغازى ويتداعى لا كسرة قبل اخره حتى يحمل الماضي عليه
... بعلل عن هذا بان الاعلال وهو قلب الواو ياء ثبت في تغازى وتداعى قبل مجي التاء في اوله وهو توجيه حسن وحاصله انهم اعلوا تغازينا وتداعينا حملا على
... تغازى وتداعى بكسر ما قبل اخرهما قبل مجي التاء ثم استصحب الاعلال معها اي مع التاء كما استصحابه مع تاء التانيث نحو المعطاة المسئلة الخامسة ان تلي الواو كسرة
... الواو ساكنة مفردة عن مثلها نحو ميزان اصله موزان وميقات اصله موقات لانه من الوزن والوقت قلبت الواو فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها بخلاف نحو صوان
... وعاء الشيء وسوار لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة ونحو اجلواذ بالجيم والذال المعجمة وهو دوام السير مع سرعة واعلواط بالعين والطاء المهملة وهو التعلق بالعنق
... اعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه لان الواو فيهما مشددة لا مفردة واجلواذ شاذ لا يقاس عليه قاله في التسهيل المسئلة السادسة ان تكون الواو لاما لفعلى
... اسما كالدنيا صفة نحو ... السماء الدنيا وقولك للمنفى العليا الاصل الدنوى والعلوى لانهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال

الواو والضمة وعلى انه الثابت في التصغير مخففة لانها بعليها ياء والدليل على صحة كونها اصغر جوابا على موصوفها كما مثل هذا هو الاصل استعمالهم لها
غير جارية على موصوف من اعتبار الاصل في معاملته واما قول الحجازيين المسافة القصوى بالتصحيح فشاذ قياسا فصيح استعمالا بنية على الاصل وهو الواو كما بنيت على
الاصل في الفعل نحو استحوذ وفي الاسم نحو القود بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحاذ والقاد بالاعلال ولكنه ترك بنيتهما على الاصل وبنو تميم يقولون القصيا بالاعلال
على القياس فان كانت فعلى بالضم اسما اي غير صفة لم تغير لانها باية لها ياء بل تقر الواو على اصلها فرقا بين الاسم والصفة لم يعكسوا لان الاسم اخف من الصفة
وهو ذو الرمة ادارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق باقرار الواو على حالها في حزوى بحاء مهملة مضمومة فزاي ساكنة اسم موضع ودارا منادى
الضم لانه نكرة مقصودة ولكنه لما وصف بالجار والمجرور بعد سوغ نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها وفي الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة
بفتح العين الدمع فماء الهوى ومعه لكونه تبعث عليه اضيفا اليه يرفض يسيل بعضه اثر بعض ويترقرق يبقى في العين متحيرا او يذهب ما ذكره الموضح من ان لام فعلى اذا
كانت واوا تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم تبع فيه الناظم وقال المرادي انه مخالف لقول اهل التصريف فانهم يعكسون فيبدلونها في الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى
شاذا قال الناظم في بعض كتبه وما قلته مؤيد بالدليل موافق لقول ائمة اللغة حكى الازهري عن الفراء وابن السكيت انهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا
فانه بالياء فانهم يستثقلون الواو مع ضمة اوله وليس فيه اختلاف الا ان اهل الحجاز اظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى المسألة السابعة ان تلتقي
الواو والياء ويجمعهما كلمة واحدة والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو ياء تقدمت الواو او تأخرت
لانها اثقل من الياء تحصيلا للتخفيف ما امكن ويجب اي حين اذ قلبت الواو ياء ادغام الياء المنقلبة عن الواو في الياء الثانية لاجتماع المثلين مثال ذلك فيما تقدمت
فيه الياء على الواو سيد وميت اصلهما سيود وميوت لانهما من ساد يسود ومات يموت ووزنهما عند المحققين من اهل البصرة فيعل بكسر العين وذهب
البغداديون الى انه فيعل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسر العين قالوا لانا لم نر في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر وهذا ضعيف لان المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح
نوع على انفراده يجوز ان يكون هذا بناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كقضاة ورماة ولو كان سيد فيعلا بالفتح لقالوا اسيد بالفتح ومثاله فيما
تقدمت فيه الواو على الياء طي ولي بالتشديد مصدر طويت ولويت واصلهما طوي ولوي بفتح اولهما وسكون ثانيهما قلبت الواو منهما ياء وادغمت في الياء ويجب التصحيح ان
كانتا اي الواو والياء من كلمتين نحو يدعو ياسر بتقديم الواو على الياء ويرمي واعد بتقديم الياء على الواو او كان السابق منهما اي من الواو والياء متحركا نحو
طويل بتحريك الواو بالكسر ونحو غيور بتحريك الياء بالفتح او كان السابق عارض الذات جوازا وهو ثلاثة انواع المبدلة عن الف نحو سوير والمبدلة عن ياء كما ابيت
بيطر تبع ثم بينه لما لم يسم فاعله فعلت وتبع المبدلة عن همزة نحو رويا بضم الراء وفتح الياء المثناة تحت مخفف رؤيا بالهمزة فجميع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام
لعروض الحرف الاول بعد وايم مخفف ايم وهو مثال ليلم من الائمة ابدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام ما قبلها فصار اويم وهذا الابدال واجب فقلبت الواو ياء
وادغمت في الياء فصار ايم وهذا الابدال والادغام واجب لان الواو عارضة الذات وجوبا اذ اصلها الهمزة فان العروض الذي يمنع عن الابدال انما هو العروض
الجائز لا الواجب او كان السابق منهما عارض السكون نحو قوي بسكون الواو فان اصله الكسر لانه فعل ماض ثم انه سكن للتخفيف كما يقال في علم بكسر اللام علم بسكون
وحكى بعضهم في باب الادغام بعد القلب شذوذا ذكرنا ثلاثة انواع نوع اعل باستيفاء الشروط قراءة بعضهم ان كنتم للرؤيا تعبرون بالابدال والادغام مع ان الواو
الذات لانها مخففة من الهمزة سمع الكسائي هذه القراءة وحكى ذلك وقال ابن مالك في شرح الكافية وحكى بعضهم اطرادا على لغة ونوع صحح مع استيفائها اي
ضيون بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء وهو السنور الذكر وانما لم يدغم لانه اسم موضع ولم يبن على وجه الفعل قال الجوهري وايوم بفتح الهمزة وسكون الياء على زنة
لانهم يقولون اذا كان نوافي يوم حصل لهم فيه شدة يوم ايوم اي كثير الشدة وعوى بفتح الواو كلب عوته ورجاء بالجيم والمد ابن حيوة بفتح الحاء وسكون الياء فانه
القرى وانما لم يدغم حيوة لانه اسم رجل ممنوع الصرف للعلمية والتأنيث ونوع ابدل فيه الياء واوا وادغمت الواو فيها على العكس للفاعلة نحو عوة الكلب عوة
عبيد ويموت بضم النون والهاء وتشديد الواو في المنكر والقياس نهي لان اصله نهوي لانه فعول من النهي واطرد في تصغير ما يكسر على مفاعل من تحرك الواو نحو جدول
وجليدول واسود اسماء للحية واساود الاعلال والتصحيح فاعل اطرد فتقول في تصغير جدول جديول واسود اسيود بالتصحيح وجديل واسيد بالاعلال اما الاعلال
الاتبع فهو ما يجري مجرى سيد وميت على القياس واما التصحيح فلانك اجريت هذا الياء مجرى الف جداول واساود لان كل واحد من ياء التصغير والف التكسير يجي بعد ثاني
كان اسود صفة تعين فيه الاعلال لانهم يجي على اساود قال الشارح احترزنا بقولنا من تحرك الواو من نحو عجوز وعمود فانهما وان كسرا على مفاعل فالاعلال
واجب في مصغرهما نحو عجيز وعميد لا يجوز التصحيح والفرق قوة المتحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لعروضها قاله ابن اياز المسألة الثامنة ان تكون
الواو لام مفعول الفعل الذي ماضيه على فعل بكسر العين سواء في ذلك المتعدي واللازم فالاول نحو رضيه فهو مرضي والثاني نحو قوي على زيد فهو مقوي والاصل
فيهما مرضوو ومقوو بواوين بعد العين اولهما واو مفعول وثانيهما لام الكلمة لان ماضيهما حمل الاسم على الفعل فانه في ذلك واجب الاعلال اذ الحرف الذي قبل الآخر
مكسور فصار مرضويا ومقويا فاجتمعت فيهما الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة كسرة لتناسب
من القلب ياء واوا شذ قراءة بعضهم راضية مرضوة بالتصحيح وجعله في التسهيل مرجوحا فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو والاصل
ومدعوو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والاعلال شاذ كقوله وهو عبد يغوث الحارثي وقد علمت عرسي مليكة
انا الليث معديا عليه وعاديا واصله معدوا عليه وعرس الرجل زوجته ومليكة بالتصغير اسمها وانشد المازني معدوا بالتصحيح وانشد غيره بالاعلال
والى هذا اشار الناظم بقوله وصحح المفعول من نحو عدا واعلل ان لم تتحر الاجودا فالتصحيح حملا على فعل الفاعل والاعلال حملا على فعل المفعول والتصحيح اولى
لان الحمل على فعل الفاعل اولى المسألة التاسعة ان تكون الواو لام فعول بضم الفاء جمعا نحو عصي وعتي وقفا وقفي ودلو ودلي والاصل عصوو وعتوو

ودلوو فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبوا الواو الاخيرة ياء ثم اعلت الاولى بالقلب ياء والادغام وكسر ما قبل الياء والتصحيح شاذ قالوا ابو واخو جمعين
لاب واخ حكاهما ابن الاعرابي ونحو نحو بالمهملة جمعا للنحو وهو الجهة حكي عن بعض العرب انكم لتنظرون في نحو كثيرة ونجو بالجيم جمعا للنجو وهو السحاب الذي هراق ماءه
ونحو بفتح الموحدة وسكون التاء وهو المصدر وجمعه نحو حكاه ابو حاتم عن ابي زيد والجموع المذكورة مضموم الاول والثالث والاصل فيها ابوو واخوو ونحوو ونجوو
ونحوو بواوين ادغمتا ولا علة الثانية فان كان فعول مفردا وجب التصحيح نحو وعتوا عتوا كبيرا لا يريدون علوا في الارض وتقول نما المال نموا اذا زاد وسما زيد سموا
اذا علا وجميع هذه الامثلة مصادر مفردة مضموم الاول والثاني والاصل فيها عتوو وعلوو ونموو وسموو بواوين ادغمتا ولامها في الثانية وقد يعل بقلب
الواو الاخيرة ياء واعلالا كاعلال الجمع نحو عتي الشيخ عتيا اذا كبر وقسي قلبه قسيا والذي في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال كذا وجهان جاء المفعول
من ذي الواو لام جمع او فرد بين الا ان الاعلال في الجمع اولى لثقله والتصحيح في المفرد اولى لخفته المسألة العاشرة ان تكون الواو عينا لفعل بضم الفاء وتشديد العين ما
كونه جمعا صحيح اللام كصيم جمع صائم ونيم جمع نائم وعينهما واو واصلهما صوم ونوم فاجتمع في الجمع واوان وضمة وكانه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع فعدل الى التخفيف
بقلب الواوين ياءين لان الياء اخف من الواوين والاكثر فيه التصحيح على الاصل تقول صوم ونوم والكثير الشائع الاعلال والبدو بشيرا فوق النظم وشاع نحو نيم في نوم
يجب التصحيح ان اعتلت اللام لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك كشوي وغوي باعجام اولهما وضمه وتشديد ثانيهما جمعي شاو وغاو واسم فاعل من شوي
وغوى يغوي والاصح في الماضي فتح الواو وكسرها في المضارع بالعكس والاصل في الجمع شوي وغوي فاعلت اللام بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفها لالتقاء
الساكنين ولو اعلت العين بقلبها ياء لتوالى اعلالان وذلك مستنكر عندهم او فصلت من العين عطف على قوله اعلت اي ويجب التصحيح ان فصلت اللام من العين بالف نحو صوام
ونوام لبعدهما اي العين حينئذ اذا فصلت بالف من الطرف وشذ قوله وهو ابو النجم الكلابي الا طرقتنا مية ابنة منذر فما ارق النيام الا كلامها والقياس النوام بالتصحيح واليه
اشار الناظم بقوله ونحو نيام شذوذه نمي اي نسب فصل في ابدال الواو من اختيها الالف والياء اما ابدالها من الالف ففي مسألة واحدة وهي ان ينضم ما قبلها سواء كانت
في فعل واسم فالاول نحو بويع وضورب مبنيين للمفعول واصلها قبل البناء للمفعول بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضممتا اولهما فقلبت الالف واوا لعلته لان
الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فقلبت لاجل ما بعد والثاني نحو ضويرب مصغر ضارب لم يكن الالف ثانية منقلبة عن
ياء نحو ناب هو السن فانها ترجع الى اصلها وهي الياء فتقول نييب واما ابدالها اي الواو من الياء ففي اربع مسائل احدها ان تكون الياء ساكنة مفردة عن مثلها غير
جمع سواء كانت في اسم وفعل فالاول نحو موقن وموسر اصلهما ميقن وميسر اسم فاعل من ايقن وايسر ابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثاني نحو يوقن ويوسر
يجب سلامتها من الابدال ان تحركت لانها تحصنت بالحركة عن الابدال نحو هيام بضم الهاء وتخفيف الياء قال الجوهري هو اشد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام داء يأخذ
الابل فتهيم في الارض ولا ترعى او ادغمت الياء في مثلها كحيض جمع حائض فلا تبدل الياء فيه واوا لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة
ولذلك يجوز في الجمع بين ساكنين اذا كان الاول حرف لين والثاني مدغما كدابة لان اللين في الحرف الاول وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك فكان لم يتسلط الحركة على
واو وهذا المثال خارج ايضا بقوله في غير جمع والمثال الجيدان بنيته من البيع مثل جاموس فتقول بياع ولا تعل لما ذكرنا او كانت الياء المفردة في الجمع كسرة لثقل الضمة والياء
والجمع فبدل للتخفيف جمع اهيم وهيماء وبيض جمع ابيض وبيضاء في جمع افعل وفعلاء او غيرهما كعيط جمع عائط على حد قولهم بازل وبزل والعائط بمهملتين الناقة التي لا تحمل ويجمع
على عيط وعوط المسألة الثانية ان تقع الياء بعد ضمة وهي لام لفعل كنهو الرجل وقضو بفتح اولهما وضم ثانيهما اذا تعجب من عقله وقضائه بمعنى ما انهاه اي ما اعقله و
النهية العقل وما اقضاه اي احكمه والقضاء الحكم والاصل نهي وقضي من نهيت وقضيت فابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة او لام اسم مختوم بتاء للتأنيث بنيت
الكلمة عليها من اول الامر لم يسبق لها حالة كان بنيت من الرمي اسما مختوما بالتاء مثل مقدرة بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال فانك تقول مرموة بالواو والاصل مرمية
ابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة بخلاف ما اذا دخلت التاء بعد بناء الكلمة فيجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو توانى توانية فان اصله قبل دخول التاء توانيا
بضم النون لانه من باب التفاعل فان توانى توانيا كتكاسل تكاسلا فابدلت ضمة اي ضمة النون كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ثم طرأت التاء لافادة الوحدة بعد الاعلال
وبقي الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة بحاله على ما كان عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى اصلها وابدال الياء واوا لان ذلك يؤدي الى وقوع اسم معرب اخره واو قبلها
ضمة لانه كان التاء العارضة في حكم الانفصال فلا يعتد بها او لام اسم مختوم بالالف والنون الزائدتين كان بنيت من الرمي اسما على وزن سبعان بفتح السين المهملة وضم
الباء الموحدة اسم الموضع الذي يقول فيه خلف بن الاحمر بن ابي مقبل على الصحيح الا يا ديار الحي بالسبعان امل عليها بالبلى الملوان وما الليل والنهار فانك تقول رموان
بضم الميم والاصل رميان فابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة وذلك ان تقول اذا بنيت من الغزو مثل ظربان فانه يقول غزيان فتعطى ما قبل الالف والنون حكم ما وقع آخرا
محضا كرضي ومقتضى هذا ان يبنى مثل سبعان من الرمي رموان لانه لا يجوز ان يقع رميان باعلال الحركة دون الحرف قاله الموضح في الحواشي المسألة الثالثة ان تكون الياء لاما لفعلى
بفتح الفاء في مثال فعلى اسما لا صفة رموى لانه ليس اسما متمكن اخره واو لانه لعلة بعد ضمة بل يجب ان تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول رموى كما يجب ان تقاسما لا صفة نحو تقوى وشروى بالشين
المعجمة المثل في تلك شرواه اي مثله حكاه ابن جني في شرح تصريف المازني وفتوى بالفاء والمثناة الفوقانية والاصل تقيا وشريا وفتيا لانها من تقيت وشريت وفتيت ابدلت
الياء فيهن واوا فرقا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالاعلال لانه اخف من الصفة فكان احمل للثقل قال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة وشذ سعيا اسم
لمكان بعينه وريا اسما للرائحة وطغيا اسما لولد البقرة الوحشية انتهى كلامهما في الشرحين المذكورين وفيه نظر فاما الاول وهو سعيا من السعي فعلم فيحتمل انه منقول من
صفة الخزيا وصديا مؤنثي خزيان وصديان واستصحب التصحيح بعد جعله اسما كما قاله الفارسي واما الثاني وهو ريا من الري فقال ابن يونس هو صفة غلبت عليها
الاسمية وليس بشاذ والاصل الحزريا مملوءة طيبا واما الثالث وهو طغيا من الطغيان فالاكثر فيه ضم الطاء فلعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف كذا تعقبوه
شيخهم الموضح ثم قال في الحواشي وظهر لي بعد ان مراده شذوذ في الاستعمال فان في قراءته بخطه خاتمة هنا ابدال الواو من الياء لاما لفعلى لا يقاس عليه لانتفاء السبب

واستلزام مزيد الثقل سهو وقع باعجام الغين وكذا ضبطه بخلفه نقل الاصمعي بَرَدى بضم التاء على مثال حبلى وقال ابو عمرو بفتح الطاء على مثال سكرى وقال ابو
عبيدة بفتح الطاء والتنوين قال ابن السيد المسئلة الرابعة ان تكون الياء المضموم ما قبلها عينا لفعلى بالضم في الفاظ اسما كطوبى مصدر طاب يطيب
واسما للجنة بالجيم ومنه شجرة طوبى او صفة جارية مجرى الاسماء في عدم جريانها على موصوف وايلائها العوامل وهي فعلى افعل كالطوبى والكوسى والخورى
بالخاء المعجمة والراء المهملة مؤنثات اطيب واكيس واخير اسماء تفضيل جارية مجرى الاسماء الجامدة والذي يدل على انها جارية مجرى الاسماء الجامدة ان افعل التفضيل
يجمع على افاعل نحو في جمع الافضل والاكبر الافاضل والاكابر كما يجمع افكل وهو اسم جامد للرعدة افاكل والاصل الطيبى والكيسى والخيرى بضم اولها ابدلت الياء
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فان كانت فعلى بالضم صفة محضة اي جارية على موصوف وجب قلب ضمتها كسرة لتسلم الياء من القلب واوا فرقا بين الصفة والاسم ولم يرد
من ذلك الا كلمتان قسمة ضيزى بالضاد والزاء المعجمتين جائرة بالجيم والراء المهملة من قولهم ضازه حقه يضيزه اذا بخسه حقه وجار عليه فيه ومشية حيكى بالحاء
المهملة اي يتحرك فيها المنكبان يقال حاك في مشيته اذا حرك منكبيه فاصلهما ضيزى وحيكى بضم اولهما فابدلت الضمة كسرة لتصح الياء على حد قولهم في جمع ابيض بيض هذا كلام النحويين و
قال الناظم والوجهان يعني في عين الفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفي وقال ابنه في شرحه يجوز في عين فعلى صفة ان تسلم الضمة فتقلب الياء واوا وان تبدل الضمة كسرة
فتسلم الياء من القلب فيقال الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى والضوقى والضيقى ترددا بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة اخرى انتهى ففيه مخالفة لكلام
النحويين تبعا لابيه من وجهين احدهما ان الناظم وابنه اجازا في فعلى وصفا وجهين والنحويون جزموا باصالة قلب الياء في فعلى اسما واوا كطوبى وكيسى ولا تقلب في
الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء كقولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى والوجه الثاني انهم ذكروا انثى الافعل في باب الاسماء فحكموا لها بحكم الاسماء في اقرار الضمة
قلب الياء واوا وذكرها الناظم في باب الصفات واجاز فيها الوجهين ونص على ان الوجهين مسموعان من العرب قال الشلوبين لم يجئ من هذا مقلوبا الا فعلى افعل
فصل في ابدال الالف من اختيها الواو والياء في الاسماء والافعال وذلك الابدال مشروط بعشرة شروط مذكورة في النظم الاول ان يتحركا اي الياء والواو واليه اشار
بقوله تحركا فلذلك الشرط وهو التحرك ثبت صحتا في القولة والبيع مصدرا قال وباع لسكونهما الشرط الثاني ان تكون حركتهما اصلية وهو المشار اليه بقوله اصل فلذلك
الشرط وهو اصالة الحركة صحتا جيل وتوم بفتح اولهما وثانيهما لكونهما مخففي جيئل بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التحتانية وفتح الهمزة بعدها فلام اسم للضبع وتوأم
بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهو الولد يولد معه اخر في بطن واحد ويقال هما توأمان فلم يعتد بعروض الحركة الشرط الثالث ان ينفتح ما قبلهما وهو
هو المشار اليه بقوله متصل اي في كلمتهما ولذلك صحتا في ضرب واحد وضرب ياسر لان الفتحة في كلمة والواو والياء في كلمة اخرى والشرط الخامس ان يتحرك ما بعدهما
ان كانا عينين وان لا يليهما الف ولا ياء مشددة ان كانا لامين وهو المشار اليه بقوله ان حرك التالي وان سكن كف اعلال غير اللام وهي لا يكف اعلالها الا
غير الف او ياء التشديد فيهما قد الف ولذلك صحت العين في بيان وطويل ونحو خورنق اسم قصر بالعراق لسكون ما بعدهما وهو الالف في بيان والياء في طويل والواو في
خورنق وصحت اللام في رميا وغزوا في الافعال وفتيان وعصوان في الاسماء لسكون الالف وعلوي وفتوي لسكون الياء التشديد لانهم لو اعلوا اقلبت قبل الالف
لاجتمع ساكنان فيحذف احدهما فيصير اللفظ رمى وغزى فيلتبس المثنى بالمفرد واما نحو فتيان وعصوان فمحمول عليه واما نحو علوي وفتوي فلا ابدال واداه القلب لما
يؤدي الى التسلسل لان ياء النسب يكسر ما قبلها لا الف واما فلو كان تحرك الواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها الفا لكانا الالف في قلبت الالف ولما قلبت الواو
العين في قال وباع من الافعال وباب وناب من الاسماء لتحرك ما بعدهما واعلت اللام في غزا ورمى وعصا من الواوي ورحى وفتى من اليائي اذ ليس بعدهما الف ولا ياء مشددة
وكذلك فعل اذا وليت غير الالف والياء المشددة من السواكن كما في يخشون ويمحون واصلهما يخشيون ويمحوون فقلبت الياء في يخشيون والواو في يمحوون الفا لتحركهما و
انفتاح ما قبلهما ثم حذفتا اي الالفان للساكنين وهما الالف وواو الجماعة واما مثل هذا من نحو يمحون بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية
ولم يثبت لغة الا ان يقرأ بالبناء للمفعول والشرط السادس ان لا يكون احديهما اي الواو والياء عينا لفعل بكسر العين الذي الوصف منه على افعل نحو هيف فهو
اهيف من الصفات المحمودة وعور فهو اعور من الصفات المذمومة واحترز بقوله الذي الوصف منه على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسور العين فالوصف منه على
فاعل نحو خائف والشرط السابع ان لا يكون احد الواو والياء عينا لمصدر هذا الفعل الذي الوصف منه على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسور العين فالوصف
منه على فاعل نحو خائف الشرط السابع ان لا يكون احد الواو والياء عينا لمصدر هذا الفعل الذي الوصف منه على افعل كالهيف بفتحتين وهو ضمور البطن
ودقة الخصر والعور بفتحتين وهو فقد احد العينين والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله وصح عين فعل وفعلا ذا افعل كاغيد واحولا وانما لزم تصحيح
الفعل المذكور حملا على افعل لموافقته له في المعنى واختصاص كل منهما بالخلق والالوان نحو اعور واحول وحمل المصدر على فعله والشرط الثامن ان لا
يكون الواو عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل اي التشارك في الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا بالجيم من المجاورة واشتوروا بالشين المعجمة من المشاورة
لان حركة الياء في حكم السكون فانه في معنى تجاوروا وتشاوروا فان لم يدل على التفاعل وجب الاعلال نحو اختان من خان واجتاز من جاز فاما الياء فلا
يشترط فيها ذلك وهو الدلالة على التفاعل لقربها من الالف في المخرج لهذا اعلت في استافوا مع ان معناه تسايفوا بقوله ابن هشام تضاربوا بالسيوف لانه
الياء اشبه بالالف من الواو فكانت اخف بالاعلال منها والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله وان يبن تفاعل من افتعل والعين واو سلمت ولم تعل والشرط
التاسع ان لا تكون احديهما اي الواو والياء متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال وهو القلب الفا فان كانت احدهما كذلك اي متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال
صحت الاولى واعلت الثانية نحو الحيا والهوى والحوى بالحاء المهملة المفتوحة مصدر حوي اذا اسود والاصل حيي والهوى والحوى لانه من الحوة وهي سمرة الشفة
فقلبت اللام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو قلبت عينهن الفا للعلة المذكورة لتوالي اعلالان اعلال العين واعلال اللام ولزم اجتماع الفين فيجب
حذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم حذف الاخرى لملاقاة التنوين عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممتنع فاقتصروا على اعلال اللام

لان

لان محل التغيير الطرف والعين تحصنت بوقوعها حشوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان بحرفين ذا الاعلال استحق صح اول وعكس قد يحق
وصحح الثانية واليه اشار الناظم بقوله وعكس قد يحق في الفاظ سهلة الاقوال الست احدها ان اصلها ايية بفتح الياء الاولى كقصبة فالقياس في
اعلالها اياة فتصح العين وتعل اللام لكن عكسوا شذوذا فاعلوا الياء الاولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثاني اصلها
ايية بسكون الياء كعين كحية فاعلت بقلب الياء الاولى الفا اكتفاء بشطر العلة وهو فتح ما قبلها تفطروا وتحركها قاله الفراء ونسب ابن الخباز ابن مالك و
قال في التسهيل انه اسهل الوجوه لكونه ليس فيه الاجتزاء بشطر العلة وانما كان كذلك لانهم لو اعلوا عليه فيما لم يجتمعوا فيه ياءان مع فوتها في وسمع اللهم تقبل ايادينا
فيجمع فيه ياءان اولى لانه اثقل الثالث ان اصلها ايية كنبقة حذفت العين استخفافا الاولى تابقى ادعي انها مكسورة ولذلك كانت اولى بالحذف من الثانية
ونظيره في الحذف بالة والاصل بالية قاله الكسائي ورد بانه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة في قولهم الرابع ان اصلها ايية بضم الياء الاولى
فقلبت العين الفا ورد بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان اصلها ايية بكسر الياء الاولى كنبقة فقلبت الياء الاولى الفا ورد بانها كان كذلك يجوز فيها
الفك والادغام كحيي وحي السادس ان اصلها ايية كقصبة كالاول الا انه اعلت الثانية على القياس فصار اياة كحياة ونواة ثم قدمت اللام الى موضع العين نو
فلعة فان قلت قد ادعيت ان القول الاول لا سهل الاقوال وقلنا اسهل وهو قول لبعضهم انها فعلة كنبقة فان الاعلال في الاول يليها الفا وهو خارج على
القياس لانها متحركة وقبلها مفتوح اعلال الثانية ممتنع لعدم انفتاح ما قبلها واما اذا قيل اصلها ايية بفتح الياء ابية او سكونها او ايية على وزن فاعلة
فانه يلزم على كل قول من هذه الثلاثة محذور اما على القول بان اصلها ايية بفتح الياء الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الاول دون الثاني وهو شاذ كما تقدم
واما القول بان اصلها ايية بسكون الياء الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الساكن وهو الياء الاولى وقبلها الفا والقاعدة ان قلب علة القلب كثير من
شيئين تحركها وانفتاح ما قبلها فلم يوجد الا احدهما واما على القول بان اصلها ايية على وزن فاعلة فانه يلزم حذف العين وهي الياء الاولى لغير موجب
لخفتها والقول الاول وهو ان اصلها ايية كنبقة سالم من ذلك قالوا ويلزم على هذا القول الاول شئ اخر وهو تقديم الاعلال وهو قلب الياء الاولى
الفا على الادغام وهو ادغام الياء في الياء وبيان ذلك انه لما اجتمع فيه موجب الاعلال وهو تحرك الياء الاولى وانفتاح ما قبلها وموجب الادغام وهو اجتماع
المثلين الساكن اولهما قدم فيه الاعلال على الادغام والمعروف العكس وهو تقديم الادغام على الاعلال بدليل ابدال همزة ايمة ياء لا الفا فانه لو وجه
الدلالة من ابدال الهمزة ياء انما هو لاجل الادغام لانه لما نقل لاجله حركة الميم الاولى للساكن قبلها وهو الهمزة الثانية وقلبت ياء لخفاء حركة الحرف المدغم
وانما قلبت ياء لانها من جنس الكسرة فلو بدئ بالاعلال لابدلت الهمزة الثانية الفا لوجود شرطه فلما ابدلوها ياء بعد النقل ولم يبدلوها الفا قبل ذلك
علم ان عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات الادغام على الاعلال فلان يقدموا الادغام نفسه على الاعلال
على الادغام من باب اولى وفي شرح الشافية للجاربردي وانما لم يجز الادغام في باب نحو مع ان اصله قوي لان الاعلال مقدم على الادغام وانما قلنا الاعلال
مقدم لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رمى وجواز الفك في حيي انتهى وفصل بعضهم فقالوا اذا اجتمع موجب
الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان يكون في العين او في اللام فان كان في العين قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان
الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في العين والشرط العاشر ان لا يكون احد الواو والياء عينا لما اخره زيادة تختص بالاسماء كالالف والنون والف
التانيث واليه اشار الناظم بقوله وعين ما اخره قد زيد ما يخص الاسم واجب ان يسلما فلذلك صحت الواو والياء نحو الجولان مصدر جال يجول بالجيم اذا طاف
به والهيمان مصدر هام على وجهه يهيم اذا ذهب من العشق ونحوه والصورى بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة اسم واد قاله الصغاني وقال المرادي اسم ماء وحكاه
منه الحق والقاموس والحيدى بفتح الحاء المهملة والياء المثناة التحتانية والدال المهملة المائل وحمار حيدى اي يحيد لغلظه للشاطر لان الاسم ثقيل بالالف
والنون والف التانيث يبعد شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل وشذ الاعلال في ماهان وداران والاصل موهان ودوران واهل قول حي لما
وزعم المبرد ان القياس فيما كان نحو ما بالف ونون الاعلال وان ماهان وداران لا شذوذ فيهما وان تصحيح الجولان والهيمان شاذ لان الالف والنون لا
يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال قال الفارسي في توبيكا قولهم في دهوان رعيهران ففيل في التصغير لم يجد ناوقبل الماحج الزوان
الغليا وحرف العلة لام واللام محل التغيير صح العين في بعض المواضع كالجولان اذ العين اولى بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش الى ان تصحيح ما فيه الف التانيث المقصورة
كصورى شاذ لا يقاس عليه لان هذه الالف في اخر الاسم لفظا كالف اتصلت بفعله الزعلى التثنية نحو فعلا فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب سيبويه
واتباعه ان تصحيح هذا النوع قياس لان الف التانيث مختصة بالاسم فهي كالالف والنون في الطوفان ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول او البيع مثالا على
وزن حيدى فعلى قول الاخفش تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه قولى وبيعى لان تصحيح نحو صورى عنده قياس فصل في ابدال التاء المثناة من فوق من الواو و
الياء فاء للافتعال بغير همزة ابدلت فاء الافتعال تاء مثناة فوقانية على اللغة الفصحى وادغمت التاء المقلوبة في تاء الافتعال وفيما تصرف منها
من صيغ الافتعال كالفعل الماضي والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة
نحو اتصل واتقاء اي قبل الوصل والوعد فقلبتها واوا لانهما من الوصل والوعد واصلهما اوتصل واوتعد قلبت الواو تاء مثناة فوقانية وادغمت في تاء الافتعال
لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو ياء مثناة تحتانية على ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء او لم تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة الاولى الاكتفاء
باعلال واحد ذكره ابن الحاجب قال التفتازاني وفيه نظر لانه لو قلبت الواو ياء بقيت ياء لا يجوز قلب الياء التحتانية تاء فوقانية لئلا يتوهم كما في الياء المقلوبة
عن الهمزة انتهى واجيب بانه يجوز فهنا للفرق بين الياء المقلوبة عن الواو والمقلوبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل بالتاء بخلاف الواو وان اصله يبين

نقف

فهاتوه تاء لانه من اليسر قلبت الواو تاء وادغمت في تاء الافتعال لاهتمامهم بالادغام لانه يصير الحرفين كحرف واحد قال الاعشى ميمون بن قيس يهجو علقمة بن علاثة
فان تتّعدني اتّعدك بمثلها وسوف ازيد الباقيات القوارضا اصل تتعدني توتعدني واتعدك اوتعدك من الوعد ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء والقوارض
جمع قارضة وهي الكلمة الموذية وقال طرفة بن العبد فان القوافي يتّلجن موالجا تضايق عنها ان تولّجها الابر اصل يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول
ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء والموالج جمع مولج موضع الولوج وتولجها تدخلها والابر جمع ابرة الخياط والى ذلك اشار الناظم بقوله واللين فاء تا الافتعال
ابدلا وقيدنا هذه اللغة بقولنا الفصحى احترازا من لغة بعض الحجازيين فانهم يبدلونها من جنس حركة ما قبلها فيقولون ياتعد وياتسر موتعد وموتسر ايتعادا
ايتسارا وقيدنا الواو والياء بقولنا غير مبدلة من همزة كما في التسهيل احترازا من نحو ايتمن وهو المراد بقوله وشذ في ذي الهمز افتعل من الازار ايتزر بابدال
الهمزة ياء تحتانية ولا يجوز ابدال هذه الياء التحتانية تاء فوقانية وادغامها في التاء لان هذه الياء التحتانية بدل من همزة وليست ياء اصلية وقول من قال اتّزر
من اتزر خطأ قاله الفناري وشذ قولهم في افتعل من الاكل اتّكل بتشديد التاء الفوقانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ في ذي الهمزة نحو ائتكلا وحكى في التسهيل
قليلا اتفاقا وقد تبدل وهي بدل من الهمزة قال الموضح هو اشبه على التسهيل مثاله في الواو وقول بعضهم اتّمن وفي الياء قول بعضهم اتّزر وقول الجوهري في اتّخذ انه
افتعل من الاخذ وهم لانهم لو كان من الاخذ لوجب ان يقال ايتخذ بغير ادغام قاله الفناري وانما التاء اصل وهو من تخذ بمعنى اخذ كاتّبع من تبع قاله الفارسي وذهب بعضهم
الى ان اتّخذ مما ابدل فاؤه لان فيه لغة وهي وخذ بالواو فالتاء ليست باصل وعلى هذا بني اتّخذ كاتّعد وحكي عن البغداديين انهم اجازوا الابدال في ذي الهمزة وحكوا
ذلك الفاظا وهي اتّزر واتّمن واتّهل واتّكل من الازار والامانة والاهل والاكل ومنه الحديث وان كان قصيرا فليتّزر به كذا في جميع روايات الموطا وقد تقدم فصل
في ابدال الطاء بدلا جوبيا من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد او ضاد او طاء او ظاء وتسمى هذه الحروف الاربعة احرف الاطباق لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى
فينحصر الصوت بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى وعدل عن قول غيره الحرف المطبق لان هذه التسمية مجاز لان المطبق انما هو اللسان واما الحرف فهو مطبق
عنده وانما ابدلت تاء الافتعال اثر المطبق طاء لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف الهمس والمطبق
من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرج التاء وهو الطاء لكونها من مخرج التاء والى ذلك اشار الناظم بقوله طاتا افتعال رد اثر مطبق تقول في
افتعل من الصبر اصطبر واصله اصتبر قلبت التاء طاء ولا تدغم الصاد في الطاء لان الصفيري وهو الصاد لا يدغم الا في صفيري مثله لئلا يذهب صفيره قال المرادي واذا ابدل
بعد الصاد ففيه وجهان البيان نحو اصطبر والادغام بقلب الثاني الى الاول فتقول اصّبر ... فادرك ... ان بعضهم قرأ ان يصّلحا بينهما صلحا انتهى ومن
ومن ضرب اضطرب والاصل اضترب ابدلت التاء طاء ولا تدغم الضاد في الطاء لان الضاد المعجمة مستطيل فادغامها في غيرها يفوت استطالتها وجاء قليلا اطّجع
اضّرب بقلب الثاني الى الاول ثم الادغام قال الفناري وهذا عكس الادغام فعل رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد ومن طهر بالطاء المهملة اطّهر والاصل اطتهر
ابدلت التاء طاء ثم يجب الادغام لاجتماع المثلين وهما الطاءان في كلمة واحدة واولهما ساكن ولا مانع من الادغام ومن ظلم بالمعجمة اظطلم بمعجمة فمهملة والاصل اظتلم
ابدلت التاء طاء ثم لك ثلاثة اوجه الاظهار على الاصل والادغام مع ابدال الاول وهو الظاء المعجمة طاء مهملة من جنس الثاني على القياس مع عكسه وهو ابدال
الثاني وهو الطاء المهملة ظاء معجمة من جنس الاول كما هو عكس القياس فهذه ثلاثة اوجه وقد روي بهن قول زهير بن ابي سلمى يمدح هرم ابن سنان المري هو الجواد الذي
يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا فيظّلم روي ينشد بالمهملة فيظلم ينشد بالمعجمة فيظطلم بالاظهار ... وهو يظلم على زنة ينفعل قاله الحلبي والمعنى هو الجواد
الذي يعطيك نائله عفوا اي سهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله ويظلم احيانا بالبناء للمجهول اي يطلب منه في غير موضع الطلب فيظلم فيحمل ذلك من سائله ولا يرد من سأله
في الاوقات التي مثله يطلب فيها في الاوقات التي مثله لا يطلب فيها قاله الجاربردي فصل في ابدال المهملة من تاء الافتعال الذي فاؤه دال وذال او زاي لاستثقال مجيء
التاء بعدها تقول في افتعل من دان يدين ادّان ثم تدغم الدال في الدال لما ذكرنا في الاظهر من ان اجتماع مثلين كما في كلمة واحدة اولهما ساكن يوجب الادغام
ومن زجر اي منع ازدجر والاصل ازتجر قلبت التاء دالا ولا تدغم الزاي في الدال لما ذكرنا في اصطبر من ان حرف الصفير لا يدغم الا في مثله والادغام بقلب الدال زايا
بجواز جر ضعيف ومن ذكر بالمعجمة اذدكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم على القياس وبعضهم يعكس فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فيقول اذّكر ينشد بالمعجمة
وقليل شاذ اذ مثل من ذكر بالمعجمة والحاصل ثلاثة اوجه اذدكر بلا ادغام واذكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها واذكر بالذال المعجمة بقلب المهملة اليها فصل في ابدال
الميم ابدلت وجوبا من الواو في فم اصله فوه بدليل تكسيره على افواه والتكسير يرد الاشياء الى اصولها فحذفت الهاء تخفيفا ثم ابدلوا الميم من الواو لكونها من مخرجها
فان اضيف الى ظاهر او مضمر رجع به الى اصله وهو الواو فقيل فوزيد وفوك لان الاضافة ترد الاشياء الى اصولها وربما بقي الابدال مع الاضافة الى الظاهر والمضمر نحو
قوله لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك وقول رؤبة يصبح ظمآن وفي البحر فمه وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت الا في الشعر ويرده الحديث المتقدم وابدلت الميم
من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل الباء الموحدة سواء كانتا في كلمة واحدة او كلمتين فالاول نحو انبعث اشقاها والثاني نحو من بعثنا من مرقدنا والى ذلك اشار الناظم
بقوله وقبل با اقلب ميما النون اذا كان مسكنا وانما ابدلت الميم من النون قبل الباء لان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لين النون وغنتها
لشدة الباء فاذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميما لانها من مخرج الباء وكالنون في الغنة وابدلت الميم من النون شذوذا في نحو قوله وهو ... المنطق
النطق والتمام والبنام الاصابع واصله البنان ابدلت الميم من النون شذوذا واحترزنا بقولنا باء موحدة وجاء عكس ذلك وهو ابدال النون من الميم في قولهم في صفة
الشعر اسود قاتن بالقاف والتاء الفوقانية والنون واصله قاتم ابدلت الميم نونا هذا اخر الابدال وحاصل ما ذكره ان تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والواو
والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والطاء تبدل من التاء والدال تبدل من التاء وقد تبدل هذه
الحروف من غير ما ذكر هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله وذلك النقل يقع في اربع مسائل احدها ان يكون الحرف المعتل عين الفعل

ويجب

ويجب النقل بعد في المسائل الاربع ان يبقى الحرف المعتل ان جانس الحركة المنقولة اليه بان كان واوا والحركة المنقولة ضمة او ياء والحركة المنقولة كسرة نحو يقول ويبيع
اصلهما يقول بسكون القاف وضم الواو مثل يقتل ويبيع بسكون الموحدة وكسر الياء مثل يضرب استثقلت الضمة على الواو في الاول والكسرة على
الياء في الثاني فنقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح قبلهما وهما القاف في الاول والباء الموحدة في الثاني وبقيت الواو والياء على حالهما لما
لانهما يجانسان الحركة المنقولة منهما فان الواو تجانس الضمة والياء تجانس الكسرة ويجب ان تقلب الى الحرف المعتل حرفا يناسب تلك الحركة ان لم يجانسها اي الحركة
من المعتل نحو يخاف مضارع خاف ويهيب مضارع هاب اصلهما يخوف بسكون الخاء وفتح الواو كيعلم ويهيب بسكون الهاء وكسر الياء كيضرب نقلت
حركة الواو وهي الفتحة في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلهما وهو الخاء والهاء فانقلبت الواو في الاول الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان وانقلبت
في الثاني ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لان الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك اشار الناظم بقوله لساكن صح انقل التحريك من ذي لين ات عين فعل ويمتنع النقل
ان كان الساكن معتلا نحو بايع وطاوع وعوّق وبيّن بتشديد الواو والياء اما نحو بايع وطاوع فلان الساكن قبل الياء والواو وهو الالف لا يقبل الحركة واما
نحو عوّق وبيّن فلان نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء يوجب قلبهما الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقي ساكنان فان حذف الاول قلت عوق وبين وان
حذفت الثاني قلت عاق وبان فلما كان الاعلال والحذف يؤدي الى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول النظم لساكن صح او كان فعل التعجب نحو ما ابينه وابين به
في الياء وما اقومه واقوم به في الواو لانهم حملوه في التصحيح على نظيره من الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال ابين من غيره
واقوم منه او كان مضعفا نحو ابيضّ واسودّ بتشديد الضاد والدال لئلا يلتبس مثالا لان ابيض لو نقلت حركة عينه الى الباء قبلها لانقلبت الفا
ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها لتحرك ما بعدها فيصير باضّ فيظن انه اسم فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة وكذلك يلتبس اسودّ باسم فاعل من السيادة
او كان معتل اللام نحو اهوى واحيى فلا يعل لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام والى استثناء هذه الثلاثة اشار الناظم بقوله ما لم يكن فعل
تعجب ولا كابيضّ او اهوى بلام علّه المسألة الثانية الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته او في زيادته دون وزنه فالاول وهو المشبه في الوزن دون الزيادة
كمقام فانه يشبه يعلم في الوزن دون الزيادة واصله قبل الاعلال مقوم بفتح الميم وسكون القاف على مثال مذهب فنقلوا حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها
وهو القاف وقلبوا الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان والثاني وهو المشبه في الزيادة دون الوزن كان تبني من البيع والقول اسما على مثال تحلئ بكسر
التاء الفوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبهمزة بعد اللام الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر فانك تقول بعد الاعلال تبيع بكسرتين من البيع
بعدهما ياء مثناة ساكنة واصله تبيع بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الياء التحتانية الى الباء الموحدة وتقيل بكسرتين من القول بعدهما
ياء مثناة ساكنة وهذه الياء الساكنة منقلبة عن الواو واصله تقول بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الواو الى القاف فقلبت الواو ياء لسكونها
بعد الكسرة فاعلاله بالنقل والقلب واعلال تبيع بالنقل فقط وانما كان تبيع وتقيل موافقين للفعل في زيادته دون وزنه لان في اولهما التاء ولان تفعل بكسر الاول
والثالث من الابنية المختصة بالاسماء فان اشبه في الوزن والزيادة معا او باينه فيهما معا وجب التصحيح ليمتاز عن الفعل فالاول وهو المشبه فيهما معا نحو ابيض واسود وصفين
فانهما اشبها اكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو اعل القبيل فيهما باض واساد فيلتبسا بالفعل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال قد وجد من الاسماء ما اشبه الفعل
في الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله الاعلال كيزيد علما فاشار الى جوابه بقوله واما نحو يزيد علما فمنقول من الفعلية الى العلمية بعد ان اعل اذ كان فعلا مضارعا
لا انه اعل بعد العلمية ومن ذلك ابان عند من لم يصرفه فان وزنه افعل اعل في حالة الفعلية ثم سمي به واما من صرفه فهو عنده فعال وليس من هذا الباب والثاني
وهو المباين في الوزن والزيادة معا نحو مخيط بكسر الميم فانه مباين للفعل في كسر اوله وزيادة الميم هذا التوجيه هو الظاهر ولا التفات لمن يكسر حرف المضارعة من العرب
قال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة واللفظ له وكان حق نحو مخيط ان يعل لانه يباينه وهي الميم خاصة بالاسماء وهو يشبه تعلم بكسر حرف المضارعة في
لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى اما تشبهه به لفظا فواضح واما تشبهه به معنى فلان كلا منهما يكون الة وصفة مقصودا بها المبالغة كمعطر للكثير العطر فسوي
بينهما في التصحيح ولقي من حيث البحث انه لو صح ما قاله الناظم وابنه للزم ان لا يعل مثال تحلئ لانه يكون شبيها بالفعل في وزنه بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة وزيادته
وهي التاء واللازم باطل فالملزوم مثله ثم توقع على سبيل التنزل وارخاء العنان لو سلم ان الاعلال لكان لازما لما ذكره الناظم وابنه من ان زيادته خاصة بالاسماء
وهو شبيه لتعلم بكسر حرف المضارعة لم يلزم العرب الجميع بل يلزم من يكسر حرف المضارعة وهم يعقلون عن غيرهم والجواب ان ما ذكره الناظم وابنه من ان علة التصحيح في مخيط
الحمل على مخياط مرادهما انه مقصور منه كما ذهب اليه الخليل قال سيبويه سالت الخليل عن مفعل لاي شيء تم ولم يجر مجرى الفعل فقال لان مفعلا انما هو مفعال
في الصغر سواء وقد يعتوران البنية الواحدة نحو مخيط ومخياط ومفتح ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال انتهى قال ... وانما احتيج لما زعم الخليل من انها مقصورة من مفعال
انتهى وهذه العلة مطردة في لغة الجميع ولا ينتقض بمثال تحلئ لانه لا يلتبس بمثال فعل كما قال المبرد بل ذهب الى تصحيحه فاذا بنيت تقول بالتصحيح والى هذه المسألة اشار
الناظم بقوله ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم ومفعل صحح كالمفعال المسألة الثالثة المصدر الموازن لافعال ... الساكنة واختلف في
المحذوفة والصحيح انها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف وهو محل الاستثقال بها وهو مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوفة
بدل عين الكلمة ثم بعد النقل والقلب والحذف يؤتى بالتاء الدالة على التانيث عوضا من الالف المحذوفة سواء قلنا انها الاولى او الثانية ولكن المعهود في التاء
انها انما تعوض من الاصول وهذا يقوي ما اختاره الاخفش فتقول اقامة واستقامة وقد تحذف التاء التي جعلت عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه
كقولهم اراه اراء واجابه اجابا حكاهما الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلوة والاصل اقامة الصلوة فحذفت التاء لسد الاضافة مسدها واو
لشاكلة وايتاء الزكوة والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله والف الافعال واستفعال ازل لذا الاعلال والتا الزم عوض وحذفها بالنقل ربما عرض

المسئلة الرابعة صيغة مفعول تعل بالحذف والنقل ويجب نقلا النقل في ذوات الواو وحذف احدى الواوين لالتقاء الساكنين والصحيح عند سيبويه ان الثانية لما
ذكرنا من انها زائدة وقريبة من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها اولى ويجب ايضا في
ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا فيلتبس ذوات الياء بذوات الواو ومثال الواوي مقول ومصوغ والاصل مقوول ومصووغ
بواوين الاولى عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت واو مفعول عند سيبويه وعين الكلمة عند
الاخفش ويظهر اثر الخلاف في الميزان فوزنه على الاول مفعل وعلى الثاني مفول ومثال اليائي من ذوات الياء مبيع مدين اصلهما مبيوع مديون نقلت حركة
العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لئلا تنقلب واوا فيلتبس بالواوي وعين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتنقلب الواو
ياء لئلا يلتبس بالواوي ومذهب سيبويه اولى لان الالتقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم فان قيل الواو علامة والعلامة
لا تحذف قلنا لا نسلم انها علامة بل اشباع الضمة لرفضهم مفعل في كلامهم الا مكرما ومعونا فنقل الضمة الى الواو الى ما قبلها او العلامة انما هي الميم بدل
على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو فان قيل اذا اجتمع الزائد والاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء من قاض دون التنوين واذا التقى ساكنان
الاول حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما هنا فليس كذلك بل هما حرفا علة وبنو تميم
تصحح الياء دون الواو لان الياء اخف عليهم من الواو فيقولون مبيوع مخيوط كما يقولون مضروب وذلك مطرد عندهم قال شاعرهم يصف الخمرة وكانها تفاحة
مطيوبة وكان الفيافي ان يوم طيبة كبيعة ولكنه اتي به على الاصل وقال العباس ابن مرداس قد كان قومك يحسبونك سيدا واخال انك سيد معيون وكان القياس
ان يقول معين وهو من عنته اذا اصبته بالعين فانا عاين وهو معين على القياس ومعيون على الاصل خالد بكسر الهمزة وبنو اسد يفتحونها على القياس بمعنى ظن وربما
صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو فسمع مصوون من صانه ومسك مدووف به مبلول وفرس مقوود من قاده يقوده وقول مقوول من قال يقول والى هذه المسئلة
اشار الناظم بقوله وما الافعال من الحذف ومن نقل فمفعول به ابقه في نحو مبيع مصوون تصحيح في الياء وفي الواو اشهر هذا باب الحذف وفيه ثلث
مسائل احدها يتعلق بالحرف الزائد وذلك ان الفعل اذا كان على وزن افعل فان الهمزة تحذف في امثلة مضارعه ومثله وصفه اعني وصفي الفاعل والمفعول
لان حروف المضارعة هي حروف الماضي بزيادة احرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين نحو اكرم ثم حملوا بقية الحروف ووصفي الفاعل والمفعول عليه
تقول اكرم ونكرم ويكرم وتكرم ومكرم ومكرم بكسر الراء ومكرم بفتحها واصلها ااكرم ونأكرم ويأكرم وتأكرم ومؤكرم فحذفت الهمزة في الجميع والى ذلك اشار الناظم
بقوله ومن همز افعل استمر في مضارع وبنيتي متصف وشذ قوله وهو ابو حباب الفقعسي انه اهل لان يوكرما فاثبت الهمزة واستعمل الاصل المرفوض المسئلة
الثانية تتعلق بفاء الفعل وهي المشار اليها بقوله فامر او مضارع من كوعد احذف وفي كعدة ذاك اطرد وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا واوي الفاء مفتوح
العين في الماضي مكسورها في المضارع فان فاءه تحذف في امثلة المضارع الاربعة وفي الامر وفي المصدر المبني على فعلة بكسر الفاء وسكون العين وفتح المصدر
التاء من المحذوف تقول في المضارع الغائب يعد والاصل يوعد حذفت فاؤه وهي الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة وحمل
الباقيان ياءاتها وهي تعد ونعد واعد وامر ومثال الكائن على فعلة بكسر الفاء وسكون العين تقول زيد علة واصل عدة وعلة وعدة بكسر الواو وسكون
العين كاسر حذفت فاؤه وحركة عينه الحركة التي هي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوض عن الفاء تاء التأنيث ولذلك لا يكاد ان
يجتمعا ويحذف الواو من المضارع ثلثة شروط احدها ان يكون الياء مفتوحة فلا يحذف من يوعد مضارع اوعد ثانيها ان تكون عينه مكسورة فلو كانت
مفتوحة او مضمومة نحو يولد ويوضوء لم تحذف وشذ يجد بضم الجيم لغة عامر ونحو يدع وبذر مبنيا للمفعول في لغة من وجهين ضم الياء وفتح العين وشذ يسع
ويهب كون ماضيه مكسورا وكون مضارعه مفتوحا حذفت من يطأ ويضع يلغ ويقع لانها في الاصل بكسر العين في المضارع وفتحت لاجل حرف الحلق وثالثها
ان يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو كموعد مثل يقطين من وعد ولحذف الواو من فعلة بكسر الفاء شرطان احدهما ان يكون مصدرا كعدة
فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذ نحو رقة للفضة وحشة في الارض الموحشة والثاني ان لا يكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقفة المفصود بها الهيئة فلا تحذف
واوها للالتباس واما الوجهة فاسم للمكان المتوجه اليه فهي بمعنى الجهة لا اسم مصدر للتوجه قاله المازني والمبرد والفارسي فعلى هذا لا شذوذ في اثبات
واوه لانه ليس مصدرا وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذي يظهر من كلام سيبويه ونسب الى المازني ايضا وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ والمسوغ لاثباتها فيه دون
غيره من المصادر انه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه الواو اذ لا موجب لحذفها منه لاجله على مضارعه ولا مضارع
له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه التوجه فحذفت زوائده وقيل وجه وجهة الشذوذ بين القول بانه مصدر فقال لانه وجهة وجهة بمعنى
واحد فلا يمكن ان يقال في جهة ان يقال انها اسم لمكان اذ لا يبقى للخلاف وجه فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو ان ما فاؤه ياء لا حظ له في هذا الحذف الا
ما شذ من قول بعض العرب يئس مضارع ييئس اصله ييئس فحذفت الياء ويسر مضارع يسر واصله ييسر فحذفت تاء المصدر اذا اضيف شذوذا كقوله وهو ابو امية
الفضل عباس بن عتبة بن ابي لهب ان الخليط اجدوا البين فانجردوا واخلفوك عد الامر الذي وعدوا قال الفراء اراد عدة الامر فحذف تاء التانيث عند الاضافة
شذوذا ونحو خالد بن كلثوم على انه على جمع عدوة كانه اراد نواحي الامر المسئلة الثالثة تتعلق بعين الفعل وهي المشار اليها بقوله الناظم ظلت وظلت
في ظللت استعملا وقرن في اقررن وقرن نقلا وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد فانه يستعمل في حال اسناده الى
الضمير المتحرك على ثلاثة اوجه تاما محذوف العين بعد نقل حركتها الى الفاء ومع ترك النقل وذلك نحو ظل تقول اذا اسندته الى الضمير المتحرك ظللت
بالاتمام وفك الادغام لالتقاء الساكنين وظلت بكسر الفاء وظلت بفتحها وحذف اللام الاولى منهما لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين لاتصال الضمير

والتحقيق

والتحقيق انها اي المحذوفة اللام الاولى وهي العين لا الحذف لانها تدغم وقبل المد وفي الثانية لان النقل انما يحصل عندها اما فتح الفاء فلانه
لما حذفت اللام بقيت الفاء مكسورة وبك تقول في ظللت اوظلت وظللنا وظللتم وظللن بلا فرق ويقع ظللنا بكسر الاول وظلوا ظلوا اذا علمته بالها
دون الياء وذكر ابو الفتح ان كسر الظاء في ظلت لغة اهل الحجاز وفتحها لغة تميم وينبغي ان يكون الفتح جاء في القران والقران نزل بلغة اهل الحجاز فقال الله
ثم ظلتم تفكهون وظاهر اطلاق الموضح ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف مكسور العين وهو مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم يرد
الا في لفظين من الثلاثي وهما ظلت ومسست ومست في ظللت ومسست ونقل في لفظ ثالث من الزائد على ثلاثة وهو احسست في احسست وممن ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وحكى
في التسهيل انه لغة سليم وحكى ابن الانباري الحذف في لفظ من المفتوح نحو همت في هممت واطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور وللثلاثي والمزيد وان
كان الفعل المضاعف المكسور العين مضارعا او امرا واتصلا بنون النسوة جاز الوجهان الاول الاتمام وحذف العين بعد نقل حركتها الى الفاء نحو يقررن
بالاتمام والفك ويقرن بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء ونحو اقررن بالاتمام والفك وقرن بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء وهو الفاق ولا يجوز في نحو
ظل ان ظللت بفتح العين من الضلال نقص الاهتداء وفي نحو فحللن بعوا كد بفتح اللام وكسرها من ظل يظل مثل ضل يضل قال ابن الانباري الادغام الا
الاتمام لان العين مفتوحة وقرء نافع وعاصم وقرن بفتح القاف امر من قررت بالمكان اقر به بكسر الماضي وفتح المضارع فلما امر منه اجتمع مثلان اولهما مفتوح
نفعل فيه من حذف عينه ما فعل باحست وهو قليل لان تخفيف المفتوح ولان المشهور قررت في المكان بالفتح اقر بالكسر واما عكسه وهو قررت بالكسر اقر بالفتح ففي
قرت عينا بالكسر اقر بالفتح وذهب بعضهم الى ان قرن على قراءة الفتح امر من قاد يقاد وعلى ان قرن على قراءة الكسر امر من وقر يقر فيكون قرن بحذف
الفاء نحو عد واجاز الناظم في الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بالمكسورها فاجاز في اغضضن بفتح عضن واحتج بان فك المضموم اثقل من فك المكسور وان
كان قلنا المفتوح تدخر منه الى الفتح في قرن المفتوح الفاء ففعل ذلك بالمضموم احق بالجواز قال ولم اره منقولا هذا باب الادغام اللائق بالتصريف وهو
ادغام المثلين ونون فيه الادغام بتشديد الدال وهي عبارة سيبويه واصحابه والاولى عبارة الكوفيين وهو لغة الادخال واصطلاحا ادخال الساكن ومعك
اياه بالحرف دفعة واحدة بعد ادخال احدهما في الاخر فيجب ادغام اول المثلين الساكن اولهما متحرك ثانيهما بثلاثة شروط احدها ان لا يكون اول المثلين هاء
سكت فان كانت هاء سكت فانه لا يدغم لان الوقف على الهاء منوي الثبوت وقد روي عن ورش ادغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثاني ان لا يكون
همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرا احد فان الادغام في ذلك رديء فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الادغام نحو سال والثالث ان لا مدة في اخره او مبدلة من
غيرها دون لزوم فان كان مدة في الاخر نحو يعطي ياسر وبغزو واقد لئلا يذهب المد بالادغام فان لم تكن في اخره وجب الادغام نحو مغزو فاصله مغزوو وعلى
مفعول لا تغتفر هنا بالمد في هذا القوة الادغام فيه وان كانت مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز التلبس نحو اتا ناوو ونبي في وقف
همزة ويمتنع ان التبس نحو قوول بالبناء للمفعول لانه لو ادغم لالتبس بقول وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدالا لازما وجب الادغام نحو اوتي اصله اوتي
بهمزتين مضموم فساكنة ابدلت الثانية واوا وادغمت في الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك اول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لاشتراط
الادغام تحرك المدغم فيه ويجب ادغام اول المثلين المتحركين باحد عشر شرطا احدها ان يكونا في كلمة واحدة اسما كانت او فعلا فالاول كطب وحب والثاني
كشد ومل وحب اصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم سكن اول المثلين وادغم في الثاني فان كانا اي المثلان المتحركان في كلمتين بان كان اولهما في اخر وثانيهما في اول
كلمة اخرى مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا بشرطين احدهما ان لا يكونا همزتين نحو قرا ابيه فان الادغام في الهمزتين رديء والثاني ان لا يلي اولهما ساكنا
غير لين نحو شهر رمضان فانه لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روي عن ابي عمرو الادغام في ذلك وتاوله على اخفاء الحركة واجاز الفراء ادغام الشرط
الثاني من الاحد عشر ان لا يتصدرا اولهما اي اول المثلين كما في ددن بدالين مهملتين مفتوحتين وهو اللهو واللعب فان مثل ذلك لا يجوز ادغامه لان الادغام
يستدعي سكون اول المثلين والابتداء بالساكن متعذر الشرط الثالث ان لا يتصل اولهما بمدغم كجسس بضم الجيم وفتح السين المهملة جمع جاس فان فيه مثلين متحركين و
يمتنع ادغام اولهما في الثاني لان قبلهما مثلا اخر مدغما في اول المتحركين فلو ادغم فيه التقى ساكنان وبطل الادغام السابق الشرط الرابع ان لا يكون في وزن
ملحق سواء كان احد المثلين كقردد وهو المكان الغليظ المرتفع ومهدد علما لامرأة او غيرهما اي المثلين كهيلل اي قال لا اله الا الله او كلاهما اي احد المثلين و
غيره نحو اقعنسس ياتي ودج والملحق فيه احد المثلين وهو السين الثانية على المختار وغير احد المثلين وهو الهمزة وكان ينبغي ان يقول او كلهما بالياء عطفا على
خبر كان وهو احد المثلين ولكنه اتي به بالالف اما على لغة كنانة لانهم يعربون كلا بالالف مطلقا وعلى ان احد المثلين اسم كان موخرا والملحق خبرها مقدما
فانهما اي قردد ومهدد وهيلل واقعنسس ملحقة بغيرها اما قردد ومهدد فان احد اليهما مزيدة للالحاق بجعفر واما هيلل فان الياء مزيدة فيه للالحاق بدحرج
وهي غير احد المثلين واما اقعنسس فان احد السينين والهمزة والنون مزيدة فيه للالحاق باحرنجم ولا يجوز ادغام احد المثلين في الاخر في شيء من الملحقات
لانه يؤدي الى ذهاب مثال الملحق به والشرط الخامس والسادس والسابع والثامن ان لا يكونا في اسم على فعل بفتحتين كطلل بالطاء المهملة وهو الشاخص
من اثار الديار ودمل بالمهملة وهو كل شيء زاد في شيء او على فعل بضمتين كذلل بالذال المعجمة جمع ذلول ضد الصعبة وجدد بالجيم جمع جديد او على فعل بكسر اوله و
فتح ثانيه كلمم جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر المجاوز شحمة الاذن وكلل جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام وهو الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى
به من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية او على فعل بضم اوله وفتح ثانيه كدرر جمع درة وهي اللؤلؤة وجدد بالجيم جمع جدة بضم الجيم وتشديد الدال وهي
الطريقة في الجبل وفي هذه الانواع السبعة الاخيرة وهي الثلاثة الملحقة وهذه الاربعة المذكورة في الخامس وما بعده يمتنع الادغام فيها اما الثلاثة
الاول فلما تقدم من ان الادغام يفوت المقابلة في الالحاق واما النوع الاول من الاربعة فانه وان وازن الفعل لكنهم نبهوا به على فرعية الادغام

في الاسماء واما الثلاثية الباقية فلانها تخالف الفعل لانها تخالف في الوزن والادغام فرع الاظهار فخص بالفعل الفرعية ونبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء
دون ما لم يوازنه وكذا ما وازنه من هذه الامثلة الا ربعة بصيغة لا بجملته فانه يمتنع ادغامه نحو خششاء لعظم خلف الاذن فانه موازن بصيغة
لفعل بضم اوله وفتح ثانيه نحو صعف قاله المرادي في الص مما يخالف فانه قال الخشاء على فعلاء فادغم ونحو ردد اسم من الرد فانه موازن بصيغة لفعل
بضمتين نحو ذلل ونحو خبب جمع خب فانه موازن بصيغة لفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو الدجان بفتحتين مصدر دج بمعنى دب فانه موازن
بصيغة لفعل بفتحتين نحو طلل والشرط الثلاثية الباقية من الاحد عشر هي ان لا يكون حركة ثانيهما عارضة نحو اخصص ابي واكفف الشر اصلهما اخصص
واكفف بسكون الاخر ثم نقلت حركة الهمزة من ابي وهي الضمة الى الصاد من اخصص وحركة الفاء من اكفف بالكسرة لالتقاء الساكنين فالحركة فيهما عارضة لا
يعتد بها وان لا يكون المثلان بناءين مختلفتين لا دما لحريك ثانيهما نحو حيي وعيي ولا تائين فوقانيتين في افتعل كاستتر واقتتل من الستر والقتل في
بيته هذه الصور الثلاث يجوز الادغام والفك قال الله تعالى ويحيى من حي عن بينة بالفك ويقرأ ايضا من حي بالادغام فمن ادغم نظر الى انهما مثلان في كلمة
وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظر الى ان اجتماع المثلين في باب حيي كالعارض لانه مختص بالماضي دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالبا و
كلاهما فصيح والفك اكثر في كلامهم فلو كانت حركة ثاني البائين غير لازمة نحو لن يحيي ورايت محيا لم يجز الادغام خلافا للفراء ونقول استتر واقتتل
بالفك فاذا اردت الادغام نقلت حركة التاء الاولى الى الفاء وهي السين والقاف فاسقطت الهمزة اي همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة ما بعدها
ثم ادغمت التاء في التاء فتقول في الماضي ستر وقتل بفتح اولهما وتشديد ثانيهما وتقول في المضارع يستر ويقتل بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما
مع كسره وتقول في المصدر ستارا وقتالا بكسر اولهما وتشديد ثانيهما وانما ذكر المضارع والمصدر ليبين ما بقي اصله التشديد وما عرض فيه وذلك ان نحو
ستر يحتمل ان يكون على اصله ويحتمل ان يكون اصله استتر ولا يفرق بينهما الا المضارع والمصدر فتقول في مضارع ستر المثقل وزنه فعل يستر بضم اوله لان
ما بني على اربعة احرف وفي مصدره تستيرا على وزن تفعيل وفي مضارع الذي اصله استتر يستتر بفتح لان ما بني على خمسة احرف واصله يستتر فنقل وادغم
وفي مصدره ستارا واصله استتارا فلما اريد الادغام نقلت الحركة وطرحت الهمزة ويجوز الوجهان الادغام والفك ايضا في ثلث مسائل اخر احدها
التاءان الفوقانيتان الزائدتان في اول المضارع نحو تتجلى وتتذكر فمضارع تجلى وتذكر ذكر الناظم في شرح الكافية وتبعه ابنه في شرح النظم انك اذا
ادغمت التاء الاولى في الثانية اجتلبت همزة الوصل ليتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فقلت في تتجلى اتجلى انتهى وفيه نظر فانه لم يحفظ الله
احد من الفصحاء فيما نعلم ادخل همزة الوصل في اول الفعل المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء قال الحمد في فان وقف ابتداء بالاظهار
ولا يجوز ادخال الف الوصل عليه لان الف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسئلة على الصواب فقال يجوز ادغام
النحو تاء المضارع في تاء اخرى تليها مدة او حركة نحو ولا تيمموا وتكاد تميز وبذلك قرء البزي في الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن وكنتم تمنون والاصل
تتيمموا وتتبرجن وتتمنون بتائين ادغمت الاولى في الثانية واذا ما اتى التخفيف في الابتداء حذف احدى التائين وهي الثانية وفاقا لسيبويه والبصريين لان الاستثقال
بها حصل لا الاولى لدلالتها على المضارعة خلافا لهشام الضرير واصحابه من الكوفيين وحجتهم ان الثانية في تفعل لمعنى كالمطاوعة مثلا وحذفها يخل
بهذا المعنى وذلك جائز في الوصل ايضا قال الله تعالى نارا تلظى الاصل تتلظى فحذفت احدى التائين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لان التانيث ذاتي
الثانية اذا كان ضميرا متصلا ولقد كنتم تمنون والاصل تتمنون وقد يجيء هذا الحذف مع النون الثانية لعدم النون المضارعة ومنه على المقول طه
قراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين بضم النون وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجى فحذف النون الثانية وضعفه انه لا يجوز في مضارع نبات د
نعت ونزلت ونحو هن اذا ابتدات بالنون ان تحذف النون الثانية الا في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا بنصب الملائكة وقيل الاصل
يبجي بسكونها اي النون الثانية فادغمت في الجيم كاجاصة واجانة بتشديد الجيم فيهما والاصل انجاصة وانجانة فادغمت النون في الجيم والاصح واحدة
الاجاص والاجانة واحدة الاجاجين وهي بفتح الهمزة وكسرها قال صاحب الفصيح مطهرة يغسل فيها ويقال انجانة كما يقال انجاصة وهي لغة بنية
فيهما انكرها الاكثرون قال ابن السيد وادغام النون في الجيم لا يكاد يعرف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقيل هو فعل ماض من نجا يجو بتخفيف عينه
وهي الجيم ثم ضعفت عينه وبني للمفعول واسند لضمير المصدر والتقدير نجي هو اي النجاء وفيه ضعف من جهات احدها انه لو كان كذلك لفتحت الياء
لانه فعل ماض مبني للمجهول نحو قضي الامر والثانية انابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل والثالثة انابة غير المفعول به مع وجوده فان في المعنى ويجاب
عن اولاها بان تسكين الياء المفتوحة للتخفيف لغة وبها قراءة الاعمش في فلم نجد وقرء الحسن ما بقي من الربا بسكون الياء فيهما وصلا وعن الثا
نية بقوله تعالى وحيل بينهم فان النائب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون فالنائب غير المفعول به مع وجود المسئلة
الثانية والثالثة من المسائل الثلاث التي يجوز فيها الادغام والفك ان تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما بالسكون او فعل امر مبنيا على السكون
فانه يجوز فيه الفك والادغام قال الله تعالى من يرتدد منكم عن دينه يقرء بالفك وهو لغة اهل الحجاز وبالادغام وهو لغة تميم اعتدادا بتحريك الثاني
في بعض الاحوال نحو لم يردوا القوم واهل الحجاز لا يعتدون بذلك وقال الله تعالى واغضض من صوتك بالفك وقال جرير الشاعر فغض الطرف انك
من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا بالادغام وانما ادغم في الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي انه سمع من
عبد القيس اردد واعضض بهمزة الوصل ولم يحك ذلك احد من البصريين واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا او ياء مخاطبة نحو ردي او نون
توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا وعللوه بان المغلج مبني على هذه العلامات وليس بحركة بتعاص واذا اتصل با
للغ

زايد
بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا او ياء مخاطبة نحو ردي او نون توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا وعللوه بان المغلج مبني
على هذه العلامات وليس بحركة بتعاص واذا اتصل بالمدغم هاء غائب وجب ضم المدغم فيه نحو رده ولم يرده ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء
الغائبة نحو ردها ولم يردها قالوا لان الهاء خفيفة لم يعتد بوجودها فكان الدال قد وليها الالف نحو ردا وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر رده بالكسر
والفتح وذلك في مضموم الفاء وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء الغائبة وغلطوه في تجويزه الفتح واما الكسر فالصحيح انه لغة انه سمع الاخفش
من ناس من بني عقيل مده وعضه بالكسر والتزم الكثرهم الكسر قبل ساكن فقال ردد القوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من فتح ومنهم
بنو اسد وعليه قول جرير فغض الطرف البيت واما الضم فقال في التسهيل لا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح انتهى وحكى ابن جني الضم ايضا وهو قليل
فان لم يتصل بالفعل هاء الغائبة او هاء الغائب والساكن ففيه ثلث لغات الفتح مطلقا نحو رد وعض وفر وهي لبني اسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو رد
وعض وفر وهي لغة كعب بن نمير والاتباع لحركة الفاء نحو رد وعض وفر وهذا اكثر في كلامهم والتزم الادغام في هلم لثقلها بالتركيب في كيفية تركيبها خلا
قال جمهور البصريين مركبة من هاء التنبيه ومن لم التي هي فعل امر من قولهم لم الله شعثه اي جمعه فكانه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت الفها تخفيفا
ونظرا الى ان لام لم السكون وقال الخليل بل قبل الادغام فحذفت الهمزة للتدرج اذا كانت همزة وصل فحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة
الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال مركبة من هل التي للزجر وام بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم
هذا القول الى الكوفيين وقيل بسيطة حكاه ابن العلج في البسيط والقول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الاجماع عليه ومن ثم لم يجا بقلها با
لتركيب لتزموا في اخرها الفتح للتخفيف ولم يجيزوا فيه في اخرها ما اجازوه في نحو رد وشد من الضم للاتباع ومن الكسر على اصل التقاء الساكنين
لعدم التركيب وحكى الجرمي فيهم الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل بها هاء غائب نحو هلمه لم تضم بل تفتح واختلف فيها العرب على لغتين احدهما ان تلزم
طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم يا زيد هلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم يا هندات
وهي لغة اهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم الينا وهي عندهم اسم فعل بمعنى احضر في المتعدي وبمعنى ائت في اللازم واللغة
الثانية ان تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلما وهلموا وهلمي وهلممن بالفك وهي لغة بني تميم وهي عندهم فعل امر وذهب بعض
النحويين الى ان هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم الادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والاظهار
واجيب بان التزام احد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام احد الجائزين في كلام العرب كثير ويجب الفك في افعل بكسر العين في التعجب باجماع العرب
محافظة على الصيغة سواء كان متصلا بالباء ام لا فالاول نحو اشدد بحمرة وجه المغيرة والثاني نحو احبب الى الله بالمحسن بالفصل بالجار والمجرور
الاصل احبب المحسن الى الله واذا اسكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع البارز وجب فك الادغام في لغة غير بكر بن وائل لان ما قبل الضمير
البارز المرتفع لا يكون الا ساكنا نحو حللت وقال ان ضللت وشددنا اسرهم والفرق بينه وبين نحو رده ولم يرده حيث جاز فيه الفك والادغام
ان سكون المضارع المجزوم عارض يزول بزوال الجازم والامر محمول عليه وسوى بينهما في لغة بكر بن وائل قال سيبويه زعم الخليل ان ناسا من بكر بن وائل
يقولون ردت ومدت وردت وهذه لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء فابقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما
وقد يفك الادغام في غير ذلك شذوذا نحو لحجت عينه بجيم ين مهملتين اي لصقت بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع في الموق
فان سئل فهو عمص وان حمل فهو رمص قاله في الص وال الصفا اي تغيرت رائحته وضبب البلد اي كثر ضبابه وذئب
الانسان اي نبت شعر في جبينه وصكك الفرس اي اصطكت عرقوباه وقطط الشعر اي اشتدت
جعودته وغير ذلك مما جاء باظهار التضعيف لبيان الاصل كالقود بالتصحيح اذ في
ضرورة كقوله وهو ابو النجم الفضل الحمد لله العلي الاجلل الواهب الفضل
الوهوب المجزل والقياس الاجل بالادغام والحمد لله
الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي
لولا ان هدانا
الله
[illegible]
وصلى الله على سيدنا محمد
النبي الامي وعلى آله وصحبه الذي لا نبي
بعده [illegible]
اللهم اغفر لنا [illegible]
لكاتبه محمد
ولمن [illegible]
١٢٧٣

[illegible]
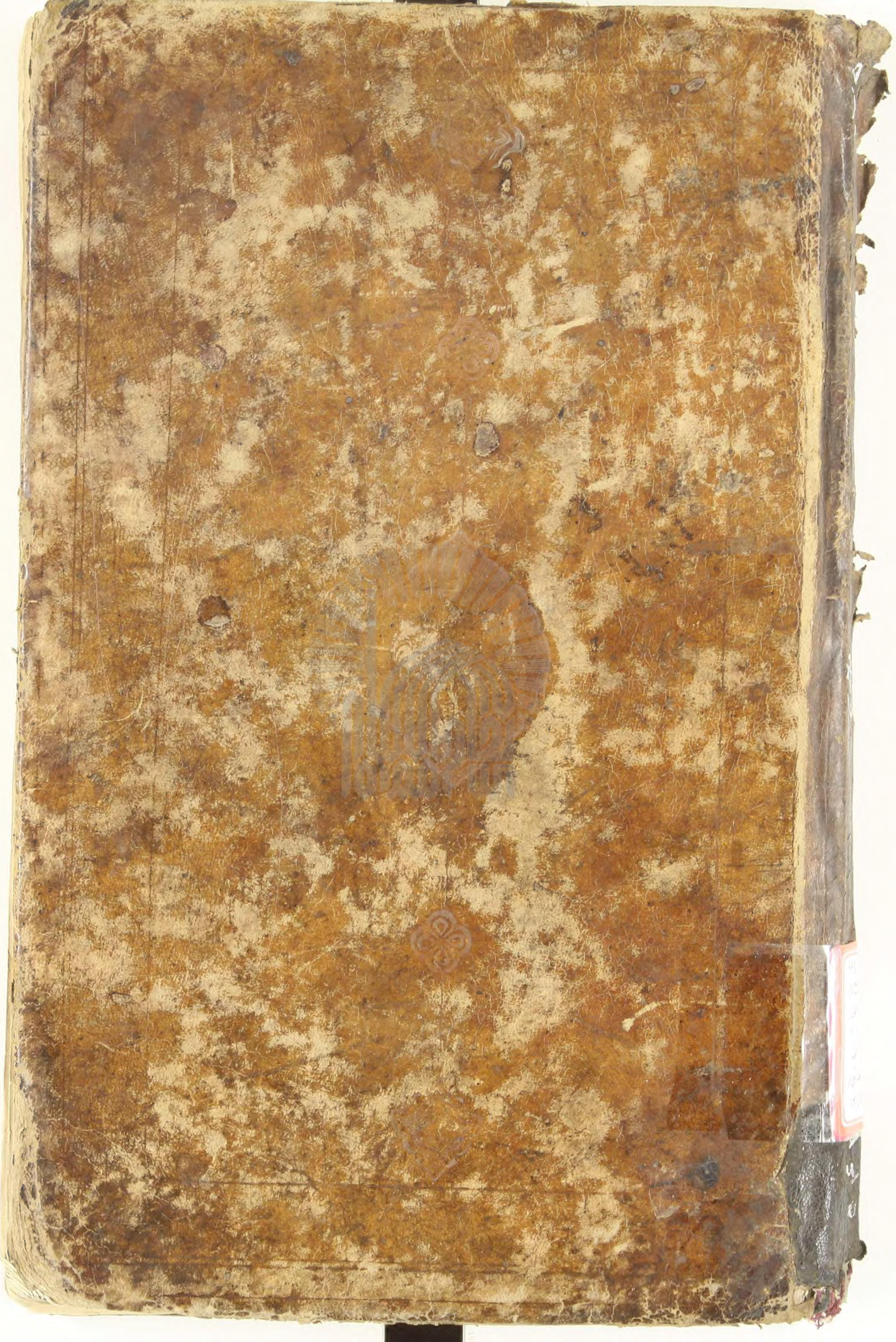
یادگار